







۷۱

جلد اول

فهرست الجزء الاول من حاشية الطحطاوى على الدر المختار

مصحفه	مصحفه
٠٠٢ خطبة الكتاب	٤٠٦ باب زكاة المال
٠٥٢ كتاب الطهارة	٤١١ باب العاشر
١٠١ باب المياه	٤١٥ باب الركاز
١٢٣ باب التيمم	٤١٧ باب العشر
١٣٧ باب المسح على الخفين	٤٢٣ باب المصرف
١٤٥ باب الحيض	٤٣٥ باب صدقة الفطر
١٥٦ باب الانحسار	٤٣٨ كتاب الصوم
١٦٤ فصل الاستنجاء	٤٤٩ باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده
١٦٩ كتاب الصلاة	٤٦٤ فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم
١٨٤ باب الاذان	٤٧٢ باب الاعتكاف
١٨٩ باب شروط الصلاة	٤٧٨ كتاب الحج
٢٠٠ باب صفة الصلاة	٤٨٩ فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج
٢١٥ فصل واذا اراد الشروع فيها كبر	٥١٣ بان القران
٢٣٣ فصل يجهر الامام وجوبا	٥١٦ باب التمتع
٢٣٨ باب الامامة	٥١٩ باب الجنائز في الحج
٢٥٥ باب الاختلاف	٥٤٣ باب الاحصار
٢٦١ باب ما يفسد الصلاة	٥٤٥ باب الحج عن الغير
٢٧٩ باب الوتر والتواضل	٥٥٥ باب الهدى
٢٩٧ باب ادوال القرية	
٣٠٢ باب قضاء الفوائت	
٣٠٩ باب سجود السهو	
٣١٧ باب صلاة المريض	
٣٢١ باب سجود التلاوة	
٣٢٩ باب صلاة المسافر	
٣٣٨ باب الجمعة	
٣٥١ باب العيدين	
٣٥٧ باب الكسوف	
٣٥٩ باب الاستسقاء	
٣٦١ باب صلاة الخوف	
٣٦٤ باب صلاة الجنائز	
٣٨٤ باب الشهيد	
٣٨٧ باب الصلاة في الكعبة	
٣٨٨ كتاب الزكاة	
٣٩٧ باب السائمة	
٣٩٨ باب نصاب الابل	
٣٩٩ باب زكاة البقر	
٤٠٠ باب زكاة الغنم	

اعظم خان و عليه اوقافها و نظارة سبيله
 بمجلى مفتخر و لا عظم و على باب افند حضرت
 اشبوز جلد طحا و نام كتاب شهر مرحوم محمد
 حظه كنهان سبيل كا وضع ايند و طبعه و من مطبعه
 و مرجع ايند و انجلند مطبعه اعظم خان محله
 جعفر المانوف طبعه حسبه تعالى وقفه موقوف اولشده
 كتابت مذكور مطبعه العبد اخوانه اوقف مشاهير
 دعاخير البليد كاره هتلمست جلد

۱۴۶۶
 ۴۴
 ۷۱

ردیف	عنوان	توضیحات
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰



الحمد لله المنعم على البار والقادر يوفى الحكمة من يشاء ومن يعطاها فقد اعطى الحظ الوافر والصلاة والسلام
على سيدنا محمد ذي المقاب والمفاخر وعلى آله واصحابه الذين هم قدوة للاول والآخر (وبعد) فقد كنت في سابق
الزمان اخطار الله تعالى ان اكتب بعض تقييدات على الدر المختار شرح توفيرا للبصار فشرعت في ذلك مع
علي باي لست اهلا لها هنالك وليس لي ان يحوم تلك المسالك لقله البضاعة وطمس القلب بعدم الطاعة
وكتب الى قريب من باب المسح على الخفين واهملتها فلما اراد الله تعالى بقرآني هذا الكتاب ثانيا شرعت
معتداعا على الله تعالى في اتمامها وتسهيل مرادها وارجم من الله تعالى ان يلهمني الصواب والسداد وان
يتعالى على اعلی المراد بحوله وقوته انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وما كان فيهما من صواب فمن المنقولات
ومن خطافهم ومن كثير الزلات ومعتدى في ذلك على ما كتبه المحقق الفهامة والمدقق العلامة الشيخ ابراهيم
الحلي جزاه الله تعالى خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مثقله وسأواه وربما اطلعت على الاصل الذي نقل منه
فلا اترك ذكره اذ بامعه بل اذكر عبارته معزية اليه والى اصلها وربما اختصرت بعض عبارات مطولة فيه والله
المسؤول ان يلقى المأمول وان يجعله من الثام المقبول وهاتان اذكر بعض سنداني في الفقه فمن اخذت
عنه الفقه شيخي وبركتي شيخ الوقت الشيخ محمد الحريري حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسي عن الشيخ
سليمان المنصورى عن الشيخ عبدالحى عن الشيخ حسن الشرنبلالى عن الشيخ على المقدسى عن الشيخ احمد بن
يونس الشهير بالشلي عن الشيخ عبد البر ابن الصنع عن الشيخ كمال الدين ابن الهمام عن قارى الهداية عن
السراي عن جلال الدين عن ابى الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر البخارى عن صاحب الكنز عن عبد الستار
الكردي عن صاحب الهداية عن الشيخ على البرزوى عن السرخسى عن الحلواني عن القاضي على النسفى
عن ابى بكر محمد بن الفضل البخارى عن الامام ابى عبد الله السبعموى بنهم السنين ونحوها بعدها ما هو وحده
مفتوحة ثم زال مجيئة ساكنة بعدها ميم مفتوحة آخره فون نسبة الى قرية من قرى بخارى عن ابى حفص
البخارى عن ابيه عن محمد عن ابى حنيفة النعمان عن حماد بن سليمان عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة عن
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم عن جابر بن عبد الله عن الله تبارك وتعالى قوله
بسم الله الرحمن الرحيم (الباء تحجب لعمان كافي القاموس فن معانيها الاصلاني سواء كان حقيقيا نحو ما سكنت

بسم الله الرحمن الرحيم

يزيد او يحذف او يجرى به والتعديبة نحو ذهب الله بنورهم والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونحو غير ذلك
والسببية نحو فكلما اخذنا بغيره والمصاحبة نحو واطمط بسلام ومنه باء البسملة والمراد المصاحبة التبركية
والطوقية نحو ولقد نصركم الله بيدرو والبدل نحو فليت لي بهم قوما اذ اركبوا والمقابلة نحو واشترت بالثب والجماوزة
كفى وقيل يختص ذلك بالسؤال نحو فاسأل به خيرا وقيل لا يختص بنحو ويوم تسقى السماء بالغمام والاستعلاء
نحو ومن اهل الكتاب من ان تأسه بنقطار لان ماد الا مان تتعدى به الى قال تعالى هل آمنكم عليه والتبعيض
نحو عينا يشرب بها عباد الله والقسم نحو اقسم بالله والغاية نحو احسن بي اى احسن الى والتوكيد وهى
الزائدة وتكون زيادة واجبة كاحسن يزيد اى احسن زيدا وغالبة وهى فى فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا
فالباء مشتركة بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعدد صاحب القاموس هذه المعاني لها ولم يذكر سيبويه لها
الا الاصلاق فباقى المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تفارق الاصلاق انتهى فادعى ان صاحب
القاموس لم يلتزم ذكر المعاني الحقيقية ثم وضع الباء للاصلاق شخصى بوضع عام لموضوع له خاص لان نفس الباء
بخصوصها معناها هنا الاصلاق بين مدخولها ومتعلقها وقد استعصر الاصلاق الجزى الذى هو معنى الحرف
الذى هو الباء بطلاق الاصلاق وهو كالى عام مشترك بين جميع افراد الاصلاق فالوضع شخصى لا اعتبار للفظ حين
الوضع على الوجه المخصوص وكونه عاما لكون الله الذى هو مطلق الاصلاق عامة وكون الموضوع له خاصا
لكون المعنى جزائيا ولم يلم ذلك الباء لان معاني الاسماء كاية والحاصل ان لفظ الباء جزى موضوع لغير جزى
والله الوضع كاية ثم (الاسم) ما بان عن معنى قال فى القاموس سما باسماء وارتفع فهدا مناسب لمذهب البصريين
من انه مشتق من السمو وهو الارتفاع لانه يدل على سماء فيرفعه ويظهره وفى لفظ اسم لغات متعددة ذكرها
الاشعوى وغيره والهمزة فيه للوصل والاصل فيها ان تثبت خطأ كثيرا من همزات الوصل ولكن تحذف
في اضافة اسم الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال وقيل ليوافق الخط اللفظ وقيل لاسداف اصلا وذلك لان الاصل
سم او سم بكسر السين اوضحها فلما دخلت الباء سكنت السين تحقيقا لانه لو بقيت مكسورة لزم وقوع كسرة
بعد كسرة ولو بقيت مضمومة لوقعت فتحة بعد كسرة وكلاهما ثقيل هكذا حكمه النحاس وهو حسن
ولو اضيف الى غير الجلالة ثبت نحو باسم الرحمن قال ابو البقاء ولولت لاسم الله او باسم ربى اثبت الالف ونحوه
بما اضيف الى غير الجلالة من اسماء الباري نحو باسم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا اضيفت الى غير الجلالة
من اسماء الباري وقيل هذا الحذف مخصوص بما فى الابتداء واما الوصل فلا نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك
وسبح اسم ربك وفيه نظر لما عرفت ان الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط واسم افطر جزى موضوع لما أتبعه
المسمى ملحوظا كونه مسمى به مشتق من السمو عند اهل البصرة ومن الوسم عند اهل الكوفة وهو من قبيل
الاشتقاق الاصغر وذلك لان الاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب
ويسمى اشتقاقا اصغرا وبذلك الترتيب نحو جند وجندب فصغيرا والمناسبة فيهما اى في الحروف والمعنى نحو ثابت
ونظم فا كبر ويصغر فى الاصغر من اقصته فى المعنى وفى الاخير من مناسبتها والمناسبة اعم ولا بد فى الاشتقاق من تغيرها
بحركة او حرف بزيادة او نقصان ثم لفظ اسم عند البصريين ناقص واوى من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
اذ اصله هو بضم السين وكسرها فلما كثر استعماله تاريد تخفيفه فى الطرف من فعمدوا الى الاخر فوجدوا الحركات
الاغرابية متعاقبة عليه مع ثقلها فحذفوه وتقلوا اخراته الى الميم ثم عدوا الى الاولى فحذفوا حركة السين دون
السين لئلا يجهلوا بالكتابة ثم ابتدوا هذه الوصل للسكون فان الابتداء بالساكن وان لم يمتنع فى نفسه بل هو
موجود فى غير العربية كالغنىة كلفه الجهم كانه الله السيد الشريف عن لغتهم لكنه ليس بجائز فى لغة العرب لكونها
على غاية الاستحكام فى الابتداء بالساكن نوع بشاعة كالوقوف على الحركة مع امكان السكون ومن ادعى الاستنفاع
مطلقا للحرية فردوه على قديمه والحذف من آخر اسم اعتباطا اى غير قياسى كما صرح به فى السابعة وسرقت
الهمزة بالكسرة لانهم ساركة السين فى الاصل مطلقا لان من يفتحه يجعل اصناما كسرة كما قيل وعند الكوفيين
لفظ اسم واوى الفاء اذ اصله وسم حذف واذا ذكر ما تحذف الواوى او اكل السكامة كونه ودية وعدة اذ اصل زنة
مثلا وزن حذف الواوى وعوض عنها نالنا نال في آخره فهو من الاسماء المحذوفة الاو اكل ثم اتى بهمزة الوصل
عوضا عنها ورجع مذهب البصريين بنصرف لفظ الاسم تصغيرا يرجع تكسيرا ويجوز الفعل منه يقال اسماء وامامى

وسمي وصيت وكل منها يرد الاشياء الى اصولها ولو كان من الوسم كما قال الكوفي لقبيل اوسام واواسم ووسيم
ووسيت واصل اسماء الواسم والواو قبلت الواو همزة لوقوعها بعد الف الجمع واصل اسماء الواسم والواو قبلت الواو همزة لوقوعها
بعد كسرة واصل سمي سميوا اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون قبلت الواو ياء وادعت الياء
في الياء واسم في هذه الجمل مجرور بالياء سواء كانت اصلية او زائدة وعلى الاول المتعلق اما فعل او اسم جامد
كابتدأ وتألقي او مشتق كانا بادئ والفعل اما عام او خاص والاسم كذلك والفعل ايضا اما ماض او مضارع
او امر وعلى الجميع محل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني اعني الزائد فالاسم مبتدأ به مرفوع بضمة
مقدرة والخبر محذوف اي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلا والذي اختاره صاحب الكشاف ومثي
عليه صاحب التلخيص والتفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجوه والشارحين تعلق لفظ الياء
في بسم الله بأقرا مقدرة وفيه خمسة امور كون المتعلق فعلا وكونه ماضا وكونه مضارعا وكونه محذوفا وكونه
مؤثرا عنها اما كونه فعلا فلا نه اصل في العمل والاولى العمل بالاصل مهمما المكن وهنالك وجوه اخر لتقدير
الفعل واما كونه خاصا فلا ان يقدّر الفعل مناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له واما كونه مضارعا فلا ان
المقام مقام حكاية فعل القراءة مثلا الملازمة لها البسمة الصادرة عنه اي عن المنكلم في الحال مع تجدد
الاستمرار على وجه اخصر ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع واما كونه محذوفا فلتنقيص لكثرة دورانه
في السنة الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف اعرض عن هذا واما كون المتعلق مؤثرا
فلتنقيص القراءة بالتبرك باسمه تعالى مثلا (والله) اصله من اله قال في القاموس اله الاله والوهة والوهية
عبادة و منه لفظ الجلالة ولفظه عربي كما هو عند عامة اهل العربية ونقل عن ابن زيد البلخي انه سرياني
اذا صلا لا يهاجر بوقيل الله وقيل عبراني وعلى الاول هو علم من الاعلام الغالبة قال المحقق الشريف في حاشية
الكشاف الاله قبل حذف همزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق
الجمع على غير الثريا وبعد لم يطلق على غيره اصلا واستدل صاحب الكشاف على كونه علما اصليا بانه يوصف
ولا يوصف به تقول اله واحد ولا تقول شي اله وهو علم يخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب
الوجود بلا حصة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لان الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه
تقدم المشتق منه على المشتق وذلك ليس بجائز في اسمائه تعالى ولا ينبغي ان الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزماني
على الذات حتى يلزم الحدوث على ان تخلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز على كل حال فهو موهوم وفي مثل
هذا الموضع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل مشتق من اله الوهية بمعنى عبد كما مر او من اله بمعنى تخير
لان القول تخير في معرفته ذاتا او من الهت بمعنى سكنت لان القلوب تطمئن لذكره او من اله اذا فرغ
لانه يفرغ اليه بالتضرع وهو يجيب ويؤمن او من اله الفصل اذا اولع باسمه اذا العباد يولعون بالتضرع اليه
في الشدة آذنا ومن له اذا تخير وخط عقله ووجه حبا شديدا او من الهت بالمكان اذا الت به اذ كل موجود
قائم به تعالى او من الالهية القدرة على الاختراع واصل الله ككتاب وامام فحذف همزة اعتباطا ووض
عنها الالف واللام في الصريح وقيل قايما يعني ادخل الالف واللام للتفخيم فصار الاله ثم حذفت الهمزة بعد
نقل حركتها الى ما قبلها وهو اللام ثم حذفت الكسرة اعتباطا قصد التنقيص بالسكون وليكون الانغام
قياسا ثم ادعت اللام الاولى في الثانية ثم تخم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله اوضم نحو قالوا اللهم ورفق
ان كسر نحو بسم الله وفيه اقوال اخر واختر لفظ الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه اشهر في اللسان وادود
في الاستعمال وهو العلم المنبئ عن ذاته تعالى وضعها باعتبار كونه مستجبا لجميع الصفات يصلح على الحكم
اي التبرك بكه تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام
(والرحمن) من الرحمة وهي لغة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخير وقيل رقة تقتضي الاحسان الى المرحوم
وقد تستعمل في الرقة المجردة في الاحسان المجردة وهي يسكون الحاء وتحرلوه واسم فاعل بناء على ان الصفة
المشبهة اسم فاعل عند اهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها تسميا مقابلا لاسم الفاعل
كما هو عند النحاة وقد ذكر في الاشتقاق انه من وجه بضم العين اما بعد النقل واما ابتداء كما قيل وفي عبارة اهل
الصرف ان فعلان لم يجيء من فعل بضم العين بل من فعل بكسر العين وفي عبارة بعضهم انه يجيء من جميع الباب

لكنه

لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش ونحوهما (والرحيم) قيل هو بمعنى الرحمن وهو ذو الرحمة مثل تدمان
ونديم وقيل مختلفان فممن من ذهب الى المغنية الرحمن وهو مختار الرحنسرى اذ الرحمن عام للمؤمن والكافر
وجميع الحيوانات والرحيم مختص بالآخرة فيكون للمؤمن فقط فالرحمن خاص اللفظ اي بالله عام المعنى اي بمعناه
يتعلق بالمؤمن وغيره والرحيم عام اللفظ يطلق على الله وغيره خاص المعنى بالمؤمن في الآخرة فقط ومنهم من جعل
الرحيم البالغ لقوله صلى الله عليه وسلم رحيم الدنيا ورحمن الآخرة وروح الاول باختصاصه به تعالى والطلاقه على
مسئلة تعنت وبان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقيل الاظهر ان جهة الدلالة في جميع ما يختلفه في اللغة
فعلان من حيث الاستيلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والمراد بالرحمن المحسن المنعم وهذا الاطلاق
مجاز لغوي ولهذا يقال ان اسماءه تعالى امانا تؤخذ باعتبار الغايات فهو من قبيل ذكر المزموم وارادة اللازم اذ الرقة
مقتضية للاحسان على ما في عبارة بعضهم او من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب على ما في عبارة بعض آخر
وليس المراد بالزوم ما لا ينقل ابد ابل ما يصح به الانتقال في الجملة والافتقار توجد رقة قلب من غير احد ان وتأتي
الاحكام الشرعية في البسمة اما الوجوب فكما في اشد الذبح وروي الصيد والارسال اليه لكن لا يشترط البسمة
بل يكفي مجرد الذكر كما في البحر بشرط كونه خالصا عن شوب حاجة الذكر وغيره وفي بعض الكتب انه لا يأتي
بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بعلام للرحمة وكما في اشد الذبح فالحاجة في كل ركعة كما في سجود السهو من القنية حتى
يلزمه السهو ويتركها وتبعه ابن وهبان فانلانه قول الأكثر وحاصل حجته ان حديث كون البسمة جزءا من الفاتحة
ليس باقل ان يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر الواحد فصارت من الفاتحة عملا لكن الاصح انها سنة
واما التذييل بالمعنى الاصح للسنة والمسحوب فاما السنة فكذلك كراغا على الاصح كما في الخبر سواء كانت البسمة
في الجهرية او السرية فمافي السنة من ان الامام اذا جهر لا يأتي بها غلط فاحش يخالف لكل الروايات كقول
من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول القصة انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزمه بتركها
السهو كما في البحر لكن الشرط هنا البسمة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء قبل الاستسجاء وبعد الاحال
انكشاف وفي محل تجاسة فيسمى بقلبه ولو نسي فاستسجى في خلاله لا تحصل السنة بل المندوب كما في السراج
الواحد ولفظه اذا نسي التسمية في اول الطهارة في ايها اذا ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها كما في اكثر
الكتب من عبارة تدل على عدم الايمان بها مما لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل لكن لو نسي في ابتداءه ثم ذكرها
في خلاله تحصل السنة في باقيه لا فيما فات وليقل بسم الله اوله وآخره كما في البحر عن ابن الهمام والفرق
ان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فعل مبتدئ وكما في الزبلي فمافي اكثر المواضع من الاشعار
بحصول السنة في الجميع ليس على ما ينبغي واما المسحوب فكما في السورة والفاتحة سواء كانت القراءة جهرية
او سرية صرح به في النخبة وفي المجتبى انه حسن عند ابن حنيفة ورجحه ابن الهمام وليذه الحلي وعند ابن يوسف
وهو رواية عن الامام ليس بسنة ولا مسحوب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كما في البحر وكما في بداية كل كتاب
وفي سائر كل امر ذي بال كما في بعض الرسائل واهل الظاهر انه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما
صاحب الحل والقعدة عليه مع شهادة اسلوب النظم القديم فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الأدلة انما هو
منصب المجتهد قلت هذا مشترك بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته على ان الذي يختص بالمجتهد انما هو القياس
وقد قد من بعد اربعة مائة من الهيرة كما نقله الجوزي في القول بالبلغ واستخراج الاحكام من نحو الطي
والجمل والمشكل والمشتك واما فهم الاحكام من نحو الظاهر والنص والمفسر فليس يختص به بل يقدرة عليه العامة
الاعم منه وكما في ابدء اقراءه ان بعد التعمد عند بعض واما المكره فكما في اكل الشبهات قيل ومنه الايمان
بما في شرب الدخان عند الجهر وروى عنه اربعة دونه اثباتا وقيد به من مشايخنا بما اذا وصل قراءتها
بالانقال اما اذا عاقد من التسمية واما المباح فكما في ابتداء المشي والقعود والقيام لان البسمة انما يطلب
لما فيه شرف صواعق اقتداء اسم الله تعالى بالتحقير والتسمير على العباد فان جئ بها في تحقير الامور على
وجه التظيم والتبرك لا بأس به فلا ينبغي ان يمتنع الا ان قد عرفت انما هو في حال شرف فان قيل قد وقع
في بعض الكتب انها لا تن في نحو الصلاة والحج والادكار والدعوات مع انها مما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا
قلت قيل في جوابه عن جواهر العموري انها مستحبة على الذكر او هي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن

لكنه

أورد عليه القرء أن فاته مستعمل على الذكر مع أن السنة آتت بما فيه أقول لعلها فيه ثابتة بنص على خلاف قياس
فلا يقاس عليه غيره وقد منع وجود الذكر في جميع القرء آن بل الأكثر عدمه والحكم في الجفص بحسب أكثر أفراد
وأما الحرام فكما في ابتداء المحرم بل قد يكثر قال في الخلاصة أن قال بسم الله عند شرب الخمر أو عند كل الحرام
أو عند الزنا يكثر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمته الحرام لعينه أو لغيره وكان الوجه فيه استلزام
حله واستحلال ما ثبت حرمة قطعاً كقرا إذا أراد التسمية انما يصح ورفيما فيه أنه تعالى ورضاء لأن التبرك باسمه
تعالى والاستعانة به لا يتصوران فيما ليس فيه رضى الله تعالى وبؤيده ما في آخر الصيد من هذا الكتاب وقصه
ورأيت بخط ثقة سرق شاه قد جهم بالتسمية فوجدتها صاحبها هل وكل الأصح لا يسكت به بتسميته على الحرام
القطعي بلا غش ولا اذن فيه وفيه أيضاً جرحاً من وجه هل تحمل أم لا ومقتضى ما ذكرنا لا تحمل لوقوع الشك
في أن الذابح من تحمل ذكاته أم لا وهل سمي الله تعالى عليه أم لا انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كونه بالتسمية
عند أكل المصوب والظاهر أن ثبوت حرمة قطعي أيضاً قلت بعد تسليم أنه قطعي لا نسلم كونه في مرتبة
المسروق إذا جاز في الغصب بعد الضمان غاية التعذر عند بعض وأما جزء المسروق فالحد يقطع اليد على أنهم
قالوا في الغصب أن الغاصب يملكه ولا يحمل له التناول والانتفاع على المقتضى به قبل أداء الضمان أو رضى مالكة
بأدائه أو إقراراً أو ترضي القاضي فشرط الحل وجود أحد هذه الأربعة لأن الحل قضية أخرى غير الملك
كما في الدرر عن الهداية والكافي وصائر الكتب المعتمدة وظاهر أن السرقة ليست كذلك كما في الوصايا التركية
لتنق الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه على لزوم تحقير اسمه تعالى استدلالاً بعدم الكفر
في الغصب مما لا ينبغي أن يتأمل فيه على أن هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقاً وبحكم قرآءة البسملة أي
بتمامها على الحنبلي والحنافى إلا إذا قصد التمين والذكر كما في الجرح من المحيطان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة
بها قسط لأنها آية على هذا التقدير قلت أنها وإن كانت آية متواترة لكن فيها خلاف فبها شبهة وفرض القرآءة
فرض يثبت فلا يسلط بما فيه شبهة (تم) قال في الفصول من جمع اسم من اسمائه تعالى يجب عليه أن يعظمه
وإن كان غير ظاهر أي بأن ذكر بالصغير فهو عز وجل وإن لم يعظمه حين جمع لا يمكن قضاؤه وفي بعض الكتب
إذا كتب اسم الله تعالى أسمع بالتعظيم بخوض عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وإن لم يكن في الأصل وبصلى بلسانه أيضاً وكذا الترضى والتبرع
على العبادة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ونقل الأساطي في حاشية مسكن
عدم كراهة الأفراد قول لعل المنفعة التحريمية والمنفعة التزجيمية فيحصل التوفيق ويكره الرمز بالصلاة والترضى
بالكتابة بل يكتب ذلك كله بكاء وفي بعض المواضع من التواريخ من كتب عليه السلام بالهمزة والميم يكثر
لأنه تحقير وتحقير الأنبياء كفر بلا شك ولعله أن صح النقل فهو مقيد بقصده والاف الظاهر أنه ليس بكفر وكون
لازم الكفر كقرا بعد تسليم كونه مذهبا مختاراً محله إذا كان اللزوم بيننا من الاحتياط في الاحتراز عن الأهمام
والشبهة والبسملة آية من القرء أن أتت لفصل بين الدور ليست من الفاتحة ولأن كل سورة وهو الصحيح
من المذهب وذكر الدليل صاحب الجرائد انتهى الكل من الخادى على البسملة ببعض زيادة واختصار وفي أبي
المعود محشئ مسكين (تم) روى عن علي أنه نظر إلى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جودها
فاندرجها جودها ففقره والحكم فيها خارج الصلاة أنها مندوبة في كل أمر مندوب وانفقوا على جواز كتبها
أول كتب العلم والرسائل كذا في رياض الطالبين للسيوطي وأعلم أن التعظيم بالجواز بالنظر إلى الكتابة أذ هو قدر
زائد على التلفظ الذي هو سنة فلا يرد أن كتب العلوم أمر ذوال واختلاف في كتابتها في أول ديوان الشهادة
جماعة واختار الكافي لجواز أن كان في الديوان مواعظ أو حكم أو مقصيدة يرفعها الشاعر إلى ممدوحه
فلا سبيل إلى كتابتها (ذيل) أقل التسمية بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله جدا) مفعول مطلق
لا محذور واختار الجلة الفعلية لدلائلها على التجدد والاستمرار فكما حدثت نعمة حدثت في مقابلتها نشاء
على الله تعالى وإلى الحمد بعد الأتيان بالبسملة تجللا برب الحمد أيضاً فان قيل حديث البسملة معارض
لحديث الحمد لأن الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر إذا لا ابتداء ليس له استمرار حتى يمكن اتیانها
معاً فيه قلت هذا التعارض انما يأتي في الدلائل إذا تساوى في القوة مع اتحاد الحكم في كل والحمل والزمان فإذا

امكن التوفيق من جهة الحكم بأن حمل كل حديث على حكم فلا تعارض أو كان الحمل غير متجدد أو الزمان كذلك
فكذلك وهناك يمكن أن يقال أن الزمان غير متجدد هنا بان يقال المراد بالابتداء هنا العرف وهو ما تقدم أمام المقصود
بالذات فيسح البسملة والجدلة والمراد بالابتداء في البسملة الحقيقي كما في أسلوب الكتاب المجيد لا سيما في السور
التي جاء في أوائلها الحمد لله وفي الجدلة الإضافي فيمنع اتحاد الدليلين في الحمل فان قلت إن حديث البسملة متعدد
ورواه كذلك وحديث الحمد ليس كذلك فلم يترجح البسملة قلنا لا ترجح لكثرة الدليل عندنا كما لا ترجح لكثرة
الشهود واجماعاً وكذلك لا يرجح بكثرة الرواة ما لم يتأخّر حد الشهرة وبالجمله الاعتبار عندنا إلى القوة لا إلى العدد انتهى
من الخادى يتصرف والحمد هو النشاء على الجليل الاختيارى على قصد التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أم لا
هذا معناه لغة وفي العرف فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعفاً بالنسبة بين الحدين عموم وخصوص
من وجه والشكر لغة هو الحمد عرفاً وعرفاً صرف العبد جميع ما أنعم الله تعالى به عليه لما خلق لأجله فالنسبة بين
الشكرين عموم وخصوص مطلق وبين الشكر والحمد اللغويين مابين الحمد والشكر العرفيين
هو مابين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي
تساوى ثبت أن النسب بين الحمد والشكرين ست منها ثلاث عموم وخصوص مطلق وأثنان عموم
وخصوص من وجه وواحدة تساوى وهو المعبر عنه في نظم سيدى على الأجهورى بالتأردف حيث قال
إذا نسبنا الحمد والشكر متتابعاً بوجه له عقل اللبيب وإلف
فشكر لى عرف أخص جميعها وفي لغة الحمد عرفاً برادف
عموم لوجه في سواهن نسبة وذى نسب ست لمن هو عارف
انتهى إفاده بعض مشايخي ثم إن هذا مصدر يدل عن اللفظ بغيره وعمله حينئذ لا يذكر قال في الخلاصة
والحذف حتم مع آت بدلا ولم يكن مؤكداً لأن عامل المؤكد لا يحذف على ما فيه قال في الخلاصة
وحذف عامل المؤكد متنع والفرق بين البدل والمؤكد بالقصد وقولنا في تعريف الحمد العرفي فعل بني
إلى آخره بحث فيه بان الاتيان عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلاً عن قصد ولا شك أن قصد التعظيم معتبر في الحمد
العرفي فالأحسن أن يدل بني يشترط جوى عن حواشى الفترى على المطول انتهى أبو السعود (قوله لك) عدل
عن الغيبة إلى الخطاب تلذذاً بخطابه واستحضاراً له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان المشار إليه بقوله
صلى الله عليه وسلم إن تعبد الله كأنك تراه (قوله يا من) أهم المناهى تعظيمة (قوله شرحت) أي وسعت فالمراد
بالشرح التوسيع وهو كناية عن قبولها لما يرد عليها من الخيرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك سمي شراح
المثون لأن عادة الشروح كشف ما في المثون (قوله صدورنا) أي قولنا فاطلاق الحمل وإراد الحال فيه والصغير فيه
وفيما بعده يستعمل رجوعه لعمارة المسلمين على أن المراد مدلول هذه الألفاظ الآتية اللغوي ويحتمل معانير الحنفية
بناء على أن المراد الكتب المعلومة الموافقة في المذهب (قوله بأنواع الهداية) أي بجزئيات الهداية وليس المراد النوع
المنطوق والهداية هي الدلالة المطلقة أو آت وصلت أم لا وهذا عند الإطلاق والخلو عن القرائن وإن قيدت بقربنة
تدل على الاتصال أو عدمه عمل بها والم راية يستعمل أن المراد بها هنا المعنى اللغوي فالهداية إلى الصلاة نوع وإلى
الحج نوع وإلى الزكاة نوع ويحتمل أن المراد الكتاب المسمى بهذا الاسم فالمراد بالأنواع جزئيات الأحكام الشرعية
(قوله سابقاً) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدورنا قابلاً للخيرات حال كون الشرح سابقاً بوصفه لذلك
المصدر ثم إن أريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير الأزل أي قدرت شرح صدورنا بأنواع الهداية أزل أو أن
أريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق السابق الزمانى لأن الهداية سابق تأليفه على الكتب بعده (قوله ونور
بصائرنا) أي جعلت في بصائرنا نوراً معنوياً يدعو إلى الفلاح والخير والبصائر جمع بصيرة قال بعضهم هي نور
في القلب يدرك بها المعاني كما أن البصر يدرك به الأمور الحسية (قوله بتدوير البصائر لاحقاً) من إضافة المصدر
إلى مفعوله أي بتدوير البصائر لاحقاً لا حقاً والباء بمعنى مع أي نور بصائرنا مع تدوير البصائر ويحتمل أن الباء للسمية
أي نور بصائرنا بسبب تدوير البصائر يحتمل أن المراد به الكتاب المعلوم الذي هو متن هذا الشرح وهو لاحق
بالنسبة لما قبله من المؤلفات يعني أن الله تعالى نور بصائرنا بسبب تعاطينا هذا الكتاب وتوصلنا به إلى أحكام
الله ولا شك أن الهداية إلى العمل بما في هذا المؤلف سبب تدوير البصائر ويحتمل أن المراد المدلول اللغوي فيكون

للبصائر من شرجت صدورنا
بأنواع الهداية سابقاً ونور
بصائرنا بتدوير البصائر لاحقاً

تویر الابصار سببا لتویر البصائر وقد يقال انه لا ينبغي تویر البصائر عن تویر الابصار وقد يجاب بأنه لما نور
 الله الابصار تویرا مخصوصا فصارت لا تنظر الا ما يرصيه نور البصائر التي في القلوب وكل الحوادث مبذوها
 من النظر (قوله وافضت علينا) اي وسعت واعطيت (قوله من اشعة) جمع شعاع والاضافة من اضافة المشبه به
 الى المشبه اي افضت علينا من شريعته التي هي كالاشعة في النور واشبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء
 والنفع والاشعة تخيل والشريعة فعيلة بمعنى مفعولة اي مشروعة فقد شرعها الله تعالى حقيقة والنبي مجازا
 والشريعة والملة والدين شيء واحد فهي شريعة لكون الله شرعها والشريعة في الاصل الطريق تورد للاعتقاد
 فاطلقت على الاحكام المشروعة اي بانها ووضوحها والوصول بها الى ما به الحياة الابدية وملة لكونها امليت
 علينا من النبي واصحابه ودين للدين باحكامها الى التعبد بها وقال الحلبي الا ليق بالافاضة والبحران يعبر
 بشأنا عيب وهو دفعات المطر لكنه على هذا الاطلاق نفوت تكتة التنبيه على انها نور يمتد بها كنور الشمس
 (قوله المطهرة) اي من الشبه والزينة (قوله بحرا) الجرامس المحلل الذي يجري فيه الماء من بحر الماء الارض
 اذا شققها فاطلق اسم المحل وازيد الحال وهذا اللفظ يحتمل ان يراد به الكتاب المعلوم الذي الفه العلامة محمور
 المذهب الشيخ زين بن جهم ومعنى التركيب حينئذ ان الله تعالى افاض على معاشر الحنفية وانعم عليهم بهذا
 المؤلف المعنى بهذا الاسم الذي فيه من احكام الشريعة ما لا يحصى وهو حقيق بهذا الاسم اذ هو مع ذلك
 واسع العبارة واضمحلالا عن قلاقة الالفاظ وصعوبة المعاني ويحتمل ان يراد بالبحر الرائي الاحكام الشرعية
 التي وصلت اليها ويكون المقام مقام تقييد لان البحر الرائي على هذا والشريعة كأنه جرد من الشريعة احكاما
 مشبهة بالبحر الرائي الخالص من المكدرات هذا اذا اراد بالبحر احكام الشريعة لا بالنظر للمذهب وان اريد به
 الاحكام القاصرة على اهل المذهب فالشريعة عامة للاحكام المذكورة عند الجميع اذا افاضه الله على اهل
 المذهب من الاحكام احكام حسنة واضحة خالصة من الاعتراض والتردد والاهام مشبهة بالبحر الرائي
 ولا غربة في ذلك فان كل اهل مذهب يمدحون مذهبهم لاتباعهم له رزقنا الله تعالى حب الجميع بفضل وكرمه
 ويحتمل ان يراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى ولولفه هذه الامة وبالبحر الاحكام المشروعة على لسانه
 عليه الصلاة والسلام (قوله وانما) اي صافيا (قوله واعدت) في القاموس غدت العين كغرت غزرت انتهى
 فمعنى اعدت اغزرت واكثر احم (قوله لذي) اي عندنا اي اكثرت لنا (قوله من بحار منحل) البحار والجورور
 متعلق باعدت والاضافة من اضافة المشبه الى المشبه اي اكثرت لنا من منحل التي هي كالبحار في العظم
 والكثرة وعمومها القاموس والعام والمخ العطايا وفي القاموس منحه كمنحه وضربه اعطاه ام (قوله الموفرة)
 اي الوافرة الكثيرة (قوله تهرافا) التهراسم المحلل الذي يجري فيه الماء ثم اطلق على الماء الجاري من اطلاق
 اسم المحل على الحال فيه ثم يحتمل ان يراد بالبحر الكتاب المعنى بهذا الاسم تأليف الشيخ زين بن جهم اخي الشيخ
 زين والمعنى عليه ان الله اعطى لنا من عطايه الكثيرة هذا المؤلف حيث وفق هذا الخبر لتأليفه فانه كتاب جليل
 ويحتمل ان يراد بالبحر الفائق الاحكام الشرعية المشبهة بكثرة انتفاع الناس بكل ولان الماء به حياة النباتات
 كذلك الاحكام بها حياة الارواح ونجاتها من العذاب ولا حينئذ في المنح احتمالا لان ابقاؤها على المعنى اللغوي
 وهو العطايا والاشارة الى الكتاب المعلوم الذي الفه المصنف على هذا المتن والهر الفائق الاحكام التي ذكرت فيه
 ولا يصح ان يراد بالبحر الكتاب المعلوم والهر كذلك لان التهر ليس مأخوذا من المنح لانه اما سابق عليها في التأليف
 او مقارن لها والاضافة في منح ان جعلت اسما للكتاب على معنى انه هو الذي وفق مؤلفها لجمعها حتى صارت
 ملجأ للمعنى ونافعة لا مبتدى والتمنى (قوله واتممت) اي اكملت (قوله نعمتكم) اي انعمتكم او ما نعمت به
 (قوله علينا) التمهيد للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط وفي بعض النسخ العظيمة للتحدث بالنعمة
 وهو جازع عند الفقهاء والمحدثين او التمهيد لما شر الحنفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ
 ويدل على ان الخطبة الفتية بهذا الكتاب بل على انها متأخرة عنه جملة لانه يبعد ان يفيض ابتداء
 في الروضة ثم يشرع في الخطبة ثم يجمع (قوله حيث) الحنية للتحليل اي لانك يسرت والتفصيل اتممت
 وقت تيسير ابتداء الى اخره والاول اتممت (قوله يسرت) اي سهلت (قوله ابتداء تبييض الخ) يقم منه ان المؤلف
 سوده ولا يمتد ابتداء تبييضه في الروضة المأفوسة في مسجده عليه الصلاة والسلام والتبييض في عرف المؤلفين رقم

وانت علينا من اشعة شريعتك
 المطهرة بحرا وانما
 لذي من بحار منحل الموفرة
 فانما واتممت نعمتكم علينا
 حيث يسرت ابتداء تبييض
 هذا الشرح المختصر

المؤلف محمرا بعد كتبه ولا غير محمور غالبا والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله هذا الشرح) الاشارة
 الى ما في ذهن من الالفاظ المختلة الدالة على المعاني وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة والشرح
 بمعنى الشارح اي المبين والكاشف او جعل الالفاظ شرحا مبالغة (قوله المختصر) الاختصار وتقليل اللفظ
 مع تكرير المعنى وقيل مطلقا والاول هو المراد واختصاره اما من خزائن الاسرار الذي سوده المؤلف ويض
 الجزء الاول منه كما يأتي او من كتب المذهب (قوله تجاه) اي مقابلة وقوله وجهه اي ذات النبي عليه الصلاة
 والسلام فاطلق الجزء واراد الشكل وخص الوجه لكونه اشرف اعضاء الانسان وكل ذاته وجزء من اجزائه
 صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منبع الشريعة) اي محل تنبع الشريعة اي محل ظهور الاحكام فبشبه
 صلى الله عليه وسلم بالمحل الذي ينبع منه الماء النافع بجامع الانتفاع بكل والاحتياج او شبت الشريعة بالماء
 تشبيها مضجرا في النفس وذكر المنبع تخييل وتقدم ما في الشريعة قريبا (قوله والدرر) اي الاحكام والفوائد
 المشبهة بالدرر في النفاسة والانتفاع وفيه اشارة الى الكتاب المسمى بالدرر (قوله وجميعه) معطوف على منبع
 اي وتلقاه وجهه وجميعه اي المضاجع له تنبيه ضميم بمعنى مضاجع كغليظ بمعنى مخالط والمضاجع هو الذي
 يضطجع بجذآ آخر بلا فاصل واطلق عليها جميعا اقر بها منته صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) اي
 العظيمين بمعنى العظيمين اي الذين عظمهما الله تعالى ويجب علينا تعظيمهما والمعظمين لله ورسوله بقليل فعيل
 بمعنى مفعول او بمعنى فاعل (قوله ابي بكر وعمر) بدلان من ضميمه وقد ابتداء الشارح تبييض هذا المختصر
 في الروضة ثم فجاء الكعبة اي فالبعد الحقيقي كان في الروضة والاضافي كان في الكعبة كما يأتي الاشارة اليه آخر
 الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسر اي ان التيسير لا يمتد بعد الاذن منه صلى الله
 عليه وسلم وناهيك بكتاب الف باذنه عليه الصلاة والسلام وبما يحصل فيه من النفع لمن يعاينه وهذا الشرح
 حقيق بالمذبح كيف لا ولم ينسج على منواله من اهل المذهب فاسج بل البعض مولع بنقل الخلاف والاقوال
 ولا يميز ضميمها من قويا والبعض مولع بالاستدلال لاقوال اهل المذهب ومخالطهم والبعض بسط
 في العبارة كل البسط حتى افترط وهذا المؤلف قد ارتكب الشيخ فيه اختصارا غير محمل مع ذكر الاقوال المعقدة
 فاما ان يقتصر على قول واحد واما ان يذكر قولين كلاهما صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لمان المقلد
 لا يطلب بدليل اذا قام الدليل من وظيفة المجتهد فينبغي الاعتناء بما اذن النبي صلى الله عليه وسلم بشأليقه فهذه
 منية عظيمة ومنقبة كريمة ولقد وقع لمؤلف الاصل منية عظيمة وهوانه الف هذا المتن اثر ما وقع له من رؤيا دخول
 صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزله بغزة المحروسة فقام له مستقبل واعتقه بحلا واقمه عليه الصلاة
 والسلام لسانه الشريف وهو عيشى بوسط منزله حتى صعد السرى الذي ينام عليه الشيخ والقم ولد المؤلف
 الشيخ صالح محشي الاشياء تديه الشريف فتأليفه ايضا مصطب باثار النبوة فانظر لتأليف هذا المتن
 والشرح وذلك من كامل اخلاص مؤلفهما وزجرو من الكرم اتمام هذه الكتابة ببركة الرسول صلى الله
 عليه وسلم (قوله منه) اي من منبع الشريعة بالتبييض لهذا المؤلف (قوله صلى الله) اقاد الخادمي
 فيما تقدم كراهة افراد احدهما عن الاخر عندنا ونقل الاسقاطي عن مئة المعنى ان الاختصار على الصلاة
 لا يكره وقال ان الكراهة في الاختصار مذهب الحديث فلعل في المسئلة قولين ثم رأيت الحلبي في شرح التعزير
 افاد ان القول بالكراهة ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات المادية للنبي صلى الله عليه وسلم
 بالصلاة عليه نائيا عودا على يده لما عنده من الشغف بذلك ويحق له وليقرنها بالسلام عليه كما افترنا
 في الامر بهما في الكتاب العزيز فيخرج عن عهدة ما قبل من كراهة افرادها عنه وان لم يكن ذلك صحيحا كما يراه
 في كتابنا حلية الجلي وصلى مصدره تصلية وقد سمع في قول الشاعر

ترك القيان وعزف القيان واتممت تصلية وابتها

واغاثركا اكثر اهل اللغة لانه مصدر قيامي وعنايتهم بالسماعي اه اسقاطي (والصلاة اسم مصدر واشتهر انها من
 الصلاة لانها صلة بين العبد وربيه وهذا يقتضي ان اصلها وصل فدخلها القلب المكافي بتأخير القاء عن اللام
 ثم الاعلال بقلب الواو الفاء ودخل في ملة بجذها وتعويض الناء عنها وانه اشتقاق كبير ولا يضر فيه اختلاف
 ترتيب الحروف والصلاة لغة الدعاء اي ولومن الملازمة وليست صلاتهم مقصورة على الاستغفار على التحقيق

تجاه وجهه منبع الشريعة والدرر
 وجميعه الجليلين اي بكر وعمر
 بعد الاذن منه صلى الله

واعترض هذا من هشام بأنه لو جعل مكان صلى دع لا تعكس المعنى لان المعنى حينئذ دعا عليه وهو مبنى على ان مترددين لابد من حبان احدهما مجرى لآخر وفيه خلاف عند الاصوليين وفي الاصطلاح الرحمة وتختلف باختلاف ما نسب اليه فهو من قبيل المشترك اللفظي واعتضه ابن هشام بأنه ليس لنا فعل يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا واختار انما مشتركه معنوي. وضوءة لمطلق العطف ثم هو في كل شئ بحسبه ورده الدما مبنية بابرادفعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو حقيقي مثل اعربت معدة ليعبر تغيرت واعربت اشيب اصحمت عن مرادها واعربت الشئ اذا انطقت به معربا وغير ذلك وهذه الجملة خبرية لفظا نشائية معني وهو الحق لان الوارد صيغة طلب من لشارع حيث قال تعالى صلوا عليه وسلموا ذوقوا قول يس انه اخبرية معني ايضا لا يتم مع ما ورد وقيل معني الصلاة المغفرة افاده بعض مشايخي (قوله وسلم) لسلام التحية اي بسلامه القديم بان يسمعه ذلك او بارسال ملك كما كان يقع ان جبريل عليه السلام كان يأتي ويقول له ربك يقربك السلام والتحية بالاختاف بالسمع فيرجع الى الصلاة (قوله عليه) - اذعه صلى وسلم واعمل الثاني وحذف من الاول دلالة الثاني عليه (قوله وعلى آله) في بعلي رداعلى من منع الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بعلي واستدلوا بحديث موضوع لا تفضلوا بيني وبين آبي بعلي والال في مقام الدعاء لكل مؤمن نبي كما فاده الملوي وقيل مطلقا لان المطلوب في الدعاء التعظيم واما في مقام الزكاة في تفسيره خلاف بين المذهب وهم خمسة عندنا كما بين في الزكاة ان شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي اي لا بالمعنى اللغوي وهو من ينك وبينه مواصلة ومداخلة ولا بمعنى صاحب الذي هو بمعنى التابع المقتل لغيره كالصحاب الاثمة والصحابي كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم اورأه النبي صلى الله عليه وسلم وصات على ذلك وعن بعض الاصوليين خلاف ذلك والاول هو الصحيح اه منح وفي الامموزج ان اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام يتبارون عدة الانبياء وفي الاثمة انه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة الف واربعة وعشرين الفا من الصحابة (قوله الذين حازوا) اي جهوا (قوله من منح) اي عطيا (قوله فتح) صدر فتح ضد اغلق وبطاق بفتح على الماء الحار وعلى النصر اي من منح نصره او منحه المشبهة بالماء الحارى لكنهما (قوله كشف) الكشف الاظهار كما في القاموس والمعنى حازوا من عطيا نصره لكشف بمعنى الكشاف اي المظهر فهو مصدر اريد به اسم الماعل (قوله فيض) يقال فاض الماء اذا كثر (قوله فضلك) الفضل ضد النقص جمعه فضول كما في القاموس والمراد بالانعام (قوله الوان) اي انعام (قوله حقائقا) من حق والحق ضد الباطل وهو احد الاطلاقات له ذكرها في القاموس اي حازوا من عطيا نصره تعالى الكاشف الذي سببه كثرة احسانه تعالى الوافي امور الحقيقة وفي ذلك اشارة الى اسماء كتب معلومة في المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهي المنع والفتح والكشف والبعض والوفى والحقائق (قوله وبعد) هو طرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم ان نوى معنى المضاني ليه ومنصور ان نوى لفظه والعامل فيه اما المقدرة او الواو لانياتها عنها (قوله قال السبوطي في شرح عقود الجاهل قال بن لا يبرئني اجمع عليه المفسرون وعلماء لبيان ان فصل الخطاب هو ما بعد لان المتكلم بفتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله وتخصيصه فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المدوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بما بعد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال ما بعد اخرج السجنان واختلف في اول من نطق بهما فروي الدبلي في مسند الفردوس عن ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول من قال ما بعد اودوه وفصل الخطاب اه بجروته افاده بعض المشايخ (قوله فيقول) ادخل الفاء في جواب اما المقدرة او الواو لانياتها والقول يأتي لمان مختلفة باعتبار ما يعدي به فاذا عدي بالياء كان بمعنى الحكم واذا عدي بغيره كان بمعنى الرواية واذا عدي بغيره كان بمعنى الاجتهاد واذا عدي باللام كان بمعنى الخطاب واذا عدي بعلي كان بمعنى الاقرار او العرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قال بيده اي اخذ وقال برأيه اي اشار وقال برجله اي منى وتستعمل بمعنى ذكره غني عن الكشاف قال الجوزي وبني امية لان آثران وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم يقال على كذا اي تطلق وبمعنى الحمل ومنه قولهم الجفص يقال على كذا اي يحمل ويعدي في كل منهما بعلي اه ابو السعود ويقول اذ اني للمفعول صيغته يقال وهذا اللفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والاول والافالة وجهها الشاعر في قوله

ولم عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من منح فتح كشف فيض فضلت اولى حقائقا وبعد فويل

اقول لبي مربي وهو رابع * اأنت اخو لي فقال يقال
 قتلت أفي ظل الاراكه والنقا * يقال وبه تظلم فقال يقال
 قتلت يقال المستحجر بارضكم * اذا ما جئني ذبا فقال يقال
 (قوله فخير) صيغة مبالغة واصفة مشبهة اي كثيرا فقر اودأتمه والفقير من كسرت فقار ظهره وهي العقد اللاني في سلسله تطهره والمراد المحتاج (قوله راحة) اي لانعام وهو الظاهر او لارادتها لانها اذا اردت كانت والاضافة بمعنى اللام (قوله ذي) اي صاحب ولا يستعمل الا في ذي شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف) في القاموس لطف بالضم رفق ودنا والله لطيف اوصل لك مرادك بلطف واللطيف البر به باده الحسن الى خافه بايصال المنافع اليهم برقي ولطف اوالهالم بخفيات الامور ودقائنها فيحتمل ان المراد الرفق والدنوأي القرب المعنوي او ذي ايصال المرادات او ذي البر والاحسان (قوله الخفي) اي الظاهر فانه من اسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفي على كل شخص وفي كل شخص او المراد الخفي عن العبد بان يدبر له الامر من غير تعان منه ومنه ويهي له اموريه وآثره من حيث لا يحتسب والله على كل شئ قدير (قوله محمد) يدل من فقير ولا يقال يلزم ان يكون اثبات الفقر له غير مقصود اصل لان المبدل منه في نية الطرح لانا نقول المراد بكون المبدل منه في نية الطرح انه غير مقصود بالذات هنا وانما ذكر فوطنة وتعميد اذا مقصود بالذات ذكر الاسم لا اظهار الفقر او يقال هو مطرح من حيث عمل العامل او هو عطف بيان فيكون اثبات الفقر لنفسه مقصود بالذات افاده بعض المشايخ (قوله علاء الدين) لقبه رضى الله تعالى عنه اي معلى الدين ورافعه من حيث الحث على اوامره ونواهيه فعلاوتر كما معلى اهل الدين اي دين الاسلام بمعنى انه ناصرهم ومظهر اهل الحق وانما كان معليا لهم لانهم حيث عملوا بايمه ونهيه علوا وادنيا وآخرة وهذا بالنظر للمعنى اللغوي والعلمى لا يلزم فيه ملاحظة ذلك وليس هذا باسم ابيه لانه صريح به بعد (قوله الحسيني) وجد في بعض النسخ بالصاد وعليه فهو نسبة الى حصكفي مدنية بديار بكر كما في لب الباب (قوله ابن) بالرفع صفة محمد وخبر بابتداء حذف ويكتب بالالف لانه لم يقع بين علمن (قوله الشيخ) يطلق على من طعن في السن لغة وفي الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وان كان صغيرا في السن وهو المراد هنا وهذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الاسماء المشتركة قال الشارح في الحظرو والاباحه وجار التسمية بعلي ورشيد وغيره من الاسماء المشتركة ويراد في حقه غير ما يراد في حقنا لكن التسمية بغير ذلك في زماننا اري لان العوام تصغره عند الذكاء كذا في السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد ابن الشيخ علي ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين الحسيني ثم المسمى والحليب الحنفي انتهى درمشتي (قوله الامام) يحتمل انه صفة لاهل واهل وهو الكثير في مثل هذه التراكيب ويحتمل انه وصف لايه والمراد به الذي بقية دي به في الصلوات الخمس (قوله بجامع) متعلق بالامام والباء بمعنى في وهذا المسجد مشرف على عمارته الاموية الف كيس وزياد وكان فيه الف مرخم والف خمار ذكره السيوطي في مشتهى العقول (قوله بن امية) امية جدهم الاعلى ومن ذريته يوسفان الصحابي وابنه معاوية ومنتهى جندهم ستان الف (قوله ثم المفتي) الى اخره افادهم ان الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر عنها وتفيد ثم وضع له له والتراخي وانظر هل في الواقع كذلك ام لا فانه بعد الامامة بغير مهلة (قوله بدمشق) هي مدينة الشام وفيها كدر الميم وقصها والصرف وعدمه باعتبار البقعة والمكان (قوله الحجية) اصلها محوية اجتمع الواو والياء وسبقت احدها ما بالسكون فلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والحجوة اي المصونة بصيانة الله ونهايك بالاحاديث الواردة في مدح الشام (قوله الحنفي) الغالب ان الوصف في مثل ذلك يرجع الى المتقدم ويحتمل انه وصف لايه والحنفي من تعبد على مذهب النعمان بن ثابت رضى الله تعالى عنه وعن سائر الائمة (قوله لما يضيئ) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول او كل جملة من الكتاب محلها نصب بناء على ان جزء القول له محل اوليس له محل وتفا ربه فسه الفقه بالامر ارجاع المحافظة على كل (قوله كتب مسودته) اي امرار الفقه واحكامه وتفا ربه فسه الفقه بالامر ارجاع المحافظة على كل (قوله ويدائع افكار) اي افكار المجتهد الاعظم التي قواها بالسنة والكتاب او من يدائع افكاره من حيث حسن التركيب وبديع الوضع وهذا المعنى قبل جعله علما واما بعد جعله علما وجزء اللفظ لا يدل على شئ من الموضوع

قوله راحة ذي النطق الحنفي
 علاء الدين الحسيني * ابن الشيخ علي
 الامام بجامع في امية ثم المفتي بدمشق
 المسجد الحنفي * لما يضيئ الجوزي الاول
 من خزان الامم اربعة بدائع الافكار

له كالراي من زيد لا تدل على شيء من زيد والافكار جمع فكر وهو حركة النفس وجولانها في المعقولات
 في نعتهم بانها بانوية المخصوصة التي يريد الله تعالى (قوله في شرح) ان كانت من جزء العلم فلا يبحث
 عن الظرفية لان العلم واجزأه لا يعقل واما قبل العلية فيقال الاولى حذف في لان خزان الاسرار هي نفس
 الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة (قوله تصوير الابصار) اسم لهذا المتن وتووير الابصار اي اثارها يقال
 اثار الشيء واسنار اي اضاء والتموير الاضاءة كما في المختاراه مخ (قوله وجامع الجار) جمع الشيء المنفرد فاجتمع
 وبابه قطع والجار جمع بحر واراد بالجار المتن الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها اه مخ وظاهره ان في العبارة
 مضمارا محذورا (قوله قدرته) اي هذا الشرح المعنى بخزان الاسرار الشرح الذي الله تعالى عنه لما يفيض
 من هذا الشرح الجزء الاول نظر الى باقيه بالنسبة الى ما يفيض وجد الذي يفيض بمقدار العشر من المودة فيلزم
 ان يكون الكتاب عند تمامه عشرة اجزاء عادة وظاهر العبارة انه لم يفيض من هذا الشرح الذي هو خزان الاسرار
 الا بجزء واحد ثم يحتمل انه لم يفيض باقيه ويحتمل انه يفيض بعد ذلك بنفسه وان غيره يفيض (قوله مجلدات)
 جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تأنيث كمنفوشات ومنفوشات ومنفوشات والمراد
 اجزاء وانما قال مجلدات لان العادة ان الجزء موضع في جلد على حدة (قوله كبار) جمع كبير اي عظام اي انها عشر
 مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطا وانما هي كبار (قوله فصرقت) عطفت على قدرته اي انه
 لما راها بتقديره اذا جلد يكون كما ذكر كان ذلك داعيا وحاملا لصراف عنان العناية نحو الاختصار (قوله عنان) هو
 موقود الدابة وهو يكسر العين واما بقية فتواحي السماء (قوله العناية) اي الاجتهاد من عني بالشيء اذا حصلت
 فيه محافظة ورغبة فشيء الاجتهاد دابة كقرص لها عنان تشبهها مضمر او ذكر العنان تخييل والصرف ترشيح
 (قوله نحو الاختصار) اي جهة الاختصار فالنحو بمعنى الجهة كما هو احد اطلاقاته فالاختصار تقليل اللفظ
 وتكثير المعنى ولا شك ان هذا الشرح مختصر بالنسبة الى خزان الاسرار (قوله وسيمته) اي هذا المختصر
 المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله بيبض هذا الشرح ومعنى يبعدي الى مفعولين الاول بنفسه
 والثاني بحرف الجر كما هنا او بنفسه كما في بيت ابي محمد (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر ان اسماء الكتب من
 حيز علم الجنس والعلوم من حيز علم الشخص واشهر هذا الكلام بين الافاضل ونوقش بانه ان نظر لتعدد الشيء
 بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فلم يخص واما التفرقة فهي تحكم وترجع من غير
 مرجح افاده بعض المشايخ والدر الجواهر وهو اسم جنس تصدق على القليل والكثير (قوله المختار) اي الذي
 من اطلع عليه اختاره وآثره على غيره (قوله في شرح) الى آخره قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي) نعت لتووير
 الابصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الالية وفيه ان تووير الابصار في هذا التركيب جزء من جزء العلم
 لا يوصف والاولى حيث ان يكون خبر المبتدأ محذوف هو خبر يعود عليه او التعت له بالنظر لذاته قبل دخوله
 في العلم وفيه نظر (قوله فاق) اي علا وحسن (قوله هذا الفن) اي الفقه والاشارة الى المستحضر ذهنا المنزل منزلة
 المحسوس (قوله في الضبط) اي التجرر والمحافظة على جمع الفروع المحتاج اليها (قوله والتصحيح) اي ذكر الاقوال
 المحسنة او تصحيح التراكيب (قوله والاختصار) فهو مع كونه جامعا للفروع معصم اللفاظ مختصر (قوله
 ولعمري) اي حيا في هذا ليس يمين واقسم الله به في قوله تعالى لعمر الله انهم اني سكرتهم يعمهون وقال بعضهم
 انه على تقدير مضاف اي لرب حياي (قوله لقد) اللام داخلة على جواب القسم وقد التحق (قوله انصت)
 اي صابت وان كان اصله الدخول في الشيء (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم بستان فيه روضة تشبهها مضمر
 في النفس وذكر الروضة تخييل والروضة المحل الذي فيه الاشجار والنبات (قوله هذا العلم) اي علم الفقه قال فيه
 للبعد (قوله به) اي بتووير الابصار (قوله مفتحة الازهار) اي انها خرجت من اكمامها وازيل غشاؤها
 بسبب هذا المؤلف اي ازيل ما فيها من الخفاء وانما عبر بمادة الفعل ليدل على المبالغة والاضافة من اضافة
 ما كان حفة اي ازهارها مفتحة والذي فتحه هو المصنف سبحانه والله تعالى جقيقة (قوله الازهار) جمع زهر نور
 الاشجار والمراد بالازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار بجامع النفاضة في كل معنى كونها مفتحة به
 ان مسائله حصلت وقربت لسهولة ما اخذها من اذكار كية (قوله سلسلة الانهار) الاضافة من اسادة
 ما كان صناعي مازها سلسلة اي الانهار الكائنة فيها مجراة قال الحلبي في جامع الآفة تسلسل الماء

في شرح در الابصار وجامع
 العار قدرته في عشر مجلدات كبار
 فمررت عنان العناية نحو الاختصار
 وسيمته بالدر المختار في شرح تووير
 اسرار الذي فاق كتب هذا الفن
 في الضبط والتصحيح والاختصار
 زعمري لقد انصت روضة هذا العلم به
 في شرح در حار سلسلة الانهار

في الحاق جرى والمراد بالانهار المسائل فيكون المشبه واحدا في هذا وما قبله والمراد بالانهار انما كيب فشيء بها
 بالانهار بجامع العذوبة في كل والانتفاع (قوله من عمانية) اي هذا المتن اي مما يجب منه ان التحقيق المذكور
 فيه الذي هو كثراته يختار عن غيره فقوله ثمرات التحقيق من اضافة المشبه الى المشبه وهذا كتابة عن نخامة
 عدا المؤلف وبراعته سعى ان تحفة فاف تحقيقات من قبله ويحتمل ان يشبه التحقيق بشجر ثمراتها ثمراتها
 منبرها في النفس وذكر الثمرات تخييل والمراد بالثمرات المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق
 ونسب ان الشيء بدليل والثاني لا يظهر هذا لان الادلة ايس ذكرها من وظيفة ارباب المذون وفي الاول بحث
 وهو ان هذا مختصر من الكتب قبله ولا شك ان اربابها قد ذكرت المسائل فيها على الوجه الحق فامعنى
 اختيارها من هذا المختصر دون غيره مع التساوي في ذلك والجواب اننا نقول ان هذا المختصر لما كانت الاظلة
 واضحة خالية عن التكرار والتنع في اكثر من غيره ما يرغب فيه ويختار تحفة فاف اذا اراد لاندان
 المراجعة يختار ويبحث على باذ كفيه دون غيره ويحتمل ان من في قوله من عمانية نعتلية اي ان تحفته فاف
 تختار لاجل كون هذا المؤلف عجيبا في مبك وتركيبه وبجانب جمع بحجة فعليه بمعنى فاعله اي وقوع الغير
 في العجب او مفعولة اي محبة اي واقع عليها لا يحجب (قوله ومن غرائب) اي من مسائله الغريبة فغرائب جمع
 غريبة والاضافة للبيان ومن اضافة الخاص الى العام لان في مسائله ما لم يكن غريبا والاول امدح (قوله فاختار)
 جمع ذخيرة بمعنى مذخورة ومحفوظة والذخيرة الشيء التفتيس الذي يحافظ عليه ويرقى (قوله تدقيق) الاضافة
 من اضافة المشبه الى المشبه اي تدقيق كالتدقيق في المحافظة عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشهر
 ان التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل ان تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول اي مدق
 كالتدقيق كلام مدق كالتدقيق وهذا الوجه يجري في ثمرات تحقيق (قوله الافكار) جمع فكر وتقدم كلام
 عليه والمراد بالافكار اصحابها اي ان النفوس تختار فيما في صنيعه فيما وكيفية اخذ وجهه له وليس
 المراد انها مشكلة تغير النفوس في ادراكها فذلك ليس بمدح (قوله الشيخ شجنا) قول المحقق متعلق بمحذوف
 نعت لتووير الابصار او حال منه اي الكائن او كائناته وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد النبي
 الحلبي (قوله شيخ الاسلام) اي شيخ اهل الاسلام اي اضلمهم في عصره او شيخ الاسلام حقيقة والمعنى انه مظهر
 احكام الاسلام ومبينها والاضافة لتسريف المضاف فالسبب في مشيخته الاسلام (قوله ابن عبد الله) ابن احمد
 الخطيب ابن محمد الخطيب ابن محمد الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اه مخ (قوله الثماني) نسبة الى ثمرات نقل
 صاحب مرصد الاطلاع في اسماء الاماكن والبقاع ان ثمرات نقل بضمتين وسكون الراء واثبت وشي من مهمة قربة
 من قرى خوارزم (قوله الغزي) نسبة الى غزق البلدان المولم (قوله عمدة المتأخرين) اي ما يعتمد عليه المتأخرون
 الموجودون زمنه بحيث انهم يرجعون اليه عند التوقف (قوله الاخيار) جمع اخير بمعنى الكرام الاتقيا (قوله
 فاقى اربوه) علة لما استفيد من شرحه هذا المتن فان شرحه له يقتضي تلقيبه عن مشايخه غالبا والمراد بالرواية هنا
 ما يميم الدراية والرواية نقل اللفظ والدراية تفاهم المعنى والضمير واجع للتووير اي اروي تووير الابصار وهذه
 الرواية ظاهرة بالنسبة الى شيخه والمصنف واما عن ابن نجيم وعن في سنده فلا يظهر لان هذا المتن لم يكن
 موجودا في زمنهم ويحجب بان المروي ما فيه من الاحكام التي تتغير بصور العبارات لا ينفذ ومن هذا اللفظ
 المؤلف للمصنف افاده الحلبي ويحتمل ان الضمير راجع للعلم المعهود الذي هو علم الفقه المعبر عنه فيما تقدم بقوله
 لقد اخضت وروضة هذا العلم اولفن المتقدم في قوله كتب هذا الفن (قوله عن شيخنا) التوويل له نظم نفسه قدنا
 او المراد هو واقرانه (قوله الحلبي) نسبة الى الحلبي سميت البقعة باسم الحال فيها (قوله عن اصف) متعلق
 بمحذوف حال اي حال كون الشيخ عبد النبي وابواله عن المصنف وبرزت العادة غالبا باطلاق المصنف على مؤلف
 المتن والمؤلف اعم من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن نجيم) هو صاحب
 البحر والاشياء وشارح المناوولة الفتاوى وله الرسائل العديدة واسمه زين وصاحب الثمر اخوه واسمه عمر (قوله
 المصري) نسبة الى مصر افادته (قوله بسنده) اي رواه بهذا العلم بسنده اي متلبسا بسنده عن شيخه وشيخه
 عن شيخه وهكذا (قوله الى صاحب المذهب) اي الى ان يتصل السند بصاحب المذهب وانما جعل الامام صاحب
 المذهب لكونه الذي انشأه بل هو الذي اول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) اي الامام المولم الى النبي

من عمانية ثمرات التحقيق مختار
 ومن غرائب ذخائر تدقيق تحصيل الامكار
 الشيخ شجنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله
 اثار ثماني افزى عمدة المتأخرين الاخيار
 فاقى اربوه عن شيخنا الشيخ عبد النبي
 الحلبي عن المصنف الغزي عن ابن نجيم
 المصري بسنده الى صاحب المذهب
 ابي حنيفة بسنده الى النبي

على طريقة السعد (قوله من تعلق به الخ) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان اهلكه لانه ياكل
 حسنه كاتا كل الحطب النار لاسيما اذا كان الشخص ملازمه وبين حسد وحسد الجناس اللاحق وهو
 اختلاف الاقطين يحرقين يعيدى الخرج (قوله وكفى للحامد) الجار والجارور متعلقين بذما وقوله ذما تميز بين
 لايهام النسبة محمول عن فاعل كفى اي كفى ذم آخر السورة للحامد والمفعول حينئذ محذوف اي كفى المعبر
 او الحامد والمفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يشعدي بنفسه اي وكفى الحامد ذم آخر سورة الفلق
 اي ذم لله في آخرها وفي نسخة ما في آخر وقوله آخر بالرفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حامد اذا حسد
 وذمه من حيث ان الله تعالى استدل عليه الشر وامر بيبه عليه الصلاة والسلام ان يستعيذ بالله منه واي ذم اعظم
 من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكفى اوفي بمعنى مع اي كفاه الذم مع الاضطرام ونظيره (قال ادخلوا في ام
 مع امم ولا اضطرام) شغل نار فبايسر ع اشتعاليها به كفى جامع اللغة اه حلي وهو بالميم لا بالباء فعني
 اضطرامه اشتعالي لا شغل الواقع به شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاشتغال بالحق والمراد التعجب
 والنصب وشبه القاق بالانار يجتمع الاية في كل (قوله لله) جار ومجرور خبر مقدم (قوله در) مبتدأ مؤخر اي در
 الحسد محمول لله تعالى والذوالن وهم اذا اعجبهم شئ نسبوا دره لله تعالى تعظيها في الكلام استعارة شبه
 الحسد بقارس عظيم يجامع ثاقى القتل من كل تشبيها مضمر في النفس وذكر الدر تخييل فان قلت ان الحسد
 مذموم فلا معنى لنسبة دره لله تعالى لانه لا يضاف له الا ما كان عظيما فان ان مدحه ليس من كل جهة بل
 من حيثية قتل صاحبه قال شيخنا محمد عباد العدي نقلا عن المولى الدر في الاصل اسم لصوت حطب اللين
 ثم اطلق على اللين فالله في ذلك ثم ضمن معنى التعجب اه وفي التصريح بالدور صدر رد يد بكسر الدال كناية
 عن افعل المدح الصادر منه وانما اضيف الى الله تعالى قصدا لظاهر التعجب منه لان الله تعالى من شئ
 الجواب اه المراد منه (قوله ما عدله) ما تجبى اى تعجب من العدل الذي وقع منه يقتل صاحبه (قوله بداى
 ظهر اى انصف به صاحبه وان لم يظهره ويحتمل قرأته بالهمز اى انه ابتداء يقتل صاحبه والمراد انه ضره
 فضرر الحامد عائد على الحامد والمحمود لكنه ياتي على الحامد والا (قوله بصاحبه) اى المنصف به ونسبة القتل
 اليه مجاز من الاستناد الى السبب وجله بدا الخ امتثالا فيه قصد بها التعليل لقوله ما عدله (قوله وما انا الخ)
 ما يحتمل انها حجازية وانا اسمها وبأمن خبرها ويحتمل انها تعجبية وانا مبتدأ وهذا من قصيدة ابن وهبان قال
 ابن النجدة في شرحه الكيد الخديعة والمكر والحسد فقول من الحسد ثم قال وسبق هذا انه ابلى بما تليته به
 من حسد الحامدين وكيد المعادين فبعضهم استنكر عليه والبعض قال انه مسبوق اليه اه مختصر او قد وقع
 لتأخر مثل ذلك (قوله من كيد) مصدر مضاف لقوله اي قم الحسد اياي والجار والمجرور متعلق بأمن (قوله
 ولا جاهل) مضاف على الحسد اي وما انا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بأمن ايضا (قوله برى) من باب شرب
 فهو ثلاثي ويتعدي بعلى ومعناه عاب اي يعيب على تأليني تخمري روى من ازرى فيكون رباعيا بمعنى تهاون
 اي تهاون بي اي يستخف ويستخف في النظر الحلي (قوله ولا يتدبر) اي لا ينظر في عاقبة الامور (قوله ولله در
 الخ) تقدم ما في هذا التركيب (قوله هم) اى الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا اه (قوله يحسدونى)
 اصله يونين فون الرفع وفون الوقاية حذف احدهما تحقيقا وهل المحذوفة فون الرفع او الوقاية قولان
 والاصل الاول (قوله وشرا الناس) اسم تفضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خبر الاثنى عام فانهم
 يقولون هذا احب منه وكذا انما الناس كفى للمصباح وهو لا يثنى ولا يجمع لانه في معنى اهل واسا قول الشاعر
 الابكر السامى يخدري بنى اسده بهم مرون مسعود وبالسيد السعد
 فانما انما لا تدار خبرى خلفه مثل ميت وميت وهين قوله في المصباح وافعل التفضيل على غير باب
 فان سكون شرس غير فـ ودار المعنى ان ذلك من انما الناس (قوله كاهم) تأ كيد للناس (قوله من عايش)
 خبر شرس (قوله في عايش مع الناس) (قوله يوما) اي في يوم يحتمل ان يراد به انقطاعه من الزمن وان مات
 ويحتمل ان يراد ليوم المعلوم وهو غيبا (قوله غيرت) (قوله ليلة يوم والاصل شدة ود فيه حذف الجار
 وتصل المعبر بانه منصوب على حال من فاعل عايش اي وشرا الناس من عايش حال كونه غير شرس وفي يوم
 من لا يوم وعليه ملاحف وذا اتصال وهذا الكلام من الشاعر مخرج مخرج المبالغة والمراد ان من لم يـ

من تعلق به ذم كفى لاسيما اذا كان الشخص ملازمه وبين حسد وحسد الجناس اللاحق وهو اختلاف الاقطين يحرقين يعيدى الخرج (قوله وكفى للحامد) الجار والجارور متعلقين بذما وقوله ذما تميز بين لايهام النسبة محمول عن فاعل كفى اي كفى ذم آخر السورة للحامد والمفعول حينئذ محذوف اي كفى المعبر او الحامد والمفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يشعدي بنفسه اي وكفى الحامد ذم آخر سورة الفلق اي ذم لله في آخرها وفي نسخة ما في آخر وقوله آخر بالرفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حامد اذا حسد وذمه من حيث ان الله تعالى استدل عليه الشر وامر بيبه عليه الصلاة والسلام ان يستعيذ بالله منه واي ذم اعظم من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكفى اوفي بمعنى مع اي كفاه الذم مع الاضطرام ونظيره (قال ادخلوا في ام مع امم ولا اضطرام) شغل نار فبايسر ع اشتعاليها به كفى جامع اللغة اه حلي وهو بالميم لا بالباء فعني اضطرامه اشتعالي لا شغل الواقع به شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاشتغال بالحق والمراد التعجب والنصب وشبه القاق بالانار يجتمع الاية في كل (قوله لله) جار ومجرور خبر مقدم (قوله در) مبتدأ مؤخر اي در الحسد محمول لله تعالى والذوالن وهم اذا اعجبهم شئ نسبوا دره لله تعالى تعظيها في الكلام استعارة شبه الحسد بقارس عظيم يجامع ثاقى القتل من كل تشبيها مضمر في النفس وذكر الدر تخييل فان قلت ان الحسد مذموم فلا معنى لنسبة دره لله تعالى لانه لا يضاف له الا ما كان عظيما فان ان مدحه ليس من كل جهة بل من حيثية قتل صاحبه قال شيخنا محمد عباد العدي نقلا عن المولى الدر في الاصل اسم لصوت حطب اللين ثم اطلق على اللين فالله في ذلك ثم ضمن معنى التعجب اه وفي التصريح بالدور صدر رد يد بكسر الدال كناية عن افعل المدح الصادر منه وانما اضيف الى الله تعالى قصدا لظاهر التعجب منه لان الله تعالى من شئ الجواب اه المراد منه (قوله ما عدله) ما تجبى اى تعجب من العدل الذي وقع منه يقتل صاحبه (قوله بداى ظهر اى انصف به صاحبه وان لم يظهره ويحتمل قرأته بالهمز اى انه ابتداء يقتل صاحبه والمراد انه ضره فضرر الحامد عائد على الحامد والمحمود لكنه ياتي على الحامد والا (قوله بصاحبه) اى المنصف به ونسبة القتل اليه مجاز من الاستناد الى السبب وجله بدا الخ امتثالا فيه قصد بها التعليل لقوله ما عدله (قوله وما انا الخ) ما يحتمل انها حجازية وانا اسمها وبأمن خبرها ويحتمل انها تعجبية وانا مبتدأ وهذا من قصيدة ابن وهبان قال ابن النجدة في شرحه الكيد الخديعة والمكر والحسد فقول من الحسد ثم قال وسبق هذا انه ابلى بما تليته به من حسد الحامدين وكيد المعادين فبعضهم استنكر عليه والبعض قال انه مسبوق اليه اه مختصر او قد وقع لتأخر مثل ذلك (قوله من كيد) مصدر مضاف لقوله اي قم الحسد اياي والجار والمجرور متعلق بأمن (قوله ولا جاهل) مضاف على الحسد اي وما انا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بأمن ايضا (قوله برى) من باب شرب فهو ثلاثي ويتعدي بعلى ومعناه عاب اي يعيب على تأليني تخمري روى من ازرى فيكون رباعيا بمعنى تهاون اي تهاون بي اي يستخف ويستخف في النظر الحلي (قوله ولا يتدبر) اي لا ينظر في عاقبة الامور (قوله ولله در الخ) تقدم ما في هذا التركيب (قوله هم) اى الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا اه (قوله يحسدونى) اصله يونين فون الرفع وفون الوقاية حذف احدهما تحقيقا وهل المحذوفة فون الرفع او الوقاية قولان والاصل الاول (قوله وشرا الناس) اسم تفضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خبر الاثنى عام فانهم يقولون هذا احب منه وكذا انما الناس كفى للمصباح وهو لا يثنى ولا يجمع لانه في معنى اهل واسا قول الشاعر الابكر السامى يخدري بنى اسده بهم مرون مسعود وبالسيد السعد فانما انما لا تدار خبرى خلفه مثل ميت وميت وهين قوله في المصباح وافعل التفضيل على غير باب فان سكون شرس غير فـ ودار المعنى ان ذلك من انما الناس (قوله كاهم) تأ كيد للناس (قوله من عايش) خبر شرس (قوله في عايش مع الناس) (قوله يوما) اي في يوم يحتمل ان يراد به انقطاعه من الزمن وان مات ويحتمل ان يراد ليوم المعلوم وهو غيبا (قوله غيرت) (قوله ليلة يوم والاصل شدة ود فيه حذف الجار وتصل المعبر بانه منصوب على حال من فاعل عايش اي وشرا الناس من عايش حال كونه غير شرس وفي يوم من لا يوم وعليه ملاحف وذا اتصال وهذا الكلام من الشاعر مخرج مخرج المبالغة والمراد ان من لم يـ

من شر الناس لانه لا يحسد الا صاحب المفاخر والخصال الحميدة ومن لم يحسد فجميع صفاته ذميمة تعود
 بالله تعالى (قوله اذ لا يسود) علم لمفهوم وشرا الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج ان خير الناس
 من يحسد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والسود والقدح فيه يترتب عليه الخوار
 والتحمل والصغى وذلك سبب في السيادة ايضا ويسود اي يصير داسود وخار واصله يـ وديتصغر نقلت حركة
 الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وهو جازيلا كراهة
 مطلقا سوا كان مقرونا بال ام لا وسيد القوم ويسمى واكرمهم ويطلق على الخليم الذي لا يستغفر الغضب
 وعلى المتولى للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد القريب وسيد القوم
 ولما كان من شرط المتولى للسواد ان يكون مذهب النفس قيل لسلك من كان فاضلا في نفسه سيد واصل
 سيد بوزن فاعل وكريم فاستثقلت الكسرة على الواو وحذفت فاجتمعت الواو وفي ساكنة والياء حذفت الواو
 وادغمت في الياء وقيل اصله سيد بوزن فاعل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل ففتح
 العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فاعل بكسر العين في الصحيح الاصيل اسم امرأة واقليل محمول
 على الصحيح فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه كما افاده في المصباح وذكره بعض المشايخ (قوله يدون)
 اي يغير وهو واحد الاطلاق لها وتاتي بمعنى المكان الادنى وهو الاصل فيها (قوله ودود) اي شخص ودود
 فهو صفة لموصوف محذوف والدود المحب والمحبوب (قوله يدح) اي يثنى بالصفات الحسنة (قوله وحسود)
 عطفت على ودود وهو رزح العلة لان المقام فيه ولالول لازم لهذا لان الحسد اذا وجد يلزم وجود الدود
 لان الحسد ويحسد الشخص على الصفات الحسنة وفي الناس من يهواه لاجلها ويحده عايشا (قوله يدح)
 اي يذم (قوله لان من زرع) تعليل لما استفيده من الكلام السابق وذلك لان قدح الحسد اذا كان سببا في زيادة
 الحسد الموجبة لكمده كان زرع الحسد منتجها حصا للمحن والبلايا (والاخر جمع اخنة بالكسر فيهما
 هي الحقد اه حلي عن القاموس ويحتمل انه تعليل لقوله سابقا الا وان الحسد حسد من تعلق به ذلك اه
 فالمحسود الهلاك الموجود عند التعلق (قوله زرع) اي تعاطى الاخر اى الاحقاد والحسد فنية المحقد
 بشئ يزرع تشبيها مضمر في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله المحن) اي البلايا فعلى ما قاله المحن المحن زيادة
 السيادة الموجبة لكمد الحامد وعلى الثاني هي الهلاك وعلى كل في المقام استعارة بالكناية تشبه المحن التي
 هي جمع محنة بمعنى بلية بالزرع الذي يحصد تشبيها مضمر في النفس وذكر الحصد تخييل (قوله فاللثيم) اللام
 للجنس وهو ميم يبط بقوله ومأمولى من الناظر فيه ان يظن بعين الرضى والاستبصار وان يتلافى الخ او يصفح
 الخ والمعنى ان بعد ما ذكرته لك الناس فسمان لثيم وكرم فاما اللثيم يعيب ويفضخ اي ولا اعتداده قال الشاعر
 اذ ارضيت عنى كرام عشرين فلزال غضبا ناعلى لثامها
 والكرم يصلح واصلاحه ان يتدارك التلاف او يصفح كما تقدم ويحتمل انه متعلق بقوله اذ لا يسود سيد الخ
 فالودود الكريم والحسود اللثيم فافضاح اللثيم قدحه واصلاح الكريم مدحه وحينئذ في العبارة نق وشرا
 منشوش الاول وهو قوله فاللثيم لثاني وهو قوله والحسود والثاني وهو قوله والكريم راجع للاول وهو قوله ودود
 الخ (قوله يفضح يفضح الياء والضاد من باب منع) (قوله والكريم) اي جنس الكريم (قوله يفضح اي يصلح الفساد
 فهو متعذر او المعنى بوقع الاصلاح ويحققه فهو بمنزلة الا لازم وكذا يقال في يفضح (قوله لكن الخ) استدرال على قوله
 والكريم يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدراكا عليه بقوله لكن الخ بعد الوقوف فقوله بعد الوقوف
 طرف ليصلح افاده الحلي اي يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد الخطو وبالبال ويصح
 على ذلك ان يكون متعلقا بقوله وان يتلافى تلافيه ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله سابقا فصرقت عنان العناية
 نحو الاختصار اى انما اختصرت بعد الوقوف على حقيقة الحال اي حال المسائل ومعرفة ضعيفها من قويها
 ويدل لذلك قوله مع تحقيقات سخ الى اخره ويدل للاول قوله وبأبي الله العصمة لكتاب غير كتابه الخ (قوله الوقوف
 اي العثور والاطلاع) (قوله على حقيقة الحال) اي على معرفة كون الحال صادرة من انما يصلح حقا (قوله
 المتأخرون) اي من ارباب المذهب وايدوا في زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب
 الجراد خلت السكاف اشترى بلالى والواو ابن المصنف الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين (قوله

اذ لا يسود سيد يدون ودود يدح لاحسن * حسد لمن *
 قدح لان من زرع لاحسن * حسد لمن *
 قال المصنف يفضح واكرمهم يصلح * لكن *
 بعد الوقوف على حقيقة الحال * والاطلاع
 على ما جرد لما يخبرون كصاحب البحر والشمس

والشهر عطف على الحراى وكصاحب شهر الذى هو الشيخ عمر اخو الشيخ زين وهو اولد انجم مصر بان الف شهر
بعد موت اخيه ونفقة في كثير من المسائل واعتذر عن اخيه بما اعتذره الشارح سابقا عن نفسه حيث قال
ولعمري ان السلامة من هذا الخطر امر يهز على البشر (قوله والمصنف) اى الغزى اى وبعد الاطلاع على
سأحرره المصنف في هذا المتن وغيره فان المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا المتن وشرحه ومنظومة في الفقه سماها
تحفة الاقران وشرحها ايضا وسماها مواهب الرحمن وحاشية على الدرر والغرف في قبل اكملها وشرح الكثير
وصل فيه الى كتاب الايمان ووفى ايضا قبل اكمله وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوفاة ورجع مجلد من فتاواه
رتب فتاوى قارى الهداية وفتاوى شيخه العلامة زين بن نجيم وفتاوى شيخه العلامة ابن عبد العال وشرح
يقول العبد العقيدة وشرح مختصر المتارفي الاصول وشرح المنار ايضا وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل
كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عصبة الانبياء ورسالة في دخول
الحام ورسالة في لفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاى هل ينفقه النكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة
في القضاء ورسالة في الشكائس ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف بعرفة ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت
تصرف الى كراهة التحريم او كراهة التنزيه ورسالة في حرمة القراءة ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد
على اربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في التصوف ورسالة ايضا فيه وشرحها
ورسالة في الجواهر والواقيت وله ايضا معين المفتى على جواب المستفتى كتاب عظيم وله شرح على منظومته
في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجمية ورسالة في جواز الاستنابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف
وشرح القطر ورسالة في احكام الدرر والارفاض وغير ذلك وفي كتاب المناجحات للعلامة الشيخ الطالوى مانعه
ومن لقيت في خاتمة مطاى وجوبى البلاد وتطوافى وقد انحت بغزة هاشم مطايا اللهم الرواسم من العلماء الاعاظم
والافاضل الافاضم علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله ابن شيخ الاسلام الشيخ احمد بن محمد
الخطيب التمرائى نفقه رحمه الله تعالى على الشيخ زين بن نجيم وعلى الشيخ امين الدين ابن عبد العال وقد نفقه
عليه جماعة منهم ولده الشيخ صالح صاحب التصانيف المعتمدة منها حاشية على الاشياء والنظائر وشرح الوفاة
ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك ونفقه عليه ولده الاثر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح
المذكور وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الامكان وعن اخذ عن الشيخ
علاء الدين الغزى والشيخ احمد اغزى وغيرهم من غزة هاشم ومن اقدس الى غير ذلك رحم الله الجميع اه من خط
بعض المشايخ ودفن بغزة هاشم ووفى اوائل رجب سنة ست بعد الف كذا بخط ولده الشيخ محفوظ بظاهر
المنظومة المسماة بتحفة الاقران للمؤلف وقد بلغ من السن خمسا وستين سنة من خط بعض الفضلاء (قوله
وبعدنا المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة الى نون العظمة ولعله احد اجداده المحربين وتقدم ذكر بعضهم نقلا
عن شرحه للطنقى (قوله وعزى زاده) وهو حشى الدرر وزاده معناه بلقهم ابن الان من قاعدة لغة غير العرب
تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله واخى زاده) اى واين اخى وهو تركيب اشتهره هذا الامام (قوله
والاكل) هو صاحب العناية شارح الهداية (قوله والكمال) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحارث الاسكندر
مولد السيواسى منتب الشيربان الهمام وهو لقب والد العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضى سيواس
البلد الشيربيلاداروم وهو من بيت العلم والقضاء قدم اقاهرة وولى خلافة الحكم بهاء عن القاضى الحنفى بها
ثم ولى قضاء الحنفية بالاسكندرية ووزع بها من القاضى المالكي يوسف ولد له المصنف ومده الشيخ
بدر الدين الدماصينى بقصيدة بليغة شهدها فاعلوا المرتبة في العلم وحسن السمعة في الحكم ثم رغب عنها ورجع
الى الشيربيلاداروم فام بها كما على الاشتغال بالعلم الى ان مات كذا ذكرى المصنف رحمه الله والمصنف تفتاه
في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معروفة مشهورة وما اتره في بذل المعروف والفضائل على ضروب محفظة
ما تورد فاكتفىنا بخراب العهد به رفقة عن بسط القول هنا في ترجمته انتهى ذكره تليذه ابن ابراهيم في شرحه
لنعمه (قوله مع تحقيقات) قال الحلبي حال ما حرره اى مصاحبا ما حرره هؤلاء الاثمة لتحقيق الخواص على جعل
الاصول والاراجع الصرفة يكون المعنى صرفت عنان العناية بعد الوقوف والاطلاع على المحررات مصاحبا
تحقيقات والتحقيق مصدر بمعنى اسم المفعول اى محققات ودواعم من انما بنا بالدليل ومن ذكرها على الوجه

والدین و اخص فاضل احمد و مولود علی
وی در ده و سده و بیست و یک بار باج و احوال
و سبک و ابی و بیاض و بیاض و بیاض

الحق ويصح ان يكون قوله مع تحقیقات متعلقا بقوله سابقا وما كان في الدور والفور لم اعزّه وما زاد عن قوله عزوته فلما كان يومه انه لم يات من عنده بشئ اصلا قال مع تحقیقات الخ (قوله صحيحها) في القاموس نسخ بكذا عرض به ولم يصرح انتهى فكان هذه التحقیقات اعزتها وقد قمتا عند البال والقاب بض ای بخل ان يصرح بها فاده الحلبي قلت والمراد في نحو ذلك الاستكراي مع تحقیقات اسكرها بال واختره بالان الغالب انه لا بض لا بل بذكر واما المنصوص فيطلع على محله عند الض به فاطلق اللازم وهو التفرض واراد ملازمه وهو لا يستكر ونسبة السروح للبال بجاز وان تعريض انما هو لا فس لا للبال (فان قلت ان التحقیقات لا دخل لها في الفقه من نحو الشارح نعمنا الله به فان امثاله ليس واجتهدي مذهب ولا فتوى ولا من اهل القياس ايضا لان القياس مفقود من بعد لا ربعمائة وقد نص هو قريبا على ان الفقهاء في نحو هذا الزمان يتبعون المأثور من غير ترجيح حيث قال في آخر الخطبة واما نحن فعلينا اتباع ما رجعه وما صححه كالأقوال به في حياتهم وقد قيات هذه المقالة قبله فابالك به ويمكن الجواب بان يقال ان تحقیقاته من حيث جمعه للنظر وذكرا المعتمد ودفع الاشكالات بالطف عبارة اما بالعدل عن العبارات المتروكة او بتقدير مضاف كما يقع كثيرا في تناسي على القول بان العبرة لقوة المدركة وبكون الله تعالى اهل لذلك والله اعلم (قوله وتلايتها) اي تلك التحقیقات بمعنى المحققات (قوله من لحول الرجال) جمع غل وهو القوى وفي القاموس قال الفعل الذك من كل حيوان وقال لحول الشعراء الغالبون بالهجماء من هاجمهم قال الحلبي ووردان بين الجملتين تنافيا فان البال اذا اسكر هذه التحقیقات جميعها فكيف يكون متعلقيا اجمعها عن لحول الرجال وقد يجب ان يانه على تقدير مضاف اي نسخ ببعضها البال وتلقيت بعضها عن لحول الرجال انتهى (قوله ويأى الله) اي يمتنع فهو لازم لا يتعدى الا بيمين كقوله تعالى الا بيمين اي ان يكون) اي من كونه وقد لا يتعدى اصلا كقوله تعالى الا بيمين اي فقلنا يا آدم الخ ولا يخل المعنى في تركيب الشارح صحيحا لان معناه حينئذ استغنى الله العصمة الان يقال ان العصمة منصوب على تزع الخافض اي من العصمة اي من ايجادها وهو مقصور على السماع هكذا قرر والذي في القاموس اي الشيء باباء ويايه اباء ويايه بكسرهما كرهه اه فهو متعد دائما (وقوله الا بيمين اي ان يكون) الاية اي كره كونه من الساجدين وحذف من الاية الاخرى للعلم به (قوله العصمة) اي الحفظ عن الخطا والخلل وهذا من الشارح اعتذار عاطفي به قبله اوسبق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب اختصرته واجتذيت به بعد وفوق على الحقيقة وبعد اطلاعي على الكتب المذكورة ووضعت فيه تحقیقات ومع ذلك لا يسلم من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيز فلا يعترض عليه حينئذ فان كان هنالك شئ فيصلحه الكريم اوبعفو (قوله قليل خطأ) اي خطأ المرء القليل فهو من اضافة الصفة له وصوف وعبر بالخطا اشارة الى ان ذلك واقع لاعتنا اختيار فالأثم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير صواب) اي في صواب المرء الكثير اي متر القليل من الخطا المظروف في الصواب الكثير اي المخلل في اثنائه فقوله في كثير متعلق بخطا ويحتمل ان في في مع اي الخطا القليل المصاحب لكثير من الصواب وان في سببية ويكون حينئذ الجار والمجرور متعلقا باعتذار اي غفر الخطا القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والمراد بالصواب الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عنده هذا المجتهد واما في الواقع ونفس الامر فوكول الى الله تعالى وكذا يقال في الخطا ولا شك ان من اغضى عن قليل الخطا ملاحظا لكثير الصواب متصف حيث وجح الكثير على القليل لاسيما وهذا القليل خطأ قد رفع الله تعالى في الآخرة الاثم عنه وهو في مثل هذه المحلات يناب عليه لانه قد ارام الصواب كما قال الشاطبي

و-لم لا إحدى الحسينين أصابة، والاخرى اجتهاد وام صوباً فامحلاً

ومع هذا اى مع ما حواه من التحيريات والتحقيقات اهل حلي قات والاولى جعله من تطابق قوله وبإي الله
اى مع كونه غير محتمل من الخيال من انقنه كما تقول فلان بخيل ومع ذلك هو احسن حالا من فلان (قوله
فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالفاء لعموم المبتدأ فاشبه الشرط والفقيه ما دمه من يحفظ الفروع
الفقهية وبصيرته ادراك في الاحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسياق الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاحا
(قوله الماهر) اى الفائق غيره (قوله ومن ظفر) اى فاز بما فيه وظفر بكسر الفاء يتعدى بنفسه وبالياء كما هنا وبلى

صفحها الربان * وتضمنها عن فحول الربان
* وربان الله العظمة لكتاب غير كتابه *
والمصنف من اغتفر قليل خطا المرفق كرمي
صوابه * ومع هذا ان اتقن كتاب هذا
فهو القصيد الماهر ومن ظفر

تخصيص المكلف ما لا يمتنع له آخر ما ذكره الشارح بعد في قوله واعلم ان الخوف ائله كل بلة موضوعها فعل
المكلف ومحمولها احكام الخسة لمحو هذا الفعل واجب مثالا والفضيلة كونه افضل العلوم مروي
الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه والنسبة هو اصلاح الظاهر كنسبة العائد والتصوف اصلاح الباطن
اه حلي (قوله وغايته واستداده) وانما حق بيان هذه الاشياء ليكون الطالب على بصيرة اه بجر (قوله العلم بالشي
كذا نقله صاحب البحر عن ضياء العلوم وصرح منه ما نقله قبله قوله فالفقه لغة القوم تقول منه فقه الرجل
بالكسر وفلان لا يفقه وافقه ذلك الشيء ثم خص بعلم الشريعة اه ونقله عن الصحاح (قوله بعلم الشريعة) الباء
داخله على المقصور عليه (قوله وفقه بالضم) اى ضم القاف قال صاحب البحر والاصل ان الفقه اللغوي
مكسور والقاف في المأني والاصطلاح مضموه افيه كما صرح به الكرماني اه وبفهم من البحر فرق آخر هو
ان مصدر المكسور فقهها وقها وقها انا ومصدر المقوم فقهه فقط (قوله العلم الخ) اعترض بان التعريف
عين المعرف فيلزم عليه تعريف الشيء بنفسه واجيب بالفرق بالايجال والتفصيل فدلالة الحد على اجزاء
لما عية بطريق التفصيل ودلالة المحدود عليها بطريق الاجمال نقله ابو السعود عن الرهاوي (قوله العلم) هو
مقابل للظن عند الاصوليين وهو الذي يزم به السعد في شرح العقائد آخر اذا علمت ذلك قوله العلم متجاوز
فيه ووجهه ان الفقه ظني لان ادلته ظنية فلا يصح الحكم عليه بانه علم واجيب بانه لما كان ظن المجتهد موجبا
عليه وعلى مقلديه العمل بمقتضاه كان لقونه بهذا الاعتبار قريبا من العلم فغيره بالعلم عن الظن تجاوزا ونعت
هذا الجواب بان فيه ارتكاب مجاز دون قرينة فالاولى ما ذكره في التحرير من ذكر التصديق الشامل للعلم
وانظن بدل العلم ذكره في البحر ويؤخذ من كلام المحشي الجواب وهو ان اطلاق العلم على انظن شاع حتى
صار حقيقة عرفية فالتعريف مبنى عليه واطلق العلم على الظن لانه قريب منه ومجاوره مجاورة معنوية
فالعلاقة المجاورة المعنوية (قوله بالاحكام) المراد بها المجموع من انساب والمراد بعلم النسب الملكية التي يقتدر
بها على ادراكها واطلاق العلم عليها شائع كما نقله في البحر عن اتلويج وايض المراد بالاحكام التصديقات
لانها علوم فيدخل المعنى حيث ان العلم بالعلوم الشرعية وليس مراد اولى المراد ايضا بالحكم هنا خطاب الله
المتعاني بافعال المكلفين طلبا جازما او غير جازم او طلب اترك جازما او غير جازم او التحريم كالايجاب والتدب
والتحريم وكرامة والاباحة لانه لو اريد ذلك لكان قوله الشرعية ضائعا لهما من الحكم الذي هو
الخطاب المذكور لانه لا يكون الا شرعا وانما قيد العلم بكونه بالاحكام لاخراج العلم بالذوات والصفات
والافعال (قوله الشرعية) قيد بها لاخراج الاحكام المأخوذة من العقل كالمعلم بان العالم حادث والمأخوذة
من الحس كالمعلم بان النار محترقة والمأخوذة من الاصطلاح كالمعلم بان الفاعل مرفوع اه حلي (قوله القرعية
عدل عن قول النسفي وغيره العملية لما اورد عليه انه ان اراد بالعمل على الجوارح فالتعريف غير جامع
اذ يخرج عنه العلم بوجوب النية وتحريم الزنا ونحو ذلك وان اريد ما يعم عمل القلب وعمل الجوارح فالتعريف
غير مانع اذ يدخل فيه جميع الاعتقادات من عدل عن ذكر العملية الى القرعية لم توجه عليه الابرار اصلا
(قوله المكاتب) صفة لا معنى المكاتب المتحصل من الادلة (قوله من ادلتها) نعم الدلائل الاربعة الكتاب
والسنة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدليل انه ينظر في الدليل فيه لم منه الحكم فيخرج بذلك علم
المقلد فعلمه وان كان مستندا الى قول المجتهد المستند الى علم المستند الى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر
في الدليل واذا علمت ان التقييد بالكتاب لا يخرج المقلد لم يصف ما ذكره بعضهم من ان التقييد به للبيان
لا تلازم له قوله التفسيرية (قوله) كمال في تحريره تصحح ما نقله من ان الاما واليه كما في جمع الجوامع ان الكتاب
لا يكون لا يكون من غير ادلتها التفصيلية اه ابو السعود (تبيينه) خرج قوله من ادلتها ايضا القيد للاستدلال العلم
الحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول عليهم السلام فانه لا يسمى قهوا اذ لا يسمي قهوا اذ لا يسمي قهوا اذ لا يسمي قهوا
بضرورة الاستدلال واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل من اجتهاده هل يسمى قهوا او الظاهر
انه باعتبار انه دليل شرعي الحكم لا يسمى قهوا باعتبار حصوله من دليل شرعي يصح ان يسمى قهوا اصطلاحا
اه بجر وروى عن ائمة الفقه عند الاصوليين لا يطلق حقيقة لانه في المجتهد ونحوه (قوله حفظ الفروع)
فلو وقف على الفقه فالمراد من حصل من علم الفقه شيئا وان قل ولو وقف على المتفهمة فالمستفهل به قاله في الروض

وقوله واستداده واستداده العلم بالباطن
نفس العلم شرعية وقوله بالعلم بالباطن
عند الاصوليين المراد احكام الشرعية
الفرعية كما ثبت من ائمة الفقهية
وقوله حفظ الفروع

فاطلاق الفقيه على المقلد الحافظ لم سائل حقيقة عندهم بدليل انصراف الوقت والوصية للفقه اليه وسواء كان
يحفظ الفروع بدلائله اولا قال في التحرير ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع طائفة واه كانت بدلائله
اولا اه بجر والمراد بالمقلد هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد الا الهامى كذا ذكره شيخنا اه ابو السعود وان كان
انت خبير بان العامى اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قيل له فقيه بدليل ما ذكره الشارح بعد (قوله وقوله) اى الحفظ
بمعنى الحفظ (قوله ثلاث) اى ثلاثة فروع قال في المتن واقله ثلاثة احكام اه بجر ومنه يستفاد انه اذا كان
يحفظ فروع الوضوء وان كان جازلا بما عداها بقل له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قل
المصنف مع الشارح في باب الوصية لا يفرق بينهم اوصى بثبات ماله الى الفقهاء دخل فيما من يدق النظر
في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في القنية حتى قيل من حفظ الوفاة من المسائل
لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند اهل الحقيقة) الحقيقة اب الشريعة وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة
ولا الشريعة خارجة عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخشى عليه الكفر (قوله البهري) من كبار ائمة اهل البيت رضي
الله عنه ومنابع شهيرة ونضائله كثيرة (قوله نعم الفقيه) صدر ذكره هل رأيت فقهيا قط كفى البحر (قوله)
المعرض عن الدنيا اى عن لذاتها وكثير جلالها (قوله الراهد في الاخرة) لم تكن عبادته لتصدق النعم فيقابل
هو زاهد في نعيمها وانما عبد الله لذاته لا خوفا من ناره ولا مامعا في جنته هؤلاء اطلبوا الجنة يكون طاهرين
لا لالتذلل لرؤية الحق تبارك وتعالى كما قال بعضهم
ليس قهوى من الجنان نعيم غير اى اريد اى لارائه
(قوله البصير بعبود نفسه) الحقيقة والظاهرة من جملة ورياء وحب رياءه وحب واد كان بصيرا بها دفعها
عنها لان البصير لا يتقرب الى المعايير والذلات وخضعت النفس لكونها على الشرور (قوله ثبوتا) كحكمة
وافترض وسلبا كايض بصير وليس يفرض ونحو ذلك من حل وحرمة ووجوب وتنب فعل غير المكلف ليس
من موضوعه وضمان المتقات وثمة الزوجات عليه انما يخاطب بادائها الى الهامى والجنوب كما يخاطب
صاحب البهجة بضمان ما اتلفته حيث فرط في حفظها فينزل فعلا في هذه الحالة منزلة قوله وامهجة عبادة
اصبي كصلاته وصومه المناب عليه ما نهى عقلية من باب ربط الاحكام بالامباب ولهذا لم يكن مخاطبا بها بل
ليقتادها فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيد بالحيثية التكليف لان قول المكلف لاهن حيث
التكليف ليس من موضوعه كفعله من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم
التكليف فيها لان اعتبار حيثية التكليف اعم من ان تكون بحسب الثبوت كما في الوجوب والتحريم
او بحسب السلب كما في بقية الاحكام فان تجوز الفعل او الترتل يرفع السكينة عن العبد اه بجر (قوله واستداده
السين والنساء زائدان اى وما اخذه بجر (قوله من الكتاب) وشريعة من قبلنا ناطية للكتاب (قوله والسنة)
اقوله واقفاله صلى الله عليه وسلم ونقير راته ولما اقول العجوبة فتاوية السنة بجر (قوله والاجماع اى اجماع
من يمتد باجماعه نحو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وامان تعامل الناس فتابع للاجماع كان يقول
لصانع الخلق اصنع من مالك خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل شهر ام لا فهو لم يبدون الاجل
يصح استحصانا للاجماع الثابت بالاعتمال اه ابو السعود (قوله والقياس) ويقع التحريم واستصحاب الحال
والمراد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على
حرمة الوطى في حالة الحيض الثابت بقوله تعالى (قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض والالهة هي الايدى) واما
القياس المستنبط من السنة فقياس حرمة تغيز من الحيض بتغيز من منه على حرمة تغيز من الخنطة بتغيز من
منها الثانية بقوله عليه الصلاة والسلام الخنطة بالخنطة مثلا يمثل بدايد والفضل ربا ناء على ان الهة هي الجنس
والقدر واما المستنبط من الاجماع فاوردوا نظيره قياس الوطى الحرام على الحلال في حرمة الهة كقياس
حرمة وطي ام المزنعة على حرمة وطي ام امته التي وطئها والحرمة في القيس عليه ثابتة بالاجماع ولا نص فيه بل
النص ورد في امهات النساء من غير اشتراط الوطى كما في شرح التلويح ابو السعود (قوله وغايته) اى ثمرته والالهة
الغائبة المترتبة عليه (قوله الفوز) اى الظفر (قوله بسعادة لداوين) اى الدنيا بفتح الطاء وعلو المرتبة وحياته
وموت غيره كذا (الناس مرقى واهل العلم احياء) وفي الاخرة بالشفاعة في من احب وبالنظر الى وجهه الكريم

وقوله ثلاث وعنده اهل الحقيقة البصير
والعمل لقول الحسن البصري انما الفقيه
المعرض عن الدنيا راهد في الاخرة البصير
بوجوب ناسه ووضوءه فعل المكلف بوجوب
اوساها واستداده من الكتاب والسنة
والاجماع والقياس وغاية الفقيه بعبادة
الذاتين

وفسرفى القاء وس بالتحوى ومما انشد فى الورع

يا طالب العلم باشر الورع * وجانب النوم واحذر الشبع
وداوم الدرس لا تفارقه * العلم بالدرس قام وارتفع

اه من التعليم (قوله اشهد) اى اقوى (قوله على الشيطان) ال الجف من اول العهد والمراد ابليس لعنه الله تعالى
والشيطان من شاطيء فى احرق او من شطن بمعنى بعد لبعده غوره فى الكفر والتجرب (قوله من الف) متعلق باشد
والمراد الف عابدين غيرقه لان الشيطان يلعب بالعابد الجاهل حتى يقصد عبادة ويظن انه قد احسن الصنع
بخلاف الفقيه المتورع فانه قد عرف مسكيد الشيطان وحيله وخذائعه فيتجنبها ويجنبها الناس بتحذيره
وهذا به (قوله ومن كلام على) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله مما قيل
للإمام محمد بن عيسى ومما خوذان من كلام على ايضا (قوله رضى الله عنه) وتعبير البعض عنه بكرم الله وجهه
لان ذلك الوجه الشريف لم يسجد لصنم بل اسلم وهو ابن سبع او ثمان على ما قيل وهو اول من اسلم من الصبيان
(قوله ما الفضل) اى الزيادة فى مراتب الخير والترقى (قوله الا لاهل العلم) اى العلم المخصوص وهو علم الحلال
والحرام قال للعهد ويؤخذ ذلك من قرينة المقام ودليله قوله انهم على الهدى وهذا الوصف فى الفقهها اكبر
من غيرهم (قوله انهم) يفتح الهمزة على حذف لام الة اى لانهم اوجه استثنائية والمقصود منها التعليل
(قوله على الهدى) متعلق بادلاء وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المهتدى به فالمراد به اسم المفعول اى
انهم ادلاء على الاحكام التى يهتدى بها والمراد بالهدى الا بصال الى سبيل الخير والمراد انهم يدلون على اسيابه
(قوله استهدى) السين والتاء للطلب اى طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) اى قدر كل امرء اى حسنه
بما كان يحسنه اذ اذ البضارى فقد الصانع على مقدار حسن صنعته ومن احسن علوم الاداب فقد روى على
قدرها ومن احسن علم الفقه فقد روى عظيم لعظمه فالخاصل ان من احسن شيئا ما فقامه على قدره (قوله
والجاهلون مبتدأ واعداء خبر ولا لاهل العلم متعلق باعداء قال فى تعليم المتعلم انشدنا الشيخ الاسام ظهير الدين
مفتي الائمة حسن بن على المعروف بالمرغينانى رحمه الله تعالى شعرا

الجاهلون فوق قبل موتهم * والعالمون فان ما نواف احياه
وقال الشاعر رحمه الله تعالى

اخو العلم حتى خالده بعدة مونه * واوصاله تحت التراب رميم
وذوالجمل ميت وهو شام على انرى * يظن من الاحياء وهو عديم

وقال آخر
ارى الجمل قبل الموت موتا لاهله * واجسامهم قبل القبور قبور
وان امرأ لم يحى بالعلم ميت * فليس له حين النشور نشور

وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا افنى عليه اوراى منه ما يخالف رايه ورؤية اقبال الناس
عليه (قوله يعلم) التذويع للتعليم وهو العلم المعهود (قوله ولا يجمل به) من جملة الجمل به تعاطى اسباب
الجمل والنسيان كالكل وتولد الكسل من كثرة البلغم وكثرة البلغم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة
الاكل والخبز اليابس يقطع البلغم وكذلك اكل الزبيب على الريق ولا يكثر منه حتى لا يحتاج الى شرب الماء فيزيد
البلغم والسوايق للبلغم ويزيد فى الحفظ والفصاحة فانه سنة نية يزيد فى ثواب الصلاة وقراءة القرآآن
وكذا الذى يكثر البلغم والرطوبات وطريق تظليل الاكل التأمل فى منافع قلة الاكل وهو الصحة والايشار شعر
فما رخم عار ثم عار * مقام المرم من اجل الطعام

ويغض الله تعالى الاكول ومما يورث النسيان المعاصى وكثرة الذنوب والمموم والاحزان فى امور الدنيا
وكثرة الاشتغال والعلاتق واكل الكثرة الخضراء او التفاح الحامض والنظر الى المصلوب وقراءة الواح القبور
والمرويين قطار الجبال والقاء القمل الحى على الارض والحجامة على ثقرة النصارى وما يورث الحفظ الجود والمواظبة
وتظليل الغداة وصلاة الليل وقراءة القرآآن نظرا وهى افضل من الغيب لقوله عليه الصلاة والسلام افضل اعمال
استقر قرآآنه ان نظرا لكونها يجمع بين عبادتين القرآآن والنظر فى السطور ولعل محل ذلك ما اذا تساوت

اشهد على الشيطان من الصالحين
ومن كلام على رضى الله عنه *
ما فضل ان تزدل العلم انعم *
على الهدى ان استمدى اذلاه
وزن على امر ما كان يحسنه *
والجاهلون لاهل العلم عدا *
فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله
الناس موفى ذل العلم احياه

القرآآن غيبا وحضورا فى الحشوع والحفظ والكثرة اما لو كانت القراءة بالغيب اكثر حضورا او قراة فتمنى
افضل وايراجع ومما يورثه ايضا كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشرب الماء واكل السكر مع
السكر واكل احدى وعشرين زبينة حرا اكل يوم على الريق يورث الحفظ ويشتق من كثير من الامراض والامقام
وكل ما قلل البلغم والرطوبات فانه يزيد فى الحفظ اه تعليم المتعلم ويحتمل ان قوله ولا يجمل به اى لا تعاطى
اسباب الجمل معه فالجانب له صاحبة فيكون حشا على التقوى فاجره بالفوز بالعلم وبان يلزم معه التقوى
ولا يفعل افعال الجاهل فانه حينئذ يكون علمه وبالا عليه وتداوة وحسرة فان ذنوب العالم عظيم (قوله
الناس موفى) اى كالموفى اى لا يعتمد عليهم لعدم تقوىهم وانما عير بالناس اشارة الى ان اهل العلم لا يسيبوا العالمون
بالنسبة الى الناس قليل جدا والمراد بالناس العوام ولذلك حال الامام محمد بن الحسن لو كان العوام كلهم
عبيدى لاعتقتهم ونزات عن ولايتهم (قوله احياه) اى ينتفع بحياتهم فوجودهم راحة ونور كيف لا وهم ورثة
الانبياء (واما ان طالب العلم لا يزال العلم ولا ينتفع به الا بتعليم العلم واهله وتعليم الاستاذ وقدره وقيل ما وصل
من وصل الا بالحكمة وما سقط من سقط الا بترك الحكمة قال على رضى الله تعالى عنه انما عبيد من على حرقا
ان شاء باع وان شاء اعتق ويحكى عن الخليفة هارون الرشيد انه بعث ابنه الى الاصمعي ليعلمه العلم ولا يدب فراه
يوما يوضا ويغسل رجله وابن الخليفة يصب الماء له فعاتب الخليفة الاصمعي فى ذلك فقال انما بعثته لتعلمه
العلم وتؤديه فلما ذالم تاهمه بان يصب الماء باحدى يديه ويغسل بالآخرى رجله ومن تهظيم العلم تعظيم الكتاب
فينبغي لطالب العلم ان لا يأخذ الكتاب الا بظمارة والشيخ الامام نعم الاية السرخسى كان مبطونا
فى ليلة وكان يكره ردهم فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة لانه كان لا يكره الا بظمارة وهذا لاهل العلم نور
والوضوء نور فزيداد نور العلم به ومن التعظيم الواجب ان لا يمد يده الى الكتاب ومن التعظيم ان يجود كتابة
الكتاب ولا يقرمط ولا يترك الحاشية الا عند الضرورة وراى ابو حنيفة رضى الله عنه كتابا يقرمط فى الكتابة
فقال له لا تقرمط فله ان عشت تدم وان تسمت تسمت يعنى اذا شئت وضعف بصرك تدم على ذلك ومن تعظيم
العلم تعظيم اخوانه فى الطلب والتحاق مدموم الا فى طلب العلم فانه ينبغي ان يتحاق لاستاذه وشركائه ليعتد منهم
اه من تعليم المتعلم (قوله وقد قيل) اى قال العلماء المجربون (قوله العلم) اى السامع (قوله الى كل فضيله) اى كل
خصلة فاضلة عظيمة كدخول الجنة وعلو الدرجة دنيا واخرى ورفعة المملوك الى مجالس الملوك فالجمله الثانية
من جملة افراد الارادى (قوله المملوك) المراد به الحقير مطلقا (قوله الى مجالس الملوك) اى مع التعظيم والاجلال
فالمتنى الى المجالس فى مجالس الملوك وهذا من المشاهدة فان اكثر العلماء قد يكون من اناس لا يعبأ بهم عند
ارباب المناصب وقد يتحكمون فم كحكهم فرعون فى بنى اسرائيل فبسبب العلم والتقوى يصير لهم صولة عليهم
ويحتمل ان المراد ان يجلسه مجالسهم اى يجعل مجلسه مجلسهم فى الالهابة والاجتماع ومراعاة الادب (قوله
لولا العلم الخ) وذلك لان العلماء نور وهدى وقد جعلهم الله تعالى الشريعة وجعلهم حقاظها والامر آت قد جعل
الله لهم السلطنة على الخلق وجعل قضاء مصالح المسلمين على ايديهم فلو امتنعوا لوقعوا فى الاحكام لضلوا
واضلوا فلما وجد الله تعالى لهم العلماء صاروا لهم مرجعا فى المظهورات ومع ذلك لا ينبغي للعالم ان يتردد على
الامير لامر الدنيا لقابلية بذل نفسه له بل يرضى بما قسم له وان كان عنده مال صرفه فى تحصيله ولا يجمل
ويشقى ان يتعدى من الجمل قال النبي عليه الصلاة والسلام اى دأمد ومن الجمل وكان والد الشيخ الامام الاجل
نعم الاية الحلوى فقيرا يبيع الحلوى وكان يعطى الفقهاء من الحلوى ويقول ادعوا لى ليرزقه الله تعالى العلم
فمن بركة جوده وامتقاده وشفته وتضرعه لله تعالى قال ابنه ما نال ويبنى ان يشترى الكتاب ان كان ذا ثروة
ليكون ذلك عونا على التعلم وقد كان لمحمد بن الحسن رحمه الله مال كثير حتى كان له ثلاثمائة من الوكلاء على ماله
فانفقه كله فى العلم والفقه ولم يبق له ثوب نفيس فراه ابو يوسف فى ثوب خلق فادمل اليه ثيابا نفيسة فلم يقبلها
وقال عجل لكم واجل لتاؤله لم يقبلها وان كان قبول الهدية سنة لما رآى فى ذلك من مذلة نفسه وقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للمؤمن ان يذل نفسه حكى ان الشيخ نضر الاسلام الامام بن عيسى رحمه الله تعالى جمع
قشور البطيخ الملقاة فى بردية ودخل فى مكان خلى فاكها فرائت ذلك جارية فاخبرت بذلك مولاهما فاختذه
دعوة فدعى لها فلم يقبل وهكذا ينبغي لطالب العلم ان يكون ذاهمة عالية لا يطمع فى اموال الناس حال

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة *
العلم شمع الملوك الى مجالس الملوك *
لولا العلم لاهل العلم عدا *
الناس موفى ذل العلم احياه

رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وطمع فانه قد حاشى وكان الناس في زمان الاول يتعلمون الحرفة
 فيتعلمون علم حتى لا يطمعون في اموال الناس وفي الحكمة من استغنى بمال الناس افتقر والعالم اذا كان
 طماعا لا يبقى حرفة العلم ولا يقول الحق وينبغي للمؤمن ان لا يرجو الا الله تعالى ولا يخاف الا منه اه من التعاليم
 (قوله) قال الله تعالى (ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار اياهم لا تملوا والركون اذنى ميل والظلم لقمة
 وضع الشئ في غير محله وعرف الله تعالى الى مال الغير وعرضه ودمه بغير وجه شرعى وورد في الحديث وبل لامتى
 من علماء لسوء يتخذون هذا العلم تجارة يبيعونها من امر آزمانهم رجلا انفسهم لا يرجع الله لهم تجارة رواء
 بن عمار في تاريخه عن انس وقوله لا ثلاثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح معنى ليس يحدث
 سبى وورد شرار العلماء الذين يأتون الامر آوخيار الامراء الذين يأتون ابواب العلماء وورد صفات من الناس
 ذاصلا صلح الناس واذا فسد الناس العلماء والامراء وورد شرار الناس فاسق قرا كتاب الله تعالى وتفقه
 في دين الله ثم يذل نفسه لفاخر اذا نشط تفكه بقرآنه ومجادته فيطيع الله على قلب الفارئ والمستمع رواء
 الدبلى عن ابن عمر قال صفيان في جهنم واد لا يسكنه الا القرأ الزأ ترون للملوك وحكى الاوزاعى عن بلال
 ابن سعد انه كان يقول ينظر احدكم الى الشرطى فيستعبد بالله تعالى منه وينظر الى علماء الدنيا المتصنعين
 الى الخلق المتشوقين الى الرياسة فلا يفتهم وهذا حق بالحق من الشرطى ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا
 فقد قال بعض المشايخ ما قدر لما ضغيت ان يصفاه فلا يصفه غيرك فكل ويحك رزقك بالزولانا كله
 بالثبات واصله الخبر ما تورع النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بن مسعود ليقول فلك ما قدر يا بلىك وما لم يقدر
 لم يأتى وعن علي ان صبرت برت عليك المقادير وانت مأجور وان برزت برت عليك المقادير وانت مأزور
 وعن بعض كبار آرك الدنيا لقلة غنائها وكثرة عنايتها وسرعة فنايتها وخسة شركائها ومعنى قوله لم تعلمنا
 علم لغير الله فابى ان يكون الا الله تعالى ان العلم بركته حصل تصحيحه وتصحيح العمل وانصرفت النية عن
 هذا المضروب الى ما هو اعلى منه وارفغ وفي بعض الكتب السابقة يابى اسرائيل لا تقولوا العلم في السماء من
 ينزل به ولا في تخوم الارض من يصعد به ولا من وراء البحار من يعبر بآنى به العلم حجة مجبول في قلوبكم نادوا بين
 يدي باداب الرومانين وتحفة والى باخلاق الصديقين اظهر العلم في قلوبكم اه ذكره العلامة ملا على قارى
 في رسالة متعلقة بالعلم والامراء (قوله وانما العلم الخ) من جملة القيل اى وقيل انما العلم وابى المراد حكاية
 ضعفه بل المراد النقل فقط والمراد بالعلم الشرعى (قوله لا ربابه) اى اصحابه والمراد المتصفون به والبحار والبحرور
 متعلق بولاية (قوله ولاية) اى اماره اى ميب اماره على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات
 (قوله ليس لها عزل) اى من سلطان ونحوه والمراد العلم لمصطب بالعلم واما المجرد عنه فصاحبه معزول
 عنه وهو عليه حجة في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا له بعض ربابه (قوله ان الامير) في مقام العلة لما قبله
 وامير فعيل بمعنى فاعل وهما جتان من مجز والسكامل المرفل (قوله عند) في عينها الحركات الثلاث (قوله عزله
 اى عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالمعنى الاول فنيه استخدام فالمراد بالامير الاول العالم والمراد بالضمير
 الامير الذى قد يعزل من منصبه والمنصوب بذلك انما هو الامارة لا بمعنى ان اماره العالم انما هي عند
 عزل امير الولاية ويحتمل ان يكون الضمير راجعا للامير الاول والمعنى انه اذا كان الشخص العالم ذا اماره فترعت
 منه اماره الحكم لا تنزع عنه اماره العلم لان سلطان العلم وفضله مقيم ثابت له لا يعزل عنه اصلا فهذا هو الامير
 حقا لا الامير من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) اى عن الامير غير العالم على الاول او غنه
 على الثانى والمراد ولاية السياسة والسلطان القوة اى ان زالت قوة ولايته (قوله فهو في سلطان فضله)
 اى قوة فضله والضمير في فضله للشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) اى بما للاهتمام بما بعد (قوله تعلم العلم)
 اعلم من ان يكون من الكتب الموقوق بها اوسن افواه المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال في تعليم المتعلم
 اعلم انه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم بل يفترض عليه طلب العلم كمالا كما قال افضل العلم علم الحال وافضل
 العمل حفظ الحال ويفترض على كل مسلم طلب ما يقع له في اى حال كان فانه لا بد من الصلاة فيفترض
 عليه علم ما يقع له في صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشايع في فرض الصلاة به لا يترك الواجب وقال في التعاليم
 ايضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لان ما يتوصل به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يتوصل به الى

والمعلم لا يربى على ولا يربى اولا عزله
 ان زعيم هو الذى يرضى امير اعلم
 ان زعيم هو الذى يرضى امير اعلم
 وعلم لا يعلم بكون فرض عين

اقامة الواجب يكون واجبا (قوله وهو) اى فرض العين (قوله بقدر) اى التعلم بقدر ما يحتاج له من اى يحتاجه
 وما هو موصولة والدين يوم الصوم والركا كان له مال والجمع ان وجب عليه والبيع ان كان يجر وكل من اشتغل
 بشئ يفترض عليه علم التحرز عن الحرام فيه اه من التعليم (قوله وفرض كفاية) اختلاف في الافضل من
 الفرضين والمعتمدان العين لتأكده بعمومه وفرض الكفاية اذا قام به البعض في بلدة سقط عن الباقين فان لم
 يكن في البلدة من يقوم به اشتركوا جميعا في التأثم فيجب على الامام ان يامرهم بذلك ويجبر اهل البلدة
 على ذلك اه من التعليم (قوله وهو ما زاد) اى تعلم ما زاد دل في التعليم واما حفظ ما يقع في بعض الاحايين
 ففرض على مدبل ككفاية قيل ان علم ما يقع لنفسه في جميع الاوقات بمنزلة الدواء ويحتاج اليه في بعض
 الاوقات اه (قوله لتفنع غيره) اى من الجهال وانت اذ هم من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو ترك
 لضاع الناس (قوله وسندوبا) اى مستحبا (قوله وهو التجبر) اى التوسع (قوله في الفقه) اى سواء كان تفنع غيره
 او لا كما طاعة المسائل التى لا تنفع للامة (قوله وعلم القلب) اى علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل
 وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها فاه الحلي وهو عطف على التجبر فيكون مندوبا وقال
 في التعليم وكذلك يفترض عليه علم احوال القلوب من التوكل والادابة والخشية والرضى فانه واقع في جميع
 الاحوال وشرف هذا العلم لا يخفى على احد ثم قال وكذلك يفترض في الاخلاق معرفة فحج الجود والجل
 والكبر والتكبر والتواضع والعفة والامراف والتقوى وغيرها فان الجلى والحين والتقوى حرام ولا يمكن التحرز
 عنها الا بعلمها وعلم ما يصادها اه والحاصل ان علم التحرز عن المحرم فرض كما استنفذ من ذلك لامتدوب
 والله تعالى اعلم ويمكن عطفه على الفقه فيكون المندوب هو التجبر فيه (قوله الفلسفة) هو لفظ يوناني وتعربه
 الحكم الموهمة اى مزنة الظاهر فاسدة الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من المكفرات والمحرقات (قوله
 والشعبه) هى افعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد كان يرى الناس حرق الناس وتقطيع
 الخيط ثم يضرحه ممتدا كما لم يقطع فهو من المحرمات والامور الباطلة ويظهر من ذلك حرمة التفرج عليهم
 لان الفرجة على المحرم حرام ونقل الشارح في الحظائر الخ عن الشافعى فقال مانصه وعند الشافعى يحل المسابقة
 بالادام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبنق والسفن ويرى المجروا والله باليد والشبان والوقوف
 على رجل ومعرفة ما في يده من رزق افرود والمعب بالحام وكذا يحل كل لعب خطر لحاقه في قلب سلامته كرمى رام
 وصيد الحية ويحل التفرج عليهم حيث يذو حديث حد فواعن بنى امر آميل بقيد حل معام الاعاجيب والغرائب
 من كل ما لا ييقن كذبه بقصد الفرجة لا الحجة بل وما ييقن كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواظع
 وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين او حيوانات ذكرها بن حجر اه (قوله والتجيم) وهو علم يعرف به
 الاستدلال بالثبوتات العقلية على الحوادث العقلية اه حلي كان يقول التجيم اذا كسفت الشمس في شهر كذا
 يحصل في الارض غلاء او رخاء او سيف وما ينبؤونه من الخفر للامام على فهو كذب لاصل له والتجيم بالمعنى
 الذى ذكره الحشى لاشك في حرمة وقد قال في التعليم وعلم النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضره ولا ينفعه
 والهروب عن قضاء الله وقدره غير ممكن فينبى لكل مسلم ان يشتغل في جميع اوقاته بذكر الله والدعاء والتضرع
 وقرأة القرآن والصدقات ويسأل الله العفو والعافية في الدنيا والاخرة ليصونه الله تعالى عن البلاد والافات فان
 من رزق الدعاء لم يحرم الاجابة فان كان البلاء مقدر ايصبه لا محالة لكن يصبره الله تعالى ويرزقه الله الصبر ببركة
 دعائه اللهم اذا تعلم من النجوم قدر ما يعرف به القبلة واوقات الصلاة فيجوز ذلك اه (تنبيه) لم يذكر الشارح
 علم الطب وقد ذكره في التعليم فقال واما الطب فتعلمه يجوز لانه سبب من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب
 وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن الشافعى رضى الله تعالى عنه انه قال العلم علان علم الايدان وعلم
 الايدان علم الفقه للايدان وعلم الطب للايدان (قوله والرمل) هو علم بضروب اشكال من الخطوط والنقط
 بة واعد معلومة تخرج سرور فتجمع ويستخرج دلالة على عواقب الامور وقد علمت انه حرام قطعاً واصله
 لا درس عليه السلام اه (قوله وعلوم الطباييعين نسبة الى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الحلي العلم
 الطبيعى علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والثبات فيها
 اه (قوله والسيجر) هو علم بتفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على افعال غريبة لاسباب خفية اه حلي

وهو يقدر ما يحتاج له من اى يحتاجه
 وهو ما زاد عليه لتفنع غيره وسندوبا وهو التجبر
 في الفقه وعلم القلب وسرما وهو علم الفلسفة
 والشعبه والتجيم والرمل وعلوم الطباييعين
 والسحر

وهذا باعتبار بعض انقسامه وهو ثلاثة فرض وحرام وجائز فاذا علم السحر لده ما حر اهل الحرب فهو فرض
 واذا علمه ليقرب بين المرأة وزوجها فهو حرام وان تعلمه ليقرب بين المرأة وزوجها فهو جائز كذا يخط بعض
 الفضلاء وقوله فاذا علم السحر لده الخ المراد ما تعلمه غير مكفر وفيه انه ورد في الحديث انتهى عن التولية وزن
 عنية وهي ما ينفصل ليجب المرأة الى زوجها (قوله والكهانة) هي استخدام بعض الشياطين للآتيان بالاخبار
 (قوله علم المنطق) الفاضل ان المراد به المحسوب شبه المعتزلة الزائفة حتى يكون داخل في الفلسفة والا فيجوز
 ذكر قواعد وضوابطه ويرى ان ليس من الفلسفة في شيء بل قال بعضهم هو معيار العلم ومن لم يعرفه لا يوثق
 بعلمه (قوله ومن هذا القسم) اي المحرم (قوله علم الحرف) يحتمل ان المراد به الكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء
 ولا شك في حرمتها لما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل ان المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة
 على حركات ويحتمل ان المراد علم اسرار الحروف باوقاف واستخدام وغير ذلك (قوله والموسيقى) يكسر الفاء علم
 يعرف به النغم ويقاعه واحوالها وكيفية تأليف الألحان وإيجاد الآلات كالعود واول من اخترجه الفارابي
 وحرمة لعدم فائدته والاشتغال بما لا يعنى وقد علمت من ذلك حرمة اتخاذ حرفة (قوله ومكرها) بعم كرامة
 التحريم والتزويه ولم يميز المصنف بينهما (قوله وهو اسرار المولدين) اي علم اسرار المولدين كابي نواس وغيره والمولد
 من ولدتين العرب وليس منهم والمراد بذلك الاطلاع على دواوينهم ونوادير واقعاتهم مع محبيهم وذكر انهم قد ورد
 واتخذوا دواوينهم وولدت من المكره ونحوه (قوله من القزل) ذكر اوصاف المحبوب وفي القاموس معارضة
 لشيء بمحادثته والاسم القزل محركة وتقعده والتغزل التكفلة (قوله والبغالة) هو من عطف العام على
 الخاص اي علم البغالة اي علم ما يكون سببا في البطالة واهمال ما يعنى والاشتغال بما لا يفيد كالمواظبة
 والدويبة ومثل ذلك اذا لم يشغل على ذكر ما تقدم يكون جماعه والاشتغال به مكرها تنزيها والله اعلم (قوله
 ومباح اي مستوى نظرين فعله وتركه سواء (قوله كاشعارهم) اي المولدين والتقليد بالمولدين لان الغالب
 في كلامهم ما ذكر بخلاف كلام العرب وقد ورد عن ابن عباس جماع كلام الشعراء كثيرا للاستدلال على الفاظ
 انقرضت وفيهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا تخف فيها) بنسب السنين المهمله وسكون الخاء المعجمة
 الرقة والزال والمراد الكلام المستحسن (قوله ثم نقل) اي الشيخ زين في الاشياء والنفاخر وقد ذكرها المحشي
 وخلاصة المقصود منها ما ذكره الشارح نعمنا الله به (قوله ومخطها) اي محط المقصود منها خلاصتها (قوله ان
 الفقه هو معرفة الحديث) لان الحديث مشتمل على الاوامر والنواهي وهو الفقه عينه لا سيما اذا فسر الفقه بما فسر
 ابو حنيفة من انه معرفة النفس مالها وما عليها وماذا كذا من المسئلة لانه هو المقصود وما يتعلق بما نحن
 فيه وفي الكلام استعارة شبه الحديث بالشجر يجامع الاتفاع على طريق الاستعارة المكنية والقرينة الاضافة
 (قوله وفيها) اي في الاشياء من القوائد ايضا فقلنا عن اول شرح الهجعة للعراقي (قوله كل انسان) اي مطلقا مسلما
 او كافرا لان العبارة بالخوارق كافي الحديث وان احدكم يعمل بعمل اهل الجنة الخ (قوله) اي ما ذكره في الاخرة
 (قوله وبه) اي ولا يعلم ما اراد الله ايقاعه في الدنيا حال حياته (قوله لان ارادته) مصدر مراد به اسم المفعول
 اي مراده (قوله غيب) مصدر مراد به اسم المفعول اي مغيب عنا (قوله الالقها) استثناء من فاعل لا يعلم
 وانظر ما المراد باللقها هل المراد ما يعنى الفقيه في اصطلاح لفقهاء حتى يشتمل من يحفظ ثلاثة فروع والمراد به
 الفقيه عند الاصوليين وهو المجتهد والظاهر ان المراد به المشتغل لامن يحفظ الفروع القليلة واقول هذه
 القائمة انما تتم ان لو تعين الحلال الفقيه في لسان الشرع على هذا قط كيف وقد وقع في تعريفه اختلاف كثير
 حتى حله انقرض على علم التصوف ونسأل الله تعالى من فضله ان يجعلنا واحبا بنا عن ارادهم الخير في الدنيا
 والاخرة (قوله غير الانبياء وامامهم) قد علموا ذلك بقيا وذلك ان سلب المعصوم محال كما نقله الشافعي في تبيينه
 المغفرين (قوله فانهم علموا) علمه الاستثناء (قوله ارادته) اي متعلق ارادته وهو الخير واطلق المصدر واداد اسم
 المفعول (قوله بجديت) متعلق بعلوم اي علوم اسبب هذا الحديث (قوله المصدوق) اي اذا قال يصدق فيما يسمع
 منه (قوله من يرد الخ) بدل من حديث فاجله في محل جر (قوله وفيها) اي الاشياء من القوائد ايضا فقلنا عن
 النصوص (قوله كل شيء) من الحلال والحرام والصدق والكذب قال تعالى اسأل الصادقين عن صدقهم (قوله
 الا تعلم) اي فلا يشك عنه (قوله طلب من نبيه) اي امره بالاية الانية (قوله فكيف يسأل عنه) استفهام بمعنى

واذا علمه ليقرب بين المرأة وزوجها فهو حرام وان تعلمه ليقرب بين المرأة وزوجها فهو جائز كذا يخط بعض الفضلاء وقوله فاذا علم السحر لده الخ المراد ما تعلمه غير مكفر وفيه انه ورد في الحديث انتهى عن التولية وزن عنية وهي ما ينفصل ليجب المرأة الى زوجها (قوله والكهانة) هي استخدام بعض الشياطين للآتيان بالاخبار (قوله علم المنطق) الفاضل ان المراد به المحسوب شبه المعتزلة الزائفة حتى يكون داخل في الفلسفة والا فيجوز ذكر قواعد وضوابطه ويرى ان ليس من الفلسفة في شيء بل قال بعضهم هو معيار العلم ومن لم يعرفه لا يوثق بعلمه (قوله ومن هذا القسم) اي المحرم (قوله علم الحرف) يحتمل ان المراد به الكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء ولا شك في حرمتها لما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل ان المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل ان المراد علم اسرار الحروف باوقاف واستخدام وغير ذلك (قوله والموسيقى) يكسر الفاء علم يعرف به النغم ويقاعه واحوالها وكيفية تأليف الألحان وإيجاد الآلات كالعود واول من اخترجه الفارابي وحرمة لعدم فائدته والاشتغال بما لا يعنى وقد علمت من ذلك حرمة اتخاذ حرفة (قوله ومكرها) بعم كرامة التحريم والتزويه ولم يميز المصنف بينهما (قوله وهو اسرار المولدين) اي علم اسرار المولدين كابي نواس وغيره والمولد من ولدتين العرب وليس منهم والمراد بذلك الاطلاع على دواوينهم ونوادير واقعاتهم مع محبيهم وذكر انهم قد ورد واتخذوا دواوينهم وولدت من المكره ونحوه (قوله من القزل) ذكر اوصاف المحبوب وفي القاموس معارضة لشيء بمحادثته والاسم القزل محركة وتقعده والتغزل التكفلة (قوله والبغالة) هو من عطف العام على الخاص اي علم البغالة اي علم ما يكون سببا في البطالة واهمال ما يعنى والاشتغال بما لا يفيد كالمواظبة والدويبة ومثل ذلك اذا لم يشغل على ذكر ما تقدم يكون جماعه والاشتغال به مكرها تنزيها والله اعلم (قوله ومباح اي مستوى نظرين فعله وتركه سواء (قوله كاشعارهم) اي المولدين والتقليد بالمولدين لان الغالب في كلامهم ما ذكر بخلاف كلام العرب وقد ورد عن ابن عباس جماع كلام الشعراء كثيرا للاستدلال على الفاظ انقرضت وفيهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا تخف فيها) بنسب السنين المهمله وسكون الخاء المعجمة الرقة والزال والمراد الكلام المستحسن (قوله ثم نقل) اي الشيخ زين في الاشياء والنفاخر وقد ذكرها المحشي وخلاصة المقصود منها ما ذكره الشارح نعمنا الله به (قوله ومخطها) اي محط المقصود منها خلاصتها (قوله ان الفقه هو معرفة الحديث) لان الحديث مشتمل على الاوامر والنواهي وهو الفقه عينه لا سيما اذا فسر الفقه بما فسر ابو حنيفة من انه معرفة النفس مالها وما عليها وماذا كذا من المسئلة لانه هو المقصود وما يتعلق بما نحن فيه وفي الكلام استعارة شبه الحديث بالشجر يجامع الاتفاع على طريق الاستعارة المكنية والقرينة الاضافة (قوله وفيها) اي في الاشياء من القوائد ايضا فقلنا عن اول شرح الهجعة للعراقي (قوله كل انسان) اي مطلقا مسلما او كافرا لان العبارة بالخوارق كافي الحديث وان احدكم يعمل بعمل اهل الجنة الخ (قوله) اي ما ذكره في الاخرة (قوله وبه) اي ولا يعلم ما اراد الله ايقاعه في الدنيا حال حياته (قوله لان ارادته) مصدر مراد به اسم المفعول اي مراده (قوله غيب) مصدر مراد به اسم المفعول اي مغيب عنا (قوله الالقها) استثناء من فاعل لا يعلم وانظر ما المراد باللقها هل المراد ما يعنى الفقيه في اصطلاح لفقهاء حتى يشتمل من يحفظ ثلاثة فروع والمراد به الفقيه عند الاصوليين وهو المجتهد والظاهر ان المراد به المشتغل لامن يحفظ الفروع القليلة واقول هذه القائمة انما تتم ان لو تعين الحلال الفقيه في لسان الشرع على هذا قط كيف وقد وقع في تعريفه اختلاف كثير حتى حله انقرض على علم التصوف ونسأل الله تعالى من فضله ان يجعلنا واحبا بنا عن ارادهم الخير في الدنيا والاخرة (قوله غير الانبياء وامامهم) قد علموا ذلك بقيا وذلك ان سلب المعصوم محال كما نقله الشافعي في تبيينه المغفرين (قوله فانهم علموا) علمه الاستثناء (قوله ارادته) اي متعلق ارادته وهو الخير واطلق المصدر واداد اسم المفعول (قوله بجديت) متعلق بعلوم اي علوم اسبب هذا الحديث (قوله المصدوق) اي اذا قال يصدق فيما يسمع منه (قوله من يرد الخ) بدل من حديث فاجله في محل جر (قوله وفيها) اي الاشياء من القوائد ايضا فقلنا عن النصوص (قوله كل شيء) من الحلال والحرام والصدق والكذب قال تعالى اسأل الصادقين عن صدقهم (قوله الا تعلم) اي فلا يشك عنه (قوله طلب من نبيه) اي امره بالاية الانية (قوله فكيف يسأل عنه) استفهام بمعنى

التي اي فلا يسأل عنه اقول هذه العلة لا تفيد المدعى لان كل خير سواء كان علما او غيره تطالب الزيادة منه في لسان
 الشرع وان لم تكن هذه الآية دالة عليه ومع ذلك يستل عن غيره فيما افناه وعن شيا به فيما ابلاه وعن ماله من اي شيء اكتسبه
 قد ما عبيد يوم القيامة حتى يستل عن اربع عن عمره فيما افناه وعن شيا به فيما ابلاه وعن ماله من اي شيء اكتسبه
 وعن علمه ما صنع فيه جوى وفي الحديث والقرآن حجة لك او عليك اي من جهة العمل بما علم منه او بعدد ما
 وبالحكمة فهذه العبارة غير مسلمة لا يقال ان قوله الا العلم اي الاطاب العلم والاخذ في اسبابه فلا يشك عنها
 فلا يقال ما ذا طليته وماذا اخذت في اسبابه لا تارة قول طاب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع ان يستل عن طلبه
 هل قصدت بطلبه دفع الجهل عن نفسك او تقع الغير والربا او لتصرف به وجوه الناس اليك او لتأمر به السفهاء
 ويدل لذلك الحديث من طلب العلم ليأمر به السفهاء الخ (قوله وفيها) اي في الاشياء من آخر المصنف (قوله عن
 مذهبا) اي عن صفته فاعني اذا سئلنا اي المذهب صواب (قوله مخالفا) اي في الفروع اه اشياء اي الفروع
 الفقهية كالامام الشافعي والامام مالك والامام احمد وفي الله عنهم وفي نسخة من الاشياء مخالفا بصفة
 الجمع (قوله قلنا) اي في الجواب للسائل وقوله مذهبا الخ مقول القول وقوله وجوب ارجاع قلنا اي يجب علينا
 ان نقول ذلك ولذا قال في الاشياء يجب علينا ان نجيب بان مذهبا الخ قوله صواب يحتمل الخطا (انما يقول
 ذلك لانه قد قلده ولا يقلد شخصا مع اعتقاده خطأ وانما لم تقطع بانه صواب لاننا لو قطعنا القول بذلك لما صح
 قولهم ان المجتهد يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفا) اي في الفروع كما مر (قوله خطأ يحتمل الصواب) هذا
 بناء على ان الحق واحد وهو المشهور وانما لم تجزم بخطا مخالف في الفروع لما تقدم من ان المجتهد يخطئ ويصيب اه
 والمراد ان مذهب اليه امامنا صواب عنده مع احتمال الخطا اذ كل مجتهد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر
 واما بالنظر لينا فكل واحد من الاربعة مصيب في اجتهاده فكل مقلد يقول هذه العبارة لئلا يشك عن مذهبه
 على لسان امامه الذي قدده وليس المراد انه يكلف كل مقلد اعتقاد خطأ المجتهد الاخر الذي لم يقلده لان تقليده
 واحدا منهم انما يسوغ بقدر ضرورة التقليد وهي كون المقلد ليس من اهل النظر في الأدلة لاستنباط الاحكام
 الفنية فيقلده في العمل فقط فان ثلث انه مكلف به ايضا والالزام اداء التكليف مع اعتقاده عدم صحتها
 قلت لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده فيه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهرا حيث فعل
 ما عليه بقوله تعالى (فاستأوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) وهو الاخذ بقول المجتهد واما مخفظة خلاف مذهبه
 فاهو مكلف بها كذا خصه شيخنا من القول السيد لابن الملا فروع المحكي الحنفى اه ابو السعود (قوله معتقدا)
 اي في العقائد كقولنا بحدوث العالم وان الافعال كلها لله (قوله ومعه قد صومنا) اي اهل الاعتزال القائلين
 بان العبد يخلق افعال نفسه وكقول الحكماء العالم قديم بعنا صره الاربعة ولهذا قال في الاشياء واذا سئلنا عن
 معتقدا ومعه قد صومنا في العقائد (قوله قلنا) اي في جواب السؤال عن ما ذكر وجوبا (قوله الحق ما نحن
 عليه) اي من العقائد (قوله ما عليه خصوصنا) من الشبهة المخالفة لقواعد الشرع وقانونه وليس المراد بالختم
 هنا ما يعنى الاشاعة فانهم خالفوا في بعض المسائل كالقول بان الايمان يزيد وينقص وبعدم صفته التكوين
 فان هذا الخلاف ليس بباطل وليس بشبهة بل لكل وجهة والله تعالى اعلم (قوله وفيها) اي في الاشياء نقلنا عن
 بعض المشايخ (قوله العلوم) اي جنس العلوم ثلاثة اي ثلاثة انواع (قوله علم نضج) اي تدرجت قواعده وقررت
 عليها الجزئيات ودفعت اعتراضاته وفصلت افادته ووضعت معضلاته اقاده الحاشي بايضاح (قوله وما احترق)
 اي ما باغ الغاية والنهاية بل ما زالت فيه فروع وابحاث واشياء لم يقفوا على حقيقتها من كلام العرب (قوله علم
 النحو) الاضافة للبيان (قوله والاصول) اي علم العقائد واما اصول الفقه فداخله فيه ويحتمل ان يكون المراد
 ما هو اعلم (قوله وعلم لانضج) اي لم تقرر كل قواعد ولم يقف على آخر وانما يكلم فيما يجب ما العلم ونوق
 ذلك لا يعلمه الا الله تعالى ولم يتكلموا على كثير من جزئياته (قوله وهو علم البيان) المراد به ما يميز العلوم الثلاثة
 المعاني والبيان واليدع والذال قال الرشدي ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض اه
 ولم يقفوا على ما في القرء ان جبهه من بلاغته وفصاحته ونكتته ويديعانه بل على التزوا لسيروا قال الله تعالى قل لئن
 اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذه القرء ان لا ياتوا بمثله ولو كان بعضهم ابليس ظهر وانما ذلك لما فيه
 من البلاغة (قوله والتفسير) اي تفسير القرء ان قد ذكر السجوط في الاية ان القرء ان في اللوح المحفوظ كل

فكيف يسأل عنه وفيما اذا سئلنا عن مذهبا ومذهب مخالفا قلنا ومذهبا ومذهب يحتمل الخطا ومذهب مخالفا خطأ يحتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقدا ومعتقد خصوصنا عليه والباطل وجوب الحق ما نحن عليه خصوصنا وفي العلوم ثلاث علم ما عليه وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لانضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير

حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية تحتها من التفسير ما لا يعلمه الا الله تعالى (قوله وعلم نضج) ان قروا هذه
 وحيث غالب جزئياته حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج له عامة الخلق (قوله واحرق) اي باغ الغاية
 بحيث لا يحتاج الى مزيد بل لو اتي بزيادة الان لا تقبل لان المجتمعين رحمهم الله امنوا بالنظر في الكتاب والسنة
 وخرجوا الاحكام وايدوا قواعد ما وهذا تفسير مرادوا لا لا احتراق مفسد الاشياء (قوله علم الحديث) وذلك لانه
 قد تم المراد منه وذلك لان الحديثين بزاهم الله خيرا وضعوا كتباً في اسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم
 وبين واسي الحفظ منهم وفاسد الرواية من صحيحه او منهم من حفظ اناته الف والاعانة وحصر ما من روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة وبينوا الاحكام والمراد منها اجاب ما يراه كل مجتهد على قدر ما اهله
 الله تعالى فانكشفت حقيقة ونظير لتعاطيه بحيث لا يخطر بوجهه امر في الحديث بوثاق الا وقد يوجد وفقاً
 على المراد بزيادة (قوله والله) المراد ما بعهم كتب فروعه واصله وهذا ما هو معلوم فترى حوادث الخلق على
 اختلاف مواقعها ونشئاتها امر قومة بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور قد لا تقع اصلاً
 تصواعها خشية وقوعها او تقع نادراً واما ما لم يكن منصوصاً فتأدبر به وقد يكون منصوصاً غير ان
 المناظرية صرح عن البحث عن محله او عن فهم ما يفيد مما هو منصوص به فهو امر منطوق (قوله وقد قالوا) اي
 بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقه المذكور الفقه الذي روى من طريق الى حنيفة والافطريق الامام مالك
 مروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك الخ وطريق الامام احمد عن الشافعي الخ فاللافق
 بمثل هذه العبارة ان تحمل على ذلك ولو جعلت على ظاهرها لا تقتضي ان الفقه لم يتكلم فيه الا هو والواقع بخلافه
 (قوله للفقه) المراد بالفروع الشرعية فالمراد بالفقه ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زرع الخ) اي اول من نسب
 في كثرته وزيادته والاول الظاهري هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحق في هروب العزة عز وجل فشيء
 تفريع الاحكام الشرعية بالزرع واشتقاق منه زرع بمعنى فرع الاحكام واستنبط استمارة تصريحية تبعية قال
 في شرح الطحاوي اعلم ان ابا يوسف ومحمد اوزفر والحسن بن زياد تلاميذ ابي حنيفة وابو حنيفة كان تلميذ
 حماد وحامد تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ علقمة وعلقمة كان تلميذ عبد الله بن مسعود وروى
 الله تعالى عنهم اجمعين وعبد الله بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وسماه علقمة) المراد
 بالسقي تقويته بتأييده بعض الادلة والتفاريق (قوله وحصده) اي جمعه اي جمع ما نشأت منه من فوائد
 وفوائده لكن لم يكسفه كل انكشف فشيء جمعه للفروع بالحصاد بجامع الضم في كل (قوله النخعي نسبة)
 الى النخع وهي قبيلة وهو كوفي تابعي حافظ مات محتقياً من الجراح اه زرقاني على الارهاب (قوله وداسه)
 اي كشف بعض المسائل ووضحها وهاها لالتفات (قوله وطعنه ابو حنيفة) اي اظهر خباياه ووضح المقصود
 منه (قوله وبجحه ابو يوسف) اي ان ابا يوسف عدل ما قرره ابو حنيفة ففقهه وجمع النظر وحقق النظر (قوله
 وخبره حماد) اي جمع الروايات عن الامام ونفع الفروع وبين ما رجع عنه الامام واطهر الفث والسبعين وكثرت
 الحوادث في زمنه فصايدونها (قوله فساير الناس) اي باقي الناس يا كاون من خبره اي من الفقه الذي دونه
 وحقيقه (قوله فقال) اي من البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله لانه جعل فيه علقمة خضاداً
 وابراهيم دواً ولا يترض بالانفاة لانه لم يشل وقد نظم به بل قال وقد نظم في طريقة اخرى وعلقمة بالتبوين
 لضرورة النظم (قوله والاكل الناس) اي ناس مذهبه والامر فم ظاهر واما بالنسبة للامام مالك فقد نقلت قوله
 المالكية ان المدونة التي هي اصل مناهجهم نقلها من الفرائد من اسئلة محمد وكان يذكر اجوبة المسائل على
 مقتضى قواعد المذهب ثم انه اتقل الى مذهب الامام مالك فابنى اصل الاسئلة وغير الاجوبة على مقتضى
 ما يراه الامام مالك رضي الله تعالى عنه واما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن الربيع
 قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن حمزة بن يحيى قال سمعت
 محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة كان ابو حنيفة عن وفقه الفقه ومن اراد ان يقتصر
 في الفقه وعيال على زهير بن ابي سلمى ومن اراد ان يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان
 ومحمد بن ابي حنيفة في ذلك الشيا في ذلك السوطي في تبليص العيصية في مناقب ابي حنيفة رضي الله
 تعالى عنه وعيال من العول بمعنى التكفل كان اما حنيفة تكفل لهم ببيان ما يحتاجون اليه من امور دينهم

وقوله نضج واحرق وهو علم الحديث
 والله قد قالوا الفقه زرع عبد الله
 ابن مسعود رضي الله عنه وسماه علقمة
 وحصده ابراهيم النخعي وداسه حماد
 وطعنه ابو حنيفة وبجحه ابو يوسف وخبره
 حماد وسائر الناس يا كاون من خبره
 اي من الفقه الذي دونه
 وحقيقه
 وقال
 الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة
 وحصده ابراهيم النخعي
 فساير الناس
 اي باقي الناس

(قوله علمه) اي الامام محمد فالضغير لا قريب مذكور (قوله كالجامة بن) الصغير والكبير وقد اختلف في المذهب
 تأليف سميت بالجامع فوق ما ينفع على اربعين وكل تأليف لمحمد بن بابويه وهو من روايته عن ابي يوسف
 عن الامام وما وصفه بابكر فرواياته عن الامام بلا واسطة (قوله صار الشافعي فقيها) اي بما اطلع عليه
 من الكتب لانه لم يحصل له هذه الصفة الا بسبب محمد لان الامام الشافعي مجتهد مطلق قبل اجتهاده على محمد
 وقول الحلبي نعم يصح ان يقال فقيهه اطلع الشافعي على مسائل لم يكن مطلعاً عليها قبل فان محمد ارسمه الله
 تعالى ابدع في كثرة استخراج المسائل والافا الشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده الى بغداد وكيف
 يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما اجاب به هو عن قوله والله
 ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن من ان المعنى ما زددت بصيرة في الفقه الا بذلك هو الجواب عن هذه
 العبارة (قوله حيث قال) الحينية للتعليل (قوله من اراد الفقه) اي تعلمه فليزعم اصحاب ابي حنيفة انظر
 هل يخص الموجودين في زمنه اربعهم (قوله والله ما صرت فقيها) اي ما زددت علماً بفروع الفقه (قوله الا بكتب)
 اي بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) اي علم الفقه ثم يحتمل ان المراد بالعلم الملكة
 او الادراك او القواعد والضوابط (قوله فوقنا) اي اعلى منا (قوله بدرجتين) اي بمنزتين وما نزل الجنان
 حسيات والدرج يستعمل في العلو والدرك في السفل والدرجتان لعلهما درجة السبق ودرجة المشيئة
 عايمه او درجة قضاء حاجات المسكين بالنصاء لان ابا يوسف نوى القضاء وعدل وفي نسخة درجة وهو الذي
 في الضياء قال وفي رواية يني ويثني كباين السماء والارض (قوله فابو حنيفة) اي فابن ابو حنيفة (قوله ههنا)
 اسم فعل اي بعد مكانه عن ابي يوسف (قوله في اعلى عاين) اسم لاعلى الجنة اي هو في اعلى مكان في الجنة
 وكونه في الاعلى بالنسبة اليهما لامطابقا لان الايديا والخصايب ارفع منه درجة قطعا واما الدعاء بخو الله
 اجعلني مع النبيين فيجعل على ان المراد في الاجتماع والموانسة لاف الدرجة والمنزلة ومنه قوله تعالى فاولئك
 مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) استفهام انكاري بمعنى التي اي كيف
 لا يعطى هذا المكان الاعلى (قوله وقد) او الوالعمال (قوله بوضوء العشاء) اي الاخيرة كما في مقدمة الفزوي (قوله
 اربعين سنة) قال مسعر بن كدام اتت ابا حنيفة في مسجده فقرأت به صلى الغداة ثم يجلس للناس في العلم حتى
 يصلي الظهر ثم يجلس الى العصر فاذا صلى العصر يجلس الى المغرب فاذا صلى المغرب يجلس الى العشاء فاذا صلى
 العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى يتفرغ للعلم والمعة لانعاهدته فلما هذا الناس
 خرج الى المسجد فالتصعب للصلاة الى ان طلع الفجر فلما اصبح دخل منزله وابس ثيابه وخرج الى المسجد
 وصلى الغداة فجلس للناس الى الظهر ثم الى العصر ثم الى المغرب ثم الى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي
 ان الرجل قد ينشط الليلة لانعاهدته الليلة فتعاهدته فلما هذا الناس خرج الى المسجد فالتصعب ففعل كفعله
 في الليلة الاولى فلما اصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى الصلاة ففعل كفعله في يومه حتى اذا صلى العشاء
 فقلت ان الرجل قد ينشط الليلة والليلتين لانعاهدته الليلة فتعاهدته ففعل كفعله في ليلتيه فلما اصبح بجامن
 كذلك فقلت في نفسي لازمه ان يبعث اوامير قال فلا زمته في مسجده قال ابن معاذ باقني ان مسجدا
 مات في مسجدا ابي حنيفة في مسجده رضي الله تعالى عنه رضي الابرار وسأل حفص بن غياث رحمه الله ابا
 حنيفة ما الذي قواه على الطاعة فقال اني دعوت الله تعالى باسمه على حروف ياتنا الخ وقد ذكر الدعاء
 في المقدمة الفزوية اه وقال السيوطي في تبليص العيصية روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال
 سمعت مسعر بن كدام يقول دخلت ذات ليلة المسجد فرايت رجلاً يصلي فاستجليت قرآنه فقرأ سبعاً فقلت
 يركع ثم قرأ الثلث فقلت يركع ثم انصف فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة فتنظرت فاذا هو
 ابو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن صعب قال قال ختم القرآن في ركعة اربعة من الائمة وعد منهم
 ابا حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان ابو حنيفة وما ختم القرآن في شهر رمضان ستمين
 ختمه وروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت اسد بن عمرو يقول صلى ابو حنيفة فيما حفظ عليه صلاة
 الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وكان عامة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة حفظه انه ختم القرآن
 في الموضع الذي توفي فيه سبعين الف مرة وروى الخطيب عن حماد بن ابي حنيفة قال لما مات ابي مالكاً

وقد ظهر علمه نصاً في كتابه معين
 والدي وطواريات والذوار حتى قيل انه
 صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة
 وتسعين كتاباً ومن تلاميذه الشافعي
 رضي الله عنه وزوج ام الشافعي وروى
 اليه كتب الشافعي حيث قال من اراد
 ولقد انصف الشافعي حيث قال من اراد
 الفقه فليزعم اصحاب ابي حنيفة
 قد تبصر عليهم والله ما صرت فقيها
 محمد بن الحسن وقال اسمعيل بن ابراهيم
 رايت محمد في المنام فقلت له ما فعل الله بك
 قال غفرل ثم قال لو اردت ان اعلمك
 ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فابن
 ابو يوسف قال فقلت ان اعلمك
 فابو حنيفة قال هيات ذاك في اعلى عاين
 كيف وقد صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة

والنصارى ومنافقهم

وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه الالة لا تظهر الا في اولاد يهودا خاصة مع ان اسمية عامة وفي حاشية شيخنا محمد عبادة لعدوى على المولد اليهودي مستحق من الهودوه والتوبة والميل الى الرجوع من شئ الى ضده يقال هاد اذا تاب او مال او رجع من خير الى شر وعكسه هو ان ذلك لانهم تابوا عن عبادة العجل او مالوا من الحق الى الباطل ورجعوا من الخير الى الشر وخطروا في اعتقادهم انه هو معرب يهودا بالذال المعجمة ابن يعقوب اه لقاى (قوله ولما نصرنا) اى ولما صاروا نصارى وهو انصارى لانهم سكنوا بلدا يقال له ناصرة وقيل لدعواهم نصره عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة لف ونشر مرتب فقوله لما تم ردوا يرجع لامة موسى وقوله لما نصرنا يرجع لامة عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تفتى الوقوع كقوله عليه السلام لو عاش ابراهيم لسكان نيبا او ان المراد لو كان فيهم في زمن الفترة وخلصهم عن الرسل مثل ابي حنيفة وعرازها لكا حجارهم الذين اختاروا الرشي واختاروا الاحكام وغيروا نعت النبي صلى الله عليه وسلم خوفا على ذهاب رباهم لما تهودوا اى لما داموا على ملة اليهود الملة الباطلة التي غيروا فيها وبدلوا بل كان يرشداهم الى دين موسى وعيسى ومن دينهما الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله اعلم (قوله ومنافقه) اى منافق الامام قال السيوطى في تبيين الحقيقة قد ذكر الائمة ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم من عالم المدينة وبشر بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا قريشا فان عالمها يلا طباق الارض علما اقول وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام ابي حنيفة في الحديث الذي اخرجه ابو نعيم في الخلية عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا تناوله رجال من ابناء فارس واخرج التيرازى في الانساب عن قيس بن سعد وحديث ابي هريرة في صحيح البخارى ومسلم بلفظ لو كان الايمان عند الثريا تناوله رجال من فارس وفي لفظ مسلم لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى يتناوله وفي مجه الطبرانى الكبير بلفظ لو كان الايمان معلقا بالثريا لتناوله العرب لثاله رجال من فارس وفي الطبرانى ايضا عن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله فارس من ابناء فارس فهذا الاصل صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن الخبر الموضوع اه والمنافق جمع منقبة وهى الخصال الحميدة فن جعلها مادوا الخطيب عن ابي يحيى الحماني قال سمعت ابا حنيفة يقول رايت رؤيا ففرغتني رايت ابي ابراهيم صلى الله عليه وسلم فأتيت البصرة فامرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فساله فقال هذا رجل فتراخا خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخطيب عن ابي وهب ابن مزاحم قال سمعت عبد الله بن المبارك يقول لو ان الله اغاثني باي حنيفة وسفيان لكنت كسائر الناس وروى الخطيب عن حجر بن عبد الجبار قال قيل للتاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه ارضى ان نكون من غلمان ابي حنيفة قال لا اجلس الناس الى احد انفع من مجالس ابي حنيفة وروى روح بن عبادة قال كنت عند ابن جريح سنة خمسين ومائة وانا بموت ابي حنيفة فاسترجع ورجع وقال اى علم ذهب وروى الخطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المبارك اذا اجتمع سفيان وابو حنيفة فنجوم لهما على قسيان وكان يقول اذا اجتمع هذان على شئ فذلك الحق الثورى وابو حنيفة وكان يقول ان كان احد خبيثا له ان يقول براه فابو حنيفة يقول براه وقال عبد الله بن داود اذا اردت الا نارا وقال الحديث فسيان واذا اردت نارا فابو حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على اهل الاسلام ان يدعوا الى حنيفة في صلاتهم قال وذكرك حفظه عليهم السلام والفقهاء وروى الخطيب عن احمد بن محمد البلخي قال سمعت شذاد بن حكيم يقول ما رايت اعلم من ابي حنيفة وروى عن اسماء عيل بن محمد القاسمي قال سمعت مكى بن ابراهيم ذكر ابا حنيفة فقال كان اعلم اهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معين قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب قد سمعتنا الحسن بن راشد ابي حنيفة وقد اخذنا بالكثير انواره وروى الخطيب عن سليمان بن ابراهيم قال سمعت مكى بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فما رأيت فيهم اروع من ابي حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حفص البزاز قال كان حفص بن عبد الرحمن شريكا لابي حنيفة فبعث

اليه في رقعة يتساع واعلم ان في ثوب كذا وكذا عيبا فاذا بعته فبين عيبه فباع - فص المتاع ونسى ان بين ولم يعلم من باعه فباعه اى اوحى بذلك تصديق المتاع كله اه ما قاله الجلال رضى الله عنه (قوله من ان تحصر) اى من حصرها وجعلها في كتب فن جمعها في كتاب لم يستوفها (قوله سبط ابن الجوزى) السبط والحفيد يطلقان على ولد الولد ايا كان ذكر كان اراثنى وتخصيص السبط بابن البنت والحفيد بابن الابن اصطلاحية وبعضهم نقلها عن اهل اللغة (قوله الانتصار) اى انتصار الشيخ للامام وعبر فيه بالمطوعة للإشارة الى ان ذلك انتصرة لله تعالى له (قوله لاما) هو المقدم على غيره ولا شك انه قدمه على الكل وفتح لهم باب الاجتهاد (قوله غيره) اى غير سبط ابن الجوزى (قوله من ذلك) اى من المجملين والتأليف في مناقبه كثير البعض يختصروا البعض مبسوط (قوله والمصالح) اى حاصل امر اى حنيفة وشأنه في فضله (قوله من اعظم معجزات) لانه قد اخبره قبل وجوده بالا حاديث الواردة التي ذكرناها آنفا فانها جلت عليه قطعا بخلاف الحديثين الآخرين فان حديث لا تسبوا قريشا فان عالمها يلا طباق الارض علما حله بهضمهم على ابن عباس وكذلك حل حديث عالم المدينة على احد العلماء الذين كانوا بالمدينة بخلاف هذا الحديث فانه ليس له محل الا ابو حنيفة واحكامه (قوله بعد ان قرأ) متعلق باعظم وايس المراد بالمعجزات حقيقة فان المعجزة ما فترت بالتجدي بل المراد بالمعجزات الكرامات التي اكرم الله بها امته لما تقدم من انه حفظ على الامة السنن والافقه ونهضهم وعلمهم وفيه انه لا يشترط التحدى لكل معجزة (قوله وحسبك) كافيك واسم فعل بهنى بكفى والكاف فيه اسم او حرف خطاب (قوله اشتهار مذهبه) عبر بالافتعال اشارة الى ان ذلك شهرة عظيمة لا تماثل وهذه الشهرة باعتبار بعض الاماكن او المراد بالاشتهار بين العلماء لداعية سبق الاجتهاد ويدل لذلك قوله بعد ما قال قولنا الخ (قوله قولنا) اى سوا ثبت عليه اورد جمع عنه (قوله الاخذ به) اى قال به واعتقده (قوله امام من الائمة الاعلام) يحتمل ان المراد ائمة اهل مذهبه فالأخذ به معنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبيه وان خالفاه في نحو الثلث من المذهب لكن مخالفة برأيهما معته ويحتمل ان المراد ائمة المذاهب فالمراد بالاختلاف في الاجتهاد لان المجتهد لا يقلد لا يفتى مجتهدا (قوله وقد جعل الله الحكم لاصحابه) اى التصرف بالشيعة والسياسة من زمانه الخ والمراد ان ذلك فيهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد ان ذلك لا يكون الا منهم فليس في العبارة حصر وقول الحلبي ان اراد بالحكم السلطنة ففي زمانه وبعده يكتسب الحكم للحكم للعباسيين ومذهبهم مذهب جدهم فيقال في ذلك يمكن ان بعضهم امر آثمهم كان يقول قول النعمان والذي كان يقول يقول ابن عباس الخليفة الاعلى على انه يمكن ان يقال ان مخالفة الامام لابن عباس في نزوم المسائل كسئلته الا اعتقبا والاقتداء واذقه في كثير كعدم توريث الاخوة الاخوة مع الاخوة لام في المسئلة المشتركة وكسقوط الابنية في الاكاديمية وغير ذلك وصحة الاستئنا في اليمين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهبه في اغلب الاحكام وقوله بعد ذلك وان اراد بالقضاء فهذا غير مختص قد علمت عما ذكرناه ان الشارح لم يدع الاختصاص فهذا ما سقط ايضا والله اعلم (قوله من زمانه) اى الامام (قوله الايام) اى ايام الموائف والى ايامنا ايضا فاكثر حوادث الانام في هذا الماحيان على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان رضى الله تعالى عنه (قوله الى ان يحكم بمذهبه) اى ويستمر ذلك الى ان يحكم قال الحلبي المراد انه يجتهد ويوافق اجتهاده مذهبه على ان الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعي رضى الله عنه اه اقول والذي ينبغي لطائفة الحنفية ان لا يتكلموا بهذه الالفاظ الموهمة فانها موهبة للتكلم فيهم بل ان بعض الحق يسبون الامام وينفون عنه الاجتهاد فالاولى تحجبه ولذا كرمنا له صاحب المناظر المهمات عن صاحب الاشاعة وما نقلناه عن علي القارى فانه عظيم جدا ومنع للاكاذيب التي كذبها بعض المحدثه سابقا ولا حقا قال في المناظر خاتمة قال صاحب الاشاعة وقع لبعض جهلة الحنفية ما نه ادعى ان كلاما من عيسى والمهدي يقلدان مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه وذكره بعض مشايخ الطريق يلا الهندي تصنيفه شاع في ثلاث الديار ثم وقفت للشيخ على القارى الهروري الحنفي فزبل مسكة المشرفة رجه الله تعالى على تأليف سماء المشرب الوردى في مذهب المهدي نقل فيه هذا القول ورد عليه وادنا عاوجه له ولنقل كلامه هذا مختصرا فانه اهون للقبول بعوام الحنفية فانهم طمعون على نقول اهل مذهبهم وان لم يتعلق بالفقهاء قال رحمه الله تعالى وقد عارضني في هذه القصة بعضي مشئلة للتقليد

من ان تحصر وصفه في سبط ابن الجوزي
المحصل ان ابا حنيفة النعمان من اعظم
معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك
من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولنا
الاخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل
الله الحكم لاصحابه واجامعه من زمانه
الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى
عليه الصلاة والسلام

المذكورة من هو عارض الفضيلة بالسكينة وبرزقلا ما كتب في قفا الدفاتر يقطع سطلانه حتى انقل القاصر
 ومع هذا فهو منقول من كتاب مجهول ثم ان ركاه انفاطه ومبانيه تدل على بطلان معانيه وما اذكره بلفظه
 لتحيط به علما حيث قال ولم يخش ما عليه من الوبال وغضب الملك المتعال اعلم ان الله تعالى قد خص اباحنيفة
 بالشرعية والكرامة ومن كراماته ان الخضر عليه السلام كان يبعث اليه كل يوم وقت الصبح ويتعلم منه احكام
 الشريعة الى خمس سنين فلما توفي ابوحنيفة نجا الخضر ربه قال الهى ان كان لي عند منزلة فاذن لابي
 حنيفة حتى يعانى من القبر على حسب عادته حتى اعلم شرع محمد صلى الله عليه وسلم على الكمال لتصل لي
 الطريقة والحقيقة فتودى ان اذهب الى قبره وتعلم منه ما شئت فجاء الخضر عليه السلام وتعلم منه ما شاء كذلك
 الى خمس وعشرين سنة اخرى حتى اتم الدلائل والاقتاويل ثم نجا الخضر ربه وقال الهى ماذا اصنع فتودى
 ان اذهب لي صفائك وتعمل بالعبادة الى ان ياتيك امرى الى ان قال ثم بعد المدة ظهر في مدينة ما وراء النهر
 شاب وكان اسمه ابوالقاسم القشيري وكان يتقدم امه ويحترمها ثم انه قال وقتا من الاوقات لامي يا اما
 قد حصلت لي الحرص على طلب العلم وقد قال على كرم الله وجهه من كان في طلب العلم كانت الجنة في طلبه
 فامدني في حتى اذهب الى بخارى وتعلم العلم فتفكرت والدته وقالت ان لم اعطه الاذن اكن مانعة للغير
 وان اذنت له لم اصبر على فراقه فلم يكن لها يد حتى اذنت له فتودع القشيري امه وعزم على السفر مع صاحب
 له شاب يطلب العلم فعدت امه على الباب باكية حزينة وقالت الهى اشم رائى حرمت على نفسى الطعام
 ودخول المنزل ولا اقوم من مقامى حتى ارى ولدى فضى القشيري وصاحبه حتى نزلا منزلا ليا كلا فيه
 طعاما مقام القشيري ليقضى الحاجة فتلوث ثيابه بيوله فقال لصاحبه اذهب انت فاني اريد ان ارجع
 المنزل فاني اخاف ان تصيب النجاسة لجسمي في المذلة الثانية فتعودى عند والدتي اولى ورجع الى امه وكانت
 قاعده على الباب مكانها الذي ودعت ابنها فيه فقامت وتناحلت مع ولدها وقالت الحمد لله فامر الله الخضر
 عليه السلام ان اذهب الى القشيري وعلمه ما تعلمت من ابي حنيفة لانه ارضى الله فجاء الخضر عليه السلام
 الى ابي القاسم وقال انت اردت السفر لاجل طلب العلم وقد تركته لرضي اباك وقد امر في الله تعالى ان اجيئك
 كل يوم على الدوام واعلم فكل يوم يبعث اليه الخضر عليه السلام حتى مضى ثلاث سنين وعلمه العلوم التي
 تعلمها من ابي حنيفة في ثلاثين سنة حتى علم الحقائق والدقائق ودلائل العلوم وصار مشهورا ودهره وفريد
 عصره حتى صنف الف كتاب وصار صاحب كرامات وكثر مراده وتلاميذه وكان له مرید كبير متدين
 لا يفارق الشيخ فعدله الشيخ الف كتاب من مصنفاته ووضع في الصندوق واعطى ذلك المرید وقال قد بدى امرى
 فاذهب وارم هذا الصندوق في جيون فحمل المرید الصندوق وخرج من عند الشيخ وقال في نفسه كيف ارمى
 مصنفات الشيخ في الماء لكن اذهب واحفظ الكتب وانزل الشيخ رميته واحفظ الكتب وجاء الشيخ فقال رميته
 الصندوق في الماء قال الشيخ وما رايت في تلك الساعة من العلامات قال ما رايت شيئا قال الشيخ اذهب وارم
 الصندوق فذهب المرید الى الصندوق واراد ان يرميه فلم يمه عليه فرجع الى الشيخ مثل الاول فقال له الشيخ
 ارميته قال نعم قال وما رايت قال لم اريا شيئا قال الشيخ ما رميته فاذهب وارمه فان لم يرس مع الله تعالى ولا ترد
 امرى فذهب المرید ورمى الصندوق فخرج من الماء يد واخذ الصندوق فقال له المرید من انت فتادى في الماء الى
 وكانت ان احفظ امانة الشيخ فرجع المرید الى الشيخ فقال له ارميت الصندوق قال نعم قال وما رايت قال المرید
 رايت الماء قد انشق وخرج منه يد واخذ الصندوق وقد صرت مخبرا في ذلك وما السر في ذلك قال الشيخ السر
 في ذلك انه اذا اتيت القسامة وخرج الدجال ونزل عيسى عليه السلام بيوت المقدس فيضع الانجيل بجانبه
 ويقول لمن الكتب المحمدية وقد امرني الله تعالى ان احكم بكتبه ولا احكم بالانجيل فيطلبون الدنيا
 ويطلبون البلاد فلم يوجد كتاب من كتب الشرع المحمدى فيخبر عيسى عليه السلام ويقول الهى بماذا احكم
 بين ما بينك وبين غير الانجيل فينزل جبريل عليه السلام ويقول له قد امر الله تعالى ان تذهب الى جبر
 جيون ونصلي ركعتين بجانبه وتنادى يا ابن من شوق ابي القاسم القشيري سلم الى الصندوق وانا عيسى بن مريم
 وقد قلت الدجال يذهب عيسى عليه السلام الى جيون ويصلي ركعتين ويقول مثل ما امره جبريل عليه
 السلام فيشق الماء ويخرج الصندوق ويأخذه ويضعه فيه ختمه وانف كتاب فصى الشرع ثلاث الكتب

ثم يسأل عيسى جبريل عليه السلام ثم قال ابوالقاسم هذه المرتبة قال برضى والدته نقل من كتاب ابيس الجلسا
 قال الشيخ على القارى ولا يخفى ان هذا معركا كته ولحنه كلام بعض المحدثين الساعين في قساد الدين اذ الخضر
 الذي قال الله تعالى في حق عبدنا من عبادنا آتياه رحمة من عندنا وعلما من لدنا علما وقد تعلم منه موسى
 عليه السلام كيف يكون من جله تلامذة ابي حنيفة ثم عيسى وهو من اولى العزم ياخذ احكام الاحلام من
 تلميذ تلميذ ابي حنيفة وما سرع فهم التلميذ حيث اخذ عن الخضر في ثلاث سنين ما تعلمه الخضر في ثلاثين سنة
 وانجب منه ان ابوالقاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم العجب من الخضر عليه السلام انه ادرك
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتعلم منه ولا من علماء الصحابة الكرام كعلي رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم
 واقضى الصحابة وزيد رضي الله عنه اقربهم واي بن كعب رضي الله عنه اقربهم ومعاذ بن جبل رضي الله
 عنه اعلمهم بالحلال والحرام ولا من عظماء التابعين كالقهاء السبعة وسعيد بن المسيب بالمدينة وعطاء بككة
 والحسن بالبصرة وسكحول بالشام وقد رضى بجهوله بالشرعية حتى تعلم مسائلها في اواخر عمر ابي حنيفة
 قال فهذا مما لا يخفى بطلانه على العقول الخسيفة حتى علماء المذاهب اخذوا هذه المقالة على وجه الضربة
 وجعلوها دليلا على قلة عقل الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا ان احدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكلية
 ثم لو تعرضت لما في منقوله من الخطأ في مبادئ الدالة على نقصان معقوله لصار كتابا مستغلا الا اني عرضت
 عنه صفحا لقوله تعالى خذ العفوا وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين فبطل قول القائل بل وكفر فيما اظهر
 لاسمها فيما ابرز بالنسبة الى نبي الله عيسى عليه السلام المجمع على نبوته سابقا ولاحقا فن قال بسلب
 نبوته كفر حقا كما صرح به الامام السبكي فان النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد موته واسا حديث
 لا يوحى بعدى فباطل لاصل له نعم ورد لا يوحى بعدى ومعناه عند العلماء انه لا يحدث نبي بشرع ينسخ شرعه
 وقد صرح الامام السبكي في تصنيفه ان عيسى عليه السلام يحكم بشرعية نبينا بالقرآن والسنة وحينئذ
 يترجح ان اخذه السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المناهضة من غير واسطة او بطريق الوحي والالهام
 وقد روى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه لما اكثر الحديث وانكر عليه الناس قال لن نزل عيسى بن مريم
 عليه السلام قبل ان اموت لاحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدق في قوله فيصدق دليل
 على ان عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج الى ان ياخذها من
 احد من الامة حتى ان ابا هريرة رضي الله عنه الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم احتياج الى ان يلجأ
 اليه ليصدق في رواه وزيكاه فان قلت هل ثبت ان عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي فالجواب
 نعم ثبت في حديث النواص بن سمعان رضي الله عنه عندهم وغيره فان فيه فيقتل عيسى الدجال عند
 باب له الشرقي فيبغاهم كذلك اذا وحي الله تعالى الى عيسى بن مريم اتي قد اخرجت لك عبادا لا بد لك يقتلهم
 فخر عبادي الى الطود الحديث ثم الظاهر ان الجاهل الى الوحي هو جبريل عليه السلام بل هو الذي تقطع
 به ولا ترد فيه لان ذلك وظيفة وهو السفير بين الله وبين انبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد اخرج
 ابوحاتم في تفسيره انه وكل جبريل عليه السلام بالكتب والوحي الى الانبياء عليهم الصلاة والسلام واما
 ما اشترع على السنة العامة ان جبريل عليه السلام لا ينزل الى الارض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا اصل له وقد ورد في غير ما حديث نزوله الى الارض كحضور موت من يموت على طهارة ونزوله ليلة القدر
 ومنعه الدجال من دخول مكة والمدينة الى غير ذلك ثم وقفت على سؤال رفع الى شيخ الاسلام ابن حجر
 العسقلاني هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقرآن والسنة اي لسنة نبينا الكريم لوسلتي
 الكتاب والسنة عن علماء ذلك الزمان فاجاب لم ينزل في ذلك شيء صريح والذي ياتي في تمام عيسى عليه
 السلام انه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في امته كما تلقاه منه لانه في الحق خليفة عنه
 اه ما اردنا قوله من كتاب الاشاعة عن الشيخ على القارى الحنفى عاملة الله باللقب الحنفى وهو في غاية التفاسر ثم
 رد ايضا قول القائل ان المهدي يقلد اباحنيفة بالدلالة الشافعية لكنه قرر انه لمجتهد مطلق وهو مخالف
 ما عن الشيخ محي الدين في الفتوحات ان المهدي لا يعلم القياس ليحكم به وانما يعلم ليتجنبه فيما يحكم المهدي
 الا بما ياتي اليه الملك من عند الله تعالى الذي به الله تعالى ليسده وذلك هو الشرع الحنفى المهدى الذي

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفضت اليه تلك النزلة لم يحكم فيها الا بحكم المهدي فيه لم ان ذلك
هو الشريعة المحمدية فحرم عليه القياس مع وجود النصوص الثلاثي منحه الله تعالى اياها ولذا قال صلى الله
عليه وسلم في صفته يفتو اترى لا يخطئ فخره انه منسج لا مشرع اه كلام الفتوحات فلي هذا المهدي ليس
بمجتهد اذا اجتهد بحكم بالقياس وهو يجرم عليه الحكم بالقياس ولان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه
معصوم في احكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبني على عدم جواز الاجتهاد في حق الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وهو التحقيق وبالله التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقترا من وجوه
كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها ان ابا القاسم القشيري من الفقهاء الشافعية ومشايخه
في الفقه والكلام والتصوف معلومة كانطق به رسالته المتداولة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه
لا يعرفه من التاليف غير كتاب الرسالة لا كتب معدودة الف ورقة فضلا عن ان كتاب ومنها ان في زمن المهدي
النزول عيسى عليه السلام في زمانه انقضاء في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي لذهاب جاههم
وعلمهم والقرء ان باقي اذ الن لم يرفع الابعدها كيف يجوز ان يخبر عيسى عليه السلام وبطل احكام المسلمين
الى ان يذهب الى نهر جيحون ويخرج الكتب وكل من حدود وخصومات ووقائع في تلك المدة ومنها ان جبريل عليه
السلام اذ نزل عليه وامر بان يذهب الى جيحون فتزول عليه بالوحي ما المانع منه فيعلمه شرع النبي صلى الله عليه
وسلم ولا يجوز له ان يذهب الى كعب الى القاسم ومنها ان الحضرة عليه السلام المعلم لابي القاسم حتى عند نزول عيسى عليه
السلام فانه هو الذي يقتله الدجال ثم يحياه فلم ياله لم عيسى عليه السلام كاعلم ابا القاسم حتى لا يكون بين عيسى
عليه السلام وبين ابي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها ان المسلمين في الصلاة حين نزول عيسى عليه السلام وان
المؤمن يؤذن وانه يقول للمهدي تقدم فانها لك اقيمت فان لم يكن القرء آتيا والمذاهب باقية كيف يصلون
وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالقرء الثلاثة التي هي خير القرون
ومنها ان الحضرة عليه السلام الذي يخاطب ربه ويناجيه ويحبيه ربه ويناديه لا يبال ربه ان يعلم الاسلام
من غير واسطة احد حتى يتعلم من قهراي حنيفة ومنها ان الحضرة عليه السلام اما ان يكون مأمورا بتعلم شرع
النبي صلى الله عليه وسلم او لا فان كان مأمورا فتركه التعلل الى زمن ابي حنيفة بل الى بعده موته وهو انما مات سنة
مائة وخمسين لا يصح وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل الكمال فلم لا يأخذه من النبي صلى الله عليه
وسلم غشا طريا وان لم يعلم انه كمال الابعده موت ابي حنيفة رحمه الله الى قد جبر الجمل بالكمال على الانبياء
عليهم الصلاة والسلام ومنها ان عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الاحكام وابو حنيفة
مجتهد واجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا قاله صاحباه في اكثر من ثلث قوله فكيف يثقل من لا يخطئ قط من
يخطئ ويصيب ومنها ان جميع فقه ابي حنيفة يمكن ان يجمع اصوله وفروعه في كتاب واحد او في كتابين فالذي
في الف كتاب وان كان معرفة الله تعالى والحقائق والسلوك او غير ذلك يلزم ان يكون عيسى عليه السلام ما كان
عرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كثر وان كان غير ذلك فليبين ما فيه او انها ان مذهب ابي حنيفة ان تقبل الجزية
من الكفار وتخرج الزكاة ويبقى الصليب والخزير في يدهم وان لا يجمع بين الصلاتين وعيسى عليه السلام لا يقبل
الجزية ولا يخرج الزكاة ويكسر الصليب ويقتل الخزير ويجمع الصلاة الى غير ذلك فان كان هذه الاحكام في كتب
ابي القاسم القشيري فليست ابا حنيفة فيلزم ان يكون مجتهدا مطلقا او حنيفة فيكون الفضل له لا لابي حنيفة
وان لم يكن في كتبه يلزم ان يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب ابي حنيفة ومنها ما فاده كثره
لا تخسر ولا تفسد الاوراق تظهر من تتبع الاحاديث المأثرة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء الجاهل لفرط
تعصم وعنادهم ليس مطمح نظرهم الا تفضيل ابي حنيفة ولو بما لا اصل له ولو بما يؤدي الى الكفر وليس عندهم
علم بمقتضاه الجملة التي الفت فيها الكتب فيرضون بالكاذب والافتراء التي لا يرضاها الله ولا رسوله
ولا ابو حنيفة نفسه ولو سمعها ابو حنيفة لافى بكفر قائما اوفى فضائل ابي حنيفة المقررة المحررة كفاية
لحمية ولا يحتاج لاثبات فضله الى الاصول الكاذبة المأثرة المؤدية الى تقييد الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فان الله وانا اليه راجعون فليكن باتباع السنة القرء فانما حرز وصحن من الاثر والاراء وحنة من مهام
الشیطان المرید لئله الله تعالى ردع الافتراء مثل هذه النزعات الباطلة ودفع التعصب فانه باب عظيم من ابواب

الاشياع

الشیطان الرجیم اللهم اما تعوذ بك من شر الشیطان ونفثه ونفثه ونسألک التوفیق لما تحب وترضى والحمد لله
رب العالمین وهو كلام في غاية الحسن والله تعالى اعلم (قوله وهذا يدل) اي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة
النساق ومن كون الحكم لاصحابه واتباعه (قوله من بين سائر) اي باقي (قوله العلماء العظام) الوصف للتقيد
والمراد بهم الائمة الثلاثة ونحوهم (قوله كيف لا) اي كيف لا يختص بامر عظيم من بينهم والاصح فهم للثقة
اي لا يصح القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو ابو بكر واصله عبيد الله وهو اول من ادى
من الرجال وافضل من على وجه الارض بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومناقبه شهيرة وحبها ايمان وبغضه
وانكار صحبته كثر وقد اجتمع فيه كونه صحابيا بن صحابي ابا صحابي جد صحابي فكونه صحابيا طاهرا وابو
خافة ابو اسلم وصار له صحبة وعبد الرحمن ابنه وعائشة وابناءه من الصحابة وعبد الله بن زبير ابن ابي
بنته صحابي وهذه المقبة لم تحصل لغيره (قوله) اي للامام (قوله اجرة) اي اجر عمل نفسه وهو تدوين الفقه
واستخراج فروعه قال الخوارزمي فيما جمعه من مسانيد الامام هو اول من دون علم الشريعة ورثة ابوابا ثم تابعه
مالك بن انس في ترتيب لموطا لم يسبق ابا حنيفة احد لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم والتابعين لم يصنفوا
في علم الشريعة ابوابا بسوية ولا كتباً مرتبة ونما كانوا يترجمون على قوة حفظهم فلما رأى الامام لعلم منتشرا
خاف عليه الخلف السوء وان يضعوه بقوله عليه السلام ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعا لمخ فبدأ بالطهارة
ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم حائر العبادات ثم المعاملات ثم ختم الكلام بالمواريث وانما بدأ بالطهارة والصلاة
لانها اهم العبادات واعمالها وختم بالمواريث لانها آخر احوال الناس وهو اول من وضع كتاب اقراءض وكتاب
الشروط وجمع الكامل المنصف بن شريح رحمه الله تعالى وهو اذكر اصحاب الشافعي رجلا جاءه لايقع
في الامام فقال له يا هذا اتفق في ابي حنيفة وثلاثة ارباع العلم مسلمة له وهو لا يعلم الرابع فقال الرجل وكيف
ذلك فقال لان العلم سؤال وجواب وهو اول من وضع الاستئذنة نصف العلم واجاب عنها فقال تخالفه في البعض
اصاب وفي البعض اخطا فاذا قايلا لئلا يوايه بخطاه فله نصف النصف ايضا فله ثلاثة ارباع العلم وبقي الربع وهو
يدعيه ويخالفوه يدعيه وهو لا يسلمه لهم (قوله واجرم من دون الخ) اي ونظير اجرم من دون الخ فالكلام على حذف
مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من من سنة حسنة فله اجرها واجرم من عمل بها الى يوم
القيامة الخ والكلام في الحديث على تقديره مضاف كما علمت ومعنى دون جمع وسبب الجرادة التي يجمع فيها اسماء
الجنود واقضية القاضى وحواشي ديوان الجمع الذي في (قوله والله) عطف على دون من عطف الخاص لان
التدوين الجمع مطلق والتأليف الضم مع ايقاع الالفة (قوله وفرع احكامه) اي اختار حها من اصول وقواعده
(قوله على اصوله) المراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويدل لذلك الوصف بالعظام اه (قوله الى يوم
الحشر) متعلق بفرع والحشر الجمع اي الى قربه ويحتمل انه متعلق بقوله واجرم من دون الفقه الخ (قوله والقيام)
اي قيام الخلق لفصل القضاء ولصديق رضي الله تعالى عنه له اجر تصديقه ونظير اجرم من صدق برسالة عليه
الصلاة والسلام مطلقا ذكر اوائى حرا عبد ابا القاسم وغير بالغ غير بالغ لان الملاحظة منية الصدق (قوله وقد اتبعه) عطف
على قوله وهو كالصديق اي كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فيما قال به (قوله على مذهبه) المذهب
في الاصل مفعل يحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحكام التي ذهب اليها الامام فهو من اطلاق
المتعلق على المتعلق او هو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولياء) متعلق بكثير الاولياء جمع ولي فمفعول
بمعنى فاعل لانه قد نوى طاعة الله تعالى بمعنى لازمه او بمعنى مفعول لان الله قد نوى عنايته (قوله الكرام) جمع
كريم اي العظام (قوله من انصف) يدل من الاولياء (قوله بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفه اي
المجاهدة النابتة اي الدائمة والمجاهدة جهد النفس واتباعها في مرضاة الله تعالى والمفاعة على غير بابها اوان
الشیطان او النفس لما كان يجهد الانسان ويلجئه الى فعل الشر والانسان يجهدهما باسراع الحق اطلق على ذلك
مجاهدة (قوله وركض) اي سار سريعا (قوله في ميدان) الميدان محل المسابقة بالخيل (قوله المشاهدة) اي
مشاهدة الحق بانارة تعالى والمعنى اسرع في المشاهدة اي كالميدان يجتمع التسانق والتقاوت في كل على حبيب
الرتب والمراد بالاجراع التحصيل لان من امرع الى شيء حصله غالبا ويحتمل انه شبه المشاهدة ببلد ام اسيدان
تشبهها مشعر في النفس (قوله كبراهيم بن ادهم) وهو من كبار الاولياء وكراماته وزهده لا يخفى وقد ذكر السيوطي

وهذا يدل على اصحاب العظام كيف لا وهو
من بين سائر العلماء العظام كيف لا وهو
كالصديق رضي الله عنه له اجر تدوين
من دون الفقه والله تعالى اعلم
اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام
وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء
الكرام من ائمة بني النجاشية
ابن ادهم وثقفي النجاشية ومعرفة

في تبيين الحقيقة بخوارزمية وتبيين من رواة عن الامام وذكر غير عدد كثير اورثهم على حروف المعجم
 ومن كان على مذهبه سيدي محمد الحنفي كما نقله تلميذه على المتبولى في مناقبه عن حسين الخياط بسنده الى ابى
 الحسن الشاذلي حيث قال يظن في مصر شاب يعرف بالشاب انساب حنفي المذهب اسمه محمد بن حسن الى آخر
 ما قال (قوله وبني زيد) مجرور بالياء عطفا على ابراهيم واسمه طيفور بن عيسى ذكر الشعراني ان من عرف اسمه
 دخل الجنة (قوله وداود) هو بن نصر الطائي له رواية عن الامام (قوله وعبد الله بن المبارك وكيع) هما من
 روى عن الامام كما ذكره السيوطي في تبيين الحقيقة (قوله يحصى له عدة) اي يضبط له عدد (قوله ان
 يستقصي) هو يدل من عدة يدل اشتمال او منصوب على التمييز محلا اي لا يحصى له عدة من جهة التسع للمتبع
 ولما صدق في الواقع فواقع وهذا كناية عن الكثرة (قوله ولا اقتدوا به) عطف تفسير على ما قبله وكذا قوله
 ولا وشره (قوله الاستاذ) كلمة فارسية ومعناه العظيم (قوله ابو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن
 هوزان اخذت من تفسير الفقيه الحوي المأثور الاديب الكتابي القشيري الشجاع البطل لير مثل نفسه
 ولما كان ارأون مثله ونه الجاهل لانواع المحاسن ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وسبع الحديث من الحاكم
 وغيره روى عنه الخطيب وغيره وصنف التصانيف الشهيرة ووفى سنة خمس وستين واربع مائة اه سيدي محمد
 الرزقي في شرحه على المواهب وكين شافعيار (قوله في رسالته) هي المروضة في علم التصوف (قوله مع
 صلاحه) اي قوته وعظمته (قوله في مذهبه) يحتمل ان المراد به مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وان
 المراد طريقة (قوله اخذتها) اي الطريقة (قوله وهو) اي لشي (قوله داود) هو ابن نصر المتقدم
 (قوله علم) اي علم ظاهر من الفقه وغيره (قوله والطريقة) اي طريقة الصوفية (قوله وكل منهم) اي كل من
 اورد لم يذكرهم القشيري او المرادهم ومن قبلهم ممن اتبع الامام على مذهبه (قوله اني عليه) اي ذكره بخير
 ووصفه بصفات جميلة (قوله واقرضته) بفضل لغة الزيادة مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والهدى والورع فهو
 لفظ يعظم المحاسن كلها (قوله فحبا) هو مفعول مطلق اي فاجب منك بحبا وهذا الخطاب لمن انكر فضله
 او خلف قوله (قوله ياخي) ساداة تطف وعطف لان ذلك اقرب للمثال (قوله الم يكن) استفهام تقريرى
 بآية من (قوله في حلال) اولى التعبير بالياء وهي على حقيقتها ويكون بيانا لما عدى فيه والعبارة على
 حذف مضاف اي في نهظيم هؤلاء السادة اكرام لهذا الامام رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله اكلوا)
 استفهام بمعنى اني لم يكونوا متهمين بان يقرروا بالفضل لا غرض فاسدة حملتهم عليه (قوله الاقران) اي
 يا فضل وحده نظريته عنه (قوله والافخار) اي افتخارهم بالرواية عنه واتصال سندهم اليه (قوله وهم)
 اقرانهم (قوله ومن) اسم موصول (قوله بهدم) اي سواهم (قوله في هذا الامر) صادق بالشرعية
 والحقيقة (قوله فليم تبع) قدم الجور على المتعلق لتصح القياسية (قوله وكل ما) اي قول او فعل (قوله
 ما عظمهم) من مناسا وترضى وليس المراد الاعتماد على قوله في الفروع لان لقشيري شافعي المذهب فهو
 بغير قول امام شافعي رضي الله تعالى عنه ولو جرد المخالفة من بقية المحدثين (قوله ومبتدع) بفتح الدال
 اسم مفعول لان ما وقع على الاقوال والافعال لا لاخصاص وعطفه على ما قبله من عطف العلة على المعلول
 (قوله وبختم) متعلق بمحذوف اي واقول قول لا يخلو وانما اجله لضيق المقام عن تفصيل كرامات الامام
 وحيث شغل عنه قوله في زهد (قوله بالمرور) بالمرور وتعلقان به مشاركا (قوله وورعه) لورع ترك بعض الحلال
 حروف ترويع في شهادته (قوله وعبادته) العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها كما قال الامام
 فقل لا يراد به الاتظيم الله تعالى بامر واختلاف هل العبادة افضل والعبودية ربح الثاني لبقائها في الجنة
 دون الاولى قائم لا تكون في الجنة (قوله وعلمه) اي بالله تعالى وكتابه وآثاره ورسوله وبما كانت عليه
 العبادة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وبما وقع عنهم من الخلاف لاسيما مع قريب العهد (قوله بمشاركه
 البارئ) في غير ليس اي ليس له نظير فبما ذكر (قوله وما قال) اي من بعض ما قال فيه ان المبارك له مدحا والعبادة
 تدل على كثر المدح منه وهو عبد الله (قوله البلاد) جمع بلدة وهي الارض كالي الصحاح والى القاموس كل قطعة
 من الارض متخمة عامرة او غامرة او التبدل ضد التجدد بلد ككرم وفرح فهو بليد وبلد والتضعيف والتعير
 وذكروا معالي عظمته في الصحاح بلد ما كان اقام به والبلاد ضد لادناه وبلد بالضم فهو بليد والبلاد

وابن زيد السامي وفصل من عباد
 وداود الطائي وابي حامد المصنف
 وخلف بن ابوب وعبد الله بن المبارك
 وكيع بن الجراح وابي بكر الزيات
 وغيرهم ممن لا يحصى له عدة ان
 يستقصي ولو وجدوا فيه شبهة ما
 استعملوا في تدويره وقدره في
 الاستاذ فاسم القشيري في رسالته
 مع صلاحته في مذهبه وقدم في هذه
 الطريقة سمعت الامام عليه السلام في
 يقول لا تخذوا هذا الطريق مني
 انما هو من رايي وقد نزلت في
 انما احسن من شئ وهو اخذ من
 اما احسن من رايي وهو اخذ من
 امرت الله في رايي وهو اخذ من
 انكرني وهو من رايي خيفة كل من
 العلم والفكر من رايي خيفة كل من
 اتفق عليه واقرضته وبعثني في
 الم يكن ان امور حسنة في هذه
 السادة بكبار سواهم في هذه
 الاقران اذ صارهم في هذه
 واربابهم في هذه
 في هذه
 ما عظمهم في هذه
 قلبي وخيفة في هذه
 وعبادته وعبادته

الارض واحد من ارض اقمروا صدوقا فلان واسع البلاد اي الصدر والبلدة والبلد ثاوية ما بين الحاجبين
 يقال رجل ابله اي ابلج وهو الذي ليس بمقرون والبلد الرجل الغايم الخلق اه وهو على حذف مضاف
 اي اهل البلاد فيكون عطف ما بعده عليه عطف تفسير او انه مزين للناس البلاد لانه ارشد الخلق لما فيه
 صلاحهم ونفعواهم وهما سبب في نزول الغيث المتسبب عنه كثرة النبات وبذلك تزداد الخيرات في البلاد
 والعمارات وهذا بخلاف المهادي فتفسد بها البلاد وتستخرج قول الله تعالى ولا تفسدوا في الارض بعد
 اصلاحها اي لا تفسدوا فيها بالمهادي فتفسد بمنع الغيث وعدم الانتفاع كما قاله بعض المفسرين (قوله ومن
 عليهما) هم الهما والمراد العاقلون لانهم محل ظهور الزينة وتزيينه لهم بنعمهم وارشادهم الى اوامر الدين
 ونواهيهم لان الانسان خالق لان يحل بالعبادة فهو بغيرها كالعدم (قوله باحكام) متعلق بزان والمراد احكام
 الفقه من الحل والحرم والصحة والفساد وغير ذلك (قوله وآثار) اي احاديث واخبار فان قال ان الامام لم يشتهر
 بالرواية قلت سبب قوله الرواية عنه انه بشرط يجوز لرواية لذكره من حين اتاني الى حين الاقامة ولا يكون في مجرد
 الاعادة على خطه وان يتقنه فله ابو السعد وقد افردت رواياته بآلاف منها تأليف الامام الخوارزمي في جميع
 ابواب الفقه (قوله وفقه) المراد به ما يعين التوحيد فان الفقه كما عرفه الامام معرفة النفس ماله وما عليها
 (قوله كليات الزبور) التسمية في الايضاح والبيان لان الاحكام لان الزبور وما عطف ويحتمل انه تشبيه في الزينة
 ولعله اني انما ذكر كليات النفوس العاروس (قوله على صحيفة) حال من آيات اي المكتوبة على الصحيفة راني
 به تكلمة والا فلا كبيرة فائدة في ذلك (قوله في الشريطين) تنبيه مشرق على الشروق اي الطلوع ان قات
 ان المشرق واحد وكذا المغرب فواجهه التنبيه هنا وفي قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين وما وجه الجمع
 في قوله تعالى رب المشرق والمغرب قلت اجاب القاسم البيضاوي عن الابه الاولى بان المراد شرقا والشتاء
 والاصيف ومغربا هما اه وقبل مشرق الشمس والمغرب الشمس والشرق كما افاده بعض المشايخ او مشرق
 الشمس والقمر ومغربهما واجيب عن الابه الثانية ان الجمع باعتبار الاقطار او باعتبار كل يوم او باعتبار
 المنازل (قوله ولا يكون) انما اخصها مع دخولها في اقبليها لانها بلده واليهما يفتي (قوله بيت) سلة
 استثنائية سبقت لتعليل (قوله مشعرا) التسمية كافي القاموس الجدد والتهويل لادام فالمراد الاجتهاد (قوله
 سهر الليالي) يحتمل انه فعل ماض على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحتمل انه صيغة مبالغة
 حال ثابته والليالي على الاول مفعول وعلى الثاني مضاف اليه والمراد انه سهر الليل اجمعه في تلك الليالي منذ
 اربعين سنة وسهر قبل ذلك النصف من الليل (قوله وصام نهاره) اي صام في نهاره ثلاثين سنة متتابعة واصيف
 النهار اليه لوجوده فيه (قوله لله) متعلق بقوله خيفة واللام بمعنى من اي خيفة من بطش الله تعالى وخيفة
 مفعول له (قوله فن) استفهام بمعنى اني لا احد مثل لي خيفة فالكاف اسم بمعنى مثل (قوله في علاه) اي
 علوم مرتبة وشره (قوله امام) خبر لمبتدأ محذوف (قوله للخلقة) بانقاف فعليه بمعنى مفعول (قوله والخلقة)
 اي الامام الاعظم ويرد على النظم ما اوردته الحاشي ما يقام ان العبادية كانوا في زمن الامام وكانوا على مذهب
 جدهم ويحجب بان المراد الاقنداء ولو اجالا اي في بعض المسائل (قوله رايت) من راي العلمية (قوله العائين)
 اي المتفحصين وهو بالهمزة لا بالياء (قوله سافا) جمع لاه ذكر المؤنث اي صفيه وصفية واسفه تقيض الحلم فهو
 الحق والجهالة والاسراف في لامر افاده في اقاموس (قوله خلاف الحق) اي ذوى خلاف اوهم نفس الخلاف
 مبالغة او محاذين الحق وهو محل مما قبله مؤكدة اوتت وهو الاولى (قوله مع حجج ضعيفة) لازم لما قبله لانهم
 اذا خالفوا الحق كانت حججهم ضعيفة والاولى التعيم يشبه (قوله وكيف) انكاره على من ما به اي لا يحل ان يؤذى
 (قوله في الارض) خبر مقدم واثار مبتدأ ومؤثر والجملة صفة قيه والا ثار العلامات الدالة على علوم مقامه
 (قوله فقد قال) قد التحق اي ثبت ذلك تحقيقا (لطيفة) قال اهله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت
 القاف موعتل اجوف لان حرف العلة وقع في وسطه واذا اضيف الى ضمير المتكلم ضمت القاف للدلالة على الواو
 المحذوفة بخلاف بيت فانه بكسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة واعتراض بفت فانه مكسر وانحاء وقبائه
 الضم لانه واوى قلت واجيب بانهم نظروا كسر الواو وكسر والنحاء للدلالة على هيئة الواو المحذوفة لان اعتناء
 علماء التصريف بالهيئة اكثر من اعتنائهم بالمادة واعتراض بان قياس ذلك ان يقال قلت بفتح القاف واجيب

لقد زان البلاد ومن علمها
 امام المسلمين ابو حنيفة
 باحكام وآثاره
 كليات الزبور على صحيفه
 فاني الشريطين ولا يكونه
 بيت مشعرا سهر الليالي
 وصام نهاره لله خيفة
 فن كليات خيفة في علاه
 امام الحقيقة والخلقة
 رابت العائين له سفاها
 خلاف الحق مع حجج ضعيفة
 وكيف يحل ان يؤذى قيه
 في الارض آثاره بغيره

[illegible]

المفرد

وقد قال ابن ادریس هذا *
 اقول في حكم طه *
 صحيح *
 بان لباس في طه *
 على طه الامام ابي حنيفة *
 فافهم *
 على من رد قول ابي حنيفة *
 وقد ثبت ان ابا ابي طالب قد علم ان ربه
 الامام على ابي ابي طالب قد علم ان ربه
 لا يرد وسمع ان ابا حنيفة مع الحديث
 من سورة من الاحاديث كما بسط في شرح
 منية المني وادركه في قوله لا يرد
 عن ابي حنيفة كما بسط في شرح الحديث
 فقدم الامام العلامة في شرح
 محمد بن ابي حنيفة في شرح الحديث
 المخطئ في منقوله الا انه في من
 جبره اربعة شهور في منقوله في من
 انما اية من روى عنهم الامام الاعظم
 ابو حنيفة رحمه الله عليه في من جبره
 حنيفة *
 مقتضى ذهب عليه الشان *
 ابي حنيفة في من جبره *
 انما في سابق الامة *
 في من روى عن سابق الامة *

المفعول اى الاحكام المتدين بها وهو من عطف المارادف (قوله مبراج الامه) اى المذود عايم ثلث الجمل المت
والشكوك (قوله جمعا) مفعول محذوف يقسمه العامل بعده (قوله من اصحاب) بدو ج المزة للضرورة (قوله
ادركا) الفه للاطلاق وتجب من ميزان الشعر بخلاف تنوين العالى فلا بعد (قوله اترهم) بكسر الهمزة وسكون
الهمزة اشباع الميم مفعول لما بعده واقفني اتبع والائر الخبير ونقل الخبر او نقل الحديث وروايته كافي القاموس
والمراد الطريقة (قوله وسلكا) الفه للاطلاق (قوله طريقة) مفعول لسلكت (قوله واضحة المنهاج) فى القاموس
المنهج الطريق الواضح كالمسج والمنهاج وحيفة فعنى انظم مشكل لان معناه على هذا واضحة الطريق الواضح
لناهم الان يدعى انه من قبيل التجريد فبراد بالمنهاج مجر د الطريق او هو من قبيل المبالغة حيث اثبت للواضح
وضوحا (قوله سالمة) بالنصب وصف لطريق ارحل منها وجزاياته منها مع تكثيرها لتخصيصها بوضحة
المنهاج (قوله الداج) فى القاموس هو شديد الغفلة والمراد به المخبر اى الضلال المخير لصاحبه كالمظلة المحيرة
اطالب شئ فيها (قوله وقد روى عن انس) بن ماله روى عنه ثلاثة احديث منها طلب العلم فريضة على كل
مسلم ومنها ان الله يحب المنة لله فان وثالث لو وثق العبد بالله تعالى ثقة الظير لرزقه كابرزق الظير
تغدو خاصا وروح بظانا (قوله وجابر) هو ابن عبد الله روى عنه حديثا واحدا قال جابر بن عبد الله بن جابر
الله عليه وسلم من الانصار فقال يا رسول الله ما رزقت ولد اقط ولا ولدى قال فابن انت من كثرة الاستغفار
وكثرة الصدقة رزق بها الولد قل فكان الرجل يكثر الصدقة ويكثر الاستغفار قل جابر فلوله نعمة اولاد
قال ابن شاهين هذا وهم صريح فان جابر بن عبد الله ياتفاق الرايات مات فى بضع وسبعين ولم يش
الى سنة ثمانين وهى ابى ولد فيها الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فكيف يتصور روايته عنه ولكن
الحديث الذى خرجوه معنعن والاحاديث المعنعنة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند اهل الحديث
اه ويمكن ان يقال انه تمسنى على قول من قال بولادة الامام سنة سبعين فقد يمكن الاخذ عنه فى سبع
اربع مثلا (قوله وابن ابى اوفى) هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت عبد الله
ابن ابى اوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة بنى الله
له بيتا فى الجنة (قوله كذا عن عامر) هو ابو الطفيل عامر بن واثلة وفى تبيين الخفيفة بدله معقل بن يسار
قال الحوارزى وفيه كلام فانه مات فى اماردة معزوبة ومات معاوية بن ابى ربيعة سنة ثمانين فكيف يتصور
روايته وروايته عنه (قوله وابن انس) التصغير هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام ولدت
سنة ثمانين وروى عبد الله بن انس انكوفة سنة اربع وسبعين وروايته سمعت منه وانا ابن اربع عشرة
سنة يقول قل رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث لشيئ يعصى ويصم (قوله الفتى) اى السخى الكريم
(قوله ووالد) هو ابن الاسقع روى عنه حديثين الاول روى ابو حنيفة عن واثلة بن الاسقع ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال دع ما يربك الى ما لا يربك الشافى روى ابو حنيفة عن واثلة بن لثبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تظهر لشاة لاشيك فيما فيه الله ويتليك (قوله عن ابن جزم) بفتح الجيم وسكون الراء الميم وبالهجر
كفى مناقب لكردرى وهو عبد الله بن الحرث بن جزم الزيدى روى عن ابى حنيفة قال حج ابى سنة ست
وسبعين وكنت معه فرائت دون الكعبة حلقة فقلت لابي ما هذا قال فيها را حدم اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم يحرق ضعمته يقول قل رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة المسلم فريضة على كل مسلم وذكر فى مسند
الحوارزى الى ابن جزم حديثا غير هذا فظه من ثقته فى دين الله كفاه الله همه وروفته من حيث لا يشئب
(قوله وبنت جرد) اسمها بنت زوى الامام عنها حديثا واحدا قال سمعت عائشة بنت جرد رضى الله تعالى
عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا الله فى الارض الحار لا آكله ولا حرمة (قوله هى انعام)
مصدر اخر ادبه اسم الفاعل اى هى المتممة للعدد او على تقدير مضى اى ذات انعام (قوله يبعداد) قال
فى القاموس يبعداد وبعدا بجهل بن وعجمتين وتقدم كل منهما وبعدا ويقيدان ومعقدان عذبة السلام او وفاته
فى رجب وقيل فى شعبان وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين للمجرة وقيل سنة سبعين وقيل لاجدى وسبعين
ولاصح الاول ذكر ما بن خلفان (قوله السحن) اى حبن المنصور (قوله لى النضاه) الذى فى المال والنحل
لشم رشتاى ان المنصور وانما حبه لم يبعده محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اهل قلت ويمكن الجمع بان

جوامع من اصحاب النجاشي ادركا *
 اثره ثم قد افننى وسلكا *
 طارقة واضحة لنهاج *
 سالمة من الضلال العاج *
 وقد روى عن انس وجابر *
 وابن ابي اوفى كذا عن جابر *
 اعنى ابا الفضل ذا ابن ازاله *
 وابن ابيس القتي وزاله *
 عن ابن جرير قد روى الامام *
 وروى محمد بن ابي القضاة *
 وروى في بغداد قبل في الصحيحين ايلي القضاة

حسبه لاسبعين معار قوله (له) اي معنى من امر (قوله سبعون سنة) وقيل ثمانون وقيل الواحد (قوله سارخ)
 متعلق بمحذوف حال من خبره او مؤخر سارخ سبعين ومائة فيكون مولده على رأس الثمانين من الهجرة
 (قوله ولد الامام الشافعي) وعاش اربعه وخمسين سنة (قوله فعند) اي ماذكر من ولادة الشافعي رضي الله عنه
 (قوله من منافيه) اي من مضار الامام الاعظم حيث لم يحل الله تعالى هذا العالم من مثل هذا الامام (قوله
 تلاميذه) اي لاخذين عنه كابي يوسف يعقوب ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسن بن زياد (قوله
 يلعب في الطين) اي في ارض ذات طين يخشى فيها الزلزال وان لطین في حفرة والصبي على حافتها يلعب
 فيه (قوله بان احذر ان) ان تفسيره للحياب به وانت تأكيد للخبر المستتر واعلم ان كلام الصبي يحتمل
 ان يكون تحذيرا للامام من السقوط في الطين ومعناه ان في سقوط العالم في هذا الطين المرتب عليه هلاكه
 سقوط العالم اي ضياعهم من غير علم فاخذ الامام من ذلك موعظة وهكذا شأن العارفين ياخذون الاشارات
 الضمنية من تعبيرات لبعيدة كما وقع لعمر بن الفارض انه كان يقياس مصر فسمع انسانا يغسل مقطع كان
 على شاطئ النيل ويقول قطع قلبي هذا المقطع باطل ما يقطع فهام واضطرب وزرع ثيابه واغنى عليه
 حتى رحمه من كان حاضرا وقتئذ وما زال في آثار ذلك حتى توفي ويحتمل ان الصبي الهمة الله تعالى واكشف له
 انه يحتمل في سقوطه في الاحكام اي في خطاه فيما سقط العالم وضياعهم لما يرتب عليه من اتباعهم له على
 الخطا (قوله في سقوط العالم) بالكسر والمراد بالعالم الذي يرجع اليه في الحوادث مثل الامام وسقوط العالم
 بارتكابه غير الحق (قوله سقوط العالم) بفتح اللام وذلك لانهم ياخذون به قوله وهو غير حق وذلك هلاك
 عليهم (قوله خشيته) اي حين اذ قال له الصبي ما قال (قوله لاصحابه) قال في مسند الخوارزمي عن سيف
 لائمة السابلي اشهر واستفاض ان اباح خيفة رحمه الله تعالى لثلاثة اربعة الاف من شيوخ ائمة التابعين وتفقه
 عند اربعة الاف فلم يفت بلسانه ولا يعلم حتى امره فجلس في مجلس في جامع الكوفة فاجتمع معه الف من
 صحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا احد الاجتهاد فقرهم وادانهم وقال لهم انتم اجلة اسحابي ومبار
 قلبي وجلد احراقي واني اجت هذا الفقه وامر بجهتكم فاعينوني فان الناس قد جعلوني جسرا على النار فان
 المتنبى لغيري والعبء علي ظهري فكان رحمه الله تعالى اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاوهم وصالهم
 فيسمع ما عندهم من الاخبار والانا يقول ما عندهم وناظرهم شهرا او اكثر حتى يستقر اخر الاقوال فينبته
 ابو يوسف حتى اثبت الاصول على هذا المهاج شوري لانه تفرد بذلك كغيره من الائمة (قوله ان توجه لكم دليل)
 اي ظهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما قول (قوله فقولوا) وكان كذلك فحصل المخالفة من الصحابين
 في ثبوت المذهب ولكن الاكثر في الاعتماد على قول الامام (قوله برواية عنه) اي عن الامام وهذا في الغالب
 ومن غير انه الب فلا يكون برواية عنه (قوله وبرجها) اي بقومها بالادلة والفنوى على الاطلاق يقول
 لامام رضي الله تعالى عنه ثم يقول ابو يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد
 وهذا ما ذكره المصنف في اول كتاب القضاء ويتضح هذا قولهم به بل يقول ابو يوسف في القضاء التجربة ويطلقون
 ذلك وما ذكره المصنف صححه صاحب السراجية وصاحب منية المفتي في كتاب ادب القضاة وذكر في منية المفتي
 ايضا قول اخر هو انه اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار وفي الجرح والتاريخ
 نحو قول ان كان احد همام الامام اخذ بقولهما الا اذا اختلف المتأخرين اخذ بقول واحد فلولم يجد قول من المتأخرين يجتهد
 برأيه اذا كان يعرف وجوه الفقه وشاراهله اه (قوله وهذا) اي قول الامام لاصحابه ان توجه لكم الخ (قوله
 من نية حياطة) اي امر الدين اي من عمله بالاحوط والا قويا بما كان الحق مذهب اليه احدهم (قوله
 وعلم) خبرا عن قوله وهذا ان هذا القول علم منه اي دليل علمه بان الاختلاف الخ (قوله بان الاختلاف)
 ان بين فقهين لا مطلق اختلاف (قوله من آثار الرجة) اي انه ام الله تعالى على هذه الامة ودليل ذلك قوله صلى
 الله عليه وسلم اختلاف امتي رجة اوج قال وتدل في الجرح والتاريخ ان اختلاف ائمة الهدى توسعة للناس
 (قوله كانت رجة ائمة الانعام اريد) (قوله لما قالوا) باللام اي لما رواه له لما في شأن ذلك وهو الحديث السابق
 وغيره ويحتمل انها ذات معلنة سرها لم يساخ اي كما قال له ذلك وتدل ان حلة قوله رسم المفتي الخ يقول

وله سبعون سنة سارخ سبعين ومائة
 قيل ويوم توفي ولد الامام الشافعي
 رضي الله عنه فبعد من منافيه
 وقد قيل الحكمة في محامته تلاميذه
 انه رأى صبيا يلعب في الطين فحذر
 من السقوط فاجابه بان احذر ان
 من السقوط قال لاصحابه ان توجه
 العالم فينبته قال لاخذين عنه
 برواية عنه وبرجها وهذا من غايه
 احتياطه ورعه وعلمه بان الاختلاف
 من آثار الرجة فمما كان كذا كانت
 البرجة وفرا لا لولا

القول ومحط التعليل على التحجير في الائمة بما نقولين المصعبين فان ذلك رخصة وتوسعة وقد اشار الى ذلك الحلبي
 (قوله رسم المفتي) اي الالامات التي تدل المفتي على ما يقضي به وهو مستدأ وقوله ان الخ خبره والمفتي عند
 الاصوليين المجتهد قال في الجرح والتاريخ ان الامام يوسف قد لا تحل الفتوى المجتهد ومحمد جوزها
 ان كان صواب الرجل اكثر من خطاه وعن الاسكافي ان الامام لم يلبس له بلبسه تركها وقال في فتح القدير وقد استقر
 رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد عن يحفظ اقوال المجتهد فليس بمعنى والواجب عليه
 اذا مثل ان يذكر قول المجتهد كالامام على وجه الحكاية فعرف ان ما يكون في زماننا من فتوى المجتهد ليس
 بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله احد امرين اما ان يكون له سند فيه او اخذه
 من كتاب معروف تداولته الايدي من كتب الامام محمد بن الحسن ونحوها من النسخات المشهورة لانه بمنزلة
 الخبر المتواتر او المشهور اه (تنبيه) ينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم وقيل يكتب في العقاله والله الموفق
 ونحوه (قوله ان ما اتفق عليه اصحابنا) المراد بهم الامام واصحابه (قوله في الرواية الظاهرة عنهم) تنبيه لان
 وجود روايات اخر مرجوع عنها او غير مشهورة لا يعتبر وصكتب ظاهر الرواية الزيادة والسير والمبسوط
 والجامعان ومعنى ظاهر الرواية الرواية الظاهرة عن الامام التي نقلها الثقات اما بالتواتر او بالمشهور (قوله
 والاصح) مقابله قوله بعد وصح في الحاوي الخ (قوله على الاطلاق) اي من غير نظر لقوة المدرك (قوله والحسن
 ابن زياد) طاهر صنيعة ان زفر والحسن في درجة واحدة بقي الكلام فيما اذا اجتمع الصحابان وانفرد الامام وقد
 خبر بعضهم المفتي في الافتاء باي قول منهما (قوله قوة المدرك) اي الدليل فاي قول كان دليله اقوى قدم والذي
 يظهر في التوفيق بين القولين ان من كان له قوة ادراك قوة المدرك يعني بالقول القوي المدرك ولا فالترتيب اه
 (قوله وفي وقف الجرح الخ) حله الحلبي على ما اذا عير بالاصح والاصح في كل وهذا ليس بظاهر بل ظاهر
 العبارة انه متى صححوا كان باقظ الاصح او الاصح في كل او عير في احدهما بالاصح والاصح بالاصح
 (قوله ونحوها) كقولهم وعليه العمل اليوم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه اخذ علماءنا (قوله وبعض
 الانقاط) اي انقاط علامة الافتاء اكداى اقوى فتقدم على غيرها وهل التقديم واجب او اولى فقط يجوز
 والظاهر من عبارته ثنائى لانه اثبت لكل تأكيد وقوة (قوله فلفظ الفتوى) اي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى
 الاصولية باي صيغة عبر بها (قوله آكد من لفظ الصحيح) وذلك لانه انما جرت به الفتوى لامر اقتضاها من رفق
 او اكدية (قوله وغيرها) كالاحوط ولا طهر (قوله ولفظ به بنى) ومثله وعليه الفتوى (قوله آكد
 من الفتوى عليه) ووجهه افادة الحصر بتقديم المعمول (قوله والاصح الخ) الظاهر ان يقال ذلك في كل ما عير
 فيه بافضل التفضيل (قوله انتهى) اي عبارة الرأى واعلم انها لاتساق التحجير الذي استفيد من عبارة الجرح
 السابقة لان الاكديتين لا تعين لاقسامه الا ان يوجد صريح في ذلك ولا تساق في عبارة المنية الاية بعد لان
 اولوية الاخذ بالصحيح لاتساق آكديته الاصح والله اعلم (قوله لكن في شرح المنية الخ) هو الشرح الكبير ولا وجه
 لاستدراكه على ما قرناه وجعل الحلبي هذا اقولا آخر مما لا لما ذكره الرأى بناء على ان المراد بالاكديته انه يقدم
 على غيره (قوله عند قوله) اي قول صاحب المنية (قوله اما ما من معتبران) اي من ائمة الترجيح (قوله عير احدها
 بالصحيح) قلت اله لا يخص هذين اللفظين بل كذلك الوجيه والوجه والاحتياط والاحوط (قوله انفقنا على
 الجرح ولا الاكديته المستفادة من عبارة الرأى ولا الاولوية المستفادة من عبارة المنية قال عبارات متفق (قوله
 ونحوها) كالوجه والاحوط (قوله وبخلافها) لانه حينئذ فيه صحة ورفق (قوله اباشاه) رواه ذلك بالوجه
 او الاصح والاحوط او غير ذلك ولم يذيل اصلا لان افضل التفضيل يدل على ان مقابله مرجح (قوله لم يفت بخالفه)
 لان مقابل هؤلاء ضعيف وغير مأخوذ به وغير مفتي به (قوله اذا كان في الهداية الخ) استثناء منقطع لانه
 مفروض فيما وجد به الصحيح لكلا الطرفين والمستثنى منه مفروض فيما ذالم يذيل بخلافه بنى كما هو ظاهر
 فالاستثناء في الحقيقة استدراك وتكرار لما سبق عن وقف الجراح (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من قوله لم يفت
 بخالفه اقول قوله الا اذا كان الخ ليس استثناء منقطع كما قاله الحلبي لان العبارة الاولى لم تحصر فيما اذا لم يذيل
 بخالفه بل لامة بل هو عام ثم انه غير مكرر مع عبارة الجرح السابقة لان مفادها التحجير فقط وهذا قال انه يختار الاصح

رسم المفتي
 ان ما اتفق عليه اصحابنا في الرواية الظاهرة
 عنهم يعني به قطعا واختلاف فيما اختلفوا فيه
 والاصح كما في السراجية وغيره انه يعني
 بقول الامام على الاطلاق ثم يقول انما في ثم
 بقول اثبات ثم يقول زفر والحسن بن زياد
 وجميع في الحاوي انفسه من سكان في المسألة
 وفي وقف الجرح وغيره من سكان في المسألة
 قولان معصيان جاز الفضا والافشاء
 باحدهما وفي اول المعصيات اما العلامة
 للافتاء فتوجه وعاديه الفتوى وبه يقضي به
 ناخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعاديه
 عمل الامة وهو الصحيح والاصح او الاظهر
 او الاشبه والوجه والخيار فيكون مما ذكر
 في حاشية البرزوي اه قال شيخنا الرأى
 في فتاويه وبعض الانقاط آكد من بعض
 فقط الفتوى آكد من لفظ الصحيح وآكد من بعض
 والاشبه وغيرها ولفظ به بنى آكد من بعض
 الفتوى عليه والاصح الاحتمال انتهى فاق
 والاحوط آكد من الاحتياط انتهى فاق
 لكن في شرح الانبلافة انما عير بالاصح
 من معصيان عير احدهما بالصحيح والاصح بالاصح
 معتبران عير احدهما بالصحيح والاصح بالاصح
 فالاصح بالصحيح اول لانها انفقنا رايه
 صحيح والاصح بالاصح اول لانها انفقنا رايه
 صحيح والاصح بالاصح اول لانها انفقنا رايه
 في رسالة آداب المفتي اذا اذابت رواية
 في كتاب مقدم بالاصح وبخالفها ايضا
 ونحوها فله ان يفتي بها وبخالفها ايضا
 ايماه واذا ذابت بالصحيح او المأخوذ به اريد
 بنى او عليه الفتوى لم يفت بخالفه الخ
 اذا سكن في الهداية مثلا هو الصحيح فخير

والاخرى والاولى على ان ما هنا عام وما في عبارة الجهر بلفظ التعصيص (قوله ويختار الاقوى) مبنى على ما في الحاوى
من اعتبار قوة المدرك (قوله انه لا فرق بين المفتى والقاضى) اى في لهمل بعلمات الاقتناء وهذا لا يتأتى
ان المفتى له ان يفتى بالديانة والقاضى يقضى بالنظام (قوله الا ان المفتى) استثناء منقطع حيث خصصناه بالهمل
بعلامه الاقتناء (قوله خبر) اى بالحكم للمفتى (قوله لم يفتى) (قوله لم يفتى) اى بالحكم بالحس والتعزير عند عدم الامتثال
وله اقامة الحدود والقصاص (قوله وان الحكم) اى من القاضى (قوله والفتيا) اى من المفتى (قوله المرجوح)
اى كقول محمد مع ابى يوسف اذا لم يصح اوبة وجهه واولى بالطلان الاقتناء بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصح
ولا اقتناء بطلان المرجوع عنه اهـ حلى (قوله جهل) اى من القاضى والمفتى بما نصوا عليه من ان ذلك لا يعمل به
(قوله وشرق للرجوع) فهو باطل وحرام (قوله وان الحكم للمفتى) كان فوضا ومسح شعرة من رأيه وصلى مقعدا
تاركا للفتحة عملا بمذهب الامام الشافعى والامام ابي حنيفة رضى الله تعالى عنهما وما مثل به الحلبي من
لتصوير حيث قل مثله متوض سال من بدنه دم ولس امرأة ثم صلى فان حصه هذه الصلاة ملفقة من
مذهب الشافعى والحنفى لا يظهر فان هذه الصلاة متفق على بطلانها من الحنفى بسلان الدم والشافعى بلس
المرأة (قوله باطل بالاجماع) اهـ لم يفتى به القول بجواز (قوله وان الرجوع عن التقاضى الخ) كان قد اختلف
مالكا في تكاح بغيره ثم اذ الرجوع عن التقليد اى ويحكم بمذهبه بان المهر لا يلزمه فليس له ذلك اهـ ح
بزيادة واعلم انه ليس المراد فى جواز التقليد مطلقا بل فى نحو ما ذكرنا لان الرجوع عنه هنا يلزم منه ضرر الغير
واعلم ان تقليد الحنفى الشافعى مثلا فى مسألة عبارة عن اخذ بقوله مع بقاءه على مذهبه فى المسئلة حتى
زاستقى عن خصوص هذه المسئلة التى قلدها لا يوجب السائل الا يطبق مذهب الامام ومعنى بقاءه على
مذهبه فيها ان يكون وقت العمل بمذهب الشافعى فى المسئلة التى قلدها فيها باقيا على اعتقاد متابعة الامام
فى حكم المسئلة التى قلدها الشافعى فيما بالنسبة لما عساه ان يقع له فى المستقبل فان قلت ان بقاءه على مذهبه
ولا يوجب الا يقول امامه يتضمن الرجوع عما قلده فيه قات المستعرجون عن عين تلك الواقعة المتضمنة
لا ما يحدث بعدها من جنسها وفى جواز التقليد قولان المختار منهما القول بجوازه ووجهه الاكتفاء بكونه صوابا
عند المجتهد المأخوذ بقوله راجعا على احتمال خطاه وهذا بعينه يصلح جوابا لما يقال انه فى التقليد يلزم العمل
بالخطا عنده هذا ملخص ما اجاب به يحيى بن سيف الدين السيراى الحنفى قال ووافقني عليه رؤساء المفتين
بمصر واخذ من قوله ان التقليد عبارة عن اخذ بقول امام مع بقاءه على مذهبه فى المسئلة ان الواجب تقليد
واحد لا بعينه وانه لا يجوز تقليد ما زاد على الواحد بحيث انه يكون حقا وحتميا فى آن واحد كما هو الواقع
الا ان من بعض الناس وتقل فى الاشياء ان التقليد يجوز ولو بعد الوقوع اخذنا ما نقل عن ابى يوسف انه اغتسل
من بئر فاحترق وجده فيها فارة ميتة قال ناخذ بقول من قال اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا وهو مشكل اذ
المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر والحوار ان الممنوع التقليد فى الاجتهاد لا فى العمل بل الظاهر فى العمل الجواز وظاهر
كلامهم جواز التقليد وان لم يكن عن ضرورة كما وقع للقاضى ابي عاصم العامرى الحنفى حين دخل مسجد
انتقال وكان شافعا لصلاة المغرب فلما راها فقال امر المؤذن ان يفتى الاقامة وقدم القاضى فتقدم وجهر
بالسجدة مع الترانة وفى شعار الشافعية فى صلاته ومعلوم ان القاضى ابا عاصم انما يصلى قبل بشعار مذهبه
فلم يمنع سبق علمه بمذهبه فى ذلك من تقليد الخائف واعلم ان الحنفى اذا قلده الشافعى مثالا على ما عليه ان يراعى
مذهبه فى جميع ما يتلى من جلال يلزم التلقيق وهو باطل خلافا لابن الهمام افاده ابو السعود (قوله وان
الخلافا) اى بين الامام وصاحبيه فيما اذا قضى القاضى بغير مذهب همل يتخذ اولافالا لا يتخذ اول
الامام اذا وقع منه القضاء بغير مذهب مخالفا لايه ناسيا لمذهبه نفذ عنده وفى العمدة روايتان واختلف
الترجيح فى قوله وقوله وقيل ان الصحابين واقفا الامام فى نفاذ القضاء وقوله صاحب الجهر عن البرازية معزيا
نشر الطحاوى ونصه ان القاضى مجتهد او قضى بالفتوى ثم سئل انه على خلاف مذهب نفذ وليس لغيره
نقضه وله ان نقضه كذا عن محمد وقال الثانى ليس له ان ينقضه ايضا اهـ وهكذا ذكره العمادى فى الفصول
وفى عدة الفتاوى القاضى اذا قضى بغير مذهب رجوع عنه بغيره وكذا الفتوى فى نيل مجتهد فيه وكذا فى السراجية
وفى مال الفتاوى قضى بخلاف مذهب وهو مجتهد فيه قال ابو حنيفة ينفذ وقال ابو يوسف لا ينفذ اهـ فحصل

ويختار الاقوى عنده والاولى والاصح
فلجدة وما حصل ما ذكره الشيخ فاصح
فى نصه انه لا فرق بين المفتى والقاضى الا
ان المفتى مجتهد من احكام والقاضى مجتهد من
الحكم والفتيا باقول المرجوح جمل
ونرى للرجوع وان الحكم للمفتى باطل
بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل
بالخطا لا يوجب الرجوع الى مذهب

من هذه النقول انه اذا قضى بمذهب غيره اوبى قول مرجوع عنه نفذ عند الامام وليس لغيره نقضه قول واحد
باتفاق المشايخ وانما الخلاف بالنسبة لقول الصحابين فتم من نقل موافقته حاله كابر اذى ونهم من نقل
مخالفتهم له كقاضى خان وقيل لا خلاف فى النفاذ انما الخلاف فى حل اقدام بوزر الامام ومنعه وميل
صاحب الجهر هذا اختلاف قال اولى قول الصحابين ونقل عن الفخ ان الوجه الاقتناء بقوله مالان التارك
لمذهبه عمدا لا يقع له الا لهوى باطل لا قصد جيل ومال آخر الى ما يخالفه حيث قال والحق ان القاضى
اذا حكم على خلاف مذهب فان متوهمها انه على وقفه فانه باطل يجب نقضه وان وافق مجتهدا فيه وان كان
متبعدا مذهب غيره فانه لا ينقض اهـ ابو السعود (قوله خاص بالقاضى المجتهد) هذا لا يظهر لان القاضى
المجتهد لا يقلد احدا فكيف يقال قضى بمذهبه او بخلاف مذهب الله الام ان يقال المراد مذهب الذى
اجتهد فيه او اجتهد الفتوى (قوله واما المقلد فلا ينفذ) يعارضه صريح عبارة شرح الطحاوى السابقة
وما بعد فانها وضعت فى المقلد (قوله ولا سيما) اى لا مثل هذا القاضى يوجد فى زمانا (قوله فى مشوره) المراد به
البراءة التى به طمئنه وصحبت منشور النشر افاضى له احين قدومه مثلا يسمع الناس ما فيها والغير للامان
او القاضى (قوله بالاقتوال الضعيفة) اى التى فى مذهب اى والقضاء يقبل اختصاص (قوله فكيف
بمخالفة مذهب) اى فكيف يدعى له ان يقضى بخلاف مذهب لانه معلوم نفيه بالاولى او المفتى فكيف لا ينهيه
عن القضاء بخلاف مذهب اى وان لم ينص عليه فى المنشور صريحا ففهمه بالاولى (قوله فيكون) تفرع على
نفيه بالاقتوال الضعيفة الى آخره (قوله لغير المتقدم من مذهب) يشمل الضعيف من مذهب وغيره مذهب (قوله
فلا ينفذ قضاءه) متفرع على كونه معزولا (قوله وينقض) لاجابة اليه لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر
لا يصح له قضاء حتى ينقض لان القضاء انما يكون للثابت الا ان يقال انه قضاء بحسب الظاهر (قوله قال
فى البرهان) شرح مواهب الرحمن كلاهما لامة الطرابلسى (قوله صريح الحق) اى الحق الصريح اى
الظاهر (قوله الذى يرض عليه بالتواجد) المراد به يرضى به ويتوق كاشى الذى يملك بالاسنان (لطيفة)
التواجد اربعة لكل انسان واقل الاسنان ثمانية وعشرون وتكون للكويج واكثره اربعة وثلاثون ووسطها
اثنتان وثلاثون عشرون ضرسا واربعه ضواحد واربعه انايب واربعه ثنايا واربعه نواجذ (قوله امر الامير)
سواء كان سلطانا ام لا (قوله نفذ امره) لانه لا ينفذ عليه فى منشوره بالعمل بالمعتمد (قوله سير) جمع سيرة وهى
قصصه صلى الله عليه وسلم فى غزواته (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو روايته عن الامام من غير واسطة
(قوله فقد) وهو جازر الوجود لان فضل الله تعالى لا ينفذ بزمان دون زمن (قوله واما المقيد) اى المجتهد المقيد
(قوله فعلى سبع مراتب) ذكرها ابن كمال باشا فى رساله وقف السنات (الاولى طبقة المجتهدين فى الشرع كالاربعة
وامثالهم من اجس القواعد واستنبط احكام القروع من الادلة الاربعة وهم غير قلة من الثانية طبقة المجتهدين
فى المذهب كابى يوسف ومحمد والخرجين الاحكام عن الادلة على قواعد اسمها الاعظم النعمان وان خالفوه
فى بعض فيه يتأزرون عن الخالف كالشافعى (الثالثة طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب
المذهب كالتحاوى والخلاف والكربنجي والحلواني والسرخسنى والبرزوى وقاضى خان وامثالهم وهؤلاء
لا يخالفون لافى الاصول ولا فى القروع لكنهم يستنبطون الاحكام فى المسائل التى لا نص فيها على حسب
القواعد) الرابعة طبقة اصحاب التخرىج من المقلدين كالرازى واضرايه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اصلا
لكن لا حاطتهم بالاصول وضبطهم للاخذية دون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين وحكم بهم بحتم لا مبرين
منقول عن الامام او اصحابه (الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كابى الحسن الفدوى وصاحب
الهداية وشأنهم تفضيل بعض الروايات عن بعض آخر وقولهم هذا اصح دراية او اولى (السادسة طبقة المقلدين
القادرين على التمييز بين القوى والاقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب كاصحاب المتون المتأخرة مثل
صاحب الكثر والختار والرواية والمجمع وشأنهم ان لا يتقوا فى كتبهم الاقوال المردودة (السابعة طبقة المقلدين
الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفت والسين اهـ حلى وفيه ان المجتهد المطلق من جملة السبع
وسرر كلام الشارح ان السبع غير وفى جعل الكل مجتهدين مقيدين ملائضى فان السابعة مقادرون
لا يقدرون على شئ والسادسة كذلك من المقلدين (قوله واما نحن) هذا هو عين المرتبة الرابعة (قوله ما ربحوه

وان الخلاف خاص بالقاضى المجتهد واما
المقلد فلا ينفذ قضاءه بخلاف مذهب اصلا
كما فى الفتوى قات ولا سيما فى زمانا فان
السلطان ينص فى منشوره على نفيه عن
القضاء بالاقتوال الضعيفة فكيف بخلاف
مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير
المعتمد من مذهب فلا ينفذ قضاءه
ويتنص كالمبسط فى قضاء الفسخ والجبر وانهم
وغيره قال فى البرهان وهذا صريح الامير
الذى يرض عليه بالتواجد نعم امر
مضى صادف فصلا مجتهدا فيه فقد امر
كفى سير التارخانية وشرح السير الكبير
فليحفظ وقد ذكرنا ان المجتهد المطلق قد
نفذ ما المقلد ينفذ سبع مراتب مشهورة
واما نحن فعلى اتباع ما يوجب وما يصح به

وما يحتملوه المراد ترجيح ماى انه كان من علامات اذنا لا خصوص احد الترجيح وهو المراد من قوله
وما يحتملوه فقط مرادف قوله كما توفى اى كما ساعاهم لم توفى حياتهم وشحن موجودون وهذا اشارة
الى تسليم وعدم المعارضة بانهما اوبدايل آخر (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله فلعينا اتباع ما رجحوه
الخ وحاصله انه لا يظهر اتباع المرجح اذ لا يوجد ترجيح لقول واحد واما اذا لم يوجد ترجيح اصلا واختلاف
ترجيحهم فلا (قوله من اعتبار غير المعروف) طاهره انه يعتبر فى الافتاء المعروف ولخصه ما هو قول البعض
(قوله واحول الناس) عطف تفسير (قوله وما هو الا رفق) الى العامة بعدم التضييق فيه عليهم كتقول الصاحبين
فى مسألة التردد وقت فيها فارد ولم يدرك وقت وقوعها (قوله وما ظهر عليه التعامل) هذا يرجع الى اعتبار
عرف فهو تكرار (قوله وما قوى وجهه) اى دليله هذا سبني على ما فى الحادى من اعتبار قوة المدرك والمشهور
بترتيب السابق (قوله لو جرد) اى الموجودون ممن يعقل من نى آدم فاطلق الوجود على الموجود لانه حينئذ اى
ليس وصفاً تاد اعني (قوله يميز هذا) اى الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره (قوله حقيقة)
يتمثل رجوعه ايميز بجملة سنى (قوله وعلى من لم يعرج الخ) فيه ان الرجوع الى لميز قد يعسر لكونه فى بلد آخر
وقيم آخر فلا يضبط اعتبار الترتيب السابق (قوله لبرآة ذمته) اى من الافتاء بغير التقوى مثلاً وهو على
نقوله يرجع (قوله قد آل الله تعالى) الاولى التعبير بالحوال (قوله التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة فى العبد
فان اريد بالبرآة مقارنة للمفعول لا يحتاج الى التعريف لى زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه وان اريد بها الاستنفاع
بحاج ايا (قوله واقول) اى لهذا التأليف (قوله بجاه الرسول) اى متوسلاً فى ذلك بهذا الجاه العظيم
(قوله كيف لا) اى كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكره ذلك علامة التقبول (قوله ابتداء تبيينه) اى هذا الشرح
(قوله صاحب الرسالة) اى الموصوف بها والى فى الرسالة للكمال لانها اكمل رسالة (قوله وحاز السكال) اى
جمع شرف (قوله وثباته) تطلق على الشدة والشجاعة اى على اكثار كماله قال تعالى محمد رسول الله والذين
معه شدوا على الكفار ولباسل والمتمسك من اعماء الامم كما فاده فى انقام موسى (قوله وذخبيعه) مثنى ضجيع
فعليل بمعنى فاعل اى المضاجعين له (قوله الجاليلين) اى العظيمين (قوله الضرعين تنبيه شرم وزن جعفر بطاق
على ما قد وسجل القرى ورجل شديد كفى انقام موسى ويصح ارادة كل كنهه فى الاخيرين حقيقة وفيما
قل على الاستعانة (قوله سكرالين) اى فى الفتائل ومواضع كيف وقد اختصا بمنقبة المضاجعة له
صلى الله عليه وسلم (قوله رضى الله تعالى عنهم) رضى حقة قديمة ذمته بدانه تعالى شاء على المشهور
فى المذهب من ان صفت لا فعل قديمة ذمته بدانه تعالى (قوله وعن سائر نجاسة) اى باقىم (قوله ولدينا
يحتمل قرينة جعفره والاولى ومثنى وخصهم لان حقههم اعظم من حق غيرهم (الطيفة) لاولى اترضى
على صفة بترحم على من بعدهم ويتجاوز عكس ذكره الشارح فى الخطر والاباحة (قوله ومقتاد يوم الغدير
يرجع الى صحبة من اقتدي بهم فى قوامهم وافعالهم ومن اتبعهم ارتفع واحد منهم فقد اقتدى كقول
عليه السلام لا يمتدحون الا من اقتدى بهم (قوله ثم تجاه) عطف على تجاه الاول فلا بد
الحقيقى تجاه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافى تجاه الكعبة (قوله تحت الميزاب) اى الذى على طهر
الكعبة (قوله وفى الخطيم) اى الخطوم حتى به لانه حطم من البيت واخرج او الحاطم لانه يحطم الذنوب وفيه
بعض من البيت ولذا يشترط ان يكون الطواف خارجة كالمسألى (قوله والمقام) اى مقام الخليل وهو حجر
الذي يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حديثاً بيت شريف وقيل غير ذلك (قوله ليس بتمام)
اى السهل له والاولى التعبير بالانعام الذى هو فعل العبد واما انعام فظاوع الانعام

کتابخانه

(كتاب) ايم للافاظ الله تعالى في ذكر العقائد والعبادات والمعاملات والمزاج والاداب والاول والاخير
العبادات اعلم ان مدار امور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والاداب والاول والاخير
ايضا ما من احد من هذه العبادات بخلافها بل هي في صميمها واحدة في الجوهر والاختلاف في
المالية والمناكحات والخصائص والامانات والشركات والمزاج خمسة من مبررات النعم واحكام المال وهنك الست
وهنك العرش وقبض البيضة وقدموا في سائر كتب ائمة العبادات اي غالبا على المعاملات والمزاج لما ذكره

الشارح (قوله على غيرها) أي من المعاملات والمزايا (قوله افتقاراً ما بشأنها) في التهرن عن بعض المحققين لم يجدهم
اعتمدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية أي الإهتمام من غير أن يذكرها من ابن كانت تلك العناية
وم كان أهم فتقول أنه هنا كثرة الاحتياج وهي مقولة بالتشكيك (قوله ولصلاة) شروع في بيان وجه تقديم
الصلاة على غيرها من العبادات (قوله التالية للإيمان) أي مذكورة بعده قول في البحر قدمت الصلاة على غيرها
لأنها تالية الإيمان وثانيتها بالنص كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة وتحدث بني الإسلام على
خمس (قوله والطهارة) شرع بين وجه تقديم الطهارة على الصلاة (قوله مفتاحها) أي مفتاح الصلاة أي أن
الصلاة تفتح بالطهارة (قوله بالنص) هو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال مفتاح أصلاه الطهور
وتحريمها استكبر وتخليطها التسليم اه فرماني (قوله وشرط الخ) أي والشرط مقدم على المشروط طبعاً مقدم
وضعا اه بجر (قوله بما يختص) الجار والمجرور متعلقان بفتح وتختص بالباء داخله على المتصور عليه وفيه أنها تكون
لمس المحقق ولطواف اللهم الآن يقال أن الطهارة لها فرض ولها ما واجبة فلا اختصاص من جهة الاقتراض
أو على المتصور فلا تجارز الصلاة الطهارة إلى غيرها من الأحداث ولا خبايا فإن قلت يشاركها من حيث
الاختصاص استقبال القبلة قلت الطهارة مقدمة عليها بخلافه على أنه يسقط في الصلاة على الدابة (قوله لازم
إلها في كل الأركان) خرجت النية فإنه لا يشترط استصحابها لكل ركن وليست من خصائصها بل هي من
خصائص العبادات كلها اه يخرج لزم إذا فإنه لا يختص بها (قوله قدمت) أي الطهارة (قوله لا تسقط
أصلاً) أي ولو بعد من الأعذار كما في التهر وهذه دعوى الأولى (قوله ولذا) أي لكونها لا تسقط أصلاً (قوله فقد
الطهورين) أي عادم الماء والتراب بان حبس مثلاً في سجن لا ماء فيه وارضه وجد رانه نجسة (قوله يؤخر الصلاة)
أي حتى يجد أحد الطهورين وهذه دعوى ثانية (قوله وما ورد) أورده الزبلي مصرحاً به في آخر كتاب الرقيق اه
بجر وهو عطف على ما قبل اه حلي (قوله النية كذلك) أي شرطاً لا بسقط أصلاً وهذه دعوى ثالثة (قوله مردود
كل ذلك) أي هذه الدعاوى الثلاث وإلى الشارح بالرد على طريق القبح والتشريح المخلط والرد في الطهارة والنية
لصاحب التهر (قوله أما النية ففي القضية) أي أما الرد في النية فتقول في القضية الخ (قوله وغيرها) هو الجمعي كما قوله
أبو السعود (قوله تكفيه النية بالسانه) أي فاقول بأن النية كالطهارة لا تسقط أصلاً وهذا رد للدعوى
الآخيرة قال الحلي إطلاق النية على اللفظ مجزاً اه أي من إطلاق المدلول على الدال قال أبو السعود
ما في القضية فيه كلام لأنه نصب بدل بالرأى وهو نوع لأن يظهر دليله اه فتح وأقول ما سبق عن القضية لا يفهم
منه البدلية ولهذا قال الحلي حيث كان لا يقدر على نية القلب صار الذكر باللسان أصلاً لا بدلاً اه (قوله وأما
الطهارة) رد للدعوى الأولى (قوله وبوجهه براحة) سكت عن الرأس لأن أكثر الأعضاء مبرح والوظيفة
حينئذ التيم ولكنه سقط لفقد آنته وهما اليدان اه حلي ولو كان الوجه سليماً مسح على الجدار بقصد التيم
(قوله يصلي بلا وضوء) أي فسقط قولهم أن الطهارة لا تسقط أصلاً وقد يقال أن الطهارة لم تسقط هنا وإنما تعذر
وجود حقيقتها اسقوط لمحلها افاده شخصاً الجبري رحمه الله تعالى وفيه أن الوجه باق وكذا الرأس (قوله
ولا تيم) بصيغة المصدر عطف على وضوءه كذا رقع في التهر وأبي السعود قال في التهر فإذا اتصف بهذا الوصف
بعد ما دخل الوقت سقطت الطهارة بهذا العذر اه وفي نسخة بصيغة المضارع (قوله وأما فاقد الطمورين)
هذان من الشارح للدعوى الوسطى (قوله يتشبه بالصابين) أي قياماً وقعوداً ورؤوساً ومجوداً والحرمه الوقت
وظاهره أنه يأتي بأقرأة وفي أبي السعود على نور الانبضاح أنه لا يأتي بها ثم إذا وجد أحد الطمورين لا بد من
الاعادة كما سأتى وفيه أن هذا لا يصلح رداً لأن هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة لما أنه بطالب بعد ذلك
بفعلها ولذلك قال الحلي الأولى المعارضة بالمعذور أي إذا وضأ أعلى السبلان وصلى في الوقت فإنه يصدق عليه
أنه صلى بغير طهارة وفيه نظر لأن هذه الطمورين المعذور معتبر قسراً (قوله يؤمر به) أي بما في الظهيرة لأنه
الذي يتبع ما ذكره (قوله أن تعتمد الصلاة بلا طهر) أي ولو من غير ضرورة كما هو ظاهر إطلاقه وفيه أن مسألة
الظهيرة مفروضة في الضرورة فلا يقاس على حالة الاختيار (قوله كصلاته لغير القبلة) أي عدا غير مستحل
في هذا وفيما قبله (قوله أومع نجس) أي عدا لأن النسيان لا أهم فيه فضلاً عن أكثر وأما ما لب بالآداء ثانياً وهو
عطف على قوله لغير القبلة (قوله ووظاهر المذهب) أي عدم تكفير متعمد الصلاة من غير طهر (قوله وفي سائر)

الرواية) اي كتاب الجهاد من منظومة ابن وهبان (قوله مع العمد) اي حال كونه مصاحبا للعدد (قوله
 خالف) اي اختلاف بين اهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية
 متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضعيفة بعدمه يأخذ المقتضي بها دون غيرها والخلاف مخصوص
 بغير فرع الظاهرية اما هو فصلاته واجبة عليه بغير طهارة الامر الشارع له بذلك (قوله بسطر) اي يتقل في الكتب
 (قوله ثم هو) اي كتاب الطهارة وشم للترتيب الذي ذكره في الاستئناف (قوله مركب اضافي) اي مركب
 من كلمتين احدهما مضاف والاخرى مضاف اليه قال بالانبياء الى الاضافة (قوله مبتدأ) اي وخبره محذوف
 تقديره يطلب بيانه او يعلم ما فيه ورجع بعضهم حذف الخبر ان المبتدأ هو الجزء الاعظم من ركني الاستناد ولذا يفتقد
 الخبر بقده فالاولى انما هو (قوله او خبر) اي لمبتدأ محذوف (وعليه اقتصر صاحب التهراب والسعودي ورجح بان
 الخبر الجزء المتمم للقاعدة (قوله او مفعول لفعل محذوف) تقديره اقر ان يحذف (قوله فان اريد التعداد) اي قصد
 تعداد الكتب المذكورة في المتن كما بعد الشخص العدد والاشياء وبيد ارادته هنا ولا عبر بان (قوله بني على
 السكون) لشبه الحروف في الاهمال (قوله تخلصا من الساكنين) اي لاجل التخلص من التقاءهما وهما الياء
 والطاء الاولى من الطهارة قال في شرح الملتقى ويجوز التخييل على النقل اي نقل قحة الطاء اه وفيه ان قحة الطاء
 باقية فالاولى ان يكون تخلصا بالفتح (قوله واضافة لامية) اي الاضافة في كتاب الطهارة على معنى اللام اي هذا
 كتاب وضع لبيان مسائله (قوله لامية) تخفيف النون وشديد الياء نسبة الى من التي هي سرف جرو الاضافة
 التي على معنى من مجازية لاحقية قالة المؤلف في شرح الملتقى وفي المنع وجعلها بمعنى من بعيد لان مناطها
 صحة تقريرها مع صحة الاخبار عن الاول والثاني كتمام فصة وهو موقوف هنا لا يصح ان يقال الكتاب طهارة
 والوجه ان تكون بمعنى في كافرناه وان كانت قليلة وضابطها ان يكون الثاني ظرفا للاول نحو مكر الليل اه وفيه
 ان الظرفية هنا غير متأنية النهم الان يقال الظرفية الادعائية المجازية (قوله يتوقف حده) اي تعريف كتاب
 الطهارة تقيا اي من جهة كونه اسماعلا لهذه المسائل افاده بالسعود (قوله على معرفة مفردية) اي المضاف
 والمضاف اليه (قوله الراجع ثم) ووجهه ان العلم بالمركب بعد العلم بمفرديه ومقابل الراجع انه لا يتوقف لان
 التسمية سلبت كلاما من بزية عن معناه الافرادى اه تهر (قوله فا لكتاب) تقرير على الراجع وهو شروع
 في بيان المفردين وبدأ بالمضاف مراعاة لانتظ قال في التهر ثم اختلف فقيل الاولى البدأة بالمضاف لسبقه
 في الذكرو قيل بالمضاف اليه لسبقه في المعنى اذ لا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ماضيف اليه
 وهو احسن لان المعاني اقدم من اللفاظ كذا قررته الامام الابي من المالكية وهو حسن طالما لم يفتحص عنه اه
 (قوله مصدر) اي لكتب وله مصدران آخران كآية وكتبا كذا ذكره في الجهر والتهر (قوله بمعنى الجمع) وهو ضم
 الشيء الى الشيء ومنه كتبت البقرة اذا جعت بين شفرها بشعرة اه تهر وقول صاحب الجهر وهو جمع الحروف
 لاحظ فيه المقام لا المعنى القوي (قوله جعل شرعا) اي عندما هل الشرع والتقييد بالشرع نظر للمقام لان
 التعبير لا يخص اهل الشرع وان كان هو الغالب عندهم فالاولى التعبير بالادعاء طلاح بدل قوله شرعا (قوله
 عنوانا) اي عارضا كمدرك الكلام (قوله مسائل مستقلة) اي لالفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة
 وجوز بعض المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ وهي احتمالات سبع اشهرها
 الاولى ومعنى الاستقلال عدم توقف تصورها مسألة على شيء قبله وبمده وكتاب الطهارة كذلك لا الاصلة بمعنى
 عدم التبعية اصلا لعدم محتته فان الطهارة تابعة للصلاة ونخرج بالمسائل جمع الحروف والكلمات التي ليست
 بمسائل ونخرج الباب والفصل لعدم استقلالهما لدخولهما تحت كتاب ونحل ما كان نوعا واحدا من المسائل
 تحت كتاب النقطة او انواعا ككتاب البيوع افاده في الجهر (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالككتاب مصدر
 فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في التهر وان صبغة فعال تجزئ وصفا بمعنى المفعول (قوله والظاهر)
 اي يشرح الظاهر مصدر وبكسر ها الالة وبفتحها افضل ما يهر به ذكره في الجهر والتهر (قوله بالفتح) اي يفتح الهاء
 وظاهر الشرح انه لا يكتب قوله وبضم زاد في شرح الملتقى وبكسر (قوله اسطوانات) قال في التهر عن الادماس
 حبة كالأشجاس او معذوبة كما هو بولذوب قبل ان ياتي في جاز قبل حقيقة وقد استعملت فيهما شرعا
 اذ الحدث من حكمي والنجاسة الحقيقية دس حقيق وزوالها طهارة اه (قوله ولذا افرد ها) اي اكونها

وفي كونه من صلب الرواية
 مع العمد خالف في الرواية بسطر
 ثم هو مضاف
 او مفعول له عمل محذوف فان اريد
 ان هذا ادب على السكون وكسر
 من الساكنين واضافة لامية
 وهل يجوز حذف مصدر بمعنى الجمع
 الراجع ثم كذا في المسائل مستقلة
 لغة جعل شرعا عنوانا لمصدر وانما
 بمعنى المكتوب والظاهر انه مصدر وانما
 وبمعنى النفاذ لغة ولذا افرد ها

مصدرا افرد ها لان الاصل فيه الافراد كما في التهر (قوله وشرعا) منصوب هو وادعائه على التميز كما ذكره
 ابن هشام في رسالة خاصة (قوله النفاذ عن حدث او خبت) هو بمعنى قول صاحب التهر واصطلاحا
 نفاذ الخلل عن النجاسة حقيقة كانت او حكمية قال في التهر وهذا اولى من تعريفه بارتزال حدث او خبت
 كما في الجهر لوجهين ظاهرين انتهى احدهما اشتمال تعريف صاحب الجهر على او المفسدة للعد طهارة للشك
 ثانيهما ان هذا العلم باحث عن افعال الحكمية فالاولى التعبير بالازالة دون الزوال اه ابو السعود يسا فاما لاجل
 صاحب التهر قات وفي هذا البيان نظر من وجهين اما الوجه الاول فلان او المذكورة في التعريف للتبويب
 لا للشك وهي غير مفصلة على انها وقعت في تعريف صاحب التهر واما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب
 الجهر على من غير بالازالة حيث قال وقول بعضهم ان ازالة الحدث والخبث غير جامع لخروج الزوال بدون
 الازالة كما اذا وقع المطر على اعضاء الوضوء من غير قصد طهارة وليس بازالة لعدم الصنع مع ان هذا يرد على
 صاحب التهر ايضا حيث عبر بنفاذ ولم يعبر بتنظيف الذي هو فعل الفاعل وتأمل (تبيينه) لافرق في المظهر
 في ذلك التعريف بين ان يكون له تعلق بالصلاة كالثوب والبدن والمكان او لا كالواني والاطعمة واورد
 على التعريف الوضوء على الوضوء فانه ليس بنفاذ حدث او خبت واجيب بان تسميته طهارة مجاز باعتبار
 ازالة الانام الحادثة والتعريف للحقيقة اه بحر (قوله لانواعها) اي باعتبار متعلقها من الحدث والخبث
 وآثارها من الماء والتراب اه تهر (قوله وحكمها) بكسر الحاء جمع حكمه اي ما شرعت لاجله (قوله ثمرة)
 منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) اي الحكم الذي يترتب عليها (قوله استباحة) السين
 والتا زائد تان اوله صيرورة قال في الجهر ولم يذكرها من حكمها الثواب لانه ليس بلازم فيها لتوقفه على النية
 وهي ليست شرطا فيها اه (قوله مالا يحل) اي فعله (قوله اي سبب وجوبها) قدر الشارح المضاف
 لظهور ان الصلاة ليست سببا لوجود الطهارة اه حلي (قوله مالا يحل) اي ارادة مالا يحل وهذا القول
 اختاره صاحب الجهر آخره ويحل بكسر الحاء ضد حرم (قوله فرضا كان او غيره) تعميم في قوله فعله (قوله
 كالصلاة) فيها التسمان الفرض وغيره (قوله ومن المحقق) فاصر على غير الفرض اه حلي لان الطهارة
 لمسه واجبة لان الاية وهي لا يمس الا المظهر من محله كما سيأتي (قوله بعد سرد الاقوال) اي ذكرها وهي
 اربعة استوفاهما الشارح احدها ان السبب الحدث وانما انما انه اقامة الصلاة ثالثها ارادة الصلاة
 رابعها وجوب الصلاة لاجل وجودها (قوله ونقل كلام السكال) في الرد على من اورد على القول الاول بان
 الحدث والخبث يقتضيان فكيف يوجبان ما وفي رد القول الثالث بان السبب ارادة الصلاة وحاصل رد الاشكال
 على الاول انها يقتضيان ما كان ووجبان ما يمكن فلا منافاة وحاصل رد الثالث ان مقتضاه ان اذا اراد
 الصلاة ولم يتوضأ بام ولو لم يصل والواقع خلافه لانه لم يقل به احد (قوله الظاهر) اي من الاقوال في السبب
 (قوله هو الارادة) اي ارادة الصلاة في الفرض والنفل وفيه قصور لانه لم يشمل ارادة من المحقق فلو عزم
 في الارادة لكان اولى (قوله لكن يترك ارادة النفل الخ) هو جواب عن السؤال الذي اورد السكال على
 القول الثالث وقد بيناه قريبا وحاصل الجواب ان الوجوب في النفل يسقط بترك ارادته اي والوجوب
 في الفرض مومع الى آخر الوقت وقد ذكر صاحب الجهر جوابا غير هذا وهو الوجه بان السبب الارادة المستلقة
 للشرع فلا يرد ما ذكره عليها (قوله ذكره الزياهي) اي هذا الاستدراك حيث قال انه ان اراد الصلاة وجبت عليه
 الطهارة فاذا رجع وترك النفل سقطت الطهارة لان وجوبها لاجلها اه (قوله في الظاهر) اي في شرح قوله
 وعوده عزمه على وطئها اه حلي (قوله الصحيح) اي من الاقوال وهو اظهرهما في الجهر لانه يقتضي ان لا يأنم
 على ترك الوضوء اذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة بل على تفويت الصلاة وانه اذا اراد صلاة الظهر مثلا قبل دخول
 وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل اه حلي ويجابى قال المراد بالارادة المعتبرة شرعا
 على ان ما اوردته على صاحب الجهر رد على العلامة قاسم في قوله او ارادة مالا يحل (قوله وجوب الصلاة) اي
 لا وجودها لان وجودها مشروط بها فكان متأخرا والمتأخر لا يكون سببا في المتقدم وظاهره انه بدخول الوقت
 يجب الطهارة لكن مع وجوب الصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيهما مضيقا ثم ان هذا القول
 لا يشمل سبب الطهارة للصلاة السائلة اذ لا وجوب هنا ليكون سببا للطهارة اللهم الا ان يقال انه داخل

ونوعا النفاذ عن حدث او خبت
 ومن جمع نظرا لانواعها وهي
 وحكمها انهيبة وحكمها استباحة
 مالا يحل بدونها (وسببها) اي سبب
 وجوبها (مالا يحل) ففعله فرضا كان
 او غيره كالصلاة ومن المحقق (الاجم)
 اي بالطهارة صاحب الجهر قال بعد سرد
 الاقوال ونقل كلام السكال الطاهر ان
 السبب هو الارادة في الفرض والنفل لكن
 يترك ارادة النفل يسقط الوجوب فاسم
 ان يلقى في الظاهر وقال العلامة قاسم
 في نكته الصحيح ان سبب وجوب الطهارة
 وجوب الصلاة او ارادة مالا يحل الا بها

في قوله او ارادة ما لا يحل مع ملاحظة الاستدلال (قوله شرعي) ي حكمه اشرع (قوله يحل) بالكسر والضم
 وهما قري في السبع ومصدره الحل والحلول والحل كفي انقاموس (قوله في الاعضاء) اعم من اعضاء الوضوء
 والغسل كمال الحدث اعم من الاصغر والا كبر وتعرف به بانه وصف يدل على انه والطمارة ضدان (قوله وما قيل)
 قوله صاحب البحر (قوله مانعة) اي كونه مانعا من الصلاة ومس المجفف والاطهر ان يقال مانع شرعي (قوله
 شرعية) اي اعتبرها شرع مائة (قوله الى غاية استعمال الماء) الاضافة للبيان والبيان والتاء واذا كان (قوله
 لم يل وهو طيب كماله وشرعي كالترايب (قوله فتعرف بالحكم) وانما عرفه من عرفه بذلك لانه محط انظار
 الفقهاء (قوله في الحقيقة) مرئية كانت اولاً (قوله مستفدة) اي قبضة معافاة (قوله شرعا) خرج بذلك ما
 مستفد وطبعه او كبر طهره كخطا والبغيم (قوله وقيل سيبها) هو القول الرابع في الشرح (قوله ونسباً) اي القول
 من سبب الحدث وحيث اقام الى الصلاة على (قوله الى اهل الظاهر) هم الذين يأخذون بظاهر الآيات
 ولا حديث وفيه ان مسدود اليهم هو القول الثاني كفي البحر وغيره وما اتقول الاول فسدوب الى اهل الطرد
 فقالا انهم لا يوردان معها وجودا عندما ونسبه في المنح الى السرخسي فاذا بعضه الحلبي (قوله وفسادهما ظاهراً)
 بيان انفساد في الاول انه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتقياني وقد يدفع بانه يجب به الوضوء مثلاً
 وجوباً وسوءاً الى القيام الى الصلاة وانما بالآخر لا لاجماع على عدمه لكن هذا لا يظهر فيما اذا حدث قبل الوقت
 ورد ايضا بانها متقضات فكيف يوجبها فيكون الشيء مقضياً الى زوال نفسه ويانه ان الحدث مقض الى
 الوجوب والوجوب الى الوجود والمقضى الى المقضي الى الشيء مقض الى ذلك الشيء فالحدث مقض الى وجود
 الطهارة ووجودها مقض الى زوال الحدث فالحدث مقض الى زواله وفيه ان هذا لا يضر الا اذا كان هذا المزموم
 عليهما وهما ليس كذلك اذ لا يميز من وجوب الطهارة وجودها وبارا فساد في الثاني انه يصح الاكتفاء بوضوء
 واحد لصلوات مادام متطهر او لو اعتبرنا قياماً به الهال واجبة لكل صلاة وضوءاً وقد دفع بارا قياماً بسبب
 بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكره خصوصاً وهو ظاهر الآية ورجعه صاحب الخلاصة كارجح الاول السرخسي
 وموتة اهل ظاهر وغيرهم في هذه الاقوال غرقة دحة كما وضعه صاحب التمر كمن يلزم عليه انه اذا كان
 محمداً لا يجب الطهارة لا ببقيايم الى الصلاة فان لوحظت ارادة رجع الى ما استتمره صاحب البحر
 (قوله ان تركه) اي غرة الاختلاف في السبب (قوله في نحو استعاليق) اي التعاليق ونحوها كالاخبار
 بوجوب الطهارة قوله لا يوجب عليك طهارة (قوله في نطق بارادة الصلاة على ما استظهره صاحب البحر
 وبالحدث وحيث على ما رجعه السرخسي وبالحقيم الى صلاة كارجحه صاحب الخلاصة وبالوجوب على
 ما رجعه قسم (قوله ثانياً خير من الحدث) اي اوجب او عن ارادة الصلاة او اقيام اليها (قوله ذكره) اي ذكر
 لاجماع على عدم لائمه (قوله وبه) اي بما في التوشيح (قوله من اثبات انه) اي على الخلاف المتقدم وما قبله
 شارح عن السراج نقل في خبر خلاف عنه فقه نقل عنه اول كلام على سبب الطهارة الاجماع على عدم
 لانها خير من الحدث (قوله بل وجوباً) ان الطهارة (قوله موسع) خبرا بل بدخول خبرنا (قوله فيهما)
 احد في الطهارة والصلاة قوله وشرائطها جمع شريعة بمعنى اشرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم له (قوله شرائط وجوبها) اي الطهارة اعم من الصغرى والكبرى وشرائط لوجوب
 هي ما اذا جمعت وحلت الطهارة على شخص (قوله وشرائطها وهي ما لا تصح الطهارة الا بها
 ولا يلزم من قد شرط لوجوب قد شرط صحة الا ترى ان الصبي اذا تطهر رجعت طهارته مع انها غير واجبة
 عليه وهم ان شرطين من هذه شرائط بعد ان من شرائط الوجوب والعدة وهما عدم الحيض ولنفاس
 والحيضة شتى فلو وجوب من حيث الخطاب واحدة من حيث اراء الواجب (قوله شرط الوجوب) مفرد
 مضاف فيه وهو جملة خبره قوله العقل (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والا حلال) فلا يجب على
 الكافر منه على المشهور من ان الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة (قوله وقدرة) اي القدرة على استعمال
 المظهر فلا يجب على من قطع يده من المرقين ورجلاه من الكعبين وهو بالتشوين (قوله ما) هو الشرط الرابع
 وهو ما جمع حذف منه العاطف وفيه قصور اذ لم يتكلم على التبرية (قوله والا حلال) اي البلوغ لطفه عليه
 لانه ملوم وخرج به العنبي فلا وجوب عليه ولو عجز او غلب مؤمرها بالانقطاع (قوله وحديث) اي وجود حدث

(قوله) سبب الحدث في الحكمة وهو
 وصف شرعي يحل في الاعضاء
 الطهارة وما قبله مانعة شرعية فاقعة
 والاعضاء الى غاية استعمال المزيل
 فتعرف بالحكم (قوله) في الحقيقة وهو
 مستفد وطبعه او كبر طهره وسادها
 عن مستفدة شرطا وقيل سيبها الى
 من سبب الحدث وحيث اقام اهل الظاهر
 ولا حديث وفيه ان مسدود اليهم هو القول الثاني كفي البحر وغيره وما اتقول الاول فسدوب الى اهل الطرد
 فقالا انهم لا يوردان معها وجودا عندما ونسبه في المنح الى السرخسي فاذا بعضه الحلبي (قوله وفسادهما ظاهراً)
 بيان انفساد في الاول انه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتقياني وقد يدفع بانه يجب به الوضوء مثلاً
 وجوباً وسوءاً الى القيام الى الصلاة وانما بالآخر لا لاجماع على عدمه لكن هذا لا يظهر فيما اذا حدث قبل الوقت
 ورد ايضا بانها متقضات فكيف يوجبها فيكون الشيء مقضياً الى زوال نفسه ويانه ان الحدث مقض الى
 الوجوب والوجوب الى الوجود والمقضى الى المقضي الى الشيء مقض الى ذلك الشيء فالحدث مقض الى وجود
 الطهارة ووجودها مقض الى زوال الحدث فالحدث مقض الى زواله وفيه ان هذا لا يضر الا اذا كان هذا المزموم
 عليهما وهما ليس كذلك اذ لا يميز من وجوب الطهارة وجودها وبارا فساد في الثاني انه يصح الاكتفاء بوضوء
 واحد لصلوات مادام متطهر او لو اعتبرنا قياماً به الهال واجبة لكل صلاة وضوءاً وقد دفع بارا قياماً بسبب
 بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكره خصوصاً وهو ظاهر الآية ورجعه صاحب الخلاصة كارجح الاول السرخسي
 وموتة اهل ظاهر وغيرهم في هذه الاقوال غرقة دحة كما وضعه صاحب التمر كمن يلزم عليه انه اذا كان
 محمداً لا يجب الطهارة لا ببقيايم الى الصلاة فان لوحظت ارادة رجع الى ما استتمره صاحب البحر
 (قوله ان تركه) اي غرة الاختلاف في السبب (قوله في نحو استعاليق) اي التعاليق ونحوها كالاخبار
 بوجوب الطهارة قوله لا يوجب عليك طهارة (قوله في نطق بارادة الصلاة على ما استظهره صاحب البحر
 وبالحدث وحيث على ما رجعه السرخسي وبالحقيم الى صلاة كارجحه صاحب الخلاصة وبالوجوب على
 ما رجعه قسم (قوله ثانياً خير من الحدث) اي اوجب او عن ارادة الصلاة او اقيام اليها (قوله ذكره) اي ذكر
 لاجماع على عدم لائمه (قوله وبه) اي بما في التوشيح (قوله من اثبات انه) اي على الخلاف المتقدم وما قبله
 شارح عن السراج نقل في خبر خلاف عنه فقه نقل عنه اول كلام على سبب الطهارة الاجماع على عدم
 لانها خير من الحدث (قوله بل وجوباً) ان الطهارة (قوله موسع) خبرا بل بدخول خبرنا (قوله فيهما)
 احد في الطهارة والصلاة قوله وشرائطها جمع شريعة بمعنى اشرط وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم له (قوله شرائط وجوبها) اي الطهارة اعم من الصغرى والكبرى وشرائط لوجوب
 هي ما اذا جمعت وحلت الطهارة على شخص (قوله وشرائطها وهي ما لا تصح الطهارة الا بها
 ولا يلزم من قد شرط لوجوب قد شرط صحة الا ترى ان الصبي اذا تطهر رجعت طهارته مع انها غير واجبة
 عليه وهم ان شرطين من هذه شرائط بعد ان من شرائط الوجوب والعدة وهما عدم الحيض ولنفاس
 والحيضة شتى فلو وجوب من حيث الخطاب واحدة من حيث اراء الواجب (قوله شرط الوجوب) مفرد
 مضاف فيه وهو جملة خبره قوله العقل (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والا حلال) فلا يجب على
 الكافر منه على المشهور من ان الكافر غير مخاطب بفروع الشريعة (قوله وقدرة) اي القدرة على استعمال
 المظهر فلا يجب على من قطع يده من المرقين ورجلاه من الكعبين وهو بالتشوين (قوله ما) هو الشرط الرابع
 وهو ما جمع حذف منه العاطف وفيه قصور اذ لم يتكلم على التبرية (قوله والا حلال) اي البلوغ لطفه عليه
 لانه ملوم وخرج به العنبي فلا وجوب عليه ولو عجز او غلب مؤمرها بالانقطاع (قوله وحديث) اي وجود حدث

اصغرا واكبر (قوله وفي حيض) ي عدمه (قوله نفاساً) اي المرأة ونما اعاد الضمير لغيره كور في العبارة
 لعلها من لفظ النفاس (قوله وضيق وقت) فلا يجب اي مضيقاً لا بضيقه (قوله عموم البشرية) المراد بها
 ما يجب غسله او مسحاً ولا محاذياً للبشرة كأصول الدفن والمراد عموم المحل المطلوب كسبح ريع الرأس وانما لم
 يعبر بتعميم لان فعل الفاعل لا يشترط بل ليزل المطر على الاعضاء وعم المطلوب كني (قوله بجائته) الضمير
 يرجع الى المستعمل وخرج به ماء غيره والماء الموقوف على الشرب فلا يطهر به (قوله في المرة) اي ثم يشترط
 في المرأة زيادة على ما تقدم فقد الحاصل مرة مرة ثقت حركة الهمة الى الآثم حذفت للضرورة وهي
 تانيث مرة كما مرأة تانيث امرئ (قوله قد نفاساً) هو شرط الصحة الثاني (قوله وحيضها) هو الشرط
 الثالث ولوجوبها شرطاً واحداً هنا وفي جانب الوجوب لكان اولي بل لوجوبها وما بعدهما شرطاً
 وعبر عنه بعدم الموانع ليدخل في ذلك عدم التباس في حال التطهير يناقض لكان اجمع واخصر (قوله وان
 يزول كل مانع الخ) هو الشرط الرابع ومعناه ان لا يوجد مخور مص أو شريك او شئ وذلك يفهم من شرط
 عموم البشرية (قوله وجعلها) اي هذه الشرائط (قوله اربعة) الاول فيه ثلاثة وكذا الثاني واربعة في الثالث
 واثنتان في الرابع (قوله الحمى) اي المحسوس المشاهد وجعل القدرة من الحمى من باب التقليب (قوله وجود
 المزيل) اعم من الماء والتراب (قوله والمزال عنه) اشارة الناظم بقوله سلامة اعضا (قوله والقدرة على الازالة)
 هو معنى قول الناظم وقدرة امكان (قوله وجودها الشرعي) اي الذي لا توجد الطهارة شرعاً الا به (قوله
 مشروع الاستعمال) اي بان يكون الماء مطلقاً طاهراً والتراب طاهراً مطهراً مع وجود العذر
 المبيح لاستعماله والظاهر انه لا حاجة الى ذكر الطاهر المطهر بعد المطلق لا غناؤه عنهم (قوله في مثله) اي
 مثل المشروط ولو قال مشروع الاستعمال فيها لكان اولي وخرج به نحو زلت فانه مشروع الاستعمال لكن
 في الدهن مثلاً (قوله التكليف) اي العقل والبلوغ ولا سلام (قوله والحدث) هو الرابع من شروط الوجوب
 قوله من ادله (بان لا تكون حائضاً ولا نفاساً) (قوله في مثله) بان نعم البشرية (قوله مع قد مانعه) بان لا يحصل
 ناقض في خلال الطهارة (قوله ونظماً) عطف على جهل والضمير يرجع الى البعض (قوله للوضوء) قيد اتفاق
 والا فالعمل كذلك ولم يتكلم على التبرية (قوله سلامة اعضا) من اضافة لصفة الى الموصوف اي الاعضاء
 السليمة وهو اشارة الى المزال عنه كما قاله الحلبي (قوله وقدرة امكان) اي قدرة ممكنة من الفعل (قوله لقراح)
 بفتح القاف اي الخالص (قوله وهو) ضمير راجع للماء وهو بيان لوجود المزيل اه حاي (قوله معاً)
 ظرف منصوب لقطعه عن الاضافة متعلق بمحذوف خبره واصله معهما وانما نص على الغنائه اليهما
 لانه ربما يتوهم ان الماء ليس شرطاً برأسه لانه مضى اليه افاده اذ حاي (قوله خذها) اي هذه الشروط
 جميعاً ويحتمل رجوعه الى شرط وجود الشرع لان في شئ من شروطها ومعنى وجود الشرع اي الذي يحكم
 الشرع بوجودها عنده (قوله بامعان) اي تأمل وانقسان (قوله فطاق ماء) من اضافة لصفة
 الى الموصوف اي الماء المطلق والمنظور اليه هنا الوصف بالاطلاق (قوله ومع) بكون العين (قوله ببيان)
 اي اظفريه البيان الذي ذكرته لك (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ (قوله التميز) يحذف
 العاطف ثم يحتمل انه معطوف على اسلام فيكون مرفوعاً ويحتمل انه معطوف على الحدث فيكون مجروراً
 (قوله باعاني) اي بافادته في الحديث في الحلبي معناه الاسير والاول اولي (قوله وشرط) مبتدأ وزوال خبره (قوله
 لتصحح الوضوء) اي لكون الوضوء صحيحاً (قوله ببعده) يعني يمنع (قوله المياه) اصله واه قلبت الواو لما لمناسبة
 اكسرة كبريان جمع ماء اصله وهو تفركت الواو اذ فتح ما قبلها قلبت الفاء (قوله من ادرا) وهو يوصل الهمزة
 للضرورة بيان المزال عن الوج (قوله كسبح) بكون الميم لغة قايلاً وتكررها بعضهم فيكون ضرورة النظم
 ولانه خدماً مشهور (قوله ورمض) بفتح اراء والميم وبالصاد وفتح يجتمع في الموق مما يلي الالف وسكنت الميم
 للضرورة اه حاي ويقال في موق ما (قوله منصف) كخروج ريش ودم (قوله ذوى الشان) اي العظام اي
 باعظيهم وفي نسخة ذى وليت بصواب لا اختلال النظم (قوله على هذين) اي شرطى الصحة (قوله نقاط) اي
 قطراتين فاكتر (قوله مع الغسلات) اي افروضة وخرج بها المسح ولا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الذي
 الثاني) اي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بشرط عند الامام ابي يوسف يعقوب رضى الله تعالى عنه والمفتد

وحدث وفي حيض وعدم
 نفاساً وضيق وقت قد
 ونشر خمسة عموم البشرية
 بجائته الطهارة وشرط في المبر
 قد نفاساً وحيضها وان
 يزول كل مانع عن البدن
 ويجعلها بعضهم اربعة شرط وجودها
 على الازالة المزيل والمزال عنه الشرعي كون
 المزيل مشروع وجودها الشرعي كون
 وجوب التكليف والاستعمال في مثله وشرط
 صدور المطهر من اهل في محله مع قد مانعه
 ونظماً قتال
 تعلم شروط الوجوب
 فشرط وجود الجنس منها ثلاثة
 سلامة اعضا وقدرة امكان
 لمستعمل الماء القراح وهو ما
 ونشر وجود الشرع خذها باعاني
 فطاق ماء مع طهارته ومع
 طهره وشرطه ايضا فتن بيان
 ونشر وجوب وهو اسلام بالغ
 مع الحدث ان يميز بالقتل باعاني
 ونشر لتصحح الوضوء زوال ما
 يبعد اصال المياه من ادرا
 كسبح ورمض ثم يقال
 وضوء ما يغظي ذوى الشان
 ونشر ايضا تقاطر
 مع الغسلات ليس هذا الذي

الاول (قوله فرض) اي قطعي (قوله للصلاة) اي فرضها وتعلمها (قوله وقيل ومن المصحف) حكاية بقيل اشارة الى ضيقه وحزمه بالوجوب في شرح الملتقى وحكي الشك في الافتراض مقتصر عليه (قوله للقول) علة للوجوب
 لمس المصحف (قوله بان المطهرين الملائكة) اي في قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون والمراد الملائكة والافلاكة
 كهم مطهرون والمعنى انه مصون عن غير المقربين من الملائكة فلا يطلعون عليه والمراد بالكتاب الموح
 المحفوظ ووجه لا يمسه صفته وقيل وعليه اكثر المفسرين ان المراد بالكتاب القران المركب من الالفاظ
 والمراد بالنقوش الدالة عليه وتظهر ان ذكرنا ان الآية غير قطعية الدلالة فن قال بافتراض الظاهرة للمس
 اراد ان فرض العمل والمراد من المطهرين من هو على طهارة من الناس (قوله وسنة) اي مؤكدة كما يؤخذ
 من مقابلة المندوب (قوله في ثبوت) قال في المختار الثبوت بوزن الهيف الزيادة بخفف ويشدد ويقال عشرة
 وثبوت ومائة وثبوت وكل ما زاد على العقد فهو ثبوت حتى يبلغ العقد الثاني اه واعل الحكمة في استحباب هذه
 الاشياء لكثير ما كان صغيرة وتحتيف ما كان كبيرة (قوله بعد كذب) هو حرام والظاهر انه من الصغار اذا
 ترتب عليه مقام وهو ياتر في الغزو واصلاح ذات البين وعلى الزوجة ولا يحل حقه وبعضهم قال ان الجائز
 في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد اوضح ذلك ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وغيبة) ذكر
 الشارح في الحظر انها اذا لم تبلغ من قيات فيه يكفرها التوبة وان بلغته فلا يكفرها الا الاستحلال (قوله
 وقمة هبة) اي خارج الصلاة وذلك لانها مكروهة لان ضحكها عليه الصلاة والسلام التمسح ولانها شابهت المنى
 عنه وهو الواقع منها في الصلاة ولتعمدها فسدت الوضوء والصلاة (قوله واكل جزور) اي لم يجرز لقول بعدتهم
 بوجوب الوضوء منه نظرا لما ورد انه عليه الصلاة والسلام امر من اكل لحم جزور بالوضوء وقدمه وايضا كربة
 وقام للصلاة صاموا وقد علم انهم اكلوا اللحم جزورا وانما امر الجلة بالوضوء ولم يبين من اخرج الريح ستره عليه وهذا
 يدخل في عموم قوله بعدد الخروج من خلاف العلم (قوله وشعر) ظاهره وان لم يكن فيه مخفف وذلك لكرهه لما
 ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يمتلي بحرف احكم قضا خير من ان يمتلي شعرا ويحل ما ذكرنا لم يكن مدحا
 فيه عليه الصلاة والسلام او جامع الحكم مثلا (قوله وبعد كل خطبة) عطف عام على خاص والخطبة اعم من
 الصغيرة والكبيرة (قوله وللخروج من خلاف العلماء) كما اذا من ذكره او من امره فان وضوءه لا ينتقض عندنا
 وينتقض عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فيندب الوضوء بعد ذلك مراعاة لقوله (تمة) يندب الوضوء
 بعد غسل الميت وحده ولو قبل كل صلاة وقبل غسل الجنابة والغسل عند اكل وشرب ونوم ووطئ والغسل وقراءة
 قرآن وحديث ورواية ودراية علم واذان واعامة وخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعي ونظر
 الى محاسن امر أو لاجل غسل ميت اه ابو السعود عن اشربلالية (قوله وركعتك اغسل الخ) قال في البحر وان كانا
 في الحدث الا صغر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح راس وفي الاكبر غسل جميع البدن وفي النجاسة الحقيقية
 لمرية ازالة عنها وفي غير المرية غسل محلها ثلاثا والعصر في كل مرة ان كان مما ينصرف والتخفيف فيما لا ينصرف
 ه وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح غسل ومسح وزال نجس وانما يذكر العصر والتخفيف لانهما شرطان
 (قوله وتجوها) من مائع مزيل ويس ارض ومسح خف وسبأ في الشارح عدم المطهرات (قوله ودليلها) اي
 الطهارة اعم من الصغرى والكبرى والمائية والترابية فان الآية احتوت على ذلك جميعا (لطيفة) الطمارة من
 الاحكام التعبدية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية حيث لا يغسل بخرج النجس وتغسل الاعضاء
 الطاهرة وقما يدي لها حكم باهره اه درمشتي يعنى تغيير (قوله وهي مدينة) وذلك لانها من المائدة وهي من آخر
 القرآنة آن نزولا (قائمة) المدة في منزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها وان كان في غير مكة
 وهو الاصح من اقوال ثلاثة حكاهما السيوطي في الاتقان (قوله اهل السير) هم الذين تكلموا في مقامه واحواله
 وصفاته صلى الله عليه وسلم وهي بكسر السين وفتح الباء جمع سيرة (قوله فرضا بمكة) رزم ابن جهم المالكي انه
 كان مندوبا قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة ورد عليه ما افسطاني والسبيل بما مع ان جبريل
 عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء على ما اوحى اليه ونقل ابن عبد البر اتفاق اهل السير ان غسل
 الجنابة فرض على الله عليه وسلم وهو بمكة كما افترضت الصلاة اه من الدر المنثور (قوله بمكة) اي في مكة
 قوله وانه عليه السلام الخ) عطف على ان الوضوء وهو جواب عن سؤال صاحبه من الجائز ان يكون قد صلى بغير

وقد افترضت الصلاة واجاب بطرواف
 وقيل ومن المصحف قوله بان المطهرين
 الملائكة وسنة اذكرنا في المختار منها
 ولا بد من موضع ذكرنا في المختار منها
 بعد كذب وعيبة وقمة هبة وشعر
 بجزور بعد كل خطبة ونقروا من خلاف
 بجزور بعد كل خطبة ونقروا من خلاف
 اعله وركم اسهل ومسح وزال نجس
 واتم ما ذكرنا من مائة ومائة
 اعله وركم اسهل ومسح وزال نجس
 مع فرض الصلاة بغير غسل فوجبا بمكة
 اعله وركم اسهل ومسح وزال نجس
 قطع اذ بوضوء

وضوء الكونه لم يفرض اه حلي (قوله بل هو الخ) انتقال (قوله من قبلنا) ظاهرة ان الامم السابقة كانوا
 يتوضؤون والحدث يفيد قصره على الانبياء قلت ههنا بعبارة في جانبه صلى الله عليه وسلم فانه قال وضوءي
 بل تخصيصهم لسكونهم المشركين وقيل غير ذلك كما بسط في المواهب وشرحها وسبأ في طرف مما يتعلق بذلك
 (قوله في الاصول) اي اصول الفقه (قوله شرع لنا) فعابنا العمل به (قوله اذا قصه الله تعالى) اي في كتابه العزيز
 كقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية (قوله ورسوله) عليه السلام في احاديثه كصوم عاشوراء (قوله من غير انكار)
 الاولى للاقتصار على الثاني لان الشريعة لا ينكرها ما لم يجرعها او يحتمل ان المراد الانكار على من فعله من هذه الامة
 (قوله فائدة نزول الآية) جواب عن سؤال مقدم وحاله اذا كان الوضوء فرض بمكة مع فرض الصلاة وهو شرع
 من قبلنا غير منكر ولا منسوخ فالفائدة في نزول آية المائدة بالمدينة فاجاب بما ذكر (قوله تقرير الحكم انشأت) اي
 تثبيت فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل ان لا تنتم الامة بشأته وبما دلون في مراعاة شرائطه
 واركانه لطول العهد واقرض الناقلين بخلاف ما اذا ثبت بالاصل المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل امة
 اه من الحكم هو ان فرضية وثبوت من جهة من جهة كونه شرعا من قبلنا ومن جهة فرضه قباها بمكة (قوله
 وبأني) منصوب بان مضرة عطا على تقرير اى وفائدة نزول الآية انيان ولا يصح عطفه على تقريره من غير هذا
 التأويل لان المصدر وكذا كروا لا يشبه الفعل فليس من مصدوق قوله واعطف على اسم شبه فعل فعلاه
 ولان الاخبار لا يصح حينئذ وفي نسخة وتأتي وهو مصدر تأتي والعطف عليها ظاهر (قوله اختلاف العلماء) اي
 في عدد فرق اتفقهم من قال انه اربع ومنهم من قال انه اكثر ومنهم من حل اللبس فيما على الجماع ومنهم من حله
 على المس ووقع الاختلاف في المسح هل هو الكل او اربع او ما قل (قوله الذي هو رخصة) لقوله صلى الله عليه
 وسلم اختلاف امة رخصة (قوله كيف وقد اشتملت) اي كيف لا يكون في نزولها فائدة والحال انها اشتملت (قوله
 حكما) منها احكام الوضوء واحكام التيمم والغسل وغير ذلك (قوله كلها) اي التامة اي كل واحد منها فيه شيان
 فاجملة ستة عشر (قوله طهارتين) تنبيه طهارة بالمعنى المصدري (قوله والغسل) يضم الفين اسم لفعل عام
 الجسد (قوله وحكمين) تنبيه حكم بمعنى محكوم به اي ما هو به وهو الغسل في ثلاثة اعضاء الوضوء وغسل
 جميع البدن في نحو الجنابة (قوله والمسح) اي في الرأس والتيمم (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانها موصولة
 للطهارة (قوله المرض والسفر) اي في قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر (قوله ودليلين) تنبيه دليل بمعنى
 دال اي دالين على الوضوء والغسل (قوله التفصيلي في الوضوء) وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
 المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين (قوله والاجابى) اي بقوله وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله
 وكاتبين) تنبيه كاية بمعنى مكاني به (قوله الغائط) هو في الاصل المحل المنخفض فاطلق على الخارج من الانسان
 لان العرب من عادتهم اذا ارادوا قضاء الحاجة يذهبون الى المحل المنخفض فالحلاقة المجاورة او الحالية والحالية
 (قوله والملازمة) فانها كاية عن الجماع ويبان ان من اراد الجماع يتوجه الى به بمعداته التي منها اللبس فاطلق
 الوسيلة واريد المقصد (قوله وكرامتين) اي من الله تعالى لعباده المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) اي في قوله تعالى
 ليظهركم به (قوله وانما النعمة) اي في قوله وليمنه نعمته عليكم (قوله من داوم على الوضوء الخ) المداومة هي ان
 يتطهر كلما حدث ويوجب ذلك سعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحفظ ودوام البقش للمعاصي والمهلكات
 قد جاء الوضوء صلاح المؤمن وهو محجب ذكره العارف احمد زروق في نصيحته (قوله ليم كل من آمن) فعناه
 حديثنا باليه الذين اتفقوا بالايمان وهذا بخلاف آمنتم لانه خطاب للموجود حال نزولها (قوله وكأنه) اي ما في
 الضياء (قوله التفات) اي من الخطاب الى الغيبة (قوله والتحقيق) خلافة (قوله الذين من الامم) اظهارة وهي
 من قبيل الغيبة بل لو قال آمنتم اهم لان الخطاب يتعلق بالمعدوم عند وجوده كقوله واقموا الصلاة وآتوا الزكاة
 وكقوله يا ايها الذين آمنوا لان الحق تعالى يخاطب الموجود والمعدوم فان قيل ان فيه التناقض على
 مذهب السكاكي فانه لا يشترط تخالف التعبير بل مخالفة مقتضى الظاهر او باعتبارها بالها فان المنادى مخاطب
 قلت جوابه ما تقدم وهو ان الخطاب ليس قاصرا على الموجود والمنادى يحسب اللفظ ظاهرا والظاهر من قبيل
 الغيبة (قوله الحقيقة) اي الدالة على تحقيق ما دخلت عليه غالبا ومن غير الغالب تدفع موقع ان كعبك
 (قوله التشكيكية) اي الدالة على ان ما دخلت فيه مشكوك اي غير محقق الوقوع (قوله للاشارة الى ان الصلاة)

بل هو وسوء من قبلنا
 وضوء والايام من قبلنا
 في الاصول ان شرع من قبلنا
 اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار
 الحكم الثابت وتاتي اختلاف العلماء الذي
 هو رخصة حكم مدبوطة في تيمم الضياع
 وسبعين حكما مدبوطة في تيمم الضياع
 فوآد الهداية وعلى غاية امور كاهن
 طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين
 ا. والصعيد وحكمين الغسل وسبعين
 وموجبين الحدث والنجاسة وسبعين
 المرض والسفر ودليلين التفصيلي
 في الوضوء والاجابى في الغسل وكاتبين
 الغائط والملازمة وكرامتين تطهير الذنوب
 وانما النعمة اي بمكة شهيديا ذكره
 داوم على الوضوء مات شهيدا دون
 في الجوهرة وانما قال آمنوا بالغيب قوله
 آمنتم لهم من آمن اب يوم اقامته فانه
 في الضياء وكاية بمعنى على ان في الآية انفا
 والتحقيق خلافة وتاتي في الوضوء باذا
 التحقيق في الجنابة بان التشكيكية
 للاشارة الى ان الصلاة من الامور

اي التي دخلت عليها اذا (قوله اللازمة) اي التي لا بد منها مع تكررها في اليوم والليلة خمس مرات (قوله والحنابة من الامور العارضة) اي التي يمكن ان لا تقع اصلا (قوله وصرح بذلك في الحديث في الغسل) حيث قال وان كنتم جنبافا طهروا (قوله والتيمم) حيث قال تعالى اوجاء احدكم من الماء او لمسه النساء الاية (قوله ليعلم ان الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون عن حدث وهذا يدل على ان قوله تعالى فاغسلوا الخ مستعمل في الوجوب والتدب الوجوب في الحدث والتدب في غيره وهو مخالف لما ذكره من ان الحدث في الاية مراد ويؤخذ منه ان التيمم والغسل لا يكونان الا فرضا للتصريح بالحديث فيما وفيه ان الغسل يتدب في مواضع ويسن في آخره كما يقوم التيمم مقام الوضوء نحو نوم ودخول مسجد فلا يشترط فيها ان يكونا فرضا (قوله نوراعلى نور) اي ذنوبه اي انه سبب لنور على الصراط اوفى القبر وهو نفس النور مبني على معنى اسم الفاعل والمقصود ما مر (قوله اركان الخ) جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء اه منح قال تعالى او ارى في ركن شديد والاضافة بيانية او بمعنى الملام (قوله الوضوء) الية لا مستغراق قيم الوضوء الفرض والمندوب كالواقع قبل النوم اذ درم حتى وقدمه على الغسل لان الحاجة اليه اكثر ولان محله جزء من محل الغسل اوله قدمه عليه في القره ان اوفى تعليم جبريل اه يجزوه وما اخذ من الوضوء وهي النظافة والحسن وهو بالضم المصدر وبالفتح الماء الذي يتوضأ به وفي الاصطلاح غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم ان الله في كالوضوء والصلاة يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهيشة المسماة بالصلاة من القيام بباقي الاركان ويسمى الفعل الحاصل بالمصدر والتكليف يتعلق بهذا ويطلق على نفس افعال الفاعل هذا المعنى ويسمى المعنى المصدرى ولا يتعلق به تكليف لانه اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا في اركان غسل الخلال في الحصان ان الوضوء من خصوصيات هذه الامة وهو الاصح ووجوده من الانبياء كما دل عليه قوله عليه السلام ووضوه الانبياء من قبلي لا يدل على وجوده من اعمهم لاحتمال الخصوصية وفيه ان الاصل عدمها ويمكن ان يقال ان خصوصيته بهذه الامة من حيث بعثهم غير محتمل من آثاره فلا ينافي وجوده في غيرهم وهم بغير هذه الخصوصية قال فوح افندي وهو الصحيح (قوله لانه) اي التعبير المأخوذ من غير (قوله لا فند) وذلك لان الركن اخص بدينه على ان مراد من غير الفروض الاركان اذ من غير وانما كان الاركان اخص لان الفروض الداخلة في الماهية بخلاف الفروض واقيد بالية قال في المختار فادت له فائدة من باب باع وكذا فادله مال اي ثبت واقتد المال اعطيته واستفدته واما فادله مال فهو غير هذا يقال فاد زيدا اي اصاب فؤاده ومنه الفؤاد كما في القاموس (قوله مع سلامته) اي مع سلامة التعبير بالاركان (قوله مما يقال) اي على التعبير بفرض الوضوء (قوله القطعي هو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحده) (قوله المصحح) اي العضو المصحح وهو الرأس (قوله بالربع) اي فان التقدير به غير قطعي ولذا وقع الاختلاف فيه بين الائمة (قوله وان اريد المعنى) وهو ما نفوت الصحة بقوة كالمقدار الاجتهادي في الفروض اي وان اريد ما يلزم عموم المشترك او اراءة الحقيقة والجماع لا نقول بذلك كما ذكره في شرح الملتقى (قوله يرد المفصول اي العضو المفصول والمراد بنفس المفصول فيشمل الاعضاء الثلاثة فانها قطعية) (قوله عنه) اي عايقا من الاشكال الوارد على التعبير بالفرض (قوله بما خصناه في شرح الملتقى) من انه من عموم الجمار والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والجماع ان الحقيقة في الاول تجعل فردا من الافراد بان يراد معنى يتحقق في كل الافراد بخلاف الثاني فان الحقيقة يراد بها لوضع الاملي والجماع يراد به الوضع الثاني فهما استعمالان متباينان اومن ان المراد القطعي ويجيب عن اراد المصحح بان المراد اصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوته بالكتاب والعمل ويجيب عن اراد المفصول بان المراد الدور في الشكل ولاشك انه من هذه الحقيقة على خلاف ذكره في المرفقين والكعنين واي يوسف فيما بين العذار والاذن (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري (قوله ما يكون فرضا الخ) هذا معناه الاصطلاح وقد مر بيان معناه التقوي (قوله الماهية) اي الحقيقة وانما هي ما هي لانه يسأل عنها بما هو وما هي (قوله فاذ يكون خارجها) الاولى ان يقول بما يكون فرضا خارجها لاجل ان يظهر التبرع في قوله فافرض وبين الفرض والركن العموم المطلق (قوله فافرض الخ) الفرض باق في الافة لثبوتها في كافي نهاية النهاية والمشهور انه مشترك وقال الأصوليون انه حقيقة في التقدير مجازي في غيره اذ هو اولى من الاشتراك

والحنابة من الامور العارضة وضربها بركن
الحديث في الغسل والتيمم دون الوضوء
ليدل ان الوضوء سنة وقيل ان الغسل على
شرطه ينافي لزوم غسل الوضوء على
اعمال والتيمم على التيمم على الوضوء اربعة
او نحو ذلك على قول لا يرد عليه ولا يرد
عبره بركن ان الوضوء الفرضي يرد تقديرا
ان اراد بالركن وان اراد باليد المعنى يرد
المسح بالركن وان اراد باليد المعنى يرد
المسح بالركن وان اراد باليد المعنى يرد
في شتم الماهية وما اشترطه يكون
داخلا في الفرض اعم منها
خارجها فافرض اعم منها

قبل لان المشترك يحتاج الى قرينتين بخلاف الجمار ورد في التحرير بان القرينة في المشترك واحدة وانما تعددت لتعدد
المعاني على البدل (قوله ما قطع بلزومه) هو من فرض بمعنى قطع قال في البحر والظاهر من كلامهم في الاصول
والفروع ان الفرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز به وانه قائمقدار
في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الاطلاق يتصرف الى الاول لجماله ثم قال والفرق بين الظني والقوي
المتب للفرق بين الظني المتيقن للواجب اصطلاحا خصوصا المقام وفي انهم ما يفيد ان دليل الفرض
العمل اقوى وفيه وقد صرحوا بالدلالة السجدة اربعة انواع قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة وقطعي
الثبوت ظني الدلالة كالايات المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة كاخيار الاحاديث وهو ما اقتضى وظنيها
واثبتوا الفرض بالاول واثبتوا الثاني والثالث للواجب وبالرابع السنة والاستحباب واراوا بالواجب ما يشمل
لفرض العمل ومن هنا قال به من المتأخرين ان الفرض العمل اقوى نوعي الواجب واهضع نوعي الفرض اه
(قوله حتى يكفر) يصح بناؤه للفاعل اي يكون كافرا للمفعول اي ينسب الي الكفر (قوله كامل مسح الرأس)
للدلول عليه بقوله تعالى واسمحو برؤسكم فذكر منكر القطعي من الكتاب وهو كافر (قوله وقد يطلق الخ)
اشاره الى ان اطلاقه على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز لان الاول هو المتبادر عند الاطلاق كما قاله صاحب
البحر والتبادر من علامة الحقيقة (قوله على العمل) اي المفترض عملا لا اعتقادا فانه لا يفترض على الانسان
اعتقادا فافترض مسح الربع (قوله ما نفوت الصحة بوائه) تعبيره باحثة اولى من تعبير بعضهم بالجواز لان عدم
الجواز يصدق بعدم الصحة وعدم الحل مع الصحة ولا يحتاج في التعريف الى زيادة ولا يغير مجازا بل لان اقسامه
لا يغيرها بهم (قوله كالمقدار الاجتهادي) اي الذي هو مسح ربع الرأس ودخول المرفقين والكعنين والغبار
وما في الغاية من ان المفروض في مسح الرأس قطعي لان خبر الواحد اذا اتفق بينا للجميل كان الحكم بعد مضافا
للجميل دون اليقين والمجمل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعيف اه بحر (قوله فلا يكفر باحده) اي
لا يلزم منه كفر باحده ومنع ذلك الاكمل بان الجهاد لا يكون مؤولا فما المانع من تكفيره فاما موجب
الاقل كالثاني او الالتماس كالك فقول به تشبهه بقوة وقوة الشهية تمنع التكفير من الجانبين الا ترى
ان اهل البدع لم يكفروا بما منعه مما دل عليه الدليل القطعي في نظر اهل السنة ولهم بحر (قوله) الفرض
قسمان فرض عين وهو ما يجب على كل مكاف ولا يسقط عن البعض باقامة البعض كالايمان والصلاة
وفرض كفاية وهو ما يلزم جميع المكفين فاذا قام به البعض سقط عن الباقي كصلاة الجنازة وقد يستعمل
الفرض بمعنى الواجب وبالعكس اه ابو السعود (قوله غسل الوجه) مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف
والتقدير غسل المتوضي وجهه ابو السعود والغسل بفتح الغين لغة ازالة الوسخ عن الشيء بامر الماء عليه
ويضاهي اسم لغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به ويكسرهما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه اه بحر
(قوله مع التقاطير) قال في التمهيد الاسالة ان تقاطير الماء فيه صرف ان ذكر التقاطير مع الاسالة في التعريف
كما جرى عليه كثيرا لاجل الحاجة اليه لانه حيث اخذ في مفعوله ما لم يصدق بدونه اه علو لم يدل الماء بان استعماله
استعمال الدهن لم يميز في ظاهر الرواية ولو توضأ بالثلج ولم يقطر لم يميز وما ذكر من اشتراط التقاطير قولها وعن
ابي يوسف وهو مجرد بل الحل بالماء سال اولم يسلم ثم على القولين الدلت ليس من مفهومه وانما هو مندوب
وفي الخلاصة انه سنة وحده امر اراد اليد على الاعضاء المفصلة (قاعدة) ينبغي في الشك ان يبيل اعضاءه بالماء
شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتنجس عن الاعضاء في الشك اه بحر والظاهر ان الانقياء للتدب
(قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطير بمعنى اصل الفعل اه حلي (قوله وفي الفرض) هو للشيخ برهان الدين
الكركي اه مع (قوله اقله) اي التقاطير (قوله قطرتان) ويدل عليه صيغة التفاعل اه حلي ثم الظاهر انه
اذ ابال الماء وقطر القطرتين لا يكون تقديرا في الوضوء ويحتمل ان هذا بيان لما به الصحة وان كان الاقتصار
عليه مكرها ويحرم (قوله لان الامر) اي في قوله تعالى فاغسلوا الخ مع والفلسلان الاخيرتان سنة واحدة
او كل واحدة سنة (قوله مستق الخ) لو قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان اسلك ومشتق خير اول وقول
المصنف من مبدأ خبرتان وفي الحلي المراد بالاشتقاق الاخذ مجازا وذلك لان الاشتقاق هو اخذ احد هذه الاشياء
العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل

وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحده
كامل مسح الرأس وقد يطلق على العمل
وهو ما نفوت الصحة بوائه
الاجتهادي في الفروض فلا يكفر باحده
(عسل الوجه) اي اسالة الماء مع التقاطير
والماء في الفرض اقله قطرتان في الاصح
(قوله) لان الامر لا يقتضي التمسك بالركن
(وهو) مشتق من الوجبة

وامم الزمان والمكان والالة والوجه ليس واحدا من هذه العشرة اه حلي واعلم ان الاشتقاق لا يدق في اقسامه
 نجدها من فلتا شبة وهو اصغرا ذم او با في المادة مع الترتيب وكبير اذا وافق في كل الحروف ولومع غير ترتيب
 كجذب وجذب را كبر اذا وافق في اغلب الحروف كقصم وقصم وكل واحد اعم مما قبله وقد يقال اصغر وصغير
 وكبير (قوله واشتقاق) مبتدأ وشائع خبره (قوله اذا كان اشهر في المعنى) اي اذا كان المزيد اشهر في المعنى
 المدلول للفظين (قوله من الارتعاد) وهو الاضطراب اخذ منه الرعد لاضطرابه في السماء (قوله من التيمم) وهو
 انقص اخذ منه التيمم وهو البحر لكونه مقصودا افاده الحلي (قوله سطح جبهته) اي اعلاها (قوله بقرينة المقام)
 وهي كون المتوضي او المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل لانه مفاد من الوضوء اه ابو السعود عن
 العيني ولم يظهر وجهه مع الثاني (قوله ذقنه) بفتح الذل والقاف وهي مجتمع لجبهه اه حلي (قوله اي منبت)
 قال في القاموس المنبت كجاس موضع الثبات وهو شاذ واقباس كقعد اه ابو السعود (قوله السفلى)
 وهو الذي دون العنقفة (قوله طولا) منصوب على التمييز (قوله كان عليه) اي على سطح الجبهة (قوله شعر)
 باسكان العين ونحو يكها ما يثبت الجسم بماليس بصوف ولا وبر للانسان وغيره اه ابو السعود (قوله عدل
 عن قولهم) اي المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالكتف والاشقي (قوله قصاص)
 بتثنية القاف والضم اعلاها حيث ينتهي نباته في الرأس وهذا الحد يذكرفي ظاهر الرواية (قوله الجارية)
 صفة لقولهم (قوله على الغالب) اي في الاختصاص اذا اختلف فيهم طوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير
 الغالب الاغم واخوه (قوله الى المطرد) اي العام لجميع الافراد (قوله ليه الاغم) هو الذي يبال شعر راسه
 حتى ضيق بجبهته (قوله والاصح) هو الذي انحسر شعره من راسه (قوله والازرع) هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جبهته ذكرت هذه التعاريف في جامع اللغة اه حلي قال في التمهيدان بفتح التون والراي ولك
 اسكانها وهما الموضعان المختلطتان بالناسية في جانب العين اللذان يحصر الشعر عنهما في بعض الناس
 لانهم من الرأس ولا يقال للمراء فرعي بل زعوى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء والسجاء وتذم بالفعم لانه
 بالصد اه قال الشاعر

واشتقاق الاشتقاق من المزيد اذا كان اشهر في المعنى
 شائع كاشتقاق رعد من الارتعاد واليه من
 التيمم (قوله من التيمم) اي منبت
 منبت كجاس موضع الثبات وهو شاذ واقباس كقعد اه ابو السعود
 (قوله السفلى) اي الذي دون العنقفة
 (قوله طولا) منصوب على التمييز
 (قوله كان عليه) اي على سطح الجبهة
 (قوله شعر) باسكان العين ونحو يكها ما يثبت الجسم بماليس
 بصوف ولا وبر للانسان وغيره اه ابو السعود
 (قوله عدل عن قولهم) اي المصنف عن قول بعض الفقهاء
 في تعريف الوجه طولا كالكتف والاشقي
 (قوله الجارية) صفة لقولهم
 (قوله على الغالب) اي في الاختصاص
 اذا اختلف فيهم طوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة
 ومن غير الغالب الاغم واخوه
 (قوله الى المطرد) اي العام لجميع الافراد
 (قوله ليه الاغم) هو الذي يبال شعر راسه
 حتى ضيق بجبهته
 (قوله والاصح) هو الذي انحسر شعره من راسه
 (قوله والازرع) هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جبهته
 ذكرت هذه التعاريف في جامع اللغة اه حلي
 قال في التمهيدان بفتح التون والراي ولك
 اسكانها وهما الموضعان المختلطتان بالناسية
 في جانب العين اللذان يحصر الشعر عنهما في بعض
 الناس لانهم من الرأس ولا يقال للمراء فرعي
 بل زعوى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء
 والسجاء وتذم بالفعم لانه بالصد اه قال الشاعر

ولا تنكحى ان فرق الدهر بيننا غم الفقا والوجه ليس بانزعا
 (قوله شعبي الاذنين) الاذن بضم الذا لكانها تخفينا وكذا كل ما جاء على فعل من الاذن به فحتم وهو
 الاستماع ونحوها ما لان منها اه نهر (قوله وحيتند) اي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا (قوله فيجب)
 غسل الملاقى يفترض والملاقى ما لا في الوجه من الجبهة قال عصام ان غسل ظاهرها الملاقى للوجه فرض
 اه حلي قال ويحتمل ان يراد بالملاقى ما لا يصق حدودا لوجه الذي هو جزء من الرأس واسفل الذقن وشعبي
 الاذنين لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه وهو يخالف لما في الدر المنثور من ان الحد لا يدخل في الحدود
 على الاصح وفي ابو السعود عن شيخه قد استفيد من قوله في التنوير والدرور وما بين شعبي الاذنين عرضا عدم
 فرضية غسل شيء من الشئ من قال لا بد من غسل شيء من الشئ لان ما لا يتم الفرض الا به فهو فرض
 مثله مجازف ويختار بلا شبهة وما استدلل به غير صالح هنا ونفيه التمام بدون غسل شيء منهما مكابرة وانكار
 لحسوس حصوله بدون ما ذكر بان جعل على الشئ من ماء وصول الماء الى شيء منهما كشمع ونحوه ولا استدله
 في قول الشيخ حسن في نور الابيضاح ويدخل في الغايين جزء منهما للاتصال بالفرض لانه لا يدل قطعا
 على افتراض غسل جزء من الاذنين اه (قوله وما يظهر من الشبهة) اي يفترض غسله على المعتمد وقيل انه
 كاشم افاده في النهر (قوله عند انضمامها) اشار بصيغة الاتصال الى ان المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي
 لا عند ضمها بشدة وتكلف اه حلي (قوله وما بين العذار) وهو البياض الذي بين العذار والاذن وتسميته عارضا
 لميمارته والعارض صفة الحد اه ابو السعود (قوله به يعني) اي بالدخول به مقابله قول ابى يوسف بعدم
 وجوب دخوله في الملتحي كافي الملتحي وممكن وجعل في الجبر والتهم ذلك عنه رواية الكوسج والامر بالمراة
 فيجب عليهم غسل افعالها كما قاله المؤلف في شرح الملتحي (قوله لا يغسل باطن الخ) هو جواب عن سؤال واربد على
 ان تعرف حمله انه يلزم على هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب انه انما سقط غسلها للخرج ولا باس
 بغسل الوجه مفضا عينيه ويجوز ان يغسل ولو غضمها شيئا في ظاهر الرواية كافي الشرب ليلية ولو رمدت

عيناه فومست يجب ايصال الماء تحت الرص ان بقي خارجا يغسل العين والافلاها بجزر وظاهره انه لا يجب غسل
 باطن العينين ولو اكحل بكحل نجح (قوله واصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما اذا كانا كشيئين اما
 اذا بدت البشرة فيجب كما ياتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في اللحية والشارب ونقله الحلي عن عصام
 الدين شارح الهداية (قوله وونيم ذباب) اي خرته (قوله العرج) راجع للكل وظاهره ان الونيم لا يمنع
 ولو تحقق عدم وصول الماء للعللة المذكورة (قوله اسقط لفظ فرادي) تعريض بصاحب الدر حيث ذكره
 ومعه اه غسل كل يد منفردة عن الاخرى (قوله لعدم تقيد الفرض) اي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)
 فلو ادخلهما معهما صحيح الوضوء (قوله الباديتين) اي الظاهرتين اللتين لا خف عليهما (قوله فان البحر وحشيت الخ)
 علة للتقيد بالقيدين السابقين على سبيل اللب والفسر المشوش (قوله وظيقتهم) الاولى وظيقتهم (قوله
 المسح) ولكنه يختلف الكيفية كما ياتي وهو في احدهما خاف وفي الاخر بدل (قوله للماص) اي من ان الامر
 لا يقتضي التكرار (قوله مع المرققين) عبر مع القيدة للمصاحبة في الغسل ليقيد الدخول تصامع ما فيه
 من الالمام الى ان في الالة بمعنى مع كقوله تعالى ويردكم قوة الى قوتكم فان قلت انه يقتضي ان جميع اليد
 مغسولة مع المرقق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بان ما زاد على المرققين خارج بالاجماع والرققين تثنية
 مرفق وهو بكسر الميم وفتح الفاء في الاصح وجاء عكسه ايضا من الانسان والذابة اعلى الذراع واسفل العضد حتى
 بذلك لانه يرتفع به الانسان في الاتسكا عليه ونحوه اه نهر وفيه لغة ثالثة وهي فتح الميم والقاف معا كما في كشف
 الرمزي في المتن لف ونشر مرتب بقوله مع المرققين يرجع الى اليدين وقوله والكعبين يرجع الى الرجلين اه مخ
 (قوله على المذهب) مقابلة قول زفر ومن قال بقوله من اهل الظاهر ان المرققين والكعبين لا يدخلان قال
 في البحر وهو محجوج بالاجماع والمراد بالكعبين العظمان الثانتان اي المرتفعتان في جانبي القدمين وهذا هو
 المنقول عن اهل اللغة وانكر الاصمعي قول الناس ان الكعب في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لا خلاف
 بين اصحابنا في تفسيره بما ذكرنا وما مرناه هشام عن محمد انه الفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك
 فانفق الشارحون تبع لما في المبسوط انه سهو منه وما قاله محمد انما هو في الحرم اذا لم يجد نعلين فانه يقطع خفيه
 اسفل من كعبيه بالمعنى الذي رواه هشام ونعاه في النهر (قوله بهارة النص) اي بصريحه السوق له (قوله غسل
 بد الخ) وذلك لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي اقسامه على الاحاد (قوله بد لانه) والثابت بها هو الذي يفهم من
 النص بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الى) اي في كونه اندخل الغاية او لا تدخلها او الامر بمحتمل
 والمرجح القرآن وغير ذلك مما اطال به في البحر (قوله القرأتين) بالجر والنصب في ارجلكم وحاصل البحران قراءة
 البحر تنوارة كقراءة النصب فقتضى الجمع بين القرأتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قالت الشيعة او حل
 النصب على حالة التحق والجر على حالة التخلف كما قال به بعض اهل السنة والحق فيهما ان يقال ان قراءة الجز
 ظاهرها متروكة بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله مخييا بالكعبين والجر فيها للجرور كافي جعز ضرب نرب ونظيره
 كثير في القرآآن والشعر افاده ابو السعود (قوله قال في البحر الخ) خبر ما في قوله وما ذكرنا (قوله لا طائل تحته)
 اي لا فائدة فيه (قوله بعد انه قاد الاجاع الخ) اعترض بان هذه الاحكام ناسية في عهد الرسول صلى الله عليه
 وسلم والاجاع غلة لا يثبت لان العبرة له صلى الله عليه ولم ويمكن ان يقال ان الفعل يوجب الذم بالظن لم
 شافه واما نحن فلا يثبت في حقنا المتواتر ولم يوجد فيعتبر الاجاع في حقنا او دلالة النص افاده المصنف
 (قوله ومسح راس) اي من اي جهة كان والمسح اصابة اليد المنيعة العضو والتقدير بالاجماع اصح رواية
 ورواية اما الاول فلا تنافي في المتن عليهما ولا قل المتقدمين لم اكلبي الحسن الكرخي وابى جعفر الطحاوي واما الثاني
 فلما اختاره المحققون من ان الياء للاصاق وهي اذا دخلت على المحل تعدى الفعل الى الالة فالتقدير وامسحوا
 ايديكم برؤسكم فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس واقعيها بما ملصقة بالرأس لا يستغرق غالبها سوى ربعه
 فتعين مرادنا من الالة وهو المطلوب واما رواية ثلاث اصابع فقد ذكر في البدائع انها رواية الاصول وفي غاية
 البيان انها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية انها ظاهر المذهب واختارها عامة المحققين من اصحابنا وصحبها
 في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليه الفتوى اه يجوز في النهر قال بعض المتأخرين انها رواية ابن رستم
 في نوادره وغاية ما يلزم من ذكرها في الاصول ان تكون ظاهر الرواية عن محمد لانه الامام كما حمله في الفتح

والاقتب والضم واصول شعر الحاجبين
 (قوله واصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما اذا كانا كشيئين اما
 اذا بدت البشرة فيجب كما ياتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في اللحية والشارب ونقله الحلي عن عصام
 الدين شارح الهداية (قوله وونيم ذباب) اي خرته (قوله العرج) راجع للكل وظاهره ان الونيم لا يمنع
 ولو تحقق عدم وصول الماء للعللة المذكورة (قوله اسقط لفظ فرادي) تعريض بصاحب الدر حيث ذكره
 ومعه اه غسل كل يد منفردة عن الاخرى (قوله لعدم تقيد الفرض) اي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)
 فلو ادخلهما معهما صحيح الوضوء (قوله الباديتين) اي الظاهرتين اللتين لا خف عليهما (قوله فان البحر وحشيت الخ)
 علة للتقيد بالقيدين السابقين على سبيل اللب والفسر المشوش (قوله وظيقتهم) الاولى وظيقتهم (قوله
 المسح) ولكنه يختلف الكيفية كما ياتي وهو في احدهما خاف وفي الاخر بدل (قوله للماص) اي من ان الامر
 لا يقتضي التكرار (قوله مع المرققين) عبر مع القيدة للمصاحبة في الغسل ليقيد الدخول تصامع ما فيه
 من الالمام الى ان في الالة بمعنى مع كقوله تعالى ويردكم قوة الى قوتكم فان قلت انه يقتضي ان جميع اليد
 مغسولة مع المرقق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بان ما زاد على المرققين خارج بالاجماع والرققين تثنية
 مرفق وهو بكسر الميم وفتح الفاء في الاصح وجاء عكسه ايضا من الانسان والذابة اعلى الذراع واسفل العضد حتى
 بذلك لانه يرتفع به الانسان في الاتسكا عليه ونحوه اه نهر وفيه لغة ثالثة وهي فتح الميم والقاف معا كما في كشف
 الرمزي في المتن لف ونشر مرتب بقوله مع المرققين يرجع الى اليدين وقوله والكعبين يرجع الى الرجلين اه مخ
 (قوله على المذهب) مقابلة قول زفر ومن قال بقوله من اهل الظاهر ان المرققين والكعبين لا يدخلان قال
 في البحر وهو محجوج بالاجماع والمراد بالكعبين العظمان الثانتان اي المرتفعتان في جانبي القدمين وهذا هو
 المنقول عن اهل اللغة وانكر الاصمعي قول الناس ان الكعب في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لا خلاف
 بين اصحابنا في تفسيره بما ذكرنا وما مرناه هشام عن محمد انه الفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك
 فانفق الشارحون تبع لما في المبسوط انه سهو منه وما قاله محمد انما هو في الحرم اذا لم يجد نعلين فانه يقطع خفيه
 اسفل من كعبيه بالمعنى الذي رواه هشام ونعاه في النهر (قوله بهارة النص) اي بصريحه السوق له (قوله غسل
 بد الخ) وذلك لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي اقسامه على الاحاد (قوله بد لانه) والثابت بها هو الذي يفهم من
 النص بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الى) اي في كونه اندخل الغاية او لا تدخلها او الامر بمحتمل
 والمرجح القرآن وغير ذلك مما اطال به في البحر (قوله القرأتين) بالجر والنصب في ارجلكم وحاصل البحران قراءة
 البحر تنوارة كقراءة النصب فقتضى الجمع بين القرأتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قالت الشيعة او حل
 النصب على حالة التحق والجر على حالة التخلف كما قال به بعض اهل السنة والحق فيهما ان يقال ان قراءة الجز
 ظاهرها متروكة بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله مخييا بالكعبين والجر فيها للجرور كافي جعز ضرب نرب ونظيره
 كثير في القرآآن والشعر افاده ابو السعود (قوله قال في البحر الخ) خبر ما في قوله وما ذكرنا (قوله لا طائل تحته)
 اي لا فائدة فيه (قوله بعد انه قاد الاجاع الخ) اعترض بان هذه الاحكام ناسية في عهد الرسول صلى الله عليه
 وسلم والاجاع غلة لا يثبت لان العبرة له صلى الله عليه ولم ويمكن ان يقال ان الفعل يوجب الذم بالظن لم
 شافه واما نحن فلا يثبت في حقنا المتواتر ولم يوجد فيعتبر الاجاع في حقنا او دلالة النص افاده المصنف
 (قوله ومسح راس) اي من اي جهة كان والمسح اصابة اليد المنيعة العضو والتقدير بالاجماع اصح رواية
 ورواية اما الاول فلا تنافي في المتن عليهما ولا قل المتقدمين لم اكلبي الحسن الكرخي وابى جعفر الطحاوي واما الثاني
 فلما اختاره المحققون من ان الياء للاصاق وهي اذا دخلت على المحل تعدى الفعل الى الالة فالتقدير وامسحوا
 ايديكم برؤسكم فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس واقعيها بما ملصقة بالرأس لا يستغرق غالبها سوى ربعه
 فتعين مرادنا من الالة وهو المطلوب واما رواية ثلاث اصابع فقد ذكر في البدائع انها رواية الاصول وفي غاية
 البيان انها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية انها ظاهر المذهب واختارها عامة المحققين من اصحابنا وصحبها
 في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليه الفتوى اه يجوز في النهر قال بعض المتأخرين انها رواية ابن رستم
 في نوادره وغاية ما يلزم من ذكرها في الاصول ان تكون ظاهر الرواية عن محمد لانه الامام كما حمله في الفتح

وقوله هـ وفيه تأمل (قوله فوق الاذن) اي فلا يحسبان وما حولهما من الجلد المحصر عنه اشهر من
 زرع لهما يستبان من الراس وقوله صلى الله عليه وسلم انه ذنان من الراس المراد منه ان ذنان في حكم مخصوص
 وهو مسحه بجماله كقوله الخبي (قوله ولو باصابة مطر) وذلك لان الالة لم تقصد الالابصال الى الحل فذا
 صابه من المطر قدر ان فرض ابراهه (قوله او بلل باق الخ) اما لو مسح بلل في يده اخذه من عضو
 لم يجز مطلقا كقوله الهندي (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالمتنع وفي انهر ما يؤيد صحته فراجع (قوله
 بعد مسح لان يتقاطر) نحوه في الملتقى للمؤلف ولم ار هذا الاستثناء غيره مع ذكر المسئلة في المطولات
 كالجرح ونهر والهندية ولعل هذا مسمى اليه من مسئلة ذكرها في الجرح ونهر ولو مسح باطراف اصابعه
 وانما متقاطر جزوان لم يكن متقاطرا لا يجوز لان الماء اذا كان يتقاطر قائما ينزل من اصابعه الى
 طرافها فذا مدت صار كانه اخذ ماء جريدها ثم رأت صاحب القرد ذكره في المتن (قوله لم يجز) لان
 مسح حصل بوضع الاصبع وبمدها انفصلت ابله عن الحل الممدوح حكما فصار مستعملا لمسح
 بعده يكون بماء غير طهور وكذا في جميع الاثر (قوله الا ان يكون مع الكف) اهله مفرع على رواية اثلاث
 ولا فوذا اندر لا يبلغ مقدار الربع لانهم لان يقال انه باليد يبلغ ذلك لانه يفرق بين المدا والوضع (قوله
 رب لا يهاهم والسابة مع ما بينهما) هذا ايضا فترجع على رواية اثلاث قال في الهندية ولو مسح بالسابة
 وراياهم مفتوحتين بيضهما مع ما بينهما من الكف على الراس فيغسل ويجوز لانها اصبعان وما بينهما
 من الكف قدر اصبع فتصير ثلاث اصابع اه (قوله او يعماه) اي بان يكرر الوضع بماء وهذا يصلح ان يتعلق
 بالثنتين ولا يتقيد بتفريع على رواية اثلاث كما هو ظاهر (قوله ابراهه) اي ان اصاب الماء الداخل قدر ان فرض
 من مجرد الدخول لا يعتبر (قوله ولو بصبر الماء مستعملا) اي الماء الباقي في الاناء لان المسح هو الاصابة لا الامانة
 والذي يوصف بالاستعمال هو المال وذلك في الغسل بالمصاب الذي هو في المسح ووضح الكلام ابن شعبان
 في شرح مجمع فقال ان فرض المسح يتأدى باصل البله اذ لمسح الاصابة دون الامانة فلم يزل في من الحدث
 في الماء البقي في الاناء ونحوه الى ابله افاده الحلبي (قوله انفاقا) اي بين الثاني والثالث اه حلبي عن البحر
 (قوله على صحيح) اهله لانه لا خلاف بينهما في عدم الاستعمال عند عدم التنية اي نية المسح واما اذا فاه فقير
 مستعمل ايضا على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه انه يجوز ولا يصير الماء
 مستعملا فذهب في البحر قوله تناف على الصحيح يرجع الى قوله وان نوى ولو غسل راسه مع الوجه اجزاء عن
 لمسح مع كرامة تنزيه لتركه الترتيب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز الا اذا كان الماء متقاطرا بحيث
 يصل الى اشعر فيجوز اذا انزلت الماء بلون الخمار هندية (قوله جميع العيبة) بكسر اللام وفتحها اه
 حرا قوله يعني علميا في با منابة دعاءنا بتوهم من اطلاق الفرض انه انطوى (قوله ايضا) اي كان مسح راسه
 راسا (قوله وماء هذه رواية) وهي روايات مت مسح لكل الراس او غسل او غسل الزرع او غسل
 اثلاث ارجل من غسل المسح ولكن الروايات جميعا انفتحت على عدم وصول الماء الى ما تحت اللحية قال في الدرر
 واهرو مدلوله بسقط حكم ما رواه قبل ينقل حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى حتى يجب غسله كالشارب
 والحاجب حيث يفتن حكم ما رواه قبل ينقل حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى حتى يجب غسله كالشارب
 تنقيد حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى حتى يجب غسله كالشارب تنقيد حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى حتى يجب غسله كالشارب
 احيرة فعل كشيعة وغيره وهو صريح ما نقله المصنف بعد من المخطوط في البدائع ونسبه الى عامة المشايخ
 وختم ان شعرا وان كشيما يقطع على ما فتحته اه ملخصا (تنبيه) في شرح الارشاد للحجة الشعر انما
 يمتنع بحسين وله ارض ما بينهما وبين اعداءه وبعذارته والحادي لئلا يتصل من الاعلى بالصديق ومن
 الاصل ما عرس اه بحر قوله لا خلاف في بين هل المذهب على جميع الروايات (قوله المستعمل) اي عن
 داره وجه كذا في متن قوله بل يسن في المسح كونه الاقرب لمصرح اسمعوه بارة المنية صريحة في ذلك
 كذا في الحلبي (قوله وان اعففة) اي ولا خلاف في ان الحليفة الخ مسهل اختلاف السابق في انكسفة ويقال
 كسفة ونسبه ما تقدم قرا عن الشرح لابي (قوله ترى بشرتها) اي بصبرها ان رأت في القريب (قوله يجب) اي
 يفترض (قوله لا يسترها شعر) اه ما استورته فساقت غسلها الحبر (قوله ولا يمار الوضوء الخ) وذلك لان

فوق الاذن في راسه مطر او بالباقي بعد
 غسل على انهم ولا يسترها شعر
 ولو مسحها بجماله كقوله الخبي
 مع الكف او بالايام والسابة مع ما بينهما
 او اجزائه او بالايام والسابة مع ما بينهما
 مستعملا لان يتقاطر
 من الجرح ونهر والهندية ولعل هذا مسمى اليه
 من مسئلة ذكرها في الجرح ونهر ولو مسح باطراف
 اصابعه وانما متقاطر جزوان لم يكن متقاطرا
 لان الماء اذا كان يتقاطر قائما ينزل من
 اصابعه الى طرافها فذا مدت صار كانه اخذ
 ماء جريدها ثم رأت صاحب القرد ذكره في
 المتن (قوله لم يجز) لان مسح حصل بوضع
 الاصبع وبمدها انفصلت ابله عن الحل
 الممدوح حكما فصار مستعملا لمسح بعده
 يكون بماء غير طهور وكذا في جميع
 الاثر (قوله الا ان يكون مع الكف) اهله
 مفرع على رواية اثلاث ولا فوذا اندر لا
 يبلغ مقدار الربع لانهم لان يقال انه
 باليد يبلغ ذلك لانه يفرق بين المدا
 والوضع (قوله رب لا يهاهم والسابة
 مع ما بينهما) هذا ايضا فترجع على
 رواية اثلاث قال في الهندية ولو مسح
 بالسابة وراياهم مفتوحتين بيضهما
 مع ما بينهما من الكف على الراس فيغسل
 ويجوز لانها اصبعان وما بينهما من
 الكف قدر اصبع فتصير ثلاث اصابع
 اه (قوله او يعماه) اي بان يكرر
 الوضع بماء وهذا يصلح ان يتعلق
 بالثنتين ولا يتقيد بتفريع على رواية
 اثلاث كما هو ظاهر (قوله ابراهه) اي
 ان اصاب الماء الداخل قدر ان فرض من
 مجرد الدخول لا يعتبر (قوله ولو بصبر
 الماء مستعملا) اي الماء الباقي في
 الاناء لان المسح هو الاصابة لا الامانة
 والذي يوصف بالاستعمال هو المال
 وذلك في الغسل بالمصاب الذي هو في
 المسح ووضح الكلام ابن شعبان في
 شرح مجمع فقال ان فرض المسح يتأدى
 باصل البله اذ لمسح الاصابة دون
 الامانة فلم يزل في من الحدث في الماء
 البقي في الاناء ونحوه الى ابله افاده
 الحلبي (قوله انفاقا) اي بين الثاني
 والثالث اه حلبي عن البحر (قوله على
 صحيح) اهله لانه لا خلاف بينهما في
 عدم الاستعمال عند عدم التنية اي نية
 المسح واما اذا فاه فقير مستعمل
 ايضا على قول الثاني واختلف المشايخ
 على قول الثالث والصحيح من مذهبه
 انه يجوز ولا يصير الماء مستعملا
 فذهب في البحر قوله تناف على الصحيح
 يرجع الى قوله وان نوى ولو غسل
 راسه مع الوجه اجزاء عن لمسح مع
 كرامة تنزيه لتركه الترتيب ولو
 مسحت المرأة على الخمار لا يجوز
 الا اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل
 الى اشعر فيجوز اذا انزلت الماء
 بلون الخمار هندية (قوله جميع
 العيبة) بكسر اللام وفتحها اه حرا
 قوله يعني علميا في با منابة دعاءنا
 بتوهم من اطلاق الفرض انه انطوى
 (قوله ايضا) اي كان مسح راسه
 راسا (قوله وماء هذه رواية) وهي
 روايات مت مسح لكل الراس او غسل
 او غسل الزرع او غسل اثلاث ارجل
 من غسل المسح ولكن الروايات جميعا
 انفتحت على عدم وصول الماء الى ما
 تحت اللحية قال في الدرر واهرو
 مدلوله بسقط حكم ما رواه قبل ينقل
 حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى
 حتى يجب غسله كالشارب والحاجب
 حيث يفتن حكم ما رواه قبل ينقل
 حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى
 حتى يجب غسله كالشارب تنقيد حكم
 ما فتحته اليه اي انه اذا روى حتى
 يجب غسله كالشارب احيرة فعل
 كشيعة وغيره وهو صريح ما نقله
 المصنف بعد من المخطوط في البدائع
 ونسبه الى عامة المشايخ وختم ان
 شعرا وان كشيما يقطع على ما
 فتحته اه ملخصا (تنبيه) في شرح
 الارشاد للحجة الشعر انما يمتنع
 بحسين وله ارض ما بينهما وبين
 اعداءه وبعذارته والحادي لئلا يتصل
 من الاعلى بالصديق ومن الاصل ما
 عرس اه بحر قوله لا خلاف في بين
 هل المذهب على جميع الروايات (قوله
 المستعمل) اي عن داره وجه كذا في
 متن قوله بل يسن في المسح كونه
 الاقرب لمصرح اسمعوه بارة المنية
 صريحة في ذلك كذا في الحلبي (قوله
 وان اعففة) اي ولا خلاف في ان
 الحليفة الخ مسهل اختلاف السابق في
 انكسفة ويقال كسفة ونسبه ما
 تقدم قرا عن الشرح لابي (قوله ترى
 بشرتها) اي بصبرها ان رأت في
 القريب (قوله يجب) اي يفترض (قوله
 لا يسترها شعر) اه ما استورته
 فساقت غسلها الحبر (قوله ولا يمار
 الوضوء الخ) وذلك لان

المسح على شعر الراس ليس بدلعن المسح على البشرة لانه يجوز مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز
 كذا في البحر (قوله ولا الوضوء) لاحاجة الى التصريح لعلم حكمه بالطريق الاولى والاولى في حل المصنف ان
 يعود الضمير الى الوضوء لانه هو المذكور والا (قوله طهارة) مثل الظاهر (قوله وكشط جلده) اي بعضه والكشط
 بالكاف والقاف الازالة كما في شرح القية العراقي ولا حاجة الى ذكر هذا الفرع لانه يعلم من المسئلة التي ذكرها
 المصنف بعد (قوله على اعضاء وضوءه) الاعضاء جمع العضو يضم العين وكسرهما كل لحم واخر بضمه كذا
 في الذاموس (قوله قرحة) اي جراحة (قوله كالدملة) ما خوذ من دم بل بافتح بمعنى اصلح يقال دملت بين
 القوم بمعنى اصلحت كما في الصحاح وصلاحيها ببيتها فتسمية القرحة دملتها ولا يبرئها كالتقافة والمفاخرة
 (قوله ان تألم بالنزع) اي ينزع الجلدة اذ لم يخرج منه دم ومعه روم الاعادة عند عدم التألم قال الحلبي
 لانه بمنزلة الشفعة الملتصقة بيده وفيه خلاف وتوضيح المسئلة كفي الهندية انه اذا كان على بعض اعضاء
 وضوءه قرحة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه
 غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم بذلك فليعلم ان غسل ذلك الموضع وان
 نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك
 الموضع والاشبه انه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعا اه فالاولي للشارح ان يقول وان لم يتألم بالنزع على
 الاشبه لانه عند التألم لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانيا (قوله لدم البدلية) علة لعدم الاعادة في المسائل
 كلها (قوله بخلاف نزع الخف) اي فانه ينزعه بغسل ما تحته لانه يدل عن الغسل ظاهرا فلما نزع مبرى
 الحدث الى القدم (قوله كالوضوء) تشبيهه في المسائل الاولى (قوله ثم سته) اي الخف اي ما مسح منه (قوله
 شقاق) هو بالضم تشقق يصيب ارساغ الدواب كما في القاموس فاطلقه على الشقوق التي في اعضاء الانسان
 مجازا والشقاق بالكسر الحلاف والاولي للشارح ان يعبر بشقوقه ووجه شق والفعل منه شق بمعنى صدع
 وله معان اخر مذكورة في القاموس (قوله ولا مسح) اي ان قدر كحصره في سابقه (قوله والتركه)
 اي ترك مسح ذلك الموضع وبغسل ما حوله اه هندية (قوله ولو يديه) مفردة مضاف فيهم اليدين اذ لو كانت
 يد واحدة لنعين الغسل بها (قوله ولو قطع من المرفق الخ) قول في البحر ولو قطع يده او ربه فلم يبق من المرفق
 وكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب اه (قوله ولو خلق له يدان الخ) اي من اعلى المرفق والكعب (قوله
 ولو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على اليدين فلو قال ويمشي بهما نظرا الى الرجلين
 لكان حسنا (قوله ولو باحداهما الخ) اي ولو يبطش باحداهما فهو الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها
 وظاهره ولو كانت تامة وفي النهر ولم ار حاكم ما لو كانتا تامين متصلتين او منفصلتين والظاهر وجوب
 غسلهما في الاول وواحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش والظاهر انه يعتبر البطش والا فان بطش بهما وجب
 غسلهما والا فان كانتا تامين متصلتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الا الاصلية
 التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين (قوله وكذا الزائدة) اي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب
 غسل ما كان مريبا على اعضاء الوضوء والكف الزائدة اه (قوله والا فاحاذي الخ) اي الاتنب في محل الفرض
 غسل ما حاذي محل الفرض منها وفي البحر ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هي الاصلية يجب غسلها
 والاخرى زائدة فاحاذي منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا بل ينسب اه (قوله افاد) اي يذكر السفن
 عقب الاركان هنا وفي الغسل (قوله ولا للغسل) هو لم يما ياتي (قوله مقدمه) اي الواجب لانه اقوى من السنة
 فقضى الصناعة تقديمه اما الوضوء فله فيكون فرض الصلاة ولو نفلا وجنابة وواجبا للظواهر سنة للزوم
 ومندوب في مواضع كثيرة بعضها (قوله لان كل سنة مستقلة الخ) اما الاركان فدل عليها واحد وهو الاية فان
 قلت مقتضى هذا التعليل ان يقول وركن الوضوء لا تحساد الدليل قات انتك لا تطرد ولا تنكسر (قوله
 وحكم) فيه ان الحكم الذي ذكره بعد مقتضى كاهما قد يجاب بان المراد بالحكم الحكم الاخرى وهو الثواب
 فلو اني سنة وثركه الاخرى انيب على الذي اتى به بخلاف ما لو تركا فانه لا يناب على ما اتى به منها (قوله ما يؤجر
 الخ) الحكم اثبات لها الاجر وللوم على الفعل والترك وليس الحكم ما يؤجر لان ما واقعة على السنة فتأمل
 (قوله وبلاهم) اي يعاتب لا يعاقب كذا في البحر وايده بعض المتأخرين بانه المعنى المناسب للمقام اه نهر

كلا ابعاد الغسل العمل ولا الوضوء (البحر)
 ما ربه واجبه ولم يظفر (وكشط جلده)
 وكذا لو كان على اعضاء وضوءه (قوله)
 كالدملة (وعلى جلده رقيقة فتوضأ وامر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم بذلك فليعلم ان غسل ذلك الموضع وان نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع والاشبه انه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعا اه فالاولي للشارح ان يقول وان لم يتألم بالنزع على الاشبه لانه عند التألم لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانيا (قوله لدم البدلية) علة لعدم الاعادة في المسائل كلها (قوله بخلاف نزع الخف) اي فانه ينزعه بغسل ما تحته لانه يدل عن الغسل ظاهرا فلما نزع مبرى الحدث الى القدم (قوله كالوضوء) تشبيهه في المسائل الاولى (قوله ثم سته) اي الخف اي ما مسح منه (قوله شقاق) هو بالضم تشقق يصيب ارساغ الدواب كما في القاموس فاطلقه على الشقوق التي في اعضاء الانسان مجازا والشقاق بالكسر الحلاف والاولي للشارح ان يعبر بشقوقه ووجه شق والفعل منه شق بمعنى صدع وله معان اخر مذكورة في القاموس (قوله ولا مسح) اي ان قدر كحصره في سابقه (قوله والتركه) اي ترك مسح ذلك الموضع وبغسل ما حوله اه هندية (قوله ولو يديه) مفردة مضاف فيهم اليدين اذ لو كانت يد واحدة لنعين الغسل بها (قوله ولو قطع من المرفق الخ) قول في البحر ولو قطع يده او ربه فلم يبق من المرفق وكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب اه (قوله ولو خلق له يدان الخ) اي من اعلى المرفق والكعب (قوله ولو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على اليدين فلو قال ويمشي بهما نظرا الى الرجلين لكان حسنا (قوله ولو باحداهما الخ) اي ولو يبطش باحداهما فهو الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي النهر ولم ار حاكم ما لو كانتا تامين متصلتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وواحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش والظاهر انه يعتبر البطش والا فان بطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا تامين متصلتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الا الاصلية التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين (قوله وكذا الزائدة) اي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب غسل ما كان مريبا على اعضاء الوضوء والكف الزائدة اه (قوله والا فاحاذي الخ) اي الاتنب في محل الفرض غسل ما حاذي محل الفرض منها وفي البحر ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هي الاصلية يجب غسلها والاخرى زائدة فاحاذي منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا بل ينسب اه (قوله افاد) اي يذكر السفن عقب الاركان هنا وفي الغسل (قوله ولا للغسل) هو لم يما ياتي (قوله مقدمه) اي الواجب لانه اقوى من السنة فقضى الصناعة تقديمه اما الوضوء فله فيكون فرض الصلاة ولو نفلا وجنابة وواجبا للظواهر سنة للزوم ومندوب في مواضع كثيرة بعضها (قوله لان كل سنة مستقلة الخ) اما الاركان فدل عليها واحد وهو الاية فان قلت مقتضى هذا التعليل ان يقول وركن الوضوء لا تحساد الدليل قات انتك لا تطرد ولا تنكسر (قوله وحكم) فيه ان الحكم الذي ذكره بعد مقتضى كاهما قد يجاب بان المراد بالحكم الحكم الاخرى وهو الثواب فلو اني سنة وثركه الاخرى انيب على الذي اتى به بخلاف ما لو تركا فانه لا يناب على ما اتى به منها (قوله ما يؤجر الخ) الحكم اثبات لها الاجر وللوم على الفعل والترك وليس الحكم ما يؤجر لان ما واقعة على السنة فتأمل (قوله وبلاهم) اي يعاتب لا يعاقب كذا في البحر وايده بعض المتأخرين بانه المعنى المناسب للمقام اه نهر

فوق الاذن في راسه مطر او بالباقي بعد
 غسل على انهم ولا يسترها شعر
 ولو مسحها بجماله كقوله الخبي
 مع الكف او بالايام والسابة مع ما بينهما
 او اجزائه او بالايام والسابة مع ما بينهما
 مستعملا لان يتقاطر
 من الجرح ونهر والهندية ولعل هذا مسمى اليه
 من مسئلة ذكرها في الجرح ونهر ولو مسح باطراف
 اصابعه وانما متقاطر جزوان لم يكن متقاطرا
 لان الماء اذا كان يتقاطر قائما ينزل من
 اصابعه الى طرافها فذا مدت صار كانه اخذ
 ماء جريدها ثم رأت صاحب القرد ذكره في
 المتن (قوله لم يجز) لان مسح حصل بوضع
 الاصبع وبمدها انفصلت ابله عن الحل
 الممدوح حكما فصار مستعملا لمسح بعده
 يكون بماء غير طهور وكذا في جميع
 الاثر (قوله الا ان يكون مع الكف) اهله
 مفرع على رواية اثلاث ولا فوذا اندر لا
 يبلغ مقدار الربع لانهم لان يقال انه
 باليد يبلغ ذلك لانه يفرق بين المدا
 والوضع (قوله رب لا يهاهم والسابة
 مع ما بينهما) هذا ايضا فترجع على
 رواية اثلاث قال في الهندية ولو مسح
 بالسابة وراياهم مفتوحتين بيضهما
 مع ما بينهما من الكف على الراس فيغسل
 ويجوز لانها اصبعان وما بينهما من
 الكف قدر اصبع فتصير ثلاث اصابع
 اه (قوله او يعماه) اي بان يكرر
 الوضع بماء وهذا يصلح ان يتعلق
 بالثنتين ولا يتقيد بتفريع على رواية
 اثلاث كما هو ظاهر (قوله ابراهه) اي
 ان اصاب الماء الداخل قدر ان فرض من
 مجرد الدخول لا يعتبر (قوله ولو بصبر
 الماء مستعملا) اي الماء الباقي في
 الاناء لان المسح هو الاصابة لا الامانة
 والذي يوصف بالاستعمال هو المال
 وذلك في الغسل بالمصاب الذي هو في
 المسح ووضح الكلام ابن شعبان في
 شرح مجمع فقال ان فرض المسح يتأدى
 باصل البله اذ لمسح الاصابة دون
 الامانة فلم يزل في من الحدث في الماء
 البقي في الاناء ونحوه الى ابله افاده
 الحلبي (قوله انفاقا) اي بين الثاني
 والثالث اه حلبي عن البحر (قوله على
 صحيح) اهله لانه لا خلاف بينهما في
 عدم الاستعمال عند عدم التنية اي نية
 المسح واما اذا فاه فقير مستعمل
 ايضا على قول الثاني واختلف المشايخ
 على قول الثالث والصحيح من مذهبه
 انه يجوز ولا يصير الماء مستعملا
 فذهب في البحر قوله تناف على الصحيح
 يرجع الى قوله وان نوى ولو غسل
 راسه مع الوجه اجزاء عن لمسح مع
 كرامة تنزيه لتركه الترتيب ولو
 مسحت المرأة على الخمار لا يجوز
 الا اذا كان الماء متقاطرا بحيث يصل
 الى اشعر فيجوز اذا انزلت الماء
 بلون الخمار هندية (قوله جميع
 العيبة) بكسر اللام وفتحها اه حرا
 قوله يعني علميا في با منابة دعاءنا
 بتوهم من اطلاق الفرض انه انطوى
 (قوله ايضا) اي كان مسح راسه
 راسا (قوله وماء هذه رواية) وهي
 روايات مت مسح لكل الراس او غسل
 او غسل الزرع او غسل اثلاث ارجل
 من غسل المسح ولكن الروايات جميعا
 انفتحت على عدم وصول الماء الى ما
 تحت اللحية قال في الدرر واهرو
 مدلوله بسقط حكم ما رواه قبل ينقل
 حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى
 حتى يجب غسله كالشارب والحاجب
 حيث يفتن حكم ما رواه قبل ينقل
 حكم ما فتحته اليه اي انه اذا روى
 حتى يجب غسله كالشارب تنقيد حكم
 ما فتحته اليه اي انه اذا روى حتى
 يجب غسله كالشارب احيرة فعل
 كشيعة وغيره وهو صريح ما نقله
 المصنف بعد من المخطوط في البدائع
 ونسبه الى عامة المشايخ وختم ان
 شعرا وان كشيما يقطع على ما
 فتحته اه ملخصا (تنبيه) في شرح
 الارشاد للحجة الشعر انما يمتنع
 بحسين وله ارض ما بينهما وبين
 اعداءه وبعذارته والحادي لئلا يتصل
 من الاعلى بالصديق ومن الاصل ما
 عرس اه بحر قوله لا خلاف في بين
 هل المذهب على جميع الروايات (قوله
 المستعمل) اي عن داره وجه كذا في
 متن قوله بل يسن في المسح كونه
 الاقرب لمصرح اسمعوه بارة المنية
 صريحة في ذلك كذا في الحلبي (قوله
 وان اعففة) اي ولا خلاف في ان
 الحليفة الخ مسهل اختلاف السابق في
 انكسفة ويقال كسفة ونسبه ما
 تقدم قرا عن الشرح لابي (قوله ترى
 بشرتها) اي بصبرها ان رأت في
 القريب (قوله يجب) اي يفترض (قوله
 لا يسترها شعر) اه ما استورته
 فساقت غسلها الحبر (قوله ولا يمار
 الوضوء الخ) وذلك لان

(قوله وكثيرا ما يعرفون به) اي بالحكم وزيدت مالتا كيد الكثرة (قوله لانه محط مواقع الخ) اي الحكم هو المقصود للفقهاء فلذا يعرفون به كثيرا والاضافة للبيان فالخط موقع النظر ومواقع جمع موقع بمعنى ايقاع اي المحل الذي يقع نظره عليه والانتظار جمع نظره في التأمل والتفكير (قوله وعرفها الشئني) اي عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مظة او لوقية (قوله او بفعله) يعني زيادة او تقريره او التقرير داخل في الفعل لانه عدم التهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من افعال النفس (قوله وليس بواجب) مراده ما يعم الفرض (قوله لمطلقها) اي المطلق السنة الشامل للمؤكد والمستحبة وتبع في الاستدراك صاحب النهر وانت خير بانه اخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله ولو حكى) كعدم الانتكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترتك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام وان واجب عليه من غير تركه مقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلة الترتك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكى لدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في الخلف عنها وهو خوف ان تعرض علينا اه اوالسعود (قوله لكن شأن الشروط الخ) وذلك لانها لبيان الماهية والشروط خارجة عنها (قوله واورد عليه) اي على تعريف الشئني (قوله بناء على ما هو المنصور) اي حال كون صاحب البحر بانها اشكالة على القول المنصور اي المؤيد من احوال ثلاثة الخطر والاباحة والتوقف (قوله التوقف) اي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوله اوفله صلى الله عليه وسلم بقصد ماوى التعريف المذكور للسنة وكذا يرد المباح على القول بان الاصل الخطر (قوله الان الفقهاء) جواب عن اليراد (قوله كثيرا ما يلجعون) اي يلجعون قال في الصحاح التهج بالثاء الولوع به وقيل لهج به بالكسر يلجع لهما اذا غرى به اه والمعنى انهم ينطقون به كثيرا (قوله فالتعريف بناء عليه) هو محط الجواب يعني ان تعريف الشئني مبنى على هذا القول فتعلم اباحة المباح من الاصل لان جهة الشارع واختار في البحر تعريفين للسنة الاول وبه صدر وعليه اقتصر المصنف في المنع انها الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليخرج غيرا لمحمد والثاني وعليه اقتصر في التهر فقال والذي ظهر للبعد الضعيف ان السنة ما واجب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترتك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترتك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانتكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب المختص به صلى الله عليه وسلم اما هو فلهذا لا ينكر على تركه مع وجوبه في حقه كصلاة الضحى فان التوفيق يحصل به وفي التلويح ان مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب وهذا مذهب اصولي والافهم مصرعون في غير موضع من الفروع انها تنفذه اه (قوله البداءة مصدر بدأ قال الطرزي كلنقر آفقه وبكسر الباء وصوب ابن بكرى الفهم وهما على غير قياس والبداءة فعل الشئ اولا وتقديمه اه مخ (قوله بالنية) هي لغة عزم القلب على الشئ واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ودخل في ذلك المنهيات فان المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس والفرق بين العزم والقصد والنية ان العزم اسم للمتقدم على الفعل والقصد اسم للمقترن بالفعل والنية اسم للمقترن بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمتنوي اه بحر (قوله اي نية عبادة الخ) هو على تقديره ضاف وهو اقامة او استباحة وفي البحر قالوا المعتبر قصد دفع الحدث اقامة الصلاة واستباحة احتيا امثال الامر ولا يتأتى الاخير الا بعد دخول الوقت اذ ليس ما موراه الابعده اه وفيه نظر فانه ما موراه على طريق الذنب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المندوب فيها افضل من الفرض وتكني نية الطهارة كافي الهندية وكناية الوضوء كما جزم به في الفتح قال بل هي اولى من نية رفع الحدث لتسوية اه وما في البحر من ان نية الطهارة لا تكن في تحصيل السنة كانه لانها متنوعة الى اربعة الحديث والخطب فلم يخصص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث متنوعة الى اربعة واصغر وقده كفى نية رفعه في تحصيل السنة (قوله لا يصح) الاولى لا تشمل كافي الفتح ليشمل من المخفض والطواف (قوله كوضوء) اي كنية وضوءه وتنظير (قوله بانه بدونها) اي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا يتأب عليه لانا طهارة الثواب بالنية وفي مبسوط شيخ الاسلام لا يصح كلام فان الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به

وغيره

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع
النظر وعرفها الشئني عاينت بقوله عليه
السلام اورد عليه وان واجب ولا مستحب
كلمة تعريف لفظ المأمور به في المع
مواظبة مع تركه ولو حكى كان
الشرط ان لا يتوقف على ما هو المنصور
لما عرفت في الاصل في ان الاشياء تتوقف الاصل
من ان الاصل في الاشياء يتوقف الاصل
انهما كثيرا ما يلجعون عليه (النية)
الاباحة فالتعريف بناء عليه (النية)
قوله فالتعريف بناء عليه (النية)
قوله فالتعريف بناء عليه (النية)

وغيره لان الماء مطهر بالطبع (قوله وبانهم يتركها) الحاصل ان تارك السنة المؤكدة هل يأثم او لا خلاف ووفق في التهر بحمل الاثم على اعتياد الترتك وعدمه على عدمه (قوله وبانهم افرض الخ) افاد في التهر انه لا بد ان تذكر النية من جهة الفراغ في المأمور به اذ لا نزاع لاحكامها في ان الوضوء الماء وربه لا يصح بدون النية انما تراهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به ذلك اشار الكرخي ويبحث فيه الحلبي بان الفرض ما يعاقب على تركه والنية في المأمور به ليست كذلك فلا تكون فرضا والصواب ان يقال انها شرط في كون الوضوء عبادة (قوله في الوضوء المأمور به) اي الذي امر به الشارع ورتب عليه الثواب (قوله بسور حمار) كانه لان طهورية الماء ضعفت بالشك فتتقوى بالنية (قوله وينذر) هذا مبنى على ضعف والمعتد عدم جواز الوضوء به (قوله كالنيم) اي كانه افرض في النيم وانما لم تكن النية في الوضوء لذي هو مفتاح الصلاة شرطا لعدم تعليلها الاعرابي مع جهله فلو كانت فرضا لعلها صلى الله عليه وسلم له (قوله وبان وقتها) عطف على قوله بانه بدونها الخ (قوله ينبغي) اي يستحب (قوله ان تكون عند غسل اليدين) قال في الاشياء ايمان فواب السنن ويؤيد ما في الاشياء ما ذكره نوح افندي حيث قال وانما قال البدو بالنية ولم يقل النية كما قال غيره اشارة الى ان محلها ابتدا الوضوء فيقترن باول سنة ويستديمها الى غسل الوجه الذي هو اول اركانها هذا هو الاظهر لان ما تقدم بدونها الا ثوابه فيلحق بتقديمها اه اوالسعود وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سائر السنن) اي باقي لا يعني جميع والارام تقديم النية على نفسها لكونها من السنن افادته الحلبي (قوله كما تفرض الخ) تشبيه في المنى (قوله انتهى) اي ما في القمستاني (قوله لذي الفهم) الجاء متعلق بانتهى والفهم الادوار (قوله تحكى) اي تذكر (قوله في النية) متعلق بتحكى اوبنالم وفي معنى الباء اي لكل عالم بما يتعلق بالنية (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل مع المقارنة واصطلاحا على التي قبل الفعل فيه مجاز الاول اه حلبي (قوله حكم) هو السنة في الوضوء الغير المأمور به والغسل والقراءة في الوضوء بسور الحمار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمور به اه ح (قوله محل) هو القلب واما التلطف بها فسدعة في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم يجتمع عزيمته كما سرح به في حج الجراه حلبي (قوله وزمن) هو قبل سائر السنن في نحو الوضوء والغسل في الصلاة ان تكون عند استكمال اوقبله من غير فاصل يمنع البناء (قوله بشرطها) هو الاسلام وله قل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها تمييز العبادات عن العبادات او تمييز بعض العبادات عن بعض اه حلبي (قوله والكيفية) هي ان يقصد العبادة عالما اي عبادة هي اه حلبي اي فلا يكتفي بطلاق قصد الطاعة والتقرب من غير تخصيص (قوله والبداءة الخ) قدر ما اشارة الى مطلوبة البداءة هنا ايضا كافي غسل اليدين ولا تاتي فيها وذلك لان النية محلها القلب والنية محمل اللسان وغسل اليدين بالفعل والى دفع الشافعي اشار المؤلف بقوله قولاه (قوله بكل ذكر) بل هو حلل او كبر كان مقبلا السنة كذا في التهر (قوله لكن الوارد الخ) افاد انه مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم وقيل انه منقول عن السلف كافي البحر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الطحاوي عن السلف وقيل ان الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وذكر الزاهد اي انه يجمع بينهما كذا في التهر (قوله دين الاسلام) الاضافة للبيان (قوله قبل الاستنجاء) لان الاستنجاء ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة كافي غاية البيان وصح انه عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله الخلاء اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث يعني ذكر الشياطين وانهم شربوا الخبث جمع خبيث المؤذي من الجن والشياطين ويرى خبيث يسكون الباء مصدر بمعنى الشراء اوالسعود (قوله وبعبده) لانه ابتدا طهارة كافي غاية البيان (قوله الاحال انكشاف) اي فلا يصح سواها كان قبل الاستنجاء او بعد قبل السر كذا يفسد من المنع (قوله لا تحصل السنة) وذلك لقوات محلها واه والبداءة (قوله بل المندوب) لتلايخ وضوءه عنها كذا في السراج (قوله واما الاكل) اي فتحصل اذا نسى في ابدائه والى بها في خلاه والفرق ان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل اقامة فعل مستدا كذا في البحر (قوله لا في اوقات) تقييد للكمال بحسب (قوله وليقل الخ) قال صاحب التهر رابت في الشمائل القرمانية من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم قسي ان يذكر الله تعالى على طعمه فليقل بسم الله اوله وآخره اه وظاهر الحديث الشر يفان السنة تحصل في الاول لذكر

واخبره

وبانهم يتركها وبانها فرض في الوضوء
المأمور به وبان وقتها عند غسل الوجه
تعمد انهم وبان وقتها عند غسل الوجه
وفي الاشياء ينبغي ان تكون ثواب السنن ذات
البيد للرسول في حال ثواب السنن ذات
لكن في القمستاني ومحلها قبل سائر
السنن كما في التحفة فلان عند سائر
غسل الوجه كانه فرض عند سائر
وفيها سبع واللات مشهورة تلتزمها العراقي
قال
سبع سنن لذي الفهم اذنت
تحكى لكل عالم في النية
حقيقة حكم محل وزمن
وشروطها والقصد والكيفية
(و) البداءة (بالنية)
ذكر كبر السنن الواردة على دين الاسلام
بسم الله العظيم ولله الحمد والبركة
(فصل الاستنجاء وبعبده) الاحال انكشاف
وفي محل فحالة لا تحصل السنة
فهي في خلاه لا تحصل السنة
بل المندوب واما الاكل فتحصل السنة
في باقيها فافات وايضا بل بسم الله اوله

فرضية التحليل مع ان الغرض من هذا الفصل ان يبين ان الغرض من الفتح لانه اذا لم يصل يكون الفصل فرضا
 وليس التحليل غسلا كما لا يخفى اهـ ويحتمل ان ضمه بربيع الى الدخول (قوله وتليت الفصل) اي تكراره
 ثلاثا سنة الاولى فرض والاخيرتان سكتان مؤكداً على الصحح كذا في البحر عن السراج وهو المناسب
 لا تعدل لاهم على السفة بانه عليه الصلاة والسلام لما توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعف له
 الاجر مرتين وذلك انه جعل الثانية برباً مستقلاً وهذا يؤيد باستلزامها لالتهاجر سنة حتى لا يثاب عليها
 وحدها كذا في النهر وخرج بقيد الفصل المسح فان ثلثيته لا يكون سنة ولا مندوبا ولا دليل على كراهته
 كافي البحر (قوله المستوعب) يعني ان السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات كذا في البحر فلو غسل
 في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب موضع الوضوء
 فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في الهندية (قوله اذا اعتاده اثم) هذا احد اقوال ثلاثة
 قال في النهر ولو اتقصر على الاولى ففي اثمه قولان قيل بان ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد اتى بما امر به كذا
 في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده اثم والا لا ينبغي ان يكون هذا القول محل القولين قال في البحر
 وينبغي ترجيح عدم الاثم لقولهم والوعيد لعدم رؤيته اثلاث سنة فلو اثم بنفسه ترك لما احتج الى هذا الجمل اهـ
 (قوله اطمانينة القلب) اي عند الشك وكذا اذا نقص لغز الماء او البرد او الحاجة لا يكره كذا في الهندية
 (قوله اولقصد الوضوء) ظاهره انية وضوء آخر متحقة في الغرفة الرابعة والخامسة ولا كراهة والحديث
 يدل على غير هذا (قوله لا يابس به) الاولى ان يقول غسن لما غلب به في البحر بانه نوري على نور واستفيد من هذا
 ان الوضوء على الوضوء في مجلس مطلوب كافي الخلاصة وفيه اثم صرحوا بان تكرار الوضوء في مجلس واحد
 لا يستحب بل يكره ما فيه من الاسراف في الماء كذا في البحر عن السراج واجاب في النهر بانه لا تدافع في كلامهم
 لاختلاف الموضوع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا اعاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مرارا وهو
 صريح ما في السراج وبما رآه لو كرر الوضوء في مجلس واحد مرارا لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف
 متدبراه وظاهره ان الكراهة تحريمية لمكان الاسراف (قوله وحديث فقد تعدى) وارد على قوله ولوزاد
 لطمانينة القلب والحديث مذكور في البحر وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلاة الا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين وتوضأ ثلاثا ثلاثا
 وقال هذا وضوء وبوضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا ارتفع فقد تعدى وظلم (قوله محمول على الاعتقاد)
 هو ما يرم به في الهداية وقال في البداية انه الاصح فلا يثم الا اذا اعتقد ان الوضوء لا يجوز الا بالزيادة اقول انه
 يثم بالاسراف ولو اعتقد سنة الثلاث فقط فلذا قالوا في المنه وم حتى لو اى سنة العدد زاد لقص الوضوء على
 الوضوء واطمانينة القلب ونقص الحاجة فلا يابس به ولو كان كما ذكر لا تكره الزيادة مطلقا وقيل ان الحديث
 محمول على الزيادة على حدود الوضوء ورد بان اطالة الغرة مطلوبة رهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث فقد
 تعدى راجع الى الزيادة وقوله وظلم راجع الى النقص ففيه لف ونشر مرتين كذا في البحر عن غاية البيان (قوله
 واعل كراهتهم) اي الفقهاء اتى به جوابا عما اورد على قوله اولقصد الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشارع على
 ان الوضوء اذا تكررت مرتين يكره كما هو ظاهر جملة جوابا عن قوله اولقصد الوضوء وقد علمت ما ذكره صاحب النهر
 من ان الكراهة في تكراره ثلاثا كما هو صريح عبارة السراج وان حملت عبارة الشارع على التكرار مرارا كما قاله
 الحلبي فقيه الاسراف ومن العلوم ان الاسراف مكره تحريما لا تنزيها (قوله بل في اثمه ستاتي) جواب بالترقي
 عن الابرارين الواردين على قوله ولوزاد وعلى قوله اولقصد الوضوء (قوله معزيا) بصيغة اسم الفاعل حال
 من الله ستاتي ارفق الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الياء وهو اسم مفعول اصله معزوا وجمعت الواو
 والياء وسقت احداهما بالكون قلبت ياء وادغمت (قوله الاسراف في الماء) فان زاد ولو لم يتعد طمانينة
 ولا وضوء على وضوء يكون جائزا ولكن هذا فاسر على الجارى وما تقدم اثم (قوله يابس) صديف بل هو مكرره
 سواء كان في وسط الماء ارفق صفته حيث كان لغير حاجة احلبي (قوله لانه) اي المتوضي المأخوذ من النمام (قوله
 غير مضجع) اي لانه يعود اليه ثانيا فلما خرج الماء خارجا يكره اتفاقا (قوله فتأمل) اشار به الى توجيهه كذا
 في الحلبي (قوله ومسح كل راسه) وذلك لما روى الترمذي في جامعه ان عليا رضي الله تعالى عنه توضأ وغسل

(قوله لا يغسل) المستوعب ولا علة
 لغزوات ولا كفى علة اعتاده اثم والا
 ورسا طمانينة القلب اولقصد الوضوء
 اي روي عن ابن عباس وحديث فقد تعدى
 محمول على اعتداده اثم والا لا ينبغي
 في مجلس تنجيزية بل في الماء الحار في تزنية
 للجواهر الاسراف في الماء الحار في تزنية
 غير مضجع فتأمل (ومسح كل راسه مرة)

اعضاه ثلاثا ومسح راسه مرة مرة هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) من التكرار في الغسل
 لاجل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح وما روى من تثليثه محمول على ما اذا كان بماء واحد وهو
 مشروع على ما روى الحسن عن الامام وفي العناية كيف يكرر المسح وقد مر البطل مستوعبا للمرة الاولى
 واجيب بانه يوصف بالاستعمال اذا اقيم به فرض آخر لا اذا اقيم به السنة لانها مع الفرض لا سيما وهي بعينها
 لم يتغير محلها اهـ وفيه نظرو ولا ظهور في كيفية المسح ان يقع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمدحها الى الخفا
 على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستوعبا بهذه الكفا في البحر عن الزيلعي
 وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه حل المسح رده في البحر (قوله وادوم عليه اثم) هذا هو ثالث الاقوال
 كما تقدمناه (قوله معما) اشار به الى انه لا ينام فيها (قوله ولو بجمته) اشار به الى خلاف الشافعي اقول ان السنة
 لا تحصل الا بجمه جديد ودليلا نقوله عليه السلام الاذان من الرأس فان المراد بيان الحكم لا بيان الحقيقة
 ولا الحلقة لان الشارع بعث لبيان الاحكام لا لبيان الحقائق ونحو ذلك في التمهيد وكيفية ان يمسح
 بالسبب بابين داخلهما وبالايجامين خارجهما وهو المختار مع راجع وعن الحلواني وشيخ الاسلام يدخل
 الحنصر برقي اذنيه ويحركهما (قوله لكر الخ) استدراله على المائلة (قوله واته تب) فوسنة مؤكدة على
 الصحح فيكون مسحا بتركه (قوله المذكور في النص) اي الذي ذكره الله تعالى في نص القرءان وعمل
 عن قول الكثر المنصوص لما يرد عليه ان ترتيبه لم يكن منصوبا عليه وان اجيب عنه بانه منصوص
 عليه من العلماء كذا يقاد من المنع وغيرها (قوله وعندنا شافعي) راد في شرح الملتقى واحد (قوله وهو مطالب
 بالدليل) قال في البحر بعد ذكر الادلة والبحث فيها والحاصل انه لا حاجة الى اقامة الدليل على عدم الافتراض
 لانه الاصل ومذعية مطالب به قال وما استدلل به النووي بان الله تعالى ذكره محسوبا بين مغلولات والاصل
 جمع لمجانسة على نسق واحد ثم عطف غيره ولا يخرج عن ذلك الافئدة وهي هذا وجوب الترتيب
 قد اوجب عنه بان الفائدة التقيية على وجوب الاقتصار في صب لما على الاربعين لما التمام فطنة الاسراف
 كما في انكشاف وغيره اهـ (قوله واتوا له) اسم مصدر والمصدر المولاة قال الحموي لا تتحقق المولاة الا بعد غسل
 الوجه اهـ وفيه تامل اذا ذكره اتمامه ان لو كانت المولاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف
 انظاره كذا في ابي السعود (قوله يكسر الواو) وامانة تهما فهو صفة توجب لمن قامت به التمسك بان
 اعتقه مثلا (قوله غل المتأخر) عرف الزيلعي الولا بانه غسل العضو الثاني قبل جفاف الاول زاد الحمادي
 مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذر حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه لا يابس به على الاصح وعرفه الاكل
 بالتتابع في الافعال من غير ان يتخللها جفاف عضو عن عضو الهواة وغرة الخلاف انه لو جف الاول قبل
 غسل الاخير وذا كان ما قبل الاخير لم يجب بكون ولا على الاول دور الثاني والظاهر انه لا يكون ولا ويحتمل
 الثاني في عبارة الزيلعي على ما بعد الاول لا على ما يلي الاول كذا في التمهيد والشارح ارضى ما جئته صاحب النهر
 لكن في الهندية ما يدل على ان المراد بالثاني ما يلي الاول ونصه هارثا المولاة وهي التتابع وحده ان لا يجب
 الماء على العضو قبل ان يغسل سابعه في زمن معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والبريد ولا شدة البرد ويعتبر ايضا
 استواء حال المتوضي اهـ (قوله او مضجعه) اي مسح المتأخر كما اذا كان متحفظا او اعمامة على وجليه (قوله
 لا يابس به) يعني لا شيء عليه (قوله ومثله الفصل الخ) اي مثل الوضوء في حكم الولا وتعرفه الفصل والتيمم
 وفيه ارضى لا يتأتى به جفاف وتقييف الاعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولا وفي النهر فتضي تعريف
 الولا لو توضأ وضوءا ثم غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الاول انه يكون اتيابا سنة الولا (قوله الله لك)
 هو امر اليد على العضو والمفصول (قوله وترك الاسراف) سياتي في الاسراف مكرره وما يقتضاه ان يكون
 تركه واجبا (قوله وترك لطم الوجه) لانه ليس من الادب (قوله رقت فخرجها الخ) قال الحلبي لانه كالقلم
 فكما ان القلم يرس غلة في الوضوء يجب في الغسل فكذا الفرج هو ظاهره ذلك يطلب في حال الوضوء ولو بعد
 الاغتباء وهو يمدد بل الناهر ان ذلك حل الاحتياط فقط (قوله ومستحب) السبر والتاء زائدتان اي المحبوب
 فيه والمحبوب في اللغة صد المكره واصطلاحا ما يثاب على فعله ولا يلام على تركه كما في شرح الملتقى (قوله ويسمى
 متدبرا) اي لان الشارع بين ثوابه من ثواب المست وهو تدرج بمحاشنة وصكون الذنوب هو المستحب ما قاله

منه عنه ولو تركه وادوم عليه اثم (واذنيه)
 معاروا (قوله) لكن لو لم يمسح راسه فلا بد
 من ما جدي (الترتيب) المذكور في النص
 وعند الشافعي رضي الله عنه فرض وهو
 مطالب بالدليل (والاول) في كسر الواو
 غسل المتأخر وضوءه قبل جفاف الاول
 بسلا عذر في الوضوء ماؤه فذهب لطلبه
 لا يابس به ومن السنن الدليل ترك الاسراف
 وترك لطم الوجه بالماء وغسل فخرجها الخارج
 (ومستحب) ويسمى متدبرا

فأما في غير ما تقدم فمن أم ثابت ثالث دخل على عليه السلام فشرى من قربة مائة تممت إلى فمها قطعتة
 لا تتركه وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى باب الرخصة فشرى قارعا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فعل كما رأيتموني فعلت أه أبو لهود (قوله شربة مائتا) لأن حاله في معنى على السرعة والعجلة (قوله تعاود
 موقيه) الموق آخر العين من جهة الاتق وتعاودهما موضع الماء عليهما (قوله وعرفويه) أي عقبيه وما علاهما
 قوله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار أي أتى ليشاهد غسلها (قوله وانصبه) ما تنزل من
 باطن القدم لأنه رجا بقى فيه لمة فلا يتم الوضوء (قوله وإطالة الغرة تكون بالزيادة على الحد المحدود كذا في لجر
 ن يطيل غرته فليفعل والحديث في المصايح وإطالة الغرة تكون بالزيادة على الحد المحدود كذا في لجر
 (قوله وتجب له) بالرفع عطفًا على إطالة والتعجيل في السابقين ولم يسلك على زيادة الفعل في الذراعين
 بل هو مطلوب أولًا بغيره رتب رتب في شرح أشربة أعلى زاده أنه يشرب غسل للذراعين نصف العذدين
 وتوجد لن نصف السابقين ويحتمل أن يقرأ وتجب له بالجر عطفًا على الغرة (قوله يدها) للنص الثابت
 ما لم يكن بها عذر (قوله ويلهما) أي رجاين والذي في الهندية أنه يم بالبل للأعضاء كلها رخصها عن خلف
 ابن أيوب أنه قد بلغني لم يرض في الشتاء أن يبل أعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليه لأن الماء
 يخاف من الاعتف في الشتاء كذا في البدائع (قوله وتسمح) أي مسح موضع الاستنجاء بخرقة كذا في فتح
 القدير وفي الهندية ولا يمسح سائر أعضاءه بالخرقة أتى مسحها موضع الاستنجاء فلا يأتى أنه يمسح بغيرها
 وفي المصباح ينبغي أن لا يستقصى ويباغ في المسح (قوله وعدم فوضه) لأنه يشترط بركته أمر الطهارة
 واستبرى منها (قوله سورة قدر) أي مرة أو مرتين إذا لم يدرى أن من قرأ ما في أثر الوضوء غفر له ذنوبه من
 سنة فنه شارح المنية (قوله وصلاة ركعتين) قوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه
 ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلًا عليه مقلبه وجهه الأوجبت له الجنة كذا في شرح المنية (قوله في غير وقت
 ركعة) هي كذا وفات الحنة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن تركه
 لمكره أولى من فعل لمندوب كذا في شرح المنية (قوله ومكرهه) بعم كراهة التحريم واختاره (قوله وانقصر
 ما نقره إلى حد ما من بل ينبغي أن يكون غسليتين في كل مرة من الثلاث والشارح جعله من قسم
 كرهه فخره شارح المنية جعله من الآداب (قوله والاسراف) هو الزيادة على قدر الحاجة (قوله لزيادة
 على الثلاث) أي أنه لطائفه أو قصد الوضوء على الوضوء كما في أملاهم بذلك صاحب البحر (قوله فيه) أي
 في الوضوء ولا حاجة إلى استنبطه من جهة أن الكلام فيه لا لا احتراع عن الفعل (قوله لحرما) هي عين
 الحرام عند محمد وعندهما إلى الحرام أقرب فنبهته إلى الحرام كندبة أوجب إلى الفرض كما ذكره المصنف
 أول الخطر (قوله لعماء أئمة) فالاسراف غير مطلوب ولو على شدة نهري جابه لقوله تعالى ولا تبذر بثبرا
 ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر على سعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قل أوفى
 الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على شفة نهر جاروا لوضعت بالأساء الممجة مقروعة ومكسورة وبالفاء جابه
 أه من شرح المنية للهي (قوله لغرام) أي من غير خلاف لأنه إنما يوقف لمن يتوضأ الوضوء الشرعي كذا
 في البحر (قوله فذهب أئمة) قال المصنف كذا في التبيين وليس في عبارة الدر وما يقيد أحدهما
 أه (قوله ومن منياته) ظاهره أن ذلك لما ذكره مكرهه فخره حيث عبر بالهي وفيه نظر (قوله في ماء المرأة)
 لأنه وما تلذذ ولعدم محاسنهن غالبًا من النجاسة لتقص دينهن وهذا يدل على أن الكراهة تنزيهية
 (قوله لأن الوضوء مباح) والظن من النجاسة برش الماء عليه (قوله أوفى المسجد) فعل فيه مكرهه فخره
 لوجوب منيته عما يقدره وإن كان طاهرًا (قوله أوفى موضعاء) لذلك كنفية ومضاه (قوله والقائه الضامة
 مكرهه تنزيها لعمه في المستحبات وكذا إذا مضط (قوله ويقضه) ما فرغ من الذرائع ومكملاتها
 شرح فيما يرفع حكمه ما بعد وجودها لا خفاء أن رافع الشيء يرفع في الأجسام إبطال تركيها
 وفي الممان إراجها معاه والمطلوب كاستباحة الصلاة للوضوء في الأول حقيقة وإشافي مجازيها مع
 الإبطال وقيل مشترك كذا في كشف الزوائد (قوله لم يزل نجس خارجا) أي أن الاستنجاء إنما هو لخروج
 النجس ولو قضي لما حصلت طهارة الشخص إذ الإنسان ملوث بالدماء كذا في الأركان لظاهره أن ما قضي

ورخص المسافر شره ما يبار من الآداب
 زاده موقيه ركعتين وعرفويه وانصبه
 وطالة غرته وتجب له غسل رجليه بيساره
 فوبله اغتسل بدهن أو غيره وقت كراهة
 بتدليل وعدم فوضه ودراسة القدر
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة
 (ومكرهه لطم رجليه) وغيره (أولاً) تنزيها
 وانتقير (أولاً) رتب (منه) أربعة على
 ثلاث (قوله) فخره شارح المنية
 الممارس فخره (قوله) من يتوضأ بما جدي
 ما جابه وحسنه بوضوءه من منياته
 اتوضأ غسل ما نزل من المسجد إلى الماء
 لأن لا وضوء من في المسجد إلى الماء
 أوفى موضعاء (قوله) ويقتصر على

نما هو نجس الخارج لا خروجه المخرج عن كونه نجس مؤثر للنجس مع أن الضده هو المؤثر في رفع ضده
 ونخرج شرط فقط ولا وجود للمشرط بدون شرطه كذا في البحر عن الكمال (قوله كل خارج) زاده لم يرفع فخره
 أن الإضافة في المصنف من إضافة الصفة إلى الموصوف أي نجس ذي خروج مع أن ذلك هو المطلوب لكنه تبع
 المصنف في ذلك (قوله نجس) بفتح الجيم اسم لغير النجاسة وبكسر هاء لا يكون طاهرًا فهو عام فيصح كذا ذكره
 الشارح ضبطه في المصنف بهما عن أنفتح اليقيل بعده عن النكاف ولا فرق بينهما لغة كما في التهر (قوله أي
 من المتوضئ) حقيقة أو المتوضئ الذي وضئ فالتوضئ الذي هو مرجع الضمير مأخوذ أمامن فوضأ فعل
 الوضوء أو مضاعف وضأته ونما فلذلك لأنه لو حل على المتوضئ حقيقة لما كان لتقييد الشارح بالحى فائدة
 لخروج الميت به ولكن يلزم على هذا استعمال المضط وهو متوضئ في حقيقة ويجازيه وإن قيل أنه مشترك
 لفظي فالمشتركة اللفظي لا عزم له كذا ذكره في البحر (قوله الحى) احتراز عن الميت فإنه لو خرجت منه نجاسة
 لم يعد وضوءه بل يغسل موضع النجاسة فقط وتماه في التهر (قوله معتادا أولا) وذلك لأن الله تعالى قال
 أوجاه أحدكم من أنما طفق فاطلق الغائط وهو المثل المتسفل وأراد لمزومه وهو الحدث كناية فالحل على
 الأعم وهو الخارج منهم ما مطلقا إلى ضيق الاحتجاج على ما نزل في الله تعالى عنه في تقييده بالاعتقاد
 أفاده في لجر (قوله من السيلان أولا) والدليل لشارح من غيرهما عموم ما رواه الدارقطني الوضوء مما خرج
 وأيسر مما دخل (قوله حكم التطهير) حكمه أما الوجوب كما إذا سال على طاهر الجسد وما لتدب كما إذا نزل
 الدم إلى ما شئت من الأنف فإنه ينقض الوضوء لتدب غله بالمسافة في الاستنساخ وكما إذا نزل الدم إلى
 دماغ الأذن ينقض وليس ذلك إلا لكونه يتدب تطهير في الغسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير
 على الوجوب أراد الثبوت ليعلم التدب ومن قال إن الدم إذا نزل إلى قصبة الأنف لا ينقض محمول على أنه لم
 يصل إلى ما ينصل الماء إليه في الاستنساخ فهو في حكم الباطن كذا في البحر ووجهه في التهر وجزم بأن
 المراد بالحكم الوجوب فقط وأنه في مسألة الأنف والصباح يلحقهما التطهير وجوبا في الغسل والمراد من
 القصبة ما لا ن من المراء بالصباح الخرق الذي يجب اتصال الماء إليه في الجنابة وحل الوجوب على
 الثبوت مما لا داعي له أقول ما في البحر أحوط فتأمل (قوله بمجرد الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي
 الظهور بمجرد عن السيلان ملوثر البول إلى قصبة الذكر لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القاعة فإنه يتزوله
 إليه أين تنقض الوضوء وعدم وجوب غسله بالبحر لا لانها في حكم الباطن كما قاله الكمال (قوله عين السيلان)
 اختلف في حد السيلان فمن أبي يوسف حده أن يعلو فيخبر وهو الصحيح وعن محمد إذا انتفع على رأس الجرح
 فظهر به قبح ونحوه نقض أي وإن لم يخبر روى الدراية قول محمد أصح واختاره السرخسي وقال الكمال أنه الأولى
 (قوله لما قالوا) على المسافة (قوله لم يمسح الدم الخ) وكذا الوالي عليه رماذا أو ربا بانه طهر ثانيا وتره ثم وثم
 ينقض كذا في الهندية قال في البحر وأما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى أما إذا كان في مجلس
 مختلف لا يجمع أه (قوله كالوسال) تنبيه في النفي وهو عدم النقض وهو محترز قوله يلحقه حكم التطهير
 ولذا قال في التهر وفائدة ذكر الحكم دفع روي داخل البين وباطن الجرح الحقيقة التطهير فيه ما عكته وأما
 الساقط حكمه (قوله أوجرح) في النقص وس جرحه كعبه كله والأسم الجرح بالضم (قوله وكدمع) أي فإنه
 لا ينقض ومزاده الخارج لاعتن أذى لما يأتي (قوله على ما سبذكره المصنف) أي في مسائل شتى آخر الكتاب
 (قوله ولنا فيه كلام) حاصله أنه قول ضعيف وفخره يوجب فلا يعلو عليه (قوله ونخرج غير نجس) عطف
 على قوله نخرج كل خارج نجس (قوله مثل ربح) فإنه ناقض مع كونها طاهرة على الصحيح حتى لو لبس
 سراويله مبتلة أو ابتل من اليقية الموضع الذي يمر به الرشح يخرج أربح لا ينجس وهو قول العامة وما نقل
 عن الحلواني أنه كان لا يصلي بسراويله فخرج منه كذا في البحر (قوله أودودة) ولو من فوج بالاجتماع على
 ما في السراج والناقض ما عليها واختاره لزياني وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي أن ذكرهما
 بعد قوله وينقضه خروج نجس مستدركة فإن الناقض إذا كان ما عليها من النجاسة صدق أنه خارج نجس
 قد دخل تحتها ولا يكون خارجا بقوله إلى ما يطهر لأن ما عليها من النجاسة وإن قل خرج إلى ما يطهر
 كما في قابل البول والماء فغلى هذا يكون اعطف عليه من قبيل عطف العام على الخاص كما لا يخفى

كل خارج (نجس) بالفتح وبكسر (منه)
 أي من المتوضئ الحى معتادا أولا من
 السيلان أولا ما يطهر بالنية المفعول
 أي بلفظه حكم التطهير من المراء بالخروج
 من السيلان أولا ما يطهر بالنية المفعول
 عن السيلان أولا ما يطهر بالنية المفعول
 سبأ خارج في باطن عن أوجرح مدرن
 ولخرج وكدمع على ما سبذكره المصنف
 الجرح فاقض على ما سبذكره المصنف
 ولنا فيه كلام (قوله) نخرج غير نجس
 (ربح) أودوده وبه صاه من در

نقص الوضوء وان كان قليلا لان المعدة ليست بحمل الدم فيكون من قرصة في او صحمة في البدن آخ قول به اخذ عامة المشايخ افاده في البحر (قوله على براق) هو بالزاي والشين والصاد كما في شرح المذنية (قوله حكم للغالب) علة للنقض (قوله او ماواه) علامة كون الدم غالبا او مساويا ان يكون البراق احمر وعلامة كونه مغلوبا ان يكون اصفر كذا في البحر (قوله احتياطا) علة للنقض حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون ميلانه بنفسه او اساهه غيره فوجد الحدث من وجه فرجنا جانب الوجود احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحدث فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في المحيط (قوله لا ينقضه المغلوب الخ) لان الغالب البراق والحكم له فكان كذا براق (قوله والقبح كالمدم) اي غالبا ومغلوبا ومساويا والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله والاختلاط بالخطا الخ) وما نقل عن الشافعي من نجاسة الخطا فضعيف نعم حكى في البرازية كراهة الصلاة على خرقة عندهما لان المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظم فيما كذا في التهر والمصلي بفتح اللام المشددة (قوله علقه) اضافة النقص اليها لانه واقع بفعلها وفي القاموس العلقه دويبة في الماء تنص الدم (قوله وامتلأت) لاجابة لهذا القيد لان المدار على غلبة الظن بان هذا الدم الذي فيها يكون مسفوحا ولذا لم يقدريه في البحر (قوله القراد) كقرباب دويبة كالقرد بالضم والجمع قردان (قوله ان كان) اي اقرأ وتعلمت فيخرج من قول شارح بعد والخطا (قوله كذلك) اي كبيرين (قوله كيعوض) اي مص عضوا ويعوض جمع بوضوعة وهو ان كان في القاموس (قوله وفي لقه شافعي الخ) قل في البحر نصيره عن مبسوط شيخ الاسلام حيث قال قورم راس جرح فظهر به قبح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الزوم لانه لا يجب غسل موضع الزوم في تجاوزه الى موضع بلحقه حكم التطهير اياه وبظهور ان ذلك فيما اذا كان الفصل بشره ولا يجب عليه وحمل ذكر هذه المسألة والتي بهما عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر (قوله) ما يخرج من الحصة نفس على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين المخرج والمخرج وانما ينقض الشرب لاني في آخر رسالته الموضوعة في الحصة تفصيلا يرجع الى ان هناك فرقا بين الخارج والمخرج وقيل سيدي عبد الغني الشافعي عن الشافعي شرح القدوري ان الماء الصافي الخارج من النقط لا ينقض ثم ذكر ان الحسن روى ذلك عن الامام وعزا لخزانة لفتاوى انه لو سال من النقطه ماء لا ينقض قال الحلواني وفيه سعة لمن به جدرى او جرب فسال منه فعدم النقص رواية وينبغي ان يحكم بها في الحصة وان ما يخرج منها لا ينقض وان تجاوز الى موضع بلحقه حكم التطهير اذا كان ماصافيا ما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم ارقب او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والا لم ينقض مادامت الحصة في موضع الكي معصية بالعصابة وان امتلأت دما او نجسا ما لم يسل عن حول العصابة او ينفذ منها دم ارقب واما ظهوره في نقرة الحصة من غير ان يتجاوز فكتفه ورثته من الجرح نفسه وهو غير ناقض اه ابو السعود مختصرا (قوله نقض) قال في فتح القدير يجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط لسال لان القميص لو تردد على الجرح فاقبل لا ينقض ما لم يكن كذلك لانه ليس يحدث كذا في البحر (قوله متفرق التي) من اضافة الصفة لموصوفها اي التي المتفرقة (قوله وهو الغشيان) اي مثله فانه قد يكون بخوض شرب وتكيس بعد امتلاء المعدة غشياً وضبط الحموى الغشيان بفتح الغين المعجمة واثاء المثناة والياء المذاتة القصية وبضم الفين ومكون الداء من غث نفسه حاجت واضطربت صرح به في الصحاح والمراد هنا امر حادث في زواج الانسان منشاء تغير طبعه من احساس التن المذكور كذا في ابى السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض وجوب سجود التلاوة (قوله لا سبابها) كالتشيان والتلاوة (قوله الامناع) ان كسرة و ذلك كما في سجدة التلاوة اذا تكررت سبابها في مجلس واحد اذ لو اعتبر السبب لاتفق التداخل لاد كل تلاوة باب ومقابل الاصح ما قاله ابو يوسف من اعتبار المجلس فيه تبرأ من كذا لان المجلس اترافى جمع المتفرقات وهذا تعدد الاقوال المتفرقة في البيع والشكاح وسائر العقود بان تعدد المجلس قال في التهر فلو قاء في المجلس واستغفل بما ينوت المجلس ثم قاء ثانيا وهكذا لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يتعد هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يتعد السبب والمجلس او يتعد اربعة اوجه دون الثاني او على القلب في الاول يجمع اثنا في الثاني لا يجمع اثنا في الثالث يجمع عند محمد دون الثاني وفي الرابع يجمع عند ابى يوسف دون محمد وقد نقلوا الخلاف بينهما على عكس ما هنا

(قوله على براق) هو بالزاي والشين والصاد كما في شرح المذنية (قوله حكم للغالب) علة للنقض (قوله او ماواه) علامة كون الدم غالبا او مساويا ان يكون البراق احمر وعلامة كونه مغلوبا ان يكون اصفر كذا في البحر (قوله احتياطا) علة للنقض حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون ميلانه بنفسه او اساهه غيره فوجد الحدث من وجه فرجنا جانب الوجود احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحدث فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في المحيط (قوله لا ينقضه المغلوب الخ) لان الغالب البراق والحكم له فكان كذا براق (قوله والقبح كالمدم) اي غالبا ومغلوبا ومساويا والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله والاختلاط بالخطا الخ) وما نقل عن الشافعي من نجاسة الخطا فضعيف نعم حكى في البرازية كراهة الصلاة على خرقة عندهما لان المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظم فيما كذا في التهر والمصلي بفتح اللام المشددة (قوله علقه) اضافة النقص اليها لانه واقع بفعلها وفي القاموس العلقه دويبة في الماء تنص الدم (قوله وامتلأت) لاجابة لهذا القيد لان المدار على غلبة الظن بان هذا الدم الذي فيها يكون مسفوحا ولذا لم يقدريه في البحر (قوله القراد) كقرباب دويبة كالقرد بالضم والجمع قردان (قوله ان كان) اي اقرأ وتعلمت فيخرج من قول شارح بعد والخطا (قوله كذلك) اي كبيرين (قوله كيعوض) اي مص عضوا ويعوض جمع بوضوعة وهو ان كان في القاموس (قوله وفي لقه شافعي الخ) قل في البحر نصيره عن مبسوط شيخ الاسلام حيث قال قورم راس جرح فظهر به قبح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الزوم لانه لا يجب غسل موضع الزوم في تجاوزه الى موضع بلحقه حكم التطهير اياه وبظهور ان ذلك فيما اذا كان الفصل بشره ولا يجب عليه وحمل ذكر هذه المسألة والتي بهما عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر (قوله) ما يخرج من الحصة نفس على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين المخرج والمخرج وانما ينقض الشرب لاني في آخر رسالته الموضوعة في الحصة تفصيلا يرجع الى ان هناك فرقا بين الخارج والمخرج وقيل سيدي عبد الغني الشافعي عن الشافعي شرح القدوري ان الماء الصافي الخارج من النقط لا ينقض ثم ذكر ان الحسن روى ذلك عن الامام وعزا لخزانة لفتاوى انه لو سال من النقطه ماء لا ينقض قال الحلواني وفيه سعة لمن به جدرى او جرب فسال منه فعدم النقص رواية وينبغي ان يحكم بها في الحصة وان ما يخرج منها لا ينقض وان تجاوز الى موضع بلحقه حكم التطهير اذا كان ماصافيا ما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم ارقب او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والا لم ينقض مادامت الحصة في موضع الكي معصية بالعصابة وان امتلأت دما او نجسا ما لم يسل عن حول العصابة او ينفذ منها دم ارقب واما ظهوره في نقرة الحصة من غير ان يتجاوز فكتفه ورثته من الجرح نفسه وهو غير ناقض اه ابو السعود مختصرا (قوله نقض) قال في فتح القدير يجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط لسال لان القميص لو تردد على الجرح فاقبل لا ينقض ما لم يكن كذلك لانه ليس يحدث كذا في البحر (قوله متفرق التي) من اضافة الصفة لموصوفها اي التي المتفرقة (قوله وهو الغشيان) اي مثله فانه قد يكون بخوض شرب وتكيس بعد امتلاء المعدة غشياً وضبط الحموى الغشيان بفتح الغين المعجمة واثاء المثناة والياء المذاتة القصية وبضم الفين ومكون الداء من غث نفسه حاجت واضطربت صرح به في الصحاح والمراد هنا امر حادث في زواج الانسان منشاء تغير طبعه من احساس التن المذكور كذا في ابى السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض وجوب سجود التلاوة (قوله لا سبابها) كالتشيان والتلاوة (قوله الامناع) ان كسرة و ذلك كما في سجدة التلاوة اذا تكررت سبابها في مجلس واحد اذ لو اعتبر السبب لاتفق التداخل لاد كل تلاوة باب ومقابل الاصح ما قاله ابو يوسف من اعتبار المجلس فيه تبرأ من كذا لان المجلس اترافى جمع المتفرقات وهذا تعدد الاقوال المتفرقة في البيع والشكاح وسائر العقود بان تعدد المجلس قال في التهر فلو قاء في المجلس واستغفل بما ينوت المجلس ثم قاء ثانيا وهكذا لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يتعد هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يتعد السبب والمجلس او يتعد اربعة اوجه دون الثاني او على القلب في الاول يجمع اثنا في الثاني لا يجمع اثنا في الثالث يجمع عند محمد دون الثاني وفي الرابع يجمع عند ابى يوسف دون محمد وقد نقلوا الخلاف بينهما على عكس ما هنا

في مثله الغصب وهي ما لو تزوج رجل خاتما او خفا او قفصة من آخر وهو نام ثم اعاد ما تزوج ان اعاده في تلك الزومة يبرأ من الضمان اجماعا وان تكرر نومه وبقطته فرد في مجلس آخر لم يبرأ من الضمان اجماعا لاختلاف السبب والمجلس وان امتنع قبل ان يعيده ثم نام في موضعه فاعاده في الزومة الثانية لا يبرأ من الضمان عند ابى يوسف لاختلاف السبب ويبرأ عند محمد لان اتحاد المجلس وان انتقل من موضعه من غير امتنع يبرأ عند ابى يوسف ولا يبرأ عند محمد ولم يذكر للامام قول والعصم من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحول ابو السعود عن الشرب لاني بقليل زيادة (قوله اصلا) اي من كل وجه احتريه عما يخرج من صاحب العذر قبل خروج الوقت فانه وان كان غير حدث في حقه فهو نجس لكونه حدثا في حق غيره فهو بالتقييد بقوله اصلا غير داخل تحت هذه الكلية (قوله بقرينة زيادة الباء) لان زيادتها تدل على عموم التقي في الخبر (قوله كفي) قليل لانه من اعلى المعدة وهي ليست محل النجاسة فحكم الريق كذا في المنع ومحل في قه غير عين خمر يبول فانه وان فلا يفسد بالاصالة (قوله ودم لوترك لم يسل) لقوله تعالى اودما مسفوحا فغير المسفوح لا يكون نجسا فلا يكون نجسا وهو غير السائل سواء كان من آدمي وغيره لا يطلق النقص اه مخ (قوله ليس بنجس) فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا ولا يعكس فلا يقال ما لا يكون نجسا لا يكون حدثا فان النوم والاعناء والريح ليست بنجاسة وهي أحداث (قوله رقا باصحاب القروح) فلا يكون قليل الدم. نهم نجسا (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول ان التي والدم اقليلين نجسان وذلك لانه لا اثر للسيلان في النجاسة فاذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك كذا في الفتح وهذه غير رواية لاصول وظاهر الرواية عنه غير هذه كما في التهر (قوله مانعا) كالماء ونحوه اي ويغني بقول ابى يوسف فيما اذا اصاب الجامدات كالتياب والابيدان كذا في المنع (قوله حكما) اشار به الى ان المصنف شرع بكلمة على النواض الحكمية بعد الحقيقة (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه وتنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل مع ملامتها واستعمال العقل مع قيامه فيعجز العبد عن اداء الحقوق وللعلماء في النوم طريقتان احدهما ان النوم ليس بناقض لما لا يخلو عنه الدائم فان المسكة اذا زالت لا يعرى عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمثقفن حكما الثانية ان عينه ناقض وصح في السراج الاولى واختارها الزباني مقتضرا عليها لانه لو كان ناقضا لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها افاده في البحر والمنع وفي التهر اقول ينبغي ان لا يكون عينه ناقضا لثباته في انقلاط ريج اذ ما لا يخلو عنه التام ولو تحقق وجوده لم ينقض فالمرهوم روي في حاشية البلبلي سئل عن شخص به انقلاط ريج هل ينقض وضوءه بالنوم فاجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح ان النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى ان النوم نفسه ناقض لم ينقض وضوءه من به انقلاط ريج بالنوم والله اعلم (قوله مسكته) المسكة بالضم ما يمسك به والعقل الوافر وشمل المريض اذا نام في صلاته مضطجعا وفيه خلاف والصحيح النقص كذا في البحر (قوله المسكته) اي عن خروج الريج منه (قوله بحيث) الباء لتصور النوم الذي ترزول معه القوة (قوله او روكبه) اي والنوم على احد روكبه وهو تنبيه روكب بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الغد كما في الحاي وكذا اذا كان معتمدا على احد رقبه كما في البحر واما اذا بسط قدميه من جانب والصق اليديه بالارض فهذا غير ناقض كما في الخلاصة (قوله على المختار) راجع الى الصلاة وعن ابى يوسف اذا نعد النوم في الصلاة نقض (قوله كالنوم) مثال النوم الذي لا يزيل المسكة (قوله او اجدا) او قائما او راكعا (قوله على الهيئة المستنونة) اي الصفة المستنونة بان يكون رافدا بطنه عن نخذه بجافيا عضديه عن جذبيه وذلك لان الاتمسك باق والاستسقاء منع من كذا في البحر وظاهره ان المراد الهيئة المستنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله على المعتد) اعلم ان في النوم ما جادا خلافا قال بعضهم انه لا ينقض في الصلاة مطلقا وفي غيرها ان كان على الهيئة المستنونة والقياس في الصلاة كذلك الا ان اثار كناه بالنص فيما كذا في البدن آخ وصرح الزبلي بانه الاصح وسجدة التلاوة في هذا كالمسكية وكذا سجدتنا السهو وقال في التهر ما في البحر من تعصم الزباني لهذا فهو موبل في عقد القرآء انما لا يقصد الوضوء يوم السجدة في الصلاة اذا كان على الهيئة المستنونة فقيده في المحيط وهو الصحيح اه وقال في الملتقى وشرحه لاه واق لا ينقض نوم قائم اوقاعد او راكع او ساجد على هيئة السجود المعتبرة شرعا في الصلاة

(قوله على براق) هو بالزاي والشين والصاد كما في شرح المذنية (قوله حكم للغالب) علة للنقض (قوله او ماواه) علامة كون الدم غالبا او مساويا ان يكون البراق احمر وعلامة كونه مغلوبا ان يكون اصفر كذا في البحر (قوله احتياطا) علة للنقض حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون ميلانه بنفسه او اساهه غيره فوجد الحدث من وجه فرجنا جانب الوجود احتياطا بخلاف ما اذا شك في الحدث فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين كذا في المحيط (قوله لا ينقضه المغلوب الخ) لان الغالب البراق والحكم له فكان كذا براق (قوله والقبح كالمدم) اي غالبا ومغلوبا ومساويا والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله والاختلاط بالخطا الخ) وما نقل عن الشافعي من نجاسة الخطا فضعيف نعم حكى في البرازية كراهة الصلاة على خرقة عندهما لان المصلي معظم والصلاة عليها لا تعظم فيما كذا في التهر والمصلي بفتح اللام المشددة (قوله علقه) اضافة النقص اليها لانه واقع بفعلها وفي القاموس العلقه دويبة في الماء تنص الدم (قوله وامتلأت) لاجابة لهذا القيد لان المدار على غلبة الظن بان هذا الدم الذي فيها يكون مسفوحا ولذا لم يقدريه في البحر (قوله القراد) كقرباب دويبة كالقرد بالضم والجمع قردان (قوله ان كان) اي اقرأ وتعلمت فيخرج من قول شارح بعد والخطا (قوله كذلك) اي كبيرين (قوله كيعوض) اي مص عضوا ويعوض جمع بوضوعة وهو ان كان في القاموس (قوله وفي لقه شافعي الخ) قل في البحر نصيره عن مبسوط شيخ الاسلام حيث قال قورم راس جرح فظهر به قبح ونحوه لا ينقض ما لم يتجاوز الزوم لانه لا يجب غسل موضع الزوم في تجاوزه الى موضع بلحقه حكم التطهير اياه وبظهور ان ذلك فيما اذا كان الفصل بشره ولا يجب عليه وحمل ذكر هذه المسألة والتي بهما عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر (قوله) ما يخرج من الحصة نفس على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين المخرج والمخرج وانما ينقض الشرب لاني في آخر رسالته الموضوعة في الحصة تفصيلا يرجع الى ان هناك فرقا بين الخارج والمخرج وقيل سيدي عبد الغني الشافعي عن الشافعي شرح القدوري ان الماء الصافي الخارج من النقط لا ينقض ثم ذكر ان الحسن روى ذلك عن الامام وعزا لخزانة لفتاوى انه لو سال من النقطه ماء لا ينقض قال الحلواني وفيه سعة لمن به جدرى او جرب فسال منه فعدم النقص رواية وينبغي ان يحكم بها في الحصة وان ما يخرج منها لا ينقض وان تجاوز الى موضع بلحقه حكم التطهير اذا كان ماصافيا ما غير الصافي بان كان مخلوطا بدم ارقب او صديد فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والا لم ينقض مادامت الحصة في موضع الكي معصية بالعصابة وان امتلأت دما او نجسا ما لم يسل عن حول العصابة او ينفذ منها دم ارقب واما ظهوره في نقرة الحصة من غير ان يتجاوز فكتفه ورثته من الجرح نفسه وهو غير ناقض اه ابو السعود مختصرا (قوله نقض) قال في فتح القدير يجب ان يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط لسال لان القميص لو تردد على الجرح فاقبل لا ينقض ما لم يكن كذلك لانه ليس يحدث كذا في البحر (قوله متفرق التي) من اضافة الصفة لموصوفها اي التي المتفرقة (قوله وهو الغشيان) اي مثله فانه قد يكون بخوض شرب وتكيس بعد امتلاء المعدة غشياً وضبط الحموى الغشيان بفتح الغين المعجمة واثاء المثناة والياء المذاتة القصية وبضم الفين ومكون الداء من غث نفسه حاجت واضطربت صرح به في الصحاح والمراد هنا امر حادث في زواج الانسان منشاء تغير طبعه من احساس التن المذكور كذا في ابى السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض وجوب سجود التلاوة (قوله لا سبابها) كالتشيان والتلاوة (قوله الامناع) ان كسرة و ذلك كما في سجدة التلاوة اذا تكررت سبابها في مجلس واحد اذ لو اعتبر السبب لاتفق التداخل لاد كل تلاوة باب ومقابل الاصح ما قاله ابو يوسف من اعتبار المجلس فيه تبرأ من كذا لان المجلس اترافى جمع المتفرقات وهذا تعدد الاقوال المتفرقة في البيع والشكاح وسائر العقود بان تعدد المجلس قال في التهر فلو قاء في المجلس واستغفل بما ينوت المجلس ثم قاء ثانيا وهكذا لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يتعد هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يتعد السبب والمجلس او يتعد اربعة اوجه دون الثاني او على القلب في الاول يجمع اثنا في الثاني لا يجمع اثنا في الثالث يجمع عند محمد دون الثاني وفي الرابع يجمع عند ابى يوسف دون محمد وقد نقلوا الخلاف بينهما على عكس ما هنا

او حارجه على الله تعالى المصنف رحمه الله تعالى اه (قوله او توركا) التوركا ان يسط قدميه من جانب ويصق
 اليه بالارض (قوله او حارجه) اي واضعا حبوته والحبوة ان يجمع بين ظميره وساقه بهما او يديه كذا
 في القاموس قوله ورأسه على ركبتيه (قوله او توركا) اي ان يركب راسه كذا (قوله ارشبه المنكب) وهو
 من نام واضعا راسه على ركبتيه وضعا على الحذية وصار شبه المنكب على وجهه افاده صاحب البحر وفيه
 نظر (قوله اوق محمل) اي ادا نام قنما اوقعا في الخلاصة (قوله اوكاف) بدون باء رذعة الحمار وهو
 الكتاب وغراب والمصدر ان يركف قوله صاحب القاموس (قوله عربانا) انما هو ان يقال مثل ذلك في الموكفة
 لظهور الاله فيه في البحر شبه بعربانة وقد في المغرب فرس عري لا مخرج عليه ولا لبد وجعه اعرا ولا يقال
 فرس عربان اه معات ان هذا الاستعمال غير عربي بل يقال معروري كفي حديث ركب الحمار معروريا
 (قوله فن سل الهبوط) اي النزول من علو الى سفلى (قوله والا) بان كان حال الصعود والاستواء قوله
 حين سقط اي قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصابته جنبه الارض بلا فصل (قوله كناسر بهم) هم
 طاهره انه لا يكتفي السماع بدون فهم وفي الهندية ما يفيد خلافا حيث قال فيها اما النعاس في حالة
 ان صطباح لا يحلومان يكون ثقبلا او خفيا فان كان ثقبلا فهو حدث وان كان خفيا لا يكون حدثا
 وانفاصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان سمع ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يخفى عليه عامة ما قبل
 عنده فهو ثقيل اه فاهم فغيره يسمع اشتراط السماع فقط (قوله والته) هو آفة توجب الاختلال في العقل
 بحيث يصير شخص مختلط باللام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم بجرأنا كان وضوءه صحيحا حكمهم
 على عبادته بالجملة وان لم يكن مكفيا بها لاختلافه بالصبي لان عقله قد زال او السوء وفي البحر يوضع عنه
 الخشب وقيل الا في العبادات احتياطا وفي اصول الدين ان المنة وليس بمكف باداء العبادات كالصبي
 بعد قل لانه ذل لعنه فوبه عايه الخطاب بالاداء محال وقضاء ما مضى اذ لم يكن فيه حرج كقليل فقد
 صرح به يفتي القائل دون كثير وان لم يكن مختطبا فيما قبل كالتام وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح
 معني لهندي (قوله كسوم الانبياء عليهم السلام) صرح في الفتية بانه من خصومياتهم وله ان ورد
 في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفض ثم قام الى الصلاة ولم يوضأ ما ورد في حديث آخر ان عيني
 ناسان ولا ناسم قلبي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح من انه نام الى التمرين حتى طلعت الشمس لان القلب
 بقطران يحس بالحدث ويشعر به وليس طلوع الشمس وفجر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي
 نائمة وهذا هو المشهور في كتب الحديث والفقهاء يجمعون نزع المذهب على انه لا خصوصية للزوم بل غيره من
 النواقض كذلك ولم يستدل عليه شيئا بعبارة انهم ساقى حيث قال ولا تقض من الانبياء عليهم
 السلام فلا حاجة الى تخصيص النوم بعدم التقض وحيث يكون وضوءهم تشريعا باللام ويستثنى من ذلك
 انما هم وغشيم اه ابوالسود وظاهره ان الانعام والفشي نفسهما تاقضان لاما لا يحلوان عنه والالكانا
 غير ناقضين في حقهم ايضا (قوله انما هم) اي الانبياء عليهم الصلاة والسلام والانعام ضرب من المرض
 يضعف القوة ولا يزيل الحجة اي العقل بل بستره بخلاف الجنون فانه يزيل (قوله وغشيم) هو تعطيل القوى
 الحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره فاستاق وهو كافي في شرح ابن وهبان بفتح الغين
 وسكون الشين وبكسرهما مع تشديد الياء ثم نقل عن حدود انتكاه من ضم الغين وعليه اقتصر في انه
 ابوالسود وهو كالنوم في قوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى بطأت عبارته بل اشده لان النوم
 فترة صلية والانعام الذي منه الفشي عارض لا يثبت صاحبه اذ انه فكاك حدثا بكل حال (قوله ومنه الفشي)
 اي من الانعام فهو وقع منه كافي القاموس وهو المواقى لما في حدود المتكاهن الا ان الفقهاء يفرقون بينهما
 كالطباء ثم واورد ان مقتضى ما تقدم ان لا يكون الفشي وضوءا ناقضا بالاول لان الناقض الحقيقي من غيرهم
 لا يقض منهم فاولى الحكمي ثم ان هذا ساقى ما ذكره الملا على القاري في شرح الشفاء من الاجماع على انه
 صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الامام من امتناع النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تام عينا
 ولا ينام قلبه وقد سكي في الشفاء قولين بالطهارة والنجاسة في الحديثين منه صلى الله عليه وسلم (قوله جنون)
 هو زوال العقل وتقضه ظاهر باعتبار عدم مبالاة وغير الحدث من غيره لانه يصير مسؤولا فتن هذا

او توركا اي واضعا حبوته والحبوة ان يجمع بين ظميره وساقه بهما او يديه كذا في القاموس قوله ورأسه على ركبتيه (قوله او توركا) اي ان يركب راسه كذا (قوله ارشبه المنكب) وهو من نام واضعا راسه على ركبتيه وضعا على الحذية وصار شبه المنكب على وجهه افاده صاحب البحر وفيه نظر (قوله اوق محمل) اي ادا نام قنما اوقعا في الخلاصة (قوله اوكاف) بدون باء رذعة الحمار وهو الكتاب وغراب والمصدر ان يركف قوله صاحب القاموس (قوله عربانا) انما هو ان يقال مثل ذلك في الموكفة لظهور الاله فيه في البحر شبه بعربانة وقد في المغرب فرس عري لا مخرج عليه ولا لبد وجعه اعرا ولا يقال فرس عربان اه معات ان هذا الاستعمال غير عربي بل يقال معروري كفي حديث ركب الحمار معروريا (قوله فن سل الهبوط) اي النزول من علو الى سفلى (قوله والا) بان كان حال الصعود والاستواء قوله حين سقط اي قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصابته جنبه الارض بلا فصل (قوله كناسر بهم) هم طاهره انه لا يكتفي السماع بدون فهم وفي الهندية ما يفيد خلافا حيث قال فيها اما النعاس في حالة ان صطباح لا يحلومان يكون ثقبلا او خفيا فان كان ثقبلا فهو حدث وان كان خفيا لا يكون حدثا وانفاصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان سمع ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يخفى عليه عامة ما قبل عنده فهو ثقيل اه فاهم فغيره يسمع اشتراط السماع فقط (قوله والته) هو آفة توجب الاختلال في العقل بحيث يصير شخص مختلط باللام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم بجرأنا كان وضوءه صحيحا حكمهم على عبادته بالجملة وان لم يكن مكفيا بها لاختلافه بالصبي لان عقله قد زال او السوء وفي البحر يوضع عنه الخشب وقيل الا في العبادات احتياطا وفي اصول الدين ان المنة وليس بمكف باداء العبادات كالصبي بعد قل لانه ذل لعنه فوبه عايه الخطاب بالاداء محال وقضاء ما مضى اذ لم يكن فيه حرج كقليل فقد صرح به يفتي القائل دون كثير وان لم يكن مختطبا فيما قبل كالتام وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح معني لهندي (قوله كسوم الانبياء عليهم السلام) صرح في الفتية بانه من خصومياتهم وله ان ورد في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفض ثم قام الى الصلاة ولم يوضأ ما ورد في حديث آخر ان عيني ناسان ولا ناسم قلبي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح من انه نام الى التمرين حتى طلعت الشمس لان القلب بقطران يحس بالحدث ويشعر به وليس طلوع الشمس وفجر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي نائمة وهذا هو المشهور في كتب الحديث والفقهاء يجمعون نزع المذهب على انه لا خصوصية للزوم بل غيره من النواقض كذلك ولم يستدل عليه شيئا بعبارة انهم ساقى حيث قال ولا تقض من الانبياء عليهم السلام فلا حاجة الى تخصيص النوم بعدم التقض وحيث يكون وضوءهم تشريعا باللام ويستثنى من ذلك انما هم وغشيم اه ابوالسود وظاهره ان الانعام والفشي نفسهما تاقضان لاما لا يحلوان عنه والالكانا غير ناقضين في حقهم ايضا (قوله انما هم) اي الانبياء عليهم الصلاة والسلام والانعام ضرب من المرض يضعف القوة ولا يزيل الحجة اي العقل بل بستره بخلاف الجنون فانه يزيل (قوله وغشيم) هو تعطيل القوى الحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره فاستاق وهو كافي في شرح ابن وهبان بفتح الغين وسكون الشين وبكسرهما مع تشديد الياء ثم نقل عن حدود انتكاه من ضم الغين وعليه اقتصر في انه ابوالسود وهو كالنوم في قوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى بطأت عبارته بل اشده لان النوم فترة صلية والانعام الذي منه الفشي عارض لا يثبت صاحبه اذ انه فكاك حدثا بكل حال (قوله ومنه الفشي) اي من الانعام فهو وقع منه كافي القاموس وهو المواقى لما في حدود المتكاهن الا ان الفقهاء يفرقون بينهما كالطباء ثم واورد ان مقتضى ما تقدم ان لا يكون الفشي وضوءا ناقضا بالاول لان الناقض الحقيقي من غيرهم لا يقض منهم فاولى الحكمي ثم ان هذا ساقى ما ذكره الملا على القاري في شرح الشفاء من الاجماع على انه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالامة الامام من امتناع النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تام عينا ولا ينام قلبه وقد سكي في الشفاء قولين بالطهارة والنجاسة في الحديثين منه صلى الله عليه وسلم (قوله جنون) هو زوال العقل وتقضه ظاهر باعتبار عدم مبالاة وغير الحدث من غيره لانه يصير مسؤولا فتن هذا

الانعام على الانبياء عليهم الصلاة والسلام دون الجنون انتهى عيني (قوله وسكر) اي ونقصه سكر وهو سرور
 يغلب على العقل بما اثر به من لاسباب الموجبة له فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير ان يزيله ولذا
 بقي اهلا للخطاب وهو التحقيق وقيل انه يزيله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه وسعي السكر سكر الجور
 القاب عن الاعتداء بنور العقل لان العقل في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب فاذا شرب الخمر خلص اثرها
 الى الصدر حال بينه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلم فلم ينفذ في القلب بنور العقل كذا في البحر (قوله يدخل)
 العبارة فيها حذف الجار والمجرور اي به ويدخل مبينا لفاعل من دخل قول في لثمن واختاف في حده هنا
 وفي الايمان والحدود قد قال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض
 وخوطب زجراله وقلا بل يغلب عليه فيذكر كذا في كذا ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل
 في مشيئة الاختلال والتقييد بالاكثر فيفقد انصف من كلامه لواسطة قيام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهم
 في لاوب الثلاثة قول في حدود الفتح وكثيرا المشايخ على قوامها واختاره للفتوى وفي نواقض المجنب للصحيح
 قولهم اه (قوله ولو بالكل الحنيفة) هو بحث لادحاب نهر لم يكن منصوبا واستدل له بما في عقد الفرائد
 انهم حكموا بوقوع طلاقه اذ انكر منها زجراله اه (قوله وقهقهة) هي في اللغة ان يقول قدوة واصطلاحا
 ما ذكره انشراح وفيها خلاف قيل انها من الاحداث وقيل لا وانما يجب لوضوءه منها عقوبة وزجر اهرا قياس
 لانها ليست بخارج نجس بل هي صوت كالبكاء وينبغي ترجيح الثاني لما وافقته القياس وسلامته عما يقال
 انها ليست بنجاسة ولا سبها وموافقة الاحاديث فانها على ما رووا ليس فيها الا الا امر باعادة الوضوء والصلاة
 ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر واثر الخلاف يظهر في من المحقق في انها حدث لا يجوز وعلى
 انها لم يجر يجوز قول وينبغي ان يظهر ايضا في كتابة اقره ان واما محل الطوف بهذا الوضوء فقيه تردد
 والحاقه بالصلاة بوزن بانه لا يجوز فتدبره كذا في انه قول ولذي ينبغي ترجحه الاول لانه على الثاني يلزم انه
 لو ادى به صلاة لم يكن فيه الا الحرمة فقط ويجب عليه الاعادة لظواهر الاحاديث فقط وهذا البطلان لاصل المذهب
 وموافقة القياس لا تقتضي الترجيح بل لعمل في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جيرانه)
 احترز بذلك من الضحك وهو ما كان معصوما فقط وحكمه انه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة واما التيسر
 وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تدوا سنانة فقط حكمه انه لا يبطله حاله صلى الله عليه وسلم يتسم في الصلاة
 حين اناه جبريل عليه السلام واخبره ان من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشرين مرة في البدائع وقال جابر
 ابن عبد الله ما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتيسر ولو في الصلاة كما في النهاية وظاهر كلامهم ان التيسر
 في الصلاة غير مكروه ولذا قال في الاختيار ولا حكم للتيسر كذا في البحر (قوله بانغ) اما الصبي فقهقهته
 لا تقض وضوءه لكن تسقط صلاته وهو المتمدن اقرال ثلاثة وهذا القيد مما يؤيد ان التقض زجر ويمكن ان يقال
 ان المأمور بالاعادة البالفون فاعتبرها الشارع حدثا في حقهم دون من عداهم وان كان الاصل العموم
 وبالحيلة فحالة القهقهة من المشكالات (قوله ولو امرأة) وذلك لان النساء شقائق الرجال في التكليف (قوله
 سهوا) من مدخول المبالغة والاض في لاسموا واحد قوانين به جزم الزيلعي (قوله كالباني) اي اذا قهقهه
 في ذهابه للوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في ضمن الفعل) اي المندرج فيه اما اذا وضأ أولا ثم اغتسل فالوضوء
 مستقل كما هو الظاهر (قوله لكن رجح في الخاتمة والفتح والنهر الخ) الذي في انه رده والذي رجحه المتأخرون
 وهذا ليس ترجيحنا منه اللهم الا ان يقال انه حيث لم يتق به فقد مال الى ترجحه (قوله التقض عقوبة له) اه ذكر
 التقض لان بطلان الصلاة به عمالا خلاف فيه كاتبه عليه في المضمرات (قوله كاله) اي ذات ركوع ومجود
 او ما يقوم مقامهما من الاعمال لعداها وكما يوجب بالذلل او بافرض حيث يجوز فلا تقض القهقهة في صلاة
 الجنابة ومجدة خلافا لكن يبطلان رقيداة ولنا حيث يجوز لانه لو كان راكعا يوجب بالتطوع في المصر او في اقرية
 فتممه لا ينقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافا لثاني بحر وقوله وسجد تلاوة اي خارج الصلاة
 كافي الشلي (قوله ولو عند السلام) اي اوفى سجد السجود كافي المحيط (قوله عمدا) من مدخول المبالغة اي
 ولو عمدا وقيد به ليكون الخروج بصحة فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لوقوعها في جزمها (قوله لا الصلاة)
 لانه خروج يصنع (قوله فلا تقض) اي للوضوء لان قهقهته رقت بعد بطلان الصلاة بقهقهة الامام (قوله

(وسكر) اي ونقصه سكر وهو سرور يغلب على العقل بما اثر به من لاسباب الموجبة له فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير ان يزيله ولذا بقي اهلا للخطاب وهو التحقيق وقيل انه يزيله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه وسعي السكر سكر الجور القاب عن الاعتداء بنور العقل لان العقل في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب فاذا شرب الخمر خلص اثرها الى الصدر حال بينه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلم فلم ينفذ في القلب بنور العقل كذا في البحر (قوله يدخل) العبارة فيها حذف الجار والمجرور اي به ويدخل مبينا لفاعل من دخل قول في لثمن واختاف في حده هنا وفي الايمان والحدود قد قال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض وخوطب زجراله وقلا بل يغلب عليه فيذكر كذا في كذا ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل في مشيئة الاختلال والتقييد بالاكثر فيفقد انصف من كلامه لواسطة قيام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهم في لاوب الثلاثة قول في حدود الفتح وكثيرا المشايخ على قوامها واختاره للفتوى وفي نواقض المجنب للصحيح قولهم اه (قوله ولو بالكل الحنيفة) هو بحث لادحاب نهر لم يكن منصوبا واستدل له بما في عقد الفرائد انهم حكموا بوقوع طلاقه اذ انكر منها زجراله اه (قوله وقهقهة) هي في اللغة ان يقول قدوة واصطلاحا ما ذكره انشراح وفيها خلاف قيل انها من الاحداث وقيل لا وانما يجب لوضوءه منها عقوبة وزجر اهرا قياس لانها ليست بخارج نجس بل هي صوت كالبكاء وينبغي ترجيح الثاني لما وافقته القياس وسلامته عما يقال انها ليست بنجاسة ولا سبها وموافقة الاحاديث فانها على ما رووا ليس فيها الا الا امر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر واثر الخلاف يظهر في من المحقق في انها حدث لا يجوز وعلى انها لم يجر يجوز قول وينبغي ان يظهر ايضا في كتابة اقره ان واما محل الطوف بهذا الوضوء فقيه تردد والحاقه بالصلاة بوزن بانه لا يجوز فتدبره كذا في انه قول ولذي ينبغي ترجحه الاول لانه على الثاني يلزم انه لو ادى به صلاة لم يكن فيه الا الحرمة فقط ويجب عليه الاعادة لظواهر الاحاديث فقط وهذا البطلان لاصل المذهب وموافقة القياس لا تقتضي الترجيح بل لعمل في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جيرانه) احترز بذلك من الضحك وهو ما كان معصوما فقط وحكمه انه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة واما التيسر وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تدوا سنانة فقط حكمه انه لا يبطله حاله صلى الله عليه وسلم يتسم في الصلاة حين اناه جبريل عليه السلام واخبره ان من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشرين مرة في البدائع وقال جابر ابن عبد الله ما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاتيسر ولو في الصلاة كما في النهاية وظاهر كلامهم ان التيسر في الصلاة غير مكروه ولذا قال في الاختيار ولا حكم للتيسر كذا في البحر (قوله بانغ) اما الصبي فقهقهته لا تقض وضوءه لكن تسقط صلاته وهو المتمدن اقرال ثلاثة وهذا القيد مما يؤيد ان التقض زجر ويمكن ان يقال ان المأمور بالاعادة البالفون فاعتبرها الشارع حدثا في حقهم دون من عداهم وان كان الاصل العموم وبالحيلة فحالة القهقهة من المشكالات (قوله ولو امرأة) وذلك لان النساء شقائق الرجال في التكليف (قوله سهوا) من مدخول المبالغة والاض في لاسموا واحد قوانين به جزم الزيلعي (قوله كالباني) اي اذا قهقهه في ذهابه للوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في ضمن الفعل) اي المندرج فيه اما اذا وضأ أولا ثم اغتسل فالوضوء مستقل كما هو الظاهر (قوله لكن رجح في الخاتمة والفتح والنهر الخ) الذي في انه رده والذي رجحه المتأخرون وهذا ليس ترجيحنا منه اللهم الا ان يقال انه حيث لم يتق به فقد مال الى ترجحه (قوله التقض عقوبة له) اه ذكر التقض لان بطلان الصلاة به عمالا خلاف فيه كاتبه عليه في المضمرات (قوله كاله) اي ذات ركوع ومجود او ما يقوم مقامهما من الاعمال لعداها وكما يوجب بالذلل او بافرض حيث يجوز فلا تقض القهقهة في صلاة الجنابة ومجدة خلافا لكن يبطلان رقيداة ولنا حيث يجوز لانه لو كان راكعا يوجب بالتطوع في المصر او في اقرية فتممه لا ينقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافا لثاني بحر وقوله وسجد تلاوة اي خارج الصلاة كافي الشلي (قوله ولو عند السلام) اي اوفى سجد السجود كافي المحيط (قوله عمدا) من مدخول المبالغة اي ولو عمدا وقيد به ليكون الخروج بصحة فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لوقوعها في جزمها (قوله لا الصلاة) لانه خروج يصنع (قوله فلا تقض) اي للوضوء لان قهقهته رقت بعد بطلان الصلاة بقهقهة الامام (قوله

في ادخال شيء موى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) اي في الغسل المأمور به (قوله فلو نفل لم يعد)
 واما الفرض فيطالب باذنه لعدم انعقاده (قوله لا يدعه) لعدم العذر في تركه (قوله وان راوه) والحرمه على
 المتعمد للنظر (قوله تؤخره) لان هذا من جملة الاعذار لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لان نظر الجفص
 الى الجفص اخف (قوله واختلف الخ) ظاهره يقتضي ان المسألة نكت في المذهب وقد وقع في خلاف وليس
 كذلك كما ستقف عليه (قوله كما بسطه ابن النخعة) اي في شرحه لاوهبانية حيث نقل عن شرح ناطقه هاته
 لم يقف فيها على نقل وان اقياس ان يؤخر الرجل بين النساء او بين الرجال وانما لانه يغتفر في الجفص مع جفصه
 ما لا يغتفر مع غيره واما الخنثى فلا ينبغي له ان يكشف عورته عند احد اصلا لانه ان كشف عند ذكره احمق انه انثى
 وان كشف عند انثى احمق انه ذكر فصار الحاصل ان مريد الاغتسال مع وجود احد غيره على الماء اما ذكر او انثى
 او خنثى ولا يتبدل الا الرجل بين رجل والمرأة بين نساء ولا في غير هاتين الصورتين وذكره الحلبي بمسوطا (قوله
 وينبغي لها) اي المرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين نساء وبينهن وبين الرجال (قوله ان تتيم) هذا استظهار
 وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فانه يقتضي عدم التيميم (قوله مطلقا) - واما كان بين رجال ونساء او بينهما
 (قوله والفرق لا ينبغي) لفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع
 الحكمة راء اه حاي وما ذكره ابو السعود من الفرق في غير محلها ثم ظاهره تغير الحلبي انها اذا كانت اكثر من
 قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في المنية وشرحها ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام
 والاستنجاء بالما افضل ان امكنه اي الاستنجاء به من غير كشف عند احد فان لم يمكنه ذلك يمكن الاستنجاء
 بالا حجارا يجب عليه ان يكتفي بالا حجار ولا يرتكب المحرم والتيميم بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم
 لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهوانها ان كان اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا
 لانه حرام به ذرية في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكن ازالته من غير كشف اه (قوله ومنه) فادانه لا واجب له
 واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الغسل الا اذا اودى الظاهر ومن منته البدأة بالنية اي بعبادة اونية
 غسل او رفع حدث او امتثال امر وهو يدونها ليس به عبادة ووقتها قبل الشئ ايمان ثواب السن والدليل على
 سنية الوضوء فيه ما روى الجماعة عن عبيدة قالت وضعت لحي على الله عليه ولم ياتني غسل به فافترغ على يديه
 فغسلهما من تحتين او ثلاثا ثم افترغ بيته على شماله فغسل مذا كبره ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق
 ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا ثم افترغ على جسده ثم تيمم عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث
 مشتمل على بيان السنة والقرينة وفي الحديث ثم اتيته بتدليل فرده والمقول في معراج الدراية وغيره انه لا بأس
 بالتمسك بالتدليل للمتوضي والمغتسل الا انه ينبغي ان لا يبالغ ويستغنى فيبقى اثر الوضوء على اعضائه ولم ار من
 صرح بان نجاسة الاصحاب مكية المصلي فقال ويستحب ان يمسح بتدليل بعد الغسل بجزء من الوضوء كلام غير هذا
 ذكره فيه فارجع اليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) اي الترتيب المعهود في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر
 بينه المصنف بقوله يادى الخ ابو السعود (قوله وآداب كاداية) من ذلك الاعضاء وادخال خنصره صماخ اذنيه اي
 بعد تعميجه بالماء فان غسله فيه قرض ولا يظهر ان يقال تقديمه على الوقت لغير المذموم بل بهجلا مطلقا
 وقوله يكسأه الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للحفاظ من الرشاش وعدم الاستعانة وعدم
 التكلم بكلام الناس واما الدعاء فهو مكروه كافي فورا لا يضل ومثل الدعاء التسبيح على كل عضو والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد ومن آداب الوضوء الشرب من فضل الوضوء ونظيره ان ذلك مطلوب في الغسل
 وفي فور الايضاح ومكروهه ككرويه من لطم الوجه او غيره بالماء والتقيير والامراف (قوله لانه يكون
 الخ) هذا التدليل بقيد ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة ابوابه ود (قوله ما ميان) اشترطه
 ليكون بدلا عن الصب المشروط عند اي وصف (قوله او من كبير) هو ما بعده فانه صاحب البحر على
 الماء الجارى (قوله فقد اكل السنة) اي التي تليق به كالتشليل والدلك واما نحو التلطف بالنية فلا يكون آتيا به
 (قوله البدأة بفعل يديه) وهو غير الغسل الذي في الوضوء المستنون كافي فورا لا ييضاح (قوله وفرجه) مثله المذمور
 كافي التمر (قوله آتيا الحديث) اي حديث عبيدة المتقدم لان تقديم غسل الفرج لم يخصه كونه النجاسة بل
 لما اولانه لرغبه في اثناء غسله فلتقتض طهارته عند من يرى ذلك كما اشار اليه القاضي عياض والخروج

(قوله ونسب) ون في بصل ماء اليه حرجا (قوله فتمت) باقيا في اربعين الجدة في بطنه الختان
 او السعور وهي بالضم وتحرك كافي اقاموس (قوله بل يندب) اي غسل داخلها (قوله وعاله) اي عدم وجوب
 غسلها (قوله بالحرج) اي الشقة حتى لو امكنه يدونها اقتضى لان داخل القلفة حكم الخارج ولهذا انتقضت
 الظاهرة بوصول البول اليها ابو السعود (قوله فسقط الاشكال) اي اذا كانت العلة هي الحرج سقط اشكال
 الزياحي وحاصله ان القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتقض
 وضوءه فله كالحارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخل حتى لا يجب ابدال الماء اليه وحاصل ما اشار
 اليه الشارح من الدفع ان العلة في السقوط الحرج لا لكونه خلقا في املية كقصبة الذكر وانما نشأ الاشكال
 من تعليله عدم الوجوب بانه خلقا كصبة الذكر (قوله وفي المعودي) هو الذي ارتضاه الشريلا واليه يشير
 كلام الكيل لانه قيد السقوط بالحرج فمع عدمه لا سقوط ابو السعود (قوله وكفى) اي المرأة عن غسل راسها
 (قوله بل اصل صغيرتها) المراد الجفص الصادق بجميع الضمائر (قوله اي شعر المرأة المضمور) اشار به الى ان
 صغيرة فعليه معنى مقوله من الشعر بالصاد المجبة وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالنظارة
 ولا صل فيه ما روى مسلم وغيره عن م - سلمة قالت ذات يوم لرسول الله في امرأة اشترى فخر رأسي انا فتمت غسل
 الخنثية فقال انما يكفيك ان تحشي على رأسك ثلاث حشيات ثم تعطين عليك الماء فتظهرين قال في دفع
 التقدير وهو يقتضي عدم وجوب الايصال الى الاصول وانما شرط بليغ الماء اصول الشعر بحيث حذيفة
 كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت ويقول يا هذه اباني الماء اصول شعرك وهي يجمع عظام الرأس وليس
 عليها بل ذواتها ولا ايصال الماء الى الاثناء مخ ونهر وحكي في البحر ثلاثة اقوال في هذه المسئلة الاول
 الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان او معقوصا وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة وبطل
 عليه الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضمورا او وجوب الايصال
 الى اثنائه اذا كان منقوضا وشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي والثالث وجوب
 بل الذوات مع العصر وصح (قوله للخرج) انه لقول المصنف وكفى (قوله اما المنقوض) محترز بقوله صغيرتها
 (قوله كاه) اي اصوله واذا شانه على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اتفاقا) عورض بان ظاهرا رواية
 الاكتفاء بل الاصول فقط منقوضا كان او معقوصا وهو القول الاول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لحكاية
 الاتفاق (قوله ولو لم يتبدل اصلها) بان كان متبدلا او مضمورا خفرا شديدا لا يتبدل فيه الماء (قوله مطلقا)
 سواء كان فيه جرح ام لا (قوله هو الصحيح) مقابله انه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله مطلقا منقوضا
 او معقوصا (قوله ولو شعرها غسل راسها) اي في اغتسالها (قوله تركته) المناسب زيادة ولا تمسح ليقابل ما بعده
 (قوله ولا تمسح نفسها من زوجها) اي اذا اراد جاعها لانه حقه ولها مندوحة عن غسل الراس ما يتركه
 واما بخصه (قوله وجوبا) اي افتراضا (قوله لا مكان خلقه) اي ولا يلحقه نقص به ولا بد من هذه الزيادة والا
 فامكان الخلق متأت في النساء غير انه يشوبهن (قوله لم يصل الماء فتمت) وذلك لعدم امكان الاحتراز عنه
 (قوله ولو حرمه) اي الخنثاء لكن لا بد ان يصل الماء تحتها واما اذا لم يصل لانتفخ الظهارة ولذا قال في البحر
 ولما زفت المرأة راسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليه ازالته (قوله ودون) في الفاموس
 لدون الوسخ وانما تلطخ به وفعله دون كفرج ودون (قوله ولو في ظفر) غبي به لثروهم ان هذا محل ضيق لا ينفذ فيه
 الماء والحالفة الشافعي في ذلك (قوله في الاصح) وجهه ان الماء ينقذه (قوله بخلاف نحو عيين) من خير مضوغ
 ودون يابس في الاثف وبلد سمك كافي البحر (قوله ولا يمسح ما على ظفر صباغ) للضرورة قال في المنبرات وعليه
 انشوى والقول الثاني انه يمنع به مذكر في البحر والظاهر ان هذا الخلاف يجري في الخنثاء (قوله ولا طعام بين
 الخنثاء) فان كانا يمسح بعضا من الخنثاء في الخنثاء ولا حياض ان يخرج به ويحرم الماء عليه بحر
 عن الصبي وفتاوى الفضل (قوله وقيل ان صلبا) به في ان كان الطعام صلبا اي يابس شديدا يمنع فقال الماء
 والصلب جسد اصادا لشبهه على من الفاموس (قوله وهو الاصح) تقدم في ر - م الفصل ان ما يابس لا يمسح
 عن الاصح (قوله وجوبا) ان من سالت لاجبة لاجبة (قوله كشرط) عدم الحاف ما به اني شجرة من ان انرا
 لا بد ان لا يمسح به الا اذا كان من سالت لاجبة لاجبة (قوله ولا بد ان لا يمسح به الا اذا كان من سالت لاجبة لاجبة)

في ادخال شيء موى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) اي في الغسل المأمور به (قوله فلو نفل لم يعد)
 واما الفرض فيطالب باذنه لعدم انعقاده (قوله لا يدعه) لعدم العذر في تركه (قوله وان راوه) والحرمه على
 المتعمد للنظر (قوله تؤخره) لان هذا من جملة الاعذار لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لان نظر الجفص
 الى الجفص اخف (قوله واختلف الخ) ظاهره يقتضي ان المسألة نكت في المذهب وقد وقع في خلاف وليس
 كذلك كما ستقف عليه (قوله كما بسطه ابن النخعة) اي في شرحه لاوهبانية حيث نقل عن شرح ناطقه هاته
 لم يقف فيها على نقل وان اقياس ان يؤخر الرجل بين النساء او بين الرجال وانما لانه يغتفر في الجفص مع جفصه
 ما لا يغتفر مع غيره واما الخنثى فلا ينبغي له ان يكشف عورته عند احد اصلا لانه ان كشف عند ذكره احمق انه انثى
 وان كشف عند انثى احمق انه ذكر فصار الحاصل ان مريد الاغتسال مع وجود احد غيره على الماء اما ذكر او انثى
 او خنثى ولا يتبدل الا الرجل بين رجل والمرأة بين نساء ولا في غير هاتين الصورتين وذكره الحلبي بمسوطا (قوله
 وينبغي لها) اي المرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين نساء وبينهن وبين الرجال (قوله ان تتيم) هذا استظهار
 وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فانه يقتضي عدم التيميم (قوله مطلقا) - واما كان بين رجال ونساء او بينهما
 (قوله والفرق لا ينبغي) لفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع
 الحكمة راء اه حاي وما ذكره ابو السعود من الفرق في غير محلها ثم ظاهره تغير الحلبي انها اذا كانت اكثر من
 قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في المنية وشرحها ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام
 والاستنجاء بالما افضل ان امكنه اي الاستنجاء به من غير كشف عند احد فان لم يمكنه ذلك يمكن الاستنجاء
 بالا حجارا يجب عليه ان يكتفي بالا حجار ولا يرتكب المحرم والتيميم بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم
 لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهوانها ان كان اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا
 لانه حرام به ذرية في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكن ازالته من غير كشف اه (قوله ومنه) فادانه لا واجب له
 واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الغسل الا اذا اودى الظاهر ومن منته البدأة بالنية اي بعبادة اونية
 غسل او رفع حدث او امتثال امر وهو يدونها ليس به عبادة ووقتها قبل الشئ ايمان ثواب السن والدليل على
 سنية الوضوء فيه ما روى الجماعة عن عبيدة قالت وضعت لحي على الله عليه ولم ياتني غسل به فافترغ على يديه
 فغسلهما من تحتين او ثلاثا ثم افترغ بيته على شماله فغسل مذا كبره ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق
 ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا ثم افترغ على جسده ثم تيمم عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث
 مشتمل على بيان السنة والقرينة وفي الحديث ثم اتيته بتدليل فرده والمقول في معراج الدراية وغيره انه لا بأس
 بالتمسك بالتدليل للمتوضي والمغتسل الا انه ينبغي ان لا يبالغ ويستغنى فيبقى اثر الوضوء على اعضائه ولم ار من
 صرح بان نجاسة الاصحاب مكية المصلي فقال ويستحب ان يمسح بتدليل بعد الغسل بجزء من الوضوء كلام غير هذا
 ذكره فيه فارجع اليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) اي الترتيب المعهود في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر
 بينه المصنف بقوله يادى الخ ابو السعود (قوله وآداب كاداية) من ذلك الاعضاء وادخال خنصره صماخ اذنيه اي
 بعد تعميجه بالماء فان غسله فيه قرض ولا يظهر ان يقال تقديمه على الوقت لغير المذموم بل بهجلا مطلقا
 وقوله يكسأه الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للحفاظ من الرشاش وعدم الاستعانة وعدم
 التكلم بكلام الناس واما الدعاء فهو مكروه كافي فورا لا يضل ومثل الدعاء التسبيح على كل عضو والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد ومن آداب الوضوء الشرب من فضل الوضوء ونظيره ان ذلك مطلوب في الغسل
 وفي فور الايضاح ومكروهه ككرويه من لطم الوجه او غيره بالماء والتقيير والامراف (قوله لانه يكون
 الخ) هذا التدليل بقيد ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة ابوابه ود (قوله ما ميان) اشترطه
 ليكون بدلا عن الصب المشروط عند اي وصف (قوله او من كبير) هو ما بعده فانه صاحب البحر على
 الماء الجارى (قوله فقد اكل السنة) اي التي تليق به كالتشليل والدلك واما نحو التلطف بالنية فلا يكون آتيا به
 (قوله البدأة بفعل يديه) وهو غير الغسل الذي في الوضوء المستنون كافي فورا لا ييضاح (قوله وفرجه) مثله المذمور
 كافي التمر (قوله آتيا الحديث) اي حديث عبيدة المتقدم لان تقديم غسل الفرج لم يخصه كونه النجاسة بل
 لما اولانه لرغبه في اثناء غسله فلتقتض طهارته عند من يرى ذلك كما اشار اليه القاضي عياض والخروج

(قوله ونسب) ون في بصل ماء اليه حرجا (قوله فتمت) باقيا في اربعين الجدة في بطنه الختان
 او السعور وهي بالضم وتحرك كافي اقاموس (قوله بل يندب) اي غسل داخلها (قوله وعاله) اي عدم وجوب
 غسلها (قوله بالحرج) اي الشقة حتى لو امكنه يدونها اقتضى لان داخل القلفة حكم الخارج ولهذا انتقضت
 الظاهرة بوصول البول اليها ابو السعود (قوله فسقط الاشكال) اي اذا كانت العلة هي الحرج سقط اشكال
 الزياحي وحاصله ان القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتقض
 وضوءه فله كالحارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخل حتى لا يجب ابدال الماء اليه وحاصل ما اشار
 اليه الشارح من الدفع ان العلة في السقوط الحرج لا لكونه خلقا في املية كقصبة الذكر وانما نشأ الاشكال
 من تعليله عدم الوجوب بانه خلقا كصبة الذكر (قوله وفي المعودي) هو الذي ارتضاه الشريلا واليه يشير
 كلام الكيل لانه قيد السقوط بالحرج فمع عدمه لا سقوط ابو السعود (قوله وكفى) اي المرأة عن غسل راسها
 (قوله بل اصل صغيرتها) المراد الجفص الصادق بجميع الضمائر (قوله اي شعر المرأة المضمور) اشار به الى ان
 صغيرة فعليه معنى مقوله من الشعر بالصاد المجبة وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالنظارة
 ولا صل فيه ما روى مسلم وغيره عن م - سلمة قالت ذات يوم لرسول الله في امرأة اشترى فخر رأسي انا فتمت غسل
 الخنثية فقال انما يكفيك ان تحشي على رأسك ثلاث حشيات ثم تعطين عليك الماء فتظهرين قال في دفع
 التقدير وهو يقتضي عدم وجوب الايصال الى الاصول وانما شرط بليغ الماء اصول الشعر بحيث حذيفة
 كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت ويقول يا هذه اباني الماء اصول شعرك وهي يجمع عظام الرأس وليس
 عليها بل ذواتها ولا ايصال الماء الى الاثناء مخ ونهر وحكي في البحر ثلاثة اقوال في هذه المسئلة الاول
 الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كان او معقوصا وهو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة وبطل
 عليه الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضمورا او وجوب الايصال
 الى اثنائه اذا كان منقوضا وشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي والثالث وجوب
 بل الذوات مع العصر وصح (قوله للخرج) انه لقول المصنف وكفى (قوله اما المنقوض) محترز بقوله صغيرتها
 (قوله كاه) اي اصوله واذا شانه على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اتفاقا) عورض بان ظاهرا رواية
 الاكتفاء بل الاصول فقط منقوضا كان او معقوصا وهو القول الاول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لحكاية
 الاتفاق (قوله ولو لم يتبدل اصلها) بان كان متبدلا او مضمورا خفرا شديدا لا يتبدل فيه الماء (قوله مطلقا)
 سواء كان فيه جرح ام لا (قوله هو الصحيح) مقابله انه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله مطلقا منقوضا
 او معقوصا (قوله ولو شعرها غسل راسها) اي في اغتسالها (قوله تركته) المناسب زيادة ولا تمسح ليقابل ما بعده
 (قوله ولا تمسح نفسها من زوجها) اي اذا اراد جاعها لانه حقه ولها مندوحة عن غسل الراس ما يتركه
 واما بخصه (قوله وجوبا) اي افتراضا (قوله لا مكان خلقه) اي ولا يلحقه نقص به ولا بد من هذه الزيادة والا
 فامكان الخلق متأت في النساء غير انه يشوبهن (قوله لم يصل الماء فتمت) وذلك لعدم امكان الاحتراز عنه
 (قوله ولو حرمه) اي الخنثاء لكن لا بد ان يصل الماء تحتها واما اذا لم يصل لانتفخ الظهارة ولذا قال في البحر
 ولما زفت المرأة راسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليه ازالته (قوله ودون) في الفاموس
 لدون الوسخ وانما تلطخ به وفعله دون كفرج ودون (قوله ولو في ظفر) غبي به لثروهم ان هذا محل ضيق لا ينفذ فيه
 الماء والحالفة الشافعي في ذلك (قوله في الاصح) وجهه ان الماء ينقذه (قوله بخلاف نحو عيين) من خير مضوغ
 ودون يابس في الاثف وبلد سمك كافي البحر (قوله ولا يمسح ما على ظفر صباغ) للضرورة قال في المنبرات وعليه
 انشوى والقول الثاني انه يمنع به مذكر في البحر والظاهر ان هذا الخلاف يجري في الخنثاء (قوله ولا طعام بين
 الخنثاء) فان كانا يمسح بعضا من الخنثاء في الخنثاء ولا حياض ان يخرج به ويحرم الماء عليه بحر
 عن الصبي وفتاوى الفضل (قوله وقيل ان صلبا) به في ان كان الطعام صلبا اي يابس شديدا يمنع فقال الماء
 والصلب جسد اصادا لشبهه على من الفاموس (قوله وهو الاصح) تقدم في ر - م الفصل ان ما يابس لا يمسح
 عن الاصح (قوله وجوبا) ان من سالت لاجبة لاجبة (قوله كشرط) عدم الحاف ما به اني شجرة من ان انرا
 لا بد ان لا يمسح به الا اذا كان من سالت لاجبة لاجبة (قوله ولا بد ان لا يمسح به الا اذا كان من سالت لاجبة لاجبة)

والمغشي الكثير فإذا وجد أحد هذه الثلاثة فلا غسل بالخلج إلا إذا وجدت الشهوة (قوله وعند ايلاج حشفة)
هذا التعبير ارادى من التعبير بالبقاء الختانين لشهوة الدبر دون افاده في البحر (قوله احترازاً عن الخني) فإذا
قالت معي جني يأتي في النوم مراراً واجد ما يجد اذا جامعني زوجي فانه لا غسل عليه بالبحر (قوله يعني اذا
لم تنزل) اما اذا نزلت ورأته صريحاً وجب كذا في الفتح وقد يقال يبقى وجوب الغسل من غير
انزال لوجود ايلاج لانما نعرف انه يجامعها كالابنحني بحر (قوله واذا لم يظهر له الخ) اما اذا ظهر لها
في صورته فلا يشترط في وجوب الغسل الانزال وذلك لان الاحكام تدار على الظاهر (قوله ولو لم يبق منه)
ي من الذكر المقطوع (قوله لم يتعلق به حكم) من وجوب غسل وحل مطلقة لاننا وحصول برقي حلقه
ليجامع اوصفت في لا يجامع (قوله ولو لم اره) هو من نعمة كلام الاشياء والذي يؤخذ من مفهوم التقييد
يقدمها انه لا يتعلق بذلك حكم ويبقى به عند السؤال كما قرره السيد علي المقدسي (قوله ادعى) اخرج به
الجمعة كما يأتي والخنية فلا يجب عليه الا بالانزال او بتصورها بصورة آدمية كما يؤخذ من الكلام السابق
(قوله يصحني محترزه) اي محترز ما ذكر من القيود الثلاثة والدليل على وجوب الغسل بمجرد تغيب الحشفة
وان لم ينزل حديث ابى هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب
الغسل وصح عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت اذا جاز الختان الختان وجب الغسل وقالت
فعلته انا رسول الله صلى الله عليه وسلم واغتسلنا ابو السعد عن الزملي (قوله لو كانا مكلفين) اي عاقلين
بالعين مسلمين (قوله دون المراهق) هو من قارب الاحتلام (قوله ويؤمر به) اي بالغسل للاعتياد والخلق
كما يؤمر بالصلاة كذلك منه به ومقتضاه انه يؤمر به وهو ابن سبع وبضرب عليه ابن عشر (قوله لو في دبر غيره)
اي او قبل المرأة (قوله فرجع في التهرع عدم الوجوب) حيث قال والذي ينبغي ان يقول عليه عدم الوجوب
الا بالانزال اذ هو اولي من الصغيرة والميتة في تصور الداعي وعرف بهذا عدم الوجوب بايلاج الاصبع اه (قوله
ولا يرد) اي على المصنف في قوله وايلاج حشفة (قوله الخني المشكل) اما المتصفح فامر ظاهر لالتصافه باحد
الفرقيين (قوله فانه لا غسل عليه الخ) اي لجواز ان تكون امر أو هذا الذكر منه زائد فيصير يمكن اولوج اصبعه
وكنا لو اولوج في فرج خني لجواز ان يكونا رجلين والفرجان زائدان منهما بحر (قوله ولا على من جامع) لجواز
ان يكون الخني رجلاً والفرج منه بمنزلة الطرح بحر والتفصيل بالفرج بعيد انه اذا جتمع في دبره من ذكر محقق
يجب عليه الغسل (قوله الا بالانزال) فاذا انزل وجب الغسل بالانزال بحر (قوله لان الكلام) اي كلام
المصنف الخ اي فلم يكن الخني داخل في الكلام اصلاً وقوله محققين جعل المولوج قسماً والمولوج فيه قسماً آخر
فتنظر لذلك وبهذا تعلم ما في كلام الحلبي والمراد بالسيليين الذكر والفرج والافصيل الغائط من الخني
محققاً وحينئذ فالاول في التعبير ان يقول لان الكلام في حشفة وفرج محققين (قوله وعند رؤية مستيقظ)
اي في نخله او نوبه كذا في البحر (قوله خرج رؤية السكران والمغشي عليه المذني) اي بعد افاقتهم كذا في الجرائ
فانه لا غسل عليهما اتفاقاً والفرق ان النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه ثم يحتمل انه متى رق بالهواء والنفذة
فاعتبرناه متنبهاً احتياطاً ولا كذلك السكران والمغشي عليه لانه لم يظهر رفعه مع هذا السبب وفيد بالمدى
اشارة الى انهما لو ايا بعد افاقتهم متنبهاً فانه يجب باتفاق وشاربه ايضا الى ان في مفهوم المستيقظ نصاً
وما احسن ما صنع ولا شك في (قوله وان لم تذكر الاحتلام) عطف على محذوف تقديره هذا ان تذكر
ويضرب صورته المذكورة في صورتى الخني والذي فنكون الصواب بما ورد على المصنف انه في صورة
المذني مع عدم لتدبره لا يلزمه الغسل وقد افاده الشارح بقوله الا اذا لم الجواب عنه وهو مرتبط بقوله
لم تذكر لا بالمعطوف عليه المحذوف في كلام الشارح واعلم ان المسئلة هي اثني عشر وجهاً لانه اما ان يتيقن
انه متى اومضى او ردى او شك في الاول والثاني او في الاول والثالث او في الثاني والثالث وكل من هذه الستة
اما ان يكون مع تذكر الاحتلام او لا فيجب الغسل اتفاقاً فيما اتفقنا ان متى تذكر او لا او يتيقن انه مذني
مع تذكر او شك انه متى اومضى او ردى او شك في الاحتلام في الكل ولا يجب الغسل فيما
اتفقنا ان يوردى وذكر او لا اتفاقاً او شك انه مذني او ردى ولم تذكر الاحتلام او يتيقن انه مذني ولم تذكر
الاحتلام ويجب بتذكر الغسل عندهما لا عند اى يوسف فيما اذا شك انه متى اومضى ولم يكن ذكره

(و اعذر) (الاج حقه) هي ما فوق الختان
 (ردي) (احرار) من الخي ردي الى الصر
 والاذن ضمير الى صور ان ردي الى الصر
 (او) (لايت) (قدرف) من (قدوم) (الوم)
 بيق منه وقد اقل في الاذنه (الوق به
 حاكم) (زاره) (فاحسب) (اي) (الاعل
 حاكم) (ملا) (جوي) (مجتهد) (اعلم) (اي) (احدها
 (لده) (لو) (تذكر) (مذنب) (واحد) (مع من
 (مذنب) (وليه) (قط) (دون) (الرافق) (بكر) (مع من
 (مذنب) (حتى) (يقبل) (و) (مصر) (بن) (عشر
 (اذن) (ار) (و) (صليبه) (فرب) (منيا
 (الوجان) (هي) (لوق) (دبر) (عنه) (مثل) (دبر) (فصه
 (فوج) (في) (شعر) (عزم) (الوجوب) (الاذن) (فرب
 (وليد) (في) (نسل) (الذبر) (ار) (على) (من) (جمعه
 (الاذن) (رب) (الاذن) (من) (حقة) (و) (اي) (اي
 (مختفيا) (ار) (عشر) (رؤيه) (مقبط) (مرد
 (رؤيه) (السكرك) (ان) (واهي) (عليه) (شهي
 (مبا) (و) (اي) (فرب) (بكر) (او) (مختفيا) (مرد)

منتشرا الخذا بما في اومى او ودى ولم تذكر الاختلاف بينهما وهذا التقسيم وان لم اجد فيه اربايت لكنه يقتضى
عباراتهم افاذه صاحب البحر ويحق بذلك ما اذا شك في الثلاثة مع التذكر اولا في التذكر يجب انما افا وفي عدمه
يجب عندهما لا عند الثاني كما هو صريح التهر وقد اقتصر المصنف من هذه الضرورة على اربع بحسب
ما اتفق اذ لا يلزمه بيان جميع الجزئيات لاسيما اذا كانت نادرة الوجود (قوله الاختلام) اقتعمال من الحلم
بضم الماء واسكان اللام وهو ما يراه النائم في المنامات يقال حلم في نومه بفتح الحاء واللام واحتمل وجهات
بكذا هذا اصله ثم جعل اسم الما يراه النائم من الجماع فيحدث معه ازال المني غالبا فيقلب لفظ الاختلام
في هذا دون غيره من انواع المنام لكثرة الاستعمال مخ (قوله الاذاعلم) انما غير ما لعلم لان اليقين متعذر
مع النوم كما في فتح القدير ولذا قال في التهر وغيره ان التعبير بالعلم اولى من اليقين لكثرة اطلاقه
على غلبة الظن عند الفقهاء المرادة هنا لتعذر المعنى الحقيقي مع النوم اهـ (قوله انه مذى) اى مع عدم
التذكير فهو راجع للمعطوف المذكور كما قدمناه اى فلا يجب الفصل انفاسا (قوله او شك انه الخ)
هو ايضا متعلق بكلام المصنف الاخير وهو لم يذكّر الاختلام والفقهاء يفترون عطف المستثنى
المنقطع على المتصل وعكسه اذ ليس المقام الا لافادة الاحكام على انه قيل ان الاحقية فيها (قوله
او كان ذكره منتشرا) عطفها على ما قبلها لاتحاد حكم الجميع وهذه المسئلة مصورة فيما اذا شك في الذى
وجده على احواله ثم سمي اومى كما في البحر عن الحاشية واما اذا كان ذكره مرتفيا فيجب الفصل كما في مسكين
(قوله كالو دي) فانه لا يغسل فيه اتفاقا نذكر اولا (قوله الاذاعلم مضطجعا) فيجب الفصل فجعل عدم الوجوب
اذانام قائما اوقاعا كما في مسكين وانما وجب الفصل اذانام مضطجعا لانه يوم استراحة فيقلب كون النازل
منيا (قوله اوتد كر حليا) اى مع شك انه منى اومى لاحتمال انه منى رقة الهواة (قوله والناس عنه) اى
عن حكم هذا الفرع غافلون لعدم السؤال عن حكمه لندرة وقوعه (قوله ولومع اللذة والارتال) اى مع
تذكرهما وليس المعنى انه انزل لان الموضوع انه لم يربلا (قوله ولير) تعبيرة بالرؤية اولى من التعبير
بالوجود ووجه الاولوية شهوة لما لو احتلت وعلت بخروجه الى الفرج الخارج فيلزمها الفصل وان كان
لا وجود له في الخارج اهـ وهو ظاهر في ان رأى عملية لابصرة ابو السعود (قوله اجماعا) من الشيخين ومحمد
والخلاف انما هو في المرأة (قوله مثل الرجل) في هذا الحكم وهو على حذف اى التفسيرية يان لمعنى الكاف
(قوله على المذهب) اى المعتمد عند الجميع واما الرواية التي رويت عن محمد بوجوب الفصل لايهول عليها
حتى نقل عن خمس الاثمة الحلواني انه قال لا يؤخذ بهذه الرواية (قوله بين الزوجين) هذا من الاتفاقيات
فالاجنبي والاجنبية كذلك وانظر حكم ما اذا كانا رجلين او امرأتين والظاهر اتحاد الحكم (قوله ولا عين)
بان يظهر غلظه ورقته ولا يباضة ولا صفرته ولم يظهر كونه وقع طولا او عرضا كما ذكره في البحر (قوله
ولا تذكر) اى منهما اما لوتدكر احدهما فقط كان الوجوب عليه وحده قررره ابو السعود (قوله ولا نام فبهما
غيرهما) اما اذا نام غيرهما وكان المني المرقى باسفا فالظاهر انه لا يجب الفصل على واحد منهما بجر بحثا وهو
تقييد حسن (قوله اعتسلا) صححه في الظهيرية والقياس انه لا يجب الفصل على واحد منهما لو فرغ الشك
(قوله ان وجد الخ) رقبيل يجب مطلا لانه يسمى موجبا لوقوع بعضه لا يجب مطلقا افاذه في البحر والاصح
التفصيل كما في الخ (قوله والا) اى وان لم يجد اللذة والحرارة مخ (قوله والا حوط الوجوب) اى وجوب الفصل
في الزوجة بجر (قوله وعند انقضاء حيض الخ) طاهر ان ارجوب بفتح حاء عند تحقق الانقطاع بلامه له وليس
كذلك فلو قال وبعد انقطاع لكان اولى والدليل على وجوب الفصل من الحيض الاجماع كما قلناه صاحب البدائع
والنورى في شرح المذهب واستدل بعضهم عليه بالاية الشريفة رهي قوله تعالى حتى يطهرن وبين وجهه
الدلالة في البحر (قوله ونفاس) في البدائع لاف في النفاس وانما عرف بالاجماع ثم اجماعهم يجوز ان يكون
على خبر في الباب لكنهم تركوا نقله اكتفاء بالاجماع ويجوز ان يكون بالقياس على دم الحيض لكون كل منهما
دما خارجا من الرحم اهـ والمذكور في الاصول ان الاجماع في كل حادثة لا يتوقف على نص في الاصح بجر (قوله
هذا) الاشارة واجبة الى انقطاع الحيض والنفاس حلى (قوله وما قبله) اراد بها دشنة الثلاثة خروج المني
والابلاج ورؤية مضمقة حلى (قوله من اضافة الحكم) وهو وجوب الفصل الى الشرط وهو الانقطاع

الا اذا علم انه مذكى او لم يذك
 او كان ذكرا من غير ان يذك
 عليه انفاقا كما لو ذكركم
 فامتنع بها او ذكركم
 فعليه الفسول وانما
 يفرض (ان تدرك زوجا
 ولو لم يذكركم) على من
 (وكذا المرأة) مثل الرجل
 وتجب له المهر والمهر
 ولا فاقم له ما لا يوجب له
 او فاقم له ما لا يوجب له
 الجماعة (وجيب) الفسول
 الاصح والاحوط الوجوب
 حينئذ فاقم هذا وما
 الحكم الى اخره اي يجب

يجب عليه ما عسى قوله يراجع إلى كثر بحران الكبرن إذ أفق ورأى مذابح لأغسل عليه انما هو
 باب اولي الذمير واما المقضى عليه فذكره المؤلف بعد في المنذوبات وعزاه الى غير الاذكار (قوله بان اسم طاهرا)
 اى من الجنابة والحيض وانقاس (قوله ومن) فيه رد على ادل الظاهر القائلين بوجوبه بذابل من جهة
 منك الجمعة فليقتل والامر للوجوب والجواب انه منسوخ او من انتهاء الحكم بانتهاء علته لان ذلك
 كان لما يحصل لهم من التعب وذكر الراجحة الكريمة مع ضيق المسجد فلما زال ذلك زال الوجوب او ان
 المراد من الامر المنذوب كره في البحر (قوله واصلاة عيدين) سواء كان عيدا انظر او الانصحي (قوله هو الصحيح) اى
 القول بان الغسل للصلاة فيما هو الصحيح ومقابله قول محمد والحسن على ما في بعض الروايات ان الغسل
 لليوم وفي البحر عن شرح الجمع فان قلت هل يتأق الاختلاف في غسل العيدين ايضا قلت يحتمل ذلك
 ولكن ما طهرت به اه قلت والظاهر انه للصلاة ايضا اه اقول الذي في انقضاء الثاني ان الخلاف للحسن
 واقع فيه ايضا وتظهره ثمة الخلاف فيما لو اغتسل قبل خروج الفجر وعلى الجمعة قال فضل الغسل على
 القول الاول وهو قول ابى يوسف وعند الحسن لا كذا في البحر وتظهر ايضا في الجمعة عليه كاهب والمراة
 والمسافر لو اغتسل هل اى بالسنة او بالنهر بزيادة من اى السعد ثم قال في البحر في النمرة الاولى يذبح
 ان لا تحصل السنة عند ابى يوسف لا شرطه ان لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والغالب في مثل هذا القدر
 من الزمان حصول حدث بينهما اه قلت الهم الان يحمل على ما اذا بقيت الطهارة حتى صلى بها (قوله لا يعتبر
 اجاعا) اى من ابى يوسف والحسن وفي حكاية الاجماع نظره قد نقل في البحر عن الشارحين انه يكون آتيا بالسنة
 على قول الحسن وبذلك صرح العمري الان يحتمل ذلك على اختلاف الرواية كما في ابى السعد قال في البحر
 وما في اخاينة اولي فيما يظهر لان سبب مشروعية هذا الغسل لاجل ازالة الاوماخ في بدن الانسان
 انلازم منها حصول الاذى عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله
 تعالى وان كان يقول هو لليوم والصلاة لكن بشرط ان يتقدم على الصلاة ولا يضر فخلل الحدث بين الغسل
 والصلاة عنده وبشر عند ابى يوسف اه وفيه ان حصول الحدث لا ينقض الغسل وانما هو باق لا ينقضه الا الاشياء
 المناقضة لمتخلل الحدث بين الغسل والصلاة فانما ينقض الوضوء لا الغسل وبذلك قال به الاثمة ولكن الذي
 تحررناه لا يكون آتيا بسنة الغسل اذ اذا صلى بطهارته الصغرى الجمعة والعيد (قوله كما يفرض جنابة
 وحيض) اى كما يكتفى على واحد الجنابة وحيض والاضافة على معنى اللام اى لغسلين مفروضين للجنابة وحيض
 (قوله ولاجل احرام) قال صاحب التمهيد ولا ظن احدا قال انه لليوم فقط (قوله وفي جبل عرفة) اشار بذلك
 الى انه لا بد في تحصيل السنة من كونه داخله قال في البدائع يجوز ان يكون غسل عرفة على الخلاف السابق
 قال ابن امير حاج ولا ظن احدا قال انه لليوم فقط بل الظاهر انه للوقوف (قوله بعد الزوال) انما خصه لانه اقل
 وقت للوقوف (قوله وتذب لمجنون) هم ذوات اقسام الغسل الثلاثة المنذوب وهو المذكور وحده والترض وهو
 ستة اقسام لانزال المني بشهوة وتواري حشفة ولومن كافر اسلم وانقطاع حيض او نفاس ولومن كافر الملت
 وانما من غسل الميت والسادس الغسل عند امابة جميع بدنه فحاجة اربعة وضوء في مكانها والمسنون الاربعة
 المذكور وقيل انها خمسة قال في الفتح وهو النظر لعدم المراهبة اه لكنها انقأت في الجمعة ومن ثم قال الحلي
 الذي يظهر انه والله اعلم (قوله ودل السكران كذلك) تكرر مع ما سبق قريبا وقد تقدم ما فيه (قوله وعند
 حجة) اى بعد حجة ما روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
 من اربع ثم ما الجملة رواه ابو داود وعلمت ذلك تعلم زوال الوقف ابى السعد حيث قال ونظر هل قوله للجماعة
 بمعنى انه يندب بعد هالوا لاجل اهل هو بالنسبة للماعل او المقول لمره (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف
 من شعبان فربا نعتب ان شاء الله احياء ايامنا انما ينقسم الارزاق والاجال امداد الفتح وانما يجب عليه براءة لان
 انه تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوفية ما عليه من الحقوق وللايمان ببراءة من الذنوب بفقرانها
 اه عمروسى (قوله وعرفة) اى ليلة عرفة وهل هو للصالح فقط او لغيره (قوله اذا رآها) اى عامها والمراد
 انما يجب على طهارة في وقت امداد الصالح اذا رآها يتيسر او عملا بانباع ما ورد في وقتها (قوله غداة يوم النحر)
 اى صبيحة (قوله وعند دخول مني) افادان في هذا اليوم غلطين غسل لوقوف من دلة وغسل لا دخول

[illegible]

مني وقية ان الفصل الواحد يكتفي لثنتين اجتماعا كالجمعة والعيد والجنابة والحيض فلم يفتى على واحد
 عن هذين الفصلين (قوله ربي الجمرة) وهي واحدة في ذلك اليوم فقط (قوله وكذا بقية الزمى) اي في الايام
 الثلاثة بعد يوم النحر ويرى كل يوم ثلاث جهات فيندب له الاغتسال كل يوم منها (قوله وعند دخول مكة
 اطواف الزيارة فيؤدي القرض باكل الطهارتين ويقوم بتدبير حرمة المكان وكذا عند دخوله بالانكسار
 كذا في امداد القناتح (قوله وللصلاة كسوف وخسوف) الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقد يطلق كل
 على الاخر وفي القاموس والشمس والقمر كسفا احتفيا كانكسفا والله تعالى اجيبهما والاحسن في القمر خسف
 وفي الشمس كسف وقال في فصل الحياء من باب الفاء خسف القمر كسف او كسف للشمس وخسف للقمر
 او الخسوف اذا ذهب بعضه ماوالكسوف كله ما هو وهذا آتان لقولهم ما اوجب اليه ما اوجب اليه ما اوجب اليه
 الطهارة السكاه في الصلاة ما امداد القناتح (قوله واستسقاء) اطاب استسقاء الغيث راحة للقلب بالاستسقاء
 والتضرع والصلاة بالطهارة السكاه ما امداد القناتح (قوله وفزع) من كى شئ كان التجرى الى عقوب الله تعالى وكرمه
 بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار انكسف لكرب مع الطهارة لكاملة امداد بزيادة (قوله وطلمة) حصلت
 بها امداد (قوله ورجح شديد) في اي وقت لان الله تعالى اهلل بالرجح من طغى كقوم عاد فيلجى الناس الى الله
 تعالى واقر احوالهم الوقوف في الصلاة باكل الطهارة من امداد القناتح (قوله وكذا لدخول المدينة) اي مدينة
 الرسول صلى الله عليه وسلم تعظيما لحرمتها وقدمه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولحضور
 بجميع الناس) تحامينا عن ظهور راحة كريمة وظاهره ان ذلك مخصوص في المنسحب وقال في البحر قاله النوراني
 ولم اجد له امتنا (قوله ولن ليس ثوبا جديدا) حواء كان ملاصقا للجسد ايم لا كما يفيد الاطلاق (قوله او غلى
 ميتا) لانه يورث غلورا فيدفع بالفصل (قوله او زادت قلة) اي جذاذات خاص او طلبا لاجل ان يموت طاهرا فيكون
 شهيدا (قوله ولتائب من ذنب) اي لتوافق الطهارة الظاهرية الطهارة الباطنية اذ هي لا تتفع الا بها قال
 الشرنبلالي شربط الطهارة الشرعية لصير العبد اهلا للعبودية والقيام بحضرة الربوبية ولا يتفع ذلك حقيقة
 الا بالخلاص الطوبى ونظمه من اعد الناس المعنوية اذ هي اضر من الخبيثة الخبيثة كالغل والحقد والبغض
 والحسد (قوله ولقادم من مفر) لازالة الشبهة (قوله ولستحاضة انقطع دمها) لاحتمال تقطيل حيض فاما
 (قوله عن ما اغتسل بها) اي من نحو الحيض والناس لما ياتي (قوله ولو غشيت) وما في الخلاصة من التفصيل
 بين الغشية وغيرها ضعيف (قوله فصار كالشرب) اي فصار كل من الوضوء والغسل كالشرب في الاحتياج
 اليه فيلزمه (قوله فاجرة الحمام عليه) في المتخالف مولانا صاحب البحر بعد قوله لكلام الخلاصة وبه علم ان اجرة
 الحمام عليه لان ثمن ما لا اغتسل عليه ما فاذ كره المذبح بمثل صاحب البحر وفيه نظر لانه قد يكون عن ماء
 الاغتسال في المنزل اقل كفة من اجرة الحمام فلا يظهر هذا التفرع (قوله بل لازالة الشبهة) بحر كاشف عن
 الرأس كافي القاموس والتفت هو الوجه كما ذكره الجلال في سورة الحج فهو اعظم مما قبله (قوله قال شظيا) هو خير
 الدين الذي قاله الحلبي (قوله الظاهر انه لا يلزمه) لانه ليس من الوازم وانما هو من قبيل نظافة الجسد ويؤخذ
 منه عدم وجوب غن دهن الرأس واجرة الماشطة (قوله ويحرم) خالف المصنف صاحب الكنز حيث ذكر هذه
 الاحكام هذا ذكر صاحب الكنز في الحيض وجهه فعل المصنف ان هذا من تعاقبات الفصل فلما ذكر ما يوجب
 الغسل والوضوء ذكر ما يترتب عليهما من الاحكام عند هذه ما ووجه ما فعله صاحب الكنز الاتيان بالاحكام
 به جميع موجبات الغسل من الحيض والنفاس وغيرها (قوله لا مصلح في عدم وضوءه) لانه ليس له ما يحكم
 المسجد على الاصح تهز عن الخلاصة (قوله ورياء) هو تاسكاء الصوفية اهل بيته وهو متعبد بهم وفي كلام ابن وفا
 نفع الله به ما يقيد بها بالحق فانه قال الحق في اللغة التصديق والخلق الطريق البصير ومنه سميت الزاوية
 التي يسكنها ربة (روى انما انقاد لتصديقهم على انفسهم بالشروط التي ياتون بها في ملازمة ربه ولو لم ياتوا
 من غاب عن الحضور غاب نصيبه الا اهل الخواص وهي مضايق (قوله فهو مسجد) تقتضي احكام المسجد
 وانه المسجد له حكم المسجد في حق جوارز الاقتداء وان لم تتصل الصوفى لاني حرمة دخوله نهر (قوله ولو
 للعبور) لا لاطلاق قوله عليه السلام لا اهل المسجد لما مضى ولا جنب ولعبور المروز (قوله بحيث لا يمكنه غيره)
 تصور بالضرورة وهو يمكنه يعود للمحدث حدثنا كبر المعلوم من المقام وذلك بان كان طارقه المسجد

لرمي الجمر وكذا اقبية الرمي (وعند دخول
 مكة اطواف الزبارة واصلاة ركعتين
 وخسوف) وكذا الدخول المدينة وقصر فطاة ورمي
 الشبدي وان ادى من فواجد يد او غسل ميا
 الناس او براد قل ولا تأب من ذنب وقادم من
 سفر ولستحاضة انقطع دمها (اي الزوج
 اعتصم بالها ووصوها عليه) لا بد لها منه فصار
 ولو غيبه كما في الفتح عام عليه ولو كان
 كالشرب فابرة الحمام عليه وحيض بل لا زالة
 الاعتصم ال لا عن خاية وحض الظاهر انه
 الشفث والتفت قال لحدث (الا كبر دخول
 لا يلزمه) ويجزم باب لحدث (الا كبر دخول
 مسجد) لا يصلح عليه وحض في الحبس
 ومدرسة ذكره المصنف وغيره في الحبس
 زبيل الزور لكن في وقف اقبية فيا فوي
 اذا لم يمنع اعلم الناس من الصلاة فيا فوي
 مسجد (ولو عور) خلافا للناس في الا
 ضرورة بحيث لا يمكنه غيره

لا غير كافي في المتن والتميز بغير الضرورة له صاحب الدرر قال في البحر وحسن وان خالف اطلاق المشايخ
اقول وينبغي ان يقيد بان لا يمكن من تحويل بابه وان لا يقدر على السكنى في غيره ثم (قوله ولو اختلف فيه)
اي في المسجد ومثله مدرسة كحجر (قوله نعم ندبا) وعليه يحمل ما في نسبة المولى من قوله ولو اختلف في المسجد
نعم ونخرج ان لم يحق (قوله لخوف) اي خوف ضرر في بدنه او ماله منية (قوله فوجوبا) اي فيقيم وجوبا
وعليه يحمل ما في المحيط فان ظاهره وجوب التيمم اقامه في التيمم (قوله ولا يصلي) لان شرط التيمم المي
للصلاة ان يكون لعبادة مقصودة لا تنصح بدون طهارة والجلوس في المسجد ليس كذلك (قوله ولودون آية)
ما يسمى به قاريا ولما قالوا لا يكره التيمم بالتراب ولا خفاء به بالتعليم كلمة لا يبعد قاريا فتنبه لهذا
التقييد القيد ثم (قوله على اختيار) هو قول الكرخي ووجهه غير واحد ونسبه في البدائع الى العاصم
لما رواه الترمذي وحسنه لا يقره الجلب والحائض شيئا من اقره آن والكره في سياق التيمم وياح الطحاوي
في رواية مادون الآية ووجهه في الخلاصة ونسبه الزاهد في الاكثر فها قولان معجمان نهر بزيادة
(قوله فلو قد الدعاء) قال في اليون قرأة الفاتحة على وجه الدعاء او شيء من الايات التي فيها معنى الدعاء
ولم يرد القرأة لا يسببه وفي النهاية انه المختار واختاره الحلبي لكن قال المندواي انا لا افي به وان روي
عن الامام وانظروا صاحب البحر في نحو الفاتحة ووجهه بانه لم يزل قرأ الفاتحة ومعنى معجزا متعدي به
بجواب نحو الحمد لله قال في التمهيد كونه قرأه آتيا في الاصل لا يمنع من اخراجه عن القرأة آية بالقصد ثم ظاهر
تقييد صاحب العيون بالايات التي فيها معنى الدعاء به ان ما ليس كذلك كسورة ابي لهب لا يؤثر فيها
قصد غير القرأة آية لكن لم يرتفع به في كلامهم (قوله والثناء) كانه آية الفاتحة الى اياك نعبد ولا خلاف
في جواز التسمية كما قاله صاحب التهر (قوله او اقتراح امر) بان يقول الحمد لله الخ عند اقتراح الدعاء وانظر
هل يقيد بالايات التي تصلح للاقتراح (قوله او التعليل) اي وكان المأمور حاضرا وجوبا (قوله ولحق كلمة) قيد
في الخلاصة بما اذا لم يكن من قصد قرأة آية تامة والاولى ان يقول ولم يكن من قصد قرأة الفاتحة ان يجر
ثم بحث فيه بانه ان كان يقصد التعليل لا يتقيد بالكلمة الواحدة (قوله حل في الاصح) لكنه خلاف الاولى
كما يؤخذ من عبارة خلاصة حيث عبر بـ لا بأس (قوله حتى لو قصد بالفاتحة الخ) فترجع على قوله والثناء
ولو انرا ثناء وفرع عليه لكان اولي (قوله اذا الخ) هذا الاصل من حيث يحدف وتقدر الكلام لخرجهما
بقصد الثناء عن القرأة آن الا الخ وهو جواب عن سؤال حاصله انه لو وضع اخراجها عن القرأة آية بالصد
لما اجزأت الفاتحة في صلاة بقصد الثناء كنتم الخ وواجب بان في محلها فلم يؤثر قصد غيرها فيها ثم روى المولى
اي الصلاة الكاملة (قوله فانها تجزئ) انما ترجع الى القرأة المعلومة من المقام اولي الفاتحة (قوله
فلا يتغير حكمها) الذي هو صحة الصلاة وبما آتوا بقصد اي الثناء (قوله ومنه) (قوله ومنه) اي قرأة غير
منسوخ لفظه اما المنسوخ فذكره لم يبق قوله مثل هل يجوز في المنسوخ ان يسميه المحدث او يلوه الجلب لاجاب
فيه تردد ولا شبهة جوازها في نسخ تلاوته وقرآن حكمه لانه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح مختصر اصول ابن
الحاجب لبعضنا كان هذا فيما اقر حكمه من باب اولي فيما نسخها ما (قوله مستدرك) اي مدرك
بالاعتراض والمولى انه من من من فانه يفي منه وفيه انه لا يمتنع من المناسخ على المتقدم لوقوعه في مركز (قوله
بما بعده) اي من قول المصنف وبما لا يخرج من معصية (قوله وما قبل) وهو تلاوة قرأة آن قصد (قوله ما قبله
من نسخ الشرح) اي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله وكان) اي المصنف انما مقطعه لانه ذكره
اي المولى وما قبله في المحيط وهذا لا يظهر في المسألة المذكورة بعد (قوله لوجوب الطم اذ فيه) - حق لو لم يكن
قمة مسجد لا يحل فعله بدونها والدليل على ذلك ما في التمهيد انه عليه الصلاة والسلام قال لانه رضى الله
تعالى عنها لما ضمت بسرف اقضى ما يقتضي الحاج غير ان لا تطوف بالبيت - حق ففكان ما فيها حراما ولو
خلته كانت عاصية معصية وتعدال بطواف الزيادة وعاصيها بطواف الحائض كذا في شرح مختصر
دخول المسجد والطواف والمراد بالبدنة (قوله من معصية) ولو كان كذا في الفاتحة اجماعا هو الصحيح
ما عند الامام فظاهر واما عند صاحبنا فليعلق بجواز الصلاة في حق من لا يمتنع العزيمة كذا في التهر من
الحنبل (قوله ما فيه آية) فان كان المصنف بالمصنف مطلقا ما كتب فيه قرأة آن يقيد كونه آية فهو مجاز علاقته

ولو اختلف فيه ان يخرج من سجدة ثم يركع
مكث في خوف هو جواز ولا يصلي ولا يركع
الحذر (قوله من) ولو اختلف فيه ان يخرج من سجدة ثم يركع
او اقتراح امر او اقتراح امر او اقتراح امر
في الاصح حتى لو اختلف في الاصح حتى لو اختلف في الاصح
في الجواب لم يكره لانه لا يمتنع من الاصح حتى لو اختلف في الاصح
الثناء فانما يتجوز لانه لا يمتنع من الاصح حتى لو اختلف في الاصح
حكمه بقصد الدعاء ومن معصية (قوله من) (قوله من) اي قرأة غير
لانه ذكره في التمهيد (قوله من) (قوله من) اي قرأة غير
لو كان المصنف في الاصح حتى لو اختلف في الاصح حتى لو اختلف في الاصح
كذلك هو جواز

لاطلاق ولا فرق بين وضع الكتابة وغيرها وقيل يجوز من غيره قال في النهاية وهذا اقرب الى القياس
لان المنع اقرب الى التاميم ومحل الخلاف في المصنف اما غيره فلا يحرم منه الا آتوت كذا في باب المحيط
من البحر (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في التهر ولم ارفي كلامهم حكم من باقى الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر
استدلالهم بالآية اعني قوله تعالى لا يمس الا الطاهر وروى بناء على ان الآية صفة لقراءة القرآن يقتضي اختصاص
المنع به اه والذى في التمهيد عن الذخيرة الكراهة في من ما لم يبدل منها وتعمامة في المحيط (قوله غير شرز)
تفسير للمصنف وهو المنفصل كالنارطة ونحوها وهو الاصح وفي السراج وعليه الفتوى وقيل المتجاني
يتم التميز في الكافي وهو الاصح وعمله بان المس المحرم اسم للمباشرة بلا حائل وجهه في المحيط قول
الجمهور ورافاده في التهر فها قولان معجمان واختلف في مسه بالكم في ما في الكافي يجوز وعلى ما في السراج
يكره قال في التمهيد وهو الصحيح وفي الخلاصة وعليه عامة المشايخ والمراد كراهة التيمم نهر عن الفتح ومثله
الكلمة الشئ من التوب الذي على المساس درمستي (قوله وحل قلبه بعد) لعدم صدق المس عليه (قوله بغير
اعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الامور واما في الاكبر فالاعضاء كلها اعضاء طهارة (قوله وفي القرأة
بعد المفضضة) اي في الحدث الاكبر (قوله والمنع اصح) بناء على رواية عدم تجزئ الحدث وصحها المشايخ
ومقابل هذا رواية تجزئ في غير احوال الجنابة عنه كذا في البحر وظاهر التعيين المقابل صحيح يجوز الاقتناع
به ويحرم (قوله ولا يكره الظاهر الخ) لان الدليل على ما منع المس (قوله لان الجنابة لا تحل العين) بكسر الحاء
وضعه وان كان كذلك فلا يحرم الظاهر لكن تقدم ما يفيد ان الجنابة قبلها ومقطوعا عنها (قوله
كما لا يكره ادعية) اي ذكر ادعية قال في التهر ولا خلاف في حل الاذكار واختلف في دعاء القنوت والقنوت
على عدم كراهته اي تحرر بما والا فالوضوء كراهة الله طهارة مندوب وتركه خلاف الاول وهو مرجع كراهة
التزبه فاقى البحر من ان ترك المندوب لا يوجب الكراهة مطاوعة ممنوع اه وقد يقال ان كراهة التزبه انما
هي في حالة المؤكدة اما خلاف الاولى فلا كراهة فيه اصلا (قوله ولو ح) اي فيه قرأة آن (قوله ولا بأس بدفعه
اي دفع البائع المتأخر والمصنف او اللوح الى المولى الغير المتأخر اه جازي وهذا صريح في ان دفعه للبعوث
البائع لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلمبه) اي المذكور من المصنف واللوح (قوله للضرورة)
لان في تكليف الصبيان بالوضوء من جابهم من (قوله ان الحظف) علة لحدوف تقديره وفي تأخير الى البلوغ
تقابل حفظ القرأة ان كما اشار الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضي منع الدفع والطالب من الصبي اذ لم يكن معصيا
(قوله في الصغر) اي مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالنفس في البحر) في شدة تأثير البقاء حتى لا يزل
وبعض ما تميز الا شيئا فان الحظف في الكبر كالنفس في الماء (قوله او اللوح) وفيه انه لا يحتاج لوضوءه على الارض
اذ لو نوله ووضع يده في غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند الساق) قال في الفتح وهو اقبس لما في هذه الحالة
حاش بالعلم وهو واسطة منفصلة فكان كدوب منفصل الان بحسب يده (قوله على العصبة) قيد بها لان نحو
الروح لا يعطى حكم العصبة لانه لا يحرم الا من المكتوب منه (قوله قاله الحاشي) اقول والذي يظهر هو فائق
آثر بان يحمل قول الساق على نفي الكراهة التعريرية وقول الثالث على التنزيه بدليل عبارة الامام محمد احب
الى ان لا يكتن (قوله ويكره له قرأة توراة الخ) قال في فتح القدير معزالي الفتاوى الظهيرية لا يفتي بالعاص
وبلغيبان في التوراة ولا فيجيل كذا روى عن محمد والطحاوي لا يسم هذه الرواية قال رضى الله تعالى عنه وبه
يفي مع (قوله وخصصها في التهر بما لم يبدل) ينافيه قوله وما يبدل غيره من ولا يظهر التخصيص الا اذا كان
معصيا (قوله لا قرأة قنوت) اي تحرر بما اما كراهة التنزيه فتاوية في المنع اي لا يكره قرأته وعليه الفتوى
وقيل يكره لان ما يسمي من القرأة آن - ورتين الاولى من قوله في قوله الامام المأذون بها الى آخره ترى وظاهر
المذهب ما قدمناه كما افاده الكل في فتحه انتهى وظهر القول الثاني اثبات كراهة التحريم نظر الى قوله آتيته
(قوله ولا اكله) اي الجلب والاولى التمسر به (قوله بدغ) ليدغم) راقص في الفتح على المفضضة وله زل
غسل اليد لانه مطلوب للاكل مطاوعة بغيره من انما لا يحل ان قبله ما وفيه بالغا في لكل نظر واما الشرب
فقد عدم الحل فيه في البرازية بالغلب حيث لا ران شرب لاعي وجه السنة بان شرب عيب لا يحل لانه شارب
للماء - حمل وهو يخرج على نجاسة الماء لانه يحمل وادعاه ماله ايضا بناء على رواية تجزئ الحدث واما على

وهل من نحو التوراة كذلك ظاهر
كلامهم لا الا بالاف منجاف (قوله غير منسوخ)
او يسن به يفتي وحل قلبه بعد (قوله غير شرز)
في مسه يفتي بعد المفضضة والمنع اصح
منها في القرأة (قوله اي اقوى ان الحلب)
ولا يكره الظاهر الخ (قوله لان الجنابة لا تحل العين)
وخاص (قوله نفسا لان الجنابة لا تحل العين)
كما لا يكره ادعية (قوله اي تحرر بما والا فالوضوء)
لحاق الذكر مندوب وتركه خلاف الاول
وهو مرجع كراهة (قوله ولا) بارت
(مس جازي للمصنف ولو ح) (قوله ولا) بارت
البيه وطلبه من بحر الضرورة (قوله كانه قرآن)
كالنفس او اللوح الى المولى الغير المتأخر اه جازي وهذا صريح في ان دفعه للبعوث
بالبائع لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلمبه) اي المذكور من المصنف واللوح (قوله للضرورة)
لان في تكليف الصبيان بالوضوء من جابهم من (قوله ان الحظف) علة لحدوف تقديره وفي تأخير الى البلوغ
تقابل حفظ القرأة ان كما اشار الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضي منع الدفع والطالب من الصبي اذ لم يكن معصيا
(قوله في الصغر) اي مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالنفس في البحر) في شدة تأثير البقاء حتى لا يزل
وبعض ما تميز الا شيئا فان الحظف في الكبر كالنفس في الماء (قوله او اللوح) وفيه انه لا يحتاج لوضوءه على الارض
اذ لو نوله ووضع يده في غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند الساق) قال في الفتح وهو اقبس لما في هذه الحالة
حاش بالعلم وهو واسطة منفصلة فكان كدوب منفصل الان بحسب يده (قوله على العصبة) قيد بها لان نحو
الروح لا يعطى حكم العصبة لانه لا يحرم الا من المكتوب منه (قوله قاله الحاشي) اقول والذي يظهر هو فائق
آثر بان يحمل قول الساق على نفي الكراهة التعريرية وقول الثالث على التنزيه بدليل عبارة الامام محمد احب
الى ان لا يكتن (قوله ويكره له قرأة توراة الخ) قال في فتح القدير معزالي الفتاوى الظهيرية لا يفتي بالعاص
وبلغيبان في التوراة ولا فيجيل كذا روى عن محمد والطحاوي لا يسم هذه الرواية قال رضى الله تعالى عنه وبه
يفي مع (قوله وخصصها في التهر بما لم يبدل) ينافيه قوله وما يبدل غيره من ولا يظهر التخصيص الا اذا كان
معصيا (قوله لا قرأة قنوت) اي تحرر بما اما كراهة التنزيه فتاوية في المنع اي لا يكره قرأته وعليه الفتوى
وقيل يكره لان ما يسمي من القرأة آن - ورتين الاولى من قوله في قوله الامام المأذون بها الى آخره ترى وظاهر
المذهب ما قدمناه كما افاده الكل في فتحه انتهى وظهر القول الثاني اثبات كراهة التحريم نظر الى قوله آتيته
(قوله ولا اكله) اي الجلب والاولى التمسر به (قوله بدغ) ليدغم) راقص في الفتح على المفضضة وله زل
غسل اليد لانه مطلوب للاكل مطاوعة بغيره من انما لا يحل ان قبله ما وفيه بالغا في لكل نظر واما الشرب
فقد عدم الحل فيه في البرازية بالغلب حيث لا ران شرب لاعي وجه السنة بان شرب عيب لا يحل لانه شارب
للماء - حمل وهو يخرج على نجاسة الماء لانه يحمل وادعاه ماله ايضا بناء على رواية تجزئ الحدث واما على

رواية الطهارة فيحل وهي المشهورة وذلك نقل في التمر عن الحاشية ان ذلك مستحب حتى اذا تركهما لا باس
 به ثم قال واختلفوا في الحائض هل هي كالجنب قيل نعم وقيل لا يستحب ام ساذك اذا لم يفسد لا تزول نجاسة
 الحيض بخلاف الجنابة (قوله ولا معاودة اهل) اي ولا يكره للجنب مجامعة من يحل جماعه اقبل ان يقتل
 (قوله لم يأت اهل) الاولى التعبير بلا عبارة الفسخ عن المتنى وله ان يعاود اهل قبل الفسل الا اذا احتلم فلا يأتى
 اهل ما لم يقتل اهل (قوله انما قيد التذب) اي ندب الاعتدال بعد الاحتلام وسلم العلامة فوج عدم المنع لكنه
 انكر على الحلبي قوله ظاهر الاحاديث الخ بانه لم يقف في الاحتلام على حديث واحد فضلا عن احاديث
 ثم قال راما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على ان الورد من جهة الفعل محال لان الاتية صلوات
 الله عليهم معصومون منه (قوله المفسد من كلامه) اي الكمال في فحشه عن المتنى وهي العبارة السابقة
 وهو بالنصب صفة للثني وهذا الصنيع من الشارح غير مناسب لانه لم يقدم للضمير مرجعا (قوله والتفسير
 كعصف) فيجزم منه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا (قوله لا للكتب الشرعية) من نحو الحديث
 والفقه وفي التمر عن الخلاصة كراهة مسها عند الامام لا عندهما (قوله فانه رخص مسها) الضمير للشارح
 وترخيص مسها للحدث لا ينافي ازالة الحديث لمسها على وجه الاستحباب كما افادته عبارة السراج الاينة
 (قوله المستحب ان لا يأخذ الخ) بل يحدد الوضوء كلما حدث وهذا اقرب للتعظيم من (قوله تعظيما) اي
 لمبايض من العلم قال الحلبي ما اخذت الكاغ الا بطهارة والامام السرخسي كان يوطن في ليلة وكان يكرر
 درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة من (قوله لكن في الاشياء) استدلال على المصنف (قوله ربح
 الحرام) اي غلب وهي الواقعة من صاحب الاشياء (قوله وقد جوز اجماعنا الخ) الجملة مبتدأ خبره قوله
 في الاشياء (قوله للحدث) اي مطلقا ولو اكره (قوله اعتبار اللغالب) وسكت عن المسأوى (قوله قلت لكن
 يخالفه الخ) لاحاجة اليه لفهم المخالفة من الاستدلال الاول ويعني بما مر في المصنف (قوله فتدبر) اي
 لتعلم الصواب والحاصل ان لاهل المذهب عبارتين مطلقتين بالمنع والجواز ظاهر ما في الاشياء ان الجواز
 قول الاشياخ والاحكام جيناف فيفيدان ما في البيروني لا يعول عليه لشذوذه فانه عن اجماعهم والله اعلم ونقل
 العلامة فوج عن الجوهرية والسراج ان كتب التفسير لا يجوز من موضع القرء انه نهاؤه ان عن غيرهما بخلاف
 المصنف لان جميع ذلك سمع له اه وقال في حل عبارة الدرر التي نقلها السراج ناقل عن فتح اقدير قالوا يكره
 مس كتب التفسير والفقه والسنة لانها لا تخلو عن آيات القرء آن وهذا التعليق يمنع من شروح الفوايض اه
 وفي شية المصلي ويكره اي للحدث وغيره من كتب تفسير القرء آن وكتب الفقه ايضا اه فانت ترى كلامهم
 في التفسير انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيعمل قول صاحب الدرر لا تفسير اي لا يخصص منه بل يكره
 وليس المأني على الحرمة كما فهمه المصنف فانه لانس عليه وقول الكمال هذا التعليق يقتضي المنع الاول ان
 يقول يقتضي كراهة من شروح الفوايض الموضوع الكراهة الا انه افاد ان الكراهة التحريم قلت ولولى العبارات
 ما في الجوهرية والسراج فانه ارفق بالقواعد (قوله لا يقرأ فيه) لضخامة او غزوة (قوله يدفن) اي في محل
 غير عمن لا يوطئ بالارجل وفي الحظر والاباحة من هذا الكتاب الكتب التي لا ينتفع بها معنى عنها اسم الله تعالى
 وملائكته وروحه ويحرق الباقي ولا باس بان تلقى في ماء جار كما هي اوتدفن وهو واجد كما في الاشياء اه (قوله
 ويمنع التصرف من مسه) لو قال ويمنع الكافر لكان أولى اذا التصرف ليس بقيد فيما ينظم والتفسير في مسه
 يرجع للمصنف مطلقا كما هو في نسخة (قوله وجوزة محمد اذا اغتسل) الظاهر اعتماد الاول لانفراد محمد بهذا (قوله
 ولا باس بتعليقه) التعبير بلا باس يفيد انه غير الاولى وقوله عسى يعتدي يفيد اولوية التعليم وهو في تمام العلة
 لما قبل (قوله ويكره وضع المصنف) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يجوز (قوله اللفظ) اي اللفظ
 حفظه من الارق عند التورق وتتلوه) حل لا يلزم اي يكره وسعها على الكتاب اي كتاب فان كان يفيد
 اطلاقه (قوله الا للكتابة) اي في حال كتابة واطلق في الكتابة نعم ما اذا كان يكتب منه اولا (قوله ويوضع
 الخ) لم يبين حكم هذا الوضع هل هو التذلل والوجوب والظاهر الاول (قوله نحو) اي كتب علم النحو ويقال
 في المعانيط مثل ذلك (قوله ثم لتعبي) اي تعبير الرقيا كان يمين وابن شاهين لافضلته لكونه تفسير لما
 هو حزن من ستة واربعين برأ من لبوة وهو الرق (قوله لا سلام) اي التوحيد (قوله ثم انقته) قد يقال ان علم

ولا معاودة اهل قبل اغتساله الا اذا احتلم
 لم يأت اهل قبل الحائض ما هو الاحاديث
 الحائض التذب (قوله ولا معاودة اهل)
 كراهة (قوله انما قيد التذب)
 الشرعية (قوله فانه رخص مسها)
 كراهة (قوله المستحب ان لا يأخذ الخ)
 المستحب ان لا يأخذ الخ (قوله تعظيما)
 تعظيما (قوله فتدبر) اي لتعلم
 الصواب والحاصل ان لاهل المذهب
 عبارتين مطلقتين بالمنع والجواز
 ظاهر ما في الاشياء ان الجواز
 قول الاشياخ والاحكام جيناف فيفيدان
 ما في البيروني لا يعول عليه لشذوذه
 فانه عن اجماعهم والله اعلم ونقل
 العلامة فوج عن الجوهرية والسراج
 ان كتب التفسير لا يجوز من موضع
 القرء انه نهاؤه ان عن غيرهما
 بخلاف المصنف لان جميع ذلك سمع
 له اه وقال في حل عبارة الدرر التي
 نقلها السراج ناقل عن فتح اقدير
 قالوا يكره مس كتب التفسير والفقه
 والسنة لانها لا تخلو عن آيات
 القرء آن وهذا التعليق يمنع من
 شروح الفوايض اه وفي شية المصلي
 ويكره اي للحدث وغيره من كتب
 تفسير القرء آن وكتب الفقه ايضا
 اه فانت ترى كلامهم في التفسير
 انما هو من جهة الكراهة لا المنع
 فيعمل قول صاحب الدرر لا تفسير
 اي لا يخصص منه بل يكره وليس
 المأني على الحرمة كما فهمه
 المصنف فانه لانس عليه وقول
 الكمال هذا التعليق يقتضي
 المنع الاول ان يقول يقتضي
 كراهة من شروح الفوايض
 الموضوع الكراهة الا انه افاد
 ان الكراهة التحريم قلت ولولى
 العبارات ما في الجوهرية والسراج
 فانه ارفق بالقواعد (قوله لا
 يقرأ فيه) لضخامة او غزوة
 (قوله يدفن) اي في محل غير
 عمن لا يوطئ بالارجل وفي
 الحظر والاباحة من هذا الكتاب
 الكتب التي لا ينتفع بها معنى
 عنها اسم الله تعالى وملائكته
 وروحه ويحرق الباقي ولا باس
 بان تلقى في ماء جار كما هي
 اوتدفن وهو واجد كما في
 الاشياء اه (قوله ويمنع
 التصرف من مسه) لو قال
 ويمنع الكافر لكان أولى
 اذا التصرف ليس بقيد
 فيما ينظم والتفسير في
 مسه يرجع للمصنف
 مطلقا كما هو في
 نسخة (قوله وجوزة
 محمد اذا اغتسل)
 الظاهر اعتماد
 الاول لانفراد
 محمد بهذا (قوله
 ولا باس بتعليقه)
 التعبير بلا باس
 يفيد انه غير
 الاولى وقوله
 عسى يعتدي
 يفيد اولوية
 التعليم وهو
 في تمام العلة
 لما قبل (قوله
 ويكره وضع
 المصنف) وهل
 التفسير والكتب
 الشرعية كذلك
 يجوز (قوله
 اللفظ) اي
 اللفظ حفظه
 من الارق عند
 التورق وتتلوه
 حل لا يلزم
 اي يكره وسعها
 على الكتاب اي
 كتاب فان كان
 يفيد اطلاقه
 (قوله الا
 للكتابة) اي
 في حال كتابة
 واطلق في
 الكتابة نعم
 ما اذا كان
 يكتب منه
 اولا (قوله
 ويوضع الخ)
 لم يبين حكم
 هذا الوضع
 هل هو التذلل
 والوجوب
 والظاهر
 الاول (قوله
 نحو) اي
 كتب علم
 النحو ويقال
 في المعانيط
 مثل ذلك
 (قوله ثم
 لتعبي) اي
 تعبير الرقيا
 كان يمين
 وابن شاهين
 لافضلته
 لكونه
 تفسير لما
 هو حزن من
 ستة واربعين
 برأ من
 لبوة وهو
 الرق (قوله
 لا سلام)
 اي التوحيد
 (قوله ثم
 انقته)
 قد يقال
 ان علم

السلام افضل لا راع لم يشرف بشرف موضوعه وموضوع الكلام ذن الله وذات الرسل من حيث اقسام
 الحكم العقلي وموضوع الفقه اقسام المكلفين والذات هي علم الكلام اصول الدين وعلم الفقه علم الفروع ومعنى
 الامام الاعظم مؤلفه في الكلام الفقه الا كبر (قوله ثم الاختيار) اي احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قوله والمواظ) اي ما فيه وعظ وتذكير للنفس وعطفه بالواو يقتضي عدم الترتيب بينهما (قوله ثم التفسير)
 لم يذكر المصنف وهو اعلى السكل (قوله عليه آية) لينظر حكم ما دونها (قوله الا اذا كسره) لحيث لا يكره لعدم
 الالفنة حيث تفرقت الحروف واذا جعلت لاية فبدا افاد ان ما دون الاية لا يكره ولو لم يكرهه كانه لان الاية
 حرمة عظيمة حتى جاز من مادونها (قوله رقية في غلاف) الرقية التهمة كالا حجة التي تلبس وفي الحديث
 ارق ما لم يكن كذا وكذا كلام المنية وشروطها واعلم من الرقية كالدعية وغيرها والمتجاني هو غير المشرع على
 ما مر وطاهر ان غير المتجاني يكره لاتصاله به حتى يدخل في بيعه تبعا من غير ذكر وقال نوح انه قدى ولو كان
 ما فيه شيء من القرء آن ومن اسمائه تعالى في غلاف منفصل عنه اوفى جيبه فلا باس به والاحتراز عن مثله افضل
 ان امكن اه وفي شرح العلامة العزري على الجامع الصغير وقد اجمع العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة
 شروط ان تكون بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي او بما يعرف معناه من غيره وان يعتقد ان الرقية
 لا تؤثر بها بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقية ثلاثة اقسام احدها ما كان يرقى به في الجاهلية بما لا يعقل
 معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك او يؤدي الى شرك الثاني ما كان بكلام الله او باجماعه فيجوز فان كان
 مأثورا فيستحب ومن المأثور بسم الله ارقين من كل شيء يؤذي من شرك الله او عين حاسدة الله يشفيك ومنه
 ايضا بسم الله ارقيك والله يشفيك من كل ما يأتيك من شر الكائنات في العقد ومن شر حاسد اذا حسد الثالثة
 ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملك او صالح او معظم من مخلوقات كالعرش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا
 من المشرع الذي يقتضيه ادعاء الى الله تعالى والتبرك باجماعه فيكون تركه اولى الا ان يقتضيه تعظيم المرقى به
 فينبغي ان يجتنب كالحلف بغير الله تعالى (قوله لم يكره) اي شحرا بما يدل قوله والاحتراز افضل (قوله يجوز زري
 براءة القلم الجديد) لانه لم يوجد منه ما يقتضي احترامه (قوله ولا ترى براءة القلم المستعمل) اي في محل يحل
 بالتعظيم واطبق في المستعمل نعم المستعمل في علم وغيره لانه قد يكتب اسم الله تعالى والرسل عليهم السلام الصلاة
 والسلام على ان الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة) ينبغي عدم وطئ براءة القلم لما روى عن الامام علي حين
 اصابه لم يرفع بعض الوقعات انه قال ما يست السراويل على القدم وساقطت قطع الغنم وما وطئت براءة
 القلم في اين جاء هذا الا لم يذكره على زائدة شارح الشريعة (قوله كتحش المسجد) اي التاب فيه (قوله وكماسته)
 بالضم القدامة قاموس (قوله لا تاتي) اي كل من الجيش والكتابة والاولى تقتضي الضمير ويصح جعل كتابة
 مبتدا (قوله في موضع يحل بالتعظيم) كالكتيب والمزابيل (قوله في كاغذ) السكاغذ اخروطاس معرب قاموس
 (قوله وفي كتب الطب يجوز) الظاهر ان النصوص المتعلقة بالآيات والمنطق كذلك ويجوز (قوله ولو فيه اسم الله
 والرسول) الواو بمعنى او والضمير يرجع الى السكاغذ والطب على تقدير مضاف اي كتبه وهل اذا طمس الحروف
 بنحو حبر بعد محو الجوز (قوله ويحذف بعض الكتابة) ظاهره ولو قرء آنا وقيد البعض لاجراء اسم الله تعالى عن
 محو بالبراق والكتابة مصدر اويده المفعول (قوله وقد ورد الهى الخ) فهو مكره وشحرا عما له من بلسانه
 وابتلاعه فالتظاهر جواز (قوله ومن فيمن) ظاهره نعم النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة ذات خلاف
 والاحوط الوقف وغيره من الموضوعات للعامل لان غيره سمع له ولعل ذكره هذا الحديث للإشارة الى ان القرء آن
 يلحق باسم الله في الهى عن محو بالبراق فيخص قوله ويحذف بعض الكتابة الخ بغير القرء آن ايضا فثبت (قوله
 في بيت) المراد محل البيتونة (قوله فيه مستور) ظاهره تقييده بعدم جوازه اذا لم يستتر (قوله او غيره)
 كوسادة (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله لا تعلية للزينة) افرد الصغير لان العطف باو (قوله مطلقا)
 ولو استعمل (قوله وقيل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو مفرقة (قوله وظاهره) اي ظاهره في الجوز (قوله
 يجرى تعظيحه) اي بتعظيحه المجرد عن الاستعمال (قوله وهل ما يكتب) ما مبتدأ وقوله كذا خبر اي هل هو
 في حكم الباط (قوله يجوز) مباح في الفروع قبيل الوتر والنوافل مانعه ولا ينبغي الكتابة على جدران

ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير بذكره اذ اية
 درهم عليه آية الا اذا كسره رقية في غلاف
 متجاني لم يكره وشحرا الخلاصة والاحتراز
 افضل يجوز زري براءة القلم المستعمل لا احترازه كتحش
 براءة القلم المستعمل لا احترازه كتحش
 المسجد وكماسته ولا تاتي في موضع يحل
 بالتعظيم ولا يجوز لغيره ولو فيه اسم الله
 والرسول فيجوز بنحو الحلف فيه شيء و
 بعض الكتابة بالبراق وعنه عليه الصلاة
 والسلام القلم الجديد (قوله ولا ترى براءة
 القلم المستعمل) اي في محل يحل
 بالتعظيم واطبق في المستعمل نعم المستعمل
 في علم وغيره لانه قد يكتب اسم الله تعالى
 والرسل عليهم السلام الصلاة والسلام على
 ان الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة)
 ينبغي عدم وطئ براءة القلم لما روى عن
 الامام علي حين اصابه لم يرفع بعض الوقعات
 انه قال ما يست السراويل على القدم وساقطت
 قطع الغنم وما وطئت براءة القلم في اين
 جاء هذا الا لم يذكره على زائدة شارح
 الشريعة (قوله كتحش المسجد) اي التاب فيه
 (قوله وكماسته) بالضم القدامة قاموس
 (قوله لا تاتي) اي كل من الجيش والكتابة
 والاولى تقتضي الضمير ويصح جعل كتابة
 مبتدا (قوله في موضع يحل بالتعظيم)
 كالكتيب والمزابيل (قوله في كاغذ) السكاغذ
 اخروطاس معرب قاموس (قوله وفي كتب
 الطب يجوز) الظاهر ان النصوص المتعلقة
 بالآيات والمنطق كذلك ويجوز (قوله ولو
 فيه اسم الله والرسول) الواو بمعنى او
 والضمير يرجع الى السكاغذ والطب على
 تقدير مضاف اي كتبه وهل اذا طمس
 الحروف بنحو حبر بعد محو الجوز (قوله
 ويحذف بعض الكتابة) ظاهره ولو قرء آنا
 وقيد البعض لاجراء اسم الله تعالى عن
 محو بالبراق والكتابة مصدر اويده
 المفعول (قوله وقد ورد الهى الخ) فهو
 مكره وشحرا عما له من بلسانه وابتلاعه
 فالتظاهر جواز (قوله ومن فيمن) ظاهره
 نعم النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة
 ذات خلاف والاحوط الوقف وغيره من
 الموضوعات للعامل لان غيره سمع له
 ولعل ذكره هذا الحديث للإشارة الى ان
 القرء آن يلحق باسم الله في الهى عن
 محو بالبراق فيخص قوله ويحذف بعض
 الكتابة الخ بغير القرء آن ايضا فثبت
 (قوله في بيت) المراد محل البيتونة
 (قوله فيه مستور) ظاهره تقييده بعدم
 جوازه اذا لم يستتر (قوله او غيره) كوسادة
 (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله
 لا تعلية للزينة) افرد الصغير لان العطف
 باو (قوله مطلقا) ولو استعمل (قوله
 وقيل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو
 مفرقة (قوله وظاهره) اي ظاهره في
 الجوز (قوله يجرى تعظيحه) اي بتعظيحه
 المجرد عن الاستعمال (قوله وهل ما
 يكتب) ما مبتدأ وقوله كذا خبر اي هل هو
 في حكم الباط (قوله يجوز) مباح في
 الفروع قبيل الوتر والنوافل مانعه ولا
 ينبغي الكتابة على جدران

احتج الى هذا القدر وتبلغ مساحته مائة ذراع يانه ان يضرب احد جوانبه في نفسه فاصح يؤخذ ثلثه وعشره
 فهو مساحته وتجدد في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع وهذا
 تقريبا من مائة ذراع ووجه ذلك ان تضرب خمسة عشر ذراعا في مثل يكون الحاصل مائتين واثنين وثلاثين
 وتسعة اجزاء من ستة عشر جزءا من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس ثمن ذراع وعشرة ثلاثة وعشرون ذراعا
 واحدا واربعون جزءا من مائة وستين جزءا من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن عشر ذراع فاذا جعلت اثلث
 والعشر وجدته مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قريبا لا يبلغ ربع ذراع اه فوج اخذت (قوله بذراع الكرباس)
 هو المختار من اقوال ثلاثة كما في التجنيس وفي انهر وهل المختار ذراع الكرباس والمساواة وفي كل مكان وزمان
 بما به يذرعون اقوال كلها مرجعة والاخير الانسب (قوله لكنه يباع عشر في عشر) اي لو كسر صار عشرا
 في عشر نهر (قوله ولو اعلاه) اي الحوض مثلا (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاعتدال بجزر (قوله حتى يبلغ
 الاقل) اي ولا يتوضأ منه ولكن يغتفر منه ويتوضأ كذا في البحر وهذا الفرع ونحوه بناء على نجاسة الماء
 المستعمل واماعلى طهارته فلا كلام فيه وانما وقعت فيه نجاسة في تلك الحالة فلا على طاهر الى ان يباع
 الاقل فينجس وان وقعت نجاسة فيه وهو ناقص نجس قطعاه اذا امتلا لا يظهر اصلا قال في منية المصلي
 وشرحه ولو ان ماء الحوض اذا كان عشر في عشر فتسفل فصار سبعة في سبع فوقع نجاسة فيه
 نجس وان امتلا صار نجسا لان العبرة بوقت وقوع نجاسة وقيل لا يصير نجسا ووجهه غير طاهر اه
 (قوله ولو بعكسه) بان كان اعلاه طاهرا واسفله عشر (قوله حتى يبلغ العشر) فاذا بلغها جاز قال السراج
 الاخذى وهو الاشبه واذ وقعت فيه نجاسة حينئذ جاز التطهير به فاذا امتلا حتى يباع المكان لضييق قال
 خطي لم جد حكمه والشاهر التجنيس لان نجاسة تحقق وقوعها وانما جوزنا التطهير به لبعته وقد
 دعت وهذا بناء على اعتبار العشر في الشر واما على اصل المذهب فيعتبر اكبر رأى المبتلى (قوله منفصلا
 عن الجملة) اي منسفا عنه والحمد للماء الجامد كما في انما موس (قوله لانه كالمسقى) اي كما تحت سقف ولعبرة
 نجاسة (قوله وان متصلا) يعني ان كان الماء متصلا بالجملة صار هذا كما في قصة فينجس بقليل
 نجاسة (قوله لا لوقع فيه الخ) اي لا ينجس الماء في هذه الصورة لو وقع فيه كلب حتى ثم مات لانه مثله يسفل
 في اصل الماء وهو كذا ولا ينجس الا بظهور احد الاوصاف الثلاثة (قوله يجر دجربانه) وقيل حتى يخرج كله
 وقيل حتى يخرج ثلاثة اشكاله وبعبارة صادقة بما زاد على الما من خارج وبما اذق وبجرى منه ثلثي والثانية
 ليست مرادة قول في البحر واعلم ان عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تفيد ان الحكم بطهارة الحوض اذا كان
 الخروج من السور وهو كذا في ظاهره لانه حينئذ يكون في المعنى جارا وكذا اذا كان مافدا ودخل
 الماء عليه واستمر جارا عليه حتى خرج به من كلامه يشير الى ان الخارج منه نجس قبل الحكم على الحوض
 بالظهور وكذا في طهارة كذا في شرح منية المعلى (قوله وكذا البئر) اي اذا وقعت فيه نجاسة فخرى
 طهر رد لا يخرج عن اهذى (قوله وحوض الحمام) اي اذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وتقدم للشارح مانعه
 والحق والطارى حوض الحمام اذا كان الماء نازلا واغرف من داره (قوله ذراع الكرباس) الكرباس بالكسر
 فوب من السطح الا ينجس من قرب قار بته بفتح دالموس (قوله فقط) واما ذراع المساحة فبفتح قبضات فوق كل
 قبضة اربعة اذرع (قوله يكون في الخ) وذلك لان العشرة في سبعة بسبعين واثنان في مثلها باربعة وستين
 قبضة والثانية في ثلاثة اصابع اربعة وعشرين اصبع او حتى ست قبضات فبفتح سبعة قبضة وقوله بذراع زمانا
 ليس ذمت بته ارف عند يده (قوله في الخ) اي في الخ الذي اتي به المتأخرون وقد علمت اصل المذهب
 (قوله ولو حكما) تكرار مع قوله سابقا قوله طول لا عرض لكنه يباع عشر في عشر جاز تيسيرا وقوله في الاصح
 ورجحه قوم الذين الكا في غير المذهب وصحة صاحب الحيط والاختيار غير ذلك لان اعتبار الطول لا
 سعة واعتبار العرض بجمه فوقع اشك في نجاسة الاصل فيه وهو الطهارة فيسقط طهارة على اصله اذ ايقن
 لا يزال بثلثه من الاصل انه نجس ونسب فاذى خاره فقول الى سعة المشايخ وخاره ان كان دحل
 فانه الغلاء فاسم الاصح انه نجس فهو ما قولان معجمان (قوله عقم عشر) العمق يفتح العين المهملة وتضعها
 ربتين قمر اشوش ونحوه او السعد وهو في التاموس (قوله احبته فلهما زوا) اي حين اذا عمق

ذراع الكرباس والذراع طول الاصل
 يباع عشر في عشر جاز تيسيرا
 عشر اربعة اذرع حتى يبلغ الاقل
 واربعه اذرع حتى يبلغ الاقل
 الفسوف ووجهه ان يباع
 من المذهب لانه كالمسقى
 لانه لا يقع فيه نجاسة
 نجس لان الماء متصلا
 طهر ان يجرى منه ثلثي
 وحديث الخدم قد روى
 ذرت اكبر من ذرة
 في في خان بفتح زاي
 وثلاث اصابع على
 ورخصه في ماء حار
 ربه ذرة عشر في ربيع
 فبفتح سبعة قبضة
 فبفتح سبعة قبضة
 فبفتح سبعة قبضة

(قوله وحينئذ) اي حين اذ كان السر العميق مثل الكثير والاولى وعمق خمس اصابع وحذف قوله وحينئذ (قوله
 فعمق خمس اصابع) الحاصل ان مقدار العمق في العشرية خلاف في الهداية والمعتبر في العمق ان يكون
 بحال لا ينجس بالاغتراف هو الصحيح اي لا ينكشف حتى لو انكشف ثم اتصل بعد ذلك لا يتوضأ منه
 وعليه الفتوى كذا في معراج الدرابة وفي البدائع اذا اخذ الماء ووجه الارض بكفى ولا تقدير فيه في ظاهر
 ارباية وهو الصحيح اه وهو الوجه المعروف من اصول الامام بجزر وقوله لا يتوضأ بناء على ان الماء المستعمل
 نجس او يحتمل على ما اذا وقعت فيه نجاسة والشارح قدره بخمس اصابع فلم يوافق احد القولين اللهم
 الا ان يقال انه بيان لما اخذه صاحب الهداية (قوله تقريبا) اي لا تحققة فمما هو راجع لما بعده من التقدير
 (قوله منا) المن ويقال منا كعصا كما في تنبيه المقصور والممدود من الاضيق وطلان فيكون بالارطال
 ستة الاف وستة واربع وعشرين رطلا (قوله وبسعة غدير) اي صريع (قوله كل ضلع) اي جانب (قوله
 وعرضا) لمراد به مساحة وجه الماء من الضلع الى الضلع (قوله اه) اي ما في القهستان (قوله وفيه كلام)
 اي فيما قاله القهستاني من اعتبار العمق نظر والمراد عدم تسليحه (قوله اذ لم يمتد الخ) قال في البحر نقلا
 عن الفتح والوجه خلاف جوده كثير لان مدار الكثرة عند الامام على تحكيم الرأى في عدم خلوص نجاسة
 الى الجانب الاخر وعند تقارب الجانب لاشك في غلبة الوصول اليه والاستعمال انما هو من السطح
 لامن العمق فاقرب الامور الحكم بوصول نجاسة في الجانب الاخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير
 ذابس حكم الكثير نجس الجانب الاخر بسقوطها في مقابلته دون غيرها (قوله زال طبعه) اي وصفه
 الذي خففه الله تعالى عليه (قوله والابيات) اقتصر الواقى عليه لاستلزامه ادراة دون العكس فان لاشربة
 تروى ولا تنبت والماء الملح طبعه الابيات الا انه عدم منه لعرض كانا المار وقد قدسناه (قوله بسبب طبع)
 لا يقال يدخل في ذلك الماء المسخن لانا نقول ان الملح يشعر بالخلط ويجرد تسخين الماء بدون خلط لا يسمى
 طحا او السعور (قوله وما اقلناه) هو القول اذا شددت قصرت واذا خففت مددت كما في الصحاح واذا وجد
 مكتوبا بالالف تعين المد والتخفيف ابو السعد عن عزى زاده (قوله كاشان) ادخلت الكاف السدر وقد
 ذكره في البحر (قوله رفته) اي وسيلانه كما في البحر (قوله او بما استعمل) بالماء علم ان الكلام في الماء المستعمل
 يقع في اربعة مواضع الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله لقربه او رفع حدث الثاني في وقت نبوته وقد اشار اليه
 بقوله اذا الفصل الثالث في صفته وقد بيناه وله طاهر الرابع في حكمه وقد بيناه بقوله لا مطهر (قوله لاجل قربة)
 هذا بانفاق الجميع موآ كانت وحده او مع رفع حدث وقوله اي ثواب غير طاهر لان القربة ما يستحق به
 اشواب (قوله اومن عمن) اي عاقل ولو لم يبلغ على المختار كما في البحر من الخلاصة (قوله لعبادة عبادة)
 نعم الفرض والنفل اما الاستعمال لعبادة الفرائض فظاهر لانهم صرحوا باحتجاب الوضوء للعباد لكل
 مريضة وان تجلس في مصلاها قدرها ككلا تسمى عاداتها اما النفل فقل في انهر مقتضى كلامهم
 اختصاص ذلك بالقرينة ويبنى انها لو وضأت بعد عادي لها او صلاة نسي وجلس في مصلاها ان يصير
 مستعملا ولو ارادهم اه والشارح اطلق في العبارة وساقها سابق المنصوص وما كان ينبغي (قوله او غسل
 ميت) اي فهو طاهر اذ لم يكن على بدنه نجاسة وهو الاصح وقيل نجاسته نجاسة خبيث فتكون فسالته نجاسة
 وصحح ايضا وانما اطلق محمد القول بنجاسة ماء غدا لانه لانه لانه لا يتخلو من نجاسة غالب البحر (قوله او يد لا كل)
 قديده لانه لو غسل يده عن لوسح لا يصير مستعملا لعدم ازالة الحدث واقامة القرينة كذا في المحيط وهذا التعليق
 فيداه كان متوضئا لا بد منه كما لا يخفى (قوله بنية السنة) اي الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام
 الوضوء قبله وبعده ولا يكون مستعملا بدون تلك النية كما افاده في البحر قال في الترمذ وعليه فينبغي اشتراطه
 في كل سنة كعمل الفم وغيرهما وفي ذلك تردد اه (تنبيه) انما استعمال الماء بالقربة كالوضوء على الوضوء
 لانه ما سوى القربة تقدر ان تطهارة على طهارة فلا تكون طهارة جديدة الا بازالة نجاسة الحكمية حكما
 فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء افاده صاحب البحر (قوله كوضوء محدث) فانه في القربة
 يجمع فيه الامران (قوله ولو التبريد) مبالغة على المصنف وحينئذ فيرفع الحدث وهذا اتفاق بين الثلاثة
 كذا في المخرج في رقبيل هذا عند ما درن محمد كذا ذكره الرازي في المحيط وهذا الخلاف صحيح وعلى كل

وحيث دفع خمس اصابع تقريبا
 الاف وستة اذرع حتى يبلغ الاقل
 الصافي وبسعة غدير حتى يبلغ الاقل
 وعن ضارعهما ذراعان وثلاثة ارباع ذراع
 ونصا اصبع تقريبا قلت وفيه كلام
 وعشرون اصبع انتهى قلت وفيه كلام
 اذ لم يمتد الخ
 (ولا يجوز بناء) بالمد (زال طبعه)
 السيلان والارواء والابيات والتنظيف
 كرفق) وماه باؤله الاما قصده في رفته (او)
 كاشان وصاوبن فصوران في رفته (او)
 عام (استعمل) لاجل (قربة) اي ثواب عادي
 رفع حدث او من عداها لا يخلو من نجاسة عادية
 ارفع ميت او يد لا يخلو من نجاسة عادية
 (او لاجل) رفع حدث (لو وقع قربة كوضوء)

في بعد قول الشارح اوصفة (قوله وقيل اذا استقر) فانه بعض من مناجيح بل واختاره غير الاسلام وصاحب الخلاصة وغيرهما كما في التهر وفي البحر من المحيط ان القائل باشتراط الاستقرار مقيان فقط دون اهل المذهب وقوله اذا استقر اي في مكان من ارض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذف ذلك لانه اراد بالاستقرار التام نهرو فائدة الخلاف تظهر فيما اذا انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو انسان ويرى فيه من غير ان يأخذه بكفه فعلى قول العامة لا يصح وضوءه وعلى قول البعض يصح كذا في البحر (قوله للخرج) لانه يصيب الماء ثوبه فينجس منه بناء على القول بخيصة المستعمل (قوله عفو انفاقا) اي نهما ومن محمد اما عند محمد طاهما المستعمل طاهر عنده وهو المختار والتعبير به هو بالنظر الى قوله غير مستعمل وعندهما وان كان محذرا على بعض الروايات فسقوط اعتبار نجاسته ههنا لمكان الضرورة بجزء زيادة (قوله وهو طاهر) عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروى عن الامام وقيل نجس مطلق ورواه الحسن عنه واخذه وقيل خفف ورواه عنه ابو يوسف واخذه به (قوله على الظاهر) استظهره في النسخة وصحح المشايخ هذه الرواية حتى قال في المحلى وقد صححت الروايات عن الكل انه طاهر غير طهروا والا الحسن وقال غير الاسلام هو المختار عندنا وهو المذهب كور في عامة الكتب لمحمد عن اصحابنا واختارها المحققون من مشايخ ما وراء النهر وفي المحيط هو المشهور عن الامام وفي كثير من الكتب وعليه القتيبي من غير تفصيل بين الحدث والنجس (قوله لكن يكره شربه) لما كان يتوهم من طهارته عدم كراهة شربه والامر بخلاف ذلك ثابت الكراهة بالاستدلال (قوله تنجسا) مرتبط بذكره وهذا ما ذكره في البحر يانا قول الخلاصة ويكره شرب الماء المستعمل (قوله للاستعداد) وكذا هو العلة في كراهة التوضي في المسجد غير ما عدله فانه مستند طبعيا فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيه من الخطا والبغى (نسخة) الماء اذا لوثت فيه نجاسة فان تغير وصف الماء لا يجوز الانتفاع به بحال وان لم يتغير الماء جاز الانتفاع به ليل طين وسق دواب بحر (قوله وعلى رواية نجاسته) هذا معطوف على معلوم من المقام كانه قال هذا على رواية طهارة (قوله تنجسا) اي يكره شربه والنجس به كراهة تقريه وفي البحر اما على رواية النجاسة فخرام قوله تعالى ويحرم عليهم النجاسات والنجس منها اه والنساجح يرى على مانعه محمد من ان كراهة التحريم هي عين الحرام فاطلة اعلانية (قوله لحدث) وهذا بافتقار بينهم (قوله على الرابع للمعتمد) راجع الى قوله بل نجس وهذه رواية محمد عن الامام ومحمد يقول لانه طهارة لا نجاسة الا بالاطلاق كالحكمة فغاية الامر ان محمدا وان اخذ برواية الطهارة الا انه خالف في كونه من بلاد النجاسات نهرو وهذا يتدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا ان الماء المستعمل بزيل النجاس عند محمد طاهما يقول بطهارته فانه حقه شيئا وغايت عنه اشياء وان دفع ايضا ما توهمه بعض المستقلين ان الماء المستعمل لا يزيل النجاس انفاقا لما انه عند الامام وابي يوسف نجس فلا يزيل ويحذر ان كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل الا الماء المطلق كما قدمنا لانه حفظ رواية النجاسة عن الامام ونسب رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون واقتواها بحر (قوله لحدث) نعم الحدث الاكبر من نجاسة وحديث ونفاس اذا نزلت فيه النجاسة والنفساء بعد الانقطاع اما قبل الانقطاع وليس على اعضائها نجاسة فانها كاطهار اذا انفصل للتبريد لانها لا تخرج من الحيض والنفساء بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا كذا في الغائية والخلاصة (قوله في بئر) اي دون عشر في عشرة اه حلي (قوله لدلو) اي لاخر اجه (قوله او تبرد) انما قيد بهما لانه لو انفصل لكانت الصلاة بالواصار الماء مستعملا انفاقا لوجود ازالة الحدث ونية القرية لكن ينبغي ان لا يزول حدثه عند ابي يوسف لما نقلوا عنه ان الصب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط القرض ولم ارجح به كذا في البحر (قوله مستنجبا بالماء) مضمومه انه لو كان مستنجبا بالاجار نجس الماء انفاقا لكن هذا ينبغي على ان الحجر في الاستنجاء مخفف لا مطهر وهو المختار كذا في صاحب الهداية في التنجيس ويشكل نجس الماء على القول بان الحجر مطهر (قوله ولا نجس على يديه) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وايضا هو متفق على اشتراطه اي اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستنجاء اما محل الاستنجاء ففيه خلاف افاد بعضه الحلي (قوله ولم ينو) لاجابة لذكره بعد قوله لدلو او تبرد اللهم الا ان يحمل على انه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يتدلك) في العروة المائلة مثلا في المحيط والخلاصة بعدم التدلك ولم يبين مفهومه والظاهر منه انه اذا نزل لدلو وتدلك

قوله فلو توضأ متوضي (قوله فلو توضأ متوضي) تفريع على تقييد الاستعمال باحد الشيئين وانما لم يصح استعماله لم تحقق القرية وهي ما يستحق به الثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بهما ولعدم رفع الحدث (قوله او تعليم) فان قلت ان التعليم قرية فاذا قصد اخامة القرية بقي ان يصير الماء مستعملا لان القرية ما يتعلق به حكم شرعي وهو استحقاق الثواب ولا شك ان في التعليم المقصود ثوابا اجيب عنه بان هذا الماء لم يستعمل لقرية لان القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه ولذا العمل بالقول استغنى عن هذا الفعل (قوله او لطيف) مثله البهين والدرن وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كما في الهندية (قوله بلاينة قرية) اي وضوء وان اراد الزيادة على الوضوء الاول اخذ في زيادة في معنى الوضوء على الوضوء اه وخ وقال في البحر ان الوضوء على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس فينشد يكون الماء مستعملا اما اذا اختلف المجلس فلا يكون قرية بل مكره ما فيكون الماء غير مستعمل اه اقول قد مر ان المكروه الثلاث في مجلس واحد لا الوضوء ان (قوله وكفيل نحو نخذ) اي من غير اعضاء الوضوء وهو يحدث حدثا بصغرا لا كبيرا وهو الاصح كما في البحر وعلى مقابله يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاث رفع الحدث والقرية واسقاط فرضي قلت الظاهر ان هذه التفات الى خلاف آخر هو ان الحدث الاصغر اذا وجد هل يحل بكل البدن وجعل غسل اعضاء الوضوء رافعا عن الكل تحقيقا او باعضاء الوضوء فقط قولان وكان الرابع هو الثاني ولذا لم يصح الماء مستعملا بخلافه على الاول نهرو (قوله او ثوب) مثله الاناء الطاهر كما في النسخ (قوله اودابة نوكل) هذا بافتقار وانظر اذا غسل نحو الكلب هل يكون الحكم كذلك بناء على المعتمد من طهارة عينه واذا كان كذلك فلا وجه لالتصيب بنوكل (قوله او لاجل ادمقاط فرض) قال في البحر ما حاصله ان الماء يصير مستعملا بواحد من ثلاثة اشياء اما بزالة الحدث كان معه تقرب لولا او اقامة القرية كان معها رفع حدث او اواسقاط فرض لقولهم من ادخل يديه الى المرفقين في اجانة او احدى وجابه يصير مستعملا وفي هذا لم يزل الحدث ولم توجد نية القرية وانما سقط القرض عن العضو المفصول قال صاحب التهر وانما تتم زيادته بتقدير ان اسقط القرض لا ثواب فيه والا كانت قرية اه وفيه ان القرض يسقط بفعل المكلف ولو من غير نية وعند عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو موجود في رفع الحدث حقيقة وفي القرية - كما لو كانت بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بان يغسل بعض اعضائه) نوأه كان في الحدث الاصغرا والاكبر ويشترط عضو تام لصيرورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في المحيط وبإدخال اصبع او اصب من لا يصير مستعملا اي ولو سقط القرض عما ذكره بادخال الكعب يستعمل هندية اي يستعمل بالاصبع الكعب لاكل الماء كاسيا في التنبيه عليه (قوله في حب) الحب الجررة او التخممة منها او النجاسات الاربع توضع على الجررة ذاب العروتين والكرامة غطاء الجررة ومنه حبيا وكرامة اه قاموس (قوله لغير اعتراف) بل قصد غسل يدين من طين او جبن وافهم تقييده انه اذا كان بقصد الاعتراف لا يستعمل شي للضرورة وقوله وفحوه كسيد لاخراج كوز او زول في بئر لاخراج دلوفانه لا يستعمل (قوله انفاقا) بين من قال بجزي الحدث ون قال بعدمه (قوله وان لم يزل حدث عضوه) اي في الاصغر وقوله او نجاسته اي في الاكبر واللازم من سقوط الفرض وارتفاع الحدث سقوط القرض - شلا عن اليد يقتضي ان لا يجب اعادته عليها مع بقية الاعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل اليدين كذا في البحر فان قلت يمكن ان يقال ان الحدث زال عن هذا العضو وزال الموقوف فانه لا يستعمل لرفع الحدث قلنا المعلق به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط القرض لا ازالة الحدث (قوله زوالا وثبوتا) تميزان محمولان عن المضاف اليه اي لعدم تجزئ زوالا وثبوتا - فاما اذا زال زالا جاعلا واذا ثبتا ثبانا جاعلا (قوله على المعتمد) مقابلة القول بالتحريم قال الشيخ فاسم في حواشي الجمع الحدث يقال بمعنىين بمعنى الممانعة الشرعية لما لا يحمل بدون الطهارة وهذا لا يجزئ بخلاف بين الامام وصاحبيه ومعنى النجاسة الحكمية وهذا يجزئ ثبوتا وارتفاعا بلا خلاف كذا في صيرورة الماء مستعملا بزالة النجاسة ثم قال هذا هو التخييل خذناه بالاختصاص (قوله ويبنى ان يزاد اوصنة) فيصير المعنى واسقاط سنة ولكن هذا ينبغي منه القرية لانه لا يكون آتيا بالسنة الابالنية وهي بها قرية اه حلي ولا معنى للوجه الاول المذكور

وقيل اذا استقر ورجع نحو ج ودربا ما يجب عند الاستقار والرجوع الى ج ودربا انفاقا وان كان كذا في المحيط (قوله ولو من نجس على الظاهر وعلى رواية نجاسته بحر عا (قوله المستند (قوله) اختلاف في حديث الحكم انه (ليس) بالمعتمد (قوله) على الرابع للمعتمد (قوله) راجع الى قوله بل نجس وهذه رواية محمد عن الامام ومحمد يقول لانه طهارة لا نجاسة الا بالاطلاق كالحكمة فغاية الامر ان محمدا وان اخذ برواية الطهارة الا انه خالف في كونه من بلاد النجاسات نهرو وهذا يتدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا ان الماء المستعمل بزيل النجاس عند محمد طاهما يقول بطهارته فانه حقه شيئا وغايت عنه اشياء وان دفع ايضا ما توهمه بعض المستقلين ان الماء المستعمل لا يزيل النجاس انفاقا لما انه عند الامام وابي يوسف نجس فلا يزيل ويحذر ان كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل الا الماء المطلق كما قدمنا لانه حفظ رواية النجاسة عن الامام ونسب رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون واقتواها بحر (قوله لحدث) نعم الحدث الاكبر من نجاسة وحديث ونفاس اذا نزلت فيه النجاسة والنفساء بعد الانقطاع اما قبل الانقطاع وليس على اعضائها نجاسة فانها كاطهار اذا انفصل للتبريد لانها لا تخرج من الحيض والنفساء بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا كذا في الغائية والخلاصة (قوله في بئر) اي دون عشر في عشرة اه حلي (قوله لدلو) اي لاخر اجه (قوله او تبرد) انما قيد بهما لانه لو انفصل لكانت الصلاة بالواصار الماء مستعملا انفاقا لوجود ازالة الحدث ونية القرية لكن ينبغي ان لا يزول حدثه عند ابي يوسف لما نقلوا عنه ان الصب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط القرض ولم ارجح به كذا في البحر (قوله مستنجبا بالماء) مضمومه انه لو كان مستنجبا بالاجار نجس الماء انفاقا لكن هذا ينبغي على ان الحجر في الاستنجاء مخفف لا مطهر وهو المختار كذا في صاحب الهداية في التنجيس ويشكل نجس الماء على القول بان الحجر مطهر (قوله ولا نجس على يديه) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وايضا هو متفق على اشتراطه اي اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستنجاء اما محل الاستنجاء ففيه خلاف افاد بعضه الحلي (قوله ولم ينو) لاجابة لذكره بعد قوله لدلو او تبرد اللهم الا ان يحمل على انه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يتدلك) في العروة المائلة مثلا في المحيط والخلاصة بعدم التدلك ولم يبين مفهومه والظاهر منه انه اذا نزل لدلو وتدلك

وقيل اذا استقر ورجع نحو ج ودربا ما يجب عند الاستقار والرجوع الى ج ودربا انفاقا وان كان كذا في المحيط (قوله ولو من نجس على الظاهر وعلى رواية نجاسته بحر عا (قوله المستند (قوله) اختلاف في حديث الحكم انه (ليس) بالمعتمد (قوله) على الرابع للمعتمد (قوله) راجع الى قوله بل نجس وهذه رواية محمد عن الامام ومحمد يقول لانه طهارة لا نجاسة الا بالاطلاق كالحكمة فغاية الامر ان محمدا وان اخذ برواية الطهارة الا انه خالف في كونه من بلاد النجاسات نهرو وهذا يتدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا ان الماء المستعمل بزيل النجاس عند محمد طاهما يقول بطهارته فانه حقه شيئا وغايت عنه اشياء وان دفع ايضا ما توهمه بعض المستقلين ان الماء المستعمل لا يزيل النجاس انفاقا لما انه عند الامام وابي يوسف نجس فلا يزيل ويحذر ان كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل الا الماء المطلق كما قدمنا لانه حفظ رواية النجاسة عن الامام ونسب رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون واقتواها بحر (قوله لحدث) نعم الحدث الاكبر من نجاسة وحديث ونفاس اذا نزلت فيه النجاسة والنفساء بعد الانقطاع اما قبل الانقطاع وليس على اعضائها نجاسة فانها كاطهار اذا انفصل للتبريد لانها لا تخرج من الحيض والنفساء بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا كذا في الغائية والخلاصة (قوله في بئر) اي دون عشر في عشرة اه حلي (قوله لدلو) اي لاخر اجه (قوله او تبرد) انما قيد بهما لانه لو انفصل لكانت الصلاة بالواصار الماء مستعملا انفاقا لوجود ازالة الحدث ونية القرية لكن ينبغي ان لا يزول حدثه عند ابي يوسف لما نقلوا عنه ان الصب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط القرض ولم ارجح به كذا في البحر (قوله مستنجبا بالماء) مضمومه انه لو كان مستنجبا بالاجار نجس الماء انفاقا لكن هذا ينبغي على ان الحجر في الاستنجاء مخفف لا مطهر وهو المختار كذا في صاحب الهداية في التنجيس ويشكل نجس الماء على القول بان الحجر مطهر (قوله ولا نجس على يديه) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وايضا هو متفق على اشتراطه اي اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستنجاء اما محل الاستنجاء ففيه خلاف افاد بعضه الحلي (قوله ولم ينو) لاجابة لذكره بعد قوله لدلو او تبرد اللهم الا ان يحمل على انه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يتدلك) في العروة المائلة مثلا في المحيط والخلاصة بعدم التدلك ولم يبين مفهومه والظاهر منه انه اذا نزل لدلو وتدلك

اي في بيان احكام لا ياراد كحكم اقبال انه يحبس كله عند وقوع اجساسة فيه حتى يراق كله ورد عليه ما البئر
نقضا فانه لا يترجح كله في بعض الصور قد كرا حكامه والمراد بترجح البئر ترجح ما فيها من اطلاق اسم الحبل على الحال
كقولهم جرى الميزاب وصال الوادي والمراد ما حل فيها من المبالغة في اخراج جميع ما فيها (قوله ليست بحيوان)
واما احكام الحيوان اترجح في مقتضى مقصده (قوله ولو لم يمتنع) وذلك لانه لا فرق في المياه بين الحففة والمغلظة
وهل اذا تحبس الماء بمقينة فاصاب نحو فوب هل تعتبر هذه الجساسة بالمغلظة وهو الظاهر او بالمغلظة
يحمرو (قوله او قطرة بول) من حيوان ولو ما كولا على المعتمد وسيا في متنا وشرا ولا تترجح في بول فاوة في الاصح
ولا يترجح حمام الخ فتأمل (قوله او ذئب قارة لم يمتنع) وذلك لسريان الجساسة من محل القطع (قوله فقيه
ما في القارة) فيترجح منها عشرة دنانير ان لم يفتق او يفتق او يمتنع (قوله في بئر) بوزن فعل فالهمزة في العين
ثم انهم لما جوهرو على آبار قد سوا الهمزة التي بعد الباء عليها وقبت انما لما يقرر من انه اذا سكن نافي
ثم حزين ابدل انما فوزته على هذا افعال بتفريع العين على انفاء كما افاده في المصباح قال فيه مانصه البئر
في اي مؤنثة ويجوز تخفيف الهمزة وجع لقلة انسان ابارسا كن لباء على افعال ومن العرب من يقاب
الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء فيقول ابار فيجمع ههنا فتقلب الثانية الفاء والثاني
بوزن مثل اقلس قال القراء ويجوز انقلب فيقال ابر وجع الكثرة شار مثل كابر وصغيرة بور بالهاه وتضاف
بئر الى ما يخصها فنه بئر معونة وبئر على لفظ حرف الخاء موضع بالدينة مستقبل المجد وهي التي
وقتها او طلحة الانصاري ومنه بئر بضاعة بالدينة اه شيئا احد السجاعي رحمه الله تعالى (قوله على ما مر)
من ان المعترف به اكر رأى المبني به او ما كان عشرين في عشرين الخ (قوله ولا عبرة بالعمق على المتعمد) وقيل هذا
فان يكر عمقها عشرين في عشرين فان كان لا يحبس الا بالاعتبار كذا في المتن وعزاه انما في شرحه
لا يضاف وحزم به را عدي وفواه ابن وهبان محافضا لطلحة جمع والاصحاب وخرجه في عمق الفراء على قول
من اعترضه من عاين ابارا طول العرض نهر قل ما حب البئر ولا يخفى ان هذا التحصيص لو ثبت لانهم لم
مسائل احكاما المذكورة في كتبهم (قوله ولو فارة يابسة على المتعمد) فباله ما في حزنه انما في من ان الفارة
اليابسة لا تحبس الا باليس دياغة (قوله التنظيف) اي من دمه لانه وان كان طاهرا الا انه في حقه خاصة
قوله والمسلم المفسول) ما قبل غلله فيقصد بجره وانه محمول على ان نجاسة نجاسة خبت وانه انما حكم بذلك
ساعة على ان عاب في بئر فقتلوا نجس والا فقد تقدم فربما ان عانة لم يمتنع (قوله مطشبا) غل الا
نجاسة من رعد الاطلاق على نجاسة الخبث لا الحدث ولا يقال ان ذلك لكثرة لانه نجاسة اعتقادية الا ان نجاسات
تكرير بطلان ربه بعدل خاص بالمرء ففصل اسكافلا فيقصد طهارة (قوله كسطة) ظاهره ولو استبان بعض
خفته وهو نافي ما تقرر من انه حكم لولد الذي ينبغي التفصيل بين غلله وعدمه ما لهم اذ ان يقال ان الجساسة
لما عليه من اجلة لمصاحبة له لنافقة لوضوئها وانه ان هذا الجواب لا ينظر اذا غل فالاول في الجواب ان يقال
انه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دموي) قيد به لانه غير الدموي لا يحبس وان انتفع
او تفسخ في الماء او تصير من (قوله غريما) ما في روده واما لا يحبس (قوله مر) اي في قول المصنف ويجوز
بأن يكون مات فيه غير دموي كرجل ومات مولد (قوله وشمع) سواء صغر الحيوان او كبر لا ينتشر البلة
في اجزاء الماء لانه عند اتفاحه تفصل بطنه وهي نجاسة مانعة (قوله او قطع) بان زال شعره (قوله او تفسخ)
التفسخ ان يفرق عضوا عن عضوا (قوله يترجح كل ما فيها) ولا يجب ترجح الطين في شيء من الصور لان النار اذا اردت
ترجح الماء ولا يطين المسجد بطنها احتياطا بجر (قوله الذي كان قبا رقت الوقوع) فلوراد في قول الترح على
ما كان فيها حين الوقوع لا يترجح كما يفيد ظاهر هذا التقييد وما في ما يفيد (قوله بعد اترجحه) ما قبل الاخراج
فلا يفيد الترح شيئا لان الواقع فيما يجب نجاسته وانه لا يمكن الحكم بالطهارة فاذا صاحب الجبر (قوله
الاذا تقرر كنه في الخ) قال في السراج اوردت في البئر نجاسة نجاسة او قطعة من ثوب نجس وتعد اترجحه
نجس في طهارة نجاسة والقطعة من الثوب بطلان طهارة البئر (قوله فيترجح) بالياء الموحدة وهو متعلق بطهر
بعده (قوله لا يلائم الدلو) وفي الجنبى ومراج الدابة وترجحها ان قبل ما ذكره حتى لا يمتلي الدولونه او اكثره
في طاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال يترجح في القارة عشرين

(قوله في البئر اذا وقع نجاسة) البئر
حيوان ولو لم يمتنع فقيه ما في ابارا في بئر
قوله فيترجح منها عشرة دنانير ان لم يفتق او يفتق او يمتنع
قوله في بئر بوزن فعل فالهمزة في العين
ثم انهم لما جوهرو على آبار قد سوا الهمزة التي بعد الباء عليها وقبت انما لما يقرر من انه اذا سكن نافي
ثم حزين ابدل انما فوزته على هذا افعال بتفريع العين على انفاء كما افاده في المصباح قال فيه مانصه البئر
في اي مؤنثة ويجوز تخفيف الهمزة وجع لقلة انسان ابارسا كن لباء على افعال ومن العرب من يقاب
الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء فيقول ابار فيجمع ههنا فتقلب الثانية الفاء والثاني
بوزن مثل اقلس قال القراء ويجوز انقلب فيقال ابر وجع الكثرة شار مثل كابر وصغيرة بور بالهاه وتضاف
بئر الى ما يخصها فنه بئر معونة وبئر على لفظ حرف الخاء موضع بالدينة مستقبل المجد وهي التي
وقتها او طلحة الانصاري ومنه بئر بضاعة بالدينة اه شيئا احد السجاعي رحمه الله تعالى (قوله على ما مر)
من ان المعترف به اكر رأى المبني به او ما كان عشرين في عشرين الخ (قوله ولا عبرة بالعمق على المتعمد) وقيل هذا
فان يكر عمقها عشرين في عشرين فان كان لا يحبس الا بالاعتبار كذا في المتن وعزاه انما في شرحه
لا يضاف وحزم به را عدي وفواه ابن وهبان محافضا لطلحة جمع والاصحاب وخرجه في عمق الفراء على قول
من اعترضه من عاين ابارا طول العرض نهر قل ما حب البئر ولا يخفى ان هذا التحصيص لو ثبت لانهم لم
مسائل احكاما المذكورة في كتبهم (قوله ولو فارة يابسة على المتعمد) فباله ما في حزنه انما في من ان الفارة
اليابسة لا تحبس الا باليس دياغة (قوله التنظيف) اي من دمه لانه وان كان طاهرا الا انه في حقه خاصة
قوله والمسلم المفسول) ما قبل غلله فيقصد بجره وانه محمول على ان نجاسة نجاسة خبت وانه انما حكم بذلك
ساعة على ان عاب في بئر فقتلوا نجس والا فقد تقدم فربما ان عانة لم يمتنع (قوله مطشبا) غل الا
نجاسة من رعد الاطلاق على نجاسة الخبث لا الحدث ولا يقال ان ذلك لكثرة لانه نجاسة اعتقادية الا ان نجاسات
تكرير بطلان ربه بعدل خاص بالمرء ففصل اسكافلا فيقصد طهارة (قوله كسطة) ظاهره ولو استبان بعض
خفته وهو نافي ما تقرر من انه حكم لولد الذي ينبغي التفصيل بين غلله وعدمه ما لهم اذ ان يقال ان الجساسة
لما عليه من اجلة لمصاحبة له لنافقة لوضوئها وانه ان هذا الجواب لا ينظر اذا غل فالاول في الجواب ان يقال
انه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دموي) قيد به لانه غير الدموي لا يحبس وان انتفع
او تفسخ في الماء او تصير من (قوله غريما) ما في روده واما لا يحبس (قوله مر) اي في قول المصنف ويجوز
بأن يكون مات فيه غير دموي كرجل ومات مولد (قوله وشمع) سواء صغر الحيوان او كبر لا ينتشر البلة
في اجزاء الماء لانه عند اتفاحه تفصل بطنه وهي نجاسة مانعة (قوله او قطع) بان زال شعره (قوله او تفسخ)
التفسخ ان يفرق عضوا عن عضوا (قوله يترجح كل ما فيها) ولا يجب ترجح الطين في شيء من الصور لان النار اذا اردت
ترجح الماء ولا يطين المسجد بطنها احتياطا بجر (قوله الذي كان قبا رقت الوقوع) فلوراد في قول الترح على
ما كان فيها حين الوقوع لا يترجح كما يفيد ظاهر هذا التقييد وما في ما يفيد (قوله بعد اترجحه) ما قبل الاخراج
فلا يفيد الترح شيئا لان الواقع فيما يجب نجاسته وانه لا يمكن الحكم بالطهارة فاذا صاحب الجبر (قوله
الاذا تقرر كنه في الخ) قال في السراج اوردت في البئر نجاسة نجاسة او قطعة من ثوب نجس وتعد اترجحه
نجس في طهارة نجاسة والقطعة من الثوب بطلان طهارة البئر (قوله فيترجح) بالياء الموحدة وهو متعلق بطهر
بعده (قوله لا يلائم الدلو) وفي الجنبى ومراج الدابة وترجحها ان قبل ما ذكره حتى لا يمتلي الدولونه او اكثره
في طاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال يترجح في القارة عشرين

فتطهر بطهارتها للخرج كدن الطهر يطهر تبعا اذا صار خلا وكيد المستحصى تطهر بطهارة الحبل وكعروة
الابريق اذا كان في يده نجاسة وطبة تجعل يده عليها ككناصب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا طهرت العروة
بطهارة اليد ولو مال النجس على الاخر ثم وصل الى الماء فترجحها طهارة لاسكل كذا في الجبر (قوله يترجح قدر
الباقى في الصحيح) هذا بناء على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل يشترط فلا بد من ترجح كل الماء (قوله
وليس نجس العين) اما لو كان نجس العين كالحنزير والكلب على القول بانه نجس العين فينجس البثرات
اولم يمتصا في الماء اولم يصب وعلى القول بان الكلب ليس بنجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء
وهو الاصح وقيل بوجه منقلب الى الخارج فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات واما ما اثار الحيوانات
فان علم يده نجاسة نجس الماء وان لم يصل فيه الماء وقيد بان العلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا
لا يجب ترجح شيء وان كان الظاهر احتمال بولاه على اخذها لكن يحتمل طهارتها بان سقطت عقب دخولها
ماء كثيرا هذا مع ان الاصل المهاراة وان لم يعلم ولم يصل فيه الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يجب التحجيس
اصلا وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور فقيهه اختلاف المشايخ والاصح عدم التحجيس كذا في الجبر
(قوله ولا به حدث) لعل ذكره هنا مبني على رواية نجاسة المستعمل (قوله يترجح السكل) اي او ما تشادلو
(قوله والا) بان كان طاهرا او مكروها او مكروكا (قوله يندب عشرة في المتكولة) او اصغر مما كفى الخائفة
وقيل يجب ترجح الجميع وكل ذلك احتياط (قوله وعشر بئر في القارة) اي التي اخرجت حية وعلاء في النهر
بان مؤرمة مكروه والغالب اصابة الماء في الواقع (قوله واربعة في شرو ودجاجة) لانه مكروه وفي اقمه ستاني
وخسة في المكروه وله فيه رواية من رخرج غير المحلاة فلا يندب وبه صرح في التمر والدجاجة يقتل الدال
وتأوها لا واحدة لا لثانيتها (قوله كادى محدث) لعل ذلك مراعاة لرواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) اي
الحكم المذكور فيما اذا اخرج الواقع من البئر حيا وليس بنجس العين وهو عدم ترجح ما في البئر (قوله مطلقا)
اي اصاب فيه الماء اولا (قوله على خلافه) وهو عدم ترجح شيء (قوله لان في بولها شيئا) فيه فخر لا فخر لانه
النجاسة ان تحقق ذلك فليس كذلك في القارة اذا المتبادر من عبارة المجنبى عدم نجاسة يولم اسقطا فالاول في
بكلام المجنبى التمايل في بيان البئر نجس يول القارة على الرجح صرح بذلك في الفقيض وفي الشرب لا يلى
عن الفقيض وفي بول الفارة لوضع في البئر قولان اصحهما عدم التحجيس في المسئلة قولان في الشارح فعليه
على احدهما (قوله فان تعد ترجح كلها) بحيث لا يمكن الاخراج عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)
اخذ من ذلك ان البئر يطلق على المعين وغيره كذا في التمر (قوله وقت ابتداء الترح) والرائد لا يلزم ترجمه كامر
والذي قدمه عن ابن السكول اعتبار وقت الوقوع (قوله يؤخذ في ذلك بقول رجلين) فاذا قدره بشي وجب ترجح
ذلك القدر لكونه مناصبا لشمادة الزمة بجر وطاهرا في النجاسة لاكتفاء واحد لانه امر دين فيكتفي بواحد
واكثر الكتب على الاول (قوله لهما بصارة) لشرط ذلك باعتبار ان الاحكام اثباتا من له علم اصله قوله انه الى
فاسألو اهل الذكر ان كنتم لانه لمون (قوله وقيل يفتي بما بين الخ) هو مروى عن محمد وافق به حين شاهد آبار
بعداد فان غالب آبارها كان لا يزيد على ثلاثمائة بجر (قوله وهذا ايسر) يسهل على الناس لكن لا يخفى ضعفه
اذ الحكم الشرعي ترجح جميع الماء الحكم بنجاسته فالقول بطهارة البئر لا يتصور على ترجح عدد مخصوص من
الدلاء يتوقف على معنى بقدرة رافى ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه بجر (قوله وذلك) اي
ما في المصنف احوط لكونه موافقا لما نزل (قوله فان كان كادى) اي مثله في الجثة ان قيل ان مسائل الابار
مبنية على اتباع الانوار والنص ورد في القارة والدجاجة والادى فكيف قسم ما عداها ما قلنا بعد ما استحكم
هذا الاصل صار كذا الذي ثبت على وفق القياس في حق الترح عليه كذا في الاجابة وسأله القود التي ياتي اقباس
بجوازها ولا يخفى ما فيه فانه ظاهر في ان لا رأى مدخلا في بعض مسائل الابار وليس كذلك لاولى ان يقال ان
هذا الحاق بطريق الدلالة لا بالقياس كما اختار في مراجع الرواية (قوله وكذا سقط) لاولى حذف كذا وان يقول
من نحو سقط ويكون يتألا لكاف التي يعنى مثل (قوله وسقط) وله الشاة ما كان وجهه مضطربا ومخالات
فاموس (قوله يترجح كله) اي ان سكن والا فعلى ما مر (قوله لى ستين دنيا) اعلم ان اقدر المستحب لم يصرح به
في طاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال يترجح في القارة عشرين

ولخرج بعضه ثم زاد في القارة
في اصح خلاصة قد ياربوت لا ياربوت
حيوانا ليس بنجس العين ولا به حدث او نجس
لم يترجح شيء الا ان يدخل في الماء ويغيب
ببؤرة فان نجس في السكل وان لا يندب
اه حرم من يندب عشرة في المتكولة
لا يندب الظهورية وعشر بئر في القارة
في شربها وجب ترجحها كادى محدث
اذا لم يكن الاثارة دارية من هولا الهواريا
من كتب ولا النجس مع فان النجس
مطلقا كذا في الجبر لكان في بولها
الشيء انما في كذا لكونه معينا
شك (قوله فان تعد ترجح كلها)
(قوله لكونه معينا) وقت ابتداء الترح
الما في صارة بالما وهذا ايسر
احد ط (قوله ان كان كادى)
ولا تسقط وجلة ويجوز كبر (ترجح)
وكذا سقط وجلة ويجوز كبر (ترجح)
كله وان كان محكما (قوله لى ستين دنيا)
من الدلاء (قوله لى ستين دنيا)

اي بل يخلل من غير ضرورة وليس المراد انه لا يخلل الاطلاق الاستيهاب من تمام الحقيقة اه قال في المنية
وشرحها فانه عاب الضوابط والمنع واجب اي فرض عند الكرخ وهو ظاهر الرواية عن ابي جعفر حتى لو لم يخلل
قليلا بمسببه من مواضع التيم لا يجوز به التيم اه وفي الهندية ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل فيها غبار
كذا في التبيين اه ويجب به في فقره وضع البضائل مع الكف الصحيح انه لا يمنع وضرب الكف بكني كذا
في المضمرات (قوله وعن محمد يحتاج اليها) قال في البحر وما روى عن محمد من الاحتياج الى ثلاث ضربات فليس
اقتراضا لانه لا يحتاج الى تحليل الاصابع اذ لم يدخل الغبار بينها وهو خلاف النص والمقصود التحليل وهو
لا يتوقف عليه (قوله نعم لو يم غيره) بحر الفرق بين التيم لنفسه وميم غيره (قوله للوجه الخ) فذلك واحدة
(قوله وبه مطلقا) اي وشيم بالنفع مطلقا (قوله يحجز عن التراب) اي الغليظ (قوله ولا يجران الخ) اشار بذلك
الى الرد على صاحب البحر حيث نقل عن الفسخ عدم الجواز به وحكم بسهولة ما في غاية البيان والتوضيح والغاية
والحيط ومعراج الدراية والتبيين من الجواز به قال في الخ اقول الظاهر انه ليس بسهولة انما منع جواز التيم به
ما دام هذه من انه يعتقد من الماء كالنور فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز وانما قال بالجواز
انما قال به لما قام عنده من انه من جهة اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز (قوله لشيء بالنبات)
فاخذ حكمه وهو عدم الجواز (قوله على ما حرره المصنف) حيث قال في شرحه والذي دل عليه كلام اهل
نظرة بالجواهر ان له شيئين شبه بالنبات وشبه بالمعادن قال ابن الجوزي ان الرمان متوسط بين عالمي الجماد
والنبات فشيء بالجماد يشجره وشبه بالنبات بكونه اشجارا نابتة في قعر البحرات عروق واغصان خضر
متشعبة قائمة اه (قوله ولا يمتنع) هو ما يقطع ويلين كالخديد منق (قوله وزجاج) ولو اتخذ من رمل (قوله
ولا يتردد) هو كل ما يحترق بالنار فيصير رمادا كالشجر (قوله الارما والجرج) كالخص (قوله او محض) وضع
عليه الحص بفتح الجيم وكسرهما وهو الجبس بلفظة مصر (قوله غير مدونه) او مدونه بفتح هـ ومن جنس
الارض كما يستفاد من البحر كالدونه بالطفل والمقرة (قوله غير مغلوب بقاء) ما المغلوب بالماء فلا يجوز به
التيم كذا في البحر والظاهر من كلامه ان المساوي في حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتي في قوله والحكم للغالب
لو اختلف تراب بغيره انه لا يجوز بالمساوي (قوله لكن لا ينبغي) بل هو خلاف الاولى قال في التهر ولو فعل جاز لانه
تيم بما هو من اجزاء الارض ولا جاز ان يكون من اجزائها في حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته
تحريرا (قوله ومعادن) انما يحجز التيم بها لانها ليست تتبع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك
وانما هي مركبة من العناصر الاربع فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقامه بحر (قوله في محالها)
وبالاولى اذا قلت (قوله فيجوز بتراب عليها) لوجه للتفرع (قوله وقيد الاستحباب) اي قيد جواز التيم
بالتراب الذي على ما لا يجوز عليه التيم من المعادن (قوله بان يستين اثر التراب بديده) قال في الهندية بصورة
التيم بالغبار ان يضرب بيده ثوبا او ليدا او سادة او ماشيه من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع
الغبار على يده يتيم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يده في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يده يتيم
كذا في المحيط (قوله لو اختلف تراب) اي مثلا والمراد ان ما يجوز عليه التيم (قوله ولو لم يوكب) تبع في هذا
التعميم المصنف في شرحه ناقلا عن البحر عن المحيط ولكن الذي رأيته في البحر عن المحيط انقضاء وعبارته
وفي المحيط ولو تيم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا كان مختلطاً بالتراب والغلبة
لتراب جازاه ولم يتكلم على ما اذا سب احداهما مع التراب وهو غير متأت في التبيين ويجوز بالذهب والفضة
والخديد والنجاس وما اشبهها مادامت على الارض ولا يصح منها شيء وبعد السبيل لا يجوز اه وهذا بقيد جواز
التيم فليما في محالها ولو من غير غبار عليها ثم ذكر التاميل بين ما هو من جنس الارض وغيره وذكر ان ما يطع
ويذوب ليس من جنسها وهو يبيدهم الجواز واقعه ما ذكره هنا (قوله وارض شترقة) اي احترق ما علم ان
النسب واختلف بترابها فحينئذ يعتبر الغالب اما اذا حرق ترابها من غير مخالطة له حتى صارت سودا يوازن
لمعتبر لون التراب لانه (قوله فلو الغلبة) بيان لقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) اي من التيم بقلية التراب
في كلام الخاتمة (قوله علم حكم المساوي) وهو عدم جواز التيم به لفقد غلبة التراب (قوله ولا أكثر من فرض)
نصية بذلك اولى من نصية اكثر بقوله وفرضين (قوله وجاز لفقره) اي غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

[illegible]

اى عند عدم الماء فيرتفع به الحدث الى وقت وجود الماء انه مبيح للصلاة مع قيام الحديث كذا في البحر (قوله
 لا ضروري) فيجيب مع قيام الحدث كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه ثم عندهما البداية بين الماء والترب
 وعند مجدين الفعلين وهما التيمم والوضوء ويتفرع على هذا جواز التقدير المتوسطي بالتيمم فاجزاء ومنعه
 بحر (قوله وجاز لحرف فوت صلاة جنازة) اى بعد حضورها وباعتبار الحرف بقلية الظن والدليل على
 الجواز ما روى ابن عدى في الكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا فا جائتك الجنابة
 وانت على غير وضوء فتيمم ولا فرق بين الولى وغيره على المعتد كما يقاد من البحر ولولم يخف مكان
 لم يوجد الا واحد اذا ذهب للوضوء ينتظر لاي اح له التيمم (قوله اى كل تكبيراتها) فان كان برجلان يدرك
 البعض لا يتيمم لانه لا يخاف الفوت اذ يمكنه اداء الباقي وحده بحر عن البدائع (قوله او حائضا) وكذا
 النساء اذا انقطع دمهما على العادة (قوله اعاد التيمم) اى اتسافا كما في البحر عن المصنف وقوله والا لاي
 ان لم يمكن لا يعيد عندهما ويعد عند محمد فقوله به يبقى راجع الى الثانية (قوله او فوت عبد) اى كاهلها
 فان كان المتقدم بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توافر لا يتيمم كذا في البحر (قوله بفراغ امام) في حق
 المتقدم وقوله اورز ال شخص في حق الامام نهر وعلم الجملي الثاني في الامام والمأموم (قوله ولو كان بيني
 بناء) اشار بهذا التقدير الى ان بناء مفقول مطاق ونص على البناء لانه يشترط عدم الجواز فيه وقال صاحبان
 لا يجوز البناء بالتيمم كما في البحر وهو راجع الى الجنابة ايضا (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شرعه
 متوضيا والى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قوله وما مقابله في الثاني ما روى الحسن عن الامام
 ان الامام لا يتيمم (قوله لان المناط) يعني العهد والمدار (قوله خوف الفوت) اى فوت الاداة الى بدل (قوله
 بخارجك وف) يورج على التعليل ومراهبه ما بين الخسوف وهذا وما بعده بحث للعلمي شارح المشقة
 (قوله وسنذكر مراتب) كالذين التي بعد الظهور والمغرب اذا اخرها ولو توافرات وتها هذه التيمم والظاهر ان
 المستحب كذلك لقوته بقوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحي عنه وعن الوضوء فتيمم له (قوله شاف قوتها
 وحدها) قيد به لانه لو شاف قوتها مع الفرض لا يتيمم لانها تقضى معه وصورة المسئلة ان يعلم انه
 لو توافر نفوته السنة لضيق الوقت ولو تيمم صلاحها مع الفرض لكن يلزم من هذا صلة الفرض بذلك
 التيمم مع ان التيمم عند وجود الماء لخوف فوت العبادة لا يكفي في عبادة اخرى الا اذا كانت الثانية
 يخاف فوتها بلا بدل وليس بين العبادتين فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا يفوت الى بدل
 فلا يجوز ادائه بذلك التيمم وان الزبناء بالطهارة بالماء بعد ذلك يفوت ادائه فرض الصبح فيلزم تفويت
 الفرض لاجل السنة وهو باطل اه حاشي ويمكن تصويرها على قول محمد بقضاءها بعد الاذنة فاعيان اخرها
 الى قبيل الزوال بحيث لو توافر زالت ولو تيمم امكن فعلها فتيمم وبطلها وصورها بعض بان تيمم للفرض
 لغة بالماء وشرع يصلى سنة التيمم فخر الماء قبل القعود قدر التهجد ولم يبق من الوقت الا ما يسع الوضوء
 وركعتي الفرض فاته تيمم السنة بتيممه وتروضا وبصل الفرض ولا يقسمها بوجود الماء او لفوق ذلك فاته
 سنة التيمم فحدها وفيه ان سبب الرخصة اختلاف فان السبب الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت (قوله
 وان لم تجز الصلاة) فان التيمم لها لا بد ان يكون مع فقد الماء حقيقة او حسكا وان نوى عبادة مقصورة
 لا تحل بدون طهارة او غيرها كفراة القراء ان الجانب التيمم له جهتان جهة صحته للصلاة وقد ذكرناها
 وجهة صحته في ذاته فيتوقف على مطلق النية سواء نوى عبادة مقصورة او غيرها ولا يحلان الا بالطهارة
 او عبادة غير مقصورة كذلك كدخول المسجد للسبب او جعل كدخوله للمحدث او مقصورة لتحل بدون الطهارة
 كفراة القراء ان الحدوث اه حاشي (قوله وكذلك الكل ما لا شرط له الطهارة) اى فانه يجوز له التيمم مع وجود الماء
 (قوله ويجزله حول مسجد) ان جار التيمم لم يحدث حاشي نا صغارا دخول مسجد (قوله لكن في النهي الخ) عبارته
 انت خير بيان ما في المتن ان كان معنى الغيب كما هو الظاهر امتنع هذا التبريع اه قايت تراهم قد تردد في المعنى
 وقوله كما هو الظاهر لا يسلو ولذا انظر فيه الحلبي بان لا يتخلوا ما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل
 لعدم جوار دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه باتفاق عندنا وامان يكون الماء داخله وهو صحيح لانه
 بعيد من العبارة بدليل قوله وسلام فيه ومراده بالدليل كلام المتن الدال على جواز التيمم مع وجود الماء

لا ضرر في (و) الجازل (تخوف) من الصلاة
جواز (أي كل تكبيراتها) ولو خلت أو ما خلا
ولو خشي بانزوي أن أمكنه انزوي منهم ما لم
يقال عنك ما عدا التكبير (والألا به يعني) (أو) كون
(عبد) (ب) (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد)
يخفي (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد)
حديثه (ب) (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد)
لأن المسألة خوف العيون لا لا يدل على جاز
أكسوف وقت ركوب ركعة أو ركعة لم تجز الصلاة
وعدها ولو لم يركب ركعة (أو) (عبد) (أو) (عبد) (أو) (عبد)
به قال في الخبر كذا الكل ما لا يشترط له
الطهر من الماء واللقوم فيه وأما المصنف
مع وجود الظاهر أن من ادعى الخبيث الخبيث
لكن في الظاهر الظاهر أن من ادعى الخبيث الخبيث
فيسقط الدليل

المكروه واما الوصول اليه فالظاهر انه مكروه فائى له الاستحباب والمراد بالرجاء هنا هو البقاء والظن يعني اذا
 غاب على ظنه اذيقن انه يجد الماء في آخر الوقت يستحب له تأخير الصلاة اليه لكن هذا الاستحباب اذا كان
 بينه وبين موضع يرجوه ميل او اكثر وان كان اقل منه لا يجوز التيمم وان خاف فوت وقت الصلاة
 وان لم يكن له رجاء بالمعنى المذكور لا يؤخر عن اول الوقت المستحب وهذه المسئلة اول واقعة خالف الامام
 فيها امتاذه حمادا قد روى انها خبرنا تشيع الاعشى فقد الماء فصلى حماد بالتيمم اول الوقت واخر
 الامام الصلاة لآخر الوقت المستحب فوجد الماء فادى الصلاة باكمل الطهارة وكان ذلك عن اجتهاد
 منه فقبلها الله وصوبه فيها وكانت الصلاة المغرب لكنهم لم يذكروا للمغرب وقت استحباب ولو علم انه ان
 اضر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمداقة اقل من ميل لكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء
 في الوقت الاول ان يصلى في اول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف كذا في البحر (قوله صلى)
 اي اتم الصلاة ولم يذكروا الماء اذ لو ذكره وهو في الصلاة قطع واعاد اجاعاً كذا في المنع (قوله من امس في العمران)
 سواء كان مسافراً ام قاصداً ما في العمران فحب عليه الاعادة (قوله ونسى الماء في رحله) افاد بذلك ان له
 سابق علم به بان وضعه بنفسه اذ غيره بعلمه المألوفه غيره بغير علمه لا يبعد اجاعاً سواء كان عبداً او اجيراً
 لان المرء لا يجتنب بفعل الغير الواسع وقيد بالنسيان وبالماء لانه لو ظن فناء الماء او كان ذلك النسيان
 في التوب فله حكم يذكرك بعد الرسل للبر بغيره السراج للفرس ويقال لمنزل الانسان وما اواه والمراد
 هنا ما هو الاعمال (قوله وهو بما ينسى عادة) مفهومة ما ذكره الشارح بقوله كما لو نسيه في عنقه (قوله
 لا اعادة عليه) اي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولو ظن فناء الماء) مثل الظن الشك (تنبيه) اعلم ان ثبوت النسبة
 وتوقع ان لم يكونا في المذهب اصلاً فهو سهل بسيط وان حصل فيه اخذهما فان لم يجوز العقل ان يكون الواقع
 هو الطرف الاخر فهو جزم سواء كان مطابقاً للواقع ام لا فان لم يكن مطابقاً يصح جهلاً مركباً وان جاز
 العقل ان يكون الواقع الطرف الاخر فان كان كلا الطرفين عنده على السواء فهو شك وان كان احد الطرفين
 راجحاً والاخر مرجوحاً فلا راجح ظن والمرجوح وهم حوى (قوله اعاد انفاً) اي اذا نسي خلاف ظنه (قوله
 في عنقه او ظهره) التيمم ان يرجع الى النسي (قوله اوفى مقدمه) ضمه وشبهه مؤخره يرجع الى اليه
 وما ذكره متفق عليه بينهم واما لو كان سابقاً زماناً في المقدم او راكباً وهو في المؤخر ففي الاختلاف فلا يبعد
 عندهما وبعده عندنا في وقت وكذا اذا كان قائداً مطلقاً (قوله ثوب نجس) اي نجاسة مانعة (قوله اومع نجس)
 كثره ونجسه (قوله ومعه ما يزيله) اي مانع قاطع طاهر يزيله سواء كان ماء مطلقاً خالصاً وصولاً او نكرة
 موصوفة ولا يقرأ بالاد (قوله او وضاً بماء نجس) مثل ذلك ما ذكرنا في بعض اعضاء الوضوء او بعض البدن
 في الغسل (قوله اعاد اجاعاً) يرجع الى كل ما تقدم وفي حكاية الاجاع في بعض الصور نظر يعلم بمرجعة البحر
 والمنع (قوله وبطابه الخ) اطبقه ووصل في الوافي فقال مع رفقة ما فظن انه ان سألته اعطاه لم يجز التيمم وان كان
 عنده انه لا يعطيه يتيمم وان شك في الاعطاء وتيمم وصلى فساله فاعطاه بعيد (قوله وجوباً) اراد به الاقتراض بديل
 قوله وقبل طلبه لا يتيمم فليست اسئل (قوله على الظاهر) الاولى حذفه لان قول المصنف فيما يأتي على الظاهر
 راجع الى هذا كما افاده في المنع (قوله من رقيقه) الاولى حذفه وايضاً المصنف على عمومته ولذا قال
 بوالسوء نقلاً عن الحموي عن البرجدي (قوله من رقيقه) جرى مجرى الهادة والافكل من يضر وقت
 الصلاة لا يملكه كدبره وبقا كان لا (قوله ما استهلك) اي استهلك البعض والساق غير كاف (قوله
 وان لم يوطه) اي الماء السكافي للطهارة كذا في التيمم (قوله بمن مثله) في اقرب موضع يعز فيه الماء نهر (قوله اوبق
 بسير) وهو ما كان منه فاقية اخذ من تعرف الفاحش (قوله وله) اي لطالب الماء من (قوله فاضلا عن
 حاجته) اي الاصلية وان لم يكن في يده بل في ملكه نهر لا هذا اذا كان له مال غائب وامكنه الشراء بغير مؤجل
 وجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) التحقق القدرة فان القدرة على البذل قدرة على الماء من (قوله
 وهو ضمة فتمت) هذا ما في الزوائد وعليه اقتصر في البدائع والهاية فكان هو الاولى بمرآته خاص بهذا
 الباب لما بان في شراؤه الوضوء ان الفين افاحش ما لا يدخل تحت تقويمه ومن اه حاشي (قوله عن ذلك) الاولى

(قوله من امس في العمران) اي من امس في العمران فحب عليه الاعادة (قوله ونسى الماء في رحله) افاد بذلك ان له سابق علم به بان وضعه بنفسه اذ غيره بعلمه المألوفه غيره بغير علمه لا يبعد اجاعاً سواء كان عبداً او اجيراً لان المرء لا يجتنب بفعل الغير الواسع وقيد بالنسيان وبالماء لانه لو ظن فناء الماء او كان ذلك النسيان في التوب فله حكم يذكرك بعد الرسل للبر بغيره السراج للفرس ويقال لمنزل الانسان وما اواه والمراد هنا ما هو الاعمال (قوله وهو بما ينسى عادة) مفهومة ما ذكره الشارح بقوله كما لو نسيه في عنقه (قوله لا اعادة عليه) اي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولو ظن فناء الماء) مثل الظن الشك (تنبيه) اعلم ان ثبوت النسبة وتوقع ان لم يكونا في المذهب اصلاً فهو سهل بسيط وان حصل فيه اخذهما فان لم يجوز العقل ان يكون الواقع هو الطرف الاخر فهو جزم سواء كان مطابقاً للواقع ام لا فان لم يكن مطابقاً يصح جهلاً مركباً وان جاز العقل ان يكون الواقع الطرف الاخر فان كان كلا الطرفين عنده على السواء فهو شك وان كان احد الطرفين راجحاً والاخر مرجوحاً فلا راجح ظن والمرجوح وهم حوى (قوله اعاد انفاً) اي اذا نسي خلاف ظنه (قوله في عنقه او ظهره) التيمم ان يرجع الى النسي (قوله اوفى مقدمه) ضمه وشبهه مؤخره يرجع الى اليه وما ذكره متفق عليه بينهم واما لو كان سابقاً زماناً في المقدم او راكباً وهو في المؤخر ففي الاختلاف فلا يبعد عندهما وبعده عندنا في وقت وكذا اذا كان قائداً مطلقاً (قوله ثوب نجس) اي نجاسة مانعة (قوله اومع نجس) كثره ونجسه (قوله ومعه ما يزيله) اي مانع قاطع طاهر يزيله سواء كان ماء مطلقاً خالصاً وصولاً او نكرة موصوفة ولا يقرأ بالاد (قوله او وضاً بماء نجس) مثل ذلك ما ذكرنا في بعض اعضاء الوضوء او بعض البدن في الغسل (قوله اعاد اجاعاً) يرجع الى كل ما تقدم وفي حكاية الاجاع في بعض الصور نظر يعلم بمرجعة البحر والمنع (قوله وبطابه الخ) اطبقه ووصل في الوافي فقال مع رفقة ما فظن انه ان سألته اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه يتيمم وان شك في الاعطاء وتيمم وصلى فساله فاعطاه بعيد (قوله وجوباً) اراد به الاقتراض بديل قوله وقبل طلبه لا يتيمم فليست اسئل (قوله على الظاهر) الاولى حذفه لان قول المصنف فيما يأتي على الظاهر راجع الى هذا كما افاده في المنع (قوله من رقيقه) الاولى حذفه وايضاً المصنف على عمومته ولذا قال بوالسوء نقلاً عن الحموي عن البرجدي (قوله من رقيقه) جرى مجرى الهادة والافكل من يضر وقت الصلاة لا يملكه كدبره وبقا كان لا (قوله ما استهلك) اي استهلك البعض والساق غير كاف (قوله وان لم يوطه) اي الماء السكافي للطهارة كذا في التيمم (قوله بمن مثله) في اقرب موضع يعز فيه الماء نهر (قوله اوبق بسير) وهو ما كان منه فاقية اخذ من تعرف الفاحش (قوله وله) اي لطالب الماء من (قوله فاضلا عن حاجته) اي الاصلية وان لم يكن في يده بل في ملكه نهر لا هذا اذا كان له مال غائب وامكنه الشراء بغير مؤجل وجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) التحقق القدرة فان القدرة على البذل قدرة على الماء من (قوله وهو ضمة فتمت) هذا ما في الزوائد وعليه اقتصر في البدائع والهاية فكان هو الاولى بمرآته خاص بهذا الباب لما بان في شراؤه الوضوء ان الفين افاحش ما لا يدخل تحت تقويمه ومن اه حاشي (قوله عن ذلك) الاولى

فان حرمة مال المسلم كحرمة نفسه والضرر في النفس مسقط فكذا في المال بجر واما في الثانية فالوجه ظاهر
 (قوله واما للعطش) مقابل لحذفه معلوم من المقام تقديره هذا الحكم للتيمم واما الخ (قوله احياه لنفسه) اي
 وهو مرقوم على حفظ المال (قوله وقبل طلبه) المصنف في ذاته يحتمل ان يكون من اضافة المصدر الى فاعله
 اولى مفعوله وتقدير الشارح المايهين اذ (قوله اي ظاهر الرواية) دفع به توهم انه بحث (قوله عن اصحابنا)
 اي الثلاثة وقال الحسن لا يجب السؤال لان فيه مذلة وفيه بعض حرج والتيمم شرع لدفع الحرج كذا
 في البحر (قوله لانه مبذول عادة) فلا يقع فيه مشقة واسب في سؤال ما يحتاج اليه مذلة فقد سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يرض حوايجهم من غيره اه بجر (قوله وعليه) اي على وجوب طلب الماء لبذله (قوله فيجب
 طلب الدلو والرشاء) يجامع انه لا يجزى فيه ما يجزى والرشاء يؤذن كتاب الحبل كذا في انصاره وس (قوله وكذا
 الانتظار) اي يجب وقيل يستحب (قوله ولو كان في الصلاة الخ) قال في التهر فان كان في الصلاة وغاب على
 ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يبطه بقي تيممه فلما افادها ثم سأل فان اعطاه استأنف والاقت اه (قوله لكن
 في القهستاني) مقابل ظاهر الرواية الذي في المصنف وحاصله التفصيل كما مر عن الوافي (قوله والمحصور)
 لوحظه وقال وفائدته المريض اذ لم يرض اذ لم يرض في المحصور ويراد به المنوع ليشمله ولا يجعله مقيماً للسكان اولى
 (قوله ولا يمكنه اخراج مطور) اما اذا امكنه بنقل الارض او الحائط بشئ يستخرج المطهر ويصلى بالاجاع
 كذا في الخلاصة وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير ووارض الغير ارضائه بغير اذنه (قوله يؤخرها عنده)
 ويحرم عليه الصلاة كما نقله النووي مذهبا للامام كذا في المنع (قوله فيركع ويسجد) ولا يقره كما في ابي السعود
 وسواء كان حدثه اكبر او اصغر (قوله ان وجد مكانا يابساً) اي من النجاسة التي فيه اي ولو باخراج الطاهر
 بالحفر ولو وجد ما هو ايسر له الصلاة يعق الصلاة عليه (قوله كالصوم) التشبيه في التشبه وفي مطابق وجوب
 الاعادة وذلك فيما اذا دخل المسافر موضع اقامته بعد ما اكل في يوم رمضان او بعد ما فات وقت الزية
 فانه يجب عليه الاعمال تشبهاً بالصائمين ثم يجب عليه الاعادة (قوله اذا كان بوجهه براحه) اما اذا كان
 وجهه سليماً مسح على التراب ويمسح الاصل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح اذ قطع ما بقي
 من المفروض كغسله وبسطة طين يتجاذر انقطع محل الفرض (قوله ولا يتيمم) من عطف الخناس وانما ذكره
 دفع التوهم قصر الطهارة على المذبة (قوله وبهذا) اي بقول المصنف يصلى بغير طهارة (قوله غير مكفر)
 موضوع المسئلة بقيد التيمم بالضرورة (قوله وقدر) اي في اول كتاب الطهارة (قوله اعاد) لان العجز
 انما يقع في صنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اقاط حق الله تعالى هندية (قوله والا لا) صادق بحججه
 في القرية مع ان حكمه احكم المصنف فاذ روى ان يقول ان قوماً اعادوا لا ووجهه كذا في التهذيب انه انضم عذر
 السفر الى العجز الحقيقي والعالم في السفر عدم الماء فتحقق عدمه من كل وجه كذا في محيط السرخسي (قوله
 ان في السفر نعم والا لا) ان كان هذا التفرع مفروضاً عند وجود الماء فالحق انني مطاقاوان كان عنده عدمه فالحق
 ان يكون مطلقاً فانه الحاشي (قوله المسبل) اي الموقوف الذي يوضع على السبل اي الطرف للشرب لا يمنع التيمم لانه
 عادم الماء المطهر وشرعاً (قوله ما لم يكن كثيراً الخ) محل ذلك عند عدم التيمم بانه لشرب اما ذاتي انما للشرب
 فيصير الوضوء لان شرط الواقع كنص الشارع (قوله وشرب ما لتوضوء) ظاهره وان لم يكن للضرورة وفيه انه
 يلزم مخالفة شرط الواقع (قوله الخنب اولى بمباح من حائض) وذلك لاسكان تيممه بالتراب اذ اقتداه به وقد آء
 التيمم بالمتطهر افضل من عكسه مع عدم تأنيبه هنا وهو مفروض فيما اذا كان الماء يكفي للغسل اما اذا كان
 لا يكفي الا للوضوء فالحديث اولى من الباقي فليست له (قوله ومحدث) اي حدثاً ما غفر فاولوته عليه لان الجنبانية
 شد فازالتهاهم ولذا يتيمم على الخنب شيئا لا تمنع على الحديث (قوله وميت) هل اوليته عليه بسبب انه
 يؤدي ما كافيه من صلاة وقرأة فاحتجاجة اليه اكثر من الميت وتغييره باولي يفيد جواز التيمم للجنب (قوله
 في واوليه) اي احق به فيقدم على غيره لكونه المالك (قوله ينبغي صراحة لميت) هل وجهه الاسراع بغيره
 المطلوب ولانه لا يمكنه التحصيل بخلاف الحي ولان المسألة من الميت في نصيبه لاتا في بخلاف الباقي وكيفية
 صرفه ان يتبرع بالباقيون به وفيه انه حيث كان الماشرك ينبغي صرفه لاهيت فالمباح اولى وقد قلتم ان الخنب
 اولى به (قوله جاز تيمم جماعة من محل واحد) وذلك لان التراب لا يوضف بالامتثال ولو الذي على يديه حتى

واما للعطش فيجب على القاصد ان يمشي
 باضعاف قوته احياه لنفسه واعاينته
 في ذلك عشر وضوءاً على التيمم على الظاهر اي
 (قوله طلبه) الماء لا يتيمم على الظاهر اي
 ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة
 ظاهر من المذهب ولا عليه فيجب طلب
 كذا في البحر عن المذهب ولا عليه في حاشي
 الدلو والرشاء كذا الانتظار لو قل له حاشي
 استفي وان خرج الوقت ولو كان في حاشي
 ان ظن الاعطاء قطع والمطبان ظن الاعطاء
 في التيمم ستاتي عن المحصور
 الماء او الالة وجب الطلوع والالا
 في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا
 العاجز عنه المرض (قوله ما عنده ويصليان
 بالصابون وجوباً فيركع ويصليان
 بيسبب) بالمسبب الا يوصي فقامت بعبد
 وجد مكانا يابساً واليه صح رجوعه اي
 كالصوم (قوله يبيني) وفيه ايضاً رجوعه
 الامام كما في القريض (قوله ولا يتيمم) ودعيه على
 البدين والرجلين اذا كان بوجهه براحه
 يصلى بغير طهارة (قوله ولا يتيمم) ودعيه على
 الاصح (قوله ولا يتيمم) ودعيه على
 غير مكفر فليحفظ وقدمه وسجي في صلاة
 المريض (قوله) على المحبوس بالتيمم
 في المصراة والا لا (قوله لا يتيمم) ودعيه على
 التلاوة ان في السفر نعم والا لا (قوله لا يتيمم) ودعيه على
 في الصلاة لا يتيمم التيمم ما لم يكن كثيراً الخ
 انه للوضوء ايضاً وشرب ما لتوضوء (قوله لا يتيمم) ودعيه على
 اولى جاز من حائض ومحدث وميت
 ولو لا حاشي فهو اولى ولو مشركا ينبغي
 صفة له حيث جاز تيمم جماعة من محل واحد

و يجمع ما علق بأيدي المتعمين يجوز عليه التيمم (قوله ولا يخاف العطش) اما عند خوفه فيجوز التيمم وان لم يخلطه لاشتغال الماء بحاجته الاصلية (قوله بما يغلبه) اي بشئ يغلبه او ساويه كما ورد ونحوه (قوله اوبس) بفتح الواو كافي انقاموس (قوله على وجه يمنع الرجوع) اصل العبارة لصاحب التجنيس وهو صاحب الهداية وايزيد لكن لم يقد الهبة بهذا القيد فاعترض بانه يلزمه شرآؤه بن المثل اذا كان لغيره فاذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيمم واجاب الكمال بان الرجوع في الهبة مكروه تحريما وهو مملوك الدم شرعا فيعتبر الماء معدوما في حقه وان قدر عليه بالرجوع اه قات وعدم التقيد اولى لانه اذا كان يهيم على هذا الوجه لا تعود عليه فائدته فالاولى ان يفتنع به نفسه (قوله ولو غسلا) تعميم للاصل اي اصل التيمم اعلم ان كل ما تنقض الغسل تنقض الوضوء كالمشي وليس كل ما تنقض الوضوء تنقض الغسل فكان ناقض الغسل اخص من ناقض الوضوء حيث لا يشمل الا مثل المشي وناقض الوضوء اعم حيث يشمل مثل المشي ويزيد عليه بمثل الخارج النجس فالتميم بناقض الوضوء مساو للتميم بناقض الغسل الاصل قررره صاحب البحر والمصالح ان التيمم مطلقا سواء كان عن حدث اصغر او اكبر ينتقض بناقض الوضوء مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وسواء انما ناقض الوضوء والغسل ثم اذا انتقض التيمم بناقض الغسل ينتقض باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محذورا سواء كان ذلك التيمم عن حدث او جنابة واذا انتقض بناقض الوضوء كالبول ينتقض باعتبار الحدث فيصير محدثا لا جنبا اه حلي مختصر او عند التأمل يظهر وتصويب ما في المصنف لان من غير بناقض الوضوء يبدان تيمم الغسل ينتقض بناقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وفي قوله فيصير جنبا لا محذورا نظرا لانه متى صار جنبا صار محدثا لان ناقض الاكبر ينقض الاصغر وقوله سواء كان ذلك التيمم عن حدث او جنابة افادته ان تيمم الوضوء يكتفي الغسل وعكسه وقدمه (قوله فلو تيمم الخ) اعلم ان المصنف افاد ان التيمم ان كان عن حدث ام غرضه تنقض بناقض الوضوء ومن المعلوم ان ناقض الغسل ناقض الوضوء فيدخل فيه وان التيمم ان كان عن جنابة تنقض بناقض اصله وهو الغسل وسكت عما اذا اتى في هذه الصورة بناقض الوضوء ويحتمل وجهين الاول انه لا ينتقض اصلا والثاني انه لا ينتقض من جهة الجنابة وينتقض من جهة الحدث وهذا هو المراد اذا اعلمت احتمال المصنف للوجهين فلا وجه لتفريع الشارح هذه المسئلة على ما قبله او الاولى الايمان بالواو افاده الحلي وفيه ان المصنف سأل لما اذا تيمم عن الاصلين معا ثم احدث حدثا اصغرا فانه ينتقض باعتبار احد الاصلين وهو الاصح وعين التفريع فليأمل (قوله فيتوضأ) اي حيث وجد ماء كافيا للوضوء ولو مرة (قوله وينزع خفيه) يعني وقدمه لهما على طهارة كاملة قبل ان يجنب كافي تصوير الزيلعي عند قول الكنت في باب المسح لا جنبا وانما ينزع خفيه لان الجنابة لا ينعها الخف كما يأتى في باب المسح على الخفين اه حلي (قوله ثم بعد) اي بعد الوضوء المضموم من يتوضأ (قوله يجمع عليه) الاولى بالسياق عليهما وان كانت ارادة الخفس طهارة (قوله ما لم يبرأ الماء) غاية لقوله يجمع واراد الماء السكافي للغسل فانه اذا حرمه انتقض تيممه للجنابة ثم اذا بارزه تيمم للجنابة لنقض الاول برؤية الماء السكافي فاذا احدث حدثا اصغرا وجد ما يكفي للوضوء فانه لا يمسح بل ينزع ويغسل قدميه لان الجنابة قد حلتها ثم يمسح الخفين ويمسح اذا احدث (قوله فمع في عبارة صدر الشريعة الخ) اي في اول باب التيمم منه حيث قال اما اذا كان مع الجنابة حدث بوجب الوضوء يجب عليه الوضوء اي اذا وجد الحدث بعد التيمم للجنابة كانا من عليه التيمم مستأني وظاهر هذا انه اذا وجد حين التيمم المذكور ماء يكفي للوضوء لا يتوضأ به للاستغناء بهذا التيمم عنه وانما يستعمله اذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح عبارة التهستاني حيث قال الجناب ان كان له ما يكفي لبعض اعضائه او للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حينئذ لانه قدر على ماء كاف (قوله ان مع المسح يسرا) اي بعد المسح اليسر والبعدية ظاهرة وانما الى جمع اشارة الى قربهما وتلازمهما حتى كأنهما متقاربان وفيه التبشير لقصارين (قوله وقدره ماء) كذا في بعض نسخ المصنف وفي نسخة وقدرته على ماء كاف وكتب عليها المصنف في شرحه واتبعه بالقدرة اولى من التعبير بالرؤية لان الرؤية لا تعتبر الا مع القدرة وليسهل التيمم ابره او مرض فانه تيمم مع رؤية الماء وانزال المانع بطل تيممه قدرته وان لم يبرأ الماء واحذر بالقدرة عما لو لم التام

حيث لا يفتقد تيممه هو المختار كما اذا كان على جنبه يراعى على شاطئ نهر لا يعلم به والمراد بالنائم من نام على صفة لا توجب النقص او كان تيممه عن جنابة فانه لا ينتقض بالتيمم بغيره (قوله ولو اباحه) اشار به الى ان الوجود الواقع في اية تيمم بمعنى القدوة بخلاف الوجود المذكور في الكفارات فانه بمعنى الملك حتى لو اوجبه الماء لا يجوز له التيمم للقدوة ولو عرضت على المعسر الحائض رغبة بجوزله التيمم بغير الاعتقاد او السعور والاولى ابدال الحائض بالمظاهر (قوله في صلاة) من مدخول المسابقة فيقيد انها اذا حصلت الاباحة في غير الصلاة تبطل التيمم وهو كذلك غير انه ان كان قبل الصلاة اخذه وتوضأ به وادى ما عليه وان كان بعدها فانها لا تبطل كافي الملتقى (قوله لظاهره) اعم من الغسل والوضوء (قوله ولو مرة) فلو توضأ بما زاد عن حاجته فنقص عن احدي وجليه ان غسل كل عضو مرتين او ثلاثا بطل تيممه هو المختار كذا في التهر عن الخلاصة (قوله ففضل عن حاجته) الجملة في محل جر نعت لما (قوله كعطش) نكره لان المراد العطش له اوله وابه حالا او سالا (قوله وعن) وان لم يتحج له حالا كما يؤخذ من حكم العطش (قوله وغسل نجس مانع) يفيد مضمومه ان غير المانع يقدم الوضوء عليه وحينئذ تنقضي الكراهة في الصلاة بالنجس الغير المانع لعدم المزيل (قوله ولعنه جنابة) يعني ان الماء يصرف اليها وينقل حكمه الى التيمم (قوله لان المشغول الى آخره) ارتكب الشارح في التعديل النشر المشوش (قوله لارادة) لان الاحلام انما شرط للنية ابتداء لابقاء لان اثر ارادة انما يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجعل طهارة مع الكفر لانه للنجاسة وهي هنا منتفية نهر (قوله بعده) اي بعد التيمم (قوله لان ما جاز لعذر) كالصلاة عاريا وبالنجاسة (قوله بطل بزياله) بان يجد العارى قويا ومن به نجاسة مزيلة فذا كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بزياله) اي وان يكن الماء موجودا مع وكذا يقال فيما بعد (قوله والحاصل الخ) هو عين ما في المصنف فلا فائدة فيه وايضا حقه انه لا يجوز التيمم ابتداء مع حضور الماء اربعة اقل من ميل فذا كان تيمم ما ثم حضر الماء او سار حتى انتقض الميل انتقض تيممه ولو تيمم المريض لمرضه مع عدم الماء ثم حضر الماء لا ينتقض (قوله لكان اظهر) اي من عبارات المصنف فان نجاسته فتم بها بعض خفاء بذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير لا يظهر عوده الى التيمم الا بتأمل واما كونها اخصر فظاهر (قوله وعليه) اي على ما ذكر من الضابط (قوله فانقص) ي الميل بسبب سبه وهو بالصاد المهملة وقوله انتقض بالصاد المجتزئة وصحيره يرجع الى التيمم (قوله ومرو ناعس) مبتدأ خبره كدقيقة افاده المصنف والناعس هو الذي يعني اكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ومثل النعاس التوم على صفة لا توجب التقص (قوله المعصية عنه) وحقيقة المسئلة انفاقية (قوله وبقره ماء) لكن ان كان الماء في نهر صرح تيممه انفاقا وان كان في نهر صرح على قول الامام وهو الاصح افاده في البحر (قوله عددا) فلو كان برأيه وجهه وبديه جراحة والرجل لا جراحة بهاتيم سواء كان الاكثر من اعضاء الجراحة جريما او جسيما وهذا القول هو المختار كذا في البحر (قوله وفي الغسل مساحة) استظهره صاحب البحر وتبعه صاحب التهر (قوله اوبه جدرى) بضم الجيم وفتحها كذا في انقاموس (قوله اعتبارا للاكثر) علة لقوله تيمم (قوله ويجمع الجرح) فيجمع على محل الجراحة بانه يمكنه والا فلهي المرفة جرحا وعلى يلزمه شد الحرفة ان لم تكن بهوضوعة اولا يجوز ثم ما أت في شرح المنية للعالي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا ان امتوا) اشار بذلك الى ان الحكم واحد فلو قال المصنف وبه كسه او استويا غسل الصحيح لكان اخذ (قوله ولا رواية في الغسل) اي في صورة المسألة واختلاف المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحوط الغسل والمسح كافي المتن حلي (قوله كما تيمم الخ) وكذا تيمم لو كان بحالة اداعيل ليجب بصب الماء الجرح كافي شرح بن ابراهيم للمنية (قوله وان وجد من يوضيه) وتجب الاعانة بذلك الغير عند الامام وتقتض عنيدهما وهذا بناء على ان القدرة بقدره الغير هل بعد قادرا او لا حلي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما قيسته من الجمع بين البذل والبذل ولا نظيره في الشرع (قوله وغسل) بفتح العين ايهم الظاهرين حلي (قوله لا يجمع بين حبس وحل) الاحتمالات في هذه الاربعة ستة فلا تيمم مع غيرهما والبيان في ما مع غيرهم والسادس حلي مع استحاضة وقد تركه الشارح لان الجمع فيه يمكن افاده الحلي وفيه ان التيمم قد يجمع مع الحل في التيمم الثاني المذكور ان التيمم من الاول (قوله ولا ركعة وعشر) بان ادى عشر الخارج واقتضاه عند حتى حال عليه الحول نازا به التجارة فانه لا يجب

على ماء كاف حيث لا ينتقض تيممه هو المختار كما اذا كان على جنبه يراعى على شاطئ نهر لا يعلم به والمراد بالنائم من نام على صفة لا توجب النقص او كان تيممه عن جنابة فانه لا ينتقض بالتيمم بغيره (قوله ولو اباحه) اشار به الى ان الوجود الواقع في اية تيمم بمعنى القدوة بخلاف الوجود المذكور في الكفارات فانه بمعنى الملك حتى لو اوجبه الماء لا يجوز له التيمم للقدوة ولو عرضت على المعسر الحائض رغبة بجوزله التيمم بغير الاعتقاد او السعور والاولى ابدال الحائض بالمظاهر (قوله في صلاة) من مدخول المسابقة فيقيد انها اذا حصلت الاباحة في غير الصلاة تبطل التيمم وهو كذلك غير انه ان كان قبل الصلاة اخذه وتوضأ به وادى ما عليه وان كان بعدها فانها لا تبطل كافي الملتقى (قوله لظاهره) اعم من الغسل والوضوء (قوله ولو مرة) فلو توضأ بما زاد عن حاجته فنقص عن احدي وجليه ان غسل كل عضو مرتين او ثلاثا بطل تيممه هو المختار كذا في التهر عن الخلاصة (قوله ففضل عن حاجته) الجملة في محل جر نعت لما (قوله كعطش) نكره لان المراد العطش له اوله وابه حالا او سالا (قوله وعن) وان لم يتحج له حالا كما يؤخذ من حكم العطش (قوله وغسل نجس مانع) يفيد مضمومه ان غير المانع يقدم الوضوء عليه وحينئذ تنقضي الكراهة في الصلاة بالنجس الغير المانع لعدم المزيل (قوله ولعنه جنابة) يعني ان الماء يصرف اليها وينقل حكمه الى التيمم (قوله لان المشغول الى آخره) ارتكب الشارح في التعديل النشر المشوش (قوله لارادة) لان الاحلام انما شرط للنية ابتداء لابقاء لان اثر ارادة انما يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجعل طهارة مع الكفر لانه للنجاسة وهي هنا منتفية نهر (قوله بعده) اي بعد التيمم (قوله لان ما جاز لعذر) كالصلاة عاريا وبالنجاسة (قوله بطل بزياله) بان يجد العارى قويا ومن به نجاسة مزيلة فذا كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بزياله) اي وان يكن الماء موجودا مع وكذا يقال فيما بعد (قوله والحاصل الخ) هو عين ما في المصنف فلا فائدة فيه وايضا حقه انه لا يجوز التيمم ابتداء مع حضور الماء اربعة اقل من ميل فذا كان تيمم ما ثم حضر الماء او سار حتى انتقض الميل انتقض تيممه ولو تيمم المريض لمرضه مع عدم الماء ثم حضر الماء لا ينتقض (قوله لكان اظهر) اي من عبارات المصنف فان نجاسته فتم بها بعض خفاء بذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير لا يظهر عوده الى التيمم الا بتأمل واما كونها اخصر فظاهر (قوله وعليه) اي على ما ذكر من الضابط (قوله فانقص) ي الميل بسبب سبه وهو بالصاد المهملة وقوله انتقض بالصاد المجتزئة وصحيره يرجع الى التيمم (قوله ومرو ناعس) مبتدأ خبره كدقيقة افاده المصنف والناعس هو الذي يعني اكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ومثل النعاس التوم على صفة لا توجب التقص (قوله المعصية عنه) وحقيقة المسئلة انفاقية (قوله وبقره ماء) لكن ان كان الماء في نهر صرح تيممه انفاقا وان كان في نهر صرح على قول الامام وهو الاصح افاده في البحر (قوله عددا) فلو كان برأيه وجهه وبديه جراحة والرجل لا جراحة بهاتيم سواء كان الاكثر من اعضاء الجراحة جريما او جسيما وهذا القول هو المختار كذا في البحر (قوله وفي الغسل مساحة) استظهره صاحب البحر وتبعه صاحب التهر (قوله اوبه جدرى) بضم الجيم وفتحها كذا في انقاموس (قوله اعتبارا للاكثر) علة لقوله تيمم (قوله ويجمع الجرح) فيجمع على محل الجراحة بانه يمكنه والا فلهي المرفة جرحا وعلى يلزمه شد الحرفة ان لم تكن بهوضوعة اولا يجوز ثم ما أت في شرح المنية للعالي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا ان امتوا) اشار بذلك الى ان الحكم واحد فلو قال المصنف وبه كسه او استويا غسل الصحيح لكان اخذ (قوله ولا رواية في الغسل) اي في صورة المسألة واختلاف المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحوط الغسل والمسح كافي المتن حلي (قوله كما تيمم الخ) وكذا تيمم لو كان بحالة اداعيل ليجب بصب الماء الجرح كافي شرح بن ابراهيم للمنية (قوله وان وجد من يوضيه) وتجب الاعانة بذلك الغير عند الامام وتقتض عنيدهما وهذا بناء على ان القدرة بقدره الغير هل بعد قادرا او لا حلي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما قيسته من الجمع بين البذل والبذل ولا نظيره في الشرع (قوله وغسل) بفتح العين ايهم الظاهرين حلي (قوله لا يجمع بين حبس وحل) الاحتمالات في هذه الاربعة ستة فلا تيمم مع غيرهما والبيان في ما مع غيرهم والسادس حلي مع استحاضة وقد تركه الشارح لان الجمع فيه يمكن افاده الحلي وفيه ان التيمم قد يجمع مع الحل في التيمم الثاني المذكور ان التيمم من الاول (قوله ولا ركعة وعشر) بان ادى عشر الخارج واقتضاه عند حتى حال عليه الحول نازا به التجارة فانه لا يجب

ولو اباحه في الصلاة (قوله كافي لطهر) كافي
منه (فضل عن حاجته) كافي
وغسل نجس مانع (قوله كافي) كافي
المشغول (قوله كافي) كافي
لارده ركعا (قوله كافي) كافي
التيمم اذا وجد بعده (قوله كافي) كافي
بذواله فلو تيمم (قوله كافي) كافي
بذواله والحاصل (قوله كافي) كافي
تقص وجوده التيمم (قوله كافي) كافي
التيمم في الابتداء (قوله كافي) كافي
بعد ذلك التيمم (قوله كافي) كافي
اي التيمم لكان (قوله كافي) كافي
بعد غسل (قوله كافي) كافي
(قوله كافي) كافي
متساكن متيمم عن جنابة (قوله كافي) كافي
(قوله كافي) كافي
الرواية المعصية (قوله كافي) كافي
وبقره ماء لا يعلم به (قوله كافي) كافي
المصنف (قوله كافي) كافي
اعضاء الوضوء (قوله كافي) كافي
(قوله كافي) كافي
(قوله كافي) كافي
(قوله كافي) كافي
اعضاء الوضوء (قوله كافي) كافي
الباقى (قوله كافي) كافي
فكان اولى (قوله كافي) كافي
كما تيمم (قوله كافي) كافي
خلافا لهما (قوله كافي) كافي
وغسل كافي (قوله كافي) كافي
واستحاضة (قوله كافي) كافي
رغبة (قوله كافي) كافي

عليه كذا في الحديث (قوله في غير موضع) انه مسح في غير محل حدث بجر (قوله يسكون النون) تبع فيه صاحب التهر
التابع للمعراج وفي البحر وتبعه المصنف في شرحه جوازاً عند ما لا يشاهد فيه وقد اوضحه في التهر
(قوله ما جعل على اسفله جلدة) الى القدم دون الكعبين (قوله والجملدين) هو ما جعل على اعلاه واحدة الجلدة
كذا في التهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المضمون افاده المصنف (قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النصوص
والخطاب الوارد في احدهما يكون وارداً في الاخر من (قوله لم يمسح به) حال من قوله خفيه وما عطف عليه
والتعريف به اولى من تعبيره بضمه بان ليس له ما يمسح به الا ان غسل رجله اولا وليس خفيه ثم تم الوضوء واحد
موضع غسل احدى الرجلين وليس خفهما ثم غسل اخرى وليس خفهما فيصير خفهما ان يقال هما ملبوسان
على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يبق لابسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدث
والاسم على الدوام والاستمرار كما حققه شارح الوقاية فانه المصنف (قوله على طهر) فعل ذلك الوضوء المنفرد
والمدحج تحت غسله ونحوه (قوله لم يمسح به) لانه لم يمسح على طهارة بل بغيره المسح على الخف
لكونه ليس عليهما (قوله كسمة) اي كس لعة من الاعضاء لم يصح الماء (قوله كسيتهم) رأى الماء ومعدور
بعد الوقت تبع الشارح في ذلك الهمام الزيلعي وعورض بانه لا تقص فيهما ما بقي شرطهما وانما لم يمسح
التيهم بمدرؤية الماء والمعدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق حيثئذ على القدم والممسح انما يزيل ما حل
بالمسح لا بالقدم ولذا جازنا لذي العهد والمسح في وقت كذا وتوضأ لحدث غير الذي ابتلى به اذا كان السيلان
مقارنا للوضوء وليس ابوالسود عن التهر وصورة التيم ان يتيم لفقد الماء وليس الخف لا يجوز له المسح عند
وجوده وانما اذا توضأ وليس الخف ثم احدث ولم يجد ماء فتيم ثم وجد الماء في المدة ان يمسح الى تمامها (قوله
وكذا في غير موضع) ان صاحب النهج انما يوضأ وليس خفيه في ذلك الى اربعة اوجه اما ان يكون الخف منقطعاً وقت
الوضوء وليس او موجوداً في الحالين او منقطعاً وقت الوضوء وموجوداً وقت اللبس او موجوداً وقت الوضوء
منقطعاً وقت اللبس فان انقطع في الحالين فكذلك كالاحكام لان السيلان وجد عقب اللبس فكان اللبس على
طهارة كاملة فتقع الخف - سبابة الحدث لا قدر من مدامت المدة باقية وفي الفصول الثلاثة يمسح مدام الوقت باقياً
فان اخرج الوقت ربع خفيه وغسل رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظ عند تفيد الجواردة وهو اولى من
ع. بوقت الحدث وشمل كلامه صوراً منها ان يبدأ بغسل رجله ثم يمسح ما تم بكمل الوضوء ومنه ان يوضأ
لارجله ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الاخرى ويلبس ومنها ان يبدأ بلبس الخفين ثم يوضأ
لارجله ثم يخوض الماء فتبطل رجلاه مع انكسرين او ابتلت رجلاه ثم يوضأ في جميع هذه الصور يجوز له المسح
اذا احدث تمام الطهارة وقت الحدث وان لا يوجد وقت اللبس (قوله بوما ليله) العامل فيهما احد الضميرين
الذين في قول المصنف وهو جازاً ما جاز على الضمير اعتبار مرجعه فانه يهود على المسح فعمله ويجوز ان
يكون معمولاً لمصدر الصريح الذي في قول المصنف شرط مسحه (قوله لم يمسح به) مراده ما يمسح به الاثر (قوله
واياليا) لو حذفه ما شرب ان ذكر احدهما باقظ الجمع فتظم الاخر لكانه انما ذكره ليشايب ذكر الليلة في جانب
الماضي (قوله وابتداء المدة) قدره ليفيد ان الواقعة في كلام المصنف ابتداءً وان الجار والجرور خبر مبتدأ
مخذوف وهو ذلك المقدر (قوله فقد يمسح المقيم سناً) كما اذا أخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح فيه
ثم صلى الظهر من الغد في اوله فمسحاً (قوله فلانتم ما احدث) فانه لا يمكن صلاة الفجر من الغد لا اعتراض
الحدث آخر صلاته فمسحاً في وقت ويبنى ان يكون عدم الامكان في هذه المسئلة على قول الامام فانها من
الاثنى عشرية كما باني (قوله لا يجوز على عمامة) هي ما تلف على الرأس وقال الامام احمد اذا لبس العمامة على
طهر جاز مسحها ابوالسود عن العدة العينية (قوله وقائصة) بفتح القاف وضم السين ما تلف عليه العمامة
قوله ابوالسود (قوله ويرقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقصها وبهضم انكر الفتح ما استبره المرأة
وجهاً كذا في ابى السعود وهو اولى مما في المنع انه الحمار لان المشهور ان الحمار ما تخمر به الرأس خاصة (قوله
وقفاً من) بفتح القاف وتشديد القاف وضبطه الحلبي بضم القاف ما يمسح على اليدين وقد يمسح بقطن ويزيد بزرار
على الساعدين ثلثه المرأة على يديها من البرد وقد يمسحها من جلدنا وبديته في نحو مخالب الصقرا
ابوالسعود وصورة المسح ان يامر غيره بمسحه (قوله لعدم الخرج) على انه دم صفة المسح على ما ذكره لان المسح

الان يدعى الخف قد لا يكون
موقفة احد من خفيه ولو مسح
محت الخف والموق باليد او غسل به
فقتلها ومسح خفيه لم يجز (قوله
يسكون النون ما جعل على اسفله جلدة
(والجلدين مرة ولو امرأة) فلو احدث ومسح
(يد وسين على طهر) فلو احدث ومسح
فقتلها ومسح خفيه لم يجز (قوله
عليه كذا في الحديث (قوله في غير موضع)
التابع للمعراج وفي البحر وتبعه المصنف في شرحه
(قوله ما جعل على اسفله جلدة) الى القدم دون الكعبين
(قوله والجملدين) هو ما جعل على اعلاه واحدة الجلدة
كذا في التهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المضمون افاده المصنف
(قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النصوص
والخطاب الوارد في احدهما يكون وارداً في الاخر من
(قوله لم يمسح به) حال من قوله خفيه وما عطف عليه
والتعريف به اولى من تعبيره بضمه بان ليس له ما يمسح به
الا ان غسل رجله اولا وليس خفيه ثم تم الوضوء واحد
موضع غسل احدى الرجلين وليس خفهما ثم غسل اخرى
وليس خفهما فيصير خفهما ان يقال هما ملبوسان على طهارة
كاملة وقت الحدث ولا يبق لابسهما على طهارة كاملة وقت
الحدث لان الفعل دال على الحدث والاسم على الدوام
والاستمرار كما حققه شارح الوقاية فانه المصنف
(قوله على طهر) فعل ذلك الوضوء المنفرد والمدحج تحت
غسله ونحوه (قوله لم يمسح به) لانه لم يمسح على طهارة
بل بغيره المسح على الخف لكونه ليس عليهما (قوله كسمة)
اي كس لعة من الاعضاء لم يصح الماء (قوله كسيتهم)
رأى الماء ومعدور بعد الوقت تبع الشارح في ذلك الهمام
الزيلعي وعورض بانه لا تقص فيهما ما بقي شرطهما وانما
لم يمسح التيهم بمدرؤية الماء والمعدور بعد الوقت
لظهور الحدث السابق حيثئذ على القدم والممسح انما يزيل
ما حل بالمسح لا بالقدم ولذا جازنا لذي العهد والمسح في
وقت كذا وتوضأ لحدث غير الذي ابتلى به اذا كان السيلان
مقارنا للوضوء وليس ابوالسود عن التهر وصورة التيم ان
يتيم لفقد الماء وليس الخف لا يجوز له المسح عند وجوده
وانما اذا توضأ وليس الخف ثم احدث ولم يجد ماء فتيم
ثم وجد الماء في المدة ان يمسح الى تمامها (قوله وكذا في
غير موضع) ان صاحب النهج انما يوضأ وليس خفيه في ذلك
الى اربعة اوجه اما ان يكون الخف منقطعاً وقت الوضوء
وليس او موجوداً في الحالين او منقطعاً وقت الوضوء وموجوداً
وقت اللبس او موجوداً وقت الوضوء منقطعاً وقت اللبس فان
انقطع في الحالين فكذلك كالاحكام لان السيلان وجد عقب
اللبس فكان اللبس على طهارة كاملة فتقع الخف - سبابة
الحدث لا قدر من مدامت المدة باقية وفي الفصول الثلاثة
يمسح مدام الوقت باقياً فان اخرج الوقت ربع خفيه وغسل
رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظ عند تفيد الجواردة
وهو اولى من ع. بوقت الحدث وشمل كلامه صوراً منها ان
يبدأ بغسل رجله ثم يمسح ما تم بكمل الوضوء ومنه ان يوضأ
لارجله ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الاخرى ويلبس
ومنها ان يبدأ بلبس الخفين ثم يوضأ لارجله ثم يخوض
الماء فتبطل رجلاه مع انكسرين او ابتلت رجلاه ثم يوضأ
في جميع هذه الصور يجوز له المسح اذا احدث تمام الطهارة
وقت الحدث وان لا يوجد وقت اللبس (قوله بوما ليله) العامل
فيهما احد الضميرين الذين في قول المصنف وهو جازاً ما جاز
على الضمير اعتبار مرجعه فانه يهود على المسح فعمله
يجوز ان يكون معمولاً لمصدر الصريح الذي في قول المصنف
شرط مسحه (قوله لم يمسح به) مراده ما يمسح به الاثر (قوله
واياليا) لو حذفه ما شرب ان ذكر احدهما باقظ الجمع فتظم
الاخر لكانه انما ذكره ليشايب ذكر الليلة في جانب الماضي
(قوله وابتداء المدة) قدره ليفيد ان الواقعة في كلام
المصنف ابتداءً وان الجار والجرور خبر مبتدأ مخذوف وهو
ذلك المقدر (قوله فقد يمسح المقيم سناً) كما اذا أخر
الظهر الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى
الظهر من الغد في اوله فمسحاً (قوله فلانتم ما احدث)
فانه لا يمكن صلاة الفجر من الغد لا اعتراض الحدث آخر
صلاته فمسحاً في وقت ويبنى ان يكون عدم الامكان في هذه
المسئلة على قول الامام فانها من الاثنى عشرية كما باني
(قوله لا يجوز على عمامة) هي ما تلف على الرأس وقال
الامام احمد اذا لبس العمامة على طهر جاز مسحها
ابوالسود عن العدة العينية (قوله وقائصة) بفتح القاف
وضم السين ما تلف عليه العمامة قوله ابوالسود (قوله
ويرقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقصها وبهضم
انكر الفتح ما استبره المرأة وجهاً كذا في ابى السعود
وهو اولى مما في المنع انه الحمار لان المشهور ان الحمار ما
تخمر به الرأس خاصة (قوله وقفاً من) بفتح القاف وتشديد
القاف وضبطه الحلبي بضم القاف ما يمسح على اليدين وقد
يمسح بقطن ويزيد بزرار على الساعدين ثلثه المرأة على
يديها من البرد وقد يمسحها من جلدنا وبديته في نحو
مخالب الصقرا ابوالسعود وصورة المسح ان يامر غيره
بمسحه (قوله لعدم الخرج) على انه دم صفة المسح على ما
ذكره لان المسح

على الخف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره زياحي (قوله قدر ثلاث اصابع اليد) هو لعمدة وذلك
لان العبرة لالة المسح وهي اليد والثلاث اكثرها (قوله اصغرها) بدل من الاصابع والمراد بالاصغر الجنس الصادق
بالمعنى (قوله طولاً وعرضاً) اي القرض قدر طول الاصابع الثلاث وعرضها وسواء ابتداء المسح من طول
الخف من الاصابع او الساق ارفى عرضه يمسحاً لا (قوله من كل رجل) افادته لو قطعت احدى رجله
وبقي منها اقل من هذا القدر ابقى هذا القدر لكن من العقب لا من موضع المسح فليس على الصحبة والمقطوعة
لا يمسح لجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من السكب حيث يجب غسل الجميع ولا يمسح بجر (قوله لا من
الخف) اذ لو كان المراد ثلاث اصابع من كل خف لجاز المسح على الزائد من الخف اذا كان كبيراً وهو لا يجوز
حلي (قوله فنعوا) تفريع على المصنف وقوله مدا الاصابع يعني به مداصبع واحدة على الخف حتى يبتل
بالمدة قدر ثلاث اصابع قال في البحر واستفيدة منه انه لو مسح باصبع واحدة ومدها حتى يبلغ مقدار الثلاث من غير
ان يأخذ ما جديد لا يجوز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واخذ لكل مرة ماء جاز ان مسح لكل مرة
موضعاً غير الذي مسحه (قوله فلو مسح برؤس اصابعه) اي ومدها حتى يبلغ مقدار الثلاث (قوله لم يجز) لانه
كدا الاصابع المتقدم وذلك لا يحصل فرض المسح (قوله الا ان يبتل الخ) اي فيجوز لحصول القرض بغيره
مستعملة (قوله ان الماء متقاطر اجاز) لان المدار على حصول القرض بغيره مستعملة (قوله ان بقي من
ظهره) قيد به لانه محل المسح فلا اعتبار بما بقي من العقب (قوله خف مفصوب) المراد به المستعمل على وجه
محرم سواء كان غصباً او سرقة او اختلاصاً ومثله فيما يظهر اذا كان من سر بواجبة فيه الشروط (قوله
كما جاز غسل رجل مفصوبة) اطلاق الغصب على ذلك مساهلة وتصوره احتق قطع رجله لسرقة او فصاص
فهرب وصار نوضاً عليه (قوله والخرق) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء فانه الحلبي وفيه انه بهذا الضبط المصدر
الذي جرد من الغسل وليس مراداً الا حسن ضبط بعضهم له بضم الخاء لانه عبارة عن الحل الخروق (قوله
بوحدة ومثنية) الذي في شرح منية المصل عن خواهر زاده الصحيح ان الرواية بالماء الموحدة لانه في الحكم
المنفصل تستعمل الكثرة والمثنية في الحكم المتصل يستعمل الكثرة في الانواع فيمكن اراة هنا والمعنى الخرق المتسع
ولا انكسرا ولعل وجه المثلية ان العرب قد تستعمل الكثرة في الانواع فيمكن اراة هنا والمعنى الخرق المتسع
ويمكن ان يجعل في حكم المنفصل لمكان الخروق (قوله قدر ثلاث اصابع) هو المقدم وقيل المعبر الا بال
والتفيد بانقدم احتراز عن القول باعتبار اصابع اليد مضمومة او مفرقة على خلاف في هذا القول فانه الحلبي
(قوله يعتبر باصابع مماثلة) اي في الخلقة وهذا التعبير اولى من تعبير غيره بالغير لانه قد يكون اصابع الغير
اكبر من اصابعه (قوله الا ان يكون فوقه خف آخر) لان العبرة للاعلى حيث لم تتقرر الوظيفة على الاسفل
(قوله وهذا) اي اعتبار الاصابع بوصف الصغر (قوله ويرى ما تحتها) قيد ثالث في المنع وان الشارح بالماضي
على سبيل النشر المرتب والضمير في تحتها يرجع الى الخرق (قوله ولو جازا) اي ولا يعتبر الاصغر لان كل اصبع
اصل يمسح به ولا يعتبر بغيره حتى لو انكشف الابهام مع جازها ومدة قدر ثلاث اصابع من اصغرها ويجوز للمسح
وان كان مع جازها لا يجوز على الاصح تحة الفتاوى (قوله ولو عليه) اي على العقب اعتبر به واي ظهوراً كثره
هذا ما يقتصر عليه قاضي خان في شرح الجامع الصغير وظاهر المتن وهو الذي اختاره الكمال والسرخسي
اعتبار الثلاث فيه وفي غيره (قوله ولو لم ير القدر المانع عند المشي) اي عند رفع القدم عن الارض وبه صرح
الحلي وهذا جنادي بعدم الرقبة في الحالين وبالرقبة عند وضع القدم لا عند رفعها فاما عكس هذه اورثته
في الحالين فبانع (قوله كما لو انفتحت الظهارة دون البطانة) بان كان في داخلها بطانة من جدار او ترقة
مخروزة بالخف فان المسح لا يمتنع (قوله في خف) واذا امتنع المسح على احدهما لجمع الخروق المتفرقة فيه امتنع
المسح على الاخر حتى يلبس مكان المخروق ما يجوز المسح عليه كذا في البحر (قوله لا فيهما) حتى لو كان الخرق
في خف واحد قد را صبيح في موضع وفي موضعين وفي الاخر قد را صبيح جاز المسح عليه ما (قوله بشرط) متعلق
بعمدة المسح التي استلزمها قوله لا فيهما اه حلي اي فيصيح المسح عليه بشرط الخ وهذا الاشتراط استظهار
اصحاب النية وتبعه في البحر (قوله يجمع) اي مع خروق آخر (قوله المسح الحالى) اي الذي يراه وقوعه
حالا ولا يستقبل الذي يراه ايقاعه فيما بعد الزمن الحاضر (قوله كما يقتضى الماضى) صورته اذا مسح

(وقرضه) عملاً (قدر ثلاث اصابع اليد)
اصغرها طولاً وعرضاً من كل رجل لامن
الخف فتعوا فيه مدا الاصابع فلو مسح
برؤس اصابعه وجازى اصولها لم يجز الا
ان يبتل من الخف عند الوضع قدر العرض
قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء
متقاطر اجاز والا لا ولو قطع قدمه ان بقي
من ظهره قدر العرض مسح والا لا لكان
قطع من مكانه ولو لم يبتل رجل واحد
مسحه وجاز مسح خف مفصوب بخلافه
لغسله كما جاز غسل رجل مفصوبة
اجتماعاً (والخرق الكبير) بموحدة الاصابع
(وهو قدر ثلاث اصابع) بالاصابع مماثلة
بكلها وتنبهوا بما يعتبر باصابع ما لا
يقتضيه (الا ان يكون فوقه خف آخر او
يرى ما تحتها) بضم الخاء المعجمة
اصابعه وعقبه ويرى ما تحتها فلو علم
الثلاث ولو كان اربعاً عند المشي لاصابته
ولو لم ير القدر المانع عند المشي لاصابته
منع وان كثر الخروق في خف واحد
البطانة (اشترط ان يمسح خفه على الخف
لا على ما طوى من خرق يسير) واول
تقسه لا على ما طوى من خرق يسير
تقسه لا على ما طوى من خرق يسير

منه وروى عنه (قوله اورد موضعها ولم تسقط) هو السامع فان العبرة في الخلف للتعذر بالفعل (قوله فان ضربه) اي ازال التهمة لصوقها بالمثل (فرع) في جامع الجوامع رجل به ومدفداؤه وامر ان لا يغسل فيه وكالجبية ابو السعود (قوله والمحدث والجلب الخ) هو العائنه (قوله عليها) اي الجبية وعلى وابعها كخرقة القرحة وموضع القصد والسك (قوله ولا يشترط امتصاص) مناسف لقوله سابقا ويصح المقصد على كل عصابة ولو اقتصر على هذا السكان اولى لانه هو المتفق به (قوله وتكرار في الاصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادى عشر من اوجه الحاشية من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكي مسح اكثرها) والفرض في مسح الخلف قدر ثلاث اصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه نية الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدتين ما اذا بدل الجبية باخرى وما اذا سقطت العصابة وزاد في الجرا اوجها سنة اذ سقطت عن بره لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين الثاني اذا مسح عليهما ثم شد عليهما اخرى او عصابة جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف اذا مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني الثالث اذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع اذا كان السابق من العضو المعصوب اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليهما بخلاف الخلف الخامس ان مسح الجبية ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس ان مسح الجبية يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في التمرجوها وهو ان مسح الجبية ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا لا بد بخلاف الخلف فانه خلف والبدل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتيتم والخلف ما يجوز كمسح الخلف وردت وجهها وهو ان مسح الجبية يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اه حلي (قوله وما في نسخ المتن) اي من قوله ومسح نحو مقصد ويرجع على كل عصابة (قوله رجع عنه المصنف) فالاولى عدم ذكره في الاصل اعتراضا بالتناقض عنه

(باب الحيض)

(قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما (قوله واصالته) عطف مرادف على ما قبله فان الاصل يطلق على الكثير الغالب (قوله والا فلهي ثلاثة) اي الا نقل انما عنون بالحيض لاجل ما ذكره بل لكون المصنف اقتصر عليه فلا يصح لان المذكور فيه ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله السيلان) يقال حاض الوادي اذا مال وسعى حوضا سيلانه في اوقانه وله خمسة عشر اسماء جاءها في الواج في بيتين فقال من البسيط للحيض عشرة اسماء وخمسها حيض محض محض طهات اكار طه من عزالفر النعم اذى ضحك درس دراس نفاس قرءاء صار وذكر في التمران الحيض لا يكون في غير المرأة الا في الارنب والضبع والنفاس وذكر بعضهم ان ما يحيض من الحيوانات عشرة جمعت في قوله الحيض باق للنساء وتسعة وهي النياق وضبعها والارنب والوزغ والنفاس حجرة كلبة والعروم والحيات منها تحسب والبعض زاد سمكة رعاشة فاحفظ في حفظ النظائر رغب (قوله مانعية) اي يمنع عما اشترط له الطهارة كالصلاة ومسح المصحف وعن الصوم ودخول المسجد والقرابات ولا يخفى ان هذا التعريف بالحكم (قوله شرعية) اي اعتبرها الشارع مانعا وان لم تكن حسية (قوله دم من رحم) يقال على هذا التعريف انه يلزم ان لا تنسى حائضا في غيرة وقت دور الدم والواقع خلافه (قوله من رحم) هو عواء الولد ويقال له ام الاولاد وفي فيض الفقار ان الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان فاتح فاه اندشئ اشيا فالقلم المنى (قوله نرج) اي بالرحم الاستحاضة اي والرحا دم الجراحات وما يكون منه لا من آدمية لان المراد رحم امرأة وما يخرج من الدبر من الدم فانه ليس بحيض لكن يستحب لها ان تغسل عند انقطاع الدم منه فان امسك وزجما عنهما فهو واجب الى مجوع من الخلاصة (قوله ومنه) اي من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكونه لما (قوله ومشكل) اي خشي مشكل فانه اذا نزل من ذكره في

منه وروى عنه (قوله اورد موضعها ولم تسقط) هو السامع فان العبرة في الخلف للتعذر بالفعل (قوله فان ضربه) اي ازال التهمة لصوقها بالمثل (فرع) في جامع الجوامع رجل به ومدفداؤه وامر ان لا يغسل فيه وكالجبية ابو السعود (قوله والمحدث والجلب الخ) هو العائنه (قوله عليها) اي الجبية وعلى وابعها كخرقة القرحة وموضع القصد والسك (قوله ولا يشترط امتصاص) مناسف لقوله سابقا ويصح المقصد على كل عصابة ولو اقتصر على هذا السكان اولى لانه هو المتفق به (قوله وتكرار في الاصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادى عشر من اوجه الحاشية من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكي مسح اكثرها) والفرض في مسح الخلف قدر ثلاث اصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه نية الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدتين ما اذا بدل الجبية باخرى وما اذا سقطت العصابة وزاد في الجرا اوجها سنة اذ سقطت عن بره لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين الثاني اذا مسح عليهما ثم شد عليهما اخرى او عصابة جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف اذا مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني الثالث اذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع اذا كان السابق من العضو المعصوب اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليهما بخلاف الخلف الخامس ان مسح الجبية ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس ان مسح الجبية يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في التمرجوها وهو ان مسح الجبية ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا لا بد بخلاف الخلف فانه خلف والبدل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتيتم والخلف ما يجوز كمسح الخلف وردت وجهها وهو ان مسح الجبية يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اه حلي (قوله وما في نسخ المتن) اي من قوله ومسح نحو مقصد ويرجع على كل عصابة (قوله رجع عنه المصنف) فالاولى عدم ذكره في الاصل اعتراضا بالتناقض عنه

منه وروى عنه (قوله اورد موضعها ولم تسقط) هو السامع فان العبرة في الخلف للتعذر بالفعل (قوله فان ضربه) اي ازال التهمة لصوقها بالمثل (فرع) في جامع الجوامع رجل به ومدفداؤه وامر ان لا يغسل فيه وكالجبية ابو السعود (قوله والمحدث والجلب الخ) هو العائنه (قوله عليها) اي الجبية وعلى وابعها كخرقة القرحة وموضع القصد والسك (قوله ولا يشترط امتصاص) مناسف لقوله سابقا ويصح المقصد على كل عصابة ولو اقتصر على هذا السكان اولى لانه هو المتفق به (قوله وتكرار في الاصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادى عشر من اوجه الحاشية من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكي مسح اكثرها) والفرض في مسح الخلف قدر ثلاث اصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه نية الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدتين ما اذا بدل الجبية باخرى وما اذا سقطت العصابة وزاد في الجرا اوجها سنة اذ سقطت عن بره لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين الثاني اذا مسح عليهما ثم شد عليهما اخرى او عصابة جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف اذا مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني الثالث اذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع اذا كان السابق من العضو المعصوب اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليهما بخلاف الخلف الخامس ان مسح الجبية ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس ان مسح الجبية يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في التمرجوها وهو ان مسح الجبية ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا لا بد بخلاف الخلف فانه خلف والبدل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتيتم والخلف ما يجوز كمسح الخلف وردت وجهها وهو ان مسح الجبية يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اه حلي (قوله وما في نسخ المتن) اي من قوله ومسح نحو مقصد ويرجع على كل عصابة (قوله رجع عنه المصنف) فالاولى عدم ذكره في الاصل اعتراضا بالتناقض عنه

ومن فرجه دم عذري لم يدرى من دم - فصاحه بجر وكنه لان لم يلبثه بغيره بخلاف الحيض والنفاس
بالاستحاضه اه حلي لكن في تسميته مشكلا نظر اللهم الا ان يقال باعتبار ما كان وفي تسمية هذا
الدم النازل منه استحاضة نظرا ايضا لان الاستحاضة سيلان الدم من الانثى في غير اوقات الحيض (قوله
خرج النفاس) فانه وان كان خارجا من الرحم الا انه بسبب داء الولادة والمراد بالرحم الرحم السليم عن داء به
وانما قد نجا بقولنا به لانه مرض السليمة الرحم لا يمنع كون ما تراه في عاداتها مثلا حيضا بجر (قوله وسببه
ابتداء) اي السبب في حصوله اول (قوله ابتداء الله لحواء) فيه ودعي من قال انه اول ما ارسل على بني اسرآئيل
فان الحديث دال على عموميه لجميع بنات آدم والحديث اقوى وهو ماروي عن عائشة قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا اني كتبه الله تعالى على بنات آدم (قوله لا كل النجاسة) علة لا ابتداء
وسببه في شجره قبل في الحصة وقيل في بنين وقيل اكرم يكن بردي على الاول ان الحصة من الرحم لدى
لا ساق له لان شجره اللهم الا ان يقال بتغير صفته بعد اخرجها من الجنه (قوله وركنه بروز الدم) اي الى
الخارج وهو المتمدن والحمد بالاحساس وعثرة الخلاف تظهر فيما لو توضحا ووضع الكركف ثم احسب بتزول
الدم قبل ان يفرغ ثم رفته بعده نقض الصوم عنده خلافا لهما يعني اذ لم يحاذ حرف الفرج فان حاذاه
كان حيضا ارتقا انما فاكه في الشهر (قوله نصاب الطهور) وهو خمسة عشر يوما (قوله ولو حكي) كاستحاضة
فانها طاهرة حكي (قوله وعدم تقصه) اي الدم من اذله وهو ثلاثة ايام كاي (قوله ووقت ثبوته بالبروز)
لا فائدة له بعد قوله وركنه بروز الدم (قوله فيه تترك الصلاة) ولا تنظر مضى اذله (قوله ولو مبتدأة)
اي رآه في من يحكم فيه يلوغها فانها تترك الصلاة والصوم عند اكثر من شيخ بخاري (قوله لان الاصل
للحصة) اي صحة الاجسام والمرض المقتضى للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه تترك الصلاة (قوله
اقله) اي مدة اقله او اقل مدته على طريق الاستخدام فوستاني اي حيث رجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة
(قوله ثلاثة ايام) بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على الثاني فتمت في وقت ويجوز الرفع
ايضا على الاول (قوله لا اضافة) لوجه للرفع فالاولى الا انسان بالاول (قوله ايمان العدد) اي عدد الليالي
وهي كونها ثلاثا مطلقا لا يقيد كونها ليالي ثلاث الايام التي فيها الحيض (قوله بالساعات) وهي اثنتان
وسبعون ساعة على ما قال اهل النجيم فان الساعة عند المتسرعة جزء من الزمان وان قل فلورات المبتدأة
الدم حين طاع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طاع ربعه كان استحاضة حتى يطالع نصفه
ويكون خيضا فوستاني (قوله الفلكية) هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المعتدلة ايضا
واحترز به عن الساعات الفلكية فومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي
التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذي
هو من غروب الشمس الى طلوعها حاجي (قوله لا اختصاص) يكونها ليالي هذه الايام ولم يرد اعتبار
ساعات الايام والليالي به لان انقطاع ساعة او ساعتين لا يضره اوالساعات (قوله واكثره عشرة) يقال
فيه ما قيل في قوله واكثره ثلاثة (قوله كذا رواه الدارقطني وغيره) فروي من طرق متعددة بها ارتقى الى مرتبة
الحسن نهر (قوله والنقص) ولو بشئ قليل (قوله والرائد على اكثره) ولو بشئ يسير فالعنادة بخمسة مثلا
اذا رأت الدم بين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثاه فرائد على الخمسة
استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السادس فوستاني (قوله وما تراه صغيرة الخ) تال في البحر عن بعض
المشايخ ان ما تراه صغيرة قبل اشكال تسع منين دم فساد ولا يقال له استحاضة (قوله وآية) بجميع
الوانه (قوله على ظاهر المذهب) احترزه عن قول من يقول ان رأت دما فوا كالا مرد والاجر الفاني كان حيضا
حلي عن البحر (قوله ولو قبل خروج اكثر الولد) فتوضا ان قدرت في هذه الحالة او تتيم وتوى بالصلاة ولا تؤثر
فاعدد الحيض القادر خرج من الجنين (قوله والنفس والحيض) اي اذا استكمل النفاس اكبره (قوله اجساعا)
اي من الجنين رضى الله تعالى عنهم اجمعين (قوله وان استغرق العمر) صادق ثلاث صور والاولى ان يبلغ
بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصل ويأتيها زوج وماتة حتى مدها بالاشهر النسيئة ان ترى الدم
عند البلوغ او بعده اقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة ان ترى ما يصلح حيضا

(قوله لا ولادة) يخرج النفاس و...
ابتداء الله لحواء...
بروز الدم من الرحم...
الطهور ولو لم يدرى من دم عذري...
بعد انقضاء وقت الحيض...
الصلاة ولو مبتدأة في ايام الحيض...
حيض الحيض...
اي مدة اقله او اقل مدته...
بالنصب على الظرفية...
ايضا على الاول...
وهي كونها ثلاثا...
وسبعون ساعة...
الدم حين طاع نصف قرص الشمس...
ويكون خيضا فوستاني...
واحترز به عن الساعات...
التي كل ساعة منها جزء...
هو من غروب الشمس...
ساعات الايام والليالي...
فيه ما قيل في قوله...
الحسن نهر...
اذا رأت الدم...
استحاضة لانه...
المشايخ ان ما تراه...
الوانه...
حلي عن البحر...
فاعدد الحيض...
اي من الجنين...
بالسن وتبقى...
عند البلوغ...

ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تقضى لم اعادة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن
الايام وان لم يطرأ قبل اشهر من ابتداء سن الايام كاياني في العدة اه حلي (قوله فيجد يشهرين) هذا
في المعتادة والحيرة في المبتدأة اذ حيضها من كل شهر عشرة من اول ما رأت سواء كانت في العشرة
الاولى او الثانية او الثالثة وباقية طهر فلواتبتت مع البلوغ في رابع عشر المحرم مثلا يكون ابتداء حيضها
الثاني في رابع عشر صفر ولم يجر اذا عرفت هذا فاعلم انه ان طلقها زوجها في آخر الطهر انقضت
بثلاثة وستين يوما ثلاث حيض بثلاثين وطهران احد هما عشرون والاخر تسعة عشر وان طلقها في اول
الطهر انقضت عدتها بثمانية وتسعة وعشرين ثلاث حيض بثلاثين وثلاثة اطهارا احدها عشرون واثنان
كل واحد منهما تسعة عشر او احدها تسعة عشر واثنان كل واحد منهما عشرون وان طلقها في اول
الحيض انقضت عدتها بثمانية وتسعين او تسعة وتسعين اربع حيض باربعة وثلاثة اطهارا على نحو ما قد منا
(قوله وعم كلامه الخ) هو صحيح فذاته لان قوله لا عند نصب عادة لها اذا استمر بها الدم صادق بالعشرين
في المبتدأة (قوله والمعتادة) اي التي لم تنفس عاداتها بقرينة المقابلة وصورتها اذا بلغت برؤية عشرة مثلا
دما وستة طهر اثم استمر بها الدم فقال ابو عصمة والقاضي ابو حازم حيضها ما رأت وطهرها ما رأت فتقضى
عدتها بثلاث سنين وثلاثين يوما في القهر فتاتي عن الشهيد ان اكثر الطهر في حقها شهران وعليه الفتوى
لانه ايسر كما في النهاية (قوله وتسمى الحيرة) بفتح اليااء المثناة تحت او كسر ها اي حيرة الله تعالى او هي
حيرت الفقيه ومثله في الوجع من المضلة والضلال ضد الهدى كذا في القاموس حلي (قوله واضلالها)
المناسب وتضليلها ابتداء مادة المضلة والخطب فيه سهل حلي (قوله اما بعد) صورته نسبت عددا لايام
حيضها مع علمها انها تحيض في كل شهر اي في اول كل شهر مرة لانها لم تنفس الوقت وحكمها انما تدع الصلاة
ثلاثة ايام من اول الاعتدال رتبها فيها بالحيض ثم تغسل سبعة ايام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض
والطهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ عشرين يوما لوقت كل صلاة لتبقيها فيه بالطهر ويأتيها زوجها حلي (قوله
ويمكن) صورته علت عدد ايام حيضها ونسبت مكانها وحكمها انما ان نسبت ايامها في ضعة او اكثر
فلا يتقن بالحيض في ثني منه كالتوسيت ثلاثة في ستة او اكثر متى نسبت في دون الضعف فانها تتقن بالحيض
في ثني منه كالتوسيت ثلاثة في خمسة فانها تتقن بالحيض في اليوم الثالث فلو نسبت ثلاثة في عشرة
معلومة فوضأت في ثلاثة من اول العشرة للتردد بين الطهر والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل
صلاة الى آخر العشرة للتردد بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله اذا نسبت اربعة او خمسة في العشرة
حيث تتوضأ في الاربعة وتغسل في الستة وتتوضأ في الخمسة وتغسل في الخمسة الاخرى ولو نسبت ستة
توضأت اربعة وتضع الصلاة يومين اثنتيها بالحيض فيم ما ثم تغسل اربعة لكل صلاة وان نسبت سبعة توضأت
ثلاثة وتضع الصلاة اربعة واغتسلت ثلاثة وقس على هذا حلي (قوله او بهما) اي بالعدد والمكان وحكمها
انها تحري وان لم يكن اهما راي اغتسلت لكل صلاة وتصل المكتوبات الى آخر ما ذكره الشارح اه حلي (قوله
وحاصل انها تحري الخ) اعلم ان حامل كلامهم في الحيرة انها متى تيقنت بالحيض في وقت تركت العبادة
ولا تحرت فان لم يستقر رايها على شئ بل ترددت بين الحيض والطهر وتوضأت لكل صلاة وهو الاصع وصلت
الواجبات والسنن المؤكدة وفترت ان قدر المفروض والواجب على الرابع وفي الاخيرتين على الصحيح ولا تدخل
مسجد ولا تمس مصفا ولا توطأ بالتحري على الرابع وتصوم رمضان ثم تقضى عشرين يوما ان علمت ان ابتداء
ليلا بل وازان حيضها في كل شهر عشرة ايام فان قضت عشرة ويحوز حله ولم ياتي في الحيض فتقضى عشرة اخرى
وان علمت انها قضت اثنتين وعشرين يوما لان اكثر ما ضمنه من صومها في الشهر احد عشر يوما فتقضى ضعفه
احسبا طوا وان لم يشأ مع التردد المذكور فسامية المشايخ على العشرين لان الحيض لا يزيد على عشرة وقيل
اثنتين وعشرين احتسبا طوا وان يكون بالتحري ولو كانت بطوف الزيادة ثم اعادته بعد عشرة وبالصبر
ولا فائدة ولو سمعت آية التلاوة فسجدت لا تجب الاعادة لانها ان كانت طاهرة فقد صح ادؤها والا لا يلزمها
وان سجدت بعد ذلك اعادته بشرة لا تجب الاعادة لانها ان كانت طاهرة فقد صح ادؤها والا لا يلزمها
الفوات فان قضتها لم ياعادتها بعد عشرة ايام لاحتمال حيضها رأت القضاء وبقد رطهرها في حق انقضاء

فجدد لا حيل العدة شهرين...
كلامه المبتدأة...
وتسمى الحيرة...
او يمكن ان يكون...
وحاصل انها تحري...

العدة بشهرين وعاليه الفتوى ابو السعود من البحر وقوله تجزى فان وقع ثغر على طهر تعطي حكم الطاهر وان على حيض تعطي حكمه كذا في الحلبي (قوله ودخول فيه) اي في الحيض (قوله وتوضأ لكل صلاة) فتجعل معذورة بدم الاحتضاة (قوله وان بينهما) اي بين الحيض والطمهر (قوله والدخول فيه) اي في الطهر (قوله تغتسل لكل صلاة) لاحتمال غروبها من الحيض ودخولها في الطهر (قوله وتترك الخ) متعلق بالصورة الثانية حلبي (قوله وجاعا) اي تركه ولا تمكن زوجها منه (قوله ان علت بدآته لئلا) لانه ان بدا ليل لا ختم ليلتين عذرة ايام فلم يفسد من صومها سوى عشرة ايام في رمضان وعشرة ايام في القضاة اه حلبي (قوله والاثنين وعشرين يوما) اي وان علت بدآته نهارا فصوم اثنين وعشرين يوما وذلك لانه ان بدا نهارا ختم نهارا احدى عشر الاول فيجوز احد عشر يوما من صومها من رمضان وشهاده في القضاة اه حلبي (قوله وتغتسل) اي الغضالة وتغسل بالماء المستدة مستمرة الدم على ما قاله الحاكم الشهيد (قوله وما تراه من لون) كحمره وسواد اجاعا ومفطرة مشبهة في الاصح وصغرة ضعيفة وخضرة وذلك لما روي ان النساء كن يهينن على عائشة رضي الله تعالى عنها بالدرجة فيها الكرمف فيه الصغرة من دم الحيض بسألها عن الصلاة فنقول انهن لا تجملن حتى تزين انقصه البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض والدرجة بضم الدال وسكون الراء وبالجم غوخرة او قطنه تدخله المرأة في فرجه التعرف هل في شيء من اثر الحيض ام لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الحصة فثبتت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالجواز بل في فسر القصة في المغرب بان يخرج القطن او خرقة التي تحتش بها المرأة كانهما قصة لا يجازيها مفطرة ولا تربة وقيل شيء كالخيط الايض يخرج بعد انقطاع الدم كانه ويجوز ان يراه انتفاء اللون وان لا يبين منه اثر البتة فضررت رؤية القصة فلا لذلك لان رأى القصة غير رآه شيئا من سائر ألوان الحيض اه فقد علمت ان القصة مجاز عن الانقطاع وتفسيرها بانها كالخيط ضعيف والاعتبار في البياض وغيره حالة البروز حتى لو اضعف بعد ذلك او ابيض كان طهرا في الاول لا الثاني ويستحب وضع الكرمف للثيب مطاها حائضا كانت او لا للكرمف موضع البكارة في الحيض (قوله في مدته) خرج ما تراه صغيرة وحامل (قوله سوى بياض خالص) فانه علامة الانقطاع والكلام على حذف مضاف اي ذي بياض (قوله ولو المرئي طهرا) من رأى بمعنى علم ولا يصح ان يكون من رأى البصرية لان الطهر لا يرى بحاسة البصر (قوله فيها حيض) اي في المدة ومثل الحيض النفس (قوله وعليه المتن) اي على كون العبرة بالاول وآخره قياسا على النصاب في الزكاة واشار بهذا الى الرد على صاحب البحر حيث قال ان هذه الرواية وان اختارها اصحاب المتن لكن لم تنجح في الشروح لما ان قيامها على النصاب غير صحيح لان الدم منقطع في أثناء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقاء جزء من النصاب في أثناء الحول وانما الذي اشترط وجوده في الابتداء والانتها تمامه اه ووجه الرد ما قاله في التهر لانه ان هذا قايما من بل تطير وتسلم فقدم وجود حكايا وان عدم حسابا دليل نبوت احكام الحيض في هذه الحالة واعتماد اصحاب المتن على شيء ترجحه اه حلبي وفيه ان الموجود في المقيس عليه الوجود الحسي لا الحكمي (قوله ثم ذكر احكامه بقوله الخ) ظاهره ان المصنف استوفاه وليس كذلك فنهاه يمنع صحة الطهارة الا ما قصد به التلطيف كفصل الاحرام ولا يجرمها فقدمه لانه يستحب لها ان تتوضأ وقت كل صلاة وتغسل على مصلاتها تسج وتهلل وتكبر وفي رواية يكتب لها احسن صلاة كانت تصلي ومنها ان الصبية تبلغ به ويتعلق به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التساق في صوم كفارة القتل والفطر والظهار بخلاف كفارة الجبن (قوله يمنع صلاة) اي يمنع وجوبها لعدم فائده لانها الاداء والقضاء ولا شيء منها يثبت ويمنع صحتها ايضا ويجزئها (قوله مطلقا) اي كذا او بعضا لان منع الشيء منع لابعاضه كذا في التهر (قوله ولو سجدة خكر) او تلاوة فيمنع صحتها ويجزئها ما (قوله وموما) اي يجزئها ويمنع صحتها ولا يمنع وجوبها لتعلق الخطاب به لعدم الخرج اذ غاية ما تنقضي في السنة خمسة عشر يوما اذا كان حيفا عشرة طهرا خمسة عشر افادة في البحر (قوله وجاعا) اي يجزئها وكذا يجزئ ما في حكمه وهو قربان ما تحت الازار (قوله للخرج) علة اقول المصنف دونها حال في البحر لان قضاء الصلاة حرجا بتكررها في كل يوم وتكرار الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهر واحد ولا تعين عاده في شهر الا مرة فلا حرج وحكمته ان حواء لما رأت الدم اول مرة

قوله ودخول فيه
توضأ لكل صلاة
تغتسل لكل صلاة
قوله وان بينهما
قوله ودخول فيه
قوله وتترك الخ
قوله وجاعا
قوله وتغتسل
قوله والاثنين وعشرين يوما
قوله وما تراه من لون
قوله فيها حيض
قوله في مدته
قوله ولو المرئي طهرا
قوله فيها حيض
قوله المتن
قوله ثم ذكر احكامه
قوله الخ
قوله مطلقا
قوله ولو سجدة خكر
قوله وموما
قوله وجاعا

سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل تصلي او لا فقال لا اعلم فاوحى الله عز وجل اليه ان تترك الصلاة فلما طهرت سألته فقال لا اعلم فاوحى اليه ان لا قضاء عليها ثم رآته في وقت الصوم فسأله فامرها بترك الصوم وعدم قضائه قياسا على الصلاة فامرها الله تبارك وتعالى بقضاء الصوم من قبل ان ادم امره بذلك بغير امر الله سبحانه وتعالى وقيل القياس انما صدر من حواء عليها السلام (قوله ولو شرعت تطوعا ففهم ما) اي الصلاة والصوم وخص التطوع لان فرض الصلاة لا يقضى وفرض الصوم يقضى (قوله خلا لما زعمه صدر الشريعة) من انه يجب قضاء نفل الصلاة لان نفل الصوم اه حلبي (قوله حكم بحيضها مذكاة) وذلك لاحتياط فتقضى الصلاة التي نامت في وقتها حذرا من لان الحوادث تصاف الى اقرب اوقاتها (قوله وبكس مذكاة) اي اذا نامت حائضا وقامت طاهرة حكم بطهرها مذكاة قال ابو السعود ولو قال وبطهرها مذكاة في عكسه لكان اولي المراد هو هذا بان نامت في آخر حيضها وقامت طاهرة فانه يحكم بطهرها مذكاة احتياطاً فتقضى فان سباق كلامه يعطى ان المراد من قوله وبكس مذكاة انه يحكم بحيضها مذكاة وليس كذلك والحاصل انه استعمل العكس فيما هو الاعم من عكس المسئلة وعكس حكمه ما رعاية الاختصاص اه (قوله احتياطاً) علة للعكس قط اه اقول بل هو علة اهمامها كما علقنا به فيما سبق وبما يدل عليه عبارة البحر ونصها ولو وضعت الكرمف لئلا فلما اصبحت رأت الطهر نقضى العشاء فلو كانت طاهرة فزأت البتة حين اصبحت نقضها ايضا ان لم تكن صلتها قبل الوضع اثر الاله الطاهرة في الصورة الاولى من حين وضعته ومائضا في الثانية حين رفعته اخذنا بالاحتياط فيهما اه (قوله ويمنع حل دخول مسجد) انما ذكره دون الصحة لانه لا معنى لثني الصحة فيه والمراد بالمسجد موضع العبادة المعهود فمثل الكعبة دون مسجد البيت وفيه اشارة الى انه لا يدخل المسجد من على بدنه نجاسة وفي الخزانة اذا فاض في المسجد لم يبرعهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح حوى قيد بالمسجد للاختراز عن الجبانة ومصلح العيد لانه ليس لها حكم المسجد في حرمة الدخول وان كان لها حكمه عند اداء الصلاة حتى صح الاقتداء وان لم تكن الصوف متصلة وخرج ايضا الرباط والمدرسة وفي البحر عن الفتية المدرسة كالمسجد اذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجدها واداء المسجد له حكم المسجد في حق جواز الاقتداء بالامام وان لم تكن الصوف متصلة والمسجد ملان وللحائض والخنب دخوله وظلته بابه كذلك واطلاقه بقيد منع المرور ايضا وقيد في الدور بان لا يكون ثم ضرورة فان كانت كان يكون باب بيته الى المسجد فلا قال في البحر وينبغي ان يقيد بان لا يتكس من نحو بل بابه وان لا يقدر على السكنى في غيره ولو احتل في المسجد تيمم وخرج ان لم يخف وجلس مع التيمم ان خاف الا انه لا يصلي ولا يقرأ وظاهر ما في المحيط وجوب هذا التيمم وفصل في السراج بين ان يخرج سريرا فيجوز تركه او يكتفي فيه للغوف فلا يجوز تركه وعليه يحمل ما في المحيط اه (تمة) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكثته فيه جنبا وبه خص على ابن ابي طالب لان بيته كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم الزبير بابا لابس الحرير لما سكا من اذية القمل وخص غيره بغير ذلك وما ينطق عن الهوى اه ابو السعود (قوله وحل الطواف) انما قيد بالحل فيه للاشارة الى صحته منها فلو فقهه كانت عامية معاقبة وتحتل به من احرامها الطواف الزيادة وعليه يابنة والطهارة في الطواف واجبة فتركها مكروه تحريرا لكن لما كان الطواف لا يكون الا في المسجد كان حراما من جهته زيادة عليها ولو حاضت بعد ما دخلت وجب عليها ان تطوف وحرم مكثها بمجرد دليل زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما فالطواف اولي الحاجة الى ذكره قلت لئلا يتوهم انه لما جاز الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف اولي كذا في المنع عن العيني (قوله ولو دهم دخول المسجد) المراد ان الطواف لا يحل ولو عرض الحيض بعد دخول المسجد فقدم الحل ذاتي له لعله دخول المسجد (قوله وشروعها فيه) من مدخول المسافة وانما ذكره لدفع توهم انه مما يلزم بالشروع فاذا شرعت فيه تيمم (قوله وقربان ما تحت ازارا) من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير ويمنع الحيض قربان زوجها ما تحت ازارها قاله في البحر (قوله يعني ما بين مرة وركبة) فيجوز الاستماع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها والحرم الاستماع بما بينهما ويجوز الاستماع بما عدا ذلك كروطبي وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بينهم ما تحت ازارها ولو توطئ ولو توطئ دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما منه من عجين او ماء او غيرهما الا اذا توضأت بقصد القرية كما هو المستحب

ولو شرعت تطوعا ففهم ما
خلاف لما زعمه صدر الشريعة
لوامت طاهرة وقامت حائضا
لحيضها مذكاة (قوله وبكس مذكاة)
احتياطاً (قوله ويمنع حل دخول مسجد)
حل الطواف (قوله وحل الطواف)
وشروعها فيه (قوله يعني ما بين مرة وركبة)

فكان المرقع عقبه نقاسا وهو المختار والمصنف ان ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نقاس
 للاول لتمامها واستحاضة بعد تمامها فتقتل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البحر (قوله
 لتعلقه بالفراغ) اي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بخروج كل ما فيه (قوله مثلث السين)
 والاكثر انكسر كما صرح به القهستاني ونفيده عبارة البحر (قوله اي مسقط) الذي في البحر التعبير بالساقط
 وهو الحق لفظا ومعنى اما لفظا فلان مسقط لازم لا يبق منه اسم المفعول واما معنى فلان المقصود مسقط
 الولد سواء سقط بنفسه او سقطه غيره اه حلي (قوله ولا يستين خلقه الخ) في النهر عن البحر عن الزيلعي
 في ثبوت النسب انه لا يستين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمراد نفع الروح والا فالشاهد ظهور خلقه
 قبلها واقول انما ذكر الزيلعي هذا في نكاح الرقيق وكون المراد به ماذكر ممنوع وقد وجهه في البراءة
 وغيرها بانه يكون اربعين يوما منطقة واربعين علقه واربعين مضغة وعبارته في عقد النكاح قالوا يباح لها
 ان تمس الخ في استئصال الدم مادام الحمل مضغة او علقه ولم يخلق له عضو وقد روي ذلك المدة بمائة وعشرين يوما
 واقعا باحوال ذلك لانه ليس بادي اه ولا مانع انه بعد هذه المدة تخلق اعضاؤه وينفخ فيه الروح اه حلي
 ويدل عليه ما في القهستاني انه بعد مضي اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين (قوله
 والامة ام ولد) اي ان ادعاء المولى كافي في شرح الطحاوي والامة خلاف الحرة اصلها امور قلت الواو الفا
 وحذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التاء قهستاني (قوله في تعلقه) اي كل ماعلق من اطلاق والعناق
 وغيرها بالولادة قهستاني (قوله ولا استحاضة) اي وان لم يدم ثلثا ولم ينفذ ماهر تام او دام ثلثا ولم ينفذ
 عنها زوجها قهستاني (قوله ولا استحاضة) اي وان لم يدم ثلثا ولم ينفذ ماهر تام او دام ثلثا ولم ينفذ
 طهر تام اه حلي (قوله ولو لم يدر حال الخ) اختصر عبارة البحر هنا اختصارا مختلا بالمعنى واقتضى الحال
 ارادها وهي وان كان لا يدرى استين هوام لابان اسقطت في المخرج واقرها الدم ان اسقطت اول ايامها
 تركت الصلاة قدر عادت يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى عادت في الطهر بالثلاث لاحتساب
 كونها غائبا ارطاه في ثبوت الصلاة قدر عادت يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى عادت في الطهر بالثلاث لاحتساب
 في الطهر يمين ان كانت استوفت اربعين من وقت الاقساط والا فبالثلاث في القدر الداخل فيهما يمين
 في الباقي ثم تستمر على ذلك وان اسقطت بعد ايامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادت في الطهر بالثلاث ثم
 تركت قدر عادت في الحيض يمين وحاصل هذا كله انه لا حكم للثلاث ويجب الاحتياط اه والتمثل مثلا ليقاس
 عليه غيره اسقطت اول يوم من المحرم وجعل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة ايام وفي الطهر خمسة
 عشر ووافق اول زمان حيضها اول المحرم فتترك الصلاة الى ثالث المحرم يمين لانها ما حاض او نقضت
 ثم تقتل وتصلى الى ثامن عشره بالثلاث لاحتساب كونها غائبا او طاهرة ثم تركت الصلاة الى حادي عشره
 يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى الى سادس صفر بالثلاث لاحتساب كونها غائبا او طاهرة ثم
 تركت الصلاة الى تاسع صفر يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى يوما بالثلاث لاحتساب كونها
 نقضت او طاهرة ثم تقتل وتصلى اربعة عشر يمين لانها طاهرة فيما قطعا وتقتل بعد ذلك على عادت
 اه حلي (قوله ولا يجد ايس الخ) هذه رواية عن الامام رضي الله تعالى عنه كافي الفتح من العدة اه حلي (قوله
 ما لا يحض منها) اي في تركيب البدن والسن والهرم كالجحش الكحل (قوله حكم باباسها) وفائدة هذا الحكم
 الاعتداد بالاشهر اذا ترقى انسابا (قوله وحده) اي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ
 بخاري وخوارزم حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف في احوال المعصية
 والخمسون على ما اعتمد في العدة (قوله فليس يحض) ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر (قوله لكن قبل تمامها)
 اي تمام العدة بالاشهر (قوله لا بعده) اي بعد تمام الاعتداد بالاشهر (قوله وسحقته في العدة) عبارته هناك
 آتية اعتدت بالاشهر ثم عاددها على جاري عادت ما رجعت من زوج آخر بطلت عدتها فعدت نكاحها
 وامتنعت بالحيض لان شرط الخلفية تحقق الاياس من الاصل وذلك بالبحر الى الموت وهو ظاهر الرواية
 كفي الغاية واختاره في الهامة فتعين المعصية في قوله في البحر بعد حكمية من اقوال معصية واقره المصنف
 لكن اختار الحق ما اختاره المشهور من ان العدة قبل تمامها ولو كانت في وقتها لم تكن حلالا

(قوله انقضاء العدة من لا يحض في وقتها)
 ما تراه عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نقاس
 للاول لتمامها واستحاضة بعد تمامها فتقتل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البحر (قوله
 لتعلقه بالفراغ) اي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بخروج كل ما فيه (قوله مثلث السين)
 والاكثر انكسر كما صرح به القهستاني ونفيده عبارة البحر (قوله اي مسقط) الذي في البحر التعبير بالساقط
 وهو الحق لفظا ومعنى اما لفظا فلان مسقط لازم لا يبق منه اسم المفعول واما معنى فلان المقصود مسقط
 الولد سواء سقط بنفسه او سقطه غيره اه حلي (قوله ولا يستين خلقه الخ) في النهر عن البحر عن الزيلعي
 في ثبوت النسب انه لا يستين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمراد نفع الروح والا فالشاهد ظهور خلقه
 قبلها واقول انما ذكر الزيلعي هذا في نكاح الرقيق وكون المراد به ماذكر ممنوع وقد وجهه في البراءة
 وغيرها بانه يكون اربعين يوما منطقة واربعين علقه واربعين مضغة وعبارته في عقد النكاح قالوا يباح لها
 ان تمس الخ في استئصال الدم مادام الحمل مضغة او علقه ولم يخلق له عضو وقد روي ذلك المدة بمائة وعشرين يوما
 واقعا باحوال ذلك لانه ليس بادي اه ولا مانع انه بعد هذه المدة تخلق اعضاؤه وينفخ فيه الروح اه حلي
 ويدل عليه ما في القهستاني انه بعد مضي اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين (قوله
 والامة ام ولد) اي ان ادعاء المولى كافي في شرح الطحاوي والامة خلاف الحرة اصلها امور قلت الواو الفا
 وحذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التاء قهستاني (قوله في تعلقه) اي كل ماعلق من اطلاق والعناق
 وغيرها بالولادة قهستاني (قوله ولا استحاضة) اي وان لم يدم ثلثا ولم ينفذ ماهر تام او دام ثلثا ولم ينفذ
 عنها زوجها قهستاني (قوله ولا استحاضة) اي وان لم يدم ثلثا ولم ينفذ ماهر تام او دام ثلثا ولم ينفذ
 طهر تام اه حلي (قوله ولو لم يدر حال الخ) اختصر عبارة البحر هنا اختصارا مختلا بالمعنى واقتضى الحال
 ارادها وهي وان كان لا يدرى استين هوام لابان اسقطت في المخرج واقرها الدم ان اسقطت اول ايامها
 تركت الصلاة قدر عادت يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى عادت في الطهر بالثلاث لاحتساب
 كونها غائبا ارطاه في ثبوت الصلاة قدر عادت يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى عادت في الطهر بالثلاث لاحتساب
 في الطهر يمين ان كانت استوفت اربعين من وقت الاقساط والا فبالثلاث في القدر الداخل فيهما يمين
 في الباقي ثم تستمر على ذلك وان اسقطت بعد ايامها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عادت في الطهر بالثلاث ثم
 تركت قدر عادت في الحيض يمين وحاصل هذا كله انه لا حكم للثلاث ويجب الاحتياط اه والتمثل مثلا ليقاس
 عليه غيره اسقطت اول يوم من المحرم وجعل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة ايام وفي الطهر خمسة
 عشر ووافق اول زمان حيضها اول المحرم فتترك الصلاة الى ثالث المحرم يمين لانها ما حاض او نقضت
 ثم تقتل وتصلى الى ثامن عشره بالثلاث لاحتساب كونها غائبا او طاهرة ثم تركت الصلاة الى حادي عشره
 يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى الى سادس صفر بالثلاث لاحتساب كونها غائبا او طاهرة ثم
 تركت الصلاة الى تاسع صفر يمين لانها ما حاض او نقضت ثم تقتل وتصلى يوما بالثلاث لاحتساب كونها
 نقضت او طاهرة ثم تقتل وتصلى اربعة عشر يمين لانها طاهرة فيما قطعا وتقتل بعد ذلك على عادت
 اه حلي (قوله ولا يجد ايس الخ) هذه رواية عن الامام رضي الله تعالى عنه كافي الفتح من العدة اه حلي (قوله
 ما لا يحض منها) اي في تركيب البدن والسن والهرم كالجحش الكحل (قوله حكم باباسها) وفائدة هذا الحكم
 الاعتداد بالاشهر اذا ترقى انسابا (قوله وحده) اي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ
 بخاري وخوارزم حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف في احوال المعصية
 والخمسون على ما اعتمد في العدة (قوله فليس يحض) ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر (قوله لكن قبل تمامها)
 اي تمام العدة بالاشهر (قوله لا بعده) اي بعد تمام الاعتداد بالاشهر (قوله وسحقته في العدة) عبارته هناك
 آتية اعتدت بالاشهر ثم عاددها على جاري عادت ما رجعت من زوج آخر بطلت عدتها فعدت نكاحها
 وامتنعت بالحيض لان شرط الخلفية تحقق الاياس من الاصل وذلك بالبحر الى الموت وهو ظاهر الرواية
 كفي الغاية واختاره في الهامة فتعين المعصية في قوله في البحر بعد حكمية من اقوال معصية واقره المصنف
 لكن اختار الحق ما اختاره المشهور من ان العدة قبل تمامها ولو كانت في وقتها لم تكن حلالا

صدر لشرعية وملاخسر والباقي واقره المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز وتعد في المستقبل
 بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهر والمجتهي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري
 وهذا التصحيح اول من تصحيح الهداية وفي النهر انه اعدل الروايات وعماه فيما علقته على المتن اه حلي
 (قوله وصاحب عذر) مبتدأ وقوله من به سلس بول الخ خبره وهو الذي لا يتقطع تقاطر بوله لضعف
 في ثباته اول غلبة البرودة عيني وفي النهر السلس يفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض وغير
 عن ليعم الذكر والانثى والخثي واختلاف فيمن كان موضع القصد منه متوحا هل هو في حكم المستحاضة
 او لا كافي الجوى عن القنية (قوله لا يمكنه امساكه) اما اذا امكنه امساكه خرج عن كونه صاحب عذر كافي
 (قوله او استطلق بطن) السين والتاء زائدتان واطلاقه بخروج غائط قهرا (قوله او انفلت ربح) هو من
 لا يملك جمع مقعده لا ستره فيها (قوله او بعينه رمد) قال في القاموس هو عيبان العين وانت خبر بانه لا يلزم
 من الرمد بهذا المعنى نزول دمع فكان عليه ان يقول اردمع رمد اه حلي (قوله او عمن) ضعف الرؤية
 مع ميلان الدمع في اكثر الاوقات حلي عن القاموس (قوله او غرب) بفتح العين وسكون الراء في آخرها
 موحدة بثة في العين قاموس ويرد عليه ما اورد على الرمد فكان عليه ان يقول ودمع غرب (قوله وكذا
 كل ما يخرج بوجع) ظاهره بعم الانف اذا زكتم قال في البحر لو كان في عينه رمد يسيل دمعها
 يومر بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديدا وفي فتح القدير واقول هذا التعديل يقتضي انه امر احتجاب
 فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالانقضاء اذ اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم كونه
 صديدا من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء او علامات تغلب على ظن المبني يجب اه وهو حسن لكن
 صرح في السراج الوهاج بانه صاحب عذر فكان الامر للايجاب (قوله وقت صلاة مفروضة) خرج به الوقت
 المهمل وهو ما ليس له صلاة مكتوبة فلا يعتد ولو حدث العذر في اثناء الوقت بان رغب او سال من جرحه
 دم ينتظر آخر الوقت فان لم يقطع الدم فوضأ وصلى قبل خروج الوقت فان وضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل
 وقت صلاة اخرى وانقطع الدم ودام الاقطاع الى وقت صلاة اخرى فوضأ واعاد الصلاة وان لم يقطع في وقت
 الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة كذا في الظهيرية (قوله ولو حكا) اي ولو كان الاحتياط حكما
 بان يقطع شيئا يسيرا لا يمكنه اداء الصلاة خالي عنه (قوله وهذا) اي امتنع بالعدول تمام وقت صلاة (قوله
 في حق الابتداء) اي في حق ثبوت العذر او لا (قوله تمام الوقت حقيقة) بان لا يرى له اثر فيه اصلا ثم اذا انقطع
 وعاد في وقت اخر ان استمر العذر وقتا كاملا كان صاحب عذر والا فلا (قوله وحكمه) اي صاحب العذر
 (قوله الوضوء) المراد به التطهير ليشتمل التيمم وانما اقتصر عليه لانه اشرف قسمه جوى وقيد بالوضوء لان
 الاستحباب غير واجب عليه ثم عن الظهيرية (قوله لا غسل ثوبه) وذلك ان المختار للفتوى انه اذا كان بحال
 لوغله نجس قبل الفراغ من الصلاة لا يلزمه غسله ونحو الثوب البدن والمساكن (قوله لكل فرض) لما كان
 ظاهره بقيد التوضي لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد اجاب عنه بقوله اللام للوقت وقد صرح بذلك
 في حديث المستحاضة وهو المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة (قوله كافي لدلولك) اي كاللام التي في قوله تعالى
 اقم الصلاة لدلوك الشمس اي زوالها في انها للوقت (قوله فدخل الواجب بالاولى) لانه اخف من القرض
 وفي الحلبي وجه الاولوية انه اذا جازله النقل وهو غير مطالب به فلان يجوز له الواجب وهو مطالب به اولى وادخل
 صاحب البحر الواجب في النقل حيث قال والمراد بالثقل ما زاد على القرض فيشتمل الواجب (قوله فان خرج
 الوقت بطل) هو المعتمد وقابله لان معلومان (قوله اي ظهر حديثه السابق) اشار به الى ان البطلان بسبب
 ظهور الحدث السابق لان ذلك الحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عندها مقتضرا ومن
 حقه انه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثله بحر (قوله حتى لو وضأ) تفريع على متصيد من المقام تقديره هذا
 اذا وضأ على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء حتى لو وضأ الخ (قوله كنهه مسح خفه) اي خف المعذور
 هذا التيميم يوم انه اذا وضأ المعذور على انقطاع ولبس كذلك لا ينتقض مسح خفه بخروج الوقت ولكن لو مال
 عذره بعد الوقت او حدث حدثا آخر ينتقض المسح وليس كذلك فانه لا ينتقض مسح وجهه والحالة هذه لا يمتنع
 يوم وليلة او ثلاثة ايام ولياها كما صرح به في البحر في باب المسح على الخفين عند قول المتن ان لبسهما على طهر تام

(قوله صاحب عذر من به سلس بول الخ)
 اما اذا امكنه امساكه
 او استطلق بطن
 او انفلت ربح
 او بعينه رمد
 او عمن
 او غرب
 وكذا كل ما يخرج بوجع
 ومن ان استمر عذره
 في وقت الصلاة
 فانه لا يلزم
 من الرمد بهذا المعنى
 نزول دمع فكان عليه
 ان يقول اردمع رمد
 اه حلي
 (قوله او عمن)
 ضعف الرؤية
 مع ميلان الدمع
 في اكثر الاوقات
 حلي
 عن القاموس
 (قوله او غرب)
 بفتح العين
 وسكون الراء
 في آخرها
 موحدة بثة
 في العين
 قاموس
 ويرد عليه
 ما اورد على
 الرمد
 فكان عليه
 ان يقول
 ودمع غرب
 (قوله وكذا
 كل ما يخرج
 بوجع)
 ظاهره بعم
 الانف
 اذا زكتم
 قال في البحر
 لو كان في
 عينه رمد
 يسيل دمعها
 يومر بالوضوء
 لكل وقت
 لاحتمال
 كونه صديدا
 وفي فتح
 القدير
 واقول
 هذا
 التعديل
 يقتضي
 انه امر
 احتجاب
 فان الشك
 والاحتمال
 في كونه
 ناقضا
 لا يوجب
 الحكم
 بالانقضاء
 اذ اليقين
 لا يزول
 بالشك
 نعم اذا
 علم كونه
 صديدا
 من طريق
 غلبة
 الظن
 باخبار
 الاطباء
 او علامات
 تغلب على
 ظن
 المبني
 يجب
 اه
 وهو حسن
 لكن
 صرح في
 السراج
 الوهاج
 بانه
 صاحب
 عذر
 فكان
 الامر
 للايجاب
 (قوله
 وقت
 صلاة
 مفروضة)
 خرج به
 الوقت
 المهمل
 وهو ما
 ليس له
 صلاة
 مكتوبة
 فلا
 يعتد
 ولو
 حدث
 العذر
 في
 اثناء
 الوقت
 بان
 رغب
 او
 سال
 من
 جرحه
 دم
 ينتظر
 آخر
 الوقت
 فان
 لم
 يقطع
 الدم
 فوضأ
 وصلى
 قبل
 خروج
 الوقت
 فان
 وضأ
 وصلى
 ثم
 خرج
 الوقت
 ودخل
 وقت
 صلاة
 اخرى
 وانقطع
 الدم
 ودام
 الاقطاع
 الى
 وقت
 صلاة
 اخرى
 فوضأ
 واعاد
 الصلاة
 وان
 لم
 يقطع
 في
 وقت
 الصلاة
 الثانية
 حتى
 خرج
 الوقت
 جازت
 الصلاة
 كذا
 في
 الظهيرية
 (قوله
 ولو
 حكا)
 اي
 ولو
 كان
 الاحتياط
 حكما
 بان
 يقطع
 شيئا
 يسيرا
 لا
 يمكنه
 اداء
 الصلاة
 خالي
 عنه
 (قوله
 وهذا)
 اي
 امتنع
 بالعدول
 تمام
 وقت
 صلاة
 (قوله
 في
 حق
 الابتداء)
 اي
 في
 حق
 ثبوت
 العذر
 او
 لا
 (قوله
 تمام
 الوقت
 حقيقة)
 بان
 لا
 يرى
 له
 اثر
 فيه
 اصلا
 ثم
 اذا
 انقطع
 وعاد
 في
 وقت
 اخر
 ان
 استمر
 العذر
 وقتا
 كاملا
 كان
 صاحب
 عذر
 والا
 فلا
 (قوله
 وحكمه)
 اي
 صاحب
 العذر
 (قوله
 الوضوء)
 المراد
 به
 التطهير
 ليشتمل
 التيمم
 وانما
 اقتصر
 عليه
 لانه
 اشرف
 قسمه
 جوى
 وقيد
 بالوضوء
 لان
 الاستحباب
 غير
 واجب
 عليه
 ثم
 عن
 الظهيرية
 (قوله
 لا
 غسل
 ثوبه)
 وذلك
 ان
 المختار
 للفتوى
 انه
 اذا
 كان
 بحال
 لوغله
 نجس
 قبل
 الفراغ
 من
 الصلاة
 لا
 يلزمه
 غسله
 ونحو
 الثوب
 البدن
 والمساكن
 (قوله
 لكل
 فرض)
 لما
 كان
 ظاهره
 بقيد
 التوضي
 لكل
 فرض
 ولو
 تعدد
 في
 وقت
 واحد
 اجاب
 عنه
 بقوله
 اللام
 للوقت
 وقد
 صرح
 بذلك
 في
 حديث
 المستحاضة
 وهو
 المستحاضة
 تتوضأ
 لوقت
 كل
 صلاة
 (قوله
 كافي
 لدلولك)
 اي
 كاللام
 التي
 في
 قوله
 تعالى
 اقم
 الصلاة
 لدلوك
 الشمس
 اي
 زوالها
 في
 انها
 للوقت
 (قوله
 فدخل
 الواجب
 بالاولى)
 لانه
 اخف
 من
 القرض
 وفي
 الحلبي
 وجه
 الاولوية
 انه
 اذا
 جازله
 النقل
 وهو
 غير
 مطالب
 به
 فلان
 يجوز
 له
 الواجب
 وهو
 مطالب
 به
 اولى
 وادخل
 صاحب
 البحر
 الواجب
 في
 النقل
 حيث
 قال
 والمراد
 بالثقل
 ما
 زاد
 على
 القرض
 فيشتمل
 الواجب
 (قوله
 فان
 خرج
 الوقت
 بطل)
 هو
 المعتمد
 وقابله
 لان
 معلومان
 (قوله
 اي
 ظهر
 حديثه
 السابق)
 اشار
 به
 الى
 ان
 البطلان
 بسبب
 ظهور
 الحدث
 السابق
 لان
 ذلك
 الحدث
 محكوم
 بارتفاعه
 الى
 غاية
 معلومة
 فيظهر
 عندها
 مقتضرا
 ومن
 حقه
 انه
 اعتبار
 شرعي
 لم
 يشك
 عليه
 مثله
 بحر
 (قوله
 حتى
 لو
 وضأ)
 تفريع
 على
 متصيد
 من
 المقام
 تقديره
 هذا
 اذا
 وضأ
 على
 السيلان
 او
 وجد
 السيلان
 بعد
 الوضوء
 حتى
 لو
 وضأ
 الخ
 (قوله
 كنهه
 مسح
 خفه)
 اي
 خف
 المعذور
 هذا
 التيميم
 يوم
 انه
 اذا
 وضأ
 المعذور
 على
 انقطاع
 ولبس
 كذلك
 لا
 ينتقض
 مسح
 خفه
 بخروج
 الوقت
 ولكن
 لو
 مال
 عذره
 بعد
 الوقت
 او
 حدث
 حدثا
 آخر
 ينتقض
 المسح
 وليس
 كذلك
 فانه
 لا
 ينتقض
 مسح
 وجهه
 والحالة
 هذه
 لا
 يمتنع
 يوم
 وليلة
 او
 ثلاثة
 ايام
 ولياها
 كما
 صرح
 به
 في
 البحر
 في
 باب
 المسح
 على
 الخفين
 عند
 قول
 المتن
 ان
 لبسهما
 على
 طهر
 تام

والجواب ان التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه قال حتى لو طأ المعذور على الانقطاع ودام الى خروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض الوضوء كان المعذور ولو طأ على الانقطاع وليس خفه كذلك ودام الى خروج الوقت لم يبطل مسح خفه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض مسح الخف فالجامع في التشبيه عدم البطان الى طر والنقض غاية الامر ان الناقض لوضوء المعذور سيلان عذره او حدث آخر ولمس خفه انتهاء المدة اه حلي قلت الذي افاده صاحب الجعر في العبارة المذكورة ان صاحب العذر اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء واللبس فانه يمسح كالمسح واما اذا كان العذر موقفا للوضوء واللبس او كما عينا او فحيا بينهما واستمر على ذلك حتى لبس فانه يمسح في الوقت كلما طأ حدث غير ما لبس به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك الابس فان الحدث بالنسبة الى خارج الوقت صادف لبسا على غير طهارة بدليل ان الشارع لم يجوز له اداء الصلاة فيه وان لم يوجد منه حدث آخر فبان ان اللبس في حقه حصل لا على طهارة فلا جرم ان جاز المسح في الوقت لا خارجة فحاصله انه لا يمسح بعد خروج الوقت في ثلاثة احوال وجميع في حال واحدة واما في الوقت فيمسح مطلقا اه مخلصا فاذا ان المسح بعد الوقت في ثلاث لا يصح بل لابد من نزاع الخف بخلاف الرابعة فحكمها كالصحيح ومن المعلوم ان الصحيح ينتقض مسحه بنقض الوضوء فكذا هذا وقول الحنفي وليس كذلك فانه لا ينتقض مسحه والحالة هذه الا بمضي يوم وليلة الخ يحمل فقول الشارع كسئل مسحه خفه تشبيه قول المصنف فاذا خرج الوقت بطل مسحه بخروج الوقت اي فلا بد من نزاع الخف ولا يجوز المسح عليه اعتمادا على اللبس السابق (قوله واما اذا) اي تعبير المصنف بالوقت فان المراد به احد الاوقات الخمس (قوله بعد الطلوع) مالم يطرأ قبل الطلوع انتقض بالطلوع انتفاقا خلافا لغيره (قوله فوق درهم) اما درهم او درنه لا يصدق في غير المعذور ففيه اولى وان كانت الصلاة مكروهة تخبر بما في الدرهم وتزنيها فيادونه (قوله هو المختار) وقيل لا يغسل اصلا وقيل يغسل ان كان قيدا قوله وكذا في بعض الخ) اي فانه يجوز له ترك بطلان الوضوء والصلاة على الارض ومصورته كما في الحلبي لم يبعد في الارض محل طهارة ولو بطل ثوبه الظاهر علمنا فخص بسلان براحته نجاسة مانعة قبل ان تمام الصلاة والظاهر ان هذا مراده بقوله فورا اه (قوله ولم يطرأ) في بعض النسخ رسم الب بعد الراء وهو لغة قليلة (قوله ثم قال) اي عذره وجه النقض بالعذر ان الوضوء لم يقع له بل وقع لغيره كذا في التنية وشرحه (قوله بان سال احد مخبره) اما اذا سال منها جميعا فتروضا ثم تقطع احداهما فهو على وضوته ما بقي الوقت كذا في البحر (قوله ولو من جدرى) اي ولو القرحتان من جدرى وهو بضم الجيم وفتح الهمزة يخرج في بدن الانسان (قوله يجب رد عذره) ان كان يرتد او قلله ان كان لا يرتد ويجب بمعنى يقتض (قوله ولو بصلاته موميا) قال في الجردوني قدر المعذور على رد السلان برباط او حشا او كان لو جلس لا يبسل ولو قام سال وجب رده وخرج برده عن ان يكون صاحب عذر ويجب ان يبسل جالسا باء ان سال باليد لان ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث اه واعتقد من هذا ان صاحب النجاسة غير معذور لا مكان رد الخارج برفعها (قوله بخلاف الحائض) اذا منعت الضرر قائم تاتي حائضا واختلفوا في المستحاضة اذا احتت قبل كصاحب العذر وقيل كالحائض يجر من السراج لكن قدم المصنف ان الاحتضاة من الاعذار لحكم المعذور يجري فيما يكون القول الثاني ضعيفا (قوله ولا يبسل من الخ) لان الامام معه حدث ونجاسة فكان صاحب عذر من الماء وم صاحب عذر واحد كذا في البحر وكذا ذكر الشارع في باب الامامة حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذر بذي عذر لا عكسه كذا في اختلافات بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اه والله سبحانه وتعالى اعلم (باب الانكسار)

لما فرغ من الحكمية شرع في الحقيقة وازالتا وقدم الحكمية لانها اقوى لكون قلياها يمنع جواز الصلاة تنافا ولا يقط وجوب ارتدائها بعد بدول الحقيقة واما من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ماء يكفي احدهما فقط انما وجب مسحه الى النجاسة لا الحدث لئيم بدهم فيكون محصلا للظهارتين لانها اغلب من الحدث والانكسار جمع النجس وهو اسم لعين مستقدرة شرعا واصله مصدر ثم استعمل اجتماعا قال الله تعالى انما المشركون نجس والنقص بالفتح اسم ولا تلحقه التثنية وبالكسر صفة وتلقفه التثنية والاول استمهاله

والجواب ان التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه قال حتى لو طأ المعذور على الانقطاع ودام الى خروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض الوضوء كان المعذور ولو طأ على الانقطاع وليس خفه كذلك ودام الى خروج الوقت لم يبطل مسح خفه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض مسح الخف فالجامع في التشبيه عدم البطان الى طر والنقض غاية الامر ان الناقض لوضوء المعذور سيلان عذره او حدث آخر ولمس خفه انتهاء المدة اه حلي قلت الذي افاده صاحب الجعر في العبارة المذكورة ان صاحب العذر اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء واللبس فانه يمسح كالمسح واما اذا كان العذر موقفا للوضوء واللبس او كما عينا او فحيا بينهما واستمر على ذلك حتى لبس فانه يمسح في الوقت كلما طأ حدث غير ما لبس به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك الابس فان الحدث بالنسبة الى خارج الوقت صادف لبسا على غير طهارة بدليل ان الشارع لم يجوز له اداء الصلاة فيه وان لم يوجد منه حدث آخر فبان ان اللبس في حقه حصل لا على طهارة فلا جرم ان جاز المسح في الوقت لا خارجة فحاصله انه لا يمسح بعد خروج الوقت في ثلاثة احوال وجميع في حال واحدة واما في الوقت فيمسح مطلقا اه مخلصا فاذا ان المسح بعد الوقت في ثلاث لا يصح بل لابد من نزاع الخف بخلاف الرابعة فحكمها كالصحيح ومن المعلوم ان الصحيح ينتقض مسحه بنقض الوضوء فكذا هذا وقول الحنفي وليس كذلك فانه لا ينتقض مسحه والحالة هذه الا بمضي يوم وليلة الخ يحمل فقول الشارع كسئل مسحه خفه تشبيه قول المصنف فاذا خرج الوقت بطل مسحه بخروج الوقت اي فلا بد من نزاع الخف ولا يجوز المسح عليه اعتمادا على اللبس السابق (قوله واما اذا) اي تعبير المصنف بالوقت فان المراد به احد الاوقات الخمس (قوله بعد الطلوع) مالم يطرأ قبل الطلوع انتقض بالطلوع انتفاقا خلافا لغيره (قوله فوق درهم) اما درهم او درنه لا يصدق في غير المعذور ففيه اولى وان كانت الصلاة مكروهة تخبر بما في الدرهم وتزنيها فيادونه (قوله هو المختار) وقيل لا يغسل اصلا وقيل يغسل ان كان قيدا قوله وكذا في بعض الخ) اي فانه يجوز له ترك بطلان الوضوء والصلاة على الارض ومصورته كما في الحلبي لم يبعد في الارض محل طهارة ولو بطل ثوبه الظاهر علمنا فخص بسلان براحته نجاسة مانعة قبل ان تمام الصلاة والظاهر ان هذا مراده بقوله فورا اه (قوله ولم يطرأ) في بعض النسخ رسم الب بعد الراء وهو لغة قليلة (قوله ثم قال) اي عذره وجه النقض بالعذر ان الوضوء لم يقع له بل وقع لغيره كذا في التنية وشرحه (قوله بان سال احد مخبره) اما اذا سال منها جميعا فتروضا ثم تقطع احداهما فهو على وضوته ما بقي الوقت كذا في البحر (قوله ولو من جدرى) اي ولو القرحتان من جدرى وهو بضم الجيم وفتح الهمزة يخرج في بدن الانسان (قوله يجب رد عذره) ان كان يرتد او قلله ان كان لا يرتد ويجب بمعنى يقتض (قوله ولو بصلاته موميا) قال في الجردوني قدر المعذور على رد السلان برباط او حشا او كان لو جلس لا يبسل ولو قام سال وجب رده وخرج برده عن ان يكون صاحب عذر ويجب ان يبسل جالسا باء ان سال باليد لان ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث اه واعتقد من هذا ان صاحب النجاسة غير معذور لا مكان رد الخارج برفعها (قوله بخلاف الحائض) اذا منعت الضرر قائم تاتي حائضا واختلفوا في المستحاضة اذا احتت قبل كصاحب العذر وقيل كالحائض يجر من السراج لكن قدم المصنف ان الاحتضاة من الاعذار لحكم المعذور يجري فيما يكون القول الثاني ضعيفا (قوله ولا يبسل من الخ) لان الامام معه حدث ونجاسة فكان صاحب عذر من الماء وم صاحب عذر واحد كذا في البحر وكذا ذكر الشارع في باب الامامة حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذر بذي عذر لا عكسه كذا في اختلافات بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اه والله سبحانه وتعالى اعلم (باب الانكسار)

مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما عدا ذلك النجاسة الاميالة والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية فهو عام مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة نجس بالفتح وانما يقال بالكسر شريلا لية باختصار (قوله يع الحقيق) والنجس يختص به (قوله والحكمي) والحدث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيق وازالته من البدن والثوب والمكان فرض ان كان قدر المانع وامكن ازالته من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا بآء عورته للناس يصلي معه لان كشف العورة اشد ذلوا لها لا لزالته فسق اذن من ابتلى بين امرين محظورين عليه ان يرتكب اهرنهما كذا في الفتح (قوله او ما كولا) كغيره وخيار (قوله او لا) ذكر في الخلاصة اذا نجس طرف من اطراف الثوب فنسبه ففصل طرفا من اطراف الثوب من غير تحريم حكم طهارة الثوب هو المختار (قوله به يفتي) وقال محمد لا يجوز ازالة الاخبيات الا بما تزال به الاحداث (قوله وبكل مائع) خرج الحامد كالثلج قبل ذوبه (قوله طاهر) هو المعتمد وقيل لا بشرط حتى لو غسل المتنجس بالدم يبول ما يוכל لجه زالت نجاسة الدم وبقيت نجاسة البول ولا يمنع مالم يمسح ونظير مرة الحلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا يثبت على لضعيف ويثبت على الصحيح كذا في البحر (قوله فالح) ان من بول (قوله يتعصر بالعصر) تفصيل لقاع لا قيد آخر اه حلي (قوله كحل) مثله ماء الباقلاء الذي لم يخن وماء الزعفران والاشجار والاعنار والبطيخ (قوله فقطه راصع) من نجاسة بها يمسح حتى يذهب الاثر وكذا شارب الخمر اذا ردد ريقه في فمه ثلاثا (قوله وندي) فاه عليه الرد وكذا اذا رضعه حتى ازال اثره يجر (قوله وما قيل ان بابل) هذا القول مفرع على ما روي عن ابي يوسف انه لو غسل الدم بالدهن حتى ذهب اثره جاز (قوله بخلاف المختار) وجهه في الثاني ان سقوط النجاسة حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول مطهر للتضاد بين الوصفين فينجس بنجاسة الدم فما ازداد الثوب بهذا الاشارة اذ يجر جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة الدم وان لم يبق من الدم وجهه في الاول وجود الدسومة (قوله وبطهر خف) قيده لان الثوب والبدن لا يطهران بذلك الا في المني لان الثوب لا يخلو بدخله كثير من ابراء النجاسة ولا يخرجها الا الغسل والبدن لا يسه ووطونه وما به من العرق لا ينجس (قوله يذرى جرم) وان كان وطبا على قول الثاني وعليه اكثر المشايخ وافتوى بحر (قوله هو ما يرى بعد الحفاف) ان على طاهر الخف مثلا كالعذرة والدم وما لا يرى بعد الحفاف فليس يذرى جرم (قوله اصابه تراب) او رمل او رماد فاستحب فمسحه بالارض حتى تانثر طهر (قوله بذلك) بان يمسحه على الارض مثلا مسحا قويا (قوله يزول به اثرها) اي النجاسة والاثر بشمل الارض ان الثلاثة ولو لم يزل الاثر لا يطهر وفي الجامع الصغير انه ان حكمه بظفر او حته بنحو عود وحجر بعد ما يس طهر (قوله في غسل) اي ثلاثا مع التجفيف بحر لكن في الحلبي عن القمستانى المختار صب الماء والترك الى عدم القطرات ثلاثا (قوله مقيل) خرج الحديد اذا كان عليه صدأ او نقش فانه لا يطهر الا بالغسل بحر (قوله لا مسام له) اخرج به اثوب الصقيل لان له مسام حلي (قوله ونظرة) مثله القصب الفارسي والحصر المتخذة منه وصفايح ذهب وابنوس (قوله وآية مدهونة) كالزبادى المدهونة والفساجين (قوله ونراطى) يفتح الحاء المعجمة والراء المشددة بعدها الف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة تدبى الى الخراط وهو خشب يخرطه الخراط بصير صقلا كالمراء حلي (قوله يمسح) وهو مطهر حقيقة على المعتد ولا فرق بين ان يمسحه بتراب او خرقة او صوف شاة او غير ذلك كما في البحر عن الفتاوى واعلم انه اذا مسح الرجل محاجبه ثلاث خرقات نظاف فانه يجزى عن الغسل وقباضه طهارة ما حول الفصد بالمسح اذا تلمط ونجاف من اسالة الماء سريانه الى الثقب بحر عن الفتح (قوله مطلقا) هذا الاطلاق في النجس اي سواء كان رطبا او يابس عذرة او بولا كما في البحر (قوله بخلاف فوساط) كثوب وحصر وبن فانه لا نظهر بالحفاف بحر بل يجري عليه الماء الى ان تزول نجاستها (قوله يمسها) الدليل عليه اعرافه ومحمد بن الحنفية وضى الله تعالى عنهم سار كافة الارض يمسها (قوله ولو برخ) مثلها الشمس والنار والنمل (تمة) لو كانت الارض رطبة لا تطهر الا بالغسل فان كانت رخوة تنسحب الماء كله فانه يصب عليه الماء حتى يغلب على ظنه انها طهرت ولا توقيت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت متخذة حفر في اسفلها حفرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع في ذلك الحفرة كسها اي الحفرة التي فيها الغدالة وان كانت

باب الانكسار
والجواب ان التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه قال حتى لو طأ المعذور على الانقطاع ودام الى خروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض الوضوء كان المعذور ولو طأ على الانقطاع وليس خفه كذلك ودام الى خروج الوقت لم يبطل مسح خفه بالخروج ما لم يطرأ عليه ناقض مسح الخف فالجامع في التشبيه عدم البطان الى طر والنقض غاية الامر ان الناقض لوضوء المعذور سيلان عذره او حدث آخر ولمس خفه انتهاء المدة اه حلي قلت الذي افاده صاحب الجعر في العبارة المذكورة ان صاحب العذر اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء واللبس فانه يمسح كالمسح واما اذا كان العذر موقفا للوضوء واللبس او كما عينا او فحيا بينهما واستمر على ذلك حتى لبس فانه يمسح في الوقت كلما طأ حدث غير ما لبس به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك الابس فان الحدث بالنسبة الى خارج الوقت صادف لبسا على غير طهارة بدليل ان الشارع لم يجوز له اداء الصلاة فيه وان لم يوجد منه حدث آخر فبان ان اللبس في حقه حصل لا على طهارة فلا جرم ان جاز المسح في الوقت لا خارجة فحاصله انه لا يمسح بعد خروج الوقت في ثلاثة احوال وجميع في حال واحدة واما في الوقت فيمسح مطلقا اه مخلصا فاذا ان المسح بعد الوقت في ثلاث لا يصح بل لابد من نزاع الخف بخلاف الرابعة فحكمها كالصحيح ومن المعلوم ان الصحيح ينتقض مسحه بنقض الوضوء فكذا هذا وقول الحنفي وليس كذلك فانه لا ينتقض مسحه والحالة هذه الا بمضي يوم وليلة الخ يحمل فقول الشارع كسئل مسحه خفه تشبيه قول المصنف فاذا خرج الوقت بطل مسحه بخروج الوقت اي فلا بد من نزاع الخف ولا يجوز المسح عليه اعتمادا على اللبس السابق (قوله واما اذا) اي تعبير المصنف بالوقت فان المراد به احد الاوقات الخمس (قوله بعد الطلوع) مالم يطرأ قبل الطلوع انتقض بالطلوع انتفاقا خلافا لغيره (قوله فوق درهم) اما درهم او درنه لا يصدق في غير المعذور ففيه اولى وان كانت الصلاة مكروهة تخبر بما في الدرهم وتزنيها فيادونه (قوله هو المختار) وقيل لا يغسل اصلا وقيل يغسل ان كان قيدا قوله وكذا في بعض الخ) اي فانه يجوز له ترك بطلان الوضوء والصلاة على الارض ومصورته كما في الحلبي لم يبعد في الارض محل طهارة ولو بطل ثوبه الظاهر علمنا فخص بسلان براحته نجاسة مانعة قبل ان تمام الصلاة والظاهر ان هذا مراده بقوله فورا اه (قوله ولم يطرأ) في بعض النسخ رسم الب بعد الراء وهو لغة قليلة (قوله ثم قال) اي عذره وجه النقض بالعذر ان الوضوء لم يقع له بل وقع لغيره كذا في التنية وشرحه (قوله بان سال احد مخبره) اما اذا سال منها جميعا فتروضا ثم تقطع احداهما فهو على وضوته ما بقي الوقت كذا في البحر (قوله ولو من جدرى) اي ولو القرحتان من جدرى وهو بضم الجيم وفتح الهمزة يخرج في بدن الانسان (قوله يجب رد عذره) ان كان يرتد او قلله ان كان لا يرتد ويجب بمعنى يقتض (قوله ولو بصلاته موميا) قال في الجردوني قدر المعذور على رد السلان برباط او حشا او كان لو جلس لا يبسل ولو قام سال وجب رده وخرج برده عن ان يكون صاحب عذر ويجب ان يبسل جالسا باء ان سال باليد لان ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث اه واعتقد من هذا ان صاحب النجاسة غير معذور لا مكان رد الخارج برفعها (قوله بخلاف الحائض) اذا منعت الضرر قائم تاتي حائضا واختلفوا في المستحاضة اذا احتت قبل كصاحب العذر وقيل كالحائض يجر من السراج لكن قدم المصنف ان الاحتضاة من الاعذار لحكم المعذور يجري فيما يكون القول الثاني ضعيفا (قوله ولا يبسل من الخ) لان الامام معه حدث ونجاسة فكان صاحب عذر من الماء وم صاحب عذر واحد كذا في البحر وكذا ذكر الشارع في باب الامامة حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذر بذي عذر لا عكسه كذا في اختلافات بذي سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اه والله سبحانه وتعالى اعلم (باب الانكسار)

التشرب والدخول في باطن اللحم فالاولى في اللحم المسحوق ان يظهر بالفصل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك
 الماء وقد قال شرف الاثمة بهذا في الدجاجة والكروان والسميط مثلها ما (قوله قبل شقها) اي واخراج ما فيها
 من الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن ان يخرج ما في جوفها ويغسل بماء الذي يحل الذبح مما عليه من دم
 مسفوح فيجهد (قوله لا تطهر ايدا) هو قول الامام وطهرها ابو يوسف بطبخها بالماء ثلاثا ونجفيتها ما كل
 مرة قوله تنقت وجفت ثلاثا) فيه انه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمنقعة بيول فان في كل منهما شربا
 تاما فقتضاه عدم الطهارة اصلا عند الامام وطهارتها عند الثاني بما تقدم فان قلت ان موضوع
 المستلثين مختلف لان احدهما ذكركم فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ اي من غير طبخ ولا شرب ان الطبخ
 فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة اصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن ان يقال
 في كيفية تطهيرها ان تطبخ بالماء ثلاثا او يخلل افاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يظهر بالغسل كما في البحر
 (قوله حتى يذهب اثرها) وذلك بان يفتت في الخل حتى يدخل الخل في اجزائها ومثله اذا صب عليه الخل وهو
 عجين (فروع) السكن الموه بما نجس قومه ثلاثا بظاهر اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلي
 ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل ثلاثا بدجاجة شويت وتخرج من بطنها شيء من الحبوب يتنجس
 موضع الحبوب وتطهره ان يطبخ ويبرد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البهرا اذا وجد في جل مشوي

فصل الاستنجاء

بالتنوين في فصل والاستنجاء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستنجاء فقوله الشارح ازالة الخ
 خبر حذف مبتدأ ويصح على الاول اضافته وازالة خبر محذوف وانما ذكره في الانجاس مع انه من سنن
 الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) اي مسح او غسل والاستنجاء مسح موضع التنجوس وهو ما يخرج
 من البطن او غسله ويجوز ان تكون السين واتاء للطلب اي طلب التبول لزيادة قليل زيادة (قوله
 فلا ين من روي) بخبر قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما تقضت لانجاسها عن موضع النجاسة
 حلبي والاستنجاء منه بدعة كما في البحر (قوله وحصة) حاصل ما قيل فيها انه ان لم يكن علم ابل او كان ولم
 يتلوث منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبل وان تلوث منها فالاستنجاء للنجاسة لا لها حلبي (قوله ونوم) خرج
 بقوله نجس ايضا (قوله ونصد) على تقدير مضاف اي دم فصدقته وان كان نجسا لكنه ليس على سبل فهو
 خارج بقوله عن سبل اه حلبي (قوله وهو سنة) فلوركة تحت جلته كما في البحر اي مع الكراهة انتزعية
 (قوله مطلقا) سواء كان معتادا ام لا لطبا ام لا (قوله وما قيل من اقتضاه) فانه صاحب السراج حلبي
 (قوله نحو حيض) كناية ونفاس حلبي (قوله قد اصح) وجهه ان غسل السيلين في الحيض واخويه ان لم يكن
 عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذ لو لم
 يزل الخبث لم تمكن ازالة الحدث واما اذا جاوز نجس الخبث فغسله ليس بفرض الا اذا زاد على انتقال ومقداره
 واجب ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغلظة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء لانه لم يكن على
 السبل قد ظهر ان الاستنجاء ليس له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبل ولا يكون الا سنة
 او هو فاعاد هذه الصورة سنة يقوم مقام القرض حلبي (قوله واركاه اربعة) وذلك لانه الازالة ولا تتحقق
 الا بزيل وهو الشخص وزال وهو الخارج وزال عنه وهو المخرج وازالة وهو الحجر ونحوه (قوله ونجس
 خارج) كقولهم تظن وتذي ومنى ومن خارج من احد السيلين من (قوله وكذا لو اياه) اي احد السيلين
 قال في التهر لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج طهرت ايضا بالاستنجاء (قوله وان قام من موضعه)
 طاهره انه من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لا قيمة لها) اي غير الماء كما في ابى
 السعود (قوله كدر) هو بالتصريك جمع مدرة قطعة طين ودخلت الكاف التراب والعود والمرقة والقطن
 والجلد المتين وان كان حاد بمسح به ومس الارض بآلته (فروع) انه لا يستنجى بدار استأجرها لا بدار غير
 مستأجرة او غير مملوكة بجر وابو السعود (قوله منق) اي منقذ (قوله الا ان يعمد مسترخيا كل الامتراء
 الا اذا كان صائغا وكان الاستنجاء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائغا ويحترق من دخول الاصبع الميتة وانما قصد
 الصوم ان يبلغ الاصبع موضع الحفنة ويغني ان يشف الحلق قبل ان يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

قوله لا يتنجس في باطن اللحم المسحوق ان يظهر بالفصل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك
 في شرب الماء والشراب والسميط مثلها ما (قوله قبل شقها) اي واخراج ما فيها
 من الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن ان يخرج ما في جوفها ويغسل بماء الذي يحل الذبح مما عليه من دم
 مسفوح فيجهد (قوله لا تطهر ايدا) هو قول الامام وطهرها ابو يوسف بطبخها بالماء ثلاثا ونجفيتها ما كل
 مرة قوله تنقت وجفت ثلاثا) فيه انه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمنقعة بيول فان في كل منهما شربا
 تاما فقتضاه عدم الطهارة اصلا عند الامام وطهارتها عند الثاني بما تقدم فان قلت ان موضوع
 المستلثين مختلف لان احدهما ذكركم فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ اي من غير طبخ ولا شرب ان الطبخ
 فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة اصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن ان يقال
 في كيفية تطهيرها ان تطبخ بالماء ثلاثا او يخلل افاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يظهر بالغسل كما في البحر
 (قوله حتى يذهب اثرها) وذلك بان يفتت في الخل حتى يدخل الخل في اجزائها ومثله اذا صب عليه الخل وهو
 عجين (فروع) السكن الموه بما نجس قومه ثلاثا بظاهر اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلي
 ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل ثلاثا بدجاجة شويت وتخرج من بطنها شيء من الحبوب يتنجس
 موضع الحبوب وتطهره ان يطبخ ويبرد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البهرا اذا وجد في جل مشوي

ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده افاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتنجس) من جله المخرج على قوله لانه المقصود
 وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كيفيته في المقعدة في الصيف للرجل ادياره بالجر الاول والثالث واقباله
 بالثاني وفي الشتاء بالعكس والمرأة تنقل في جميع الاوقات كما يفعل الرجل في الصيف فانه فاضى شأن وتابعه
 الزبلي واختاره الشافعي (قوله وليس العدد بمسنون) لان المقصود الانقاء وذكر الثلاث في بعض الاحاديث
 خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانقاء بها (قوله الى ان يقع في قلبه) فاذيل ذلك انه مقوض الرواية
 (قوله فيقدر ثلاث) اي التحصيل السنة (قوله كما مر) اي في غير المربة (قوله بعده) الجمع بينهما في المرتبة
 العليا ولبه الماء ثم الجرج (قوله الى البحر) اي الاستنجاء به فهو على تقدير مضاف (قوله عند احد) اي عن بحر
 عليه جماعة حلبي (قوله امامه) اي مع احد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) اي قيل سن الفل حيث قال
 واما الاستنجاء فبتركه مطلقا اه اي سواء كان ذكر او انثى او خشي بين رجال او نساء او خشي او اثلاثا او اثنين
 من ماء فلهذا احدى وعشرون صورة حلبي (قوله فلو كشفه صار فاقسا) قال في البحر وان احتاج الى كشف
 العورة يستنجى بالجر ولا يستنجى بالماء قالوا من كشف العورة للاستنجاء بصرفه فاقسا وكثيرا ما يقيه عوام
 المصايف في الميضأت فضلا عن شاطئ النيل (قوله لا لو كشف لا يغسل) في البحر عن شرح القاية لوجب
 غسل على رجل ولم يجد ما يستمره من رجال يرونه يغسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجدد ستره من
 الرجال تؤخر وان كانت لا تجد ستره من النساء فكذلك الرجال (قوله او غوط) لانه اثر طبيعي لا انفكاك
 عنه حلبي (قوله مطلقا) اي سواء كان في زماننا او في زمان النصارى وضوان الله تعالى عليهم اجمعين وقيل
 سنة في زماننا مستحب في زمانهم لانهم كانوا يعرفون بغير اوفى زماننا يسلطون فلو طأ اي يسلطون رقيقة او بغير من
 باب منع (قوله اي يفرض غسلا) اشار الى ان الوجوب به في الاقتصار والى انه لا يسمى استنجاء لان غسل
 ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسله باي مانع من زيل طاهر افاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) اطلق
 في المخرج فم القبل والدبر وهو المتمد (قوله مانع) انما احتاج الى تقديره لانه اول يجب يقرب من ولواياه على
 الطلاقه لتعمل صورة ما اذا كان المتجاوز قد رد الدرهم وايضا قدره ليناسب قول المصنف بعد وبه تبر القدر المانع
 (قوله ورا موضوع الاستنجاء) اي غيره واما هو فلا يعتبر مع المتجاوز حتى اذا كان المتجاوز من المخرج ماعلى
 المخرج اكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع وانما عبر بموضع لتبطل المخرج وما حوله من الشرج وهو تحتين مجمع
 حلقة الدبر الذي ينطبق كافي الصباح (قوله وان كثر) اي على قدر الدرهم بان كانت مقعده كبيرة ثم لم يتجاوزها
 فلا يمنع انفاقائه عليه في البحر (قوله لا تكرر الصلاة) اي تخرج عما والا فترك الاستنجاء مكروه تنزيها لانه سنة حلبي
 (قوله وكذا تخرجما) اي في السكك كانه يده عبارة البحر (قوله يعظم) لانه طعام الجن كما في الحديث (قوله وطعام)
 لانه اسراف واهانة وقد كرهه ووضع المطة على الخبز للاهانة فهذا اولى وسواء كان ما تعالوا كالحلم بحر (قوله
 وروث) لانه طعام دواب الجن (قوله يابس) قيده لان الرطب لا يجفف النجاسة اما اليابس فلما كان لا ينضمحل
 منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة مع الكراهة (قوله استنجى به) بالبناء
 للمفعول لم يمسح بالواستنجى بجره غيره (قوله واجر) العلة فيه وفيما بعده من الخرف والزجاج ضررا للمقعدة
 بالاستنجاء بها (قوله وشي محترم) لانه من قبل تضييع المال في غير محله (قوله وعين) لتفي في الحديث عن الاستنجاء
 ومس الذكر باليمين فالصواب ان ياخذ الذكر شماله فيغسل على جدار اوعلى موضع عال من الارض وان تعذر
 به فعد ويمسك الحجر بين عقبيه فيغسل عليه بشماله فان تعذر ياخذ الحجر بيمينه ولا يجره ويمسك باليمين بشماله
 قال نجم الدين وفي امسالة البحر بقبه مسرورج وتكف بل يستنجى بيمينه ان امكن والا ياخذ الحجر بيمينه
 ويستنجى بيساره ذكره في البحر (قوله فلو لم يزل) اي لو كانت يده اليسرى مشلولة (قوله ولم يجد ما يباريا)
 فان وجد دخل فيه وغسل باليمين واخذ منه باليمين وغسل ثم غسل باليمنى واخذ ماء آخر غسل به الى ان
 بطهر ومثل الجاري الراكد الكثير حلبي (قوله ولا صابا) فان وجد غسل بيمينه حلبي (قوله سقط اصلا)
 اي بالماء والجر قال الحلبي والظاهر ان سقوطه مقيد بما اذا لم يجد من محل جماعه اه اقول قدم الشارح ان احد
 الزوجين لا يجب عليه تعاهد الاخر بخلاف المملوك اللهم الا ان يحمل كلامه عليه اما احد الزوجين فلا يمنع
 السقوط الا ان يتبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمريضة (قوله وغيم) لانه يضر بالمقعدة كذا في البحر (قوله

ولا يتنجس في باطن اللحم المسحوق ان يظهر بالفصل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك

في شرب الماء والشراب والسميط مثلها ما (قوله قبل شقها) اي واخراج ما فيها

من الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن ان يخرج ما في جوفها ويغسل بماء الذي يحل الذبح مما عليه من دم

مسفوح فيجهد (قوله لا تطهر ايدا) هو قول الامام وطهرها ابو يوسف بطبخها بالماء ثلاثا ونجفيتها ما كل

مرة قوله تنقت وجفت ثلاثا) فيه انه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمنقعة بيول فان في كل منهما شربا

تاما فقتضاه عدم الطهارة اصلا عند الامام وطهارتها عند الثاني بما تقدم فان قلت ان موضوع

المستلثين مختلف لان احدهما ذكركم فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ اي من غير طبخ ولا شرب ان الطبخ

فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة اصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن ان يقال

في كيفية تطهيرها ان تطبخ بالماء ثلاثا او يخلل افاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يظهر بالغسل كما في البحر

(قوله حتى يذهب اثرها) وذلك بان يفتت في الخل حتى يدخل الخل في اجزائها ومثله اذا صب عليه الخل وهو

عجين (فروع) السكن الموه بما نجس قومه ثلاثا بظاهر اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلي

ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل ثلاثا بدجاجة شويت وتخرج من بطنها شيء من الحبوب يتنجس

موضع الحبوب وتطهره ان يطبخ ويبرد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البهرا اذا وجد في جل مشوي

فصل الاستنجاء

بالتنوين في فصل والاستنجاء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستنجاء فقوله الشارح ازالة الخ

خبر حذف مبتدأ ويصح على الاول اضافته وازالة خبر محذوف وانما ذكره في الانجاس مع انه من سنن

الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) اي مسح او غسل والاستنجاء مسح موضع التنجوس وهو ما يخرج

من البطن او غسله ويجوز ان تكون السين واتاء للطلب اي طلب التبول لزيادة قليل زيادة (قوله

فلا ين من روي) بخبر قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما تقضت لانجاسها عن موضع النجاسة

حلبي والاستنجاء منه بدعة كما في البحر (قوله وحصة) حاصل ما قيل فيها انه ان لم يكن علم ابل او كان ولم

يتلوث منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبل وان تلوث منها فالاستنجاء للنجاسة لا لها حلبي (قوله ونوم) خرج

بقوله نجس ايضا (قوله ونصد) على تقدير مضاف اي دم فصدقته وان كان نجسا لكنه ليس على سبل فهو

خارج بقوله عن سبل اه حلبي (قوله وهو سنة) فلوركة تحت جلته كما في البحر اي مع الكراهة انتزعية

(قوله مطلقا) سواء كان معتادا ام لا لطبا ام لا (قوله وما قيل من اقتضاه) فانه صاحب السراج حلبي

(قوله نحو حيض) كناية ونفاس حلبي (قوله قد اصح) وجهه ان غسل السيلين في الحيض واخويه ان لم يكن

عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذ لو لم

يزل الخبث لم تمكن ازالة الحدث واما اذا جاوز نجس الخبث فغسله ليس بفرض الا اذا زاد على انتقال ومقداره

واجب ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغلظة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء لانه لم يكن على

السبل قد ظهر ان الاستنجاء ليس له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبل ولا يكون الا سنة

او هو فاعاد هذه الصورة سنة يقوم مقام القرض حلبي (قوله واركاه اربعة) وذلك لانه الازالة ولا تتحقق

الا بزيل وهو الشخص وزال وهو الخارج وزال عنه وهو المخرج وازالة وهو الحجر ونحوه (قوله ونجس

خارج) كقولهم تظن وتذي ومنى ومن خارج من احد السيلين من (قوله وكذا لو اياه) اي احد السيلين

قال في التهر لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج طهرت ايضا بالاستنجاء (قوله وان قام من موضعه)

طاهره انه من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لا قيمة لها) اي غير الماء كما في ابى

السعود (قوله كدر) هو بالتصريك جمع مدرة قطعة طين ودخلت الكاف التراب والعود والمرقة والقطن

والجلد المتين وان كان حاد بمسح به ومس الارض بآلته (فروع) انه لا يستنجى بدار استأجرها لا بدار غير

مستأجرة او غير مملوكة بجر وابو السعود (قوله منق) اي منقذ (قوله الا ان يعمد مسترخيا كل الامتراء

الا اذا كان صائغا وكان الاستنجاء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائغا ويحترق من دخول الاصبع الميتة وانما قصد

الصوم ان يبلغ الاصبع موضع الحفنة ويغني ان يشف الحلق قبل ان يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

وبعد

ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده افاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتنجس) من جله المخرج على قوله لانه المقصود

وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كيفيته في المقعدة في الصيف للرجل ادياره بالجر الاول والثالث واقباله

بالثاني وفي الشتاء بالعكس والمرأة تنقل في جميع الاوقات كما يفعل الرجل في الصيف فانه فاضى شأن وتابعه

الزبلي واختاره الشافعي (قوله وليس العدد بمسنون) لان المقصود الانقاء وذكر الثلاث في بعض الاحاديث

خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانقاء بها (قوله الى ان يقع في قلبه) فاذيل ذلك انه مقوض الرواية

(قوله فيقدر ثلاث) اي التحصيل السنة (قوله كما مر) اي في غير المربة (قوله بعده) الجمع بينهما في المرتبة

العليا ولبه الماء ثم الجرج (قوله الى البحر) اي الاستنجاء به فهو على تقدير مضاف (قوله عند احد) اي عن بحر

عليه جماعة حلبي (قوله امامه) اي مع احد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) اي قيل سن الفل حيث قال

واما الاستنجاء فبتركه مطلقا اه اي سواء كان ذكر او انثى او خشي بين رجال او نساء او خشي او اثلاثا او اثنين

من ماء فلهذا احدى وعشرون صورة حلبي (قوله فلو كشفه صار فاقسا) قال في البحر وان احتاج الى كشف

العورة يستنجى بالجر ولا يستنجى بالماء قالوا من كشف العورة للاستنجاء بصرفه فاقسا وكثيرا ما يقيه عوام

المصايف في الميضأت فضلا عن شاطئ النيل (قوله لا لو كشف لا يغسل) في البحر عن شرح القاية لوجب

غسل على رجل ولم يجد ما يستمره من رجال يرونه يغسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجدد ستره من

الرجال تؤخر وان كانت لا تجد ستره من النساء فكذلك الرجال (قوله او غوط) لانه اثر طبيعي لا انفكاك

عنه حلبي (قوله مطلقا) اي سواء كان في زماننا او في زمان النصارى وضوان الله تعالى عليهم اجمعين وقيل

سنة في زماننا مستحب في زمانهم لانهم كانوا يعرفون بغير اوفى زماننا يسلطون فلو طأ اي يسلطون رقيقة او بغير من

باب منع (قوله اي يفرض غسلا) اشار الى ان الوجوب به في الاقتصار والى انه لا يسمى استنجاء لان غسل

ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسله باي مانع من زيل طاهر افاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) اطلق

في المخرج فم القبل والدبر وهو المتمد (قوله مانع) انما احتاج الى تقديره لانه اول يجب يقرب من ولواياه على

الطلاقه لتعمل صورة ما اذا كان المتجاوز قد رد الدرهم وايضا قدره ليناسب قول المصنف بعد وبه تبر القدر المانع

(قوله ورا موضوع الاستنجاء) اي غيره واما هو فلا يعتبر مع المتجاوز حتى اذا كان المتجاوز من المخرج ماعلى

المخرج اكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع وانما عبر بموضع لتبطل المخرج وما حوله من الشرج وهو تحتين مجمع

حلقة الدبر الذي ينطبق كافي الصباح (قوله وان كثر) اي على قدر الدرهم بان كانت مقعده كبيرة ثم لم يتجاوزها

فلا يمنع انفاقائه عليه في البحر (قوله لا تكرر الصلاة) اي تخرج عما والا فترك الاستنجاء مكروه تنزيها لانه سنة حلبي

(قوله وكذا تخرجما) اي في السكك كانه يده عبارة البحر (قوله يعظم) لانه طعام الجن كما في الحديث (قوله وطعام)

لانه اسراف واهانة وقد كرهه ووضع المطة على الخبز للاهانة فهذا اولى وسواء كان ما تعالوا كالحلم بحر (قوله

وروث) لانه طعام دواب الجن (قوله يابس) قيده لان الرطب لا يجفف النجاسة اما اليابس فلما كان لا ينضمحل

منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة مع الكراهة (قوله استنجى به) بالبناء

للمفعول لم يمسح بالواستنجى بجره غيره (قوله واجر) العلة فيه وفيما بعده من الخرف والزجاج ضررا للمقعدة

بالاستنجاء بها (قوله وشي محترم) لانه من قبل تضييع المال في غير محله (قوله وعين) لتفي في الحديث عن الاستنجاء

ومس الذكر باليمين فالصواب ان ياخذ الذكر شماله فيغسل على جدار اوعلى موضع عال من الارض وان تعذر

به فعد ويمسك الحجر بين عقبيه فيغسل عليه بشماله فان تعذر ياخذ الحجر بيمينه ولا يجره ويمسك باليمين بشماله

قال نجم الدين وفي امسالة البحر بقبه مسرورج وتكف بل يستنجى بيمينه ان امكن والا ياخذ الحجر بيمينه

ويستنجى بيساره ذكره في البحر (قوله فلو لم يزل) اي لو كانت يده اليسرى مشلولة (قوله ولم يجد ما يباريا)

فان وجد دخل فيه وغسل باليمين واخذ منه باليمين وغسل ثم غسل باليمنى واخذ ماء آخر غسل به الى ان

بطهر ومثل الجاري الراكد الكثير حلبي (قوله ولا صابا) فان وجد غسل بيمينه حلبي (قوله سقط اصلا)

اي بالماء والجر قال الحلبي والظاهر ان سقوطه مقيد بما اذا لم يجد من محل جماعه اه اقول قدم الشارح ان احد

الزوجين لا يجب عليه تعاهد الاخر بخلاف المملوك اللهم الا ان يحمل كلامه عليه اما احد الزوجين فلا يمنع

السقوط الا ان يتبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمريضة (قوله وغيم) لانه يضر بالمقعدة كذا في البحر (قوله

ولا يتنجس في باطن اللحم المسحوق ان يظهر بالفصل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك

في شرب الماء والشراب والسميط مثلها ما (قوله قبل شقها) اي واخراج ما فيها

من الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن ان يخرج ما في جوفها ويغسل بماء الذي يحل الذبح مما عليه من دم

مسفوح فيجهد (قوله لا تطهر ايدا) هو قول الامام وطهرها ابو يوسف بطبخها بالماء ثلاثا ونجفيتها ما كل

مرة قوله تنقت وجفت ثلاثا) فيه انه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمنقعة بيول فان في كل منهما شربا

تاما فقتضاه عدم الطهارة اصلا عند الامام وطهارتها عند الثاني بما تقدم فان قلت ان موضوع

المستلثين مختلف لان احدهما ذكركم فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ اي من غير طبخ ولا شرب ان الطبخ

فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة اصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن ان يقال

في كيفية تطهيرها ان تطبخ بالماء ثلاثا او يخلل افاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يظهر بالغسل كما في البحر

(قوله حتى يذهب اثرها) وذلك بان يفتت في الخل حتى يدخل الخل في اجزائها ومثله اذا صب عليه الخل وهو

عجين (فروع) السكن الموه بما نجس قومه ثلاثا بظاهر اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلي

ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل ثلاثا بدجاجة شويت وتخرج من بطنها شيء من الحبوب يتنجس

موضع الحبوب وتطهره ان يطبخ ويبرد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البهرا اذا وجد في جل مشوي

فصل الاستنجاء

بالتنوين في فصل والاستنجاء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستنجاء فقوله الشارح ازالة الخ

خبر حذف مبتدأ ويصح على الاول اضافته وازالة خبر محذوف وانما ذكره في الانجاس مع انه من سنن

الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) اي مسح او غسل والاستنجاء مسح موضع التنجوس وهو ما يخرج

من البطن او غسله ويجوز ان تكون السين واتاء للطلب اي طلب التبول لزيادة قليل زيادة (قوله

فلا ين من روي) بخبر قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما تقضت لانجاسها عن موضع النجاسة

حلبي والاستنجاء منه بدعة كما في البحر (قوله وحصة) حاصل ما قيل فيها انه ان لم يكن علم ابل او كان ولم

يتلوث منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبل وان تلوث منها فالاستنجاء للنجاسة لا لها حلبي (قوله ونوم) خرج

بقوله نجس ايضا (قوله ونصد) على تقدير مضاف اي دم فصدقته وان كان نجسا لكنه ليس على سبل فهو

خارج بقوله عن سبل اه حلبي (قوله وهو سنة) فلوركة تحت جلته كما في البحر اي مع الكراهة انتزعية

(قوله مطلقا) سواء كان معتادا ام لا لطبا ام لا (قوله وما قيل من اقتضاه) فانه صاحب السراج حلبي

(قوله نحو حيض) كناية ونفاس حلبي (قوله قد اصح) وجهه ان غسل السيلين في الحيض واخويه ان لم يكن

عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذ لو لم

يزل الخبث لم تمكن ازالة الحدث واما اذا جاوز نجس الخبث فغسله ليس بفرض الا اذا زاد على انتقال ومقداره

واجب ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغلظة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء لانه لم يكن على

السبل قد ظهر ان الاستنجاء ليس له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبل ولا يكون الا سنة

او هو فاعاد هذه الصورة سنة يقوم مقام القرض حلبي (قوله واركاه اربعة) وذلك لانه الازالة ولا تتحقق

الا بزيل وهو الشخص وزال وهو الخارج وزال عنه وهو المخرج وازالة وهو الحجر ونحوه (قوله ونجس

خارج) كقولهم تظن وتذي ومنى ومن خارج من احد السيلين من (قوله وكذا لو اياه) اي احد السيلين

قال في التهر لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج طهرت ايضا بالاستنجاء (قوله وان قام من موضعه)

طاهره انه من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لا قيمة لها) اي غير الماء كما في ابى

السعود (قوله كدر) هو بالتصريك جمع مدرة قطعة طين ودخلت الكاف التراب والعود والمرقة والقطن

والجلد المتين وان كان حاد بمسح به ومس الارض بآلته (فروع) انه لا يستنجى بدار استأجرها لا بدار غير

مستأجرة او غير مملوكة بجر وابو السعود (قوله منق) اي منقذ (قوله الا ان يعمد مسترخيا كل الامتراء

الا اذا كان صائغا وكان الاستنجاء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائغا ويحترق من دخول الاصبع الميتة وانما قصد

الصوم ان يبلغ الاصبع موضع الحفنة ويغني ان يشف الحلق قبل ان يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

وبعد

ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعده افاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتنجس) من جله المخرج على قوله لانه المقصود

وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كيفيته في المقعدة في الصيف للرجل ادياره بالجر الاول والثالث واقباله

بالثاني وفي الشتاء بالعكس والمرأة تنقل في جميع الاوقات كما يفعل الرجل في الصيف فانه فاضى شأن وتابعه

الزبلي واختاره الشافعي (قوله وليس العدد بمسنون) لان المقصود الانقاء وذكر الثلاث في بعض الاحاديث

خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانقاء بها (قوله الى ان يقع في قلبه) فاذيل ذلك انه مقوض الرواية

(قوله فيقدر ثلاث) اي التحصيل السنة (قوله كما مر) اي في غير المربة (قوله بعده) الجمع بينهما في المرتبة

العليا ولبه

لا يضرب بالهصا في جميع ما امر به ونهى عنه فليراجع حلي والمنصوص انه يجوز للمعلم ان يضربه باذن ابيه نحو ثلاث ضربات ضربا وضا لهما ولم يقيد بغير العصا واذا ماتت الميتة العادلة (قوله لا بخنبة) مقتضى قوله يدان براد بالخنبة ما هو الا اعم منها ومن الوسط (قوله حديث الخ) استدلال على الضرب المطلق واما كون الضرب لا بخنبة فلان الضرب بها ورد في جنسية صادرة من المكاف ولا جنسية من الصغير (قوله وهم ايشاء سمع) هذا يدل على ان الامر انما هو بعد تمام السبع بان يكون اهل انسانية والضرب اول الحادية عشرة الا ان يقال ان العرف يطلق على من ادرك السابعة ولو يوما منها انه ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله قلت والصوم الخ) مراده من هذين التقنين بيان ان الصبي ينبغي ان يؤمر بجميع الامور وينهى عن جميع المنهيات اه حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم والحر كبرئيه التعليل (قوله بدليل قطعي) اي لا احتمال فيه وحكم الجناح لها حكم المرتد افاذه المصنف (قوله بجانية) الجون ان لا يبالي الانسان بما صنع وقد يحسن من باب دخل فهو ما جن وفي القاصوس مجن مجونا صلب وغاظ ومنه المجن لمن لا يبالي قولا ولا فعلا كانه صلب الوجه وقد مجن مجونا ومجانة بالضم اه مخ (قوله اي تكسلا) تكسر مراد والا فاجانة حقيقة تعاملا عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يحبس حتى يصلي) وكذا يفعل في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث قوبة ونظم بعض الفضلاء واجاد فقال

في حكم من ترك الصلاة وحكمه ان لم يقر بها كحكم الكافر
فاذا اصر بها وجانب فعلها ما فالحكم فيه للجماع الا ان
وجه يقول الشافعي ومالك والحنبلي تمسكوا بظاهر
والحنابلة يقولون بغيره ويقول بالحس الشديد الزاهر
والملكون دماؤهم معصومة حتى تراق بمسئرها
مثل الزنا واقتل في شرطه ماء وانظر الى ذلك الحديث السافر
هذي مقالات الائمة كاهم واصوها ما قلته في الاخر

اه مخ واعلم ان الامامين مالكا والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يقولان بكفر المقر الكسلان والامام احمد رضي الله تعالى عنه يحكم بكفره تله عنه صاحب المواهب (قوله وقيل بضرب) قاله الامام المحبوري حلي عن الخ (قوله حدا) ظاهر كناية المقابل بقيل انه المعتمد عندهم ولذا والله اعلم اقتصر في شرح الملتقى عليه (قوله ويحكم بالسلام فاعلمها) لانها حينئذ مخصوصة بهذه الامة مخ (قوله في الوقت) اي اداء حلي ولو اذ كانت تكبير الاحرام في الوقت وفيه ان صلاته قضاء مع جماعة ومما تفيد اسلامه الا ان يقال ان صلاته في الوقت تدل على اعتقاده فرضية ما صلاه غالبا بخلاف القضاء فانه يحتمل انه نذر او صلافة يعتقدوها في وقت القضاء ويؤخذ هذا التقيد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتا واستقل قبائلا فمنا ومننا وذلك لان صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الاطلاق هي الاداء (قوله مع جماعة) صادق بكونه اماما او زعماء فانخرج كونه اماما بكونه مؤتمرا حلي وذلك لان الائتلاف يدل على اتباع سيد المؤمنين بخلاف ما لو كان اماما فانه يحتمل نية الاقتراد فلا جماعة (قوله تهما) اي صلاته بان لا يفسد هاتوا ظاهره ولو لم يأت بالواجبات (قوله في الوقت) قيده في المنع تبعاً لجنه في الجهر يكون الاذان في المسجد فخرج ما اذا اذن خارج الوقت او الجهر (قوله او بعد للثلاثة) لانه من خصوصيات هذه الامة (قوله اوزكي السائمة) لانه من خصوصيات هذه الامة بخلاف زكاة الاموال فانه في جميع من قبلنا ايشاء لكن ذكر الراجح عليهم اخرج اكثر من ربع مشر وكذا لو حج على الهيئة الكاملة او ترا انقرآن فانه يحكم باسلامه كافي المنع (قوله لا لومى الخ) وهو مأمور بالصلاة على صبي الف والنشر المرتب (قوله او اضدها) اي صلاة القرص صادق بان يعلم على رأس الركعتين في غير اثنتي عشرة اذناد لنقض وان صحت ثملا وظاهره ان المراد بالانعام عدم الانساد لا الاتيان بالواجبات مثلا (قوله او فعل بنية العبادات) كالصوم والحج الذي ليس بكمال وانصدقه مخ ويشتق من ذلك قراءة القرآن فانه بها يكون مسلما كالحج على الهيئة الكاملة كالمقر (قوله من الحنفية) اي من طائفة من طائفة النصارى الذين يسمونهم النصارى (قوله ايضا) بانه

قوله يدان براد بالخنبة ما هو الا اعم منها ومن الوسط (قوله حديث الخ) استدلال على الضرب المطلق واما كون الضرب لا بخنبة فلان الضرب بها ورد في جنسية صادرة من المكاف ولا جنسية من الصغير (قوله وهم ايشاء سمع) هذا يدل على ان الامر انما هو بعد تمام السبع بان يكون اهل انسانية والضرب اول الحادية عشرة الا ان يقال ان العرف يطلق على من ادرك السابعة ولو يوما منها انه ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله قلت والصوم الخ) مراده من هذين التقنين بيان ان الصبي ينبغي ان يؤمر بجميع الامور وينهى عن جميع المنهيات اه حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم والحر كبرئيه التعليل (قوله بدليل قطعي) اي لا احتمال فيه وحكم الجناح لها حكم المرتد افاذه المصنف (قوله بجانية) الجون ان لا يبالي الانسان بما صنع وقد يحسن من باب دخل فهو ما جن وفي القاصوس مجن مجونا صلب وغاظ ومنه المجن لمن لا يبالي قولا ولا فعلا كانه صلب الوجه وقد مجن مجونا ومجانة بالضم اه مخ (قوله اي تكسلا) تكسر مراد والا فاجانة حقيقة تعاملا عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يحبس حتى يصلي) وكذا يفعل في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث قوبة ونظم بعض الفضلاء واجاد فقال

هـ زيتها الضرورة حلي ومواء كان الاذان مفر او حضرا كافي الجهر (قوله معلنا) المراد به ان يسعه من تصح شهادته عليه بالاسلام وليس المراد ان يؤذن فوق الصومعة او على سطح يسعه خاق كثير وهذا لان الاذان فيه الشهادتان وفي آياته بهما لا يشترط الاعلان على المأذنة وهذا اذا لم يكن عيسويا اما اذا كان عيسويا وهو في الذي يشهد لمجد صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن يخصه بالاعراب وهو منسوب الى عيسى اليهودي الاصفهاني فقال في البحر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار عادة له وقيل انه مؤذن اه قال الحلي فالمراد بالاعلان في حق العيسوي المد اومة ثم ظاهر عبارة البحر ان الحكم باسلام غير العيسوية بالاذان بحيث له حيث قال واما غيرهم فينبغي ان يكون مسلما بنفس الاذان والله الموفق اه (قوله كان سجدا) يسكون الدال للضرورة اونية الوقت وان مصدرية اي كسجوده والمراد بسجوده للتلاوة وذلك لان سجوده لها تعظيم للقرآن وتصديق للنبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل الاسلام حلي ومعرفة ذلك ان يسجد عند معامها او يقر بانه يسجد اهـ (قوله تركي) تكملة للوزن وهو حال من ضمير يسجد اي كسجوده للتلاوة حال كونه متظهرا عن ارجاس الكفر حلي وهي حال مبنية لا مقيدة وذلك لان السجود نفسه جعل طهارة له من ارجاس الكفر ومقيدة لا مقيدة اخرج سجود الخيرية (قوله لم) خبر كافر وزيدت الفاء لضرورة الشعر وانما قال لم دون مؤمن وان تلازما شرعا لان ما ذكر من الاعمال الظاهرة راجع الى معنى الاسلام اما الايمان فامر قاي لا يطاع عليه الا الله تعالى (قوله منفرد) يسكون الدال وقف عليه على لغة ربيعة حلي والمناسب ان يقول ولا اماما ولا قاضيا ولا مقيدا لئيم كل المحترقات لكن النظم ضاق عليه (قوله ولا الزكاة) اي زكاة غير السواآت كما به لم مما سبق (قوله والصيام) اي سواآت صيام فرض اوتل (قوله الحج) اي الذي ليس على الهيئة الكاملة كما تقدم حلي (قوله بدنية) اي متعلقة بالبدن دون غيره مخ (قوله محضة) اي غير مركبة من المال والبدن كالحج مخ (قوله كما صحت في الحج) لفعل مطاقا والفرض بشرط العجز الدائم الى الموت (قوله بالبدنية) يتعلق بالضمير المستتر في صحت لرجوعه الى النية التي هي مصدر لا بصحت اي كما صحت النية بالبدنية ويدل عليه قوله بالضمير بقوله نية الله كور في المتن حلي (قوله لافاني) اي الشيخ الابل الى القضاء والذي ثبت قوته ويشترط في صحة قديته عن صومه عجز الدائم الى الموت حلي بزيادة (قوله لانها) اي انقضية انما تجوز الخ ولان المقصود من التكليف الابتلاء والمثقة وهي في البدنية باعتبار النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبه عمل بمبدأ تحقيق الشقة على نفسه فلم يجز النية مطاقا لا عند العجز ولا عند القدرة مخ (قوله ولم يوجد) اي اذن اشار عبادية في اصابة حلي (قوله سبها الخ) السبب هو المانع الى الحكم من غير تأثير مجرد وذكر ابن فرشته ان ههنا وجوبا ووجوب اداء ووجود اداء ولكل منها سبب حقيقي وظاهري فالوجوب سببه الحقيقي هو الايجاب القديم لله تعالى وكان ذلك غيبا عنا فقبل الظاهري الوقت تدبر اعلمنا ووجوب الاداء سببه الحقيقي نفاق الطاب بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك ووجود الاداء سببه الحقيقي خاق الله تعالى وارادته وسببه الظاهري استجابة العبد اي قدرته المستجيبة لشروط التأثير فوي لا تكون الامع الفعل اه والوجوب الذي هو شغل الذمة لزوم ايقاع افعال في زمان ما بان كان في الوقت سمة ووجوب الاداء الذي هو طاب نفي الذمة لزومه في زمان خاص بان ضاق الوقت اه ابوالسود (قوله ترادف النعم) اي النعم المترادفة في الوقت بحر (قوله ثم الخطاب) اي كلام الله تعالى المتعلق بطايبها كقوله تعالى اقيموا الصلاة وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله ثم الوقت) وذلك لان الوجوب يتحدد بتعدد الاوقات وهو علامة السببية ابوالسود بزيادة (قوله الجزء الاول) والوجوب فيه موسع حتى لا يأثم بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا ابوالسود (قوله والا فافا) يتصل به ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير قوله بعد ذلك والا فافا الجزء الاخير تكرار وكذا قوله سبها جز اول اتصل به الاداء والاخصر ان يقول سبها جزء اتصل به الاداء في الوقت والا فافا حلي (قوله ولو فافا) كوقت الاصفرار في الهمر (قوله حتى تجب) بالرغم لان حتى هنا للتفريع حلي (قوله افافا) اعلم ان الجنون والمغنى عليه اذا افافا لا يجزوا ان يفيفا وفي الوقت ما يسع اتجرمة فقط واما ان يفيفا وليس في الوقت ما يسعها واما ان يفيفا وفي الوقت ما يسع اتجرمة والظاهر ان في القسم الاول يجب عليه صلاة ذلك الوقت وله كسرها

او اذن انما معلنا اوزكي
سواء كان عيسويا
فصل لا بالصلاة مشغور
ولا ان كان صليما
(قوله عبادية مخضبة بالانبياء وديا
وحي عبادية مخضبة بالانبياء وديا
اصلا) اي لا بالنفس كما صحت في الخ
ولا بالمال كما صحت في الصوم بالانبياء وديا
لانها غافلة وزبان الشريعة ولو يوجد (سبها)
تواف انما من انما في الوقت (اي الجزء
الاول منه) انما في الوقت (اي الجزء
جزم من الوقت) انما في الوقت (اي الجزء
يتصل الاداء بوجوب اداء) سبها جز اول اتصل
الاخير ولو فافا حلي (قوله افافا)
ونعني عليه افافا

يقضيانها لان الوقت يسع التحريمه قط وهما محتاجان الى الوضوء لا تتقاض وضوءهما بالجنون والاعفاء
 ولا يحكمهما الاداء وفي القسم الثاني لا يجب عليه صلاة ذلك الوقت اخذ من الحائض فانها اذا انقطع
 دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التحريمه قضت والا لا كما ذكره الشارح عند قول المتن ويحل
 وطؤها ان انقطع لاكثره هذا اذا زاد الجنون والاعفاء على خمس صلوات واما اذا كان خمس صلوات فاقل
 فانه يجب عليه صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع التحريمه بل وما قبله من الصلوات ايضا كما سيأتي
 وفي القسم الثالث يحكمهما الطهارة والصلاة كلها اراطهارة والتحريمه فان فعلا ولا قضيا اذا عرفت
 هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم جزء يسع التحريمه لا الا ان الذي هو جزء لا يتجزى فانه لا يسع التحريمه
 لما فيها مركبة من حروف وكل حرف يحتاج الى آراء اذا كان دفعيا كالطهارة والى آفات ان كان تدريجيا
 كالسبب كما هو في المواضع وانما فسرنا الجزء بذلك لما علمت من ان الجنون والمغنى عليه اذا استغفرا اكثر
 من خمس صلوات ثم افادوني من الوقت ما لا يسع التحريمه لا يجب عليه القضاء وكذلك غير الجنون والمغنى
 عليه اذا وقع منه حرف او حرفان من التحريمه في الوقت وباقيها بعد الوقت لا يكون فعلا اداء ثبت بهذا
 ان الجزء الاخير الذي يكون مبيحا للاداء هو زمان يسع التحريمه حلي (قوله طهرنا) اي في الوقت بشرط
 ان يبقى من الوقت ما يسع التحريمه فقط او اكثر ان كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعين او ما يسع
 الفصل وخلع الثياب ولبسها والتحريمه فقط او اكثر ان كان الانقطاع على اقل من العشرة والاربعين اه
 حلي بزيادة ما (قوله وصي بلغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التحريمه او اكثر كما يفهم من كلامهم
 في الحائض التي ظهرت على العشرة حلي (قوله ومرداهم) اي اذا كان بين ايامه وآخر الوقت ما يسع
 التحريمه كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الاصل حكم المرتد وانما خصه بالذكر ليصح قوله وان
 صليا في اول الوقت وصورتها في المرتد ان يكون مسلما اول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت
 وصورة الصبي ان يصلي اول الوقت صبيحا ثم يبلغ آخر الوقت ويبين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التحريمه حلي
 بزيادة (قوله وان صليا في اول الوقت) يعني ان صلاتهما في اوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه اما
 في الصبي فتكونها تقلا واما في المرتد فلهبوطها بالارتداد حلي (قوله الى جلته) اي جيمه نهر (قوله بصفة
 السكال) الاضافة لليمان اي ولو كان السبب الجزء الاخير لكان الواجب ناقصا فلا يتعين قضائه في كامل
 (قوله وانه الاصل) والاول ليعال فهم زمان مكسورة حلي والضحية يرجع الى ثبوت الواجب بصفة السكال
 المترتب على كون السبب هو حله الوقت (قوله حتى يلزمهم) اي يلزم من سبق من الجنون وما بعده (قوله انقضاه
 في كامل) فاذ افاته عصر اليوم وتذكره في آخر وقت عصر الغد مثلا قبل الغروب لا يقضيه لان هذا وقت
 ناقص (قوله وقت صلاة الفجر) قدر المضاف ليصبح الحبل قاله ابو الهود وسجي فخر لا تغفار الظلام عنه نهر
 واستعمال الفجر في الوقت مجاز مرسل فانه في الاصل ضوء الصبح ثم سمي به الوقت وهذا يقضي بان الاضافة
 في وقت الفجر لبيان (نقطة) اول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجرة ثم الظهر ثم
 الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولى ثم العشاء الاخرة عند من يبيت الشفق قال القهستاني
 وانما ابتدأ بالوقت لكونه مبيحا عند المشايخ (قوله لا خلاف في طريقه) نقل القهستاني الخلاف في وقت
 الصبح هل اوله الصبح او انتشاره وهل آخره الى طلوع شئ من جرم الشمس او الى ان يرى الراي موضع نبله ثم قال
 ففي آخره خلاف كما في اوله فن قل بعدم الخلاف فن عدم التمسح حلي وفي ابي الهود عن شيخه وفيه نظرا
 القائل بعدم الخلاف في اوله وآخره جمع كثير ممن لهم الغاية انقصوا في التمسح والاحاطة بالاقتوال منهم صاحب
 الهداية وصاحب العناية والزياتي واليهي وصاحب البحر واخوه اول عبارتهم ما ذكره انرا في بيتي الان يقال
 في اثبات الخلاف بعد تنبيهه مناقضة ظاهرة ويحجب بان المراد لا خلاف في طريقه بين الائمة اهل المذاهب
 الاربعة لقول الزبلي وقد اجتمعت الامة على ان اوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا ينافي وقوع
 الخلاف بين اهل مذهبا ولما كان قول المجتهد في وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس محتملا لان
 يكون المراد اول طلوعه او انتشاره ما غاشنا من الخلاف في بيان مدلول ما اجتمعت عليه الامة اه وفيه انه
 مع ثبوت الخلاف لاهل مذهبا لا يصدق قول الزبلي اجتمعت الامة على ان هذا جواب عن الاول وسكت

وهذا من قوله تعالى في سورة النور
 انما يصلي الناس بالليل والنهار
 فليسوا بمتدينين بل هم قوم
 خصاصة وقوله تعالى في سورة
 النور انما يصلي الناس بالليل
 والنهار فليسوا بمتدينين بل
 هم قوم خصاصة وقوله تعالى
 في سورة النور انما يصلي الناس
 بالليل والنهار فليسوا بمتدينين
 بل هم قوم خصاصة

عن الجواب عن الخلاف في الاثر والذي يظهر ان من حكمي عدم الخلاف لم يعتبر القول الاخر لضعفه وتوحيته
 كما قال وليس كل خلاف جاء معتبرا في الخلاف له حظ من النظر
 (قوله آدم) عليه السلام اي حين اهبط من الجنة بحر (قوله لانه اوله ظاهره ورايها) هذا بناء على ان امامة
 جبريل انما كانت في الظاهر وصيغة الامر آراء ان امامته له في الصبح كانت في غير صبيحتها والمثله في عمار واثان
 انهم هما البداءة بالظاهر ابو الهود عن الشيخ شاهين والضحية في اراه يرجع الى الصلوات المفروضة ليلة
 الاسراء فلا ينافي افتراض ركعتين بالغداة وركعتين بالامشي قبل ذلك وعطف قوله بيا على ظهوره من عطف
 السبب على السبب لان بيان جبريل سبب في ظهورها حلي (قوله ولا يخفى توقف الخ) جواب سؤال حاصله
 ان الصبح اذا كان اول الخمس وجوب فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الاسراء مع وجوبه عليه
 ليلا حلي وهذا انما يرد على ما هو الاثر من ان اول صلاة ام فيها جبريل النبي عليه الصلاة والسلام صلاة
 الظهور اما على مقابله فلا ابو الهود فان قلت كيف بقيت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لا تبعد
 فان من اسلم في دار الحرب وعلم بالشرايع اجمالا يجب عليه ذلك ولا يجب الاداء (قوله قلنا) اي التوقف وجوب
 الاداء على العلم (قوله صبيحة ليلة الاسراء) لصح باضر يخلفه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس
 من تأخير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فان الاصبح قم ساني (قوله المختار
 عندنا) لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امة نبي قط بل كان يعمل بما
 يظهره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل عيسى عليه الصلاة والسلام وقيل بما ثبت انه شرع كذا في التقرير
 فوج وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه ان الانبياء والرسل بعد موسى ماعد
 الا كالي اهنه وقوله لانه عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه ان الانبياء والرسل بعد موسى ماعد
 عيسى كانوا على شريعة موسى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملا بشريعة من قبله (قوله في حرا)
 بالمدة والقصر والصرف وعدمه وهي في قبا روى ابن اسحق وغيره انه عليه الصلاة والسلام كان يخرج الى
 حرا في كل عام شهرا يتسك فيه وكان تسك من يتسك من قريش في الجاهلية ان يطعم من جاءه من المساكين
 فاذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقيل كانت عبادته الذكروا لله الموفق نهر وفي القهستاني
 الفكر بالقاء قال بعضهم واول من احدث النفسك عبد المطلب (قوله من اول طلوع الفجر) هو المقدم
 والاحوط كذا في انقضاء ساني (قوله له ينشر) في الاتقياء ترويسة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق
 ظهوره من المستطيل ويسمى الصبح الاول لانه اول نور يظهر كذب السرحان لفته واستطالته ولان
 انضواء في اعلام دون امة وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية لادراك اه قهستاني (قوله المستطيل)
 تقصير له منتشر وفي القاموس استطار تفرق وانتشر انبسط والظاهران معنى تفرق وانبسط واحد حلي
 ويمكن ان يقال التفرق يشعر بعدم اتصال الاجزاء المتفرقة بخلاف الانبساط (قوله الى قيل طلوع ذكاء)
 اي قباها بنى يسر جدا (قوله بالضم) اي والمدحلي عن القاموس (قوله غير منصرف) لائف التأنيث
 الممدودة (قوله من زواله) الاولى تأنيث الضمير ولا خلاف في اوله نقوله تعالى اقم الصلاة لمدلول الشمس
 اي لزوالها وقيل لغروبها بحر (قوله عن كبد السماء) اي وسط السماء بحسب ما ينظر ولنا (قوله الى بلوغ
 الظل مثابه) وهو الصحيح يد آنع وظهر الرواية في المحيط والصحح قول الامام واختاره المحيوي وعول عليه
 النسبي وواقعه صدر الشريعة ورجح دليله في القياسية وهو المختار وفي شرح الجمع اختاره اصحاب المنون
 وارضاءه الشارحون بحر (قوله وعنه) اي عن الامام حلي (قوله مثله) منصوب يلوغ المقدر والتقدير وعن
 الامام الى بلوغ الظل مثله حلي (قوله قال الامام الطحاوي الخ) قال في البحر قول الطحاوي وبه تاخذ لا يدل
 على انه المذهب به ذكر ما تدمنه اي من النصائح وما ذكره الكركي في الفيض من انه ينبغي بقولهما
 في العصر والعشاء سلم في العشاء فقط على ما فيه ايضا (قوله وهو نص في الباب) اي بيان جبريل عليه
 السلام قال شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهور الى المثل وان لا يصلي العصر حتى يبايع اثنين
 يكون مؤدبا للصلاة في وقت ما بالاجماع كذا في السراج (قوله سوي فاه) بوزن شئ وهو لظن بعد الزوال
 من به لانه فاه من العرب الى المنصرف وما قبل الزوال يسمى ظلا وقد يسمى به ما بعده ثم واستثنى في الزوال

واراد من صلاة آدم واول الخمس وجوبه
 محمد الظاهر لانه اوله ظاهره ورايها
 توقف وجوب الاداء على العلم بالكبيرة قلنا
 لم يقض ليلة الاسراء آتم هل كان قبل ابغية
 صبيحة ليلة الاسراء آتم هل كان قبل ابغية
 متعديا بجمع احد المختار عندنا لا بل
 يعمل بالطاهر له من الكشف الصادق من
 شريعة ابراهيم وغيره وصح تعدي في حرا
 بجمع (من) اول (طلوع الفجر الثاني) وهو
 البياض المنتشر المستطيل لا المستطيل
 (الى) قبيل الشمس (ووقت الظهور من
 منصرف اسم سبيل كعاد السحاب
 زواله) اي سبيل منية وعنه مثله وهو
 (الى بلوغ الظل مثله) قال الامام
 قوله ما وزفر والائمة الثلاثة سكار وهو
 الطحاوي وبه تاخذ وفي غير الزوال
 المأخوذة وفي ابرهان وهو الاظهر لبيان
 جبريل وهو نص في الباب وفي غرض عليه
 عمل الناس اليوم وبه يتي (سوي فاه)

ولا استبعاد في ذلك فان حصر الاصوليين الفعل فيما اعتبر شرعي لا حقيقي حاي وهذا يشير الى ان المراد بالتقدير التقدير بما قرب منها من الالاد على الطريقة الاولى (قوله واختاره السكال) حيث قال ومن لم يوجد عندهم وقت العشاء اتى يقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يذهب غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرققين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر بل هو ازدياد للمعرفة لا لشيء فانتفاء الوقت انتفاء المهرق وانتفاء الدليل على الشيء لا يلائم انتفاءه بل هو دليل آخر وقد وجدوه وما نزلت عليه اخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خاسبا بعد امر الله تعالى ولا يخفى ثم استقر الامر على الخمس شرعا عاما لاهل الافاق لا تفصيل فيه بين قطر وقطر وما روي انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبث في الارض قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة بكسنة فيه صلاة يوم قال لا قدره الله رواه مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلا او ثلثين وقس عليه فاستدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير ان توريها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يثبت بعدمها الرجوب ولذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله على العباد اه حاي (قوله فزعم المصنف) فيه اشارة الى ضعفه ولذا قال في امداد لفتح بعد قتل عبارة الحلبي وانما ذكرناه بجملة دفعه لما توهمه بعضهم من لزومه ما جعله متنا معتمدا له فقال وقاد قتل عبارة مكلف بها وقيل لا اه ومراده بالبعض صاحب التوراه حاي (قوله لعدم سببها) والمسيب يفتقد سببه وليس من قبيل العلامة حتى يقال لا يلزم من فقد الدليل فقد المدلول بل هو ازدياد لتعدد الدلائل (قوله وبه اتى المتأني) قاسه على من قطع يده من المرققين او رجلاه من الكعبيين وذلك لقوات محل الفرض فيهما (قوله وواقعه الخواص) بعد ان خالفه حين رفعه السؤال اولا فافتي بالوجوب فرفع بعده الى البقالي فافتي بعدمه فلما بلغ الخواص ذلك ارسل الى البقالي من يساه في عامة درسه ما تقول فيمن امط فريض من قرأ نض الله تعالى هل يكفر فادرك الشيخ ان ذلك بسبب افتائه في هذه الحادثة بالسقوط فاجابه بقوله ما تقول فيمن قطع يده من المرققين او رجلاه من الكعبيين كم قرأت وضوئه فقال السائل ثلاث قال فكذلك فبلغ الخواص ذلك فوافقه (قوله واوسع المتأني) ظاهره ان اشترطه في اوسع مقالا وليس كذلك وانما ورد كلام الحلبي وقال بعده ما معناه ان ذلك يعلم ضعف من اعتمد التكليف بما وجبه متنا (قوله ومنما ما ذكره السكال) نسبة المنع للحلي حتى وكذا للشرنبلاني حيث تابعه لانه نقل عبارة بخر وقرها اخرها فعد ما ناهي وحاصل ما ذكره الحلبي مجيبا عما ذكره السكال انه يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذا استقر على ان الوجوب اياها وشروطها لا يوجد ونها وقوله شرعا ما الخ ان اردت ان شرع عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب وسببه لمنه ولا يفيد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت ان عام لكل فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقة صافه وظاهر البطالان فان الحاض لو طهرت بعد طلوع الشمس مثلا لم يكن الواجب اعيان في ذلك اليوم الا اربع صلوات لا يقال تخلف الوجوب في حقه بالافتقار شرطه وهو الظهارة لا فاقول كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لانه شرطه وسببه وهو الوقت وقياسه على يوم الدجال لا يصح ان لا مدخل لقياس في وضع الاسباب وايضا لا يكون القياس على امر يخالف القياس وحدوث الدجال خالف القياس فلا يقاس غيره عليه حتى قال عياض لو كان لا يتم ادنا لاكتفي بابا صلوات الخمس اه على ان الاوقات موجودة في ايز آذلك الزمان تقدير ايجكم التارخ ولا كذلك هنا فلا ساراه حتى يقاس احدهما على الاخر لان الموجد اما وقت المغرب في حقهم او وقت الفجر بالاجماع فلا فرق بين مستاننا وبين من قطع يده من المرققين لفتقد الشرط فيهما لان الحال في الظهارة شروط وكما لم يبق دليل على جعل ما وراء المرقق فاعان الساقط لم يرد دليل يجعل جز من وقت الفجر خلفا عن وقت العشاء وكل من الصلوات اركان الوضوء فرض اجماعا فلا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك اه حاي مختصر اقوى كلام المحقق بما يطول ذكره فراجع ان شئت (قوله قلت ولا يساعده) هو من جملة ما رده الحلبي على السكال فالضمير في يساعده للسكال (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النور بن سمعان قال ذكر رسول الله

واختاره السكال فبعد ان استدل حاي
فصحه مع عدم انتفاء سببه المذهب (قوله لا)
والدور والمقتضى وبه في الزوال والوقت
الاولى واوسع المتأني ووجه التمسك بالاولى
قلت ولا يساعده حديث الدجال

صلى الله عليه وسلم الدجال وليه في الارض اربعين يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة بكسنة فيه صلاة يوم قال لا قدره الله رواه مسلم وقد اوجب اكثر من ثلاثمائة عصر التالمان قال الرمي ويجري ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة حلي مختصرا قلت وكذلك يقدّر لجميع الاجال كالصوم والزكاة والحج والعدة وآجال البيع والدم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقود كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون من الزيادة والنقص كذا في كتب الاثمة الشافعية ونحن نقول بحله اذا صل التقدير مقول به اجماعا في الصلوات حاي شارح المنية (قوله اكثر من ثلاثمائة ظهر الخ) هذا لا يظهر الا اذا كانت الليلة التي لهذا اليوم اطول ولما ان كانا متساويين كان الواجب مائتين وسبعين ظهرا لانه حينئذ من الغروب الى الزوال ثلاثة ارباع اليوم بليته وان كان النهار اطول كان الواجب اقل من ذلك حلي والذي وقع في عبارة السكال قبل العصر اه وفيه ان المذكور طول اليوم لا ليلة والزوال نصف اليوم فقيه صلاة نصف السنة ومن الزوال الى باقي اليوم النصف الثاني (قوله وما ختمها) اي العشاء والوتر (قوله فقد الامران) اي العلامة والزمان هذا ممنوع فان يوم الدجال مقداره سنة في كل اربع وعشرين ساعة يصلي خمس صلوات ويوم بلغار مع ليلته اربع وعشرون ساعة فيجب ان يصلي فيه خمس صلوات تقدر وجد الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به دلالة قات والحاصل انهما قولان معتمدان غير ان دليل التقدير مشرق واخبرني من هو من تلك البلد انه في اربعينية الصيف بطلع الفجر قبل مغيب الشفق الاحمر وانهم في الصوم في مدة الليل يكون فيها امامة واحدة او مرتين يقام ليلتين قبل ظهور الفجر واخبرني عن بعض بلاد بعيدة عنهم انه لا ظلام فيها اصلا وعن بعض بلاد اخر انها دائما مظلمة لا نور فيها الا بالاصباح وسبحان العلم بمخفاتي الاحوال (قوله في الفجر) يعني صلاة الفرض وفي صلاة السنة قولان كما ياتي للشارح (قوله باسفار) سمى به لانه يسفر عن الاشياء اي يكشفها (قوله بحيث يترتل اربعين آية) وهي القراءة المسنونة فيه او ما بين الخمسين الى الستين كما في ابى السعود عن الشرنبلانية وهو تصور لقول المصنف والمستحب الخ (قوله لو فقد) اي ظهر فسادا اصلان صلى ساهيا عن الظهارة او وقع الفساد فيها بان قهقهه كافي في السجود (قوله وقيل يؤخر جدا) لان في الاسفار تكثر الجماعة وتوسع الحال على النائم والضعيف في ادراك فضل الجماعة ابوا السعود قال في البحر وهو ظاهر المطلق الكتاب اكن لا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس اه ونقل الحلبي عن ابي هستان عن الكرماني ان الصحاح الاول (قوله لان الفساد موهوم) اي فساد الصلاة بعد اتمامها موهوم فلا يقال بتجديد الصلاة اول الاسفار لاجله (قوله مطلقا) ولو في غير زلفة لئنا حاله على استروء وفي الظلام اه (قوله وفي غير الفجر الخ) يخالفه ما نقله الحوي عن شرف الاثمة المسكي افضل في الصلوات كاهما انتفاخر اغتهم ابوا السعود الا ان يراد بالكل الكل المجهود والصادق باربع منها (قوله وتأخير ظهر الصيف) في الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والخريف وهو كذلك وما في البحر من انه ينبغي الحاق الخريف بالصيف وجرى عليه الشرنبلاني على الدور يخالف للمصنف في مجمع الروايات على ما ذكره الشرنبلاني في شرحه الكبير على نور الابيضاح ونص عبارة مجمع الروايات وكذلك في الربيع والخريف يجل بها اه فما في البحر يخالف للمنقول فيرداه ذكره ابوا السعود (قوله بحيث يعني في الظل) حد التأخير ان يصلي قبل المثل في الخزانة الوقت المكروه في الظهارة ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف حوى وهذا اولى مما في الشرح لما ان مثل حيطان مصر لعلوها يحدث فيها الظل مريعاته عليه الحلبي (قوله من اشتراط ذلك) اي شدة الحر وادائها بجماعة وان يقصدها الناس من بعيد ابوا السعود ولم يشترط حرارة البلد (قوله منظوريه) تبع في التفسير صاحب البحر وهو وجه بالنسبة للحر وحرارة البلد وما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في اوله وآخره فالاختيار بظاهره فانها قد تبت الجماعة في ما في البحر الاستحباب لا طلاق الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ابردوا بالظهر في الصيف فان شدة الحر من فجع جهنم والفج يفتح القاصد بالحاء المهملة الغليان من فاحت القدر والمراد شدة حره على التشبيه اي شدة الحر مثل شدة النار وعلى ما في الجوهر لا لعدم احد الشروط والحق الاول وان وجدت الجماعة في اوله دون آخره فعلى ما في البحر الاستحباب وعلى ما في الجوهر لا وهو الحق على ما يظهر لانه

لا مانع وجب اكثر من ثلاثمائة ظهر من ذلك
قبل الزوال ليس كذلك لان التقدير فيه
العلامة لا الزمان (المستحب) لرجل (الابتداء)
الامان (ما عاروا فيه) هو المختار بحيث
في الفجر (ما عاروا فيه) هو المختار بحيث
يرتل اربعين آية ثم يعيده بضم ان وفقد
وقيل يؤخر جدا (فان الغليان افضل لها انتفاخر
والاصح من ذلك) فان الغليان افضل لها انتفاخر
مطلقا وفي غير الفجر (قوله بحيث يترتل اربعين آية) هو المختار بحيث
فراخ الجماعة (قوله بحيث يترتل اربعين آية) هو المختار بحيث
يجب عيشي في الظل (مطلقا) كذا في الجمع
وغیرای بلا اشتراط عدة حر وحران بلد
واستراط ذلك منظوريه

لهم منه نزل جماعة في وجبة على تحقيق كبريائه ما زاد على النصف وعلاوه بتعليل
 في المشهور لاجل المستحب والقواعد تباها وبذلك كراهتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعلاوه بتعليل
 الجماعة في مسئلتنا ينبغي ان يكون التأخير حراما حيث تحقق قوت الجماعة حلي بزيادة من ابي السعود
 عن اخبراه وينبغي ان يقال ذلك في المستحب لا في العشاء وكذا يقال في النجور (قوله اصل) اي
 من جهة اصل الوقت وما وقع فيه من الخلاف (قوله واستحبنا في الزمانين) اي الشتاء والصيف فيجب تبجيلها
 شتا ومثله الربيع والخريف وايضا قبل المثل صيفا وذكر في الاشياء من فن الاحكام انه لا يسن لها
 الابرار فاعل في المسئلة روايتين وقوله لانها خلقه هذا احد قولين والقول الثاني وهو المشهور وانما فرض
 مستقل آكد من الظهور (قوله توسعة للتوافل) ولرواية ابي داود كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العصر مادامت
 الشمس يضاء فتيه بجر (قوله بان لا تخار الذين فيها) اي في قرصها وهو الاصح والمراد ان يذهب الضوء
 ولا يحصل بصر به حيرة ولا عبرة بتغير الضوء من غير انضواء يحصل بعد ابرار ابي داود (قوله في الاصح)
 وقيل ان يتغير الشاع على الحيطان وقيل ان يتغير قرص الشمس حلي عن السراج وفيه ان القول الاخير
 يرجع الى ما في المصنف الا ان يحمل على مطلق تغير (قوله الى ثلث الليل) جرى على ذلك في الخلاصة والمختار
 وغيرهما وبعبارة انقذوري الى ما قبل ثلث الليل وتزول الخسافة فيجعل الغاية داخله في كلام انقذوري
 خارجة من كلام المصنف ثم لکن في التبريلالية وقد ظفرت بان في المسئلة روايتين ابي السعود قال الحلي
 وبه يحصل التوفيق (قوله في تبجيلها) وجهه خوف اخراج العشاء عن وقتها فلبية النوم لقصر الليل اه
 ابي السعود (قوله كره) اي تحريما كرهه عليه المصنف وذكره شيخه في بجمه (قوله اما اليه فباح) هذا هو المعتمد
 وقيل ما بهد ثلث مكرره (نقطة) انما استحب التأخير في العشاء لان فيه قطع السهر المنهي عنه قال عليه
 الصلاة والسلام لا سهر بعد العشاء والمعنى ان يكون اختتام العجيفة بها كما اقتضت بصلاة الصبح ليعمى
 ما حصل بينهما من الزلات قال تعالى ان الحسان يذهبن البيئات ويكره النوم قبل العشاء لمن يخشى قوت
 الجماعة والحديث بعدها لغير حاجة والا فلا كرامة الاقره آن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة الفقه
 والحديث مع الضيف والعرض شرب ليلية وفي الظهيرة ويكره الكلام بعد انجاء الصبح واذا صلى الفجر جازله
 الكلام ابي السعود (قوله هذه اليه لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة تعذر لجعل عفو
 كذا في الجهر عن الغاية وهذا يوجب الى انه لو وقع التحريم قبل التغير لم يكره وقد حكي اخلافا في تأخير
 المغرب بالقرأة الى اثني عشر النجوم فليكن هنا كذلك اذ لا فرق بين الاذان والاقامة في الصلاة (قوله
 الى اثني عشر النجوم) ظاهره انها بقدر ركعتين لا يكره مع انه يكره اخذ من قولهم بكرة ركعتين قبلها واد تشاء
 صاحب القسبة القليل يحمل على ما هو الاقل من قدره ما يوفيقا بين كلام الاصحاب نه عن السكال وفيه عن
 المنعني يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى ما لم يقب الشفق والاصح الاول الامن عذر كونه فرغوه
 وفي الكراهة بتطويل القرأة خلاف ومقتضى ما من انه اذا شرع في العصر قبل تغير الشمس هذه اليه لا يكره
 ترجع عدمها ويدل عليه ما في من فعل النبي عليه الصلاة والسلام واعلم ان التأخير بقدر ركعتين مكرره تنزيها
 والى اثني عشر النجوم فخر بما فان قلت روى انه عليه الصلاة والسلام قرأ سورة الاعراف في صلاة المغرب وذلك
 يدل على ان التأخير ليس بكرهه واجيب بان الكلام فيما اذا اشرى وقت الكراهة ثم شرع والذي فعله عليه
 الصلاة والسلام كان من باب المد والمدة من اول الوقت الى آخره معفو ابي السعود مع زيادة (قوله كره) يرجع الى
 الثلاثة قبله (قوله لانه ما موبه) والمأ موبه لا يتصف بالكراهة بل المأ موبه تركه (قوله كره) فيجوز تأخيرها
 الى آخر وقتها فيصليها بمصلي العشاء في اول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم فيهما - فقرأ
 (قوله وكون على اكل) ظاهره ولو طال ولا يذكر حضور الطعام الذي نأقت نفسه اليه مع ان الصلاة مع ذلك
 مكرره خيتم الاكل عليه اول ذلك فاصر على المغرب او يجري فبقاها البضار فيه انهم انما اقتصر على
 المغرب لفيق وقتها بخلاف غيرها (قوله وتأخير الوتر الى آخر الليل) لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر
 صلاتكم من الليل وتر ذلك لان قرأة القرء آن في آخر الليل محصورة باللائكة (قوله والا تقبل النوم)
 وهو الافضل في - فقه وهذا مقهور قوله لوانق بالانتباه (قوله فان افانق) اي وقداني في قبل النوم لعدم وثوقه

(قوله كراهة تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعلاوه بتعليل)
 (قوله واستحبنا في الزمانين) اي الشتاء والصيف فيجب تبجيلها
 (قوله بان لا تخار الذين فيها) اي في قرصها وهو الاصح والمراد ان يذهب الضوء
 (قوله توسعة للتوافل) ولرواية ابي داود كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العصر مادامت
 الشمس يضاء فتيه بجر (قوله بان لا تخار الذين فيها) اي في قرصها وهو الاصح والمراد ان يذهب الضوء
 (قوله الى ثلث الليل) جرى على ذلك في الخلاصة والمختار
 (قوله في تبجيلها) وجهه خوف اخراج العشاء عن وقتها فلبية النوم لقصر الليل اه
 (قوله كره) اي تحريما كرهه عليه المصنف وذكره شيخه في بجمه (قوله اما اليه فباح) هذا هو المعتمد
 (قوله لانه ما موبه) والمأ موبه لا يتصف بالكراهة بل المأ موبه تركه (قوله كره) فيجوز تأخيرها
 (قوله وتأخير الوتر الى آخر الليل) لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر ذلك لان قرأة القرء آن في آخر الليل محصورة باللائكة (قوله والا تقبل النوم)

بالانتباه (قوله فانه الافضل) اي المقادير حديث الصحبين المتقدم كذا في الجهر والذي يظهر ان هذا
 الحديث محمول على الواثق بدليل الحديث الاخر وما ذكر في الجهر من رواية الترمذي من خشي منكم
 ان لا يتيقظ من آخر الليل فليوتر له من آخر الليل فليوتر من آخر الليل فكان
 الافضل في حق غير الطامع تبجيله لهذا الحديث فان اتفق استيفاضه في نادر الاوقات آخر الليل
 لا فتونه الافضلية وبما يدل على ذلك ما نقله القهستاني عن الامام قاضي خان من انه اذا لم يبق فالتجمل
 افضل مطلقا فليأتمل (قوله وتجبيل ظهر شتاء) الشتاء هو ما عرف بزمان ان كان لهم حساب في الفصول
 والاخوه ما اشتد فيه البرد كما ان الصيف ما اشتد فيه الحر ومن مشايخنا من قال الشتاء ما يحتاج فيه
 الناس الى شيئين الوقود وليس الحشو والصيف ما استغنى فيه عنهما والربيع والخريف ما يستغنى فيهما
 عن احدهما ما جرح عن الخلاصة (قوله يلحق به الربيع) تبع فيه صاحب الجهر وقد تقدم انه مخالف لما نقله
 الشربلالي عن جمع الروايات من انه يجعل فيهما ولا عبرة للبحث مع النقل (قوله يوم غيم) المراد ان الغيم
 كان موجودا في هذين الوقتين وليس المراد استقرار الغيم من اول اليوم الى آخره ابي السعود وجه الكراهة
 ان في تأخير العصر احتمال وقوعها في الوقت المكرره وفي تأخير العشاء تقليل الجماعة لاحتمال المطربة
 والطين بجر (قوله مطلقا) اي شتاء وصيفا وليس المراد بالاطلاق كان في يوم غيم ام لا وان اوجهه عبارة
 لانه غير المنصوص عليه من التأخير (قوله بكرة تنزيها) الذي اختاره المحقق في الفسخ وواقفه في الجهر
 نديها اذا تجوز فيهما الى لم يطول ورد صاحب التبريل لا يظهر كذا فيهما (قوله وتأخير غيرهما
 فيه) وهو العجور والظهور والمغرب لان الفجر والظهور لا كراهة في وقتها فلا يضر التأخير والمغرب
 يخاف وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس كذا في الجهر وليس المراد بالتأخير في جانب الفجر انها كانت
 مبهلة فاخترب وقت الغيم بل المراد انها وقت الغيم على ما هي عليه من التأخير والاي لم يحصل الحاصل
 وعلى القول بانه يقتضيهما بغلس ويختتم بالامطار لا اشكال اه من تقرير ابي السعود (قوله هذا في ديار
 يكثر شتاؤها) كذا بارما وراة النهر ونحوهم والظهير يعود الى تبجيل العصر والعشاء وتأخير غيرهما
 (قوله ويقل رعاية اوقاتهما) بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الفلكية ونحو ذلك (قوله في راي
 احكم الاول) المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجبيل ظهر الشتاء والابرار يظهر
 الصيف الى آخر ما تقدم قال ابي السعود وهذا البحث للعيني واقره صاحب النهر (قوله تبجيلا وتأخيرا)
 على التفصيل السابق (قوله وكذا تحريما) الكراهة الشرعية ما ثبت بنهي ظني الشوت غير مصروف عن
 مقتضاها وان كان قطعي الشوت فاذا الحرام فالحرمان في مقابلته الغرض في الرتبة ذكر الكراهة الشرعية في رتبة الواجب
 والتنزيه في رتبة المندوب كذا في الجهر (قوله وكل ما لا يجوز مكرره) جواب سؤال مقدروا ان المصنف ذكر من
 المكرره مطابق الصلاة الشامل لما لم تتعد وقتا تسمى باطله لا مكرره وحاصل الجواب ان المصنف اراد الكراهة
 اللغوية والنيارح يكره ما لا يجوز مكرره كان حراما او باطلا او مكرره باصطلاح الفقهاء وفيه ان المصنف بصدد
 بيان الاحكام الشرعية على لسان الفقهاء واصطلاحهم بخلاف لسان اهل اللغة حلي (قوله وسهو) حتى
 لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه فهو فانه لا يسجد له وهو وسط عنه لانه لم يجر النقصان المتسكن
 في الصلاة فجري ذلك مجرى القضاء وقد وجب ذلك كاملا فلا يتأدى بالنقص كذا في شرح المنية (قوله لا شكر
 قنية) اي لا تكرر سجدة الشكر في وقت كراهة كما في القنية وهذا غير صواب والذي في النهر عنها ما نصه وفي القنية
 يكره ان يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره النقل فيه ولا يكره في غيره انتهى ثم قال وما ما يفعل عقب
 الصلاة من السجدة فمكرره اجاب لان العوم بعته ونهنا ساسة او واجب اه اي وكل جائز اذ فعله الى اعتقاد
 ذلك يكون مكررها (قوله مع شروق الخ) وذلك لنقصان الاداء في هذا الوقت لان فيه تشبها بمسادة الكفار
 وقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت فارقتها فاذا
 زالت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا غربت فارقتها ونهى عن الصلاة في تلك الساعات وهذا هو المراد
 من نقصان الوقت والا فالوقت لا نقص فيه نفسه بل هو وقت كسائر الاوقات انما النقص في اداء الاركان فلا يتأدى
 بها ما وجب كاملا ثم اعلم انه ذكر في الاصل انه ما لم ترتفع الشمس قدر ربح فهو في حكم الطلوع واختار الفضلي

فان افانق فانه الافضل (و) المستحب (تجبيل)
 طهر شتاء) يلحق به الربيع والصيف والخريف
 (قوله تبجيلا وتأخيرا) اي تبجيلا وتأخيرا
 (قوله وكذا تحريما) اي تبجيلا وتأخيرا
 (قوله ويقل رعاية اوقاتهما) اي تبجيلا وتأخيرا
 (قوله في راي احكم الاول) اي تبجيلا وتأخيرا
 (قوله وسهو) اي تبجيلا وتأخيرا
 (قوله لا شكر قنية) اي تبجيلا وتأخيرا

ان الانسان مادام بقدر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع لا تحمل الصلاة فاذا غمز عن النظر حلت وهو
مناسب لتفسير التغير المعجم كما قدمناه كذا في البحر (قوله فلا ينعون من فعلها) اي الصلاة حالة الشروق (قوله
عند البعض) كذا شافعي رضي الله تعالى عنه (قوله واستواء) اي استواء الشمس في كبد السماء قالوا الوقت
المكروه عند انتصاف النهار وفي هذا القدوم من الزمان لا يمكن اذ آت صلاة ففعل المراد انه لا تجوز الصلاة بحيث
تقع تغير يمتها في هذا الزمان والمراد هو انتصار الشرى وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا
يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به جوى واعلم ان التعبير بالاستواء اولى من التعبير بوقت
الزوال لعدم كراهة الصلاة وقته اجماعا ابو السعود عن التهر ويمكن تصورهما بان يكون شرع
قبل الاستواء ثم طرا الاستواء في انشائها قبل القعود قدر التشهد فانه بذلك بقصد الفرض ويكون النفل
مكروها وله هو مراد الجوى بالجواب الثاني (قوله الا نفل يوم الجمعة) تخصيصه بالحديث (قوله
وغروب) اراد بالغروب التغير كما صرح به فاضى خان في فتاواه حيث قال وعند احرار الشمس الى ان تغيب بجر
(قوله الا عصر يومه) اما عصر امه لا يجوز وقت التغير بجر (قوله فلا يكره فعله) لانه لا يستقيم الكراهة للشي
مع انه مأثور فالتأخير هو المكروه وقيل الاداء مكروه ايضا اه ونص في شرح الطحاوى والتخفة والبدائع
وغيرها على انه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الوجه للحديث الثابت في صحيح مسلم بجر (قوله لادائه
كما وجب) لان السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغير وهو ناقص فاذا اداها فيه اداها كما وجبت (قوله
يختلف الفجر) لان وقت الفجر كله كامل فوجب كماله فيسقط بطر الطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملازمة
بينهما (قوله والا حديث تعارضت) قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس قد ادركها ومن ادرك ركعة من
الصبح قبل ان تطلع الشمس قد ادرك الصبح اجيب بان التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي
عن الصلاة في الاوقات الثلاثة في الفجر رجعتنا الى انقياس كما هو حكم التعارض فخرجنا حكم هذا
الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح الثقاية (قوله وينه قد نفل الخ) اعلم ان
ما يسمى صلاة ولو نفعها ما فرض او واجب او نفل والاول على وقطعي فالعملى الوتر والقطعي كفاية
وعين فالكفاية صلاة الجنائز والعين المكتوبات والجمعة والسجدة الصليبة والواجب اما العينة وهو
ما يكون بايجاب الله تعالى او لغيره وهو ما يكون بايجاب العبد فالاول الوتر وصلاة العبد وسجدة التلاوة
والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل افسده والمندور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم
ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة
العصر الى الاضرام فالاول لانه قد فيه شيء من الصلوات التي ذكرنا انا انشئت فيه ويبطلها ان طرا
عليها الا النفل والنذر المفيد بها وقضاء النفل الذي افسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة
تلاوة تليت فيها وعصر يومه وانما هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين الا عصر
يومه فانه لا يجوز قطعه لانه لا كراهة في فعله وانما الكراهة في تأخيره على ما مر فلو قطعه قضاء في غير
النوع الاول والنوع الثاني منه قد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره
فانه يعتقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اه حلي وفي عده الوتر ثانيا من الواجب جرى
على احدى الروايات كان عدله اولا من الفرائض جرى على رواية اخرى وقوله اخرى والواجب لغيره فيجب
القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المصنف ذكره صلاة شاملة للمكروه
حقيقة والمنوع اني بهذه الجملة بيان ما لا جله ولا يقال ان الواجب ايقاظه لوقوعه في مركبه (قوله بكرامة
لتحريم) فيجب قطعه وقضائه في كامل والحار والجرور متعلق يتعقد (قوله له ينة) تفيد مضرا لان الواجب
غيره كالمندور المطلق الذي لم يقيد بوقت كراهة والنفل اذا شرع به في وقت مستحب ثم افسده حكمه
سائر الفرض كما في البحر (قوله كوز) الاولى ان يدخله في الفرض لانه فرض على يفتي الجواز بغيره (قوله
لوجوبه كاملا) افراد الفجر باعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله وحضرت الجنائز قبل)
فخوة زبلى كما تله ابو السعود عنه وسوى الاستيعاب بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالعبادة

وقوله من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس قد ادركها ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس قد ادرك الصبح اجيب بان التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة في الفجر رجعتنا الى انقياس كما هو حكم التعارض فخرجنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح الثقاية (قوله وينه قد نفل الخ) اعلم ان ما يسمى صلاة ولو نفعها ما فرض او واجب او نفل والاول على وقطعي فالعملى الوتر والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنائز والعين المكتوبات والجمعة والسجدة الصليبة والواجب اما العينة وهو ما يكون بايجاب الله تعالى او لغيره وهو ما يكون بايجاب العبد فالاول الوتر وصلاة العبد وسجدة التلاوة والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل افسده والمندور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاضرام فالاول لانه قد فيه شيء من الصلوات التي ذكرنا انا انشئت فيه ويبطلها ان طرا عليها الا النفل والنذر المفيد بها وقضاء النفل الذي افسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلاوة تليت فيها وعصر يومه وانما هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين الا عصر يومه فانه لا يجوز قطعه لانه لا كراهة في فعله وانما الكراهة في تأخيره على ما مر فلو قطعه قضاء في غير النوع الاول والنوع الثاني منه قد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره فانه يعتقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اه حلي وفي عده الوتر ثانيا من الواجب جرى على احدى الروايات كان عدله اولا من الفرائض جرى على رواية اخرى وقوله اخرى والواجب لغيره فيجب القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المصنف ذكره صلاة شاملة للمكروه حقيقة والمنوع اني بهذه الجملة بيان ما لا جله ولا يقال ان الواجب ايقاظه لوقوعه في مركبه (قوله بكرامة لتحريم) فيجب قطعه وقضائه في كامل والحار والجرور متعلق يتعقد (قوله له ينة) تفيد مضرا لان الواجب غير كالمندور المطلق الذي لم يقيد بوقت كراهة والنفل اذا شرع به في وقت مستحب ثم افسده حكمه سائر الفرض كما في البحر (قوله كوز) الاولى ان يدخله في الفرض لانه فرض على يفتي الجواز بغيره (قوله لوجوبه كاملا) افراد الفجر باعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله وحضرت الجنائز قبل) فخوة زبلى كما تله ابو السعود عنه وسوى الاستيعاب بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالعبادة

كذا
كما

كذا في البحر واقترعه صاحب التهر (قوله اي تحريما) افهم هذا التقييد بثبوت الكراهة التنزيهية (قوله وفي التحفة)
هو كالاتر الداعي مفهوم قوله اي تحريما فانه اذا كان الفعل افضل انتفت الكراهة بقسمها واقترع في التحفة
صاحب البحر واخوه (قوله ان لا تؤخر الجنائز) لم يتكلم على سجدة التلاوة فالحكم الاول وهو كراهة التنزيه
نايت لها (قوله وصح تطوع) هذا مكرر مع قوله قريبا يتعقد نفل بشروع فيها (قوله بدأ به فيها) فان بدا
في غيرها لا يصح فيها (قوله ونذرا داء فيها) اي مع الاثم فيجب ان يصليه في غيرها بجر (قوله وقد نذره فيها) اي ان
يؤديه فيها اما اذا نذر مطلقا فدخل في حكم الفرض كما في البحر (قوله وقضاء تطوع) اي فيما خافه يخرج بذلك
عن العهدة ويكون آغا فاده الشيخ زين (قوله لوجوبه فانصا) اي لوجوب هذا النفل ووجوبه لصيانة المؤدى عن
البطلان ليس غير والصون عن البطلان يحصل مع الفضة فان كذا في البحر (قوله وجوب القطع) اي في المسائل
ثلاث كتفيدة عبارة البحر وقول الرباعي الا نفل القطع شعيف (قوله في كابل) هو الوقت الذي لا كراهة فيه
(قوله عن البغية) بضم الباء الواحدة وكسرهما ما اتفق قاموس خفها في الاصل النسي المستفي اي المطلوب
وهو ما علم كتابه ومختصر الفقيه ذكره في البحر في باب شروط الصلاة حلي (قوله الصلاة حلي) اي في اوقات
الكراهة ومثل الصلاة الدعاء والتسبيح كما في البحر (قوله وكان الخ) من كلام البحر (قوله فلا دوى) ظاهره ثبوت
كراهة التنزيه وبخلافه قوله سابقا افضل فان افاضل لا كراهة فيه وربما نشأ الكراهية بكراهة التحريم
(قوله قصدنا) احتريزه عما لوصلي آخر الليل فلما لم يركعة طلع الفجر فان الافضل انما هو لان وقوعه
في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح حلي عن الهندي (قوله ولو تحية مسجد)
اشاره الى انه لا فرق بين ماله ميب الا كما في البحر خلافا لشافعي فعنده يجوز ان يصلي في هذه الاوقات
ماله سبب كالسنة الرواتب وتحية المسجد ابو السعود (قوله لاله ينة) وهو ما وجب بايجاب العبد (قوله
على فعله) اي فعل العبد والاولى اظهاره مثلا المندور يتوقف على النذر وركعتا الطواف على الطواف
ومجدنا السهو على ترك الواجب الذي هو من جهته (قوله كذا دور) ظاهره مع ما اذا قيده بهما (قوله ومجدني
سهو) الذي ذكره هو فيما سبق ان كراهة سجود السهو انما هي في الاوقات الثلاثة فلو سها في صلاة الصبح
او العصر قبل الطلوع والغروب مجده فتأمل (قوله والذي شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب البحر
حيث قال انه بقضائه دعيما لا يسقط عن ذمته (قوله ولرسنة اقرر) اي على قول من قال انه اذا اقيم للفجر
وخاف فوت الفرض بشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود لكراهة قضاء النفل
الذي افسده في هذا الوقت على ان الامر بالشروع للقطع قبح شرعا كذا في البحر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة
في هذا وما بعده حتى الفرض ليصير الوقت كالمستغول به لا معنى في الوقت بجر (قوله ولو الجموعة بعرفة)
نص عليه في المعراج معزا الى المحتجب وفي القنية معزا الى مجد الدين الترمذي في قول صاحب البحر عن
شرح المنية لم اقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فائنة) اي الى قبيل التغير كما في القية الثاني (قوله ولو ورا)
لانه واجب على قوله واما على قوله ما فهو سنة فينبغي ان لا يقضى بعد الفجر لكن في القنية الوتر بقضى
بعد الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن ولا يخفى ما فيه كذا في البحر ولا وجه للتظهير فانه ما وان قال
بسنيته لكن يقول ان لا يصح من قعود نظرا لقول الامام فلامانع من قواها بقضائه لذلك وفي اطلاق
الوجوب على الوتر جرى على احدى الروايات والمعتد انه فرض على وربما وقع نحو هذه العبارات الواقف
عليها في ليس (قوله ولا سجدة تلاوة) لانها ليست بنفل لان النفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا
بايجابه تعالى وان كانت التلاوة فعلة كجمع المال فله وجوب الزكاة بالشرع بجر (قوله لشغل الوقت به)
اي بالفجر اي بصلاته في العبادة تخدام ولاجل هذه العلة قال في المحتجب يحقق الترتيب في ركعتي الفجر فقد
كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص نهر (قوله بلا تعيين) بناء على
الراجح انه لا يشترط التعيين في السنن والمسننات بل يكفي الهاتية مطلقا صلاة (قوله وقبل صلاة مغرب)
اي بعد الغروب (قوله لكراهة تأخير) الاولى تأنيث الفجر لانه يعود الى الصلاة (قوله الا يبرأ) الركعتان
لا تزيد على السجدة اذا تجوز فاعلم في صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو
احد ثوب وضع صاحب التهر لا يظهر لوجود الدليل الامر بهما المروري في الصحيح فيحمل كلام ابن عمر بالمنع

فلو وجبت فيها لم يكره فعلها كما في البحر
وفي التحفة الا نفل ان لا تؤخر الجنائز
(قوله مع الكراهة) تطوعا او فريضة
اداء فيها (قوله قد نذره فيها) او قضاء تطوع
نذره فيها فاقصد لوجوبه فانصا فاعلم
الرواية وجوب القطع عن البغية الصلاة فيها على
كافي البحر وعليه ولا يشل من زمان الصلاة
التي صلى الله عليه وسلم لا يبرأ من ركعتي
القسم ان كان ركعتيها (قوله وجب)
قالا في تركها كان ركعتيها (قوله وجب)
قصد لوجوبه مسجد (قوله ما كان وجوبه
لا يشل من زمان الصلاة) (قوله وجب)
على قوله (قوله كذا دور) ظاهره مع ما اذا قيده بهما (قوله ومجدني
سهو) الذي ذكره هو فيما سبق ان كراهة سجود السهو انما هي في الاوقات الثلاثة فلو سها في صلاة الصبح
او العصر قبل الطلوع والغروب مجده فتأمل (قوله والذي شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب البحر
حيث قال انه بقضائه دعيما لا يسقط عن ذمته (قوله ولرسنة اقرر) اي على قول من قال انه اذا اقيم للفجر
وخاف فوت الفرض بشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود لكراهة قضاء النفل
الذي افسده في هذا الوقت على ان الامر بالشروع للقطع قبح شرعا كذا في البحر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة
في هذا وما بعده حتى الفرض ليصير الوقت كالمستغول به لا معنى في الوقت بجر (قوله ولو الجموعة بعرفة)
نص عليه في المعراج معزا الى المحتجب وفي القنية معزا الى مجد الدين الترمذي في قول صاحب البحر عن
شرح المنية لم اقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فائنة) اي الى قبيل التغير كما في القية الثاني (قوله ولو ورا)
لانه واجب على قوله واما على قوله ما فهو سنة فينبغي ان لا يقضى بعد الفجر لكن في القنية الوتر بقضى
بعد الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن ولا يخفى ما فيه كذا في البحر ولا وجه للتظهير فانه ما وان قال
بسنيته لكن يقول ان لا يصح من قعود نظرا لقول الامام فلامانع من قواها بقضائه لذلك وفي اطلاق
الوجوب على الوتر جرى على احدى الروايات والمعتد انه فرض على وربما وقع نحو هذه العبارات الواقف
عليها في ليس (قوله ولا سجدة تلاوة) لانها ليست بنفل لان النفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا
بايجابه تعالى وان كانت التلاوة فعلة كجمع المال فله وجوب الزكاة بالشرع بجر (قوله لشغل الوقت به)
اي بالفجر اي بصلاته في العبادة تخدام ولاجل هذه العلة قال في المحتجب يحقق الترتيب في ركعتي الفجر فقد
كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص نهر (قوله بلا تعيين) بناء على
الراجح انه لا يشترط التعيين في السنن والمسننات بل يكفي الهاتية مطلقا صلاة (قوله وقبل صلاة مغرب)
اي بعد الغروب (قوله لكراهة تأخير) الاولى تأنيث الفجر لانه يعود الى الصلاة (قوله الا يبرأ) الركعتان
لا تزيد على السجدة اذا تجوز فاعلم في صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو
احد ثوب وضع صاحب التهر لا يظهر لوجود الدليل الامر بهما المروري في الصحيح فيحمل كلام ابن عمر بالمنع

ل
ط
٤٤

بحر (قوله وبعد طلوع الفجر الى اذانته) وبعد جازلة الكلام وهل تطل السنة بالكلام المعتمد لا وانما ينقص
 فواها كما يأتي (قوله الى ارتفاعها) لعل المراد به انه يكره الى وقت نحل فيه التافلة (قوله وما رواه) مما يقتضي
 جواز الجمع بين صلاتين بعدد من غنوه (قوله محمول على الجمع فعلا) بان اخر الاولى وعجل الثانية وما روى
 بصريح خروج الوقت يحمل على قرب الخروج على حد قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن اي قاربن
 بلوغ الاجل ابوالسعود عن الزبلي وبهم من هذا الجمل انه اذا اخر المغرب في السفر الى آخر وقت الاكراهة فيه
 وقد اشرنا اليه فيما سبق (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما اجل في قول المصنف ولا جمع الصادق بالفساد والحرمة
 فقط (قوله الاحتياج) استثناء من قوله ولا جمع (قوله به رقة) بشرط الاحرام والامام الاعظم اوثابه والجماعة
 بالصلاتين ولا يشترط كل ذلك في جمع المزدلفة (قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة) ظاهره انه عند عدمها
 لا يجوز وهو احد قولين في المذهب واختار جوازه ولومن غير ضرورة ولو بعد الوقوع والنزول كما قدمناه
 في النطية وقد افردت مسألة التقليد برسانل عديدة على كل من القولين (قوله لكن بشرط ان يلتزم الخ)
 لذى يوجهه بجواز الجمع ان يقدم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ من الاولى وعدم انفصل بينهما بما بعد فاصلا
 عرفا ولا يشترط عنده في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والافضل جمع التقديم للنازل
 والتأخير للساكن ابوالسعود عن التهر

باب الاذان

هو بالقصر مصدر اذن اي اعلم وقيل اسم مصدر واما اذن بالتشديد فمصدوره التأذين نهر (قوله اعلام مخصوص)
 اي بالصلاة وقد يطلق على نفس الالفاظ المخصوصة نهر (قوله ليم الفاتحة) اي ليم الاذان اذان الفاتحة
 حلبي (قوله وبين يدي الخطيب) اي وليم الاذان الذي بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت سابق
 فيه وفيما قبله (قوله على وجه مخصوص) لعل المراد به كونه بصوت مسموع على مكان عال وان يتردد فيه
 (قوله باقراط مخصوص) اي معينة مرتبة (قوله اذان جبريل) اي بيت المقدس (قوله واقامته) اي جبريل
 وذلك سبب للاقامة لا الاذان (قوله حين امامته) باللائكة وارواح المؤمنين بحر والتحقيق انه ام الانبياء وهم
 باجسامهم وارواحهم (قوله ثم روي عبدالله بن زيد) فان قلت لماذا توقف النبي عليه الصلاة والسلام
 في علامته لصلاة بعد سبق جبريل بالاذان قلت ظن عليه الصلاة والسلام ان اذانه تلك الليلة من خصوصيتها
 حلبي ثم ثبت الاذان برؤيا عبد الله وانما ثبت بالروى لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرو
 سبقك بها الوحي نهر (قوله اذان الملك النازل) ومعه ناقوس فقال اتبعه فقال له الملك وماذا تصنع به فقال
 انضرب به عند صلاتي وقديت عبدالله مني ما امر علامته لها بعد تردد الصلاة فيها من قائل فجعل العلامة
 الناقوس ومنهم من يقول البوق او الف اذ الترافع بحسب النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقال الملك
 اول اذنت على ما هو خير منه قلت بل قامت قبله فامساواذن الاذان ثم مكث زمنا واعاد الالفاظ بزيادة
 قد قامت الصلاة قال عبدالله فضيت بعد اذ تباها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال روي
 حتى انقما على بلال فانه اتى منك صوتا فالتفت اليه فقام على اعلى سطح في المدينة فجعل يؤذن اهر دليلا
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فجيئكم من قبله فاعلموا ان الاذان
 اليه اي سبب بقائه واستمراره (قوله لرجال) فلا يظلم من النساء والصبيان (قوله في مكان عال) كالمسارة
 واول من احدثها مسلمة بن خلف الصحابي كفى فيه الحلبي وكان امرا على مصر من طرف معاوية اذ
 ابوالسعود (قوله هي كالواجب) بل اطلق عليه اسم الوجوب ولم يقل محمول لواجب اهل بلد على تركه
 فلتقام عليه وعند ابى يوسف يجبون ويضربون لما يلزم على تركه من خفض اعلام الدين وهو سنة كفاية
 بمعنى ان الواحد يكفي عن اهل بلد لان البلاد كلها لاهم حصول الاظم اربح بحر وهل يكفي الواحد في البلد ولولم
 يصل اذانه جميع نواحي البلد اولاه من الاضال وهل يشترط في سقوطه اذان مكفوم يعني اذان الصبي لاهية
 اذانه بحر (قوله لفرأض) دخلت اجمعة حلبي واراد بها المؤذنين في المساجد فلا يسن انما اذا ادبت
 في البيوت لانه لا يكره تركه ما اهل في بيته وكذا اهل في المسجد بعد صلاة الجماعة (قوله في وقتها) انتقيد به
 لا ينظر بالنظر لقره ولو قضاة فالاولى حذف ليم ارقى بمعنى بعد ويحتمل ان الوقت بمعنى الفعل ووقت الفاتحة

وهو بالولوج الفجر الى اذانته
 الى ارتفاعها
 في وقت محمول على الجمع
 وما رواه جبريل
 (قوله فان جمع الخ)
 تفصيل لما اجل
 وقد اشرنا اليه
 فقط (قوله الاحتياج)
 استثناء من قوله
 بالصلاتين
 لا يجوز وهو
 في النطية
 لذى يوجهه
 عرفا ولا يشترط
 والتأخير للساكن

وقت قضائها (قوله حتى يرد به) بالبناء المعجول والاولى حتى يعطى حكمه سائقا ونائبا خيرا ايم الاسفار
 والعصر والعشاء (قوله كعيد) ادخلت السكاف الوزر والجنابة والكسوف والاستسقاء والتراخي والسفن
 الزواجب بحر والاولى حذف الزوال الاذانه وللعشاء كائن عليه بعد (قوله فيعبد) تفرغ على قوله
 في وقتها (قوله وقع بعضه) واولى كله (قوله كالأقامة) اي اذا وقعت قبل الوقت فانها تصاد انشاؤها كما في ابن
 ملك ولوحضر الامام بعد الاقامة بساعة وصلى سنة الفجر لا تجب اعادتها وهو صريح في انه اذا لم يصل
 على الفور لا تبطل اقامته منع (قوله خلافا للثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان ايا يودع يجوز الاذان قبل
 الفجر بعد نصف الليل حلبي (قوله بترجيع تكبير) اي بصوتين كل تكبيرتين صوت لا يرفع (قوله وبفتح راء اكبر)
 يتحول فتح الهمزة اليها المختص من الساكن وفي المضمرات انه بالتحريك ان شاء ذكره بالرفع او بالجرم وان كرر
 التكبير مرارا في نحو حريق فلا سم التكريم مرفوع في كل مرة واكثر فيما عدا المرة اخبره ان شاء الله
 اوجز منه اه ابوالسعود (قوله والعوام بعضهم) قد عانت عن المضمرات جواز الفهم فلا وجه لما ذكره صاحب
 الروضة (قوله الطلبة) بكسر اللام ما طلبته والطلبة بالضم السفرة البعيدة فاموس والمراد هنا علم
 الكتاب والمجموع فيه الضبط الاول (قوله اي مقطوع المد) فالمراد بالجرم معناه اللغوي (قوله فلا يقول الله
 بالمد) اي ولا اكبر كذلك ولا يد الباء (قوله لانه استغفام) وان قصد حقيقة كفو (قوله وانه لمن) شرعي
 فيكون الاذان به مكروها (قوله اومقطوع حركة الاخر) واذا كان كذلك فالحديث محتمل فلا دليل فيه لصاحب
 الروضة وقوله حركة الاخرى في كل جمل التكبير وهي ست في الاذان غاية الامر ان راء اكبر الاولى والثالثة
 والخامسة محركة بالفتح لانها الساكنين حيث لم يقف عليها وما بقي ما كن للوقف حلبي قلت اما لا كن
 لاوقف فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه الوجهان كما تقدم عن المضمرات وقول الحلبي اي في كل جمل التكبير
 غير المتبادر والمتبادر انه الاخير الموقوف عليه في كل جملة (قوله ولا ترجع) هو ان يخفض صوته بالشهادتين
 ثم يرجع فيرفع بهما صوته وما ثبت من الترجع كان باذنه عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز وذلك لان
 المقصود منه الاعلام وهو لا يحصل بالاخفاء بحر (قوله انه مكروه) اي تنزيها على الظاهر ووجه على
 صاحب البحر حيث قال والظاهر انه مباح عندنا ليس بسنة فان نص صاحب المتن ولقه ستاني
 بالكرامة مقدم على الاستظهار ارا فاده الحلبي (قوله ولا لحن فيه) اللحن اخراج الحرف عما يجوز له في الآداء
 من نقص من الحروف او من كيفياتها وهي الحركات والسكان او زيادته في غير مطلق على الخطأ في الاعراب
 وصرح الزبلي بكرامته بحر (قوله اي تغني) يجوز نضبه ورفعه لكن المتعين هنا الثاني لعدم رسمه بالالف
 ورفعه اسباعا لحل لامع احدها وورد عليه ان المقصود مجرد من ال تحذف ياره في الرسم كالوقوف اذا كان
 سرفوعا او مجردا حلبي قلت قوله لكن المتعين هنا الثاني فيه نظرا فانه ما لم يمنع ان يكون تغني اللفظ لحن
 والمفسر على طبق المفسر في البناء على التفتح فلا سلطة على لفظ تغني تقديرا (قوله كالغني بالقره ان) فانه
 لا يحل قراءة ولا سماعا بل اول بحر (قوله وبلا تغني) اي والتغني بلا تغني حسن فان تحسين الصوت مطلوب
 ولا ملازمة بين تحسين الصوت والتغني بحر (قوله وقيل لا بأس به) فائله الخلواني قال في البحر وقوله اي حرمة
 اللحن الخلواني بما هو ذكره فلا بأس باذخال المد في الجملة لثبوت وتغييره بلا بأس يدل على ان الاولى تركه فيها (قوله
 يسكتة) البناء لتصور التزل وهذا التفسير هو المشهور وروى في التزل في التواتر باطالة كلمات الاذان
 والحذر ضده افاده الشيخ زين (قوله وبكره تركه) لامر النبي صلى الله عليه وسلم ولان المقصود منه الاعلام
 والترسل به اليق بحر (قوله وبكره اعادته) قال في الظهيرية ولو جعل الاذان اقامة بعيد الاذان (قوله وكذا فيها)
 اي في الاقامة (قوله مطلقا) كان الحمل متبعا ولا بدليل ما بعد (قوله يمينساو يسارا) وذلك لفعل بلال ذلك
 فيه بحر (قوله فقط) فلا يتحول وراهم ما ولا يفعله امامه لحصول الاعلام في الجملة بتغييرهما من كلمات
 الاذان بحر (قوله لا يستدبر القبلة) تهليل لقوله فقط اي اتته عن الالتفات خلفا لانه يلزم منه استدبار القبلة
 ولم يعمل الجملة الامام وقد ذكره صاحب البحر وقوله لحصول الاعلام في الجملة بتغييرهما من كلمات الاذان كما مر
 (قوله بصلاة رة لاج) لفساد نشر مرتب يعني انه يلتفت يمينساو لاجل لاج وهو الصحيح (قوله ولو وحده)
 ولا يحل المنفرد بشي من منته بحر وانما ربه الى رد قول الخلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب

لا سنة للصلاة حتى يرد به لا الوقت
 (قوله كعيد) كعيد (سماوات) في بعض
 (قوله في وقتها) في وقتها
 (قوله وقع بعضه) وقع بعضه
 (قوله كالأقامة) كالأقامة
 (قوله بترجيع تكبير) بترجيع تكبير
 (قوله وبفتح راء اكبر) وبفتح راء اكبر
 (قوله ولا لحن فيه) ولا لحن فيه
 (قوله كالغني بالقره ان) كالغني بالقره ان
 (قوله وبلا تغني) وبلا تغني
 (قوله وقيل لا بأس به) وقيل لا بأس به
 (قوله يسكتة) يسكتة
 (قوله لا يستدبر القبلة) لا يستدبر القبلة
 (قوله بصلاة رة لاج) بصلاة رة لاج
 (قوله ولو وحده) ولو وحده

الاولى حذف ان وجوبها لانه تمثيل لمحموله الحق التعبير ان يقول كصبي عليه نجس لا يستمكن بنفسه (قوله ان شذفه) لوقال وكاب ان لم يصل منه ما يمنع الصلاة لمكان اول لانه لو لم يعدم السيلان او سال منه دون المانع لا يبطل الصلاة وان لم يشذفه حلبي وفيه تأمل ولو صلى ومعه بيضة قد صار نجسا دما جازت لانه في معدة بخلاف قارورة فيها بول بحر (فرع) سكر فريضة الطهارة من النجاسة لا يكفر قهستانى (قوله ومكانه) ولا يضر وقوع اطراف ثيابه على نجاسة ولا صلته على بساط طرفة الارض نجس كبيرا كان او صغيرا ولو اخل نجسا يابسا فان بسط عليه ما يصلح سارا للعودة صحت وان كانت رطبة فوضع عليها ثوبا مثلالا كان كان جعل ثمنه ثوبين كبد جاز عند محمد (قوله اى موضع قدميه) هذا انفاق كذا فى البحر (قوله فى الاصح) من الامام من انه لابد من وضع الجبهة (قوله لاموضع يديه) ومصدره وبطنه (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية واختار ابو الليث الفساد بعدم طهارة موضعهما وصححه فى العيون وعليه اطلاق المتن وفى ابى السعود كل عضو يجب وضعه ولويديه بشرط طهارة محله (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحت لانه موضع يده بل لانه موضع السجود (قوله من الثاني) قيد لبيان الواقع لانه لا يتأتى فى الثوب والمكان حدث (قوله لوله تعالى) لانه لظاهرة الثلاث (قوله وثيبك فطهر) فان الاظهر ان المراد بيباظة الملبوسة فى الصلاة ونظيره ما من النجاسة وهو قول الفقهاء وارجح التفسير (قوله لانهما الزم) وذلك لتصور انفصال الثياب بخلاف البدن والمكان (قوله وستر عورته) اى عن غيره ولو حكما فلا تصح فى مقام ولا يجب الستر عن نفسه عند المصالحح كنه ليس بادب ولا لازم ان يستر من الجوانب لاسيما فى فلو رآها انسان من اسفل لا تقصد ابو السعود وصحبت عورة لتجس ظهورها من العور وهو النقص العيب والطاقى الستر قبل الستر بمباح وغيره كحرير وان عصى فى الثاني عند وجود مباح بشرط ان لا يصف الساتر ما تحتها فاده فى البحر (قوله على الصحيح) يخالف ما فى الزيلعي من تصحيح عدم وجوب سترها من نفسه فقد اختلف التصحيح ابو السعود (قوله وله ايس ثوب نجس) لم يتعرض لحكم تلوينه بالنجاسة والظاهر انه مكرره لانه اشتغل بالانبياء من كان قد اصاب الثوب اركب ان المثلث محتاج اليه لصلاة حرم ما فى الحلبي لا يقول عليه (قوله ما تحت مبره) اى من غير فاصل وضعف قول من غياه بفتات العانة كفى البحر (قوله الى ما تحت ركبته) زاد ما لما قيل ان تحت من الظروف التى لا تصرف كفى الحوى والغاية غير داخله وهذا اخذ للعودة فى غير الصغير الا عورته فيجوز من قبله والنظر اليه لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذكر الحسية بالبحر من اجتهادهم وحكم امور فى اركبة تخف منه فى شدة حتى لو رأى مكشوف ركبته لم يكره عليه رافق فلهذا رجع راجع راجع مكشوف بعد بكرة عليه بعنف ولا يضر به الخ ومكشوف ستر من ركبته ركبته رافق وهو بعيد عن مسلم التبرير بالاضرب بحر (قوله عورته من لامة) ولا يكره لها كذا فى الحلبي وفى صاحب هذيل فى صلاة البحر (قوله او مكانية) منهم ما معتد البعض (قوله مع ظهور الخ) خرج الكفان والصدر والساكن (قوله فتقع لهما) اى ما على البطن تبع له وما على الظهر تتبع له ابو السعود (قوله ان استقرت) اى يعمل قليل كفى البحر (قوله كما قدرت) اى قبل اد امر كن قال فى البحر ولو كانت عاجزة عن الستر استترت لاسل صلته (قوله ولا تلبس) ان استقرت بعمل كثير او بعد اد امر كن بحر (قوله علت بعقده ولا يجمع فى لسانه) (قوله على المذهب) معناه لانه تفصيل بين العلم وعدمه (قوله لا فى اى اى قبيلة) يجب صاحب البحر (قوله كارجعوه فى الطلاق الدورى) هو ان يقول ان طلاقك فانت طالق ثلاثا قبله فخير طلاقه فوجدا بشرط يقع الثلاث قبله ووقع ما قبله يقتضى عدم وقوعه فاذا الغينا القبلية صار كانه قال ان طلاقك فانت طالق ثلاثا يقع واحدنا يقع واحدنا يقع (قوله لا تبارك) لان ما على الرأس لا خلاف فى انه عور (قوله حتى تمردا) بالرفع عطف على جميع (قوله التنازل) قيده لان ما على الرأس لا خلاف فى انه عور (قوله فظهر الكف عورة) اى بالرفع لان الكف اسم لباطن اليد فظاهر على ما فهمه اسرار تعال لغير والذى فى القاموس انه اسم للظاهر والباطن فكان الاثر لانه ان يقول يعنى باطنهما لا ظاهرهما فاده اى قوله على المذهب (وقيل انه ليس بعورة فى الصلاة وقبله انه ليس بعورة مطبقا) (قوله والقادمين على المعتقد) قبل عورة وجهي وقبل غير ذلك (قوله وموتها على الراجح) وحرمه رفعه خوف الفتنة وقيل انه عورة ولو قيل

[illegible]

بفساد الصلاة بناء عليه لا يبعد قاله السكال (قوله وذاعبها على المروج) وهو قول أبي يوسف ورجحه
في الاختيار والمذهب انهما عورة (قوله وتنع المرأة) مراده ما بين البكر (قوله الشابة) وقع التقيد به في البحر
وغيره ومفهومه ان الجوز لا تنع من ذلك (قوله بين رجال) الاول عند رجل (قوله كنهه) تشبيهه في مطلق المنع
لان المنوع هنا الماس (قوله لانه اغاظ) اى من النظر وهو له منع المس عندا من الشهوة اى بخلاف النظر
فانه عند الامن لا يمنع وهذا بعيد ان قول المصنف لحظ الفتنة معناه عندا من الشهوة (قوله ثبت به حرمة
المصاهرة) اى بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر لغير الفرج الداخلى فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا
(قوله بشهوة) لم ارفعيها هنا والمذكور في المصاهرة انه فيمن يفتش بالانتشار او زيادته ان كان موجودا
وفي المرأة والثاني بميل القلب والذي تفيد عبارة مسكين في الحظر انها ميل القلب مطلقا وله الانسب
هنا (قوله فانه يحرم) استدلال على المثلية لانه اذا حرم مع الشك فالى مع الوجود حاي (قوله بعدم خشية
الشهوة) ولو شك (قوله لا عورة لا صغير جدا) وهو ابن اربع سنين كفى الحاي عن شيخه (قوله ودبر) هو الحلفة
قط (قوله ثم تغلظ) قيل المراد انه يعتبر الدبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعنى انه يعتبر في عورته
ما غلظ من الكبير ويحمل انهما قبل ذلك من الخوف فالنظر اليهما عند عدم الاشتباه اخف اليهما من
النظر بعد وليجوز (قوله ثم كبالغ) اى عورته تكون بعد العشر كعورة السالفين وفي التبر كان ينبغي
اعتبار السبع لانه مما بالصلاة اذا بلغ هذا السن ابو الهود (قوله الى خمسة عشر سنة) صوابه خمس
عشرة سنة لان المعدود مؤنث مذكور حاي وهذا اذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والا منع قبلها وكل ما هو
عورة منها او منه متصلا يحرم النظر اليه متصلا كذكره رعانة وعظامها بعد موتها وللحرم ان ينظر
الى ما ينظر اليه متصلا نهر (قوله حسب) اى لا غير قول في الصحاح ولك ان تتكلم بحسب مفردة تقول
رأيت زيدا حسب يافتي كالك قات حسي او حسبك فاضربت هذا فلذلك لم تنون لانك اردت الاضافة
كما تقول رأيت زيدا ليس غير تريد ليس غيره عندى اه وانما قدر بهذه المدة لانها اقصى مدة يبلغ فيها
الغلام والجنارية على المعتد (قوله حتى انه قادها) عطف على محذوف اى يمنع صحة الصلاة حتى انه قادها
كما اذا حرم مكشوف العورة لا تعتقد وان لم يكن قدر اداء ركن كما قادها الحلي واذا طرأ في اثباتها
مع الصحة (قوله قدر اداء ركن) وهو مقدور بثلاث تسبجات وشاربه قوله قدر الى انه لا يشترط اداء ركن
بالفعل وهو قول الثاني وله المراد ركن يسته والا فالركن مقدور بتسبحة واشترط بمحمد اداء ركن بالفعل
وقيد برجع العضو لانه لو كان المكشوف اقل منه لا يضر ولو بقي اكثر من قدر اداء ركن كما انه اذا انكشف
ولم يكتم قدر اداء ركن لا يضر ولو كان المكشوف اكثر من ربع العضو (قوله بلا منعه) لما اذا كان يصنعه
فسد في الحال عندهم فنية اى ولو كان اقل من قدر اداء ركن حاي قال في البحر وهو تنقيد غريب (قوله على
المعتمد) راجع الى الغليظة ورد به على الكرخي حيث اعتبر فيها ما زاد على قدر الدرهم وقصد التغليظ فاذا هو
تخفيف لان الدبر لا يصل ذلك وعلى المعتمد يمنع انكشاف ربعه (قوله والغليظة قبل ودبر) لا يظهر فرق بينها وبين
الخفيفة من جهة الانكشاف المانع للصلاة بل من جهة ما قد مضى من الامر الرفيق والعييف والضرب ومن
جهة حرمة النظر فانه في الغليظة اشد لانها لا تنكف بالربع (قوله ما عدا ذلك من الرجل والمرأة) اقر داسم
الاشارة وان تعدد المشار اليه تأويل المذكور (تنه) اعضاء عورة الرجل ثمانية الاول الذكر وما حوله الثاني
الانثيان وما حولهما الثالث الدبر وما حوله الرابع والخامس الاليتان السادس والسابع التخذان مع
الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الحشيين والظهر والبطن وان كانت امة فاعضاء
عورتها ثمانية ايضا التخذان والاليتان والقبل والدبر وما حولهما والبطن والظهر وما باعما من الحشيين ويراد
في الحرمة الساقان مع الكعبين والثديان المنكسران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين
والكتفين وبطن فخذيهما في رواية الاصل والصدر والرأس والشر والفق وظهر الكفين ففى ثمانية وعشرون
عضوا (قوله وتجمع بالجزء) المراد بها الكسور والحماية كائن مثلا لو في عضو واحد كما اذا انكشف عن نخذه
من وضع وعن ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثن الى اثنى حسابا فيكون ربعاء ولو انكشف عن نصف
عن ايجمع فلا يجمع حاي (قوله والا) بان كان في اعضاء (قوله فبالقدر) اى بالمساحة كما اذا انكشف نصف

وذراعها على المروج (وتقع) الرأفة
 الشابة (من) كنف الوجه بين رجلي الأمانة
 عورة بل (لحوق) الفتنة) كسرة وان
 السهم لانه اعطى ولاننت به حرمة المصاهير
 كما يأتي في الخطر (ولا يجوز) انظر الى وجهها
 كوجه امرئ) فانه يحرم النظر الى وجهها
 وجه الامر اذا شك في السهم وما يدونها
 فباح ولو جلا كما عده السهم ومع عدم
 النظر منوط بعدم خشية السهم ومع عدم
 العورة وفي السراج لا عورة لا صغير جدا
 ثم ما دام لا يشته قبله الاشياء لم يدخل على النساء
 سنيين ثم كبايع وفي الاشياء حسب (وتنه) حتى
 الى خمسة عشر سنة حسب (فدرا) امرئ
 ان اعتادها (من) عورة (غالبية) الحقيقة
 بلا صفة (وا) ما يشته قبله ويبرحها
 على المعتد (وا) ما يشته قبله من الرجل والمرأة
 والحقيقة ما عدا ذلك) من الرجل والمرأة
 وتجمع بالاجزاء وفي عضو واحد والاذا تدر
 فان باغ ربع ادناها كاذن منع

[illegible][illegible]

والسلام لا تصلي ما مضى بغير قساع لان تعمله بغيره ان كل ما سقط منه بعد الرق كالصدر والكفين
والساقين يسقط بالضيء وليس كذلك حايي (قوله لا يجب) لانه في حكم العدم (قوله بل يندب) لتقليلا
لان اكتشاف حجر (قوله يقتضى وجوبه) اى الستر لان رأسه عور وهو مكافئ وقوله مطلقا اى سواء كان
ستر الراس او اقل والمراد بالوجوب الاقتراض (قوله فتأمل) قال الحلبي يمكن حمل كلام السكالي على غير الراس
لانها اخف من غير ما بدليل صحة صلاة المرافقة مكشوفة الرأس فلا منافاة حينئذاه (قوله وقيل
القبيل) لانه يستعمل به القبلة ولانه لا يستر بغيره والبر مستور باليتين بحر (قوله الظاهر ان الخلاف
في الاولوية) لان كلاهما يخلط مفروض الستر عند القدرة بضرب على كشفه فلا ترجيح الا من حيث ما ذكر
من التعديل وهو يقتضى الاولوية (قوله والتعليل) اى بقوله لانه اغشى وهذا من كلام صاحب النهر (قوله
تعين ستر القبيل) لانه لا اغشى حينئذ وهو ما في النهر وما في الحلبي وهم (قوله ثم اخذه) هذا من كلام الحلبي
في شرحه حلبي اى اذا زاد على ستر القبيل ستر المصلى سواء كان ذكرا او انثى الفخذ لانه اغشى ثم اذا زاد فالبطن
والظهر في حق المرأة فهم ماصوا (قوله ثم الركبة) في تقديمها على ستر الاليتين نظر (قوله ثم الباقى) اى من
غورة المرأة والرجل كالذى تحت السرة وما ظهر من الاليتين (قوله المسافر) لوجهه للتقيده لان بعد الميل
مرخص للمقيم كالسافر حتى في التيمم ولم يذكر المصنف في شرحه هذا التيمم (قوله اواهطش) اى عطش
نفسه اورقته او ما وائى (قوله صلى معها) اى على طريق الذنب حيث كان الظاهر اقل من الربع وحينئذ
اذا صلى عاريا فاته الفضل (قوله ويقتضى لزوما) البحث لصاحب البحر واقروا المصنف (قوله كما مر في التيمم)
الذى في الخ كاعرف وهو الاولى (قوله ثم هذا للمسافر) الاول ان يقول اما المقيم ويكون مشابها للتقييد
بالمسافر في كلامه حايي (قوله لان للمقيم) اسم ان ضمير السان محذوف (قوله وان لم يمكنك) الذى في الحلبي وجوع
الضمير الى السائر وهو صريح ما في القهستانى يعنى انه يتعين عليه طهارة السائر وان لم يملك السائر وهذا
محمول على ان الطهارة لا تفسد السائر وايضا ل هذه المقابلة وفي تخصيص المقيم بهذا الحكم فانه لا وجه له
(قوله بالاجماع) اى لا بقوله تعالى وما امروا الا لعباد الله محضين فان المراد بالعبادة هنا التوحيد
ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد انما وانما ولا تترضى فيه لاعتدائه (قوله وهى
الارادة) تقدم انها ارادة الفعل المقارنة له المسبوقه بالعلم لا مطلق الارادة لانه لا جرم فيها ولا يفيد قول الشارح
لارجحة الخ الجزم لان الترجيح لازم الارادة مطلقا لان يقال انه تعريف بالاعم وهو جائز عند البعض (قوله
المتساوين) كالفعل والتركة مثلا (قوله اى ارادة الصلاة) اشار به كما افاده المصنف الى ان ال في الارادة له عهد
(قوله على انك لوص) المراد به الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشركه معه غيره في العبادة (قوله لا مطلق
العلم) اى ليست النية العلم المطلق والاوى حذف مطلق لا يسامه انها علم مقيد وليس كذلك بل مفهوما هما
متباينان ويلزم من الارادة العلم دون العكس (قوله في الاصح) مقابله ما قاله عبد الواحد من انها عور (قوله
والمعتبر بها عمل القلب) اى لا عمل اللسان حتى لو اخطأ اللسان لا يضر وليس المقصود بهذه الجملة التعيين
والانكروم مع قوله ولا بد من التعيين لكن قوله وهو ان لم الخ يفيد ان المراد التعيين فيكون قوله بعد ولا بد
من التعيين الخ تفصيل لذلك الاجمال (قوله وان خاف انقلب) اى الى الله ولا يضر الخطأ في العدد وان كان
بالقلب لان ما لا يشترط تعيينه لا يضر الخطأ فيه كافي الاشياء (قوله لانه) اى الذكر باللسان (قوله فيكفيه اللسان)
وحينئذ صار اصلا لا بد لا كما قاله الشريفة الحموي فسقط ما في البحر (قوله وهو ان لم الخ) فيه ان عمل القلب
ففى العلم كفيه فكيف يفسر احدهما بالآخر (قوله بلا تأمل) تفسير لما قبله وما ذكر قول محمد بن مسلمة وهو
يقضى انه لا بد من احتضار النية الى آخر الصلاة لانه لو احتاج الى تفكير بعد السؤال لا تصح نيته وفيه حرج
وانذهب انها تجوز بنية مقدمة على الشروع سواء كان يقدر على الجواب من غير تكرار او افاده في الجواب وفيه
نظر لان هذا الاشتراط انما هو عند النية فقط كما به عليه الشارح بقوله وهو ان لم عند الارادة ولا يخالف
احد في ذلك (قوله اى صلاة) بالرفع والمفعول محذوف اى جواب اى صلاة ولا يتجه نصبه لانه يصير اسم
الاستفهام حشا (قوله في الانسان) كالعمود والقيح (قوله بالحال) اى بالمضارع المنوي به الحال
لا الاستقبال لانه حينئذ يكون عدة (قوله يعنى احبه الخ) اشار بذلك الى انه لا خلاف في الحقيقة لانه لم يرد

[illegible]

عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح فيه ولا في غيره من الأربعة التلطف وإنما دو بدعة ولكنها حسنة على المعتد
لا سيما فيحتاج حجتنا إلى تأويل المذهب والسنة وفتح المصنف هنا ليس على ما ينبغي قال في البحر وإنما
يستحسن الاجتماع العزيمة لا يستحسن لغيره (قوله بل قيل بدعة) قال ابن الهمام ولكنها حسنة لما ذكرنا
(قوله ولي محيط الخ) بل قوله ويكون بالتلفظ البشري في قول التهرذ كغير واحد من هذا الخاص بالحلج لامتداد
وكثرة ما قد يجد فيها قوله وجوز تقديمها على التكبيرة) لكن الاحوط ان ينوي مقارن التكبيرة مراعاة تلاوت
الامام انتهى في البحر وروي رضي الله تعالى عنهم وهذا الاحوط مستحب كافي للبحر وقوله على التكبيرة قد مر
على هذا في رسا على جواز تقديمها في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت انية المتقدمة مطابقة لنية
تعبير (قوله وسفاده) ان كلام لبدائع (قوله جواز تقديم الاقتداء) في تقديم نية الاقتداء قبل وقوف الامام
ولما مر من عبارته ان ذلك بعد دخول الوقت وما افاده الحلي غير المتبادر منها ثم هذا لما قد يعارضه
ما ذكره من انه لا يصح تقديم نية اقتداءه على تحريمه الامام وفرض ان يكون بعدها وهو قول بعض
ثمة بخاري وقيل يروي بعد قول الامام قد قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء ينوي حين وقف الامام موقف
وامامة وهذا هو الدور وهو الصحيح اذ لم يكن قولاً يجوز تقديمها قبل وقوف الامام ولا قبل الوقت
وعليه فيطلب الفرق بين نية اصل الصلاة وبين نية الاقتداء (قوله من عمل غير لائق) كما كل وشرب وكلام وشراء
حطب كنه في بحر قوله وهو كل ما يمنع ابتغاء شرايه الى ان ما لا يمنع كالتبني والوضوء لا يقطع لانها
لا يقطعان داخلها فلا يقطعان خارجها بالاولى (قوله قرأها) اي من اول التكبيرة الى آخره كما قال النووي واما
يعضده غير غافل كما في شرح المذهب (قوله فيسبب) قرأها بالتكبير مراعاة خلافه وخلاف محمد بن سامة
وفي القهستاني ولو استخف من فاع الاستغفار بمثله او غيرها في سائر الاركان لم ينقص امره اذ لم يكن التخصيص
منه (قوله وجوز تركه في الركعة) هو أحد فتاوى شيخنا في كلامه وقيل غايته ان يرفع منه اولى القعود او الى
قضاء الشاة (قوله وان لم يقل لله) لان الاصل في النية ان يقول في نفسه تعالى فله وبيان الاطلاق وبفسر بعدم التقييد بنقل
اوسنة او عدد ولو نوى عددا كثيرا من النفل لم يلزم اكثر من ركعتين على المشهور ولو نوى سنة الظهور وصلاة
التسبيح اجزاع السنة ونال ثواب التسبيحات فمستثنى (قوله وسنة) ولو سنة في ركعتين لم يوجب ركعتين
ثم بين انها اذا تمت بعد طلوع الشمس او وقع ركعتان بعده من اربع تسبيحات اتمامها على النبي في اثباته تكراراً
ثم قل هذه من المساجد حرم ادائها فليس بعدم كراهة النفل بعده (قوله وترد) عطف معيار لان
المراد بالراتبة السنة الواحدة في اليوم والليل (قوله على المعتد) يرجع الى السنة والترادف (قوله اذ تمتها
بوقوعها) فاذا وقع المصلي النافلة صدق عليه انه فعل الفعل المسمى سنة والتي عليه الصلاة والسلام لم ينو
السنة اذ نوى الصلاة وصف السنة تسمية متناهية له المخصوص لانه وصف يتوقف النفل على حصوله (قوله
والتعين احوط) لا اختلاف الصحيح فيه بحر (قوله ولا بد من التعيين) ولا تنفي عنه نية اصل الصلاة لعدم
الملازمة (قوله عند النية) ويجوز تقديم نية التعيين كاصل النية كما مر (قوله فلو جهل الغرضية) اي غرضية
خمس ذاه كان صلى في وقتها يجره واما نية فذال ان لم ينو الغرض معيناً (قوله ولو علم) اي بغرضية
البعض ونظية البعض وبطل لهذا قوله ولم يميز والصورة في البحر (قوله جاز) عن الغرض بقدره والباقي نقل وان
كان لا يعلم ان بعضه ما فريضة وبعضها سنة فنصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت ان كان يعلم الفراغ
من السن لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفراغ والسن جازت صلاته كذا في البحر (قوله وكذا الوام غيره) يعني
ان نوى من لا يميز بينهما الغرض في الشكل تكون صلاة المأمومين صحيحة اذا اقتدوا به في صلاة لاسنة قبلها
كالمغرب والعصر والشاء ورد بانه قبل العصر والعشاء سنة متدوية فالاولى ان يقال تصح صلاة المأموم في صلاة
لم يعلم قبلها مثلاً في ذلك الوقت حلي ومهمة صلاة تنقصه معلومة من قوله ان نوى الغرض في الشكل جاز
(تنبيه) لا يشترط التعيين الا عند الشروع او قبله فقط حتى لو نوى فرضاً من اوشرع فيه ثم انسى نظمه فتاوعا
في نية الله او كنهه فهو على الاولى (قوله انه ظاهر الح) اي وان اختلف على الصحيح ان الوقت منه قبل هذه
منه من وقتها في صلاة او لم يشرع في صلاة او لم يشرع في صلاة او لم يشرع في صلاة او لم يشرع في صلاة
نساء خلافاً لما في الطحاوي (قوله قرنه باليوم) - وسواء خرج الوقت اذ لم يعلم بالخروج ام لا (قوله والوقت) كمن

[illegible]

الوقت قيد في الفتح به - دم خروج الوقت فان خرج ونسيه لا يجوز به في الصحيح اه اى اذ لم يعلم بالخروج
كافي الهر وان علم صح كافي امداد الفتح (قوله هو الاصح) راجع الى الثالثة فقط وهي قوله اولايه اى لو نوى
الظهور واطلق صح في الاصح لكن في الوقت فقط وهو رد لما في الظاهر يمتنع انه لا يصح حلي (قوله لكنه بعين ظهور
يوم كذا) سواء سقط الترتيب بكثره القوائم ام لا (قوله على المتقدم) مقابله موقوف فيه التعيين بكثره القوائم
(قوله والاسهل فيه اول ظهور) محله اذا كثرت القوائم لان الاوليه والاخرية تقتضي التعدد (قوله ويحيى آخر
الكتاب) اى متنا في مسائل شتى ونقل الشارح عن الزيلعي ان الاصح الاشرط (قوله انه وتر) ولا يصح
بوجوب ولا منية للاختلاف فيه والظاهر ان هذا مستصحب رعاة الخلاف فلو نوى الفرضية فيه اعتقادا للمعتمد
في المذهب كان صوابا ثم رأيت لبعض الافاضل ما يفيد ان المراد لا يلزمه نية الوجوب وليس المراد انه ممنوع عن
نية الواجب (قوله او نذر) فيعينه بسببه من تخير وتعليق بخوف غشاء لاختلاف الاسباب ولا يعين الا بهذا
الطريق حلي (قوله او وجود تلاوة) اى ان هذا الوجود للتلاوة لا يقع الزاخم من سجدة الشكر والسهو
ولا يشترط ان هذه السجدة اهذه الاية كافي الجهر (قوله وكذا اشكر بخلاف هو) الصواب عكس العبارة
ويكون قد ارتضى صاحب النهر حيث قل ولم ارفي كلامهم نية التعيين في السهو والشكر وينبغي
وجوبه في السهو وفي الشكر اه وفيه ان السهو ولا يشترط له اصل النية لانه جابر لنقص واجب فهو بدله ولا يشترط
نية ابعاض الصلاة فلا يشترط فيها هو بدله وسجدة الشكر نقل وهو لا يشترط فيه التعيين (قوله لحصوله اضمنا)
اى في التعيين لان المعين جعله الله كذا ركعة (قوله فلا ينشر الخطأ في عدد رها) لان ما لا يشترط فيه نية لا ينشر
لخطأ فيه فلو نوى الظهور فلا ناوا والظهور اربعة ارجاز ولعل انه يعين قضاء النفل وصلاة العبدتين وركعتي الطواف
كذا في الجهر (قوله لم يقل ايضا) اى كما قالها صاحب النكز (قوله ولم يعين الصلاة صح في الاصح) ونية التعيين
صح نية الاقتداء مستحبة مراعاة للثلاث ويلزم من نية الاقتداء نية اصل الصلاة والا فضل ان ينوي الاقتداء مع
التكبير المقارن لتكبير الامام على قوله او بعده على قوله ما وقوله وان لم يعلم بها لا حاجة اليه لانه ان علمها كان
معينا وقوله بنفسه اى صلاة نفسه (قوله بخلاف ما لنوى صلاة الامام) اى ولم ينو الاقتداء كذا قيد به في الجهر
وهو مستفاد من تعليقه وقوله لعدم نية الاقتداء اى فيلزمه التعيين والقراءة (قوله الا في جمعة الخ) يرجع الى
قول المصنف وينوي المتقدم المتابعة فلا يشترط في هذه الثلاثة نية الاقتداء لكن لا بد من التعيين كما ذكره
في الجهر والنهر ولا يكفي نية اصل الصلاة كما فهمه الحلبي (قوله وجناسة) بحث فيه بانها لا تختص بالجماعة
بل يوديها المفرد فلا بد من نية الاقتداء (قوله وعيد) الحقة صاحب النهر بالجمعة بجميع ما ذكره الشارح
من العلة (قوله لا ختمه امة بالجماعة) اى فنوى الجماعة او العبدتين فقد نوى الاقتداء اضمنا (قوله مع بقائه)
قيد به لانه لو نوى فرض الوقت خارج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج
جاز كما قدمناه عن الاشياء حلي وقال فيما سبق له وهو مخالف لما قدمناه عن الزيلعي من انه اذا نوى فرض الوقت
والوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح الان يفرق بين الشك وعدم العلم فتأمل واحل الفرق ان الشك التردد
بين الطرفين وعدم العلم ان لا يتخطى بالبال شي وان اضاف الفرض الى اليوم لا يصح سواء في الوقت او خارجه
مع العلم بالخروج اومع الجهل به (قوله لا تنه ابدل) اى عن فرض الوقت وليست هي فرض الوقت وان كانت
فرضا في نفسها فاذا نوى فرض الوقت انصرف الى الظاهر فلا يكون ناوا بجمعة فلا يصح (قوله في اعتقاده) تفسير
لقوله عنده فهو على حذف اى (قوله كما هو رأى البعض) هو زفر (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشربلية
ولم يظهر لي وجهه حلي الالم الان يحمل على ما اذا فاته مع الامام (قوله وهو لا يعلم) استبرزه عما اذا خرج
الوقت وهو يعلم فانه يصح حلي عن الشربلية (قوله وتله) فرض الوقت في انه لا يصح به دخوله الوقت اذا
كان لا يعلم بالخروج وهو مناف لما قدمناه عن الاشياء من انه اذا نوى فرض الوقت خارج الوقت وهو لا يعلم
بالخروج يجوز وان كان عالما لا يجوز للخروج حلي فاته يحمل على ان في المسئلة قولين (قوله مطلقا) اى سواء
صلى في الوقت او خارجه مع العلم بالخروج والا حلي (قوله لعمدة القضاء الخ) كانه يقول اما في الوقت فظاهر
واما بعده فتاياه ما يلزم ان يكون قضاء نية الاداء وذلك صحيح كالوهمري الاسير صيام شهر على انه رمضان
ظهر انه بهد مجروده ان هذا التعديل المتأخر اذا ما انشردت بته فلا (قوله كما كسه) فيها اذا

(ولو) فرض (نظام) (تكملة) بين ظهر يوم
 كذا على المقدد والاسهل فيقول ظهر عليه
 او آخر ظهر وفي اقصاهما عن التبعة
 لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي تأخر الكتاب
 (وراجب) انه وراؤذرا وجود ثلاث
 وكذا في خلاف سحر (دون) (عدي) (عدد)
 ركعاه (لخصوا) منها فلا ينس الخطا
 في عدد ها (ويتوى) المقدد المتأخرة
 لم ينزل ايضا لانه لو توى الاصح اما الاصح
 او الشروع في صلاة الاصح ولو توى الصلاة
 صح في الاصح وان لم يعلم بالوجوب في الصلاة
 الصلاة امامه في مال الوتوى صلاة الاصح
 وان اختلف تكبير في الاصح لم يفسد على الختار
 الا في جمعة وجمعة (وتوتوى) (لأنها)
 لا يختصصها بالبيعة (حارام في الجمعة) (انها)
 الوقت (مع شأه) (حارام في اعتقاده) (انها)
 بدل (الان يكون عنده) في بعض قد صح
 فرض الوقت (ولو توى) (ولو توى) (ولو توى)
 (وتوتوى) ظهر الوقت (ولو توى) (ولو توى)
 الوقت (جاء) (ولو لا يعلم الا) بصدق لا يصح
 كان قد خرج الوقت فالاولى فيه ظهر اليوم
 ومنه فرض الوقت قضاء فيه الا انه ككسبه
 لم يزل معطاه احد قضاء فيه الا انه ككسبه
 في المختار

أصل في الوقت قضاء المخرج الحلي (قوله وصلى الجنازة) شروع في بيان التعميم في صلاة الجنازة
(قوله ينوي الصلاة لله تعالى) ولابد أن ينوي الصلاة على أحد من حضرات قصده الوعلي كاهم أن أراد
التعميم فإن طبق حينئذ لم يصح كذا يجتهد الحلي (قوله وينوي الله) أي على طريق الاحتياط لأن الله
بعض الصلاة وهو سنة دينية أو بعض ولو واجبة لا يجب أداءه الحلي (قوله لأنه الواجب عليه) أي لأن
ما ذكر من نية الصلاة والدعاء لكنه لا يظهر في بدء الصلاة لأنه سنة وقصر الحلي مرجع التعميم إلى نية الصلاة
اللاهوتية من ينوي فلا يرجع إلى نية الله (قوله فيقول أصلي لله تعالى الخ) بيان للتبعية الكاملة للحلي (قوله
أن شبه عليه الميت) قول في آخر ولو نوى الصلاة عليه بضمة فلا ناء ذاهو وغيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان
ذاهو غير لا يصح ونوى الصلاة على هذا الميت الذي هو فلان فإذا ذاهو غيره فلا ناء عرفه بالإشارة فقلت
تسمية (قوله ذكرتم أي) على حذف حمزة لاستفهام (قوله لم يجز) لأن الميت كالأمام فالخلفاء في تسميته كالخطأ
في تعيين الإمام الحلي (قوله وله لا يسر تعيين عدد الموتى) لصواب أن يقال وأنه لا يضر الخطأ في تعيين الخ
لأن عبارة وشبابهم وحكمهم مذكورين عدد الموتى عشره فإنهم أكثر وأقل وينبغي أن لا يضر الأذبان أنهم
أكثر لأن فيهم من لا تواجد عليه وهو رتبة حلي فأت ما في شرح والأشياء وأحرازه عنه أنه إن ظهر
خلاف ما عين لا يسر في الأصل (قوله عدم نية رأسه) لا يقال مقتضاها أن تصح الصلاة على شخص الذي عينه عدد
الصلوات لم يكمل كل يوم فبكونه رأسه على الميت بطلت (قوله ولا مام ينوي صلاة فقط) أي على دليل
مقتضى حديث في أبيه فامامة مستحقة (قوله بل ليل الخواب) في نفسه وهو معطوف على قوله للجمعة
مقتضى (قوله لا يبين) قيل عليه الأصح تفكير نية الصلاة عليه بل على وقتها وكذا لا يقتضيه على ما فهمه صاحب
الخبر في مانع من نية الإمامة قبل حضور أحد (قوله فلا يبحث) أي دينة رضى قضاء يبحث إذا اشتد قبل
الشروع فلا يبحث قضاء أيضا حلي عن الأشياء وهذا تبرع على عدم لزوم نية الإمامة وفيه خفاء (قوله
المخاذاة) أي عند وجود شرائطها (قوله بلا التزام) من الإمام بنيت (قوله وقيل لا) ظاهرة كالمقتضى ضعفه
(قوله كجنازة أجماعا) أي في عدم اشتراط نية الإمامة (قوله على الأصح) بمقابل القول بالاشتراط فيه ما وجدته
في الخ قول الجمهور (قوله وعليه أن لم يتخذ) أي على الأصح وهو راجع إلى الجمعة والعيد فقط لا للجنازة أيضا
لأن محاذاتها في الأصل لا يتخلل صلاتها ولا صلاة غيرها فثبت صلاتها مطلقا حلي قلت وهو يفهم من قوله
وعليه لا خلاف المخدوف في الجمعة والعيد لا في غيرها (قوله والله) أي أن وجدت المخاذاة لا تتم صلاتها
أو يستمر إمام صلاتها لا إذا لم يقع بالتمام وطاهر الشرح أن صلاتها حينئذ تنفع فائدة الحاصل
أن نية إمامتها في الجمعة والعيد لا تستلزم الاعتدال المخاذاة وإذا لم يتخذ في اشتراط النية خلاف في الجميع فإذا
لا فرق بين الجمعة والعيد وبين غيرهما (قوله مطلقا) سواء كان الفرض أصبا على العين أو أصبا على الجهة وسواء كان
في العمارة أو في المسجد (قوله تماثيل لو نوى الخ) لا يظهر تفرقه لأن المتفرقة هنا هي غير القبلة وهذا لا ينافي
في تأويله وشباب الصلاة بغيره (قوله رتبة) مقام إبراهيم وهو حجر كان يقرم عليه الخليل عليه الصلاة
والسلام عند بناء البيت (قوله أو تحرق) سجدة رتبة علامة عن قبله بالحجارة (قوله مفرغ على
المخرج) أي التماسك للنية (قوله كنية تعيين الإمام) من إضافة المصدر إلى مفعوله وفيه الحق مقتضى
أن لا يبين الإمام عند كثرة لقوم كالأبوين الميت (قوله صح) لعدم التبيين وفيه أن الظن منزل منزلة اليقين
عندهم فلماذا ربط حكمه (قوله إذا دعاه الخ) أي بلفظه تابع لقبه فلا يصح لأنه حينئذ يكون مقتضاها
بغائب (قوله إذا عرفه بمكان) أي فيصح لأن العبارة للتعيين بالمكان أو الإشارة لكونه ما أقوى من التعميم
بالاسم (قوله إذا أشار لصفة) أي إذا ذكر اسم الإشارة فمما حبال الصفة المختصة ببيان بخلافه فإنه لا يصح
الاقتداء لأن العبارة حينئذ للصفة المختصة وهي ما لا يوصف بها الموجود حينئذ حالاً ولا ملاماً لا وهو استثناء
مستقطع لأن اجتماع فيه إشارة وصفة ومابقة تسمية وإشارة وتسمية وصفة (قوله فلا يصح) لأن الشيخ لا يوصف
بالشيوية حالاً ولا ملاماً ولا إشارة إنما تعتبر حيث كان المشار إليه بقبول التسمية باسم المقارن أو الانصاف بالصفة
المقارنة حالاً أو استقبالا فإن زيدا يمكن تسميته بكر حالاً والشاب يسمى شيخاً استقبالا بخلاف ما ذالم يقوله
حالا ولا ملاماً كنهه المسئلة فلا يصح حينئذ فلا يفرض بأن العبارة للإشارة عند اجتماعها مع الاسم أفاده

الحاجي (قوله لم يجز) اي لانه افتدأ بمقدوم وهذا التعليل يظهر فيما اذا قوى ان يصلي خلف من هو على مذهبه فالظاهر ان ذكر الحصر اتفاق (قوله لما كان العبرة بالتسمية عندنا) اي عند عدم الاشارة (قوله ثواب الصلاة) اي المذكور في الحديث المتفق عليه وهو ما رواه ابو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فتكون هذه المضاعفة فيما زيد ايضا وفيه ان الحديث ذكر فيه الاسم ولاشارة واعبرة للاشارة حينئذ فزيد لما مضاعفة فيه وهو الذي صححه انبوى ولم يأخذ بحديث لوم مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى لشدة ضعفه وانما يعمل بالضعيف في فضائل الاعمال اذا لم يشد ضعفه (قوله واستقبال القبلة) السين وانما ليستبال للطلب فاستعمل بمعنى فعل حتى لو صلى من اشبهت عليه اقبله بلا تبحر فعليه الامانة فان علم بعد الفراغ انه اصاب بحر القبلة في الاصل سم للجملة التي يقابل الانسان عليها غير وقد صارت كالعالم للجهة التي تستقبل في الصلاة بحر وهي العروة مع ما حذاها من الهواة حتى لو رفعت ليرة الاحباب انكرامات جرت الصلاة (قوله كعاجز) اي استقبل جهته قدرته (قوله وان شرط حصوله لاطلبه) فولية ليست بشرط (قوله وهو شرط وآلة) اي ليس مفصولا عن المجردة له والله تعالى (قوله لا ابتلاء) اي اختبارا لمكافئين وذلك لان طرفة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضى عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فامرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختبارا لهم هل يطيعون الا ولا وهو علمه لا تخدوف اي شرطه الله تعالى حاجي (قوله حتى لا يجحد) تفريع على كون الاستقبال شرطا رائدا لا ابتلاء وانما المجردة له هو الله تعالى حينئذ كان المجردة لنفس الكعبة كقرا لانه مجرد لغير الله تعالى حاجي (قوله فذلكم) الام هنا وفي قوله وغيرها بمعنى على حاجي (قوله انه ضعيف) اي انفس اصابه العين له كي مطلقا (قوله حائل) ولو كان اصلها كجبل (قوله كي يعاين الكعبة) والمصلى في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبيله فقوله وغيره اصابه جهتها مخصوص بغير المدنى لان قبلتها بالوحى قاله في البحر وهو اولى عما في الحاشي (قوله سامتا للكعبة اوها وآتها) هذه المسامحة الحقيقية وهي بحيث لو خرج خط من جهته لمز على الكعبة اوها وآتها ولم يذكر المسامحة التقريرية وهو ان يكون مخفرا عن القبلة المحرقا لا تزول به المقابلة بالكعبة والمقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بها تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة والانحراف الى المفسدان يجاوز المشارق الى المغارب كنهى انفساوى بحر (قوله بان يفرض الخ) تصوير للمسامحة الحقيقية (قوله قائمة الى الافق) اي معتدلة ويعر على جهة الكعبة (قوله وخط آخر يقطعه) اي الخط الاخر الذي يسمت الكعبة بهذه الصورة ١ (قوله يمتد وبسرة) بان يرا الخط الثاني على الخط الاول من جهة بين المستقبل الى جهة يساره والظرفان متعلقان بيقطعه (قوله مخ) اختصر عبارتها وهي فلوفرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب بين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالاتقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبله بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد اه (قوله ثلث فهذا معنى الخ) ليس كما فهمه فان التيسار والتيسار في عبارته هو الخط وفي عبارة الدرر الشخص فانه قال اذا تيسر من اوتيسر يجوز ان وجه الانسان مقوس ففقد التيسار او التيسار يكون احد جيبيه الى القبلة حاجي وذكر في الدرر للاستقبال وجبين احدهما ان يصل الخط الخارج من جبين المصلى الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان قلت وهذه الكعبة

فقد حصل من الخط المار بالكعبة قاعة ومن الخط الخارج من جبين المصلي قاعة اخرى وحديث
منه ما زاويتان متساويتان ثم قال الثاني ان تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان الى الدماغ
فيخرجان الى العينين كما في مثلث وهذه صورته
ثم قال فانه لو استقبل على الخط الخارج الى الجبين والتمتع بالزلافة
مستقبل الجهة ولم يزل به المتقابل بالسكينة كلام بعض الافاضل

دماغ

جبهة

جبهة

جبين المصلي

جبين المصلي



۱۲۱

تصحب فيها على كل ما فيك في وجود النية في اول العبادة او قبلها من غير فاصل مناف (قوله افتتح خالصا) اي
وعكسه واعلم ان الربا يحيط بالاصل وجب للعقاب وقيل لا يثبت عاها ولا يعاقب والربا لا يدخل في الصوم وهو
احد ما حل عليه حديث الصوم في واما ان يرى به والربا العمل اياه الغير والسجعة العمل ايسر الغير وان لم يكن
حاضرا (قوله فله ثواب اصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلي عن الاشياء وظاهره بيم الفرض والنفل (قوله
ولا يترك خوف دخول الربا) بل يشرع معقدا على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك الخوف استهزاء او تعريض
باذية غير مضرة بحال ولا بدن (قوله لانه امره وهووم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجل له (قوله في حق
مفوط الواجب) واما من جهة ترتب الثواب عاها او على تحصيلها فظاهره انه يدخل (قوله قيل لشخص الخ)
هذه المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأياها حلي عن الاشياء (قوله ينبغي ان يجزيه) لانه ان الواجب عليه
(قوله ولا يستحق الدينار) لانه استيعار على واجب كما اذا استأجر الاب ابنه للخدمة لا يستحق الاجرة لانها واجبة
عليه حلي (قوله لا رضاء المصوم) الظاهر ان المراد به في وجب ثوابها لاختصاصه (قوله لا تقيده) وذلك لان
الخصم قد لا يعفو فيضيع عليه ثواب صلاته بجهله (قوله بل يصلي) من التواكل ما شاء اي من غير جهة ثواب
فان عفا خصمه تكمرا او لرضاء الله تعالى له ثواب صلاته لنفسه والاخذ من حسنة فان فرغت صلب من
صينات المظلوم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله جاءه يؤخذ) اي ورد في الآثار (قوله لدا اني)
درسد درسد (قوله سمعنا صلاة بالجماعة) اي من الفرائض لان الجماعة لا تكون الا بالامام خاص
شرعيته بها من التواكل كالتراويح وثواب الجماعة ان كان خلف الامام محاذيا ثواب مائة صلاة وان كان
عن يمينه ثواب خمس وعشرون وصية صلاة وان كان عن يساره ثواب خسين صلاة وهذا في الصف الاول ولم
يعد خمس وعشرون اوسع وعشرون صلاة والذي في المواهب عن القسيري في التعبير سبعماية صلاة مقبولة
ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حمله ان هذا لا ينافي ان الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخل الجنة
برحمت (قوله ينوي الفرض) اي ينوي اقتداءه في اتيه في الشروع في صلاة الامام (قوله والاتع نفلا) اي
غير نافية في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاتها على المتمد
(قوله فلم تكنوبة) لانها اقوى لكونها فرض عين وذات ركوع وسجود بخلاف الجنازة والضابط انه اذا جمع
بين عبادتين في نية واحدة فان كانت احدهما اقوى كان شارعا فيها وان استويا لفت ولا يكون شارعا
في واحدة منهما حلي عن الاشياء (قوله ولو مكتوبتين) دخل وقت احدهما ووقت الاخرى لم يدخل (قوله
برقية) لانها مبنية على ارادة عدم صحة نية العصر في وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لان الظهر واجبة
التقديم عليها ترتيبا فكانتا بمنزلة قائمتين لم يسقط الترتيب بينهما حلي (قوله والالتقاء) لانه لا يمكن ادائهما
معالان كلاهما مطلوب الفعل على حدة وجهه مؤديا لاحدهما ترجيح من غير مرجح ولم يعتبر الاولوية
الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما حلي (قوله فلفا تامة لوقت مقصدا) وكان ذات ترتيب والالتفت نية
كافي الجبر اذا ضاق الوقت فلو تقيته سواء كان ذات ترتيب او لا حلي (قوله فلف فرض) لانه اقوى (قوله ففهمنا)
في ثواب نوايها وقد يجمع نية اربع نوافل كنية تحية المسجد وسنة الوضوء والفضي والكسوف في ثواب عاها الحاقا
بما ذكر في كلام الشارح نظرا فان تحية المسجد لا تطلب في وقت كراهة واجيب بانها هاء على وجه التبعية
والممنوع استقلالها اوبانه محمول على ما اذا قامت السنة مع الفرض فادامنا نوايها بها السنة والتحية (قوله
فناقله) لغوتم بكونها كاملة وثلاث دعاء حلي (قوله ولا تطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها (قوله
ما لا يكرهية مقابلة) بان يكره نوايها النفل بعد شروع الفرض وعكسه او انما تامة بعد الزمنية وعكسه او الاقتداء
بعد الاقرار وعكسه واما اذا كبر بنية مواقة كان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فان النية
الاولى لا تطل ويبنى عاها ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة (قوله الصوم) فحواه الاعتكاف ولكن الاولى
عدم الاشتغال بغير ما هو فيه

(باب صفة الصلاة)

(قوله شروع في المنسوط) هذا في بيان المراد بالصفة الاوصاف الذاتية لها وهي الاجزاء الالهائية التي هي
اجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المنسوط وسياتي ان الاولى خلافه (قوله مصدر) وفعله

تصحب فيها على كل ما فيك في وجود النية في اول العبادة او قبلها من غير فاصل مناف (قوله افتتح خالصا) اي وعكسه واعلم ان الربا يحيط بالاصل وجب للعقاب وقيل لا يثبت عاها ولا يعاقب والربا لا يدخل في الصوم وهو احد ما حل عليه حديث الصوم في واما ان يرى به والربا العمل اياه الغير والسجعة العمل ايسر الغير وان لم يكن حاضرا (قوله فله ثواب اصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلي عن الاشياء وظاهره بيم الفرض والنفل (قوله ولا يترك خوف دخول الربا) بل يشرع معقدا على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك الخوف استهزاء او تعريض باذية غير مضرة بحال ولا بدن (قوله لانه امره وهووم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجل له (قوله في حق مفوط الواجب) واما من جهة ترتب الثواب عاها او على تحصيلها فظاهره انه يدخل (قوله قيل لشخص الخ) هذه المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأياها حلي عن الاشياء (قوله ينبغي ان يجزيه) لانه ان الواجب عليه (قوله ولا يستحق الدينار) لانه استيعار على واجب كما اذا استأجر الاب ابنه للخدمة لا يستحق الاجرة لانها واجبة عليه حلي (قوله لا رضاء المصوم) الظاهر ان المراد به في وجب ثوابها لاختصاصه (قوله لا تقيده) وذلك لان الخصم قد لا يعفو فيضيع عليه ثواب صلاته بجهله (قوله بل يصلي) من التواكل ما شاء اي من غير جهة ثواب فان عفا خصمه تكمرا او لرضاء الله تعالى له ثواب صلاته لنفسه والاخذ من حسنة فان فرغت صلب من صينات المظلوم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله جاءه يؤخذ) اي ورد في الآثار (قوله لدا اني) درسد درسد (قوله سمعنا صلاة بالجماعة) اي من الفرائض لان الجماعة لا تكون الا بالامام خاص شرعيته بها من التواكل كالتراويح وثواب الجماعة ان كان خلف الامام محاذيا ثواب مائة صلاة وان كان عن يمينه ثواب خمس وعشرون وصية صلاة وان كان عن يساره ثواب خسين صلاة وهذا في الصف الاول ولم يعد خمس وعشرون اوسع وعشرون صلاة والذي في المواهب عن القسيري في التعبير سبعماية صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حمله ان هذا لا ينافي ان الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخل الجنة برحمت (قوله ينوي الفرض) اي ينوي اقتداءه في اتيه في الشروع في صلاة الامام (قوله والاتع نفلا) اي غير نافية في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاتها على المتمد (قوله فلم تكنوبة) لانها اقوى لكونها فرض عين وذات ركوع وسجود بخلاف الجنازة والضابط انه اذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فان كانت احدهما اقوى كان شارعا فيها وان استويا لفت ولا يكون شارعا في واحدة منهما حلي عن الاشياء (قوله ولو مكتوبتين) دخل وقت احدهما ووقت الاخرى لم يدخل (قوله برقية) لانها مبنية على ارادة عدم صحة نية العصر في وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لان الظهر واجبة التقديم عليها ترتيبا فكانتا بمنزلة قائمتين لم يسقط الترتيب بينهما حلي (قوله والالتقاء) لانه لا يمكن ادائهما معالان كلاهما مطلوب الفعل على حدة وجهه مؤديا لاحدهما ترجيح من غير مرجح ولم يعتبر الاولوية الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما حلي (قوله فلفا تامة لوقت مقصدا) وكان ذات ترتيب والالتفت نية كافي الجبر اذا ضاق الوقت فلو تقيته سواء كان ذات ترتيب او لا حلي (قوله فلف فرض) لانه اقوى (قوله ففهمنا) في ثواب نوايها وقد يجمع نية اربع نوافل كنية تحية المسجد وسنة الوضوء والفضي والكسوف في ثواب عاها الحاقا بما ذكر في كلام الشارح نظرا فان تحية المسجد لا تطلب في وقت كراهة واجيب بانها هاء على وجه التبعية والممنوع استقلالها اوبانه محمول على ما اذا قامت السنة مع الفرض فادامنا نوايها بها السنة والتحية (قوله فناقله) لغوتم بكونها كاملة وثلاث دعاء حلي (قوله ولا تطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها (قوله ما لا يكرهية مقابلة) بان يكره نوايها النفل بعد شروع الفرض وعكسه او انما تامة بعد الزمنية وعكسه او الاقتداء بعد الاقرار وعكسه واما اذا كبر بنية مواقة كان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تطل ويبنى عاها ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة (قوله الصوم) فحواه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه

وصف واصله وصف كوعد حذف فاق وهو من هنا ما التائيت وفي البحر الوصف لغة ذكر ما في الموصوف من الصفة والصفة هي ما فيه ولا يشكرانه يطلق الوصف ورايه الصفة اه وان حل ما ذكره الشارح على اصل اللغة وما في البحر على عرفها زال التشافي خالي (قوله كيفية) قال في النهر هذا اولى من جعلها الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهوية ووجه الاولوية انه لا يثبت الواجبات والسنة والندوبات ثم ان هذا التعريف لصفة الصلاة خاصة للمطلق صفة وهو على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة في بعض الاجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالقعود وبعضها السنة كالنشاء وبعضها التدب كنه نظره الى موضع سجوده في القيام والجماعة واما المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة (قوله من فرائضها الخ) اي من التبعيضية اشارة الى ان هناك فرائض اخرى وهو كذلك وهي ما ذكره الشارح بقوله وبقي الخ حلي وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من التعمرة والترويح بصلته والقعدة الاخيرة اولى من الاركان (قوله التعمرة) كما اذا للوحدة (قوله قائما) اي اولى القيام اقرب فلو وجد الامام راكعا فكبر ان كان الى القيام اقرب صح والا لاولوا اراد بها تكبير الركوع لفت نية ويكتفي من الاخرس والاي بالنية ولا يلزمهما تحريك اللسان لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا تعذر نفس الواجب لا يحكم بوجود غيره الا بدليل وفي غير تكبير الاحرام يلزمهما التحريك لعدم بداية نية عنه كما في النهر حيث قال واما باقي التكبيرات فتهال في طلاق الفتح انه يحرك لانه كالقراءة اه وكان الفرق ان تكبير الاحرام اها خلف وهو النية بخلاف غيرها اه وبعبارة الفتح وطلاق الاخرس واقع بالاشارة وكذا عناقته ويصعبه وشراؤه سواء قدر على الكتابة ام للضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لادى الى بؤسه وجوعا وهو ذلك ثم رأينا الشرع اعتبره امانته في العبادات الاترى انه اذا حرك لسانه بالقراءة والتكبير كان صحيحا ومعتبرا فكذا في المعاملات قلت وهذه العبارة لا تنفي لزوم التحريك في غير التعمرة على ان لفظ التكبير اذا اطلق انما ينصرف الى الكامل وهو تكبير الاحرام ثم لا يخفى ان ما في الفتح يخرج على قول النضلي وهو خلاف الصحيح اه افاده بعض الافاضل ثم القيام انما يشترط فيما يفترض فيه القيام كالفرض والواجب وسنة الفجر عند القدرة على القيام واما في النوافل غير سنة الفجر وفي الفرائض عند عدم القدرة على القيام فلا يشترط لها القيام حلي (قوله في غير جنازة) اما فيها فهي شرط باعتبار الشروع بهاركن باعتبار قيامها مقام ركعة كما في تكبيراتها اه شربلاي عن المحيط (قوله على القادر) يخرج به الاي والاخرس كما قدمنا (قوله به يقي) اي بشرطية المأخوذة من ذكر الشرط ومقابلته اقول بالركنية وهو قول مجد والطحاوي حلي عن الشربلية (قوله فيجوز الخ) تفريع على الشرطية وانما جازيها النفل على النفل لان الكل صلاة واحدة بدليل ان القعود لا يفترض الا في آخرها على الصحيح كذا في البحر (قوله وعلى الفرض) لان الفرض اقوى فيستحب النفل لضعفه (قوله وان كره) اي من جهتين تأخير السلام عن محله وعدم ابتداء النفل بتعمرة حلي وهي تحريمة والجهة الثانية تظهر في بناء النفل على النفل فيكون قوله وان كره يرجع الى الصورتين (قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بان مقتضى الشرطية صحة بناء اي صلاة على اي صلاة كما يجوز بناء اي صلاة على طهارة اي صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصدر الشهيد واجيب بان المنع لا يكون التحريمة ركنا بل لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره باخص اوصافه وان يكون عبادة على حد قولنا على غيره لكان مع ذلك غير عبادة واحدة حلي (قوله او نفل) وجهه انه لا يجوز ان يستتبع الشيء ما هو فوقه لان فيه جعل الاقوى تابعا للملاد في انتهى ابو السعود (قوله على الظاهر) اي من المذهب كالنية فانها ليست من الاركان ومع هذا لا يجوز اداء الصلاة بنية صلافا اخرى بغير (قوله ولا اتصالها) جواب سؤال حمله لو كانت شرطا لما روي فيها ما روي في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لما اتصلت بالاركان روي فيها ما روي فيها (قوله وقد منعه الزبلي) اي منع ما ذكر من مراعاة الشروط راداعلى من زعم ركبتها لتلك المراعاة وعلى المنع لو احرمت حاملا للجماعة فالصالحا عند فراغه من التحريمة بعمل يسير او مضر فاعن القلة فاستقبلها عند فراغه منها او مكشوف العورت فسترها عند فراغه منها بعمل يسير او مضر فاعن في التحريمة قبل الزوال فدخل الوقت عند فراغه منها او شرع المحدث او الحنطب وهو واقف في الماء فانغمس

وهو في كيفية مثله على فرض وواجب ومنه ومنه واجب (من غير انشاء) التي لا تصح بدونها (التعمرة) فانما (وهي شرط) في غير جنازة على القادر به يقي فيجوز بناء النفل على فرض وان شرط لا فرض على من نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان روي فيها الشريط وقد منعه الزبلي

عند مراعاة منها ثم رفع راسه وصلى مع جميع الصور (قوله ثم رجع اليه) اي الى القول بالمراعاة فيها حيث قال ولئن سلم فاقمنا شرط لما يتصل به من الاداء لان التحريم من الصلاة وفي جعل هذا رجوعا من ربابي الى نقول بالمراعاة نظر لانه من باب التبرك لا الجرم (قوله ثم في التلويح الخ) لما كان يتوهم من قوله ثم رجع اليه ان المرجوع اليه هو المعول عليه استدرك عليه بقوله ثم الخ وقوله تقديم المنع اي منع مراعاة الشروط لهما المترب عليه صحة الصور المتقدمة قال في الجرم ومراعاة الشرائط المذكورة ليس لهما بل تقديم الماهل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها في آخر الصور ولئن سلمنا فهي ايسر لهما بل في التلويح فاولى ان يقال ان سلمنا مراعاتها في آخر الصور ولئن سلمنا فهي ايسر لهما بل في التلويح لقيام اتصالهما بها وهو ركن اه وقد فعل الرباعي ما هو اولي (قوله لكن نقول الخ) استدرك على ما في التلويح فبعد ان نقول بعدم المراعاة اولي من ان نقول بها (قوله الاحتياط خلافا) وهو ان نقول بالمراعاة والمراد بالاحتياط العمل بالاحوط افتراضا بدليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في الجرم والتميز واعتداده عدم المراعاة (قوله بل باعتبار انصافها باقيا) ان اريد القيام الا في بعدها نقول يمكن تحقيق الشروط فيه دونها كفي الصور السابقة وان اريد قيامها بالمصاحب لمن تخصها كانت الشروط لهما فانه شرط فيها ونشر شرط شرط (تنبيه) انما سميت تكبيره احرام لانها تحرم الاشياء المباحة التي تاتي الصلاة لاكل مساح كالمشي لسبق الحدث (قوله الذي هو ركعها) اي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل انشام منه وهو ان تصاب مع الاعتدال وغير انشام وهو الانحناء قبل ان يسال يدها ركبتها وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين (قوله بقدر انشامه) فهو بقدر رتبة فرض وقدر الحاجة وسورة وثلاث آيات واجب ويشتر ما شرعية سورة الاعلى والكافرون والعمدية في التزمينة وقدر طول المفصل واساطه وقصاره في محاسن مندوب وعند سقوط اشراة يسقط التحديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قرأه فيه فلو كان فيه اصل القيام لامتداده كفي افه الثاني ذكره بعض الافاضل (قوله فلو كبر فانا الخ) يحمل على من لا قرأه عليه كماله اياه انصر على ادنى قرأه ما يحصل به الفرض من ما لا يفتقر الى الوقوف نحو ثم يدرك مكان الايمان به ما الى الركوع وانه تركه انشامه في الاولين واني بها في الآخرين لان التعيين في الاولين واجب اه ابو السعود (قوله كذا) اطلقه فمثل التذلل المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا السجود وهذا احد قولين فيه واشافي التخيير واه في القيام ان يكون القدمان على الارض فلو قام على عقبيه او اطراف اصابعه او ارجلها احدى رجليه عن الارض يجوز به ويكره ان كان بغير عذر ولا قرب فنعشوع ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع اليه اه ابو السعود عن اخوي اقول لا يظفر ذلك في السجود وصاحب الادرة فاولى لا يظفر به على ما دللنا به من ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال القيام انما في الركوع والسجود فليعلم انما في (قوله وسنة غير) اما على اقول بوجوبها فظاهر وما على اقول بسببها فرائد بقول بالوجوب ونقل الشربلالي في مراني افلاح ان الاصح جوارها من قعود واسرها فضاء اسامة المارة هل يعترض اقيامه في الركوع لا كصلها (قوله نذب اجماره فاعدا) تحذيرا لكونه وسيلة فيتمه عند موت ما شرع لاجله وجرايمه فاما قوله وكذا من يسبل جرحه) يعني يندب ايعاقه فاعدا ويجوز انما ليس المراد انه يجوز له السجود لانه لو سجد لزم قوائم الطماسة بلا خلف ولو صلى قاعدا او قائما بالايماء فأت السجود والركوع الى خلف وهو الايماء بهما حاي (قوله كن يسبل جرحه اذا قام) فيفترض عليه التعمد خلفه عن القيام ولا خلف عن الطهارة (قوله او يسلس بوله) العلة فيه هي العلة فيما قبله (قوله او يبدد ريع عورته) لانه لا خلف عن السجود فاعدا خلف عن القيام وكذا اذا دارع عضوين اعضاء عورته كافي ابي السعود والاولى الاقتصار عليه لانه الحد المانع (قوله او يضعف عن القراءة اصلا) فيصم السجود وعلم عماد ركنية القراءة اقوى من ركنية القيام وقد يقال انما ترك القيام للقراءة لوجوب خلفه دونها وما شئ بضعف كركم ونصر كافي انما مرس وشار بقوله اصلا الى انه لو قدر على الايمان بقدر الفرض فاما تعين عليه القيام بقدره (قوله او عن صوم رمضان) فيتعين عليه ان يقوم وتخصيل الصوم لكونه لا خلف له والقدية عنه انما هي عند عدم تأنيه بوجهه (قوله المروج لجماعة) اي في المسجد وهو محل

مخرج اليه بقوله واني سلم في التلويح
تتميم الخ على ان سلمنا اولى لكونه نقول
الاحتياط خلافا وعبارته انما
الاحتياط لاجل ما يتصل بالقيام الذي هو ركنها
بل باعتبار انصافها باقيا
(قوله) انما سميت تكبيره احرام لانها تحرم الاشياء المباحة التي تاتي الصلاة لاكل مساح كالمشي لسبق الحدث
ويشتر ما شرعية سورة الاعلى والكافرون والعمدية في التزمينة وقدر طول المفصل واساطه وقصاره في محاسن مندوب وعند سقوط اشراة يسقط التحديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قرأه فيه
فلو كان فيه اصل القيام لامتداده كفي افه الثاني ذكره بعض الافاضل (قوله فلو كبر فانا الخ) يحمل على من لا قرأه عليه كماله اياه انصر على ادنى قرأه ما يحصل به الفرض من ما لا يفتقر الى الوقوف نحو ثم يدرك مكان الايمان به ما الى الركوع وانه تركه انشامه في الاولين واني بها في الآخرين لان التعيين في الاولين واجب اه ابو السعود (قوله كذا) اطلقه فمثل التذلل المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا السجود وهذا احد قولين فيه واشافي التخيير واه في القيام ان يكون القدمان على الارض فلو قام على عقبيه او اطراف اصابعه او ارجلها احدى رجليه عن الارض يجوز به ويكره ان كان بغير عذر ولا قرب فنعشوع ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع اليه اه ابو السعود عن اخوي اقول لا يظفر ذلك في السجود وصاحب الادرة فاولى لا يظفر به على ما دللنا به من ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال القيام انما في الركوع والسجود فليعلم انما في (قوله وسنة غير) اما على اقول بوجوبها فظاهر وما على اقول بسببها فرائد بقول بالوجوب ونقل الشربلالي في مراني افلاح ان الاصح جوارها من قعود واسرها فضاء اسامة المارة هل يعترض اقيامه في الركوع لا كصلها (قوله نذب اجماره فاعدا) تحذيرا لكونه وسيلة فيتمه عند موت ما شرع لاجله وجرايمه فاما قوله وكذا من يسبل جرحه) يعني يندب ايعاقه فاعدا ويجوز انما ليس المراد انه يجوز له السجود لانه لو سجد لزم قوائم الطماسة بلا خلف ولو صلى قاعدا او قائما بالايماء فأت السجود والركوع الى خلف وهو الايماء بهما حاي (قوله كن يسبل جرحه اذا قام) فيفترض عليه التعمد خلفه عن القيام ولا خلف عن الطهارة (قوله او يسلس بوله) العلة فيه هي العلة فيما قبله (قوله او يبدد ريع عورته) لانه لا خلف عن السجود فاعدا خلف عن القيام وكذا اذا دارع عضوين اعضاء عورته كافي ابي السعود والاولى الاقتصار عليه لانه الحد المانع (قوله او يضعف عن القراءة اصلا) فيصم السجود وعلم عماد ركنية القراءة اقوى من ركنية القيام وقد يقال انما ترك القيام للقراءة لوجوب خلفه دونها وما شئ بضعف كركم ونصر كافي انما مرس وشار بقوله اصلا الى انه لو قدر على الايمان بقدر الفرض فاما تعين عليه القيام بقدره (قوله او عن صوم رمضان) فيتعين عليه ان يقوم وتخصيل الصوم لكونه لا خلف له والقدية عنه انما هي عند عدم تأنيه بوجهه (قوله المروج لجماعة) اي في المسجد وهو محل

على ما لا يفسره الجماعة في بيته افاده ابو السعود (قوله به يفتي) وجهه ان القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يخرج الى الجماعة ويصل قاعدا وهو الاصح بحيثي وقيل بشرع فاقمنا مع الامام ثم يقعد فاذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع ويختاره في سنية المصلي بجر (قوله ومنها القراءة) اي من القرءان المنقول عن الرسول عليه الصلاة والسلام متواترا فلا يقرأ بالشواذ ولا يجوز بالحديث القدسي قهستاني ويؤخذ منه ان القراءة بالهشركافية لانه لا يقال لها شواذ وحد القراءة ان يصح الحروف مع اجماع نفسه وذكر في التمر ونقله الشارح في الفصل الا في انه لو قرأ من التوراة والانجيل والربور ان كان قصة اوحى فصدت وان كان ذكر لا نفسه ولا يجوز اجماعا سواء كان قادرا على قراءة القرءان ام لا انتهى وهذا يدل على ان مراد الله تعالى بالاعتداده عدم الفساد به ان كان غير قصة وحكم لكنه خلاف المتبادر منه قوله لقادر عليها) خرج الاخرس والامى الذي اجتمعت آماه المسيل والتهافت بقر على التعلم وكذا من لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الهند والترك قهستاني (قوله وفي ركن زائد) اعلم ان الركن قسمان اصلي وهو ما لا يسهل ولا يسهل ولا يسهل ولا يسهل وهو ما يسهل في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وجعلوا القراءة من الثاني لسهولة وطها عن المقتدى وعن المدرك في الركوع ولا تاتي بين الركبة والزيادة لان تسببها ركبا باعتبار قيام الصلاة في حالة بحيث يستلزم اشتاؤها انتفاءها وتسميتها زائدا لقيامها بدونها في حالة اخرى ولا تزد ما لا يخففه بل فلا يقال ان غسل رجلين والقيام والركوع والسجود كان زائدا لقيامه لزيادة مسح الحف والايام عنها (قوله لسهولة وطها) ان قلت ان قراءة الامام خلف عن قراءة المؤمن لما ورد ان قراءة الامام له قرأه قلت ليس المراد الخلفية بل المراد ان الشارع منه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه وفي الحلبي ما حصله ان مراد الشارع في الخافية من المقتدى فلا ياتي وجود الخلفية من الامام (قوله بحيث لو يديه الخ) اخذ منه انه لا يكفي طأطأة الرأس وحده على ما استحسنه الحلبي شارح المسية وفي الحزينة اداء ركع وذبح الى السجود بان ترك الجلب فلهذا الانحناء يجوز به عن الركوع ثم هذا في الركوع قائما وان ركع جالس يذبح في يمينه ركبة ابو السعود وقوله بعقد القراءة وقيل اذا تم حرف او كلمة منها حال الضرر لا بأس به والاول اصح درم شقي (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع ونزعة وضع بعض الوجه على الارض عملا لا ضرورة فيه فدخل الانف وخرج الخد والذقن وما اذا رفع قدميه في السجود فانه اشبه بالتلاعب من التعظيم بجر (قوله بحيثي) هو قوله ما والفتي به (جوع الامام اليه وقال الامام في رواية قديمة يكفي وضع الانف) تنبيه وضع ركن من الجهة وان قل فرض ووضع اكثرها واجب حاي (قوله وقدميه) يجب اسقاطه لانه يكفي وضع اصبع واحدة منه ما ذكره بعد حاي (قوله بشرط) بشرط وضع باطن الاصبع لراسها حاي ولا ينافيه ما في الهداية ان ترك توجيه الاصابع في السجود مكروه لان المراد توجيه الكل (قوله وتكراره) تعبد راضله ثابت باكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبد باهو قول الاكثر من مشايخنا وقيل ترغيبا لمشيطان حيث امر بواحدة في فسجد هما غاظة له وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقيل هما للاشارة الى انه خلق من الارض ويعود اليها وقيل غير ذلك (قوله ثابت بالسنة) والاجماع بجر (قوله كعدد الركعات) اي في كل الصلوات (قوله والذي يظهره شرط) ذلك ان ركنها التوقف الماهية عليه مع انها لا توقف ولم لا الخلف لا يصلي بحيث يرفع من السجود ثم وانظر هل يقال فيه ما قيل في التحريم من عدم مراعاة الشروط (قوله لانه شرع للخروج) اي فلم يكن مقصود الدابة فيه ان القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركنان وقوله للخروج في به توهم ان مشروعيته للتشهد لعدم صحته لانه يلزم عليه ان ما شرع لشيء يكون أكد من ذلك الشيء اذ الفرض فرض وقراءة التشهد واجبة (قوله ركن زائد) لسهولة من غير ضرورة لعدم توقف الماهية عليه في صورة الخلف وقيل ركن اصلي واليه مال عصام بن يوسف وجعل الشربلالي الترة على الخلاف في الركبة والشربية اداء هانما فصم على الثاني لا الاول (قوله يرفع من السجود) اي الاول من الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار الاول وحذف في لا يصلي صلاة بالرفع من السجود الاول من الثانية حاي (قوله لا يكره منكروه) اي منكر فرضه للقول بوجوبه كما نقله القهستاني اما منكر امله فكأنه لكونه مجمعا عليه علم من الدين

به يفتي خلافا لالانسان (قوله) من (القراءة)
لقادر عليها كحاي (قوله) وفي ركن زائد عند
الاكثر لسهولة (قوله) بحيث لو يديه الخ
منها (ركوع) بحيث لو يديه الخ
(قوله) منها (السجود) بحيث لو يديه الخ
اصبع واحدة منها بشرط وتكرار ركعات (قوله) منها
ثابت بالسنة كعدد الركعات (قوله) منها
(القوله) الأخير والذي يظهره شرط
لانها من التلويح كما ذكره في التلويح
في التلويح انه ركن زائد بحيث من حاي
لا يصلي بالرفع من السجود وفي السجود حاي

فرضه حلي يجب (قوله قد راد في قراءة الشهود) اي ادى زمن يقرأ فيه بان يكون قد راسع ما يكون من التلطف به مع تعميم الالفاظ وليس المراد ان له في نفسه ادى واعلى (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله صحت) وهل يلزمه سجود السهو يرد (قوله بصلته) اي قصد ان يجعلها اذ امر آفة لهما مفاعلة من الحسين بن السعد وعده فرضا جرى على قول الامام على تخريج البردي بالمهمة احد بن الحسين اخذا من المائل الاثنى عشرية فان الامام لم قال فيها بالبطلان واركانها صحت ولم يبق الا الخروج دل على انه فرض وما لهما لا باجته فيما دل على انه ليس بفرض حلي وذ نظر الى انه لا يؤدي فرض آخر الا بالخروج ترجيح قول الامام لان ما وقف عليه اداه فرض فرض وفرضه لا تنافي كراهته لاختلاف الحديث فهو من حيث كونه محرجا من صلاته فرض ومن حيث كونه بغيره لفظ السلام مكروه (قوله كفله المناهي لها) ككل ونسب وكلام ومشي وسلام حلي وادخلت المكاف في قوله كفله انقول المسا في ومثله الحشي بالكلام والسلام وقيد بقوله بعد تمامه لانه لو كان المناهي قبله بان كان قبل الفعول اذ انفاذ قوله وان كرهت عيا لكونه موقفا لواجب وهو السلام بجر (قوله انفاذ) اي من الامام وصاحبه وتخريج البردي غلط وليس فيه نص عن الامام لانه لو كان فرضا لاخص بقرينة وانما حكم الامام بالنسبة في اثنى عشرية باعباران فيها معاني مغيرة بفرض حلي وعليه لم يبق الحديث صحت الصلاة انفاذا (قوله وعليه) اي على الصحيح الذي هو قول كرخي المقابل لقول البردي وفائدة الخلاف بينهما ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعده ووجه قد نشهد اذالم يوضا ويمنى ويخرج بصلته بطلت على تخريج البردي وصحت على تخريج كرخي (قوله وبني من افروض ش) اوقع ياناب بفعله عليه السلام وقوله صلوا كما راى في اصيل ولولا يقيم الدليل على السنة او لوجب في غير هذه فقرن شسا بقرنتها (قوله تميز المفروض) بان يميز السجدة الثانية عن الاولى بان يرفع ولولا لا اوبكون في الفعول اقرب قولان معجمان ونقل الشرياني في الحلي المراد بالتميز تغيير ما فرض عليه من الصلوات عماله بفرض عليه حتى لو لم يميز فرضية الخمس الا انه كان يصليها في وقتها لا يميزه ولو علم ان بعض فرض والعرض سنة فان نوى افترض في الكل او نوى صلاة الامام عند افتراءه في افترض ولولا يميز فرضية الصلاة زو ليس المراد بالمفروض المميزان يميز ما في الصلاة بقوم افترضية عن غيره فانه لا يشترط (قوله وترتيب بقيام الح) الترتيب جعل كل شئ في مرتبة فعناء تقديم الامام على الركوع والركوع على السجود حتى لو خفف فيب فددت (قوله والفعود الاخير على ما قبله) بحيث يكون آخره فالترتيب فيه تأخير ووجب قبله تقديمه والا لولا الخريان على وتيرة واحدة بان يقول وترتيب بقيام على الركوع والركوع على السجود والحدود على الفعود لاخير او يقول وترتيب الركوع على اقيام والسجود على الركوع وانفعود الاخير على السجود حلي (قوله على ما قبله) اي كل ما قبله حتى لو قد قدر الشاهد ثم تذكر ان عليه سجدة بطل الفعود لان ترتيبه فيه فرض يبين (قوله واتمام الصلاة) اي الانيان بها تامة بان لا يترك شيئا من فروضها وفيه ان هذا لا يرد على اقتراح كل فرض فلا يشق عده فرضا مستقلا حلي قال ابوالهود وبقي عنه ترتيب الفعود على ما قبله لانه يستلزم الاتمام (قوله ولا انتقال من ركن الى ركن) لا لولا ان يقول ولا انتقال من فرض الى فرض ليم الانتقال من السجود الى الفعدة بناء على انها شرط للخروج وفي عده فرضا نظرا بل هو واجب فلو ركع ركوعين او سجدة ثلثا او فعدة عن التماس في غير ذلك مما يخالف بين الفرضين يكون تاركا للواجب فيجب عليه سجود السهو (قوله ومتابعته لتمامه في الفروض) بان يأتي بها ولو بعد وقيد بانه لا يشترط ان يتابعه في الراجح انما يستلزم فرض فلا يصدق الا بالتميز كما في قوله وسجدة صلاة مامة في رايه لان المميز راى المأموم صحة وفاداعلى المتقدم فلو اقتدى بشاغي من ذكره او امرأة صحت لا بعد خروجها في (قوله وعدم تقدمه عليه) اي في جهته وقيد به لانه لو تقدم الى جهة الشك اكثر منه لكن في غير جهته كما في استقبال الكعبة لا يفسر (قوله وعدم خف منه في الجهة) ان من غرائس عدم شفاقة في الجهة وراى المتقدم في خلاف امامه في الجهة والاولا اصل الكعبة وخارجها مقدمين والمضرب في جهة اخرى الامام واقوم الفعلة العلم بالخالفه لا يسمعه حتى اذا خافوه ولم يعلموا بغيره فقد آزرهم (قوله بشرطها) بغير التثنية اما الاول فهو وان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت معة واما الثاني فهو وان تكون الحاناة في صلاة مطلقة مشتركة فخرعة وادانوى

(قوله في قراءة الشهود) اي ادى زمن يقرأ فيه بان يكون قد راسع ما يكون من التلطف به مع تعميم الالفاظ وليس المراد ان له في نفسه ادى واعلى (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله صحت) وهل يلزمه سجود السهو يرد (قوله بصلته) اي قصد ان يجعلها اذ امر آفة لهما مفاعلة من الحسين بن السعد وعده فرضا جرى على قول الامام على تخريج البردي بالمهمة احد بن الحسين اخذا من المائل الاثنى عشرية فان الامام لم قال فيها بالبطلان واركانها صحت ولم يبق الا بالخروج دل على انه فرض وما لهما لا باجته فيما دل على انه ليس بفرض حلي وذ نظر الى انه لا يؤدي فرض آخر الا بالخروج ترجيح قول الامام لان ما وقف عليه اداه فرض فرض وفرضه لا تنافي كراهته لاختلاف الحديث فهو من حيث كونه محرجا من صلاته فرض ومن حيث كونه بغيره لفظ السلام مكروه (قوله كفله المناهي لها) ككل ونسب وكلام ومشي وسلام حلي وادخلت المكاف في قوله كفله انقول المسا في ومثله الحشي بالكلام والسلام وقيد بقوله بعد تمامه لانه لو كان المناهي قبله بان كان قبل الفعول اذ انفاذ قوله وان كرهت عيا لكونه موقفا لواجب وهو السلام بجر (قوله انفاذ) اي من الامام وصاحبه وتخريج البردي غلط وليس فيه نص عن الامام لانه لو كان فرضا لاخص بقرينة وانما حكم الامام بالنسبة في اثنى عشرية باعباران فيها معاني مغيرة بفرض حلي وعليه لم يبق الحديث صحت الصلاة انفاذا (قوله وعليه) اي على الصحيح الذي هو قول كرخي المقابل لقول البردي وفائدة الخلاف بينهما ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعده ووجه قد نشهد اذالم يوضا ويمنى ويخرج بصلته بطلت على تخريج البردي وصحت على تخريج كرخي (قوله وبني من افروض ش) اوقع ياناب بفعله عليه السلام وقوله صلوا كما راى في اصيل ولولا يقيم الدليل على السنة او لوجب في غير هذه فقرن شسا بقرنتها (قوله تميز المفروض) بان يميز السجدة الثانية عن الاولى بان يرفع ولولا لا اوبكون في الفعول اقرب قولان معجمان ونقل الشرياني في الحلي المراد بالتميز تغيير ما فرض عليه من الصلوات عماله بفرض عليه حتى لو لم يميز فرضية الخمس الا انه كان يصليها في وقتها لا يميزه ولو علم ان بعض فرض والعرض سنة فان نوى افترض في الكل او نوى صلاة الامام عند افتراءه في افترض ولولا يميز فرضية الصلاة زو ليس المراد بالمفروض المميزان يميز ما في الصلاة بقوم افترضية عن غيره فانه لا يشترط (قوله وترتيب بقيام الح) الترتيب جعل كل شئ في مرتبة فعناء تقديم الامام على الركوع والركوع على السجود حتى لو خفف فيب فددت (قوله والفعود الاخير على ما قبله) بحيث يكون آخره فالترتيب فيه تأخير ووجب قبله تقديمه والا لولا الخريان على وتيرة واحدة بان يقول وترتيب بقيام على الركوع والركوع على السجود والحدود على الفعود لاخير او يقول وترتيب الركوع على اقيام والسجود على الركوع وانفعود الاخير على السجود حلي (قوله على ما قبله) اي كل ما قبله حتى لو قد قدر الشاهد ثم تذكر ان عليه سجدة بطل الفعود لان ترتيبه فيه فرض يبين (قوله واتمام الصلاة) اي الانيان بها تامة بان لا يترك شيئا من فروضها وفيه ان هذا لا يرد على اقتراح كل فرض فلا يشق عده فرضا مستقلا حلي قال ابوالهود وبقي عنه ترتيب الفعود على ما قبله لانه يستلزم الاتمام (قوله ولا انتقال من ركن الى ركن) لا لولا ان يقول ولا انتقال من فرض الى فرض ليم الانتقال من السجود الى الفعدة بناء على انها شرط للخروج وفي عده فرضا نظرا بل هو واجب فلو ركع ركوعين او سجدة ثلثا او فعدة عن التماس في غير ذلك مما يخالف بين الفرضين يكون تاركا للواجب فيجب عليه سجود السهو (قوله ومتابعته لتمامه في الفروض) بان يأتي بها ولو بعد وقيد بانه لا يشترط ان يتابعه في الراجح انما يستلزم فرض فلا يصدق الا بالتميز كما في قوله وسجدة صلاة مامة في رايه لان المميز راى المأموم صحة وفاداعلى المتقدم فلو اقتدى بشاغي من ذكره او امرأة صحت لا بعد خروجها في (قوله وعدم تقدمه عليه) اي في جهته وقيد به لانه لو تقدم الى جهة الشك اكثر منه لكن في غير جهته كما في استقبال الكعبة لا يفسر (قوله وعدم خف منه في الجهة) ان من غرائس عدم شفاقة في الجهة وراى المتقدم في خلاف امامه في الجهة والاولا اصل الكعبة وخارجها مقدمين والمضرب في جهة اخرى الامام واقوم الفعلة العلم بالخالفه لا يسمعه حتى اذا خافوه ولم يعلموا بغيره فقد آزرهم (قوله بشرطها) بغير التثنية اما الاول فهو وان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت معة واما الثاني فهو وان تكون الحاناة في صلاة مطلقة مشتركة فخرعة وادانوى

الامام امامها حلي والشرط وان وقع في كلامه مفردا الى انه مضاف فيم ابو السعد (قوله وتعدى الاركان) التعديل التسوية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والحاسة قد رتبته كما في القوم ستاتي وهو فرض على كسفس القومة والحاسة ولو تركل حدهما بطلت لانها ماركات كركل احدى الطماتينات الاربع حلي (قوله عند الشافعي) بل نقول انما هو ادى عن علمنا الثلاثة وهو المختار كما في مجمع الانهر عن الزهري المدفع ماني نهر من قوله شارحه المعنى اعرايته لم ار من عرج عليه حتى اولى بعض العصر بين المختار من قولى ابي يوسف حلي (قوله اي هذه افرائس) انما دار الاختيار ليس شرط في الواجبات ولا في التنبيل ولا في الشرائط كما تقدمت لاخيرة بناء على انقول بشرطيتها كما افاده شرياني وحيد بن ابراهيم في كلامه الاركان (قوله وبه) ان بالاختيار المذكور وبه الاول ذكره حلي (قوله ثمانية عشر) اراد احد او عشرين ثمانية في ثمانية عشر في الشرح وان فصات الانتقال الى جزئياته وفي الانتقال من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة كانت ثمانية وعشرين حلي وفيه انها عند عدم التفصيل تسعة عشر ولا تكون ثمانية وعشرين الا بهذا التفصيل (قوله لثلاثة عشر) حلي (بعضها فيما يتعلق بلفظها وباقها بشرط الصلاة اشترطت لها ركعتيها او لا تصلاها بالاركان على ما مر (قوله واغبرها) وهو الصلاة (قوله شروط) سبعة اوضاع لا بد منها في نص التعميم حلي وقوله حطيت بقا الخطاب والبناء للجمهور خير المبدء ان طفرت هذا ما ذكره الحلي ولا مانع من جعل ما ذكر في البيت الاول اوصافا لشروط وقوله دخول الوقت خبر المبدء او قول الحلي - ووخ الا بذكر آية قصد التعميم لا يظهر الا اذا كان بافظ شرط مفرد ولا حاجة اليه على جعل الله كوربه اوصاف (قوله مبدء) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من الهاء في يجمعها اي شريطة (قوله حسنا) بصفة الضرورة تانث احسن صفة شروط او خبر ثالث وجوز الحلي جعله صدر انصب على التمييز (قوله مدى لدهر) طرف حسنا او لدهر (قوله تزهو) بفتح التاء من باب خضع والمراد انها تقع وزيل الجهل (قوله دخول الوقت) بدل من شروط او خبر لمتدا محذوف يعني بشرط صحة صلاة توقف على الوقت كالمكتوبات وسنتم بدخول الوقت (قوله واعتقاد دخوله) لربعية طن ولوشك في الدخول لا تجز به صلاته وان حين دخوله (قوله وسنتم) ينبغي اشتراط اعتقاد الشرحى لوصلى على ظن انه مكشوف ضرورة ثم طهراته مستور على ما يبينه لما سبق في الطهر حلي بشار (قوله وطهر) اي من الحدث والخبث المانع ويستترط اعتقاده حتى لو صلى في ثوب وعند انه نجس ثم طهراته طاهر او صلى على انه محدث فطهراته متوضى لا يجز به لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على تخريجه لا تنقلب جائزة حلي (قوله والقيام المحرر) اي تقادروا عليه في غير هذا بل وتخبر بهما ان ينطق بها حال قيام او قرب منه فن ادرك الامام را كما اكبر منصبا بحيث تنال يده ركبتيه لا يصح حلي (قوله وثبة اتباع الامام) شرط في صحة صلاة المتقدم فيشترط في التحريم ركعتيها او لا تصلاها بالاركان ولو لم يتوال متتابعة كان منفردا فان قرأت صلاته والا كانت فاسدة (قوله ونطقه) بالرفع عطف على دخول واعتراض بان النطق وكنها فكيف يكون شرطا واجبا بان المراد نطقه على وجه خاص وهو ان يسمع بها نفسه فمن همس بها او ابرها على قلبه لا تجز به وكذا جميع اقوال الصلوة من ثناء وتعوذ وبسالة وقراءة وتسبيح ونشيد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعقار وطلاق وعين كما افاده الناطم (قوله وتعيين فرض) اي انه طهر او عصر او آفاقضاء والمراد تعيينه بالنية (قوله او وجوب) يشمل ركعتي الطواف والعيدين والوتر والمندور وقضاء نفل افاده حلي عن الناطم وخرج النفل بافاده فانه يصح بطلاق النية حتى التراجع عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وفي قاضي خان لا بد ان يعينها فالا حطيات في التراجع نية بها (قوله فيذكر) اي ينطق بذكره وان فهم من قوله ونطقه ليتعلق به ما بعده (قوله بجملة) هذا ظاهر الرواية عن الامام وبه قال اوردى عنه صحة الشروع بلفظ الجلالة منفردا وعليه الفتوى لانه مشتق من التاله وهو التحريف في التعميم وهو مناط الحكم عناية والاشتقاق من تعلقات الالفاظ فلا يدل على حدوث الذات والاحتياط القول بالارتجال وعليه امامنا (قوله خالص) اي عن حاجته وعن الاستفسار والتعوذ (قوله وبسالة) بالجر عطف على مراد فلا يصح الاقتناع بها على الصحيح عناية (قوله عربا) نعت لجملة (قوله ان هو بقدر) انما عجز جاز بل وان لم يجز كما ياتي في شرح ان الامام رجوع الى قولهم في القراءة ورجعوا الى قوله

وتعدى الاركان عند الشافعي والاعتماد على ما قبله قال المعنى وهو المختار واقره المصنف وبسطناه في الخبرين (وشرط في آياتها) هذه الامر آتت قلت وبه بلغت ثانيا وعشرين وقد نظم الشرياني في شرحه الاربعة عشر عند عشرين شرطا واعينها بالاذنية عشر فقال شروطها حطيت بجمعها شرطا حلي حسنا مدى الدهر زود دخول الوقت واعتقاد دخوله وسترواها والقيام المحرر وثبة اتباع الامام ونطقه وتعيين فرض او وجوب فيذكر وبسالة ذكر خاص عن سادة وبسالة عرابان هو بقدر

في التحريم قوله (عن زرارة) عطف على قوله عن مراده واساوى الى انفس انساني بالمد في اللام الثانية من
 الخلافة فاذا حذفه الخالف اولها اجمع او المكبر للصلاة وحذف الهاء من الخلافة اختلف في انعقاد عينه وحل
 ذبيحته وصحة تحريمه فلا يترك ذلك احتياطا حلي عن الناطم والظاهر ان الاحتياط هنا على سبيل الافتراض
 بدليل الاشتراط (قوله اولها) بالمد واللام رأية والجملة التعظيم بولغ في الاسم حتى جعل تعظيها والاضافة
 في قولهم لفظ الخلافة من اضافة الدال للمدلول (قوله وعن مذهبات) اي في الله والكبر فالجمع للمنفرد الواحد
 وان قصد الاستفهام الحقيقي كقوله (قوله وباه با كبر) بالمد ورفع اكبر على الحكاية وهو بالمجمع كبر وهو الطبل
 فيخرج عن معنى التكبير او هو اسم للحيض او اسم للشيطان فيخرج ايضا وان اعتقد مدلوله كقوله (قوله وعن
 فاصل) عطف على قوله عن مراده وصورة الفصل بان نوى ثم عبت بنينا به او بدنه كثيرا او اكل ما بين احشائه وهو
 قد والحصة او تناول شيئا من خارج ولو قليلا او شرب او تكلم بكلام وان لم يفهم او تخلف بغير عذر ثم كبر (قوله فعل
 كلام) بدلان من فاصل وهما احتمالان اي سواء كان الفاعل فعلا او كلاما (قوله مبان) نعمت لفواصل واحترزه
 عن الوضوء والمشي الى المسجد بعد النية فلا يضربان وكذا اذا كبر فبقية الحدث فذهب الى الوضوء (قوله وعن
 سبق تكبير) قال الناطم وسبق التكبير يشعل سبق الامام به فاذا كبر المقتدى وفرغته قبل فراغ امامه منه
 لم يصح شروعه وشغل تقديم التكبير على النية فلا يصح الشروع اذ لا تعتبر النية المتأخرة عن التحريم في ظاهر
 الرواية اه حلي (قوله وشكك بغير) بالنسبة للفاعل يعني انت تعذر اذا رايت معنى بعيدا لما خد من اللفظ فانك
 من خيار الناس وخير الناس من يعذر فامراد التماس العذر من المطلع على نظمه (قوله فدوئك هذي) اي خذ
 هذه المذكورات حلي (قوله مستقيما قبله) اي مع القدرة على الاستقبال فيسقط بالعدو عن ركب الدابة
 خارج المصر مستقلا وهذا شرط في التحريم وهو ظاهر على القول برخصتها واماعلى القول بشرطيتها
 فلا تصالها بالاركان اذ بعضها الحلي (قوله لعلك) تعليل معنى لقوله فدوئك (قوله تحطى بالقبول) اي نظره
 (قوله ونشكر) بالبناء للمفعول اي عند الله وعند خلقه وهو الانسب بسابقه وبالبناء للفاعل اي تشكر الله
 تعالى حيث علمك بعض ما يقتض عليك نعمة الله او تشكر في عليه (قوله بل زيد غيرها) كإضافة التكبير على قول الثاني
 واعتقاد السرة واعتقاد الطهر (قوله الجواد) ظاهر ذكر الشيخ له ورود اطلاقه عليه تعالى وهو على رأى من يجوز
 اطلاق مفيد التعظيم غير موهوم النقص (قوله فيغير) يسلك المتعلق الرجاء وهو خبر لحذف اي فهو يغير (قوله
 والحقتها) اي تلك الشروط (قوله من بعد ذلك) اي المذكور من البيان فاه الاطم (قوله بغيرها) اي من الشروط
 لغير التحريم (قوله ثلاثة عشر) باسكان الشين لغة في فتحها بالفتورين للضرورة (قوله للمصلين نظمهم) المحرور
 متعلق بما بعده والمراد انها اشترط في صلاتهم (قوله قيامك) وشكك في قوله في غير رتبة حلي (قوله في الموضع)
 اي في القيام المفروض فيشمل الفرض والواجب وسنة الغير حلي (قوله قد ارايت) اي على قول الامام وهو
 المحدث (قوله وتقرؤ في ثنتين منه) اي من المفروض وهو الصلوات الخمس (قوله غير) اي في اربعاء الفرائض اي
 ركعتين منه والمقام لبيان الفرائض فلا يردان تعيين الفرائض في الاولين واجب (قوله وفي ركعات النفل) خبر
 مقدم وذلك لان كل ركعتين منه صلاة ركعة وقد تعالى اعلم تمكنه من الخروج على رأس الركعتين ويمكن ان
 يقال ان الاصل في مشروعية الصلاة كونها نية ولزوم الزيادة بعد ذلك انما يظهر في الفرائض فيسبق النفل على
 اصل المشروعية افاده بعض الافاضل (قوله والوتر) وجهه انه شبه السنن من حيث انه لا يؤذن له ولا يقام
 فاعطى حكمها في الفرائض والمندرج في حكم النفل حتى لو نذر اربع ركعات بتسليمة واحدة لزمت الفرائض في اربعها
 لانه نفل في نفسه وجوبه عارض حلي (قوله فمن تلك يحظر) اي يمنع من الفرائض ففكره له فعر بما لان قرأة
 الامام له قرأة (قوله فاعز الجبهة) الفاعل رأية وقرار الجبهة بان يكون ما تحتها لا يقبل الانزواء وهل يكفي مجرد
 الوضع وان لم يكن معتدا انما هو لا قولهم لا بد ان يجد حجم ما بعد عليه ولا يتأق ذات الابلا اعتماد وقد افاده
 المصنف في شرحه ونقله الحلي فيما يأتي قريبا (قوله حذف) يعني الحد الفاصل بين السجدة ان يكون
 الى القعود اقرب (قوله وبعد قيام قال ركوع الخ) اشارة الى ترتيب ما شرع في الركعة غير مكرر وقوله فبعد ذلك
 الناطم السجدة المعتبرة على التحقيق بوضع الجبهة واليد والركبتين وباطن اصابع الرجلين ووافق الناطم
 في ذلك بالليل وخالف المذهب حلي (قوله وثانية) مبتدأ وجلة قد وضع من الفعل والفاعل خبره وعنهما منق

ومن تركها واداهما سجدة
 وعن مذهبات وباه با كبر
 وعن فاصل فعل كلام مبان
 وعن سبق تكبير ووثق بغير
 فدوئك هذي مستقيما قبله
 لعلك تحطى بالقبول ونشكر
 محتمل العسر ونبل زيد غيرها
 وراى بها بوجوب الجواد فيغير
 والحيطة من بعد ذلك بغيرها
 ثلاثة عشر مقدار آية
 قيامك في الموضع مقدار آية
 وفي ركعات النفل والوتر فيها
 وسكان من ثنتين منه فغير
 ومن قيام ركوع صفة
 وثانية قد وضع عن غير

بتأخر وغيرهما يرجع الى السجدة الاولى المفهومة من الثانية وهذا بيان لصحة الصلاة مع تأخير السجدة الثانية
 عن السجدة الاولى من اي ركعة ولو الى آخر الصلاة حلي (قوله على ظهر كرك) يتعلق بالجواز ومقر وخبر الجواز
 وقوله اذا تظاهر الارض شرط الجواز فاذا سجد على كفه او على طرف ثوبه او كوزة امته يصح اذا ظهر رجل وضعه
 وبكره اذا كان بغير عذر وانما اشترط طهارة الارض لان السجود واقع عليها والكف او طرف الثوب لكونه
 متصلا به لا يعد حائلا بينه وبين النجاسة (قوله سجودك) مبتدأ خبره بغير والعالي قد ينصف ذراع والذراع
 اربعة وعشرون اصبعاً ولا يفتقر ازيد من ذلك الا عند الازدحام وقوله فظهر مشارك الاولى الا ان بان بالواو تكون
 بمعنى او اي اذا سجد على ظهر انسان مصل صلاته سجد على الارض ولا فرجة هنالك يفتقر كما ذكره ابن امير حاج
 قال الحلي ولم يشترط المشاركة في التحريم وكان ليس بشرط ويراجع اه وقوله له سجدة تتعلق بمشاركه واللام
 بمعنى في والتخير الى الصلاة وقوله عند ازدحامك متعلق بيفقر (قوله وفي غير فرض) وذلك بان يميز الحلي من
 المفروضة عن غيرها او يعتقدها جميع ما يؤديه فرائض او نفل او قد نوى الشروع مع الامام في صلاته وليس المراد
 التمييز بين السجدة لانه قدمه في قوله وقرب قدود الخ (قوله ويختم افعال الصلاة بقعوده) هذا اشارة الى ترتيب
 القعود على ما قبله حتى لو نذر ركعة سجدة صليبة او تلاوية يفترض اعادته بعد ادائها (قوله وفي صنعه عند
 الخروج محرم) قال الناطم والخروج يصنع المصلي فرض عند الامام وهو المحرم وعند الحق من اتمنا اه وقد
 تقدم انه ليس بفرض حلي (قوله وازكي صلاة) هذا البيت يوجد في بعض النسخ وهو موجود في منظومة
 المصنف (قوله اي الاستيقاظ) تفسير باللازم فانه يلزم من الاختيار الاستيقاظ حلي وليس المراد به الرضى
 لقده في الماهل (قوله ذاهلا) الظاهر ان النائم كالذاهل حلي ويؤيده حكمهم بعدم نقض وضوئه (قوله فان
 اتى بها) ضميره يرجع الى الفرائض كخبر احدها (قوله او قرأ) اختاره لغير الامام وه احب اليه واية وغيرها
 ونص في المحيط والمبشئ على انه الاصح وقال النقيب بعبثها نائما ويكفي بالاختيار اول الصلاة وامتنع وجهه
 في القبح (قوله او قعد الاخير) اي القعود الاخير هذا موافق ما في المنية من وجوب الاعادة في ادائها نائما ويحتمل
 ما في جامع الفتاوى من الاعتداد بعلة في التحديق للشيخ عبد العزيز البخاري بانها ليست بركن وسنناها
 على الاستراحة فلا تمها النوم فيجوز ان تحسب عن الفرض ويترجم بما رجحه الحق فيما لو قرأ نائما من الاعتداد
 بجواز الخلاف في هذه وما قبلها اشار الشارح بقوله ولو قرأ نائما او القعدة على الاصح (قوله لمحصل الرفع)
 يرجع الى كل من الركوع والسجود وهذا بناء على اشتراط الرفع في الركوع اما على اقول بانه سنة او واجب
 فلا يظهر (قوله ولها واجبات) الواجب ما ثبت بدليل ظني فها في ولو قال ومن واجباتها كما قال
 في الفرائض لسكان اولى (قوله لا تنفس بركتها) اشار به الى الرد على القهستاني في قوله قدسديه ولا تسفل
 ووجه الرد ان اتمت انما يفرقوا في العبادات بين الفساد والبطان وانما فرقوا بينهما في الامارات حلي (قوله
 وتعاد وجوباً في العمدة) ولا يخبر نفسه بالسجود ولو ترك القعدة الاولى واشغل عن ركن بسبب تفكر عدا
 اولئنا خير احدي سجدة في الركعة الاولى الى آخر الصلاة عمدا او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى عمدا على المذهب في كل ذلك وانما وجبت الاعادة لتكون مؤداة على وجه لا نقص فيه فان لم يعدها كانت
 مؤداة اذا مكروها كراهة محرم بحر ومحل وجوب الاعادة ان كان في الوقت سنة او بالسجود (قوله ان لم يسجد له)
 قيد في الاعادة بالنظر للمهر حلي (قوله يكون فاقما) لا تركها المكروه محرم بما يظهر ان تركها الصغيرة
 غير المصير بفسق بها وفيه بعد (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر انه يشل نحو موانعة الاخيرين بما لا يوجب
 سجودا اصلا وان النقص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المقتدى ايضا وانه يستثنى منه
 الجمعة والعيد اذا ديت مع كراهة التحريم الا اذا اعادها الامام والقوم جميعا فراجع حلي (قوله تجب اعادتها)
 مادام الوقت باقيا ويندب بعده كما يأتي للشارح اول قضاء الفوائت (قوله والمختاراه) اي المعاد جابر للاول
 ومن المشايخ من قال ان الفرض هو الثاني حلي والظاهر انه بالاعادة يرتفع الاثم ولو عمدا (قوله لان الفرض
 لا يتكرر) في هذا التعليل نظر لان من قال ان الفرض الثاني لا يلزمه القول بالتكرار وقد يقال دفعه بوجه
 ان كلا فرض (قوله على ما ذكره) اي لا بالنظر للواقع لانها كثيرة جدا (قوله قرأة فاتحة الكتاب) ولو قصد الدعاء
 كما في الجوى عن الفتاوى الصغرى ولو قرأ كل القرءان ما راجعه وع فرضا كما في القهستاني ولو خاف فوت الوقت

ونشر سجود فاقترار الجبهة
 وقرب قدود نوبة
 على ظهر كرك او على فضل نوبة
 اذا تظاهر الارض الجواز
 سجودك في حال فظهر مشارك
 لسجدة عند ازدحامك بغير
 رة بغير فرض عليك محرم
 ادراك افعال الصلاة بقعوده
 ويختم افعال الصلاة بقعوده
 وفي صنعه عند الخروج محرم
 والمختاراه اي الاستيقاظ
 اما لو ركع او سجد نائما
 او سجد نائما على الدخول اجراه
 او ركع او سجد نائما في غير
 بل بغيره ولو اقر نائما او قعدة
 على الاصح وان لم يعده ففسد لصدره لا عن
 اختيار فتكأن في الموضع كركعة تامة
 عنه صلاة لا زركعة وهي لا تقبل
 نفسه صلاة او سجد فقام فيه امره
 انقض وركع او وضع بالاختيار
 لمحصل الرفع والوضوء وجوبا
 واجبات لا تنفس بركتها وان لم يعدها
 في العمدة والسجود لم يسجد له صلاة ادب
 يكون فاقما انما وجب اعادتها والمختاراه
 مع كراهة التحريم لا يتكرر (وهي)
 جابر الاول لان الفرض لا يتكرر (وهي)
 على ما ذكره اربعة عشر (قوله قرأة فاتحة

ان قرأ الواجب يجوز ان يقرأ في كل ركعة بآية في جميع اللواتي يجوز (قوله بتركها) يفيد ان الواجب الاكثر
ولا يعرى عن تأمل يجوز في التمسك في انها بتمامه واجبة عنده وامامه ما فاكثرها ولذا لا يجب السهو في بيان
الباقى كما في الزايد في كلامه الخارج جاز على قوله (قوله وهو اولى) لانه لا مواطبة المقيدة للوجوب (قوله كحل
تكملة عيد) وهي ست ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية حلي وباقى الحلق تكملة ركعة ركوع الثانية بها حكمها
حكمها (قوله وتعدى ركن) وثلاثة تعدى النومة والخمسة حلي (قوله واثان كل) اى والاثان بكل واجب
من الواجبات فانه واجب وفيه ان هذا الايجاب معنى كون الواجب واجبا اذ معناه ان فعله واجب لان الواجب
فعله فعل المكلف حلي ويحتمل ان المعنى اثنان كل واجب في محله فيغير ما قاله (قوله وترك تكرير كل)
اى من الواجبات الا انها قد اذاعها بعد السورة او كررها في الاخيرتين اه وهما قولان فيه ان النتيجة
في الاخيرتين سنة (قوله كما ياتي) في قوله وكذا ترك تكريرها (قوله وفيهم اقصر سورة) وعند الائمة الثلاثة سنة
(قوله في الاولين) متعلق بنص السورة ولا يتكرر معه قوله وتعيين القراءة في الاولين لان المراد القراءة ولو آية
فتعين القراءة مطلقا في ما واجب وضمت السورة مع الفاتحة فيها واجب آخر (قوله وهل يكره) اى ضم
السورة (قوله المختار لا) اى لا يكره تكريرها وان كان الاولى الاكتفاء بالفاتحة حلي (قوله لان كل شفع الخ)
هذا بالنسبة الى غير القعدة واما بالنظر اليها فصلة واحدة فلوتر القعدة الاولى لا تفسد حلي (قوله وكل الوتر
حلي) بانه ثمة السنة في عدم الاذان والاقامة فاعطى حكمها حلي (قوله على المذهب) اى على
المشهور فيه وقيل فرض عينا فمعها واتفقا على ان تأخيرها عنهم لا يفسد وغيره الخلاف في سبب سجودا سهو
ففي الاول ترك الواجب والقراءة اذ اذاعه وعلى الثاني تأخيرها فرض عن محله والقراءة في الاخيرتين قضاء وصح
الثاني ولا يبعد صحة اقتداء المسافر اى بعد الوقت بالمقيم في الاخيرتين وان لم يقرأ الامام في الاولين ولو كانت
اذاعتهما الصلح لانه حينئذ يكون اقتداءه المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يجز علمنا انها قضاء فلتحق
بمحلهما فتخلوا الاخيرتان عن القراءة واذا يابو وجوب القراءة على مسبق ادرك امامه في الاخيرتين ولم يكن
قرأ في الاولين وقيل التعيين افضل فقط حلي (قوله على كل السورة) فلوتر آخر قاض السورة قبلها ساهاها
بسجدة لهم وكارجه في المجتبى وغيره ثم يقرأ الفاتحة ثم السورة من (قوله وكذا ترك تكريرها) فلوتر الفاتحة
مرتبة من سورته واجب سجود السهو خير سور وكذا لوترها (قوله قبلها) وقوله قبل سورة الاولين فيديه
لانه لو قرأها مرة قبلها ومرة بعدها لا يجب السهو لعدم لزوم تأخير السورة اذ ليس الركوع بآثار السورة واجبا
وقيد بالاولين لانه لو كررها قبل سورة الاخرتين وقد قرأها فمعها لا يجب السهو وكذا لوترها السورة قبلها فمعها
والترتيب وان وجب فلا سهو لانه لما يجب بترك واجبات الصلاة وهذا من واجبات القراءة حلي (قوله ورعاية
الترتيب بين قراءة سورة الركوع) اى المحافظة عليه وهو متحد في كل ركعة واعترض عدة في الواجبات مع نصهم
على اشتراط الترتيب فيه حتى لو ترك السورة بعد قيامه من الركوع قراها بعد الركوع وما ذاك الا لاشتراط
الترتيب ولو ترك ركوعه قضاء ونقض ما بعده من السجود او قايما او قرأه صلى ركعة تامة واجيب بان كلامه
محول على ما اذا اتم القراءة من الشفع الاول الى ما بعده في الفرض الثلاثي والرباعي فانه حينئذ لا يفرض
الترتيب بين اذاعة الركوع لكن يرد عليه انه على هذا التقدير لا خصوصية للركوع فان السجود مثله حتى
لو قرأ ركوعه ولم يسجد ثم قام قرا وسجد ولم يركع تحسبه ركعة وقد فأت الترتيب ولم يفسد حلي بزيادة (قوله
اما فيما لا يتكرر) اى في الصلاة في ركعة ففرض كل قعدة مع جميع ما قبلها حتى لو ترك ركعة القعدة قبل السلام
او بعده قبل ان ياتي بمسجد ركعة او سجدة صليبة او تلاوة فعلم او اعاد القعدة وسجد للسهو ومثل ذلك ترتيب
الركوع على القيام والسجود على الركوع وهو المثار الى بقوله كما مر اى في قوله باني من الفرائض تميزه بالمفروض
الخ ومع ذلك ترتيب الركوع على القراءة فعموم كلامه هنا ينأض قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع
(قوله كاسجدة) الكاف استقصائية حلي فلواتر السجدة الثانية في كل ركعة وجمع ما تركه آخر الصلاة فصحت
مع كراهة التصرع (قوله اولى كل الصلاة كعدد ركعاتها) فان الترتيب فيها واجب وذلك لان الذي يقضيه المسبوق
اول صلاته ولو كان شرطه لكان آخر او رد بان ما يقضيه اول صلاته كحقيقة على انه ليس اول صلاته مطلقا
بل في حق الاقوال دون الافعال فلا يتصور ترتيب بين الركعات فيه كمالا يتصور في حق امام ومنه هذا الى

[illegible]

اولا فهم واول ما وافقه آخره وآخره وكذلك المذكور واللاحق ثم يأتي الترتيب بينهما في المسبوق واللاحق كمن
قاته اولي الفجر واولد الثانية ونام فيها حتى سلم الامام يصلي الركعة التي نام فيها ولا يلا قراءة ثم المسبوق
بها قراءة وان عكس صح وان لم ترك الترتيب الواجب ويجب حينئذ عليه اعادة الصلاة سواء كان عامدا لادائها
مع كراهة التحريم او ساهيا لعدم اسكان الجهر بسجود السهو لان ختام الصلاة وقع بالحق فيه واللاحق محجور
عن سجود السهو اجملي (قوله حتى لو نسي) تفريع على المصنف وقوله من الاول ايسر بقدر وخصه بالبعدا
من الاخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل ايامه بمقد (قوله لكنه يشهد) اي يقرأ التشهد فقط ويحتمل بالصلاوات
المدعو ان في تشهد السهو على الاصح (قوله ثم يشهد) اي وجوبا (قوله لانه يبطل بالعود الخ) اي وبطل
القدرة لاشتراط الترتيب بينهما وبين ما قبلها (قوله والثلاوية) لانها ما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة
بخلاف ما اذا تركها اصلا (قوله اما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد الجفاس لان السهو له سجدتان
(قوله فترفع التشهد) اي يطلعه (قوله بخلاف تلك السجدتين) صوابه تنك حلي (قوله وكذا في الرفع منهما)
وكذا نفس الرفع من الركوع والجلموس بين السجدتين كما في الخاتمة ونصها المصلي اذ اركع ولم يرفع رأسه من
الركوع حتى ترمساجداساهيا بنجوز صلاته في قول الامام ومجوز وعليه السهو اجملي فيكون حكم الجلوسة بين
السجدتين كذلك لان الكلام فيهما واحد مجز (قوله على ما اختاره الكمال) وتبعه نايه ابن امير حاج ودلت
عليه عبارة الخاتمة السابقة وقيل فرض واختاره في الجمع والعيني ورواه الطحاوي عن ائمتنا الثلاثة وقيل
سنة (قوله لكن المشهور الخ) فينبغي على هذه القاعدة ان تكون القومة والجلوسة واجبتين لانهما يكميان
الركوع والسجود وان يكون التعديل فيهما سنة لانهما يكميان الواجب وهذه القاعدة لا توافق مختار
الكمال لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه الفرض في الكل ولا ما قال الامام ومجوز لانه
اما السنية في الكل على تخريج الجرجاني او الوجوب في الكل على تخريج الكرخي او الفرض على ما نقله
الطحاوي قال الحلبي ولا يضرب مخالفة القاعدة حيث اقتضاها الدليل (قوله وعند الثاني الاربعة فرض)
استشكل كل مذهبه بانه وافق الطرفين على ان الزيادة على الكتاب مجز الواحد لا تجوز فكيف يستقام له القول
بالجواز هنا حتى اثبت به فرضية ما ذكر ولهذا قال المحقق يعجز قول ابي يوسف بالفرضية على الفرض العملي
وهو الواجب فيه رفع الخلاف انتهى مجز والكتاب هو قوله تعالى اركعوا واسجدوا وفي قول الكمال وهو الواجب
تشر (قوله في الاصح) راجع الى القعود الاول في النفل وغير النفل اما النفل فخالف فيه مجز رحمه الله تعالى
وقال ان القعود على رأس كل شفع منه فرض وهو القياس لان كل شفع صلاة على حدة ولذلك افترضت القرآنة
فيه في كل ركعة قلنا هي انما افترضت للخروج من الصلاة فاذا قام الى الثانية تيمنا ما قبلها لم يمكن ان يخرج
من الصلاة فلم يبق القعدة فريضة بخلاف القراءة فانها ركعتين مقصود بشفعة فتركها فتركها كذا في البحر
من باب الورع والنوافل واما غير النفل فخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال انه سنة حلي (قوله وكذا ترك الزيادة
فيه) اي القعود الاول في غير النفل اما النفل ما عدا سنة انظر القليلة وسنة الجمعة مطلقا فالزيادة فيه مطلوبة ح
(قوله واراد بالاول غير الاخير) ليشمل ما اذا صلى الف ركعة من النفل بتسليمة واحدة فان ما عدا القعود الاخير
واجب ومفهومه ان كل قعود اخير في اي صلاة كانت فرض وهو كذلك الا للقعود الذي بعد سجود السهو فانه
واجب لا فرض لانه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم ان التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة حلي (قوله لكن يرد
عليه الخ) ويرد عليه ايضا ما اذا اقتدى به في ثمانية المغرب او الثلثة فان الثاني مما عدا الاخير فرض عليه بمتابعة
الامام وبجواب عن ذلك بما يجاب الشرح حلي (قوله فرض عليه) لاقتضاه على الامام (قوله بانه عارض)
اي بالاختلاف (قوله والشمردان) ولو لم يلفظ غير المروي عن ابن مسعود ويحت صاحب الجرح وجوب تشهد
(قوله بترك بعضه) ظاهرا وان قل (قوله وكذا في كل قعدة) اشار به الى التورك على المتن في تعبيره بالثنية
فانه يفيد في الوجوب في غيرهما ولو افرد لكان اسم جنس شاملا لكل تشهد مما اشار اليه في البحر حلي
بزيادة (قوله في الاصح) وقيل هو في ما عدا الاخير سنة (قوله في تشهد المغرب) اي اقتدى به في تشهد الاول
من تشهد المغرب وحينئذ فقد ادرك في التشهدين وقوله وعليه اي على الامام سهو فوجد اي المأموم معه
مع الامام لرحون المتابعة عليه وتشهد اي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم يذكر

حتى لو نسي حجة من الأولى تنهاها
ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه ينسب
ثم بعد السلام والتلاوة ما لم يبدل بالعود
الى الصلاة والعودة حتى لو لم يبدل بالعود
النسب لا تقوله ذلك المحدثين (وتعدّل
لمزيد الجلاف ذلك المحدثين) فلو رجع
الاركان الى تسكين الجوارح فلو رجع منها
في الركوع والسجود وكذلك في الرفع منها
على ما اختار السكّال لكن المذهب وان
مكمل انقض واجب ومكمل الواجب
سنة وعندنا في الاربعة فرض (واحد
الاول) ولو نقل في الاصح وكذلك الاربعة
سنة وعلى التمسك بداراد الاول غير الاخير لكن
يردنا على ما استخلف مسافر سنة الحاد
مقاي فان القعود الاول فرض عليه
وقد يجاب بأنه عارض (او التمسك ان
ويجهد السهم فيك بعضه ككله وكذلك
قعود في شهدي المغرب وعليه وهو
فجهد معه وشهد ثم جاهد السهم وشهد
فجهد معه وشهد ثم جاهد السهم وشهد
معه ثم قضى الركعتين ثم جاهد

السادس تقديم السجدة على الركعة الثانية أو القعود اذ لو اقي بالركعة الثانية قبل السجدة تين بان رفع من
 ركوع الاولى وقرأ أو ركع وسجد فالتالي بركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه ان يأتي
 بالركعة الثانية ويسجد للسجود ولو اقي بها قبل السجدة الثانية وقعت الاولى صحيحة ويلزمه ان يأتي بالسجدة
 المتركة منه أو يسجد للسجود ولو اقي بالقعود قبل سجدة الثانية أو بين سجدة الثانية والقعود باطل ان اقي بما تركه من
 السجود ويأتي بقعود آخر واجبا ويسجد للسجود والافضل ان ياتى بركعة تركه السجود الأصلي فقد تضمنت الوجوه
 الستة ثمانية عشر واجبا لان السجدة اربع فلها اربعة مقايضات بعد الركوعين واربعه اوضاع على الجبهة والافضل
 واربعه تعاديل وقد دلتان للرفع منه وتركه تسليمه ما تقدم كل من سجدة تسما على ما بعده ومن الواجبات
 قراءة التشهد ولو سلم بعد ما قعد قدر التشهد ولو تشهد فانه تشهد ويسجد سجدة في السجود ثم تشهد ويسلم
 ومنه الباق ان تشهد في القعود ولو اقي به في السجدة الاخيرة لكان انسانيته في غير محله وبذلك يلزم سجود السجود
 ومنه قراءة التشهد في اثناء قعوده ولو اقي بشي قبله من قراءة أو دعاء كان مؤخر الواجب عن محله وبه يلزم
 سجود السجود ومنها ترك القيام في التشهد فان قعد ثم قام فيه تفصيل لانه ان كان قد قعد قدر التشهد عاد للتشهد
 والسلام ويسجد للسجود وان لم يكن قد قعد قدر التشهد لزمه القعود فريضته وتشهد وسلم وسجد للسجود ومنها
 ايقاع السلام مرتين الاولى بان اقي في الثانية على الاصح فلو قرأ التشهد ونسي السلام ومكث ساكنا ثم ذكر لزمه
 ان يأتي به ويسجد للسجود لتأخير عن محله وكذا لو سلم ساكنا في غير محله او جرى على لسانه كلمة الشهادتين والتسليم
 سهر اعاد ليا في سجده عليه ويسجد للسجود ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم الى هنا حصل النيف والاربعون وبقي
 وجوب كل آية من الفاتحة فذلك اربعة عشر واجبا ومنها الايات الثلاث فكل آية منها واجب كما يقسم من
 الشهادة وفيه نظر ان قد عدهما اول واجبين جريا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره فنيها ستة واجبات ومنها ترك
 قراءة التشهد في القيام بعد الشروع في القراءة فهذا واجبات نظر للركعتين واما قبل القراءة فهي محل الشك
 ومنها القيام للثانية عقب سجدة في الاولى فلو تراخي عنه بقدر اذ امكن لزمه سجودا له ولو لم يكن قد قعد في موضع
 القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة في الثانية فلو قام فقد اضر القعود الفرض عن محله فيجب عليه سجود السجود
 ان لم يقيد الثالثة بسجدة والا فبطل فرضه ومنها ترك قراءة بعض الايات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير
 القراءة عن محله ومنها ترك بعض التشهد ومحل ما اذا قعد قدر التشهد وقراء بعضه ومنها ترك القيام قبل السلام
 فلو قام يلزمه ان يعود ويسجد له هو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آياتها فالجمله الى هنا ثمانية وسبعون
 واذا شربنا ذلك في قعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرها وهي القعود وقراءة التشهد وعدم التقص منه وعدم
 الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلاثمائة وتسعون كما ذكرنا فانظر الى مسائل الشغل في الصلاة بقدر اداء
 ركن بسكوت هو او تفكر وجدنا ما اتصل الى اربعة وعشرين وذلك انه امان بكون السكوت قبل الفاتحة
 او غيرها بعده او في الايات او بعدها او في الركوع او بعده او في السجدة الاولى او بين السجدة تين او في السجدة
 الثانية او بعد السجدة تين كل ذلك في اركعتين او في التشهد او قبل السلام فهي اربعة وعشرون كما ترى واذا شربنا
 ذلك في الثلاثمائة وتسعين يحصل تسعة الاف وثلاثمائة وستون ثم اذا نظرنا المتابعة المقتضى لاما مه تجدها تبلغ
 مائة وعشرين واجبا وهي متابعته في قيام الركعتين وركوعهما والرفع منه وسجودهما الاولى والرفع منه
 وسجودهما الثاني والرفع منه والقعود والسلام وسجود السجود التسعة عشر واذا شربنا ما في تسعة الاف
 وثلاثمائة وستين تبلغ مائة الف وتسعة وخمسين ثم اداء وعشرين واجبا وذلك اكثر من مائة الف كما ذكرتم قال
 والتبع بنى الحصر وذلك لان ما لم يذكره في الواجبات المختصة ببعض الصلوات كالنقوت وتكبيره وتكبيره ركوع
 ثالثه على ما ذكره من تكبيرات العبد وتكبير ركوع تانيتها وكذا في الركعة الرابعة والثالثة ونحو ذلك من سجدة
 التلاوة الصلاة انتهى كلام شيخنا الحنفى في ردائه المتعلقه ببيان الواجبات بقليل زيادة (قوله فالتغلب)
 لا وجه للتفريع (قوله فيلغزى واجب) المراد به ما يعم الفرض (قوله يستوجب) اي يقتضى ثلاثمائة وتسعين
 واجبا فقلنا تركا (قوله بل لاساءة) هنا مبني على اطاعة الاثم بالواجب فقط والمسئلة خلافية قال في البصر والذي
 يظهر انه قد يكون ترك السنة المؤكدة على الصحيح لتصريحهم بانهم تركوا سنة الصلاة الخمس قبل الاثم
 واحدى انه باثم لتصريحهم بالاثم لمن ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح ولا شك ان الاثم مقول

فان قيل اي واجب يستوجب (٢١٢)
 واجبا وسنذكر السنة الواجب
 فسلوا ولا سجدوا لاساءة

بالتكبير بعضه اشد من بعض فالاثم لتارك السنة المؤكدة اخف من الاثم لتارك الواجب (قوله لو عامدا) فلو
 غير عامدا لاساءة حلبي (قوله غير مستحق) اي غير متهاون بها اما اذا استخف بان اعتقد انما شي لا يعابيه
 في نظر الشارع اثم ولو اراد الاستخفاف بالشارع كفر حلي وفي البرازية لولم بالسنة حقا كره لانه استخفاف
 ابو السعود (قوله ادون من الكراهة) اي التحريم لانها المرادة عند الاطلاق والافضل ان لا يخلو خلاف الاولى وهي
 مرجع كراهة التنزيه كما ذكره الشرح وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) انش لفظ العدد لحذف العدد
 حلبي وفي كلامه اشارة الى انها في الواقع اكثر (قوله للتحريم) الظاهر ان اللام بمعنى مع ليعيد كون الرفع مقاونا
 للتحريم وقيل رفع ثم يكبر وقيل يكبر ثم رفع ابو السعود (قوله ان اعتاد تركه اثم) القائل بالاثم في ترك الرفع بناء على
 انه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والظن ان بعد ما بناء على انه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب وروى عن الامام
 ما يدل على عدم الاثم قال ان ترك الرفع اليدين بازان رفع فهو افضل بجر (قوله اي تركه اجمالا) اي
 لا مضى مومة كل الضم ولا مفرجة كل التفريق قاله الزيلعي والظاهر ان المراد بالنشر نصها مع الكف بحيث تكون
 مستقبلة القبلة ولا يضرها الى الكف بجر فيصدق هذا بضمها مستقبلا لها القبلة (قوله عند التكبير) الظاهر
 ان جميع القيام كذلك (قوله فانه بدعة) اي قبيحة فهو مكروه تنزيها لتركه السنة (قوله بالتكبير) اي تكبيرا الاحرام
 والانتقال (قوله بقدر حاجته) وان زاد كره (قوله للاعلام) اعلم ان الامام اذا كبر للافتتاح لا بد لصحة صلاته
 من قصده بالتكبير الاحرام والافضل ان لا يقرأ الا علام فقط فان جمع بين الامر من حسن وكذا المبلغ اذا
 قصده التبايع فقط خاليا عن الاحرام فلا صلاة ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتداء بمن لم يدخل
 في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ حسن كذا في فتاوى الفري ووجهه ان تكبيرة الافتتاح شرط او كمن
 فلا بد في تحققها من قصد الاحرام اي الدخول في الصلاة واما التجميع من الامام والتجميع من المبلغ وتكبيرات
 الانتقال منها اذ قصد بذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التجميع حينئذ بمنزلة قوله
 رفعت رأسي ونحو ذلك لانه قول هو ذكر بصيغته فلا يتغيره زعمه ابو السعود عن القول بالتبليغ في حكم التبليغ
 للسيد الحوى (قوله فيسمع نفسه) لانه ذكر وافضل ما خفي بجر واعلم ان التبليغ عند عدم الحاجة اليه مكروه
 وهو بدعة منكورة في هذه الحالة انفق على ذلك الائمة الاربعة واما عند الاحتياج اليه فمستحب والاحسن ان
 يؤتى بالاذان والاقامة وان كان القوم مجتمعين عالين بشروع الامام فانه يقتدى به من يسد الاذن من الملائكة
 ابو السعود (قوله والتعوذ والتسمية والتأمين) انظر لوترك الفاتحة وقراءتها في الجور بالانوار اخذنا الخهل من التعوذ
 والتسمية والتأمين حوى عن النعماني اقوال مقتضى اطلاقهم سنة التعوذ وما بعده ان يكون الايمان بها سنة
 مطلقا سواء اتي بخصوص الفاتحة والا ونحن على هذا الاطلاق حتى نرى تخصيصه او ينفي التفصيل في التأمين
 ان كان المقر ويصلح ان يكون دعاء اتي به وان كان من القصص والاخبار فلا ابو السعود (قوله وكونين سرا)
 جهل سرا خبر السكون المحذوف ليعيد ان الامر بها سنة اخرى فعلى هذا سنة الايمان بها تحصل ولو لم يحصل الجهر
 بها ابو السعود (قوله وكونه تحت سرته) فالوضع مطلقا سنة وكونه تحت البسرة سنة اخرى ابو السعود (قوله
 للرجل) اما المرأة فتضع الكف على الكف تحت ثديها كذا ياتي للشرح والذي في التهر والقوس تاتي فضع فوق
 الصدور (قوله ونحو اجتماع الدم) قصده ابداء حكمه لاثبات الحكم ولا شك ان الدم خصوصا عند طول
 الوقوف يجتمع في رؤوس الاصابع فيضرا حلبي (قوله وكذا الرفع) اشار به الى ان نفس الرفع سنة ولا يصح
 قرأته بالجر لافادته خلاف المراد (قوله بحيث يستوى فانما) وهو التعديل وفي البحر وقد مشان مقتضى الدليل
 الوجوب للسنة وهو قول عن الامام اه واختاره الحق الكمال وتليذه الحلبي وادعى ان غيره خطأ حيث
 قال وهو الصواب ونقل الطحاوي عن الثلاثة اقتراضه وهو الرواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسبيح فيه)
 الاولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كالا يفي وتغيره ما ياتي في السجود اه حلبي (قوله ثلاثا) ويكره ان ينقص
 عن الثلاثة تنزيها والتشديد ان في السنة من شاء طيز بعد ان يجتمه على وتر (قوله والصاق كعبيه) حالة الركوع
 هذا ان يسرله ولا فكيف يتيسر له على اظهر (قوله للرجل) اما المراد فلا تفرج لينا ما طاه ا على السقر (قوله
 وتكبير له جود) اي التكبير الواقع عنده فلاضافة لادنى ملاسة حوى (قوله وكذا انفس الرفع منه) يقال فيه
 ما قيل في الرفع من ركوع (قوله والتسبيح فيه ثلاثا) ويكره ان ياتي بغير التسبيح في الفرض وله ان يدعو في سجود

لو عامدا غير مستحق وقالوا لاساءة ادون
 من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة
 وعشرون (رفع ليدبر للتحريم) اي
 ان اعتاد تركه اثم (ونشر الاصابع) اي
 تركها اجمالا (وان لا يبطأ رأسه عند
 التكبير) فانه بدعة (وجهر بالاقدام بالانتقال
 بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال
 وكذا بالتسبيح والسلام والتعوذ والتسمية
 فيسمع نفسه (وكونين سرا) ووضع عينيه
 والاثمين (وكونه تحت السرته) للرجل
 على رضى الله عنه من السنة وضعها
 لقول على رضى الله عنه من السنة وضعها
 تحت السرته ونحو اجتماع الدم في رؤوس
 الاصابع (وتكبير الركوع) كذا (الرفع منه)
 (الاصابع) فانما (التسبيح فيه ثلاثا)
 بحيث يستوى فانما (واحد ركبة بسببه)
 والصاق كعبيه (وتفريع اصابعه) للرجل
 في الركوع (وتفريع اصابعه) لا الفهم
 ولا ينسب التفريع (وتكبير السجود) كذا
 (الرفع منه) بحيث يستوى جالسا (كذا
 تركه جودا) بحيث يستوى فيه ثلاثا

والحكمي فان القعود في النافلة وفي القرية وما الخ بها العذر كالقيام (قوله قرار) اي طول وقوله فيه ذكر
 مسنون يشمل القرية ان قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر واراد بالمسنون المشروع فيشمل القراءة ودعاء القنوت
 حلي (قوله وتكبيرات الخزانة) اي وفيما بين (قوله لعدم القرار) اي وان كان فيه ذكر مسنون وهو السجود
 والتحميد ودر قوله ما لم يطل القيام فيضع وظاهره يتم اي قيام طال وعليه فيض في قيام صلاة التسابيح
 الذي بين الركوع والسجود (قوله سبحانه الخ) منصوب بفعل من جنسه اي اسجدك سبحان اي انزلت تنزيها
 ويحمدك اي واحمدك بحمدك وتبارك اي تكاثر خيورا منك اي اسمائك وتعالى جددك اي ارتفعت
 عظمتك على عظمة كل عظيم او عن ادراكنا واهمنا ولا اله غيرك يصح ما ورد فيهم ما ورفع الاول ونصب الثاني
 وعظمته قهستاني عن المحيط (قوله تاركاجل ثنائله) اي على سبيل الاولوية محافظة على المروي
 في هذا المجل وفي النية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بحر (قوله الا في الخزانة) نحوه في شرح الملتقى عن
 الحلبي ولم يبين عليه المصنف في شرحه ولا في نسخة في بحر ولا اخوه في نهرو ولا القهستاني (قوله مقتصر)
 اسم فاعل حال من فاعل قرأ او اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ حلي (قوله ولا يضم وجمت
 الخ) ظاهره انه يأتي به فلا اي قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتي به الا بعد الشروع على المعتد اللهم
 ان من يراه بقوله لا يضم لا يأتي به (قوله في النافلة) اي فيأتي به اي مع الشاء لان مساهما على التوسع
 وهو محتمل ما روي انه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله في الاصح) وقيل تقصد لانه كذب قول في البحر وشرقي
 ان لا يكون في نسخة خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين وتعليل الفساد بانه كذب مردود بانه انما
 يكون كذبا اذا كان مخبرا عن نفسه لا تاليا واذا كان مخبرا فالفساد عن الكل اه حلي (قوله الا اذا شرع
 الامام الخ) افاد بالاستثناء انه يأتي به الامام والمنفرد والمقتدى قبل شروع الامام في القراءة (قوله وسواء كان
 امامه يجهر الخ) لما كان قضية لمن جوار الشاء في الحاشية وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفا حول
 الشارح عبارة المصنف الى انقول الصحيح حلي (قوله وقيل في الحاشية بشي) وجه ضعف هذا القيل انه اذا
 شرع على المأموم قراءته فقرأت التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام الا ان سراً وجهرها فلا يمنع
 عنه شئ وهو قول اولي جوامع المحيط والتفريط في كل اه حلي (قوله راكعا واحدا) اي او فاعدا على
 ما يجتهد صاحب التهر والجر وقوله ان اكبر رايه انه يخالفه ما في الشرح لاياله عن الخاتمة ادرك الامام
 في الركوع يحرم قائما ويركع ويترك الشاء وان ادركه في السجود يأتي به بعد التسمية ويسجد وكذا لو ادركه
 في القعدة اه ابو السعود (قوله وكما استفتح قعود) افاد بكما انه لا يترخي بينهما ولا يأتي بغيرهما بينهما وافاد
 اه لو قدم التعوذ على الاستفتاح اعاده كما في البحر (قوله بافظ اعوذ على المذهب) وهو المعتد وقيل لفظ المعتد
 موافقة لفظ القراءة ان ورد بان السين والناء للطلب وموافقة اللفظ مهذرة ولا يريد عليه انه هو الجمع العليم
 ان ما بعده من القراءة لا شاء بحر وارجح صفة ذم لا تخيبص ولم يؤمن شيطان ابدا لا شيطان نبينا
 محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان نوح عليه السلام اه قاله سيدي علي الاجم وروي وقوله سرا صفة لمصدر
 مخذوف وهو اولي من جعله حال وان يرى عليه الشرح حيث قال قيد للاستفتاح لان وقوع المصدر حال وان
 فاشماي نهر (قوله كالشازع) انعلق الشاء والتعوذ ولم يكن تازعا حقيقة لانه لا يقع في المفعول والتعويض
 والحال خلافا لابن معطي حلي (قوله لقراءة) فن يقرأ بات به ومن لا فلا وهو قول الامام ومحمد (قوله تركه)
 اي لغوات محله نهر (قوله وينبغي) راجع الى الصورة الشائعة فقط وفيه انه يلزم منه تأخير السورة عن محلها
 وفي البحر من مجود السهو قراءة كثر لفاتحة ثم اعادتها كقراءة من تين اه اي فهو وجوب السهو الا ان
 يقال ما هنا لضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لاجل السنة حلي
 ويمكن ان يقال انه مقتدر لكونه كالا كقطع صلاة الفرض لاجل سنة الجماعة (قوله اي لا ينس) هذا المجل
 لصاحب النهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعدة له كلام الذخيرة وظاهره ان الاستعاذة لم تشرع
 لا بعد قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظرا ووجه انها دفع الوصية فطلب في كل ما يخاف فيه منها اي
 وفي السنة لا يثنى انه مشروع على وجه الاحتياط (قوله فيأتي به) اي بالتعوذ لله وهم من تعوذوا بالمسبوق
 هو الذي فاته بعض الركعات اه ابو السعود (قوله لا المقتدى) سواء كان المقتدى ادرك الكل بالجماعة او لاحدا

(قوله وفي القنوت وتكبيرات الخ) اي وفيما بين (قوله لعدم القرار) اي وان كان فيه ذكر مسنون وهو السجود والتحميد ودر قوله ما لم يطل القيام فيضع وظاهره يتم اي قيام طال وعليه فيض في قيام صلاة التسابيح الذي بين الركوع والسجود (قوله سبحانه الخ) منصوب بفعل من جنسه اي اسجدك سبحان اي انزلت تنزيها ويحمدك اي واحمدك بحمدك وتبارك اي تكاثر خيورا منك اي اسمائك وتعالى جددك اي ارتفعت عظمتك على عظمة كل عظيم او عن ادراكنا واهمنا ولا اله غيرك يصح ما ورد فيهم ما ورفع الاول ونصب الثاني وعظمته قهستاني عن المحيط (قوله تاركاجل ثنائله) اي على سبيل الاولوية محافظة على المروي في هذا المجل وفي النية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بحر (قوله الا في الخزانة) نحوه في شرح الملتقى عن الحلبي ولم يبين عليه المصنف في شرحه ولا في نسخة في بحر ولا اخوه في نهرو ولا القهستاني (قوله مقتصر) اسم فاعل حال من فاعل قرأ او اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ حلي (قوله ولا يضم وجمت الخ) ظاهره انه يأتي به فلا اي قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتي به الا بعد الشروع على المعتد اللهم ان من يراه بقوله لا يضم لا يأتي به (قوله في النافلة) اي فيأتي به اي مع الشاء لان مساهما على التوسع وهو محتمل ما روي انه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله في الاصح) وقيل تقصد لانه كذب قول في البحر وشرقي ان لا يكون في نسخة خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين وتعليل الفساد بانه كذب مردود بانه انما يكون كذبا اذا كان مخبرا عن نفسه لا تاليا واذا كان مخبرا فالفساد عن الكل اه حلي (قوله الا اذا شرع الامام الخ) افاد بالاستثناء انه يأتي به الامام والمنفرد والمقتدى قبل شروع الامام في القراءة (قوله وسواء كان امامه يجهر الخ) لما كان قضية لمن جوار الشاء في الحاشية وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفا حول الشارح عبارة المصنف الى انقول الصحيح حلي (قوله وقيل في الحاشية بشي) وجه ضعف هذا القيل انه اذا شرع على المأموم قراءته فقرأت التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام الا ان سراً وجهرها فلا يمنع عنه شئ وهو قول اولي جوامع المحيط والتفريط في كل اه حلي (قوله راكعا واحدا) اي او فاعدا على ما يجتهد صاحب التهر والجر وقوله ان اكبر رايه انه يخالفه ما في الشرح لاياله عن الخاتمة ادرك الامام في الركوع يحرم قائما ويركع ويترك الشاء وان ادركه في السجود يأتي به بعد التسمية ويسجد وكذا لو ادركه في القعدة اه ابو السعود (قوله وكما استفتح قعود) افاد بكما انه لا يترخي بينهما ولا يأتي بغيرهما بينهما وافاد اه لو قدم التعوذ على الاستفتاح اعاده كما في البحر (قوله بافظ اعوذ على المذهب) وهو المعتد وقيل لفظ المعتد موافقة لفظ القراءة ان ورد بان السين والناء للطلب وموافقة اللفظ مهذرة ولا يريد عليه انه هو الجمع العليم ان ما بعده من القراءة لا شاء بحر وارجح صفة ذم لا تخيبص ولم يؤمن شيطان ابدا لا شيطان نبينا محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان نوح عليه السلام اه قاله سيدي علي الاجم وروي وقوله سرا صفة لمصدر مخذوف وهو اولي من جعله حال وان يرى عليه الشرح حيث قال قيد للاستفتاح لان وقوع المصدر حال وان فاشماي نهر (قوله كالشازع) انعلق الشاء والتعوذ ولم يكن تازعا حقيقة لانه لا يقع في المفعول والتعويض والحال خلافا لابن معطي حلي (قوله لقراءة) فن يقرأ بات به ومن لا فلا وهو قول الامام ومحمد (قوله تركه) اي لغوات محله نهر (قوله وينبغي) راجع الى الصورة الشائعة فقط وفيه انه يلزم منه تأخير السورة عن محلها وفي البحر من مجود السهو قراءة كثر لفاتحة ثم اعادتها كقراءة من تين اه اي فهو وجوب السهو الا ان يقال ما هنا لضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لاجل السنة حلي ويمكن ان يقال انه مقتدر لكونه كالا كقطع صلاة الفرض لاجل سنة الجماعة (قوله اي لا ينس) هذا المجل لصاحب النهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعدة له كلام الذخيرة وظاهره ان الاستعاذة لم تشرع لا بعد قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظرا ووجه انها دفع الوصية فطلب في كل ما يخاف فيه منها اي وفي السنة لا يثنى انه مشروع على وجه الاحتياط (قوله فيأتي به) اي بالتعوذ لله وهم من تعوذوا بالمسبوق هو الذي فاته بعض الركعات اه ابو السعود (قوله لا المقتدى) سواء كان المقتدى ادرك الكل بالجماعة او لاحدا

ادرك الجماعة اول الصلاة ولم يقارنه في الاحرام ابو السعود (قوله لعدمها) اي القراءة (قوله وكما تعوذ) اي غير
 المؤتم هو الامام والمنفرد ولو قدمها على التعمد اعادها ولو تذكرها بعد قراءة الفاتحة لا يعيدها ومقتضى
 ما تقدم انه اذا تذكر قبل اكملها انه يأتي بها ويستأنفها اه ابو السعود (قوله كما في ذبيحة ووضوء)
 تثميل للمتن حلي (قوله في اول كل ركعة) لانها بمنزلة صلاة مستقلة ولذا لو حلف ان لا يصلي حنث بركعة
 ابو السعود (قوله ولو جهرة) اشار به الى رد ما في النية انه يسمى في السرية لاجل جهرة فانه غلط كما ذكره
 صاحب البحر واخوه (قوله لا تنس بين الفاتحة والسورة) هو قوله ما قال محمد بن الحسن في السرية وفي المستصفي
 وعليه الفتوى وفي العناية والمحيط قول محمد هو مختار نهر وافاد بذلك السورة انه اذا قرأ آيات من سورة
 لا تنس انفاقا (قوله ولا تذكر انفاقا) بل لا خلاف في انه لو سمي لكان حسنا نهر (قوله ضعفه في البحر)
 الحق انهما قولان مرجحان الا ان المتن على الاول وجه الثاني كما في البدائع انها من الفاتحة بخبر
 الواحد وهو يوجب العمل فصارت منها عملا فن لزمه قراءة الفاتحة لزمته التسمية احتياطا نهر (قوله
 وهي آية) هي لغة العلامة وشرعا ما يتبين اوله وآخره فقيما من طائفة من كلامه تعالى حوى (قوله
 انزلت لفصل بين السور) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه
 البسملة (قوله في الفاتحة بعض آية) واول الآية انه من سليمان وآخرها والوفى سليمان وهو تنوع على قوله
 آية انزلت للفصل (قوله ولا من كل سورة في الاصح) وقال بعض مشايخنا انها آية من الفاتحة ومن كل
 سورة وقيل انها ليست من القرآن اصلا وهما ضعيفان كما في البحر (قوله فحرم على الخشب) لانها نهر ان
 نظرا الى نواتر كتابتها في المعصم المأمور بتجريد عن غير قرآن وليست بقرآن نظرا لشبهة الاختلاف
 في قرآنيتها في الصدر الاول اه حلي وهو تنوع على قوله وهي آية من القرآن (قوله ولم تجز الصلاة بها)
 لان فرض القراءة ثابت يبين فلا يقطع بمافيه شبهة بحر (قوله احتياطا) علة للتحكمين قبله (قوله
 لشبهة اختلاف مالت) حيث قال بعدم قراءتها وهو قول لبعض مشايخنا (قوله وقرأ بعدها وجوبا)
 الوجوب يرجع الى القراءة والبعدية قال في البحر وتارك الفاتحة انما اكثر من ان تارك السورة للاختلاف
 في ركبتها (قوله انتفت كراهة التحريم) واذا انقص عن ثلاث قصارا وآية طويلة فقد ارتكب كراهة
 التحريم لتركه الواجب وسيأتي للشرح في التراجم عن الزبيري وابي الفضل ان من اقتصر على آية في الفرض
 لا يكون آثما قال غا طنك بالنزل ومن لم يكن عالما بالاهل زمانه فهو جاهل (قوله الابالسون) وهو القراءة من
 طوال المفصل في القبر والظهر واساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب (قوله وامن) اي قال آمين
 معرب همن وفي الرضى انه سرياني كسابل وهابيل مبنى على الفخ ومعناه اقبل ومن الغريب ما قيل انه
 من اسماء الله تعالى حذف منه ياء النداء وليس من الفاتحة من غير خلاف وفي التقنية عن مجاهد من
 الفاتحة ابو السعود وروي عن الضحاك ان آمين اربعة احرف مقطعة من اسماء الله تعالى وورد ان الله تعالى
 يخلق من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول آمين ذكره بعض شراح الجامع الصغير (قوله بمد) وهي
 اشهرها وانفصحه او قصر وهي مشهورة ومعناه استحب ابو السعود (قوله وامالة) اي في المد لا عدم تأنيها في القصر
 حلي (قوله ولا تنفس بعد مع تشديد) لوجوده في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ولا تحصل السنة بغير الالة
 الاول (قوله او حذف) او مانعة جمع وخلو فمما قسمان الاول المد مع التشديد من غير حذف الياء وهو
 مانع من الثاني المد مع حذف الياء من غير تشديد وهو ما كان على صيغة الامر من آمن لوجوده في قوله
 تعالى وبلغ آمن حلي (قوله بل يقصر مع احدهما) اي مع التشديد من غير حذف الياء وهو آمن لعدم
 وجوده في القرآن ومع حذف الياء من غير تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن حلي
 قوله وعدمها) اي مع التشديد وحذف الياء لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية اوجه
 خمسة صحيحة وثلاثة مفيدة وبقي تاسع وهو القصر مع التشديد وحذف الياء وهو مفسد لعدم وجوده
 في الفاظ القرآن ولو قال الشرح بعد او قصر معهما لا متوفى حلي (قوله ولو في السرية) وصل بالمأموم
 فالاولى ذكره بلا صفة وهو واحد وقيل لا يؤمن بالمأموم في السرية ولو جمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به
 حلي (قوله ولو من مثله الخ) لانه لكثرة الازدحام ربما يكون بعيدا من الامام فلا يسمع منه ويسمع من جاره

لعدمها (روى عن الامام ابو السعود) عن
 تكبيرات العبد للقرآن بعدة (روى عن
 حلي) غير المفترضة بلفظ البسملة لا مطلق
 الذكر كما في ذبيحة ووضوء (في) اول
 كل ركعة ولو جهرة (لا) تنس بين
 الفاتحة والسورة (انما) ولو سرية ولا تذكر
 انفاقا وما يحبه الراعي من وجوبها
 ضعفه في البحر (وهي آية) واحدة (من
 القرآن) كنه (انزلت لفصل بين السور)
 في آية من كل سورة (في الاصح) من
 الفاتحة ولا من كل سورة (في الاصح) من
 على الخشب (ولم تجز الصلاة بها) احتياطا
 (ولم يقرأ بها حديثا) احتياطا
 (ومعها) كما هي (قوله المصلح لو اقامها وسفرا
 الفاتحة) (قوله) قرأ بعدها وجوبا (سورة
 اول ثلاث آيات) لو كانت الآية الاولى تعدل
 ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة التحريم
 ذكره الحلبي ولا ينفى التشديد الا بالمد مع
 (وامن) بعد او قصر وامالة ولا تنفس بعد مع
 تشديد او حذف الياء بل يقصر مع احدهما
 وعدمها وهذا مما انفردت به من غير
 من كماله ومنفرد (ولو في السرية) اذ لا يبعد
 ولو من مثله في مجموعة وعبد

واشار بزيادة نحو الى ان الحكم لا يختص بالجمعة والعيدين بل كل جماعة كثيرة كذلك وقد بحثه الشرياني
 (قوله وما حديث الخ) وادعى على قوله ولومن مثله فان ظاهر الحديث يقتضي ان لا يؤمن المأموم الا بجماع الامام
 وقوله الموم الزجود وذلك لان ما روى عليه من الامام والاصحاب من حال المسلم انما به امر به الشارع على انه
 في حديث لا يصحح بالجماع فيجوز ان المراد ان علمه وقوله بدليل اذ قل الخ بالتأويل المدكور ان في انما روى
 من حديثين وتام حديث الاول منه من وافق تأمينة تأمين الملازمة غفر له ولا يصح ان المراد المواظبة في الوقت
 وقيل في حصة وشعور والاختلاس والملازمة هم الحفظة وقيل غيرهم بدليل رويهم فانه من وافق قوله
 قول من السماء ويمكن الجمع بان الحفظة يؤمنون ولا يثبتون الى اهل السماء فيؤمنون اوان الحفظة من اهل
 السماء فمنهم من ملازمة لمين يتعاقبون في الصعود اليها (قوله ثم كما فرغ بكبر) بيان للسنة بالمدى اهل الله
 دون كبره وسدوا تركه ولا فسد بعد آخر اثنى واخيرا بالاول كفي الحوى كقول ترك الامام الثانية ومذهب
 صواب ان ان لحش بزيادة ان بعدها فيكره ولا يفسد على المختار منية (قوله مع الاستحاط) هو الاصح لانه
 مروي ولا خلاف في حالة الطرور عن الذكر وبعضهم يجعل ابتداءه مع ابتداءه وآخره مع الاستواء ويمكن رجوعه
 في الاول من خالف بينهما في البحر (قوله ولا يكره وصل القراءة بتكبيره) مثاله ان يقول واما بنية ربك
 فحدث الله اكبر بكسر التاء المثناة لاتقاء الساكنين حلي اى مع ايقاع كل من التكبير والقراءة في محله
 قوله لا بأس به (ضعيف لما يرم عليه من ايقاع القراءة في غير محلهما وتأخير التكبير عن محله) قوله وبضع
 يده وضع واخذ اركبتين ولتفرغ سنة ابوالعود الان التفرغ يجزئ بالرجال (قوله ثم يركن) اى ليكون
 سكر في احد اركبتين (قوله ويسن ان يلقى الخ) اى في اركوع ولسجود ابوالعود (قوله وينصب ساقيه)
 وجعلهما شبه نفوس كما يفعله كثير من العوام مكروه ومن السنة في اركوع استقبال الاصابع القبلة
 بحر (قوله ويسوي طهره بجمعه) فلا يرفع ولا يخفضه نهر (قوله واذله ثلاثا) وذلك اذ ادى الى كل السنة
 فريد في خمس وسبع اربع ويختار بالوتر الان يكون اما مالا يبطيل عليه بحر واذا ان اصل السنة يحصل
 بركعة ومرتبة وثلاثا منصوب بنوع الخافض اى حاصل ثلاث وهو سمعى ولو ابى المصنف على تركيه
 سلم من دس (قوله كرهه بجمعه) هو ان يركع في اركوعين بغير طميطع البلى تليد الامام باقتراضها ومال الحلي الى الوجوب
 وروى عن الامام احمد وجوبه مرة فان تركه عمدا فسدت وهو سجد له فينا كراهية ان يركع في اركوعين
 خلاف (قوله وكبره بجمعه) اى ان يركع في اركوعين اما الانتظار قبل اشرع في غير ما يكره تأخير كبره وعند
 ضيق وقت فظاهر عدم كراهية ولولم يبين الا انما نقل على النجوم (قوله ان عرفه) عليه حل مروي عن الامام
 حتى عيسى امر عبا وهو اياه لدى هو شرك العمل ومن فسر بجمعة بجمعة انكسر او تكفر بالفعل كما وقع
 في غير ديس على ما ينبغي كما في البحر وقوله والا فلا بأس به بقيد انه خلاف الاولى والخصم في به يرجع الى
 طول ما يؤخذ من الاطاعة (قوله ولما راد به التقرب) اذ ان الامور بمصادرها وبظلم ران من التقرب
 ما راد الامام اركوع لادراكه كبره لورفع الامام رأسه قبل ادراكه ركع منفردا وطن ادراك الركعة
 تقع كثير من العوام فيسلم ماء على طئه ولا يمكن الامام من امره بالامانة او لا تمام (قوله على روم
 متابعه لادراكه روم الوجوب ولو عبه لكان اولي ليوافق ما بان له وقوله في الاركان لا يظفر في قوله
 به لورفع لا روم من اركوع سنة ارجح وقد دنا ان وجوب المتابعة لا يختص الركن بل يكون
 في الواجب (قوله وجب متابعته) فتترك السنة لتعصيل الواجب (قوله وكذا عكسه) وهو ان يرفع المأموم
 رأسه من اركوع والسجود قبل ان يتم الامام التسبيحات حلي (قوله فيعود) اى المتعدى وجوبا ولو لم يعد
 اركب كراهة التحريم حلي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلي
 (قوله لوجوبه) علة غير متبعة فان المتابعة واجبة ايضا (قوله جاز) اى من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان
 فيخير من غير كراهة واستظهر الحلي حل الجواز على الصحة وان ثبت كراهة التحريم لان التمسك بقوله لا الى بدل
 وهو بعيد (قوله ثم يرفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد محمول على التثنية ابوالسعود (قوله سمعا)
 اى مقارنا للرفع ولو اخرج حتى استوى لا ياتي به وقيل ياتي به بجمعه والتسبيح دعاء من الامام للمؤمنين بقبول
 حمدهم المترتب عليه القرآن اهم وضمن مع معنى اجاب فعلا باللام وقبل اللام بمعنى من ذكره الله تعالى

وما حديث - من الامام فاموس - ما روى
 بجمعة او بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 بل يحصل تمام بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 ولا يصح ان يركع في اركوعين بغير طميطع البلى
 مع او يحطاط به بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 اقره بركعة او بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 حلة الطرور لا بأس به عند اركوع او بركعة
 فصل (بوضع يده) يمكن ويسن طميطع
 ويرجع وينصب ساقيه (بوضع يده) ويسن طميطع
 ويسوي طهره بجمعه (بوضع يده) ويسن طميطع
 زانه روم (بوضع يده) ويسن طميطع
 او تفرغ سنة ابوالعود الان التفرغ يجزئ بالرجال
 او تفرغ سنة ابوالعود الان التفرغ يجزئ بالرجال
 رأس به وركعة او بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 لم يركع في اركوعين بغير طميطع البلى
 ارباعين بركعة او بركعة او بركعة او بركعة او بركعة
 على روم (بوضع يده) ويسن طميطع
 اذ ان الامور بمصادرها وبظلم ران من التقرب
 يتم اركوع لادراكه كبره لورفع الامام رأسه قبل ادراكه
 متابعه لادراكه روم الوجوب ولو عبه لكان اولي ليوافق ما بان له
 به لورفع لا روم من اركوع سنة ارجح وقد دنا ان وجوب المتابعة لا يختص الركن بل يكون
 في الواجب (قوله وجب متابعته) فتترك السنة لتعصيل الواجب (قوله وكذا عكسه) وهو ان يرفع المأموم
 رأسه من اركوع والسجود قبل ان يتم الامام التسبيحات حلي (قوله فيعود) اى المتعدى وجوبا ولو لم يعد
 اركب كراهة التحريم حلي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلي
 (قوله لوجوبه) علة غير متبعة فان المتابعة واجبة ايضا (قوله جاز) اى من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان
 فيخير من غير كراهة واستظهر الحلي حل الجواز على الصحة وان ثبت كراهة التحريم لان التمسك بقوله لا الى بدل
 وهو بعيد (قوله ثم يرفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد محمول على التثنية ابوالسعود (قوله سمعا)
 اى مقارنا للرفع ولو اخرج حتى استوى لا ياتي به وقيل ياتي به بجمعه والتسبيح دعاء من الامام للمؤمنين بقبول
 حمدهم المترتب عليه القرآن اهم وضمن مع معنى اجاب فعلا باللام وقبل اللام بمعنى من ذكره الله تعالى

(قوله لو ابدل النون لا ما فسد) لانه صار اقوا ولو لم يطاوعه لسانه تركه شريلا لئلا يفسد الميم من حده
 فسدت (قوله او تحريك) فيه انه لا يوقف على متحرك (قوله قولان) هما في الهاء هل هي للسكت او هاء الضمير
 ويكون عائدا على الله قال العلامة ابوالسود ودانقول بالحزم يشترى ان الهاء للسكت والقول بالتحريك يشير
 الى انها ضمير (قوله ويكتفى به الامام) لما ورد اذ قل الامام سمع الله من حده يقولوا وبنات الحمد قسم بينهما
 ونفسه تنافي الشكر بجمعه (قوله انهم يشاؤون الحمد) اختلف في الواو قبل زائدة وقيل عاطفة اى حذوا
 ولت الحمد بحر (قوله ثم حذف اللام) اى مع اثبات الواو وهي على الترتيب في الفضيلة اخذ لفظ ثم وبقي
 حذوها وهي ادى الكلى (قوله على المأموم) وقيل يسمع فقط وقيل يسمع فقط وصححا (قوله فيسمع)
 بنسب الميم كما في يسمع اى ياتي بها حلي ولا يثبت التثنية في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فاد
 خلاف المراد (قوله لما من من انه سنة) اى على قولهما او واجب اى على ما اختاره السكك وتليده او فرض
 اى على ما قاله ابويوسف ونقله الطحاوي من السنة (قوله مع الطرور) فاد جمع ان السنة المقارنة فلو اخر
 لا ياتي به (قوله واضع يده) اى اليمنى ثم اليسرى سوى عن الروضة (قوله الا لغيره) كمتخفف فانه يضع يده
 اول (قوله مقدما بانه) وقيل يقدم الجهة وقيل يضعهما معا سوى (قوله لما من) اى من تقديم الاقرب
 فلا قرب حلي (قوله بين كفيه) بحيث تكون يدها حذاء ذنيه والمرأة تضع حذاء منكبها وافي الشريلا لئلا
 معزبا للبرهان عن بعض الحنفين ان السنة تحصل بالوضع مطلقا سواء وضع وجهه بين كفيه او حذاء
 منكبها لانه عليه الصلاة والسلام فعل هذا لكن بين الكفين افضل لما فيه من المحافاة المستوية
 ابوالعود (قوله اعتبارا لآخر الركعة بارها) يظهر في الاولى ويقاس عليها الثاني (قوله ضامنا اصابع
 يديه) ولا يندب الضم الاها وقوله لتوجه الى القبلة ولان الرحمة تنزل عليها لا على الارض (قوله وبكسر
 فهو وضعه) بصيغة الفعل المضارع كما هو في الاصل وذلك بان يرفع ولا يجهته ثم انه ثم يديه ثم ركبته وعن الوري
 ومثله في المحيط عن الطحاوي لا بأس بان يعتمد على راحتيه عند النهوض من غير فصل بين الهمز وعدمه
 وسواء كان شيئا او شيا وبه وقول عامة لعلماء قال في البحر والاوجه كونه اى عدم الاعتماد سنة (قوله وسجد
 بانقه) السجود شرعا وضع راس الوجه على الارض فخرج بقيد الوجه وضع الخد والذقن
 والصدغ ومقدم الرأس وخرج بقوله اما لا تخبر به فيه ما ذارفع قدميه فانه لا يجوز لانه يشبه التلاعب واذا
 وضع قدمه ما رجع اخرى بجمع الكراهة لولغيره عذر كما يصح عليه فاضى خان واما وضع اليدين والركبتين ففيه
 اقوال ثلاثة الوجوب للمواظبة واختاره الحق وهو اعدل الاقول ان شاء الله تعالى لما وافقه الاصول
 والاقتراض وصححه في العيون وصحح الشرياني في حاشيته وفي شرحه على نور الابصار اقتراض وضع احدى
 اليدين والركبتين ولادليل عليه لان القاطن اما اقتراض بعض الوجه دون اليدين والركبتين والسنة وصرح
 به كثير من مشايخنا (قوله اى على ما صلب منه) زاما لان منه فلا يجوز الاقتصار عليه باجماعهم بحر
 (قوله من الصدغ) يضم الصاد ما بين العين والاذن والشعر المندلى على هذا الموضع وجمعه اصداغ فانه
 في القاموس (قوله وعرضان اسفل الحاجبين) يخالفه ما في البحر حيث قال والجهة اسم لما يصيب الارض
 مما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر حالة السجود انتهى (قوله الى الفخف) بالكسر اعظم فوق الدماغ
 وما انفك من الجمجمة فبان ولا يدعى فخفا حتى بين اوبكسر منه نبي جمه الخفاف والخوف قاموس
 فليست امل (قوله ووضع اكثرها واجب) ظاهر كلام الزيلعي بقيد ان وضع الاكثر شرط اذ قد نقل عن نصير
 انه مثل عن وضع جهته على حجر صغير فقال ان وضع اكثرها جازا والا فلا فليل ان وضع قدر الانف منها
 ينبغي ان يجوز على قوله فاجاب بانه عضو كامل يعنى وقدره من الجهة ليس بعضو كامل فلا يجوز شلي قال
 في البحر وفيه بحث اذ السجود يصدق بوضع بعض الجهة ولادليل على اشتراط الاكثر هو واجب للمواظبة
 واستدل بما في المجتبى سجدة على طرف من اطراف جهته جازا وفي المعراج وضع جميع اطراف الجهة ليس بشرط
 بالايجاع فاذا اقتصر على بعض الجهة جازا وان قل كذا ذكر ابو جعفر ابوالسعود عن الثور (قوله وعليه الفتوى)
 لم يوافق رواية ولا الفتوى من الدراية وهو مشكل لانه يلزم منه الزيادة على الكتاب بخبر الواحد وهو امرت ان
 اجسد الخ وما يمتنعها في الاصول كالامام ولو حل على قواه ما لا يجوز الاقتصار على الانف الا بعد عزلى

في الواو الحية لو ابدل النون لا ما فسد وهل
 يوقف بجزم او تحريك قولان (ويكتفى به
 الامام) وقال بعضهم التعميد سر (ويكتفى
 بالتعميد المؤتم) وادفعه الامام وبنات
 الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللام فقط
 (ويجمع بين ما لو فسد) على المعتمد فيسمع
 رافعا ويجمعه مستويا (ويؤم مستويا) لما روى
 انه سنة او واجب او فرض (ثم يركب) مع الطرور
 (ويضع يده واضع يديه) ولا اقره بها للارض
 (ثم يديه) الا لغيره (ثم وجهه) مقدما انه
 لما من (بين كفيه) اعتبارا لآخر الركعة بارها
 ضامنا اصابع يديه يتوجه لبقلة (وبكسر
 فهو وضعه وسجد بانقه) اى على ما صلب منه
 (وجبه) حذوا طولا من الصدغ الى الصدغ
 وعرضان اسفل الحاجبين الى التقف
 ووضع اكثرها واجب وقيل فرض كعبه
 وان قل (وكره اقتصاره) في السجود (على
 احدهما) وضعه الا كفاها بالانف بلا عذر
 واليه صرح رجوعه وعليه الفتوى كما حررناه
 في شرح المتن وفيه يقتض وضع اصابع
 القدم ولو احدى نحو القبلة والامم تحيز الناس
 عنه فانلون (كما يكره) تنزيها (بكون عمامته)
 الا بعدد (وان صح) عندنا بشرط كونه
 على جهته (كاهما) او بعضهما (كاهما)
 اذ كان (الكور) على راسه فقط
 وسجد عليه مقتضرا (اي ولم نصب الارض
 جهته ولا انه على اقول به (لا) يصح لعدم
 السجود على محله وبشرط طهارة المسكان
 وان يجرد الجسم الارض والناس عنه فانلون
 (ولو سجد على كاه او فاضل ثوبه صح لو المسكان)
 المسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا امام
 بعد سجوده على طاهر فيصيح انفا فاكدا
 حكم كل متصل ولو بعضه ككفه في الاصح
 ونفذه لو بعد لا ركبته لكن صحح الحلي انها
 ككفه (وكره) بسط ذلك (ان لم يكن ثوبا)

انف تخذ من جهة فيه (قوله وهو محير) اي بغير الفضل والفاضل (قوله وصحح العيني وجوبها) هي رواية
 الحار عن امام وقد عرفت طاهر الرواية (قوله وفي النهاية قد رتبته) قال ابن ابراهيم حاج عن السكوت وهو
 ابي بالاصول حتى اي لان الفرض مقدم عليها ويمكن الجمع بعمل ما في النهاية على الافتراض وغيره على
 لا تصحاح غير ابي القاسم سنان في قوله له ان كور بيان السنة او لادب والا فافرض مطلق القيام اي من
 غير ذكر كراه لا تقدم وفيه عن انتفاء ان التمتع بقدر راف تخذ (قوله ولا يصح كون ميا بالسكوت) علم ان
 تعبير سكي وجوبه اخير بين انراة وتوسيع ولو سكت عما ساء ولا هو عليه في التمتع من الروايات وهو
 لما في الرواية وزجده في النهاية والنجني واعتمده في الثانية والتعريف بين الثلاث وانه لا يكون ميا بالسكوت
 وهو ظاهر ما في اسد آتق فاصنف في عبارته نظر الى التعريف الاول وحكم بدمية الفاضحة وشرح نظر
 في التعريفين ثلاث وبني الاسماء بالسكوت والذي يظهر من كلامهم ان الفاضحة سنة مؤكدة للمواطنة
 وصرفها عن لوجوب التعريف وهو ظاهر كلام اشرح اولها به يكون ميا بتركها والا فلا فائدة في امتثالها
 فان قلت برد السج فانه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها اثناء قام التمتع مقامها
 منعت الكراهة وعلم ان ما ذكره في التمر عن الحاشية من الاسماء بالسكوت بخالفه ما في الخبر عنهما من
 عدم الاسماء به وان تعدد المذكور فيها انتفى انتفى (قوله لثبوت التعريف عن على الخ) هو في حكم المرفوع
 لانه مما يدر له برأى بحر (قوله وهو اعصار الخ) بهذا يريد على البدل والعيني (قوله الافتراض) الاولى
 حذو ليم الحكم المتقدمة فيه (قوله وعلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في البحر المحكم في ار العبد
 بيان شذوذا في الصلاة ولا يصلي بغيره مع انه ما مور با صلاة فصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد
 من اصلا في لاية سوانا افضلي في احقيقه هو الله تعالى ونسبها الى العبد مجاز (قوله وصح زيادة
 في الامرين يعني بعد قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله كما باركت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم كما ذكره ابن ابراهيم حاج وقوله وتكرار الخ يعني بهد العالمين في الموضوعين ولوقول اشرح وصح
 تكرار في معنى من جديد لكان اخبر وفي قوله في العالمين يعني مع وانما ختم الصلاة بهذين
 دمين لان صلاة مستمرة على الحمد والتسليم كما على تكريم الله تعالى ورفع الذكر فاسباب ان يختم بها
 ذكر الصلوات في كل دعاء من دعاء باسماء الله تعالى والمراد بالاول على ما اختار انورى جميع الامم (قوله وعدم
 كراهة التمر) مصف على فاعل سج وهو المتوارث وعليه اكثر المشايخ وصححه الشرح وهو ورد على من
 شفعه لانه نوع من تقصير الانبياء والله تعالى جواز (قوله ولوا بداء) اعلم ان صاحب البحر قال عاز بالعاصف
 بن حجر وسعه اسوه في نهت الى خلاف في جوار ترحم وعنده في التبعة لا في لا بداء ولا يجوز انما قام
 قول وقول عبارة شرح في اخر الكتاب تقتضي ان الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواهب وعبارة
 شرح اشتهر في ترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمدًا قال بعضهم لا يجوز لانه
 يس فيه ما يدل على التعظيم كاحلالة قول بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد
 في ربه رحمة الله تعالى واختاره السير خسي لوروده في انه لا يوجب على من اتبع اه (قوله وتذب) بمحتمل
 بانرا بصيغة المصدر عضا على فاعل سج او بصيغة المجهول وظاهر اشرح طلبها في نيتنا وايه الخليل
 عليه الصلاة والسلام لا شتر كهم فيها وصيغة الصلاة على هذا اسم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك خير مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك خير مجيد ورحم على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد كما رحمت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك خير مجيد
 ولا يعني ان هذه زيادة مستحبة على زيادة (قوله لان زيادة الاخبار الخ) الاولى حذف زيادة (قوله نقله الرمي)
 فيه انه ليس من اهل المذهب اللهم الا ان يقال ان مثل هذا لا يختلف فيه (قوله لمن) لان الفعل واوى
 العين فالشاهر
 نفس عصام سرودت مصامح وعلمته التكرار والافتداما
 حلي (قوله لسلامه علينا) اي لاله المعراج حيث قال بلغ امتك مني السلام حلي (قوله اولاه معانا المسلمين)
 كما اخبرنا قال بقوله هو مما كرم المسلمين من قبل اي في قوله تعالى ومن ذرية ائمة مسلمة لان والذين من ذرية

(وهو محير من قوله الفاضل وصحح العيني وجوبها) هي رواية الحار عن امام وقد عرفت طاهر الرواية (قوله وفي النهاية قد رتبته) قال ابن ابراهيم حاج عن السكوت وهو ابي بالاصول حتى اي لان الفرض مقدم عليها ويمكن الجمع بعمل ما في النهاية على الافتراض وغيره على لا تصحاح غير ابي القاسم سنان في قوله له ان كور بيان السنة او لادب والا فافرض مطلق القيام اي من غير ذكر كراه لا تقدم وفيه عن انتفاء ان التمتع بقدر راف تخذ (قوله ولا يصح كون ميا بالسكوت) علم ان تعبير سكي وجوبه اخير بين انراة وتوسيع ولو سكت عما ساء ولا هو عليه في التمتع من الروايات وهو لما في الرواية وزجده في النهاية والنجني واعتمده في الثانية والتعريف بين الثلاث وانه لا يكون ميا بالسكوت وهو ظاهر ما في اسد آتق فاصنف في عبارته نظر الى التعريف الاول وحكم بدمية الفاضحة وشرح نظر في التعريفين ثلاث وبني الاسماء بالسكوت والذي يظهر من كلامهم ان الفاضحة سنة مؤكدة للمواطنة وصرفها عن لوجوب التعريف وهو ظاهر كلام اشرح اولها به يكون ميا بتركها والا فلا فائدة في امتثالها فان قلت برد السج فانه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها اثناء قام التمتع مقامها منعت الكراهة وعلم ان ما ذكره في التمر عن الحاشية من الاسماء بالسكوت بخالفه ما في الخبر عنهما من عدم الاسماء به وان تعدد المذكور فيها انتفى انتفى (قوله لثبوت التعريف عن على الخ) هو في حكم المرفوع لانه مما يدر له برأى بحر (قوله وهو اعصار الخ) بهذا يريد على البدل والعيني (قوله الافتراض) الاولى حذو ليم الحكم المتقدمة فيه (قوله وعلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في البحر المحكم في ار العبد بيان شذوذا في الصلاة ولا يصلي بغيره مع انه ما مور با صلاة فصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد من اصلا في لاية سوانا افضلي في احقيقه هو الله تعالى ونسبها الى العبد مجاز (قوله وصح زيادة في الامرين يعني بعد قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كما ذكره ابن ابراهيم حاج وقوله وتكرار الخ يعني بهد العالمين في الموضوعين ولوقول اشرح وصح تكرار في معنى من جديد لكان اخبر وفي قوله في العالمين يعني مع وانما ختم الصلاة بهذين دمين لان صلاة مستمرة على الحمد والتسليم كما على تكريم الله تعالى ورفع الذكر فاسباب ان يختم بها ذكر الصلوات في كل دعاء من دعاء باسماء الله تعالى والمراد بالاول على ما اختار انورى جميع الامم (قوله وعدم كراهة التمر) مصف على فاعل سج وهو المتوارث وعليه اكثر المشايخ وصححه الشرح وهو ورد على من شفعه لانه نوع من تقصير الانبياء والله تعالى جواز (قوله ولوا بداء) اعلم ان صاحب البحر قال عاز بالعاصف بن حجر وسعه اسوه في نهت الى خلاف في جوار ترحم وعنده في التبعة لا في لا بداء ولا يجوز انما قام قول وقول عبارة شرح في اخر الكتاب تقتضي ان الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواهب وعبارة شرح اشتهر في ترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمدًا قال بعضهم لا يجوز لانه يس فيه ما يدل على التعظيم كاحلالة قول بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد في ربه رحمة الله تعالى واختاره السير خسي لوروده في انه لا يوجب على من اتبع اه (قوله وتذب) بمحتمل بانرا بصيغة المصدر عضا على فاعل سج او بصيغة المجهول وظاهر اشرح طلبها في نيتنا وايه الخليل عليه الصلاة والسلام لا شتر كهم فيها وصيغة الصلاة على هذا اسم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك خير مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك خير مجيد ورحم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما رحمت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك خير مجيد ولا يعني ان هذه زيادة مستحبة على زيادة (قوله لان زيادة الاخبار الخ) الاولى حذف زيادة (قوله نقله الرمي) فيه انه ليس من اهل المذهب اللهم الا ان يقال ان مثل هذا لا يختلف فيه (قوله لمن) لان الفعل واوى العين فالشاهر نفس عصام سرودت مصامح وعلمته التكرار والافتداما حلي (قوله لسلامه علينا) اي لاله المعراج حيث قال بلغ امتك مني السلام حلي (قوله اولاه معانا المسلمين) كما اخبرنا قال بقوله هو مما كرم المسلمين من قبل اي في قوله تعالى ومن ذرية ائمة مسلمة لان والذين من ذرية

ابراهيم

ابراهيم واسماعيل وسيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب فصلا تناعليه مجازة لما وقع منه عليه الصلاة
 والسلام (قوله اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خليلا) وقد اتخذ الله خليلا وزاد بالهبة (قوله وعلى الاخير
 قاله شيبه طاهر) لان قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلقة لا ينافي افتراضه صلى الله عليه
 وسلم عنه بامور لا توجد فيه لكن في الاشتغال في ان التشبيه يقتضي ان الخلقة التي اوتياها صلى الله عليه وسلم
 دون الخلقة التي اوتياها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كذا جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى حلي (قوله
 اوراجع لال محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد من جهة صلاة ابراهيم ولا يضر فيه فان ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت
 انشيبه حلي (قوله او المشبه به قد يكون ادنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع
 فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وقوته اتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم وانحة مشهورة عند جميع
 الطوائف فحسن ان يطالب لمجد الصلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالمعنى اطهر البركة والصلاة
 على محمد وآله في اصناف العالمين كما طهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحقائق ما لا يشتر بها شتر لان الحقائق
 اناقص بالكمال حلي (قوله مثل نوره كشكاة) فان نور الله تعالى اتم واغنى لكن لما كان المشبه امر احديا
 من مألوف النفس كان تشبيهه اتم من العذبات والمشكاة المضافة غيرا افادة والمراد بها اجوبة اقتدبل الذي
 يوضع فيها المصباح اي كاجوبة فيصا صياح المصباح في زجاجة وهي اقتدبل افاده الجلال وقيل المطلوب
 المشاركة في اصل الصلاة لاني قد رها وقيل المطلوب مقابلة الخلقة بالخلقة في آل ابراهيم خلافة من الانبياء
 وايس في آل محمد نبي قلب الحقائق هذه الخلقة التي فيها نبي واحد تلك الخلقة التي فيها خلقة من الانبياء فانه
 انورى في شرح مسلم (قوله عملا) مفعول لاجله اي انما كانت فرضا لاجل العمل بالامر افاده الحلي وهو
 يقتضي ان الفرضية قطعية لا عملية لانه لم يجعله من الفرض العملي فيكون مستكبر وسياق في التصريح بانها
 فرض قطعا (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليله الاسراء (قوله مرة واحدة انصافا) والخلاف فيما زاد انما هو
 في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) اي صلاة كانت واقعة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه
 والظاهر كما قل احادي انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى او في اثناء افعال الصلاة لم يصل
 في القعدة الاخيرة بكون مؤديا للفرض وان اتم كالصلاة في الارض المغصوبة (قوله لا يجب على النبي صلى الله
 عليه وسلم الخ) لانه غير مراد بخطاب ملوا كما هو المتبادر فيمكن مراد بالذين آمنوا قال في شهر بناء على ان
 بايها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف بايها الناس اعبادي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله اعلم
 في عدم امر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم لانه لا كفة في اعليه لان كل شخص يجب على
 الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيافية كفة ومشقة على النفس
 ومناقرة لطبعها بالتحقق الابتلاء كما قرر في الاصول واما وقوله تعالى ادعوني استجب لكم فليس ايجابا لما
 ورد من شعله ذكرى عن مثنى اعديته هو ذم ما عاى السائلين حلي (قوله والذاكر) طاهر بزمه هنا
 انه المنة وخص في درر الخصال الوجوب بغير الذكر (قوله والمختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف انه مختار اهل
 المذهب فينا في قوله بعد والمذهب استحب به فدفع اشرح الثاني بقوله عند الطحاوي (قوله ولوا تحه المجلس
 في الاصح) مقابلة ما صححه صاحب السكافي من التداخل فتكى في مرة واحدة والذاكر (قوله ولوا تحه المجلس
 في الاصح) على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد والابكره افراده عنها في المشهور
 وانما ذكر في الآية بالمصدر لئلا كيد الصلاة بانادها اليه تعالى والى الملائكة فانه اذا لا وجب لتأخيرها وانما
 اصيقت اليه تعالى دون لما من انه يشعر بالانقياد وهو لا ياسب جلال الحق تبارك وتعالى وفي مبسوط شيخ
 الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا تحية ان يصلي وسلم فظاهره
 وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا ان الكلام في اصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره
 لان الاحاديث انما ذكر فيه ما طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) اي الما وجود في قوله عليه
 الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التكرار فرضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا
 عند تكرار الاوقات لان سببية الاوقات للصلاة ثبتت بالقاطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خليلا وعلى الاخير قاله شيبه طاهر (قوله وعلى الاخير قاله شيبه طاهر) لان قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلقة لا ينافي افتراضه صلى الله عليه وسلم عنه بامور لا توجد فيه لكن في الاشتغال في ان التشبيه يقتضي ان الخلقة التي اوتياها صلى الله عليه وسلم دون الخلقة التي اوتياها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كذا جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى حلي (قوله اوراجع لال محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد من جهة صلاة ابراهيم ولا يضر فيه فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت انشيبه حلي (قوله او المشبه به قد يكون ادنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وقوته اتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم وانحة مشهورة عند جميع الطوائف فحسن ان يطالب لمجد الصلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالمعنى اطهر البركة والصلاة على محمد وآله في اصناف العالمين كما طهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحقائق ما لا يشتر بها شتر لان الحقائق اناقص بالكمال حلي (قوله مثل نوره كشكاة) فان نور الله تعالى اتم واغنى لكن لما كان المشبه امر احديا من مألوف النفس كان تشبيهه اتم من العذبات والمشكاة المضافة غيرا افادة والمراد بها اجوبة اقتدبل الذي يوضع فيها المصباح اي كاجوبة فيصا صياح المصباح في زجاجة وهي اقتدبل افاده الجلال وقيل المطلوب المشاركة في اصل الصلاة لاني قد رها وقيل المطلوب مقابلة الخلقة بالخلقة في آل ابراهيم خلافة من الانبياء وايس في آل محمد نبي قلب الحقائق هذه الخلقة التي فيها نبي واحد تلك الخلقة التي فيها خلقة من الانبياء فانه انورى في شرح مسلم (قوله عملا) مفعول لاجله اي انما كانت فرضا لاجل العمل بالامر افاده الحلي وهو يقتضي ان الفرضية قطعية لا عملية لانه لم يجعله من الفرض العملي فيكون مستكبر وسياق في التصريح بانها فرض قطعا (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليله الاسراء (قوله مرة واحدة انصافا) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) اي صلاة كانت واقعة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه والظاهر كما قل احادي انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى او في اثناء افعال الصلاة لم يصل في القعدة الاخيرة بكون مؤديا للفرض وان اتم كالصلاة في الارض المغصوبة (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم الخ) لانه غير مراد بخطاب ملوا كما هو المتبادر فيمكن مراد بالذين آمنوا قال في شهر بناء على ان بايها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف بايها الناس اعبادي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله اعلم في عدم امر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم لانه لا كفة في اعليه لان كل شخص يجب على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيافية كفة ومشقة على النفس ومناقرة لطبعها بالتحقق الابتلاء كما قرر في الاصول واما وقوله تعالى ادعوني استجب لكم فليس ايجابا لما ورد من شعله ذكرى عن مثنى اعديته هو ذم ما عاى السائلين حلي (قوله والذاكر) طاهر بزمه هنا انه المنة وخص في درر الخصال الوجوب بغير الذكر (قوله والمختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف انه مختار اهل المذهب فينا في قوله بعد والمذهب استحب به فدفع اشرح الثاني بقوله عند الطحاوي (قوله ولوا تحه المجلس في الاصح) مقابلة ما صححه صاحب السكافي من التداخل فتكى في مرة واحدة والذاكر (قوله ولوا تحه المجلس في الاصح) على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد والابكره افراده عنها في المشهور وانما ذكر في الآية بالمصدر لئلا كيد الصلاة بانادها اليه تعالى والى الملائكة فانه اذا لا وجب لتأخيرها وانما اصيقت اليه تعالى دون لما من انه يشعر بالانقياد وهو لا ياسب جلال الحق تبارك وتعالى وفي مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا تحية ان يصلي وسلم فظاهره وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا ان الكلام في اصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره لان الاحاديث انما ذكر فيه ما طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) اي الما وجود في قوله عليه الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التكرار فرضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا عند تكرار الاوقات لان سببية الاوقات للصلاة ثبتت بالقاطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

كما يامر قوتا وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون والاية بخلاف ما نحن فيه فان مسبحة الذكر الصلاة ثبتت
 بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كصافي لا عيني وبه صرح القرمانى في شرحه على مقدمة ابى الليث فقال نعم ان
 كونها من فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوى بهنى اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند قوم بمفترض
 علمهم ان يصلوا فاذا صلى عليه بعضهم بسقط عن الباقيين حصول المقصود وهو تعظيمه واطهار شرفه عند ذكر
 اسمه عليه الصلاة والسلام اه ومراده بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر للعالم بان الطحاوى لم يقل
 بالاقتراض اه حلي (تنبه) شمل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما اذا مر ذكره في آيات القرءان
 سواء كان في الصلاة او خارجها وسواء ذكر باسمه انظروا ارضعتم رأيتم في الهندية وغيره ان القارى اذا مر به
 اسمه عليه الصلاة والسلام في القرءان لا يقطع القرءان بل يواليه وهو يخبر بعد ان شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله
 كسبعت) التسمية في القطع قطعت في كل الاحكام لان الصلاة فرض في العمر مرة قطعا والاعادة في المرة
 واجبة على الصحيح وتسميت فرض على كل مجلس مر ذكره على المرة مندوب كما في البحر عن السكاكي وقيل
 يجب ان يسمت في المراتب كما في الله اه حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) اي فلا يفتى لانه حق الرب وبه انه
 ما يفر من كونه حق الرب نه الى عدم فضائه الا ترى الى الصلاة وحرم وتعميل اراهدى عدم اقتضاء بيان كل
 وقت يجب فيه ثناء الله تعالى لتجدد النعم الموجبة له فلا وقت للفضاء مرود بانه ليس مطالب بالاداء
 بل رخص له في تركه وبان ترفع ذمته عما لا يقتضاه اولى وهذا ما ادى الصلاة في وجوب الله اه واعلم انه
 لا خلاف في وجوب شؤبه عنده جماعة تعالى ولو من نفسه ولو حكم كاصم كما غاده الحلي بخلافه يكفيه مع
 التكرار في مجلس واحد ثناء واحد كما في البحر وما زاد على ذلك مندوب فيعمل قول الشرح بخلاف ذكره على
 هذا وهى المراد بوجوب التثنية الوجوب المصطلح عليه او الاقتراض والظاهر الاول في غير مرة واحدة اما هي
 فتفرض لقوله تعالى فاذا ذكر في اذكركم (قوله باحاديث) اي بسبب ما ورد من الوعيد على ترك الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم في احاديث فان الوعيد يمثل هذه الامور على الترتيب من علامات الوجوب (قوله كرم) اي
 في قوله صلى الله عليه وسلم لم يزل ذكركم عنده فلم يصل على حلي (قوله وايضا) اي في قوله صلى الله
 عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد اخطأ طريق الجنة والمراد بانسيان الترتيب وبكونه اخطأ طريق الجنة
 بعد ما سمى قوله وشأنه ان في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكركم عنده فلم يصل على حلي (قوله وجفاء) اي في حديث
 (ويحلى) اي في قوله صلى الله عليه وسلم لم يزل ذكركم عنده فلم يصل على حلي (قوله وجفاء) اي في حديث
 من اجفأ اذ ذكر عند الرجل فلم يصل على (قوله وسراما عند دفع التاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وانما اراد
 لترويح والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسماع منه الخافاه بسلام السائل فانه لا يجب رده لقصد به السؤال
 وقوله ونحوه كصافي الذي يبيع الخفاء وهو نبيذ الشعير ونحوه من كل مطرب وهو اولى بالحرمة مما قبله
 والظاهر ان يعلق بالتاجر نحو باسم الله الدعاء الى الطعام فانه جعل البسملة وسيلة الى دعاء من يأكل وقول الخفير
 بالليل لاله الا الله لان مقصوده انه لم يات مستيقظ وقول الداخل على جماعة للاعلام بنفسه بالله ونحو ذلك
 (قوله في الصلاة) اي في التعمد الاخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في النفل الا الاولى من سنة الظهر
 اقبلية والاولى من سنة الجمعة البعدية والقبلية (قوله في كل اوقات الامكان) اي الخالية عن الكراهة
 فالمراد الامكان الشرعي لا العقلي فخرج بذلك وقت الصلاة والجماعة والخلاء (قوله ومكرهه في صلاة) سواء
 كانت فرضا او واجبا وسواء كانت في التعمد الاولى في الفرض ونحوه اوقى القيام او الركوع او السجود لان
 كلامهم ما ذكر مستنون غير ما يتركه يلزم انكره اما في سجود النافلة فلا تتركه لانها دعاء ويستحيل طلبه من
 الخلق (قوله غير تشمداخير) اي وغير ثبوت وثباتها شروعة في آخره كما في البحر فالاولى ذكره اه حلي (قوله
 فلذا) تفريع على قوله غير تشمداخير المفيد انها مكروهة في التشهد الاول في الفرض ونحوه (قوله ما في تشمدا
 اول) اي الله الذي في التشهد الاول (قوله ومن صلاة عليه) بالنصب معمول فحذف دل عليه المذكور
 والتقدير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه والجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لئلا يسل) علة
 فلذا في فقط ووجه التمسك له اذا قال اللهم صل على محمد فتدرك ارجاء الشريف في هذه الصلاة فلو وجبت
 صلاة اخرى لذكر اسم الشريف فيها ووجب له صلاة اخرى ولم يرد ايام السجد وهو محال لانه

والتكليف

مكة التمسك بخلاف ذكره تعالى (والله اعلم
 بالصواب) اي اكبر رده على الفتوى والمعاد
 من الذهب قول احمد بن حنبل في قوله تعالى
 من الما يصح من الصلاة في كل ركعة ركعتين
 فاما حديث الرعيدي ومروان بن الحكم في قوله
 فوجبت ركعتين في كل ركعة ركعتين
 فاما حديث احمد بن حنبل في قوله تعالى
 فاما حديث احمد بن حنبل في قوله تعالى
 فاما حديث احمد بن حنبل في قوله تعالى
 فاما حديث احمد بن حنبل في قوله تعالى

والتكليف بالتحال يمنع عقلا اجتماعا واعلم انه يلزم على قول الطحاوى ان تكون الصلاة في التشهد الاخيرة واجبة
 من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لامن حيث انها من واجبات الصلاة فانه الواجب الى عبده
 ورسوله ونظيره ترتيب السور فانه واجب التلاوة لا الصلاة فاذا ترك الصلاة في الاخير قضاها بعد ولا يلزم
 سجودهم ولانه ليس من واجبات الصلاة انظر حلي وقيل قال ان الواجب في ذمته وهذه الصلاة للسنة (قوله
 بل خصه) اضرب ابطال على قوله على السامع والذات كرو وهو نقل غريب مصادم لساير عباراتهم ويجب
 على الاستدلال به بان المسكوت عنه ماولا متطوق وهذا لانه اذا كان المقصود التعظيم لا يفتقر الحال بين الذكر
 منه والذكر عنده فيكون الاول ملحقا بالثاني دلالة اه حلي (قوله والدعاء يكون بين الجهر والخافتة) واختلف
 في الذكر هل الجهرية افضل او الاسرار واعلم انه ليس بفضيلة الجهر ان سلم عن رياء واذا (قوله وحرراهم اذ ترد)
 لانها عمل من جملة الاعمال وحقق بعضهم ان له اتعاقب تعلقا بالمصلي وهو حصول الثواب له وحكمها فيه
 حكم سائر الاعمال وتعلقا بالمصلي عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا ترد من هذا الوجه واعلم انه
 صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لان الكامل يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم ان الله تعالى جعل له صلى
 الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلواته عليه والادب ان لا يقصد الصلوات الاداء بعض ما وجب له صلى الله
 عليه وسلم عليه من الحقوق واستمال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله ككلمة التوحيد)
 فانما ترد ولذا ورد في الحديث تنبيهها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله خالصا من
 قلبه دخل الجنة (قوله وافضل) الظاهر ان الافضلية والاعظمية متلازمان حلي (قوله لحديث الاصمعياني)
 بالقاء والباء مع فتح الهمزة وكسرها وهو علة لقوله قد ترد (قوله بحسب الله عنه ذنوب ثمانين سنة) اي من الصغار
 اي ان عاشها مكافا ولا يكفر عنه من الكبائر بقدرها والاي فرج بها درجات (قوله ودعا) استئنا لما ورد
 ان الدعاء ببر الصلوات مستجاب والمراد بالبر ما بعد السلام وقيل ما بعد التشهد قبل السلام ولا مانع
 من ان الاجابة فيما افاده في البحر وانما قدمت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من اتي
 باب الملك لا يدله من التحية لخاصته واخص خواصه تعالى هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحية صلى الله
 عليه وسلم مستحبة والدعاء بعد الاستجاب ربي اجابته لان الكرم بعد اجابته اول المستول لا يرد باقية ابوالسعود
 عن الشربلاي (قوله وحرم بغيرها) لاشتماله على ما ينافي التعظيم نهر عن القراني وفي ابى السعود بعد نقل كلام
 الشرح وفيه شيء لانه اذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القرآنة ولومع القدرة على العربية فكيف
 لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولومع القدرة بالنسبة للقرآنة نظر (قوله لنفسه) قدمه لانه المطلوب
 (قوله واستأذنه) اسم جنس يعم كل من له عليه فضل بالتعليم ويثبت السنة ان لا يخص المصلي نفسه بالدعاء
 لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات
 فهو خداج يجر (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للاويين والاحتاذ (قوله ويحرم سؤال العافية)
 اي من جميع الامراض كما في التمر لان حكمة الله تعالى اقتضت حدوث الامراض في الشخص لمصلحة تعود
 عليه فهو بدعائه اريد ان يبطل حكمة بآيته الذي يعلم ما ينفعه اه حلي وقوله من الدهر افاد به ان طلبها
 في بعض الازمان لا مانع منه وعليه يعمل حديث سل الله العافية ونحوه (قوله او خير الدارين ودفع شرهما)
 الا ان بقصد به الخصوص اذ لا بد ان يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت نهر والمراد بالخير والشر ملائمتان
 لبدن وسفارتها واما سؤال الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما علمه الله تعالى فجاز لان الخير كذلك قد يكون
 بمرض وفقر وقد ولد لما يترتب عليها من الثواب والشر في ضدها ومن ذلك اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت
 منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت وما لم اعلم (قوله العادية) اي التي تقضى المادة باستناعها وان
 امكنت شرعا وعقلا وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثير لا يليق بالطالب الظاهر نعم (قوله كقول المائدة) قال
 في التمر الا ان يكون ثيبا او ليا وسببت مائدة لتحررها (قوله قيل والشرعية) كطلب روية الباري في الدنيا
 والمغفرة للكافر والذي يظهر ان هذا الذي بالتحريم من المستحيل العادي فليست دليل المقابل (قوله والحق حرمة
 الدعاء بالمغفرة للكافر) اي لا كفره كما قاله القراني معللا بانه تكذيب له تعالى في قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك
 به (قوله لا لاسل المؤمنين كل ذنوبهم يجر) وجهه ما قاله زين العرب في شرح المصايغ من بحث الايمان ليس ببحث

والتكليف

بل خصه قد در الجبار في الزاكر حلي
 من ذكره عند حفظ وانما في دعائه والدعاء في كل ركعة
 الصوت جمل وانما في دعائه والدعاء في كل ركعة
 الجهرية افضل او الاسرار واعلم انه ليس بفضيلة الجهر ان سلم عن رياء واذا (قوله وحرراهم اذ ترد)
 لانها عمل من جملة الاعمال وحقق بعضهم ان له اتعاقب تعلقا بالمصلي وهو حصول الثواب له وحكمها فيه
 حكم سائر الاعمال وتعلقا بالمصلي عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا ترد من هذا الوجه واعلم انه
 صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لان الكامل يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم ان الله تعالى جعل له صلى
 الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلواته عليه والادب ان لا يقصد الصلوات الاداء بعض ما وجب له صلى الله
 عليه وسلم عليه من الحقوق واستمال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله ككلمة التوحيد)
 فانما ترد ولذا ورد في الحديث تنبيهها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله خالصا من
 قلبه دخل الجنة (قوله وافضل) الظاهر ان الافضلية والاعظمية متلازمان حلي (قوله لحديث الاصمعياني)
 بالقاء والباء مع فتح الهمزة وكسرها وهو علة لقوله قد ترد (قوله بحسب الله عنه ذنوب ثمانين سنة) اي من الصغار
 اي ان عاشها مكافا ولا يكفر عنه من الكبائر بقدرها والاي فرج بها درجات (قوله ودعا) استئنا لما ورد
 ان الدعاء ببر الصلوات مستجاب والمراد بالبر ما بعد السلام وقيل ما بعد التشهد قبل السلام ولا مانع
 من ان الاجابة فيما افاده في البحر وانما قدمت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من اتي
 باب الملك لا يدله من التحية لخاصته واخص خواصه تعالى هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحية صلى الله
 عليه وسلم مستحبة والدعاء بعد الاستجاب ربي اجابته لان الكرم بعد اجابته اول المستول لا يرد باقية ابوالسعود
 عن الشربلاي (قوله وحرم بغيرها) لاشتماله على ما ينافي التعظيم نهر عن القراني وفي ابى السعود بعد نقل كلام
 الشرح وفيه شيء لانه اذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القرآنة ولومع القدرة على العربية فكيف
 لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولومع القدرة بالنسبة للقرآنة نظر (قوله لنفسه) قدمه لانه المطلوب
 (قوله واستأذنه) اسم جنس يعم كل من له عليه فضل بالتعليم ويثبت السنة ان لا يخص المصلي نفسه بالدعاء
 لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات
 فهو خداج يجر (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للاويين والاحتاذ (قوله ويحرم سؤال العافية)
 اي من جميع الامراض كما في التمر لان حكمة الله تعالى اقتضت حدوث الامراض في الشخص لمصلحة تعود
 عليه فهو بدعائه اريد ان يبطل حكمة بآيته الذي يعلم ما ينفعه اه حلي وقوله من الدهر افاد به ان طلبها
 في بعض الازمان لا مانع منه وعليه يعمل حديث سل الله العافية ونحوه (قوله او خير الدارين ودفع شرهما)
 الا ان بقصد به الخصوص اذ لا بد ان يدركه بعض الشر ولو سكرات الموت نهر والمراد بالخير والشر ملائمتان
 لبدن وسفارتها واما سؤال الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما علمه الله تعالى فجاز لان الخير كذلك قد يكون
 بمرض وفقر وقد ولد لما يترتب عليها من الثواب والشر في ضدها ومن ذلك اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت
 منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت وما لم اعلم (قوله العادية) اي التي تقضى المادة باستناعها وان
 امكنت شرعا وعقلا وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثير لا يليق بالطالب الظاهر نعم (قوله كقول المائدة) قال
 في التمر الا ان يكون ثيبا او ليا وسببت مائدة لتحررها (قوله قيل والشرعية) كطلب روية الباري في الدنيا
 والمغفرة للكافر والذي يظهر ان هذا الذي بالتحريم من المستحيل العادي فليست دليل المقابل (قوله والحق حرمة
 الدعاء بالمغفرة للكافر) اي لا كفره كما قاله القراني معللا بانه تكذيب له تعالى في قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك
 به (قوله لا لاسل المؤمنين كل ذنوبهم يجر) وجهه ما قاله زين العرب في شرح المصايغ من بحث الايمان ليس ببحث

دليل فليراجع ما دليل المفارقة ومن ابن اخذ البحر فخصيصها ما كتاب السنين حلي ملخصا (قوله وصلاة) لانه
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التعامل نظر لانه قد يقع من المصلي ما يكون سنة على انه يلزم ان يفارقه في نحو تلاوة
 تقرأ ان لم يسه له ذلك وان يفارقه المصلي عند النوم وهو بعد حلي ملخصا (قوله والخيار الخ) مقابلة ما يأتي
 وما ذكر في النهران اللسان ان لم يرق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب عطف على كيفية (قوله ثم) استدراك
 على قوله مما شأنا الله تعالى يعلم ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في ريق بلا صرف كشوتها في العقل)
 يؤيده ما قاله الفزاري ان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كشوتها في العقل
 ورد بان صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى صارف والمبادر من آيات الكتاب العزيز واحاديث الرسول
 صلى الله عليه وسلم ان المراد من الكتابة المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلم
 الا الله تعالى ومن اطلعه الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمه من الله تعالى واطاه اهلها من
 غيبه لمن يشاء من ملائكته وما اتركه والاذه وغنى عن الكتب والامتناد كالحلي عن ابن امير الحاج ملخصا
 (قوله وهو واحد ما قبل الخ) راجع الى قوله تكتب في ريق قط (قوله وكتاب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل قوله
 في ريق (قوله انهما يكتبان كل شيء) كالنفس الضروري وحركة النبض وما اثار العروق واختلاجات الاعضاء
 حلي (قوله حتى انينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لضيقه او اذنه على ما فرط
 في جنب الله تعالى (قوله قلت) وفي تفسير المصطفى المصود منه تعيين الكاتب للمباح فلا يتكلم مع ما بقه
 (قوله بكتب المباح) وهو ما يكون فيه اجرولا ودر فيشمل التضرعات كالاشياء المذكورة (قوله ويصلي يوم
 قيامه) هو المختار وقيل آخره ان روي يوم الخميس حلي عن ابن امير الحاج (قوله وفي تفسير الكارروني)
 هو محشى اليساوي والذي في نسخ انظر الفحمة الخازمي وهو بالحاء المهملة والزاى المعجمة مفهم ومن التمر
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاصح ان الكافر تكتب اعماله) اي السنة بناء على انه مكلف بالقروع اداء
 واعتقادا ويعتدب عايدها وهو من مذهبنا قوله تعالى لم يك من المصلين الخ وقوله تعالى الذين
 لا يؤتون الزكاة وهو مذهب اهل العراق من ائمتنا وقال البخاريون مكلف بالاعتقاد فيعاقب عليه لا بالاداء
 فلا يعاقب عليه وقال اهل حمر قندليس مكلفا بواحد منهما قال الاتقاني واما اعماله التي يظن انها حسنة
 فلا تكتب له حال كفره لانها ليست بعبادة اذ شرط العبادة والتقربة معرفة المتقرب اليه والكافر ليس كذلك
 نعم ان اصله يكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه حلي (قوله الان كان كاتب الجين كالشاهد على كاتب
 اليسار) فاذا عمل سنة قال صاحب الجين لكاتب السنين دعه سبع ساعات لعله يسبح او يستغفر اه
 والمراد الساعة الظنكية لان الزمانية لا تنطبق شاهين وورده ان ينتظر نصف يوم فيكون ست ساعات (قوله
 وفي البرهان ان ملائكة الليل الخ) حديث يتهقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والمراد بهم
 الحفظة لا الكتبة حلي (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالنهار) ينافيه ان لكل شخص قرين من الشياطين
 وهو من ولده الان يقال المراد غير القرين (قوله وولده بالليل) مفرد مضاف فيم واولاده امامن انشاء او من
 وطئ نفسه لان في احدي نخذه ذكر اوفى الاخرى فرجا او يفيض افعال (قوله قرينه من الجن) ويده على الشر
 عكس القرين المسمى (قوله بفتح الميم) فاسلم قرينه صلى الله عليه وسلم وكذا قرين نوح عليه السلام وقيل قرناه
 الانبياء جميعا كذلك ودلت الاحاديث على ان الفتح الرواية (قوله ونسما) اي بصيغة المضارع بقصد الاستمرار
 لتجدد (قوله التسليمة الاولى) هي التي في جهة العين والشمال فانه اذا بدأ بها سلم عن يمينه ثم لا يبعد حلي
 (قوله والا في الثانية) صادق بالحادثة وليس مرادة لذكره بعد حلي (قوله ونوافه فيهما لو حاذيا) لانه ذو حظ من
 الجانبين (قوله والمنفرد ينوي الحفظة) اذ ليس معه غيره يجر (قوله اذ لا كتبة له) يبين ان المراد بالحفظة حفظة
 ذات من الاسماء لا حفظة الاعمال وهم اقولان وقد مر في الثاني ان الصبي تكتب حسنة فقتضاه ان معه
 كاتب الحسنات والعصم ان ثواب حسنة له ولوالديه ثواب التعليم (قوله ولعمري) العمر الحياة (قوله وفيهم
 انظر) المراد ان وقوع ذلك منهم محتمل لا متيقن (قوله لا بقدر اللهم انت السلام الخ) اشار به الى حديث مسلم
 وانتم مذى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يبعد الا مقدار
 ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

فتكون

وصلاة والخيار ان كيفية الكتابة والكتوب
 فيه ما يكتبه وفي هذا التعامل نظر لانه قد يقع من المصلي ما يكون سنة على انه يلزم ان يفارقه في نحو تلاوة
 تقرأ ان لم يسه له ذلك وان يفارقه المصلي عند النوم وهو بعد حلي ملخصا (قوله والخيار الخ) مقابلة ما يأتي
 وما ذكر في النهران اللسان ان لم يرق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب عطف على كيفية (قوله ثم) استدراك
 على قوله مما شأنا الله تعالى يعلم ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في ريق بلا صرف كشوتها في العقل)
 يؤيده ما قاله الفزاري ان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كشوتها في العقل
 ورد بان صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى صارف والمبادر من آيات الكتاب العزيز واحاديث الرسول
 صلى الله عليه وسلم ان المراد من الكتابة المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلم
 الا الله تعالى ومن اطلعه الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمه من الله تعالى واطاه اهلها من
 غيبه لمن يشاء من ملائكته وما اتركه والاذه وغنى عن الكتب والامتناد كالحلي عن ابن امير الحاج ملخصا
 (قوله وهو واحد ما قبل الخ) راجع الى قوله تكتب في ريق قط (قوله وكتاب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل قوله
 في ريق (قوله انهما يكتبان كل شيء) كالنفس الضروري وحركة النبض وما اثار العروق واختلاجات الاعضاء
 حلي (قوله حتى انينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لضيقه او اذنه على ما فرط
 في جنب الله تعالى (قوله قلت) وفي تفسير المصطفى المصود منه تعيين الكاتب للمباح فلا يتكلم مع ما بقه
 (قوله بكتب المباح) وهو ما يكون فيه اجرولا ودر فيشمل التضرعات كالاشياء المذكورة (قوله ويصلي يوم
 قيامه) هو المختار وقيل آخره ان روي يوم الخميس حلي عن ابن امير الحاج (قوله وفي تفسير الكارروني)
 هو محشى اليساوي والذي في نسخ انظر الفحمة الخازمي وهو بالحاء المهملة والزاى المعجمة مفهم ومن التمر
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاصح ان الكافر تكتب اعماله) اي السنة بناء على انه مكلف بالقروع اداء
 واعتقادا ويعتدب عايدها وهو من مذهبنا قوله تعالى لم يك من المصلين الخ وقوله تعالى الذين
 لا يؤتون الزكاة وهو مذهب اهل العراق من ائمتنا وقال البخاريون مكلف بالاعتقاد فيعاقب عليه لا بالاداء
 فلا يعاقب عليه وقال اهل حمر قندليس مكلفا بواحد منهما قال الاتقاني واما اعماله التي يظن انها حسنة
 فلا تكتب له حال كفره لانها ليست بعبادة اذ شرط العبادة والتقربة معرفة المتقرب اليه والكافر ليس كذلك
 نعم ان اصله يكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه حلي (قوله الان كان كاتب الجين كالشاهد على كاتب
 اليسار) فاذا عمل سنة قال صاحب الجين لكاتب السنين دعه سبع ساعات لعله يسبح او يستغفر اه
 والمراد الساعة الظنكية لان الزمانية لا تنطبق شاهين وورده ان ينتظر نصف يوم فيكون ست ساعات (قوله
 وفي البرهان ان ملائكة الليل الخ) حديث يتهقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والمراد بهم
 الحفظة لا الكتبة حلي (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالنهار) ينافيه ان لكل شخص قرين من الشياطين
 وهو من ولده الان يقال المراد غير القرين (قوله وولده بالليل) مفرد مضاف فيم واولاده امامن انشاء او من
 وطئ نفسه لان في احدي نخذه ذكر اوفى الاخرى فرجا او يفيض افعال (قوله قرينه من الجن) ويده على الشر
 عكس القرين المسمى (قوله بفتح الميم) فاسلم قرينه صلى الله عليه وسلم وكذا قرين نوح عليه السلام وقيل قرناه
 الانبياء جميعا كذلك ودلت الاحاديث على ان الفتح الرواية (قوله ونسما) اي بصيغة المضارع بقصد الاستمرار
 لتجدد (قوله التسليمة الاولى) هي التي في جهة العين والشمال فانه اذا بدأ بها سلم عن يمينه ثم لا يبعد حلي
 (قوله والا في الثانية) صادق بالحادثة وليس مرادة لذكره بعد حلي (قوله ونوافه فيهما لو حاذيا) لانه ذو حظ من
 الجانبين (قوله والمنفرد ينوي الحفظة) اذ ليس معه غيره يجر (قوله اذ لا كتبة له) يبين ان المراد بالحفظة حفظة
 ذات من الاسماء لا حفظة الاعمال وهم اقولان وقد مر في الثاني ان الصبي تكتب حسنة فقتضاه ان معه
 كاتب الحسنات والعصم ان ثواب حسنة له ولوالديه ثواب التعليم (قوله ولعمري) العمر الحياة (قوله وفيهم
 انظر) المراد ان وقوع ذلك منهم محتمل لا متيقن (قوله لا بقدر اللهم انت السلام الخ) اشار به الى حديث مسلم
 وانتم مذى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يبعد الا مقدار
 ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

فتكون الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه ان القيام الى السنة متصلا سنون وهو مردود
 بالحديث المذكور وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد قال السجل هذا القول لا يمرض القوان قبله لان
 المشهور في لا بأس كونه خلاف الاولى فالاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا سقط السنة حتى
 اذا صلى بعد الاوراد نفع سنة لا على وجه السنة فتواها اقل لانهم قالوا الركنك بعد القرض لا تسقط السنة لكن
 ينقص الثواب ففي الفصل بالاوراد اولى (قوله واختاره السجل) قد علمت ان مختاره هو قول البقال (قوله قال
 الحلبي الخ) هو عين ما فعله السجل في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله ان اريد باكرامة التنزيهية) اي
 في قول من قال بذكره الفصل بالاوراد (قوله ارفع الخلاف) فيرجع الى كلام البقال من ان الزيادة على قدر اللهم
 انت السلام تكبر تنزيها (قوله على القليلة) اي على الاوراد القليلة وكانه يريد بهذا الكلام ان يفي قوله بكبره على
 معناه وهو الكرامة التعريضية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو ان يحمل كرامة الزيادة على اللهم انت السلام على
 الزيادة الكثيرة جدا او يحمل كرامة الزيادة التنزيهية المفهومة من قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة
 الى اللهم انت السلام القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا اه حلي (قوله ان يستغفر ثلاثا) تدارك ما فرط في صلاته
 ولا يبلغ احد مقدار عبادته تعالى وصيغة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو
 الحي القيوم واتوب اليه (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا وثلاثين)
 يرجع الى الجمل الثلاث (قوله ويصل تمام المنة) فهي عقب صلوات بجمانة والحسنة به شر انماها فذكر
 من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان والا فتكفر من الكبائر بقدر ذلك الصغائر ان كان والا فيزاد له في درجاته
 (قوله ويدعو) لان الدعاء ببر الصلوات مستجاب (قوله يكره للامام التنفل الخ) اي تنزيها بل يتقدم او يتأخر
 او يخلف عنها انما لا اريد ان يذهب الى بيته فينتزع ثم يدعو او اضل حلي عن النبي (قوله لا تؤخر) اي لا يكره
 تنزيها للمؤتم التنفل في مكانه بل هو وانتقاله على حد سواء لا فعدم الاشتباه على الداخل عند معاينة فراغ
 مكان الامام عنه وهو قول بعض المشايخ حلي عن ابن امير الحاج (قوله وقيل يستحب كسر الصوف)
 ليزول الاشتباه عن الداخل المعين للسجل في الصلاة البعيد عن الامام وذكر في البدائع والذخيرة انه روى عن
 محمد ومثي عليه رضى الدين في المحيط ناصا على انه السنة واحسن من ذلك ان يتطوع في منزله ان لم يحفظ ما نعا
 كذا في ابن امير حاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنفرد ايضا تابعا للمنية والشرح اخبر به (قوله وفي الحياة
 يستحب الخ) اقتصر على هذا مع جواز الاربعة دليل على انه افضل من غيره (قوله وخبره في المنية) هذا
 للامام بعد فراغه من صلاة بعد هامة (قوله وذهابه لبيته) اي فينتزع ثم لا يتطوع في مكانه فانه مكروه
 (قوله واستقباله الناس بوجهه) هذا للامام في صلاة ليس بعد هامة فهو مخير ان شاء انحرف عن عينه
 ران ما انحرف عن يساره وان شاء ذهب الى حوايجهم وان شاء استقبال الناس بوجهه هذا لم يمكن بجذاته
 مصل شوا كان المصلي في الصف الاول او في الصف الاخير فان استقبال المصلي مكروه (قوله ولودون عشرة)
 صادق بالواحد لان حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القبلة وردده في امداد الفتح واختار انه لا يجوز وجهه
 الى الجماعة الا اذا كانا عشرة وتقتل عن شرح القردوري ويجمع الروايات انه مروي عن ابي حنيفة وانه ورد
 في ذلك خبر اه حلي (قوله ولو بعيدا) ولو حالت بينهما الصوف كما في ابن امير حاج اه حلي

(فصل)

(قوله يجهر الامام وجوبا) للمواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجهر باقره آن
 في الصلاة كلها ابتداء كما سيذكره الشرح وكان المشركون يؤذونه ويسبون من انزله ومن انزل عليه فانزل الله
 تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بها كلها ولا تخافت بها كلها او ان يخاف بين ذلك سيلابان تجهر
 بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان يخافت بعد ذلك في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للايداء
 في هذين الوقتين ويجهر بالمقرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والفجر لكونهم وقودا في الجمعة
 والعيدين لانه اقامهما بالادية وما كان للكفار قوة يجهر (قوله يجهر الجماعة) راجع الى الجهر فقط لا لقوله
 وجوبا فانه مستحب (قوله فان زاد عليه اسماء) هذا احد اقوال الشافعي ما حكاه الزاهد عن ابي حنيفة فانه يريد
 في ارفع على قدر الحاجة وفي الله تعالى انه افضل الا اذا اجهد نفسه او أدى غيره وقيل يجهر بقدر ما يسبح

وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالاوراد واختار
 السجل قال الحلبي ان اريد باكرامة التنزيهية
 ارفع خلاف قلت وفي حنفى حله على القليلة
 ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويقرأ آية الكرسي
 والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين
 ويصل تمام المنة ويدعو ويختم بسم الله
 وفي الجوهرة بكرة للامام التنفل في مكانه
 لا اله الا هو وقيل يستحب كسر الصوف
 وفي الخاية يستحب للامام التنفل في مكانه
 وفي يسار المصلي التنفل اورد وخبره في المنية
 بين قوله عينا وشيئا لا واماما وخلفا ردها به
 لبيته واستقباله الناس بوجهه ولودون عشر
 مالم يكن يجذاته مصل ولو بعيدا على المذهب
 (فصل يجهر الامام)

حلي (قوله اذا قرأ آية صلواته عليه) في مبسوط شيخ الاسلام عن الطحاوي وابي يوسف انه يستحب الانصات الى قوله صلواته عليه وسلموا تسليما فيجب ان يصلي ويستمع (قوله فيصلي المستمع) بعضهم منع وجرى عليه حافظ الدين في الكثرة الكمال وهو الاشبه وقوله في نفسه بان يجري على قلبه وقيل يستمع نفسه او يسمع الحروف بناء على الخلاف فيما يتعلق بالالفاظ (قوله في اقتراض الانصات) وعبر في النهي بالوجوب وهو الاول لان تركه مكروه محرم (قوله يجب الاستماع مطلقا) اي في الصلاة وخارجها وتقدم قريبا انه فرض كفاية (قوله لا بأس ان يقرأ سورة الخ) كما روي ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام ولفظ لا بأس يفيد الكراهة التثريبية وبها يترجم في الفتية وفعله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز هذا اذا لم يضطر فان اضطر بان قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس اعادها في الثانية ان لم يختم القرآنة في ركعة فان فعل قرأ في الثانية من البقرة نهر (قوله ولو من سورة) افادته خلاف الاولى اذا كان ذلك من سورتين ايضا قاله في الثانية ولو قرأ في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة اه وقوله ان بينهما آيات فاكثرت لان ذلك بمنزلة الفصل بالسورتين وهو غير مكروه اما ان فصل بآية واحدة يكره كالفصل بسورة واحدة (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) قيد بالصغيرة لانه لا يكره بالطول فذكره صاحب البحر باب الوتر (قوله وان قرأ متكوبا) بان يقرأ في الثانية سورة في مقامها في الاولى لان ترتيب السور في اقرأة من واجبات التلاوة وانما يجوز للصغار تسهيل للنسوة التسهيل (قوله الا اذا ختم الخ) ليس هذا تنكيسا (قوله وفي الثانية الم تركيزا وتب) اي تنكس او فصل بسورة قصيرة (قوله ثم ذكر يرمي) لان كراهة التنكيس وانفصل بالقصيرة عارضتها كراهة ترك السورة بعد الشروع فيها وترجمت مراعاة عدم هذه الكراهة بالتنكيس بالسورة حلي (قوله ولا يكره في النفل شيء من ذلك) اي من الفصل والتنكيس وفيه ان الترتيب من واجبات اقرأة ولو خارج الصلاة فكيف لا يكره ذلك في النفل اه حلي ويمكن التدفع بان النفل لاتساع بابه ترك كل ركعة فعلا مستقلا فيكون بمنزلة ما لو قرأ انسان سورة ثم سكث برهة من الزمان ثم قرأ ما فوقها فانه لا كراهة فيه (قوله افضل من آية طويلة) لعله لان التحدي والاعجاز وقع بذلك التقدير بالآية واعلم ان الافضلية ترجع الى كثرة الثواب (قوله وفي سورة) الاولى النعمية بالآية واي اقرأة بسورة تامة او بعض سورة والبعض صادق بآول السورة وآخرها وما في النهر عن الفتية من ذكر الاخر مجرد امثال (قوله لا كراهة) اي من حيث الايات على ما يظهر (تمة) قرأ سورة في ركعتين الاصح انه لا يكره لكن لا ينبغي ان يفعل في السورة القصيرة التي هي بقدر ست آيات قرأ آخر سورة في ركعة وقرأ آخر اخرى في الثانية الصحيح انه لا يكره قاله فاضل خان ويكره الجميع سورتين بينهما سور او سورة في ركعة اما في ركعتين فان كان بينهما سور فلا يكره او سورة قتل يكره وقيل لا نهر

(باب الامامة)

(قوله فالكبرى استحقاق الخ) فيه ان هذا اثرها ومقتضاها عامة لحفظ مصالح الناس دينها ودنيا وزهرهم بما يضرهم ولا بد للمسلمين من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم ومدفوعهم وتجهيز جيوشهم وحماية ممتلكاتهم وقطع مادة شرور المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد واخذ العنود والصدقات وقطع المنازعات وقبول الشهادات وتزويج الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة القسائم حاجي عن عدة النسخ وقوله عام خرج بآية الموالي والفضة والامراء فان رياسهم غير عامة (قوله على الانام) اي من المسلمين ومن في حكمهم (قوله ونصبه اهم الواجبات) اي من اهم الفرائض لما تقدم (قوله فلذا قدموه على دفن صاحب الجرات) حيث توفي على التتبع والولاء والدين ودفن يوم الثلاثاء اربعة ايام اربعين الاربعاء حلي من المواهب وهذه السنة باقية الى الان لم يدفن خليفة حتى توفي غيره (قوله كونه مسلما) لان الكافر لا يلي على المسلم قال الله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واشترطت الحرية لان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع الولاية القائمة فله الصبي والمجنون واشترطت الذكورية لان انفسا من بالقرآن البيوت بقوله تعالى وقرن في بيوتكن فكان مبنى سلطن على السرة قال عليه الصلاة والسلام كيف يفلح قوم غلظتكم امرأة وقوله قادرا على تنفيذ الاحكام

قوله اذا قرأ آية صلواته عليه وسلموا تسليما فيجب ان يصلي ويستمع (قوله فيصلي المستمع) بعضهم منع وجرى عليه حافظ الدين في الكثرة الكمال وهو الاشبه وقوله في نفسه بان يجري على قلبه وقيل يستمع نفسه او يسمع الحروف بناء على الخلاف فيما يتعلق بالالفاظ (قوله في اقتراض الانصات) وعبر في النهي بالوجوب وهو الاول لان تركه مكروه محرم (قوله يجب الاستماع مطلقا) اي في الصلاة وخارجها وتقدم قريبا انه فرض كفاية (قوله لا بأس ان يقرأ سورة الخ) كما روي ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام ولفظ لا بأس يفيد الكراهة التثريبية وبها يترجم في الفتية وفعله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز هذا اذا لم يضطر فان اضطر بان قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس اعادها في الثانية ان لم يختم القرآنة في ركعة فان فعل قرأ في الثانية من البقرة نهر (قوله ولو من سورة) افادته خلاف الاولى اذا كان ذلك من سورتين ايضا قاله في الثانية ولو قرأ في الاولى من وسط سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة اه وقوله ان بينهما آيات فاكثرت لان ذلك بمنزلة الفصل بالسورتين وهو غير مكروه اما ان فصل بآية واحدة يكره كالفصل بسورة واحدة (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) قيد بالصغيرة لانه لا يكره بالطول فذكره صاحب البحر باب الوتر (قوله وان قرأ متكوبا) بان يقرأ في الثانية سورة في مقامها في الاولى لان ترتيب السور في اقرأة من واجبات التلاوة وانما يجوز للصغار تسهيل للنسوة التسهيل (قوله الا اذا ختم الخ) ليس هذا تنكيسا (قوله وفي الثانية الم تركيزا وتب) اي تنكس او فصل بسورة قصيرة (قوله ثم ذكر يرمي) لان كراهة التنكيس وانفصل بالقصيرة عارضتها كراهة ترك السورة بعد الشروع فيها وترجمت مراعاة عدم هذه الكراهة بالتنكيس بالسورة حلي (قوله ولا يكره في النفل شيء من ذلك) اي من الفصل والتنكيس وفيه ان الترتيب من واجبات اقرأة ولو خارج الصلاة فكيف لا يكره ذلك في النفل اه حلي ويمكن التدفع بان النفل لاتساع بابه ترك كل ركعة فعلا مستقلا فيكون بمنزلة ما لو قرأ انسان سورة ثم سكث برهة من الزمان ثم قرأ ما فوقها فانه لا كراهة فيه (قوله افضل من آية طويلة) لعله لان التحدي والاعجاز وقع بذلك التقدير بالآية واعلم ان الافضلية ترجع الى كثرة الثواب (قوله وفي سورة) الاولى النعمية بالآية واي اقرأة بسورة تامة او بعض سورة والبعض صادق بآول السورة وآخرها وما في النهر عن الفتية من ذكر الاخر مجرد امثال (قوله لا كراهة) اي من حيث الايات على ما يظهر (تمة) قرأ سورة في ركعتين الاصح انه لا يكره لكن لا ينبغي ان يفعل في السورة القصيرة التي هي بقدر ست آيات قرأ آخر سورة في ركعة وقرأ آخر اخرى في الثانية الصحيح انه لا يكره قاله فاضل خان ويكره الجميع سورتين بينهما سور او سورة في ركعة اما في ركعتين فان كان بينهما سور فلا يكره او سورة قتل يكره وقيل لا نهر

اي وعلى انصاف المظاهر من الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر العساكر وانما اشترط كونه قريبا لقوله صلى الله عليه وسلم الائمة من قريش وقد سلت الانصار الخلافة لقريش بهذا الحديث وقوله لا هاشميا اي لا يشترط كونه من اولاد هاشم كما قالت الشيعة فوصلا لابطال امامة ابي بكر وعمر وعثمان ولا شبهة لهم فضلا عن الحجة وقوله علويا اي لا يشترط كونه من اولاد علي بن ابي طالب كما قالت الشيعة فقيما للخلافة بني العباس وقوله معصوما اي لا يشترط ان يكون معصوما كما قالت به الاشماعيلية والامامية وكان الاولى ان يقول لا هاشميا ولا علويا ولا معصوما ليظهر ان مقابل كل واحد قول على حدة اه حلي (قوله ويجزله) عتونه بامارة الى انه لا ينعزل وهو المختار وقول الاكثرين يعزل بطريقتان ما ينفوت المقصود من الردة والجنون المطبق وصيرورته اسير الابرج خلاصه والهمى والخرس والصمم والمرض الذي ينسى العلوم وخلعه نفسه عن الامامة اجزله واما خلعه بلا سبب ففيه خلاف اه ابو العود (قوله لا فتنة) لان سرورها فوق ضرر خلعه ويرتكب اخف الضررين (قوله ويجب ان يدعى له باصلاح) لان في اصلاحه اصلاح لرعية وظاهره ولومته غلبا (قوله ويصح سلطة متغلب) ويترتب على الصحة صحة ما يصدر عنه من الاحكام ودل بعدمته لمبا بفقده احد الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة وقوله صلى الله عليه وسلم استمعوا واطيعوا وواضع عليكم عند حاشي اجمع اه حلي (قوله ويدين) انفاه من الوجوب (قوله ان يفرض) يفرض الواو فاعل ان يفرض اهل الحل والعقد لا يصح لما يأتي من عدم صحة اذنه بفضاء وجمعة اه حلي (قوله امور التقليد) اي تقليد ائمة الا امامة والعاشرو الساعي وغير ذلك (قوله في الرسم) مراده الصورة الظاهرة (قوله لعدم صحة اذنه الخ) علة اقره وفي الحقيقة هو الوالي اي لا يصح (قوله وفيها) اي البرزاية (قوله ربط الخ) فكذلك انقل صاحب النهر عن ابيه ولا يظهر الا انه لا يقتدأ وذلك لان الامامة مصدر راسخي للمعقول لان الامام هو المتبع وبديل على ذلك تعرف ابن عرفه بانها انتاع الامام في حرم من صلاته اي ان يتبع واما الربط المذكور ان كان مصدربط المدني لمعلوم فهو صفة المؤمن فيكون بمعنى الاتمام اي الاقتداء وان كان مصدرا للمبني للجهول فهو صفة صلاة المؤمن لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تدريسها للامامة بل للاقتداء اه حلي (قوله بشرط عشرة) اعلم ان هذه الشروط للاقتداء الذي ذكره بقرينة وجهه لا امامة وقد عرفت في نور الابصار شروط الامامة على حد فقهاء وشروط الامامة تارجل الاصحاء سنة اشياء لاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقرأة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفاقة والتمتمة والشغ وقد شرط كطهارة واستعرة اه احتراز بالرجال الاصحاء عن النساء الاصحاء فلا يشترط في امامهم الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاصحاء فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط ان يكون حال الامام اقوى من حال المؤمن او مساويا انتهى حلي (قوله نية المؤمن الاقتداء) بالامام او الشروع في صلاته او الدخول فيها بخلاف نية صلاة الامام وان انتظر تكبيره من غير نية اقتداء وشروط نية الاقتداء ان تكون مقارنة للحرمة او متقدمة عليها بشرط ان لا يفصل بينها وبين الحرمة فاصل اجبي كما تقدم حلي وقد مر ما نقلناه عن التمهتاني فراجع ان شئت (قوله واتحاد مكانهما) سياتي ان المعتمد اعتبار الاشياء للاتحاد المكان (قوله وصلاهما) عطف على مكانهما وفيه انه يصح اقتداء المتفل بالمتفل بالقرض والصواب عبارة نور الايضاح وان لا يكون مصليا فرضا غير فرضه اه حلي (قوله وصحة صلاة امامه) اي في رأي المؤمن اما اذا علم مفسدا في رأيه كخروج دم فلا يصح الاقتداء وان كان غير مفسد في اعتقاد الامام واما اذا علم من الامام ما يقصد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدري ذلك فانه يجوز اقتداءه على قول الاكثر وقال طائفة منهم الهندواني لا يجوز لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدي به اه الاول وهو الاصح ان المقتدي يرى جواز صلاة امامه والمقتدي حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدري ذلك ليكون جازما بالنية لانه ان علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كالملاح ولانية كذا في امداد الفتاح واعلم ان بعضهم فهم من عبارة الهندواني ان مذهبه اعتبار رأي الامام فقط والصحيح ان مذهبه اعتبار رأي مامعا كما صرح به السقدي في رسالته السماع بغاية التحقيق حلي (قوله وعدم محاذاة امرأه) فان المحاذاة بشرطها مفسدة (قوله وعدم تقديمه عليه بغيره) فلا يضر تقدم اصابع القدم وموضع السجود كما في نور الايضاح اكن في البحر

ويكره تقايد الطحاوي وقيل به الا ائمة ويجب ان يدعى له بالصلاح وهو صاحب طائفة تغلب للضرر وكذا يصح وينبغي ان يتوصل اسود التقليد في الحقيقة هو الوالي لا السلطان في الرسم هو تقضا وجمعة مكافى الاشياء عن الدار وفيها لوليع السلطان والوالي يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة المؤمن بالامام بشرط عشر نية المؤمن الاقتداء واتحاد مكانهما

حضر معه (قوله بل نصا) للتراتب وبمقتضى الحلبي اعتبار الأفضلية في التكبير (قوله الأعم بأحكام الصلاة) إنما قدم على الأقراء لأنه يقتصر اليها الركن واحد والعلم يقتصر إليه سائر الأركان والعلم أفضل من العقل سوى وخص أحكام الصلاة لأن الزائد عليها غير محتاج إليه هنا (قوله صحة وفسادا) أي مثلا (قوله بشرط اجتنباه لفواحد) وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب منزل نهر (قوله وحفظه الخ) جعله في النهر من لوازم كونه أعلم (قوله وقيل واجب) استظهره صاحب البحر لأن مقتضى الواجب الاتم بالترك ويورث انتفاءه في الصلاة (قوله وقيل سنة) يرى عليه الزيلعي وجماعة وهو الأظهر لأن هذا التقديم على ميل الأولوية فالأنسب له مراعاة السنة (قوله ثم الأحسن ثلاثة وتجويدا) فأبدل ذلك أن معنى قولهم اقرأ أي جودلا أكثرهم حفظا وإن جعله في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها فهو متأن (تنبيه) حفظ القراءة من العناية إبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ ابن جبل والوزيد الأنصاري وعثمان بن عفان واختلف في أبي الدرداء وعبادة بن نعيم الداري أبو السعود (قوله أي الأكثر اتقاء للنسب) الشبهة ما شبهه له حرمة ويلزم من الورع التقوى من غير عكس والزهد ترك شيء من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو خاص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجرة عن الوطن فيما مضى أريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة إلا أن الأعلى من اسم في دار الحرب كما في المعراج (قوله أي الأقدم إسلاما) لأن من استدعوه في الإسلام كان أكثر طاعة بجر والذي في المحيط أن الأكبر يقدم على الأقل (قوله فيقدم شاب) أي نساء في الإسلام أو اسم قبل الشيخ (قوله وعليه) أي الورع (قوله بالضم) أي ضم النهاء وفي اللام الضم والمكون (قوله أكثرهم تجعدا) تفسير بالمعنى وقال في البدائع لا حاجة إلى هذا التكلف بل يبقى على ظاهره لأن صياحة الوجه سبب لشدة الجماعة حلبي عن البحر (قوله ثم أصبحهم أي أصبحهم وجها) الصياحة عبارة عن بشاشة في وجه من يلقاه وإتسامه له وهذا يفار الحسن الذي هو صاحب الأعزاء حلبي (قوله ثم أكثرهم حسنا) إنما يحسن ذكره على تفسير الأحسن وجها بما ذكرنا الشرح والأدهو مكرره مع اللهم إلا أن يراد هنا حسن جميع الأعضاء (قوله ثم الأشرف نسبا) انظر ما إذا اجتمع ذوا أنساب كعباسي وحسيني وحسيني وزبير من يقدم (قوله ثم الأحسن صوتا) أي عند التساوي في الصفات السابقة يقدم هذا (قوله ثم الأحسن زوجة) يرى فيه على الغالب فإن من كانت زوجته حسنة أحبها فالمراد بحبة فأنفع ما في الحلبي وإنما قدم لعفة نفسه عن التطالع لغيرها من النساء (قوله ثم الأكثر مالا) أي لعفة نفسه هذا أن كان حلالا والأكثر مالا فاسقا (قوله ثم الأكثر بجاه) أي إذا صرفه فيما يرضى والأكثر مالا فاسقا (قوله ثم الأنظف ثوبا) لأن النظافة سبب لكثرة الجماعة وفرض بعضهم بالأعلى ثوبا (قوله ثم الأكبر رأيا) والأصغر عضو ولا يبدل على كبر العقل يعني مع مناسبة الأعضاء له والأقلو غش الرأس كبرا والأعضاء صفرا كأن دلالة على اختلاف تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله حلبي وحل بعضهم العضو على الذكر وما يترده قول صاحب البحر في الاستنجاء ومك الجبريد فيه غير العضو عليه بشماؤه وتوقف العلامة أبو السعود في تفسيره قال وقد نقل بعضهم هنا كلاما لا ينبغي أن يذكر فضلا عن أن يكتب ولعله ما مر وعليه فيعلم أصريته بأخباره وفي كتب الفرائض أن الذكر الطويل الرقيق دليل على الشبق وحسن الخلق والفايض الطويل يدل على رذالة الطبع وسوء النعم (قوله ثم القيم على المسافر) لعله فيما إذا كانوا أمقيين أو مختلفين أما إذا كانوا مسافرين جميعا ما عدا شخص منهم فلا يظهر أولوية المقيم وقد يقال بأولوية القيم ليحقوقه في تمام الصلاة الرباعية فتأمل (قوله ثم الجرا الأصلي على المعنى) لشرفه عليه (قوله ثم التميم عن حدث الخ) لعله لكونه عن أخف الحديث بخلاف الآخر (قوله في التراحم) أي في أمر شرعي أو عادي (قوله ومنه) أي من المخرج (قوله والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله وفي طلبه العلم) أي الذين يتعاقبون في الأخذ ومن العلم القراءة (قوله فان اختلفوا) أي في دعوى السبق (قوله كما في الحرق) التشبيه في أن الترتيب إذا لم يعلم كان كالعبيد لا في القرعة فانها لا تأتي فيهما حلبي (قوله ويجعل كأنهم ماؤامعا) فلا يرث أحد منهم من الآخر بل يرث كلا ورثته الأحياء (قوله وقيل لم يكن الشيخ معلوم) أي من جهة الوقف أو من الطلبة حلبي (قوله جازان يقدم من شاء) لأنه حيثما كان لا يترثم أصلا حلبي (قوله فان استؤوا) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله

[illegible]

اعتبر اكثرهم) لا ينظم هذا الا في النصب والافضل يصح خلف من يختاره (قوله طلقا) اي وان ائصف غيره
بالصفات السابقة وهل الاولوية هنا على سبيل الوجوب (قوله الا ان يكون معه) اي مع من ذكر من صاحب
البيت والرائب (قوله له موم ولا يتما) حتى على رب المنزل والرائب (قوله والمستعير والمستأجر احق) في تقديم
المستعير نظرا لان المعبر ان يرجع اي وقت شاء بخلاف الموحى بحر واجيب بان له الم يرجع في العسوية وقت ارادة
الصلاة فقد رضى بتلك المنافع للمستعير وقتئذ فكان اولى قاله عبد الحى (قوله لماصر) اي من قوله له موم
ولا يتما ولكنه غير مناسب لان المراد بعموم ولا يتما عمومها للناس وهذا ان لا كذلك فكان عليه ان يقول
لان الولاية لهما في هذه الحالة دون المالك حلي (قوله تخريما) استظهر ارا صاحب البحر واستند فيه للحديث
(قوله الحديث ابى داود) سمع في ذلك صاحب التهر وهو رواية لبعض الحديث بالمعنى والذي في البحر من رواية
ابى داود عن ابن عمر قوعا ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم له كارهون ورجل اتى الصلاة
ديار اورجل اعتبده محرره الديار بانها بعد ان تفرته ومعنى الاخير انه طالب من عبده العبودية بعد
ما سره لما فيها من الازلال افاده فوج وقال في المختار الديار بالكسر ان يأتى بالصلاة بعد ما ذهب الوقت
(قوله والكرهه عليهم) وظاهر ما في البحر حيث خص الترخية بالامام للحديث السابق ان الكراهة في حقهم
تنزيهية (قوله ويكره امامة عبدالح) وذلك اقله ورغبة الناس في الانتداء بهم ولا فيؤدي الى تقليل الجماعة
المطلوب تكثيرها تكثير الا لبحر (قوله تنزيها) اي في الكل لقول محمد في الاصل امامة غيرهم احب الى اه
وبنال فضيلة الجماعة كما في البحر (قوله امامة عبد) لعدم تفرغه للعلم بحر (قوله ولومعتقا) يلزم استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازاه فان المعتق عبد باعتبار ما كان الا ان يكون من قبيل عموم المجاز بان يراد من العبد
من ائصف بالرق وقتنا سواء كان في الحال او فيما مضى اه حلي (قوله والعله) اي في كراهة امامة
العبد ولومعتقا (قوله من تقدم الحر) اي من اولوية تقدمه فتقديم العبد عليه خلاف الاول وهو يرجع
الى كراهة التنزيه المذكورة هنا والى ذلك اشار الشرح بقوله فتنبه وقوله اذ الكراهة لا حاجة اليه لانه الموضوع
فان قلت هل الافضل الصلاة خاف هؤلاء او الانفراد قلت قال في البحر قيل اما في حق الفاسق فالصلاة
خلقه اولى ما ذكر في الفتاوى واما الآخرون فيمكن ان يكون الانفراد اولى لجهلهم بشروط الصلاة ويمكن
ان يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق اه (قوله واعرابي) لان الغالب عليه الجهل والاعرابي من يسكن
البادية عربيا كان او عجميا واما من يسكن المدن فهو عربي بحر واختلف في نسبته قيل انهم نسبوا الى عربية
بفقتين وهي تهامة لان اباهم اسماعيل عليه السلام نسا بها وفيه اشارة الى انه لا يكره امامة العربي البلدي
فهم ستاني (قوله وفاسق) لانه لا يحتمل لامر دينه بحر والمراد الفاسق ببجاعة بذليل عطف المبتدع عليه
وتكبر امامته ولفي جمعة لوجود المندوحة بالا فقال الى امام آخر فيها لان الفتى به جواز تعددها قاله
ابو السعود (قوله وركن) جيل لا بسوطنون محلا (قوله وعامى) من عطف العام (قوله واعى) لانه لا يتوق
النجاسة (قوله ونحوه) اعنى هوسى البصر لا ونهارا قاسوس وهو بحث لصاحب التهر (قوله الا ان يكون
اي غير الفاسق) وهو العبد والاعمى والاعرابي اما الفاسق الاعلم فلا يقدم لان في تقديمه تعظيمه وقد وجب
عليهم اهاتته شرعا ومفاد هذا كراهة التحريم في تقديمه اه ابو السعود (قوله وهى اعتقاد خلاف المعروف)
ظاهر وانتصارها على الاعتقاد وليس كذلك وعرفها الشئى بقوله هى ما احدث على خلاف الحق المتناهي عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او فعل وجعل ديننا قويمنا مستقيما (قوله لا بمعاندة) فان عاند
كفر قطعنا حلي (قوله وكل من كان من قبلنا) قال في جمع الجولع وشرحه ولا تكفر احدا من اهل
القبلة يبدع كمنكرى صفات الله تعالى وخلقه افعال العباد وجواز رفته تعالى يوم القيامة ومنامن
كفرهم ما من خرج يبدعه من اهل القبلة كمنكرى حدوث العلم والبعث والحشر للاجسام والعلم بالجزئيات
فلا نزاع في كفرهم لا تنكارهم بعض ما علم بجى الرسول بضرورة اه بحر فقول الشرح ومنامن كفرهم راجع
لكل المبتدعة والمراد ان بعض اهل السنة حكم بكفرهم لا بعض الخفية فقط (قوله لا يكفرهم) نعم لمبتدع
وجعله الشرح خبرا لكل ولا ضمير فيه حلي (قوله وسب اصحاب الرسول) اي ما عدا الشيخين فان سبهما
واحدهما كفر حلي بخنا (قوله وسكروا) هو وما بعده مذهب المعتزلة لا الخوارج الا ان يراد بالخوارج

فلو اختلفوا عندكم ولو قدموا على الاول
اساؤا بلائهم (و) اعلم ان (صاحب الحب)
وشله امام المسجد الارب (اولى بالامانة من
غيره) مطلقا (الا ان يكون معه سلمان
او فاضل فيعلم عليه) لعدم وادنيهما وصرح
الحمداني بتقدير (الاولى على الارب) (والصحيح
والمتأخر ان) (الحكمة) (افساد فيه
وهلم كارهون ان) (الحكمة) (اذ ذلك تحريما
اولا لهم احق بالامانة منه من تقدم زوما
لمدني اجداد ولا قبل الله صلواته من تقدم زوما
وهلم كارهون (وان هو احق لا) (والكرامة
عليهم (ويكون) نذرا (الحكمة عبد) ولو عفا
فهو خافي عن اخلاصة العلة ما تدبره من
تقدم الحار الاصلى اذ الكرامة تنزيهية فتنبيه
(وعبري) وشله تركن (الحكمة) (الان)
(وفاضل وعمي) ونحوه (اعلم القوم) فهو والى
يكون (اي عبد الفاسق) (صاحب بدعة) (وهي اعتقاد
(ويستدع) (اي صاحب بدعة) (لا لاجل المذنب بل بوج
خلاف المعروف عن الرسول لا لاجل المذنب)
شبه وكل من سلك من قبلنا (لا لاجل المذنب)
حتى الخواص الذين يستحلون دماءنا واموالنا
وسباب الرسول ويكفرون صفاته تعالى
وجوز ارتوبته

من مخرج عن طريق اهل السنة (قوله لكونه عن تأويل وشبهة) على تعديم التكفير وافادتهم مومه انه اذا لم يكن كذلك بكمركهم وفيه تأمل (قوله الاخطائية) استثناء من قبول الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لانهم يجوزون شهادة الزور ولو اقامهم وليسوا اكفارا او الحاصل ان المذهب عدم تكفير احد من المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة واما انقروا المنقولة من الخلاصة وغيرها بصريح الكفر فلم تنقل عن الامام وسعه الله تعالى وانما هي من تفريعات المناهج والله تعالى هو الموفق اه حلي (قوله كقوله ان الله تعالى جسم) اي اوله يد اورجل كالعباد وانكر الاسراء بحرق وقوله وانكاره صحبة الصديق وكذا خلافه بحرق وقوله كالا جسام ليس قيدا فاذا اطلق كفر اما اذا قال لا كالا جسام ببدع بحرق (قوله اصلا) اي انشافا او المراد به انشا كيد (قوله وولد الزنا) لفظة الناس عنه وما قيل لانه ليس له اب يؤديه فيقلب عليه الجهل لتعليل بارد عيني وعليه تثبت الكراهة فيه وان لم يكن جاهلا قاله ابو السعود وفي البحر وولد الزنا اذا كان افضل اقوم لا كراهة اذا لم يكن محققا بين الناس لفقده الكراهة فجعل الكراهة تنقضي بالافضية وعدم الاحتقار (قوله نال فضل الجماعة) بحث فيه بان الكراهة فيه محترمة على ما سبق فكيف تنال فضيلة الجماعة واجب باختلاف الحينية (قوله وكذا انكره الخ) ظاهر التشبيه ان الكراهة تنزيهية (قوله خاف امره) ظاهره ولو غير صحيح (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كذا ذكره في البحر (قوله ومفلوج) انكره فيه لنقص صلته بترك ما مور به او ترك ما منى عنه (قوله وشارب خمر) هو والاربعة بعده داخل في التماسق (قوله ونمام) من ينقل الكلام بين الناس على جهة الافساد وهي من الكبار ويحرم على الانسان قبولها كما افاده العدوي في حاشية الشيخ عبد السلام (قوله ومراعى) هو الذي يقصد ان يراه الناس سواء تكلف تحمين الطاعات او كان ذلك عادته حلي وهو محبط للعمل (قوله ومتصنع) هو المتكبر تحمين الطاعة فهو اخس مما قبله (قوله ومن ام باجرة) هذا مبني على بطلان الاستخار على الطاعات وهي طريقة المتقدمين وانقضى به جواز خوف تعطيل الشاهد حلي وابو السعود (قوله لكن في وز الجراح) هو المقتدر لان المحققين جنحو اليه وقواعد المذهب شاهدة حلي (قوله ان تبين المراعاة) اي في القرائن والواجبات والسنة (قوله او عدها لم يصح) هذا اذا لم يراع في انقراض اما عدم المراعاة في الواجبات كزيادة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فيوجب الكراهة لا الفساد والظاهر ان الكراهة لتعظيمه وان راعى فيهمادون السنة لا يترك الاقتداء لانه واجب على ارجح الاقوال ومراعاة الواجب مقدمة على ترك كراهة التنزيه فله الحلي تقفما (نقطة) اقتداء الحنفية بمثله اولى اذ لم تسبق جماعة الشافعية لجماعته في مسجد هو فيه اما اذا سبق مع حضوره لا افضل ان يقتدى بالشافعية بل يكره التأخير لان تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المذهب الا اذا كانت الجماعة الاولى غير اهل ذلك المسجد او ادبت الجماعة على وجه الكراهة ولانه لا يخلو الحنفية حالة صلاة الشافعية اما ان يستغل بالرواتب او النفل لينتظر الحنفية وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويكره التطوع في المسجد وانتاس في المكتوبة واما ان يجلس وينتظر الحنفية وهو ايضا مكروه لان فيه الاعراض عن الجماعة ومخالفة المسلمين من غير كراهة في جماعتهم على اغتثار وحيث كرهت الصلاة تنفلا في تلك الحالة فالجلوس بغير صلاة اولى بانكره افاده الشيخ زين في رسالته في هذا المقام (قوله وان شئت كره) فالصلاة صحيحة مكروهة اما الجمعة فلحمل حاله على الصلاح وانه يقبله على الصلاة راعى مذهب غيره حيث كان ذلك مطلوبا في مذهبه واما الكراهة باعتبار ان بعض ما يجب تركه عندنا بسن فعله عنده كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فالظاهر انه لا يتركه حلي وهل انكره تحريمية ظاهر اطلاله نعم ويحرم (قوله ويكره تحريما تطويل الصلاة) يحرم بكرهه التحريم مع انه بحث لصاحب البحر اخذه من الامر بالتخفيف المقتضى للوجوب وعم كلامه الركوع فلا يمله لادراكه الجاني خلافا لابي الليث (قوله على القوم) وان كانوا يجمعون (قوله وانما على قدر السنة) حال مؤكدة (قوله واذكار) ولواذعية آخر تشهد (قوله ظاهر حديث معاذ) وهو اي الناس ان منكم منفرين من ام بالناس فليخفف فان منهم المريض والضعيف وهذا الحجة (قوله لا يزيد على صلاة يومهم) معناه ان من كان من السنة ان يقرأ في يومه ذلك او يقرأ على طه والمراد بالاضعف

كما ومنه من ادعى دلالة قول من ادعى ان
الاصطلاحية ومنها من ادعى ان
ما لم يكن الدين ضرورة فيكون
الله على جميع الاجسام والاصطلاحية
اصليها ولا يصح الاقضية في الصلاة
(قوله وولد الزنا) انكره فيه لانه ليس له
اب يؤديه فيقلب عليه الجهل لتعليل بارد
عيني وعليه تثبت الكراهة فيه وان لم يكن
جاهلا قاله ابو السعود وفي البحر وولد
الزنا اذا كان افضل اقوم لا كراهة اذا لم
يكن محققا بين الناس لفقده الكراهة
فجعل الكراهة تنقضي بالافضية وعدم
الاحتقار (قوله نال فضل الجماعة) بحث
فيه بان الكراهة فيه محترمة على ما سبق
فكيف تنال فضيلة الجماعة واجب باختلاف
الحينية (قوله وكذا انكره الخ) ظاهر
التشبيه ان الكراهة تنزيهية (قوله خاف
امرته) ظاهره ولو غير صحيح (قوله
وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على
مقتضى الشرع والعقل كذا ذكره في البحر
(قوله ومفلوج) انكره فيه لنقص صلته
بترك ما مور به او ترك ما منى عنه
(قوله وشارب خمر) هو والاربعة بعده
داخل في التماسق (قوله ونمام) من
ينقل الكلام بين الناس على جهة
الافساد وهي من الكبار ويحرم على
الانسان قبولها كما افاده العدوي في
حاشية الشيخ عبد السلام (قوله ومراعى)
هو الذي يقصد ان يراه الناس سواء
تكلف تحمين الطاعات او كان ذلك
عادته حلي وهو محبط للعمل (قوله
ومتصنع) هو المتكبر تحمين الطاعة
فهو اخس مما قبله (قوله ومن ام باجرة)
هذا مبني على بطلان الاستخار على
الطاعات وهي طريقة المتقدمين وانقضى
به جواز خوف تعطيل الشاهد حلي
وابو السعود (قوله لكن في وز الجراح)
هو المقتدر لان المحققين جنحو اليه
وقواعد المذهب شاهدة حلي (قوله ان
تبين المراعاة) اي في القرائن والواجبات
والسنة (قوله او عدها لم يصح) هذا
اذا لم يراع في انقراض اما عدم
المراعاة في الواجبات كزيادة الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم في
القعدة الاولى فيوجب الكراهة لا
الفساد والظاهر ان الكراهة لتعظيمه
وان راعى فيهمادون السنة لا يترك
الاقتداء لانه واجب على ارجح الاقوال
ومراعاة الواجب مقدمة على ترك
كراهة التنزيه فله الحلي تقفما (نقطة)
اقتداء الحنفية بمثله اولى اذ لم تسبق
جماعة الشافعية لجماعته في مسجد هو
فيه اما اذا سبق مع حضوره لا افضل
ان يقتدى بالشافعية بل يكره التأخير لان
تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه
عندنا على المذهب الا اذا كانت الجماعة
الاولى غير اهل ذلك المسجد او ادبت
الجماعة على وجه الكراهة ولانه لا
يخلو الحنفية حالة صلاة الشافعية اما
ان يستغل بالرواتب او النفل لينتظر
الحنفية وذلك منهي عنه لقوله صلى
الله عليه وسلم اذا قمت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة ويكره التطوع في
المسجد وانتاس في المكتوبة واما ان
يجلس وينتظر الحنفية وهو ايضا
مكروه لان فيه الاعراض عن الجماعة
ومخالفة المسلمين من غير كراهة في
جماعتهم على اغتثار وحيث كرهت
الصلاة تنفلا في تلك الحالة فالجلوس
بغير صلاة اولى بانكره افاده الشيخ
زين في رسالته في هذا المقام (قوله
وان شئت كره) فالصلاة صحيحة
مكروهة اما الجمعة فلحمل حاله على
الصلاح وانه يقبله على الصلاة راعى
مذهب غيره حيث كان ذلك مطلوبا في
مذهبه واما الكراهة باعتبار ان بعض
ما يجب تركه عندنا بسن فعله عنده
كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
في القعدة الاولى فالظاهر انه لا يتركه
حلي وهل انكره تحريمية ظاهر اطلاله
نعم ويحرم (قوله ويكره تحريما
تطويل الصلاة) يحرم بكرهه التحريم
مع انه بحث لصاحب البحر اخذه من
الامر بالتخفيف المقتضى للوجوب وعم
كلامه الركوع فلا يمله لادراكه الجاني
خلافا لابي الليث (قوله على القوم)
وان كانوا يجمعون (قوله وانما على
قدر السنة) حال مؤكدة (قوله واذكار)
ولواذعية آخر تشهد (قوله ظاهر
حديث معاذ) وهو اي الناس ان منكم
منفرين من ام بالناس فليخفف فان
منهم المريض والضعيف وهذا الحجة
(قوله لا يزيد على صلاة يومهم)
معناه ان من كان من السنة ان يقرأ
في يومه ذلك او يقرأ على طه والمراد
بالاضعف

ما يبعد الحاجة للتصريح به في الحديث (قوله ولدا قال السكك) من كلام الشرنبلالي وقوله الا لضرورة اي
انه يقر بالامسئون للضرورة (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام) اني به دليل على انه يصلي بصلاة الاضعف
الذي يعم اذا الحاجة ولو سكان اقل من السنة فان السنة في صلاة الفقير القراء من طول الفصل وقد تركه
عليه الصلاة والسلام الحاجة المرأة (قوله ويكره تحريم جماعة النساء) لان الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكشف
وان وقفت وسط الصف لم ترك الامام مقامه وكل منهما مكروه كما في العناية وهذا يقتضي عدم الكراهة
لواقعة واحدة فقط محاذية لفقد الامر من اه حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لانها فريضة وتركها يقتضي
مكروه فدار الامر بين فعل المكروه لفعل الفرض او ترك الفرض لتركه فوجب الاول بحرق وفيه ان فرضها يسقط
بصلاة واحدة (قوله لانها لم تنشر مكررة) يعني انها لو كرت تقع الثانية نفلا مكروها كما في البحر اي لا غير صحيح
كما قومه العبارة (قوله نفوتين بفراغ احداهن) فيكون فراغ تلك موجبا لفساد فرضية صلاة الباقيات
بحرق ولا يقال قد يفرغ معالانه نادر اه حلي (قوله لا تعاد) لانها لو اعيدت لوقعت نفلا مكروها (قوله الا اذا
استغفها) استثناء من قوله لا تعاد (قوله وخلفه رجال ونساء) ظاهر العلة الاتية يقتضي الفساد ولو كن نساء
خلصا افاده ابو السعود (قوله فتفسد صلاة السكك) اما الامام والرجال فلعدم صحة صلاة الرجل بالمرأة واما النساء
والمقدمة فلانهم دخلن في تحريمية كاملة فاذا انتقلن الى تحريمية ناقصة لم يجز كما نحن مخرج من فرض الى
فرض آخر حلي عن البحر (قوله تنف الامام) هو من يؤتم به ذكر اكان او انثى وترك الهام هو الصواب لانه اسم
لا وصف فهو ولا بد من تقدم عقبها على عقب من خلفها اقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا
بكون السكك لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين بكسرت وسط القوم والا فالتحريك
بكسرت وسط الادور وبما سكن وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الانحراف ابن الانبر وكانه الاشبه
وذكر السيوطي في اشباهه مانصه

موضع صالح لين فمكنه ولقي حركن تراه ميثا
بكلنا وسط الجماعة اذهب وسط الادراكهم جالسنا

ابو السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا انه اقل كراهية من التقدم قاله في البحر (قوله فيقدم منهن)
اذ لوصلي وسطهم فحدث صلته بمخاذاهن له على تقدير كونه ففسد صلاتهن (قوله فيتوسطهم الخ) اشار
به الى ان التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام وسطهن واما العراة فيصالحون
فعودا والنساء فامات بحرق (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع التوازل يجوز الزوج ان ياذن لها
بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهم ما تفرقت بينهما او احدهما وزيارة المحارم فان كانت قابلة او غاسلة او كان لها
على آخر حق او عليها حق يخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم
والواجبة لا ياذن لها ولا يخرج ولواذن لها وخرجت كانا عاصيين ونفع من الحمام وان ارادت ان تخرج الى محاسن
اله لم يغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج وان لم يقع اه نازلة واراقت ان تخرج فجلس
الخروج وان امتنع من السؤال يسهل الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع اه نازلة واراقت ان تخرج فجلس
العلم لتعليم المسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها لانه ان يمتنعها
وان كان لا يحفظها الاولى ان ياذن لها احيا نا وان لم ياذن لها فلا شيء عليه ولا يسهل الخروج مالم تقع نازلة
اه (قوله ولو عجزوا) اسم لمؤنث غير لازم التاء كما في الرضى وفي القاسموس لا يقال يجوز فلو لغة رديئة من احدى
وتحسين الى آخر العروة حساني وقوله لا يلبس الا لبيان للاطلاق ايضا (قوله على المذهب المتيق به) قد يقال هذه
الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه فانهم يقولون ان الشابة تنزع مطلقا انشافا
واما يجوز فلها حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهور والعصر والجمعة فالإفتاء بمنع الجواز
في السكك يخالف السكك وما في الدر المنقي ووافق ما هنا حيث قال وفي السكك وفي غيره اما في زماننا فالتقي به منع
السكك في السكك حتى في الوعظ ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا قالت عائشة للنساء حين سكنن اليها من عمر
نبيهن عن الخروج الى المسجد لعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما اذن لكن في الخروج فمستأني
(قوله واستثنى السكك الخ) فدعت انه مذهب الامام (قوله اورزجته) عطف على رجل (قوله اما اذا كان

ولا اقال السكك الا لضرورة وضع اه عليه
الصلاة والسلام ورا باله ودين في الفجر من
جميع مكروه (و) بذكره تحريم جماعة النساء
ولو في التواضع (في غير صلاة جنازة)
لانها لم تنشر مكررة فلوا تفردين نفوتين
بحرق ولا يقال قد يفرغ معالانه نادر اه حلي
استغفها) استثناء من قوله لا تعاد (قوله
وخلفه رجال ونساء) ظاهر العلة الاتية يقتضي
الفساد ولو كن نساء خلصا افاده ابو السعود
(قوله فتفسد صلاة السكك) اما الامام والرجال
فلعدم صحة صلاة الرجل بالمرأة واما النساء
والمقدمة فلانهم دخلن في تحريمية كاملة فاذا
انتقلن الى تحريمية ناقصة لم يجز كما نحن
مخرج من فرض الى فرض آخر حلي عن البحر
(قوله تنف الامام) هو من يؤتم به ذكر اكان
او انثى وترك الهام هو الصواب لانه اسم لا
وصف فهو ولا بد من تقدم عقبها على عقب من
خلفها اقول هذا على غير الاصح الا في الوسط
هنا بكون السكك لا غير وفي الصحاح كل موضع
صلح فيه بين فالتسكين بكسرت وسط القوم
والا فالتحريك بكسرت وسط الادور وبما سكن
وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع
الانحراف ابن الانبر وكانه الاشبه وذكر
السيوطي في اشباهه مانصه

موضع صالح لين فمكنه ولقي حركن تراه ميثا
بكلنا وسط الجماعة اذهب وسط الادراكهم جالسنا

ابو السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا انه اقل كراهية من التقدم قاله في البحر (قوله فيقدم منهن)
اذ لوصلي وسطهم فحدث صلته بمخاذاهن له على تقدير كونه ففسد صلاتهن (قوله فيتوسطهم الخ) اشار
به الى ان التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام وسطهن واما العراة فيصالحون
فعودا والنساء فامات بحرق (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع التوازل يجوز الزوج ان ياذن لها
بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهم ما تفرقت بينهما او احدهما وزيارة المحارم فان كانت قابلة او غاسلة او كان لها
على آخر حق او عليها حق يخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم
والواجبة لا ياذن لها ولا يخرج ولواذن لها وخرجت كانا عاصيين ونفع من الحمام وان ارادت ان تخرج الى محاسن
اله لم يغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج وان لم يقع اه نازلة واراقت ان تخرج فجلس
الخروج وان امتنع من السؤال يسهل الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع اه نازلة واراقت ان تخرج فجلس
العلم لتعليم المسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها لانه ان يمتنعها
وان كان لا يحفظها الاولى ان ياذن لها احيا نا وان لم ياذن لها فلا شيء عليه ولا يسهل الخروج مالم تقع نازلة
اه (قوله ولو عجزوا) اسم لمؤنث غير لازم التاء كما في الرضى وفي القاسموس لا يقال يجوز فلو لغة رديئة من احدى
وتحسين الى آخر العروة حساني وقوله لا يلبس الا لبيان للاطلاق ايضا (قوله على المذهب المتيق به) قد يقال هذه
الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه فانهم يقولون ان الشابة تنزع مطلقا انشافا
واما يجوز فلها حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهور والعصر والجمعة فالإفتاء بمنع الجواز
في السكك يخالف السكك وما في الدر المنقي ووافق ما هنا حيث قال وفي السكك وفي غيره اما في زماننا فالتقي به منع
السكك في السكك حتى في الوعظ ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا قالت عائشة للنساء حين سكنن اليها من عمر
نبيهن عن الخروج الى المسجد لعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما اذن لكن في الخروج فمستأني
(قوله واستثنى السكك الخ) فدعت انه مذهب الامام (قوله اورزجته) عطف على رجل (قوله اما اذا كان

صلاة الامام وميمته الخ) بخلاف اذ لم يرد في صلاة الامام اية واحدة من صلاة الامام لان لا يمكن
 ان يجعل صلاته بقرأة اذ اقتضى بقارئ لان قرأة الامام له قرأة واحدة استطاعت الامام وميمته له الامام حكم
 في الجهر (قوله) وكذا في الجهر بميمته (وبصريح) في هذا التعبير صاحب الجهر والاولى مثله وصحاحان التفسير
 كما لم يرد في الجهر بميمته وصحاحان لم يرد في الجهر بميمته (قوله) بعابر عنهما (قوله) لا يجوز حتى لو عز عنه وقد ر
 الى ركوع امر (قوله) ولا يفترض الخ) اي لا يصح على انه سقط عنه الفرض فلا ينافي صحته فلا (قوله) لان
 اتحاد الصلوتين شرط) وذلك لان الاقتداء مشترك وموافق فلا بد من الاتحاد وهو معدوم والاتحاد ان يمكنه
 دخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى وهو المراد بقوله عليه الصلاة
 السلام الامام ضامن بجهل من يجره فدخل في الاتحاد صلاة المقتدى بالمقتضى (قوله) وضع ان معاذ الخ) قال في الجهر
 الذي صح عندنا ثم اخرج ان معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقرأ ولم يقرأ ولم يقرأ ولم يقرأ
 صلى الله عليه وسلم حين شكوا فوطيه اما ان صلى معي واما ان تخلف على قومك فشرع له احد الامرين الصلاة
 معه ولا يصلي بقومه او الصلاة بقومه على وجه التخفيف ولا يصلي معه هذا حقيقة اللفظ افاد منه من الامامة
 في صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام ولا يمنع امامته مطلقا بالاتفاق فعمل انه منعه من الفرض (قوله) ولا ينادر
 (بمقتضى) لان التذرع واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف اه حلي (قوله) ولا يفترض لعدم اتحاد الصلوتين
 سكان كالمقتضى بمقتضى آخر حلي (قوله) لان كلا الخ) انه لا يخير فخط حلي (قوله) الا اذا نذر احدهما الخ)
 ان يقول نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذره ما فلان ابو السعود عن النبي (قوله) لان المندورة اقوى
 في وجوب الخلو في بهاء ارض لتحقيق البربحر (قوله) فصع عكسه (قوله) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز
 (قوله) وبخالف) عطف على النادر الذي تضمنه قوله وعكسه والتقدير فصع اقتداء حالف بناذر وبخالف وبخالف
 اقتداء الحالف بالخالف لما قد متنا من ان الوجوب في الخلو في بهاء ارض فكان في الحقيقة اقتداء بمقتضى بمقتضى
 حلي عن الجهر وصورة الخلف ان يقول والله لا صابن كذا (قوله) وبمقتضى) عطف على قوله بخالف اي صح
 اقتداء الحالف بمقتضى لان الخلو في بهاء ارض حلي وقد يقال انه ما وجبة لتحقيق البر في بقى ان لا يجوز خلف
 في الجهر (قوله) وما ايا ركعتي طواف كذا (قوله) ولا يصح اقتداء احدهما بالآخر لان طواف هدا غير
 طواف هدا (قوله) حلف السب ويؤدي ان يصح الاقتداء على اقول بدفع ركعتي الطواف بجهر فالشرع لا ي
 يعارض ما فيه برفق ما فيه قول فتنى من طواف برلين طواف كل واحد منهما موعود فتدعي احدهما
 بالآخر مع عدم الاقتداء المنطوق والمنطوق اه فتجربى فتنى خار على اقول بالسنة (قوله) صح الاقتداء
 بالخلف (قوله) فان قصد هدا فربما لا يختلف السب كما لو اقتدى من اقتدى بن يصلي مندورة بجهز
 (قوله) صح) لان الامامة تصح من غيرية فقلت التية وصار كل واحد شارعا في صلاة نفسه كذا في مجمع
 الانهر اي فان قرأ غف والاقتداء (قوله) لان في الاقتداء (قوله) والفرق لا يفتي) هو ما ذكر (قوله) ان الاقتداء
 كون كل واحد اما مؤثما كذا في الخلفي عن مجمع الانهر (قوله) والفرق لا يفتي) هو ما ذكر (قوله) ان الاقتداء
 في موضع الانفراد الخ) دخل فيه اقتداء المسبوق بلاحق وقوله كعكسه دخل فيه اقتداء الالاحق
 بلاحق او مسبوق فان الالاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفراد اولاهن امامه ثم اقتدى فصع انه
 انفراد في موضع الاقتداء ودخل فيه المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم تذكر الامام ان عليه وجود تلاوة
 قبل ان يقيد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يعد المسبوق الى متابعة الامام قبل ان يقيد ما قام اليه
 بسجدة مخ (قوله) فيما يتبع) كالظهور والعصر والهشاء ويقيد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه
 مطلقا (قوله) فتدعي المسافر) عطف على كل من احرم وخرج اه حلي (قوله) بل ان احرم في الوقت) اي ان
 احرم المسافر فتدعي بالاتباع (قوله) لا يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله) فلا يتغير مرضه
 في حاكمه في حقه فلا اثر لتبعية فيه (قوله) باقتداءه في شفع اول اوثان) نسيم مرتب وهذا الطاهر ان قرأ
 لامام في الاولين وان قرأ في الاخرين سقط فكذلك لان عملهما لا يلبس فاذا قرأ في الاخرين التحقت بالاولين
 حلت الاخران عن القراءة فان قلت اقتضى حتى الامام واجبة والقراءة سنة فكيف يقول الشرح بمقتضى
 اجيب بان المراد بالتفعل ما زاد على الفرض فيصدق بالواجب والسنة حلي (قوله) ولا ينادر براكب الخ) اي

لاختلاف المكان اى فى الصورتين وفيه انه لا يشترط اتحاد المكان بل العبرة بالاشتباه وعدمه فليست بالاولى
 تعليل الاولى بان النازل بركم ويسجد والراكب يوحى فلا يصح بناء القوى على الضعيف (قوله فلو معناه صح) اى
 اذا كان خرج العمران فى نقل مطلقا وفرض بقدر (قوله دأتما) اى آنا المائل واطراف التهار كما مر عن
 اقمستانى (قوله حتى) اى بدلا تماثله ومفروض عليه وصلاته فى حين اجتهاده منفردا فاسد على الظاهر
 فيعين عليه الاقتداء (قوله فلا يؤم الا مثله) امتياد والمثلية فى خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبذل
 رأيا غيبيا عن يبذله الا ما فهو نظير العذور (قوله بمن يحسنه) اى القرءان المعلوم من المقام اى قرأته (قوله
 ووجد قدر الفرض مما لا يخفى فيه) اى وتركه وقراءته فيه المنع ولا يظهر هذا ما قبله الا اذا صلى منفردا او اماما
 مثله (قوله وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) اى الابتكار كالكفا وهى الغافاة والثاء وهى
 التتمعة والثاء وهى التتمعة فيجتم على بذل جهده فان لم يزل لا يؤم الا مثله ولا تصح صلاته ان امكنه
 الاقتداء بمن يحسنه او ترك جهده او وجد قدر الفرض خاليعا عن ذلك (قوله ولا يقدر على اخراج الفاء)
 من عطف الخاص (قوله باى وجه كان) من الاوجه المذكورة من اجتهاده قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة
 الخ (قوله لا يصح شروعه فى صلاة نفسه) ولو على سبيل التقليل (قوله وادعى فى البحر انه المذهب) اى عدم صحة
 الشروع اصلا وهو مرجع اسم الاشارة فى قوله ان هذا قول محمد (قوله قلت) وهى اخيب النهر وضهر ادى يعود
 الى صاحب البحر وقوله فيا مريعى به عند قول المصنف والمخاداة فى صلاة (قوله خلافه) اى خلاف ما ذكره
 صاحب البحر ههنا من عدم صحة الشروع اصلا وخلافه هو انقلاهما نقلا (قوله ان المذهب اقلهما نقلا)
 مؤيداه تحكيح السراج وهو مفعول ادعى والمعنى ان صاحب البحر فيا مريعى نقل عن السراج ان المرأة اذا نوت
 ظهرها مقتضية بحمل على عصر وحاذت تقصد صلاته على الصحيح ومعلوم ان صلاتها غير صحيحة فرضا فلو كانت غير
 صحيحة نقلا لما فسدت بالمخاداة ثم قوى كلام السراج بان المذهب انقلاهما نقلا وهذا جعل المذهب عدم
 الانقلاب نقلا فقد ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) اشار به الى خفاء المقام فان ضهر ادى فظاهر كلامه
 عوده الى المصنف وقد عرفت انه راجع الى صاحب البحر (قوله وحيتن فلا شبهه) اى حين اذنه عارض
 التصدى ان فى المسئلة فيرجع الى توفيق بينهما بدرا لا يمكن بان يحمل كل على محمل (قوله انه متى فسد) اى
 الاقتداء وقوله بعد شرط مراده افرض فيم اركن كعدم حقه آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه
 فسد فيه ما يتقدر كمن لا شرط (قوله كما هو مجذور) ورد عليه ان الطمارة فى العذور موجودة واجيب بان
 المفقود طمارة خاصة مساوية لطمارة المؤمن (قوله ولا اختلاف الصلاتين) كقترين وناذر بن (قوله وغمره)
 اى هذا التفصيل وهى ثمة لخلاف ايشار قوله الاشارة بالحققة (اى نبوتنا ونقبنا فن قال بحجة الشروع
 نقلا حكم بقض الوضوء بالحققة الواقعة اثنا الصلاة ومن قال بعدم صحة الشروع اصلاته (قوله صف
 من النساء) فان كان تاما كصف الرجال افد صلاة جميع من خلفه وان كن ثلاثا افد صلاة ثلاث ثلاث الى
 آخرها وان كانتا اثنتين فاثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال فى المجتبى لو كان الرجل على سيرة اورف
 والمرأة قدما فسد سواء كان قدر رفاة الرجل او دونه وهذا اذا لم يكن على الرف سيرة اما اذا كان عليه سيرة قدر
 ذراع لا يفسد فى جميع الاحوال اه (قوله او طرى بقر فيه الجلة) اى نائذا بالعود عن شيخه (قوله ويجرى فيه
 السفن) اى يمكن ومنه يقال فى قوله تحرفيه الجلة (قوله ولو زروة) وهى تلك الصفة (قوله او خلا) بالقصر
 معناه الفراغ وبالماء المتوضأ والمكان لا شئ به فاموس (قوله كنه جدا قدس) ضيف والراجح عدم المنع والبيت
 كما سجد على الامح فصيح الاقتداء فيه بلا اتصال صفوف واعتبار الصغين هو المعتقد واعتبار الحلي مقدار
 صف وهو مرجح (قوله فصيح مطلقا) اى لو كان هناك طرى بقر او غير وصورة اتصال الصفوف فى النهران
 يتنوعا على جسمين وذو ذراع او على اثنين مربعة فيه اه حلي (قوله وكذا اثنان عند الثاني) لانهم اعذره
 كالثلاثة خلافا لمحمد (قوله صار وجوده كعدمه) فيعتبر التقدير بانع بين الامام وبين من خلف ذلك الشخص
 (قوله والمائل لا يمنع) فى معجوديت كمن اقتدى وهو على سطح المسجد او على الماذنة بالامام بسماع ولو من المبلغ
 بشرط ان ينوى المبلغ بتكبير الافتتاح الاحرام فقط او معنية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح اى بالعود
 وقوله اوروة اى للامام او القندى (قوله عند اتصال الصفوف) اى فى غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره)

فلومعه سم (و) لا (غير انشعب) اي بانفخ
(على الاصح) كما في الجعر عن المجتبى وعمر
الحامى وابن النخعي انه بعد ذلك جبهه دائما
حتما كلالا في الاقنانه بين يمينه اوترا
ان ايجد كنه القرض مما لا ينفع هذا
جبهه واحد قدر الحرف من الحروف
هو الصحيح التلظظ يعرف من (و) اعلم
من لا يقدر على اخراج الفاء الابتكار (و) لا يصح
اولا تقدر على اباى وجبهه كان (لا يصح)
(انفسد الاقنانه) لانه قصد الماكرة
شروعه في صلاة الافراد (على) الصحيح محيط
وهي غير صلاته (الندب) قال المصنف لكن
وادي في الصلوة في هذا قول مجتهد خاصة
كلامه في الصلاة فيما مر به تصحح السراج خلافا
قلت وقد ابي انما هي فسد لاختلاف الصلوات
ان المذهب اقلها فاقابل وجيهة فالأدب
ما في الزاوي انه في فسد لاختلاف الصلوات
باعتدولم تغفل مضعون وتكره الانقياض
تبعقد فلا غير مضعون (انفسد) فسد من النساء
بالتعقيد (ويضع من الاقنانه) قدر فاسدة
بلا جال قدر ذراع او ذراعين (طريق في قوله الجملة)
الرجل مفتاح الساعات (او من يجرى فيه الفناء)
آلة الجبر في الشور (ومسألة) اي فناء
ولو زوفا ولو في المسجد كبرجدا كمسجد
(في اصحهم) ارفى مسجد كبرجدا كمسجد
القدس من اوسع صهيون (الاذان انصت)
المخوف فيصيح مائتا كان فمرفى العار بنى

وأما على الحد الذي بينه وبين المسجد فإنه يجوز أن ينفذ فيه (قوله إن الصحيح اعتبار الانقباض) فيجوز أن ينفذ فيه
جاء المسجد بأمام المسجد وهو في يمينه إذا لم يكن به وبين المسجد طريق عام أو كان ولي بالوقوف هندية (قوله
قلت الخ) حاصله أنهما قولان متصحان (قوله وصح اقتداء متوض) أي عندهما بناء على أن الخلفية عندهما
بين الاثنين وهما الماء والتراب والظهارتان سواء وقال محمد لا يصح بناء على أن الخلفية عنده بين الظهارتين فيلزم
بناء الأقوى على الضعيف حلبي وهذا الخلاف في غير صلاة الجنازة أما في فصيح اتفاقا وفي أنه يستأنى
اقتداء متوض بمنهم أي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحبا بمن وقع تحميمه صحبا عند المتوض فلا يقتدى
من توضأ على أن الماء ظاهر عن يمينه على أن أنه يجب أن أمامه حديث في زعمه كافي النظم (قوله لا ماء معه)
من يقتدى أمامه ماء فلا يصح الاقتداء به وأما من علم الإمام به أو لا فإن أمامه فادعى الماء بإخباره
خلاف لما في البحر عن الفتح من تقييد البطلان بما إذا طعن علم الإمام بوجود الماء والماء بالبطلان بطلان
أصل الصلاة بناء على ما تقدم من اختيار الزيلعي أنه إذا قصد الاقتداء لفقد شرط لاعتقاد أصلا حلبي عن النهر
(قوله ولومع نوحى بـ ورسار) الظاهر أنه لا يصح الاقتداء إلا إذا جع الإمام يمينه وأدى الصلاة أما إذا
أداه أو بالوضوء فلا يصح الاقتداء به في أدائه التيمم لأن الفرض غير متحقق إذا أتى بهذا التيمم المنفرد (قوله
ولو على جبهة) ظاهره كالجبر أن الماسح على الجبهة داخل تحت قوله بما سح وفيه بعد لا ينبغي بل الأولى
أن يكون مفهوما بالأولى لأنه كالمسح على الجبهة كذا في النهر والمخ (قوله وقائم بقاعد) مراده بالظاهر ما يميم
أنوى (قوله يركع ويسجد) قيد بما ذكرناه أو ما بينهما أو بأحدهما لا يصح وجواز الاقتداء قوامها وعند
محمد لا يجوز لبناء الأقوى على الضعيف وما ورد بحول على الخصوص حديث في ذلك ولكن لم يثبت
عندهما والأحوط مراعاة الخلاف ملا على قارى (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام صلى الخ) بذلك أنه أمر
أبا بكر أن يصلي بالناس فلما دخل أبو بكر في الصلاة وجد صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فقام يتهاذى بين
العباس وعلى خلفه عن يساره أبو بكر فحضر أبو بكر عن امرأة فأنشأ فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان
عليه الصلاة والسلام يصلي بالناس جالسا وأبو بكر يقتدى بصلاة النبي عليه الصلاة والسلام ويقضى الناس
بصلاة أبي بكر والصلاة صلاة ظهر يوم السبت أو الأحد وما ذكره بقضى جواز اختلاف من ليس في الصلاة
وهو لا يجوز لهم إلا أن يكون قد قدمه صلى الله عليه وسلم بعد اقتداءه بأبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله
به علم) أي مبلغ أبي بكر علم جواز رفع المخ وجوازه إذا جامع إذا كانت الجماعة لا يصل لقيم صوت الإمام
أما الضعفاء أو كثرة الجماعة وفي السيرة الخلفية اتفاق المذاهب الأربعة على كراهة التبليغ عند عدم الحاجة
ولنظنه أنه بدعة متكررة أو أنه عود (قوله فلا يلامه أنه مفد) لأنه غالب الاستقلال على مذهبنا الله أو أكبر أو بأنه
وذلك مفد وكذا أن لم يشتل لأنهم بالفتون في الصباح زيادة على حالة الإبلاغ والاشتغال بتحرير النظم أظهره
لصناعة النغمية والصباح ملحق بالكلام كما يقول العجوب من حسن صوفي وتحرى في فيه وهذا مفد
ولا يرى ذلك بعدد ممن فهم معنى الصلاة والعبادة كما لا يرى تحرير النظم في دعاء كما يفعله القراء بعدد ممن
يفهم معنى الدعاء والسؤال وما ذاك النوع لعب ومضرة أو لصدور ذلك في الشاهد عنده وثبات من ذلك بعد
مضرة ومقام الحاجة والدعاء التضرع له بمعناه وهو مردود بما في السراج من أن الإمام إذا جهل رفوق
حاجة الناس قد أساءه والامامة دون التكبر كراهة لا توجب فسادا أو القياس على من ارتفع بكراهة لمصيبة
غير ظاهر لأن ما إذا ذكر بصفته فلا تغير بعزيمته على أن القياس بدلالة الأربعة من متفاد فليس لاحداث
يقس مسئلة على مسئلة كذا في ابن نجيم فأنصح أن الحكم بالعدم حيث لم يشتل لرفع على مذهبنا الله أو أكبر
وبأنه ليس بالدأول علم أن ما دعاه بعض الوعاظ من عدم اعتبار تبليغ المبلغ أنه لا بد من رؤية الإمام أو جماعه
باطل شفاف لإجماع الصحابة وأتباعه من الأئمة المجتهدين كذا في أقول البليغ السيد المحمدي (قوله وقائم
بأحدب) القائم صادق بالرائع والساجد بالمؤوى بهما أو لأحدب خروج الظاهر ودخول الصدور والبطن من باب
فرج قداموس (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير الأولى بحر (قوله وموى بمثل) سواء كان الإمام يوى
فما ارتقا دعا بحر (قوله أنه يوى الله) فانه لا يجوز لقوله حال المأمور بحر (قوله وتشتغل بمفترض) وأنشأ
في الفصل وإن كانت فرضا في الأخيرين فلا في الفرض لا تستغنى فإدالته بالاقتداء صار تبعا للإمام في القراء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فكانت نفلا فيمافي حقه كاماهمجر وقال القمستانوفيهاى في قول النفاية والمنفل بالمفترض اشارة الى انه لا يكره جماعة النفل اذا ادى الامام الفرض والمقتدى النفل وانما المكروه ما اذا ادى الشكل نفلا حلي (قوله في غير التراويح) اما فيها فلا يصح الاقتداء بالمفترض على انه تراويح والا فلا اقتداء بصحيح على انها نفل مطلق ونسبه الشرح بها للجز الى الثانية وليس فيها بل في مختصرا الطهريه حلي (قوله وكأنه لانما سئت على هيئة مخصوصة) وفي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلها سواء اقتدى بمن يصلها او صلى منفردا حلي (قوله في رأى وصفها الخاص) وهوية التراويح من الامام (قوله للفروج عن العهدة) اى عهدة قامة السنة والذي يظهر ان هذا الفرع مبنى على اشتراط النية فيها (قوله ومن يرى الوتر واجبالخ) محله على المعتمد اذا لم يسلم على ركعتين منه (قوله وهو مقيم) قيد به لانه لو كان مسافرا لا يصح اقتداءه بعد خروج الوقت بمقيم في الرابعة وقوله بعد القروب طرف لاقتدى وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله قبله اى القروب - واه كان الامام مقبيا او مسافرا ونظر هذا من يقتدى في اظهر معتقدا قول الصحابين بمن يصله معتقدا قول الامام ولا يضر التخالف بالاداء وانقضاء (قوله للاتحاد) على الجميع ما قبله من الصور الثلاث اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان ما اتى به كل واحد منهما هو الوتر في نفس الامر واعتقاد احدهما سئيه والاخر وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين واما الثالثة فلان كلامهما عاصروم واحد منهم صلاة الامام اذ احدث احرم قبل القروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء الا يرى ان الاداء يصح بنية انقضاء وبالعكس حلي (قوله واذا طهر حدث امامه) بنم اذ الشهود اذ احدث وصلى قبل ان يتوضأ او باخبار العدل عن نفسه والاندب (قوله وكذا كل مفرد) اشار بذلك الى ان تقييد المنصف بالحدث انفا في قول ولو طهر ان امامه ما يمنع صحة الصلاة اعادها لكان اولى ايشعل ما ذكره الشرح وما لو اخل بركن او شرط كنهم وور انه توضأ بما مستعمل اخرج منه بعد وضوئه دم او قبح ارقى فان الوضوء صحيح عند الامام مالا في جميعها باطل عندنا (قوله بطلت) التعبير به بقوله فيلزم اعادتها مستدرك بان البطلان يقتضى سبق الانعقاد كما في التهر ولفظ الاعادة يوهى انه لا يجزى لاجزاء ولو قال لا يجزى بما اداه لكان اولى واول الحلي بطلت يتبين انها لم تهقد ان كان الحدث سابقا على تكبيرة الاحرام ومقارنا لتكبيرة المقتدى او ما قبلها بعد تكبيرة الامام واما اذا كان متاخرا عن تكبيرة المقتدى فانها تنعقد اولاهم تطل عند وجود الحدث ويلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة ته ومجازه اللهم الا ان يقال انه من عموم الجواز وفي الصبر المراد بالاعادة الاتيان بالفرض لا الاعادة المصطلح عليها (قوله صحة وفدا) اى ولو رأى المقتدى (قوله وقيل لافسقه) محمول على ما اذا قال تعمدت ذلك ويدل على هذا الحمل ما في التهر عن البرازية وان احتمل انه قال ذلك ورعا اعاد (قوله لان الصلاة دليل الاسلام) لذي نعم انه لا يكون منسما بالصلاة الا اذا ادى مقتديا بهما والفرض انه امام فتأمل (قوله لومعنيين) وان بين بعضهم لزمه اخباره حلي (قوله والا لا يلزمه) فتمت صورتان عدم التعمين اصلا وهو المراد وتعيين البعض وقد مر حكمه حلي (قوله مطما) - واه عمنه الا (قوله لكونه عن خطا معفو) فيه ان الخطا انما يعنى عن الله الذي هو امر اخروي واما الافساد فلا معنى لتفوعنه لان الماهية انما تقوم باجزائها فتحصل بشرطها ومع ذلك فكونه خطا دائما غير لازم اذ قد يكون عن عمد فذك كان هذا انقول مرجوحا (قوله لكن الشروح) استدر الى ذكر تصحيح جميع الفتاوى وفي المنع ولا يخفى ان الاخذ بما صححه في المجتبى اولى واخرى فيه من العمل بالاحتياط لاسيما ونقول المنون والشروح تقدم على نقول الفتاوى (قوله واذا اقتدى اى الخ) اعلم ان الاى يجب عليه الاجتهاد كل الاجتهاد في فعل ما تصح به الصلاة ثم في القدر الواجب والافهم وآتم بجر (قوله تفسد صلاة الكل) اشار به الى صحة الشروع فاذا جاءه او انقراة تفسد وهو مروي عن الكرخي والصحيح عدم صحة الشروع كافي التبيين عن الدخيرة وروى عن الطحاوى حلي وهذا مذهب الامام واورد عليه ان القاعدة عنده ان القادر بقدره الغير لا بعد قادر ولهذا الموجب الحج والجمعة على الضرر وان وجد فائه فكيف اعتبره قادرا في مسائل الاى قلنا القاعدة محلها اذا تعلق العمل باختيار ذلك الغير ولا اى قادر على الاقتداء بالقارى من غير اختيار القارى قبل قادر على القراءة وعندهما تفسد صلاة القارى وحده كاما رى اذا امره ولا يبين وكسائر اصحاب الاعذار اذا اموا بطل صلاة غير المذكور والفرق

في عبد العزيز في (الحج) حاية وكان لا يها
 سفت على هيئة مخصوصة (فروع) وضع اقتداء
 الخاص للعروج عن العهدة (فروع) سمع اقتداء
 منديل بمنقل ومن يرى العصور وهو مقسم بمسند
 سنة ومن اقترى في العصور (وإذا لم يمسك
 العروج بمن اقترى قبله للالتحام (وإذا لم يمسك
 حدث امامه) وكذا كل منفسد في رأى مقته
 (وإذا لم يمسك امامه) لتضيقها صلاة التزم
 صحت وفاسا (كما يلزم الامام اخبار القوم اذا
 اسهم وهو محدث امامه) وانما شرط اوركنه
 وهل عليهم امامان ولا لهم ولا يثبت وقيل
 لا يقتضيه اعترافه لو لم يمسك امامه قبل منه
 لان الصلاة دليل الاسلام واجبر عليه (بالقدر
 الممكن) لسانه و (بالقدر) كتاب اورسوا على
 الاصح (لوعقبني والا يلزمه جبر من المعراج
 وجعل في جميع الفتاوى لكن الكروج مسجدة على
 خطأ مفعول عنه لكن (وإذا اقتضى امرى فارتأى) فاعلم
 الفتاوى (وإذا اقتضى امرى فارتأى) فاعلم
 صلاة الكسوة

لا امام ان قراءة الامام قراءة واحدة فتركم مع القدرة على مقصد ولا يكون ستر الامام ستر الموتى حتى لا تكون عورتهم مستورة بستر الامام وكذا سائر اجحاب الاعذار لا يكون الشرط الموجود من الامام موجودا في حقهم فافترقا حلي (قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء) الاولى حذف بالاعتداء ليشمل القارى (قوله سواء علم به او لا) لان الفرق ائضى لا يختلف فيه الحال بين الجهل والعلم وسواء فاه او لا لان الوجه المذكور وهو ترك الغرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة يوجب الفساد وان لم يتوهم (قوله في الاخيرين) ذكره ما لبيان محل الخلاف اما الاوليان فالفساد باناق ابو السعود (قوله لغرضه يصنع) وهو الاختلاف حلي (قوله تفقد صلاتهم) اما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بحر (قوله ولو تقديرا) عطف على محذوف اى تخفية ولو تقديرا اى ولا تقديري حتى الاى لانه ادم الاهلية فقد استخلف من لا يصلح للامامة ففقدت صلاتهم حلي (قوله وصحت لوصلى الخ) لانه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية وهو يقتضى انه لو صلى ايمان مقتديا احدهما بالآخر وصلى قارى وحده ان لا يصح صلاة الامين لظهور ورغبتهما في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع ينافى ما قبله افاده الشربللى اللهم الا ان يحمل الاول على ما اذا شرع الاى اولافانه يلزم حينئذ من اقتداءه ابطال العمل وهو منتهى عنه بخلاف ما اذا حضر بعد افتتاح القارى الذى هو الفرع الثانى (قوله للماصر) اى من قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء للقارى حلي (قوله من صلاها كاملة) بان يشارك في جزء من ركوع الركعة الاولى ويصل بعد القعدة الاخيرة ولا يشترط ان يكبر معه ويصل معه حلي وظاهره انه لا يكون لاحق بجماع انه بوصف به قال في النهر اعلم ان التقدي امامدرك وهو من ادرك اول صلاة الامام او مسبق وهو من لم يدركها وكل منهما قد يكون لاحقا او متفرقا في المدرك واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله لكن بعد اقتداءه) ظرف لفاتته وحينئذ يكون اقتداءه في اول الصلاة بالنظر لقوله كلها واما بالنظر لقوله لوجهها فيجتمعا اقتداءه في اول الصلاة ايضا وقاته البعض وادرك البعض ويحتمل الاقتداء فى الانتهاء بعد ما سبق ببعضه فيكون لاحقا مسبقا ومن فاتته كما هو مدرك لاحق (قوله وزجعة) لا يمكن معها ادراك الاركان الا بعد فراغ الامام من كلها او بعضها (قوله وسبق حدث) او ثم وامام ادى المختلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء (قوله وصلاة خوف) اى في الطائفة الاولى واما الطائفة الثانية فسبقه اه حلي (قوله ومقيم اتم بمسافر) فهو لاحق بالنظر للاخيرين وقد يكون مسبقا كما اذا فاتته اول صلاة امامه المسافر (قوله بان سبق امامه في ركوع وسجود) اى في كل الركعات فانه لاحق بركعة لان الثانية ثابتة عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة بقيت عليه ركعة هو لاحق فيها وكذا لو سبقه بركوع وسجود في ركعة وقارنه في الباقي (قوله وحكمه) اى اللاحق حلي (قوله عكس المسبوق) بالنسب حال من فعل يبدأ يعنى ان المسبوق يتابع امامه او لا ثم بعد فراغ امامه يقوم الى قضاء ما سبقه ولو عكس فقد حلي ويتخالفان في امور غير ما ذكره ذكرها في التبر منها وقال الامام بعد فراغه من الفير كنت محدثا في العاصفة صلاة المسبوق ومنها لو خرج وقت الجمعة ففدت صلاة المسبوق او تذكر المسبوق فثمة ففدت صلاة او طلعت الشمس في الفير وفي اللاحق روايتان في جميعها (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ وقوله ان اسكنه قيد لقوله يبدأ والمراد بالادراك الادراك ولو في آخر الصلاة وقوله ثم صلى عطف على قوله تابع حلي (قوله ما قام فيه) اى مثلا وقوله بهاء تعلق بحلي ونظيره للقراءة حلي (قوله نسخ) لان الترتيب بين الركعات ليس بفرض لازم فلي مكرري في جميع الصلاة فتقدم له لانه ورتيب الركعات الا في هذه الصورة (قوله واثم) يجب عليه اعادتها لو عاد وكذا لو كان ساديا لعدم جبرها بسجود السهولة لاحق آخر صلاته وهو محجور عن سجود السهو (قوله من سبقه الامام بها) وادركه في التشهد او سجود السهو او تشهد (قوله فلو قامها) بان كبروا والمتابعة بعد سبعة بركعة مثلا واما بقضى هذه الركعة قبل متابعة الامام وقوله فالظاهر الفساد لانه انفرد في وضع الاقتداء (قوله في حق قراءة) فهو فرض عليه ولو قرأ الامام في الاخيرين (قوله في حق تشهد) الاولى ان يقول في حق تعود ان التشهد واجب فعمما اما التعود فواجب في الاولى فرض في الاخيرة (قوله فندرك ركعة) تفريع على ما قبله (قوله لا يجوز الاقتداء) ولا اقتداءه باحد حلي (قوله كما زعم في الشبهة) اى تعال صاحب الدرر حيث امتنع من قوله لا يجوز الاقتداء اما المسبوق فمسئلة اختلاف

[illegible]

قال في الجهر وهو سهران كلامهم فيما اذا قام الى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به
اصلا فلا استثناء حلي وما حكم عليه بالسهر في الجهر ذكره في الاشياء مع انها متأخرة في التأليف عنه (قوله نعم)
لا وجه للاستدلال بهذا الفرع لانه لا اقتداء فيه اصلا (قوله اجماعا) اي مع ان المنفرد لا يأتى به عند الامام
رحمه الله تعالى (قوله لو تكررت امتتناف صلاته) اي بعد ما دى البعض منفردا عن الامام بصير مستأنفا
لان صلاة المنفرد غير صلاة اقتدى في بعضها وانفرد في بعضها بخلاف المنفرد فان تكبيره مع نية الاستئناف من
غير تلفظ بها لا يصير بها مستأنفا (قوله فعليه ان يعود) ما لم يقيد بسجدة (قوله ويدين ان يصير) اي الى السلام
الثاني (قوله ان قبل تعود الاجام قدر التشهد) اشار به الى ان يعود المؤتم قدر التشهد لا يعتد به الا اذا وافق
فعود الامام قدر التشهد حتى ان المدرك لو رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الاخيرة قبل ان يرفع
الامام رأسه ثم رفع الامام رأسه ثم سلم المدرك اقام بعد عوده قدر التشهد وقبل فعود الامام قدره لا يصح بل
عليه العود ما لم يأت بمناف ولن اتى به بطلت وكذلك في مستلنا لو رفع المسبوق رأسه من السجدة الثانية من
آخر ركعات الامام قبل ان يرفع الامام رأسه من السجدة ثم رفع رأسه ثم قام المسبوق الى قضاء ما سبق به
لا يعتد بما قضيه بل عليه العود والتعود قدر التشهد ثم القيام الى القضاء ولو لم يعد حتى يقدر ركعة بسجدة
بطلت لانفراده في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرفض اه حلي (قوله كخوف حدث) اعتراه من
- صر عرض له (قوله وخروج وقت فجر) عطف على حدث (قوله ثم تابعه فيه صح) هو ما عليه الفتوى وقيل
تفسد لانه اتمه في موضع الانفراد والجواب انه وان كان مفيدا لكنه بعد الفراغ فهو كعمدة الحديث في هذه
الحالة اه حلي عن الجهر (قوله كان عليه ان يسجد) ويكون قضاء السهو والامام (قوله فرض المتابعة) لان
المتابعة في الفرض فرض لما في الصلوة فظاهر وما في التلاوة فلا ترفع القعدة والقعدة فرض فالمتابعة
فيها فرض اه حلي (قوله وهذا كله) اسم الاشارة راجع الى مورد المسبوق ومتابته لامامه في السهوية
والصلوية والتلاوية حلي (قوله مطلقا) سواء تابع اول الان في المتابعة ورفض ما لا يقبل الرفض وهي الركعة
وفي تركها ترك فرض المتابعة اه حلي (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض (قوله والا لا)
اي وان لم يتابع فعملا تفسد اما في السهوية فلا نها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب ايضا
وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وما في التلاوية فلا نها واجبة ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يفسد
ورفعها القعدة كان بعد استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه حلي (قوله لزمه السهو) لانه منفرد في هذه
الحالة (قوله والا لا) اي وان سلم معه أو قبله لا يلزمه لانه مقتدى فانه في الحالتين حلي (قوله ان بعدا لتعود تفسد)
لانه اقتداء في محل الانفراد (قوله حتى يقيد الخامسة بسجدة) والفساد عليها لا عليه وحده ويقلب نقلا
ورضم الى الخامسة ركعة لبصير الـت نقلا كاملا

(باب الاستغلاف)

لما كان المقصود من هذا الباب هو الاستخلاف وما عداه من بناء المؤتمر صلواته وبنا المتفرد تابع ذكره في الترجمة دون غيره والاستخلاف مصدر والمبني للفاعل أي - تخلف الأمام غيره والمبني للمفعول أي كون الغير - تخلفا واليمين والتأخر آتذانان لأن المقصود بيان الخلفية لا طلبها (قوله سمعنا) وهو ما لا اختيار ولا عيب فيه ولا في سببه كما إذا خرج منه ويخرج من غير صنعه وخرج مالا عيب فيه اختيار كشجرة وعصاة ولومته لنفسه وخرج به أيضا مالا عيب في سببه اختيار كما دامني رجل على سطح - قط بسبب مشيئة يخرج على المصلي فادماه فان - قوما البحر ليس باختيارى لكن سببه وهو المشي اختيارى اه حلي ومثله انه نرى في شيء موضوع في المسجد فادماه ولو سقط من المرأة كرهها سبلولا بغير صنعها بنت وتجبر بكه لا تبني عتده خلافا لله البحر (قوله من بدنه) احتزبه عما إذا لم يكن من بدنه بأن أصابه من خارج بحجاسة مانعة ويلزم عليه اطلاق الحديث على الحجاسة الخارجية وليس بالواقع اه حلي ولو غل بحجاسة مانعة ادماه فان كان من سبق الحديث بن وان كان من خارج او منهم الا يبي ولو اتى اشوب المتخمس وعليه غيره من الثياب اجزاء ابو السعد ود (قوله غير موجب لغسل) خرج ما اذا نام فاحتمل في الصلاة او نزل بتفكر ونحوه كما يأتي اه حلي (قوله ولا نادر وجود) خرج (قوله) فاهمها والاغما كذا في البحر (قوله ولم يرد ركعا) فلو سبقه الحديث في وجوده فرفع رأيه فامد الاداء استقبل

[illegible]

وكذا لو قرأ ذاهبا لان صبح على الاصح لانه ليس من الاجزاء (قوله اومشي) كذا اذا قرأ بعد الوضوء آياتا فانه يستقبل اه حلي (قوله ولم يفعل متافيا) خرج به ما اذا فعله كذا لو احدث عدا بعد السجود (قوله او فعله لانه منه بد) كذا لو استقى الماء من البئر على المختار او كان دلوه مخفقا فخره وكذا لو وجد ماء للوضوء فذهب الى ماء بعده منه من غير عذر النسيان ونحوه الا اذا كان الماء القريب في بئر والا اذا كان قليلا قدور صفين او حل آتية لغرض حاجة يديه فلو كان حاجة لا تنفس مطلقا او يبدوا واحدة كذلك (قوله ولم يترأخ بلا عذر) فلو مكث قدرا او تركن بغير عذر فسدت فلو كان لعذر كذا لو احدث بالنوم ومكث ساعة ثم اتبعه فانه يني او مكث لعذر الزحمة او لعدم انقطاع الاعاف بحر (قوله كفى مدة مسحه) ومستم رأى ماء او كانت مستحاضة فخرج الوقت بحر (قوله ولم تذكر فائنة) اي عليه او على امامه وهما ذو ترتيب واخرجه ما اذا تذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستأنف لبطان صلاته هذا ما تنفذه عبارته وليس بالواقع فانه لو قضا وبني والحالة هذه فصلاته موقوفة ان صلى الفائنة بعد خروج وقت السادسة تعين محتما وان صلاها قبل خروج وقت السادسة فانما يبطل وصف الفرضية عندهما وتصريه لا وعند محمد يبطل الاصل ايضا حلي بقليل زيادة (قوله ولم يتم المؤتم) شامل للإمام المحدث فانه مؤتم في هذه الحالة حلي فاذا كان مقتديا عليه ان يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان فيهما محائل يمنع جواز الاقتداء فلو كان منفردا بخيرين يعود والامام في مكان الوضوء واختلفوا في الافضل ولو كان مقتديا بفرغ امامه فلا يعود ولو عاد اختلفوا في فساد صلاته وان لم يكن يتم ما منع فساد الاقتداء من مكانه من غير عود اه بحر (قوله غير صالح) كما ان وصي فاذا اختلفوا ما استقبل (قوله سبق الامام حدث) المراد بالسبق ان يكون سماويا كما في البحر (قوله لا اختيار لا بعد فيه) صفة كاشفة (قوله كسر جلة) مثال للمعنى فلا يني فيها كالحديث من العطاس وهو الذي صححه في البحر خلافا لما في الحلبي ونحو العطاس التحق (قوله غرامع البناء) هو ما استكمل شروطه السابقة (قوله ولو بعد التشهد) ولا رواية في اعادتها قال ابو جعفر انها ماء كذا في الحلبي وهذا عنده وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحديث بعد التشهد قه تاني (قوله ليا في بالسلام) فانه واجب ولو لم يتوضأ ليا في به فصلاته صحيحة لخروجه بصحة بالقيام حلي (قوله اي جازله ذلك) والافضل في حق الامام والمقتدي التام صيانة الجماعة والمنفرد الاستئناف على ما صححه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتون ان الاستئناف افضل في حق الكل بحر وذكروا في الفتاوى الهندية ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والمأموم اذا كانا يجزبان جماعة فلا استئناف افضل والا فالبناء (قوله باشارة) متعلق باسم الاشارة لجوعه الى الاختلاف لمضمون من اختلف حلي (قوله ولو لم يبق الخ) والمذكور اولى من الملاحق والمسوق فان قدم المسوق يتم صلاته بعد اتمام صلاة الامام ثم يرد السلام والخليفة لا يدير اماما بغير التنية بالاتفاق وبعد على كل ركعة قوله ما محل يعود كافي شرح المتن وظاهر قوله بعد السلام ان الملاحق يسلط ولا بد من ذكر كذا لم والمصرح به غير هذا كما ياتي له حيث قال قدم مدر كالمسلم (قوله ويتر) هذا اذ لم يزل الخليفة اما اذا علم فلا حاجة الى ذلك بحر (قوله لسجود) اي ترك سجود وكذا فيما بعده اه حلي (قوله ومصدر) اي يضع يده على صدره نقط لسجود سوا كافي البحر والنهر وانما خص الصدر لان السهم ومن جهة القلب وهو في الصدر (تمة) الاختلاف حق الامام فلو اختلف تقوم بعدا - خلافة فاختلافه خليفة خلفته من اقتدي منهم بخلافهم فسدت صلاته وان قدم تقوم واحدة اذ لم تنفذه لعدم اختلاف الامام جازان قام تمام الاول قبل ان يخرج من المسجد ولو خرج منه قبله فسدت صلاة الكل دون الامام الاول ثانية (قوله ما لم يجاوز الصوف) اي اختلف مدة عدم مجاوزة الصوف ولما كان عامما شاملا للصورة التقدمة واعتبار مقدار الصوف فيه ضيف قديمه بقوله ما لم ينفذ والحاصل ان حد الصوف انما يعتبر ان ذهب بمنته اوسر او خلفا وامان ذهب اماما فذهب السترة ووضع السجود اه حلي وفي البحر وشروط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المخراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد اه حلي ولو اختلف من آخر الصوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلاته من قيامه وقامه فانهر (قوله فخذ السترة) اي ان كان له سترة ولا فوضع السجود فالكلام على ان يخرج (قوله كالمفرد) اي ان كان حده السترة او موضع السجود من كل جهة حتى اذا اطن الحديث لمجاوز السترة او موضع السجود تم تين خلافة لا يني (قوله وما لم يخرج من المسجد) فاذا اخرج بطلت الصلاة فلم يصح الاختلاف ولو كانت الصوف متصلة

اومشي وزيد بن ابي اوفى اوله منه بدله
تراجيع لاه من رجة ولو ينهم رجة السابق
كفي مدة مسحه ولو ينهم رجة السابق
ولو ينهم المؤتم سبق اذ امام منه كغيره
عبر صلاتهم سبق اذ امام منه كغيره
لا اختيار له بعد فيه ولا يني فيهما
من سجود وكذا في سجود الامام
اعبر صلاتهم سبق اذ امام منه كغيره
في حمار سارية وسجود ركعة في موضع
وضع السترة ركعة وسجود ركعة في موضع
يد على ركعة وسجود ركعة في موضع
وعلى فخذ السترة وسجود ركعة في موضع
ووسجود ركعة وسجود ركعة في موضع
على فخذ السترة وسجود ركعة في موضع
او جبهة او امار

وهو في اثناهما لان المناط الخروج اه حلي (قوله لو كان يصلي فيه) اي في احد المذكورات (قوله ولم يتقدم احد بنفسه) الاولى التعبير او يسمى هذا استخلافا حكميا (قوله ناويا) قال في التبر انفتحت الروايات على ان الخليفة لا يكون اماما ما لم يتوال امامة كذا في الدراية (قوله وان لم يجاوزه) اي الحد المتقدم لان الخليفة اذا قام مقام الاول صار الاول مقتديا به خرج من المسجد ولا حتى لو تذكرك فائنة او تكلم لم تنفس صلاة القوم نهر (قوله لم يخرج الى الاختلاف) بل يتوضأ ويرجع الى موضع الامامة واقارت العبارة انه لو اختلف صبح واليه يشير قول صاحب البحر ثم الاختلاف ليس بمتعين الخ اذا لم يكن في المسجد فالافضل الاختلاف قاله في البحر (قوله واستناده افضل) اي بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال قه تاني (قوله ان لم يكن تشهد) اما اذا حصلت هذه الاشياء بعد قعوده بقدر التشهد فقد تمت الصلاة حلي (قوله لخون) محترز قوله ولا ينادي بوجده وقوله ارحدث عدد محترز السماوي (قوله او خروجه من مسجد بظن حدث) اما اذا لم يخرج فانه يعود وييني كافي البحر وقيد بظن الحديث لانه لو انصرف منه على ظن انه افتتح بغير وضوء او ان مدة مسحه انقضت او كان متميما فقرأى سراياظنه ماء فأنصرف او كان في الظهور فأنصرف بظن ان الفجر عليه او رأى حرة في نوبة فظن ان جماعة فأنصرف فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف على سبيل الرضا لا الاختلاف (قوله او احتلام بنوم) الاولى ان يقول او انزال باحتلام الخ وفي القه تاني الاولى ان يقول او وجب عليه غسل اي شئ ما اذا حاضت وهو محترز غير موجب للفعل (قوله لتدبرتها) هذا التعليل قاصر فانه انما يظهر في الجنون واهة ههه والاعفاء لا في الحديث العمدة والعه فيه انه غير سماوي وانه موجب للفعل في الاحتلام (قوله اذا حصر) من باب تعب فعلا ومصدر امينيا للفاعل ومعناه التي وضيق الصدر ويجوز ان يكون بضم الحاء مبنيا لاه فعول من مقبوح العين من باب نصر فعلا ومصدرا قال الاتقاني وبالوجهين حصل لي السماع قال في البحر والوجهان ثابان في كتب اللغة (قوله قدر المفروض) افادته لو قرأ لا يجوز الاختلاف لعدم الحاجة اليه وذكر في المحيط بصيغة قيل فظاهر ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماده وفيد بالحصر لانه لو اصاب الامام وجع في البطن فاستخلف لم يجز فلو قعد واتم صلاته جاز بحر (قوله وفلا تنفس) لان ذلك نادر كالجانبية (قوله وبه عكس الخلاف) فيجوز الاختلاف عندهما لا عند الامام نرح المتن (قوله لو حصر رول او غائط) وبسبب الاول حقايقون في آخره والثاني حقايقا بوجده في آخره وبالزاي من يد افه ما وفي كلام البعض والحازق من يدافع الرشح قال في التبر وثبت الاختلاف في البول فقه ما وفي الغائط اولى (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) اما لو عجز عن القيام فالظاهر عدمه لان البناء يوم القائم (قوله كالقراءة) اشار به الى ترجيح الاختلاف عنده قياسا على القراءة حلي قاله ابو السعود اه والظاهر انه لا يختلف لانه نادر الوجود (قوله لا يختلف) اي ولا يني لو كان منفردا لانه صار اميا فبطلت صلاة القوم بحر (قوله فلو منه قط بني) اما اذا كان منه ومن خارج لا يني بحر (قوله اذ لم يضطر) افراد الغيبة بالنظر للمصنف صحيح لان كلامه في شخص كشف عورته وهو يوم الذكروا لا يني وبالنظر للشرح صحيح ايضا لان العطف بأقرب ديرة اذ لم يضطر احد المذكورين بان قدر الرجل على الاستنجاء من تحت سائر وقد ردت المرأة على الوضوء من غير كشف اه حلي (قوله لا دانه) نشر على ترتيب الف حلي (قوله بخلاف تسبيح) مراده الذكرافاده ابو السعود (قوله في الاضغ) متعلق بقوله فقرأ وقيل لو قرأ ذاهبا تنفس وايبالا وقيل بالعكس اه حلي (قوله او طلب الماء بالاشارة) استشكله في التبر لانية بمسألة دره المار بالاشارة وما في الزبلي عن الغاية طلب من المصلي شئ فاشار بيده او برأيه نعم او بلا لا تنفس صلاته وما في الجمع من ان رد السلام باليد فسد فردود بان الفساد ليس ثابت في المذهب وقياسه على المصاحفة باليد تمنع لان المصاحفة عمل كثير لا سيما على القول بان العمل الكثير ما استكثره الناطر ولا كذلك الرد باليد افاده ابو السعود (قوله او شرأ بالمصاحفة) هذا سبق على احد تفسير العمل الكثير بربالية ومراوده بالوراء راف من بعيد لا يني انه ليس في الصلاة حلي (قوله ارلند - يان) هو ما عطف عليه معطوف على المستثنى وهو قد حلي (قوله لان الاحتفاء يمنع البناء) اي مع وجود ماء ثاب امامه عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استثنى من الاناء او البئر وهو محتاج اليه جازله البناء حلي (قوله وان لم يجز الاداء) لانه في حرمته افادته منه صالحا كونه جزءا منها انصرف الى ذلك غير مقيد بالقصد واشار به الى رد ما في المتن حيث قال ان لم يني مقامه الصلاة لا تنفس لانه لم يؤد جزا من

(لو كان يصلي فيه) لانه على امامته ما لم يجاوز
هذا الحد ولم يتقدم احد بنفسه مقامه تاريا
الامامة وان لم يجاوز حتى لو تذكرك فائنة او تكلم
لم تنفس صلاة القوم لانه صار مقتديا ولو كان الماء
في المسجد لم يخرج للاختلاف (قوله واستناده افضل)
تحرر عن الخلاف (وبه عكس) الاختلاف (وبه عكس)
ان لم يكن تشهد (الجود او حدث عدد) او خروجه
من مسجد بظن حدث (او احتلام) بنوم او ترك
او طهر او من يشهوه (او غائط) او قهه (قوله لا يني)
لنسدتها (وكذا) يجوز له ان (يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المفروض) لم يني
بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه لما احسن
بالتي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة
فتأخر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم
الصلاة فلو كان جازا لما دله بدائع وقاله في
وبه عكس الخلاف لو حصر رول او غائط ولو عجز
عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة
لم اره (حلي) اي لا جيل خجل او خوف اعتراه
(لا) يستخلف اجتماعا (لرسي اقرآه اصلا)
لانه صار اميا (او اصابه) عطف على المتن
(بول) ككثير اي نجس مانع من غير سبق
حدثه ولو منه فقط (او كشف عورته)
في الاستنجاء (او المرأة ذراعها للوضوء) اما
لم يضطر له (فلو اضطر لم تنفس) وترا في حاة
الذهب او الرجوع (لادائه ركعا مع حدث
او مشى بخلاف تسبيح في الاضغ) (ارطاب
الماء بالاشارة او شرأ بالمصاحفة) لا يني
او جازمه الى آخر الاداء (وبه عكس) يان
على المختار (او مكث قدرا او تركن) بنوم او ترك
الاداء (عكس) حدث (الاهل)

ما رأيت معهما أحسن تعميلا منه في ولا زجر في ولكن قد ان صلاتا معه له يصلح فيها شيء من كلام
ناس انما هو التمسح والتمسك كبير وقراءة الشرح آس بحر (قوله ان السلام للتعليل) اضيف اليه لانه
به فعل الاشياء التي حرمت في الصلاة وفسره الشرح بالخروج منها ان ذلك يلزمه (قوله التحية) اي التعميم
وصل وضعها الله بطول الحياة وكانوا في الجاهلية يدعون بذلك فابدها الشارع بالسلام
وقبلي لها الامم (قوله او على ظن انها تروحية) عطف على قوله على انسان (قوله او لم قد علم الخ) لانه انما
عنف الشبهة في اعتقود لانه مضته بخلاف انقام ولذلك اغترسوه قائما في صلاة الجنازة لان اقيام
فيها مظنة السلام حلبي (قوله فانه يفهمها) اي في اصور الثلاث اما السلام فانه فلما قدمنا واما السلام
على ظن انها تروحية فلانه قصد انقطع على الركعتين بخلاف ما اذا ظن اكملها واما السلام على انسان فلانه
كلام اه حلبي (قوله مضيقا) خاطب به الاء مد الاول (قوله بل يكره) اي تنزيها وفعله عليه الصلاة والسلام
بيان الحوار وشار الى الفرق بينه وبين المصاحفة بقوله لانه على كثير من ذكر الخبير وان كان عندنا الى
المصاحفة نظرا للعب وقوله بنية السلام نفع في الجوع عن الطهيرة والخلاصة والظاهر انه قيد نفا في (قوله
سلاما مكروه) ضاعره التحريم (قوله ما يندى) اي اطهر لثذكرة (قوله يسن وبشرع) هذا ما في قوله آخر
وربما تنفع فانه من كلام احمد وكفي شهر (قوله خطيب) يم جميع لخطب (قوله ومن به في المم) اي في
من ذكره في فصلي اذا جهروا وودا خل في الثاني (قوله جالس لتضائه) الصاهر تخصيص بكرة في محل
تنفس بفضاء (قوله ومن يحث في العلم) كالدس به العون مع بعضهم او ساؤن استفهما (قوله ايضا) بولي
نهم من مصر ورز (قوله ارفيم) ويعني آواز (قوله مدرس) الذي يعلم من عارذ البحر الائمة تخصيصه بالصفه
قوله فتيان هو عن ما توسد بديا اي اشواب ومعهوم جوزه على الجاز من غير كراهة (قوله ولعاب)
ضم لام جمع فاعب (قوله مضرب) بالاسي الموهمة بالجمعة الملكسورين (قوله وشه) بكسر الشين
من منه به تخفيم اي من يشابههم في تلك الصفة ودون بلام بانزد والسجية وطاب وخضاعة (قوله
يجمع) صاهر منه بيم مقدمات الجماع (قوله وكشف عورة) صاهره ولوا ضرورة (قوله حل التقوط) مراده
ما يعم سول افوه اشيع ان لم عليه من غير قوله اذ اكن الخ) لا يشرع عليه اسلام الامم من اقدمين
(قوله وقد ردت عليه) ومن كلام احمد كما قره عنه صاحب شهر (قوله ومعنى ومظير حمام) حل الكراهة
فاصرة على وقت الشمس بالعلم والتطهير او مظنة قصد الدؤل يتردد (قوله كدلل استاذ) رده السيد بان
محادثة كوا بسلم على نبي صلى الله عليه وسلم حلبي (قوله ورايد تنفع) الذي في الشهر اشيع ورايد بعضهم
من صان حرة شيئا مذكورة في الهاد في نقل

ورد عدد زائد سبق ونسخ مخارج * ولوع وكذاب بكذب يشيع
ومن سطر لوسو ستي سوق عمدا * ومن دابة سب الانام وردع
ومن جلدوا في محصلاتهم * وتبيحهم فذاع البعض بجمع
ولانس من ابي هانث سر حواء * مكن عارفا يا صاح شطى وترع
ول بعضه امد اعلمه فز الزنا بق في ~~حسم~~ استمر واستمع وانثبية من جلة لذكر (قوله بوجوب رد)
في بعضه وهو السلام على اشرار فنهون له المسلم ولكن بدلالة له قدوة على تعديل فضيلته ود
احوب وشرته ولا تمنع وكذا امدار له والدان او فامة لما ذكره يعلم من التمايل احكام في بقية المسائل
انما كونه اه حلي وفي غير مصرية منهم وجوب الرد وعارنه وعم انه يكره اسلام على المدعي والشاري
واحساس باقتضاء الرضا في ائمة وحلي ولو لم يعلم عليهم لاتباع عايم الرد لانه في غير ذلك كما ذكره اشبح
ه (قوله بغير ما يميز) كما ثبت في نسخة على هذا الرفع انهم بالازواج ولو تعريف كان بزم ما يميز في نسخة
سنة ايضا حاجي ومنه فبايشهر راجع الى ال واثبون او قد صرح على عدم السلام او خطب بالافراد
(قوله ونسخ) وهو من قول ح * ~~سبح~~ ضم نحر (قوله تحريم) وفيه حروف مكررة ولا يندسها انفاذ
نحر (قوله بلا عسر) عسر وصفت بمرأ على تعدد سباب سهيل ما يميز (قوله بان سانس طبعه) بان لا يكون
تخلفه (قوله ملاصدا) بان لا ذكره شامى من الغاية (قوله وانما بما يشبه الانما) هو ما يمكن سؤله

[illegible]

من العباد كالهم الطعم في اوقاض ديني وارزقي فلانة على الصحيح وما استحال طلبه من العباد فليس
من كلامنا مثل العافية والمغفرة والرزق سواء كان لنفسه او لغيره على الصحيح ولو قال ان ثم قال الحمد لله
او لم يقل لانفسه صلاته وقال المرغباني ان انصاف الكلمة مثل كل الكلمة تفسد صلاته بجر (قوله هو قول آه)
هذا اللفظ احدى اللغات في انشأه فعطف انشأه عليه من عطف العام على الخاص واه على وزن دع
(قوله كقوله آه بالمد) قال في البحر التأوه هو ان يقول اوه ويقال اوه الرجل تأو بها وتأوها اذا قال
اوه وفي المعرب هي كيدقوع ورجل اواه كثير التأوه وذكر الحلبي شارح المنية فيه ثلاث عشرة لغة فراجع
ان ثبت (قوله ف اوقاض) اسم فعل لاتنجر وقيل لماضيه وسواء اراد به تنقية موضع سجوده اراد به
التأفيف فن اصابة نفسه عندهما مطلقا محذفا ومشددا ويطبق التأفيف على كل ما يستقدر وقيل
ان اف اسم لوجه انظار وقف الوجه البراجم وقيل اد اف اسم لوجه لاذن وقف الوجه الظفر وقال تعالى
ولا تقل لها مال بل تعلم من القول وقال الشاعر

اذا وثقا لمن مودته * ان غبت عنه سوية زالت
ان مات الربيع هكذا * مال مع الربيع ايما مات

ابو السعد (قوله وليكاه في الصبح يمد وقصر فاذا مدت اردت الصوت الذي مع البكاء واذا قصرت اردت
 الدموع نهر وقوله والبكاء مدود وقوله بصوت تصرع بالمعلوم ولا بقصر لان اخراج الدمع ليس بلازم ولا مفيد
 (قوله يحصل به حروف) اما خروج الدمع بلا صوت او صوت لا حروف فيه فغير مفيد نهر وفيه ما تقدم عن شيخ
 الاسلام خواهر زادها انها قد بدلت في المسموع (قوله او مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذيه من موت
 ومريض ونحو ذلك وعلى هذا فيشكل العطف بالاولان عطف العام على الخاص شرطه الواو خاصة اه ابو السعد
 (قوله لا يلائم نفسه) بان اشتد به الوجع واذا ملا نفسه تفقد (قوله وان حصل به حروف) راجع الى الاربعة
 قبله (قوله لا لذكر الجنة والذاري) دلالة ذلك على الخشوع المطلوب في الصلاة وانما قد في الوجع والمصيبة لان
 فيه اظهار التأفف والوجع فكان من كلام الناس نهر وفي الهندية ثلوثاوه من كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة
 اه (قوله او آرى) فتح الهمزة الممدودة وكسر الراء ويكون الياء فاعية ذرية بمعنى نعم حلبي عن الهندية
 (قوله لا لانه على خشوع) افادته دليل ان ذلك اذا كان استلذاً يحسن الشعة يكون مفيداً للفقد الخشوع
 (قوله تشبعت عاطس) بالسين والشافى الفصح درر وقال تاج الشريعة تشبعت العاطس الدعاء بالخيار
 ابو السعد والعاطس من عطس بالفتح به طس بالكسر والضم شربلايه عن الصحاح (قوله لغيره) الاولى من
 غيره ليقابل قوله ولومن العاطس لنفسه وقد تبع صاحب الشريعة في التعبير به على انه لولا المقابلة لحسن حذف
 لاغتناء قوله تشبعت عاطس عنه لانه من اصناف المصدر الى مفعوله وانتميت واجب في الاولى فقط وقيل
 الى الثالثة (قوله ببرحمت الله) اما قول السامع الحمد لله او العاطس لانفسه لانه لم يتعارف جوابا وان قصد
 على خلاف فيه اما اذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفقد بالاتفاق ولو اراد به التفهيم تفقد صلاة السامع
 القائل الحمد لله لانه لم يرد به لغيره من غير حاجة اه بجر وينبغي ان يحمد العاطس في نفسه ولا يحرل لانه خلاصة
 (قوله ولومن العاطس لنفسه) بان قال برحمت الله او برحمتي الله لانه لما لم يكن خطا بالغير لم يعتبر من كلام
 الناس خلافا لما في الحاشية من الفاء اذ يبرحمت الله ابو السعد (قوله وبكمه التأمين) صورته رجلان يصليان
 فعطس احدهما فقال رجل غيرهما برحمت الله فقالا جميعا آمين فسدت صلاة العاطس لانه اجابه دون الثاني
 لانه لم يجبه لكان في الذخيرة ما يفيد فساد صلاة الثاني فانه قال فيها ذا أمن المصلي له ماء رجل ليس معه
 في الصلاة تفقد صلاته اه بجر قلت ويمكن الجمع بان يحمل الفرع الاول على ما اذا تعدد التأمين كما هو الحادث
 ويحمل عبارة الذخيرة على ما اذا لم يؤمن الا الواحد لتعاضده حينئذ جوابا يختلف الاول فان تأمين الاخر مجرد
 دعاء باق بول وقد انقطع الجواب بالاول او يحمل على تعدد الرواية (قوله على المذهب) وقال بعض المشايخ ان
 مفيد انفاقا ونسبه في غاية البيان الى عامة المشايخ وهو الظاهر خاتمه ولو قال الحمد لله لخبر سار واسمحان الله
 لم يجب فهو على الخلاف (قوله وكذا يفسدها الخ) نعميم بعد تخصيص (قوله كل ما قصد به الجواب) وما الخ
 بالجواب كالجواب كان هلل او ج زجرا عن شيء او امر به وقيد بالجواب لانه لو اراد به اعلام انه في الصلاة

في قول اه بالقصر (والتأوه) كقول اه باله
 (والتأفيم) أف اؤف (والبكاء بصوت)
 في صل به حروف (لوجع ومصيبة) قيد الاربعة
 والاربع لا يعلل نفسه عن انيز وتأوه لانه
 كعطاس وسعال وجشاء وتناوب وان حصل
 حروف للضرورة (لانك كسر الحنة أو التار)
 فلو اعجبته قراءة الامام فجعل يكي ويقول
 بلى اؤنهم اؤرى لا تفسد سر اجية له لانه على
 خضوع (و) يفدها (نشيت عطاس) (نفسه لا)
 به (بهرحل الله ولومن العطاس وجواب خير)
 وبكده التأمين بعد التشميت (لانه يفدها
 سو) بالاسترجاع على المذهب (وكذا) يفدها
 الجواب صار كلام الناس (كان قيل أبع الله اله
) كل ما قصد به الجواب فقال الخليل
 فقال لا اله الا الله او ما لان فقال الخليل
 والبعال والحمد لله ومن ابن جنت فقال وغير
 معطلة وقصير منبذ

على نجس لا يترك له مكرور مع ما يأتي بعد من قول المصنف وأمر كركن ويمكنه مع كشف عورة أو نجاسة لار
 هذا خمس وظائف على أنه قد وقع في مركزه (قوله وإن أعاده على طاهر في الأصح) لأن الصلاة لا تجزئ ونفسه
 بعضها يفسد كما لو أعاد من غير أن يفسد نفسه لا الصلاة حتى لو أعاده على موضع طاهر نصح لأن أدهف
 على نجاسة كما لو أعاد من غير أن يفسد نفسه (قوله بخلاف يديه وركبته) أي إذا وضعهما على نجس وإن لم يعد وضعهما على طاهر
 فلا تفسد الصلاة وإن روي عن عمارته أنه أعاده لأن وضعهما على نجس كالأرض ووضعهما لا يمنع الجوار
 بخلاف لوجه إذا فسد المصنف ومقابل أحاده قول أبي الليث باقر في طهارة موضع وضعهما لا يفسد الصلاة عنده
 (قوله حقيقة) حال من الآداب وقوله اتفاقاً أي من الثاني والثالث (قوله وهو قدر ثلاث تسبيحات) أما لو حصل
 أن كشف المصنف في أقل من ذلك أو أنه كشف اليسرى اليمنى (قوله كثير فانه غير مفيد) (قوله مع كشف
 عورة) مر دبه ما يرمي كمن رجع عضو من أعضائه (قوله ونجاسة) أي أصابعه أو فمها (قوله لرحمة)
 يراد اتفاق قوله نجس البطانة أي وكان النجس تحت الجهة أو إحدى القدمين (قوله بخلاف غير مضرب)
 بأن حصل به من أطرافه ونحوه رداء ثيابه طافين والنجاسة في السفلى وفي المتيقن ونحوه وكذا نص
 لوصلي على الطرف الآخر من رباط طرف منه نجس سواء تحرك أحداهما بحركة الأخرام لا الطهارة مكانه
 وكذا على خشية وجهها لا تخفى أن كان غلظها ما بحيث قبل النذر (قوله أو روي) فيه أن يجرى الريح
 فاعتبار به كمثل يجوز نجاسة يسم ويحيا وقد يفرق بين شهماين بعد وبين شهماين من محل جسد عليه (قوله
 وتحويل صدره) أما تحويل وجهه كله أو بعضه فمكروه (قوله عن القبلة) أي من جهتها بأن يخرج
 إلى المشرق أو المغرب (قوله فلو ظن الخ) مفهوم التقيد بالعدول (قوله من المسجد) ظاهر أن البيت في حكمه
 (قوله قد روي) أي في الحرم الطهيرة المختارة اعتباراً بكثرته وعبارته تعلقاً بالمسجد الذي في الصلاة إذا
 كان مستقراً في جهة واحدة لا يمكن أن يتحول من مكانه في الصلاة يخرج من المسجد في الصفوف
 عما كانه في الصلاة بركاتها وأما الاستدراك فسد في الطهيرة المختارة في المني أنه إذا كثرت فسد
 قوله وإن كثرت لا يجزئ له مع قوله وهكذا قوله ما لم يفسد المكان (بمع البيت والحياتة والدار فان اختلف
 بين خرج منها فسد وتقام في الخبي (قوله وقيل لا يفسد الخ) أي وإن اختلف المكان حلبي (قوله ذكره
 شمساني) أي هذا السبل وعبارته ومنه من قال أنه غير فسد حاله فلو ما يستدبر قبله استحساناً وقيل أنه
 حله العرو والنجس وغيرهما من أسفرك بكون عبادة كفي لحيط وقد علمت أن لواقع من القهستاني الشيعي بانز
 لا يفسد (قوله في الجارية) أي لو كان مكرهاً أو ساهياً لا يفسد (قوله وقال الحلبي لا) ظاهر اعتماداً للتفرع
 عليه (قوله أو حديثه) أي في خطواته التي في البحر وإن جازته المداينة حتى أزالته عن موضع سجوده فسد
 وبه يوزن من مراسيم فقول في بعض خطواته أو خطوتين لا يفسد وقيل في الثلاث كذلك والأول أصح (قوله
 وخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كفي في الحرم ولورفع رجل المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير
 أن يحول عن القبلة لا يفسد (قوله أو من ركبها) أي في الخ (هذا التفصيل مذکور في الخلاصة والذي
 في التواتر وهو الأصح) كفي في الحرم لا يفسد من زول بين الملائكة أيضاً فإذا فرق بين المصلي والثلاث في هد
 فسد على المصلي (قوله أو من ركبها) أي من غير المصلي المصلي بشمونه لأن الكلام في فساد صلاته
 في سجود وقيد بالشبهة لأنه لا يفسد الصلاة (قوله أو من ركبها) أي في الخ (قوله لا لوقبلته) يعني
 قبلت أراذ المصلي ولا يشبهه لا يفسد صلاته إذا استأجرها فسد (قوله وأمرق) أي بين جعل قبيلة
 نصيبه من الصلاة وإن كان بينه وبين جعل قبيلة المصلي غير مفيد صلاته إذا لم يشبهه وهو جواب
 من صاحب التمر عما ورد في أن فتح حيث قال والله أعلم بوجه الفرق وذلك لأنه لا يصح لمصلي في الرجوع
 فسد عدم فساد فساد وان جعلها التمكن من العمل بغيره الفعل يقتضي فساد فيما هو والناسخ على
 اعتبار العمل الكثير ما لو نظر إليه الناظر ليقن أنه ليس في الصلاة أو ما تفحصه المصلي انتهى وهذه التفرقة
 مذكورة في الخلاصة والذي في شرح الرازي في عدم الفساد بالتحويل (قوله مع حجر الخ) الذي
 في المسبة لو أحدهما فرمى به فسد ولو كان معه فرمى به لا يفسد وقد جاءه ظاهر التسوية بين الإنسان
 والطائر وأما هذا الفرع فخرج على القول بأن العمل الكثير هو ثلاث حركات متوالية والأول أن لا يجوز

بأن فاعله مطلقاً ليس في الصلاة (قوله أو ملاحظة) ما هو التي تجري في الطائر أيضاً حلبي أي والمفاعة على غير
 أبيه (قوله ارتداد قبله) بأن نوع الكفر ولو بعد حين أو اعتد ما يكون كذا (قوله وموت) غرضه ظهور في اعتقاد
 الصلاة إذا انقضت أو من أول وقت الوجوب ونظيره غرة الجنون في وجوب ارتداده لا فاقة (قوله وكل
 موجب وضوء وغسل) نعم في هذا التمييز صاحب النهر وفيه نظر لأنه قد يكون غير مفيد كالمسبوق بالحدث
 كما مر في ما في الخبر وكل حدث عديم وجوب غسل كالاحتلام والحيض اه (قوله بلا قضاء) أي بلا فعله
 وإطلاق القضاء مجاز (قوله لا عذر) إمامه كعدم وجود سائر وسطه وله خاصة ردة على الاستقبال فلا قوله
 ومساغة المؤتم) عما يلحق بترك الركن لأن آداه حيث كذا آداه أو المفاعة على غير ما (قوله وسلم مع الإمام)
 لا حاجة إليه قوله بعد ما أكد انقراضه وذلك بتقيد ما قام إليه بسجدة (قوله فيجب متابعتها) وإذ لم يتابع لا يفسد
 (قوله وعدم إعادة الجلووس) رجع إلى ترك الركن وعدم إعادة ركن إذا ما رجع إلى ترك الشرط وهو الاختيار
 (قوله وفيه شبهة إمام المسبوق) أي فسد صلاة المسبوق أو وقوع المفسد في الركن (قوله ومنها ما همزة) المراد
 النجس الصادق بالاول والثانية (قوله بالالحان) أي التلغيمات وقوله إن غير المعنى نحو أن يزيد فيه هـ زات اما
 إذا لم يغير فلا بأس حيث لم يتكلمه (قوله الألف حرف مدولين إذا غش) أي فيفسد وحرف المدولين هو حرف من
 حروف العلة ساكن قبله حركة من جنسه اه حلبي أما الذين نقطه فا كان حرف علة ساكناً انقضى ما قبله وظاهر
 قوله إذا غش أنه إذا مد الهاء من الجلالة مدافاً حاشاً فسد ودور خلافه (قوله ومنها ما همزة) أي وقوع
 الرتل من القاري في الصلاة ويوجد في بعض النسخ كتابها بالآخر ولا وجه له لعدم وجودها في المصنف (قوله
 فلو في أعراب) الأولى التعبير بالحركات ليشمل حركات البنية ككسر أو ما كان فتحاً أو فتحاً بعد مكان ضمها
 فانها لا يفسد حيث لا يغير المعنى وأما إذا غيرة كصب هـ زة الحاء وض هـ الجلالة في قوله تعالى إنما يحسن الله
 من عباده العلماء فسد على قول المتقدمين واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر
 والحلواني وابن سلام وإسماعيل الزاهد لا يفسد قال في التمر عن الرازي قول هؤلاء (قوله أو زيادة حرف)
 نحو ما رآه زونه (قوله نحو الصراط الذين) فيه زيادة كثر من حرف مع تشديد المحقق وقيد في التمر عدم الفساد
 في الزيادة بعدم تغيير المعنى أما إذا غيرة كان قرأيس والقرء أن الحكيم وأما المراسين ففسد لأنه جعل جواب
 القسم فساداً ولا وجه لتوقف صاحب التمر فيه به نقله عن أهل المذهب والصواب لا شرح التنبية عليه (قوله
 نحو ما رآه زونه) بالوقف على ألف بابا ووصل المكاف بعد (قوله أو وقف وأداه) كان وقف على الحاء من
 احسن واغاف من بة بن آخر أقوله ولور في الذين كفروا الملائكة ووقف على الذين وابتهأ بما بعده
 (قوله أو نقص حرفاً) كما إذا قال جاءهم بدل جاءهم لم يفسد لأن يكون الحرف من أصل الكلمة كقوله في عري
 ربما أو عرياً ففسد أي إذا غيرة المعنى أن كان يفسد أو أن كان يفسد أو أن كان يفسد أو أن كان يفسد أو أن كان يفسد
 نحو من غره الخ (نشر مرتب) (قوله تعال) أي يحذف الألف (قوله باب بدل أو اب) وكذا الواو بدل همزة قال
 وأولاً فسد كفي ثم (قوله ما لم يغير المعنى) كما إذا قال أنه أب بدل أو اب (قوله لا ما يشق) في البرازية قال غير
 المطلوب بالنساء أو الضالين بالذال أو الطاعين لا يفسد لعدم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف
 وكثير من المشايخ افتوا به وأطلق البعض الفسادان تغيير المعنى وقال القاشي أبو الحسن والقاشي أبو القاسم
 ن عدم فسادان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الأقوال اه فعلى هذا لا فرق
 في عدم الفساد بين أن يكون بين الحرفين قرب المخرج أو لا خلافاً ما ذكره بعضهم من قوله إذا كان بينهم قرب
 المخرج كقاف مع الكاف أو كان من مخرج واحد كالعين مع الصاد لا يفسد لكن اعتبر هذا في المحيط وزاد
 فيه قيداً وهو أن يجوز إبدال أحدهما من الآخر والأفهم ومنه قوض بمائل كثيرة وذهب بعض العلماء إلى عدم
 الفساد بخلاف القاري أصلاً ذكره في القنية وحكي عن أبي القاسم الصفار أن الصلاة إذا جازت من وجه فسد
 من وجه يحكم بالفساد احتياطاً لا في باب القرآن لأن الناس فيها عموم البلوى وفي المضمات قرأ في الصلاة
 بخطأ فاحش ثم أعاد وقرأ صحيحاً فسد لأنه جازة قال أبو السعود وهذا يقتضي عدم فساده بالخطأ في القراءة
 مطلقاً تغيير المعنى أم لا كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل أو لا (قوله وكذا الذكر كلة) أما لو قطع بعض الكلمة
 عن بعض لا قطع النفس أو شيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله رب العالمين فقال الله قطع نفسه أو نسي

أولاً علة وهو على كبر ذكره الحاء من
 المقدسات ارتداد قبله وموت وجوب
 وكل موجب وضوء وغسل والركن
 بشرط لا عذر ومساغة المؤتم من ركن
 فيه إمامه سنان ركن ومع راحة قبل إمامه
 ولعله مع أربعة ومسلم مع الإمام وبه
 المسبوق إمامه في سجود السهو بعد
 انقضاء ما قبله فوجب متابعتها وعدم
 الجلووس لا يفسد بعد ما أكد انقراضه
 تذكره بعد الجلووس وعدم إعادة ركن إذا
 وقته إمام المسبوق بعد الجلووس الأخير
 ومنها ما همزة في قوله تعالى إنما يحسن الله
 بالالحان أو البرازية ومنها ما همزة في قوله
 إذا غش أو نقص حرفاً كما إذا قال جاءهم بدل جاءهم لم يفسد لأن يكون الحرف من أصل الكلمة كقوله في عري ربما أو عرياً ففسد أي إذا غيرة المعنى أن كان يفسد أو أن كان يفسد أو أن كان يفسد أو أن كان يفسد أو أن كان يفسد
 نحو من غره الخ (نشر مرتب) (قوله تعال) أي يحذف الألف (قوله باب بدل أو اب) وكذا الواو بدل همزة قال
 وأولاً فسد كفي ثم (قوله ما لم يغير المعنى) كما إذا قال أنه أب بدل أو اب (قوله لا ما يشق) في البرازية قال غير
 المطلوب بالنساء أو الضالين بالذال أو الطاعين لا يفسد لعدم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف
 وكثير من المشايخ افتوا به وأطلق البعض الفسادان تغيير المعنى وقال القاشي أبو الحسن والقاشي أبو القاسم
 ن عدم فسادان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا يفسد وهو عدل الأقوال اه فعلى هذا لا فرق
 في عدم الفساد بين أن يكون بين الحرفين قرب المخرج أو لا خلافاً ما ذكره بعضهم من قوله إذا كان بينهم قرب
 المخرج كقاف مع الكاف أو كان من مخرج واحد كالعين مع الصاد لا يفسد لكن اعتبر هذا في المحيط وزاد
 فيه قيداً وهو أن يجوز إبدال أحدهما من الآخر والأفهم ومنه قوض بمائل كثيرة وذهب بعض العلماء إلى عدم
 الفساد بخلاف القاري أصلاً ذكره في القنية وحكي عن أبي القاسم الصفار أن الصلاة إذا جازت من وجه فسد
 من وجه يحكم بالفساد احتياطاً لا في باب القرآن لأن الناس فيها عموم البلوى وفي المضمات قرأ في الصلاة
 بخطأ فاحش ثم أعاد وقرأ صحيحاً فسد لأنه جازة قال أبو السعود وهذا يقتضي عدم فساده بالخطأ في القراءة
 مطلقاً تغيير المعنى أم لا كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل أو لا (قوله وكذا الذكر كلة) أما لو قطع بعض الكلمة
 عن بعض لا قطع النفس أو شيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله رب العالمين فقال الله قطع نفسه أو نسي

ول أعاده على طاهر في الأصح جلاى يديه
 روي عن عمارته أنه أعاده لأن وضعهما على نجس كالأرض ووضعهما لا يمنع الجوار
 بخلاف لوجه إذا فسد المصنف ومقابل أحاده قول أبي الليث باقر في طهارة موضع وضعهما لا يفسد الصلاة عنده
 (قوله حقيقة) حال من الآداب وقوله اتفاقاً أي من الثاني والثالث (قوله وهو قدر ثلاث تسبيحات) أما لو حصل
 أن كشف المصنف في أقل من ذلك أو أنه كشف اليسرى اليمنى (قوله كثير فانه غير مفيد) (قوله مع كشف
 عورة) مر دبه ما يرمي كمن رجع عضو من أعضائه (قوله ونجاسة) أي أصابعه أو فمها (قوله لرحمة)
 يراد اتفاق قوله نجس البطانة أي وكان النجس تحت الجهة أو إحدى القدمين (قوله بخلاف غير مضرب)
 بأن حصل به من أطرافه ونحوه رداء ثيابه طافين والنجاسة في السفلى وفي المتيقن ونحوه وكذا نص
 لوصلي على الطرف الآخر من رباط طرف منه نجس سواء تحرك أحداهما بحركة الأخرام لا الطهارة مكانه
 وكذا على خشية وجهها لا تخفى أن كان غلظها ما بحيث قبل النذر (قوله أو روي) فيه أن يجرى الريح
 فاعتبار به كمثل يجوز نجاسة يسم ويحيا وقد يفرق بين شهماين بعد وبين شهماين من محل جسد عليه (قوله
 وتحويل صدره) أما تحويل وجهه كله أو بعضه فمكروه (قوله عن القبلة) أي من جهتها بأن يخرج
 إلى المشرق أو المغرب (قوله فلو ظن الخ) مفهوم التقيد بالعدول (قوله من المسجد) ظاهر أن البيت في حكمه
 (قوله قد روي) أي في الحرم الطهيرة المختارة اعتباراً بكثرته وعبارته تعلقاً بالمسجد الذي في الصلاة إذا
 كان مستقراً في جهة واحدة لا يمكن أن يتحول من مكانه في الصلاة يخرج من المسجد في الصفوف
 عما كانه في الصلاة بركاتها وأما الاستدراك فسد في الطهيرة المختارة في المني أنه إذا كثرت فسد
 قوله وإن كثرت لا يجزئ له مع قوله وهكذا قوله ما لم يفسد المكان (بمع البيت والحياتة والدار فان اختلف
 بين خرج منها فسد وتقام في الخبي (قوله وقيل لا يفسد الخ) أي وإن اختلف المكان حلبي (قوله ذكره
 شمساني) أي هذا السبل وعبارته ومنه من قال أنه غير فسد حاله فلو ما يستدبر قبله استحساناً وقيل أنه
 حله العرو والنجس وغيرهما من أسفرك بكون عبادة كفي لحيط وقد علمت أن لواقع من القهستاني الشيعي بانز
 لا يفسد (قوله في الجارية) أي لو كان مكرهاً أو ساهياً لا يفسد (قوله وقال الحلبي لا) ظاهر اعتماداً للتفرع
 عليه (قوله أو حديثه) أي في خطواته التي في البحر وإن جازته المداينة حتى أزالته عن موضع سجوده فسد
 وبه يوزن من مراسيم فقول في بعض خطواته أو خطوتين لا يفسد وقيل في الثلاث كذلك والأول أصح (قوله
 وخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كفي في الحرم ولورفع رجل المصلي عن مكانه ثم وضعه من غير
 أن يحول عن القبلة لا يفسد (قوله أو من ركبها) أي في الخ (هذا التفصيل مذکور في الخلاصة والذي
 في التواتر وهو الأصح) كفي في الحرم لا يفسد من زول بين الملائكة أيضاً فإذا فرق بين المصلي والثلاث في هد
 فسد على المصلي (قوله أو من ركبها) أي من غير المصلي المصلي بشمونه لأن الكلام في فساد صلاته
 في سجود وقيد بالشبهة لأنه لا يفسد الصلاة (قوله أو من ركبها) أي في الخ (قوله لا لوقبلته) يعني
 قبلت أراذ المصلي ولا يشبهه لا يفسد صلاته إذا استأجرها فسد (قوله وأمرق) أي بين جعل قبيلة
 نصيبه من الصلاة وإن كان بينه وبين جعل قبيلة المصلي غير مفيد صلاته إذا لم يشبهه وهو جواب
 من صاحب التمر عما ورد في أن فتح حيث قال والله أعلم بوجه الفرق وذلك لأنه لا يصح لمصلي في الرجوع
 فسد عدم فساد فساد وان جعلها التمكن من العمل بغيره الفعل يقتضي فساد فيما هو والناسخ على
 اعتبار العمل الكثير ما لو نظر إليه الناظر ليقن أنه ليس في الصلاة أو ما تفحصه المصلي انتهى وهذه التفرقة
 مذكورة في الخلاصة والذي في شرح الرازي في عدم الفساد بالتحويل (قوله مع حجر الخ) الذي
 في المسبة لو أحدهما فرمى به فسد ولو كان معه فرمى به لا يفسد وقد جاءه ظاهر التسوية بين الإنسان
 والطائر وأما هذا الفرع فخرج على القول بأن العمل الكثير هو ثلاث حركات متوالية والأول أن لا يجوز

الباقى ثم تذكر قال حمد الله اولم تذكر قوله الباقي وانتقل الى كلمة اخرى فالحالوا في اخي بالفساد والعمامة على
 عدمه لعدم البلى في انقطاع النفس والنسيان قال الحلبي والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس
 والنسيان وعلى هذا الوقف قصد ان يقصد (قوله للاضافة) فيه ان الاضافة تكون للبيان ولا محذور حلبي
 على انه قد يكون اللفظ الثاني بدلا من الاول وعدم الاضافة راسا (قوله كالوحد كناية بكماء) قال في النهروذر
 كلمة مكان اخرى اما ان لا يوجد مثل التي هي الخطا او يوجد وعلى التقديرين امان تخالف التي جعلها موضعها
 معنى اولافه ما رجعنا وجه في الاول قصد كالوقر انا كناية فاعل في مكان فاعل في الثاني لا قصد كالوقر
 الحكيم بدل العلم وفي الثالث قصد كالوقر ان اخبارنا في جنات وفي الرابع لا قصد كالوقر طعام الفاجر بدل
 الانيم (قوله) يكره الحسن في الحديث ولا يكره في بانه سعاد لا تنال يست حد ثنا وان شئت بين يديه صلى الله
 عليه وسلم كما نص عليه سيدي محمد الزرقاني ومنه يعلم انه ليس كل ما وقع مجامع عليه الصلاة والسلام وقوله
 يكون حديثا الا ان يعلم ان سكوتة عليه الصلاة والسلام على وجه التبريع ويدل له ما في العناية من كتاب السير
 حيث ذكر الغنائم انه عليه الصلاة والسلام اذا فعل شيئا ولم يعلم على اي وجه فعله يحمل على ادنى منازل افعاله
 وهو لا مباحة فاذا كان هذا بالنسبة لفعله صلى الله عليه وسلم فحقا انشد بين يديه صلى الله عليه وسلم بالاولى
 ابو السعود (قوله ولا يقصد انظره الى مكتوب) لان القصد بمثله بالقرأة والنظر والاهم لم يحصل اه ومقتضاه
 انفسا بقرأة المكتوب مطلقا مع انه تقدم ان القرأة من المصحف مع حفظه لما يقرؤه وعدم حله لا يقصد ها
 حلبي (قوله وفهمه) هذا علم ان ترك الخشوع لا يحل بالصحة بل بالسكوت ولذا قال في الحاشية والخلاصة اذا فكر
 في الصلاة فقد تركها او خطية قترها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا قصد صلاته اه بحر (قوله ولو لم تفهمها)
 بالانفاق وقيل انه عند قصد (قوله وان كره) اي النظر لان فيه اشتغالا عن الصلاة ولو وقع نظره عليه من غير
 قصد وفهمه فلا يكره (قوله او مسجد كبير) هو ما كان اربعة اذرع او اكثر او كان اكثر من المصلى من ذلك وهو
 اختاره قسما في عن الجواهر (قوله بموضع سجوده) لان هذا القدر من المكان حقه وفي محريم ما وراءه تنصيق
 على المارة وهو يقيدان المراد بموضع سجوده موضع صلاته وهو من موضع قدمه الى موضع سجوده بحر (قوله
 في الاصح) مقابله ما ذكره الترمذي ان الاصح انه ان كان يحال للمصلي صلاة خاشع لا يقع بصره على المارة فلا يكره
 المرور واختاره غير الاسلام وصاحب البدائع ووفق في العناية بين القوانين بان المراد بموضع السجود الموضع
 القريب من موضع السجود فيرجع الى ما اختاره غير الاسلام وما اطال به صاحب البحر فلا فائدة فيه مع ما فيه
 من التكلف (قوله في بيت ومسجد صغير) افاد ظاهرا ان البيت الكبير والصغير المقدار كالمسجد (قوله فانه
 كعبه واحدة) هذا دليل يظهر في المسجد الكبير (قوله ولو لم اره اوكابا) وما رواه ابو داود بنطع الصلاة المارة
 والحمار والكب ودته عائشة شربلاية وفي الحلبي اشار به الى الرد على النافرية في قولهم يقاطع الصلاة
 مرور المرأة والكب والحمار وعلى احد في الكب الاسود (قوله او مروره اقل من الدكان) اي لا يقصد
 مع الامم على المارة وهو يؤيد ان المراد بموضع السجود ما قرب منه لان المارة اقل من الدكان لم يمر بموضع
 السجود وعلى الكراهة اذا كان في بيت او مسجد صغير (قوله بشرط المحاذاة) هذا شرط في الاثم والمراد بالمحاذاة
 المسامحة فلا تنقض الكراهة بمجرد المرور في بيت الدكان فلا تستدعي كراهة لوجود الحائل وكذا لو مر
 شخصان فالكراهة على الذي في جهة المصلي (قوله دون السترة) وهي قد وردت وجعل في البحر ما في القدر
 غلظا قال لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب (قوله وان اثم المارة) نقل السلي عن البدائع ان هنا صورا
 اربعة الاولى ان يكون للمارة مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي للوقوف في الممر فيقتصر
 الاثم بالمرارة الثانية ان يتعرض المصلي للوقوف في ممر الناس والمارة ليس له مندوحة عن المرور فيقتصر المصلي
 بالاثم الثالثة ان يتعرض المصلي للمرور ويكون للمارة مندوحة فبأنما ان المصلي فلتعرضه واما المارة فلو جرد
 المندوحة عن المرور الرابعة ان لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يأثم واحد منهما (قوله لو وقف
 اربعين خريفا) اي سنة سميت باعتبار بعض الفصول وبالعالم لمعومه الفصول الاربعة وبالحول تصول
 الاحوال فيه وبالسنة لتغير الاشياء فيه والمعنى انه يقدم وقوف اربعين سنة على مروره (قوله لو اسلم) ولو
 دابة او ظهر انسان فاعد واختلف في انقام بحر (قوله ونعم اذا قام) يقيدان المدار في السترة على حالة القيام

(قوله)

الاضافة كقولك كناية بكماء وعبر الى نحو
 ان يشار في جنات وعامة في المارة
 (قوله يكره الحسن في الحديث ولا يكره في بانه سعاد لا تنال يست حد ثنا وان شئت بين يديه صلى الله عليه وسلم كما نص عليه سيدي محمد الزرقاني ومنه يعلم انه ليس كل ما وقع مجامع عليه الصلاة والسلام وقوله يكون حديثا الا ان يعلم ان سكوتة عليه الصلاة والسلام على وجه التبريع ويدل له ما في العناية من كتاب السير حيث ذكر الغنائم انه عليه الصلاة والسلام اذا فعل شيئا ولم يعلم على اي وجه فعله يحمل على ادنى منازل افعاله وهو لا مباحة فاذا كان هذا بالنسبة لفعله صلى الله عليه وسلم فحقا انشد بين يديه صلى الله عليه وسلم بالاولى ابو السعود (قوله ولا يقصد انظره الى مكتوب) لان القصد بمثله بالقرأة والنظر والاهم لم يحصل اه ومقتضاه انفسا بقرأة المكتوب مطلقا مع انه تقدم ان القرأة من المصحف مع حفظه لما يقرؤه وعدم حله لا يقصد ها حلبي (قوله وفهمه) هذا علم ان ترك الخشوع لا يحل بالصحة بل بالسكوت ولذا قال في الحاشية والخلاصة اذا فكر في الصلاة فقد تركها او خطية قترها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا قصد صلاته اه بحر (قوله ولو لم تفهمها) بالانفاق وقيل انه عند قصد (قوله وان كره) اي النظر لان فيه اشتغالا عن الصلاة ولو وقع نظره عليه من غير قصد وفهمه فلا يكره (قوله او مسجد كبير) هو ما كان اربعة اذرع او اكثر او كان اكثر من المصلى من ذلك وهو اختاره قسما في عن الجواهر (قوله بموضع سجوده) لان هذا القدر من المكان حقه وفي محريم ما وراءه تنصيق على المارة وهو يقيدان المراد بموضع سجوده موضع صلاته وهو من موضع قدمه الى موضع سجوده بحر (قوله في الاصح) مقابله ما ذكره الترمذي ان الاصح انه ان كان يحال للمصلي صلاة خاشع لا يقع بصره على المارة فلا يكره المرور واختاره غير الاسلام وصاحب البدائع ووفق في العناية بين القوانين بان المراد بموضع السجود الموضع القريب من موضع السجود فيرجع الى ما اختاره غير الاسلام وما اطال به صاحب البحر فلا فائدة فيه مع ما فيه من التكلف (قوله في بيت ومسجد صغير) افاد ظاهرا ان البيت الكبير والصغير المقدار كالمسجد (قوله فانه كعبه واحدة) هذا دليل يظهر في المسجد الكبير (قوله ولو لم اره اوكابا) وما رواه ابو داود بنطع الصلاة المارة والحمار والكب ودته عائشة شربلاية وفي الحلبي اشار به الى الرد على النافرية في قولهم يقاطع الصلاة مرور المرأة والكب والحمار وعلى احد في الكب الاسود (قوله او مروره اقل من الدكان) اي لا يقصد مع الامم على المارة وهو يؤيد ان المراد بموضع السجود ما قرب منه لان المارة اقل من الدكان لم يمر بموضع السجود وعلى الكراهة اذا كان في بيت او مسجد صغير (قوله بشرط المحاذاة) هذا شرط في الاثم والمراد بالمحاذاة المسامحة فلا تنقض الكراهة بمجرد المرور في بيت الدكان فلا تستدعي كراهة لوجود الحائل وكذا لو مر شخصان فالكراهة على الذي في جهة المصلي (قوله دون السترة) وهي قد وردت وجعل في البحر ما في القدر غلظا قال لانه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب (قوله وان اثم المارة) نقل السلي عن البدائع ان هنا صورا اربعة الاولى ان يكون للمارة مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي للوقوف في الممر فيقتصر الاثم بالمرارة الثانية ان يتعرض المصلي للوقوف في ممر الناس والمارة ليس له مندوحة عن المرور فيقتصر المصلي بالاثم الثالثة ان يتعرض المصلي للمرور ويكون للمارة مندوحة فبأنما ان المصلي فلتعرضه واما المارة فلو جرد المندوحة عن المرور الرابعة ان لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يأثم واحد منهما (قوله لو وقف اربعين خريفا) اي سنة سميت باعتبار بعض الفصول وبالعالم لمعومه الفصول الاربعة وبالحول تصول الاحوال فيه وبالسنة لتغير الاشياء فيه والمعنى انه يقدم وقوف اربعين سنة على مروره (قوله لو اسلم) ولو دابة او ظهر انسان فاعد واختلف في انقام بحر (قوله ونعم اذا قام) يقيدان المدار في السترة على حالة القيام

(قوله على رتبة من لم يسدها) هذا على سبيل المبالغة والا فاذية المصلى حرام او يحتمل على ما اذا لم يمكنه المرور
 الا بوطي رقبته وبحر (قوله لانه لا يمسك حرمه نفسه) اي فلا حرمه في المرور بين يديه او فحل اذ يمشي رقبته
 وفي الثاني نظر (قوله ويفرز ندبا) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل الى ستره ولا يدع احدا
 يمر بين يديه والصارفة عن الوجوب ما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى في حجر آليس بين يديه ستره (قوله
 الامام) وسترته ستره لما روى (قوله ونحوها) اشار به الى ان ذكر الصبر آجبر على الغالب والا فالظاهر كراهة
 ترك السترة فيما يخاف فيه المرور في موضع كان - لمجي عن الشربلاية (قوله بقدر ذراع) بيان لاقلها (قوله
 في غلط اصبح) لا اعتبار باللفظ على المذهب افاده في البحر (قوله لتبدل للناظر) الاول لاهار (قوله دون
 ثلاثة اذرع) الاول ان يبدل دون بقدر لما في البحر عن الحلبي الستة ان لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع
 (قوله على حد واحد حاجبه) اشار الى ان في المصنف - هذا (قوله والابن افضل) لقوله عليه الصلاة والسلام
 (قوله ولا يكره الوضع) لانه لا يقيد المصود قاله قاضي خان واختاره في الهداية (قوله ولا الخط) علمته ماهر
 وعليه كثير من المشايخ (قوله وقيل يكره) روى عن محمد لما ورد فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ويرمى به في القفح
 وقال ان السنة اوله بالاتباع مع انه يظهر في الجملة اذ المصود جمع الحائط يربط ان يميل به لئلا يتشرب بحر
 لانه يشبه ظل السترة (قوله وقيل كالحجاب) بان يحطه كالحلال بحر (قوله فتركه افضل) لانه ليس من اعمال
 الصلاة ورواه الماتريدي عن الامام كقتل الاسودين في الصلاة بحر (قوله خلافتنا) فانه يجب ضمان الدية
 لانه رخص له في قتاله دون قتله فليس فيه قصاص ابو السعود وظاهره ولو كان القتل مجعدا (قوله على ما فهم
 من كتبنا) متعلق بقوله خلافتنا فاخذ الحكم ليس من صريح النص وجعله الحلبي مرتبطة بقوله عند الثاني
 والمعنى ان هذه العندية تسبها اليه اهل مذهبا مع انه لا يقول بذلك وفيه انه يقول به بشرط عدم التعرض
 من المصلي (قوله او جهر بقرأة) ولو سرية كما في الشربلاية خلافا لما في البحر من تنقيده بالجهرية (قوله
 او اشارة) اي يبدو بعين بحر (قوله ولا يراى عليها) اي على هذا الاشياء بنحو اخذ ثوب وضرب وجع قهستاني
 (قوله فانه يكره) لان باحدهما كفاية بحر (قوله تصفق) اي اوتشرك في نور الايضاح ولا تسبح ولا تعجز
 بالقرأة لان صوتها عورة او قننة ابوالعود قلت والمعتداته فتنة وعليه فلا يظهر في حق من له من الاثا
 الامراعاة القول بانه عورة (قوله لا يطن على بطن) صادق بظهر على ظهره ويظهر اليسرى على بطن اليمنى
 وليس امر اذيل المراد ان تصفق بظهر اليمنى على بطن اليسرى حلبي عن البحر وفيه انه مع كونه تحكما على
 اكثر من غيره لان فيه تحويل اليدين وما المانع من ابقاء اليدين على حالهما وتصفق بطن اليمنى على ظهر اليسرى
 (قوله للكل) هو الظاهر من كلامهم وقيل السترة وهو بنفسه مترقن خلفه (قوله والطريق) اي العمامة
 وقيد به لان الصلاة فيه مكروهة لان فيه منع الناس عن المرور والطريق حق الناس اعدا لمرور وفيه فلا يجوز
 شغله بما ليس له حق الشغل كذا في المحيط وظاهر هذا ان الكراهة تحريمية بحر واذ البتة بين الصلاة في الطريق
 وبين ارض غيره فان كانت مزروعة فالأفضل ان يمشي في الطريق لان له حقا في الطريق ولا حقه في الارض
 وان لم تكن مزروعة فان كانت لم يمشي فيها لان الظاهر انه يرضى به لانه اذا بلغه يسر بذلك لانه احرازها
 من غير اكتساب منه وفي الطريق لا اذن لان الطريق حق المصلى والكافرون كانت لكافريه على الطريق
 لانه لا يرضى به بحر (قوله ونفعلها اولي) لان فيها كف بصره مما رواه ما رجع خاطره بربط الخيال وهو بحث
 الحلبي (قوله وكما لم) كل من المفسد والمكروه عارض الا انه قدم المفسد لقوته (قوله هذه ثم) قال في البحر
 والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما يكره بحر وما هو المحمل عند اطلاقهم كذا كره في فتح القدير من كتاب
 الزكاة وذكر انه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالشيء الظني الثبوت والادلة فان الواجب
 يثبت بالامر الظني الثبوت والادلة فانها ثابتهما المكروه تنزيها او مخرجه الى ما تركه اولي وكثيرا ما يطلقونه كذا كره
 العلامة الحلبي فينبذ اذا ذكر ما كره وما فلا بد من النظر في دليله فان كان ثانيا ظاهريا يحكم بكراهة التحريم
 الا لصارف للثبوت من التحريم الى التذب وان لم يكن الدليل ثانيا بل كان مقيدا للثبوت الغير الجازم فهي
 تنزيحية اه وبهذا نعم الاجمال الذي في عبارة الترمذ وفي ابي السعود ثم الفعل اذا كان واجبا او مباحا في حكمه

لانه اسقط حرمه نفسه فتنبه (ويبرز) ندبا
 بدائع (الامام) وكذا المنفرد (في الاصح)
 ونحوها (ستره قد رذاع) طولا (وعلط اصبح)
 لتبدل للناظر (بقوله) دون ثلاثة اذرع (على)
 حد واحد حاجبه (لا بين عينيه والابن
 افضل (ولا يكره الوضع ولا الخط) وقيل يكره
 فخط طولا وقيل كالحجاب (وبدفعه) هو
 رخصة قتره افضل بدائع قال الباقي
 فلو ضربها فأتى خلافتنا على ما فهم من كتبنا
 الله تعالى عنه خلافتنا على ما فهم من كتبنا
 (ينسج) ان جهر بقرأة او (اشارة) فانه يكره
 عاينها عندنا قهستاني (لا يهمل) فانه يكره
 والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولا تصفق
 او تصفق (للكل) ولوعدم المرور
 (وكلف ستر الامام) وقطعها اولي (وكره)
 والطريق جازم كرها (وقطعها اولي) (وكره)
 هذه نعم التنزيحية التي من جملة اخلاف الاول
 فالصارف الدليل فان نهى بطي في الثبوت
 ولا صارف قهريعية

على الأرض وضرب الطحاوي بيان بقصد على التهمة ونسب تغذيه وضم ككفيه الى صدره ووضع يديه على الأرض وهو الاصح لانه شبه بافعاله السكب زباني اى كون هذا هو المراد بالحديث لان ما قاله الكرخي غير مكروه فتح قال في البحر وينبغي ان تكون الكراهة تحريرية على ما قاله الطحاوي تنزيهية على ما ذكره الكرخي لان الكراهة لترك الجلطة المسنونة كما علم به في البدائع وسواء كان الانقضاء في التمسك او بين السجدين جوى والاولى عدم التمسك ليشمل ما لو كان يصلي من قعود (قوله واقتباس الرجل) انما قيد به لان المرأة تفتش لانه استدلهما بحر (قوله للثني) انما هي عنه الشارع لانه صفة الكسلان والمتهاون مع ما فيه من التشبه بالسباح والكلاب والنظارها انها تحريرية للثني المذكور ولا صارف بحر (قوله وصلاته الى وجه انسان) سواء كان في نصف الارض او في نصف الاخير وفي البحر عن الذخيرة بكونه لا مام اربا من قبل المصلي ولو كان بينهما صفوف وهو ظاهر المذهب من (قوله ذكره استنباه) لا عبرة به في المصلي وهو من ادعاء المصدر لمعوله في كراهة تحقق من الجائين ولما كان في كلامه اجمال بينه ما بعده واصله ان الكراهة على المتعدى والظاهر ان الكراهة تحريرية لانه يشبه عبادة الصورة (قوله ولا حائل) اما اذا كان بينهما حائل كشخص ظهره الى وجه المصلي (يكره من) (قوله ورد السلام) مكروه تنزيها لفعلة عليه الصلاة والسلام وقيل مقصد وهو ضعيف (قوله لا بأس بشكك المصلي) فلا بأس مستف عن اشكك والمجيب والتعير بلا بأس يقتضي ان الاولى عدمه (قوله كالوطلب) اى المتكلم المفهوم من الشكك (قوله اما لو قيل له تقدم) هذا هو الذي وعده فيقول قوله وقعه على غير ما هو وقعه من الشكك في حلي (قوله خلافا لما مر عن البحر) من عدم الفساد وهو المعتمد (قوله ذكره الترمذي) انما هي به لان صاحب هذه الجلطة قد ربح نفسه اى جعلها اربعا بالسابق والتغذي وتربيعها ادخال به ضما تحت بعض (قوله بغير عذر) كغير من ووجه اقدام لان الواجب يترك مع العذر فالسنة الاولى (قوله ولا يكره خارجها) فيرد على من كرهه خارجها رده بان جالس الجارية (قوله والتناوب) هو تناسل يفتي منه الفم لدفع الجنارات وهو ناشئ من امتلاء المعدة ونقل البدن فاذا تائب فليكلم ما استقام وورده اولا فان ايقدر فليضع يدها وكفه على فيه ووضع اليد ثابت في سلم ووضع الكف بالقياس عليه وان امكن اخذ شفته باثباته فتركه وغطى الفم كفى الخلاصة لان التغطية انما يجب للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الكظم بحر ويغطي بالعين وقيل هذا ان كان في حالة القيام وان كان في غيره فاليسرى غير وما يجب لدفعه ان تذكرانه عليه الصلاة والسلام لم يثلم قط (قوله للثني) هو ما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام احدكم في الصلاة فلا يغمض عينه وظاهره ان الكراهة للتحريم وعلله في البدائع بان السنة ان يرى يصره الى موضع سجوده وفي التفسير ترك هذه السنة ولان كل عطف وطرف له حظ من هذه العبادة فكذلك العين وظاهره كراهة التنزيه قال في البحر وينبغي ان تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغرض ضرورة ولا صلح (قوله لا لئلا يشوع) اى فلا يكره بل وعلى كون اولى كافي البحر (قوله لان العبارة للقدم) ولذا لو حلف لا يدخل دار فلان حث بوضع القدمين وان كان باقي يده خارجها (قوله) مثل عماد المصلي في غير المحراب الذي عنه الواقف للامام قال الجوزي رايت في فتاوى الشمس الغزالي انه لم ير في الكتب على ذلك اه والظاهر انه مكروه لقوات غرض الاتفاق بذلك في الامام راتب لا في المرد ولا في الراتب (قوله ان على بانسبه) هو الذي اقتصر عليه في الهداي واختاره الامام السرخسي وقال انه لا وجه قال في البحر والحاصل ان مقتضى ظاهر الرواية كراهة قيامه في المحراب مطلقا واثبت عليه حال الامام اولا مكان المحراب من المسجد اولا (قوله وان على بالاشتباه) اى على المصلين هو الذي رجحه في الفتوح حيث قال ولا ينبغي ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقديم واجبا عليه وتامة ما هنا كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك لانه يحاذي وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه من غير محانا مكروه وقابله اتفاق المذنبين في بعض الاحكام ولا بدع فيه على ان أهل الكتاب انما يخصونه بالمكان المرتفع على ما قيل فلا نسب وورده في البحر بما لا يقاومه وقد علمت ظاهر الرواية (قوله فلا اشتباه في الكراهة) فديقال بالتنزيهية مراعاة لظاهر الرواية (قوله على ذلك) هو الذي يفتح الدال لا غير المبني بالجلوس عليها والنون قبل اصلية وقيل زائدة (قوله للثني) هو ما روى الحاكم من رفعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام وتحت الناس خلفه اه والله اعلم (قوله وهو الاوجه)

[illegible]

وهو ظاهر الرواية والرواية قد اختلفت في المقدار والاولا ان يظهر الرواية الاولى (تنبيه) بكرة الانسان ان يحضر نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه به تصير الصلاة طيعا والعبادة متى صارت كذلك كان مبليها الترتل ولهذا كره صوم الابد ابو السعود (قوله وكره عكسه) لما فيه من شبه الازدراء بالامام وهو اولى من التعليل باختلاف المكان ولعل الكراهة تنزيهية لان النبي ورد في الاول فقط (قوله في الاصح) مقابله ما للطحاطي من عدم كراهته لعدم التشبه فيه ومتى عليه قاضي خان في فتاواه وعزاه الى النوار قال وعليه عامة المشايخ (قوله وهذا كله) اي الكراهة في الصور بين (قوله بكثرة) مثال للعدو في الثانية ولكنه لا يظهر لان بعض القوم مع الامام (قوله كالمالوكان معه بعض القوم) هذا مفهوم قوله وانفراد الامام على المكان (قوله وبه جرت العادة) اي بقيام الامام وبعض القوم دون الباقيين كذا يناد من البحر (قوله ومن العذر ارادة التعليم) هذا العذر في الاولى (قوله والتبليغ) اي من الامام للقوم وقيل التبليغ من المبلغ فاذا انفرد المبلغ بمكان لاجل التبليغ لانواع المكان وكثرة المصلين لا يكره لكن لا تظهر هنا كراهة وان لم يكن للتبليغ لوجود طائفة مع الامام الاهم الان يقال المراد في كراهة انفراد المبلغ عن القوم لان المطلوب الدخول في الصف (قوله في صف خلف صف) يستعمل الصف الاخير اذا كانت الفرجة في الاول (قوله وكذا القيام منفردا) اي قيام المؤتم الا لصد التبليغ كما مر (قوله تركه اولي) لكثرة الجهل فربما دى الى الفساد (قوله فلذا قال الخ) اي فلم يذ كر الجذب لما مر (قوله ولبس ثوب فيه غائيل) اطلقه فعمل ما اذا صلى فيه ام لا لانه يشبه حامل الصنم وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على حرمة تصوير بصورة حيوان وهو من الكبار لانه متعود عليه بوعيد شديد وهو ما في الصحاح عنه صلى الله عليه وسلم اسد الناس عذابا يوم القيامة المصورون يقال لهم احيوا ما خلقتم ثم قال وسواء صنعه لما يمتن اول غيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب او بساط او درهم او دينار او فلس او انا او حائط وغيرها اه فينبغي ان يكون حراما لا مكروها ان ثبت الاجماع ارقطعية الدليل بتواتره ببحر وجوز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره ان يريلها وينبغي ان يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا جرم عليه لان علمه مفسدة كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا اه ابو السعود والتقيد باللبس بقيدان بيع ثوب فيه تصاوير لا يكره وقيل يكره اي تحريمه بلبس ما قيل من رد شهادته اذ المكروه تنزيها لا يوجب رد الشهادة وحيث كان بيعه وجبا و رد شهادته فناسخه بالاولى فان نسخه تصويره وقوله غائيل جمع تمثال ما يصور منها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصور اعم من ذلك حلي عن البحر وقيد بذي الروح لان تصوير غيذى الروح لا يكره والظاهر كراهة الصلاة الى الصليب للتشبه وان كان ايسر تمثالا (قوله وان يكون فوق راسه) قالوا وانما كراهه ما يكون على القبلة امام المصلي والذي يليه ما يكون فوق راسه والذي يليه ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط والذي يليه ما يكون خلفه على الحائط والواو للستر بجرم زيدا ويكره جعل الصورة في البيت لما ورد ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كذب او صورة نمر (قوله لا فروشة) فلا يكره الا الهانة وانتفت الكراهة مع عموم الحديث السابق لوجود شخص وهو ما في صحيح ابن حبان استاذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل ويتك فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وحاصدا ارجع علم ابي طاهر (قوله ولا تظهر الكراهة) وبها صرح محمد في الجامع الصغير وهو آخر كتب محمد تأييدا فالظاهر انه لا يذ كر فيه الا ما استقر عليه الحال (قوله ولا يكره) نقد به لا يصح مع قول المتن الا في الا لا يكلف فالاولى انما طه لان المتن في غنية عنه حلي (قوله لانها موانة) علة للمستلثين (قوله اوفيه) اي المستورة (قوله او على خاتمه ينقش) دليل عدم الكراهة ما ورد انه كان على خاتم ابي هريرة رضي الله تعالى عنه ذبائبان ولما وجد خاتم النبي الله تعالى دانيال عليه الصلاة والسلام على عهد عمر رضي الله تعالى عنه كان على فسه صورة اسد ولبوة وبينهما اصبي الجساسة فلما نظر اليه عمر رضي الله تعالى عنه اغرورت عيناه بالدموع ودفعه الى ابي موسى الاشعري واصل ذلك ان بحث نصر حين استولى اخبر ان بعض من بولد في زمانك يقتلك فكان يتبع الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام اقتتله في غيبة وجاء ان يخو من القتل فمضى الله تعالى له اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما الجساسة فاراد بهذا النقش ان يحفظ منه الله تعالى عليه وكان لان عمر رضي الله عنه كانوا يحفوف بصور صفارتا خانية (قوله او كانت صغيرة) لان

(و) سكرة (علة) في الاصح وهذا كله (عند
عدم العلم على الأرض بجمعة وعيد فلو فاسد على الزوف
والإمام على الأرض بجمعة وعيد فلو فاسد على الزوف
لم يكره تكاليف كان معه بعض القوم في الأصح
وبه برن العادة في جوامع المسلمين ومن العذر
أرادة تعليم أو التبليغ كما يطف في البحر وقد ضا
سكرة القيام في صف خلف في البحر وقد ضا
للمنى وكذا التمسك به أولى في البحر وقد ضا
يجذب أحدا من الصف في البحر وقد ضا
قالوا في زمانه أنكره أولى في البحر وقد ضا
وحده إلا إذا لم يجد رجسة (وإن يكون فوق رأسه أو دين
ثمانين) ندى روح (وإن يكون فوق رأسه أو دين
يديه أو يحد آية) غيبة أو بصرة أو حمل محبوبه
(ثمانين) ولو في وسادة منصوبة لا مفرقة
(واختلف فيما إذا كان) ثمانين (خافه ولا طهر
الكرامة ولا) بكرة (أو كانت تحت قدميه أو)
محل جلوسه لأنهم آمنه أو (في يديه) خافه) بطن
بذنه لأنهم آمنه بذيابه (أو على خافه) بطن
غيره مستحب قال في البحر وقد ضا سكرة القيام في البحر وقد ضا
لا المستحب من أوصاف أو ثوب آخر أو فر
الصف (أو كانت صغيرة) لا تنهين فاه بل
أعضائها

في الانتقالات بعد تمام الانتقال وفيه خللان تركها في موضعها والانتبان بها في غير موضعها والحاصل ان السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد ان يكون تركها مكروها محرما كترك الواجب وان كانت غير مؤكدة تركها مكروها تنزيها كما في الامثلة المذكورة وان كان ذلك الشيء مستحبا او مندوبا وليس بسنة فينبغي ان لا يكون تركه مكروها اصلا لانه يشكل عليه ما قالوا ان المكروه تنزيها هو جعه الى خلاف الاولى ولا شك ان ترك المستحب خلاف الاولى بحرف وفيه انه يفيد المغايرة بين السنة غير المؤكدة وبين المستحب والمكروه خلافه (قوله وما ورد) من حمله على الله عليه وسلم امامة يفتى في الصلاة اذا قام ووضعها اذا سجد (قوله ونذرية) ولو امانة (قوله وفوردة) أي يلزم منه خروج بعض ما فيه ان لم يدركه ومثله ذلك طلب كافر من عرض الاسلام عليه كذا في شرح نور الايضاح للعلامة ابي الهود (قوله ما فيته درهم) وما دونه كذا في حلي عن امداد الفتاح (قوله ويستحب لمداغة الاخشين) في نور الايضاح وشرحه للسيد ابي السعود وتكره مع مداغة الاخشين والريح اومع نجاسة غير مائة الا اذا خاف فوت الوقت والجماعة والاندب قطعها قال في السراج ان كانت النجاسة قدر الدرهم تترك الصلاة اجماعا وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة ينظر ان كان في الوقت سعة فالأفضل ازالها واستقبال الصلاة وان كان نفوثة الجماعة فان كان يجد الماء وجعاعة آخر من في موضع آخر فذلك ايضا يكون مؤدبا للصلاة يقين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يعني على صلاته ولا يقطعها اه والظاهر ان الكراهة تحريمية لتجوزهم رفض الصلاة لاجلها ولا ترفض للمكروه تنزيها وسوى الكمال بين الدرهم ودونه في رفض الصلاة والكراهة اه مختصرا (قوله وللخروج من الخلاف) اعلم من كونه في المذهب الاول (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض (قوله لا غائنة ملهوف) بشرط القدرة على الدفع سواء استغاث به ام لا ذكره الشربلالي (قوله وغريق) مثله تردى اعمى في بحر (قوله لا لنداء احد ابويه) المراد جمعا لاصول وان علوا وظاهرا خيافا نفي الوجوب فيحتمل نذب الاجابة (قوله بلا استغاثه) اما بها فيجب كما في الاجنبى (قوله الا في النفل) اي فيجب وجوبا وان لم يستغث لانه لم يملكه جنى امر اكمل على ترك الاجابة وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان قريبا لاجاب امه وهذا ان لم يملكه ان يملكه فان علم لا تجب الاجابة لكنها ولي كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم الخ تفصيل لحكم المستثنى (قوله وكره تحريما استقبال الخ) اما أخرجه السنة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غروا بغيره وكذا يكره استقبال الشمس والقمر والريح نهر عن البناية وهل الكراهة متحدة حرره (قوله بالفرج) قال المطرزي اسم قبل الرجل والمرأة يتناقض اهل اللغة حوى (قوله واستدبرها) اي على اصغر اليمين وفيه وقيل لا يكره الاستدبار ولو استقبل ناسيا فذكره كندب له الا تحريما بقدر الامكان كذا في الشارح وغيره وينبغي ان يجب ودل على ذلك كافي البرازية لانه ذكر بعد استقبالها فاحرف عنها فلا علم عليه وقيل لا يكره الاستقبال ايضا وقيل ان كان ذيله مائلا على الارض فليس استقباله ولو كان رافعا فالواجب ان يكون مكروها بناية وانما ذكرنا هذه الروايات ليقدر احداها عند الضرورة ثم هذا في غير حال الاستنجاء اما فيه فلا يكره شيء ذكرنا علم ان هذا مكررمع ما سبق له في فصل الاستنجاء (قوله كما كره لي الخ) الظاهر منه التحريم (قوله ما سألني فخر القبلة) ومثله الباه حريرا اذ به اوضه اذا كان ذكرا وقوله ليس لي اي او يغتسل وقوله نحو القبلة مثلهما الشمس والقمر والريح (قوله مدرجليه) او رجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم المذكور (قوله اي عدا) اي ومن غير عدا ما بالعدو والسهم فلا (قوله لانه اساءة قاذب) افاد ان الكراهة للتنزيه (قوله اولى معصية اوشى من الكتب الشرعية) قال في التمهيد لا ينبغي تغاير مراتب اكراهة في هذه المواضع (قوله من نفع عن المذاذة) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا (قوله وكما كره غلق باب المسجد) الفتق بالسكون اسم من الاغلاق مصدر اغلق وفتح غلق ما يفتح به الباب وانما كره لانه يشبه الخع عن العبادة وقال تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومن كراهة الفتق يمل جمل بعض مدرسي زماننا من منعهم من يدرس في مسجد تقرر في تدريس اكرامهم لذلك زاعمين الاختصاص به دون غيرهم حتى سمعت من بعضهم بغيره الى نفسه ويقول هذه مدرستي اولا تدرس في مدرستي وانجب من ذلك انه اذا غضب على شخص يمنع من دخول المسجد حرم ما يامر ديني وهذا كانه جهل عظيم ولا يبعد ان يكون كسيرة فلا ينعين مكان شخص ومن

وما ورد في الحديث ان الصلاة اذا سجدت في موضعها لم يكره تركها في غير موضعها والحاصل ان السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد ان يكون تركها مكروها محرما كترك الواجب وان كانت غير مؤكدة تركها مكروها تنزيها كما في الامثلة المذكورة وان كان ذلك الشيء مستحبا او مندوبا وليس بسنة فينبغي ان لا يكون تركه مكروها اصلا لانه يشكل عليه ما قالوا ان المكروه تنزيها هو جعه الى خلاف الاولى ولا شك ان ترك المستحب خلاف الاولى بحرف وفيه انه يفيد المغايرة بين السنة غير المؤكدة وبين المستحب والمكروه خلافه (قوله وما ورد) من حمله على الله عليه وسلم امامة يفتى في الصلاة اذا قام ووضعها اذا سجد (قوله ونذرية) ولو امانة (قوله وفوردة) أي يلزم منه خروج بعض ما فيه ان لم يدركه ومثله ذلك طلب كافر من عرض الاسلام عليه كذا في شرح نور الايضاح للعلامة ابي الهود (قوله ما فيته درهم) وما دونه كذا في حلي عن امداد الفتاح (قوله ويستحب لمداغة الاخشين) في نور الايضاح وشرحه للسيد ابي السعود وتكره مع مداغة الاخشين والريح اومع نجاسة غير مائة الا اذا خاف فوت الوقت والجماعة والاندب قطعها قال في السراج ان كانت النجاسة قدر الدرهم تترك الصلاة اجماعا وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة ينظر ان كان في الوقت سعة فالأفضل ازالها واستقبال الصلاة وان كان نفوثة الجماعة فان كان يجد الماء وجعاعة آخر من في موضع آخر فذلك ايضا يكون مؤدبا للصلاة يقين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يعني على صلاته ولا يقطعها اه والظاهر ان الكراهة تحريمية لتجوزهم رفض الصلاة لاجلها ولا ترفض للمكروه تنزيها وسوى الكمال بين الدرهم ودونه في رفض الصلاة والكراهة اه مختصرا (قوله وللخروج من الخلاف) اعلم من كونه في المذهب الاول (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض (قوله لا غائنة ملهوف) بشرط القدرة على الدفع سواء استغاث به ام لا ذكره الشربلالي (قوله وغريق) مثله تردى اعمى في بحر (قوله لا لنداء احد ابويه) المراد جمعا لاصول وان علوا وظاهرا خيافا نفي الوجوب فيحتمل نذب الاجابة (قوله بلا استغاثه) اما بها فيجب كما في الاجنبى (قوله الا في النفل) اي فيجب وجوبا وان لم يستغث لانه لم يملكه جنى امر اكمل على ترك الاجابة وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان قريبا لاجاب امه وهذا ان لم يملكه ان يملكه فان علم لا تجب الاجابة لكنها ولي كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم الخ تفصيل لحكم المستثنى (قوله وكره تحريما استقبال الخ) اما أخرجه السنة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غروا بغيره وكذا يكره استقبال الشمس والقمر والريح نهر عن البناية وهل الكراهة متحدة حرره (قوله بالفرج) قال المطرزي اسم قبل الرجل والمرأة يتناقض اهل اللغة حوى (قوله واستدبرها) اي على اصغر اليمين وفيه وقيل لا يكره الاستدبار ولو استقبل ناسيا فذكره كندب له الا تحريما بقدر الامكان كذا في الشارح وغيره وينبغي ان يجب ودل على ذلك كافي البرازية لانه ذكر بعد استقبالها فاحرف عنها فلا علم عليه وقيل لا يكره الاستقبال ايضا وقيل ان كان ذيله مائلا على الارض فليس استقباله ولو كان رافعا فالواجب ان يكون مكروها بناية وانما ذكرنا هذه الروايات ليقدر احداها عند الضرورة ثم هذا في غير حال الاستنجاء اما فيه فلا يكره شيء ذكرنا علم ان هذا مكررمع ما سبق له في فصل الاستنجاء (قوله كما كره لي الخ) الظاهر منه التحريم (قوله ما سألني فخر القبلة) ومثله الباه حريرا اذ به اوضه اذا كان ذكرا وقوله ليس لي اي او يغتسل وقوله نحو القبلة مثلهما الشمس والقمر والريح (قوله مدرجليه) او رجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم المذكور (قوله اي عدا) اي ومن غير عدا ما بالعدو والسهم فلا (قوله لانه اساءة قاذب) افاد ان الكراهة للتنزيه (قوله اولى معصية اوشى من الكتب الشرعية) قال في التمهيد لا ينبغي تغاير مراتب اكراهة في هذه المواضع (قوله من نفع عن المذاذة) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا (قوله وكما كره غلق باب المسجد) الفتق بالسكون اسم من الاغلاق مصدر اغلق وفتح غلق ما يفتح به الباب وانما كره لانه يشبه الخع عن العبادة وقال تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومن كراهة الفتق يمل جمل بعض مدرسي زماننا من منعهم من يدرس في مسجد تقرر في تدريس اكرامهم لذلك زاعمين الاختصاص به دون غيرهم حتى سمعت من بعضهم بغيره الى نفسه ويقول هذه مدرستي اولا تدرس في مدرستي وانجب من ذلك انه اذا غضب على شخص يمنع من دخول المسجد حرم ما يامر ديني وهذا كانه جهل عظيم ولا يبعد ان يكون كسيرة فلا ينعين مكان شخص ومن

لاحد حتى لو كان لادرس موضع من المسجد يدرس فيه فسيقه غيره اليه ليس له ازعاجه واقامته منه بحر (قوله الا خوف على متاعه) فلا بأس به في غير اوان الصلاة والمدار على خشية الضرر ولا فرق بين زمانا وغيره وفي ذي البأس اشارة الى انه لا يجب فعله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للقتل والمصاف شربلية والتدبير في الفتق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بعد امر القاضي يكون متوليا (قوله ويكره تحريما الوطى فوقه) بالاولى فيه قال في الفتق القول بالكراهة هو الحق لان قوله تعالى ولا تبشروهن الاية يحتمل الحرمه لا عنكاف والمسجد فكانت ظنية ومثله اثبت الكراهة لا الحرمه ويكره مسح الرجل من الطين والرذغة باطوانة المسجد او حائطه وان مسح بمحصر ملقاة فيه لا بأس والاولى ان لا يفعل والمسح بترابه للجمع لا بأس به كالمسح بخشبة موضوعة في المسجد ويكره بالمنسطة لان له احكام الارض وبصان عن القاذورات ولو طاهرة فلا يجوز ذلك ويكره البصاق فيه ولا يلقى فوق الحصر ولا تحتها الحديث ان المسجد لينزوي من النجاسة كما ينزوي الجراد من النار والافراخ حقة والملائكة وبأخذ النجاسة يكرهه اوشى من ثيابه لما ورد ان يوم القيامة كالمسك فان اضطرر كانت النجاسة فوق الحصر اقل ضررا من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصر فيقربها في القرب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدعها على وجه الارض بحر تصرف (قوله والبول والغائط) ولو محصورا ولو رأى من يبول فيه لا يقيه حتى يفرغ خوف الانتشار كالمورد به الحديث (قوله واغتاضه طريقا) ظاهره ان الكراهة لا تثبت مرة لان الاحتياط لا يخلو على الاحتياط وفيه نظرم لا يفتى بها في القضية ولو توسطه فندم قبل يخرج من المكان الذي دخل منه وقيل يصلي ثم يتغير وقيل ان كان محدثا خرج من حيث دخل ثم (قوله بغير عذر) اما اذا اضطر الى جدي بعضه طريقا فانه يجوز بغيره الجنب والحائض والكافر لا الدابة كما سألني في الوقت حاله الحايض وظاهره ان الطرف متماع بالخير ولا مانع من تعلقه بباقيه ايضا (قوله بفسقه) يخرج عنه نجاسة الاعتكاف وان لم يمسك شربلالي (قوله ادخال نجاسة فيه) وان لم تصب المسجد ابو السعود (قوله فيه) افاد بالتحديد انه يجوز في غيره (قوله ولا تطيبه بخص) ولو كان الماء الذي خلط بالطين طاهرا وعلى قول من اعتبر الطاهر متهما لا بأس به افاده في البحر (قوله ويحرم ادخال مبيات) لما أخرجه المنذرى من فروعا جنىوا مساجدكم صياتكم ومجانيبتكم ويحكم وشراءكم ورفع اصواتكم ومن سبواكم واقامة حدودكم وجوروا في الجمع واجعلوا على ابوابها لظاهر اه واختلاف المشايخ في كراهة اخراج ربح في المسجد بحر وتقدم ان الاصح منه (قوله وصلاته فيهما) اي في النفل والنصف الطاهرين (قوله لا يكره ما ذكر) من الفتق الخ (قوله جعل فيه مسجد) قال في البحر يستحب للرجل والمرأة ان يتخذا في الدار مكانا خاليا للصلاة وبه امر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا في حق غيره) ظاهره انه يجوز البول والغائط في ماله العيد والنجاسة لا ينجس ما فيه من الماني لم يرد له ذلك فينبغي ان لا تجوز هذه الثلاثة وان حكمنا بكونه غير مسجد وانما تظهر فائدة في بقية الاحكام التي ذكرناها وفي حل دخول الجنب والحائض بحر (قوله به يفتى) مقابلة ما ذكرنا من كراهة الشربة ان صلى العيد كالمسجد لانه ادلة الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجموع على وجه الاعلان الا انه يصح ادخال الدواب فيه شرورا خشية على ضياعها وادخول الدواب في بقعة المساجد لمكان النذر والضرورة اه (قوله كفتناه مسجد الخ) التسمية فيه من حيث الحكمين السابقين (قوله ومساجد حياض) هي مصاطب ينونها يجب الحياض للصلاة عليها ومساجد الاسواق حوزة يصلي فيها اهل الامواق والحوزات التي في الشوارع نهطى حكم المساجد كما افاده بقوله لا قوارع وهذه الاشياء نادرة في مصر (قوله لا بأس بنشئه الخ) افاد المصنف ان الاولى عدمه لحديث ان من اشراط الساعة تنزير المساجد اه والذي في البحر في الكراهة اه لا حيث قال واجبا بما قاله الجواز من غير كراهة ولا استحباب (قوله لانه يلهي المصلي) ربما ينجح ان الكراهة تحريمية (قوله ويكره التكف الخ) يحتمل انه تنقيح للمصنف اي محل في البأس في النش اذا لم يكف فافقه (قوله ونحوها) كاخشاب ثينة ويأض بنحو اسيداج (قوله دون السقف) يدل بمفهومه على كراهة نقش جداري الخيمة والميسرة ويؤيده الملمم بانه يلهي المصلي فان سائط الخيمة والميسرة اذا كانت متوقفة بين يديه وان وهو قريب منها حلي (قوله ونظاره) اي ظاهر التهليل بانه يلهي والبحث للشربلالي (قوله ببحر) بانفخ

(و) يكره تحريما الوطى فوقه والبول والغائط (و) لا بأس به في غير اوان الصلاة والمدار على خشية الضرر ولا فرق بين زمانا وغيره وفي ذي البأس اشارة الى انه لا يجب فعله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للقتل والمصاف شربلية والتدبير في الفتق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بعد امر القاضي يكون متوليا (قوله ويكره تحريما الوطى فوقه) بالاولى فيه قال في الفتق القول بالكراهة هو الحق لان قوله تعالى ولا تبشروهن الاية يحتمل الحرمه لا عنكاف والمسجد فكانت ظنية ومثله اثبت الكراهة لا الحرمه ويكره مسح الرجل من الطين والرذغة باطوانة المسجد او حائطه وان مسح بمحصر ملقاة فيه لا بأس والاولى ان لا يفعل والمسح بترابه للجمع لا بأس به كالمسح بخشبة موضوعة في المسجد ويكره بالمنسطة لان له احكام الارض وبصان عن القاذورات ولو طاهرة فلا يجوز ذلك ويكره البصاق فيه ولا يلقى فوق الحصر ولا تحتها الحديث ان المسجد لينزوي من النجاسة كما ينزوي الجراد من النار والافراخ حقة والملائكة وبأخذ النجاسة يكرهه اوشى من ثيابه لما ورد ان يوم القيامة كالمسك فان اضطرر كانت النجاسة فوق الحصر اقل ضررا من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصر فيقربها في القرب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدعها على وجه الارض بحر تصرف (قوله والبول والغائط) ولو محصورا ولو رأى من يبول فيه لا يقيه حتى يفرغ خوف الانتشار كالمورد به الحديث (قوله واغتاضه طريقا) ظاهره ان الكراهة لا تثبت مرة لان الاحتياط لا يخلو على الاحتياط وفيه نظرم لا يفتى بها في القضية ولو توسطه فندم قبل يخرج من المكان الذي دخل منه وقيل يصلي ثم يتغير وقيل ان كان محدثا خرج من حيث دخل ثم (قوله بغير عذر) اما اذا اضطر الى جدي بعضه طريقا فانه يجوز بغيره الجنب والحائض والكافر لا الدابة كما سألني في الوقت حاله الحايض وظاهره ان الطرف متماع بالخير ولا مانع من تعلقه بباقيه ايضا (قوله بفسقه) يخرج عنه نجاسة الاعتكاف وان لم يمسك شربلالي (قوله ادخال نجاسة فيه) وان لم تصب المسجد ابو السعود (قوله فيه) افاد بالتحديد انه يجوز في غيره (قوله ولا تطيبه بخص) ولو كان الماء الذي خلط بالطين طاهرا وعلى قول من اعتبر الطاهر متهما لا بأس به افاده في البحر (قوله ويحرم ادخال مبيات) لما أخرجه المنذرى من فروعا جنىوا مساجدكم صياتكم ومجانيبتكم ويحكم وشراءكم ورفع اصواتكم ومن سبواكم واقامة حدودكم وجوروا في الجمع واجعلوا على ابوابها لظاهر اه واختلاف المشايخ في كراهة اخراج ربح في المسجد بحر وتقدم ان الاصح منه (قوله وصلاته فيهما) اي في النفل والنصف الطاهرين (قوله لا يكره ما ذكر) من الفتق الخ (قوله جعل فيه مسجد) قال في البحر يستحب للرجل والمرأة ان يتخذا في الدار مكانا خاليا للصلاة وبه امر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا في حق غيره) ظاهره انه يجوز البول والغائط في ماله العيد والنجاسة لا ينجس ما فيه من الماني لم يرد له ذلك فينبغي ان لا تجوز هذه الثلاثة وان حكمنا بكونه غير مسجد وانما تظهر فائدة في بقية الاحكام التي ذكرناها وفي حل دخول الجنب والحائض بحر (قوله به يفتى) مقابلة ما ذكرنا من كراهة الشربة ان صلى العيد كالمسجد لانه ادلة الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجموع على وجه الاعلان الا انه يصح ادخال الدواب فيه شرورا خشية على ضياعها وادخول الدواب في بقعة المساجد لمكان النذر والضرورة اه (قوله كفتناه مسجد الخ) التسمية فيه من حيث الحكمين السابقين (قوله ومساجد حياض) هي مصاطب ينونها يجب الحياض للصلاة عليها ومساجد الاسواق حوزة يصلي فيها اهل الامواق والحوزات التي في الشوارع نهطى حكم المساجد كما افاده بقوله لا قوارع وهذه الاشياء نادرة في مصر (قوله لا بأس بنشئه الخ) افاد المصنف ان الاولى عدمه لحديث ان من اشراط الساعة تنزير المساجد اه والذي في البحر في الكراهة اه لا حيث قال واجبا بما قاله الجواز من غير كراهة ولا استحباب (قوله لانه يلهي المصلي) ربما ينجح ان الكراهة تحريمية (قوله ويكره التكف الخ) يحتمل انه تنقيح للمصنف اي محل في البأس في النش اذا لم يكف فافقه (قوله ونحوها) كاخشاب ثينة ويأض بنحو اسيداج (قوله دون السقف) يدل بمفهومه على كراهة نقش جداري الخيمة والميسرة ويؤيده الملمم بانه يلهي المصلي فان سائط الخيمة والميسرة اذا كانت متوقفة بين يديه وان وهو قريب منها حلي (قوله ونظاره) اي ظاهر التهليل بانه يلهي والبحث للشربلالي (قوله ببحر) بانفخ

والكسر معرب كج وتسمية العرب قصة (قوله لو سأل الحلال) فلو مال خبيثا وفيه شبهة الخبيث بكرة لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلوث يديه بما لا يقبله تاج الشريعة (قوله وضمن متوليه) لما فيه من تضييع المال ونقص غير المسجد ويجب لضمان الا اذا كان معدا لا مستغلا تزيلا لاجرة به فلا بأس به بجر (قوله فلا بأس به) انما هو ان المراد الجواز المستوي الطرفين لانه خلاف الاولى (قوله وتماه في الجهر) حيث قال وارادوا من المسجد داخله لقول صاحب النهاية لان في التزيين ترغيب الناس في الاعتكاف والجلوس في المسجد لا انتظار الصلاة وذلك حسن اه فيفيدان تزيين خارجة مكره ومن مال الوقف لا يجوز فله مطلقا لعدم القائدة فيه خصوص اذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناهم في زماننا من دهنهم الحيطان بخارجة اه (قوله مكة) على حذف مضاف اي مسجد مكة وكذا ما بعده الى الاقدم حلي والافضل ترجع الى كثره الثواب (قوله ثم قبا) بالنصر والمدم منصرف وغير منصرف والفاق مضعومة (قوله ثم الاقرب) فيه ان الابد فيه كثرة الخطوات وهي موجبة لكثرة الحسنات (قوله افضل انما قبا) اي من الاقدم والاعظم والا قرب لاحرازه فضيلتي الصلاة والسجدة (قوله افضل من الجامع) هو احد قولين في المذهب الثاني ان الجامع افضل لكثرة الثواب فيه بكثرة المصالحين (قوله الصبح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو مده مجدي هذا الى صنعاء لكان مسجدى كفى المقاصد الحسنة وان تكلم فيه وهران الاصح ما ذكره النووي من اختصاص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم اعتبارا للاشارة (قوله وقيل ان تخطي) هو الذي اقتصر عليه الشارح في الخطر حيث قال فرع بكرة اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط رقب الناس في المختار لان عليا تصدق بخفاضة في الصلاة فحده الله تعالى بقوله وبوقن الزكاة وهم راكعون (قوله وانما ضالة) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رايت من يشتد ضالة في المسجد فقولوا لا ادره الله عليك (قوله الاما فيه ذكر) نحوه الموعظة لانه كان يشتد الشعر بين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد وامر حسنا بذلك ذكره ملا على قارى (قوله الا لا متفقهة) بم المدرس وغيره وينبغي ان يقيد بما اذا لم يرتب عليه اذ آه وحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء) مثله الفل لغير جنابة (قوله وغرس الاشجار) لانه يشبه البيعة بجر (قوله وتكون المسجد) اي ريعها وخشبها ان قطع (قوله ونوم) اختلاف المشايخ فيه والاشبه كفى التحسين انه بكرة لانه ما عد لذلك وانما بنى لاقامة الصلاة وكذا الجلوس فيه للمصيبة لانه لم يبين لذلك وعن انفيقه لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس بعزونه ولا يلزم غريمه فيه ولا بأس به لفضاء والتدريس وانقضى بجر (قوله ودخول آكل نحو نوم) كبصل ولجل وكرات لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا (قوله ويمنع منه) يدل على كراهة التحريم (قوله وكذا كل مؤذ) بم من بفعه تن او يابطه ومن يؤذي بعرقه او يجره بجره والظاهر انه اذا كان على باب المسجد وبصل ويحبه داخله يمنع منه (قوله ولو بلسان) ككتاب ونعام (قوله بشرطه) وهو ان يحتاجه لنفسه او عياله حلي وان لا يحضر السبعة في المسجد (قوله بان يجلس لاجله) اما ان جلس للعبادة ثم بعد ما تكلم فلا يجزى واقره السكال ومن المكروه على الصنعة فيه ومنه الكتابة بجر لا يفعله الا اذا كتب العلم او القرءان اما هؤلاء المكثرون الذين يجتمع عندهم السبب في تنقيح فلا يلزم في صناعة ذمهم فادعوا بغيرهم لا يترق في زعمهم بجهيلان فتر ان كان كتاب ان كان لاجر لا وحسبه لا بأس به بجر لمصا (قوله الاطلاق اوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحر (قوله ليس له ارجح غير ذلك) فيه من غير ارجح قوله ارجح انما هو المراد انه يامر به بان يام بالصف فاذا عاند ارجحه (قوله ولا هل الخ) ظاهره وان لم يفتي بركن ثمانية بصدور المستورة (قوله واهم نصب متول) لا موزر المسجد وان لم يقم القاضى ونصب متول الجامع للقاضى بجر (قوله فاستماع العظة اولي) لا يهبط بها واما لا يفهم من القرءان شيئا (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدوانه) قال في الجهر وكذا بكرة كتابة زجاج والصاقه بالابواب لما فيه من الاهانة وفيه من النهاية ليس بمحتمل كتابة القرءان على الجدران والجدوان لما يخاف من سقوط الكتابة وان لو طوى اه (قوله خفاش) بالضم الوطواط (قوله لتقنيه) جواب سؤال حاصله انه صلى الله عليه وسلم قال اقروا بالطير على مكائنها فزاله الله من مكروهه لمخالفة الامر فاجاب بان التقية وهي طائفة فالحديث بخصوص بغير الما ارجح قال في القاموس واقروا الطير على مكائنها بكسر الكاف وضعها

قوله لو سأل الحلال فلو مال خبيثا وفيه شبهة الخبيث بكرة لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلوث يديه بما لا يقبله تاج الشريعة (قوله وضمن متوليه) لما فيه من تضييع المال ونقص غير المسجد ويجب لضمان الا اذا كان معدا لا مستغلا تزيلا لاجرة به فلا بأس به بجر (قوله فلا بأس به) انما هو ان المراد الجواز المستوي الطرفين لانه خلاف الاولى (قوله وتماه في الجهر) حيث قال وارادوا من المسجد داخله لقول صاحب النهاية لان في التزيين ترغيب الناس في الاعتكاف والجلوس في المسجد لا انتظار الصلاة وذلك حسن اه فيفيدان تزيين خارجة مكره ومن مال الوقف لا يجوز فله مطلقا لعدم القائدة فيه خصوص اذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناهم في زماننا من دهنهم الحيطان بخارجة اه (قوله مكة) على حذف مضاف اي مسجد مكة وكذا ما بعده الى الاقدم حلي والافضل ترجع الى كثره الثواب (قوله ثم قبا) بالنصر والمدم منصرف وغير منصرف والفاق مضعومة (قوله ثم الاقرب) فيه ان الابد فيه كثرة الخطوات وهي موجبة لكثرة الحسنات (قوله افضل انما قبا) اي من الاقدم والاعظم والا قرب لاحرازه فضيلتي الصلاة والسجدة (قوله افضل من الجامع) هو احد قولين في المذهب الثاني ان الجامع افضل لكثرة الثواب فيه بكثرة المصالحين (قوله الصبح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو مده مجدي هذا الى صنعاء لكان مسجدى كفى المقاصد الحسنة وان تكلم فيه وهران الاصح ما ذكره النووي من اختصاص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم اعتبارا للاشارة (قوله وقيل ان تخطي) هو الذي اقتصر عليه الشارح في الخطر حيث قال فرع بكرة اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط رقب الناس في المختار لان عليا تصدق بخفاضة في الصلاة فحده الله تعالى بقوله وبوقن الزكاة وهم راكعون (قوله وانما ضالة) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رايت من يشتد ضالة في المسجد فقولوا لا ادره الله عليك (قوله الاما فيه ذكر) نحوه الموعظة لانه كان يشتد الشعر بين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد وامر حسنا بذلك ذكره ملا على قارى (قوله الا لا متفقهة) بم المدرس وغيره وينبغي ان يقيد بما اذا لم يرتب عليه اذ آه وحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء) مثله الفل لغير جنابة (قوله وغرس الاشجار) لانه يشبه البيعة بجر (قوله وتكون المسجد) اي ريعها وخشبها ان قطع (قوله ونوم) اختلاف المشايخ فيه والاشبه كفى التحسين انه بكرة لانه ما عد لذلك وانما بنى لاقامة الصلاة وكذا الجلوس فيه للمصيبة لانه لم يبين لذلك وعن انفيقه لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس بعزونه ولا يلزم غريمه فيه ولا بأس به لفضاء والتدريس وانقضى بجر (قوله ودخول آكل نحو نوم) كبصل ولجل وكرات لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا (قوله ويمنع منه) يدل على كراهة التحريم (قوله وكذا كل مؤذ) بم من بفعه تن او يابطه ومن يؤذي بعرقه او يجره بجره والظاهر انه اذا كان على باب المسجد وبصل ويحبه داخله يمنع منه (قوله ولو بلسان) ككتاب ونعام (قوله بشرطه) وهو ان يحتاجه لنفسه او عياله حلي وان لا يحضر السبعة في المسجد (قوله بان يجلس لاجله) اما ان جلس للعبادة ثم بعد ما تكلم فلا يجزى واقره السكال ومن المكروه على الصنعة فيه ومنه الكتابة بجر لا يفعله الا اذا كتب العلم او القرءان اما هؤلاء المكثرون الذين يجتمع عندهم السبب في تنقيح فلا يلزم في صناعة ذمهم فادعوا بغيرهم لا يترق في زعمهم بجهيلان فتر ان كان كتاب ان كان لاجر لا وحسبه لا بأس به بجر لمصا (قوله الاطلاق اوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحر (قوله ليس له ارجح غير ذلك) فيه من غير ارجح قوله ارجح انما هو المراد انه يامر به بان يام بالصف فاذا عاند ارجحه (قوله ولا هل الخ) ظاهره وان لم يفتي بركن ثمانية بصدور المستورة (قوله واهم نصب متول) لا موزر المسجد وان لم يقم القاضى ونصب متول الجامع للقاضى بجر (قوله فاستماع العظة اولي) لا يهبط بها واما لا يفهم من القرءان شيئا (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدوانه) قال في الجهر وكذا بكرة كتابة زجاج والصاقه بالابواب لما فيه من الاهانة وفيه من النهاية ليس بمحتمل كتابة القرءان على الجدران والجدوان لما يخاف من سقوط الكتابة وان لو طوى اه (قوله خفاش) بالضم الوطواط (قوله لتقنيه) جواب سؤال حاصله انه صلى الله عليه وسلم قال اقروا بالطير على مكائنها فزاله الله من مكروهه لمخالفة الامر فاجاب بان التقية وهي طائفة فالحديث بخصوص بغير الما ارجح قال في القاموس واقروا الطير على مكائنها بكسر الكاف وضعها

اي بيضا

(باب لزوم النوازل)

الوتر بفتح الواو وكسر هاء الضعف والنوازل جمع نافذة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت لنا لاعيننا (قوله كل سنة نافذة) اي دخلت في النوازل فلا ياله مال لماذا لم يترجم لم اوفى الجوى النفل شرعا عبارة عن قرينة زائدة على الفرض والواجبات والسنن اه فظاهره انه لا يطلق على السنة ولعل له اطلاقا اعم واخص فيندفع التناقض (قوله ولا عكس) اي لقويا وهو السكاي اي ليس كل نفل سنة فان صلاة الليل مثلا نفل وليست بسنة حلي وفيه ان صلاة الليل سنة مستحبة فالاولى التخييل بنفل لم يبين وقت (قوله هو فرض عملا الخ) ظاهره اعتقاد هذا التوفيق وهو ظاهر ما في الجهر وحكاية في التهرب قيل (قوله وواجب اعتقادا) اي من جهة الاعتقاد اي يجب على المكاف اعتقاد وجوبه وفيه انهم صرحوا انه ينوي الوتر لا الواجب لانه لا يجب على المكاف اعتقاد وجوبه وفي الجهر واعتقاد الواجب لا يجب على الحلي ومنى في الكثر على القول بالوجوب مقتضرا عليه قال في الجهر وهو آخر اقوال الامام وهو الصحيح كافي المحيط والاصح كافي الحاشية والظاهر من مذهبه كافي المبسوط اه لكن يشكل على هذا القول فساد صلاة الفجر بركه ويمكن دفع الاشكال بما ذكره صاحب الكنف في التحفة ان الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام حتى منع تذكرة جهة الفجر كذا كراهه وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعيين الفاتحة حتى وجب سجود السهو بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اه وذكر السكال ان الفرض العملي اعلى قسي الواجب اه وهذا يظهر جمع آخر هو انه من غير الواجب اراد ان فرض العملي وان دفع الاشكال السابق وامان القول بالسنية قاما ان نعمله على الحلي المذكور في المصنف وهو قول من جوع عنه اخذ به صاحباه واعلم ان وجوبه لا يختص ببعض دون البعض بل يعم الناس اجمع من الحر والعبد والذكرو والانثى ان كانوا اهلا للوجوب لعموم الدلائل وحديث الاعرابي حيث قال هل على غيره الى الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان في اول الاسلام ثم رجب الوتر بعد ما دلت انه سأل عن العبادة المالية فاخبره بازكاة ثم سأل عن غيرها فقال لا كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للشافعي رضي الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لان صدقة الفطر فرض عنه فها هو وجوبه عتقه وجوبه وواجبنا عنه ولا يلزم من انقول بوجوبه الزيادة على الخمس انقطاعه لانه ليس بقطعي والفرق بين الواجب والفرض كالفرق بين السماء والارض كما قاله الامام (قوله وسنة نبوتنا) اي نبوته علم من جهة السنة وان كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه ابو داود ومروان الوتر حتى فن لم يوتر فليس منى قاله ثلثا وما رواه مسلم اوتروا قبل ان تصبوا والامر للوجوب (قوله وعليه) اي على هذا الجمع وجعله في المنع فترى ما على كونه فرضا على الا اعتقادا (قوله بضم فسكون) لا يلزم هذا الضبط لانه الاول لان عدم الكفر حقيقة لا يعلمه الا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة الى الكفر (قوله باجده) اي باجده اصل الوتر انما قالان هدم الاكثار لازم السنية والوجوب كما سرح به في فتح القدير اي والفرض العملي يرجع الى احديث الواجب كما سبق عن صاحب الكشف لكن بشكل عليه ما يأتي من قول الشرح ترك السنن ان راحا حقانهم والا كفر فانه يقتضي ان جاحد السنة كافر وقد يجاب بان الانكار يوزن بالاستخفاف كما صرح به المصنف في شرحه فعلى هذا اذا لم يفتقر بالاستخفاف لا يوجب الكفر اه حلي (قوله وتذكر في الفجر) من جملة المفرد على الفرض العملي كما يفيد المصنف في شرحه وقوله مقصده اي فساد موثوقا (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت والتدبير وصبر ورقتها ستا اه حلي (قوله خلافا لها) فلا يحكم بالفساد لانه سنة عندهما واجعا انه لا يجوز زيدون سنة الوتر وان اقرأه تجب في كل ركعته وتماه في الجهر والنهر (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله خلافا لها لان مقتضى السنية عدم القضاء وجوازها من قعود وركوب من غير عذر (قوله يقتضي) اما على قوله فظاهر واما على قوله ما فله عليه السلام من نام عن وتر او نسيه فاحله اذا ذكره كذا في المحيط وفيه نظر اذا جاب القضاء دون الاداء مما لم يعد نهر وفي القم ستافى وعنهما ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب والسنة لم تصر واجبة الا انهم تركوه بالخبر (قوله ولا رابكا) لما صرح به صلى الله عليه وسلم انه كان يتنفل على راحلته من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر يوتر على الارض بجر (قوله انما قبا) راجع الى المسائل الثلاث حلي

باب الفروض والنوازل
كل سنة نافذة وسنة نبوتنا
واجب اعتقادا وسنة نبوتنا
الروايات وعليه (قوله لا عكس) (قوله بضم فسكون) اي
لا ينسب اليه الكفر (قوله باجده) اي باجده اصل الوتر
نفسه كالكفر (قوله بضم فسكون) اي باجده اصل الوتر
بشرطه خلافا لها (قوله بضم فسكون) اي باجده اصل الوتر
ولا يجمع فاعاد الاول كما انما

واما تكبيرات العبد فلم تخلص ببعض القيام لان تكبيرة الركوع في الثانية يوفى بها حال الاخطاط وهي محبوبة من تكبيرات العبد باجماع الصحابة فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر جاز اداءه الباقي مع قيام العبد بالاولى حلي عن البحر (قوله ولا يعود الى القيام) اراد انه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع فاطلاق اللزوم واراد المزموم فيكون عدم العود الى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال ان العود الى القيام حاصل ولا بد لانه قول هذا في اصطلاحهم قومة لا قيام اه حلي (قوله في الاصح) اي من الرايين عن الامام الثانية انه يعود وقت وبعد الركوع وان تذكره بعد الرفع من الركوع لا يهده انما بخلاف ما اذا ذكر القنوت فيهما فانه يعود اليها ابو السعود عن البحر (قوله لان فيه رفض الفرض لا واجب) يعني وهو مطلق لا صلاة على قول وموجب للاساءة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في مجود السمو اه حلي (قوله تكون ركوعه بعد قراءة تامة) اشار به الى الفرق بين هذا وبين تركه الفاتحة والسورة حيث يعود وينتقض ركوعه لان نقض الركوع في مسنة القراءة لا كانه لا يكمل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر بذون القراءة اصلا وفي مسئلة القنوت ليس نقضه لا كانه لا يكمل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر فلو نقض لكان نقض الفرض لا واجب واعادة الركوع لا تقدر ايضا فلو ادركه رجل في الركوع الثاني كان مدر كالتك الركعة كذا في البحر وهذا يقتضي ان الركوع الاول معتبر ان لم يركع الثاني اما اذا ركب الثاني كان هو المعتبر ووجهه والله اعلم ان يقع الترتيب بين القنوت والركوع اه حلي وهذا فهم منه ان قول صاحب البحر فلو ادركه رجل في الركوع الخ راجع الى القنوت وهو الظاهر وفهم ابو السعود انه مرتبط بمسئلة القراءة فقال ولو عاد لاجل القراءة فقرأ ولم يركع بعد بطلت فلو ركب وادركه رجل في الركوع الثاني كان مدر كالتك الركعة (قوله قنت) صادقت ثلاث صور ما اذا قنت في الركوع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ثم ركب وقوله ولا تختمه صورة واحدة وقوله لرواه عن محله يصلح تعليلا للصور الاربع اما في الاولين نظامهما وما في الثالثة فلان محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الاول واما في الرابعة فلان عدم الاتيان به يستلزم عدم الاتيان به في محله اه حلي (قوله قطعه وتابعه) قال المصنف في شرحه لان القنوت ليس بموقت ولا متدرجين فحيث قرأ بعض دعاء القنوت اتى بالواجب (قوله ولو يقرأ شيئا) بان سكت عدا اوسموا حتى ركب الامام وقوله تركه يقتضي ان مشاركة المقتدى امامه في ركوع من اركان واجب اذ لو لم يكن واجبا لكان من ترك القنوت وهو واجب لاجله وليست المتابعة في الركن فرضا لما صرحوا به من انه اذا ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع بعثد بركوعه وانما يتبعه في الركوع لانه لا يصح رجعا لا يدرك فيه اذ اقر القنوت اه حلي ومقتضى الوجوب في كل التغيير كما قيل في التمسك بل قياس ما تقدم ان يقدم الاتيان بالقنوت لانه يفتقر الى الابدل (قوله بخلاف التشهد) فانه يتبعه ويتابع اما في القيام في الاول والسلام في الثاني والتعميم اولى من قصره على الثاني كما فعله صاحب الدرر والعلامة في ذلك انه لو ترك التشهد فالتالي خلف بخلاف ما لو اتمه فان القيام بطوله مستدرش اي والسلام ايضا لا يفتقر لاتباعه به بعد حلي بزيادة (قوله لان الخاتمة الخ) تعليل لقوله ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركوع كأنه عبارة الدردرة ومقتضى ان المشاركة فرض وبدل له عبارة الدرر حيث قال لان ترك المتابعة بقدر الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم ههنا من تركه انساد الصلوات وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من تعميمهم بصفة صلاة من ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسئلة التشهد ان اكمل التشهد واجب ومشاركة الامام في السلام سنة والواجب اولى من السنة (قوله لا في غيرها) اي الخاتمة في غير شرائط الاركان لا تنف وهو راجع الى قوله بخلاف التشهد فان الخاتمة فيه غير مفصلة لكونه من غيرهما واقره الضمير في قوله لا غيرها لان العطف باو (قوله كرهه مع القعود في الاصح) وفي قوله لا يفتقر في الكل اصلا لان القنوت في الركعة الثانية والاولى بدعة وترك السنة اصل من الاتيان بالبعدة والاول اصح لان القنوت واجب وما تردد بين الراجح والبعدة يأتي به احتياط البحر وله هذا القول مقرر على قول صاحبين (قوله بخلاف السائل) اي فانه لم يثبت في المحل عنده (قوله ورجح الحلي

(ولا يعود الى القيام) في الاصح لان فيه رفض الفرض لا واجب (قوله لا يعود الى القيام) اراد انه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع فاطلاق اللزوم واراد المزموم فيكون عدم العود الى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال ان العود الى القيام حاصل ولا بد لانه قول هذا في اصطلاحهم قومة لا قيام اه حلي (قوله في الاصح) اي من الرايين عن الامام الثانية انه يعود وقت وبعد الركوع وان تذكره بعد الرفع من الركوع لا يهده انما بخلاف ما اذا ذكر القنوت فيهما فانه يعود اليها ابو السعود عن البحر (قوله لان فيه رفض الفرض لا واجب) يعني وهو مطلق لا صلاة على قول وموجب للاساءة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في مجود السمو اه حلي (قوله تكون ركوعه بعد قراءة تامة) اشار به الى الفرق بين هذا وبين تركه الفاتحة والسورة حيث يعود وينتقض ركوعه لان نقض الركوع في مسنة القراءة لا كانه لا يكمل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر بذون القراءة اصلا وفي مسئلة القنوت ليس نقضه لا كانه لا يكمل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر فلو نقض لكان نقض الفرض لا واجب واعادة الركوع لا تقدر ايضا فلو ادركه رجل في الركوع الثاني كان مدر كالتك الركعة كذا في البحر وهذا يقتضي ان الركوع الاول معتبر ان لم يركع الثاني اما اذا ركب الثاني كان هو المعتبر ووجهه والله اعلم ان يقع الترتيب بين القنوت والركوع اه حلي وهذا فهم منه ان قول صاحب البحر فلو ادركه رجل في الركوع الخ راجع الى القنوت وهو الظاهر وفهم ابو السعود انه مرتبط بمسئلة القراءة فقال ولو عاد لاجل القراءة فقرأ ولم يركع بعد بطلت فلو ركب وادركه رجل في الركوع الثاني كان مدر كالتك الركعة (قوله قنت) صادقت ثلاث صور ما اذا قنت في الركوع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ثم ركب وقوله ولا تختمه صورة واحدة وقوله لرواه عن محله يصلح تعليلا للصور الاربع اما في الاولين نظامهما وما في الثالثة فلان محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الاول واما في الرابعة فلان عدم الاتيان به يستلزم عدم الاتيان به في محله اه حلي (قوله قطعه وتابعه) قال المصنف في شرحه لان القنوت ليس بموقت ولا متدرجين فحيث قرأ بعض دعاء القنوت اتى بالواجب (قوله ولو يقرأ شيئا) بان سكت عدا اوسموا حتى ركب الامام وقوله تركه يقتضي ان مشاركة المقتدى امامه في ركوع من اركان واجب اذ لو لم يكن واجبا لكان من ترك القنوت وهو واجب لاجله وليست المتابعة في الركن فرضا لما صرحوا به من انه اذا ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع بعثد بركوعه وانما يتبعه في الركوع لانه لا يصح رجعا لا يدرك فيه اذ اقر القنوت اه حلي ومقتضى الوجوب في كل التغيير كما قيل في التمسك بل قياس ما تقدم ان يقدم الاتيان بالقنوت لانه يفتقر الى الابدل (قوله بخلاف التشهد) فانه يتبعه ويتابع اما في القيام في الاول والسلام في الثاني والتعميم اولى من قصره على الثاني كما فعله صاحب الدرر والعلامة في ذلك انه لو ترك التشهد فالتالي خلف بخلاف ما لو اتمه فان القيام بطوله مستدرش اي والسلام ايضا لا يفتقر لاتباعه به بعد حلي بزيادة (قوله لان الخاتمة الخ) تعليل لقوله ولو لم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف فوت الركوع كأنه عبارة الدردرة ومقتضى ان المشاركة فرض وبدل له عبارة الدرر حيث قال لان ترك المتابعة بقدر الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم ههنا من تركه انساد الصلوات وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من تعميمهم بصفة صلاة من ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسئلة التشهد ان اكمل التشهد واجب ومشاركة الامام في السلام سنة والواجب اولى من السنة (قوله لا في غيرها) اي الخاتمة في غير شرائط الاركان لا تنف وهو راجع الى قوله بخلاف التشهد فان الخاتمة فيه غير مفصلة لكونه من غيرهما واقره الضمير في قوله لا غيرها لان العطف باو (قوله كرهه مع القعود في الاصح) وفي قوله لا يفتقر في الكل اصلا لان القنوت في الركعة الثانية والاولى بدعة وترك السنة اصل من الاتيان بالبعدة والاول اصح لان القنوت واجب وما تردد بين الراجح والبعدة يأتي به احتياط البحر وله هذا القول مقرر على قول صاحبين (قوله بخلاف السائل) اي فانه لم يثبت في المحل عنده (قوله ورجح الحلي

تكرره

تكرره لهما) ووجهه ما ذكره في البحر بقوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعيدا ليقع في محله فيقع اليقين بكونه في غير محله اولى ان يعيده كما لو قعد بعد الاولى ساهيا لا يعتنه ان يقعد في الثانية اه (قوله واما المسبوق) اي في وتر رمضان بركعة اورد كسنتين (قوله فيقنت مع امامة فقط) ولا يأتي به ثانيا لانه ما موربان يفتت مع الامام فصار ذلك موضعها فلما كان الثاني كان ذلك تكرارا للقنوت اه بحر (قوله وبصير مدرك الخ) فلا يأتي به فيما يقضى لانه يقضى اول صلاته في الاقوال فلو اداها فيها اي الركعتين لكان مؤدياه في غير موضعه (قوله فيقنت الامام في الجهرية) نقل في البحر من شرح النقاية بالمراد الى الغاية وكذا نقله الشربلاني من الغاية بافظ الجهر كما في البحر (قوله في الجهرية) نقل في البحر من شرح النقاية بالمراد الى الغاية وكذا نقله الشربلاني من الغاية بافظ وهو المتبادر من قول الطحاوي انما لا يفتت عندنا في صلاة الفجر في غير بليدة اما اذا وقعت بليدة فلا بأس وبطل لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت لليلة في صلاة الفجر فقط والذي يظهر لي ان قوله في البحر وان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهرية تحريف من النسخ صوابه الفجر ونظامه تقييده بالامام كالجهر ان المؤتم لا يتبعه ويحرم وقال العلامة فوح بعد كلام قدمه في هذا الا يكون القنوت في صلاة الفجر عند وقوع النوازل منسوخا بل يكون امرا مستمرا باثباته عليه قنوت من قنت من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم فيكون المراد بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم قال في المنطق قال الطحاوي انما لا يفتت عندنا في صلاة الفجر من غير بليدة فان وقعت فتنة اولية فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبنا وعليه الجهم ورواه وقال الشافعي يفتت عند النوازل في الصلوات كما هو لما روى عنه صلى الله عليه وسلم في الفجر والظاهر والله شام على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري وسكان اثنتا حلوا ما روى من قنوته صلى الله عليه وسلم في غير الفجر على النسخ له دم ورد بالمواظبة والتكرار الوارد في الفجر عنه صلى الله عليه وسلم اه فهذا صريح في تخصيص القنوت للنوازل بالفجر (قوله وقيل في الشكل) ظاهره انه قيل به عندنا ونقله في البحر عن جمهوره في الحديث وفي ابني السهود عن حاشية العلامة فوح انه ليس مذهبنا (قوله يتبع فيها الاجام) اي يفعلها المؤتم ان فعلها الامام والا لا داعي (قوله قنوت) يتابعه ما ذكره الشربلاني في نور الايضاح من انه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام في الركوع والاتباع (قوله وقعود اول) فيه انهم ذكروا ان المؤتم اذا لم يتم التشهد وقام الامام يتم التشهد وتمكنه المتابعة في القيام لطوله فلم يقبل منها انه يقعد لان القيام طويل فيمكنه ادراكه معه ولما دالم يؤمر المؤتم بالقعود ويتبع الامام حتى يعلم السهو فيه وقيل ان يستتم قائما (قوله وتكبير عيدا) اي اذا لم يرد على المجتهد فيه بدليل مابعده ومع التكبير من الامام كما في الشهر (قوله واربعة لا يتبع فيها) مراد عليه القراءة (قوله زيادة تكبير عيدا) اي على المجتهد فيه بدليل ما قبله وهو ثمانية في كل ركعة كما يأتي في العيدين (قوله وجنازة) ذكره في شرح البخاري انه عليه السلام كبر خمساً ثم كبر اربعاً آخر امره فلا يتبع في الزيادة عليها لكونها منه وخوة (قوله وركن) الزيادة مسطرة عليه وقوله وقيام اي زيادته كما اذا قام بعد القعدة الاخيرة (قوله مطلقا) فعلمها الامام والا داعي (قوله والنساء) معارض بما ذكرنا انه اذا دخل الامام في القراءة ولو سرية لا يأتي به على المذهب لانه اذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه وهو سنة اولى اللهم الا ان يعمل على ما اذا وقف الامام ساكنا بعده او قرأ التوجيه (قوله وتكبير انتقال) مفرد مضاف فيم كل تكبيره (قوله وتجميع) لا يظهر في المؤتم الماهم الا ان يقال المراد التجميع اي يأتي بالتجميع سواء اتى الامام بالتجميع ام لا (قوله وتجميع) اي في الركوع والسجود مادام الامام فيها (قوله وقراءة تشهد) اي وقد قعد اما اذا لم يقرأ الا في ذلك ان يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) اي اذا تكلم الامام او خرج من السجود اما اذا احدث عدا اوقفه فانه لا يسلم لفساد الخبر من صلاتهما (قوله ومن مؤكدا) فلا يجوز تركهما ولو صلى وحده يحرر عن الحيط (قوله اربع قبل الفجر) لقوله في الله عليه وسلم من ترك اربع قبل الفجر لم تله شفاعتي بحر (قوله واربع قبل الجمعة) اختلاف هل قبلتها افضل ام بعدتها كما في التمسك (قوله واربع بعدها) ويؤى بها مكان يشك في صحة الجمعة آخر نظم رادرت وقته ولم له بعد وقيل المختار ان يه الى اربع هذه النية واربع بعد هاتمة ويقرأ في الاولين فاتحة الكتاب ومرة كالتفكير وتليده بالبقاء في وقال العلامة المقتدى في نور الشريعة المختار ان يقرأه في الاربع فاروق الجمعة صحبة انه مرت ثلاث

واما المسبوق فيقنت مع امامه فقط وصير مدركا بالركوع الثالثة (ولا يفتت لعين) الانسان لا يفتت الامام في الجهرية وقيل في الشكل (قوله) خمسة يتبع فيها الامام قنوت وقعود اول وتكبير عيدا زيادة تكبير عيدا وقيل في الشافعي يفتت عند النوازل في الصلوات كما هو لما روى عنه صلى الله عليه وسلم في الفجر والظاهر والله شام على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخاري وسكان اثنتا حلوا ما روى من قنوته صلى الله عليه وسلم في غير الفجر على النسخ له دم ورد بالمواظبة والتكرار الوارد في الفجر عنه صلى الله عليه وسلم اه فهذا صريح في تخصيص القنوت للنوازل بالفجر (قوله وقيل في الشكل) ظاهره انه قيل به عندنا ونقله في البحر عن جمهوره في الحديث وفي ابني السهود عن حاشية العلامة فوح انه ليس مذهبنا (قوله يتبع فيها الاجام) اي يفعلها المؤتم ان فعلها الامام والا لا داعي (قوله قنوت) يتابعه ما ذكره الشربلاني في نور الايضاح من انه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام في الركوع والاتباع (قوله وقعود اول) فيه انهم ذكروا ان المؤتم اذا لم يتم التشهد وقام الامام يتم التشهد وتمكنه المتابعة في القيام لطوله فلم يقبل منها انه يقعد لان القيام طويل فيمكنه ادراكه معه ولما دالم يؤمر المؤتم بالقعود ويتبع الامام حتى يعلم السهو فيه وقيل ان يستتم قائما (قوله وتكبير عيدا) اي اذا لم يرد على المجتهد فيه بدليل مابعده ومع التكبير من الامام كما في الشهر (قوله واربعة لا يتبع فيها) مراد عليه القراءة (قوله زيادة تكبير عيدا) اي على المجتهد فيه بدليل ما قبله وهو ثمانية في كل ركعة كما يأتي في العيدين (قوله وجنازة) ذكره في شرح البخاري انه عليه السلام كبر خمساً ثم كبر اربعاً آخر امره فلا يتبع في الزيادة عليها لكونها منه وخوة (قوله وركن) الزيادة مسطرة عليه وقوله وقيام اي زيادته كما اذا قام بعد القعدة الاخيرة (قوله مطلقا) فعلمها الامام والا داعي (قوله والنساء) معارض بما ذكرنا انه اذا دخل الامام في القراءة ولو سرية لا يأتي به على المذهب لانه اذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه وهو سنة اولى اللهم الا ان يعمل على ما اذا وقف الامام ساكنا بعده او قرأ التوجيه (قوله وتكبير انتقال) مفرد مضاف فيم كل تكبيره (قوله وتجميع) لا يظهر في المؤتم الماهم الا ان يقال المراد التجميع اي يأتي بالتجميع سواء اتى الامام بالتجميع ام لا (قوله وتجميع) اي في الركوع والسجود مادام الامام فيها (قوله وقراءة تشهد) اي وقد قعد اما اذا لم يقرأ الا في ذلك ان يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) اي اذا تكلم الامام او خرج من السجود اما اذا احدث عدا اوقفه فانه لا يسلم لفساد الخبر من صلاتهما (قوله ومن مؤكدا) فلا يجوز تركهما ولو صلى وحده يحرر عن الحيط (قوله اربع قبل الفجر) لقوله في الله عليه وسلم من ترك اربع قبل الفجر لم تله شفاعتي بحر (قوله واربع قبل الجمعة) اختلاف هل قبلتها افضل ام بعدتها كما في التمسك (قوله واربع بعدها) ويؤى بها مكان يشك في صحة الجمعة آخر نظم رادرت وقته ولم له بعد وقيل المختار ان يه الى اربع هذه النية واربع بعد هاتمة ويقرأ في الاولين فاتحة الكتاب ومرة كالتفكير وتليده بالبقاء في وقال العلامة المقتدى في نور الشريعة المختار ان يقرأه في الاربع فاروق الجمعة صحبة انه مرت ثلاث

الصلاة الى ما عليه من القضاء ان كان عليه والا كانت نافذة ودرست في وقال ابو يوسف صلى بعد الجمعة ستامة
وحد بد ا بالاربع والاثنتين الممول عليه الاول وقال بعضهم الافضل ان يصلي مرة اربعا مرة متتابعين
قولهما وقوله افاده الله ستاتي (قوله لم تنب) لان السنة وردت اربعا والمنفعة التي تحصل في الاربع اكثر من
المنفعة الحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لوندرها الخ) اي الاربع مطلقا لا بخصوص ككونها سنة ظهر
اربعة كما يفاد من اطلاق عبارة الجرجيل قوله وطول القيام الخ حلي وظاهر هذا انه لا يتوب مطلقا
موا عنه بتسليم واحدة واطلق في الثاني نظر واما القيام فان نص عليه فلا بد منه والا فیه خلاف ذكره
التهرؤ له ابو السعود (قوله وبكعه يخرج) اي لوندرا اربعا بتسليمتين فاداءها واحدة وهو عين ان النذر
في الاولى بتسليم واحدة (قوله وركعتان قبل الصبح) القول بسنيتها هو المنقول في اكثر الكتب وقد ذكروا
احكاما تدل على وجوبها كما يأتي ذكره في الشرح والسنة فيما ان يقرأ بالسكافرون والصمدية ولا يبدل فيما
القيام وفي القهستان في الشرح والقيل لدفع كيد العدو ويجزى وكذا ذكره العارف الشوسي في مجرباته وبأني
بهما اول الوقت وفي منه والافعل باب المسجد وفي الشوي ان كان الامام في العتيق وبالعكس ان كان
يرجو اذ لا الامام وان كان المسجد واحدا يأتي بها في ناحية المسجد ولا يصلح ما يحاط الاصل مخالفا للجماعة
فانه يكره استد الكراهة ولوند كرتي الفرض انه لم يصل ركعتي القبر لم يقطع واذ لم يصح الوقت الا الزور والفرض
ان به وزكها ولو صلى السنة مرتين فالسنة اخرهما لانها اقرب الى المكتوبة والسنة ما يؤدى متصلا
بالمكتوبة وهو مبنى على ان الافضل ابلؤها للفرض وقيل تقديمها اول الوقت وبه جزم في الخلاصة وعليه
فيبقى كون السنة اولاهما (قوله بغير نقصان) لان العبد وان حلت ريقه لا يخلو عن قصير حتى ان احدا
لوقد ان يصلي الفرض من غير قصير لا يلام على ترك السنة اه قال السروجي وفيه نظر فان صلاته عليه السلام
في غاية الكمال ولا تنقص فيما وقد اطب على هذه السن فحق نأني بها تأسيابه عليه السلام من غير نظر الى معنى
الجبر فان حصل بها الجبر ايضا فهو من فضله العميم وقد اكد بعض السن واضربه ولو كان ذلك لمعنى الجبر
لاستوت السن كما ان ليس بعض الفرائض اولى بدخول النقص فيما وقيل التوافل كلها جوار لمافات السيد
من المكتوبات لا لوردان العبد يحاسب على الصلوات فان كان ترك منها شيئا يقال انظروا الى عبدى هل تجدون
له نافذة فان وجدت قلت الفرائض منها شاي مخفصا عن الغاية (قوله لقطع طمع الشيطان) فانه يقول
انه لم يتركها ليس بفرض فكيف يتركها ما وفرض (قوله ويستحب اربع) لم تكن هذه وما بعدها من الرواتب
لانها لم تذكر حديث عائشة ولم يواطىء الشارع صلى الله عليه وسلم عنها (قوله وقبل العشاء) لان العشاء
ظهير الظاهر في انه يجوز التطوع فيها وما بعدها كذا في البدائع ولم يقلوا الاستحبابا احدا بتأنيضه وفي القهستان في
الاربع قبل العصر افضل من التي قبل العشاء (قوله بتسليمية) ظاهرا في النهر من الفتح انه بالخيار بين ان يؤدبها
بعد العشاء بتسليمية او بتسليميتين فاذا اختار اداءها بتسليميتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والمندوبة
في الثاني ذكره ابو السعود من البعض (قوله وان شاء ركعتين) ظاهرا انه راجع الى الكمال فان صاحب البحر
شرح بتأخير في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب ان يصلي قبل العشاء اربعا وقيل ركعتين
وبعدهما ركعتين وقيل اربعا حلي وفيه انه اذا اقتصر على الركعتين بعد العشاء لم يأت بالمستحب وكذا يقال
في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الا ان يكون هذا ارباعي غير مختار الكمال من ان المستحب غير المؤكدا
شامل (قوله وصكرا بعد الظهر) فانه يستحب الاتيان بأربع لما ذكر من الحديث (قوله حرمة الله على
النار) لا بد منها اصلا وذوقه تكفر عنه وتعباته مرضى الله تعالى عنه خصما فيها ويحتمل ان عدم دخوله بسبب
توقيفه لما لا يترب عليه عتاب او المارد سرمة اثنا يد اوسمة الاحساس مدة الاقامة فيها وهذا ليسا خاصين به
(قوله من الاوابين) جمع اواب الرباع الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاول ادم) اي على العمل
لانه اذا نواها اذها اي غالبا بانما قلنا ذلك لانه لا يلزم اداء الكمال بالنية الاول بالشرع في الانشعاع (قوله
واش) اي على النفس لظوله (قوله وهل تصب المؤكدة) اي في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والست
بعد المغرب بحر (قوله اختار الكمال نم) اي في الحكمين وهو الاحتساب وكونها بتسليمية واحدة (قوله وحرر
اباحه ركعتين الخ) فانه قال واكره ما كثر من السلف وهاهنا او ما لان ثم قال بعد الاستدلال لهم والنايات

وَلَوْ أَنَّ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ فَرْقٌ كَمَا أَنَّ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ
عَلَيْهِ تَقَرُّرٌ وَبِهِ كَيْفَ جَاءَ - وَكَذَلِكَ قَالَ
أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ فَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ
(وَيَسْتَقْبَلُ رُوحَ قَبْلِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ
فَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ) الْإِسْلَامِ
أَنْتَ تَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ وَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ
مِنْ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ وَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ
أَنْتَ تَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ وَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ
وَقَدْ تَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ وَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ
وَقَدْ تَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ وَتَقَطُّعُ طَمَعِ الشَّيْطَانِ

بعد هذا اني الهندوية اما قبوت الكراهة فلا الا ان يدل ليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا
عن القنية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل اذ لا يجوز فيها اه حلي (قوله والسنن) ذكرها ليرجع
لغيره الى اقرب مذكور (قوله آكد) في نسخة بالف سوداء والف جزء ولاداعي له لان الهمزة الثانية تسهل
الفاو اما كانت آكد في مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى الامام احمد وابوداود عن ابي هريرة
لا تدعوا ركعتي الفجر وان طردتكم الحيل ولا يتركها ما صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صحبة ولا سقم
ولو وقع الخلاف فيما بالوجوب ولم يقع في غيرها (قوله في الاصح) وقيل الكل سواء وقيل بعدها سنة المغرب
ثم التي بعد الظهر ثم التي بعدها ثم التي قبل الظهر حلي عن الهندية (قوله لم تله شفاعتي) لعله للتنفير
عن التردد او شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات واسال الشفاعة العظمى فعمامة لكل المخلوقات (قوله اتفاهما) اما
القائل بالوجوب فيناؤه هذه الاحكام ظاهر واما القائل بالسنة فقال بها مراعاة للقول بالوجوب ولا كذبها
(قوله على الاصح) نقله المصنف عن الخاتبة ومقابلها جوازها قاعدة ولومن غير عذر وذكر الاتفاق معارض
بقوله على الاصح وليس التحجيم راجعا الى الاتفاق لعدم ذكره في المنع اللهم الا ان يقال ان الاتفاق راجع
الى الركوب ونقل الشرياني في شرح نور الايضاح ان الاصح جوازها من قعود (قوله فله تركها الحاجة
الناس الى فتواه) وهل القاضي وطالب العلم كذلك الظاهر ثم لا سيما اذا كان مدرسا لله له المذكورة (قوله ويحشى
الكفر على منكرها) لا قول بوجوده وانكار الواجب وان لم يقتض الكفر لكنه يحشى منه ذلك لقربه من الفرض
حلي وفي ابي السعود فتلخص ان في التكفير بجمود اصل كل من الوتر وسنة الفجر اربعة اقسام قلت كيف لا يكفر
بجمود الوتر مع انقضاء الاجماع على مشروعيته قلت قال الزبياني انما لا يكفر باحده لانه ثبت بخبر الواحد
فلا يعرى عن شبهة اه وفيه ان انكار المجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة ~~فقر~~ ولم يفصلوا بين ما ثبت بخبر
الواحد وغيره قال القسافي في الجوهرية

ومن العلوم ضرورة نجد من ديننا يقتل كفر اليس حد

ولعلمها طريقة الاشاعة والماتريدي يفسلون بما قاله الزبلي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدور وغيرها
(قوله وتقتضي) اي الى قبيل الزوال وقوله مع تنازعه قوله تقتضي وقامت فلا تقتضي الامم حيث قامت وقهما
اما اذا قامت وحدها لا تقتضي ولا تقتضي قبل الطلوع ولا عند الزوال على الصحيح اه حلي (قوله تجنيس) مقتضى
كلامه انه راجع الى المستلزم وليس كذلك فان المسئلة الاولى مسئلة الخلاصة كما صرح به في المنع والبحر والنهر
واما الذي في التجنيس فيه فالاجزاء اه حلي (قوله لان السنة) تعليل للمسئلة الثانية واما الاولى فعدم
الاجزاء فيها مفرغ على القول بوجودها والصحيح خلافه ولذا قال في التهر وترجع التجنيس في المستلزم اوجه
وهو الاجزاء في الاولى وعدمه في الثانية فالخامس ان عدم الاجزاء في مسئلة المنع غير الاوجه لتفرغه على
القول بوجودها وهو ضعيف وان قول الشرح تجنيس غير صحيح بالنسبة اليه او راجعه الى الثانية فقط بهيد
لان قوله لان السنة تعليل لمسئلة الشرح التي زادها اه حلي وفيها الصعوبة والمنع في الاجزاء ابو السعود
وقول الحلي لتفرغه على القول بوجودها اي او على القول باشتراط التعيين في السن وصححه غير واحد (قوله
ونذكره الزيادة على اربع) باتفاق الروايات لانه لم يروا انه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد
تعلما للجواز وهذا يقيد بانها تحريمية ابو السعود عن التهر (قوله وعلى عثمان ليلا) العلة فيه كسابقه كالكراهة
وقول الشرح لانه لم يرد تعليل للترعين قال الزبلي هذا مذهب الامام اما عندهما فلا يرد بالليل على تسليمة
راحدة واصل عثمان غثاى سكنت الياء التخفيف فالتى ساكنان الياء والتسوين فحذفت الياء والحاصل ان ياء عثمان
نقط مع التسوين عند الرفع والجور وثبت عند النصب لانه ليس يجمع فبحري مجزى جوار وما جاء في الشعر
غيره منصرف فهو على يومه انه جمع سوى عن الخداح زهى معربة اعراب قاض وقد يلزمها حذف الياء فتعرب
بحركات ظاهرة على النون نحو هذه عثمان ومروت عثمان ورايت عثمان ابو السعود وقال بعضهم لا تكره الزيادة
على عثمان وصحيح (قوله قيل وه بنقي) فانه صاحب المعراج وردت العلامة فاسم بما استدله المشايخ للامام
من ان الاربع ترجب لكونها اكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام انما اجر علي قدر نصبك
والخلاف في غير اعتبار نحو الحسن المؤكدة (نفسه) صلاة بالليل افضل من صلاة التهارا قوله تعالى تصاتي جتوهم

(و) السنن (أكرهها سنة الفجر) انما
 ثم الاربع قيل الطهر في الاصح لم يثبت من
 تركها لم تله نقضاً في ترك السك - و (وقيل
 بوجودها فلا يجوز صلاتها فاعداً) ولا راجح
 انما (بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها
 له الم صار مرجعاً في الفتاوى بخلاف باقي السنن)
 فله تركها وقضى اذا كانت معه بخلاف
 على منكرها وقضى في فتاوى (ويجزي الكافر
 الباقي (ولو صلى في طالع) اوصى اربعا
 ان العجز بطاع فاداهو طالع) لا يجز به عن
 فوقع ركعتان اربع طلوعه (لان السنة
 ركعتها على الاصح) تجزئ لان السنة
 ما وطب عليه الرسول تجزئ عنه مبتدأه (وقاره
 الزيادة على اربع في نقل النهار وعلى ثمان ليل
 بطلية) لانه لم يرد الافضل قبل وبعدتي
 بطلية وقالوا في الليل المني افضل قبل وبعدتي
 (ولا يصح على الذي صلى الله عليه وسلم
 في اقعدة الاولى في الاربع قبل الظهور والجمعة
 وبعدها) ولو صلى ناسياً فطبعه السهو وقيل
 لا كذا قال الشافعي (ولا يسنح) اذا قام الى
 الثالثة منها)

ذي الحجة اه حلي وكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي في المساجد قال في الحاوي القدسي ولا يصلي
 تطوع بجماعة وما روي من الصلوات في الاوقات الشريفة تصلي فرادى ومن ههنا لم يكره الاجتماع على صلاة
 الرغائب التي تفعل في رجب اول ليلة جمعة منه وانما بدعة وما يجهل اهل الروم من نذرهما الخرج عن النقل
 والكرامة فيا طل ادهجر عن الحلي (قوله وتكون بكل عبادة الخ) نظاهر ما في البحر كما قاله ابوالسودان انفضله
 يحصل بجمرد الانقياد وروي عن ابن عباس ان من صلى العشاء في جماعة ومن نيته ان يصلي الصبح في جماعة قال
 ثواب الاحياء (قوله ومن اركتل الاستخارة) اي طالب الخير من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضى الله تعالى عنه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذما
 احكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك وامتقدرتك بقدرتك وامراتك
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي
 في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوفال عاجل ام ارجى وآجله فاقدري وبسرري ثم ياركلي فيه وان كنت تعلم
 ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوفال عاجل ام ارجى وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه
 واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته اي يدل قوله الامر ويبنى ان يجمع بين الروايتين فيقول
 وعاقبة امري وعاجله وآجله والا تخارذ في الحج والجمعة او جميع ابواب الخير تعمل على تعيين الوقت لا على نفس
 القلب واذا استخار مضى ما ينشر له صدره اه حلي عى امداد الفتاح وبشرط ان يقوض الامر لله تعالى
 وان لا يكون اليه ميل الى احد الطرفين وتنب قرأة المكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية او برك خلت
 ما يشاء الى به المنون في الاولى وفي الثانية وما كان المؤمن ولا مؤمنة الى قوله ميثاق في الخاري فليختر به سبعة
 وقوله فاقدوره ضبطه الاصلي بالكسور وبه والضم غيره وعنه اقض لي به وحيثه ابوالسود (قوله واربعة
 صلاة التيسير) ذكر صفاتها في الملتقط بقوله يكبر ويقرأ الشاه ثم يقول بحسب الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر
 خمس عشرة مرة ثم يعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول هذه النكاحات عشرا وفي الركوع عشرا
 وفي القيام عشرا وفي كل سجدة عشرا وفي السجدة عشرا وفي السجدة عشرا وفي السجدة عشرا وفي السجدة عشرا
 هل تعلم اهذه الصلاة سورة قال نعم انها كالتسكروا والعصر وقل يا ايها المكافرون وقتل هو الله احد قال المعلي
 ويصلح ما قبل الظهر هديه عن المنهجات وفي البحار انه يجزئ الحسنة عشر في آخر الركعة والخسنة في جليلة
 الاستراحة او قبل الفجر والظاهر جواز الامر من لورود الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة ولا حول ولا قوة الا
 بالله المعلي العظيم ذكرها الغزالي (قوله وفضلها عظيم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعنه العباس يا عامه الا اعطيتك
 الا اسخطك اذا انت فعلت ذلك غفر الله ذنبك اوله وآخره قد عيه وحديثه خطاه وبعده صغيره وكبيره مرة
 وعلايته ثم قال ان استطعت ان تصلح ما في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل
 ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عشرين مرة رواه ابو داود وابن حبان والطبراني
 وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك قال المنذري وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة
 عن جماعة من الصحابة وقد صححه جماعة ابوالسود (قوله واربعة صلاة المساجدة) ان قلت ان صلاة الاستخارة
 المساجدة قال في التتميع الفرق بينهما ان الاستخارة فعل في المستقبل والحاجة المازلة (قوله وقيل ركعتان)
 عليه ان تصبر في اسد لاختار حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى الى احدى من بني آدم فابتنوا ارجس الوضوء ثم ركع ركعتين ثم لين على
 الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين وجبات رحمة تلك وعزائم مفترقة والغنية من كل براءة السلامة من كل اثم لا تمنع
 الى ذنبا الا فتره ولا همة ولا رجس ولا حاجة ان فيارض في افضيها بالرحم لرايين اه حلي (قوله وفي الحاوي
 الخ) اعمل منشأ الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله عملا) فلا يكفر باحدا ابوالسود وانما
 تكن طاعة لوقوع الخلاف فيما عتد في بكر الاصم وعتيان الثوري ليست بفرص في الصلاة اصلا وعند
 الحسن البصري فرض في ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعند الشافعي في اربع اه حلي (قوله
 في ركعتي انقرض) لقوله تعالى فاقرض ما يقرض من القرآن وهو لا يقتضي التكرار فكان مؤداه افتراضه

وَيَكُونُ بِكُلِّ عِبَادَةٍ تَمُّ الْفِيلِ أَوْ كَثْرَتِهَا
وَكَقْدِ الْإِسْقَافَةِ وَأَرْبَعُ صَلَاةٍ أَوْ سَبْعُ صَلَاةٍ
تَسْبِيحَةٍ وَفَضْلُهُمْ عَظِيمٌ وَأَرْبَعُ صَلَاةٍ الْحَاجَةِ
تَوْفِيْلُ رَكْعَتَانِ فِي الْحَاوِي أَمَّا إِذَا عَشَرَ
بِالْأَمِّ وَاحِدٌ وَبِصَادِ فِي الْخَزَائِنِ (وَفَرْضُ
الْمَرْأَةِ) عِلَا فِي رَكْعَتَيْنِ (فَرْضُ)

في ركعة

في ركعة الا ان الثانية اعتبرت شرعا كالاولى فايجاب القراءة فيها ايحباب فيها دلالة ايجبر (قوله مطلقا) اي الاولين والآخرين او واحدة وواحدة (قوله فواجب على المشهور) وقيل فرض وصحبه في التفتة وغيرها واجعوا انه لو قرأ في الاخرين فقط صحت وانما يجب عليه السهو وعلى هذا فاختلاف انما يظهر في مذهب فعلى الاول تركه واجب وعلى الثاني تأخير الفرض عن محله لكن سياقي في السهو وان تأخيرا فرض فيه تركه واجب ايضا ويمكن ان يظهر في اختلاف مراتب الائم فعلى الاول يا ائم تركه واجب وعلى الثاني ائم تركه الفرض العملي الذي هو اقوى نوعي الواجب انتهى (قوله وكل انتقل) اراد به مايم المؤكدة (قوله له نفرد) الاول لغير المؤتم ايم الامام حلي (قوله لان كل شفع صلاة) ولذا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويثني ويتعوذ لان اقسام الى الثلاثة كشرعة مبتدئة بجم (قوله لكنه) اي هذا التعليل اي فهو قاصر (قوله لايم الرباعية المؤكدة) وذلك لان اقسام الى ناشت ليس كشرعة متدايل هي صلاة واحدة ولهذا لا يستفتح في الشفع الثاني ولا يصلي في القعدة الاولى ولا يبطل خياره باقيامها ذهابا الى الشفع انما يجوز (قوله فتأمل) اشار به الى الجواب وهو ان المؤكدة الرباعية وان كانت صلاة واحدة باعتبار كثير من الاحكام فكل شفع منها صلاة في حق بعض الاحكام وهو انه اذا فواها شرع فيها لا يلزمه باشرع الاركتان حتى لو قطعها قضى ركعتين فقط في ظاهر الرواية فصدق ان كل شفع من الرباعية المؤكدة صلاة وان كان باعتبار بعض الاحكام انتهى حلي فان قلت مقتضى ما ذكره من هذا التعليل ان تكون القعدة فرضا في جميع الرباعيات مع انها تضع بتركها وسجد للسهو ويجب العود اليها اذا ترك بعد اقسام ما لم يسجد اجيب بان صحتها استحسن لاقسام لان التطوع شرع اربعا كما شرع ركعتين فاذا ترك القعدة امكن تصحيح ما يجعلها واحدة وعلى هذا فلا يثني ولا يتعوذ اذ لم يقعد وهذا الحكم يخص الاربع المألوف في سائر النعماني بقعدة واحدة فالاصح انها تفقد قياسا رخصا بالانحراف (قوله احتياطا) لان فيه رواية النقلية فلزم فيه الاحتياط في القراءة لانها ركن مقصود لنفسه لا كلقعدة نهر (قوله ولزم نقل الى آخره) قرينة المقام تخص الصلاة وحكم الصوم والحج وغيرها كذلك وقوله شرع فيه اي ولو قطعه الحال في الفعل القصدى لا كما فهمه الحوى انه لا يلزمه حتى يرضى فيه بان يقيد بسجدة وقد اوضح رد السعد (قوله او بقسام لثالثة) اي وقد ادى الاول صحيحا فاذا ان الشفع الثاني لزمه قضاءه فقط ولا يسرى الى الاول لان كل شفع صلاة على حدة بجم (قوله شرعا صحيحا) محترزه ما سياتي من قول الشرح او امراءه ومحدث (قوله قصدا) خرج به صلاة النذر كما ذكره الشرح وخرج ايضا ما اذا صلى الفجر وطلعت الشمس في انساها او تركه كقائفة في الفريضة او قدر الموى على الاركان او رأى المتوضى المؤتم يتيم الماء ودخل وقت العصر في الجمعة او دخل احد الاوقات الثلاثة المكروهة في قضاء الفرض قائما حينئذ تقلب فلا ولو قطعه لا يجب قضاؤه لكونه لا عن قصد (قوله الا اذا شرع الى آخره) استثناء من عموم الاحوال ووجهه كما في الفتية ان ما شرع فيه يصير ودي بآء الفرض فيكون قطعه لا كماله انتهى نهر وفيه تأمل (قوله ان تطوعا آخر) لعله لا ناوا وجبنا عليه قضاءه مع كونه متفلا ناسيا بما يلزمه خروج والظاهر ان ذلك لا يختص بالمقتدى (قوله او في صلاة طمان) ظاهره انه معطوف على قوله متفلا فيقتضى انه مستثنى وليس كذلك بل هذا محترزه قوله قصد اعلى انه مكررمع ما سياتي في المصنف قريبا وصورة رجل شرع في الصلاة على انها عليه ثم تبين انها ليست عليه فافسد هافانه لا يجب قضاؤها وهذا هو المراد وان كان المتبادر منه يقتضى انه اذا اقتدى رجل بمن ظن ان عليه انظر مثلا ثم ذكر الامام انه صلاها فافسد الصلاة ليس على المؤتم القضاء وليس كذلك بل عليه القضاء لان فعله ممنون دون الامام وقد مرص به صاحب الجرع عند قول المصنف وقد اقتدأه رجل بامرأة حلي (قوله او امي) الذي ينبغي في الامي وجوب القضاء بناء على ما سبق من ان الشروع يصح ثم تفسد اذا لم اوان القراءة او السعد (قوله يعني وافسه في الحال) راجع الى الطمان فقط لان الصلاة لم تسعد فيها بعده انتهى حلي والمراد بالخال عقب التذكر (قوله اما لو اختار المضي) في ابى السعد عن الحوى انه لا يكون مختارا للمضي الا اذا قعد الركعة بسجدة (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية حتى لو افسده بعد ما شرع فيه في احد هذه الاوقات لزمه قضاؤه وفي غير ظاهرا الرواية لا يلزمه قضاؤه كالصوم اذا شرع فيه في وقت مكرره فانه لقضاءه عليه بالافساد والفرق على ظاهر الرواية انه بنفس الشروع في الصوم يسمى ما نأخى يحتث به الخائف

مطلقا لما تعين الاربعين فواجب على المشهور
(كل من اذنب) الرابعة الواحدة ولا ينسب اليه الاثام
لا يبرأ الا بالاربعين (كل من اذنب) الرابعة الواحدة ولا ينسب اليه الاثام
الا بغير الاربعين (كل من اذنب) الرابعة الواحدة ولا ينسب اليه الاثام
اختيارا لم يلزم من ذلك ان يبرأ من الاثام الا بالاربعين
الاسرار (الاذا يبرأ) الاختيار (الاذا يبرأ) الاختيار
(تعدا) الاختيار (الاذا يبرأ) الاختيار (الاذا يبرأ) الاختيار
ثم قطعوا وانفذوا فاذا ذلك فان اولى اوصافه
او قطعوا ان ارفق صلاته فان اولى اوصافه
او عتقت يعني واقصد في الحال المألوختار
المقدى ثم انفسه لزمه القضا (ولو عتقت وروى
وطبق واستواء) على الظاهر

ط ج

۷۷

الاست مسائل فانه انكر روايته عنه فلما بلغ محمدا قال بل حفظتها ونسي اولها مسألة القراءة هذه قال انما رويت لك ان يقضى ركعتين اثنتان مستحاضة توضع بعد طلوع الشمس فعلى حتى يخرج الظهر قال انما رويت لك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة اذا جاز المالك عتق المشتري من الغاصب نفذ قال انما رويت لك انه لا ينفذ الرابعة لا يجوز نكاح المهاجرة اذا كانت حاملا قال انما رويت لك انه يجوز ولكن لا يقربها الزوج حتى تضع الحامسة لو قتل عبد همامولى لهما فعفا احدهما بطل الدم عند الامام وقال يدفع ربه الى شريكه او يقدره بربع الذية قال انما رويت لك ان قول الامام كقولنا وما رويته من الخلاف انما هو في عبد قتل مولاه عمدا وله ولدان فعفا احدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيهما السادسة مات وترك ابناه وعبد الاغرة ادعى العبد العتق في الحجة وادعى رجل على الميت النفا وقبحة العبد الف فصدقهما الابن حتى العبد في قبته وهو حر فباخذها النفرم قال انما رويت لك انه عبد مادام يسمى نهر عن شرح المغني للهندي (قوله اوفى الثاني) الخلاف فيها كالسابقة (قوله لكن بقى ما اذا لم يقعد) صورتهما في الاولين ولم يقعد القعدة الاولى واقصد الاخرين وحكمهما انه يقضى اربعا اجابا كذا في النهر وقد ذكره الشرح مرتين الاولى بقوله اي ونشهد للاول والايقصد الكل الثانية بقوله اتركه قعودا ولما انتهى حلي (قوله او قعد ولم يقم نشأه) اي وقد قرأ في الاولين كما في النهر وحكمهما انه لا يقضى شيئا تمام الاول وعدم شروعه في الثاني وهذه هي عين قول المصنف بعد ولا قضاء لو قعد قدر الشاهد ثم نقض (قوله اوقام ولم يقعد بها سجدة او عيدها) اي وقد قرأ في ايه وليين وحكمهما انه يقضى الركعتين الاخيرتين وما نقله الحلبي عن صاحب النهر في هذه المسئلة ليس له وجود فيما رايته منه والصواب ما ذكرنا عنه واعلم ان هاتين المسئلتين هما عين قول المصنف سابقة ارفضى ركعتين لو نوى اربعا ونقض في خلال الشفع الاول او الثاني فان النقص في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله فتنبه) لعله للاشارة لما قلنا من دخول الصورتين فيما سبق (قوله وميز المتداخل) المراد به ما اختلفت صورته واتخذ حكمه وهي عبارة العناية حيث جعل سبعين الصور داخل في التمانية الباقية وذلك لان المذكور في المتن ثانيا في صورته يلزم قياسا ركعتان وانثان يلزم فيما اربع لكن الست الاولى تسع في التفصيل والافتتان ست فهي خمس عشرة اه حلي وانت خبير بان اذا اعتبرنا الحكم جعلنا هاتين المسئلتين فقط ما يجب فيه قضاء ركعتين وما يجب فيه قضاء اربع بل اتدخل في قوله اراحدى الثاني اواحدى الاول والاقل واحد في الثاني قائما بالتفصيل مت صورتنا في ما قبلها من الثلاث فهي تسع وبالاجمال ثلاث تضاف لما قبلها فهي ست وكذا قوله واربعاً لو ترك اثنتين في احدى كل شفع اوفى الثاني واحد في الاول قائم بالتفصيل وبالاجمال اثنتان ففي الحقيقة لا تدخل انما هو اجمال وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ)) صورته رجل اقتدى متفلا بمنقل في ربيعاً فقرأ الامام في احدى الاولين واحدى الاخرين فكما يلا الامام قضاء الاربع كذلك يلزم المؤتم وقس على ذلك انتهى حلي قال في الجرح لانه لا يقتضيه انتم ما اكرم الامام (قوله اشرع ظاهراً الخ) تصرح يفهم قوله ما يباح شرع فيه فصدده مصنف قوله صلى الله عليه وسلم في رواية ابن ابي شيبة (قوله انما يباح ان يفسد الشفع الاول بترك القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة ان يكون كل قعدة فيه فرضاً انتهى حلي (قوله والخاتمة) اي القعدة الاخيرة اما على الاربع او الست هي الفريضة ولو لم يقعد اصلاً او قعد على رأس الثلاثة فسدت ويلزمه قضاء اربع كما قد مضى (قوله وفي الترتيب) بالآلة وفي نسخة بالواو (قوله صح) لان اقعود انما افترض لغرض فاذا قام او الشائنة ولم يقعد تبين ان ما قبلها لا يمكن اوان ان يزوج كذا علة الزبلي هذه المسئلة (قوله صح) على انها انف واما الترتيب فغرضه عن هذا الحكم لكونها حينئذ ليست على هيئتها المشروعة وقال الشرح في جود السهو عند قول المصنف ولو ترك القعدة الاولى في النفل سهواً وجعله ولم يفسد لانه كما شرع ركعتين شرع اربعا (قوله خلافاً لمحمد) حكاه بالسادس راي على اقسام افاذ الحلبي (قوله ويسجد للسهو) سواء ترك القعدة عند النوم وانتم في العمدة يسمى جود عذر حلي عن انهم وسبأ في ان المعتقد عدم السجود في العمدة (قوله ولا ينبغي ولا يتعود) لانهم لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد للاول فلما لم يقعد جعل السجدة واحدة حلي (قوله وينتقل مع قدرته الى آخره) هذا مما خالف فيه النقل القرائن والواجبات واطلاق فيه فمثل السنة المذكورة والتراخي في ذكره فاشي خان في فتاواه من باب التراخي

اولا في الصلاة (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
ثانيا في النفل (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
ثالثا في السجدة (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
رابعا في الركعة (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
خامسا في الشفع (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
سادسا في الترتيب (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
سابعا في النفل (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
ثامنا في السجدة (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
تاسعا في الركعة (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها
عاشر في الشفع (قوله لا يفسد الا اذا كان في وقتها) اي في وقتها لا في وقتها

الاصح ان سنة الفجر لا يجوز اذها قاعدا من غير عذر بخلاف التراخي والفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والتراخي في التأكيدها لان القعود فيها مخالف للمتوارث وعمل السلف كما قاله حسام الدين انتهى بغير (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على انهما ظرفان لشيئتهما عن الوقت اي وقت ابتداء وقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر * وذلك في ظرف الزمان بكثير
ابو السعود الا انه في الابتداء بما ترافعا وفي البناء خلافه صاحبين (فرع) التذراذم ينص فيه على القيام لا يلزمه على الصحيح وان نص لزمه اتفقا (قوله بلا كراهة) ظاهره تعيها مطلقا ولو قيل بشيوت التنزيهية مراعاة لخلافهما لكان حسنا (قوله في الاصح) راجع الى صحته بناء وهو قول الامام كما مر (قوله كعكسه) وهو ما اذا ابتداء قاعدا ثم انه قائما فانه يجوز انما هو عاشر عاشره رضى الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح التطوع قاعدا فيقرأ ورده حتى اذا بقي عشر ايات ونحوها قام وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التجنب ان افضل ان يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون موافقا لسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى قائما ثم رجع جازوا لم يستوا قائما وركع لا يجوز لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى بغير (قوله ابراهيم رضي الله عليه وسلم) اما هو فابره مستوي في الحالتين تشريفا لما ورد عنه انه صلى الله عليه وسلم لما سئل له وقد صلى قاعدا انك حدثت ان صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وانت تصلي قاعدا قال اجل ولكني كنت كاحدكم انتهى بغير (قوله لا يعذر) اما به فساوى ابراهيم على الظاهر وقيل بل افضل من صلاة القائم الراعي الساجد لانه جهد المقل (قوله ولا يصلي الخ) لفظ حديث اوتري عن ابن عمر (قوله في القراءة) لما كان ظاهره غير مراد لكونه بيم صلاة الفجر بعد سنته والظهر بعد سنته والعصر بعد سنته الرباعية احتاجوا الى تخصيصه بما ذكره هذا الجمل لمحمد في الجامع الصغير فالمراد منه ان لا يصلي بعد اداء الظهر مثلاً نافلة ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة بل يقرأ في جميع ركعات النفل بغير (قوله اوفى الجماعة) هذا الاحتمال وما بعده استظهرنا لخاصية خان كما في الجرح وما يستدل به على هذا الوجه ما روى عن ابن عمر انه قعد عن الصلاة مع الجماعة فقيل له في ذلك فقال قد صليت افي سهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقول لا تصلي صلاة في يوم مرتين فتكرار الجماعة لشخص واحد مكروه واجازه الثالث في (قوله ولا تعاد عند نوم القصاد) اما عند تحقق خلل بترك واجب او ارتكاب مكروه فلا إعادة غير مكروهه بل واجبة افاده في الجرح (قوله فان صح نقول الخ) هذا يخرج عن احتمال كراهة النفل بالتراخي ان كان الامام ينوي الفرض يدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى يعد ان يرتكب الامام فيها مكروها او ترك واجباً وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يفسد هذا الجواب ثم الظاهر ان الامام كان يقرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاولى للشرح ذكر ذلك (قوله ويقعد كما في التشهد) هذا بيان للافضلية والجواز لا ينقيد بجمال نهر (قوله على المختار) وهو رواية زفر عن الامام قال ابو الليث وعليه الفتوى وقيل يقعد محتجبا او مترعبا ولا خلاف انه اذا جاءه اوان التمشيد جلس كالتشهد سواء كان العقد بدوام لانهر (قوله ويقعد المقيم) نص على المنوهم فالسافر من باب اولي (قوله راجا) خرج الماشي فلا يجوز صلاته والساجد كالماشي وافردة للاشارة الى انهم لو صلاوا جماعة فصلاة الامام تامة وصلاة القوم فاسدة ولو كانا في محل واحد على دابة واحدة يجوز كما لو كانا في شئ واحد من محل سواء كان قادرا على النزول ام لا بغير (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصر وفائدة نحو قوله خارج القرية وخارج الاخبية انتهى حلي (قوله موميا) بالهمز والياء ابو السعود ويجعل اعياء السجود اخفض من اعياء الركوع من غير ان يضع رأسه على شئ سواء كانت سائرة او واقفة بغير (قوله اعتبارا بما) تقول المنية فلو سجد على السرج لا يجوز لانها اشرعت بالايمان انتهى اي لا يجوز سجود احقيقه بغير (قوله الى اي جهة توجهت دابته) انما لم يقل وجه دابته اليها للاشارة الى ان محل جوارها عليها اذا كانت واقفة او سارت بنفسها اما اذا كانت بتسيير صاحبها فلا يجوز الصلاة عليها الا فرضا ولا نقلنا انتهى اي اذا كان يعمل كثير كما يأتي واثاره ايضا الى انه اذا صلى الى غير ما توجهت دابته لا يجوز لعدم الضرورة الى ذلك بغير (قوله ولو ابتداء) يعني انه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة السكينة جاز الافتتاح الى غير جهة ما حلي عن الجرح (قوله عندنا) استقرض عن قول الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه يقول يشترط في الابتداء ان يواجهها الى القبلة حلي عن الشربلية (قوله ولو على مرجه) مثله الركاب

في الاصح كذا (قوله ابتداء) بعد الشروع بلا كراهة
في الاصح كعكسه بغير وفيه اجراء غير الذي صل
الله عليه وسلم على النصف الا بعد (قوله لا يصلي
بعد صلاة) مفروضة (قوله لا يصلي
اوفى الجماعة ولا تعاد عند نوم القصاد انتهى
وما نقل ان الامام قضى صلاة عمر فان صح
نقول كان يصلي المغرب والوتر اربعا ثلاث
تعدت (قوله) في كل صلاة (قوله لا يصلي
المختار) تنقل (قوله لا يصلي
النه مصر موميا) ولو سجد اعتد اعياء لانها
انما اشرعت بالايمان الى اي جهة توجهت دابته
ولو ابتداء معتددا ولو على مرجه بغير كعكسه

والدابة لان فيها ضرورة فقط اعتبارها و هو ظاهر المذهب وهو الاصح بخلاف ما اذا سكنت عليه نفسه
فانه لا ضرورة الى بقائها فقط ما في التهرن ان القياس يقتضي عدم المنع بما عليه (قوله بعد قليل) هذا
التقدير بحث له احب التهرن فيه قوله اذا صيرها لا يجوز صلاته وعلله بقوله اذا حرك رجله او ضرب دابته
فلا بأس به اذا لم يكن كثير انتهى وفي القه سكتا عن الدابة اذا لم تسر الا بتفسيره بوتر الصلاة الى الوقت الثاني
انتهى وبحمد في الغرض اذا كان يعمل كثيرا ويحتاج للصوم مثلا ان وقف دابته للصلاة (قوله ثم زل) اي بلا عمل
كثير بان تفي رجله فانخذ من الجانب الاخر او السعود عن الشربلية فان قلت يلزم في هذه المسئلة بناء القوي
على الضعيف وهو لا يصح كما لم يرض اذا اوى فصيح قلت اجاب صاحب المحيط بالفرق وهو ان المريض ليس له
في فتح الصلاة ما يعام مع القدرة على الركوع والسجود فذلك اذا قدر عليها في خلال صلاته لا يني اما الركوب
فقد زمت الصلاة بالاناء على الدابة مع القدرة فلتزول لا يتبعه من البناء انتهى بجر (قوله لان الاول ادى
من محاسب) وذلك لان احرامه اعقد مجوزا للركوع والسجود لقدرة على التزول فذا اني بهما صريح واحرام
الزول اعقد موجب للركوع والسجود ولا يقدر على ترك ما لمه من غير عذر انتهى حلي (قوله اتم على الدابة)
في توزيع منزله كما علم ما بعد (قوله ويبنى قائما) راجع الى قوله واذا افتتح راكبا ثم زل بني حينئذ وبصح عطفه
على قول الشرح بل يزول والحكم فيها واحد (قوله ولوركب تقدم) يعني في صورة ما اذا افتتح راكبا ثم زل وبني
فانه اذا ركب بعد ذلك تقدم صلاته لان الركوب عمل كثير ففي هذا الوجه شخص ووضع على الدابة لا تقدم لانه
لم يوجد منه العمل فضلا عن كونه كثيرا وانما حاشا كلامه على هذه ولم تحمله على سورة ما اذا انتحى نازلا لفساده
من وجهين الاول انه يتكرر مع قوله وفي عكسه لا الثاني ان القاصد فيه ليس مع الا بالاعمال بل الوجه شخص
وضع على الدابة تقدم ايضا مع انه لم يوجد منه الفعل اصلا فضلا عن كونه كثيرا كما صرح به في الجواب انتهى
حلي (قوله بخلاف التزول) الاولى حذفه لايها مع انه راجع الى اصل المسئلة (ثمة) الغرض لا يجوز على الدابة
من غير عذر وانما اجاب بانواعه من التزول والمنذور وما لمه بالشروع والافناء وصلاة الجنازة والسجدة التي نلت
بها على الارض لعدم لزوم الحرج في التزول (قوله بنفسه) اما اذا كان لا يقدر على التزول لا يجمع يجوز بالاناء
للعذر (قوله اذا كانت واقفة) والى اذا كانت سائرة وانما ذكره لقوله لان تكون عيذان الحمل الخ كخص عليه
الشربلية (قوله بان ركنا) الاولى التعبير بالكاف فانه تنظير لانه صريح (قوله فيجوز في حالة العذر) فيه
ان الجملة اذا كانت على الارض والدابة واقفة كان في حكم الحمل اذا ركز تحت خبثه فيكون كالارض (قوله
المذكور في التيم) بان يخاف على ماله او نفسه او يخاف المرأة من فاسق (قوله لا في غيرها) اي في غير حالة العذر
حلي (قوله وطمين يغيب فيه الوجه) فبديه لانه اذا لم يكن كذلك بان كانت الارض ندية فانه يصلي هناك
كما في الخلاصة بجر (قوله ولو محرما) مثله الزوج فاذا حمل امرأته من اقربة الى المصركان لها ان تصلي الغرض
على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والتزول بنفسها بجر (قوله حتى لو كان مع امه) الاولى جعله
مسئلة مستقلة لعدم ظهر وتفرقه على ما قبله (قوله بانه ايضا) هو بحث لصاحب الجبر ومبارته ولم يحكم
ما اذا كان راكبا مع امرأته او امه كما وقع للفقير مع امه في سفر الحج ولم تقدر المرأة على التزول والركوب فيجوز
تبرجل المعادل بان حلي الغرض على الدابة كما يجوز للمرأة اذا كانت لا يمكن من الدورول وحدها ليل الحمل
ينزله وحده ويضي ان يكون له ذلك (قوله وان لم يكن طرف الجملة الخ) انظر على المراد الخشبة المتصلة بها وما على
الدواب وما يمس الحمل (قوله لو واقفة) لاسامة ولو كان يسير نفسها بان كانت مخدرة ابنه يسير شخص لها (قوله
هذا كله) اي اشترط عدم القدرة على التزول ووضع خبث تحت الحمل او عدم كون طرف الجملة على الدابة انتهى
حلي (قوله وانما اجاب بانواعه) اي سواء كان واجبا لعينه او لغيره المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وسنة الفجر)
احتياط القول بوجوبها (قوله والا) اي ان لم يمكنه الا بصف لقبلة بار امكنه لغيرها ولم يمكنه اصلا (قوله لئلا
يختلف الخ) علة لقوله بشرط ايافها انتهى حلي (قوله مطلقا) اي سواء كانت واقفة او سائرة على القبلة او لا
فاذا راعى التزول ولا طرف الجملة على الدابة او لا حلي (قوله لا يجماعة) على المتقدم (قوله الا على دابة واحدة)
ولو في شئ عمل عليها (قوله روح الغرض) وابراه عنها ولا يثبت على النفل بخلاف ما اذا نوى تحية مسجد وسنة
وضوء وضى وكوف بصلادة واحدة فانه يثبت على الجميع (قوله هذه) فيه عود الضمير على عزمه كورد وغيره ولم

[illegible]

لان المتعارف في سائر ما ارجع الضمير الى الامام وهذا بحث لصاحب الجرح قال لا يقول بحسب وعيها القاصد
 الطهورين وفي شرح الجمع المصنف الاتفاق على (وهو بطهارة) (قوله كالوئذ وبغير قرأة) ان قلت شرط النذر
 ان يكون بعبادة اجيب بان الصلاة بغير قرأة عبادة كصلاة المأموم والامني افاده في البصر (قوله او عرابا)
 لانهم بغير ثوب عبادة لعدمه بحسب وفيه انه انما صارت عبادة ملازمة وظاهر ثوبهم شرط النذر ان يكون
 بعبادة كونها بعبادة مطلقا اللهم الان يحمل على العبادة ولو في الجملة (قوله او ركعة) فيلزمه ركعتان ولو نذر
 ثلاثا لزمه اربع قال صاحب الجرح لان ذكر ما لا يتجزى كذركه (قوله وكذا نصف ركعة) فانه يلزمه ركعتان
 بجزء (قوله فاداه في اقل من شرفة جاز) اي في مكان شرفه اقل من شرف المعين في النذر كما اذا نذر ان يصلي
 في البيت الحرام فاداه في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز اذاؤها الا فيه ان في شرف منه كالوئذ ركعتين
 في القدس فاداه في المسجد الحرام منع (قوله جاز) ظاهره ولو اداهما في بيته وفي القنينة اوجب على نفسه صلاة
 في وقت بعينه بتعين ولو فات بقضائها كالصوم ولو نذر ان يصلي اربعين بصلية يصلي في التمشد ويستفتح اذا قام
 الى الثالثة ولو قال لله على ان اصلي صلاة او على صلاة لزمه ركعتان كما في القنينة ولو نذر صلاة شهر فعليه صلاة
 شهر كالقروضات مع الوتر دون السن لضعفه يصلي الوتر والمغرب اربعين بجزء (قوله والتراويح) جمع ترويجة هي
 في الاصل بمعنى الاستراحة سميت بها الاربع ركعات الخصوصية فعلى هذا تكون الاضافة بيانية وفي المغرب سميت
 ترويجة لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات فعلى هذا تكون الترويجة اسم لتلك الساعة التي يستراح فيها
 فاضيفت الى الصلاة للاختصاص وتسميتها بها على الاول ما اخذ منه من قوله عليه الصلاة والسلام ارجبا
 بالصلاة بابل حوى وفي التبريد لية معزال الكمال مانعه وقيل سميت بها لاعتقائهم سارا حقا لجنه ابو السعود
 (قوله سنة مؤكدة) ذكر في فتح القدير ما حاصله ان الدليل يقتضي ان تكون السنة من العشرين ما فعله صلى الله
 عليه وسلم منها ثم تركه خشية ان يكتب علينا بالباء في مسجدنا وقد ثبت ان ذلك كان احدى عشرة ركعة بالوتر
 كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فاذا يكون المستون على اصول مشايخنا ثمانين منها والسبع اثنى عشرة
 انتهى بجزء وروى ابن ابي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة
 والوتر واستاده ضعيف كما ذكره صاحب المواهب فعلى هذا يكون العشرين ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم
 واعترض قوله ثم تركه خشية ان يكتب علينا بانه كيف يحصى ذلك وهو عليه السلام قد ادى الزيادة بقوله سبحانه
 بعد فرض الخمس لا يدل القول لدى واجيب بان المنع زيادة الاوقات وتقصاها بالزيادة عدد الركعات
 وتقصاها الا ترى ان الصلاة فرضت ركعتين فاقرئت في السفر وفرضت في الحضر ابو السعود عن الشلبي وبان صلاة
 الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الامة الاقتداء به في افعاله الشرعية فتركه الخروج اليهم
 لثلايد خل ذلك في الواجب من طريق الامر بالاقتداء به لا من طريق انشاء فرض جديد زاد على الخمس وهذا
 كما يوجب المروءة على نفسه صلاة نذر فوجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في اصل الشرع وبان الله تعالى
 قد فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته عليه صلى الله عليه وسلم فاذا عادت الامة فيما استوهبها
 والتزمت ما استعفى لهم عليهم عليه الصلاة والسلام منه لم يستفكر ان يثبت ذلك فرضا عليهم وبان الخوف
 اقتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زاد على الخمس والقروضة على الاعيان فتكون نظير
 الوتر في انه لم يكن زاد على الفرائض وبان الخوف اقتراض قيام رمضان خاصة فترفع الاشكال لان قيام
 رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قد زاد على الخمس وهذا الاجابة اخرى تطلب من المواهب
 وشرحها (تنبيه) قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة الى ثلث الليل الاول وليلة
 خمس وعشرين الى نصف الليل وبليلة سبع وعشرين حتى طغوا انهم لا يدركون السجود (قوله لمواظبة الخلقاء
 الراشدين) اي معظمهم والا فابو بكر لم يفعلها وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله عليه الصلاة والسلام
 ان الله تعالى فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه كافي وشارف في كتاب الكراهية من البرازية الى انه لو قال
 التراويح سنة بغير كراهية لانه استخفاف وهو كلام الروافض وفيه نظرية قد صرح في كثير من المتداولات المعقبة
 بانه سنة عمر لان النبي عليه الصلاة والسلام لم يصلها عشرين بل ثمانين ولم يواطى على ذلك وصلاها عمر بعده
 عشرين ووافقه الصحابة على ذلك ودعوى الاحتفاف في حديث المنع حوى (قوله للرجال والنساء) لما روى سعيد

کیا تو نذر بغیر قرآن اور حکمت
 وکذا انصاف کہنے غلط ہے اور یہ صرف وہو الخیار
 (واحد و دو التکلیف) ای محکم اور نذر عبادہ
 (فی مکان کذا) عبادہ فی اقل من شرفہ جائز
 لان المتصور الثمرۃ خلافاً لفرقہ ثلاثۃ
 (و تو نذر ت عبادہ) کے صورت و صلاح و اقل غل
 فحاشا فیہ یارسہم انصافاً و اداً لانہ فیغ الاداء
 الا الاوجب (و تو نذر تہا) (یوم حیضہم الا)
 لانہ نذر بمعنی (و تو نذر تہا) (یوم حیضہم الا)
 لمواظبۃ الخفاء الرشیدین للرجال والنساء (اجاباً

اي يقول المصنف اداءه فالتسليم بينهما ركعتين ويتم السنة وعمله في اداءه اذا لم يكن الامام فيه اما اذا كان فيه
 قطع فبقتدى كما يرمي به الشريك في الجهر في الجهر لاوله وهو مقتضى التعاميل باحرار فضيلة الجماعة
 (قوله منقرا) اما لو كان مقتديا ولو نحو فاق لا يقطع على ما يظهر ومحل القطع اذا كان الامام على مذهبه
 او خلافه ويراعى وانما هو انقطع عند الشك في المراجعة لتصرح بهم بوجوب الجماعة وكراهة التزبه عند الشك
 كما ذكره صاحب البحر في رسالة له خاصة (قوله اي شرع) بالبناء للمجهول حلي فالمراد بالاقامة الفعل
 كقوله الصلاة وقوله في الفريضة اي اتى شرع المنفرد فيها (قوله في مصلاة) فلو اقيمت في المسجد وهو في البيت
 او كان في مسجد فاقبت في آخر لا يقطع مطلقا كما ذكره الشرح وغيره وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة
 في مسجد فانه في خوفه وان الجماعة واجبة وتفيد بمسجده وان اقطع لا كمال ولا يظهر فرق حينئذ
 (قوله لا اقامة المؤذن) فانه لا يقطع صلاته اذا اقام المؤذن وان لم يقيد بالسجدة بل بتمهات ركعتين كما في غاية البيان
 بحر وهو مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاة فكتانه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة
 لا اقامة المؤذن (قوله يقطعها) قال في المنع جاز نقض الصلاة منفردا لحرار الجماعة انتهى وظاهر الاحتجاب
 لما ذكره من الهة وليس المراد الجواز مستوى الطرفين وقيد يقال ان احراز الجماعة واجب على اعدل الاقوال
 فيقتضى ان يكون القطع واجبا وقد يقال انه عارضه الشروع في العمل (قوله لعذر احراز) الاضافة للبيان
 وذلك لان النقص لا كمال اكمال معنى كنفذ المسجد للاصلاح ونقض التضرع للجمعة وذكر اداب جهته شوك
 في سجوده فرفع ثم وضع لا يجعل سجدة بغير (قوله كالتؤدة دانه) تشبيه في الحوار فادق في الجهر وسواء كان
 ماضيا ومضيا في سجود من التقييد بلسانها فاعلم انه انما في نحر هذا مكره مع ما قدمه في المكرهات
 قوله اخذ ضياع) بفتح الصاد بوزن صاب وقوله درهم ليس بقيد بل مادونه كذلك على الراجح كفي امداد
 الفتحاح قاله الحلبي (قوله من مال) من غير ضمير كفي بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكرهات وضياح
 ما قيمته درهم له او غيره حلي (قوله وخاف فوتها) اي تمامها (قوله لا مكان قضاءه) هذا التعليل بقيد جواز
 قطع الغرض للنيابة حلي عن امداد اقتراح قلت عارضه ان الغرض اقوى منها بخلاف النقل (قوله ويجب)
 اضاهر ان المراد الاقتراض (قوله لنحو انما غرق) كتردي اعنى في بئر واخراج انسان من فم سبع (قوله لا يجيبه
 طاهره حرمة الاجابة علم انه في الصلاة اولا (قوله الا ان يستقيت به) اي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره
 ولو في امر غير مهلك واستفاته غير الابوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة الجهر عن الوالدية وهو الذي
 سبق للشرح لا بأس ان لا يجيبه وهي تقتضي ان الاجابة افضل تأمل انتهى حلي (قوله والا اجابه) الظاهر
 منه الوجوب لانه حيث كان الاولى حال العلم الاجابة فعند عدمه تجب (قوله هو الاصح غاية) هذا الخلاف
 ان ما ذكره فيما اذا اقام الى الثالثة ولم يقيد بها بسجدة اما اذا كان القيام في الاولى فالظاهر انه لا خلاف
 في انه يقطعها فانما لما عللوا به انه دون الركعة وهو محل الرقص وعبارة البحر صريحة في ان هذا الخلاف
 في القيام الى الثالثة حيث قال ويخير ان شاء فعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الامام
 هداية وفي المحيط انه يقطع قائما بتسليم واحدة لان اعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فان التحلل
 عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين وبكفيه واحدة لقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معز الى آخر
 الاسلام واختلفوا فيما اذا ادهل بعد التشهد قيل نعم لان الاول لم يكن فعودته وقيل بكفيه ذلك التشهد
 لانه لما قعدا ونقض ذلك القيام فكتانه لم يتم انتهى (قوله وهذا ان لم يقيد الى آخره) حاصل هذه المسئلة شرع
 في فرض قائم قبل ان يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رباعي اتم ففعا واقتدى ما لم يسجد
 فثالثة فان سجد اتم واقتدى الا في العسر وان في غيره قطع واقتدى ما لم يسجد لثالثة فان سجد لها اتم ولم يقيد
 انتهى حلي (قوله في غير رباعية) هو الغر والمغرب لانه لو اتم بتمام ركعتين ثلثت في الغير وحصل شبه التمام
 يحصل الا كفي المغرب (قوله ولكن ضم اليها ركعة اخرى) ما كان به ادر من ظاهره انقطع استدلوا
 بوجبه ما مضى (قوله وجوبا) صيانة له ودي عن البطان في الجهر والنهر ويؤخذ من هذا التعليل ان الركعة
 الواحدة باطلة خلافا لبعض - نفية عسر فادبعت فيه الشريك في يانه من الجائز ان يكون البطان لثالثة قعدة
 لا تكونها واحدة وظاهره حيث انه لو قعد على ما همت (قوله احراز النقل والجماعة) الف ونشر مرتب في التعليل

(منقرا انما اقيمت) ان شرع في الفريضة
 في مصلاة لا اقامة المؤذن ولا الشروع
 في وجوب الجماعة
 فانه لا يقطع صلاته اذا اقام المؤذن وان لم يقيد بالسجدة بل بتمهات ركعتين كما في غاية البيان
 بحر وهو مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاة فكتانه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة
 لا اقامة المؤذن (قوله يقطعها) قال في المنع جاز نقض الصلاة منفردا لحرار الجماعة انتهى وظاهر الاحتجاب
 لما ذكره من الهة وليس المراد الجواز مستوى الطرفين وقيد يقال ان احراز الجماعة واجب على اعدل الاقوال
 فيقتضى ان يكون القطع واجبا وقد يقال انه عارضه الشروع في العمل (قوله لعذر احراز) الاضافة للبيان
 وذلك لان النقص لا كمال اكمال معنى كنفذ المسجد للاصلاح ونقض التضرع للجمعة وذكر اداب جهته شوك
 في سجوده فرفع ثم وضع لا يجعل سجدة بغير (قوله كالتؤدة دانه) تشبيه في الحوار فادق في الجهر وسواء كان
 ماضيا ومضيا في سجود من التقييد بلسانها فاعلم انه انما في نحر هذا مكره مع ما قدمه في المكرهات
 قوله اخذ ضياع) بفتح الصاد بوزن صاب وقوله درهم ليس بقيد بل مادونه كذلك على الراجح كفي امداد
 الفتحاح قاله الحلبي (قوله من مال) من غير ضمير كفي بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكرهات وضياح
 ما قيمته درهم له او غيره حلي (قوله وخاف فوتها) اي تمامها (قوله لا مكان قضاءه) هذا التعليل بقيد جواز
 قطع الغرض للنيابة حلي عن امداد اقتراح قلت عارضه ان الغرض اقوى منها بخلاف النقل (قوله ويجب)
 اضاهر ان المراد الاقتراض (قوله لنحو انما غرق) كتردي اعنى في بئر واخراج انسان من فم سبع (قوله لا يجيبه
 طاهره حرمة الاجابة علم انه في الصلاة اولا (قوله الا ان يستقيت به) اي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره
 ولو في امر غير مهلك واستفاته غير الابوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة الجهر عن الوالدية وهو الذي
 سبق للشرح لا بأس ان لا يجيبه وهي تقتضي ان الاجابة افضل تأمل انتهى حلي (قوله والا اجابه) الظاهر
 منه الوجوب لانه حيث كان الاولى حال العلم الاجابة فعند عدمه تجب (قوله هو الاصح غاية) هذا الخلاف
 ان ما ذكره فيما اذا اقام الى الثالثة ولم يقيد بها بسجدة اما اذا كان القيام في الاولى فالظاهر انه لا خلاف
 في انه يقطعها فانما لما عللوا به انه دون الركعة وهو محل الرقص وعبارة البحر صريحة في ان هذا الخلاف
 في القيام الى الثالثة حيث قال ويخير ان شاء فعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الامام
 هداية وفي المحيط انه يقطع قائما بتسليم واحدة لان اعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فان التحلل
 عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين وبكفيه واحدة لقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معز الى آخر
 الاسلام واختلفوا فيما اذا ادهل بعد التشهد قيل نعم لان الاول لم يكن فعودته وقيل بكفيه ذلك التشهد
 لانه لما قعدا ونقض ذلك القيام فكتانه لم يتم انتهى (قوله وهذا ان لم يقيد الى آخره) حاصل هذه المسئلة شرع
 في فرض قائم قبل ان يسجد للاولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رباعي اتم ففعا واقتدى ما لم يسجد
 فثالثة فان سجد اتم واقتدى الا في العسر وان في غيره قطع واقتدى ما لم يسجد لثالثة فان سجد لها اتم ولم يقيد
 انتهى حلي (قوله في غير رباعية) هو الغر والمغرب لانه لو اتم بتمام ركعتين ثلثت في الغير وحصل شبه التمام
 يحصل الا كفي المغرب (قوله ولكن ضم اليها ركعة اخرى) ما كان به ادر من ظاهره انقطع استدلوا
 بوجبه ما مضى (قوله وجوبا) صيانة له ودي عن البطان في الجهر والنهر ويؤخذ من هذا التعليل ان الركعة
 الواحدة باطلة خلافا لبعض - نفية عسر فادبعت فيه الشريك في يانه من الجائز ان يكون البطان لثالثة قعدة
 لا تكونها واحدة وظاهره حيث انه لو قعد على ما همت (قوله احراز النقل والجماعة) الف ونشر مرتب في التعليل

فان قلت اتفق على ركعتين يستلزم بطلان الاصل عند مجده فلا ذكر واخلافه قلت قول مجده فياذا لم يمكن
 من اخراج نفسه عن العدة بالمضي كما اذا قيد خمسة الظهر بسجدة ولم يكن قعد الاخرة اما اذا كان متمسكا
 من المضي لكن اذن له الشارع في عدمه فلا يبطل اصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الشانية كما صرح به في البحر حلي
 (قوله ثم اقتدى) على سبيل الافضلية كما في مجمع الانهر (قوله مستغلا) هو المعتمد لحديث لا يصلي بعد صلاة
 مثلها وقيل ينوي الفرض وقيل ينوي اكمال الفضيلة اذ يرض الامر اليه ته الى واورد بان جماعة النقل خارج
 رمضان مكرهة قلت نعم اذا كان الامام والقوم متغلبين وكان على سبيل التداخي انتهى حلي عن البحر (قوله
 ويدرك بذلك) اي بالاعتدال متغلبا فضيلة الجماعة اي في الضرر الذي اده منفردا اي نواها وهو المضاعفة
 والامام اولى بذلك وفيه ان المقدري لم ينو الفرض فكيف تحصل المضاعفة فيه (قوله لكراهة النقل بعده) اي
 تحريرا كما مر ودور المفسدة مقدم على جلب المصلحة (قوله لا يقطع مطلقا) سواء قيد بسجدة ام لا (قوله وفيه
 ركعتين) شامل لما اذا شرع في الشفع الثاني من رباعيته لان كل ركعتين شفع على حدة (قوله اذا اقيمت او خطب
 الامام) الف ونشر مرتب كما افاده في الدراستي (قوله لانها صلاة واحدة) بدليل اثبات احكام الصلاة الواحدة
 لها من عدم الافتتاح والتعود في الشفع الثاني بغير (قوله وليس اقطع للاكل) لانه لو قطعها اصلها
 كما يصلي اول مرة بخلاف الفرض فانه اذا قطعها منفردا يصلي بالجماعة اه حلي (قوله خلافا لما رجحه الكمال)
 من انه يقطع على رأس الركعتين لانه يمكن من القضاء بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين
 ولا يفتوت الاجتماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب بحر (قوله للثني) الزاوي في ابن ماجه من ادرك الاذان
 في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق بحر وان لم يكن متطهرا فظهر وعاد كما في مجمع
 الانهر (قوله والمراد دخول الوقت) بحث لصاحب البحر قال كان الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم
 الصلاة مع الجماعة سواء اخرج او كان ما كسافي المسجد من غير صلاة كما نشاهده في زماننا من بعض الفقهاء
 حتى لو كان الجماعة يؤخرون الى الوقت المستحب كالصبح مثلا فخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت
 ثم رجع وصلى مع الجماعة ينبغي ان لا يكون مكرهها ولم ار كنهه منقولا انتهى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج
 المسجد ثم دخله هل يكره خروجه ذكر في التمهات يكره خروجه ايضا (قوله الا لمن ينظم به امر جماعة) بان كان
 مؤذنا او اماما في مسجد تنفرق الجماعة بقيته فله الخروج بعد التندال لانه ترك صورة تكميل معنى (قوله او كان
 الخروج لمسجد حيه) اي وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كما في النهاية واستشكك في الجهر بقوله ولا ينبغي ما فيه
 اذ خروجه مكره تحريرا والصلاة في مسجد حيه مندوبة ولا يرتكب المكره لاجل التدبؤ ولا دليل يدل
 على تقييد الخارج بغير المؤذن والامام انتهى وهو مبني على ان الصلاة في مسجد حيه افضل وهو احد قولين
 (قوله ولم يصلوا فيه) قيد زاده صاحب الشرح وهو معلوم من المقام وفي الجوى عن البرجندى اذا فاتته الجماعة
 في مسجد حيه بخير ان شاء ذهب الى مسجد آخر يصلي فيه بالجماعة وان شاء صلى وحده في مسجد حيه وان شاء
 ذهب الى منزله فصلى باهله (قوله ولا سناذه لدرسه) طاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره صاحب البحر من
 الاشكال في مسجد الحلي بان هذا ذكره ابو السعود وفيه ان الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يقتضى فعله نعم
 في الوعظ البحث ظاهر وظاهره انه يجوز له ذلك ولو علم انه لا يفوته شيء من الدرس او الوعظ بصلاته في ذلك المسجد
 (قوله والحاجة) بحث لصاحب التمهات اخذه من خبر لا يخرج من المسجد بعد التندال الامتناع في اورجل يخرج
 لحاجة يريد الرجوع (قوله ومن عزمه ان يعود) متعلق بالاخير فقط انتهى حلي (قوله فلا يكره له الخروج)
 لانه اجاب داعي الله مرة فلا يلزمه ثانيا (فائدة) ادخال ال على مرة لغة اعمية سرت الى العرب عدوى في حاشية
 الاخضرى (قوله بل ترك الجماعة) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر ان مرادهم عدم المصاهرة
 في الخروج لاعدتها مطلقا لان من صلى وحده فقد ارتكب المكره وهو ترك الجماعة لانها على الصحيح اما سنة
 مؤكدة او واجبة ولم ار من نيه عليه (قوله الا عند الشرع في الاقامة فيكره) طاهره وان كان مقيم جماعة اخرى
 قال ابو السعود وهو الماذكور في كثير من الفتاوى وذكر صدر الشريعة ان المقيم جماعة اخرى لا يكره له الخروج
 وان اقيمت وبشره الى قول الشرح بلا عذر وفيه انه قد ادى الفرض منفردا فلا يقال انه مقيم جماعة اخرى (قوله
 لما مر) اي من قوله احراز النقل والجماعة انتهى حلي (قوله وان اقيمت) بيان للاطلاق (قوله لكراهة النقل بعد

(وان صلى الا انها) اي الرابعة (ان منفردا)
 ثم اقتدى (بالامام) (متغلبا وبذلك) بدليله
 فضيلة الجماعة (حلي) (الاقية العسر) ولا
 يقتدى (بكره النقل بعده) (والتسارع في نقل
 لا يقطع مطلقا) (وتمهات ركعتين) (وكره استسنة
 الظاهر) (سنة الجماعة) (الراجح) (لا يهاصل
 فيها اربعاً) (على) (القول) (الاجماع) (لا يهاصل
 واحدة) (وايس) (انقطع) (الاجماع) (لا يهاصل
 خلافا لما رجحه الكمال) (وذكره) (بحر)
 للثني (خروج من المسجد) (من مسجد اذن
 جرى على الغالب) (والمراد دخول الوقت اذن
 فيه اولا) (الا لمن ينظم به امر جماعة) (انما
 او كان الخروج) (والمراد دخول الوقت اذن
 اول سناذه لدرسه) (انما) (الا لمن صلى
 ومن عزمه ان يعود) (وحده) (من) (ولا يكره
 الظاهر) (انما) (الا لمن صلى
 له ان يخرج بل ترك الجماعة) (الا لمن صلى
 في الاقامة) (فيكره لخالفه الجماعة) (الا لمن صلى
 بل يقتدى) (من) (الا لمن صلى
 انفسه) (انما) (الا لمن صلى
 وان اقيمت) (انما) (الا لمن صلى)

لاولين) هذا يرى على ما علمنا على قول من قال انه ينوي ان يركع فيه وان نوى ان يركع في بقع فلا
 (قوله وفي المغرب) اي وفي الوقت الذي فيه المغرب (قوله المتبر) نصغير الشراء وهي اركعة واحدة التي لا تالية لها
 والثلاث تستلزمها سكر ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما صرح به في البحر وان كنت ثلاثا مع الامام فتقبل
 فائدة فيعيد هذا اربعة او الخمس انها مكررة فيشترى بها حتى حلي وفي كلام الشرح تقدير اي صلاة المتبر (قوله
 بالانعام) متعلق بمجموعة فلو فرض انه شرع معه بها اربعة لان محبة الامام مشروعة في الجملة ومحبة
 السنة لا شرع اصلا انتهى - حلي (قوله اشد) لان محبة الجماعة وزرع عظيم محيط ولا يورث الى الطعن في الامام
 (قوله قلت) واراد على قوله وفي المغرب احد المحظورين السير الزعلي قوله اشد في يقتضي بمفهومه ان الصلاة مع
 الامام في اكرهه شديدة وهي التحريمية قال الحلي ما في افة - ثاني مردود بتصريح صاحب الهندية باكرهه
 وما صاحب نية اليه ان بانها بدعة وقضى في سن الجماعة الصغير بانها حرام قال في البحر والظاهر ما في الهراية
 ان لما يشترطه يكون به على الله عليه ولم ينه عن التبر او هو من قبيل طي الثبوت قطعي الدلالة فيعيد كراهة
 التبر على اصولنا (قوله وفي المحضرات الخ) من كلام افة مستأني قصده تأييدا مادامه من كون اكرهه تربية
 لدى هو معنى الاساءة انتهى حلي (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على طنه بالاولى فهو ولا تركزت
 خوف فوت الجماعة في ان تترك خوف خروج الوقت او السعور (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون
 تفصيص اية من المراد من قوله ومن خاف الى آخره اي قبل الشروع اما بعده فلا يقطع فقوله في التبر قطع وتوقيد
 اية منها من سنة فجر بالسجدة بخلاف لما قدمه من قوله وقيد باظهر لانه لو شرع في ما في وقت اظهر
 لا يقطع (قوله للسعور) قوله لكور الجماعة (كل) لورود الوعد والوعيد فيها والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد
 ويعيد تركها لان نواب الجماعة اعظم لانها مكملات ذاتية والسنة مكملات خارجية والدائمة اقوى (نبيه)
 فما حنفت هذه السنة به الحكم لانها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا لخير خيرين الدنيا
 وما دبر (قوله وقيل في الشهر) قال في الشهر بلالية الذي تحرر عندي انه في السنة اذا كان يدركه
 وفي الشهر باتفاق بين محمد ونجيه ولا يتقدم بادران ركعة وتفرع الخلاف هذا على خلافهم في مدرته تشهد
 الجماعة غير ان المارضا على ادراك فضل الجماعة وهو يحصل بادران تشهد بالاتفاق كنقص عليه
 كذا في طه به ضوم من اهل البحر رضي الله عنه قوله في مدرته اقل ركعة شالية من الجماعة لا يدرك الجماعة
 برغم اظهر غير ان قوله في ذلك في الجمعة لان الجماعة شرطها فقال بذات احتياط قوله لكن ضعفه
 في شهر بانه شرط على ركعة اي وهو يرى محمد ان الجمعة لا تدركه بركعة انتهى وانت خبير بالخرج
 على هذا رأيت في رواية لا هذا قيل فتأمل قوله بل جليا الى آخره (قال في الحرثم السنة في السنن
 ر في بيان به او عذاب لم يجدوا في مكة في المسجد الخارج وان كان المسجد واحدا خفف الاسطوانة
 وعيد ذلك في آخر السنة بعد اعراضه في ناحية منه وذكر في موضعين الاول ان يصلي اجمالا للصف
 شائعا لجماعة الشان ان يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول اشد كراهة (قوله لان ترك
 مكرره) وهو يعليان الجماعة وليس على هذا (قوله وقيل) قوله اسماعيل الزاهد وقوله بشرع الخ
 ليتمكن من انقضاء بعد التبر (قوله مردود بان دورا المنسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي
 الايمان بالسنة بعد ذلك انتهى حلي ورد ايضا بما ذكره الامام السرخسي بان ما وجب بالشروع لا يكون اقوى
 مما يجب بالسنة بعد ذلك انتهى حلي (قوله مردود بان دورا المنسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي
 الجماعة احدها بانها نكره عليه لان هذا امر بالصلاة على قصد ان يقطع الصلاة ولا يتم وانه غير
 مستحسن (قوله لا يترك التسبعية) وبأى في ما قبله وبه - قد علم بانها تابعة لانه لا له ما قضيت واطلاق انقضاء
 عليها بخلاف عند الامام ما لا يأتي بها بعده واذا الكلام انها لا تقتضي قبل طلوع الشمس وحدها اصلا ولا بعد
 الطلوع وهو المتمدن قال محمد بن قتيبي بعده (قوله لورود المتبر بقضائها) هو انه عليه الصلاة والسلام قضائها مع
 القرض صريحة لانه التبر من انتهى والتبريس التبرول آخر الليل للامتراحة او النوم فوح اقتدى (قوله بخلاف
 التماس) متعلق بقضائها ذلك لان انقضاء قاصر على الواجبات وهذه سنة وهذا انقضاء باتفاق بين من قال
 بسنة او وجوبها (قوله فغيره عليه لا يقاس) الضمير يرجع الى الوقت المجهول (قوله يتركها ويقتدى) افادته لم

وقال في المغرب احد المحظورين السير الزعلي قوله اشد في يقتضي بمفهومه ان الصلاة مع
 الامام في اكرهه شديدة وهي التحريمية قال الحلي ما في افة - ثاني مردود بتصريح صاحب الهندية باكرهه
 وما صاحب نية اليه ان بانها بدعة وقضى في سن الجماعة الصغير بانها حرام قال في البحر والظاهر ما في الهراية
 ان لما يشترطه يكون به على الله عليه ولم ينه عن التبر او هو من قبيل طي الثبوت قطعي الدلالة فيعيد كراهة
 التبر على اصولنا (قوله وفي المحضرات الخ) من كلام افة مستأني قصده تأييدا مادامه من كون اكرهه تربية
 لدى هو معنى الاساءة انتهى حلي (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على طنه بالاولى فهو ولا تركزت
 خوف فوت الجماعة في ان تترك خوف خروج الوقت او السعور (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون
 تفصيص اية من المراد من قوله ومن خاف الى آخره اي قبل الشروع اما بعده فلا يقطع فقوله في التبر قطع وتوقيد
 اية منها من سنة فجر بالسجدة بخلاف لما قدمه من قوله وقيد باظهر لانه لو شرع في ما في وقت اظهر
 لا يقطع (قوله للسعور) قوله لكور الجماعة (كل) لورود الوعد والوعيد فيها والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد
 ويعيد تركها لان نواب الجماعة اعظم لانها مكملات ذاتية والسنة مكملات خارجية والدائمة اقوى (نبيه)
 فما حنفت هذه السنة به الحكم لانها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا لخير خيرين الدنيا
 وما دبر (قوله وقيل في الشهر) قال في الشهر بلالية الذي تحرر عندي انه في السنة اذا كان يدركه
 وفي الشهر باتفاق بين محمد ونجيه ولا يتقدم بادران ركعة وتفرع الخلاف هذا على خلافهم في مدرته تشهد
 الجماعة غير ان المارضا على ادراك فضل الجماعة وهو يحصل بادران تشهد بالاتفاق كنقص عليه
 كذا في طه به ضوم من اهل البحر رضي الله عنه قوله في مدرته اقل ركعة شالية من الجماعة لا يدرك الجماعة
 برغم اظهر غير ان قوله في ذلك في الجمعة لان الجماعة شرطها فقال بذات احتياط قوله لكن ضعفه
 في شهر بانه شرط على ركعة اي وهو يرى محمد ان الجمعة لا تدركه بركعة انتهى وانت خبير بالخرج
 على هذا رأيت في رواية لا هذا قيل فتأمل قوله بل جليا الى آخره (قال في الحرثم السنة في السنن
 ر في بيان به او عذاب لم يجدوا في مكة في المسجد الخارج وان كان المسجد واحدا خفف الاسطوانة
 وعيد ذلك في آخر السنة بعد اعراضه في ناحية منه وذكر في موضعين الاول ان يصلي اجمالا للصف
 شائعا لجماعة الشان ان يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول اشد كراهة (قوله لان ترك
 مكرره) وهو يعليان الجماعة وليس على هذا (قوله وقيل) قوله اسماعيل الزاهد وقوله بشرع الخ
 ليتمكن من انقضاء بعد التبر (قوله مردود بان دورا المنسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي
 الايمان بالسنة بعد ذلك انتهى حلي ورد ايضا بما ذكره الامام السرخسي بان ما وجب بالشروع لا يكون اقوى
 مما يجب بالسنة بعد ذلك انتهى حلي (قوله مردود بان دورا المنسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي
 الجماعة احدها بانها نكره عليه لان هذا امر بالصلاة على قصد ان يقطع الصلاة ولا يتم وانه غير
 مستحسن (قوله لا يترك التسبعية) وبأى في ما قبله وبه - قد علم بانها تابعة لانه لا له ما قضيت واطلاق انقضاء
 عليها بخلاف عند الامام ما لا يأتي بها بعده واذا الكلام انها لا تقتضي قبل طلوع الشمس وحدها اصلا ولا بعد
 الطلوع وهو المتمدن قال محمد بن قتيبي بعده (قوله لورود المتبر بقضائها) هو انه عليه الصلاة والسلام قضائها مع
 القرض صريحة لانه التبر من انتهى والتبريس التبرول آخر الليل للامتراحة او النوم فوح اقتدى (قوله بخلاف
 التماس) متعلق بقضائها ذلك لان انقضاء قاصر على الواجبات وهذه سنة وهذا انقضاء باتفاق بين من قال
 بسنة او وجوبها (قوله فغيره عليه لا يقاس) الضمير يرجع الى الوقت المجهول (قوله يتركها ويقتدى) افادته لم

يسرع

يسرع فيها اما اذا شرع فيه بها اربعة لان الشافعية لا يقطعها واذا علم انه اذا علم انه يدركه في الاولى لوانها فانه
 ياتي بها (قوله ثم ياتي بها) ولا ينوي انقضاء ولهذا عدل عن قول الكثر وقضى الى آخره (قوله على انها سنة) اي اتفاقا
 على الصحيح وذكر في الخاتمة انها سنة عند ما نقل عند الامام انتهى حلي (قوله عند محمد) وعند ابي يوسف بعده
 كذا في الجماعة الصغير الحسامي وفي المنظومة وشروحه الخلاف على العكس وفي غاية الايمان يحتمل ان يكون
 عن كل من الامامين روايتان - حلي عن البحر (قوله وبه يقتضى) ورجح في فتح القدير تقديم الركعتين لان الاربع
 فانت عن الموضع المسنون فلا يفتون الركعتين عن موضعها قصد بلا ضرورة حلي عن البحر (قوله لا يقتضى)
 اي لا تفعل على انها هي المندوبة فان اداها كانت تفلا محضا وسكت عن التي قبل العصر لانه لا يتوهم قضاؤها
 لان ما بعد العصر وقت مكرره قاله الحلي (قوله ولا يكون مصليا بجماعة الى آخره) هذه المسئلة موضوعها
 الايمان لانه لا ذكرها كاتوطئة قوله لكنه ادرك فضلها اذ ربما يتوهم ان بين ادراكه افضل والجماعة تلازما
 فاحتاج الى دفعه ثم رد حلي ليلين اظهر جماعة لا يبر الا بصلاة الكل مع الامام كالوحدان لا يصلين فانه
 لا يحنث الا بكاهما مع فهو ونظير ما لو حلف ايا كان هذا لرغيف لا يحنث الا باياه كاهه كاهه وهذا ايضا مع كلام
 السرخسي انتهى بحر (قوله اتفاقا) اما مدرته ثلاث فبها الخلاف الا في (قوله من ذوات الاربع) ليس قيدها
 اذ الشان واخلاف كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرته الثلاث انتهى حلي (قوله لكنه ادرك فضلها)
 اي توابعها وهو المضاعفة ويحنث بادران الاخر لو قال ان ادركت الخ (قوله اتفاقا) بين محمد والشخص لما كان
 يتوهم من قول محمد في الجمعة انه لا يدركها بادرانك تشهد انه لا يدركها اثواب ايضا زاله بذكر الاتفاق
 (قوله دون المدر) اي لاول الصلاة لقوات اشكيرة الاولى وقد صرح الاصاويون بان فعل المسبوق اذا قام
 وفعل المدر اذا آتاكمل بحر (قوله واللاحق كالمدر) فلو ادرك اولها وانام وقام آخرها وقد حلف يصلين
 جماعة بر (قوله وكذا مدرته ثلاث) ومدرته اثنتين من اثلاث ومدرته ركعة من اثلاث (قوله
 وضعفه في البحر) بمسئلة رعيه السابقة (قوله واذا من فوت الوقت) الظاهر ان مراده اصل الوقت بدل
 قول الشرح نفوذه ان يرض وهو طهر في غير انصرام اياه فشكل فانه لوق في الوقت المكرره ما يسع اربع
 ركعات فهذا الكلام يقتضي انه يصلي سنة العصر ويقع الفرض - فينتفي في الوقت المكرره مع تفهم على انه
 ان تعارض سنة ومكرره تترك السنة لاجل المكرره انتهى حلي (قوله فلو طوع ما شاء) المراد بذلك ما بين السنن
 الرواتب فان كان يصلي بجماعة بات بها اتفاقا وان صلى منفردا فكذلك على الاصح خلافا لمن قال ان المنفرد
 لا ياتي بالسنة لان النبي عليه الصلاة والسلام انما كان يفعله بها عند صلاة الجماعة وهذا هو معنى ما في البحر
 خلافا لما في التبر وفيه ابو السعور فاعتراض عليه (قوله وبأى بالسنة مطلقا) اي موافق صلى بجماعة ام لا - مسافرا
 كان او قريبا او لسعود وهذه مسئلة مستقلة لا تتعلق لها بما قبلها انتهى حلي ومقابل الاطلاق التفصيل
 السابق قريبا (قوله على الاصح) وقيل ان صلى منفردا فخير لان المواظبة لم تنقل في غير الاداء بجماعة قال الربيعي
 والاحوط الاول لانها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لحر النقض ان المتكبر
 في الفرض والمنفرد حيثما ادوج الى ذلك والنصوص الواردة فيها لم تفرق فيجوز على اطلاقها الا اذا خاف
 القوت اه (قوله لكونها مكملات) يعني والصلاة منفردا تحتاج الى التكميل فوق ما تحتاجه الصلاة بجماعة
 انتهى حلي وانما يظهر في البعدية لافي القبلية لانها لقطع طمع الشيطان الا ان يدعي ان قطع طمعه من
 المكملات (قوله فزيادة الدرجات) ولو القبلية اذ لا خال ولا طمع للشيطان في صلته شريلا (قوله مشكل
 بما مر) اي انه اذا خاف فوت ركعة من الظهر ولو صلى سنة تركها (قوله فتدبر) تدبرناه فوجدناه باطلا
 واجيب من الشريلا حيث لم يتعرض له في الحاشية قاله الحلي اقول تدبرناه فوجدناه صحيحا لا غبار عليه
 وصاحب الدرر قرض المسئلة فيما اذا فاتته الجماعة واراد الصلاة منفردا فانه ياتي بالسنة كما قدمته وعبر عنه
 وقال بعض مشايخنا لا ياتي بها لانه انما ياتي بها اذا ادعى انقراض الجماعة لكن الاصح ان ياتي بها
 وان فاتته الجماعة الا اذا خاف فوت الوقت فينتفي تترك انتهى والجب من الشرح والحسن واي السعور حيث
 غفلوا عن صدر هذه العبارة واستكملوا ويرحم الله الجميع (قوله ولو اقتدى بامام رايه) وكذا الواحظ فرفع
 الامام رأسه قبل ركوعه انتهى ثم واصل ان مدرته الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم

عند محمد وبه يقتضى جوهرا اما قبل العشاء
 فتدبر لا يقتضى اصلا (ولا يكون صليا
 بجماعة) انما هو (من ادرك ركعة من ذوات
 الاربع) لانه منفرد ببعضها (الحكمة من ادرك
 قضاها) بل بادران التكبير الاول واللاحق
 دون المدر لقوات التكبير الاولى واللاحق
 كالمدر (لا يكون مصليا بجماعة) على
 اثلاث (وقال السرخسي لا يتركها) على
 الاظهر في البحر (واذا من فوت الوقت) مطلقا
 وضعفه في البحر (وبأى بالسنة) مطلقا
 ما شاء (قوله على الاصح) مطلقا
 انقضى منه الفرض (وبأى بالسنة) مطلقا
 (وقيل ان صلى منفردا فخير لان المواظبة لم تنقل في غير الاداء بجماعة قال الربيعي
 والاحوط الاول لانها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لحر النقض ان المتكبر
 في الفرض والمنفرد حيثما ادوج الى ذلك والنصوص الواردة فيها لم تفرق فيجوز على اطلاقها الا اذا خاف
 القوت اه (قوله لكونها مكملات) يعني والصلاة منفردا تحتاج الى التكميل فوق ما تحتاجه الصلاة بجماعة
 انتهى حلي وانما يظهر في البعدية لافي القبلية لانها لقطع طمع الشيطان الا ان يدعي ان قطع طمعه من
 المكملات (قوله فزيادة الدرجات) ولو القبلية اذ لا خال ولا طمع للشيطان في صلته شريلا (قوله مشكل
 بما مر) اي انه اذا خاف فوت ركعة من الظهر ولو صلى سنة تركها (قوله فتدبر) تدبرناه فوجدناه باطلا
 واجيب من الشريلا حيث لم يتعرض له في الحاشية قاله الحلي اقول تدبرناه فوجدناه صحيحا لا غبار عليه
 وصاحب الدرر قرض المسئلة فيما اذا فاتته الجماعة واراد الصلاة منفردا فانه ياتي بالسنة كما قدمته وعبر عنه
 وقال بعض مشايخنا لا ياتي بها لانه انما ياتي بها اذا ادعى انقراض الجماعة لكن الاصح ان ياتي بها
 وان فاتته الجماعة الا اذا خاف فوت الوقت فينتفي تترك انتهى والجب من الشرح والحسن واي السعور حيث
 غفلوا عن صدر هذه العبارة واستكملوا ويرحم الله الجميع (قوله ولو اقتدى بامام رايه) وكذا الواحظ فرفع
 الامام رأسه قبل ركوعه انتهى ثم واصل ان مدرته الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم

اذا قيل بما قبل الروال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان الضاء كاخيرة قسم من المأمورية والمأمورية حقيقة هو
 الواجب كما علم في محله فعلى هذا الاوصاف السنة بأحد هذه الانساب الثلاثة وان اراد بالأمورية ما يشمل الفعل
 مجازا بذلك الواجب بالعبادة وقتها الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغير عدم
 صحة الشروع والقضاء فعملها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في وقتها آداء وما اذن الشارع في فعله منها
 في غير وقتها قضاء كسنة الفجر وما سنة الظهر فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لانها مقعولة
 في وقتها تقول المصنف الاتي وقضاء القرض الى آخره جار على هذا الوجه او مجازا انتهى حلي (قوله وقضاء) الزوار
 يعني او ما نفعه الخلو فيشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء او البعض قضاء والبعض آداء او الكل آداء
 كالشامع الزور (قوله لازم) لم يقل فرض كما قال صدر الشريعة لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط
 كما في المحيط لان الشرط حقيقة لا يسقط بالثبوت وهذا به يسقط ولا واجب كما في العراج لانه لا يقوت
 الجواز بقوته وهذا به يقوت فلما اختلفت عبارات المشايخ اتى المصنف بلفظ يمكن ان يمتشي على كل منها
 فآداه ابو السعود عند قول ~~الصلوة~~ مستحق (قوله يقوت الجواز بقوته) أي عدم صحة غير المرتب بقوته
 أي بسبب قوت الترتيب وليس المراد بالجواز الحل فقط فتأمل (قوله من نام عن صلاة) تمام الحديث او نسيها
 فلم يذكرها الا وهو صلى مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ينعى الذي تذكره لم يعد التي صلى مع الامام اهـ حلي
 عن الدرر واخذ من الحديث ان الانسان اذا تذكر القناتة وهو مع الامام لا يقطع صلاة الامام بل يتمها
 وهي نافذة (فروع) لو علم انه ترك صلاة من يوم ولا يدري اي صلاة هي قضي خصالا صلاة اليوم كانت واجبة
 يتعين فلا يخرج عن عهدة الواجب بالشك وفي الحاوي تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة
 قضى الفجر والزور وجهه ان ترك القراءة في ركعة واحدة لا يبطلها في سائر الصلوات الا الفجر والزور وينبغي
 تقييده بغير المسافر اما هو فيقضي خصال الزوم القراءة في كل الصلوات وبغير الجمعة ولو شك اصله ام لا فان في الوقت
 وجبت الاعادة لا بعده ابو السعود عن الجبر والتهرقات وينبغي في المسافر اعادة ما عهدا المغرب وفي يوم الجمعة
 اذا كان اماما اعادة ثلاث صلوات الفجر والزور والظهر (قوله وبه يثبت القرض العملي) لانه تلحق المتيقن
 بالادلة انتهى حلي (قوله والواجب) كالمنذورة والمحلول عليها وقضاء النفل الذي افسده (قوله وقت القضاء)
 اي لصحة القضاء فيها وان كان قضاء الصلاة فوريا لا لعذر (قوله الا الثلاثة المنية) وهي الطلوع والاستواء
 والغروب وهي محل ايضا للنفل الذي شرع فيه عند هاتما افسده (قوله كما مر) اي في اوقات الصلاة انتهى حلي
 (قوله فلم يميز جراح) وفساده موقوف كما يأتي (قوله لوجوبه عنده) المراد به الافتراض العملي (قوله فلا يلزم
 الترتيب اذا ضاق الوقت) اي بين القناتة والوقية لان القناتة بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص حتى
 يقال ان الترتيب فيها يسقط بضيقة ابو السعود (قوله الا اذا ضاق الوقت المستحب) فلو قدم القناتة في هذه
 الحالة صح وباتم التهيؤ وقيل الاعتبار اصل الوقت والترجيح وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب ارجح كما يستفاد
 من البرزوخة الخلاف تظهر فيما لو تذكر وقت العصر انه لم يصل الظهر وعلم انه لا يستقل بالظهر يقع قبل التغير
 ووقع العصر او بعضه في التغير فعلى القول الاول يصل العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصل الظهر
 ثم العصر ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقية مع تذكر القناتة واطال القراءة فيها حتى
 ضاق الوقت لا تجوز صلاة الا ان يقطعها او شرع فيها ولو ناسيا والمسئلة بمجالها ثم ذكرها عند ضيق الوقت
 جازت حمله ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جازة فالبقاء اولى لانه اسهل من الابتداء اهـ (قوله
 حقيقة) غير لنسبة ضاق اي ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يمكن ضيقه بحسب الظن انتهى حلي
 فنلون من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصل الفجر ثم تيمنه دكان في الوقت سنة بطل الفجر في نظر
 ان كان في الوقت معه يصل العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه معه يعيد الفجر فقط فان اعاد الفجر فبين ايضا
 انه كان في الوقت معه ينظر فان كان الوقت يسعها صلاهما والا اعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد اخرى
 فليعلم فرضه ما يلي الطلوع وما قبله تطوع ابو السعود عن البحر (قوله اذ ليس الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب
 انما ضاق الوقت وهذا التعديل بطاهاه انما ياسب اعتبار اصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن ان يجلب
 بان معناه تفويت الوقية عن وقتها المستحب انتهى حلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل القناتة) صورته عليه

[illegible]

العشاء والوتر مثلاً لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض أجمع فقط ولا يسع الصلوات
الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصح في المجتبى بأن الأصح حواز الوقتية
حلي عن البحر (قوله وفيه) أي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى حلي (قوله فيصلاهما)
أي صلاة الفجر وقوله وفيه سعة أي صلاة الفجر فقط باعتبار ظنه (قوله أونسيت) التيسان هو عدم تذكر
الشيء وقت حاجته انتهى حلي (قوله لأنه عند) قال في البحر وهو عذر وماوى مسقط للتكليف لأنه ليس في وسعه
ولأن الوقت وقت للفائنة بالتذكر وما لم يتذكر لا يكون وقتاً له انتهى وبسقط التيسان الترتيب سواء وقع
بين فائتين أو فائنة ووقتيتين أو وقتيتين كان صلى الوتر ناسياً العشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر أنه لم يصل العشاء
فصلها لم تلزمه إعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير وضوء ناسياً صلى الوتر واليسنة وضوءاً أعاد العشاء وصلتها
لا الوتر إلا على قول الصاحبين لأنه سنة عندهما انتهى حلي (قوله أوقات ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفائنة
والوقتية وبين الفوائت إذا كانت الفوائت ستاً كذا في النهر ما بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب
بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى حلي (قوله اعتقادية) خرج العملي وهو الوتر فإن الترتيب بينه وبين غيره وإن كان
فرضاً لكنه لا يجب مع الفوائت انتهى حلي وكأنه لأنه لا وقت له باستقلاله (قوله في حد التكرار) أي في عدد
يقتضى التكرار فإنها إذا كانت ستة لا بد وأن يتكرر فيها فرض من الخمسة وأما ما دون الستة فقد لا يتحقق
التكرار كصلوات يوم وليلة (قوله المقضى للخرج) أي المؤدى للخرج فيها ولو قلنا يلزم الترتيب وفي نسخة المقضى
(قوله على الأصح) احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في السراج الوهاج من اعتبار
دخول وقت السابعة حلي عن البحر (قوله ولو متفرقة) اعلم أن الفوائت إما حقيقة أو حكمية نص على ذلك
في إمداد الفتح أما الحكمية فظاهر ما إذا ترك فرضاً صلى بعده خمس صلوات ذكره كما صرح به القهستاني
وظهر من تمثيله بالحكمية أن إطلاق الحكمية عليه تغليب لإلزام كل حقيقى حكمي وهذا لأن المتروك فائت
حقيقة وحكمي والخسنة الموقوفة فائتة حكماً فقط وأما الحقيقة فاما إن تكون مجموعة أو متفرقة فإن كانت مجموعة كما
إذا ترك صبح يوم وصح ثانيه وما بينهما حكمهما ظاهراً وإن كانت متفرقة وصلى ما بينهما غير ذلك لم يتركها كما
صرح به الشرنبلالي في رسالته جداول الزلاله فإن كانت ستاً كما إذا ترك صلاة صبح مثلاً ستة أيام وصلى ما بينهما
ناسياً لم يسقط الترتيب انصافاً وإن كانت أقل من ستة كالأوندة كرفائنة بعد شهر اختلها وفيه فن اعتبر في
سقوط الترتيب كون الأوقات المتخللة ستاً حال هنا يسقط الترتيب لأن الأوقات هنا أكثر من ذلك ومن اعتبر كون
الفوائت ستاً بالفعل لم يقل بسقوطه لأن الفائت واحدة وهو الصحيح وظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسألة
الستة الحكمية المتقدمة بالتذكر وعدمه فإنه في الحكمية على الجنس ذكر المتروكة وفي مسئلتنا صلى صلاة
الشهر غير ذلك لفائنة كما قدمناه عن الشرنبلالي ويدل عليه عبارة البحر حيث قال لوند كرفائنة بعد شهر
كما ذكرناه انتهى حلي (قوله أو قديمة) مثاله ترك صلاة شهر ثم أقبل على الصلاة ثم ترك فائنة حادثة فإن الوقتية
جازية مع تذكر الفائنة الحادثة لانضمامها إلى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم
إن المسقط الفوائت الحديثة وأما القديمة فلا تسقط ويجعل الماضي كأن لم يكن حلي عن البحر (قوله على المتقدم)
راجع إلى كل من المتفرقة والقديمة انتهى حلي (قوله لأنه) أي الحال والشأن متى اختلف الترجيح كما هنا
في اعتبار القديمة والحديثة (قوله راجح إطلاق المتن) وقد أطلقوا في اعتبار الستة (قوله وأوطن ظناً معتبراً)
ذكر في المنع هذه الجملة بعد قوله أونسيت وهو المناسب لتعريض البحر بأن الظن المعتبر ملحق بالتيسان
واعلم أن موضوع المسئلة في جادل صلى كما ذكره بقلدهم ثم أول يستفت قيميا فصلاته صحيحة لمصادقة بها بمجتهداً
فيه أما لو كان مقلداً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عبرة لظنه المخالف لمذهب امامه وإذا كان مقلداً للشافعي
رحمه الله تعالى فلا ضاد في صلاته ولا تتوقف صحته على شيء هكذا ينبغي حل هذا المجلد والافتخار له ما سبب في
من توقف صحة المؤدات بعد المتروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو ضاها قبل ذلك بطل ما صلا بعدها
حلي عن الشرنبلالية وقال في البحر والحق أن المجتهد لا كلام فيه أصلاً وإن ظنه معتبراً مطلقاً سواء كانت
تلك الفائنة وجب أعادتها بالاجماع أو لا إذ لا يلزمها اجتهداً أبي حنيفة ولا غيره فإن كان مقلداً لأبي حنيفة فلا عبرة
لأبيه المخالف لمذهب امامه فيلزمه إعادة المغرب أيضاً وإذا كان مقلداً للشافعي فلا يلزمه إعادة العصر أيضاً

وفيه بطن من عليه الغضا منضيق وقت الغمر فاضلاها
 وفيه معة ببارها الى الخارج ووضه الاخير
 (اوقات) الفاتحة لانه عسور (اوقات من)
 اعتقاده لا دخولها في حد الكرار القضي
 للجرح (جرح وقت) الفاتحة لانه متى اختلف
 ولو من وقت اوله على المعتد لانه متى اختلف
 الترتيب مع اطلاق المتن جبر (اولا طبا
 معتبرا) اي يقطر دم الترتيب ايضا بالظن
 المعتبر

الى قوله عليه السلام لكل مومنان بعد السلام لا يجزى انقول على الله والخلق في الاولوية لانه لو وجد قبل السلام لا يبيده لانه لو اعادة تكرره وهو خلاف الاجماع وسابع المؤتم الخفي من بسجده قبله وانما كان الاول التأخير لان سجود السهو عما لا يتكرر فهو من السلام حتى لو سها عن السلام ايضا يجزى به وصورة السهو عن السلام انه يقوم الى الخامسة ما هي فيلزمه السهو لتأخير السلام ابي في قاعدة على فان انه لم يتم تسليطه لم يسلم فانه يسلم وسجد للسهو ولو سها في سجود السهو لا يسجد له وسجد ان محمد بن الحسن قال للكسافي وهو ابن خالته لم لا تستغل بالفقه فقال من احكم علماء الفقهية الى سائر العلوم فقال محمد رحمه الله تعالى اما اني عليك شيئا من مسائل الفقه فخرج جوابه من الخوف قال مات فقال ما تقول فحين سها في سجود السهو لم يضر ساعة ثم قال لا سها عليه فقال من اي باب من الابواب خرجت هذا الجواب فقال من باب ان المصير لا يضر فتجب من فطنته (قوله واحد عن يمينه) بحجة الزاهدي في المجتبى قال صاحب الجبر والذى ينبغي الاعتماد عليه صحيح الحديث انه يسلم عن يمينه فقط لان السلام عن اليمين معهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى وهذا حديث اقول ان يمانية يكون بعد السجدة الاولى متفاه وجهه ولا يعرف قال في المحيط انه الاصول لان الاول لتحليل والتساقى للتحية وهذا السلام لتحليل للتحية فكأن ضم الثاني الى الاول عبثا واختاره ساقط الدين في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه اشار في الاصل وهو الصواب فالتام ان يكون بعد التسليمين فقد ظهر ان الثاني هو الاكثر ترجحا بل يرمز البعض بانه الصواب والصواب لا يعدل عنه فكان على الشرح ان يجرى المصنف عليه فان عبارته قابلة له وتصح الزاهدي لا يوازي ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيد لقوله واحد انتهى حلي (قوله لانه المعهود) ان في الصلاة فيه اشارة الى البحث في القول الثاني انه يسلم تلقاه وجهه بانه غير معهود قوله وعليه لاني ان يرفع عليه وهذا التفرع استظهر صاحب النهر على القول الاول والثاني (قوله بجزء) هو صاغر اربعة خلاف في الاول وقيل لا يجوز قوله في ان قصاص لانه لم يرد في النقصان ابو السعود (قوله ويعد في الزيادة) لانه رغم الشيطان والزمه ابو يوسف بما لو كان عنهما في مجلس هارون الرشيد فصحروا لذكور في كتب المالكية انه اذا اجتمع سهوان عن زيادة ونقصان سجود قبل السلام اه ابو السعود (قوله سجدة ثانيا) تقولهم سجود السهو مفرد مضاف بهم (قوله ويجب ايضا الخ) ليدرك تكبير السجود وتبنيه فلا ناله لم يرد في كل منهما مسنون بجزء المحيط وغيره (قوله يرفع التسليم) والسلام بجزء (قوله لقوتها) يكونها فرضا والواجب لا يرفع القرض فلو سجدهما ولم يقعد لم يفسد صلاته لان التقود ليس بركن بجزء (قوله فانها ترفعها) لانها مبنية على ما وقعها اذ هو سجدة واحدة وانما سجدة واحدة ترفعها ما لا يفسد (قوله وكذا التلاوة) فانها ترفعها لانها اربعة اركان فخذت حكمها بجزء وفي رواية انها كالسجدة وكان وجهه انها واجبة كسجود السهو لا فرض انتهى حلي (قوله في التقود الاخير) لانه محلها وقوله في المختار ان عند عامة اهل النظر اهل المذهب وصححه في البداية والهداية واختار الثاني الطحاوي وجرمه في منية المصلي وقيل ياتي فيهما في الاول فقط وصححه الشرح معز بالمفيد واكثر التصحيح للاول لكنه يجوز العمل بماي قول منهما نتججه (قوله اذا كان الوقت صالحا) اي للاداء فيه (قوله او اجرت في القضاء) احترزه عما لو كان في اداء العصر فانه اذا اجرت الشمس فيه لا يسقط ما عليه من سجود السهو وابو السعود (قوله او وجد ما يقطع البناء) كالفقهاء والكلام وتعمد الحديث ابو السعود (قوله لم يسجد) اي في القرض وسجد في آخر النقل فلا ينافي ما ياتي من قوله وضم اليها مائة لتصير الركعتان له نقلا وسجد للسهو فانه يبي النقل على فرض سها فيه اه حلي او يحمل ما سها على البناء التقدي وما ياتي له على غيره (قوله بترك واجب) فيه لانه لا يجب بترك سنة كالثناء والتسويد والتسمية وان كان المتركة فرضا ضد الصلاة اه والمراد ان لم يتحقق تركه الواجب لما سها في من انه يسجد في صور ذلك انه هو وانما يتحقق في تركه (قوله مما مر في صفة الصلاة) هو باطلاقة شامل لتقديم والتأخير والتغيير وشامل تركه التشهد او نقصه ومنه تكبيرة الفاتحة وتكبير الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد فيلي وتلق صاحب الجبر والخلاف في تكبير الفاتحة قال وفيه ترجيح عدم الوجوب بخلاف تكبيرات العيد فانه يسجد بتركها اربعها من غير خلاف ومنه تركها مائة اياها اكثرها وقيل يجب بتركها لاولوية ومنه تكرارها الا اذا قرأها مرتين ونفصل بينهما بالسجدة ولو تركها في الاخرين

من عني فلهذا لا يبعد السهو وسجد التحليل وهو
ان يسجد من المذهب او من المذهبين في سجدة واحدة
عنه السهو ولو سجد قبل السلام جاز في تركه
وعند مالك قد في التسليم وان بعده في الزيادة
ففيتم اداء الطاق والبال بالمال (سجدة ثانيا)
واجب ايضا (سجدة ثانيا) لقوتها
اسم ورفع التسليم دون التسليم لاولوية
بجواز اصلية فتم اربعة على التسليم صلى الله
على روي في صلاة في سجدة واحدة في المختار
على روي في سجدة واحدة في المختار
وقيل في سجدة واحدة في المختار
صحا فلو طاعت شخص في سجدة واحدة بعد
في القضاء ويوجد ما يقع من سجدة واحدة
في القضاء ويوجد ما يقع من سجدة واحدة
على فرض سها في سجدة واحدة في المختار
يجب (واجب) مما مر في صفة صلاة السهو

لا يبي عليه لانه ساهية على الصحيح كذا قاله الزبلي ومنه اذا قدم السجدة او سها فانه على القاشحة ولو ضم سورة الى القاشحة في الاخرين لا يبي عليه في الاصح ولو ترك للسلام فهو بان اطلال القعدة ووقع عنه انه خرج من الصلاة ثم علم ذلك يسلم وسجد لانه اخر واجبا كذا في التحيين ولو شهد في قياسه قبل القاشحة لا سها عليه لانه محل الشناء وبعد سها عليه السهو لتأخير السجدة وغوا الاصح اه ابو السعود وقت ويتبقى تخصيصه بالاولى او بالثالثة من ربيعة النافذة لله المذكرة ولو كرر التسليم في القعدة الثانية لا يبي عليه لانه محل الذكر والدعاء ومنه ترك الاعتدال لانه واجب على المذهب كافي الجبر ومنه ركوعان متواليان اركلات سجدة او تكبيرتان للتحية بان شك فيها فاعادها ثم ذكر انه اني بها فانها يجب السهو على ما في المحيط واختلف هل المعتذر اركوع الثاني او الاول ويتبقى ان يكون الباقي على مثل هذا الخلاف فمستاقى قال في الجبر المعتذر اركوع الاول لكونه صادف محل وقوع الثاني مكررا (قوله فلا سجود في العمد) لانها مكررا بارتين بالتسريع السهو فهم امثل لهذه الثالث لا فوقه والعمد اعلى من السهو فلا يكون مكررا لادنى جابر الا على اعادة في الجبر (قوله قيل الا في اربع) زيد عليها ترك القاشحة عمدا على حانقله الشيخ شاهين عن الجواهر مع زيادة القية اه ابو السعود وحكا بصيغة التريض اضعفه وكذا ضعه في نور الايضاح وحكي سجود عذر عذر اقل به اه حلي اي سجودا يؤدي اعتذارا عما وقع وليس المعنى ان سبه العذر لانه لا عذر في ذلك لكونه عمدا (قوله وتأخير سجدة الركعة الاولى) اظهر ان هذا قيد انفاقي عند القائل به والافا تفرق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر اقله الى آخر الصلاة وجهه لانه لو اخرج الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر (قوله لان تكراره غير مشروع) فيه ان الميسوق بسجود مع امامه لسهو ثم اذا سها فيما يقضيه سجدة ايضا فقد تكرر في صلاته واحدة فالتام ان يقال انزل قضاؤه بمنزلة صلاة مستقلة لانه في حكم المنفرد فيما يقضي وقد ايت في الجبر عن البدائع الجواب بذلك بعد كاشه فله الحمد (قوله متعلق بترك واجب) اي على انه تمثيل له وليس المراد المتعلق بالخوى (قوله قبل قراءة الواجب) مثل ترك آية من الثلاث آيات بعد القاشحة كما يؤخذ من الظهيرية ولو قدم الركوع على القراءة المفروضة لزمه السجود ولكن لا يعتد بالركوع فيقضيه سجدة ايضا فقد تكرر انما يتحقق الترك اي ترك القراءة (قوله عاد) اي الى القراءة (قوله ثم اعاد الركوع) اي اقتراضا (قوله بعد السجدة) اي لاجل الترتيب بينهما وفي الجبر عن المحيط لو ترك السجدة فقد ركها قبل السجود عاد وقرأها وكذا لو ترك القاشحة فقد ركها قبل السجود وبعد السجدة لانها تقع فرضا بالقراءة بخلاف ما لو تذكر الفاتحة في الركوع فانه لا يعود متى عاد في السجدة فانه يبعد ركوعه لا يرتاضه وفي الخلاصة وسجد للسهو فيما اذا عاد ولم يعد الى القراءة اه (قوله ايضا) اي كاي بعد الركوع (قوله وتأخير قيام الى الثالثة) في الفرض غير الثاني وفي الرابعة المؤكدة على الاصح (قوله بقدر ركن) ظاهره ولو بلا سنة والركن بقدر وجوب الله ويحده كما قدره الحلي سابقا (قوله الاصح وجوبه الخ) وقيل لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد ذكر في البداية ان يجب عليه السهو عنده وعندهما لا يجب لانه لو وجب لوجب عليه النقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه قول الامام انه لا يجب السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل متأخير الفرض وهو القيام الان التأخير حصل بالصلاة وقد سجد في المساقب ان الامام رضي الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له كيف اوجبت على من صلى على سجود السهو فاجاب بكونه صلى عليك ساهيا فامحسنة منه بجزء في التهستاقى عن الروضة ويقول صاحبين اتي بعض اهل زماننا وفي المحيط استتبع محمد السهو لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونم ما قال روح الله رحمه لكن في المضمرات ان الفتوى على قول الامام اه (قوله والجهر فيما يخاف للامام) في العبارة قلب وصواب العبارة فيما يخاف لكل مصل وعكسه للامام اه حلي (قوله والاصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في الغضامين) وذلك لان السر من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة ككثير وهو آية عنده وثلاث آيات عندهما قال التهستاقى والمتبادر ان يكون هذا في صورة يتي ان عليه الخاشعة فيجهر قصد او اما اذا علم ان عليه الخاشعة فيجهر لتبيين الكامة فليس عليه شيء وقيل الجهر وكثيره سواء بخلاف الخاشعة فان الموجب للسهو قراءة ما تجوز به الصلاة فله الصدر الشهيد وهو الصحيح وقال ابو علي النسفي ان الخاشعة كالجهر في الاصح فيجب السهو

فلا يجوز في العمد قبل الا في اربع تركه التقود
الاول وصلاة فيه على التي صلى الله عليه
وسلم وتكرره عدا حتى تخل عن ركن وتأخير
سجدة الركعة الاولى الى آخر الصلاة
سجدة الركعة الاولى غير مشروع كركوع
متعلق بترك واجب (قوله قبل قراءة الواجب)
لوجوب تقديره انما يتحقق الفرض بالاجابة
فلا يرد في تركه (قوله قبل قراءة الواجب)
الركوع ايضا (قوله تأخير قيام الى الثالثة)
زيادة على التسليم بوجوبه بالامام صل
وفي اربعين (قوله لا يصح سجدة واحدة في الركعة)
واخير في الاصح والاصح تقديره بقدر ما تجوز
مصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بالصلاة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
مطلقا (اي قبل اركعة)

بمخافة كنهه يكن فيه شدة اه وفي البحر عن الهداية وهو ظاهر الرواية كما في التهستانى ان المنفرد ههنا
لا يلزمه شي وخص هذا الحكم بالامام وفي الغاية ان الاخفاء ليس بواجب على المنفرد (قوله وهو ظاهر الرواية)
قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من اصحاب الفتاوى وصحح القهستاني
التفصيل ونقل صاحب البحر عن الرواية الجيدة الصحيحة (قريبه) صرحوا بانها اذا جهر بهم وابشئ من الادعية
والتسبيح والتكبير يجب عليه السجود بحر (قوله بسهر امامه) - يجب له لو جوب السجود واقتدى به بعد
ما سجد سجدة واحدة منه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاوى كما انه لا يقضى ما لو اقتدى به بعد ما سجد سجدة واحدة
ان سجد امامه) اما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بان تكلم او احدث منه عدا او خرج من المسجد
فانه يستند عن مقتضى بحر (قوله لو جوب المتابعة) لانه عليه الصلاة والسلام - سجدة واحدة يرفعها ثم يركع
لا يسهو اصلا) الى اقليل السلام ولا بعده قال في البحر وانما يلزم المأموم بسهولة نفسه لانه لو سجد وحده كان
مخافا لامامه ان سجد قبل السلام وان اقره بعد سلام الامام خرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عدا
عن لاسه وعلية ولو تابعه الامام ينقلب التسع اصلا اه (قوله والمسبوق يسجد مع امامه) ولا يسل معه
بل يقوم الى انقضاء فان لم يعمد فسدت والا لا ولا سجود عليه ان لم يقبل الامام اومعه وان لم يبعده لزمه
لا تفرد به بحر (قوله ثم يقضى ما فات) اقترضا على الاصح حتى لو بدأ عليه بعد الدخول مع الامام فسدت
ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به يسجد آخر صلاته استحسانا لان التعمية متحدة فجعل كأنها
صلاة واحدة بحر (قوله ولو سجد فيه سجد ثانيا) لانها سهوان في صلاتين حكما فلم يكن تكرارا ولو سجد
فيما يقضى ولم يسجد له هو الامام كفاه سجدتان بحر (قوله وكذا اللاحق) فانه يجب عليه بسهر امامه (قوله
لكنه يسجد في آخر صلاته) لان اللاحق التزم متباعدة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يعلل الامام والامام ادى
الاول فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق (قوله ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير اوانه
ولا تقديبه صلاته لانه ما زاد الا سجدتين بحر (قوله والمقيم خلف المسافرين) اي اذا قام الى تمام صلاته وسجد بحر
والظاهر حرمان هذا الخلاف فيما اذا سجد امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه
في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك
وانما لا يقرأ فيما يمت لان التعمية مقترضة في الاولين وقد قرأ الامام فيها بحر (قوله وقيل كالمسبوق) اذا سجد فيها
يؤديه فانه انكر حتى فلا سجود عليه بدليل انه لا يقرأ بحر (قوله ولو عدا) كقوله فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى
قوله ما يعود لانه من النقل (قوله واما النقل) ولو لم يركع المؤكدة نهر (قوله فيه ود) لان كل شفع صلاة على
حدة في حق انقراة فامر بالعود الى القعدة احتياطاً وفي عادتين ان القعدة وقعت فرضاً فيكون رفض
الفرض لمكان انقراض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالفرض جلي عن البحر (قوله ما لم يقيد) اي ما قام
اليه يسجد (قوله ولا يسهو عليه في الاصح) كذلك في الهداية وفي تقدير رواية النهاية والتبيين والبرهان
وهو اختيار الفضل ابو السعود عن الشريانية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض بقعد وعليه السهم وبحر
(قوله وهو الاصح) وقيل يعود ما لم يكن الى القيام اقرب اه - حلي عن البحر (قوله والاى وان استتم قائما)
لانافية دخلت على قوله لا يستمر وهو الذي فكان استأنفص ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) اي بعد ان استتم
قائم (قوله وصححه الباقى) قول السجل في النفس من التمتع شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة
الاولى ان تكون زيادة قيام في احدا وهو ان لا يعمل به وبالصلاة لا يعمل له عرف ان زيادة ما دون ركعة
لا تفسد الا ان يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المستحق لزوم الاتم ايضا بالرفض اما الفساد
فلم يظهر وجه استلزامه اياه فراجع هذا البحث القول المقابل للصحح وفي التهر من ابن الشخصية عن خط السجدي
حكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما اما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزقي
في شرحهما للتدويرى (قوله يكون مسياً) ظاهر عبارة السجل الحرمة حيث قال وهو وان كان لا يجز فمور
بالصلاة لا يجز ثم اذا عاد قيل يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره
بحر (قوله ويسجد لنا خير اواجب) الاول ان يقول لنا خير لنفرض وهو اقسام او يقول لنا اواجب وهو
العود (قوله وهذا في غير المزم) ان هذا التفصيل من انه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله اما المزم فمور الخ)

(وهو ظاهر الرواية) وانما هو ظاهر الرواية
ان سجد امامه ان سجد قبل السلام وان اقره بعد سلام الامام خرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عدا
عن لاسه وعلية ولو تابعه الامام ينقلب التسع اصلا اه (قوله والمسبوق يسجد مع امامه) ولا يسل معه
بل يقوم الى انقضاء فان لم يعمد فسدت والا لا ولا سجود عليه ان لم يقبل الامام اومعه وان لم يبعده لزمه
لا تفرد به بحر (قوله ثم يقضى ما فات) اقترضا على الاصح حتى لو بدأ عليه بعد الدخول مع الامام فسدت
ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به يسجد آخر صلاته استحسانا لان التعمية متحدة فجعل كأنها
صلاة واحدة بحر (قوله ولو سجد فيه سجد ثانيا) لانها سهوان في صلاتين حكما فلم يكن تكرارا ولو سجد
فيما يقضى ولم يسجد له هو الامام كفاه سجدتان بحر (قوله وكذا اللاحق) فانه يجب عليه بسهر امامه (قوله
لكنه يسجد في آخر صلاته) لان اللاحق التزم متباعدة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يعلل الامام والامام ادى
الاول فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق (قوله ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير اوانه
ولا تقديبه صلاته لانه ما زاد الا سجدتين بحر (قوله والمقيم خلف المسافرين) اي اذا قام الى تمام صلاته وسجد بحر
والظاهر حرمان هذا الخلاف فيما اذا سجد امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه
في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك
وانما لا يقرأ فيما يمت لان التعمية مقترضة في الاولين وقد قرأ الامام فيها بحر (قوله وقيل كالمسبوق) اذا سجد فيها
يؤديه فانه انكر حتى فلا سجود عليه بدليل انه لا يقرأ بحر (قوله ولو عدا) كقوله فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى
قوله ما يعود لانه من النقل (قوله واما النقل) ولو لم يركع المؤكدة نهر (قوله فيه ود) لان كل شفع صلاة على
حدة في حق انقراة فامر بالعود الى القعدة احتياطاً وفي عادتين ان القعدة وقعت فرضاً فيكون رفض
الفرض لمكان انقراض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالفرض جلي عن البحر (قوله ما لم يقيد) اي ما قام
اليه يسجد (قوله ولا يسهو عليه في الاصح) كذلك في الهداية وفي تقدير رواية النهاية والتبيين والبرهان
وهو اختيار الفضل ابو السعود عن الشريانية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض بقعد وعليه السهم وبحر
(قوله وهو الاصح) وقيل يعود ما لم يكن الى القيام اقرب اه - حلي عن البحر (قوله والاى وان استتم قائما)
لانافية دخلت على قوله لا يستمر وهو الذي فكان استأنفص ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) اي بعد ان استتم
قائم (قوله وصححه الباقى) قول السجل في النفس من التمتع شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة
الاولى ان تكون زيادة قيام في احدا وهو ان لا يعمل به وبالصلاة لا يعمل له عرف ان زيادة ما دون ركعة
لا تفسد الا ان يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المستحق لزوم الاتم ايضا بالرفض اما الفساد
فلم يظهر وجه استلزامه اياه فراجع هذا البحث القول المقابل للصحح وفي التهر من ابن الشخصية عن خط السجدي
حكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما اما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزقي
في شرحهما للتدويرى (قوله يكون مسياً) ظاهر عبارة السجل الحرمة حيث قال وهو وان كان لا يجز فمور
بالصلاة لا يجز ثم اذا عاد قيل يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره ولا يتنهض بغيره
بحر (قوله ويسجد لنا خير اواجب) الاول ان يقول لنا خير لنفرض وهو اقسام او يقول لنا اواجب وهو
العود (قوله وهذا في غير المزم) ان هذا التفصيل من انه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله اما المزم فمور الخ)

صورته تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فمضى من خلقه تشهد حتى قام فعلى من لم
يتشهد ان يعود ويتشهد ثم ينجع امامه وان خاف ان تغوبه الركعة الثالثة لانه تبع لامامه فيلزمه ان يتشهد
بطريق المتابعة وهذا يختلف المنفرد لان التشهد الاول في حقه سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى
السنة وهما تشهد فرض عليه بحكم المتابعة بحر عن السراج وفي كون التشهد الاول سنة ونظر والمعتدانه
واجب (قوله وان خاف فوت الركعة) اي اثالثة مع الامام (قوله وظاهره) اي تعليل السراج بان القعود فرض
(قوله والظاهر انها واجبة الخ) لم يبين حكمها في السن والظاهر السنية لان السن المطلوبة في الصلاة يستوى
فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد ايمان الامام لا قبله
وليس المراد المشاركة في جزئ منه (قوله حافلة) اي جامعة (قوله عن القعود الاخير) اراد بالآخر الفرض
ليشمل ثمانية قعدة واحدة كالقبحر (قوله او بعضه) بان فقد قدر نصف التشهد ثم قام (قوله ما لم يقيدها) اي الركعة
بسجدة فاذا انه ان يركع وسجودا وما اذا سجد من غير ركوع فانه يعود واذ اثبت الحكم في السهو في العمد
اولى ومن ثم سوى في الخلاصة بينهما واذا فيها انه لا فرق في فساد الفرض بالتقيد بينهما اذا قرأ في الخامسة
اولا واجبة كحل في البحر بان المفسد هو الخلط ولم يوجد لفساد الركعة بخلوها عن القراءة وبؤيده ما مر
ان السجود والحلي عن الركوع لا يعتد به فكذلك الحلي عن القراءة الا ان يفرق بانه قد عمد اتمام الركعة بدون
القراءة كما في المقتدى بخلاف الحلية عن الركوع نهر (قوله وسجد للسهو) لم يفصل هنا بينا اذا كان مستتما
للقيام اولاً وينبغي ان لا يسجد في الثانية كما مر في التشهد الاول (قوله لنا خير القعود) اشار به الى الرد على
من قال ان السبب ترك واجب السلام لانه لم يؤخره عن محله لانه بعد القعود ولم يقعد (قوله عند سجد) ظاهره
انه راجع الى كل المتن فيكون سجدة فائلا يتحول ما نقله وليس كذلك لبطلان الفرضية وكلما بطل الفرض
عنده بطل الاصل فتعين ان يكون راجعاً الى قوله برفعه فيكون المتن اختار قول الامام رضى الله تعالى عنه
واي يوصف في عدم بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اه - حلي وفيه انه قدم ان سجدة لا يبطل
الاصل بطلان الوصف الا اذا لم يكن الخروج عن القعدة كان طلعت الشمس في البحر امامها فقد امكنه بضم
السادسة تصوير الكل نقلاً والفساد عنده في هذه الصورة من جهة انه يفترض القعود على رأس كل شفع
في النافلة ولم يقعد على رأس الاربعة والى ذلك تشير عبارة في شرح الملتقى (قوله لان تمام الشيء باخره) اي والرفع
آخر السجدة اذ الشيء انما ينتهي بصدده ولذا لو سجد قبل امامه فادر كما امامه فيه جاز ولو لم يوضع لما جاز لان
كل ركن اداه قبل الامام لا يجوز بحر (قوله فلو سبقه الحدث) اي في مثله المصنف (قوله وبني) اي على صلاة
الفرض بان يقعد ويسلم حلي (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه قال لا يعود الى القعود وبطل فرضه بحر (قوله حتى
قال) اي ابو يوسف لما اخبر بحجاب محمد بحر (قوله زه) بازاي المكسورة وهي كلمة نقولها الانعام عند
استحسان شيء وقد تستعمل في التكلم كما يقال لمن اساء احسنت قهستانى وهذا التهجى انما يمت بالتلفيق من
مذهبهما فان قوله فسدت لا يسله محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به ابو يوسف وخمها الله تعالى حلي وقيل
الصواب في الزاي الضم والزاي ليست بخالصة بحر عن المغرب والهاء مكسورة كما هو في لغتهم وبعضهم ضبطه
بسكونها على وزن قف (قوله والعبارة للامام) في العود قبل التقيد وفي عدمه (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه
لما عاد الامام الى القعدة ارتفع ركنه فترفع ركنه القوم ايضا لانه سبى عليه فبق لهم زيادة
سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بحر عن المحيط وهذا انما يظهر لو رجع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم
وسجدوا فسدت زيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاد لا يعودون التشهد (قوله
ما لم يعمدوا) والافسدت لانفرادهم في محل الاقتداء (قوله وقيد الخامسة بسجدة) اي بحسب الصورة
والافلاخامة لا ارتفاع قياسهم وركوعهم بارتفاع قياس الامام وركوعه (قوله وضم سادسة) وقيل
لا يضم حلي عن البحر (قوله ولو في العصر) وجه المبالغة ان التغل بعد مكرهه ورد بانه لم يود العصر فالتغل
واقع قبله وهو جازم غير كراهة كذا اوردده صاحب التهر قال ثم بعد مدة عن لي حين اقرأ هذا المحل بالمجامع
الازهر انه يمكن حله على ما اذا كان يقضى عصر او ظهر ابعده العصر فانه يضر كما هو ظاهر وعليه تصحح المبالغة
(قوله والتعجب) فيه من المساعدة ما لا ينبغي اذا المناسب له الاربعة اه - حلي وانما ترك المغرب لانه لا يأتي على

والظاهر انها واجبة في الواجبة فرض
في الفرض نهر ولنا في رماله حادثة فراجعها
(قوله وبني) كون كلا الجلسين قدرا تشهد
(عاد) وبني كون كلا الجلسين قدرا تشهد
(ما لم يقيدها بسجدة) لان ما دون الركعة محل
الرفض (وسجد لسهو) لان ما دون الركعة محل
قيدها بسجدة (عامدا او سيار) تحول فرضه
تغلا برفعه (الحاجة عند محمد) يعني لان تمام
الشيء بانتر فلو سبقه الحدث حتى قال زه صلاة
وبني خلافاً لابي يوسف حتى جحدوا لم يفسد
فصلت اصلها الحدث والعبارة للامام حتى
لوعاد ولم يعلمه القوم حتى سجدوا لم يفسد
صلاتهم ما لم يعلموا السجود وفيها بلغزاي
مصل ترك القعود الاخير وقد خلاصته
بسجدة ولم يبطل فرضه (وضم سادسة) روى
في الفرض نهر ولنا في رماله حادثة فراجعها

ركعة الركعة الثانية (قوله ان شاء الله) اشار به الى ان الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب ومما في انه لو تعد على رأس الركعة وقام الى الخامسة وقيد بها بسجدة فانه يضم سادسة ولو في الاوقات المكروهة فينبغي ان لا يكره هنا ايضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما اهـ ويجوز ان يشرى الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة والاقسام بالقصد (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولو في العصر والفجر وقوله والاقسام اي وجوب الاتمام راجع الى قوله ان شاء الله وقوله بالقصد اي بالشروع قصد في النفل (تمة) اذا اقتدى به انسان في الخامسة ثم انصرف الى قول محمد لا ينصرف قضاء وعندهما بقى ستالشروع في تحريمة الست بخلاف ما اذا عد امام قبل السجدة فانه ينقض اربعاً (قوله لان نقصان) اي الحاصل بترك الفعدة لا يغير بسجود السهو فان قلت انه وان قد فرضا فقد صح فلا ومن ترك الفعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلماذا لم يجب عليه السهو نورا لهذا الوجه قلت انه في حال ترك الفعدة لم يكن نفلانما تحققت النافلة بتقيد الركعة بسجدة والضم فهي عارضة (قوله سلا) اي او تعد في ثالثة الثلاث او في ثمانية الثاني اهـ حلي (قوله عاد ولم) لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه اقامته على وجهه بالعود وما دون الركعة محل الرض ثم اذا عاد لا يعيد التشهد ويجزئ استيفاء من التعليل ان العود واجب فسلامه قائما مكروه (قوله ثم الاصح ان تقوم الخ) مقابلة ما قبل انهم يتبعونه فان عاد عاد معه وان مضى في النافلة اتبعوه لان صلاتهم تمت بالقصد بغير وجه الاصح انه لا اتباع في البدعة (قوله تبعوه) اي في السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) اشار به الى ان معنى تمام فرضه عدم فساده وادفعا لانه ناقصة كما سيأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام اليه اشار الى الجرح حلي (قوله وض الخ) اي تدبعا على الاظهر وقيل وجوبا حلي من الجرح (قوله ولو في العصر) اشار به الى انه لا فرق في الاتمام فلا يلزم الاوقات المكروهة وغيرها في الجرح اطلاق في الضم فتعمل ما اذا كان في وقت مكروه كبعد العصر والفجر لان التطوع انما يكره فيما اذا كان عن اختيار وما اذا لم يكن عن اختيار فلا وجب له الاغتذاء كذا في الحاشية وهو الصحيح وعليه الفتوى وهي رواية هشام اهـ بجرح (قوله به يعني) اشار به الى الرد على ازيلبي حيث حكم بكره الضم في الفجر دون العصر حلي عن الجرح وفي التجنيس الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الضم والعصر في عدم كراهة الضم (قوله والض هنا كذا) لان فرضه قد تم فلو طمع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهو لم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المسنون فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين وسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية لم تنب ليجتاز الى تدارك نقصانها حلي عن الدرر (قوله ولا عهدة لقطع) لانه غير مقصود انتهى حلي (قوله ولا يابأس باتمامه الخ) اشار به الى ان اتمامه حينئذ خلاف الاول حلي عن الجرح ومقتضى ما مر جريان الخلاف في الضم انه مندوب او واجب لانه خلاف الاول (قوله في صورتين) الصورة الاولى عاد ولم والصورة الثانية وضم اليه سادسة اهـ حلي (قوله وترك في الثانية) اي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون منه وبين قعدة فرض صلاة وهم نادان كان سلامه على رأس الست مخربا من جميع الصلاة لكنه فانه السلام الخصوص اهـ حلي (قوله في الاصح) وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال لا يتوبان اهـ حلي عن اقتصاف (قوله ولو اقتدى بالخ) اي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضم سادسة صلاة الى الركعتين ايضا اي مع الاربع والاوى ان يقول صلى الاربع ايضا لان صلاة الركعتين محل وفاق وهذا قول محمد لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شارعا في النفل من غير تكبيرة جديدة ولما بقيت التحريمة صار شارعا في الشكل وعندي يوسف يلزم ركعتان قال في المنع والاصح قول محمد ولو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعدا شهودا قدر التثنية ولا يصح اقتدائه ولو عاد الى الفعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التثنية صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل ان يقيد بها بسجدة بجرح (قوله وان اقتدى) اي النفل الذي اقتدى فيه فضاهاها قول ابو يوسف وقال محمد لا يلزمه شي (قوله به يعني) راجع الى المستلحق قال في الجرح والحاصل ان المصح قول محمد في كونه يعلى ستا وتو الى يوسف في لزوم ركعتين في السراج وعليه الفتوى اهـ (قوله سهوا) يحتاج اليه بالنظر الى قوله سجد لا بالنظر الى قوله لم يفسد عدم الفساد احسان لانه بقياسه جعلها صلاة واحدة فتبقى الفعدة واجبة والخاتمة

ان شاء الله لا يختص بالكرامة والاقام
بالقصد والارادة وقام الى الخامسة وقيد بها بسجدة فانه يضم سادسة ولو في الاوقات المكروهة فينبغي ان لا يكره هنا ايضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما اهـ ويجوز ان يشرى الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة والاقسام بالقصد (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولو في العصر والفجر وقوله والاقسام اي وجوب الاتمام راجع الى قوله ان شاء الله وقوله بالقصد اي بالشروع قصد في النفل (تمة) اذا اقتدى به انسان في الخامسة ثم انصرف الى قول محمد لا ينصرف قضاء وعندهما بقى ستالشروع في تحريمة الست بخلاف ما اذا عد امام قبل السجدة فانه ينقض اربعاً (قوله لان نقصان) اي الحاصل بترك الفعدة لا يغير بسجود السهو فان قلت انه وان قد فرضا فقد صح فلا ومن ترك الفعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلماذا لم يجب عليه السهو نورا لهذا الوجه قلت انه في حال ترك الفعدة لم يكن نفلانما تحققت النافلة بتقيد الركعة بسجدة والضم فهي عارضة (قوله سلا) اي او تعد في ثالثة الثلاث او في ثمانية الثاني اهـ حلي (قوله عاد ولم) لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وامكنه اقامته على وجهه بالعود وما دون الركعة محل الرض ثم اذا عاد لا يعيد التشهد ويجزئ استيفاء من التعليل ان العود واجب فسلامه قائما مكروه (قوله ثم الاصح ان تقوم الخ) مقابلة ما قبل انهم يتبعونه فان عاد عاد معه وان مضى في النافلة اتبعوه لان صلاتهم تمت بالقصد بغير وجه الاصح انه لا اتباع في البدعة (قوله تبعوه) اي في السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) اشار به الى ان معنى تمام فرضه عدم فساده وادفعا لانه ناقصة كما سيأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام اليه اشار الى الجرح حلي (قوله وض الخ) اي تدبعا على الاظهر وقيل وجوبا حلي من الجرح (قوله ولو في العصر) اشار به الى انه لا فرق في الاتمام فلا يلزم الاوقات المكروهة وغيرها في الجرح اطلاق في الضم فتعمل ما اذا كان في وقت مكروه كبعد العصر والفجر لان التطوع انما يكره فيما اذا كان عن اختيار وما اذا لم يكن عن اختيار فلا وجب له الاغتذاء كذا في الحاشية وهو الصحيح وعليه الفتوى وهي رواية هشام اهـ بجرح (قوله به يعني) اشار به الى الرد على ازيلبي حيث حكم بكره الضم في الفجر دون العصر حلي عن الجرح وفي التجنيس الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الضم والعصر في عدم كراهة الضم (قوله والض هنا كذا) لان فرضه قد تم فلو طمع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهو لم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المسنون فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين وسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفرضية لم تنب ليجتاز الى تدارك نقصانها حلي عن الدرر (قوله ولا عهدة لقطع) لانه غير مقصود انتهى حلي (قوله ولا يابأس باتمامه الخ) اشار به الى ان اتمامه حينئذ خلاف الاول حلي عن الجرح ومقتضى ما مر جريان الخلاف في الضم انه مندوب او واجب لانه خلاف الاول (قوله في صورتين) الصورة الاولى عاد ولم والصورة الثانية وضم اليه سادسة اهـ حلي (قوله وترك في الثانية) اي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون منه وبين قعدة فرض صلاة وهم نادان كان سلامه على رأس الست مخربا من جميع الصلاة لكنه فانه السلام الخصوص اهـ حلي (قوله في الاصح) وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال لا يتوبان اهـ حلي عن اقتصاف (قوله ولو اقتدى بالخ) اي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضم سادسة صلاة الى الركعتين ايضا اي مع الاربع والاوى ان يقول صلى الاربع ايضا لان صلاة الركعتين محل وفاق وهذا قول محمد لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شارعا في النفل من غير تكبيرة جديدة ولما بقيت التحريمة صار شارعا في الشكل وعندي يوسف يلزم ركعتان قال في المنع والاصح قول محمد ولو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعدا شهودا قدر التثنية ولا يصح اقتدائه ولو عاد الى الفعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التثنية صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل ان يقيد بها بسجدة بجرح (قوله وان اقتدى) اي النفل الذي اقتدى فيه فضاهاها قول ابو يوسف وقال محمد لا يلزمه شي (قوله به يعني) راجع الى المستلحق قال في الجرح والحاصل ان المصح قول محمد في كونه يعلى ستا وتو الى يوسف في لزوم ركعتين في السراج وعليه الفتوى اهـ (قوله سهوا) يحتاج اليه بالنظر الى قوله سجد لا بالنظر الى قوله لم يفسد عدم الفساد احسان لانه بقياسه جعلها صلاة واحدة فتبقى الفعدة واجبة والخاتمة

هي الفرض اهـ حلي وفي الجرح اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يقيد بها بسجدة ومتى عادتين ان القعدة وقعت فرضا فيكون فرض الفرض لمكان الفرض اهـ مخ (قوله ايضا) الاولى حذفها اقم منها من كاي وهو بقياسه جعلها صلاة واحدة فتبقى القعدة واجبة والخاتمة هي الفريضة (قوله وقد قدمنا) اي عند قول المصنف ساعن الفعدة الاولى اهـ (قوله وقيل لا) لانه صار كالفرض مخ (قوله فرضا او نفل) اشار به الى ان هذا التعبير لعمومه اولى من قول الكثر ولو لم ساعن شفع التطوع (قوله بعد السلام) وكذا قبله وانما ذكر كراهية لان ساعن الاولى (قوله عليه) اي على ما حلي (قوله اي يكره له تحريما) استظهر احصاء الجرح وسواء ركعتين او اربعاً قال الحلي عن شيخه هذا في البناء على النفل واما البناء على الفرض ففيه كراهتان اخريان الاولى تأخير سلام المكتوبة والثانية الدخول في النفل بلا تحريمة مشيئة وهذا الاخير ينظم في بناء النفل على مثله اذا كان نوى او لا ركعتين (قوله لا لا يطل بسجود بلا ضرورة) اي وباطال الواجب لا يجوز الا اذا استلزم تعصيه نقص ما فوقه كما في مسئلة المسافر الائمة (قوله اذا نوى الاقامة) بعد ما سجد للسهو فيلزمه الاربع (قوله لانه لو لم يكن) اي وقد لزمنه الا تمام بقية الاقامة بطلت صلاة الفرض وفي البناء نقص الواجب ونقص الواجب ادنى فيصحت دفعه للاعلى بجرح (قوله والمسافر) ظاهره ان في إعادة سجود السهو للمسافر خلافا لدليل قول المصنف على المختار المنسحب عليه مع انه لا خلاف فيه كما يؤخذ من الجرح والاوى تأخير بعد قوله على المختار ويجعله مشايها كما فعل في الجرح (قوله على المختار) وقيل لا يعيد لانه لما وقع جابرا فيعتد به انتهى حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة اصلا لخص في الجرح بسجود في احرام الصلاة حلي عن الامداد (قوله وعلى هذا) اي على ما ذكر من انه يعود اليها اذا سجد وعند محمد وزفر يصح الاقتداء مطلقا كذا في التهر (قوله والصواب) انه لا يطل وضوءه) اي عندهما لان التهمة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعد العود الى السجود بعد التهمة وعند محمد تنقض مطلقا اهـ حلي مختصرا (قوله لسقوط السجود بالتهمة) لتساوقه حلي (قوله وكذا بالثنية) فان الحكم اذا نوى الاقامة قبل السجود ان لا يتغير فرضه عندهما ويسقط السجود لانه لو سجد عاد الى حرمة الصلاة فيغير فرضه اربعاً فيقع سجود في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بجرح وقال في معراج الدار انما عندهما لا يتغير فرضه سواء سجد للسهو او لا لانه لو تغير قبل السجود لاحت الثنية قبل السجود ولو وصحت لو وقعت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد اصلا فلو وصحت لاحت بلا سجود ولا وجه له عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اهـ وتفيد بكونه نوى الاقامة قبل السجود لانه لو نواه ما بعد ما سجد سجدة او سجدة تن تغير فرضه انما ما يسجد في آخرها للسهو لان الثنية صادفت حرمة الصلاة فصاره فيما كذا في المحيط اهـ وادعى الشرع لا في انه يتغير فرضه بقية الاقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما يتبع مدعاه (قوله ثلاثين في خلال الصلاة) او رد عليه ان هذا لازم ايضا فيما اذا نواه في السجود فالاول في التعليل ما ذكره صاحب المعراج من انه لو تغير الخ (قوله ويسجد للسهو ولو مع سلامه لا قطع) قيد بالسهو لانه لو سلم وعليه لمية وتلاوة وهوذا كراهما فسدت اما في الصلوية فظاهر لانه لم عامدا ذا كرا بقا ركن عليه واما في التلاوة فهو ظاهر الرواية وتبدل محمد الفساد فيها بانه لا يستطيع ان يقضى ما هوذا كره بعد تسليحه بخلاف ما اذا كان ناسيا حيث لا تنفس لكنه اذا نذرهما الى بالصلوية او التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط فبطل ذكرا لهما كان سلامه فاطعاً وسقطت عنه التلاوة والسهو اما التلاوة فلان الصلوية لا تقضى خارجها والسهو بالتبع لهما افاده في الجرح (قوله لان نية تغيير المشروع) اي بالقطع والمشروع سجود السهو لفو كنية الابنية يصحح الطلاق وكنية الظاهر متاخران ما اذا نوى الكفر ولو لم يجر نية فانه يحكم بكفره لزوال الاعتقاد (قوله لبطان التحريم) علة لقموم قوله ما لم يتحول او يكتم (قوله ولو نوى السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح ومفهومه انه لو سلم ذكرا للسهو او الصلوية او التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهو كما هو ظاهر وصحيح في الاخيرين لكن في تذكار الصلوية تفسد الصلاة في التلاوة صرح به في الجرح اهـ حلي (قوله مادام في المسجد) طاهر ولو تحول عن القبلة ولم يذ كر حكم الصلوة وذكره في الجرح فقال وان كان في حجره فانصرف ان جاز الصلوة خلفه او عينة او سرقة فسدت في الصلوية وتقرر النص وعدم الجرح في التلاوة وان شئ امارة

لانه كما نرى في ركعتين مع اربعاً
ايضا وقوله من انما يعود حاله بقيد اشارة
او نفل (وسواء فيما سجد له فذلك) لانه
ثم اراد ان يرفع عليه لم يكن له ذلك
اي يكره له تحريما لانه لما وقع جابرا فيعتد به انتهى حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة اصلا لخص في الجرح بسجود في احرام الصلاة حلي عن الامداد (قوله وعلى هذا) اي على ما ذكر من انه يعود اليها اذا سجد وعند محمد وزفر يصح الاقتداء مطلقا كذا في التهر (قوله والصواب) انه لا يطل وضوءه) اي عندهما لان التهمة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعد العود الى السجود بعد التهمة وعند محمد تنقض مطلقا اهـ حلي مختصرا (قوله لسقوط السجود بالتهمة) لتساوقه حلي (قوله وكذا بالثنية) فان الحكم اذا نوى الاقامة قبل السجود ان لا يتغير فرضه عندهما ويسقط السجود لانه لو سجد عاد الى حرمة الصلاة فيغير فرضه اربعاً فيقع سجود في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بجرح وقال في معراج الدار انما عندهما لا يتغير فرضه سواء سجد للسهو او لا لانه لو تغير قبل السجود لاحت الثنية قبل السجود ولو وصحت لو وقعت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد اصلا فلو وصحت لاحت بلا سجود ولا وجه له عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اهـ وتفيد بكونه نوى الاقامة قبل السجود لانه لو نواه ما بعد ما سجد سجدة او سجدة تن تغير فرضه انما ما يسجد في آخرها للسهو لان الثنية صادفت حرمة الصلاة فصاره فيما كذا في المحيط اهـ وادعى الشرع لا في انه يتغير فرضه بقية الاقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما يتبع مدعاه (قوله ثلاثين في خلال الصلاة) او رد عليه ان هذا لازم ايضا فيما اذا نواه في السجود فالاول في التعليل ما ذكره صاحب المعراج من انه لو تغير الخ (قوله ويسجد للسهو ولو مع سلامه لا قطع) قيد بالسهو لانه لو سلم وعليه لمية وتلاوة وهوذا كراهما فسدت اما في الصلوية فظاهر لانه لم عامدا ذا كرا بقا ركن عليه واما في التلاوة فهو ظاهر الرواية وتبدل محمد الفساد فيها بانه لا يستطيع ان يقضى ما هوذا كره بعد تسليحه بخلاف ما اذا كان ناسيا حيث لا تنفس لكنه اذا نذرهما الى بالصلوية او التلاوة ولو كان عليه تلاوة فقط فبطل ذكرا لهما كان سلامه فاطعاً وسقطت عنه التلاوة والسهو اما التلاوة فلان الصلوية لا تقضى خارجها والسهو بالتبع لهما افاده في الجرح (قوله لان نية تغيير المشروع) اي بالقطع والمشروع سجود السهو لفو كنية الابنية يصحح الطلاق وكنية الظاهر متاخران ما اذا نوى الكفر ولو لم يجر نية فانه يحكم بكفره لزوال الاعتقاد (قوله لبطان التحريم) علة لقموم قوله ما لم يتحول او يكتم (قوله ولو نوى السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح ومفهومه انه لو سلم ذكرا للسهو او الصلوية او التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهو كما هو ظاهر وصحيح في الاخيرين لكن في تذكار الصلوية تفسد الصلاة في التلاوة صرح به في الجرح اهـ حلي (قوله مادام في المسجد) طاهر ولو تحول عن القبلة ولم يذ كر حكم الصلوة وذكره في الجرح فقال وان كان في حجره فانصرف ان جاز الصلوة خلفه او عينة او سرقة فسدت في الصلوية وتقرر النص وعدم الجرح في التلاوة وان شئ امارة

لن سببه) الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان اولى اولى الحكم
 بمعنى المحكوم به (قوله يجب) لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى للامام منق (قوله بسبب
 تلاوة) افاد ان السبب هو التلاوة وهو ما سئى عليه صاحب الكفر في كافيه وقيل الاسباب ثلاثة التلاوة
 والسمع والاعتداء بمن تلاها وان لم يسمع (قوله اى اكثرها) فلو قرأ الحرف الذى يسجد فيه وحده
 لا يسجد ا ه وفي مختصر البحر لو قرأوا سجداً بقل واقترب يلزمه السجدة ابو السعود عن الزيلعي ولعله ضعيف
 (قوله مع حرف السجدة) المراد بالحرف الكلمة التى فيها حروف السجود فلو تلا اكثرها من غير كلمة السجدة
 لا تجب (قوله من اربع عشرة) بالكسر والسكون في سبع عشرة المركبة مع ما قبلها في المؤنث وبه ضم
 يقتضها على الاصل الا ان الانصاف التسكين وهو لغة الجاهل وما في التذكير فالسبع مفتوحة لا غير وقد تسكن
 عين عشر نحو واحد عشر واخوانه لتوالى الحركات وبها قرأ ابو جعفر حوى والسجود في الفعل عند
 قوله تعالى رب العرش العظيم وفي من عند قوله اناب وفي حم السجدة عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون
 وفي الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون ا ه ابو السعود (قوله منها الى الحج) ذكرها وما بعدها يظهر
 الخلاف بيننا وبين الامام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع (قوله فصلانية) صوابه صلوة وسياى ما فيه
 اى فالمراد بسجود الصلاة لا السجود المرتبة على التلاوة ويؤيد ذلك ذكر الرفع معه (قوله خلافاً للشافعي) فانه
 تنى السجود في من وابته في ثمانية الحج فكلا المذهبين انقضاء على الاربعة عشرة سجدة وفي التخييم التالي
 والسمع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فالسجدة الثانية في سورة الحج ليست بموضع السجدة عندنا خلافاً
 للشافعي لان السامع ليس بشايع لتسلي تحقيقاً حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما بسجود قوله لانه
 لا شركة بينهما ظاهره ان ذلك خارج الصلاة اما اذا كان في صلاة وسجدة ثانية الحج تبعه لوجود المشاركة
 (قوله سجود الفصل) وهو في ثلاثة مواضع في التخييم والانشقاق والقلم ا ه حلي (قوله فالسبب التلاوة الخ)
 اشار به الى ان التلاوة سبب في التالي ايضا في المصنف قصور حيث لم يعلم منه حكم التالي ولو انى بالواو مكان
 الفاء لكان اولى لعدم ظهور التفرع في التالي (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه
 قوله كتلاوة الاصم والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض او سمعه من قرب اذنه الى انه شرط كما هو
 مذهب الهندوان وهو الصحيح خلافاً للكرخي المكتنى بتعديج الحروف ا ه حلي (قوله في حق غير التالي) فيه
 نظر لصحته بالمؤتم مع ان الشرط في حقه الاقتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضر عند
 تلاوة الامام كما سياتى حلي عن شيخه (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على قوله والسمع شرط واما التالي بها
 فيجب عليه بالاتفاق فهم اول فهم بجزء (قوله اذا اخبر) اما اذا لم يخبر فمعه مذور وقيد بعضهم الوجوب عليه
 بالفهم (قوله او بشرط الاتمام) اى وجود الامام ا ه حلي وفي البدائع بذكره للامام ان يتلواية السجدة
 في صلاة يخاف فيها بالقرأة لانه لا يتقن عن مكره من ترك السجدة ان لم يسجد والتلييس على القوم ان يسجد
 انتهى وكذا لا ينبغي ان يقرأ ما في الجمعة والعديد من مراجع وقيد الكراهة في النهي بما اذا لم تكن آية السجدة آخر
 القراءة في الجميع (قوله فانه سبب الخ) ظاهره العبارة ان الضمير راجع الى الاتمام وهو خطأ لان الاتمام
 ليس سبباً لسجود واما السبب تلاوة الامام والاتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظه
 شرط ا ه حلي (قوله ايضا) اى كانت تلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره انه يجب عليه متابعة الشافعي في سجود
 الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المصلي) المراد به التالي نفسه
 واما مع والمؤتم بامامه ولو قال المصلي معه صلاة لكان الظاهر (قوله ولا بعدها) اى عندهما لانه محذور عن
 التلاوة وقال محمد بسجودتها لان السبب قد تقرر ولا مانع ا ه بجزء (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير
 امامه وبمحمد بامام غير امامه وبمحمد وبغير مصلي اصلاً ا ه حلي (فرع) عن الامام رضي الله تعالى عنه
 لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد والناس معه لما روى في الموطأ انه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة
 وهو على المنبر يوم الجمعة فزال وسجد وسجد الناس معه ففتح القدير (قوله ولا تجب الخ) هو المله قد وقال المرعبي
 قدس سره في غير هذا قوله شرطاً على الصلاة في وقت الزنات وهو ان الصلاة لا بد ان يكون فيها ما يدل على التلاوة
 في سببها من العمر ويشرط ان لا تكون في وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا ثبت فيها وادبت فيها (قوله

(يجب بسبب تلاوة آية) اى اكثرها
 حرف السجدة (من اربع عشرة) اى
 في انصاف الاول فصلانية لا تقرأها بالرفع
 الحج اما انية فصلانية واحد في السبب
 (وس) خلافاً للشافعي (بشرط مع الجماعة) كتلاوة الاصم
 سجود الفصل (بشرط مع الجماعة) كتلاوة الاصم
 التلاوة ولو لم يوجد السجود في الصلاة
 والسجود في حق غير التالي واما في
 (قوله سجود الفصل) وهو في ثلاثة مواضع في التخييم والانشقاق والقلم ا ه حلي
 اشار به الى ان التلاوة سبب في التالي ايضا في المصنف قصور حيث لم يعلم منه حكم التالي ولو انى بالواو مكان
 الفاء لكان اولى لعدم ظهور التفرع في التالي (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه
 قوله كتلاوة الاصم والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض او سمعه من قرب اذنه الى انه شرط كما هو
 مذهب الهندوان وهو الصحيح خلافاً للكرخي المكتنى بتعديج الحروف ا ه حلي (قوله في حق غير التالي) فيه
 نظر لصحته بالمؤتم مع ان الشرط في حقه الاقتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضر عند
 تلاوة الامام كما سياتى حلي عن شيخه (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على قوله والسمع شرط واما التالي بها
 فيجب عليه بالاتفاق فهم اول فهم بجزء (قوله اذا اخبر) اما اذا لم يخبر فمعه مذور وقيد بعضهم الوجوب عليه
 بالفهم (قوله او بشرط الاتمام) اى وجود الامام ا ه حلي وفي البدائع بذكره للامام ان يتلواية السجدة
 في صلاة يخاف فيها بالقرأة لانه لا يتقن عن مكره من ترك السجدة ان لم يسجد والتلييس على القوم ان يسجد
 انتهى وكذا لا ينبغي ان يقرأ ما في الجمعة والعديد من مراجع وقيد الكراهة في النهي بما اذا لم تكن آية السجدة آخر
 القراءة في الجميع (قوله فانه سبب الخ) ظاهره العبارة ان الضمير راجع الى الاتمام وهو خطأ لان الاتمام
 ليس سبباً لسجود واما السبب تلاوة الامام والاتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظه
 شرط ا ه حلي (قوله ايضا) اى كانت تلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره انه يجب عليه متابعة الشافعي في سجود
 الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المصلي) المراد به التالي نفسه
 واما مع والمؤتم بامامه ولو قال المصلي معه صلاة لكان الظاهر (قوله ولا بعدها) اى عندهما لانه محذور عن
 التلاوة وقال محمد بسجودتها لان السبب قد تقرر ولا مانع ا ه بجزء (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير
 امامه وبمحمد بامام غير امامه وبمحمد وبغير مصلي اصلاً ا ه حلي (فرع) عن الامام رضي الله تعالى عنه
 لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد والناس معه لما روى في الموطأ انه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة
 وهو على المنبر يوم الجمعة فزال وسجد وسجد الناس معه ففتح القدير (قوله ولا تجب الخ) هو المله قد وقال المرعبي
 قدس سره في غير هذا قوله شرطاً على الصلاة في وقت الزنات وهو ان الصلاة لا بد ان يكون فيها ما يدل على التلاوة
 في سببها من العمر ويشرط ان لا تكون في وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا ثبت فيها وادبت فيها (قوله

خلا التعمية) لان التوحيد الافعال المختلفة ولم يوجد بغير وفيه ان هذه حكمة التنية على انه قد وجد الاختلاف
 فقد تكون للشكر على القول بها فتأمل (قوله ونية التعيين) اى تعيين ان السجدة عن آية كذا كما في القضية
 واما تعيينه لكونه للتلاوة فلا كلام فيه لان فيه المزاجية للشكر والسهو (قوله ما يسهلها) اتفاهاً على ظاهر
 الجواب كما في الثانية قبل هذا قول محمد لان العبرة عنده لتعام الركن وهو الرفع ولم يحصل بعد فاما عند ابي
 يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض لان العبرة عنده للوضع فينبغي ان لا يقصد ما يحاذي المرأة لا تنفسها
 ولو نام فيها لا تنقص طهارته كالصلية وكذا الاوضاء عليه بالقهضة بجزء (قوله وركنها السجود) ظاهره
 انه يشترط فيها ما يشترط في السجود من توجيه احد الاصابع وفي البحر ونحوه لصاحب النهروان السجود ركنها
 وضع الجبهة على الارض او ما يقوم مقامه ا ه (قوله كركوع مصل) اى الذى هو كركوع الصلاة او كركوع
 على حدة غير كركوع الصلاة كما سياتى ا ه حلي (قوله وراكب) اى على الدابة خارج المصر اذا تلاها او سمعها
 والقياس ان لا يجزىه الا يما على الرحلة لانها واجبة فلا يجوز ادائها على الرحلة من غير عذر لكنهم
 استحسوه لان التلاوة امر دائم بمنزلة التطوع فكان في اشتراط النزول حرج بخلاف القرض والمنذور
 وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ما وجبت
 على الارض وجبت تامة فلا تسقط بالايماء ولو تلاها على الدابة فنزل ثم ركب فادائها بالايماء جاز ا ه بجزء
 (قوله بين تكبيرين) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله جهرا) بسمع نفسه للمنفرد ومن خلفه اذا كان معه
 غيره (قوله وبين قيامين مسجعين) قال في البحر عما يستحب لادائها ان يقوم فيسجد لان الخور سقوط
 من القيام والقراءة ورد به في قوله تعالى خروا سجداً وقوله تعالى يخرون للاذقان وهو مروي عن عائشة
 وفي المضمرات يستحب ان يقوم ويسجد ويقوم بعد الرفع من السجدة ولا يقعد واقاد في القضية انه يقوم لها
 وان كانت كثيرة ومن المستحب ان يتقدم التالي ووصف القوم خلفه فيسجدون ويستحب ان لا يرفع
 القوم رؤسهم قبله وليس هو اقتداء حقيقة لانه لو فسدت سجدة الامام بسبب لا يتعدى اليهم والمرأة تفعل اماما
 للرجل فيها واذا اراد السجود نوى بها قلبه ويقول بلسانه اسجد لله سجدة التلاوة الله اكبر (قوله بالرفع
 يد) لان هذا التكبير مقول لاجل الانحطاط لا للخرعة بجزء (قوله وتشهد وتسلم) انما لا يفعل السلام لانه
 للتخليل وهو يستدعى سبق التعمية وهى معدومة وايضا لما شرع التسليم بعد التشهد غالباً (قوله في الاصم)
 قال في البحر ينبغي ان لا يكون ما صحح على عموه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فرضية قال سجان
 روى الاعلى او نقلاً قال ما شاء مما ورد كسجد وجهي لذي خلقه وصوره وشق جمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك
 الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي عندك بها اجر اوضاع عني بها وزر واجعلها لي عندك ذخراً وتقبلها
 مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اوزن من ذلك كذا في فتح القدير (قوله على
 من كان الخ) ويجب عليه ان يوصى بالقية على المعتمدان تركها (قوله لانها من اجزائها) فيشرط لوجوبها
 اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس ا ه بجزء والاولى في التعبير
 لانها تجزى من اجزائها (قوله كالاصم) انما ذكره ليعلم حكم غيره بالطريق الاولى ا ه حلي (قوله والسكران)
 لان عقله اعتبر حاضراً بجزء (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح
 الوجوب وتبعه صاحب الخلاصة وقال الحدادي في شرح القدير اى اصعبها لا يجب وهل يجب على النائم فيه
 روايتان وجه الرواية القائلة بالوجوب وجود الاهلية وعدم اشتراط قصد السماع او التلاوة ووجه الرواية
 القائلة بعدم الوجوب صدور التلاوة عنه من غير معرفة وتمييز فتلاوة كالتلاوة افاده العلامة فوحى ان النائم
 لا يتعين ان يكون من اهل القضاء فقد يكون اهلاً للاداء بان يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الجنب والسكران
 (قوله فلا تجب على كافر) بناء على انه غير مخاطب بقروع الشريعة وهو احد اقوال (قوله لانهم ليسوا اهلاً لها)
 الاولى ان يقول لانهم ليسوا اهلاً لاي لوجوب الصلاة لانه هو الذي قدمه (قوله وتجب بتلاوتهم) على من
 معهم حلي (قوله خلا الجنون المطبق) هو من جنس صلاته اى كثر حلي عن الشربلية وهو قول
 محمد وقال ابو يوسف ان يرد على يوم وليلة ولو ساعة ذكره العلامة فوحى (قوله فلا تجب بتلاوته) اى فلا تجب على
 السامع منه بسبب تلاوته اى كلاً لا تجب على نفس هذا الجنون قرأ او سمع ا ه حلي (قوله لعدم اهليته) فيه ان

نية التعيين ونفسها ما يسهلها وركنها
 السجود اودله كركوع مصل واجاد من ركنها
 وراكب (وهى سجدة بين قيامين مسجعين)
 مسجوعين جهر او بين قيامين مسجوعين
 مسجوعين بين قيامين مسجوعين
 (بالرفع) في الاصم (على من كان مسجوعاً)
 السجود (اهلاً لوجوب الصلاة) لا يملكها
 يجب (اهلاً لوجوب الصلاة) لا يملكها
 (اداء) كالاصم اذا تلاها (ولا تجب على كافر وصبي
 والسكران والنائم) (ولا تجب على كافر وصبي
 ويجزى من اجزائها) (ولا تجب على كافر وصبي
 ليسوا اهلاً لها) (ولا تجب على كافر وصبي
 المذكورين) (ولا تجب على كافر وصبي
 بتلاوته لعدم اهليته)

هذا التعليق يظهر في النص وما معه وقد وجبت على السمع منه (قوله تلزمه) لانها في حكم الصلاة وهي تلزمه في هذه المدة (قوله اوسع) وتلزم من مع منه حلي (قوله وان اكثر) وكان غير مطبق كباقي في نقل الدرر (قوله على ما حرره خسرو) حاصل تحريه انه نقل عن تلخيص الجامع الكبير عدم الوجوب بالسمع من المجنون وعن الحاشية الوجوب به واثبت الثاني بين ما وياجب بحمل ما في تلخيص الجامع على المطبق وما في الحاشية على غيره وقسم المجنون اقسام ثلاثة قاصرا وكاملا غير مطبق وهو الذي يكون اكثر من انقاصه وكاملا مطبقا وهو ما لا يزول فالاول يلزمه السجود ويلزم من مع منه والثاني لا يلزمه تلاوته ويلزم السماع منه ثالث لا يلزمه تلاوته ولا غيره بالسمع منه ا هـ حلي (قوله لكن يزعم الشربلالي) اي في حاشية الدرر (قوله باختلاف الرواية) حيث قال وقد حكى تصحيح كل من زعم السجود وعدمه بالسمع من المجنون فيعمل كلام قاضي خان على رواية وكلام التلخيص على اخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لاما قاله المصنف من تقسيم المجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثالثا لاقسام المجنون وهو المطبق الذي لا يزول غير مسلم لانه ما من ساعة الا ويرجى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق عند ابي يوسف ان يمكث اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر من يوم وليه وقال محمد ولا شهر ثم رجع عنه وقال سنة وقول الامام الاعظم رضي الله تعالى عن الجميع شهر وبقي لاحالة لكن في الصلوات تعتبر بست صلوات وفي الصوم والزكاة على هذا الخلاف ا هـ المراد منه اذا عرفت هذا المراد بالمجنون في قول المتن فلا يجب على صبي وكافر ومجنون المطبق فان غيره يجب عليه اذا سمع او تلا ا هـ حلي (قوله من المجنون) اي غير المطبق وعليه تحمل عبارتهم حلي وجعل العلامة نوح ان اختلاف الرواية في السماع من المجنون المطبق حيث قال فالمجنون غير المطبق اذا تلا آية السجدة تجب عليه وعلى من سمعها منه السجود والمجنون المطبق اذا تلا آية السجدة لا يجب عليه السجود اجماعا وفي وجوبه على من سمعها منه روايتان وكلام قاضي خان محمول على رواية عدم الوجوب ا هـ المراد منه (قوله من الصدا) هو ما يعارض الصوت في الاماكن الخالية انتهى بمرور يجب بالسمع من الجن كما نقله ابو السعود عن والده بجنا (قوله والاطير) وقيل تجب وصححه في الحجة معلل بانه سمع كلام الله تعالى فقد اختلف التصحيح (قوله ومن كل نال حرفا) تكرار سمع ما يأتي متناو كانه ذكره هنا تنبيها على ان الاولى ان يذكره هنا ا هـ حلي لانه محل تعدد ادما لا تجب فيها (قوله ولا بالتبجي) ولا تنفديه الصلاة لوجوده في القرآن ولا تجب بالكتابة بمر (قوله لو كان السامع في صلته) اماما او اموما ا هـ حلي (قوله كما هي) في قوله ولو لا الموت لم يسجد اصلا (قوله على التراخي) لان دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت فيجب في جزء من الوقت غير عين وتعيين ذلك بتعيينه فعلا ونما يتحقق عليه الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة بمر (قوله على المختار) وهو قول محمد ورواية عن الامام رضي الله تعالى عنه حلي عن الامداد (قوله تنجزها) لانها لو كانت تجزئية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك بمر (قوله ويكون مؤذيا) هذا على المختار المتقدم وعند ابي يوسف على الفور وتظهر عمدة الاختلاف في الائم وعدمه حتى لو اداها بعد مدة كان مؤذيا ايقا قال قاضيا كذا في التهر وفيه نظر بل الظاهر على قول ابي يوسف ان يكون قاضيا لانه الظاهر من القولية (قوله وتسقط بالحض) اي انعارض في الصلاة حلي ونحوه في الهندية وما في ابي السعود عن الحاشية حيث قال وسر حواياتها وان نزلت حتى حاضت تسقط فمقول على هذا (قوله والردة) فيه ان وقتها العمر وما ياتي وقته لا يقطع عنه اذا سلم كالخروج وكلامه في الوقت وان ادى صلته قبل الردة فليأمل وياجب بعض الحدائق بان السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود الثلاثة وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقدر تقديره فان كانت صلوته فعلى الفور ا هـ حلي واذا انزلها حتى طالت اخرها صارت اخرها قضاء لانها لما وجبت بما هو من افعال الصلاة وهو اخرها فانقضت بافعال الصلاة وصارت جزءا من اجزائها واذا انقضت وجب لدؤها مضيقا كسائر الصلاة ثم عن البدائع وبذلك تعلم رد ما نقله ابو السعود عن الشربلالي من قوله ويجوز ان يقال تجب الصلاة مرساة بالنسبة لصلتها كالتلافي اول صلته وسجدتها في آخرها ا هـ وفي قوله اذا انزلها حتى طالت اخرها صارت قضاء الخ نظر لانه لو انخر اخرها نزع حملها ولو على القول بفرضيتها في الاولين لانه لو

ولو قصر خبره فكان بما رواه اوافل
بقره لا اوسع ان يكون لا يضمن بل يضمن من يضمنه
على ما مره خبره وان قيل الوجوه بالاسماع من
باستلاف اربعة وان قيل احدى الوجوه والوجه
الآخر عن قهستاني (لا يقب) بالاسماع
قلت وبه يضمن ومن بشكل بل حوا
من احد الراعي (لا يقب) بالاسماع
وذا يضمنه (لا يقب) بالاسماع
اسماع كما مره في (لا يقب) بالاسماع
اخراج كما مره في (لا يقب) بالاسماع
وكانوا يعرفون بشكل بالاسماع
ما عليه لا يضمنه (لا يقب) بالاسماع
بالحيص وان قيل (لا يقب) بالاسماع
نصيرت به خبره (لا يقب) بالاسماع

قضاء فكذا ما الحق بها فكيف تكون قضاء اذا طالما اقتضاه (قوله وبقي ما دام في حرمة الصلاة) قبل الايات
بمناف فينبغي ان يقيد قولهم الصلاة لا تقضى خارجها بما ذوا ان يراد بالخارج الخارج عن حرمتها شرعية لا
عن الجبر (قوله ثم هذه النسبة) اي الكسبة في صلوة وهي رد الالف واوا وحذف التاء لانهم حذفوا في نسبة
المذكور الى المؤنث كسبة الرجل الى بصرة فقالوا بصري لا بصري كيلا يجمع ثا في نسبة المؤنث
فيه ولون بصرية مخ مختصرا (قوله وقولهم صلاتية خطأ) اي من جهتين الاولى عدم قلب الالف واوا
الثانية الجمع بين التانيين (قوله خيرين صواب نادر) لان قصدهم افادة الاحكام بالمعاني والاشهر في التعبير
ما جرى على الالسن قال في التمهيد ذكر هذا الجواب وفيه ما لا يخفى (قوله ومن جمعها الخ) وكذا لو لم يسمع بل
وان لم يكن وقت الصلاة حاضرا (قوله ولو باقتداء به) مبالغة على قوله امام اي ولو كونه اماما بسبب اقتداء
السامع به فعمل الامام عند السماع ومن هو مفرد عند السماع ثم صار اماما بسبب اقتداء السامع به حلبي (قوله
بجده معه) قيد بقوله معه لان الامام لو لم يجبد لا يجبد المأموم وان معها لانه اذا جبد في الصلاة وحده خالف
امامه وهي صلاتية لا تقضى خارجها بجم (قوله اصلا) اي - وا - اتحدى به في الركعة التي تلافيها وفي غيرها
(قوله تبعنا للاصل) لانها بالاقتراء صارت صلاتية فلا تقضى خارجها غير والا صل من كتب محمد ومقابله
ما يأتى عن البرزوي (قوله وكذا) التامس ان يقول وقبل الخ لتظهر المقابلة (قوله على ما اختاره البرزوي)
وجعل اطلاق الاصل على الاقتراء في الاولى نهر (قوله ولولاها) اي الامام او المنفرد اما المؤنث فلا يجبد فيها
ولا خارجها كما مر حكمه اه حلبي (قوله سجدها فيها الخ) لان السجدة المتلوة في الصلاة افضل من غيرها
لان قراءة القرآن في الصلاة افضل منها في غيرها فلم يجز اذاؤها خارج الصلاة لان الكامل لا يتأدى بالتناقص
اه بجم والمراد بالسجدة فيها ما يعم السجود في حرمتها كما قدمه الشرح والمراد بقوله لا خارجها ما يخرج
عن الصلاة وحرمتها لما مر من صيغتها بجزء من الصلاة اه حلبي (قوله ثم) لانه لم يؤد الواجب ولم يمكن
قضاؤها وفيه يتقرر الاثم على المكلف والخروج له عنه التوبة كسائر الذنوب اه بجم (قوله الا اذا قدمت) اي
قبل سجودها والاقتصاد كالقصاد (قوله فلو لم تسقط) لان الحيض اسقط الفرض فتبطل الواجب (قوله فيسجد
خارجها) ولا يسجد فيها في قضاء تلك الصلاة لان التلاوة لم تحقق في القضاء فلو ضاها فيه لم اداء ما كان
خارج الصلاة فيها (قوله لا بمجرد تلاوة) اي تلاوة مجردة عن الصلاة (قوله لم بعدها) لانه بالمقصد لا يفسد جميع
اجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء والمقارن فينتج البناء عليه بجم عن القضية (قوله ويحذف الخ) البحث والجواب
لصاحب التمهيد (قوله الا ان يحمل الخ) هذا الجواب حق قال في اقتضاي الهندية عن فتاوى قاضي خان - صلى
الطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه حلبي (قوله
وفردى ركوع) اي قياسا استحسانا لما فيه من معنى الخضوع قال محمد باقيا قياسا ناخذوا غرق بين القياس
والاستحسان ان ما ظهر من المعاني قياسي وما خفي فاستحسان ولا ترجيح للخفي لحقائه ولا لظاهر لظهوره
فيرجع في طلب الرجحان الى ما اقترن بهما من المعاني فخي قوى الحنفى اخذوا به وخی قوى اطرار اخذوا به وهما
قوى دليل القياس فاخذوا به لما روي عن ابن مسعود وان عمرا انهما اجازا ان يركع للسجود في الصلاة ولم يرو عن
غيرهما خلافا فكان كالاتحاد بجم (قوله وسجود) الواو معني اوتى اذا سجد لها وقام بكبره ان يركع كما رفع رأسه
موا كان آية السجدة في وسط السورة او عند ختمها اوتى بعدها الى الختم قدر اثنين او ثلاث فينبغي ان يقرأ
ثم يركع فينتظر ان كانت الآية في الوسط فانه ينبغي ان يجتمعا ثم يركع وان كانت عند الختم فينبغي ان يقرأ آيات
من سورة اخرى ثم يركع وان بقي الى الختم قدر اثنين او ثلاث كما في بني اسرائيل واذا السماء انشقت ينبغي ان يقرأ
بقية السورة ثم يركع وان وصل اليها سورة اخرى فهو افضل بجم (قوله يوجب عنها الركوع) هذه اليمس بسبب
بل لا يميزه ذلك قياسا واستحسانا لان الركوع خارج الصلاة لم يجعل قربة فلا يوجب مناب القربة واختار
قاضي خان ان الركوع خارج الصلاة يوجب عنها بجم وروى عليه بان عبارة قاضي خان رجل قرأ آية من السجدة
خارج الصلاة فاراد ان يركع للسجدة روى انه يجوز ذلك اه وهو لا يفتي بالاختيار بل يفسد ضعفه وما قاله
ابو السعود عن نحوه ان الاختيار فهم من الاقتصاد على الجواز فيعيد (قوله لها في التلاوة) او ان الشرح
قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى هنالك كان اولي (قوله على الظاهر) نقلا في البصر عن بعض

ويقضيها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام
 فنخرج ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم
 صلاته خطأ قاله المصنف لكن في العناية
 أنه خطأ مستعمل وهو عندنا فيها ما خبر عن
 صواب ما در (ومن معها من إمام) ولو ابتدأه
 به (فإنتم به قبل أن يسجد) لا إمام لها (مسجد
 معه ولو) أنتم (بعده لا) يسجد لصلاة الصلاة
 في أكثرها (وكنز الوائدي به في ركعة أخرى
 يسجد بها) وكذا الوائدي وغيره وهو ظاهر
 على ما اختاره ما يزيد في الصلاة - مسجد فيها
 الهداية (ولو تلاها في الصلاة) وإذا لم يسجد
 لأخارجها (لما صوفى البدائع) الصلاة تغير
 إن قلنا زسه التوبة (إذا أفسدت الصلاة تغير
 الحيز) (قلوبه تفسد عنها السجدة) (لأنها لما
 في الخلاصة) (فيسجد خارجها) صلوة
 فسدت لم يبق إلا يسجد ثلاثة فلو كان في القبلة
 ولو بعد ما لم يسجد بها (أو في القبلة)
 ويخالفه ما في الحاشية إلا ما في نقل فلا يفيد
 قضاء دون السجدة إلا أن يجعل على ما إذا
 كان بعد سجودها (أو تؤدي ركوع وسجود)
 غير ركوع الصلاة وسجودها (في الصلاة)
 وكذا في خارجها (لما) أي التلاوة (أو تؤدي
 المروي صلاة) إذا كان الركوع (على أن تؤدي
 ركوع صلاة) أو بين وسكنة الثلاث على
 من قرأ آية (أو بين وسكنة) (أن يؤد)

(قوله لان تركها) عند المحذور تقديره وانما نقل انه داخل في الحكم مع وجود السبب لان ترك العباداة الى آخره (قوله فتدخلت السجدة) كلامه يفيد ان المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب (قوله وهو منجز واحدة) اي بعقوبة واحدة (قوله فيحصل المقصود) وهو الاثر بما يختلف العباداة فان المقصود منها تعظيم المعبود وهو مطلوب دائما (قوله والكرام يعفو) اشار به الى ان حكم الآخرة كالدينيا فلا يؤخذ بما زاد على العقوبة الواحدة ان شاء الله تعالى (قوله وافاد الفرق) وجه الفرق انه لما جعلنا الاولى مييا والباقى تعالما كان اجتماع سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الاسباب حلي (قوله حتى لو زنى الخ) بخلاف حد القذف اذا اقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يجد لان القذف اندفع بالاول لظهور كذبه بجر (قوله ذاهبا وآيا) اما اذا كان يدير السدى على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يكرر الوجوب بجر (قوله وانتقله من غصن الى آخر) الغصن ما تنصب على ساق الشجرة وفاقها وغلاطها او الصغير منها فاموس ومواء كان قريبا او بعيدا على الصحيح وفي الواقعة الحاسية رجل تلاية السجدة على غصن شجرة ثم انتقل الى غصن آخر فاعادها ان كان يمكنه الانتقال بدون نزول من الاول كفته سجدة واحدة لان المجلس متعدد وان كان لا يمكنه الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة مجديتين لان المجلس غير متقداه وهذا ما انفق به خمس الامعة الحسواني وغيره من الامعة شلي في حاشية الزيلعي (قوله ارحوض) اي كبيرا ارحوض متداني الاطراف كالسجدة يكتفي فيه واحدة افاده القهستاني وانتقل لو كان السدى را شجرة ارحوض في المسجد هل يبدل ولا نظر الى اتحاد البقعة (قوله للمجلس) اي في حق التالي (قوله) (الاولية) اي في حق السامع اذ شرح المتن (قوله بخلاف زوايا مسجد) ولو كبر اعدى الى التمدد (قوله ريت) ولو كان دارا لسلطان عذري يوسف خلا فالجود وعليه يخرج قوله في انهرا اذا كان كبيرا كدار السلطان (قوله وسفينة سائرة) لان سيرها غير منضاف اليه قال تعالى وحرنهم در رواقفة بالطريق الاولى (قوله ككل قمتين) ومضى خطوتين وتكلم بكلمتين (قوله وقيام) بخلاف ما اذا امام مضطجعا وابع اوارعت صيبا فان المجلس يبدل (قوله وكذا دابة) اي سائرة حلي (قوله لان الصلاة تجتمع اما كن) اذ الحكم بصحة الصلاة دليل تحاد المكان وهذا اذا كان في ركعة واحدة واما اذا كان في ركعة تين فقياس ان تكفيه واحدة وهو قول ابى يوسف الاخير وفي الاستحسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول محمد وابى يوسف الاول ولزمهما المعلى اراكب من رجل ثم سارت الدابة ثم معهم انا عليه سجدة ثان هو الصحيح لانها ليست بصلوة ولو سارت الدابة ثم نزل فتلها ثم يلزمه اخرى بجر عن المحيط (قوله ولو لم يصل تنكرر) لان سيره منضاف اليه حتى يجب عليه ثمان ما خلف حاجي عن الدرر (قوله كما تنكرر) اي على السامع دون التالي وفي عكسه عكسه (قوله وعلمه) مراده ما يرمي الحرا (قوله تنكرر على الغلام) تبدل المجلس في حقه بخلاف اراكب فان الصلاة تجتمع منفرقا (قوله على الغني به) راجع الى صورته عكس فقط واحترزه عن قول صاحب الامكان في بان تكرر على السامع في صورته عكس اذ حاجي (قوله وهذا غير الخ) اي هذا القول بان تكرر على السامع في الاولى مع اتحاد مجلس التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية مع تبدل مجلس التلاوة يفيد ترجيح سببية السماع اذ لو كانت التلاوة سببا لانعكس الحكم في حق السامع فيصير كالسالي وهو احد قولين وتقدمان حاقظ الدين اختاران السماع شرط وهو الاختار واجاب عن تكررها على السامع دون التالي بان الشرع ابطل تعدد التلاوة المتكررة في حق التالي كجدة اتحاد شجاسة لاحقة ولم ينظم رد ذلك في حق السامع فاعتبر حقيقة التعدد وتكرار الوجوب واختار في حاشية تكرره عليه ايضا اعتبار المجلس التلاوة وعليه فلا اشكال وعلى الصحيح من عدم تكرره عليه بان يحاسب بان السبب له حقه وان تعدد لكن اشترط ابطل تعدده حكما بغير الاتحاد مجلسه كالولاية عليه اه حلي (قوله ولما السلام على الرسول) في القهستاني اعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الآية في السجدة اه وفيه ان الدليل الوارد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم شامع من اين جاء التعميم (قوله فكذلك عند المتقدمين) قياسا على آية السجدة (قوله اذ لا تدخل في حقوق العباد) وهو حقا له كارد في الحديث وقد سائر جمعه بجر (قوله فالاصح انما نزل الخ) وقيل مرة وقيل

[illegible]

في مجلته بعد الثلاث ثم فانتظرناك من كوم انتهى وناهيه ولو حصل فاصل في المجلس (قوله لان فيه قطع الخ)
ولانه يشبه الاستكفاف عنها بغير لان فيه هجرته من القرآن وذلك ليس من اعمال المسلمين ذكره محمد
في الجامع الصغير ولانه فرار من السجدة وذلك ليس من اخلاق المؤمنين (قوله وتغيير ناليقه) عطف
تغيير اه حلي (قوله ما موريه) قال الله تعالى فاذا قرأناه فاتع قرآه اي ناليقه بجز (قوله ومفاده) هو
لصاحب انهره ومنقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) اي تحريمه بل يكره تنزيها بدليل قوله ونذب الخ
حلي ثم عدم الكراهة في غير الصلاة ما فيها فكهرة هستانى (قوله قبلها واوبعدها) اوية قبلها واوية بعدها كما
نزل عليه عبارة الخانية (قوله لدفع وهم التفضيل) ولانه يبلغ في اظهار الاعجاز هستانى (قوله بانتماله على
صفات) فالفضيلة بالاعتبار المذكور لا باعتبارها من حيث هو قرآن بجز (قوله غيرته) السجود بان كان
محمد ناو علم انه يشق عليهم اداء السجدة فينبى انه اذا لم يعلم بحالهم ان يحتمل لانه لو جهر بها لصار موجبا عليهم
شأربما يسكتون في اذانه فيقعون في المعصية بجز (قوله والراجح الوجوب) وفي المنع الاصع عدم الوجوب
لعدم وجود الشرط وهو السماع والسبب بناء على انه سبب في حق السامع اه (قوله من كل واحد حرفا)
لما تقدم ان الموجب للسجدة ثلاثة اكثر الاية مع حرف السجدة والظاهر ان المراد بالحرف الكلمة ويكون
الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى اه حلي ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ أكثر اية
السجدة بحرف السجدة (قوله فقد افاد) اي صاحب الخانية بتعليقه (قوله مهمة لكل مهمة) اي فائدة فينبى
ان يتم بهما لكل مهمة اي لكل امر موقع في العلم او لكل امر يتم به تفصيلا او ازالة (قوله اهمه) باق ثلاثا
وربما عيا (قوله ويحتمل ان يسجد الخ) هو الاول لما تقدم ان تأخيرها مكروه تنزيها ولدفع اشكال السكال
بان فيه تغيير نظم القرآن لان السجود فاصل (قوله وهو غير مكروه) ما تقدم انه ينذب ضم اية او اثنين معها
يفيه ان افرادها خلاف الاولى فيضم معها اية او اثنين افاده الحلي قلت كونه خلاف الاولى ليس متققا
عليه لما في الجبر لو قرأ اية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لانها من القرآن وقرآه ما هو من القرآن طاعة
كقراءة سورة من بين السور (قوله وسجدة الشكر) الاولى تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة
(قوله مسحبة) اي عندهما حلي (قوله به بئى) مقابل قول الامام بكرهتها اه حلي وفي فروق الاشياء
قال سجدة الشكر جائزة عند الامام رحمه الله تعالى لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة اي
وجوبها وفي انقاعدة الاولى من الاشياء والمعمرة ان الخلاف في سنيها لا في الجواز شرعا بلالية وصورها ان من
يحدث عليه نعمة طاهرة او رزقه الله تعالى ولدا او مالا او جدد ضالة او ولد دفعت عنه نقمة او شفي له مريض
او قدم له غائب يستحب ان يفعلها كسجدة التلاوة واما اذا سجد بغير سبب فليس بشيء ولا مكروه هندية
(قوله لكنها) اي سجدة الشكر الخ هذا لا يظهر الا في الاعباد والمداومة وسجدة الشكر ليست كذلك والذى افاده
في شرح الملتقى ان هذه مسئلة اخرى وهو الاولى وعبارته والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مسحبة
لا واجبة ولا مكروهة وما يفعل عقب الصلاة فكرهه (قوله يؤدى اليه) اي الى ما ذكر من اعتقاد السنة
او الوجوب (قوله فكرهه) الظاهر انها التحريم لانه يدخل في الدين ما ليس منه (قوله ان يقرأها) اي اية
السجدة حلي (قوله في محافضة) تنبيه على من معه (قوله ونحو جمعة) من كل ما يؤدى لجمع عظيم ولو مكتوب
غيرها حلي (قوله الا ان تكون بحيث تؤدى الخ) بان لا يفصل اربع آيات بين آياتها والركوع وينبى ان لا ينوي
في الركوع لمسا فيه من المحذور المتقدم عن افضية اه حلي وهو عدمية المقتهى لها فيطالب بادائها بعد
سلام الامام واعادة القعدة (قوله مسجد) اي على الارض ان لم يتمكن من السجود على المنبر ذكره ابن حجر
في شرح البخارى وقواعدنا لا نأباه اه شرح الملتقى وتقدم عن الفتح من رواية الامام انه ينزل الى الارض
من غير تفصيل وهو الذى ينبغي التحويل عليه

(باب صلاة المسافر)

نقلنا اصطلاحاً في شرح البخاري عن تفسير النبطي قال ابن عباس اول صلاة قصر في صلاة العصر قصرها
الذي صلى الله عليه وسلم بمكان في غزوة انماراه وقد رُوي الشرح صلاة لانها المقصودة من الباب والشر
اذا قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي تنفيري الاحكام من قصر الصلاة واباحة القمطر

(وكرر ثلاثا بعد دو مرة في السورة) لان
فيه قطع نظم القرآن وتغير في اللفظ والجامع
النظم والتأليف ما يوجب (لا يكرر) وعادة ان
الكرامة تخرج من آية أو آيتين اليها (عكسها) ولكن
لا دفع وهم التفصيل اذا امكن من حسنة
كلام الله في رتبة وان كان لبعضها اريد فضيلة
بإتمامه على صفات الله تعالى واستحسن اختارها
عن سامع غيري على مشاغل يعمل ولم يسمعها
في وجوبها على مشاغل من شأنه ان يسمع
والراجع للوجوب لانه يورثه ان يسمع
كلام الله فقل سامعا لآية (من كل واحد)
(والمجموع آية يسجد) لانه لم يسمعها من نال
منهم (مرفا ليسجد) لانه لم يسمعها من نال
خاصية نفسه (في الكافي قيل من قرأ
مهمة لكل مهمة في مجلس وسجد لكل منها
السجدة كما في مظاهره انه بعد قرأتها
كفاه الله ما له منه وسجد لكل مستحبة به في
ثم يسجد ويقل ان يسجد الشكر مستحبة به في
وهو غير يكرر بعد الصلاة لان الجملة لا يفتقدونها
لكنها اكره بعد الصلاة لان الجملة لا يفتقدونها
سنة او واجبة وكل ما يحث في اليه فكرهه ويكره
لا الامان ان يقرأها في مخافة ونحو جمعة وعيد
الا ان تكون بحيث يقرأها في مخافة ونحو جمعة وعيد
او سجودها ولو لا صلى التبر يسجد وسجد
السامعون
(باب صلاة السافر)

وامتداد مدة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وحرمة الخروج على الحرمة من غير
 محرم ابو السعود عن العناية (قوله من اضافة الشيء) وهو لفظ الصلاة (قوله الى شرطه) وهو المسافر فانه يشترط
 الصلاة المخصوصة المعقود لها الباب وهي المقصورة اهـ حلي وفيه ان الشرط السفر لا المسافر ابو السعود عن
 الحوى (قوله او محله) فان المسافر محل لها وان شئت ملت من اضافة الفعل الى فاعله لان ككل فاعل محل
 ولا عكس افاده الحلي (قوله ولا يفتي) شروع في وجه تأخير عن التلاوة وبه لم منه المناسبة وهي العروض
 في كل (قوله هو عبادة) اي الابعاض واما وسعة كذا في البحر (قوله الابعاض) كالخج والجهاد فانه حيث
 يكون عبادة وقد يكون معصية فالاصل في التلاوة العبادة والاصل في السفر الاياحة والعبادة اشرف والى ذلك
 اشار بقوله فلذ الخ (قوله لانه يسفر) بفتح الباء من التلاوة وما في ايضاح المفصل انه لم يفتي منه فعل ثلاثي
 بعينه فقد رده كلام الجوهري واليهيقي قهستاني (قوله عن اخلاق الرجال) اولانه يسفر عن وجه الارض اي
 يكشف وعليهما فالمبالغة بمعنى اصل الفعل ويجوز ان تكون المبالغة على بابها باعتبار ان السفر لا يكون الا من
 اثنين فان كثرة البانفك كل منهما يسفر عن اخلاق صاحبه او انه تكشف للارض وهي تكشفه اهـ حلي
 (قوله من خرج) يشعل الكافر اذا اتم على المختار وقوله من عمارة الخ الاولى ان يبده حيوت ليشعل الاخية وبه
 عبر في نور الابيض فان المعترف حتى اهلها بما جاوزتها اهـ حلي (قوله موضع اقامته) يدخل فيه ربه وهو
 ما حول المدينة من بيوت ومساكن ويقال لحريم المسجد روض ايضا ويصح قاضي خان انه لا بد من مجاوزة
 القرية المتصلة بروض المصر بخلاف القرية المتصلة بفناء المصر فانه يعتبر بمجاوزة الفناء لا القرية بحر (قوله من
 جانب خروجه) فان كان من جهته محله منفصلة عن المصر وفي انة - لم كانت متصلة بالمصر لا بقصر الصلاة حتى
 يجاوز تلك المحلة يخرج عن الخلاصة ولا يشترط مجاوزة البساتين ولو متصلة بالعميران ولو كان اهل البلد يخرجون
 اليها في اكثر السنة ابو السعود (قوله وفي الخاتمة الخ) حاصل ما تجر من كلام الشرنبلالي في رسالته تحفة
 اعيان شياخه الجمعة والعيدين في الفناوس امداد الفناح وغيره انه اذا كان في جانب خروجه جبل او بحر
 او مزارع متصل كل منها بالعميران قصر بمجرد مجاوزته العميران وعليه يحمل قول المتن وغيره من خرج من
 بيوت مقامه واذا كان في جانب خروجه روض وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاوزة ايضا
 ومن مجاوزة القرية المتصلة به واذا كان في جانب خروجه فناء وهو المكان المعد لمصالح البلد كركض
 الدواب ودفن الموتى والقاء التراب فهو على ما قاله الشرح من الشرطين بخلاف الجمعة حيث تصح في الفناء قرب
 او بعد فصل بمزارع او لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالي في رسالته المذكورة حلي
 (قوله اقل من غلوة) ذكر في المجتبى ان قدر الفلوة ثلاثمائة ذراع الى اربع مائة وهو الاصح واذا عاد من سفره
 الى مصره لا يتم حتى يدخل العميران بحر (قوله يشترط مجاوزته) فيشترط مجاوزة جميع القرافة بمصر القصر
 لوجود الشرطين (قوله قاصدا) اشار به مع قوله خرج الى انه لو خرج ولم يقصد او قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا
 اهـ حلي واشار به الى ان النية لا بد وان تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا انتزع الصلاة في السفينة حال
 اقامته في طرف البحر فقلها الرجوع وهو في السفينة ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند ابى يوسف خلافا لمحمد لانه
 اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الاربعة وما يمنع فريختا ما يوجب الاربعة احتياطا اهـ (قوله ولو كافرا) صورة كافر
 خرج قاصدا مسيرة ثلاثة ايام في انشاءها لم يصرف في باقي بخلاف الصبي اذا بلغ في انشاءها فانه لا يقصر حلي
 عن البحر وقيل ثمان وقيل بصران ابو السعود (قوله بلا قصد) اي ثلاثة ايام بان قصد بلدة بينه وبينها يومان
 للاقامة جهات بل بلغها يدا له ان يذهب الى بلدة بينه وبينها يومان وهلم جرا حلي (قوله لم يقصر) كما مر خرج مع
 جهته في طلب العدو ولم يعلم ان يدركهم فانهم يصلون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث
 في ذلك المكان ما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر واجبر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) المسيرة هي المسافة
 والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوف بافتح وه والشئ لان الدليل في الفلاة يشم التراب ليعلم
 انه على الطريق الا قهستاني عن اقساموس (قوله ولياها) انما ذكرت لانها تابعة للايام ولا يشترط السير
 فيما بل قصد السفر فها وان لم يسافر فاقاده ابو السعود (قوله من اقصر ايام السنة) ظاهره ولو كان السفر واقعا
 في ايامه وفي اوقات في رقبته لانه ايام المعتدلة بين الدول وقصر كزمان دون الشمس في الحمل

من اضافة الشيء الى شرطه او محله ولا يفتي ان
 التلاوة عارض هو عبادة والشرع عارض ما يح
 الابعاض فكذا انما هو في لاه زيف من
 اخلاق الرجال (من خرج من عمارة موضع
 اقامته من جانب خروجه وان لم يجاوز من
 الجانب الا شرق الخاتمة ان كان بين الفناء
 والمصر اقل من غلوة وليس بينهما مزارعة
 يشترط مجاوزة الفناء (قاصدا) وهو من ايام
 طاف الدنيا لا يقصر (مسيرة ثلاثة ايام

والميزان (قوله ولا يشترط سفر كل يوم) لا فرق بين البر والبحر ابو السعود لان المسافر لا بد له من النزول لاستراحة
 نفسه ودائه فلا يشترط ان يسافر من الفجر الى الفجر لان الدابة لا تطيق ذلك فالادى اولى فالتحقق مدة
 الاستراحة بمدة السفر ضرورة محيط (قوله بل الى الزوال) لان الزوال اصغر ان تهاجر الشرعي الذي هو من
 الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في اقصر
 ايام السنة في مصر وما ما واها في العرض سبع ساعات الاربع فجميع موع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ساعة
 ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه ان مسافة السفر في بلغا ثلاث ساعات او اقل لان اقصر ايام
 السنة عندهم قد يكون ساعة او اكثر او اقل اهـ حلي قلت المشهور في بلغا ان نهارها طول من ليها فانه
 يكون نهارها ثلثا وثلاثون ساعة وهو الذي قدمه الحلي معترضه على الشرح فقل هذا سبق ولم به يعلم
 ان المسافر راو بحر الى زيارة العارف بالله تعالى سيدي احمد البدوي رضي الله تعالى عنه يقصر لان مسافته
 تبلغ هذا القدر وزيادة (قوله ولا يعتبر الفراخ) الفرسخ اثنا عشر الف خطوة وهو ربيع البريد والميل ثلثة (قوله
 على المذهب) مقابلة ما عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة تسعة
 فراسخ او خمسة وثلاث اوسمة او سبعة حلي عن القهستاني قال في البحر وانا نقب من فتاواه في هذا وامثاله بما
 يخالف مذهب الامام خصوصا المختار للخص الصريح اهـ (قوله بالسير الوسط) وهو ان يكون بالابل وشي
 الاقدام والمراذيل بالابل القافلة ومشي الاقدام فيها دون البريد وخرج بذلك سير البقر بحر الهلة ونحوه لانه
 ابدا السير كما ان اسرعه سير الفرس والبريد اهـ ابو السعود ويجوز به بطل ما للمؤلف في شرح الملتقى من اعتباره
 سير البقر بحر الهلة (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه افاده الشيخ زين (قوله
 في يومين) او يوم كافي التهر او اطال فوصل في شهر من غير تخليل نية اقامة موضع (قوله وللموضع الخ) اي فيعتبر
 الطريق المسلوكة له سهولة وصعوبة ويعتبر في الجراعتدال الرياح (قوله على الفرض الرباعي وكعتين) والقراءة
 فيهما فرض فلواته وقرأتى الاخرين ولم ينو الاقامة لم يصح بحر وقيد بالفرض لانه لا قصر في الوتر والسنة
 واخرج بالرباعي الفجر والمغرب (قوله وجوبا) اي اقتراضا حتى لو انة اربع ايام لم ينو اقامة ولم يقعد على رأس
 الركعتين فسد فرضه (قوله لقول ابن عباس الخ) ولما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه ان صلاة المسافر
 ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فان الذي فرضه في الحضر اربع فرضها
 في السفر ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتم الصلاة في السفر كالقصر في الحضر اهـ قهستاني (قوله ولذا) اي
 لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستاقصر حقيقة عندنا) ومن حكم خلافا بين الشارحين في ان القصر
 عندنا عزيمة او رخصة فقد غلط لان من قال رخصة غير رخصة الاسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز
 وهذا بحيث لا يفتي على احدا قاله الكمال (قوله والا كمال ليس رخصة) فمن قوه ان الا كمال رخصة فقد ابد فان
 الاقرب قوه كون القصر رخصة ترفيه كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالاربعة
 اصعب من الركعتين فكيف يطبق عليها تعريف الرخصة وهو التغيير من صعوبة الى سهولة افاده صاحب البحر
 (قوله بل اساءة) سيأتى تفسيرها بالاثم ووجهها عند قوله فلواته مسافرا اهـ حلي (قوله زيدت) بنزول الوحي
 عليه صلى الله عليه وسلم يوم الثلاثاء باتمام الصلاة فقال اجمع الناس اقبوا فرضه بركم فانه قد اكلت الصلاة
 للمقيم فزيد في صلاة الحضر ركعتان وقبل انها فرضت اربع اتم خفف عن المسافر نظرا ان الله وضع عن المسافر
 الصوم وشطر الصلاة وقيل فرضت في الحضر اربع اتم وفي السفر ركعتين اهـ ابو السعود عن شرح الفية العراقي
 لما روى (قوله لانها تراها) هذا يقتضي ان المغرب من صلاة النهار ويشكل بما روى من قوله عليه الصلاة
 والسلام صلاة النهار بركعتين اي لا يسمع فيها قرأة مصباح ولهذا قال العلامة عزى قليتا بل في التوفيق
 ابو السعود (قوله فلما استقر فرض الرباعية) اي سفر او حضر ابدليل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا بظاهره
 يشهد للشافعي رحمه الله تعالى وبعارض حديث ابن عباس المتقدم تأمل اهـ اقول قد افاد في المواهب
 وشرحنها ان الادلة قائمة للطرفين ثم لا مانع ان يحمل التخفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلي
 والاية تشهد به ايضا فان لفظة لا جناح تذكرة للاياحة دون الوجوب اهـ قلت هذا اغلبي كقوله تعالى

ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال
 مع الاستراحات المعتادة على المذهب (بالسير الوسط
 في يومين قصر ولو لموضع طوقان احدهما
 مدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني
 (على فرض الرباعي ركعتين) وهو باقول
 ان عباس ان الله فرض على لسان نبيكم صلاة
 القصر اربع ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
 عن قولهم قصر لان تمام فرضه والا كمال ليس
 حقيقة عندنا بل اساءة قلت وفي شروح
 رخصة في حقه ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء
 البخاري ان الصلاة فرضت لغيره والاطمان
 ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين ركعتين
 فلما اجبر عليه الصلاة والسلام والاطمان
 بالنية زيدت لانها تراها في السفر عند نزول قوله
 والمغرب لانها تراها في السفر عند نزول قوله
 الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله
 تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من

من جناح عليه ان يطوف به ما على انه كذا هو واجب عنه في العبادات بان الله تعالى قال ان تقصر وامن
 الصلاة ان خفت علق القصر بالخوف وهو ليس بشرط لقصر الصلاة باتفاق ولا بد من اعماله فكانت متعلقة
 بقصر الاوصاف من ترك القيام الى القعود او ترك الركوع والسجود الى الائمة الخوف عند وقوعه وعند ناقص
 الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب اه (قوله في السنة الرابعة) في صلاة العصر في غزوة انما (قوله وهذا)
 اي بالنقل عن شروح البخاري بعد النقل عن ابن عباس اه حلي (قوله تجتمع الادلة) اي الشاهدة لنا
 ولا شافعي يقول ابن عباس ان صلاة المسافر ركعتان الذي هو دليلنا نظر الى ما لم يخط عليه الحال وقول الشافعي
 انه يجوز له الاقام فيكون الصلاة في حقه اربعاً نظراً لزيادة بعد الهجرة هذا ما ظهر لي (قوله لان القبح
 المجاور) اعلم ان قبح الشيء اما لعينه وضعاً كالكفر فافاض اللفظ وضعه لعل قبح في ذاته عقلاً من غير توقف
 على ورود الشرع لان قبح كفر ان المنع من كسوف في العقول كما ان حسن شكره كذلك او شرعاً كبيع الحر
 لان العقل يجوز له كافي قصة يوسف عليه الصلاة والسلام واما الفقه وضعاً كصوم يوم الفطر فانه ليس قبيحاً
 بعينه لانه يوم كسائر الايام وانما قبح لما فيه من الاعراض من ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانكسار فانه متى
 صام فيه كان معرضاً وبالعكس او مجاوراً كالبيع وقت النداء فانه ليس قبيحاً بعينه وانما قبح لترك السعي
 وهو قابل للانكسار اذ قد وجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس كذا في شروح المنار وما نحن فيه من
 قيل انقسم الرابع وهو المجاور لا مكان الصبيان بلا سفر وبالعكس اه حلي (قوله حتى يدخل موضع مقامه)
 اي او ما الحق به كالربض افاده القهستاني وسواء نوى الاقامة به او لا وشمل ما اذا كان في الصلاة كما اذا سبقه
 الحدث وليس عنده ما قد دخل الماء اما الملاحق اذا حدث ودخل مصره ليتوضأ لا يلزمه الاقام ولا يصير مقيماً
 بدخول مصر يخرج عن الظهيرة (قوله ان سار) قيد في قوله حتى يدخل اي انما يتم بالدخول بقيد سيرة ثلاثة
 ايام بالتقدير السابق وما في الحلي من اعتبار المراحل فقير المذهب على ما تقدم (قوله فيتم) ولو في مفازة بحر
 (قوله لعدم استحكام السفر) بحث فيه بان العلة في القصر مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة ايام وليست
 استحكال السفر ثلاثة ايام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فيثبت حكمه ما لم يثبت علة حكم الاقامة وهي
 الدخول في المصر وهو بحث قوي ولما ضاق الامر على صاحب البحر قال الذي يظهر انه لا بد من دخول المصر
 مطلقاً قال صاحب التمهيد وانت خبير بان ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول فليست اهل (قوله
 ولو في الصلاة) سواء كان في اولها او وسطها او آخرها وسواء كان منفرداً او مقترفاً او مدركاً او مسبوقاً بحر
 وصادق على ما اذا كان قبل السلام واحترزه على ما لم يزل فانه لا تصلح الاقامة حينئذ ولو كان عليه فهو حينئذ
 اي اذا نواه قبله اي فيصير خارجاً عن الصلاة عند الامام واي يوسف لان التوقف في قولهم سلام من عليه السهو
 يخرج منه موقفاً يمكنه اداء سجود السهو ولو عاد لا يمكنه الا اداء لانه يقع في وسط الصلاة جوى عن الواقعات
 (قوله اذا لم يخرج وقتها) فان خرج وهو فيها فنوى الاقامة فلا يتحول فرضه الى الرابع في حق تلك الصلاة بحر
 (قوله ولم يكن لاحتمال) حذف الواو من يك لالتقاء الساكنين والنون تخفيفاً واحترزه عن الملاحق فانه اذا ادرك
 اول الصلاة والامام مسافر فحدث انما فات به بعد فراغ الامام ونوى الاقامة لم يتم لان الملاحق في الحكم كانه
 خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يغير في حق الامام فكذا في حق الملاحق بحر فقيد حكم
 الملاحق بان يكون بعد فراغ الامام اه حلي (قوله نصف شهر) يعني خمسة عشر يوماً اذا الشهر ثلاثون يوماً
 عند العرب واليهيم كافي المقاييس فلا يشك بان الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوماً قهستاني (قوله حقيقة)
 راجع الى قوله او نوى (قوله لما في البرازية) علة لقوله او حكا (قوله ولو دخل الحاج) اي في شوال او قبله
 حلي (قوله لانه كذا في الاقامة) اقول عزمه على ان لا يخرج الاممهم وقد علم انهم انما يخرجون بعد خمسة
 عشر يوماً ليس الا عبارة عن نية الاقامة فجعله نواياها حكا لا حقيقة فيه نظر ابو السعود (قوله صالح لها) محل
 هذا الشرط اذا سار ثلاثة ايام اما اذا لم يسرها فصح انها ولو في المفازة بحر (قوله او حكا دارنا) احتراز عن
 حجر آء اهل الحرب فحكمهم حينئذ تحكم العسكر الداخلة في ارضهم (قوله وهو من اهل الاخيبة) قيد
 في قوله او حكا دارنا فاما اذا نوى الاقامة في العسكرة ولو في الاخيبة وهو ليس من اهلها فانه يقصر بحر
 (قوله في اقل منه) ظاهره ولو ساعة واحدة وهذا شروعي في حشر ما تقدم (قوله او نوى فيه) اي نوى الاقامة

وكان قصره اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 فتجمع الادلة ان نوى كلاً منهم ما يخطر بباله كان
 (ما سار به) اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 الشريعة (قوله حتى يدخل موضع مقامه) ان
 سار به سنة او سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 استحكام السفر ولو في المفازة بحر (قوله اذا لم
 يخرج وقتها) اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 حقيقة الشارح اعلم انه لا يخرج من الاقامة
 اذ كان في المصر او في دارنا او في دارنا او في دارنا
 في نصف شهر او اقل منه (قوله في دارنا او في دارنا)
 (قوله في دارنا او في دارنا) اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 او حكا دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا
 وكذا في دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا
 من نصف شهر (قوله في دارنا او في دارنا) اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا

في نصف شهر حلي (قوله كبحر) فالملاح مسافر الا عند الحسن ونقته ليست بوطن له ابو السعود عن البحر
 (قوله او نوى فيه) اي في صالح (قوله بموضعين مستقلين) لافرق بين المصرين والقرتين والمصر والقرية بحر
 (قوله ومضى) الغالب على منى التذكي والصرف جوى عن المفتاح وتكتب بالالف والياء مغرب واقتصر
 في النهاية على الالف ابو السعود (قوله ايام العشر) اي عشر ذي الحجة وهو تفرع على عدم صحة الاقامة بمكة
 ومنى واما اذا دخلها قبل ان يشرع في خمسة عشر يوماً قبل الخروج صح نية الاقامة (قوله وبعد عوده
 من منى نصم) قيل ان هذه المسئلة كانت ميالاً لفقهاء عيسى بن ايان وذلك انه كان مشغولاً بطلب الحديث
 قال قد خلت مكة في اول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهراً فجعلت اتم الصلاة
 فلقيني بعض اصحاب ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت
 من منى بدا لصاحبي ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابي حنيفة
 اخطأت فانك مقيم بمكة فلم تخرج منها الا تصير مسافراً قلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرجعت الى مجلس
 محمد واشتغلت بالفقهاء قال في البداية نعم وانما اردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير بمنه لطلبه على طلبه
 اه بحر (قوله كالنوى مبيتة باحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذي نوى المبيت فيه ويخرج به الى الموضع الاخر
 لا يكون مسافراً حلي عن البحر والهندية وسواء دخله اولاً ام آخر (قوله او كان احدهما مبعداً للآخر) كالقرية
 التي قربت من المصر بحيث تجمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحداً وقرية
 واحدة فانها صحيحة لانها متحدة ان حكا الا ترى انه لو خرج اليه مسافراً لم يقصر (قوله بحيث يجب الدائرة)
 حينئذ تفسير للبيعة حلي (قوله اوله يمكن مستقلاً بآيه) عطف على قوله ان نوى اقل منه وصورة نوى التابع
 الاقامة ولم يتوها المتبوع اوله يدروا حاله فانه لا يتم اه حلي (قوله كعبه) اي غير مكاتب حلي (قصة الاسير)
 لو انفلت من ايدي الكفار ووطن في غار ونوى الاقامة خمسة عشر يوماً لم يصير مقيماً كما لو علم اهل الحرب
 باسلامه فهرب منهم يريد السفر ثلاثة ايام اليها لم تعتبر نية وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر
 نية والرجل الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليرقبه فهو بمنزلة الاسير بحر (قوله وامرأة) اي وقت مهيول
 مهرها كما يأتي حلي (قوله ولم يوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة الحاجة ونوى ان يقيم
 خمسة عشر يوماً فضاء تلك الحاجة لا يصير مقيماً لانه متردد بين ان يقضى حاجته فيرجع وبين ان لا يرجع فيقيم
 فلا يكون نية مستقرة فاذا نية الاقامة لقضاء الحاجة لا تصرف اه (قوله فاذا نية الاقامة لقضاء الحاجة بقيد
 انما اذا نواها لذلك يتم (قوله على ذلك) اي الترتيب (قوله كبحر) اي في مسئلة البرازية حلي (قوله او حاصر
 حصناً) اشار الى انه لا فرق في المحاصرة بين ان تكون للمدينة او للعصن بعدما دخلوا المدينة كما في البحر
 ومثل ذلك لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح
 النظم الهاملي (قوله فانه يتم) لان اهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان جوى عن النهاية (قوله اهل البني)
 هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام نهر (قوله في دارنا في غير مصر) كل من الجوارين متعلقين بحاصر
 ويلزم عليه تعلق حري في جرح متحدى التلطف والمعنى بحاصل واحد وهو لا يجوز ويمكن ان يجابه بان الجوار الثاني
 متعلق بالحاصل بعد تقييده بالجوار الاول ابو السعود عن الجوى اي باختلاف حال الصامل فيهما بالاطلاق
 والتقييد فان الجوار الثاني متعلق به بعد تقييده بالاول قال في الشريعة معز بالاعتناء بالليل يدل على ان
 قوله في غير المصر ليس بقيد حتى لو زلزلت اهل البني وحاصروهم في الحصن لم تضع يدهم ايضا لان مديةهم
 بالمفازة عند حصول المنقوص لا يشترط فيها ان يشال ليس المراد بغير المصر ما يشال المفازة لما قد مشاه
 من ان صلاحية الموضع شرطاً لنية الاقامة ابو السعود (قوله لتزود) لحالهم فخالف عز عنهم وهو علة لما ذكر
 من قوله اوله يمكن مستقلاً بآيه الخ (قوله بخلاف اهل الاخيبة) جمع خباء البيت من صوف او برقان كان من
 شرف وليس بجباة كذا في ضياء الخلووم وفي المغرب هو الجعبة من الصوف والمراد هنا ما هو اعم بحر (قوله وركان)
 مثلهم الاكراد والترك والرعاء الطوامة حلي عن ابي حنيفة (قوله في المفازة) هي الموضع الماهلك مأخوذ
 من فوز بالتشديد اذا مات لانه ما قلته الموت وقيل من فاز اذا اجتاز ولم يميت به تقارلاً بالسلامة ابو السعود
 عن المصباح (قوله في الاصح) وقيل بقصره لانه ليس موضع الاقامة اه حلي (قوله والكلاء) بالاصح على

(قوله او حكا دارنا) اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 مستقلين) كذا في دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا
 العشر من ذي الحجة في غزوة بدر يومئذ
 قصار لانه لا يخرج من الاقامة
 عوده من منى اصح
 او كان احدهما مع الآخر
 على ما ذكرناه من الاقامة
 بآيه كعبه وامرأة (قوله وامرأة) اي وقت مهيول
 اي حلة الاقامة (قوله كعبه) اي غير مكاتب حلي (قصة الاسير)
 او بعده (قوله ولم يوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة الحاجة ونوى ان يقيم
 ثمانية ايام او حكا دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا
 وسقطت (قوله في دارنا او في دارنا) اقل من سنة اربعة من الهجرة وبهذا
 حصناً (قوله كبحر) اي في مسئلة البرازية حلي (قوله او حاصر
 معزة الاقامة مدنية) كذا في دارنا او حكا دارنا او حكا دارنا
 في المفازة فانهم انصم من الماء وكذا ما ياتي بهم

من صلاة الظهر فيظنون انها الفرض وان الجمعة ليست بفرض فيشكسون عن اداء الجمعة فكان الاحتياط في تركها وعلى تقدير فعلها بمن لا يخاف عليه مقدرة منها للاولى ان تكون في بيته خفية خوفا من مقدرة فلما ادى (قوله والا حوط نية آخر ظهر الخ) وبقصر في القعدة الاولى على التسهل ولا يفسد تركها ولا يستفيع في التسع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الاولين او يضمها في الكل خلاف قال الحلبي وينبغي ضمها في الكل ان لم يكن عليه قضاء فان وقت فرضها للسورة لا يفرض وان وقعت نفلا فالضم واجب ومعلوم قوله ان لم يكن عليه قضاء انه ان كان عليه قضاء لا يفسد في الاخيرتين لانها فرض البتة ومراعاة الترتيب بينهما وبين عصر احوط وبكره الايمان لها بالاقامة وليس لها اصل في المذهب وانما وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم جواز تعدد هاتين مصرحتين وقدر زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة الا ان معطلا ينقد بعض شرائط الاداء وهو المصرف عنه عبادة عن كل بلدة فيها والوقاص يتفقدان الاحكام ويقبحان الحدود وهما مقدوران فلا تصح الجمعة بينهما صلاة الظهر وقدر تسعة على ذلك كثير من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان في الجملة على ان العلامة نوحا افندي قد عده الله رحمة ذكر في رسالته ما مقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الاحكام واقامة الخ ودبالفعل فالشرط مجرد القدرة فقط ونص عبارته دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير بل الشرط في تحققها القدرة على الدفع ومعايدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل ان جماعة من العناية صلحوا خلف يوسف الخفي مع انه كان من اطم خلق الله تعالى اه ابو السعود وقد سماها بفيد ذلك (قوله لان وجوبه عليه الخ) مع في هذا انه لميل صاحب البحر ولا وجه له لان الوجوب انما هو باول الوقت ولذا والله اعلم لم يذكر في التهر (قوله فتنبه) اشار به الى بيان اتمرة في نية آخر ظهر ادركت وقته وذلك انه اذا فوى ظهر هذا الوقت الحاضر بما يظهر صحة صلاة الجمعة بكونها السبب تخريجة فان كان عليه ظهر قضاء لم يقب عنه هذه الصلاة بخلاف ما اذا اداها به هذه النية فانها توب عنه (قوله والثالث وقت الظهر) حتى لو خرج لا تقضى بجمعة بل ظهر اقل انصح بعده كما لا تصح قبله لانه لم يصلها عليه الصلاة والسلام خارج الوقت فثبت اشتراطها ولم يرد دليل يدل على نفي اشتراطها (قوله فتبطل بخروجه) ولو بعد انقضاء قدر التمهيد اقوات شرطها ولا يفي عليها ظاهرا لاختلاف الصلاتين قدرا وسالا واما هذا عند الامام وتصح عندهما وتصور الجمع بين القولين في صلاتها قدمه الشرح في الاثنى عشرية ومقلب فلا عند الامام وعندهما تبطل اصلا وقد خالف ابو يوسف اصله فانه موافق للامام في انه اذا تبطل الوصف لا يبطل الاصل بغير (قوله على المذهب) ردلما في الزوائد من ان المقتدى اذا حزه الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة طهي عن البحر (قوله شرط الاداء) اي اداء الجمعة تمامها (قوله الخطبة) فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام ما بين اثنين كما في القمه تاني عن الزاهدي (قوله فيه) اي وقت الظهر (قوله كونها قبلها) وانما كانت شرط لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة قبلها (قوله تعقد بهم الجمعة) بان يكونوا ذكورا بالقيين عاقلين ولو كانوا معذورين بغير امر من (قوله ولو كانوا اوصافا او نساء) لان المأمورية السعي الى الذكر وقد حصل وسامه بعد ذلك شيء آخر (قوله على الاصح) مقابله ما في الفتح والتهاني من جواز الخطبة وحده (قوله ليس بالاستماع وبما ينافي المصنف فان الاسم والاسم لا استماع عندهما (قوله ويرمز في الخلاصة) هذا هو الذي مشى عليه في نور الايضاح وقال في امداد الفتاح وانما بعث الخلاصة لانه منطوق فيقدم على المفهوم اه يعني مفهوم كلام ابن بلي الذي ذكره المصنف بقوله بحضرة جماعة تعقد بهم فانه يقتضي انه لا يكتفي بحضور الواحد اه حلبي (قوله وكفت تعميده الخ) لاطلاق الذكر في الآية الشرعية فقال الامام بفرض ذلك نظرا لقاطع وقال بالخطبتين استئنافا لعله عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) نظرا لاطلاقه انها التعريفة وفي اقوسنا ما يفيد التزكية فانه قال الا ان المكتني به مخطئ ومسيء للسنة كما في الاختيار فالمصنف ما قال انه ما يسمى بالخطبة عادة من التعبد والصلاة والاداء اه (قوله الواجب) وصف كاشف وهو الى عبده ورسوله (قوله نبينا) اي الخطبة (قوله او نبيها) الاولى ان يقول او نبيها (قوله على المذهب) وروى عن الامام انه يجزئه اه حلبي (قوله لكنه الخ) استدلاله في قول المصنف ولو بعد عطاسه (قوله ذكر في الذنايح انه ينوب

[illegible]

حيث قال ولوعطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحمل في الاصح بخلاف الخطبة فان قوله بخلاف الخطبة بعيدان
حد العطاس يكفي لها (قوله فتأمل) اشار به الى انه يمكن ان يقال ان المستحب جرى في الذبايح على ما روى
عن الامام ان حمد العطاس ينوب عنها (قوله ويسن خطبتان) يبدأ في الاولى بحمد الله تعالى والثناء عليه
بما هو اهل والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير ويبعد في الخطبة الثانية الحمد
والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واما المستحب فقال في التجنيس الرسم في زمانان القوم يستقبلون
القبلة قالوا لانهم لو استقبلوا الامام يخرجون عن تسوية الصفوف ويترجم في الخلاصة بانه يستحب استقباله
ان كان المستمع امام الامام وان كان عن يمين اذ امام او عن يساره قريبا من الامام ينحرف الى الامام
مستعدا للسمع اه بجر (قوله على المذهب) وعند الطحاوي مقدار ما يمس موضع جلوسه من المنبر (قوله
كثر كراهة الخ) لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سورة العصر ومرة اخرى لا يستوي اصحاب النار
واصحاب الجنة ومرة وفادوا بما لك بجر (قوله ويجهز بالثانية) بقدر ما يسمع القوم الخطبة فان لم يسمع اجزا بجر
(قوله ويبدأ) اي قبل الخطبة الاولى (قوله ويندب ذكر الحلفاء) ويزيد فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
بدل او عطف في الاولى ولا يعظ فيها ويسن فيها قراءة آية كذا في البحر (قوله والعامين) هما الحزرة والعباس (قوله
ويجوز التهستاني) اي تقل جوارزه وعبادته ثم يدعوا لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متحيا في مدحه
عما قالوا انه كثر وخسران كافي الترغيب وغيره اه وهو المناسب لما تقدم في الامامة من وجوب الدعاء له
بالصلاح فقول الشرح لا للدعاء لسلطان فيه ما فيه حلي بقايل زيادة والشرح تبع في ذلك صاحب البحر
حيث قال واما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت
الخطبة تذكيرا وفي الخلاصة وغيرها الدفوع من الامام افضل من التباعد على الصحيح ومنهم من اختار التباعد
حتى لا يسمع مدح النحلة في الخطبة وهذا اختار بعضهم ان الخطيب مادام في الحمد والمواعظ فليعلم الاستماع
فاذا اخذ في مدح النحلة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ اه قلت ما قدمه الشرح في الامامة لا يتنافى
ما هنا لان الكراهة انما هي في خصوص الخطبة فلا يتنافى الوجوب خارجها (قوله ويكره بجر) لانه كذب
(قوله وصقه بما ليس فيه) كالغفاري ولم يفرق (قوله ويكره تكلمه) اطلق الكراهة فظاهره التحريم (قوله لانه منها)
اي لان الامر بالمعروف من جنس الخطبة قال القتيبي ينبغي ان يكون في مجلس الوعظ الخوف والرجاء
ولا يجعله كله خوفا ولا كله رجاء لانه قد ورد النبي عن ذلك ولان الاول يفضي الى القنوط والثاني الى الامن
فيجمع بينهما وقال ابو بكر يجب ان يتكلم في الرحمة والرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم يسرو ولا تعسروا وبشروا
ولا تسفروا اه اي ينبغي للخطيب ذلك (قوله في مخدعه) فان لم يكن فتي جهته بجر (قوله ولبس السواد) اقتداء
بالخلفاء للتوارث في الاحصار والامصار بجر عن الحارثي وهو مشهور في هذه الازمان (قوله وترك السلام الخ)
ومن الغريب ما في السراج انه يستحب للامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استبرهم
في صعوده (قوله وطهارة) وكرهت للمحدث والجنب وقال ابو يوسف لا تجوز (قوله قائما) فلو خطب قاعدا
كافي العيني او مضطجعا كافي التهستاني جاز ويكره ابو السعود (قوله الاصح لا) لانه لا يشترط لها شروط الصلاة
من استقبال القبلة والطهارة وغير ذلك وقيل فائمه مقامهما لانه لا يجوز الا بعد دخول الوقت بجر (قوله
بل كسرها) اي صلاة الجمعة فينبئ للامام والسمعين نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها
ومن لم يحضرها لم ينل ثوابها (قوله جاز) ولا بعد الفسل فاصلا لانه من اعمال الصلاة كافي البحر (قوله فان طال)
الظاهر انه يرجع في الطول الى نظر المبتي (قوله لكن سبي الخ) فلو استناب شخصا للصلاة مع ولا حاجة الى
اعادة الخطبة وذكر في النهر هذا الفرع مسئلة مستقلة لا استدراكا وهو الذي يظهر اه حلي وفي البحر عن
الخلاصة انه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة وجب بالغ بيجوز ويأتي (قوله واقلها ثلاثة رجال) اطلق
فهم فشمع العبيد والمسافرين والمرضى والاميين والطرسي صلاحيتهم للامامة في الجمعة اما الكل احد اولئك
هو مثل حالهم في الامي والاخر من فصلنا ان يقتديا بمن فوقهما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فان
الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضر والخطبة)
الاولى ان يقول ولو غير من حضر الخطبة لينة أي جريانه على قول من قال يكفي واحدا وانما وقد اعتمد الا انه

فقال مل (وبين خطيبان) خفيقان وذكره
زادتهما على قدر ثلاث آيات على المذهب
(بجاسة منهما) بقدر ثلاث آيات على المذهب
وذكر ثلاث آيات وبجبه بالثانية لا بالأولى
فذكر ثلاث آيات على المذهب وذكر الخلفاء
وبعد ما تكرر من الدعاء السلطان وجوزوه
الراشد والأمين لا الدعا السلطان وجوزوه
الله تعالى وبكره فذكر ما وصفه بالدين فيه
وبكره بطلعه في الامم من خروجه الى
ومن السنة جلوسه في مقعده عز بين المنبر
وليس السواد وزل اذا استوى
ودخله في الصلاة وقال الشافعي (عورة
على المنبر سلم يجني) وطهارة (ستر) عورة
(فانما) وهل هي قائمة بتمام ركعتين الاصح لا
ذكر الزيدي بل كنظرها في اثواب ولو فصل
خطب جنباً ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل
بابنجي فان طلال مان رجع لبسته ففقدى
او جامع واغتسل سراج كن سبي والله لا يترك
لبطلان الخطبة (و) السادس الجماعة
اتحاد الامة والخطيب (و) لو غير الثلاثة الذين
وطهرا ثلاثة رجال (و) لو غير الثلاثة الذين
حضروا الخطبة

في ذلك جاري المصنف حيث اشترط قيامه قدم حضور جماعة الجمعة الخطبة اه حلي (قوله سوى الامام) وقال
 ابو يوسف ثلاثة به وصحح كافي مسكين (قوله لانه لا بد الخ) ولان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر
 احدهما بالانرا ابو السعود (قوله بنص قاسوا) لاني يوسف ان الامام ساع الى ذكر الله تعالى وهو مع ذلك
 يحصله واشترط وجوده كغيره لانه لا نص في الآية عليه (قوله قبل سجوده) اي وقد دخلوا معه في الصلوة
 اما اذا لم يدخلوا معه في الصلوة ونفروا فالفاسد متفق عليه ابو السعود (قوله وقال قبل الصلوة) فائدة الخلاف
 انهم لو نفروا بعد الصلوة قبل تقييد الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الظاهر عنده وعندهما يوم الجمعة
 بجر (قوله بطات) اي ويبدأ بالظهور لان ما دون الركعة غير معتبر فهاستاني (قوله ولذا) اي لكون المراد الرجال
 اتي بالنساء فاذا اهلوا بقي ثلاثة من النساء او الصبيان ولو كان معهم رجل او رجلان لا يعتبر فلوقال فان
 نفروا احدهم لكان اولي افاده صاحب الجهرتي ان يقال ان المعدود اذا حذف يجوز تركه كغيره وتأتيته
 فلا دلالة على اشتراط الذكورية من انظر لانه ولو سلم ذلك فاما تامل النساء على مطلق الذكورية لانه لا رجولية
 (قوله او نفروا بعد سجوده) لان الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو احرم الامام ولم يجرعوا
 حتى قرأ وركع فامر ما بعد ما ركع فان ادركوه في الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا
 فلا عدسها بجر (قوله او نفروا) هذا يعني عنه قوله سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضر والخطبة (قوله واما الجمعة)
 منفرد بوجود المشاركة لانها شرط انعقاد الاداء وهو بتقيد الركعة بالسجدة بجر (قوله الاذن العام) لانها
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشتراك ذكره الشيخ زين واحترز العام عن الاذن
 انما هو بجماعة فيه لا تصح اقامتها (قوله من الامام) مثله ناهي الذي يملك اقامتها (قوله وهو يحصل الخ)
 اشار به الى انه لا يشترط صريح الاذن (قوله للواردين) اي من المكلفين بهاء فلا يضر منع نحو النساء خلف العتنة
 (قوله فلا يضر) تفريع على التقييد بالجماع (قوله قرر لاهله) حتى لو ارادوا الصلاة داخلها ودخلوها جميعا
 قبل ان تغلق لم ينعوا (قوله يمنع العدو) اي اول العادة والبناء للسبيبة وفي نسخة باللام (قوله لكان احسن) هذا
 اذا كان افضل له اداة اعدية اما اذا كان منع عدو يمتحن دخوله وهم في الصلاة فالظاهر وجوب الغلق اه حلي
 (قوله وهذا اولي مما في الجهر) من انه اذا غلق ابواب الحصن وصلى بعسكره واهله لا يجوز وهو الذي نقله المصنف
 بعد ووجه الاول انه لا خلاف في محل التقييد فلا بد من حله على ما اذا منع الناس من الصلاة حلي (قوله
 لم تعقد) يحمل على ما اذا منع الناس لا ما اذا كان منع عدو او قدم عادة وقدم (قوله وكه) لانه لم يقض
 حق المسجد الجامع من وجهه وان صلاها في الجامع الا انه اغلق باب المقصورة ولم ياذن لانس اختلافه فيه
 وكذا اوجع في قصره بفتحها ولم يفتح الابواب ولم يمنع احد الا ان الناس لم يعلموا بذلك فترأى (قوله الى العامة)
 محتاج (كاحتياج العامة اليه بجر) (قوله فسبحان من تنزه عن الاحتياج) بل كل احد اليه محتاج نهر (قوله
 وشرط لا تقراضها الخ) اخر هذه الشروط عن شروط الاداء مع ان الواجب تقديمها كما فعل في النكاح اذا اوجب
 مقدم على الاداء اقتداء بالسلف قاله الحموي (قوله تختص) انما وصف التبعة بالاختصاص لان المذكور
 في المترادف عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين كمنه عليه الشرح حلي (قوله اقامة) خرج المسافر
 وقوله بمصر اخرج الإقامة في غيره الاما امتننى بقوله فان كان يسمع النداء حلي (قوله عند محمد) جعله الكمال
 وغير رواية عن ابي يوسف ويمكن حله على اختلاف الروايتين عنه ما حلي (قوله وصحة) خرج بها المريض
 الذي ساء مزاجه وامكن علاجه وحينه فطف لامة العينين والرجلين مفار وجهه ابو السعود من
 عطف الحاس (قوله والحق بالمريض المريض) اي ان يقي المريض ضائعا بجر وجهه نهر (قوله والشيخ الفاني)
 وقع اختلاف فيما اذا وجد ما يركبه كالا عى اذا وجد ما يركبه نهر (قوله والاصح وجوبها الخ) ذكر في الجهر والنهر
 عدم الوجوب عليه او لا بعد تجميع السراج ولا يفتي ما فيه فالدلي ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله واجبه)
 وليس له منه على ما قاله فان وطاهر الماذون يشهد له بجر وقال ابو حفص له منعه ولا تجب على العبد الذي
 حضر مع مولاه باب المسجد حفظ الدابة ولم يخل باخفظ له صلاتها على الاصح ولا على العبد الذي يؤدي
 انفسه لكن هل له صلاته بغير اذن المولى قال في التبيين واذا اراد العبد ان يجرع الى الجمعة اراد الى العبد
 بغير اذن مولاه ان كان يعلم ان مولاه يرضى بذلك جاز ولا فلا يحمل له الخروج بغير اذنه لان الحق له في ذلك وقرأه

(سوى الامام) اي يصح لانه لا بد من الاشتراك
 وقد ذهبوا الى ان يصح ولو لم يكن معه غيره
 في ركعة واحدة وانما لا بد من سجوده (قوله قبل
 الصلوة) فائدة الخلاف انهم لو نفروا بعد
 الصلوة فسدت الجمعة ويستقبل الظاهر عنده
 وعندهما يوم الجمعة بجر (قوله بطات) اي
 ويبدأ بالظهور لان ما دون الركعة غير
 معتبر فهاستاني (قوله ولذا) اي لكون
 المراد الرجال اتي بالنساء فاذا اهلوا
 بقي ثلاثة من النساء او الصبيان ولو
 كان معهم رجل او رجلان لا يعتبر
 فلوقال فان نفروا احدهم لكان اولي
 افاده صاحب الجهرتي ان يقال ان المعدود
 اذا حذف يجوز تركه كغيره وتأتيته
 فلا دلالة على اشتراط الذكورية من انظر
 لانه ولو سلم ذلك فاما تامل النساء على
 مطلق الذكورية لانه لا رجولية (قوله
 او نفروا بعد سجوده) لان الجماعة ليست
 بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو
 احرم الامام ولم يجرعوا حتى قرأ وركع
 فامر ما بعد ما ركع فان ادركوه في
 الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة
 في الركعة الاولى والا فلا عدسها بجر
 (قوله او نفروا) هذا يعني عنه قوله
 سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضر
 والخطبة (قوله واما الجمعة) منفرد
 بوجود المشاركة لانها شرط انعقاد
 الاداء وهو بتقيد الركعة بالسجدة بجر
 (قوله الاذن العام) لانها من شعائر
 الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها
 على سبيل الاشتراك ذكره الشيخ زين
 واحترز العام عن الاذن انما هو بجماعة
 فيه لا تصح اقامتها (قوله من الامام)
 مثله ناهي الذي يملك اقامتها (قوله
 وهو يحصل الخ) اشار به الى انه لا
 يشترط صريح الاذن (قوله للواردين)
 اي من المكلفين بهاء فلا يضر منع
 نحو النساء خلف العتنة (قوله فلا يضر)
 تفريع على التقييد بالجماع (قوله
 قرر لاهله) حتى لو ارادوا الصلاة
 داخلها ودخلوها جميعا قبل ان تغلق
 لم ينعوا (قوله يمنع العدو) اي اول
 العادة والبناء للسبيبة وفي نسخة
 باللام (قوله لكان احسن) هذا اذا
 كان افضل له اداة اعدية اما اذا كان
 منع عدو يمتحن دخوله وهم في الصلاة
 فالظاهر وجوب الغلق اه حلي (قوله
 وهذا اولي مما في الجهر) من انه اذا
 غلق ابواب الحصن وصلى بعسكره واهله
 لا يجوز وهو الذي نقله المصنف بعد
 ووجه الاول انه لا خلاف في محل
 التقييد فلا بد من حله على ما اذا
 منع الناس من الصلاة حلي (قوله لم
 تعقد) يحمل على ما اذا منع الناس
 لا ما اذا كان منع عدو او قدم عادة
 وقدم (قوله وكه) لانه لم يقض حق
 المسجد الجامع من وجهه وان صلاها
 في الجامع الا انه اغلق باب المقصورة
 ولم ياذن لانس اختلافه فيه وكذا
 اوجع في قصره بفتحها ولم يفتح
 الابواب ولم يمنع احد الا ان الناس
 لم يعلموا بذلك فترأى (قوله الى
 العامة) محتاج (كاحتياج العامة
 اليه بجر) (قوله فسبحان من تنزه
 عن الاحتياج) بل كل احد اليه
 محتاج نهر (قوله وشرط لا تقراضها
 الخ) اخر هذه الشروط عن شروط
 الاداء مع ان الواجب تقديمها كما
 فعل في النكاح اذا اوجب مقدم على
 الاداء اقتداء بالسلف قاله الحموي
 (قوله تختص) انما وصف التبعة
 بالاختصاص لان المذكور في المترادف
 عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا
 خاصين كمنه عليه الشرح حلي (قوله
 اقامة) خرج المسافر وقوله بمصر
 اخرج الإقامة في غيره الاما امتننى
 بقوله فان كان يسمع النداء حلي (قوله
 عند محمد) جعله الكمال وغير رواية
 عن ابي يوسف ويمكن حله على
 اختلاف الروايتين عنه ما حلي (قوله
 وصحة) خرج بها المريض الذي ساء
 مزاجه وامكن علاجه وحينه فطف
 لامة العينين والرجلين مفار وجهه
 ابو السعود من عطف الحاس (قوله
 والحق بالمريض المريض) اي ان يقي
 المريض ضائعا بجر وجهه نهر (قوله
 والشيخ الفاني) وقع اختلاف فيما
 اذا وجد ما يركبه كالا عى اذا وجد
 ما يركبه نهر (قوله والاصح وجوبها
 الخ) ذكر في الجهر والنهر عدم
 الوجوب عليه او لا بعد تجميع
 السراج ولا يفتي ما فيه فالدلي
 ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله
 واجبه) وليس له منه على ما قاله
 فان وطاهر الماذون يشهد له بجر
 وقال ابو حفص له منعه ولا تجب على
 العبد الذي حضر مع مولاه باب
 المسجد حفظ الدابة ولم يخل باخفظ
 له صلاتها على الاصح ولا على العبد
 الذي يؤدي انفسه لكن هل له صلاته
 بغير اذن المولى قال في التبيين
 واذا اراد العبد ان يجرع الى الجمعة
 اراد الى العبد بغير اذن مولاه ان
 كان يعلم ان مولاه يرضى بذلك
 جاز ولا فلا يحمل له الخروج بغير
 اذنه لان الحق له في ذلك وقرأه

فكث حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضى بجر (قوله ولو اذن له مولاه) اي بالصلوة وليس المراد
 المأذون بالخيار فانه لا تجب عليه انفا كما يعلم من عبارة البحر حلي (قوله ورجع في البحر التخيير) حيث قال
 وجرع في الظهيرة في العبد الذي اذن له مولاه بالتخيير وهو اليق بالقواعد حلي (قوله محقة) فلا تجب على
 الخلفي المشكل نهر ونحوه في البرجندى ومقتضى معاملته بالاضمان تجب عليه لاحتمال ذكوره
 ولا يحاذي مصليا لاحتمال انوثته ابو السعود (قوله وعقل) هو وان كان عاملا لا حاجة الى ذكره لان المجنون يخرج
 بقيد العتة لان الجنون نوع من المرض ابو السعود عن الحموي (قوله ووجود بصير) فلا تجب على الاعمي
 مطلقا واه كان له فائدام لا متبرعا كان او باجروا كان له ما يستاجر به عند الامام لان القادر بقدرته الغير
 لا يعد قادرا ونهر وكذا التجب اذا كان له مملوك يقوده قاله ابو السعود عن شيخه ووقف صاحب البحر في وجوبها
 عليه اذا كان حاضرا في المسجد وفي بعض الهوامش عن الضرري الظاهر الوجوب كايؤخذ من كلام الشارح
 اه (قوله بان صلاة احدهما) اي احد الرجلين اه حلي (قوله لكن قال الشيخ الخ) في هذا الاشارة الى نظر
 اذما في البحر يحمل على ما اذا اصاب الاخرى مجرد عن غير مانع من قدرة المشي عليها وما في الشئني على
 ما اذا كان لا يستطيع المشي عليها افاده ابو السعود (قوله وعدم حبس) دخل تحته الاختفاء من السلطان
 التسلط وجعله في البحر عن الحبس وكذا الخاتمة من المصوص كما في الخ (قوله اي هذه الشروط) يعني شروط
 الوجوب (قوله ان اختار العزيمة) اي على غيره او سماها عزيمة باعتبار اصل المشروعية (قوله بالغ عاقل)
 تفسير للمكلف وخرج به النصي فانها تقع منه فلا والمجنون فانها لا تصح منه اصلا (قوله من الوقت) وهو الظاهر
 وفيه اشارة الى ان فرض الوقت هو الظاهر الا انما موردون باسقاطه بالجمعة وقيل بالعكس كذا في القهستاني
 وهذا عند غير زر اما عنده فرض الوقت الجمعة وعرة الخلاف فظهر فيما لو فرض الوقت كان شاعرا
 في الظاهر عندنا خلافا له اما لو نواه ما كان شاعرا فيها على الاصح وهذه الثمرة تظهر فيما اذا كان اماما او منفردا
 زعم ان الجمعة تنعقد من المنفرد وزعم انها تؤدي بنية فرض الوقت فاذا شرع فيها ناه على هذا الزعم بنية فرض
 الوقت يكون شاعرا في الظاهر واذا سلم على رأس الركعتين زعم انها الجمعة بقسط ظهره وتماه في ابي السعود
 (قوله لا يبعد على موضوعه بالنقض) يعني لو لم نقل وقوعها فرضا بل الزمان بصلاة الظاهر لم يبعد على
 موضوعها بالنقض وذلك لان صلاة الظاهر في حقه رخصة تسهيلة فاذا اتي بالزعة وتحمل المشقة صح
 فلوا الزمان بالظهور بعد ما حملناه مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه حلي وفي جانب العبد
 لو لم يجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظاهر فتنه طل عليه منافعه ثانيا فيقلب النظر
 ضررا واذ ليس بحكمة تعيين في الاخرة ان النظر في الحكم بالجواز ضرر او نفع فالدلالة اه بجر (قوله الا للراءة)
 هو بحث لصاحب البحر وعله بان صلاتها في بيتها افضل (قوله بخازن لمسافر) اي لامة لا امرأة وصبي
 لان النصي مسلوب الاهلية والمرأة لا تصلح اماما للرجال وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه تنعقد بهم
 ولا يصحون ائمة (قوله بالطريق الاولى) لانهم لا يصلحون ائمة صلحوا ما مومنين بالاولى (قوله وحرم لمن لا عدله
 الخ) عدل عن قول القدوري ومن تبعه وكه لقول ابن الهمام صلاة الظاهر تستلزم تقويت الجمعة وتنفوذها
 حرام وما دى الى الحرام حرام وقال في البحر وقد ظهر للعبد الضعيف صحة كلام القدوري ومن تبعه
 في التعبير بالكرامة لان صلاة الظاهر قبل اداء الجمعة من الامام ليست مقونة للجمعة حتى تكون حراما انما
 المقوت لها عدم سعية فان معية بعد صلاة الظاهر اليها فرض فان لم يسمع فقد قوتها حرم عليه ذلك واما صلاة
 الظاهر فانها مكروهة فقط باعتبار انها قد تكون ميلا للتفويت باعتبار اعتمادها عليها قال في النهر وهو حرم
 (قوله لمن لا عدله) قيده لان المعدور وهو من لا تجب عليه الجمعة اذ صلى الظاهر قبل الامام فلا كراهة انفا
 بجر ولعل المنفية التعريرية في القهستاني يستحب له التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة وقيل ان يعلم
 انها لا تدرك وقيل التسهيل واذ اخبر سواه والاول اشبه كافي الترخي (قوله صلاة الظاهر) الى في الظاهر للعمد
 ان ظهر هذا اليوم فيكون احترازا عن الشهر اعضاء فذكر ائمة فيه (قوله فلا يكره) اي صلاة الظاهر واما تقويت
 الجمعة فحرام بجر (قوله في يومها) لا حاجة اليه فان صلاة الظاهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه
 حلي (قوله بمصر) اما انقرى فهذا اليوم في حقهم كسائر الايام قوساني عن المحيط (قوله لكونه مبيحا الخ)

ولو اذن له مولاه ورجع في البحر التخيير (قوله ذكوره) محقة (قوله ولو
 ورجع في البحر التخيير (قوله ذكوره) محقة (قوله ولو
 وعقل اذ ذكوره محقة (قوله ولو
 (قوله بصر) تجب على الاعور (قوله
 على الذي) بجر في البحر بان سلامة احد
 كاف الوجوب لكن قال الشافعي وغيره لا تجب
 على مفلوج الرجل ولا مفلو عسا (قوله
 على عدم خوفها) (قوله واختار العزيمة
 حبس) (قوله وخوفا) (قوله واختار العزيمة
 وحل) (قوله وبها) (قوله واختار العزيمة
 الشروط او بعضها) (قوله واختار العزيمة
 (قوله صلاها وهو مكاتب) (قوله واختار العزيمة
 فرضا) (قوله واختار العزيمة
 بالنقض وفي البحر) (قوله واختار العزيمة
 للائمة) (قوله واختار العزيمة
 وعبد مومنين) (قوله واختار العزيمة
 بغير اذن مولاه) (قوله واختار العزيمة
 في يومها) (قوله واختار العزيمة
 حلي) (قوله واختار العزيمة)

[illegible][illegible]

في الصبي وغيره فالاولى حذفه اللهم الا ان يقال اشار به كره هنا وعدم ذكره في الصلاة الى ان الاذن انما يشترط في الحطية دون الصلاة وفي الحاي الطاهر ان الصلاة بالاذن ايضا تقيد بالاذن مراعى فيه ما شره رأيت في رسالة ابن النكحل ما يوافق الاول وعبارته هي هذا حقيقة اخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين الحطية الصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن اه فنته الحمد ثم بعد طهرى من تعليمهم اشراط السلمان اوتاه به بانهم اتقام بجمع عظيم وقد يقع النزاع في التفرع والتقدم فلا بد منه تحميلا لمرها ان لذن منه فبد منه في الصلاة ايضا وابن النكحل استند فيما ذكره الى صحة جواز استخلاف الخطيب اذ سبقه الحدث من يصلى بالجماعة ولم يوجد الاذن صريحاً ولا دلالة اه وهذا لا يصح وجهها فان لذن موجوداً لانه ضرورة سبق الحدث فتأمل (قوله كذا في الحائنة) استشكل ما فيها بان اعتبار آخر الوقت انما يكون فيما لم يرد بادائه وهو ما تراصلوا فاما الجمعة فلا يقدّر بادائها وانما يؤدّيها مع الامام والناس فينتفى ان يعتبر وقت ادائهم حتى اذا كان لا يخرج من المصطفى اذ الناس ينبغي ان يلزمه شهود الجمعة فاه ابو السعود (قوله وقال في شرح المنية) تأيد لما في الظهيرية واغاديه ان ما في الخلاصة ضعيف (قوله القروي) بفتح الحاء نسبة الى القرية والمراد به المقيم اما المأفوق فلا جمعة عليه اه حلي (قوله لكن في المنهر) اخذ من عبارة شرح المنية المذكورة بعد (قوله ان نوى الخروج) الاول ان لم يخرج الا بعده لانه اذا نوى الخروج بعد وقد خرج قبل فلا شيء عليه واذا نوى الخروج قبل لكنه تأخر الى ان دخل الوقت لزمه فالمدار في اللزوم وعدمه على الخروج وعدمه لا على النية وعدمها ومثل ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح المنية (قوله على عزم ان لا يخرج بوسها) ومن باب اولى اذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينوالا قامة) فان نواها ما وجبت (قوله بسيف) اى حديث متقلد اياه لا خيب والحكمة في مشروعيته اولان نهيهم انهم اذا رجعوا عن الاسلام تخاربه بالسيف فانه ما زال بايد يثاب (قوله وهو متكى عليه) قال في المنهر يمكن الجمع بان يتقلد مع الانكسار (قوله وفي الخلاصة الخ) وجهه شناعة المأثور (قوله تركه) اى الاكل (قوله ان خاف فوت جمعة) لانها فرض لا يمكن تداركه الا في وقته (قوله او مكتوبة) صورته بان اخرها فان لا خروفت المكتوبة (قوله لا جماعة) طاهر ولو على انقول بوجودها سواء علم بوجود جماعة اخرى ام لا (قوله رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد اى الزيف (قوله بال نواب السبي) اما الصلاة فينال نوابها على كل حال (قوله من شر لث في عبادته) كالتسفل للتجارة والجمع (قوله الافضل حلق الشعر وقلم الظفر زهدا) لانها ينهيه ان له يوم اقامة يعقلها ونقل ابو السعود عن شيخه نظامي قلم الاطفاق فقال

في قص الاطهار يوم السبت آكلة * تبدو وفيما يليه تذهب البركة
والعز والحياة يدور عند تلوهما * وان يكن في اشلانا فاحذر الهلكة
وسوء الاخلاق يدور عند اربعها * وفي الخميس الغنى يأتي لمن سلكه
والعلم والحلم زاداني عربتها * عن النبي رويما فاقفوا انسكه

٥١ هـ ونسبة هذه الايات الى الحافظ اله سلقاني لا اصل لها ككاتبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب
وبعضهم روى اثره عفا فيه فضيلة ناقص في كل يوم من ايام الاسبوع وورد في بعض الآثار الهى عن قيس
الاطفا يوم الاربعاء وانه يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب الدرر انه هم بقصص اطفا يوم الاربعاء فتذكر
ذات فتذكر انه روى ان قيس الاطفا سنة حاضرة ولم يصح عنه انتهى فقصة فالحق البرص فرأى النبي صلى الله
عليه وسلم في النوم فقال اتسمع نهيبى عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال بكفك ان تسمع
ثم مسح صلى الله عليه وسلم يده على يده فزال البرص جميعا قال ابن الحاج فحدثت مع الله نوبة اى لا تخالف
ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ وافى ابن ماجه والحاكم مرفوعا لا يبدو جذام ولا برص الا يوم
الاربعاء وروى منهاج الحلبي وشعب اليمان ان الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه
صلى الله عليه وسلم اوجب له على الاحزاب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وكان جابر يتعزى ذلك الدعاء
في مهماته وذكر انه ما يدى بشى يوم الاربعاء الا لم فيبغى البداية بنحو التذويص فيه ذكر بعضهم (قوله لا بأس
بالتخطى) الى الصف الاول او ما يليه لان البركة تنزل على المتقدم ثم على من بعده (قوله ما لم ياخذ الامام

(لا بأس بالسفر يومه ما إذا خرج من عمران
المعبر قبل الخروج وقت الظهر) كذا في الحاشية
لكن عبارة الطهري وغيره باللفظ دخول بدل
خروج وقال في شرح المنية وأصح أنه يكبره
السفر بعد الزوال قبل أن يدخل المصروعها
قبل الزوال (أقرى إذا دخل اليوم قبل وقت الزوال
نوى المكث مع ذلك اليوم قبل وقت الزوال
نوى الخروج من ذلك اليوم نوى المكث إلى
لا يلزمه) لكن في التهران نوى الخروج بعد
لزمه والألا في شرح المنية أن نوى المكث إلى
وقت لزمه وقيل لا (كما لا يلزم) أو قدم سائر
يومها) على عزم أن لا يخرج يومها (أي
إذا قام) نصف شهر (مطلب) الإمام (أي
في بلدة تمت به) إذا فرغ المؤذنون قام الإمام
الحاوي القدسي إذا فرغ المؤذنون قام الإمام
والسبب بيانه أن يسكنه على قوس أو عاص
الخلاصة ويكرهه ويأكل تركه أن خاف
(فروع) مع التذاهد ولا جماعه مستأنف
فوت جمعة أو مكتوبة لا جمعة مستأنف
سعى ربه الجمعة وسعى ربه الجمعة مستأنف
الجمعة قال نواب السبي البواب إذا غلب
شرك في عبادة فاعبده للأغلب إذا غلب
خلق الله هو وقلم الأفعار بعد ما لا بأس
بالفعل ما يأتيه الإمام في الخطبة

في الخطبة) فان فيه دلالة على ان اجتماعهم (قوله ولم يؤذ احد اياي وما يؤذ احد اياي لا يظن اني لا اجسد
 كافي اليه امان اذى احد احرمني ولو في غير وقت الخطبة (قوله الا ان لا يجحد الخ) استثناء من السابقين اي فينبذ
 يجوز ان يخطي ولو في الخطبة ولو لم يمتد منه اذية وقد عبر الترحيم بما تقدم بقوله فله ان يمر على رقبته من لم يمتد
 (قوله ويكره الخطي الخ) اعلم انهم اختلفوا في جواز السجود في المسجد وفي جواز الدفع اليه والمختار ان السائل
 اذا كان لا يبرئ يدي المصلي ولا يخطي الزاوية ولا يسأل الحافظ لانه لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع
 اليه نهرا وظاهرا وعدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الحافظ وهو خلاف ما جزم به في عدة المقتضى
 والمستغنى وقصه المكدي الذي يسأل الناس الحافظ او يكره على الصدقة عليه ما لم يفتن انه يصرفه
 على المعصية وعنه صلى الله عليه وسلم انه لما قيل له اذا كنت السائل فنفعني قال من رقبته عليه اد
 ابو السعد وقد يقال ان كلام صاحب التره في الاعطاء في المسجد لا مطلقا (قوله وهو الصحيح) وهو ما في
 مسلم وابي داود عن ابي موسى مرفوعا وحينئذ فيدعو بقلبه كما افاده الترمذي وقيل هي آخر ساعة
 في يوم الجمعة رواه مالك واحد وابوداود والنسائي والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باسناد حسن عن جابر وابن جرير عن ابي هريرة وهذا القولان
 مرجحان من اثنين واربعين قولنا فيها واختار صاحب الهدى انها مختصة في احد الوقتين وان احدهما
 لا يعارض الاخر لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم دل على احدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر قال ابن
 عبد البر الذي ينبغي الدعاء في وقتين المذكورين وسبقهما الى نحو ذلك احمد وهو اول في طريق الجمع قاله سيدي
 محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله قتال يومها) لان الليلة انما فضلت لاجل الصلاة وهي في اليوم والليل
 تابع في الفضيلة واما في غيرهما فالليل افضل على الصحيح لانه محل لسلوك السالكين ووصول المحبين الى رب العالمين
 (قوله وذكر في احكامها) يفتح الهمزة جمع احكام فان تراجمه في قرن الجمع وان فرق القول في احكام السفر والقول
 في احكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها احكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قراءاته فيه
 كان محفوظا من الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام ويجعل له نور من محله الى البيت العتيق (قوله ويكره افراده
 بالصوم) هو المقدم وقد امر به ولا ثم نهى عنه (قوله فقدوم) ولذا كرمه بمرته بالعلم موضع الوهم وما فيها
 من اقوال وان كان بهنما علم مما تقدم وهي احكام يوم الجمعة اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط
 الجماعة لها او كونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحرير السفر
 قبلها بشرطه واكتان النقل لها والتطيب لبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعد هذا
 افضل والجنور في المسجد والتكبير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا بأس بالاراد بها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته باتقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول ابي
 يوسف الصحيح المتمدن وخبر ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن
 الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلته امن من قسمة القبر وعذابه ولا تسجرفه جهنم وفيه خلق
 آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور اهل الجنة بهم سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجرفه جهنم
 قال في جامع اللغة مجر التنوير اجاء اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراده الجمعة والمناقضون او الاعلى
 والنافسية كما روي قوله ولا ين لها الاراد ينافيه قول الشرح والمصنف فيما تقدم وجمعة كظهر اصلا واختبايا
 في الزمان لانها خلفه ويمكن ان في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجميع الارواح) اي مع بعضها في البرزخ (قوله
 وبأمن الميت من عذاب القبر) ظاهره ولو كان كافرا (قوله امن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة
 ولا يسأل اصلا او سؤالا عن افعاله كذا الشيخ عبد السلام في شرح الجوهر ونحوه للملا على قارى في شرح الله
 الاكبر انه قيل ان المؤمن اذا مات فيه او في ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب واما الكافر فيعود اليه
 واذا اتقار ان هذا غير محقق الثبوت (قوله وفيه يزور اهل الجنة بهم) المراد بالزيارة الرؤية تعالى وهذا باعتبار
 بعض الانصاف والبعض يراه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان انما لا يبرئه
 الا في مثل ايام الاعياد عند التحيل العام وقال في سفر السعادة كان من عوائد الكريمة صلى الله عليه وسلم
 ان يفتح يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بانواع التشريف والتكريم وجاء ان اهل الجنة يتباشرون في الجنة يوم

ولم يؤذ احد اياي لا يظن اني لا اجسد
 كافي اليه امان اذى احد احرمني ولو في غير وقت الخطبة
 يجوز ان يخطي ولو في الخطبة ولو لم يمتد منه اذية
 (قوله ويكره الخطي الخ) اعلم انهم اختلفوا في جواز السجود في المسجد وفي جواز الدفع اليه والمختار ان السائل اذا كان لا يبرئ يدي المصلي ولا يخطي الزاوية ولا يسأل الحافظ لانه لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع اليه نهرا وظاهرا وعدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الحافظ وهو خلاف ما جزم به في عدة المقتضى والمستغنى وقصه المكدي الذي يسأل الناس الحافظ او يكره على الصدقة عليه ما لم يفتن انه يصرفه على المعصية وعنه صلى الله عليه وسلم انه لما قيل له اذا كنت السائل فنفعني قال من رقبته عليه اد ابو السعد وقد يقال ان كلام صاحب التره في الاعطاء في المسجد لا مطلقا (قوله وهو الصحيح) وهو ما في مسلم وابي داود عن ابي موسى مرفوعا وحينئذ فيدعو بقلبه كما افاده الترمذي وقيل هي آخر ساعة في يوم الجمعة رواه مالك واحد وابوداود والنسائي والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باسناد حسن عن جابر وابن جرير عن ابي هريرة وهذا القولان مرجحان من اثنين واربعين قولنا فيها واختار صاحب الهدى انها مختصة في احد الوقتين وان احدهما لا يعارض الاخر لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم دل على احدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر قال ابن عبد البر الذي ينبغي الدعاء في وقتين المذكورين وسبقهما الى نحو ذلك احمد وهو اول في طريق الجمع قاله سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله قتال يومها) لان الليلة انما فضلت لاجل الصلاة وهي في اليوم والليل تابع في الفضيلة واما في غيرهما فالليل افضل على الصحيح لانه محل لسلوك السالكين ووصول المحبين الى رب العالمين (قوله وذكر في احكامها) يفتح الهمزة جمع احكام فان تراجمه في قرن الجمع وان فرق القول في احكام السفر والقول في احكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها احكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قراءاته فيه كان محفوظا من الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام ويجعل له نور من محله الى البيت العتيق (قوله ويكره افراده بالصوم) هو المقدم وقد امر به ولا ثم نهى عنه (قوله فقدوم) ولذا كرمه بمرته بالعلم موضع الوهم وما فيها من اقوال وان كان بهنما علم مما تقدم وهي احكام يوم الجمعة اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها او كونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحرير السفر قبلها بشرطه واكتان النقل لها والتطيب لبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعد هذا افضل والجنور في المسجد والتكبير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا بأس بالاراد بها ويكره افرادها بالصوم وافراد ليلته باتقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول ابي يوسف الصحيح المتمدن وخبر ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه او في ليلته امن من قسمة القبر وعذابه ولا تسجرفه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور اهل الجنة بهم سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجرفه جهنم قال في جامع اللغة مجر التنوير اجاء اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراده الجمعة والمناقضون او الاعلى والنافسية كما روي قوله ولا ين لها الاراد ينافيه قول الشرح والمصنف فيما تقدم وجمعة كظهر اصلا واختبايا في الزمان لانها خلفه ويمكن ان في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجميع الارواح) اي مع بعضها في البرزخ (قوله وبأمن الميت من عذاب القبر) ظاهره ولو كان كافرا (قوله امن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة ولا يسأل اصلا او سؤالا عن افعاله كذا الشيخ عبد السلام في شرح الجوهر ونحوه للملا على قارى في شرح الله الاكبر انه قيل ان المؤمن اذا مات فيه او في ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب واما الكافر فيعود اليه واذا اتقار ان هذا غير محقق الثبوت (قوله وفيه يزور اهل الجنة بهم) المراد بالزيارة الرؤية تعالى وهذا باعتبار بعض الانصاف والبعض يراه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان انما لا يبرئه الا في مثل ايام الاعياد عند التحيل العام وقال في سفر السعادة كان من عوائد الكريمة صلى الله عليه وسلم ان يفتح يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بانواع التشريف والتكريم وجاء ان اهل الجنة يتباشرون في الجنة يوم

الجمعة كما يشاهد اهل الدنيا في الدنيا واسمه عندهم يوم المزدل لان الله تعالى يجلي عليهم في ذلك اليوم ويحيطهم كل ما يتنونه فهم يحبون يوم الجمعة لما به طيب فيه بهم من الخير فان قيل ان الجنة لا ليل فيها فكيف يعرف يوم الجمعة فيها الجيب بانه يمكن نصب علامة لهم فيمن يمشي في مقدار كل جمعة من جمع الدنيا

(باب العبدان)

فتنة عيد واصله عود قلبت الواو اليه لسكونها بعد كسرة اه حلي والمراد العبدان وما يتعلق بهما او باحدهما كتكبير التثنية وذكركه عقب الجمعة لخبر ان غالب شروطها فيه ولا دأه كل يجمع عظيم وقسمها لثبوتها بالكتاب وجمعه اعياد ولم يجمع على احواد مع انه وادى لانه من العود للزوم الياء في المرد والفرق بين هذا الجمع وجمع عود الله وان جمعه احواد واما عود الخشب فجمعه عيسا فاناده في التمر وقد تبع في ذلك كاخيه صاحب الجبر البدر العيني والذي في الصحاح ان عود الخشب يجمع على احواد ويشهد له قول الشاعر

ان قام من بني سدوس * خطيب على احواد منبر

(قوله سمي به) بين المقدم فيه لم منه حكم المثنى (قوله لان الله فيه عوائد الاحسان) ان قلت ان احسانه تعالى متكرر علينا كل حين اجيب بان علة التسمية لا تقتضي التسمية (قوله غالبا) باعتبار الاختصاص والازمان (قوله وعوده بالسر وغالبا) يرجع الى ما قبله عند التأمل (قوله او تفتاؤلا) اي بانه يعود ويكرر كما يجب القاذلة قاذلة تقا ولا يقفولها اي رجوعها بجر (قوله في كل يوم فيه مسرة) المراد القطعة من الزمان ولولا (قوله ولذا قيل) اي ان هذا الشعر الذي هو من البسيط من هذا الاستعمال والمعنى ان تصحبه وفهم معناه على هذا الاستعمال (قوله وجه الحبيب) فيه ان وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالتفريق اليه واجيب بان فيه حذف اي يوم روية وجه الحبيب والحبيب فعيل بمعنى مفعول (قوله والجمعة) لفظ اليوم مساط عليها (قوله ولما اجتمع) اي يوم العيد والجمعة المذكوران في النظم وفي بعض النسخ بالقاء والظاهر الواو (قوله انما تراخي) يضم الشاء المشنة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم (قوله عن الغير) اي غير مذهبنا ويؤيده ما عن الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما ابوا السعد (قوله وبصفة آخرى) الواو واللحاح فهو ضعيف عند غيرنا فنقل القهستاني له بجملا غير صواب والى ذلك اشار به قوله فتنة (قوله وشرع في الاولى) روى ابوداود عن انس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابدلكم بهما خيرا منهما يوم الانبياء ويوم الفطر ابوا السعد (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذي يدل عليه ما في الاصل وفي رواية اخرى انها سنة قال في غاية البيان وهو ظاهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد فافيه هو المفعول عليه قلت الظاهر انه لا خلاف لان المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكرها انها بمنزلة الواجب واما هذا كان الاصح انه يأتى بترك المؤكدة كالواجب وهذا الذي مما في التمر (قوله على من يجب عليه الجمعة) فلا يجب على العبد وان اذن له مولاه ان يصليها بلا اذن اذا حضر مع مولاه ولم يحل بحفظ ماله فعلى الاصح لا فرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولو مع الاذن بين الجمعة والعيد ابوا السعد (قوله بشرأطها) اعلم ان لها شروط اداء وشروط وجوب فيبين الثاني بقوله على من يجب عليه الجمعة اي الحر المقيم الصحيح وبين الاول بقوله بشرأطها قال في المتن وشروطه وشراؤها الوجوب والاداء والحوار ثبتت في العبدان اه حتى الاذن العام كافي التهر وفيه ان من شرأطها الجماعة التي هي جمع والواحد هنا مع الامام جماعة تكفي يصح ان يقال بشرأطها (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يخطب اصلا وصح واساء لتلك السنة ولو قد ضاع على الصلاة صح واساء ولا تعاد الصلاة افاده في البحر (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة حاي (قوله بما لا يصح) اي على انه عيد ولا فهو ونقل مكره لادائه بالجماعة حلي (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم قوله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد ولما على طريق القرضية وذلك في الجنازة فهو من عموم الجنازة كفاية فيه ان العبدان ترجع على الجنازة بالعينية فهي مترتبة عليه بالقرضية فالاولى ان يعمل بان العبد تؤدى يجمع عظيم يخشى تفرقه اشتغل الامام بالجنازة اه حلي

(باب العبدان)
 في صلاة العيد فيه عوائد الاحسان في كل يوم
 بالسر وغالبا او تفتاؤلا ولا يستعمل في كل يوم
 في مسرة ولا قبل
 عيد وعوده بالسر وغالبا
 وجه الحبيب يوم العيد والجمعة
 وجعل الحبيب يوم العيد والجمعة
 في كل يوم فيه مسرة
 المراد القطعة من الزمان ولولا
 (قوله ولذا قيل) اي ان هذا الشعر الذي هو من البسيط من هذا الاستعمال والمعنى ان تصحبه وفهم معناه على هذا الاستعمال
 (قوله وجه الحبيب) فيه ان وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالتفريق اليه واجيب بان فيه حذف اي يوم روية وجه الحبيب والحبيب فعيل بمعنى مفعول
 (قوله والجمعة) لفظ اليوم مساط عليها
 (قوله ولما اجتمع) اي يوم العيد والجمعة المذكوران في النظم وفي بعض النسخ بالقاء والظاهر الواو
 (قوله انما تراخي) يضم الشاء المشنة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم
 (قوله عن الغير) اي غير مذهبنا ويؤيده ما عن الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما ابوا السعد
 (قوله وبصفة آخرى) الواو واللحاح فهو ضعيف عند غيرنا فنقل القهستاني له بجملا غير صواب والى ذلك اشار به قوله فتنة
 (قوله وشرع في الاولى) روى ابوداود عن انس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابدلكم بهما خيرا منهما يوم الانبياء ويوم الفطر ابوا السعد
 (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذي يدل عليه ما في الاصل وفي رواية اخرى انها سنة قال في غاية البيان وهو ظاهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد فافيه هو المفعول عليه قلت الظاهر انه لا خلاف لان المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكرها انها بمنزلة الواجب واما هذا كان الاصح انه يأتى بترك المؤكدة كالواجب وهذا الذي مما في التمر
 (قوله على من يجب عليه الجمعة) فلا يجب على العبد وان اذن له مولاه ان يصليها بلا اذن اذا حضر مع مولاه ولم يحل بحفظ ماله فعلى الاصح لا فرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولو مع الاذن بين الجمعة والعيد ابوا السعد
 (قوله بشرأطها) اعلم ان لها شروط اداء وشروط وجوب فيبين الثاني بقوله على من يجب عليه الجمعة اي الحر المقيم الصحيح وبين الاول بقوله بشرأطها قال في المتن وشروطه وشراؤها الوجوب والاداء والحوار ثبتت في العبدان اه حتى الاذن العام كافي التهر وفيه ان من شرأطها الجماعة التي هي جمع والواحد هنا مع الامام جماعة تكفي يصح ان يقال بشرأطها
 (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يخطب اصلا وصح واساء لتلك السنة ولو قد ضاع على الصلاة صح واساء ولا تعاد الصلاة افاده في البحر
 (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة حاي
 (قوله بما لا يصح) اي على انه عيد ولا فهو ونقل مكره لادائه بالجماعة حلي
 (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم قوله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد ولما على طريق القرضية وذلك في الجنازة فهو من عموم الجنازة كفاية فيه ان العبدان ترجع على الجنازة بالعينية فهي مترتبة عليه بالقرضية فالاولى ان يعمل بان العبد تؤدى يجمع عظيم يخشى تفرقه اشتغل الامام بالجنازة اه حلي

(قوله خطبة العبد) ويكون استكبر في الاضحية اكثر من الفطر (قوله انه ان التيمم وعرفه الخ) واما التي بمعنى
حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية تقطع بالاول روى (قوله ويستحب ان يستفتح) هذا على غير
ظاهر الرواية لما في الحاشية وليس له عدد في ظاهر الرواية ثم حكى ما في المصنف بقيل (قوله واذا صعد لا يجلس)
وهذا بخلاف الجمعة فانه يجلس ايؤذن بين يديه (قوله وروى في الناس فيها احكام صدقة الفطر) وهي خمسة على من
يجب ولمن يجب وممن يجب وكمن يجب ومن يجب الاول الحر المسلم المالك النصاب والثاني الفقراء والمساكين
والثالث بطول غير يوم الفطر والرابع نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب والخامس الاشياء الاربعة
المذكورة وما صاها يعتبر بالقيمة بحر ولم يذكرها اذان واقامة لعدم نقله (قوله ليؤديه الخ) جواب
عما ورد ان المنسوب اداء الفطرة قبل الخروج الى المصلي فلا فائدة في هذا التعليل (قوله ولم يره) هو صاحب
البحر قال بعده والعلم امانة في عنق العلماء اه وبقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى الله عليه وسلم
كان يحط بقبل العيد بيومين خطبة بين فيها احكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر
حيث قال ويستفاد من كلامهم ان الخطيب اذا رآى بهم حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم ايها
في خطبة الجمعة خصوصاً في زمان كثرة الجهل وقلة العلم فيجب ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى (قوله
ولا يصليها وحده الخ) وعليه الاثم لترك الواجب من غير عذر بحر (قوله في الاصح) فانه عليه حكاية قول لابي
يوسف بان قضاء وقدره صاحب البحر هنا (قوله وفيها) اي صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز
لالا تراز عن الفل فانه يجب قضاؤه بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى اربعاً)
اي احتياطاً كما مر عن انه هتاني وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كفيها (قوله كطير) وكالوشهدا برؤية
الهملال بعد الزوال هتاني (قوله فقط) راجع الى قوله بعد فلا تؤخر من غير عذر واول قوله الى الزوال فلا تصح
بعده والى قوله من الفد فلا تصح فيما بعد غد ولو بعد ركعتي البحر (قوله قولين) بالقضاء والاداء قال ولعله مبني
على اختلاف الروايتين اه (قوله واحكامها) اي صلاة عيد الفطر صفة ووقتها وشروطها واداءها ونهروية
ان وقتها الثلاثة ايام بخلاف صلاة الفطر ولا بد هنا لابتنائها المصنف (قوله لكن هنا يجوز) وكذا الاصدقة فطر
فيها ويختار الايام الاقرب فيما يكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قد روي حتى لا يحتاج الى انتظار القوم
ويستحب تهيئ جلالة وتأخير الاضحية افاده الهتاني واما الفطر فيجب التيكير لها والانتظار وصلاة الغداة
في مسجد الحكي كافي البحر وقوله يجوز في الكراهة تنزيهية (قوله الى ثالث ايام الفطر) وحكم التفعية فيه
الزباني فقال لو لم يصل الامام العيد في اليوم الاول او الثاني او الثالث من الزوال والانتظار في اليوم الاول
الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجزئ قبل الزوال الا ان كان لا يرجو ان يصل في حينئذ تجزئهم
وان ظهر الغلط في العيدين بان ملاحهما بعد الزوال فمن الامام ثلاث روايات نالها انهم يخرجون للاضحية
لبقاء وقته ولا يخرجون للفطر لقواته او السعدون ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في اي يوم فكان
(قوله فاعذر هنا) اي اشتراطه في الاضحية (قوله ويكبر جهراً) اظهار الشعار الاسلام بحر (قوله في الطريق)
فاذا انتهى الى المصلي تركه به جزم في البدأ تع (قوله وفي المصلي) ما لم يفتح الامام الصلاة بحر (قوله وعليه عمل
الناس اليوم) قد يقال انه الاول دفعا للقبية ونحوها (قوله لاني البيت) فيكره كذا المستظهر صاحب البحر
واخر احدا من تقييد الكبر بالطريق قلت اظاهر انه مباح ولا داعي للكراهة (قوله ويندب تأخير اكله)
اي يتدب الامساك عما يظفر الصائم من صفة الى ان يصل فان الاخيار عن العصابة وتأثر في منع الصبيان
عن المأكول والاحفال عن الرضاع غذا الاضحية هتاني عن الراهدى (قوله وان لم يضع في الاصح) وقيل انه
لا يستحب التأخير في حقه وشمل من كان في مصر والسودا وقيد في العاية بالمصري اما القروي فانه باكل من
حين يصح ولا يملك كافي عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح اه بحر (قوله لم يكره) لانه لا يلزم
من ترك المنسوب ثبوت الكراهة اذ لا يدل لها من دليل خاص بحر (قوله ويعلم الاضحية) بكسر الهمزة وضعفها
ما يعني هتاني (قوله وتكبير للتشريق) وفيه الخطيب ان يعلمهم احكامها في الجمعة التي قبل عيد الاضحية
لان تكبير التشريق اشد آوة يوم عرفة وهو سابق على الخطبة بحر بحثا (قوله يوم عرفة) الاضافة بيانية
فان عرفة اسم لليوم وعرفات اسم للمكان قاله الشريفي لاني (قوله تنبها) قيد به لانه لو عرض ما وجب الوقوف

اي المذكور في قوله تعالى كلاً لئلا لم يشته نفسه من بالناسية الخ (قوله من الارتفاع) المراد به بياضها حتى يخرج
عن حد الكراهة (قوله روي) هو ثلثا عشر شهر او المار به وقت حل النافلة فلا مباحة بينهما خلافا لما في
القهستاني (قوله بل تكون نفلاً محرماً) لوقوعه في وقت الطلوع والجماعة في الفل وفي الحلبي ما حاصله ان
الافاق المكرهة لانه قد فيها الفرائض والواجب لعينه والعيد واجب لعينه فكيف يشهد نفلاً محرماً اه
قلت يمكن ان يقال قولهم لانه قد اي واجبا فلا ينافي انها قد لا محرماً او انه مبني على القول بانها سنة
وقد صحح (قوله باعقاط انصاية) فالزوال ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لانه قد عند قيامه هتاني وهذا
يرشد الى ان المراد بالزوال الاستواء واغلق عليه للعبادة (قوله فسدت) اي فسد الوصف وانقلب نفلاً فان
كان الزوال قبل القعود درالة بعد فساد ما في عليه وان كان بعده يمكن على رأي الامام (قوله كافي الجمعة)
اذا دخل وقت العصر فيها (قوله وبصلى الامام هم الخ) ويكتفي في جماعتها واحد كافي النهر (قوله مشيافيل الزوايد)
لان مشروعية البناء في افتتاح الصلاة واما التوضي فاني به بعد ما لانه مع القراءة (قوله وهي ثلاث) تعيين
الثلاث على طريق الاول فيجوز العمل بالا قول الاخر افاده صاحب البحر والثلاث اظهر بانها في جميع
(قوله الى ستة عشر) اي في مجموع الركعتين (قوله لانه ما نور) اي عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما اخذنا بالاقول
لان التكبير ورفع الايدي خلاف المعبود فكان الاخذ بالاقول اطهر وفيه نظر اذ في مثله يعتبر غالب احواله
عليه الصلاة والسلام (قوله فاني بالكل) وان كثرة احتياط لا احتمال الغلط من المكبرين ولهذا قيل شوي بكل
تكبيره الاقتراح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبير بحر (قوله ويؤلى ندبا) فلولم يوال فانه المستحب ولو ادأ
بانقراء فهو انما تذكر ان قرأ من قراءة الفاتحة والسورة يضي في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبر واعاد
القراءة زوما لان القراءة اذ لم تتم مكان امتناعا عن الاعمال لارضا القرض بحر (قوله ويقرأ كالجعة) اي
الفاتحة وسورة الاعلى والفاضية احبها باقهستاني (قوله برأى نفسه) فان كان حنفياً كبر ثلاثاً وان كبر امامه
اكثر وقوله لانه مسبق اي وهو يقضي برأيه ولكنه هنا يقضي حال اقتدائه لا بعد فراغ الامام (قوله لانه
مسبق) اما التلاحق فانه يكبر برأى امامه لانه خلف الامام حكا بحر (قوله ثلاثاً بتوالي التكبير) ولم يقل به
احسن العصابة ولو ادأ ما قرأه بصرفه موافقا قول علي فكان اول كذا في المحيط وهو مخصوص اقولهم
ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق الاذ كاز بحر (قوله فلولم يكبر) اي وقد ادر كفي القيام كافي المنع (قوله
ويكبر في الركوع) يرى على المروج والذى في البحر لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو ادر كفي القيام
فلم يكبر حتى ركع لباقي في الركوع على الاصح اه كانه لان التقصير جاء من جهته (قوله فالانسان بالواجب)
وهو التكبير اول من المستنون وهو التسنيغ وقد علمت ما فيه ولو خشى المدرك في الركوع ان يرفع الامام
رأسه لو كبر قائماً الى جهرا كما سيجريه ما منه اي مادام الامام راكعاً قال الشيخ زين في شرح المنار انما
شرطنا بقاء الامام راكعاً لانه ان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير فندباً للمتابعة المقررة
على الواجبة اه وفي التعليل نظر (قوله كالوركع الامام) ظاهره ولو عامدا (قوله ولا يعود) بخلافه ما للشيخ
زين في شرح المنار تعلقا عن الكشف ان الامام اذا سها عنها ركع ثم تذكر لا ياتي بها فيه بل يعود الى
القيام انصافاً لانه قادر على حقيقة الاداء فلا يعمل بشيئه حتى لو كان المسبوق يرجو ادا كفي فيه لواني بها
فانما فانه باقي بها قائماً كذا في بعض التقارير (قوله فلولم يكبر) تتبع فيه صاحب النهر وقدم
صاحب النهر في المسبوق ما يخالف كلامه هنا حيث قال هذا لولا تركها في تكبيرات العيد في ركوعه عاد
الى القيام لانه قادر على الاداء حقيقة اه الا ان يحمل على غير ظاهر الرواية وقال الحلبي الصحيح عدم انقضاء
لان غاية ما فيه رفض القرض لاجل الواجب وهو ان كان لا يحمل ثم وباحصة لا يحمل (قوله ويرفع يديه) اما
بأيمه اذنيه (قوله ذات) اي الرفع (قوله سنة في عمله) اي والرفع سنة في غير عمله وصاحب العمل اولى (قوله
رقد ايرسل يديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مستنون (قوله هنا يختلف الخ) قال السرخسي لان المقصود
منه ازالة الاشتباه (قوله فخطب قبلها) مثله لو ركعها (قوله وما ينس في الجمعة) اي في خطبتها الى التكبير فانه
يسن في خطبة العيد وثباتها بالجلوس قبل الشروع فانه لا يسن هنا قوله بل عشر) فيه انه لا خطبة في الاستسقاء
والكسوف لما في اه (قوله بيد بالعيد) اي بعد الزواجر كما تقدم (قوله كذا) اي عبادة بالعيد

(قوله خطبة العبد) ويكون استكبر في الاضحية اكثر من الفطر (قوله انه ان التيمم وعرفه الخ) واما التي بمعنى
حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية تقطع بالاول روى (قوله ويستحب ان يستفتح) هذا على غير
ظاهر الرواية لما في الحاشية وليس له عدد في ظاهر الرواية ثم حكى ما في المصنف بقيل (قوله واذا صعد لا يجلس)
وهذا بخلاف الجمعة فانه يجلس ايؤذن بين يديه (قوله وروى في الناس فيها احكام صدقة الفطر) وهي خمسة على من
يجب ولمن يجب وممن يجب وكمن يجب ومن يجب الاول الحر المسلم المالك النصاب والثاني الفقراء والمساكين
والثالث بطول غير يوم الفطر والرابع نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب والخامس الاشياء الاربعة
المذكورة وما صاها يعتبر بالقيمة بحر ولم يذكرها اذان واقامة لعدم نقله (قوله ليؤديه الخ) جواب
عما ورد ان المنسوب اداء الفطرة قبل الخروج الى المصلي فلا فائدة في هذا التعليل (قوله ولم يره) هو صاحب
البحر قال بعده والعلم امانة في عنق العلماء اه وبقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى الله عليه وسلم
كان يحط بقبل العيد بيومين خطبة بين فيها احكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر
حيث قال ويستفاد من كلامهم ان الخطيب اذا رآى بهم حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم ايها
في خطبة الجمعة خصوصاً في زمان كثرة الجهل وقلة العلم فيجب ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى (قوله
ولا يصليها وحده الخ) وعليه الاثم لترك الواجب من غير عذر بحر (قوله في الاصح) فانه عليه حكاية قول لابي
يوسف بان قضاء وقدره صاحب البحر هنا (قوله وفيها) اي صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز
لالا تراز عن الفل فانه يجب قضاؤه بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى اربعاً)
اي احتياطاً كما مر عن انه هتاني وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كفيها (قوله كطير) وكالوشهدا برؤية
الهملال بعد الزوال هتاني (قوله فقط) راجع الى قوله بعد فلا تؤخر من غير عذر واول قوله الى الزوال فلا تصح
بعده والى قوله من الفد فلا تصح فيما بعد غد ولو بعد ركعتي البحر (قوله قولين) بالقضاء والاداء قال ولعله مبني
على اختلاف الروايتين اه (قوله واحكامها) اي صلاة عيد الفطر صفة ووقتها وشروطها واداءها ونهروية
ان وقتها الثلاثة ايام بخلاف صلاة الفطر ولا بد هنا لابتنائها المصنف (قوله لكن هنا يجوز) وكذا الاصدقة فطر
فيها ويختار الايام الاقرب فيما يكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قد روي حتى لا يحتاج الى انتظار القوم
ويستحب تهيئ جلالة وتأخير الاضحية افاده الهتاني واما الفطر فيجب التيكير لها والانتظار وصلاة الغداة
في مسجد الحكي كافي البحر وقوله يجوز في الكراهة تنزيهية (قوله الى ثالث ايام الفطر) وحكم التفعية فيه
الزباني فقال لو لم يصل الامام العيد في اليوم الاول او الثاني او الثالث من الزوال والانتظار في اليوم الاول
الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجزئ قبل الزوال الا ان كان لا يرجو ان يصل في حينئذ تجزئهم
وان ظهر الغلط في العيدين بان ملاحهما بعد الزوال فمن الامام ثلاث روايات نالها انهم يخرجون للاضحية
لبقاء وقته ولا يخرجون للفطر لقواته او السعدون ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في اي يوم فكان
(قوله فاعذر هنا) اي اشتراطه في الاضحية (قوله ويكبر جهراً) اظهار الشعار الاسلام بحر (قوله في الطريق)
فاذا انتهى الى المصلي تركه به جزم في البدأ تع (قوله وفي المصلي) ما لم يفتح الامام الصلاة بحر (قوله وعليه عمل
الناس اليوم) قد يقال انه الاول دفعا للقبية ونحوها (قوله لاني البيت) فيكره كذا المستظهر صاحب البحر
واخر احدا من تقييد الكبر بالطريق قلت اظاهر انه مباح ولا داعي للكراهة (قوله ويندب تأخير اكله)
اي يتدب الامساك عما يظفر الصائم من صفة الى ان يصل فان الاخيار عن العصابة وتأثر في منع الصبيان
عن المأكول والاحفال عن الرضاع غذا الاضحية هتاني عن الراهدى (قوله وان لم يضع في الاصح) وقيل انه
لا يستحب التأخير في حقه وشمل من كان في مصر والسودا وقيد في العاية بالمصري اما القروي فانه باكل من
حين يصح ولا يملك كافي عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح اه بحر (قوله لم يكره) لانه لا يلزم
من ترك المنسوب ثبوت الكراهة اذ لا يدل لها من دليل خاص بحر (قوله ويعلم الاضحية) بكسر الهمزة وضعفها
ما يعني هتاني (قوله وتكبير للتشريق) وفيه الخطيب ان يعلمهم احكامها في الجمعة التي قبل عيد الاضحية
لان تكبير التشريق اشد آوة يوم عرفة وهو سابق على الخطبة بحر بحثا (قوله يوم عرفة) الاضافة بيانية
فان عرفة اسم لليوم وعرفات اسم للمكان قاله الشريفي لاني (قوله تنبها) قيد به لانه لو عرض ما وجب الوقوف

(قوله خطبة العبد) ويكون استكبر في الاضحية اكثر من الفطر (قوله انه ان التيمم وعرفه الخ) واما التي بمعنى
حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية تقطع بالاول روى (قوله ويستحب ان يستفتح) هذا على غير
ظاهر الرواية لما في الحاشية وليس له عدد في ظاهر الرواية ثم حكى ما في المصنف بقيل (قوله واذا صعد لا يجلس)
وهذا بخلاف الجمعة فانه يجلس ايؤذن بين يديه (قوله وروى في الناس فيها احكام صدقة الفطر) وهي خمسة على من
يجب ولمن يجب وممن يجب وكمن يجب ومن يجب الاول الحر المسلم المالك النصاب والثاني الفقراء والمساكين
والثالث بطول غير يوم الفطر والرابع نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب والخامس الاشياء الاربعة
المذكورة وما صاها يعتبر بالقيمة بحر ولم يذكرها اذان واقامة لعدم نقله (قوله ليؤديه الخ) جواب
عما ورد ان المنسوب اداء الفطرة قبل الخروج الى المصلي فلا فائدة في هذا التعليل (قوله ولم يره) هو صاحب
البحر قال بعده والعلم امانة في عنق العلماء اه وبقوى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى الله عليه وسلم
كان يحط بقبل العيد بيومين خطبة بين فيها احكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر
حيث قال ويستفاد من كلامهم ان الخطيب اذا رآى بهم حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم ايها
في خطبة الجمعة خصوصاً في زمان كثرة الجهل وقلة العلم فيجب ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى (قوله
ولا يصليها وحده الخ) وعليه الاثم لترك الواجب من غير عذر بحر (قوله في الاصح) فانه عليه حكاية قول لابي
يوسف بان قضاء وقدره صاحب البحر هنا (قوله وفيها) اي صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز
لالا تراز عن الفل فانه يجب قضاؤه بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى اربعاً)
اي احتياطاً كما مر عن انه هتاني وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كفيها (قوله كطير) وكالوشهدا برؤية
الهملال بعد الزوال هتاني (قوله فقط) راجع الى قوله بعد فلا تؤخر من غير عذر واول قوله الى الزوال فلا تصح
بعده والى قوله من الفد فلا تصح فيما بعد غد ولو بعد ركعتي البحر (قوله قولين) بالقضاء والاداء قال ولعله مبني
على اختلاف الروايتين اه (قوله واحكامها) اي صلاة عيد الفطر صفة ووقتها وشروطها واداءها ونهروية
ان وقتها الثلاثة ايام بخلاف صلاة الفطر ولا بد هنا لابتنائها المصنف (قوله لكن هنا يجوز) وكذا الاصدقة فطر
فيها ويختار الايام الاقرب فيما يكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قد روي حتى لا يحتاج الى انتظار القوم
ويستحب تهيئ جلالة وتأخير الاضحية افاده الهتاني واما الفطر فيجب التيكير لها والانتظار وصلاة الغداة
في مسجد الحكي كافي البحر وقوله يجوز في الكراهة تنزيهية (قوله الى ثالث ايام الفطر) وحكم التفعية فيه
الزباني فقال لو لم يصل الامام العيد في اليوم الاول او الثاني او الثالث من الزوال والانتظار في اليوم الاول
الا بعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجزئ قبل الزوال الا ان كان لا يرجو ان يصل في حينئذ تجزئهم
وان ظهر الغلط في العيدين بان ملاحهما بعد الزوال فمن الامام ثلاث روايات نالها انهم يخرجون للاضحية
لبقاء وقته ولا يخرجون للفطر لقواته او السعدون ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في اي يوم فكان
(قوله فاعذر هنا) اي اشتراطه في الاضحية (قوله ويكبر جهراً) اظهار الشعار الاسلام بحر (قوله في الطريق)
فاذا انتهى الى المصلي تركه به جزم في البدأ تع (قوله وفي المصلي) ما لم يفتح الامام الصلاة بحر (قوله وعليه عمل
الناس اليوم) قد يقال انه الاول دفعا للقبية ونحوها (قوله لاني البيت) فيكره كذا المستظهر صاحب البحر
واخر احدا من تقييد الكبر بالطريق قلت اظاهر انه مباح ولا داعي للكراهة (قوله ويندب تأخير اكله)
اي يتدب الامساك عما يظفر الصائم من صفة الى ان يصل فان الاخيار عن العصابة وتأثر في منع الصبيان
عن المأكول والاحفال عن الرضاع غذا الاضحية هتاني عن الراهدى (قوله وان لم يضع في الاصح) وقيل انه
لا يستحب التأخير في حقه وشمل من كان في مصر والسودا وقيد في العاية بالمصري اما القروي فانه باكل من
حين يصح ولا يملك كافي عيد الفطر لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح اه بحر (قوله لم يكره) لانه لا يلزم
من ترك المنسوب ثبوت الكراهة اذ لا يدل لها من دليل خاص بحر (قوله ويعلم الاضحية) بكسر الهمزة وضعفها
ما يعني هتاني (قوله وتكبير للتشريق) وفيه الخطيب ان يعلمهم احكامها في الجمعة التي قبل عيد الاضحية
لان تكبير التشريق اشد آوة يوم عرفة وهو سابق على الخطبة بحر بحثا (قوله يوم عرفة) الاضافة بيانية
فان عرفة اسم لليوم وعرفات اسم للمكان قاله الشريفي لاني (قوله تنبها) قيد به لانه لو عرض ما وجب الوقوف

في ذلك اليوم كالمستقار بركه نهر (قوله ليس بشئ) من أنواع العبادة (قوله قال لما قاتل الخ) قال في النهر
والخاصل ان عبارتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره اه وعبارته اولانية بتقييد الكراهة بما اذا كان
كشفاً رأساً فافادانه اذا كان بغير ذلك لا يكره فيوافق ما لما قاتل (فروع) لا يجوز الطواف حول سائر بيت
شبهها بالطواف حول الكعبة ولوطاف حول مسجد سوى الكعبة يحسب عليه الكفر التخييه بالدين او بالاحاج
في ايام التخييه عن لا اخيصة عليه لعمرته بطريق التشبيه بالمخين مكره لان هذا من رسوم الجوس اه (قوله
كبير التشريق) قال في البدائع التشريق في اللغة كما يطلق على الفاء لحوم الاضاحي بالمشرقة اي الشمس يطلق
رفع الصوت بالتكبير والاضافة على الثاني يانية اي التكبير الذي هو التشريق فان التكبير لا يسمى تشريقاً
الا اذا كان تلك اللفاظ في شئ من الايام مخصوصة بحرف في الفهستان في انما يسمى تشريقاً لان التشريق قد يد
بسم وفيه قد دلح الاضاحي بالشخص اه (قوله في الاصح) رقبيل سنة قال في البحر والحق كما قدمناه مراراً
ان السنة المؤكدة والواجب متساويان في الرتبة فلذا انما يرفع ربحون في الشئ يانه سنة ويصرحون فيه بعينه يانه
واجب لعدم التفاوت في استحقاق الاثم بتركه اه (قوله للا مربة) في قوله تعالى واذا كروا لله في ايام معدودات
وقوله تعالى ويذكر الله في ايام معلومات على القول بانهما كلاهما ايام التشريق وقيل المعدودات ايام
التشريق والمعلومات ايام عشر ذي الحجة وقيل غير ذلك ويسانه في البحر (قوله وان زاد الخ) ذكر التشرية لاني
في امداد الفتاح انه يريد على هذا ان شاء الله اكبر كبيراً والحمد لله كثير الخ لكن يكره عليه ما قدمناه عن
الكافي من ان الاختراع في الدين لا يجوز واليه يشير ما نقله السيد الحموي عن اقراس صاري من ان الايمان به
مرتين خلاف السنة قاله السيد ابو السعود (قوله صفته الخ) فهو تلبية بين اربع تكبيرات ثم تحميدة
والجهرية واجب وقيل سنة فتهتاف (قوله هو المأثور عن الخليل) واصله ان جبريل عليه السلام لما جاء بالقداء
خاف الجلة على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما راه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله اكبر
فلما علم اسماعيل القداء قال الله اكبر لله الحمد كذا ذكره النقفاء ولم يثبت عند المحدثين كافي القبح بحر (قوله
والختار ان الذبيح اسماعيل) ورجحه الامام ابو الليث السمرقندي في البستان يانه اشبه بالكتاب والسنة
اما الكتاب فقوله تعالى وبشرناه اسمحاق فيبا بعد قوله وفديناه بذبح عظيم فان المتبادر من الآية المقابلة
بين اسمحاق والمفدى بالذبيح واما الخبر فاروي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال اما ابن الذي يعين يعني اياه عبد الله
واسماعيل وانفق الامة انه كان من ولد اسماعيل كذا في البحر زيادة واحسن منه الاستدلال بقوله تعالى
ومن وراء اسمحاق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه بايمان يعقوب من صلب اسمحاق لابن اسلاؤه
بذبحه لعدم فائدة حيثئذ كما صرح به الشهاب الخفاجي في شرح النقاء اه حلي وفيه انه ما المانع ان يكون
اسحاق هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابلاء حاصل وقال بعضهم انه اسمحاق وصحح لا ناروردت
يه والخاصل انهما قولان معصمان كما ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله ومعناه مطيع الله)
اي بالعربية (قوله عقب كل فرض) اي من الصلوات الخمس ولا يكبر عقب الجنائز وان كانت مكتوبة بحر
وخرج انور كافي الحلبي وشارح لشرح الاول بقوله عيني (قوله بلا فصل يمنع البناء) كالاكل والشرب
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومحارزة الصفوف في الجملة ولوصفه الحدث بعد السلام فالاصح
انه كبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يقتصر اليها فوجه لها فاطع للفرج بحر (قوله اوقضى
فيما الخ) انقل مني المصمبول عطف على ادى والمستهة رباعية فائدة غير العيد فضاها في ايام العيد فائدة ايام
العيد فضاها في غير ايام العيد فائدة ايام العيد فضاها في ايام العيد من عام آخر فائدة ايام العيد فضاها
ايام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله اوقضى فيما اي في ايام العيد احتراز عن
اشائية وقوله منها اي حال كون المنقضية في ايام العيد من ايام العيد احتريزه عن الاولى وقوله من عامه اي حال
كون ايام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فانت في ايام العيد من عام الفوات احتريزه عن الثالثة اه حلي
(قوله في ايام رفته) عنه لوجوب تكبير التشريق في انقضاء المذكور اه حلي (قوله لا العيد) لان الحزنية
ليست بشرط على الاصح حتى لو لم العيد فوما يجب عليه وعليهم التكبير بحر (قوله اوله من البحر عرفة) اي
من صلاة التيمم ولا خلاف في ان اوله ذلك على الاصح (قوله فني غمان) باطمه والاعراب او اعراب المقنوس

(البرهان) هو كسر في موضع الزنى قديم
 الوجود من قرض يستحب ذلك كذا في
 فقيده واجبة وقيل يستحب ذلك كذا في
 مسكين وقول ابن ابي رزق يستحب ذلك
 اليوم واستحب العطف بالزنى وكذا في
 جابر بن كرهة قال في وجوب كسر الزنى
 في الاصح لا يدرى (مسألة) ان كسر الزنى
 فضله اعني آرائنا اكبر منه (الخبر) هو
 لا به تدبره آرائنا اكبر منه (الخبر) هو
 المأثور عن احمد بن محمد بن ابي
 وفيه من كسر الزنى في الاصح لا يدرى
 الله (عقبه) من كسر الزنى في الاصح
 البناء (اندى) بجباة (مسألة) ان كسر
 في كسر الزنى في الاصح لا يدرى في الاصح
 جباة (من يفرقة) الزنى (الخبر) هو
 جوازه (من يفرقة) الزنى (الخبر) هو
 العبد (من يفرقة) الزنى (الخبر) هو

(قوله على امام مقيم) احتقر عن المسافر فلا تكبير عليه ولو صلى المسافرون في المصير جماعة على الاصح بجرع من البدائع ولعل مراده الاصح من مذهب الامام والا فالاعتد بختارهما كما يأتي (قوله بالنسبة) راجع الى الثلاثة (قوله لكن المرأة تخافت) لكون صوتها قسنة على المعتد (قوله فور كل فرض) بان يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر (قوله لانه تبع للمكتوبة) وهي عليهم جميعا فيكون تكبير التشريق كذلك (قوله الى عصر اليوم الخامس) بادخال الغاية (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام رضى الله تعالى عنه وصاحبه فالعبارة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاشي القديسي او مبني على ان قولهما في كل مسألة مروي عنه ايضا كما ذكره في الحاشي ايضا والا فكيف يفتي بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما ذكره في فتح انقدير من ترجيح قوله هـ او رد فتوى المنايع بقولهما بجرع (قوله ولا يأتي) فندسته مل للاباحة وهو المراد هنا الان قوله به مدفوج بغير التنب (قوله لان المسلمين نوارثوه) اي ولم يكن في عصر العصاة والا كانت سنة لانهم لا يتبعون من انفسهم شيئا (قوله مدفوج) الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي البحر عن المجتبي والبطيوني يكترون عقب صلاة العيد لا تهاؤدى بجماعة فاشبهت الجمعة اه وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه (قوله ولا يمنع العامة) في البحر عن الفقيه ابي جعفر قال سمعت ان مشايخنا كانوا يرون التكبير في الاسواق في الايام العشر والمتبادر منه الاستحباب (قوله بجرع ومجتبي) الاولى بجرع عن المجتبي فانه عزاهما اليه (قوله لادائه بعد الصلاة) فلا يعديه بخلاف الامام بخلاف مجبود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة (قوله قال ابو يوسف الخ) استنبط من هذه الواقعة اشياء منها هذا المصطلح وهو ارشاد المؤتم الامام لتدارك ما سها عنه ومنها ان تعظيم الاستاذ في طاعته لا فيما يظنه طاعة لان ابابوسف تقدم بامر الامام ومنها انه ينبغي للاستاذ ان يقرض في بعض اصحابه الخير ان يقدمه ويعظمه عند الناس حتى يعلموه ومنها ان التلمذ لا ينبغي له ان ينسب حرمة استاذه وان عظمه الاستاذ الا ترى ان ابابوسف شغل ذلك عن التكبير (قوله ولو كبر) اي سواء كان مسجوقا ولا حقا (قوله لا يفسد) وهل يعيده الظاهر ثم لوقوعه منه في غير محله (قوله ولو لم يفسد) لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله تعالى اذن للخليل ان يؤذن بالحج فصعد اباقيس وقال يا ايها الناس حجوا بيت ربكم فاجابه كل من قدوله الحج بليك (قوله لوجوبه في تحريمها) ولذا اوضح الاقتداء فيه (قوله لوجوبه في حرمتها) فانه يؤدى في حرمتها ولو بغير طهارة (قوله سقط السجود والتكبير) لانه خطاب مع المخلوق وهو طاعة القرعة والحرمة وفيه انه ما المانع ان يكون التلثة خطايا مع الله تعالى وحينئذ فلا يقطع تحريمه ولا حرمة والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب انکسوف)

اى صلاته والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر متعدى يقال كسفت الشمس كسفا وكسفها الله كسفا
 بحر (قوله اما من حيث الاتحاد) فان الكسوف والعبد يؤدان بجمع عظيم نهارا من غير اذان ولا اقامة
 فالمراد الاتحاد فى بعض الهيئات (قوله والتضاد) اى من حيث ان الجماعة شرط فى العيدين والجمهور فيها واجب
 بخلاف الكسوف اى حلى والاوى ان يكون التضاد من حيث ان العيد وقته سرور وان غالباً
 والكسوف وقته حزن وخوف غالباً (قوله ثم الجمهور الخ) قال القسطلاني فى شرح الصحيح الكسوف هو
 التغير الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تغير والحسوف النقصان قال الاصمعي والتسوف ايضا الذل
 والجمهور على انه ما يكون ان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكلية وزعم بعض علماء الهيئة ان كسوف الشمس
 لاحيقته فانها لا تغرب فى نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق واما كسوف القمر فحقيقى فان
 ضوءه من ضوء الشمس وكسوفه بجيوله لظل الارض بين الشمس وبينه وابطله ابن العربي بانهم زعموا ان الشمس
 اضعاف القمر فكيف يحجب الاصفر الاكبر اذا قابله وفى الكسوف فواءظهم والتصرف فى هذين الخلقين
 العظيمين وازعاج الغالب الفاضلة وايضا ظاهرا ويرى الناس ان نموذج القيامة وكونها ما يفعل بها ذلك ثم يعاد ان
 فيكون تنبيه على خوف المكرور بقاء البعق والاعلام بانه قد يؤخذ من لاذنب له فكيف لمن له ذنب اه وهى
 ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوف بها الله تعالى انما يخوف عباده لترك العاصي
 وله دعوى الى طاعته الله فيما غفرهم واترب احوال العبد فى الرجوع الى ربه حل الصلاة وبالسنة وهى قوله

وجوبه (على امام مقيم) بمصر (وعلى غيره مسافر)
 او قري اخره (بابه) ان المروية تفاوت
 وجوبه على مقبض اقدمي بمصر (او قري اخره)
 فوكل فرض مسافرا (او قري اخره)
 او ماضيا (او قري اخره) في عامة الايام
 والعمل والقوى في عامة الايام
 الا عصار ولا بأس به عقب العبد لان المسافر
 تواروه فوجبا ساعهم وعليه العبد
 العشر وبداخذ بجر ويجزي وغدير (او قري اخره)
 الاقضية) وجوب (او قري اخره) في الايام
 الصلاة قال ابو يوسف صليت بهم المغرب يوم
 عرفة فسمعت ان اكبر وكبر بهم
 (او قري اخره) في الايام
 فسدلت (او قري اخره) في الايام
 في تحريمها (او قري اخره) في الايام
 ولو محرما (او قري اخره) في الايام
 لو بدأ بالنبية (او قري اخره) في الايام
 مناسفة امامن حيث الاتحاد (او قري اخره)
 انهم واهب بكاف واحد الشمس وقدر

في من دعائه الا في الاستسقاء يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه اي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى بياض ابطيه لولم يكن عليه ثوب الا في الاستسقاء لانه يرفع اليدين في الادعية كلها وروي انه صلى الله عليه وسلم دعا في الاستسقاء قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز راسه ابو السعود (قوله فانه السبب الخ) قال الله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فترى ارسال المطر على الاستسقاء (قوله بلا جماعة) الاولى ان يقول وصلاة بلا جماعة (قوله مسنونة الخ) هو ما عليه شيخ الاسلام وقيل الخلاف في اصل المشروعية ويؤيد الاول ما في البدائع حيث قال ظاهر الرواية انه لا صلاة في الاستسقاء اي بجماعة بدليل ما روي عن اثنائي سالت الامام عن الاستسقاء افيه صلاة او دعاء موقت او خطبة قال اما بجماعة فلا ولكن الدعاء والاستسقاء هو مفيد ان الجماعة فيه مكروهة ابو السعود (قوله وبلا خطبة) عند الامام وما تقدم من رواية انس لا يثبت الخطبة لان السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو مخاطب فنهى سابقه (قوله كالعيد) افاد انها بعد الصلاة وبه صرح الشريفي ابو السعود ويكون معظم الخطبة الاستغفار كما في الجوهرية (قوله خلاف نقل الجوى عن قراحي ماري مانصه قال محمد يصلي الامام ركعتين بجماعة وتكبيرات الزوائد وجهه بالقرآن وخطين لان صلى الله عليه وسلم صلى بها اي بالجماعة ركعتين كصلاة العيد ابو السعود (قوله وبلا قلب وداء) عند الامام لا ندعاه فنعبر بها في الادعية وما روي من فعله عليه الصلاة والسلام له كان تقاضا ولا اعتراض بانه لم لا يتقبل من ابتلي به تأميا به عليه الصلاة والسلام واجيب بانه علم بالوحى ان الحال تقاب بقلب الرداء وهذا لا يتأتى في غيره فلا فائدة في التأمي نهاية وفيه بحث اذا الاصل في فعله صلى الله عليه وسلم كونها شرعا ما حتى ثبت دليل الخصوص ثم (قوله خلافا لمحمد) فانه قال بقلبه يجعل اعلاه اسفله ان كان مرصوا وان كان مدورا كالجمعة جعل المئين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ثم (قوله ولا حضور ذي) لانه لا يتقرب الى الله تعالى باعدائه والاستسقاء لاستئصال الرجة وانما تنزل عليهم اللعنة زيلعي وظاهره انهم لا يمنعون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل يمنعون لاحتمال ان يسقوا فتفتن به ضعفاء العوام كذا قاله لسبحان فان قلت ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيث والكافر من اهلها فلا مانع من حضورهم قلت هو وان كان يسقوا محل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك انه يكره ان يكون في جمع يكون كذلك بل وان يمر في اسكنهم الا ان يروى ويسرع وقد وردت بذلك آثار وحيدة في كرهه ان يجمع جمعهم الى جمع المسلمين ابو السعود عن اشرى ليلية (قوله قد يستجاب) لاسيما اذا كان مظلوما (قوله في الآخرة) وذلك لان الآية في احوال الآخرة وصدرها وقال الذين في النار خزي جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوم من العذاب قالوا ولم تك تأتكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) اي في غير الاماكن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة ايام) ولا يراى دعاءها لانها مدمرة لابلاد الاعذار روي قبل الابلاء بابها الموحدة الافشاء اه والمعتمد في معناه ما قاله في الاساس ايليته عذرا اذا اقبلته سائلا لاوم عليك بعده ابو السعود عن عزى زاه (قوله ان يامرهم بصيام ثلاثة ايام) لان الصوم من اعظم العبادات ولزقة القلوب به (قوله وباتوبة) التي من شروطها رد المظالم الى اهلها (قوله ثم يخرجهم) بيان للمصحب فان خرجوا وحدهم جاز (قوله غيلة) اي خلقة (قوله متواضعين) التواضع الاستسلام للحق وترك الاعتراض على الحكم من الحاكم وقيل هو خضف الخاضع الخاضع اليه الخاضع لهم وقيل قول الحق من كان معيرا وكبريا شريفا ارضى به سرا وعبد اذ كرا وانى قال ابو زيد مادام انه يدين ان في الخلق من هو شر منه فموتكبر وقال بعضهم رأيت في المطاف انسا فابن يديه شاكرية يمنعون الناس لاجله عن الطواف ثم رأيت بعد ذلك على جسر بغداد يسأل الناس فتحييت منه فقال لي انى تكسرت في موضع يتواضع الناس فيه فابتلى الله تعالى بالذل في موضع يرتفع الناس فيه وذلك بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والحريية في القناعة اه عزى (قوله خاشعين لله) الخشوع في الاعضاء والخضوع في القلب (قوله لنا كسى رؤسهم) بيان بملوهم (قوله ويجددون الشجرة) يفيد انهم يجددونها كل يوم من ايام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء نظم القلب

قوله السبب لارسال المطر (بلا جماعة) مسنونة بل هو جاز (بلا خطبة) قوله كالعيد (قوله بلا قلب وداء) عند الامام لا ندعاه فنعبر بها في الادعية وما روي من فعله عليه الصلاة والسلام له كان تقاضا ولا اعتراض بانه لم لا يتقبل من ابتلي به تأميا به عليه الصلاة والسلام واجيب بانه علم بالوحى ان الحال تقاب بقلب الرداء وهذا لا يتأتى في غيره فلا فائدة في التأمي نهاية وفيه بحث اذا الاصل في فعله صلى الله عليه وسلم كونها شرعا ما حتى ثبت دليل الخصوص ثم (قوله خلافا لمحمد) فانه قال بقلبه يجعل اعلاه اسفله ان كان مرصوا وان كان مدورا كالجمعة جعل المئين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ثم (قوله ولا حضور ذي) لانه لا يتقرب الى الله تعالى باعدائه والاستسقاء لاستئصال الرجة وانما تنزل عليهم اللعنة زيلعي وظاهره انهم لا يمنعون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل يمنعون لاحتمال ان يسقوا فتفتن به ضعفاء العوام كذا قاله لسبحان فان قلت ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيث والكافر من اهلها فلا مانع من حضورهم قلت هو وان كان يسقوا محل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك انه يكره ان يكون في جمع يكون كذلك بل وان يمر في اسكنهم الا ان يروى ويسرع وقد وردت بذلك آثار وحيدة في كرهه ان يجمع جمعهم الى جمع المسلمين ابو السعود عن اشرى ليلية (قوله قد يستجاب) لاسيما اذا كان مظلوما (قوله في الآخرة) وذلك لان الآية في احوال الآخرة وصدرها وقال الذين في النار خزي جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوم من العذاب قالوا ولم تك تأتكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) اي في غير الاماكن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة ايام) ولا يراى دعاءها لانها مدمرة لابلاد الاعذار روي قبل الابلاء بابها الموحدة الافشاء اه والمعتمد في معناه ما قاله في الاساس ايليته عذرا اذا اقبلته سائلا لاوم عليك بعده ابو السعود عن عزى زاه (قوله ان يامرهم بصيام ثلاثة ايام) لان الصوم من اعظم العبادات ولزقة القلوب به (قوله وباتوبة) التي من شروطها رد المظالم الى اهلها (قوله ثم يخرجهم) بيان للمصحب فان خرجوا وحدهم جاز (قوله غيلة) اي خلقة (قوله متواضعين) التواضع الاستسلام للحق وترك الاعتراض على الحكم من الحاكم وقيل هو خضف الخاضع الخاضع اليه الخاضع لهم وقيل قول الحق من كان معيرا وكبريا شريفا ارضى به سرا وعبد اذ كرا وانى قال ابو زيد مادام انه يدين ان في الخلق من هو شر منه فموتكبر وقال بعضهم رأيت في المطاف انسا فابن يديه شاكرية يمنعون الناس لاجله عن الطواف ثم رأيت بعد ذلك على جسر بغداد يسأل الناس فتحييت منه فقال لي انى تكسرت في موضع يتواضع الناس فيه فابتلى الله تعالى بالذل في موضع يرتفع الناس فيه وذلك بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والحريية في القناعة اه عزى (قوله خاشعين لله) الخشوع في الاعضاء والخضوع في القلب (قوله لنا كسى رؤسهم) بيان بملوهم (قوله ويجددون الشجرة) يفيد انهم يجددونها كل يوم من ايام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء نظم القلب

عليه كالسباغ اوية ولون ربنا استغنا اكرام الله ولا وقد ورد ما معناه هل ترزقون وتصرون الا بضعفائكم والمراد بالشيخ الصغار في العمر لانهم اقل معصية وابعدهم عن الاخرة (قوله ويعدون الاطفال عن اسمائهم) اي فيكون فيصرك سلطان الرحمة وتطيق فائز الغضب (قوله ويستحب اخراج الدواب) لانه قد تكون السقايبيهم لما قيل ان سليمان عليه الصلاة والسلام كما هو مبين في رواية الامام احمد خرج بالناس يستقي فاذا هو بقله رافعة بعض قواهم الى السماء فقال ارجعوا فقد احتجب لكم من اجل هذه الغلة رواه الحاكم عن ابى هريرة زاذ في رواية ولولا انهم لم يطرروا ابو السعود واعل العود شرع ما جان عليه الصلاة والسلام والافقي شرعنا يخرجون وان بقوا كرا كما يأتي (قوله كانه لضيقه) قال في امداد الفتاح هو غير ظاهر لان من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم يجملتهم فيه يشاهد اناس المسجد الشريف في اطرافه وشدة الزحام في الروضة وما تاربها للرغبة في زيادة الفضل وطلب اقرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم لتبليغ الرمانل والتوصل الى جنابه الكريم تصاحبه ابى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا ايقاف الدواب بالباب كما يلزم ايضا منها كذلك بالمسجد الحرام والمسجد الانصبي اه (قوله بجبسه) اي عنا لا مطلقا لانه من سوء الاذب واليه الاشارة بقول الشرح وصرفه حيث يقع (قائدة) يستحب الدعاء عند نزول الغيث لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاثة النقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا جاء المطر خرج حتى يصيب جسده منه واذا مال الوادي قال لا يصحبه اخبر جواش الى هذا الذي سمع الله طهورا فيسقط منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان اذا نزل المطر يامر ان يخرج فراشه الى المطر فقبل له في ذلك فقال اما قرأت وانزلنا من السماء ما مباركا فاحب ان ينالني من بركته ويستحب لاهل الخصب ان يدعوا لاهل الجذب ويستحب لمن سمع الرعد ان يقول سبحان من يسمع الرعد يحمده والملائكة من خيفته قال عمر من قال ذلك حين يسمع الرعد عوفي وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من سمع صوت الرعد فقال سبحان الذي يسمع الرعد يحمده والملائكة من خيفته وهو على كل شيء قدير فان اضابت صاعقة فعلى دية وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا من قبل ذلك اه سراج

(باب صلاة الخوف)

مناسبتة ان كل منهما بفعل حالة الفزع (قوله من اضافة اشئ الى شرطه) اي باعتبار ما بعد صلاته صلى الله عليه وسلم ومن قال من اضافة اشئ الى مية نظرا الى اصل مشروعيته ونظر هذا مع ما في الجبر ان اصل الخوف ليس بشرط (قوله هي جائرة بعده) لان العصابة رضوان الله تعالى عنهم صلوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خلافا للثاني) فقصرها على زمينه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه وتعالى واذا كنت قيم فاقم لهم الصلاة الآية (قوله بشرط حضور عدو) فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم ان اشتداد الخوف بل الخوف نفسه ليس قيدا كافي الجبر عن العناية والحققة ونحو الاسلام وخوف الفرق والحرق كالسبع ابو السعود عن الجوهرية (قوله على ظنه) اي ظن حضور العدو (قوله فبان خلافه) اما اذا لم يتبين حاله اهل كان عدوا او غيره فقتضى قوله يقيننا انهم بعيدون (قوله اوسع) هو من عطف المباشين لان المراد بالعدو هو ادم فسقط الاعتراض بانه خاص بشرط عطف الخاص على العام ان يكون بالواو او حتى (قوله ونحوها) كحرق وغرق (قوله وحان خروج الوقت) اي قرب خروجه (قوله فلحفظ) قلت لا يحفظ لضيقه (قوله حال التحام الحرب) فهي مفيدة بقيد عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التحام الحرب وهو ضعيف كما فائدة الخليلي وابو السعود (قوله فيجعل الامام الخ) ذكر في شرح نور الايضاح انه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين مرة والاولى والاخرى من ظاهرها القرآن ما ذكرنا اه ابو السعود وذكر في المجتبى ان الكل جاز وانما الخلاف في الاولى ولا فرق بين ما اذا كان العدو في جهة القبلة او لا على المعتمد (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعيد اشار به الى انها لا تقتصر على الفرائض (قوله وركعتين في غيره) ولو لاثنا كالمغرب حتى لو عكس فسدت كافي النهر واليه اشارة قوله (قوله وذهب) بعد رفع الامام

ويعدون الاطفال عن اسمائهم ويستحب اخراج الدواب والاولى يخرج الامام معهم وان خرجوا اذنه او قبل اذنه جاز (ويجوزون في المسجد بيت المقدس) ولا يكره المدينة كانه لضيقه (قوله المطر) حتى اضر فلا بأس بالدعاء بجبسه وصرفه حيث يقع وان سفل قبل خروجه من باب صلاة الخوف (باب صلاة الخوف) (قوله هي جائرة بعده) من اضافة اشئ الى شرطه (قوله من اضافة اشئ الى شرطه) اي باعتبار ما بعد صلاته صلى الله عليه وسلم ومن قال من اضافة اشئ الى مية نظرا الى اصل مشروعيته ونظر هذا مع ما في الجبر ان اصل الخوف ليس بشرط (قوله هي جائرة بعده) لان العصابة رضوان الله تعالى عنهم صلوا بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خلافا للثاني) فقصرها على زمينه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه وتعالى واذا كنت قيم فاقم لهم الصلاة الآية (قوله بشرط حضور عدو) فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم ان اشتداد الخوف بل الخوف نفسه ليس قيدا كافي الجبر عن العناية والحققة ونحو الاسلام وخوف الفرق والحرق كالسبع ابو السعود عن الجوهرية (قوله على ظنه) اي ظن حضور العدو (قوله فبان خلافه) اما اذا لم يتبين حاله اهل كان عدوا او غيره فقتضى قوله يقيننا انهم بعيدون (قوله اوسع) هو من عطف المباشين لان المراد بالعدو هو ادم فسقط الاعتراض بانه خاص بشرط عطف الخاص على العام ان يكون بالواو او حتى (قوله ونحوها) كحرق وغرق (قوله وحان خروج الوقت) اي قرب خروجه (قوله فلحفظ) قلت لا يحفظ لضيقه (قوله حال التحام الحرب) فهي مفيدة بقيد عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التحام الحرب وهو ضعيف كما فائدة الخليلي وابو السعود (قوله فيجعل الامام الخ) ذكر في شرح نور الايضاح انه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين مرة والاولى والاخرى من ظاهرها القرآن ما ذكرنا اه ابو السعود وذكر في المجتبى ان الكل جاز وانما الخلاف في الاولى ولا فرق بين ما اذا كان العدو في جهة القبلة او لا على المعتمد (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعيد اشار به الى انها لا تقتصر على الفرائض (قوله وركعتين في غيره) ولو لاثنا كالمغرب حتى لو عكس فسدت كافي النهر واليه اشارة قوله (قوله وذهب) بعد رفع الامام

بعض منا نحننا (قوله يا ابن فلان) صريح في نسبته الى ابيه باسمه اعلم وهو طاهران علم اماداه جهل
فالطاهران يقال ابن عبد الله او ينسب الى حواء كما في مجمل الاسم ووردان الدعاء يوم القيامة يسا فلان
ابن فلانة فصيل مترادف ولذا الزرق وقيل اكرام العبدى ابن مريم على نبينا وعليه وعلى جميع الانبياء والملائكة
والصالحين الصلاة والسلام (قوله اذ كر ما كنت عليه) اى من الايمان بالله تعالى ورسوله اى واجب به للملكين
(قوله وان لم يعرف اسمه) سواء كان ذكرا ام انثى ينسب الى حواء بلفظ ابن حواء او بنت حواء (قوله ومن
لا يزال) كالانبياء والشهداء والمرابطين والمطعون والميت يوم الجمعة اوليلتها ومن يقرأ بشارك الملك كل ليلة
(قوله ينبغي ان لا يلقن) اى يستحب والوال لا يختص بهذه الامة عند عامة المتقدمين وقيل لهذه الامة خاصة
وفى النزاهة السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لا ياكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت ايام النقلة
الى سكان آخر لا يزال ما لم يدفن ابوالسود عن الشربلية (قوله لا يزالون) لانهم يسأل عنهم فكيف يسألون
(قوله ولا اطفال المؤمنين) في الشربلية ان كل ذى روح من بنى آدم يسأل في القبر باجماع اهل السنة
اى حتى الاطفال لكنه يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله ربى ثم يقول له ما دينك ثم يقول له قل ديني
الاسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله تعالى
حتى يجيب كما لهم عيسى عليه الصلاة والسلام في المهد اه وحكاية الاجماع من الشربلية معارضة بقول
الشرح والاصح الخ افاده ابوالسود والحق انها قولان كما هو مذكور في المواهب وشرحها العلامة الزرقانى
ثم السؤال مرة واحدة وقيل يتكرر ثلاثة ايام وقيل سبعا وقيل الكافر يسأل اربعين صباحا تعذيبا له ويختلف
شدة وتحقيفا بحسب الاختصاص (قوله وتوقف الامام في اطفال المشركين) ظاهره انه توقف في سؤالهم وليس
كذلك بل التوقف في دخولهم الجنة وهو الذى يفيد قوله وقيل هم خدم اهل الجنة وبه ورد الحديث وقيل هم
فيها وليسوا بخدم وقيل في الاعراف وقيل في النار وقيل ترفع لهم نار ويومرون بدخولها فان دخلوها كانت عليهم
ردا والا دخلوها كراما وقيل غير ذلك (قوله ويكره) اى تحريم ما اشار اليه في النهر وقوله تمنى الموت اى لضرر نزل به
كما في النهر من ضيق عيش او خوف طاعن او وعد او من مرض اما التوقف على الدين فالحق (قوله وتقامه في النهر)
حيث قال فان كان ولا بد فليقبل اللهم احبني مادامت الحياة خيرا لى وفوقى اذا كانت الوفاة خيرا لى كذا
في السراج وانما كره تمنيه لانه يكون به قضاؤه الله والمطلوب الرضى به والحياة خير للطائع لزيادة حسنة
وله عاصى لاحتمال توبته ورجوعه اليه تعالى (قوله وسيجي) اى فى الكرامة والا نقصان انتهى جلبي
(قوله بفتر فى حقه) فلا يحكم بكفره كما في الجور والنهر (قوله جلا على انه الخ) هذا بحسب ظاهر الشرع وحكمه
في الباطن موكل الى الله تعالى (قوله ولذا اختار الخ) اى لخوف وقوع كلمات الكفر منه كذا يفاد من عبارة
الجور فلا يحكم بكفره واختار به ضم قيامه حال الموت كذا في الجور ايضا (قوله شد لحياه) بفتح اللام تشبه طي
بفتح اللام وهو منبت النعبة من الانسان اذ العظم الذى عليه الانسان بحر (قوله وبغض) من التغميض
اى يطبق اجفانهما فتهستى (قوله تحصيله) اذ ترك على حاله يبقى فظيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام
في جوفه والماء عند غلظه وبه يرى التوارث ايضا ابوالسود (قوله ويقول معضه بسم الله) عن ام سلمة ان النبي
صلى الله عليه وسلم دخل على ابى سلمة بعد الوفاة وقد شق بصره اى شخص فاعمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه
البصر اى ذهب او شخص ناظر الى الروح ابن تذهب ذكره الشربلية ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع
درجته في المدين واخففه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يارب العالمين واضمح له في قبره ونوره فيه قال
في المنجي وينبغي ان يحفظه كل مسلم فيدعوه عند الحاجة بجمرة وله بسم الله اى حال كونك مصطحبا باسم الله
او حال كونك متبركا باسم الله تعالى وقوله وعلى ملة رسول الله اى خرجت وروحك خيرة في الانشاء (قوله اللهم
يسر عليه امره) من الصبر والتمكين ومن يحمه (قوله وسهل عليه ما بعده) من السؤال والاهوال (قوله بلقا تان)
بالفتح تدي اى اجعل لقاء المسعد له (قوله واجعل ما خرج اليه) وهو القبر (قوله خيرا ما خرج عنه) بان تيسره
عليه مع النور والحضرة والرحمان (قوله ثم بداءه) خوف ان تيسر (قوله ويوضع على بطنه سيف) او مرآة
وعلى القصر الجوى قوله الاشياء تنبع الانتفاع بالخاصية (قوله ويخرج من عنده الحافض) كذا في النهر
لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه احد هؤلاء جلبي من الامداد وهو اولى مما في البصر من انه لا يمنع حضور الجنب

[illegible]

والخائض وقت الاحتضار واصله للكمال (قوله وله به جبرانه) في الشربة لالبية عن الكمال لالباس باعلام الناس
بجوته لان فيه تكثير المصلين عليه والمستغفرين له وتحرير الناس على الطهارة والاعتبار به والاستعداد وبكره
التي ينادى عليه في الاسواق والازقة فهو نعي الجاهلية لانهم كانوا يعشون الى القبائل يعنون مع تصحيح وبكاء
وعويل وتعدب والحاصل ان الاعلام بجوته لا يكره على الاصح بعد ان لم يكن مع توبه بذكره وتخصيم بل يقال
العبد الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان انتهى واذا مات وضع يده اليمنى في الجانب الايمن واليسرى في الجانب
بذلك امره عليه الصلاة والسلام ولا يجوز وضع اليدين على الصدر كما يفعله الكفرة انتهى ابو السعود (قوله ويسرع
في جملته) لقوله عليه السلام عاوا ياكم فان ينك خيرا قد سموه اليه وان ينك شرا فبعد الامل الناسو بحر (قوله
ولا يقرأ عند القراء) الذي فيه ويقرأ بحذف لاد وهو الصواب وهو الذي في البحر عن المبتقى وهو كذلك
في بعض النسخ (قوله وفسره في البحر) اي فسر الرفع الواقع في عشاء والمبتقى وهي موافقة لعبارة التفت التي
نقلها القهستاني ونفسها بقرأ عند القراء ان الى ان يرفع انتهى (قوله برفع روحه) فالمراد انه بقرأ عند حال
الترفع وقد مر انه يصح عند ذلك قراءة يس والرعد وعليه فالقراءة بعده مكروهة وقول الزبلي تكره القراءة
عنده اي بعد النزول فلا تنافي بالحاصل ان القهستاني حمل الرفع على الرفع الى المقنن وحمله في البحر على رفع
الروح والا قرب ما في البحر ومحل الكراهة اذا كان قريبا منه اما اذا بعد وعنه بالقراءة فلا كراهة (قوله تكره
القراءة) اي تحرر بالحذف من التعليل الا في (قوله عنده) اي بعد موته (قوله تزيه) اي تبعيد الاول في التعبير
زيادة بقوله (قوله قيل نجاسة خبث) في انه ماية اختلفوا في سبب الغسل قيل الحدث الحاصل في البدن بالموت
لان الموت سبب لاسترخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت وانه حدث وكان ينبغي ان يكون مقصورا على اعضاء
الوضوء الا انه لما كان نظير النجاسة في انه لا يتكرر كل يوم فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الحرج اخذنا بالقياس
وقيل السبب هو النجاسة لان الدم الذي له دم سائل فيتخص بالموت قياسا على ما في الحيوانات التي لها دم فعلة
النجاسة احتباس الدم في المروق انتهى وفي البدن افع هو قول العلامة وفي النكاح هو الاصح (قوله وعليه فينبغي
الحج) فالكراهة التي في الزبلي مفرقة على القول بنجاسة الخبث (قوله كقراءة الحديث) افادته ان الاولى عندها
لان الحديث الاول له ان لا يقرأ الا متوضيا (قوله كما مات) اي لثلاث تغيرة نداء ما الارض وهذا موافق لما في النهر
عن الزبلي وفي النجاسة والقدر في موضع عند ارادة الغسل قلت وهو الفرق (قوله في الاصح) مقابلة ما عن بعضهم
انه يوضع طولا كما في المريض اذا اراد الصلاة بايماء وما عن بعض آخر انه يوضع عرضا كما في القبر افاده الشيخ
زين الدين (قوله بحر) بالتثقيل والتخفيف من التجويد والاحبار وهو التجويد والتجويد بكسر الميم هي التجويد والتجويد
بحذف الهاء ما يتجرده من عود وغيره وهي لغة ايضا في الجمرة فهم سائق وغيره (قوله ورا) لان الوتر احب
الى الله تعالى بحر (قوله الى سبع فقط) وفي التبيين الى خمس ولا يراد عليها وظاهره كراهة الزيادة واعلمها رايان
والغيا عليه محذوف اي من ثلاثة الى سبعة وكيفية التجويد كما في البحر ان يد ارجل السمر بالجمرة العدد المتقدم
(قوله ككفنه) اي فانه يحجر ورا (قوله وعند موته) افاده بقوله سابقا ويحضر عنده الطبيب (قوله ولا في القبر)
فان ادخل النار فيه فيه نشأتم (قوله وكره قراءة القرآن) اي تجر عاياتا على ان يجاسسته خبث (قوله حتى
يفعل) اي يفرغ من غسله فرجع الى ما قبله (قوله قيل غسله) اي لا بعده في حالة الغسل داخله في حكم
القبلة فاحذ المراد من تلك العبارات والا لولا حذف ذلك لانه يوم التحلقة فيوقع الواقف عليها في تحير
(قوله ولا يتر عورته) لان سترها واجب والنظر اليها حرام كعورة المحلى ولا فرق بين الرجل والمرأة لان عورة المرأة
للمرأة كعورة الرجل للرجل انتهى ابو السعود (قوله فقط) المعنى انه لا يكاف الواو اب الى ازيد مما ستر هذه القدور
والا فترجع العورة الى كالا يعني (قوله على الظاهر من الرواية) كذا ما له بعضهم وعليه في البحر سلطان الشهوة
وفيه تنبيه (قوله صححه الزبلي) عبارته ويستمر ما بين مرتبة الى ركبته بشدة الازار عليه وهو الصحيح كمال الحياة
ولقوله عليه السلام لعلى لا ينظر الى فخذى ولا ميت انتهى وظاهره يقتضى حرمة النظر الى الخفية من الميت
وهو الاحتياط (قوله مثلها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس (قوله حرمة المس كالتنظر) يفيد هذا التعليل
ان الصغير الذي لا عورته لا يستر عدم ستره (قوله ويجوز من ثيابه) يحكمهم التظيف بحر وظاهره ان الصغير
مستحب لانه للتنظيف ولولم تجرد بحوز حصول المنصود ورا الاكل ان التجرد واجب فليراجع وكأنه لانه

[illegible]

وهو ان يتقدم في التيميم وترحه وتقصير عليه اكمل في شرح الهداية فذكر ان هو المذهب في قوله
ثم امام الحنفي اي الطائفة وهو امام المسجد الحرام بالجملة وانما كان اولي لان الميت وصي بالصلاة خلفه حال
حياته بحر (قوله فيه) اي كلام المصنف حيث عطف امام الحنفي على ما قبله مع اختلاف الحكم اي امام التسوية
(قوله مندوب) انما كان مندوبا لانه في التقدم عليه لا يلزم ان يناد امر العامة بحر (قوله بشرط ان يكون
فضل من الولي) هذا الشرط نقله في البحر عن الفتاوى والمجتبي واتخصه (قوله امام المسجد الجامع)
اما امام مصلي الخنساء فقال في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلي المبنية اصلا الاموات في الامصار
ان الثاني بشرط لها اماما خاصا ويجعل له معلوما من وقته فهل هو مقدم على الولي الحائز له بامام الحنفي
ولا الذي يظهر لي انه ان كان مقروا من جهة القاضي فهو كما به وان كان المقر له هو الناظر فكالاجنبي اه
مختصرا (قوله ثم الولي بترتيب عصبية الانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبي وفي الكلام
من ان ان الاعد احق من الاقرب القائب وحده الغيبة هناك يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر
هنا في (قوله الا لا يقدم) لان للاب فضيلة على الابن وزيادة من والفضيلة تعتبر بترجيحها في استحقاق
لامامة من غير البحر والابن يقدم عليه في ولاية الانكاح عند الشيخين يجمع الانهر ولومات امرأه ولها باب
ابن باغء قل وزوج فالاب احق بها ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج احق من الولد ولومات
ولده ولها باب فالولاية لايه ولله بقدام اياه جدامليت تعظيما (قوله الا ان يكون عالما بالاب جاهلا)
يبقى ان يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الخنساء لعدم احتياجها اليه واقول
ان صفة العلم توجب التقديم فيها ايضا لا ترى الى ما مر من ان امام الحنفي انما يقدم على الولي اذا كان افضل
منه ثم علل ان قد روي كراهة تقديم الابن على ابيه بان فيه استخفافا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا
في الفتح لا يبعد ان يقال ان تقديمه واجب بالسنة اه (قوله والاسن اولي) اي اذا حصلت المساواة
الدرجة واقرب والقوة كائنين واخوين او عيين فالاسن اولي الا ان يكون غير الاسن افضل اه حلي مجسما
ان اراد الاسن ان يقدم احدا كان للاصفران منع فان قدم كل واحد منهما وجلا آخره فلذي قدمه الاسن اولي
وان كان الاخ الاصغر شقيقا او اكبرا فالاصغر اولي كما في الميراث بحر (قوله ثم الجيران) الذي في النهر والزوج
والجيران اولي من الاجنبي فظاهر انها في رتبة واحدة وما فعله الشرح اولي لان للزوج انصالا اكتم
من الجار وفي اهـ الثاني ما وافقه حيث قال الزوج احق من الاجنبي فان ظاهره تقديمه عليه ولو الاجنبي
جارا (قوله من ابنه) الذي في البحر من ابيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله لبقائه ملكه) في هذا التعليل نظر
وان اريد الملك الحكمي باعتبار الارث فيه ان ارثه انما يكون بعد من ذكره وان اريد العبد الرقيق فالجثة الميتة
ملكه وتظهر اتمرة في الصلاة والايمان (قوله والفتوى على بطلان الرخصة بفعله والصلاة عليه) اي بان يفعله
فلان او يصلي عليه فلان في النهر ولو اوصى بان يصلي غيرهم اي غير من له حق التقدم فالفتوى على بطلانها
فالبطالان مقيد بذلك اما اذا لم يكن من له حق التقدم واوصى بان يصلي عليه فلان فلا يسلط كما يعطيه كلامه
(قوله ومنه كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحنفي (قوله من باب اولي) وجه الاولية انهم اقوى منه
تقدمهم عليه فينبئ لهم ما قبله بالاولي (قوله الاذن لغيره فيها) اي في الصلاة وكذلك ان ياذن لغيره
في الانصراف قبل الدفن وفي الكافي ان فرغوا فعلمهم ان يشاء خلف الخنساء الى ان تنهوا الى القبر ولا يرجع
احد بلاذن قائم يؤذنهم فقد يتعجبون قالوا في الاذن (قوله فيك ابطالة) كذا في البحر والنهر والامس بالمقام
فيما لا تنصرف فيه (قوله من يساويه) اي يساوي من يعطى الاذن (قوله فليس له المنع) اي من اذن القريب
اذا كان القريب حاضر اما اذا كان غائبا فله المنع ويدل له ما في البحر فان كان الاخ لام واب غائبا وكتب
الى انسان ليقتدم ففلاخ للاب ان يمنعه ثم قال والمريض في المصر بمنزلة العبيد يقدم من شاؤهم ولا يبعد منعه
اه (قوله فان صلى الخ) الاخصر ان يقول فان صلى من ايسر له حق التقدم ولم يتابعه اعاد من له حق التقدم انتهى
حلي وطه وه ولو امام الحنفي (قوله حق التقديم) الاضافة للبيان (قوله لا جمل - حقه) على قوله اعاد (قوله
لا لاسقاط الفرض) فاذا لم يعد اولي لا يات احدسا ان الفرض وهو حق الميت قد تآدى بصلاة الاجنبي وشاربه
الى الرد على ما في غاية البيان من ان حكم الصلاة التي صليت بلاذن الولي موقوف ان اعاد الولي تبين

(نظام الحی) فیہ ایام وذلک ان تقدم
 اوله واجب وبقیه ایام الحی مندوب فقط
 وشرط ان یکون افضل من اولی ولا یؤثر فی
 اولی سیم فی الجہتی وشرع الجمع لمصلحة فی
 الاول ایام المصعب الخاضع بترتيب عمومی
 الا ان صاحب جملة غیر شرع علی ان انما الا
 ای صاحب جملة غیر شرع علی ان انما الا
 الا شرع الاولات تقدم علی ان انما الا
 ان یکون علی الاولات غیر شرع علی ان انما الا
 ان یکون ولی ذلک غیر شرع علی ان انما الا
 من انما غیر شرع علی ان انما الا
 الوصیة بعینه وشرع علی ان انما الا
 وشرع علی ان انما غیر شرع علی ان انما الا
 اعمرو ویا انما غیر شرع علی ان انما الا
 کتاب هذا من انما غیر شرع علی ان انما الا
 وشرع علی ان انما غیر شرع علی ان انما الا
 ایام المصعب الخاضع بترتيب عمومی
 (من انما غیر شرع علی ان انما الا)
 اولی انما غیر شرع علی ان انما الا
 حق لا یستحق مرض

ان الفرض ما صلى الى الولى وان لم يدع يسقط الفرض بالاولى بغيره (قوله ولما) اى تكون الاعادة لحقه لا لاسقاط
الفرض (قوله قلنا ليس الخ) ولو كان لاسقاط الفرض لا عاد لان الاولى لم تصادف محلا (قوله لان تكرارها الخ)
ظاهره ولوم من غير المصلى الاول وانظر هذا مع ما قدمناه قربا من تكرار التحية الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم ثم رأيت فى ابى السعود ان ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم اه وكأنه لعدم اعتدائهم على نصب امام
(قوله لانهم اولى) الاولى ان يقول ايضا ولان متابعته اذن بالصلاة ليكون علة لقوله او من ليس له حق التقدم
وتابعه الولى (قوله كما فى المجتبى وغيره) كالتبعية والعناية وفى انشافه ليس له الاعادة وبه جزم فى السراج وغاية
البيان وحل فى البحر ما فى النهاية وغيره على ما اذا حضر السلطان وقته وما فى السراج وغيره على ما اذا لم يكن
ما خسر اوقت الصلاة وحضر بعدها ونظر فيه صاحب التهرىبان كلهم متفقة على انه لا حق للسلطان عند عدم
حضوره ووقع الخلاف عند حضوره (قوله كعدم الصلاة) اى بالنظر لمن له الولاية حتى ~~كان~~ له حق الاعادة
لا لاسقاط الفرض فلا ينافى قوله سابقا عاد الولى ان شاء افاده الحلبي (قوله واهيل عليه التراب) فان لم يهل
اخرج وصلى عليه فتح (قوله او به بلا غسل) استحصالا لان الصلاة الاولى لم يعتد بهما ترك الشرط مع الامكان
والان زال الامكان فسقطت فرضية الفصل قال فى التهر وهذا اولى عما فى غاية البيان من عدم الصلاة عليه لانها
بدون الفصل غير مشروعة (قوله او بمن لا ولاية له) هذا مكرر مع قوله وحكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة
(قوله صلى على قبره) اى اقترافا فى الاولين وجواز فى الثالث لانها لى الحق الولى اه حلبي وبهذا الحمل وان بحث
فيه بانه من استعمال المشترك فى معنيين سقط ما للمحموى ان قوله او بمن لا ولاية له لا ياسب قوله صلى على قبره
اذا المراد منه وجوب الصلاة بدليل قول الزيلعي اقامة الواجب بقدر الامكان (قوله ما لم يقلب على الظن
تفسره) ويختلف باختلاف الاوقات فى الحر والبرد وباختلاف حال الميت فى السن والهزال وباختلاف
الامكان كمنه بغير (قوله هو الاصح) وقيل يصلى عليه الى ثلاثة ايام وقيل الى عشرة وقيل الى شهر رجوى (قوله
وظاهره) اى ظاهر قوله ما لم يقلب على الظن تفسره فانه فى الشك لم يقلب على الظن التفسر (قوله كأنه تقديما)
الخبر محذوف اى كأنه قال ذلك تقديما وهى عبارة التهر وايضا حسانه دار الامرين التفسر مقتضى عدم
الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التفسر (قوله ولم تجز الصلاة عليها راكبا) لانها صلاة
من وجه لوجود التبرئة حلبي (قوله بغير عذر) راجع الى صورتين اما اذا صلى راكبا لتعذر النزول بسبب
طين او مطر جازت وكذا اذا تعذر القيام لمرض يعنى لو كان فى الميت مريض فصلى قاعدا وصلى الناس خلفه
قياما اجزأهم عند الشيخين والظاهر ان المراد بالولى من له حق الصلاة وهو الاحتراز عن غيره عن ليس له حق
التقدم حتى لو صلى غيره اما ما من قعود لم يسقط الفرض بصلاته وان كان قعوده بغير ركبة استفاد من سياق
كلام الجوهرة ابو السعود وكأنه لانه لا ضرورة فى تقدم القاعد لامة وفيه ان صلاة المكتوبة تصح خلف
القاعد بغير من غير ضرورة فاوى هذه (قوله وقيل تنزيها) رحمه السكال والخلاف فى غير حالة العذر كطر
اما بالعذر لا يكون مكرها بل جاء ابو السعود عن المفتاح (قوله فى مسجد جماعة) هو اعم من المسجد الجامع
ومسجد الحى وهو احتراز عن مسجد بنى لها كفى المنع وتجوز فى الكرم والدور قهستانى وقيد الوانى اطلاق
كراهة الصلاة على الميت فيه بما اذا لم يكن معتادا فان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه فى المسجد لم يكره لان لباقى
المسجد حيثئذ علم بذلك اه وهذا انما يظهر اذا اطلع الباقى على تلك العادة اوبى بعد البناء حيا حتى اطلع
على عادتهم ولم يمنع ابو السعود فاذا لم يحصل احد المذكورين كافى الجامع الا زهر فيه كرهه فيه لاحيانا اذا كان
مع رفع الاصوات امام المناساة ودخول الحفاة فيه الا زهره لتقدير المسجد غالباً والقاهر ان محل كلام الوانى
اذا لم تقم قرينة على المنع اما اذا قامت القرينة ببناء مصلى لها يجوز المسجد فلا كلام فيه (قوله اومع القوم)
اى كلاً او بعضا بناء على ان ال فى القوم جنسية اه حلبي (قوله والختار الكراهة) اى على من كان داخله
لا من كان خارجه باتفاق افاده فى التهر وقوله مطلقا اى فى جميع الصور المتقدمة (قوله بناء على ان المسجد
الخ) اما اذا علمنا بخوف تلويث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اومع بعض القوم
اه حلبي (قوله فلا صلاة له) التى متوجه الى الكمال وفى رواية فلا اجر له وفى رواية فلا شئ له ثمان لفظ فى المسجد
الواقع فى الحديث يمحتمل ان يكون طرفة لى اوليت اولها وعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه

[illegible]

الى وجه امامه ودخل تحتها ايضا اذا كان وجهه الى جانب الامام منع (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده
 فلاشارة الى انه ليس المراد اختلاف وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشغل صورة المواجهة
 مع انه يشغلها لما تقدم ويشغل من جعل ظهره الى امامه (قوله ويكره جعل وجهه الخ) قال في شرح المتن
 لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الحلبي ويغني ان يجعل بينه وبين الامام سترة بان يعلق قطعا
 او ثوبا في قوله (في الرابع) وجهه الى وجهه وهي مكرهة وجهه الى جنبه وهي جائزة من غير كراهة وجهه
 الى ظهره وهي كائني قبله ما ظهره الى وجهه وهي غير جائزة وانظر ما لوجه الامام وجهه الى جنبه والظاهر
 الجواز لانه استقبال غير جهة امامه وجعله الحلبي شاملا لست عشرة صورة حاصلة من ضرب اربعة وجه
 المزمع وقفا ويمينه ويساره في مثلها من الامام قوله في الرابع وجهه في قصور (قوله لتأخره حكما) علة لقوله
 رخص لم ينفوا وانما هو لا موم لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجهة فمن كان وجهه الى الجهة
 التي توجه الامام اليها فهو عن يمينه او عن يساره وتقدم عليه بان كان اقرب الى الحائط من الامام فهو وغير
 صحيح لتقدمه بغير (قوله سامتا لركن) والامام في وسط الجهة مثلا (قوله وكان اقرب) اي الى الركن (قوله بالامام
 قوما) سواء كان معه بعض النجوم لا (قوله والباب مفتوح) قال الشرنبلالي في شرحه الكبير ولعل اشتراط
 فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو جمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من جهة الاقتداء
 لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) اي مع الكراهة لارتفاع مكان الامام قدر
 القامة كاتقلده على المكان ان لم يكن معه احد اه حلي

(كتاب الزكاة)

فما نرى في عنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تعليقا اربعة قهستاني عن الزحشرى (قوله قرنها) بصيغة
 المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر وهو جواب سؤال حاصله كان ينبغي تشييم الصوم عليه لكونه عبادة بدنية
 كاصلة فاجاب بانه تع اقرآن والحدث افاده ابو السعود وفي القهستاني ذكر بعد الصلاة لانه افضل
 لعبادة ت بعدها اه وفي نسخة قرائتها (قوله في اثنين وتماين موضعها) منع فيه صاحب النور والمنع وتما
 صاحب النور معبرا الى المساقب ابرازية وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد اه حلي بزيادة (قوله
 في اثنين) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم لفرضه (قوله على كمال الاتصال) من اضافة ما كان صفة او على
 معنى الاسم اي اذا كان كذا كذا كذا تعاقب بينهما كما فعل المصنف في غاية الدكارة بغير (قوله وفرضت في السنة
 اشية) والصوم كذا ابو السعود (قوله قيل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقديمها على الصوم (قوله ولا يجب
 على الانبياء) لانهم لا ملأ لهم مع الله تعالى انما كانوا شهودا على ما في الديقم ودا نفع عندهم بذلونه في اوان
 بشهيرة عن غير محله ولان الزكاة طهرة لمن عساه ان يتدنس والا يجسامه برون من الدنس لعصمتهم اه
 ابو السعود (قوله اظهاره واعماله) لانما سبب انشاء المال بالخلف قال الله تعالى وما انفقتم من شيء فهو
 بحسبه وهي طهرة تصاحبهم من الذنوب قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولهم امان
 احراركم فقال زككت ابقعة اذ اوردتها والمدح يقال زكته اذا مدحها والشاء الجميل يقال زكى
 شاهد دائمي عليه ونسبى صدقة لانه على صدق العبد في العبودية منع (قوله تغليك) هو ما عليه الحقون
 من اهل الاموال لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف محمى
 وطلاقه على اخصر الخرج شيا شرعى وقوله تعالى انوار الزكاة منه والمراد اخرجها من العدم الى الوجود
 كذا في قوله حذرة وفي ابن السعدى ان الذي هو التغليك معنى مصدرى واغرى بينه وبين المعنى الحاصل
 بالمصدران بمعنى المصدرى هو لا يباع وبمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة الموقفة اه (قوله خرج الاباحة)
 اي فلا تنكح فيها ونرجعت الكفارة فان الشرط فيها التمكن الصادق بالتغليك والاباحة اه بغير (قوله
 لا تجزئه لانه اباحة) (قوله الا اذا دفع الخ) مقيد بما اذا لم يكن ابوه غنيا لانه يدفع غنيا بغيره بخلاف الدفع
 الى زوجة الغير حيث يجوز مطلقا اه ابو السعود ومنه علم انه لا يشترط في المدفوع اليه البلوغ بل ولا العقل
 لان تغليك احبي صحيح لكن ان لم يكن غنيا فلا بد من بعض منه وصحة ابوه او من يولد قريبا او غنيا او المانق
 لان كان عاقلا قبيض من ذكر وكذا قبضه بنفسه بغير (قوله كماله) اي كماله لانه لو كساه اه حلي (قوله

في توجه الى الكعبة (اذا اراد جعل قفا
 ان وجه امامه) ولا يصح اقتداءه (لنقدمه
 عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
 ولو لم يكن معه بعض النجوم لا (قوله بالامام
 قوما) سواء كان معه بعض النجوم لا (قوله والباب مفتوح)
 فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو جمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من جهة الاقتداء
 لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) اي مع الكراهة لارتفاع مكان الامام قدر
 القامة كاتقلده على المكان ان لم يكن معه احد اه حلي

بشرط ان يعقل القبض) بان لا يرمى به ولا يخذل عنه وهو قيد في الدفع والكسوة كافي الحلبي وحكم المجنون
 المطبق معلوم من حكم الصبي الذي لا يعقل اه بغير (قوله الا اذا دفع الخ) اي فلا يجزئ لانه استثناء
 من الاثبات وهذه مسئلة مغايرة لما تقدم لان هذا في الاقارب وما تقدم اعم وعما يبعد ارتباط الكلام ببعضه
 ببعض ضمير الجمع في قوله بنفقتهم وتوضيها في البحر وعبارته وشار الى ان الدفع الى كل قريب ليس باصل
 ولا فرع جائز وهو مقيد بما في الولوجية رجل يعول اخته او اخاه او عمه فاراد ان يعطيه الزكاة فان لم يفرض
 القاضى عليه النفقة جاز لان التغليك بصفة القرية يتحقق من كل وجه وان فرض عليه النفقة لزمانته
 ان لم يحتسب من نفقتهم جاز وان كان يحتسب لا يجوز لان هذا آداء الواجب عن واجب آخر وكان على الشارح
 ان يقول الا اذا لم يحتسب عليهم كما علم مما في البحر افاده الحلبي (قوله جزه مال) المال ما يتول اوريد خالصا
 وهو خاص بالاعيان اه ولذا اخرج الشرح به المنفعة (قوله ناويا) انه عن الزكاة بغير (قوله لا يجزئه) لان المنفعة
 ليست بعين متقومة بغير (قوله عينه) اي الجزء لا المال بدليل قول الشرح وهو ربع العشر اه حلي (قوله
 وهو ربع غير نصاب) اي او ما يقوم مقامه من صدقات السواثم كما اشار اليه في البحر (قوله بخرج النافلة) اهدم
 التعيين فيها اه حلي (قوله والفطرة) فانها وان كانت معينة الا انها لم تكن ربع عشر فالمراد تعيين
 خاص (قوله من مسلم) متعلق بتغليك اه حلي (قوله غير هاشمي) احتراز بجمع ما ذكر عن الكافر والغني
 والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كما سيأتي في المصنف اه حلي (قوله وهذا) اي قول المصنف
 تغليك جزه مال عينه الشارح (قوله مع قطع) متعلق بتغليك وقوله من كل وجه متعلق بقطع (قوله لاصله)
 وان علا وفرعه وان سفل واحد الردين للاخر وعنده ومكانه لانه بالدفع الى هؤلاء لم تقطع المنفعة من كل
 وجه ابو السعود (قوله لله) متعلق بتغليك (قوله لا يشترط النية) وهي شرط بالاجماع في مقاصد العبادات
 كما هو بغير (قوله وشرط اقتراضها) هو اولى من التعبير بالوجوب لانها فرضية محكمة قطعية اجمع العلماء
 على تكفيرها بحد هاشمي (قوله عقل) اعلم انه لا خلاف انه في المجنون الاصل يعتبر ابتداء الحول من وقت
 افاقته كوقت البلوغ اما العارض فان استوعب كل الحول فكذلك في طاهر الرواية وهو قول محمد ورواية
 عن اثنائي وان لم يستوعب لفسا في الشرنبلالية لازكاة على المجنون اذ اذن السنة كلها فان افاق بعض الحول
 اختلفوا والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة اول السنة لانه قاد الحول واخرها يضابط بالاداء وعن
 ابي يوسف تعتبر الافاقة في اكثر الحول وعند محمد في جزء من السنة اه وفي البحر عن المجتبى المعنى
 عليه كالحصص (قوله وبلوغ) قال في البحر وخرج المجنون والنصي فلا زكاة في ماله ما كمال الصلاة عليه
 للحدث المعروف رفع اقله عن ثلاث واما ايجاب النفقات والزامات في ماله ما فلا ناه من حقوق العباد لعدم
 التوقف على النية واما ايجاب العشر والخراج وصدقة الفطر فلا ناه لثبوت عبادته بخضة اه (قوله واسلام) خرج
 الكافر لعدم خطابه بالفروع سواء كان اصليا او مريدا فلازم المرد لا يضابط بشي من العبادات ايام رده
 ثم الاسلام كما هو شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بغير (قوله
 وحرية) احتراز بها عن العبد والمدر وام الولد والمكاتب والمستعبي لعدم الملك اصل فاعاد المكاتب والمستعبي
 ولعدم تمامه فيه بغير (قوله والعلم به) اي بالاقتراض اه حلي واذا اذله بذكره المصنف لانه شرط لكل عبادة
 وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغي ذكره ايضا بغير (قوله ملك نصاب) مثلث الميم
 قهستاني من اضافة الصفة الى الموصوف اي نصاب معلولة او من اضافة المصدر الى مفعوله اي وملكه نصبا
 وفي الحوى المال هو السبب وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سياتي بيانه في زكاة المال وفي القهستاني
 النصاب لغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب قيامه زكاة (قوله حوى) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والتجارة
 ابو السعود عن الحوى (قوله نسبة للعول) اي القمري وقيل الشمسي حلي عن القهستاني (قوله لحواله)
 عليه) وبمعنى حوالا لان الاحوال تحول فيه وانما اشترط حوالا لحواله لان النماء شرط وهو باطن قاضي الحكم
 على زمن يقع فيه النور وهو الحول لاشتماله على الفصول الاربعة التي لها تأثير في زيادة النقص والبيع والشراء
 وزيادة الانعام بالدر والنسل وزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات في كل فصل ابو السعود
 عن الحوى بزيادة (قوله تام) بالبناء المنفاه من فوق من التمام قال القهستاني بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب

بشرط ان يعقل القبض (اذا اراد جعل قفا
 ان وجه امامه) ولا يصح اقتداءه (لنقدمه
 عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
 ولو لم يكن معه بعض النجوم لا (قوله بالامام
 قوما) سواء كان معه بعض النجوم لا (قوله والباب مفتوح)
 فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو جمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من جهة الاقتداء
 لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) اي مع الكراهة لارتفاع مكان الامام قدر
 القامة كاتقلده على المكان ان لم يكن معه احد اه حلي

أريد غيرهما كالمستقرض المقرض وكفى النظم (قوله خرج المكاتب) لأنه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس بشيء
 لوجود المناسق ولأن المال الذي يدهد أو يرضيه وبين المولى أن أدى مال الكتابة لم يملكه وإن عجز سلم للمولى
 فكما لا يجب على المولى فيه شيء وكذلك لا يجب على المكاتب أبو السعود عن الشربلية ونظير ذلك لو أقر رجل
 رجل بدين ألف درهم ودفع ألف إليه ثم تصاد فبعد الحول أنه لم يكن عليه دين لأزكاة على واحد منهما وكذا
 لو وهب رجل لرجل الفاد دفع ألف إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد ألف لا زكاة
 على واحد منهما (قوله أقول أنه خرج الخ) كما أخرجه به صاحب الجهر والنهر فلا حاجة إلى ذكر التام (قوله على أن
 المطلق) زيادة ترقى في الاستغناء عن قيد التام يعني أن المصنف أطلق في الملك فينصرف للمالك ولذا قال في الجهر
 أطلق في الملك فأنصرف للمالك وحينئذ يخرج ملك المكاتب بقوله ملك أيضا لأنه ليس ملكه كاملا وخروج
 به المشتري قبل قبضه فلا يجب على مشتريه للتجارة زكاة وكذا لا يجب على المولى في عبده المملوك للتجارة
 إذا لم يملك اليد والمال المقصوب والمجود إذا عاد إلى صاحبه والرهن إذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد
 أما كسب المأذون المدينون بمحيط فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق والافكسب مملو لا عليه زكاة إذا تم الحول
 واخذ منه يد العبد اه وإفاد المطلق أن قوله على أن المطلق الخ متعلق بخروج المكاتب بقيد الحرية
 بناء على أن المطلق وهو الحرية ينصرف للمالك وهو الحرية رتبة ويد المكاتب حريته سقط (قوله ودخل)
 أي في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب خيبت) هو هذا الخلط (قوله خلطه) قيد في تحقق الملكية ولا بد أن
 يكون بحيث يصير غيرة أما إذا خلطه أصلا أو خلطه خلطا لا يسهل تمييزه فلا زكاة في المقصوب وفي القهستاني
 والمتبادر أن يكون النصاب مالا لا خلطا فلا زكاة في المنة فلا زكاة في المقصوب والمملوك شرأ فاسد اه قال في الجهر
 إلى الفقير ولا يحمل منه شيء كافي التفت ومثله في المنة فلا زكاة في المقصوب والمملوك شرأ فاسد اه قال في الجهر
 وهذا عند الإمام ما عندهم فخلط ليس أهلا فلا يثبت به الملك وقوله أرفق بالناس إذا لم يخلو مال عن
 غصب (قوله إذا كان له غيره) أو برأه عنه أصحاب الأموال كافي المبتنى (قوله منفصل منه) نقل أبو السعود عن
 الشربلية أنه متى فصل عن المال المقصوب قدر نصاب سواء كان مخلوطا لم لا يجب الزكاة وحينئذ لا انفصال
 ليس قيد إلا أنه ذكره لا فادان جميع المقصوب حينئذ يركب (قوله بوق دينه) أي كاه أو يفضيه فيركب ما زاد والمراد
 بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المقصوب (قوله عن دين) ولو كان في الحول قال في المحيط وأما الدين المعترض
 في خلال الحول فإنه يمنع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد فلو أبرأه صاحبه منه يستأنف حولا جديدا
 وأما الحادث بعد الحول فلا يسقط الزكاة اتفاقا وعلى هذا من ضمن در كافي بيع فاشق المبيع بعد الحول
 لم تسقط الزكاة لأن الدين إنما وجب عليه بعد الإتيان بخبر وجهه لم يطلان مافي القهستاني من جعل
 الدين الحادث بعد الحول يمنع وجوب الزكاة (قوله مطالب) أي بالجهر والمجس وقوله من جهة العباد
 أي طلبا واقسام من جهة عبده وأما الإمام في الأموال الظاهرة أي السواء أم والملاك في الأموال الباطنة أي
 العروض والخبرين أو الدائن في دين العباد اه قهستاني وفي أبي السعود أن الإمام كان يأخذ الزكوات إلى زمن
 عثمان فوضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطع الطمع الغلبة فكان ذلك فوكيلاته لا يهابدور وذلك
 لا يسقط طلب الإمام لأن ظهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الخ بوجوب حق أخذ الزكاة مطلقا للإمام
 اه (قوله زكاة) مثله لو كان له نصاب حال عليه حولا ولم يركب فيه الزكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له
 خمس وعشرون من الأبل لم يركبها حولا كان عليه في الحول الأول بنت محاضر وللحول الثاني أربع شياه
 ولو كان له نصاب حال عليه الحول لم يركب ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول
 لأزكاته لا اشتغال خمسة منه بدين المتهلك بخلاف ما لو كان الأول هالكا فإنه يجب في المستفاد لسقوط زكاة
 الأول بالهلاك وبخلاف ما لو استهلك قبل الحول حيث لا يجب شيء (قاعدة) باع نصاب السائمة قبل الحول يوم
 بسائمة مثله أو من جنس آخر أو بدراهم بريدية أو من الصدقة أو لا يريد لأجل عليه الزكاة في البدل
 الاصول جديدا وإن يكون له ما يضمنه في صورة الدراهم (قوله وخارج) أي دينه يمنع الزكاة لأنه بطالب به
 العباد لكونه حتى المقاتلة وكذا إذا صار له شريداني في الذمة بأن تألف الطعام العشري صاحبه وصار العشر
 ديني في ذمته منقضا للنصاب فاما وجوب الشر فلا يمنع لأنه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بجر

خرج المكاتب أدول أنه خرج بالتسليم
 المولى على أن المطلق ينصرف للمالك ولا يدخل
 ملك في يد المولى بغيره من فصل عنه بوق دينه أو خارج
 عن دين له أو بغيره من فصل عنه بوق دينه أو خارج
 فذكر كاه وخارج أو بغيره من فصل عنه بوق دينه أو خارج

(قوله ولو كفاية) مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استقرض القافكفل عنه عشرة وسلك الف في بيته وحال
 الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغل يدين الكفاية لأن له أن يأخذ من أيهم شاء بجر قال الشربلية وهذا القرض
 ظاهر على القول بان الكفاية ضم ذمة إلى ذمة في الدين أماغلي الصحيح من أنها في المطالبة فقط فقيه تأمل اه
 أبو السعود (قوله المؤجل) وقيل المهر المؤجل لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة بخلاف المجل وقيل إن كان الزوج
 عزم على الاداء منع والا فلا لأنه لا بعدد شاجر عن غاية البيان وفي القهستاني والصحيح أن المؤجل غير مانع
 كافي الجواهر وقوله للفراق متعلق بالمؤجل وسواء كان الفراق بطلاق أو موت كافي الجهر (قوله أو نفقة) بالنصب
 عطفا على كفاية تقدير مضاف فيهما أي دين كفاية ودين نفقة وقيد قوله لأنه لا تنضم له إذا لم تكون دينيا
 لأنه لا مطالب لها من جهة العباد (قوله بقضاء أو رضى) سواء كانت هذه النفقة للزوجة فتجب مطلقا بالقضاء
 أو الرضى الواقع قبل مضي المدة ولو طالت المدة لم كانت للأقارب بشرط قصر المدة أما إذا طالت فسقط نفقته
 ولو مقضية أو متراضيا عليها كافي باب النفقة وفي النهر والقاروقين القصيرة والطويلة الشهر ومادونه فادونه قصير
 والرضى الواقع بعد مضي المدة لا يلزم الزوج شيئا كما فاده صاحب المنخ في النفقات والرضى يقصرو به (قوله
 بخلاف دين نذر) الملقه فعم المطلق والمقيد (قوله وكفاية) أي بأواعها حلي وكذا لا يمنع دين صدقة القطار
 وهدي المتعة والاضحية بجر (قوله لعدم المطالب) أي من العباد اه حلي أي وإن كان مطالب به يوم القيامة
 (قوله ولا يمنع الدين الخ) هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استطردها الشارح اه حلي (قوله وجوب
 عشر وخارج) لتعلقها ما بالخارج (قوله وكفاية) لتعلقها بالذمة فلا يمنع الدين فتجب عليه الكفاية
 مع وجوب الدين عليه ولو كان فقيرا ونظر إلى المسيرة (قوله وعن حاجته) متعلق بفارغ الأول الذي هو صدقة
 لنصاب أي يشترط في النصاب ذهبا أو فضة أو وجوب الزكاة فيه أن لا يحتاج إلى اتفائه في الحاجة الأصلية وسياق
 سياقه وهو يفيد أنه إن كان معه دراهم أسكنها للنفقة لأزكاته فيها ولو حال عليها الحول قال في الجهر ويخالفه
 مافي معراج الدراية والبذائع أن الزكاة تجب في التقديف أسكنها للنفقة اه ثم لا ينبغي أن يدخل
 تحت الحاجة لأصلية إلا ما كان فيه تفصيل خصه بالذكر قهستاني (قوله لأن المشغول بها كالمعذور) نظيره
 الماء المشغول للعطش كالمعذور يساح معه التيمم بجر (قوله ونفسه) أي ما ذكر من الحاجة الأصلية والأولى
 وقصرها وبه عبر صاحب الجهر (قوله كفاية) المحتاج إليها دفع الحر والبرد وكالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب
 والحرفة وأثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لا هاهنا ما لغير أهل بيت من الحوائج لأصلية وإن كانت
 الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية التجارة فاده في الجهر والنهر وقال الحلي قد علمت أن مراده أن يكون
 النصاب فارتعا عن الصرف في هذه الأشياء أما وجود هذه الأشياء من دور السكنى وغيرها فلا تجب فيها
 الزكاة ولو زادت عن الحاجة الأصلية مالم تنوبها التجارة اه (قوله أو تقديرا كدينه) فإنه إن لم يده فله لا يملك
 تحقيقا ولكنه يتفكر فيه لينسلا وبذلك به نهارا ولا يعطى قرضا مالم هذا إلى الهلال الحقيقي (قوله نام) النماء
 في اللغة بالزيادة والقصر مع الهمز خطأ يقال غنى الماء ينبت غمما أو ينمو أو انما الله كذا في المغرب بجر (قوله
 ولو تقديرا) هو يتكهن من الزيادة بكون المال في يده أو يد نائبه وهو قسمان خلقي وفلي فالخلقي الذهب والفضة
 لأنها تصلح للاستمتاع ببيعها أي في دفع الحوائج فلا حاجة إلى الأعداد من العبد للتجارة بالنسيئة لتعنيها لها
 بأجل الخلقة فتجب الزكاة فيها نوى التجارة أولم ينو أصلا ونوى النفقة والقلي فيما سوى الذهب والفضة
 وأنما يكون الأعداد للتجارة فيه بالنسيئة إذا كانت عروضاً أو نية الإسماء أن كانت سائمة بجر (قوله فلا زكاة على
 مكاتب) ولا على سيده فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى (قوله لعدم الملك التام) في حق السيد
 لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة فإذا تحقق المال للمولى بالتحرير أو للمكاتب بأبدل الكتابة
 لا يركب عن السنين الماضية بل يستأنف حولا جديدا اه حلي (قوله ولا في كسب ما دون) أي لا عليه ولا على
 سيده مادام في يد المأذون ولم يكن مستغرا فإيد به فان أخذه السيد ولم يكن مستغرا فإيد كاه لما مضى من السنين
 إن وجبت فيه وإن كان مستغرا فإيد كاه أو بغيره ولم يبق قدر نصاب فلا زكاة لعدم وجوبه أو كان على الشارح أن يزيد
 قبل قبضه أي قبض السيد الكسب لما علم اه حلي بزيادة (قوله ولا في موهون) أي لا على المرتهن لعدم ملك
 الرقبة ولا على الرهن لعدم اليد وإذا استرد الرهن لا يركب عن السنين الماضية وهو معنى قول الشرح بعد قبضه

ولو كفاية أو مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل
 للفراق أو نفقة لنته بقضاء أو رضى بخلاف
 دين نذر وكفاية أو مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل
 الدين وجوب عشر وخارج وكفاية (قوله قارغ
 من حاجته الأصلية) لأن المشغول بها
 كالمعذور ونفسه أو تقديرا كدينه (قوله ولو تقديرا)
 تحقيقا كدينه أو تقديرا كدينه (قوله ولو تقديرا)
 بالقدرة على الاستمتاع بالبيع بها
 بقوله (قوله فلا زكاة على مكاتب) لعدم الملك التام
 ولا في كسب ما دون (قوله ولا في موهون) بعد
 قبضه ولا فيما اشتراه بالتجارة

ويدل عليه قول الجرح من مواع الوجوب الزهني اه حلي وظاهره ولو كان الزهني من الدين (قوله قبل قبضه) وامامه قبضه فوجب زكاته فيما مضى كالدين القوي جرحه ان قوله فلا زكاة على مكاتب محترز قوله تام وقد مر اشكال الشرح فيه بانه خارج بالحريه وقوله ومدون للعبد محترز قوله فارغ عن الدين الخ وقوله ولا في ثياب البدن الخ محترز قوله وعن حاجته الاصلية وقوله وما لم ينفق محترز قوله تام (قوله للعبد) الاولى ومدون يدين بطالب العبدية فان دين الزكاة والخراج يمنع وهو لله تعالى لان له مطالب من جهة العباد كما هو وما ذكره الشرح قاصر على ما اذا كان الدين والمطالبة جميعا للعبد (قوله وعروض الدين) اي المستغرق في اتناء الحول ومثله المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول واما الحادث بعد الحول فلا يعتبر اتفاقا (قوله كالملاك عند محرم) فيخرج وجوب الزكاة وقال ابو يوسف لا يمنع كقصان النصاب (قوله ورجحه في البحر) قال في البحر ونقد بهم قول محمد بن جريحه وهو كذلك كالايجي وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ابراء فعند محمد بن ثابت حول لا جديد الا عند ابو يوسف محيط اه حلي (قوله ولوله نصب) كان يكون عنده دراهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم اه حلي (قوله صرف الدين لا يبرأ قضاء) فيصرف الى الدراهم والدنانير ثم الى عروض التجارة ثم الى السواهم حلي عن البحر (قوله ولو اجناسا) بان كانت عنده سواهم اجناسا بان كان عنده ابل وبق وغنم او دواجن منها التي حلي (قوله صرف لا قلها زكاة) فيصرف الى الشياه (قوله خير) ان كان كل منهما مائتي فان وفي احدهما دون الاخرين صرفه الى الذي بقي (قوله المحتاج اليه) ليس قيد اقل من ثلث لانه لا زكاة فيه الا اذا نوى فيه التجارة عند الشراء او انجز باقيل اما المال المحتاج اليه لثبوته فله في ما في ابن ملك لا زكاة فيه ويجب على ما في المعراج قال الحلبي والحق ما في ابن ملك لانه مستحق الصرف الى حوائجه (قوله واثاث المنزل) اي امتعة البيت من نحو ابسة وكسبة كذا في الجلالين (قوله ونحوها) كحوائط وخانات يستغله (قوله وان لم تكن لاهلها) هو الذي عنده بما فيها رواية اوريد تحصيله على الظاهر والظاهر انه لو كان اهلا للبعض وغير اهلا للبعض انه لا يجوز له اخذ الزكاة اذا كان ما عنده مما هو غير اهلا له بل ينفق نصابا (قوله اذ لم تولد التجارة) بالشروط الا في نية التجارة وظاهره ان نية التجارة تعمل وان كان محتاجا اليها (قوله الا ان تكون غير فقه الخ) ككتب الطب والفقه والخروج فانها معتبرة في المانع مطلقا بالسود عن الشريعة لالية ويجعل الكمال المحقق وعلم الكلام الغير المحلوط بالاراء والنصوص واصل الفقه ملحقات بالقواعد ووجه ظاهره اه حلي لان المحقق اولى من التنبيه وعلم الكلام تنوقف عليه العقيدة فهو اولى من الفقه والنحو لا ملازمة تفهم هذه لكن يخالفه في النحو ما ذكره الشريعة لاني فان كان يحتاج للشريعة لاني فيثبت الكمال فيه اقوى (قوله اورد على نسختين منها) هو المختار بان يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المعتبر في المتع ما زاد على نسخة واحدة على المختار كما قلنا في التمر وعبارته وانما يفتقر الحال بين الاهل وغيره ان الاهل اذا كانوا محتاجين لها لثبوت دروس ونحوه لا يخرجون بها عن الفقر وان سارت نصبا فلم ينأخذوا الزكاة لان بفضل عن حاجتهم يستأوى نصبا كان يكون عنده من كل صنف نسختان وقيل بل ثلاث والمختار الاول بخلاف غير الاهل فانهم محرمون بها اخذ الزكاة اذا حرمان به اتي بملك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن فامسا وانما النماء يوجب عليه الزكاة اه (قوله وكذلك آلات الحرفين) اي لا تجب فيها الزكاة الا اذا نوى بها التجارة والمراد ما لا يتهلك عنه كالقدوم وهو الخفيف على ما في المختار ويستهلك لكن لا يتي عنه كصاوبن وحرض الفصال فان عليه الحول ويصاوبن نصبا لان المأخوذ فيه ليس بمقابلته العين ابو السعود (قوله الاما يتي عنه) كالصفر والزعفران لصباغ والدهن والدهن ليس له باع فاتها تجب فيه ان صاوبن نصبا لان المأخوذ فيه بمقابلته العين فكان ذلك بمنزلة عروض التجارة واما الجمل والخيل والحبر المستخره للتجارة ومما هو دونهما وجلالهم بان كان من غرض المشتري بيعها بها فزكاة وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فخرج الجواهر التي اذا اشتراها للاجارة لا للتجارة لا زكاة فيها وان بلغت قيمتها نصابا او حال عليها الحول اه والجواهر هي السكايب جمع سكبى بمعنى مسكوب ما فيها وقول العامة زكاة كاتب تعريف سكبى قرب فخرج السكين والرايات (قوله زكاة) زكاة في مكان المال زكاة الفطر في مكان المملوك كذا في الملتقط في فاهمه (قوله اسقيه لا يكون عيال الخ) قيل له اخذ صدقة وان كان قيمتها مائة درهم كافي للتمسك بكونه كسبا (قوله من كان له مال من ثياب العبد) قال في المحرر والاشباه ان كان له مال من ثياب العبد لا ينفقون استاءه غيرها

قوله قبضه (ومدون له) مدون له بدينه
قوله وان لم تكن لاهلها (قوله ونحوها) كحوائط وخانات يستغله (قوله وان لم تكن لاهلها) هو الذي عنده بما فيها رواية اوريد تحصيله على الظاهر والظاهر انه لو كان اهلا للبعض وغير اهلا للبعض انه لا يجوز له اخذ الزكاة اذا كان ما عنده مما هو غير اهلا له بل ينفق نصابا (قوله اذ لم تولد التجارة) بالشروط الا في نية التجارة وظاهره ان نية التجارة تعمل وان كان محتاجا اليها (قوله الا ان تكون غير فقه الخ) ككتب الطب والفقه والخروج فانها معتبرة في المانع مطلقا بالسود عن الشريعة لالية ويجعل الكمال المحقق وعلم الكلام الغير المحلوط بالاراء والنصوص واصل الفقه ملحقات بالقواعد ووجه ظاهره اه حلي لان المحقق اولى من التنبيه وعلم الكلام تنوقف عليه العقيدة فهو اولى من الفقه والنحو لا ملازمة تفهم هذه لكن يخالفه في النحو ما ذكره الشريعة لاني فان كان يحتاج للشريعة لاني فيثبت الكمال فيه اقوى (قوله اورد على نسختين منها) هو المختار بان يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المعتبر في المتع ما زاد على نسخة واحدة على المختار كما قلنا في التمر وعبارته وانما يفتقر الحال بين الاهل وغيره ان الاهل اذا كانوا محتاجين لها لثبوت دروس ونحوه لا يخرجون بها عن الفقر وان سارت نصبا فلم ينأخذوا الزكاة لان بفضل عن حاجتهم يستأوى نصبا كان يكون عنده من كل صنف نسختان وقيل بل ثلاث والمختار الاول بخلاف غير الاهل فانهم محرمون بها اخذ الزكاة اذا حرمان به اتي بملك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن فامسا وانما النماء يوجب عليه الزكاة اه (قوله وكذلك آلات الحرفين) اي لا تجب فيها الزكاة الا اذا نوى بها التجارة والمراد ما لا يتهلك عنه كالقدوم وهو الخفيف على ما في المختار ويستهلك لكن لا يتي عنه كصاوبن وحرض الفصال فان عليه الحول ويصاوبن نصبا لان المأخوذ فيه ليس بمقابلته العين ابو السعود (قوله الاما يتي عنه) كالصفر والزعفران لصباغ والدهن والدهن ليس له باع فاتها تجب فيه ان صاوبن نصبا لان المأخوذ فيه بمقابلته العين فكان ذلك بمنزلة عروض التجارة واما الجمل والخيل والحبر المستخره للتجارة ومما هو دونهما وجلالهم بان كان من غرض المشتري بيعها بها فزكاة وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فخرج الجواهر التي اذا اشتراها للاجارة لا للتجارة لا زكاة فيها وان بلغت قيمتها نصابا او حال عليها الحول اه والجواهر هي السكايب جمع سكبى بمعنى مسكوب ما فيها وقول العامة زكاة كاتب تعريف سكبى قرب فخرج السكين والرايات (قوله زكاة) زكاة في مكان المال زكاة الفطر في مكان المملوك كذا في الملتقط في فاهمه (قوله اسقيه لا يكون عيال الخ) قيل له اخذ صدقة وان كان قيمتها مائة درهم كافي للتمسك بكونه كسبا (قوله من كان له مال من ثياب العبد) قال في المحرر والاشباه ان كان له مال من ثياب العبد لا ينفقون استاءه غيرها

جرحى وهذا يصلح مقيدا لقول المختار (قوله بكتبه المحتاج اليها) فسر الحاجة في تلخيص الكبرى بقوله ما يحتاج اليه لحفظ ودراسة وتصح من فقه وحديث وآداب لانها كتاب ليس اه والمراد المحتاج اليها في دينه فلا ينافي ما تقدم من انه يكون غنيا بنحو كتب الطب والنجوم فقصر عليه الزكاة (قوله الا في دين العباد) قال في الوهبانية ونشرها
ويجوز ذوالكتب الصالح المحرم * على الدين اذ بالكتب ما هو معسر
مسئلة البيت من القنية وعبارتها فقيه لحقه دين وله كتب علق بعضها على استاذه واصح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة ووجوب الزكاة اه (قوله ولا في مال مفقود) لانه خمار (قوله استخرجه) الاولى وجد له مومه (قوله بعدها) اي بعد سنين (قوله فلوله بيعة تجب لما مضى) ينبغي ان يجري هنا ما ياتي به جمعا عن محمد بن ابي لار زكاة فيه لان البيعة قد لا تقبل فيه اه حلي والظاهر على القول بالوجوب ان حكمه حكم الدين القوي (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة منه (قوله ومدفون بيرة) لانها غير حرز ولعدم امكان الوصول اليه اه فلو صار في يده بعد ذلك فلا بد له من حول جديد لعدم الشرط وهو ان يجز (قوله وكذا الوديعة عند غير معارفه) اذا نسيها ثم تذكرها بعد حول فاكثر لا تجب زكاتها وان كانت عنده معارفه وجبت الزكاة لتفرطه بالنسيان في غير محله بحر (قوله بخلاف المدفون في حرز) سواء كان داره دار غيره بحر لا يمكن اتصلا اليه بالخفرد منتق (قوله واختلف في المدفون في كرم) وجه من قال بالوجوب ان حفر جميع الارض يمكن فلا ينفذ الوصول اليه ووجه من قال بعدمه ان حفر جميعها عسرا وحرا هو موضوع حتى لو كان دارا عظيمة فالمدفون فيها يكون ضمما را اه مجمع الانهر (قوله ولا يئنه عليه) بل ولو كان عليه بيعة على الصحيح كما ياتي (قوله ثم صارت له) اي البيعة (قوله بما اذا حلقه عليه عند القاضي) اعلم انه اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البيعة في الاول ان لا تجب اذ لا يمكن له بيعة سواء حلقه القاضي ام لا ابو السعود لم يحص (قوله وما اخذه مصادرة) المصادرة ان يأمره بان ياتي بالمال والغصب اخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا تكرر هذه مع قوله ومفصوب لا يئنه عليه افاده الحلبي (قوله لعدم الفقه) على قوله ولا في مال مفقود الخ (قوله لا زكاة في مال الضمار) مأخوذ من قولهم يعسر ضامرا اذا كان لا ينتفع به لهنزله او من الضمار وهو الاخفاء والتغيب اه مخ ومنه اضمر في قلبه شيئا بحر (قوله وهو لا يمكن الانتفاع به) اي مال غير مقدور الانتفاع به (قوله على مفرط) فعيل بمعنى القاعل هو الغنى وانما وجبت لاسكان الوصول اليه ابتداء وبواسطة التحصيل اي في المعسر بحر ومضما (قوله او مفلس) يقع اللام المشددة اه حلي وهو من فدى عليه بين الناس بانه مفلس ووجوبها عند الامام لان التفليس عنده غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادر واجب فلا يكون كالمالك مجمع الانهر وقال في البحر والحكم به انما يصح عندهما لا عنده غير ان ابا يوسف وان قال بصفة الحكم به قال بوجوب الزكاة هنا رعاية لجانب الفقراء (قوله وهو الصحيح) صححه في الثقة والخياينة (قوله لان البيعة الخ) ولان القاضي قد لا يعدل وقد لا يظفر بالمصومة بين يديه لما منع فيكون في حكم الهالك بحر (قوله سجي) اي في كتاب القضاء (قوله عدم القضاء يعلم القاضي) اي عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلو علم بالجهود وقضى به لا يجب ان يركى لما مضى (قوله وسفصل الدين) الى قوى ووسط وضعيف (قوله وسبب لزوم ادائها) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهري كالزوال للظهور (قوله توجه الخطاب) اي الخطاب المتوجه الى المكاتب بالامر بالاداء (قوله آتوا الزكاة) يصح ارادة الجزء من المال اي اعطوا هذا القدر لمستحقه ويصح ان يراد بالزكاة الالباء والمعنى اوجدوا والالباء كافي والصلاة (قوله وشروطه الخ) ما تقدم في المصنف في قوله وشروط اقتراضها عقل الخ شروط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المترك (قوله حولان الحول) ويشترط تمام النصاب في طرفي الحول ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار (قوله وهو في ملكه) اي التام فخرج الضمار (قوله كالدراهم) ادخلت الكاف الحلي والتبر كما ياتي (قوله باصل الخلقه) اي ان الله تعالى خلقهما اثنا عشر خلقا (قوله ولوللنفقة) هذا موافق ما في معراج الدراية والبدائع ويخالف ما في ابن ملك كما هو حلي (قوله بقبدهما) اي السائمة المفهومة من السوم وهو الاكتفاء بالرى في اكثر العام

بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد (قوله بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد) قال في الوهبانية ونشرها
قوله ولا في مال مفقود (قوله استخرجه) الاولى وجد له مومه (قوله بعدها) اي بعد سنين (قوله فلوله بيعة تجب لما مضى) ينبغي ان يجري هنا ما ياتي به جمعا عن محمد بن ابي لار زكاة فيه لان البيعة قد لا تقبل فيه اه حلي والظاهر على القول بالوجوب ان حكمه حكم الدين القوي (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة منه (قوله ومدفون بيرة) لانها غير حرز ولعدم امكان الوصول اليه اه فلو صار في يده بعد ذلك فلا بد له من حول جديد لعدم الشرط وهو ان يجز (قوله وكذا الوديعة عند غير معارفه) اذا نسيها ثم تذكرها بعد حول فاكثر لا تجب زكاتها وان كانت عنده معارفه وجبت الزكاة لتفرطه بالنسيان في غير محله بحر (قوله بخلاف المدفون في حرز) سواء كان داره دار غيره بحر لا يمكن اتصلا اليه بالخفرد منتق (قوله واختلف في المدفون في كرم) وجه من قال بالوجوب ان حفر جميع الارض يمكن فلا ينفذ الوصول اليه ووجه من قال بعدمه ان حفر جميعها عسرا وحرا هو موضوع حتى لو كان دارا عظيمة فالمدفون فيها يكون ضمما را اه مجمع الانهر (قوله ولا يئنه عليه) بل ولو كان عليه بيعة على الصحيح كما ياتي (قوله ثم صارت له) اي البيعة (قوله بما اذا حلقه عليه عند القاضي) اعلم انه اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البيعة في الاول ان لا تجب اذ لا يمكن له بيعة سواء حلقه القاضي ام لا ابو السعود لم يحص (قوله وما اخذه مصادرة) المصادرة ان يأمره بان ياتي بالمال والغصب اخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا تكرر هذه مع قوله ومفصوب لا يئنه عليه افاده الحلبي (قوله لعدم الفقه) على قوله ولا في مال مفقود الخ (قوله لا زكاة في مال الضمار) مأخوذ من قولهم يعسر ضامرا اذا كان لا ينتفع به لهنزله او من الضمار وهو الاخفاء والتغيب اه مخ ومنه اضمر في قلبه شيئا بحر (قوله وهو لا يمكن الانتفاع به) اي مال غير مقدور الانتفاع به (قوله على مفرط) فعيل بمعنى القاعل هو الغنى وانما وجبت لاسكان الوصول اليه ابتداء وبواسطة التحصيل اي في المعسر بحر ومضما (قوله او مفلس) يقع اللام المشددة اه حلي وهو من فدى عليه بين الناس بانه مفلس ووجوبها عند الامام لان التفليس عنده غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادر واجب فلا يكون كالمالك مجمع الانهر وقال في البحر والحكم به انما يصح عندهما لا عنده غير ان ابا يوسف وان قال بصفة الحكم به قال بوجوب الزكاة هنا رعاية لجانب الفقراء (قوله وهو الصحيح) صححه في الثقة والخياينة (قوله لان البيعة الخ) ولان القاضي قد لا يعدل وقد لا يظفر بالمصومة بين يديه لما منع فيكون في حكم الهالك بحر (قوله سجي) اي في كتاب القضاء (قوله عدم القضاء يعلم القاضي) اي عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلو علم بالجهود وقضى به لا يجب ان يركى لما مضى (قوله وسفصل الدين) الى قوى ووسط وضعيف (قوله وسبب لزوم ادائها) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك نصاب الخ هو السبب الظاهري كالزوال للظهور (قوله توجه الخطاب) اي الخطاب المتوجه الى المكاتب بالامر بالاداء (قوله آتوا الزكاة) يصح ارادة الجزء من المال اي اعطوا هذا القدر لمستحقه ويصح ان يراد بالزكاة الالباء والمعنى اوجدوا والالباء كافي والصلاة (قوله وشروطه الخ) ما تقدم في المصنف في قوله وشروط اقتراضها عقل الخ شروط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المترك (قوله حولان الحول) ويشترط تمام النصاب في طرفي الحول ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والثمار (قوله وهو في ملكه) اي التام فخرج الضمار (قوله كالدراهم) ادخلت الكاف الحلي والتبر كما ياتي (قوله باصل الخلقه) اي ان الله تعالى خلقهما اثنا عشر خلقا (قوله ولوللنفقة) هذا موافق ما في معراج الدراية والبدائع ويخالف ما في ابن ملك كما هو حلي (قوله بقبدهما) اي السائمة المفهومة من السوم وهو الاكتفاء بالرى في اكثر العام

أخذوا يقولون جدد فعل الضرر عن فقره اه (قوله واقتراضها عري) هو المأخوذ من الدور والشر بلالية فلا يصح هنا التصاب بعد التقريب والدليل القرأ في لا يدل على الفور واغاييد عليه المعنى الذي نقله الشرح عن الفتح وهو طي فيعيد الوجوب اه حلي (قوله اي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقطت في اكثرها ولا تب في المقابلة انما يصح بالافتراض لان ذكر الواجب يومه الوجوب المصطلح عليه وعلى هذا فاعلم ما بعد وقتها فاضا واختار السكك ان ارادة فرضه وفوريتها واجبة ويصلح هذا فيقابين القواين (قوله وزد شهادته) وان شدة ما واحد بخلاف الحج فلا تزد شهادته الا بالاصرار ولذا قال في الحاشية انه تنوى على سقوط العدالة بتأخير الزكاة من غير هذا لحن فقره دون الحج اه (قوله لان الامر الخ) لم يجعل الامر بانه لا على الفور في المختار في وصول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأمور به فيجوز للمكلف من ان يتردد في وقت في امتثال له لا يطلب منه الفعل مقيد باحد ههنا في حق الخيار ههنا (قوله انه) اي الصرف وقوله دفع حاجته اي الفقير (قوله وهي مجلبة) الاولى وهو محل اي دفع حاجته الفقير محل اي امر الشارع بدفع حاجته عاجلا (قوله فحق لم تجب) اي الوجوب الاصطلاحي لانه مختار السكك وهذه العبارة (قوله لم يحصل المقصود) وهو تجبيل دفع حاجته الفقير (فروع) للوكيل يدفع الزكاة بان يكل بلاذن امره بالدفع الى معين يدفع الى غيره لا يضمن على المتعبد شك اذ كذا ام لا بعد بخلاف ما اذا شك أصلي ام لا بعد ذهاب الوقت لان عمره وقت لا ذهاب من انفسار عهدة لشك في الصلاة قبل خروج وقتها لا افضل في باب الزكاة الاعلان بخلاف صدقة التطوع يخرج عن الفسخ لان الزكاة من القرائن ولا يراها فيها بخلاف صدقة الفل وهو مقيد بما اذا لم يكن ثمة ظلمة يتبعون ارباب الاموال فيأخذونها ويضعونها في غير اهلها فان كان فالسرا افضل ابو السعود ولو شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة بان كان يؤدي متفرقا ولا يضبطه ومقتضى ما ذكر لزوم ان لا يدفعه حيث لا يقبل على ظنه قدر معين لانه ثابت في ذمته يبين فلا يخرج عن العهدة بالشك بغير (قوله اي عهدة) حصه يناسب قوله بعد فوري خدمته (قوله ثم ما نواه لخدمة) سواء كانت النية حل الشراء واشترائه للتجارة ثم نواه لخدمة (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلودفعه لاه في مبرها او دفعه بصلح عن قود او دفعته جميع زوجه لا زكاة لان هذه الاشياء يمكن جنس ما فيه الزكاة اما اذا باع بجنس ما فيه الزكاة ثم حال الحول وجبت قوله وعرف اي بين الخارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه لخدمة حيث تحقق بمجرد بيعه (قوله فبقيها) لان قوله كما ينبغي فيها بنية (قوله فوجب الزكاة) اذا حال الحول على ابدل (قوله الا ذهب واقضه) تنعيمها بخلاف ما يصل الخلفه فوجب الزكاة فيها ما نوى التجارة او الزكاة او غيرها من اوصافها ويشترط الحول ان لم يكن عنده نصاب ولا في ضمان اليه لانها مستفادان فتأمل (قوله بعد حول) اي من وقت الاستحقاق (قوله نواه اول) اي نوى السرم ولا لانها كانت سائمة فتنبى على ما كانت وان لم يوافق خاتبة (قوله ونساج) فلو دفعها لاهم او دفعه بغيره ان دفع السيد عبد الحاني ولم يجز ان يدفعه وكذا اذا دفع عرضا بده لا بد من ان يكون له موصو له عن اصدقائه والتجارة تصح انما فارق قد يقال ان احد البدل لم يكن مالا او منتفاه عن حصة بنية كما هو صريح عبارة الاشياء لانية (قوله من المدفوع للتجارة) اي بلاية اه حلي (قوله كما مر) حتى شرح قوله اربعة تجارة اه حلي (قوله ولا يصح ان يكون لها) لان التجارة كسب المال بيد هو مال وقبوله في هذه مقدر انما يناسب بدل بعد اطلاقه لم يكن من باب التجارة فلم تكن انية مقارنة عمل تجارة قوله وفي وقت انما يناسب ان يه تأنيدها لا يصح (قوله والجواهر) كما هو مع وايه قوت وان مررد واشتالهم ما يخ لانها غير معدة لخدمة خلفة (قوله ان ما عدا الجرين) هم اعلم بالغبلة على الذهب والفضة واداء احدا عروس وجر حرة بغير شرط عدم المانع المؤدى الى انشئ) كالارض العشرية اذا اشتراها بنية التجارة فلا زكاة فيها واشئ بكسر المثلثة وفتح النون في آخره الت مفعولة وهو اخذ الصدقة في عام مرتين فأموس (قوله بشرط مقارنتها) بالجر عطفاء في شرط الاول او كانت متاخرة وتصرف كما مر (قوله او اجارة) كذا في حرداه لخدمة التجارة بغير عروس فبشرط ان تكون لخدمة على ما مر (قوله او استقراض) هو واحد قولين قال في المنع ولو استقرض عروضا ونوى ان تكون لتجارة اختلف المشايخ فيه وانظروا انها تكون للتجارة واشار اليه في الخاتم كذا في الدائع فان قلت لا وجه له هذا عروس تجارة لا لزوم ان يكون عروضا ومردون بها والمردون

واستقرض عروضا عري (قوله واقتراضها عري) هو المأخوذ من الدور والشر بلالية فلا يصح هنا التصاب بعد التقريب والدليل القرأ في لا يدل على الفور واغاييد عليه المعنى الذي نقله الشرح عن الفتح وهو طي فيعيد الوجوب اه حلي (قوله اي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقطت في اكثرها ولا تب في المقابلة انما يصح بالافتراض لان ذكر الواجب يومه الوجوب المصطلح عليه وعلى هذا فاعلم ما بعد وقتها فاضا واختار السكك ان ارادة فرضه وفوريتها واجبة ويصلح هذا فيقابين القواين (قوله وزد شهادته) وان شدة ما واحد بخلاف الحج فلا تزد شهادته الا بالاصرار ولذا قال في الحاشية انه تنوى على سقوط العدالة بتأخير الزكاة من غير هذا لحن فقره دون الحج اه (قوله لان الامر الخ) لم يجعل الامر بانه لا على الفور في المختار في وصول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأمور به فيجوز للمكلف من ان يتردد في وقت في امتثال له لا يطلب منه الفعل مقيد باحد ههنا في حق الخيار ههنا (قوله انه) اي الصرف وقوله دفع حاجته اي الفقير (قوله وهي مجلبة) الاولى وهو محل اي دفع حاجته الفقير محل اي امر الشارع بدفع حاجته عاجلا (قوله فحق لم تجب) اي الوجوب الاصطلاحي لانه مختار السكك وهذه العبارة (قوله لم يحصل المقصود) وهو تجبيل دفع حاجته الفقير (فروع) للوكيل يدفع الزكاة بان يكل بلاذن امره بالدفع الى معين يدفع الى غيره لا يضمن على المتعبد شك اذ كذا ام لا بعد بخلاف ما اذا شك أصلي ام لا بعد ذهاب الوقت لان عمره وقت لا ذهاب من انفسار عهدة لشك في الصلاة قبل خروج وقتها لا افضل في باب الزكاة الاعلان بخلاف صدقة التطوع يخرج عن الفسخ لان الزكاة من القرائن ولا يراها فيها بخلاف صدقة الفل وهو مقيد بما اذا لم يكن ثمة ظلمة يتبعون ارباب الاموال فيأخذونها ويضعونها في غير اهلها فان كان فالسرا افضل ابو السعود ولو شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة بان كان يؤدي متفرقا ولا يضبطه ومقتضى ما ذكر لزوم ان لا يدفعه حيث لا يقبل على ظنه قدر معين لانه ثابت في ذمته يبين فلا يخرج عن العهدة بالشك بغير (قوله اي عهدة) حصه يناسب قوله بعد فوري خدمته (قوله ثم ما نواه لخدمة) سواء كانت النية حل الشراء واشترائه للتجارة ثم نواه لخدمة (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلودفعه لاه في مبرها او دفعه بصلح عن قود او دفعته جميع زوجه لا زكاة لان هذه الاشياء يمكن جنس ما فيه الزكاة اما اذا باع بجنس ما فيه الزكاة ثم حال الحول وجبت قوله وعرف اي بين الخارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه لخدمة حيث تحقق بمجرد بيعه (قوله فبقيها) لان قوله كما ينبغي فيها بنية (قوله فوجب الزكاة) اذا حال الحول على ابدل (قوله الا ذهب واقضه) تنعيمها بخلاف ما يصل الخلفه فوجب الزكاة فيها ما نوى التجارة او الزكاة او غيرها من اوصافها ويشترط الحول ان لم يكن عنده نصاب ولا في ضمان اليه لانها مستفادان فتأمل (قوله بعد حول) اي من وقت الاستحقاق (قوله نواه اول) اي نوى السرم ولا لانها كانت سائمة فتنبى على ما كانت وان لم يوافق خاتبة (قوله ونساج) فلو دفعها لاهم او دفعه بغيره ان دفع السيد عبد الحاني ولم يجز ان يدفعه وكذا اذا دفع عرضا بده لا بد من ان يكون له موصو له عن اصدقائه والتجارة تصح انما فارق قد يقال ان احد البدل لم يكن مالا او منتفاه عن حصة بنية كما هو صريح عبارة الاشياء لانية (قوله من المدفوع للتجارة) اي بلاية اه حلي (قوله كما مر) حتى شرح قوله اربعة تجارة اه حلي (قوله ولا يصح ان يكون لها) لان التجارة كسب المال بيد هو مال وقبوله في هذه مقدر انما يناسب بدل بعد اطلاقه لم يكن من باب التجارة فلم تكن انية مقارنة عمل تجارة قوله وفي وقت انما يناسب ان يه تأنيدها لا يصح (قوله والجواهر) كما هو مع وايه قوت وان مررد واشتالهم ما يخ لانها غير معدة لخدمة خلفة (قوله ان ما عدا الجرين) هم اعلم بالغبلة على الذهب والفضة واداء احدا عروس وجر حرة بغير شرط عدم المانع المؤدى الى انشئ) كالارض العشرية اذا اشتراها بنية التجارة فلا زكاة فيها واشئ بكسر المثلثة وفتح النون في آخره الت مفعولة وهو اخذ الصدقة في عام مرتين فأموس (قوله بشرط مقارنتها) بالجر عطفاء في شرط الاول او كانت متاخرة وتصرف كما مر (قوله او اجارة) كذا في حرداه لخدمة التجارة بغير عروس فبشرط ان تكون لخدمة على ما مر (قوله او استقراض) هو واحد قولين قال في المنع ولو استقرض عروضا ونوى ان تكون لتجارة اختلف المشايخ فيه وانظروا انها تكون للتجارة واشار اليه في الخاتم كذا في الدائع فان قلت لا وجه له هذا عروس تجارة لا لزوم ان يكون عروضا ومردون بها والمردون

لار زكاة عليه الان يقال انه قد اكتسب فيها نصيبا فزكاة عليه ويصير الحول من وقت الاستقراض ويجز ويصير انه استقرضها ثم دفع بدلها فانه تلزمه الزكاة اعتمادا على النية السابقة (قوله لار زكاة عليه) لفقدنية التجارة عند العقد وهو محترز قوله بشرط مقارنتها (قوله كالقوى الخ) محترز قوله بشرط عدم المانع المؤدى الى الشراء فان ما خرج من ارضه العشرية او الخراجية يجب فيه العشر والخراج فلو وجب فيه الزكاة ايضا لزم الشئ وقوله كما مر اي قبل قوله بشرط مقارنتها (قوله خراجية) سواء زرعه ام لا لتعلق الخراج بالذمة وهذا في الخراج الموقوف اما خراج المقاسمة فحكمه كالعشر وحده (قوله وزرعهما) اما اذا لم يزرعهما تجب لان العشر انما يتعلق بالخارج ولم يوجد (قوله لقيام المانع) وهو الثاني افاد بالتعليل ان البذر في ارض خراجية او عشرية فلو بذر في ارضه المملوكة له تجب الزكاة فيه لفقد العلة وفيه انه فيما لو اشترى ارضا خراجية او عشرية فابو التجارة وزرعهما لم يجتمع حقان لان حق الزكاة في الارض وحق العشر او الخراج متعلق بالخارج وقال صاحب الجوز في باب زكاة المال لو اشترى بذر للتجارة وزرعه فانه لا زكاة فيه وانما فيه العشر لان بذر في الارض ابطال كونه للتجارة فكان ذلك كنية لخدمة في عبد التجارة بل اولى ولولم يزرعه تجب به وهو يفيد سقوط الزكاة عن البذر ولو بذر في المملوكة له

(باب السائمة)

لم يقل زكاة السائمة لان الكلام هنا فيما في بيان حقيقةها والجمع بينهما لا يستحسن فلذا حذفنا وفيه ان هذا الباب انما عده لبيان الحقيقة فقط وسببت سائمة لانها تسم الارض اي تعلمها وابدأ بها كالكثيرات فهاهنا اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها كانت مفتوحة بها ولكونها اعز اموال العرب اه بجز (قوله الراعية) طاهره بيم كل راعية وقال الاممعي كل ابل تربي ولا تعلف في الابل منع (قوله بالربي) بالفتح مصدر زعت الماشية الكلا والربي بالكسر الكلا نفسه كذا في المغرب والمناسب ضبطه بالفتح لانه انما تجب الزكاة في سائمة لا تعلف في الابل فلو حمل اليها الكلا في البيت لا تكون سائمة ولو ضبط الرعي بالكسر لكانت سائمة وخرج به ايضا الههنا كما في شرح الملتقي فلا تجب في سائمة (قوله المباح) احتريه عن غير المباح (قوله اقتصد الدر والنسل) لا بد من هذا التقيد حتى اذا لم يقصد شيئا أصلا لا يلزمه زكاة كما في التهر (قوله والسمن) عطف تفسير على ما قبله (قوله ليم الذكور) لان الدر والنسل لا ينظران فيما (قوله فقط) اي الذكور المحضة وائس المواد انه يعم الذكور ولا يعم غيرها اه حلي (قوله لكن في البدائع الخ) استدراك على ما في المحيط من اعتبار السمن والجواب ان مراد صاحب المحيط ان السمن لا لاجل اللحم بل لفرض آخر مثل ان لا تموت في الشتاء من البرد فلا تساقض بين كلالى البدائع والمحيط اه حلي او يحمل على اختلاف الرواية او المشايخ (قوله كالواسمها للحمل) اي ولو اكثر السنة كافي البصر (قوله ولولا التجارة) اي لو واسمها بقصد التجارة فغير سائمة زكاة التجارة اي زكاة الذهب والفضة ولا يعتبر عددها بل تجب زكاتها وان كانت علوفة كياقي (قوله ولعلم تركوا ذلك) اي لعل اغفها كصاحب الذكر تركوا التقيد بقصد الدر والنسل وازيادة السمن فانه عرف السائمة بانها التي تصك في ياربي في اكثر السنة ولم يقل لادراخ (قوله لتعصرهم بالحكمين) اي يحكم ما نوى به التجارة ويجزم المسامة للحمل والركوب وهو وجوب زكاة التجارة في الاول وعدمه في الثاني ثم قالوا السائمة تركى فلم يبق الا ما قصد به الدر والنسل وازيادة السمن فحينئذ لا يستكمل اطلاقهم بانه تعريف بالاعم افاده صاحب البحر قال في التهر هذا غير دافع اذا التعريف بالاعم لا يصح ولا يقع فيه ذكر الحكمين بعده لانه يصدق بما اذا لم ينوشا أصلا ولا زكاة فيها قلت ونفى الصحة انما هو على رأى المتأخرين من علماء الميزان وجوزمته موهوم التعريف به لما فيه من نوع التمييز (قوله للشك في الموجب) بكسر الحيم وهو المال لان المال انما صار سائما بوصف الاسامة فلا يجب الحكم مع الشك اه اي في تحقق المالية الواجبة لزكاة افاده في البحر وهو اولى بما في الحلي (قوله مختلفان قد راوسيا) فالقادر هو ربع العشر في مال التجارة ولا كذلك في السوائم والسبب في زكاة مال التجارة ملاك النصاب الدائى وفي السائمة ملاك العدد المعين منها مع قصد السوم للدر والنسل (قوله في وسط الحول) يسكون السمن وهو افود لانه اسم لجزء منهم بين طرفي الشئ بخلاف عركها فانه اسم لجزء تساوى بعده عن طرفي الشئ فيكون جزءا معينان من الحول وليس بمراد اه حلي اقول ضبطه بالفتح اولى لما ذكره بعد

لار زكاة عليه كالقوى الخ (قوله واقتراضها عري) هو المأخوذ من الدور والشر بلالية فلا يصح هنا التصاب بعد التقريب والدليل القرأ في لا يدل على الفور واغاييد عليه المعنى الذي نقله الشرح عن الفتح وهو طي فيعيد الوجوب اه حلي (قوله اي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقطت في اكثرها ولا تب في المقابلة انما يصح بالافتراض لان ذكر الواجب يومه الوجوب المصطلح عليه وعلى هذا فاعلم ما بعد وقتها فاضا واختار السكك ان ارادة فرضه وفوريتها واجبة ويصلح هذا فيقابين القواين (قوله وزد شهادته) وان شدة ما واحد بخلاف الحج فلا تزد شهادته الا بالاصرار ولذا قال في الحاشية انه تنوى على سقوط العدالة بتأخير الزكاة من غير هذا لحن فقره دون الحج اه (قوله لان الامر الخ) لم يجعل الامر بانه لا على الفور في المختار في وصول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأمور به فيجوز للمكلف من ان يتردد في وقت في امتثال له لا يطلب منه الفعل مقيد باحد ههنا في حق الخيار ههنا (قوله انه) اي الصرف وقوله دفع حاجته اي الفقير (قوله وهي مجلبة) الاولى وهو محل اي دفع حاجته الفقير محل اي امر الشارع بدفع حاجته عاجلا (قوله فحق لم تجب) اي الوجوب الاصطلاحي لانه مختار السكك وهذه العبارة (قوله لم يحصل المقصود) وهو تجبيل دفع حاجته الفقير (فروع) للوكيل يدفع الزكاة بان يكل بلاذن امره بالدفع الى معين يدفع الى غيره لا يضمن على المتعبد شك اذ كذا ام لا بعد بخلاف ما اذا شك أصلي ام لا بعد ذهاب الوقت لان عمره وقت لا ذهاب من انفسار عهدة لشك في الصلاة قبل خروج وقتها لا افضل في باب الزكاة الاعلان بخلاف صدقة التطوع يخرج عن الفسخ لان الزكاة من القرائن ولا يراها فيها بخلاف صدقة الفل وهو مقيد بما اذا لم يكن ثمة ظلمة يتبعون ارباب الاموال فيأخذونها ويضعونها في غير اهلها فان كان فالسرا افضل ابو السعود ولو شك هل ادى جميع ما عليه من الزكاة بان كان يؤدي متفرقا ولا يضبطه ومقتضى ما ذكر لزوم ان لا يدفعه حيث لا يقبل على ظنه قدر معين لانه ثابت في ذمته يبين فلا يخرج عن العهدة بالشك بغير (قوله اي عهدة) حصه يناسب قوله بعد فوري خدمته (قوله ثم ما نواه لخدمة) سواء كانت النية حل الشراء واشترائه للتجارة ثم نواه لخدمة (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلودفعه لاه في مبرها او دفعه بصلح عن قود او دفعته جميع زوجه لا زكاة لان هذه الاشياء يمكن جنس ما فيه الزكاة اما اذا باع بجنس ما فيه الزكاة ثم حال الحول وجبت قوله وعرف اي بين الخارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بان نواه لخدمة حيث تحقق بمجرد بيعه (قوله فبقيها) لان قوله كما ينبغي فيها بنية (قوله فوجب الزكاة) اذا حال الحول على ابدل (قوله الا ذهب واقضه) تنعيمها بخلاف ما يصل الخلفه فوجب الزكاة فيها ما نوى التجارة او الزكاة او غيرها من اوصافها ويشترط الحول ان لم يكن عنده نصاب ولا في ضمان اليه لانها مستفادان فتأمل (قوله بعد حول) اي من وقت الاستحقاق (قوله نواه اول) اي نوى السرم ولا لانها كانت سائمة فتنبى على ما كانت وان لم يوافق خاتبة (قوله ونساج) فلو دفعها لاهم او دفعه بغيره ان دفع السيد عبد الحاني ولم يجز ان يدفعه وكذا اذا دفع عرضا بده لا بد من ان يكون له موصو له عن اصدقائه والتجارة تصح انما فارق قد يقال ان احد البدل لم يكن مالا او منتفاه عن حصة بنية كما هو صريح عبارة الاشياء لانية (قوله من المدفوع للتجارة) اي بلاية اه حلي (قوله كما مر) حتى شرح قوله اربعة تجارة اه حلي (قوله ولا يصح ان يكون لها) لان التجارة كسب المال بيد هو مال وقبوله في هذه مقدر انما يناسب بدل بعد اطلاقه لم يكن من باب التجارة فلم تكن انية مقارنة عمل تجارة قوله وفي وقت انما يناسب ان يه تأنيدها لا يصح (قوله والجواهر) كما هو مع وايه قوت وان مررد واشتالهم ما يخ لانها غير معدة لخدمة خلفة (قوله ان ما عدا الجرين) هم اعلم بالغبلة على الذهب والفضة واداء احدا عروس وجر حرة بغير شرط عدم المانع المؤدى الى انشئ) كالارض العشرية اذا اشتراها بنية التجارة فلا زكاة فيها واشئ بكسر المثلثة وفتح النون في آخره الت مفعولة وهو اخذ الصدقة في عام مرتين فأموس (قوله بشرط مقارنتها) بالجر عطفاء في شرط الاول او كانت متاخرة وتصرف كما مر (قوله او اجارة) كذا في حرداه لخدمة التجارة بغير عروس فبشرط ان تكون لخدمة على ما مر (قوله او استقراض) هو واحد قولين قال في المنع ولو استقرض عروضا ونوى ان تكون لتجارة اختلف المشايخ فيه وانظروا انها تكون للتجارة واشار اليه في الخاتم كذا في الدائع فان قلت لا وجه له هذا عروس تجارة لا لزوم ان يكون عروضا ومردون بها والمردون

(قوله اوقبله يوم) الضمير يرجع الى الحول على حذف مضاف والمراد باليوم اللحظة اي قبل انتهاء الحول
 بلغة ولا حاجة اليه بعد ذكر اوسط بالمعنى المتقدم كما لا يخفى الا ان تكون بمعنى بل ويكون قد قصد المبالغة
 بالاضراب عن الجزء المهم الى الجزء المعين الذي هو آخر الحول حلي بقليل زيادة (قوله يجنسها) كابل يابل
 وظاهره ولا يتجدد النصاب كخمس وعشرين بثلثمائة (قوله ولا تعد عنه) اما اذا كان عنده نقد وكان نصيبا اول
 الحول فان ذلك يضم اليه (قوله فانه يستقبل حولا آخر) معلوم من قوله كالبوابع الساعة (قوله ليس في سواتم
 الوقت) كيهاتم السواقي الوقت المعدة لاخراج الماء (قوله المسيلة) اي المجمعة ليعازي عليه في سبيل الله
 تعالى وهذا التفصيل عند الامام اما عندهما فلا شيء في الخيل مطلقا (قوله ولا في المواشي العمى) جزم به
 في الجوهره ونقل في الظهيرة في روايتين وظاهر قوله في البحر ومثل كلام المصنف الاعشى والمرضى والاعرج
 في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اه ان الوجوب هو الرابع لجزمه به ووجه الشك ان التمكن من الرعي
 متصور ولو مع العمى بان تقاد ابوالسعود (قوله لانه ليست بساتية) بل يقل اليها العلف وحينئذ لا يجب
 الزكاة انصافا

(باب)

يستون منه حذف خبره ارباعا بعكس رصا مائة وخمس خبره والذي في المخ نصاب الابل بغير باب (قوله
 مؤتة) بدليل التصغير على ايلة تهر وقال السيد الحموي لان اسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت
 لغير الادميين فالتأنيث لها لازم (قوله بفتح الباء) وانما تكسر لثلاثي الى كسرات ابوالسعود عن البحر (قوله
 سميت به) اي هذا الاسم (قوله لانه يتناول على اتخاذها) فيه اشارة الى ان بينهما اشتقاكا اكبر وهو اشتراك
 الكلمتين في اكثر الحروف مع التماثل في المعنى هنا اه حلي (قوله بجنت) بالجريدل من قوله الى خمس
 وعشرين والاولى تصبه على التمييز (قوله الى بجنت نصر) بضم الباء ويكون الخاء المجرى وفتح الشاء المشددة فوق
 والنون والصاد المهملة المشددة في آخره راء على مركب تركيب مزج على ملك اه حلي ومعناه ابن الصم
 لانه وجد عنده ولم يعرف له اب فنسب الى نصر والجب الابن معرب بوخت جوى عن العصام (قوله او عرب)
 جمع عربى لاهلهم ولا ناسى عرب فقرقوا بينهما في الجمع وفرقوا بين الجب والعرب في اليمان لبناهما على
 العرف لو حلف لا يركب اولا ياكل من الجنى لا يجنت اذ اركب اولا كل من العرب وكذا العكس بخلاف
 ما لو عقد عيته على الابل فانه يجنت بكل من نوعه ابوالسعود (قوله شاة) ذكر اكان اوانى وان لم يطعن
 في الثانية على ظاهر المصنف والشر بلالية خلافا لما في الحموي من اشتراط الطعن فيه او لا يؤخذ الجذع وهو
 الذى اتى عليه سنة اشهر وان كان يجزى في الاخعية فان قيل الاصل في الزكاة انه يجب في كل نوع منه
 فكيف وجبت الشاة في الابل قلت ثبوته بالنصر على خلاف القياس فهو امر فوقى ليس بمقول المعنى
 ابوالسعود (قوله عمر) اي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئا وعقوه صدر بهى اسم المفعول (قوله وفيها)
 الى الخمس والعشرين سواء كانوا كورا اذ انما لان الشرع ورد بنصاها باسم الابل والبقر والغنم واسم الجنس
 يتناول جميع انواعها بى صفه كانت وسواء كان متولدا من الاهلين او من اهلى ووحش بعد ان تكون الام
 اهلية وشمل الصغار والبيكار لكن بشرط ان لا يكون الشكل صفارا وشمل السمان والبهائم لكن قالوا اذا كان له
 خمس من الابل مهازيل وجب دفع مائة بقدره من وبيان معرفة ذلك في البحر (قوله بنت مخاض) اي وسطا
 فهستاقى ثم ان ذلك خرج منخرج المادة لا يخرج الشرط فالمراد السن لان تكون اسمها مخاضا او لبونا بغير قيد
 بالافق لما جئى به لا يجوز دفع المذكور فيها الا بطريق القية وذلك لان الشرع جعل الواجب في نصاب الابل
 الصغار دون البكار فكان ذلك تيسيرا لارباب المواشي وجعل الواجب من الاناث لان الاثوة تعد فضلا
 في الابل فصار الواجب وسطا ولم ينعين الاثوة في البقر والغنم لان الاثوة فيها لا تعد فضلا ابوالسعود
 والمخاض وجع الولادة والنوق الحوامل وفي الاماس كما يجازى حقيقة اضطراب شي مانع في وعاء فهستاقى
 (قوله في السنة الثانية) هي لغة ما الى عليه حولان وشريعة حول واحد اه فلم يشترط الطعن في اشائية
 (قوله سميت به لان اسمها البالح) ومن غير النصاب قد عوت اولاً تحمل (قوله وفي ست وثلاثين) ذكر العدد
 مجردا من التامم بهم ان الواجب في الابل انما يحد في اذا كانت انا ناسع اه ليس كذلك فالتقييد بذكر العدد

ليس احتراز ابوالسعود وفيه ان المعدود وحذف وتذكير العدد عند حذفه لا يدل على تذكير المعدود
 ولانما يشبه (قوله بنت لبون) اي وسطا (قوله وهي التي طعت في الثالثة) في القهستاني ما الى عليه سنتان
 فلم يشترط الطعن في اشائية والظاهر ان المراد الطعن ولو بر من قليل كبير فلا خلاف في الحقيقة (قوله لاخرى)
 الى لبقت اخرى (قوله حقة) والذكر من الابل حتى اذا بلغ السن المذكور وافاده صاحب البحر (قوله وحق
 ركوبها) بيان لعل التسمية (قوله وهي التي طعت في الخامسة) مانع من التقدم من التقدير بالنسبة في بنت مخاض
 وما بعدها قال في البحر انه في اللغة وفي الشريعة المراد بنت مخاض ماتم لها سنة وبنت لبون ماتم لها سنتان
 وبالحقة ماتم لها ثلاث وبالحقة ماتم لها اربع ذكره الزيلعي في فصل المحرمات والجذع اعلى سن في الزكاة والمخاض
 اذ في سن وبعدها اسنان اخر كانت في البازل والسديس لم يذكرها لانه لا يدخل في الزكاة فيها لان هذه الاسنان
 الاربعة هي نهاية الابل في الحسن والدر والنسل وما زاد فهو رجوع الى الكبر والهرم ويقال بزل البعير بزل
 بزل ولا فطر نابه اي انشق فهو يازل بالزاي لا بالذال ذكر اكان اوانى وذلك في السنة التاسعة وربما يزل في السنة
 الشامسة ابوالسعود (قوله لانه تجذع الخ) اولانها اطاعت الجذع اي الحيس عن العلف اه نهر (قوله كذا كتب
 النبي صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره اه حلي (قوله وبالي بكر) عطف على النبي صلى الله
 عليه وسلم حلي (قوله ثم في كل مائة وخمس واربعين الخ) الاولى حذف كل كما ان الاولى حذفها فيما بعده وفي نسخ
 بجذعها (قوله بنت مخاض) وجبت في الخمس والعشرين الزائدة على المائة والعشرين (قوله ثلاث حقائق)
 فليس عليه بنت لبون وهو الفارق بينه وبين ما بعده من الاستئناف (قوله اربع حقائق) ولا جذعة فيها (قوله الى
 المائتين) هو مخبر فيها ان شاء ادى فيها اربع حقائق في كل خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون في كل اربعين
 بنت لبون (قوله ابدا) اي لا تغير عن هذا الاستئناف (قوله كما تستأنف في الخمسين الخ) انما قيد بذلك ليفيد انه
 ليس بالاستئناف الذي بعد المائة والعشرين والفارق بينهما ان في الاستئناف اشارة الى ايجاب بنت لبون وحقة
 وفي الاستئناف الاول لم يكن لانعدام نصابه فان زاد على المائتين خمس ففيها شاة مع اربع حقائق او الخمس بنات
 لبون وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه معهما وفي عشرين اربع معهما فاذا بلغت خمس وعشرين ففيها
 بنت مخاض معها الى ست وثلاثين بنت لبون معها الى ست واربعين ففيها خمس حقائق الى مائتين وخمسين
 ثم تستأنف كذلك في مائتين وست وتسعين بنت حقائق الى ثلاثمائة وهكذا البحر (قوله في كل خمسين حقة)
 ولا يبلغ الى الجذعة بل تستأنف بعدها (قوله للثلاث) نعمت للقيمة اي القيمة السكائنة للثلاث اه حلي (قوله
 فان المالك بخير) لعدم فضل الاثوة فيما على الذكورة

(باب زكاة البقر)

(قوله لانه يشق الارض) ومنه قبل لمحمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الباقى لانه بقر العلم قد دخل فيه
 مدخلا بليغا ووصل منه غاية مرضية اه نهر (قوله كالثور) اي كاسمى الثور واورا والاولى التعيين به (قوله لانه يشق
 الارض) اي يشقها (قوله والشاء للوحدة) لالتأنيث فيشعل الذكر والانثى ابوالسعود (قوله والجاموس) هو
 نوع من البقر حتى في حكم الاخعية والربا ويكفل نصاب ابقره وتؤخذ الزكاة من اقليمها وعند الاستواء
 يؤخذ على الادنى وادنى الاعلى والجاموس معرب كاموس ابوالسعود (قوله ولومتولد الخ) فان العبرة للام
 (قوله ووحشى غرو عن) عطف على عكسه فلا بد في النصاب وان صارت مألوفة ينسأ كذا في البحر (قوله غير
 مشتركة) فالمشتركة لا يركى الا ان يبلغ نصيب كل منهم مائة ابا فان بلغ نصيب احدهما مائة زكاة دون الآخر
 ولو كان بينه وبين ثمانية وجلا ثمانون شاة لاشئ عليه لانه مما لا يتقسم خلافا لابي يوسف ملحق وشرحه
 لا مؤلف (قوله لانه يقع اسمه) اولان قرنه يدع اذنيه وترقوته نهر (قوله مسن) بضم الميم وكسر السين مأخوذ
 من الاسنان وهو طول السن في هذه السنة لا لكبره هستانى عن ابن الاثير (قوله يحسبه) في الواحدة ربع
 عشر مسنة وفي الاثنى نصف عشر مسنة يجمع الانهر (قوله في ظاهر الرواية) اخرج الشرح كلام المصنف عن
 ظاهره ليشي على المتمد (قوله وهو قولهما) راجع الى عدم الوجوب في الرأى على الاربعين الى الستين (قوله
 ثم في كل ثلاثين الخ) فيغير الواجب بكل عشرة في سبعين وبيع مسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة
 اربعة وفي مائة تبيعان ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحجاب على الثلاثين والاربعين فهستانى (قوله

(بنت لبون وهي التي طعت في الثالثة) لانها
 تكون ذات لب لاخرى فالمراد بنت واربعين
 الى ستين (حقة) بالكسر (وهي التي طعت في
 الرابعة) وحق ركوبها (وهي التي طعت في
 خمس وسبعين) (جذعة) بفتح الجيم (وهي
 التي طعت في الخامسة) لانها تجذع اي
 اسنان اللبن (وفي ست وسبعين) حقان الى مائة
 لبون وفي احدى وتسعين حقان عليه السلام واي
 وعشرين) كذا كتب النبي عليه السلام واي
 بكر (ثم تستأنف امر بضة) عندنا (في مائة وخمسين
 في كل خمس شاة) مع الحقين (ثم) في مائة وخمسين
 واربعين بنت مخاض وحقان (ثم تستأنف امر بضة) بعد المائة
 ثلاث حقائق (ثم تستأنف امر بضة) مع الثلاث حقائق
 والخمسين (في كل خمس شاة) مع الثلاث حقائق
 (ثم في خمس وعشرين بنت لبون) معهن (ثم في مائة
 (ثم في ست وثلاثين بنت حقائق الى مائتين ثم تستأنف
 وست وتسعين اربع حقائق (ابدا كما تستأنف في
 امر بضة) بعد المائة والخمسين (ثم يجب في كل
 خمسين حقة ولا تجزى ذكر الابل الا بقيمة
 للثلاث بخير) فان المالك بخير
 (باب زكاة البقر)
 من البقر بالسكون وهو الشق وهو لانه يشق
 الارض كما هو لانه يشق الارض ومفرده بقرة
 والشاء للوحدة (نصاب البقر والجاموس وحشى
 متولدا من وحشى واهلية لا بعد في النصاب (الابلون)
 بقرة وغنم وغيره ما فانه لا بعد في النصاب لانه يقع اسمه
 سائمة غير مشتركة (وفيها يبيع) لانه يقع اسمه
 (دوسنة) كاملة (او يبيعه) انشاء (وفي الاربعين
 مسن وستمسنة او مسنة وفيها زاد على الاربعين
 (يحسبه) في ظاهر الرواية عن الامام وعنه لاشئ
 فيما زاد (الى ستين فصاعدا) بفتح السين (وهو
 قولهم ما ثلاث وعشرة في سبعين وبيع مسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة
 اربعة وفي مائة تبيعان ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحجاب على الثلاثين والاربعين فهستانى (قوله

اوقبله يوم يجلسها او يغير جنسها او ينفق
 زكاة عند اوبعيرض ولو يبيعها التجار
 فانه يستقبل حولا لا يترجى في وقتها
 ليس في سواتم الوقت ولا في المواشي العمى
 ربا لعدم المالك وان لم يمت بساتية
 ولا منطوعة الفوق وان لم يمت بساتية
 (باب)
 (نصاب الابل) بفتح النون
 وتكون مؤتة لا واحد لها من لفظها
 لغير الادميين فالتأنيث لها لازم
 سميت به اي هذا الاسم
 (قوله لانه يتناول على اتخاذها)
 الكلمتين في اكثر الحروف مع التماثل في المعنى
 وعشرين والاولى تصبه على التمييز
 والنون والصاد المهملة المشددة في آخره
 لانه وجد عنده ولم يعرف له اب فنسب الى نصر
 جمع عربى لاهلهم ولا ناسى عرب فقرقوا بينهما
 العرف لو حلف لا يركب اولا ياكل من الجنى لا يجنت
 ما لو عقد عيته على الابل فانه يجنت بكل من نوعه
 في الثانية على ظاهر المصنف والشر بلالية
 الذى اتى عليه سنة اشهر وان كان يجزى في الاخعية
 فكيف وجبت الشاة في الابل قلت ثبوته بالنصر
 ابوالسعود (قوله عمر) اي عفا الشارع عنه
 الى الخمس والعشرين سواء كانوا كورا
 يتناول جميع انواعها بى صفه كانت وسواء
 اهلية وشمل الصغار والبيكار لكن بشرط ان لا يكون
 خمس من الابل مهازيل وجب دفع مائة بقدره
 فهستاقى ثم ان ذلك خرج منخرج المادة لا يخرج
 بالافق لما جئى به لا يجوز دفع المذكور فيها
 الصغار دون البكار فكان ذلك تيسيرا لارباب
 في الابل فصار الواجب وسطا ولم ينعين الاثوة
 والمخاض وجع الولادة والنوق الحوامل وفي
 (قوله في السنة الثانية) هي لغة ما الى عليه
 (قوله سميت به لان اسمها البالح) ومن غير
 مجردا من التامم بهم ان الواجب في الابل انما يحد

معاقلة لواجب خمسة اشخاص من فب بون ويقتط ثلاثة اشخاص من المعلوم انه عند عدم
التصحيح لا يعدل عن قول صاحب المذهب (قوله بخلاف المستهلك) اي بقول رب المال مثلا وقوله لوجود
التصحيح على المفهوم من المقتضى وهو قبح الزكاة فيه (قوله ومنه) اي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك (قوله
فيض من) قال في التهر هو احد قولين والقول الاخر انه لا يضمن لانه لو فعل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا
ولذي يقع في نقى ترجع الاول ثم رأيت في البدائع جزم به ولم يحك غيره اه (قوله والتوى) مبتدأ خبره قوله
يعدهلاك (قوله بعد القرض) صورته حال الحول على النصاب فاقضه فتوى لا بعد مستهلكا فلا شيء عليه اه
حلي ورواه ان يموت المستقرض لا عن تركه او يجهل ولا يئنه عليه وحلف (قوله والاغارة) بالجزم عطف على
قرض يعني ادخال الحول على عروض التجارة فاهلها لم تكن لا يكون استهلاك فلا شيء عليه اه حلي (قوله
واستبدال) بمرور ايضا عطف على القرض اه حلي والاولى جعله مفعولا عطف على التوى لان عبارة النهر
وغيره ان الاستبدال نفسه يعدهلاك كما من غير ذكر التوى فعلى هذا لا يتحقق الزكاة في عروض التجارة الا اذا حال
عليها الحول ولم يتبدلها حتى اخرج زكاتها وهل الاستبدال المذكور يعم استبدال العروض بالنقد واستبدال
النقد ببعضها بعض كما في الصيارف والكلام هنا في الاستبدال بعد الحول وهل هو قبل الحول كذلك بمرور
ثم رأيت في دور البحار وشرحها انه اذا استبدل مائة بمائة اخرى قبل تمام الحول وتم على البدل حول المبدل
لا زكاة على المستبدل الا عند زفر قال شارحها بخلاف عروض التجارة لان وجوب الزكاة باعتبار كونه مالا
ناسيا وبالاقتبال يتحقق كونه مالا ناسيا وان تبدلت العروض فلا يتقطع حكم الحول بقاء ما هو متعلق الزكاة
واضاف انه اذا استبدل الذهب بالفضة لا يتقطع حكم الحول اتفاقا اه وفي الهندية عن محيط السرخسي لو استبدل
مال التجارة والتقدين بنفسها او بغير جنسها لا يتقطع حكم الحول ولو استبدل الساقية بجنسها او بغير جنسها
يتقطع حكم الحول (قوله بمال التجارة) ولو اختلفت العروض اي اذا استبدل عروض تجارة بمثلها
بعد الحول لا يعدل استهلاك فلا شيء عليه الا اذا حالي فيه بما لا يتغيب الناس في مثله كان تجارز عمالا يدخل تحت
تقويم القومين فانه يضمن قدر زكاة المحاباة فان في التهر واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكا
بلا خلاف سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا انه اذا حالي فيه بما لا يتغيب الناس في مثله فانه يضمن
قدر زكاة المحاباة وبغير التجارة استهلاك وقيد في فتح القدير بما اذا توى في البدل عدم التجارة اما اذا لم يتو
المبدل للتجارة اه (قوله وبغير مال التجارة) معطوف على قوله بمال التجارة اي واستبدال مال التجارة بعد الحول
بغير مال التجارة استهلاك اي فيجب زكاته ولو توى البدل بعد ذلك وهو مقيد بما اذا توى بالبدل عدم التجارة
اما اذا لم يتوشأ مالا فانه يكون للتجارة دلالة كما تقدم عن الفتح اي فيرجع حكمه الى حكم استبدال مال التجارة
بمال التجارة فيعدهلاك فلا تجب زكاته وهذا يقتضي اعتبار حول جديد في البدل بقوله قبل ذكر السائمة
وكذا ما قوض به مال التجارة يكون لتجارة مطلقا ويعتبره حول جديد (قوله والسائمة بالسائمة) اي بعد الحول
اما قبل الحول فلا تجب فيه كما مر عن الجرويان ما ذكره المؤلف في النهر حيث قال واستبدال السائمة بالسائمة
ان كان بخلاف جنسها بان يباع الابل بالبقر والبقر بالغنم استهلاك اجزاء وان بجنسها فكذلك عند اصحابنا
حالة زفر والفرق ان الواجب في مال التجارة متعلق بالمعنى وهو المالية او القيمة وفي السائمة بالعين لا بالمعنى
ثم اذا حضر المصدق وقت البيع تعيين اخذ القيمة من البائع وامضاء البيع وبين اخذ الواجب من العين المتباعدة
ويطيل البيع بقدر الواجب بخلاف ما اذا باع الطعام العشري فان المصدق يأخذه من البائع ان شاء او من
المتقري حضر قبل الاقتراق او بعده لان تعلق العشر بالعين اكثر من تعلق الزكاة اه مختصرا ولو اخرج
مال الزكاة عن ملكه بغير عوض كالهبة من غير التقير والوصية او بعوض ليس بمال بان تزوج به امرأة او صالح به
عن دم المدا واختصت به المرأة فهو استهلاك فيضمن به الزكاة (قوله ويجاز دفع القيمة) اي مكان العين في الصور
المذكورة فالواجب اما العين او القيمة من بخلاف الضحايا والهدايا لان معنى القرية فيها اراقة الدم وذلك
لا يتقوم ولا ينبغي انه في الضحايا مقيد بما ايام النحر واما بعد ما فصور دفع القيمة كما عرف في الاضحية ابو السعود
(قوله ونذر) كما اذا نذر المصدق بصاع من بر جاز دفع قيمته سواء كان مطلقا ام لا (قوله وكما رة) بالنون وغير
الاغناق منه وانما استثنى الاغناق لان معنى القرية فيه اتلاف الملك ونحو الرق وذلك لا يتقوم حلي

(بخلاف المستهلك) بعد الحول لوجود
انتهى ومنه مال السائمة من العلف او المال
والاخرى ولو استبدل مال السائمة بالتوى بعد القرض
استهلاك (وجز دفع القيمة في زكاة وعشر)
وقد اقبل يوم وجوب زكاة يوم اذناه

عن الشربلية (قوله وفي السواثم يوم الاداء) فلو ادى ثلاث شياء سماه عن اربع وسط او بعض بنت لبون
عن بنت مخاض جازا بالسود وعن البحر (قوله وهو الاصح) اي الاجماع منهم هو الاصح وروى عن الامام
اعتبار يوم الوجوب وفي البحر اختلف على قوله في السواثم تقيل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويقوم الخ)
هذا اولى بحال التبيين من انه يقوم في البلد الذي يصير اليه ابو السعود (قوله في اقرب الامصار اليه) الاولى
ليها لان الضمير يعود الى المقارنة وقد يجب بانه ذكره باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الغاية المصدق
بتحقيق الصاد وكسر الدال المشددة اخذ الصفة وهو الساعي واما المالك فالشهر ورويه تشديد هما
وكسر الدال وقيل بتغيف الصاد وقال الخطابي يفتح الدال شربلية (قوله الا الوسط) ولا يأخذ كراثم
الاموال للثمن عن ذلك فلا يأخذ الرابض الرأى وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولها ولا الاكولة وهي
السجينة ولا الماخض وهي التي في بطنها ولد ولا تلغ الغنم لانها من الكراثم ولا تؤخذ الهرم ولا ذات عوار
الا ان يشاء المصدق بجر (قوله ولو كانه جيد الجيد) قال في الفتاوى الظهيرية اذا كان لرجل نخيل تمر برني ودقل
قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها من التمر وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافا ثلاثة جيد ووسط
وردي اه وهذا يقتضي ان اخذ الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على جيد ووسط وردي او على صنفين منها
اما لو كان المال كله جيدا كاربعةين شاة اكلة فانه يجب شاة من الكراثم لاشاءه وسط عند الامام خلافا لمحمد
كما لا ينبغي بجر (قوله وكذا ان وجد) فالخيار ثابت مع وجود الدال الواجب بجر (قوله اتفاقا) اي لامة هو له
(قوله من من) ذكر المصنف السن وارا ذات السن كما قدره الشرح وهو مجاز من اطلاق اسم البعض على الكل
وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لان الانسان لان عمره له واما يكون بالنهر (قوله مع الفضل) اي
مع دفع الفضل (قوله اردفع) اي المالك الاعلى وقوله ورد اي الساعي الفضل فقيه تشتيت الضمائر (قوله
بلا جبر) هو ما عليه صاحب الهداية معللا بما في الشرح وتبعه في التبيين والذي في المحيط ان الخيار فيهما للمالك
دون الساعي وتبعه في غاية البيان متعقبا صاحب الهداية بان الزكاة وجبت بطريق اليسر فاذا كان للساعي
ولاية الامتناع من قبول الاعلى يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل لغيره فالظاهر اطلاق الخيار للمالك
فيما ما ملخصا (قوله هو الصحيح) وقيل الخيار لله صدق مطلقا وقيل الخيار لرب المال مطلقا ولا خيار له اعي
الا اذا اراد المالك دفع بعض العين (قوله يار) لان الجوددة معتبرة في غير الرويات فتقوم مقام الشاة الرابعة
بخلاف ما لو كان مثليا بان ادى اربعة اقضه جيدة عن خمسة وسط وهي تساوي بالا تجوزا وكسوة بان ادى ثوبا
يعدل ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد ونذر ان يهدي شاتين او يعتيق عبيدين وسطين فاهدى شاة او اعتق عبدا
يساوي كل منهما وسطين لا يجوز ويانه في البحر (قوله والمستفاد) السن والناس آذانان اي المال المتفاد (قوله
ولو من هبة) مثل ما ذكر الشراء والهبة وما كان حاصله من الاصل كالا ولاد والاربع نهر (قوله وسط الحول)
بالكون ليم حدوته اي وقت منه وهذا اعلى ما قدمه المحشي واذا نظر لكون الموضوع صالحا في يجوز (قوله
الى نصاب) فيده لانه لو كان النصاب ناقصا وكل المستفاد فان الحول يقع عليه عند الكمال بخلاف ما لو كان له
نصاب في اول الحول فهلك بعضه في اثناء الحول فاستفاد تمام النصاب او كسر يرضم ايضا عندئذ لان نقصان
النصاب في اثناء الحول لا يقطع حكم الحول واشاره الى انه لا بد من بقاء النصاب المضمون اليه فلو وهب له الف
ثم استفاد الف قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضاء فاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة حتى يمضي حول
من حين ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق لتبع وكذا الوضع الاصل غير انه ان وجد
درهما من دراهم الاصل قبل الحول يوم ضعه الى ما عنده فزكى الكل لانه بالضياع لا يندم اصل الملك وانما
يتمدد يده وتصرفه فاذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول صار كالأضياع لم يكن بجر (قوله من جنسه) فيده
لان المتفاد من خلاف الجنس كابل مع شياء لا يضمن (قوله ثم اشترى به سائمة) اي بذلك النقد وعنده سائمة
لم يمت حواها بعد لا تضم هذه السائمة المشتراة الى تلك السائمة عند تمام حول السواثم الاصلية لوجود المانع
وهو التني وهو منى عنه بقوله عليه الصلاة والسلام لا تني في الصدقة حلي وهو في البحر (قوله لا يضمن) عنده
وعندهما يضمن ولو جعل السائمة علفا بعد ما زكاه ثم باعه لا يضمن ثم سالى ما عنده لخروجها من مال الزكاة

وفي السواثم يوم الاداء اجزاء وهو الاصح ويقوم
فيلد المال الذي فيه ولو في سفارة ففي اقرب
الامصار اليه دفع (والصدق) لا (ياخذ) الا
(الوسط) وهو اعلى الادنى وادنى الاعلى
ان وجد الجيد وان لم يجد (ما وجب من) ذات
ولو كانه جيد الجيد (ما وجب من) جبر
ان وجد فاقضه بغيره (ما وجب من) جبر
على الساعي لانه لا بد من دفع (ما وجب من) جبر
ورد الفضل (بلا جبر لانه لا بد من دفع) (ما وجب من) جبر
الزنى هو الصحيح من اربع وسط جاز (ما وجب من) جبر
ثلاث شاة وارث (وسط الحول ينقسم الى نصاب
ولو من جنسه) فزكى به بطل الاصل ولو ادى
زكاة فله ثم اشترى به سائمة لا يضمن

وصار من حره يرد الى بني وكذا جعل العبد المودر ثمة مائة ثم باعه بضم ثمة الى ماعنده وتوادي صدقة القطر عن عبد الخدمة او ادى عشر طعمه ثم باعه ضم ثمة الى ماعنده (قوله نصايان) اي من جئس واحد (قوله عالم بضم ا ح د ه ا) للآخر مانع الثاني (قوله كفن ساعفة) ولوذها لانها جئس واحد باعتبار جئس فيها اكر افا من الحر (قوله ضمت الى قريها محولا) لانها متروا في علة الضم وترج احدهما باعتبار القرب كونه انفع لفقراء البحر (قوله ويرج كل الخ) ههنا في مقام الاستثناء على قوله اقربهما فان الرج وكذا الولد يضمن ان اصله بار كان ابعده محولا لانه يترج باعتبار النفع والتولد لانه تبع وهو لا يقع على الاصل (تبيه) قال المحيط وكان له ما تبادرهم ديناراً عشرة في خلال الحول مائة درهم فانه يضم المستفاد الى الدين في حوله بالاجماع وان لم الحول على الدين فعند الامام رضي الله تعالى عنه لا يرايه الاداء من المستفاد ما لم يبق جس اربعين درهما وعندهما يبره وان لم يقض من الدين شيئاً وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا مات من عليه الدين فلهما سقط عنه ركة المستفاد عنده وعندهما يجب بحر (قوله اخذ اسبقا الخ) الاخذ ليس قيد الاحتراز باحتي لولم يأخذ وامنه فخرج وغيره سبب وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء ايضا من غير ان ياتي عن الزباني والبيعة قوم مسألون خرجوا عن طاعة الامام الحق بان طهر وفاقا خذوا ذلك اهنه بخرلاف ما اذا امر بهم فغشروه حيث يؤخذ منه ثانيا اذا مر على هل العمل لان التقصير من جهته حيث مر عليهم لامن الامام ابو العود (قوله لاعادة على اربابها) رواه ابو بصير في الصدقة عليهم ام لم يردوا ابو العود لان الامام لم يحكمهم والحاوية بالحلية بحر (قوله الا في ذكره) في مصرفه قوله اعدة غير الخراج لان غير الخراج مصرفه انفقوا وهم لا يصرفونه ايهم نهر (قوله لانهم مصارفه) بعد تحذوف تقديره اما الخراج فلا يفتون باعاده لانهم مصارفه اذا هل الذي بقا لكون اهل الحرب والخراج حتى انقضاية شرح الملتقى (قوله الملقى به عدم الاحراء) اي عند النية ومن باب اولي عنه عدم ما وهذا هو ما في تجنيس الثاني (قوله الصدقة عليه) صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ وكذلك ما يؤخذ من جبايات الظلم لمصادرات داوى بالرفع مصرفه عليهم جاز عماوى قاله العيني واليه مسمى وفي الحاشية اوصى بثلاث مائة بمقتضى دفع لساياض الخائر جاز وهذا طاهر في انه يجوز زلة وارج واللاطين الجائرة ان يأخذوا لركوات ويصرفوها الى حوائجهم من الدر لم تقي عن ابن الكمال (قوله لانهم بما عليهم) علة مقترنة على المعلول (قوله من البيعات) جمع تمة كفرحة شيء الذي له فيه بقية شبه طلامة حلي عن القاسوس وفي الشبني عن المصباح تسعة وزن تمة تظلمه من طلامة ونحوها اه (قوله فقرا) لان الذي عليهم فوق الذي لهم بل هم اسوء حالا منهم خلوة تمة لغير غيرهم من البيعات (قوله حتى انقي) بالبناء المعجول وانقي بذلك محمد بن سلمة وامير الي هو موسى بن عيسى بن هاشم والى خراسان وكتاب اسير ابلج سأل عن كفارة يمينه فاقني بذلك فجعل يميني يقول خشمه انهم يتولون ما عليك من البيعات فوق ما من المال فكفارتك كفارة عين من لا يملك شيئاً قال في شيخ فامكارهم على يحيى بن يحيى فامكار ما من حيث انقي بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم غير لازم لخوازال يكون لا اعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لانكونه اشق عليه من الاعتناق وكونهم لهم مال وما اخذوه خلطوه وذلك استلزام اذا كان لا يصح تمييزه عنه عند الامام رضي الله تعالى عنه فملكه ويجب عليه الفسخان غير مضر لا شغل انهم بمثل والمديون بقرماني بد فقرا اه افاده صاحب البحر ومجمله مالم يكن فاصلا عما عليهم بمقدار نصاب فيه عاق به وجوب الزكاة ونحوه كما ياتي في قوله ولو خلط الخ (قوله ولو اخذها) اي زكاة السوا ثم قرئت قوله الساعي (قوله لان الاكراه لا ينافي الاختيار) اي لا يسلبه وبه عبر في البحر بل الطوعية فيحقق الاداء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفي المبسوط الاصح الصحة افاده المؤلف في شرح الملتقى (قوله لا الباطنة) وان نوى كافي النهر حيث قال اما لصادره ونوى بالمندفع اليه الزكاة قال المتأخرين انه يجوز ان يصح ان لا يجوز ويغني وهذا كذا رجع في التولية الجلية اه والاخذ بصادرة ليس قيد بل اذا نوى الصدقة عليهم لا يكتفي بما في الخ عن الواقعات السلطان اذا اخذ الصدقات قيل ان نوى بادائها الى السلطان الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ومنهم من قال لا حوط ان يفتي بالاداء ثانيا كالمولم لا نعمان الفقر وهو الاختيار الصحيح اه (قوله بماله) اما اذا لم يكن له مال ونصيب اموال الناس وخلطها ببعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه تفريغ ذمته برده الى اربابه ان علموا والا الى الفقراء ابو العود (قوله لان

[illegible]

الخلط استلزامه) اي بمنزلة من حيث ان حق الفقير يعلو بالذمة لا بالاعيان (قوله اذ لم يمكن تغييره) اما اذا امكن
ركب من عين ماله (قوله وقوله ارفق) اي بالفقراء وحكم الارث انه اذ لم يكن للبيت فيه شيء وجب على الورثة
دفعه لاربابه ان علموهم والافسيلة الصدقة والحرام ينقل من ذمة الى ذمة كما يأتي في الخطر (قوله منفصل
عنه) التقييد بالانفصال ليس احترازا بل المراد على بقاء نصاب بعد ما عليه قال في الشريعة لانه وجوب الزكاة
مقيد بما اذا كان افاضل بعد اتمام ما عليه لاربابه نصا به فلم يقيد بالانفصال وعلى التقييد به اذ لم يوجد لازكاة
في المخلوط كله كما اذا كان الكل خبيثا وهو الذي يعطيه طاهر عبارة (قوله وفي شرح الوهابية انما يكثر الخ)
هذا تقييد لما في الظهيرية حيث قال رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا برجوه الثواب ولم يعلم الفقير بذلك
فدعاه وامن المعطى كغرابه اياه وقوله ولم يعلم الفقير به جدا لانه حيث لم يعلم بجرمته كيف يكفر اذا دعاه
وهو مأور شرعا بالدعاء قال عليه الصلاة والسلام من اعدى اليكم معروفا فكأنتموه فان لم تكافئوه فادعوا له
بل المطلوب منه تحميم اظن وان المعطى انما اعطى من حلال ماله اقول هذا النقل عن الظهيرية خطأ ونصا
كما في ابن الصنعة رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا برجوه الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه وامن
المعطى كغرابه اياه وفي الوهابية ومن دفع المال الحرام لسائل فكفر اذا برجوه ان سيؤخر
ولو علم المعطى به فدعاه وامن من اعطى فالانثى كفروا قال المؤنث وينبغي ان يكون كذا لو كان المؤمن
اجنبيا غير المعطى والقاض وكثير من الناس عنه فلون ومن الجهال فيه واقعون اه (قوله بالحرام القطعي) لا
بمطلق الحرام كما في الظهيرية ولا بد مع ذلك من رجاء الثواب عليه كما هو صريح الظهيرية والمنع لانه حينئذ اعتقد
حل الحرم لان الثواب انما رتبته الله تعالى على الحلال اما اذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى اولم يحضره
شيء اصلا فلا يكفر فيه ان اقول بالكلية راعى فيه لارم قصده وقده لو ان لازم المذهب ليس بمذهب (قوله لانه
ليس بحرام لهينه) قال في المنع لانه قبل الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام لعينه با قطع (قوله
لاستحلاله بالخلط) اي فتعلق حق اغنياء ذمته وسلب الاعيان له غير انه لا يجوز له ان تصرف بهما على الغنى
والنصاب الا بالانبراء او بالاضمان او بقضاء القاضي عليه بالضمان او بدفع البذل كما يأتي في العصب ان شاء
الله تعالى وهذا على قول الامام ولا يكفر على قول الصحابة ايضا لكون ما اداه مشتركا ويحكم الشريك
ان يحمله من استحقاقه (قوله دون نصاب) اي واحد من اي النصب بشر (قوله زكاة اسنين) صورته لانه ثمانية
درهم دفع منها مائة عن المائتين وعشرين سنة بشرط ان يكون عنده النصاب الذي يحل عنه كما في هذه
النسوة ولو كان في ملكه اقل منه فبطل خمسة عن مائتين ثم تم الحول على مائتين لا يجوزون لا ينقطع النصاب
في انشاء الحول ولو عمل خمسة عن مائتين ثم هلك كل ما في يده فانه لا يجوز بخلاف ما اذا بقي منه درهم واستفاد
مالا تم الحول على مائتين فانه يجوز ما يحل وان يكون النصاب كما لا في آخر الحول فلو عمل شاة من اربعين
وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجز الا اذا كانت الشاة فائمة في يد الساعي ولو حكم كان استهلكها وانفقها
على نفسه قرضا لانها لقيمات الغني كمن لا فرق في ذلك بين السواثم والنقود اما لو دفعه الساعي الى الفقير فانفق
هنا لا حوى (قوله اول نصاب) اي يحل دون نصاب لنصب بشرط ان يكون عنده نصاب لان النصاب الاول هو الاصل
في السببية وارتد تع وان ملك ما يحل عنه في سنة التجهيل فلو كان عنده مائتا درهم ففعل زكاة الف فان استفاد
مالا او ربح حتى صار الفان تم الحول وعنده الف فانه يجوز التجهيل وسقط عنه زكاة الف وان تم الحول
ولم يستفد شيئا ثم استفاد فله ان يجزي عن زكاتها فاذم الحول من حين الاستفادة كان عليه ان يركب ويستثنى
من ذلك ما اذا عمل غلطان شيئا يظن انه في ملكه كما لو كان عنده اربع مائة درهم ففطن ان عنده خمسمائة درهم
فاذى عنها فانه ان يحتمل الزيادة للسنة الثانية ولو عمل عن الدنانير له درهم ففعلت الدنانير كان ما يحل على
الدراهم باعتبار القيمة وكذا عكسه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين ففعل عن العين ففعلت
على الحول جاز عن الدين وان هلك بعد لا يقع عنه والدراهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد لا يبدل
اسم اما لو اختلف الجنس بان كان له خمس من الابل واربعون من الغنم ففعل شاة عن احدهما الصنفين ثم هلك
لا يكون عن الاخر يحر (قوله وكذا الوجه) عشر زرع (قوله في البحر) اشار الى المصنف يجوز التجهيل بعد ملك
النصاب الى جوارجه ل عشر زرع بعد الستة قبل الادراك او عشر الفم بعد الخروج قبل البلوغ لانه تجهيل

اذا لم يكن تمييز عند ابي حنيفة وقوله اذ قد
اذل ما جعل مال عن غصب وهذا اذا كان له
مال غير ما استولى عليه باخلط منفصل عنه
يوفي ربه والا فلا من الحوائج السعدية وفي شرح
كتاب التمر عن البراري انما يـ كـفر اذا ائـلـن
الوجه ان يـ عن البراري انما يـ كـفر اذا ائـلـن
بالمرام القلبي اما اذا اخذ من انسان مائة دون
آخر مائة وخطاه ما تنـ تصدق لا يكفر لانه ادى
جرام لعنه الله تعالى لا ستر لـه باخلط (ولو قبل
ذو صاب) زكاته (لستني اولـ صـ) (مـ)
لوجود السبب وكذا الوجـ عشر زرعه او زرع
بعـد الخروج قبل الادراك واختلف فيه

ابو السعد (قوله قيل هذا من تسمية الخ) جواب عن سؤال حاصله ان هذا الباب محتو على بيان اخذ العشر ونصفه وربعه فلماذا اقتصر على العشر وحقيقته من يأخذ العشر فقط وحاصل الجواب انه من تسمية الشيء وهو العامل باسم بعض احواله وهو حال اخذ العشر والزيادة على الترجعة لا تصرف (قوله مطلقا) عشر امكن ان نصفه او ربعه ابو السعد عن النهر (قوله اي علم جنس) وهو ما وضع بازاء الماهية بقيد حضورها في المذهب ابو السعد (قوله هو حر) فلا يصح ان يكون عبد العدم الولاية بجر (قوله مسلم) فلا يصح ان يكون كافرا لانه لا يلي على المسلم بالولاية بجر (قوله هذا تعلم حرمة تولية اليهود) اي باسقاط الاسلام الخ وادلهما قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وتقل ابو السعد حرمة تولية الفاسق هذا العمل قال في الجرح ومن الشروط وجوب الزكاة لان المأخوذ زكاة فتراعى شرائطها كلها اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) وهو ممنوع عن اخذها فاعطى شبهة احكامها (قوله قادر على الحماية) فلا تبيح لو غلب الخواص على مصر او قرية واخذوا منهم الصدقات اه بجر (قوله نصيبه الامام) اي اوثانيه (قوله للمساكين) اي اثنوايه ويشترط حضور المال والمالك فلو حضر المال مع المنبسط او حضر المال واخبر عا في بيته فلا اخذ بجر (قوله خرج الساعي) اي بقوله على الطريق (قوله لياخذ صدقة المواشي) اعلم ان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي والمال الذي يجره التاجر على العاشر وباطن وهو الذهب والفضة واموال التجارة في مواضعها اما الظاهر فلا مال ونوايه وهم المصدقون من السعاة والعشار والولاية لا اخذ لانه لا يخذ من اموالهم صدقة ولما اشترط من دفعه عليه الصلاة والسلام للقبائل من يأخذ الزكاة وكذا الخلفاء بعده حتى قاتل الصديق مانعي الزكاة واما الباطن فنقوض امره الى ارباب الاموال (قوله نقلها) فعبادة) وهي ما يؤخذ من المسلم وقوله على غيرها هو ما يؤخذ من الذمي والحرابي اه حلي (قوله يوزن بخار) اي يضم انتاء وتثنية الجيم ويصح كسر التاء وتخفيف الجيم جمع تاجر فهو ستاني (قوله والباطنة) اي التي معه اما التي في بيته فليس له ولاية اخذ صدقتها (قوله وما ورد من ذم العاشر) كاعتبه وورد ان القيم عاشر افاقته (قوله يحول على الاخذ ظلمًا) كعنا رزما تاسا قال القهستاني العاشر ما جاور فانه امر جليل قد فعله الصحابة ينصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليهم اه وذكر في الجرح ان عمر اراد ان يستعمل انس بن مالك على هذا العمل فقال له استعملني على المكس من عملك فقال لا ترضى ان اقلدك ما قلده رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الثانية من قسم الجبايات والمؤمنين الناس على السوية يكون مأجورا اه (قوله فن انكر تمام الحول) اي على ما في يده وعلى ما في بيته فلو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وما حرم لم يحل عليه الحول واتحد الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في منه الجنس الامناع بجر (قوله او قال لم انا التجارة) او قال ليس هذا المال لي بل هو دية او بضاعة او مضاربة او اما جبر فيه او سكتاب او عبد مأذون ز يلى (قوله او تنقص للنصاب) لان النقص له مانع من الوجوب كالحيط (قوله لان ما يأخذه زكاة) هذا التعليل لا يظهر في غير المسلم (قوله وهو الحق) راجع الى قوله او تنقص اه حلي (قوله ولذا) اي لكون الذين عاملا للحيط والنقص (قوله وكان) فان لم يكن لا يصدق التيقن بكذبه نهر (قوله محقق) فان لم يدر الحال لا يصدق لان الاصل عدمه نهر (قوله لا بعد الخروج) فلو قال ادبت بعد خروجه لا يصدق لا تتقال ولاية الدفع في الباطنة بعد خروجه الى الامام نهر وغيره (قوله لما يأتي) اي في قوله بعد اخراجها اه حلي (قوله وحلف صدق) قيل عليه ان الزكاة عبادة خاصة فكانت بمنزلة الصوم والصلاة لا يشترط التصديق فيها الخلف واجيب بانها وان كانت عبادة تكن تعلق بها حق العاشر في الاخذ وحق الفقير في الاتباع اه والعائد يدعي معنى لواقبه لانه فيستجلب لرباه التكرول كما في سائر الدعاوى بخلاف الصوم والصلاة فانما لم يتعلق به ما حق العبد افاده الاكل والالتصاف (قوله بلا اخراج برآة) هي العلامة وهي اسم خط الابرا من يرى من الدين والعيب برآة والجمع برآة والبراءات عابجة عناية عن المغرب (قوله في الاصح) وهو ظاهر الزاوية وهو المذكور في الجامع الصغير بشرط في الاصل اخراج البرآة لانه ادعى والصدق دعواه علامة فيجب ابرازها ثم على هذا القول هل بشرط اليقين قولان حلي من الجرح (قوله لا تشبه الخط) اي بسبب تشابه بعضه لبعض فلم يعتبر علامة (قوله حتى لو اتى الخ) فترجع على قوله بلا اخراج برآة (قوله اخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بجر وهذا في غير الحر بما فيه فسباقا انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه حلي (قوة الا في السواتم)

هذا من تسمية الخ
قوله مسلم
قوله هو حر
قوله هذا تعلم
قوله قادر على الحماية
قوله نصيبه الامام
قوله للمساكين
قوله لياخذ صدقة المواشي
قوله عاشر افاقته
قوله يحول على الاخذ ظلمًا
قوله او تنقص للنصاب
قوله وكان
قوله لا بعد الخروج
قوله لما يأتي
قوله وحلف صدق
قوله ان الزكاة عبادة
قوله تكن تعلق بها
قوله لرباه التكرول
قوله بلا اخراج
قوله اخذت منه
قوله فسباقا انه اذا دخل

فلا يصدق في قوله ادبت بنفسى الى الفقراء في المصر لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بجر (قوله بعد اخراجها) متعلق بالاموال الباطنة حلي (قوله فكان الاخذ فيها) اي في الاموال الباطنة اذا اخرجت للامام فلا يصدق وان حلف وليس المراد من عدم تصديقه تكذيبه بل عدم الاجراء لما اداه على فرض صدقه فيؤخذ منه ثانيا كمن عليه الجزية او اخراج اذا صرفه الى المقاتلة بنفسه وكن اوصى بثلث ماله للفقراء وعين شخصه يصرف ذلك للجيم فصرفه الوارث بنفسه لا يجوز ابو السعد عن الدور (قوله والاول يتقلب نقلا) وقيل الزكاة هو الاول والثاني سبعة ولولم يأخذ ثانيا لم يلزمه في برآة قدّمته اختلاف وفي جامع ابي اليسر لو اجاز الامام اعطاه لم يكن به بأس لانه اذا اذن له في الابتداء جاز فكذلك اذا اجاز بعد اعطاء ابو السعد (قوله وبأخذها) اي بأخذ العاشر الزكاة (قوله بقوله) اي المولى (قوله لا تبيح وعلى النجاس متاعهم) التبيح ابرار المستور وكشف الشيء عن الشيء كذا في القاموس وبابه نصير كذا في جامع اللغة اه حلي وفي الجرح نقل عن عمر انه قال لعلفاله لا تنقشوا على الناس متاعهم بالفاء والمعنى واحد (قوله ولكنه) اي العاشر يحلفه اي رب المال (قوله عامر) بيان لما في كل ما قال الحلي والذي مر هو انكار تمام الحول وما بعده (قوله لان اهم مالنا) وابست العلة ان المأخوذ منه ضعف المأخوذ من المسلم فيراعى فيه شرائطه كما قاله في الهداية لان المأخوذ من المسلم زكاة بخلاف المأخوذ من الذمي (قوله ادم ولاية ذلك) قال في التبيين ما يؤخذ من الذي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال ادبتا لانان فقرا اهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين اه قال في الجرح حكى المأخوذ منه حكم الجزية من كونه يصرف مصارفها لانه جزية حتى لا يسقط جزية رأسه في تلك السنة نص عليه الامام في الا في بيته تغلب فاذا اخذ العاشر ما عاهاهم فقط عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه (قوله لا يصدق حرابي الخ) اي لا يلتفت الى قوله ولونت صدقة بينة عادلة افاده السكك (قوله في شيء) بيان للمستثنى منه المحذوف حوى (قوله الا في ام ولده) ولونت صدقة كفا في الجرح وطاهره وان مات ولدها وقيد بام الولد لانه لو اقر بتدبير عبده لا يصدق لان التدبير لا يصح في دار الحرب بجر (قوله لعلام) ليس بثابت النصب من غيره ولا يكذب على قياس ما ذكرنا في ثبوت النصب (قوله لفقد المالية) علة لامستثنين اي والاخذ لا يجب الا من المال نهر (قوله لانه اقر بالعق) اي فيجوز عليه حكمه وهذا تعليل لقوله عني عليه وقوله فلا يصدق في حق غيره وهو العاشر والمساكين تعليل لقوله وعشر (قوله لثلاث الخ) علة المحذوف وهو قوله فيصدق (قوله بجرم به ملاخسر) لم يوجد هذا الجرم في الدور (قوله والغاية) اي غاية البيان للاتصاف (قوله ورجحه في النهر) بانه كلام اهل المذهب فهو احق ما اليه يذهب وفيه ان الذين جزموا بالتصديق من اهل المذهب ايضا وقواعد المذهب تقتضي ما قالوا قاله الحوى اقول ان مراد صاحب النهر ان ما ذكره السروجي وتبعه من بعده بلفظ ينبغي وهو بحث مصادم لقوله اشار اليه ابو السعد (قوله واخذ من الخ) بالبناء للمجهول كما يدل عليه آخر العبارة قال في الجرح والمأخوذ من المسلم زكاة ومن الذي صدقة مضاعفة تصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الجرح بطريق الحماية ويصرف مصارف الجزية بجر عن غاية البيان (قوله ومن الذي الخ) اي مع مراعاة الشروط من الحول والنصاب والفرار عن الدين وكونه للتجارة فتح القدير (قوله بذلك) اي بهذه الاقسام الثلاثة امر عمر سعيانية (قوله لان مادونه عفر) اما في المسلم والذمي فظاهر واما في الحرابي فله عدم احتياجه الى الحماية لانه حلي عن النهر (قوله وبشرط جهلنا) هذا قيد في الجرح فقط اه حلي (قوله بقدر ما اخذوا منا) لو قال ما اخذ اهل الحرب منا في يد الله قاصر على اهل الحرب لكان اولي لان عطفه بدون ذلك على ما قبله فيقيدانه بتعلق بالثلاثة كما عطف عليه وليس كذلك (قوة مجازاة) ليس المراد ان اخذنا بمقتضى لان اخذهم اموالنا ظلم واخذنا اموالهم حق ولكن المقصود انا اذا علمناهم بمثل ما علمونا كان اقرب الى المقصود من الامان واواصل التجارات ابو السعد او صورته صورة المجازاة لان اخذنا بيع اخذهم قلة وكثرة الا فيمادون النصاب (قوله ابقوا للامان) لان ابقاء ما يلغيه ما منه فيه ابقاء الامان الذي اخذنا منه (قوله لا يشرعوا عليه) اي على عدم الاخذ منا حلي (قوله من مال صبي حرابي) وكذا الصبي الذي والمسلم (قوله الا اذا عاد) لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استغاده في كل مرة بجر (قوله بلا تجديد حول) ولا يمكن ان يقيم حول في دارنا فاذا اقام ثم خرج الى داره ما راعى العاشر عشره ثانيا

بعد اخراجها من البلد
الصحف بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها
للامام فيها هو الزكاة والاول يتقلب نقلا
وبأخذها منه بقوله لقول عمر لا تبيح
على الناس متاعهم (قوله عامر) (قوله لا يصدق حرابي الخ)
(قوله عامر) لان اهم مالنا
التي في شيء (قوله لعلام)
لمنه هذا ولدي (قوله لا يصدق في حق غيره)
عليه وعشر لانه اقر بالعق ولا يصدق في حق غيره (قوله الا في ام ولده)
عنا (قوله ادبت الى امتصال المال حرم به)
مثلا خسروا ذكره الزبلي نهما للسروجي
بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن الجرح
جرم في العصابة والغاية بعدم تصديقه بجر
في النهر (قوله واخذ من الخ)
سواء كان تغلبا ولم يبيح في الجرح
عن الظهيرة (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
امر عمر (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
لان مادونه عفر (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
(قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
الا اذا اخذوا الكل (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
ما يلغيه ما منه ابقاء الامان (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
شأننا لم يلغ ما منهم نصابا (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
في الاصح (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
منا (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
ولا يشرعوا عليه (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
بكون من الحرابي من اموال صديا (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
(قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
السنة الا اذا عاد الى دار الحرب (قوة) بشرط كون المال (قوة) بشرط كون المال
الاخذ بالتجديد حول

ورده الى دار الاسلام نهر (قوله او عهد) اى امان بدخوله دارهم ثم خروجه اليها (الطيفه) روى ان حريانصر ابا
مر على عاتر عروضى الله تعالى عنه بقرص لبيعه قيمته عشرون الف درهم فاخذ منه الفين ثم لم يتق له بيه
فرجع ومر عليه عائدا الى دار الحرب فطلب منه العشر فقال ان ادبت عشرة كرامت عليك لم يبق لي منه شئ
فترك الفرس عنده وجاء الى عمر فوجده في المسجد مع اصحابه ينظر في كتاب فوقف في باب المسجد وقال انا الشيخ
النصرانى فقال عمر انا الشيخ الحنفي ما وراءك قصص عليه قصته فعلم عمر الى ما كان فيه فظن النصرانى
انه لم يلتفت الى ظلامته فعزم على اداء العشر ثانيا فلما انتهى الى العاشر وجد كتاب عمر قد سبقه وفيه انك
اذ اخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة اخرى قال النصرانى ان دينا يكون فيه العدل هكذا الحقيق ان يكون
حقا قال اه تبين (قوله حتى دخل دار الحرب) اى بعد ان دخل دار الاسلام وخرج منها (قوله بخلاف المسلم
والذى) فان العاشر ياخذ من المسلم ما مضى من مرات المرور عليه بالشروط المتقدمة (قوله لعذم المسقط) اى
لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بجر (قوله من قيمة خبر) تعرف قيمته بقول فاسقين تايلا ودينين اسما
وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع الى اهل الذمة اه بجر او بتوليهم بيعها او باخذ من اثمانها فان امير المؤمنين
عروضى الله تعالى عنه قال ولو هم بيعها واخذوا العشر من اثمانها (قوله وجلود ميتة) فيه ان جلود الميتة
من قبيل القبيى وسأى ان اخذ قيمته كما خذ عينه وكونه مالا في الابداء وبصير مالا في الانتهاء بالخبر مما لا تأثر له
في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك على عشر الخمر وانما جعلوا العلة كونه ماليا اه حاي قلت ما علة به صاحب البحر
ثانيا في عشر الخمر يظهر فيها حيث قال ولان حق الاخذ منها للعمابة والمسلم يحرمى خرقته للفضيل فكذا
يجمع على غيره اه فيقال مثله في جلود الميتة (قوله كذا اقر المصنف منه) اى في الاطلاق للكافر قيم الخمر
وليس الحكم به ما ذكر بل يؤخذ منه انه شر وان لم يوا التجارية فلما كان هذا الاطلاق خطأ جله الشرح على الذى
وبين حكم الخمرى بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربى بلانية تجارة فاذا الهامى (قوله وبلغ نصيبا) وذلك لانه ينشوط
فيه شروط اتركها وان كان مصرفها مصرف الجزية كما مر (قوله ولا يؤخذ من المسلم شئ اتفاقا) لانه منهى
عن غلكتها واخذ العشر منه بقوى وضع يده عليها (قوله مطلقا) اى سواء كان مضافا الى الخمر لا وقال
جروى عن بعضه مضموم الى الخمر به ماله او قال زفر به بشرط مطلقا لانه مال عندهم كالخمر وقال الامام الشافعى
رضى الله تعالى عنه لا يشترط ان يملكها بل ايجال حتى لو انفق ذى خردى او خنزيره لا يضمن عنده كذا
في المهداية اه حاي (قوله فاخذ قيمته كمينه) لان الاداء لا يمكن الا من حيث الذمين بها كذا في ابى السعود
(قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذى من ذى داره بخر او خنزير ونفعيها مسلم اخذها بقيمة الخمر والخنزير
اه حاي ولا يقال فيها ان اخذ قيمة الخنزير كما خذ عينه لما ذكره الشرح وفيه ان النفع يدفع قيمة الخنزير وليس
بأخذ ونظر الشفعة لو اخذ المسلم كافر قيمة خنزيره الذى استهلكه كافر ونفعي بها دين مسلم فانه يطيب للمسلم
لان الاختلاف في السبب كاختلاف العين شرعا ولك المسلم سبب آخر وهو قبضه عن الدين فاذا في النهر (قوله
لانه لو باع احد النفع) اى المسلم الدار المشروعة (قوله ولا يؤخذ ايضا) اى كمالا يؤخذ من قيمة الخنزير (قوله
في يمينه) الخمر يرجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حربيا كما سرح به الشرح في قوله مطلقا اه حاي
(قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لغة القطعة من المال وعرفا ما يدفعه المالك لمن يتجر فيه ليكون الربح كله
لصاحبه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو عبر بالامانة كمدر السريعة لا غناء عما به نهر (قوله الا ان تكون
البضاعة طرية) قال الزيلعي وان ادعى اى الحرى انه بضاعة او نحوها فلا حرمة لصاحبها ولا امان وانما الا امان
لذى فيه له اه فالحكم ليس قاصرا على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) اراد به رأس ماله لانه فيه ليس
بماثل ولا نائب ابو السعود عن الزيلعي (قوله بدين محيط بماله ودينته) انما يقيد به لانه محل الخلاف بين الامام
رضى الله تعالى عنه وصاحبيه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعندهما يملك حتى لا يتخذ عنه في
عبده المأذون عنده وعندهما يتخذ كما في باب المأذون من الزيلعي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه
سواء كان مولا نفعه ام لا اما اذا كان معه مولا فلا نفع له من المولى عنده وللشغل عندهما كذا في البحر
واما انما يمكن معه مولا فظاهر اه حاي (قوله لو مأذون غير مدين) او مدينون بغير محيط بل هو اولى (قوله
ليس معه مولا) اما اذا كان معه مولا ولم يكن دين اصليا فخذ العاشر حقه او كان عليه دين غير مستغرق

[illegible]

ان بقي بعد الدين قدر نصاب والحاصل ان المأذون اما ان يكون مديونا بمحيط او بغير محيط او غير مديون اصلا
وفي كل امان يكون مولاه معه او لا فان احاط الدين بماله وبقية لا يعشره مطلقا واذ كان غير مديون اصلا
او مديونا بغير محيط فان لم يكن معه مولاه فلا شيء عليه وان كان معه مولاه عشر حيث بقي بعد وفاء الدين نصاب
(قوله على الصحيح في الثلاثة) اي في مجموعها وهو المضاربة وكسب المأذون اما البضاعة فلا خلاف فيها وكان
الامام رضى الله تعالى عنه يقول اولاي عشر المضاربة وكسب المأذون لان المضارب كالمالك حتى جازعه
من رب المال وليس لرب المال عزله بعد ما صار المال عروضا والمأذون يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعمدة
على المولى ولا يتقيد بشئ من التجارة اذا قيده المولى بخلاف المضارب فكان اولى بالحكم من المضارب ثم رجع
فيهما على الصحيح اه حلي (قوله ومكاتب) لانه لا ملك له تام اذ يجوز ان يهزم نفسه فيكون ما يده للمولى (قوله
اخذ منه ثانيا) طاهره وان لم يكن له طريق الا هذه والعلّة بعده لان يقال انها تقتضي الجنس (قوله بخلاف
ما لو غلبوا على بلد) فاخذوا الزكاة سواء كانت زكاة سواهم ام غيرها او بالعود لان التقصير من الامام نهر (قوله
من نصاب رطب للتجارة) صورته ان يشتري نصاب قريب مضى الحول عليه شيئا من الخضر والثمار للتجارة فيتم
الحول عليه حلي عن الشربلالية (قوله ونحوه) كقائه وخيار (قوله لا يعشره عند الامام) رضى الله تعالى عنه
اكنه يأمر المالك باذنه بنفسه وعندهما يعشره لدخوله تحت حجة الامام حلي عن الشربلالية (قوله نهر
بخنا) واصله للسكال وان لم يعزه صاحب النهر اليه قال في الشربلالية قال السكال في تعميل قول الامام رضى الله
تعالى عنه لا يؤخذ منها لانها تفسد بالاستيقاء وليس عنده فقر في البر ليدفع اهم فاذا بقيت ليجدهم فدرت
فيه ورت المقصود فلوكنا وعنده اواخذ بصرف الى عمالته كان له ذلك اه

باب الرکاز

(قوله الحقوه الخ) جواب سؤال حاصله حتى هذا الباب ان يذكر في السبلان المأخوذ منه بصرفه مصرف العجبة وحاصل الجواب انهم انما الحقوه بالزكاة لكونه من الوظائف المالية فاشبهها وقدمه على العشر لان العشر مؤنة فيها معنى القرية والركاز قرية مختصة (قوله من الركز) اي مأخوذ منه لامتثاق لان ١٠٠٠ الاعيان جامدة (قوله اي الانبات) يقال شئ واكرأى نابت مغرب (قوله بمعنى الركوز) فهو بمعنى اسم المفعول وهو خبر ثان لقوله هو وليس نعتا لانبات كمالا يخفى حلي بقليل زيادة ولو قال وبمعنى الركوز ليعيد انه معنى ثان لكان اولي (قوله وشرع الخ) نظا هره انه ليس معنى لغوا وفي الخ عن المغرب هو المعدن او الكترولان كلاهما ص كوز في الارض وان اختلف الزاكره ونظا هره انه حقيقة فيهما مشترك اشتراكا معنويا وليس خاصا بالدين اه قال في النهر وعلى هذا فيكون متواطئا وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكترول لامتناع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقود له اماه (قوله فلذا) اي لاجل عمومته (قوله معدن) هو ينفتح الميم وكسر الدال وقعهما من عدن بالمكان اقام به فاصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه فتح (قوله خلق) بكسر الخاء نسبة الى الخلقة وبفتحه نسبة الى الخلق حلي موضحا (قوله ومن كثر) مأخوذ من كثر المال اذاجده ابو السعود (قوله لانه الذي يخمس) تلميل لتخصيصه المدفون المطلق في المتن بمدفون التكفار اه حلي واما مدفون المسلمين فهو في حكم اللقطة (قوله وجد مسلم اودى) قيد بهما لان الحرق والمستامن اذا علم بغير اذن الامام لم يكن لهما شئ اذ لا حق لهما في الغنية منخ وسيصرح به المصنف (قوله معدن نقد) اي ذهب او فضة بحر (قوله ونحو حديد) اي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص اه حلي (قوله وهو كل جامد الى آخره) كالرصاص والنحاس والصغير بحر قال المصنف في شرحه واعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة انواع جامد يذوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالجص والنورة والكمال والزنبرج وسائر الاجار كالياقوت والمخ وماليس بجامد كالما والغير والنقط ولا يجب الجنس الا في النوع الاول اه (قوله ينطبع) اي يبلن (قوله ومنه الزئبق) لانه ينطبع مع غيره فكان كالفضة وهو بالياء وقد يميز بالياء على الاول مفتوحة وعلى الثاني مكسورة اه حلي عن النهر قال في البحراته حجر ينطبع فيسيل منه الزئبق وقيل هو حيوان ذو خمس يتحرك بالارادة ولهذا يقتل كذا في المعراج (قوله كنفط) بكسر النون وقد فتح قاموس وهو دهن يعطو الماء كاسيد كره الشرح في باب العشر اه حلي (قوله وقار) القار والغير والزفت شئ يطلى به السفن اه حلي (قوله كعدان

على العهد في الثلاثة لعدم ملكهم ولا
لا يؤخذ العشر من الوصى اذا مال هذا مال
التبصر ولا من عهد ومكاتب (من على عاشر
الحجرات عشر ومن على عاشر اهل العدل
اخذ منه ارباعا) لتقصير عبودهم بهم بخلاف
مالا على اهل بلد (من) من نصاب رطاب
للتجارة كالمخزوع لا يقصر عن آفة فياخذ ربع
الا اذا كان عند العاشر تقصر آفة فياخذ ربع
لهم من ربحنا (باب الركان)
المقصود بالركان كونه من الوظائف المالية
(هو) اتفق من اركان اى الاثبات بمعنى المراكز
ونزعا (مال) مركز (تحت ارض) اعم
(من) كون ركان الخلق تعالى (و) من (كبر)
(معن خلق) خلقه الله تعالى (و) من (كبر)
اى مال (مدفون) دفنه الكفار لانه الذي
يجهل (وجبه مسلم حديث) ووقفه فبما
اواشى (مدفون) ارضى (و) من (كبر)
ينقطع بالبار ومثله ارضى يخرج المانع كالمظنة
وقد روي في المطبع كعادن الاجتار

المبيوت الاربعة الآتية مع بيان مستحقها في النظم (قوله بما هو موجه له) اي بما اعد ليعطاه كان ينظر
 بيت الخراج وهو من المنافسة اه حلي (قوله للمودع) يفتح الدال (قوله لنفسه) اي ان كان فقيرا (قوله من
 المصارف) ومصرف التركة التي لا وارث لها جهات المسلمين (قوله دفع النامية والنظم الخ) قال صاحب النهر
 في الكفالة ومن احسانا من قال الافضل ان يتساوى مع اهل محله في اعطاء النامية قال القاضي هذا كان
 في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهد واما في زماننا فكثر التواضع وتوخذ طما ومن تمكن عن دفع الظلم
 عن نفسه فهو خير له اه وان حل كلام القاضي على ما اذا لم يحصل حصته باقيم حصل التوفيق (قوله حصته)
 مقبول يحمل وباقيم فاعله يعني الان لازم من عدم تحمل الظلم تحمل القوم له فحينئذ ينبغي ان يعمل معهم
 وبعينهم اه حلي (قوله وتصح الكفالة بها) اي بالنامية سواء كانت بحق كحري النهر المشترك للعامة
 واجرة الحارس للمحلة لمسي بدار مصر الخفير وما وطف للإمام ليجهزه الجيوش وفداء الاسارى بان احتاج
 الى ذلك وليكر في بيت المال شي فوطف على اناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقا او كانت بفرض حق كجبايات
 زما تتساقطها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكافرة الرجوع على مالك الارض وعليه
 الفتوى وقيد شمس الائمة بما اذا امر به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الشرح
 وصاحب النهر في الكفالة (قوله ويؤثر) فلا يفسق حيث عدل وهو نادر ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا
 يعرف) اي يعلم ولا يعلم اي لا يفتي به بل لا ينبغي اظهاره وفيه انه بالنظر الى الكفيل والمكفول عنه يعرف
 ويعرف واما بالنسبة الى الظالم والكفيل فيفتي بحرمه الاخذ منه والتباعد عنه وهذا يعرف ويعرف ايضا
 فلا وجه حينئذ لقوله وهذا يعرف الخ (قوله كفلا) اي لاجل الكف والامتناع (قوله لمادة العالم) اي لما يديه
 الظلم ويتقوى والمراد قطع الماهية الظلم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الثاني خلافا لما ذكره الشرح
 في سير المستنى ولو كان المالك غنيا من السلطان تله ليت المال كذا في النهر ويحل لب الارض لو مصرفا
 والانصاف به به يفتي وما في الحاشي من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ذكره الشرح في العشر من
 هذا الكتاب (قوله لا انفسى) اي لو ترك الامام العشر لا يجوز اجبا او يخرج به نفسه للفقراء ذكره الشرح
 فيما يأتي (قوله ابن النخعي) هو والد شارح منظومة ابن وهبان حلي عن الشربلالي ولا يفتي مناسبة
 ذكر الشرح هذه الايات هنا فان لها مناسبة بالعشر ولها مناسبة بالمصروف المذكور بعدها وهي
 من بحر الوافر (قوله لكل مصارف) اي اشياء تصرف فيها ولهافنى اعم من كونها اشخاصا (قوله الفئانم)
 على تقدير مضامين اي بيت مال الفئانم وكذا يقال فيما بعده (قوله والكنوز) اي كنوز الجاهلية (قوله وكان)
 من عطف النعم بجذف حرف العطف للضرورة حلي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر قال فيه لاهد
 وهم الذين يتصدقون بالزكاة المقرضة وهو القسم الثاني وفيه انه عطفه على قوله الفئانم وهو غير حسن لان
 قوله تصرف الاولين بعد ذلك لا يتناسب لانه الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مضاف صدقة
 المتصدقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدها يرجع الى الثلاثة المذكورة قبله (قوله خراج مع
 عشر) الذي في الزبلي وغيره ان العشر المأخوذ من الذي يضاف الى الخراج في المصروف ورابع العشر يضاف
 الى الزكاة في المصروف والمطابقة بين ذلك اه حلي عن الشربلالي (قوله وجالية) هي الجزية وتطلق على اهل
 الذمة كما في القاموس لان محمد بنى الله تعالى عنه اجلاهم من حريرة العرب اه (قوله بليها العالمون) اي يتولى
 قبضها عامل عداية قوله عندنا (جمع سائمة لا تملك لم يذبح ما حياها) قوله مثل ما لا يكون (ما وافقة
 على تركه) (قوله فصرف الاولين) بالنقل للوزن اي الكنوز والركاز والثاني الزكاة المقرضة والنصف في الاول
 هو الوارد في الفئانم لانهم يصرفان مصارفها والنصف في الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونص
 الشفعية قوله تعالى واعلموا ان ما غنم من شى بالاية (قوله واثانها حواء مقانلون) فيه قصور واجام اختصاص
 المقانلين بالخراج والعشر والجاهلية ونحوها وليس مرادا فانه يصرف لمصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والفضاء والعمال ورزق المنافسة وذراى الجميع اه حلي عن الشربلالي
 (قوله فصرف جهات) فيصرف الى المرضى والزمنى والقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور والمساجد
 وما اشبه ذلك وقد نزع الساطم في ذلك ابن الضياء في شرح الغزوية معز بالبرزوى وهو مخالف لما في الهداية

والزبلي

وغيره بما هو موجه له لانه دابة والمودع
 مصرف ودبغة مات وبها ولا وارث لنفسه
 او يورث من المصارف دفع النامية والظالم عن
 نفسه اول ارا ان جعل حصته باقيم رخص
 الكفالة بها او يورث من قام بتوزيعها باعدل
 وان كان الاخذ بالاولا ولا يعرف ولا يعرف
 صكفا لامة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك
 ر العشر وسبب غنائه في بيان بيت المال
 ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن النخعي
 قتال
 بيت المال اربعة لكل مصارف بيتها العالمون
 من المال والكنوز وكذا بعدها المتصدقون
 فاولها الفئانم والكنوز
 وثانيها خراج مع عشر وجالية بليها العالمون
 ورابعها الضوابط مثل ما لا يكون له افس وارثون
 فيصرف الاولين بعد ذلك لا يتناسب لانه الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مضاف صدقة
 المتصدقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدها يرجع الى الثلاثة المذكورة قبله (قوله خراج مع
 عشر) الذي في الزبلي وغيره ان العشر المأخوذ من الذي يضاف الى الخراج في المصروف ورابع العشر يضاف
 الى الزكاة في المصروف والمطابقة بين ذلك اه حلي عن الشربلالي (قوله وجالية) هي الجزية وتطلق على اهل
 الذمة كما في القاموس لان محمد بنى الله تعالى عنه اجلاهم من حريرة العرب اه (قوله بليها العالمون) اي يتولى
 قبضها عامل عداية قوله عندنا (جمع سائمة لا تملك لم يذبح ما حياها) قوله مثل ما لا يكون (ما وافقة
 على تركه) (قوله فصرف الاولين) بالنقل للوزن اي الكنوز والركاز والثاني الزكاة المقرضة والنصف في الاول
 هو الوارد في الفئانم لانهم يصرفان مصارفها والنصف في الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونص
 الشفعية قوله تعالى واعلموا ان ما غنم من شى بالاية (قوله واثانها حواء مقانلون) فيه قصور واجام اختصاص
 المقانلين بالخراج والعشر والجاهلية ونحوها وليس مرادا فانه يصرف لمصالح المسلمين كسد الثغور وبناء
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والفضاء والعمال ورزق المنافسة وذراى الجميع اه حلي عن الشربلالي
 (قوله فصرف جهات) فيصرف الى المرضى والزمنى والقيط وعمارة القناطر والرباطات والثغور والمساجد
 وما اشبه ذلك وقد نزع الساطم في ذلك ابن الضياء في شرح الغزوية معز بالبرزوى وهو مخالف لما في الهداية

والزبلي اه حلي (قوله تساوى) فعل ماض والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس اي تساوى المسبلون
 فيها من جهة النفع اه حلي

(باب المصروف)

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجد واعثها مصرفا اي معدلا كذا في البحر عن ضياء الخلوم وعرفه
 القهستاني اصطلاحا بقوله مسلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة اليه حوى والمراد بالعشر العشر
 مصرف الزكاة والعشر) يشير به الى ان في المصروف عوض عن المضاف اليه حوى والمراد بالعشر العشر
 ونصفه اللذان يؤخذان من ارض المسلم ورابع العشر الذي يؤخذ منه اذ امر على العاشر اه حلي وزاد
 القهستاني على ما في الشرح صدقة الفطر والكفارة والتذرو غير ذلك من الصدقات الواجبة (قوله واما خمس
 المعدن) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والنهر والاولى كما قاله الحلي خمس الركاز ليشمل الكنز لانه كالمعدن
 في الصرف كما مر (قوله فصرفه كالفئانم) اي وتذكر في الجهاد (قوله هو فقير) الفقير وما عطف عليه خير عن هو
 يجمل العطف سابقا على الاخبار حوى وقدمه اقتدا بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونهر لان الفقر
 شرط في جميع الانصاف الالعمال والمساكين وابن السبيل (قوله او تدبر نصاب الخ) جمع الشرح تفسير النخبة
 الى تفسير الهداية وهو ما في المصنف فن تحقق فيه هذا او هذا فهو فقير فحقته فثمان وفي شرح الملتقى ويجوز
 الدفع اليه ولو كان محصيا مكتسبا كما في العناية بكن في المعراج انه لا يطيب له الاخذ لانه لا يلزم من جواز
 الدفع جواز الاخذ كظن الفنى فقيرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بجواز اخذها لمن لم يملك نصابا من الاول
 عدم الاخذ لمن له سداد من عيش كذا في البدائع ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له
 ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين
 معسرا يجوز له اخذ الزكاة في اصابه الاقارب لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موصرا معتقرا لا يحل له
 اخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله عليه دين عا دلة لا يحل له اخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فيحلفه
 فاذا حلفه بعد ذلك يحل له اخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصابا بحجر وسيأتي في الشرح الاشارة اليه
 (قوله غير نام الخ) كنز الذي يساوى نصابا وملبسه كذلك (قوله مستغرق في الحاجة) اما اذا لم يكن محتاجا
 اليه فصرم عليه الزكاة ولا تجب عليه بل تجب عليه صدقة الفطر (قوله ومساكين) من السكون فكانه ساكن
 من الجهد غير متصرف وهو ممل يفتى فيه المذكر والمؤنث وقد يقال مسكينة قهستاني واعلم انه في الزكاة
 يجوز الدفع الى صنف واحد كما يأتي لان المقصود بهاد دفع الحاجة وهي تحصل بالدفع اليه ولو اوصى بثلث ماله
 للانصاف السبعة لا يجوز الصرف الى صنف واحد على الصحيح وانما اختلفوا في الوصية والتذرو والوقف فقال الامام رضى الله
 تعالى عنه انما صنفان وهو الصحيح وقال ابو يوسف انما صنف واحد وفائدة الخلاف تظهر فيما لو اوصى بثلث
 ماله لفلان وللقرآن والمساكين فعلى الصحيح لفلان ثلث الثلث وعلى قول ابى يوسف نصف الثلث (قوله على
 المذهب) وقيل على العكس كما في البحر (قوله لقوله تعالى الخ) ولتخصيصه في قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا
 وقال الشاعر اما الفقير الذي كانت حلوبته بماء فقير مع ان له حلوبة ابو السعود (قوله دامت به) اي الصق
 بطنه بالتراب من الجوع ابو السعود (قوله وآية السقينة) جواب عما استدله الشافعي رضى الله تعالى عنه
 على مدعاء من ان اقرضه اسوه حال من المسكين (قوله للرحم) فكانوا اغنياء وقيل لهم ذلك كما يقال لمن ابتلى
 ببلية مسكين اولانهم كانوا مقهورين بغير الملك او كانوا فيها ابراء افاده الزبلي (قوله وعامل) مشتق من العمل
 وهو فعل الانسان بقصد فهو اخص من القفل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يم الساعى) هو
 من يسعى في القسائل لجمع صدقة السوائم والعاشر من نصبه الامام على الطرق لياخذ العشر ونحوه من المارة
 (قوله فيعطى) اي ما يكتفيه واعوانه بالوسط مدة ذهابهم وايامهم مادام المال باقيا ولا يجوز له ان يتبع شهوته
 في المأكل والمشرب والملبس فهو حرام لكونه اسرافا محض وعلى الامام ان يبعث من رضى بالوسط ولو اخذ
 الصدقة فضاقت في يده بطلت عماله ولا يعطى من بيت المال شيئا واذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يراد على
 النصف لان النصف عين الانصاف يجوز في القهستاني عن المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله

(باب المصروف)
 اي مصرف الزكاة والعشر واما خمس المعدن فصرفه
 كالغنائم (هو فقير وهو من له ادنى شى) اي دون
 نصاب او قدر نصاب غير تام مستغرق
 في الحاجة (ومساكين من لا يملك نصابا من الاول
 المذهب لقوله تعالى او مسكينا ذا متربة وآية
 السقينة للرحم (وعامل) اسم الساعى والعامل

راعوا فيه في ذهابهم ويجزيهم ولو ثلاثة ارباع الشرا (قوله ولو غنيا) لان ما يأخذه شبه بالاجرة وشبه بالصدقة
 للقول يحمل لغتي ولا يعطى لوهلك المال او اداهها صاحب المال الى الامام وللتثاني لا يحمل للماشي
 يسقط الواجب عن ارباب الاموال لو هلك المال في يده لان يده كيد الامام بجر (قوله لا هاشميا) في النهاية
 لا يفيد صحة قوليه وبما رتبنا استعمال الماشي على الصدقة فاجرى له منها رزق لا ينبغي له اخذه ولو عمل
 رزق من غيرها فلا بأس به قال في التهر لکن ما مر ان من شرائط الساعي يعنى ومثله العامل ان لا يكون
 هاشميا هو الذي ينبغي ان يقول عليه اه موضحا على رواية ابى عصمة من جواز دفعها للماشي يجوز قوليه
 بها واخذه الاجر (قوله لانه فرغ نفسه الخ) علة لقوله ولو غنيا كما افاده صاحب الجرح وهذا التعليل يفيد
 تحقق الجزاء بالغما بلغ سواء هلك في يده ام لا وهو غير التحقيق والتحقيق ما قدمنا من ان له شين الخ
 كره صاحب الجرح (قوله وهذا التعليل) قد علمت انه غير التحقيق ولا ينتج دعواه فلا تقوى به دعوى اخرى
 قوله ما نسب للواقعات) لم يرها المصنف وانما رأه بخط ثقة منسوب اليها (قوله من ان طاب العلم اى
 لوهاشميا على رواية ابى عصمة (قوله ولو غنيا) ولا يبعد غنيا بكتبه التي تساوى نصابا وهو من اهلها
 حاجية لان زادت على الحاجة او كان جاهلا منع (قوله اذا فرغ نفسه) المراد انه لا تعلق له بفرد ذلك فبحر
 مطالبات المعلومة وما يجلب له النشاط من مذهب الهموم لا ينافي التفرغ بل هو سبب في اسباب التحصيل
 قوله واستدته) نعم او بمعنى اذ امانة المخلو (قوله لجهز الخ) علة لجواز اخذ (قوله والحاجة داعية الخ)
 والالحال والمعنى ان الانسان يحتاج الى اشياء لا غنى له عنها لحيته اذا لم يجز له قبول الزكاة مع عدم
 تسايه اعمق ما عنده ومكتنحنا جافية قطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من يتوجه وهذا الفرع
 قال لا اطلاقهم الحرمة في الغنى ولم يفتوا احد (قوله ما يكفيه) مع قول لقول المصنف يعطى (قوله ومكاتب)
 ومعنى قوله تعالى وفي الرقاب عند اكثر اهل العلم والافرق بين الصغير والكبير خلافا لتقييد الحدادى
 لكبير ابى السعود (قوله لغير هاشمى) لان الملك يقع للمولى من وجه والجهة ملحقه بالحقيقة في حقهم محيط
 قوله ولو عجز) ولو بتعجيل يده (قوله حل لمولاه) وهل يجوز للمكاتب دفع ما اخذه من الزكاة لغير المولى توقف
 به صاحب التهر والجرثم نقل صاحب الجرح ما يفيد المنع حيث قال لان الملك يقع للمولى من وجه فان مراده
 هذه النعمه كنهه العلامة نوح قدس الاستدلال على ان المكاتب ليس له صرف المال الى غيره هذه الجهة
 قوله وسكت عن الموقاة قلوبهم) كانوا اصنافا ثلاثة نصف كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام ليسلوا و نصف
 عطهم لدفع شرهم ونصف السلوا في اسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقرير اعالى الاسلام كل ذلك كان جهادا
 منه صلى الله عليه وسلم لاعلاء كلمة الله تعالى لان الجهاد يكون نارة باللسان ونارة بالبيان ونارة بالاحسان
 كان يعطهم كثيرا حتى اعطى ابا سفيان وصفوان والافرق وعيينة وعباس بن مرداس كل واحد مائة من الابل
 قال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاني وهو انقض الناس الى فآزال يعطيني حتى صار احب الناس
 الى ثم في ايام الصديق جاء عيينة والافرق بن عاصم يطلبان ارضا يكتب لهما بها الجباة عفر فزق الكتاب
 فقال ان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنكم فان بتم عليه والافيينا وبينكم السيف فانصر قال ابى بكر وقال
 انت الخليفة ام هو فقال هو ان شاء ولم ينكر عليه ما فعل فانهقد الاجماع زبطى لا يقال كيف يجوز صرف
 الصدقة للكفار لان الشرع اذا انصرف الى الصرف الهم كان هو المشروع فتح (قوله اما بزوال العلة) فم ومن قبيل
 انتهاء الحكم لانها علمته وهو باعازدين الله تعالى فلما اعزاته الاسلام واغنى عنهم سقطوا بجر (قوله
 اونسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وهو مستند الاجماع وجعل في الجرح مستند الاجماع قوله تعالى وقيل
 الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وانما جعل النسخ بالحديث لا الاجماع لان الصحيح ان النسخ به
 لا يكون لان النسخ لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بمجته في حياته لانه لا اجماع
 بدون رأيه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالمرجوع اليه هو البيان المشعور منه واذا صار الاجماع
 واجب العمل لم يبق النسخ مشروعا (قوله لمعاذ) وقد بعثه عاملا على الصدقة فيجتم ان هذا كان
 أثر الامر منه عليه الصلاة والسلام واليه اشار في التهر (قوله وردها في فقراتهم) اى اصرها عليهم والمراد
 ما يميز الاصناف السبعة وانما خص الفقراء لانهم اكثر الاصناف والحق في الفقر في الجوع الا في العامل ونحوه

ولو غلبت الاهل عليها لانه فسرغ نفسه
 اثم زاد العمل فاحتاج الى الكفاية والتقى لا يمنع
 من تناولهم عند الحاجة كان السبيل
 يجرى من ان طالب العلم يجوز له اخذ ركا
 لوادعيا وافرغ نفسه لا فائدة الى مالايه
 ولو غلبت الكسب والحاجة داعية الى ما يكفيه
 اهن عن الكسب (قدر على نصف ما
 منه كذا ذكره المصنف) لا يركب على نصف ما
 واعوانه الوسط لكن تغيرها شي وان سبيل
 يتغير او يتكرب اكثر منه فلا يلزم
 كمولاه ولو الزمن منه فلا يلزم
 وصل الماله وسكن عن الزمن فلا يلزم
 اما بنزول العلة او نسخ بقوله عليه السلام
 ان في آخر الامر خذها من اغنياءهم وردها
 في فقرهم

(قوله ومديون) هو المراد بالغارم في الآية فيطلق على الدائن أي الذي له دين على الناس لا يقدر على أخذه وليس عنده نصاب والغريم فعيل بمعنى فاعل وبمعنى مفعول فيعني ما ذكره الجوهرى قال في النهر الآن الظاهر هو المديون وإنما جاز للدائن المذكور لانه فقير لانه غارم اه (قوله لا يملك نصايا) ويشترط ان لا يكون هاشميا حموي (قوله الدفع للمديون الخ) لاحتياجه الى دفع دينه والى نفقة نفسه وعياله (قوله وهو منقطع الغزاة) يقع الطامة ههنا وفي الصباح منقطع الشيء بصيغة البناء للمفعول حيث يفتى اليه طرفه فهو منقطع الوادى والرمل والطريق والمنقطع بالكسر الشيء نفسه فهو اسم عن والمفتوح اسم معنى اه نقله الشهاب في شرح الشفاء وبه استفادته ههنا بالكسر لان المراد الاشخاص المنقطعون والغزاة جمع الغازى أي الذين عجزوا عن الحقوق فيجيش الاسلام لفقرهم بهلاك النفقة والاداية او غيره ما فيجبل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذ الكسب بقدرهم عن الجهاد ههنا وفيهم بالاستحقاق ارسخ راوى لزيادة الحاجة بالفقر والانتقطاع ويبلغ وهذا التفسير اختيارا بن يوسف قال في غاية البيان وهو الاظهر وقال الاسيحاى انه الصحيح نهر واستشكل صاحب النهاية عنده قسم مستقلا بانه لم يكن له في وطنه مال فهو فقير والافهم ابن سبيل فكيف تكون الاقسام سبعة قلت هو قصر لانه زاد عليه بالانتقطاع في عبادة الله تعالى فكان مغايرا للفقير المطلق الخالي عن هذا القيد اه بحر (قوله وقيل الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد (قوله وقيل طلبة العلم) عليه اقتصر في الظهيرية وقيل جملة القراء مضمرات (قوله بجميع القرب) فدخل فيه كل من سعى في طاعة الله تعالى وسبيل الخيرات اذا كان محتاجا بحر (قوله وغرة الخلاف الخ) أي ولا تظهر في الزكاة لان الفقر شرط الجميع كافي البحر فيجوز الصرف لكل اما نحو الوقف والوصية لمن في سبيل الله فتظهر فيه الثمرة وقد علمت ان المختار قول ابن يوسف (قوله وابن السبيل) هو المسافر واضافته لادنى ملازمة وكل من كان مسافرا يسمى ابن سبيل كافي ولللازمة لها نزل اسمها (قوله وهو كل من له مال لاعمه) سواء كان ذلك الشخص في غير وطنه ام في وطنه وله ديون لا يقدر على اخذها الا ان الشرح جعل من في الوطن ملحقا به افاده صاحب النهر ولوله ما يكتفيه لوطنه لا يجزى الدفع اليه وكذلك لو كان كسوبا على ما روى عن اصحابنا كما نقله القهستاني عن الكرماني والاولى ان يستقرض ان قدر واذا قدر على ماله لا يارنه التصدق بما فضل كما في اذ المستغنى والمكاتب اذا عجز اه من شرح المتنق (قوله ومنه ما لو كان ماله مؤجلا) أي واحتجاج الى النفقة يجوز له اخذ الزكاة قدر كتابته الى حلول الاجل نهر عن الخاتمة (قوله او على غائب) ولو كان حال عدم تمكنه منه (قوله او معسر) أي ولو كان حاله فيجوز له اخذ في اصح الاقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل نهر (قوله او باحد ولوله يئنه) أي عادلة اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل يئنه تعدل وفي الخبرين يدى القاضى ذل وكل احد لا يختار ذلك قال السيرخسى وهو الصحيح وفي التهرى يئنه ان يقول على هذا كما في عقد القرأة اه وهذا يخالف ما قدمناه عن الخاتمة من التفضيل (قوله والى بعضهم) لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه مال من الصدقة فاعطاه للمولفة فاتاه مال آخر فاعطاه للغارمين اه بحر وروى عن كثير من اصحابنا عدم التعيين نهر (قوله لان ال الجنسية) أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال الحلبي وهذا تعليل لجواز الاقتصا على فرد من كل صنف من الاصناف السبعة واما جواز الاقتصا على بعض الاصناف فعلته ان المراد بالاية بيان الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لاتعيين الدفع لهم بحر (قوله تمليك) فلا يكتفى فيها الاطعام الا بطريق التعليل ولواطعهم عنده ناويا الزكاة لا تمكفى (قوله كما مر) أي في اول كتاب الزكاة (قوله لا الى بناء نحو مسجد) كبناء قنطرة واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تمليك فيه او السعود عن الدور وذلك لعدم التمليك الذي هو الركن بحر (قوله ولا الى كفن) لعدم جهة التمليك منه ولذا كان الكفن على ملك المتبرع حتى لو اقرض الميت سبع كان الكفن للمتبرع لا لورثة الميت بحر (قوله وقضاء دينه) أي الميت لعدم التعليل بدليل انه لو قضى دين غيره ثم تصادق الدائن والمديون على عدمه رجع المتبرع على الدائن لا على المديون اذا كان يغير امره اما اذا كان بامرهم فهو تمليك منه فلا رجوع على الدائن وانما يرجع على المديون ويحمله مالم يتوب دفعه الزكاة أي الى الدائن فيبني ان لا رجوع فيها كما يحسنه الحق في فتح القدير بحر (قوله فيجوز لو بامرهم) لانه يكون الدائن الفاضل كالوكيل في قبض الصدقة ثم بصيرة باقتضا نفسه اه حلبي عن النهر (قوله ولو اذن)

(والمدينون لا يملك انصافا بافاضل عن دينه)
(وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل
الحاج وقيل طلبه العلم وقسمه في البدائع
بجميع القرب وغير الخلاف في نحو الاوقاف
(وابن السبيل وهو) سئل (من له مال لامه)
ومنه مالود كان ماله مؤجلا او على نائب
او معسر او باجهد ولوله دينه في الاصح
(يعصر) المزكى (الى كاسهم) ان الى الهندسية
ولو واحد من اى صنف كان لان ال الهندسية
تبطل بالبعية بشرط الشافعي ثلاثة من سئل
تبطل بالبعية بشرط الصنف (الى بناء) ونحو
صنف ويشترط ان يكون (لا) يعصر في (اما
لا اباجة كما مر) (كفن ميت وقضاوية) اما
(مسجد) لا الى (كفن ميت وقضاوية) اما
دين الحى التقدير فيجوز لو باصره ولو اذن فبان

غير ان راتب نحو الادوية حلي قليل زيادة (قوله وبلى عليه) اي ولاية مال سواء كان معها ولاية انكاح ام لا
 فاذا اولى عليها ولاية انكاح فقط فلا يجب عليه كابن العم لبنت عمه القاصرة قال في البحر وخرج الاقارب
 ولوقى عياله اي فلا يجب عليه صدقة فطرمهم (قوله لاعن زوجته) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلى عليها في غير
 حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يموتها في غير الراتب نهر (قوله وولده الكبير) اي الفقير لعدم السبب في حق
 نهر (قوله العاقل) والمجنون قد مر حكمه (قوله اجزا استحصانا) قال في البحر وتبعه اخوه طاهر ما في الظهيرية
 انه لو ادى عن في عياله بغير امره جاز مطلقا من غير تقييد بالزوجة والولد اه (قوله للاذن عادة) اي لوجود
 الاذن من الزوجة والولد دلالة لتوضيح الامر غالبا الى الزوج والوالد (قوله اي لوقى عياله) احتريه عن الزوجة
 الشابة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله فانه لا يجوز عنهم الابا لامر كافيده
 القهستاني وهل حكم الاجنبى اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز (قوله
 وعنده الاقرب) لعدم الولاية القاطنة (قوله والمأثور) لانه خارج عن يده ونصرفه فاشبهه المكاتب نهر (قوله
 ان لم تكن عليه مئة) مقتضى التحجيج الذي مر في الزكاة ان لا يجب ولو كانت عليه مئة لانه ليس كل فاض يعدل
 ولا كل مئة تقبل (قوله لا بعد عوده) راجع الى الاقرب كافي النهر والمخ والى المصوب ايضا كافي البحر قال الحلبي
 والظاهر ان المأثور كذلك ولذلك قدره الشرح معطياه حكم قرينه اه (قوله فيجب الماضى) اي من السنين
 قهستاني (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر (قوله ولا يجب عليه) اي على المكاتب
 ان يخرجها مما في يده (قوله لان ما في يده لمولاه) اي اذا عجز نفسه اما قبل التجهيزه وهاحق با كساب نفسه او انه
 لمولاه اي من وجه يدل ان لا يجوز له ان يتزوج امه مكانه كامة نفسه كما مر (قوله وعنده مشتركة) لقصور
 الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وهذا عند الامام وقال لا يجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكين
 فطرة ما يخصه من الرزق دون الاشخاص نهر فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط شرح الملتقى
 (قوله ووجد الوقت) وهو طلوع فجر القطر (قوله تجب في قول) التبادر وضعفه وهو الظاهر لعموم الاطلاق
 في العبيد المشتركة وحينئذ فالاولى حذف هذا الفرع (قوله وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا
 ما يفتى عليه ما يجوز وشاهرا كانه التجارة فاذا تم الحول في مدة الحيا فريضه الى من يصير له ان كان عنده نصاب
 والنفقة على من له الملك لا لا تتوقف لانها الحاجة المملولة فلو توقفت لما توجعوا ولو ان الحيا الى المشتري فالتفقة
 عليه لانها وان لم يدخل في ملكه مع خروجه عن ملك البائع الا انه في تصرفه والبائع لا يملك التصرف فيه
 حينئذ جاز لخصا (قوله لوميبعا بخيار) ببيع او لمشتري او لهما وان لم يكن في البيع خيار لانه لم يقبضه المشتري
 حتى مر يوم الفطر فلا مر موقوف قال قبضه المشتري فانه فطرة عايه ولورده بعده قضاء وغيره فعلى البائع
 لانه قد قبضه منه فله ان يملك قبضه فلا صدقة على احد له وورده المشتري وعوده على البائع
 - كان لا يلقى بل اشد في لزوم في بيعه فصول ارجاء المالك البيع بعد يوم الفطر على الجبر في غامه في البحر
 (قوله نصف ماع) اي مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستاني (قوله فاعل يجب) مبنى على قراءة الفعل بالياء
 النصب اما اذا قرئ بالتاء فهو قوله فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او على جهة الابدال من الغيبة المستتر
 في يجب ابو السعود (قوله اودقيقه اوسوقه) الاولى ان يراى فيها القدر والقيمة بان يعطى نصف ماع دقيق
 حنطة او ماع دقيق شعير يساويان الواجب اي نصف ماع بروصاع شعير لا اقل ودقيق الشعير وسوقه في
 حكمه وقد رتب بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري وعن اخرى تقديره ربع وثلث وعليه
 فالربع المصري يكفي عن ثلث (قوله اوزيب) لما ورد في الخبر اوزيب ماع من زيب ولانه والبرية قاريان لان
 كل واحد منهما يزول بجمع اجزائه ولا يرى من البر الحنطة ومن الزيب الحب الملتزمون بخلاف النهر والشعير
 فانه يرى منهما النوى والصالاة ابو السعود (قوله وجعلاه كائثر) لانه يفاربه من حيث المقصود وهو التفكه
 والاولى ان يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولوردينا) اما لو ادى عفا اوجه عيب ادى النقصان وان ادى قيمة
 الردى ادى الفضل بحر عن الظهيرية ولو ادى وزنا لا يجوز زالا ان يقن انه يبلغ نصف ماع ولا يجوز نصف ماع من
 النهر ومن الحنطة وان ادى نصف ماع من شعير ونصف ماع من تمر ونصف ماع تمر وشاهرا واحدا من الحنطة
 او نصف ماع شعير وربع ماع حنطة جاز عندنا بحر (قوله كذرة) ادخلت الكاف فيهما من الحبوب وشاهرا

ولي عليه لاعن زوجته) ولوله اسما
 ولوقى عياله اي لا يجب عليه صدقة فطرمهم
 لادن عدد (وعنده الاقرب) لانه ليس كل فاض يعدل
 اي لوقى عياله (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر
 وعنده الاقرب (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر
 ان لم تكن عليه مئة (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر
 ولا كل مئة تقبل (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر
 والظاهر ان المأثور كذلك ولذلك قدره الشرح معطياه حكم قرينه اه
 قهستاني (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسقى لعدم الولاية نهر
 ان يخرجها مما في يده (قوله لان ما في يده لمولاه) اي اذا عجز نفسه اما قبل التجهيزه وهاحق با كساب نفسه او انه
 لمولاه اي من وجه يدل ان لا يجوز له ان يتزوج امه مكانه كامة نفسه كما مر
 الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وهذا عند الامام وقال لا يجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكين
 فطرة ما يخصه من الرزق دون الاشخاص نهر فلو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط شرح الملتقى
 (قوله ووجد الوقت) وهو طلوع فجر القطر (قوله تجب في قول) التبادر وضعفه وهو الظاهر لعموم الاطلاق
 في العبيد المشتركة وحينئذ فالاولى حذف هذا الفرع (قوله وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا
 ما يفتى عليه ما يجوز وشاهرا كانه التجارة فاذا تم الحول في مدة الحيا فريضه الى من يصير له ان كان عنده نصاب
 والنفقة على من له الملك لا لا تتوقف لانها الحاجة المملولة فلو توقفت لما توجعوا ولو ان الحيا الى المشتري فالتفقة
 عليه لانها وان لم يدخل في ملكه مع خروجه عن ملك البائع الا انه في تصرفه والبائع لا يملك التصرف فيه
 حينئذ جاز لخصا (قوله لوميبعا بخيار) ببيع او لمشتري او لهما وان لم يكن في البيع خيار لانه لم يقبضه المشتري
 حتى مر يوم الفطر فلا مر موقوف قال قبضه المشتري فانه فطرة عايه ولورده بعده قضاء وغيره فعلى البائع
 لانه قد قبضه منه فله ان يملك قبضه فلا صدقة على احد له وورده المشتري وعوده على البائع
 - كان لا يلقى بل اشد في لزوم في بيعه فصول ارجاء المالك البيع بعد يوم الفطر على الجبر في غامه في البحر
 (قوله نصف ماع) اي مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستاني (قوله فاعل يجب) مبنى على قراءة الفعل بالياء
 النصب اما اذا قرئ بالتاء فهو قوله فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او على جهة الابدال من الغيبة المستتر
 في يجب ابو السعود (قوله اودقيقه اوسوقه) الاولى ان يراى فيها القدر والقيمة بان يعطى نصف ماع دقيق
 حنطة او ماع دقيق شعير يساويان الواجب اي نصف ماع بروصاع شعير لا اقل ودقيق الشعير وسوقه في
 حكمه وقد رتب بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري وعن اخرى تقديره ربع وثلث وعليه
 فالربع المصري يكفي عن ثلث (قوله اوزيب) لما ورد في الخبر اوزيب ماع من زيب ولانه والبرية قاريان لان
 كل واحد منهما يزول بجمع اجزائه ولا يرى من البر الحنطة ومن الزيب الحب الملتزمون بخلاف النهر والشعير
 فانه يرى منهما النوى والصالاة ابو السعود (قوله وجعلاه كائثر) لانه يفاربه من حيث المقصود وهو التفكه
 والاولى ان يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولوردينا) اما لو ادى عفا اوجه عيب ادى النقصان وان ادى قيمة
 الردى ادى الفضل بحر عن الظهيرية ولو ادى وزنا لا يجوز زالا ان يقن انه يبلغ نصف ماع ولا يجوز نصف ماع من
 النهر ومن الحنطة وان ادى نصف ماع من شعير ونصف ماع من تمر ونصف ماع تمر وشاهرا واحدا من الحنطة
 او نصف ماع شعير وربع ماع حنطة جاز عندنا بحر (قوله كذرة) ادخلت الكاف فيهما من الحبوب وشاهرا

الاقط بحر (قوله وخبر) جواز دفعه على الصحيح بحر (قوله ما يبيع الفوارعين) وذلك ان ابا يوسف قال الصاع
 ما يبيع خمسة ارطال وثلاثون قال محمد ما يبيع غاية ارطال فبه عبر الكمال وحافظ الدين والشربلاني ولا خلاف
 بينهم ما كافي الفتح لان محمد ادرى بمذهبهم ولم ينقل عنه خلافا لادبي يوسف رطل المدبنة وهو ثلاثون استارا
 بكسر الهمزة ومرا د محمد رطل العراق وهو عشرون استارا فيكون المجموع على القولين مائة وستين استارا
 كافي البحر والاستار ستة دراهم ونصف كافي المنع والشربلانية فاذا ضربت مائة وستين مائة وستين كان
 الحاصل الفوارعين اه خلبي والارطل الغراق مائة وثلاثون درهما (قوله من ماش) قال في القاموس الماش
 جب معروف معتدل وخطه محمود نافع للمحوم والمزكوم ملين فاذا طبع بالخل نفع للجرع المتفرح وضاعده
 بقوى الاعضاء الواهية حلبي (قوله او عدس) اشار باولى ان التقدير باحدهما كاف لانهما متى تساوا بالكيل
 تساوا وزنا وبالعكس حلبي (قوله انما قدر بهما) اي باحدهما بدليل العطف باواه حلبي (قوله لتساويا كايلا
 ووزنا) يعني ان افراد الماش بعضهم بعض وكذا العدس متساوية فاذا ملأت اناه من ماش ثم وزنته وحفظت
 مقدار وزنته ثم ملأته من ماش آخر وزنته كان مثل وزن الاول وماذا لا لعدم التفاوت بين ماش وماش وكذا
 العدس ويدل على ان مراد الشرح هذا المعنى ما في الدرر وعبارتها انما قدر به ما لالة التفاوت بين حباتها ما عظما
 وصغرا وتختلف لاولا كتنازلا بخلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية كثرة اه قوله بين حباتها
 اي بين حبات كل بعضها مع بعض وبين حبات كل وحبات الاخر فاذا حلبي (قوله اي الدراهم) مثله الفلوس
 والعروض كافي المنع (قوله افضل) اي اشيع حاجة الفقير الى ما كول وعينه قال في الهندية ثم المذيق اولى
 من البر والدرهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة اه (قوله على المذهب المتقبة) مقابلة ما قال في المفهرات دفع
 الحنطة في صدقة الفطر افضل في الاحوال كلها سواء كانت ايام الشدة ام لم تكن لان في هذا موافقة السنة
 وعليه الفتوى منع فقد اختلف الاغناء (قوله وهذا) اي دفع القيمة (قوله بطلوع فجر القطر) الثاني هندية (قوله
 فن مات قبله) او اقتره هندية (قوله او ولد بعده) او ابصر هندية (قوله علاما يامره) وفعله عليه الصلاة والسلام
 وهو ما روى من حديث الحاكم كان يأمر ناسروا الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة
 ويصليان يوم الفطر لا تسقط عنه بحر (قوله اذا قدمه) ولوا مشرعين او اكثر كافي اتمه تاتى اي على المتحد (قوله
 اعتبارا بالزكاة) بمعنى انه لا فرق فهو من باب الاحتياط لانه قياس فاندفع به ما في الفتح من ان حكم الاصل
 على خلاف القياس فلا يقاس عليه بحر (قوله اذ هو الراس) اي الذي يمونه وبلى عليه ابو السعود (قوله وبه يفتى
 جوهرة وبحر) قال في البحر واختلف التحجيج لكن نأيد التقييد بدخول رمضان بان الفتوى عليه فليكن
 العمل عليه (قوله وصحبه غير واحد) منهم حافظ الدين في الكافي وصاحب المردية والتبيين وشروح الهداية
 وقاضى خان في فتاواه (قوله ورجحه في النهر) حيث قال واتباع الهداية اولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه
 اتم نصوا على ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (فرع) لو دفع الفقير على اعتقاد الوجوب لم تقع
 عنه بل تقع فلا نقله الاقاطي في حاشية مسكين (قوله الى مسكينين) يعني عنه ما بعده اه به بالاولى والاولى
 الاغناء في هذا اليوم عن المسئلة (قوله على ما عليه الاكثر) قال في البحر وظاهر ما في التبيين وفتح القدير
 ان المذهب المنع وان اختلف بالحوال انما هو الكرخي (قوله من غير ذكر خلاف) اه لم يعتبر المخالف (قوله
 كنفريق الزكاة) فانه يجوز على متعدد ولو اكل انسان فلما (قوله ولا امر في حديث اغنواهم) جواب عما ورد
 على قول المصنف وجاز دفع كل شخص فذاته الى مسكين وحاصله انه لا اغناء فيه وحاصل الجواب انه لا تدب
 ومخافة المذوب لا تنفي الصحة (قوله لا يكره التأخير) اي ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم لم اغنواهم في هذا اليوم
 عن الطواف للوجوب لكره اي تحريرا وكرهه التثنية ثابتة وهذا بناء على ان وقتها العمومية وان يوم الفطر
 لا تكون قضاء والتحقق انه بعد اليوم الاول يكون قاضيا لا مؤديا لانه من قبيل التقيد بالوقت فانه قال
 عليه الصلاة والسلام اغنواهم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه انه با تم بالتأخير عن اليوم الاول قاله صاحب
 البحر (قوله الى مسكين واحد) اي اذا لم يصل ما دفع اليه النصاب اما اذا بلغه لا يصح دفع من ادى اليه بعده
 لصبره غيا (قوله بلا خلاف بعنده) اعلم ان صاحب البحر في الخلاف وفيه المصنف وفي مواهب الرحمن

وخبره فيه القيمة (وهو اي الصاع الفطر
 ما يبيع الفوارعين درهمان ماش او عدس
 انما قدر بهما (افضل من دفع اثنين على
 الفقه) اي الدراهم (افضل من دفع اثنين على
 المذهب) المتقبة في جوهرة وبحر عن الظهيرية
 وهذا في السعة الماش (قوله لا يكره التأخير)
 كافي لا يفتى (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 لا يفتى عليه (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 الى المصلي بعد طلوع فجر القطر (قوله لا يكره التأخير)
 وفعله عليه الصلاة والسلام (قوله لا يكره التأخير)
 اذا قدمه على يوم الفطر (قوله لا يكره التأخير)
 والسبب في الاول (قوله لا يكره التأخير)
 رفض في الاول (قوله لا يكره التأخير)
 (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 عامة المتن والشروح على صحة التقيد بمطالعة
 وجهه غير واحد وظاهر الرواية قلت فكان
 عن الرواية (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 هو المذهب (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 مسكينين او مساكين (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 جزئ في الرواية (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 ونعمهم الربيعي في الطهارات (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 وجهه في ارجان فتاوى (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 الزكاة والاسم في حديث اغنواهم (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 الاولوية (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 اي بحر (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)
 واحد بلا خلاف (قوله لا يكره التأخير) (قوله لا يكره التأخير)

ان ذلك على الاصح فاقضى ثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب البحر ومن تبعه واجاب الشرح بان معنى كلامهم لا خلاف يعتد به فلا ينافي وجود مخالفة واهي وفيه ان مقابل الاصح صحيح يجوز ان يسمعه بل قدمه بعضهم على الاصح للالتفات على تعميمه اللهم الا ان يقال انه لا يلزم ان يكون الصحيح مقابل الاصح وانما بل قد يقابل الاصح الضعيف وكثيرا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله امرها زوجها الخ) افادتها ان ادت عنه بدون انه لا يجزيه ابو السعود (قوله بغير اذن الزوج) اما اذا كان باذنه لا يتملكه بالخلاف فيجزي عنه (قوله ودفع الى فقير) ارادى فقرا (قوله لما امر ان لا يتخلط عند الامام استلزام) الاولى ان يعبر بالخلاف وهو كذلك في نسخ لان الاختلاف يقع من غير صنع كبير من غير اذن ولا يتخلط فلا يكون ذلك استلزاما كما بل يكونان شريكين اما الخلط فيقع بالصنع فيكون استلزاما كما قلنا وتصرف في خالص ملكها وضعت للزوج حفظه (قوله ولو بالعكس) بان امرته اذا فطرتهما خلطت حفظها بحفظه (قوله قال في النهر) لم اره ذكر في الهندية ما يفاد منه حكم القرع فقال رجل له اولاد وامرأة فكان الخلط لاجل كل واحد منهم حتى يهبط صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير فيهم يجوز عندهم اه ووجه الاعادة انه اذا جاز الاداء حالة الخلط بغير امرهم فلا يجوز ان يجرى امرهم اولى (قوله ومقتضى ما مر) اي من قوله ولواذني عنهما بلا اذن جازا - قصدا لا لاذن عادة حلي (قوله جوازها عنها) اي عن زوجها وفي بعض النسخ عنهما بغير التثنية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد اولى لان جوازها عنه معلوم اه حلي (قوله بلا اجازتها) اي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المشقة (قوله لم يشعه) اي البتة (قوله في المصارف) ذكر في البحر ان الفضل في صرفهما الاخوة الفقراء واخوانه ثم الى اولاد اخوته واخوانه المسلمين ثم الى اعمامهم الفقراء ثم الى اخواله وخالاته وسائر ذوي ارحامهم الفقراء ثم الى اهل بيته ثم الى اهل بيته (قوله في كل حال) دفعنا امتعا (قوله الا في جواز الدفع الى ذي) وفي الزكاة يعتبر محل المال وفي صدقة الفطر محل المخرج لا المخرج عنه (قوله وقد مر) اي كل منهما اما جواز الدفع الى الذي في باب المصروف واما عدمه فموطئا جهلا للمال في هذا الباب اه حلي (قوله وان كانت نفقة عليه) فيه ان نفقة زوجة العبد على العبد وبيعها في امره بغيره (قوله واجبات الاسلام) ان اراد المشرك منها فقير مسلم لانه فاته صلاة العيدين والجماعة وغيرها وان اراد مطلقا واجب في الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تخصي ومراعاة بالواجب ما يوجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة لزوجها وهي واجبة ديانة لما نصوا عليه من ان وضوءه لا يوجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاهد الآخر (قوله الفطرة) اي صدقة الفطرة وفيها فوات قد قبول الصوم واغلاخ والتجراح والتجاعة من سكرات الموت وعذاب القبر ابو السعود عن منية المفتي (قوله ونفقة ذي رحم) اي المحرم عند الفقر والعجز في غير الوالدين والامات وفيه ذكر عند الاول فقط (قوله ووزر) هو فرض على نفوت الجواز بغيره على المشهور فيكون في عدمه من الواجبات جرى على قول امراده بالواجب ما يوجب الفرض وكذا النفقة فرض (قوله واجبة) اي على المعتد (قوله وعرة) عدها من الواجبات جرى على ما سمعته الحداد في الجوهرة وسأني ان المذهب مفتي اه حلي (قوله) اذا مات من عليه زكاة او فطرة او كفارة او نذر لم يؤخذ من تركته عندنا لان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان اوصى بذلك يجوز وتنفذ من ثلث ماله هدية وللاوصى ان يطم صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا ينفق عن الصبي في ظاهر الرواية وكذا الاب لا ينفق عن الصغير من مال الصغير فان نفق من مال نفسه يكون متبرعا ابو السعود

كتاب الصوم

اتخاذ كره بعد الزكاة لما تقرر في اصول الفوم ان افضل الاعمال بعد ازالة الصوم فاستأني وقدمه على الحج لا وانه من رتبته اصح من المال وصدق جميعا ما مر (قوله قيل) فانه صاحب البحر حلي (قوله لو اراد) اي من غير الصوم وهو صاحب انكثرة (قوله لكان اولى) لان انواعا ثلاثة الفرض والواجب والنفل والذي يدل على هذا العدد لفظ صيام لا صوم (قوله لانه ثلاثة ايام) اي قد بدل لفظ صيام على عدد بخلاف صوم (قوله ونفقت) اي تعقبه صاحب النهر (قوله بان الصوم له انواع) اي بم انواع لعدم تخصيصه بنوع منها الفتن حقيقة في كل نوع ومراعاة ان انواعه له وطئة سواء عبر بصيام او بصوم فالتعديب به ما فلا وجه لبلل الانواع مشعولة لاحدهما دون الآخر (قوله على ان ال تبطل معنى الجمع) يعني على تسليم ان الانواع تستفاد

ان ذلك على الاصح فاقضى ثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب البحر ومن تبعه واجاب الشرح بان معنى كلامهم لا خلاف يعتد به فلا ينافي وجود مخالفة واهي وفيه ان مقابل الاصح صحيح يجوز ان يسمعه بل قدمه بعضهم على الاصح للالتفات على تعميمه اللهم الا ان يقال انه لا يلزم ان يكون الصحيح مقابل الاصح وانما بل قد يقابل الاصح الضعيف وكثيرا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله امرها زوجها الخ) افادتها ان ادت عنه بدون انه لا يجزيه ابو السعود (قوله بغير اذن الزوج) اما اذا كان باذنه لا يتملكه بالخلاف فيجزي عنه (قوله ودفع الى فقير) ارادى فقرا (قوله لما امر ان لا يتخلط عند الامام استلزام) الاولى ان يعبر بالخلاف وهو كذلك في نسخ لان الاختلاف يقع من غير صنع كبير من غير اذن ولا يتخلط فلا يكون ذلك استلزاما كما بل يكونان شريكين اما الخلط فيقع بالصنع فيكون استلزاما كما قلنا وتصرف في خالص ملكها وضعت للزوج حفظه (قوله ولو بالعكس) بان امرته اذا فطرتهما خلطت حفظها بحفظه (قوله قال في النهر) لم اره ذكر في الهندية ما يفاد منه حكم القرع فقال رجل له اولاد وامرأة فكان الخلط لاجل كل واحد منهم حتى يهبط صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير فيهم يجوز عندهم اه ووجه الاعادة انه اذا جاز الاداء حالة الخلط بغير امرهم فلا يجوز ان يجرى امرهم اولى (قوله ومقتضى ما مر) اي من قوله ولواذني عنهما بلا اذن جازا - قصدا لا لاذن عادة حلي (قوله جوازها عنها) اي عن زوجها وفي بعض النسخ عنهما بغير التثنية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد اولى لان جوازها عنه معلوم اه حلي (قوله بلا اجازتها) اي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المشقة (قوله لم يشعه) اي البتة (قوله في المصارف) ذكر في البحر ان الفضل في صرفهما الاخوة الفقراء واخوانه ثم الى اولاد اخوته واخوانه المسلمين ثم الى اعمامهم الفقراء ثم الى اخواله وخالاته وسائر ذوي ارحامهم الفقراء ثم الى اهل بيته ثم الى اهل بيته (قوله في كل حال) دفعنا امتعا (قوله الا في جواز الدفع الى ذي) وفي الزكاة يعتبر محل المال وفي صدقة الفطر محل المخرج لا المخرج عنه (قوله وقد مر) اي كل منهما اما جواز الدفع الى الذي في باب المصروف واما عدمه فموطئا جهلا للمال في هذا الباب اه حلي (قوله وان كانت نفقة عليه) فيه ان نفقة زوجة العبد على العبد وبيعها في امره بغيره (قوله واجبات الاسلام) ان اراد المشرك منها فقير مسلم لانه فاته صلاة العيدين والجماعة وغيرها وان اراد مطلقا واجب في الصلاة والحج وغيرها واجبات لا تخصي ومراعاة بالواجب ما يوجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة لزوجها وهي واجبة ديانة لما نصوا عليه من ان وضوءه لا يوجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاهد الآخر (قوله الفطرة) اي صدقة الفطرة وفيها فوات قد قبول الصوم واغلاخ والتجراح والتجاعة من سكرات الموت وعذاب القبر ابو السعود عن منية المفتي (قوله ونفقة ذي رحم) اي المحرم عند الفقر والعجز في غير الوالدين والامات وفيه ذكر عند الاول فقط (قوله ووزر) هو فرض على نفوت الجواز بغيره على المشهور فيكون في عدمه من الواجبات جرى على قول امراده بالواجب ما يوجب الفرض وكذا النفقة فرض (قوله واجبة) اي على المعتد (قوله وعرة) عدها من الواجبات جرى على ما سمعته الحداد في الجوهرة وسأني ان المذهب مفتي اه حلي (قوله) اذا مات من عليه زكاة او فطرة او كفارة او نذر لم يؤخذ من تركته عندنا لان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان اوصى بذلك يجوز وتنفذ من ثلث ماله هدية وللاوصى ان يطم صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا ينفق عن الصبي في ظاهر الرواية وكذا الاب لا ينفق عن الصغير من مال الصغير فان نفق من مال نفسه يكون متبرعا ابو السعود

من لفظ صيام لان صوم محله عدم دخول ال على صيام لما عده خوله عليه فلا دلالة على الانواع بل تكون ال للعقيقة بقطع النظر عن الانواع هذا ما تعطيه عبارة الشرح من غير نظر الى ما في النهر وقال الحلي في تركيب الشرح خلل ادى اليه عدم التأمل في عبارة النهر ونصها وبهم في البحر ان الضيقة اهاد لالة على التعدد ولا شك ان الصوم له انواع ثلاثة اي الفرض والواجب والنفل فادعى ان الاولى صيام وهو ممنوع فقد قال القاضي في تفسير الآية وهي قوله من صيام او صدقة بيان الجنس الفدية واما قدرها من العدد فينبه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت صرحوا بان صياما جاء بغير الصائم قلت لا يصح هذا امر اذا في الآية ولا في الترجمة كما يدرك الفرق السليم والطبع المستقيم على ان ال الداخلة على الجمع تبطل معنى الجمعية فتدبر وجه الخلل ان قول صاحب النهر ولا شك ان الصوم له ثلاثة انواع ليس اعتراضا على صاحب البحر بل بيان للسبب الحامل اصحاب البحر على كون استعمال الفظ الدال على التعدد اولى والشارح قوهم ان هذا من صاحب النهر رد على اخيه فقال ما قال اه وقد يقال ان صيام على ما قاله صاحب البحر انما يدل على ثلاثة ايام لا ثلاثة انواع فلا تظهر اولوية ذكره بدل الصوم (قوله على ان ال تبطل معنى الجمع) هذا تنزل يعني لان ال لفظ صيام جمع ولو سلم قال الجنسية ابطلت جهته اه حلي لانها تدل على الحقيقة بقطع النظر عن الافراد (قوله والاصح) انه لا يكره قول رمضان بلحيته في الاحاديث الصحيحة كقوله من صام رمضان ايماناً واحتساباً يغفر له ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد ولم يحك خلافة انه كره ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى واجيب بانه لم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه تعالى وان ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم حلي عن التهر وقد ابقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاي والمضاي اليه شهر رمضان وربع الاول وربع الآخر لحذف شهر رمضان من قبيل حذف بعض الكلمة الا انهم جوزوه لانهم اجر وامل هذا العلم يجري المضاي والمضاي اليه حيث اعراب الجزئين ذكره السعد في شرح الكشاف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشعره الله تعالى لفتوا ثمة منها الحمل على التقوى ولذا اختتم آيته بقوله لعلمكم تنقون وشكر النعمة والى ذلك اشير بقوله تعالى لعلمكم تنكرون والانصاف بصفة الملازمة والعلم بحال الفقير للرحمة واعظم فواته مسكون النقص الامارة بالسوء وكسر شهورها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفم فانه ينفق فخر كانت في محسوماتها ولهذا قيل اذا جاعت النفس شيعت الاعضاء واذا شيعت النفس باععت الاعضاء (قوله امساك مطلقا) اي عن طعام او كلام او سير وظاهره انه حقيقة لغوية في الجمع وهي ما تنقذه عبارة الصباح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن يجازه صام القوم اذا لم يعتلف وقول السابعة خيل صيام وتخل غير صائمة نهر وانما عبر به دون ترك لان المأمور به فعل المكلف وهو الامساك بالبحر (قوله عن المفترات) الاولى ان يقول عن الاكل الخ لزوم الدور في تعريفه اذا المفترات مفترات الصوم فتتوقف معرفتها على معرفة الصوم كتوقف معرفته عليها فهستاني (قوله الاتمية) وهي الاكل والشرب والجماع بحر (قوله كن اكل ناميا) ادخلت الكاف من شرب ومن جامع ناميا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا كره الوصال منه (قوله وهو اليوم) اي من اول زمان الصبح الصادق الى المغرب اي زمان غيبوبة تمام حرمة الشئ بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه عليه السلام اذا قيل الليل من هنا فقد افطر الصائم اي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل في وقت الفطر او صام فطراني الحكم لان الليل ليس طرقا للصوم فهستاني (قوله من شخص مخصوص) وهو من اجتمع فيه شروط الصحة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنفاس والنية منع وذكرها الشرح والاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة وقوله كائن في دارنا الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط فيه العلم بالوجوب انتقاصا بهدم ال وال (قوله او علم بالوجوب) فالخروج الى دار الحرب ولم يعلم بفرضية رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى من (قوله طاهر عن حيض ونفاس) وان لم تغسل منه ما بحر (قوله المعهودة) وهي التي تكون من الاهل في محل فلو امسكت الحائض او النفاس مع النية او نوى بعد الخضوع الكبرى اولم تكن معينة مبيته في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله واما البلوغ الخ) طاهره ان الشروط المتقدمة لاحقة فقط مع ان الاسلام والطهارة شرط له اول وجوب كما تقدم (قوله والا فاقاة) اي من جنون وانما (قوله

والاصح انه لا يكره قول رمضان بلحيته في الاحاديث الصحيحة كقوله من صام رمضان ايماناً واحتساباً يغفر له ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد ولم يحك خلافة انه كره ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى واجيب بانه لم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه تعالى وان ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم حلي عن التهر وقد ابقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاي والمضاي اليه شهر رمضان وربع الاول وربع الآخر لحذف شهر رمضان من قبيل حذف بعض الكلمة الا انهم جوزوه لانهم اجر وامل هذا العلم يجري المضاي والمضاي اليه حيث اعراب الجزئين ذكره السعد في شرح الكشاف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشعره الله تعالى لفتوا ثمة منها الحمل على التقوى ولذا اختتم آيته بقوله لعلمكم تنقون وشكر النعمة والى ذلك اشير بقوله تعالى لعلمكم تنكرون والانصاف بصفة الملازمة والعلم بحال الفقير للرحمة واعظم فواته مسكون النقص الامارة بالسوء وكسر شهورها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفم فانه ينفق فخر كانت في محسوماتها ولهذا قيل اذا جاعت النفس شيعت الاعضاء واذا شيعت النفس باععت الاعضاء (قوله امساك مطلقا) اي عن طعام او كلام او سير وظاهره انه حقيقة لغوية في الجمع وهي ما تنقذه عبارة الصباح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن يجازه صام القوم اذا لم يعتلف وقول السابعة خيل صيام وتخل غير صائمة نهر وانما عبر به دون ترك لان المأمور به فعل المكلف وهو الامساك بالبحر (قوله عن المفترات) الاولى ان يقول عن الاكل الخ لزوم الدور في تعريفه اذا المفترات مفترات الصوم فتتوقف معرفتها على معرفة الصوم كتوقف معرفته عليها فهستاني (قوله الاتمية) وهي الاكل والشرب والجماع بحر (قوله كن اكل ناميا) ادخلت الكاف من شرب ومن جامع ناميا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا كره الوصال منه (قوله وهو اليوم) اي من اول زمان الصبح الصادق الى المغرب اي زمان غيبوبة تمام حرمة الشئ بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه عليه السلام اذا قيل الليل من هنا فقد افطر الصائم اي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل في وقت الفطر او صام فطراني الحكم لان الليل ليس طرقا للصوم فهستاني (قوله من شخص مخصوص) وهو من اجتمع فيه شروط الصحة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنفاس والنية منع وذكرها الشرح والاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة وقوله كائن في دارنا الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط فيه العلم بالوجوب انتقاصا بهدم ال وال (قوله او علم بالوجوب) فالخروج الى دار الحرب ولم يعلم بفرضية رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى من (قوله طاهر عن حيض ونفاس) وان لم تغسل منه ما بحر (قوله المعهودة) وهي التي تكون من الاهل في محل فلو امسكت الحائض او النفاس مع النية او نوى بعد الخضوع الكبرى اولم تكن معينة مبيته في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله واما البلوغ الخ) طاهره ان الشروط المتقدمة لاحقة فقط مع ان الاسلام والطهارة شرط له اول وجوب كما تقدم (قوله والا فاقاة) اي من جنون وانما (قوله

عشوراً وآخرها روهي داخله في انفسه انشأ من المصنف على ما تقدم وفيه ان الشرح قد عُد في اكثر
الاقسام الافراد ولم يستوف فان الكفارات اواع وكذا المنذور والفرض والواجب ينقسم قسمين وقد نزل من
المنذور صوم داود والست من شوال على ما عليه العامة فالاولى للشرح حذف هذه الجملة (قوله صيغة
متابعة) اعلم انه اذا افطر يوماً فيما يجب فيه التتابع لاجل الفعل وهو صوم كفارة القتل والظلم واليمين
والاظهار ومطلق به النذر المطلق اذا ذكر التتابع فيه او نواه استقبل الصوم وكل صوم يؤمر فيه بالتتابع لاجل
الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما افطره رمضان والنذر المعين واليمين يصوم معين افاده صاحب البحر
وصورة اليمين ان يقول والله لا صوم من رجا فقد زاد صاحب البحر على اقسام الشرح فيما يجب فيه التتابع
النذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع او نواه واليمين المعين افاده الحلبي (قوله وصوم متعة) اي وقران اذا لم يجد
ما يذبح له ما فاته يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة اذا رجع (قوله وفدية حلق وبراءة صيد) اذا اختار الصيام فيهما
(قوله ونذر مطلق) عن ذكر التتابع ونيته (قوله اذا نذر هذا) اي ما ذكر من التقسيم (قوله فيصح اذا صوم
رمضان الخ) هو مسلط على النذر المعين والنفل ايضا فان قضاء النذر المعين المعاق على شرطه اذ كونه وقضاء
النفل الذي افطره يشترط فيهما التعيين والتبعية وانما صح تأخير النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم
رجل بعد ان شهد اعرابي برؤية الهلال اذن في الناس من اكل فليحس بقية يومه ومن لم يمسك اكل فليصم
واما قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل فصحح مول على نفي الفضيلة كقوله عليه
الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد او هو منى عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب
الشمس ان يصوم غدا لا يصح او هو محمول على ما اذا لم يتوانه صائم من الليل بل نوى انه صائم وقت ان نوى من
التهاير بالسجود عن الزيلعي والنذر المعين في حكم رمضان لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا
الفرض والواجب اعم من ان يكون سنة او متديا او مكرهاً ومجبراً (قوله بنية) محلها القلب والتلفظ به سائنة
حدادي والتصر في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح وجوعه في الصيامات
كنها وان نوى ان يفطر غدا ان دعي الى دعوة وان لم يندع يصم لا يصير ما عدا نية فان اصبح في رمضان
لا يرى صوماً ولا فطراً وهو يعلم انه رمضان الاظهر انه لا يصير ما عدا من تحسبها كبر الراي لا بأس به اذا كان
الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيب له ان يدع الاكل ولا يجوز الا فطراً بتحري في ظاهر
الرواية وان اراد ان يعتمد في التحصر على صياح الديك انكر ذلك بعض مناجنا وقال بهضم لا بأس به اذا كان
قد جربه مراراً وظهر انه يصيب الوقت هندية وقد يستأنس بفرع الديك على قول البعض بالعمل ببيت الابرار
في الاستقبال اذا كان مجرباً (قوله فلا تصح قبل الغروب) فلو نوى قبل ان تغيب الشمس ان يكون صائماً غداً
ثم نام او اغشى عليه او غفل حتى زالت الشمس من الفد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز هندية (قوله الى
الخضوة الكبرى) الفاية ليست داخله في المغيار والمراد بها نصف النهار الشرعي من استطارة الضوء
في افق المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم وفي غاية البيان جعل اول النهار من طلوع الفجر لصفة وفقهها
وانما اعتبر وجود النية قبلها ليكون اكثر اليوم متوياً ولا فرق بين العجيج والمرضى والمقيم والمسافر وقال
زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمرضى الابنية من الليل بجر وانما تجوز قبل الخضوة اذا لم يوجد قبلها ما يتأني
الصوم كاكل وشرب وجماع ولونا سافان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز هندية عن شرح الطحاوي
(قوله اعتبار الاكثر اليوم) على المسائل الثلاث (قوله اي نية الصوم) اي ولم تعرض لصفته (قوله قال بدل
الخ) فلا يقال ان مطلق النية بصدق بنية اي عبادة كانت كما توهمه البعض فاعترض (قوله وبنية نفل)
لم يشل وبنية مباحة لان النفل والنذر المعين لا يصحان بنية واجب آخر فضع عما نوى ولا يلزم من نية النفل
في رمضان الكفر كما قاله الاكل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرصية او ظنه فقد
يكون معتقداً للقرصية ومع ذلك نوى النفل اما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نفل او ظنه فيكفر
فقد صاحب البحر (قوله وخطأ) عبره طناً بالمسلم خير او الا فانه منه (قوله فقط) اي دون النفل والنذر
المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق وبأني (قوله بتعيين الشارع) اي في قوله عليه الصلاة
والسلام اذا نزلت ثمان فلا يوم الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل لولاية التاثير ابطال صلاحية ماله

سنة متتابعة رمضان ذكره ان طهارة اوقاف
وبني واقفان رمضان ونذر عيني واعتكاف
واجب وشيخ يروي عن اهل طهارة رمضان
وضوم متعينة وفيه حلق ونذر صيد ونذر
مطبخان وانذر اعداء ونذر نية من الليل
ومضان وانذر اعداء ونذر نية من الليل
ولا يصح قبل اعداء او نذر نية من الليل
او نذر نية من الليل (نافية صوم
نكح زوم) وبطلان النية ونذر نية من
نذر نية من الليل (نافية صوم)
او نذر نية من الليل (نافية صوم)
او نذر نية من الليل (نافية صوم)

منه (قوله الا اذا وقعت النية) اي نية النفل والواجب كما صرح به الشرح بعد ما صرح بموجبه انصرف الى ما نواه من نفل او واجب (قوله حيث يحتاج) اي كل منهما وانما افر دلان العطف باو والجنسية للتعليل اي انما وقع صومهما في رمضان عما نواه لان رمضان لم يتعين في حقهما على وجه الازم والابتعيناها فاذا لم يعيناه بل عينا غيرهما انصرف الى ذلك الغير واعتراض الاكل في النفل ومسئلة المريض بان المرض الذي لا يضره الصوم غير مرض خص له الفطر عند ائمة الفقه كما شهدت كتبهم بذلك فمن لا يضره الصوم صحيح وليس الكلام فيه ذكره في البحر واجيب بانه يظهر فيما لو نوى نفلا على ظن قدرته فلما امسك بحجز عن الاتمام فافطر فانه يلزمه قضاءه فتأمل (قوله بل يقع) اي صوم كل (قوله من نفل او واجب) اما لو اطلقا النية كان عن رمضان ع- لي جميع الروايات حلي عن امداد الفتحاح (قوله وهو الاصح) - مقابله ما نقله في البحر الاصح في مسافر نوى النفل وقوعه عن رمضان وقال في المريض ينبغي ان يقع عن رمضان في النفل على الصحيح كما قدمناه اه- فالصحيح يختلف في ذمتها نفلا (قوله لكن في اوائل الاشياء) في بحث تعيين النوى ونفس عبارتها وان كان وقتها معيارها بمعنى انه لا يبع غيرها كالصوم في رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقيا فيصح بمطابق نية وبقية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغروا ان كان من يضاف فيه روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر أو نفلا واما المسافرة نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لاعن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان اه- (قوله سوى مسافر نوى واجبا آخر) هذا قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابو قوعه عن رمضان افاده صاحب الهندية (قوله والنذر المعين الخ) لما كان كلام المصنف فيه حرازة اصله الشرح (قوله مطلقا) سواء كان مسافرا او مقيا من (قوله فراقين تعيين الشارع والعبد) اعترض بان كلا ثابت بدليل من القرآن وهو من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى وليوفوا نذورهم ولا عبرة بالاسباب فان المطالب به الفرق بين النصين وايضا فان الترتيبه الوقت وهو من الشارع مع انه واجب والكفارات اسبابها فعل العبد وهي فرض افاده صاحب النهر وفي جعله الزور واجبا نظرا فان الحق انه فرض على كمال الظاهر ان النذر فرض على كالكفارات (قوله ولو لم يله) الاولى حذف الواو لان العالم تقدم قريبا في قوله ويخطأ في وصف (تمة) لو اشتبه على الماسور شهر رمضان فصام متحررا ان كان بعده ونوى ليلا سوى يوم العيد واما التشرى جاز ولا يجوز قبله ولا يشترطية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان فاذا وافق صومه شوالا فان كانا كاملين او ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لا يلزمه شيء وان كان كاملا لا يلزمه شيء ولو وافق صومه ذالحجة فان كانا كاملين او ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام وان كان ناقصا وذالحجة كاملا فثلاثة ايام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا فخمسة ايام وان وافق صومه ذالقعدة او شهر آخر فان كانا كاملين او ناقصين والشهر الاخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والاخر ناقصا فيوم هندية قال في البحر وعلم من هذا ان من فاته رمضان وكان ناقصا يلزمه قضاؤه بعدد الايام لا شهر كامل ولو كان كاملا وما صامه بالهلال ناقصا يلزمه يوم لان القضاء على قدر الفائت اه- (قوله فلا صوم الا عن رمضان) اي لا يتحقق فيه صوم غيره ويحل فيه تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر (قوله عن العادة) اي عادة الامساك حية او لعذر (قوله وقال زفر) لم يوافق احد من اهل المذهب من نسب اليوم قوله فقد غلط منه (قوله قلنا فساد البعض الخ) لان صوم كل يوم عبادة بنفسه لا تنهانه بالليل بخلاف الصلاة فانها عبادة واحدة ومنه والمراد انه قياس مع الفارق (قوله والشرط للباقي من الصيام) اي صوم قضاء رمضان والنذر الغير المعين والنفل بعد افساده والكفارات وما الحق بها من جزاء الصيد والخلق والمنفعة (قوله قران النية للغير) هو الاصل فيها وانما جاز بالمتقدمة لدفع الحرج (قوله لا لغير) اي لا اول جز منه (قوله وهو الخ) الضمير راجع الى القران الحكمي حلي (قوله نية النية) فلونوى تلك الصيامات نهارا كان فطر او اياما مستحب ولا قضاء بافطاره والتبديت في الاصل كل فعل دبر ليلا فهو شافي (قوله للضرورة) عمله للاكتفاء بانقران الحكمي ان تحمى وقت الغير بما يشق والحرج مدفوع اه- حلي (قوله وتعينها) عطف على قول الشرح قران النية لا لغير ولا يصح عطفه على تبديت لاقتضائه ان التعيين من التبديت الحكمي فليست له وما يبيى على اشتراط التعيين انه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد منهما

[illegible]

ويكون متعلا وقيل بـ يوسف انه فاسر كذا في شرح الملقى (قوله لعدم تعيين الوقت) وذلك لان الواجب ثابت في الذمة وكل زمان صالح لا دأته وللنفل فلم يقع عفا في ذمته الا بالتعيين (قوله والشرط الخ) هذا لازم للنية التي هي نوع من الارادة فلا يمكن ارادة شيء الا بعد العلم به حلي (قوله والسنة) اي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه اه حلي (قوله ولا تبطل بالمشيئة) لان المشيئة انما تبطل اللفظ والنية فعل القلب بغير ولا يبطل النية ليلا كاله او شره او جماعة بعده او بالسعود (قوله بان يعزم ليلا على الفطر) ثم اذا انظر لاشي عليه ان لم يكن رمضان ولو مضى عليه لا يجزئه لان تلك النية انقطعت بالرجوع منع (قوله مع) كنية التكلم في الصلاة بغير (قوله ونية الصوم في الصلاة) ايلا او قبل الفحوة الكبري ثم بارا (قوله لان الجهل في دارنا) اشار به الى ارد على الكمال حيث قيد لزوم القضاء بما اذا علم ان صومه عن القضاء لا يصح بالنية نهارا اما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كما في المظنون وايد الاول صاحب التهربان الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس بمفسر لاسيا وهي متفق عليها فيما يظهر فليس كالمظنون وقد مضى عن الفهستاني ان الاتمام مستحب فيقوى به ما قاله الكمال (قوله فلم يكن كالمظنون) صورته ان يصوم يوما على ظن انه عليه ثم تبين خلافه فانه يصير غير مضمون حتى لو انفسه لا يجب قضاءه حلي (قوله ولا يصام يوم الشك) قال في الهندية هو اذ لم ير علامة ليلة الثلاثين والسما متقدمة او شهد واحد فردت شهادته او شاهدان فاحققا فردت شهادتهما اه وفي شرح المختار ان يتحدث الناس بالرؤية ولا نثبت ابو السعود والشك استواء طرفي الادراك من النبي والانبيات (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) ظاهر هذا التقييد انه لا يصح صوم التامع من ذي الحجة عند الشك في انه يوم النحر والظاهر الكراهة (قوله وان لم يكن علة) بالسما من نحو غبار وغيره (قوله بل هو ان تحقق الرؤية في بلدة اخرى) اي فيلزم البلدة التي لم يرفعها لاله (قوله بعدم اختلاف المطالع) على حذف مضاف والتقدير بعدم اعتبار اختلاف المطالع والا فلا خلاف في اختلاف المطالع ويدل على ما قلنا قولهم ولا عبرة باختلاف المطالع اه حلي (قوله واما على مقابله) وهو من اعتبره فلا يلزم اهل بلد برؤية اهل بلد آخر (قوله فليس بشك) وقول الهندية فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد فليس يوم الشك كما في الازهدى محمول على هذا القول (قوله ولا يصام اصلا) اي عن رمضان وعن واجب آخر او اجتماع النية او اطلاقها او نفلا واستثنى الاخيرة من هذا التعميم والضعيف يصام ليوم الشك (قوله ويكره غيره) اما تحريما او تنزيها على ما يأتي (قوله تنزيها) هي التي مرجعها خلاف الاولى لان التي عن التقدم خاص بما اذا انوى انه عن صوم رمضان لكنه كره لانه على صورة المتن عن وسيأتي ما فيه (قوله كره تحريما) للتشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حمل حديث النبي عن التقدم بصوم يوم ايومين بغير (قوله ويقع عنه) اي عن الواجب (قوله لومقيا) اما المسافر فيقع عما رواه وفي رمضان المحقق كما مر (قوله او صام من آخر شعبان ثلاثة) وبالأولى اذا صام شعبان كله هندية (قوله لا تقدموا) بخلاف احدي اثنين اي لا تقدموا ولفظ الحديث كما في البحر لا تقدموا رمضان بصوم يوم ايومين الا ان يوافي صوما كان بصومه احدهم اه وانما كره خوف ان يظن انه من رمضان ووجه حمل ان من له عادة فلا كراهة في حقه مطلقا ومن ليس له عادة فلا كراهة في التقدم بثلاثة فاكتر ويكره في اليومين يومين وهذا لم يرد ما نقله ابو السعود عن الشرح الا الى من قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا في تقديم على قصد ان يكون من رمضان لان التقدم بالشئ على الشئ ان يخبره قبل حينه وازانه وشعبان رقت التطوع فاذا صامه عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وازانه فلا يكون هذا تقدم ما عليه اه لان فيه مخالفة لمصرح الحديث وتعليقه قابل للتدش لكن ما ذكره الشرح لا يتناول عن الفوائد والعناية والدراسة ولا يصحح والكره مطلقا ذكرها صاحب النصفة واستوجه الكمال ما ذكره فيما وعلاه بما ذكرنا فالجواب ان الكراهة للصوم يوم ايومين ثابتة مطلقا على ما في النصفة ومقيدة بما اذا انوى ان ذلك من رمضان على ما ذكره الاكثر (قوله واما حديث من صام الخ) وكذا حديث لا يصام اليوم الذي شك فيه الا تطوعا وقد ذكرهما صاحب الهداية (قوله فلا اصل له) ذكر ذلك الزبلي وقال انه يروى موقوفا وقال الحافظ ابن حجر انه موصوفا برفعها وانما اخرجه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق صلته بن زعفران عند عمار

[illegible]

صححه الدارقطني وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه مسند وعلقه البخاري قال وقال مسلم بن عمار وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخاري تعليقا واصله الحسنه وصححه ابن خزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ قاسم ايضا في غير محله احاديث الاختيار الحديث الاخره اصل بدون الاستثناء رواه ابو حنيفة عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم تنهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان اخرجته البخاري في المسند وقال الحافظ ابن حجر لم اجد هذا اللفظ ومعناه يخرج من حديثين فعلم من هذا انه لا اصل من جهة المعنى وان لم يكن له اصل من جهة اللفظ وعلم ايضا ان الحديث الاول له اصل اصيل فلا عبرة بما قاله الزبلي ومن تبعه ومعناه من صام يوم الشك من رمضان فقد عصي ابا القاسم لانه ارتكب ما نهى ويحمل كلام الزبلي في الحديث الاخر على انه لا اصل له من جهة اللفظ افاده العلامة فوجع الله تعالى برحمته (قوله والا يصومه) اي الاوافق صوما يعتاده ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختلف في افضلية صومه وفطره واختار ما في المصنف من التفصيل كما في الهندية واليعرب ونقل صاحب النهر عن السراج ان المفتي به بالتلوم ثم الاقطار وان كان من الخواص فراجعته متأملا قال في البحر ولا ينوي الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله بعد الزوال) ليس هذا التقيد في عبارة شيخه والذي في الهندية وبقى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والاو ان يقول بد النجوة **الكمبري** فانه قد مضى وقت النية (قوله نفيانته انتهى) اي انه ارتكب ما نهى عنه وهو غلة نقوله ويقطر غيرهم وهذا يظهر في الخواص ايضا (قوله وكل من علم كيفية الخ) والكيفية هي قوله والنية الخ ووقع بذلك فهم ان المراد بان خواص من له مز يدقرب وتقوى (قوله على سبيل الجزم) هو ان لا يحظر سبيل الخ افاده في البحر (قوله من لا يعتاد صوم ذلك اليوم) نقلا وليس المراد انه يعتاد صوم يوم الشك كل عام على اي صفة كانت (قوله تحكمه مر) وهو عدم الكراهة ومحل اذ لا يحظر وجوده انه ان كان من رمضان فهو عنه والانتفاء الكراهة فيما يظهر (قوله ولا يحظر الخ) يعني عن قول الشرح على سبيل الجزم ومن الغرب ما في البحر عن الظهيرية عن محمد بن عيسى ان يعزم ليلة يوم الشك على انه ان كان غدا من رمضان فهو صائم عن رمضان وان لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب اصحابنا اه (قوله لعدم الجزم) تقدر ركن النية (قوله مع الكراهة) اي التزنية لان كراهة التحريم لا تثبت الا اذا جزم انه عن رمضان كما افاده الشرح سابقا (قوله للتردد بين مكرهين) كراهة احدهما تحريمه والاخر تزنية وهو تعليل المسئلة الاولى وقوله او مكره وغير مكره تعليل للثانية (قوله اي في الواجب) اي في نية الواجب ونية النقل وانما لم يكن عن الواجب لعدم الجزم به وانما لم يضمن بالافساد في صورة النقل لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه وهو نية عن رمضان لانه من هذا الوجه شرع مسقطا للمترما (قوله اكل المتلوم) اي المنتظر ثبوت الهلال يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فلوظهرت ومضاتنته بعد اكله مع امساكه ولا يجب عليه القضاء (قوله وهو الصحيح) مقابلة ما في الهندية عن الظهيرية انه لا يجوز (قوله واي مكلف) سواء كان عن تقبل شهادة ام لا يجوز خرج بالمكلف الصبي والمجنون فلا يؤمر ان بالصوم (قوله بدليل شرعي) وهو اما فسقه او غلظه في الرؤية ابو السعود (قوله صام) وكذا يصوم صديقه اذا اخبره برؤيته ان صدقه ولا يفطر وان افطر لا كفارة عليه بغير (قوله ساطقا) سواء كان في هلال رمضان او افطر لانه في الاول شهد الشهر ولا احتياط في الثاني زياحي ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال فطاركم يوم فطرون والناس لم يفطروا في هذا اليوم فوجب عليه موافقةهم وسواء كان الرأى الحاكم او غيره ولهذا قالوا لا ينبغي للامام اذا اراد وحده ان يأمر الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره فليس له ان يخرج الى العيد لرؤيته وحده وله ان يصوم وحده اذا اراد بغير لكن في الشربلية عن الجوهرية والهندية عن السراج ما يخالفه من انه لو رأى هلال رمضان الامام او القاضي وحده فهو بالخيار بين ان نصب من يشهد عنده وبين ان يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال اذا اراد الامام وحده والقاضي فانه لا يخرج الى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسرا ولا جهررا وقال بعضهم ان يقن افطر مراد هو الذي جرى عليه المؤلف فيما يأتي (قوله وجوبا) به جزم الزبلي من غير ذكر خلاف وهو الصحيح ابو السعود والمراد بالوجوب الاتراض فيما يظهر اه حلي (قوله لشبهة الرد) هذا انما يصلح تعليلا لعدم الكفارة في مسئلة هلال رمضان اما في رؤية شوال فانما لا تجب الكفارة لانه يوم عيد عنده

[illegible]

فيكون شبهة كراى امداد افناح اى وهذه الكفارة تدرك بالشهادات لانها الحقت بالعقوبات باعتبار
 ارعنى العقوبة فيما اعلى بدليل عدم وجوب ما على المعذور والحط بخلاف بقية الكفارات (قوله له هادته)
 متعلق بقوله الرد (قوله لان ما راء الخ) ولانه يوم مختلف في وجوب صومه فان الحسن وابن سيرين وعطاء
 قالوا بانه لا يصوم الا مع الامام قال الحلي وهذا انما يصلح تعليلا لعدم الكفارة في هلال رمضان اما في هلال
 شوال فانما لا يجب لانه يوم عيد عتده على نسق ما تقدم اه (قوله وما بعد قبوله) اى في هلال رمضان (قوله
 تعجب الكفارة) اى على المفطر سواء كان الرأى او غيره من الناس لانه يوم صيام الناس (قوله في الاصح)
 خلافاً لمقتضى ابي جعفر بناء على انه لا يجوز القضاء بشهادة القاسق عتده حلي فلو كان عدلاً ينبغي ان لا يكون
 في وجوب الكفارة خلاف بغير (قوله) في الملتقى يجب على الناس التماس الهلال في وقت الغروب في التاسع
 والعشرين من شعبان وكذا من رمضان اه واعلم ان رمضان يتقص ويكمل وثوبهما واحد في الصوم المقرَّب
 على رمضان من غير نظر لايامه اما ما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومنذوبه عند محوره وفطره فهو
 زيادة فوق الكامل بها الناقص وصام عليه الصلاة والسلام تسع سنين اربعة منها ناقصة وما بقي كامل وقيل
 لم يصم كاملاً الا شهر واحد او قيل شهرين كما حكاه الاجمهورى والحكمة في ذلك زيادة طمأنينة تقوسم على
 مساواة الناقص للكامل فيما قدمناه ابو السعود مختصراً (قوله بلا دعوى) قال في الفتاوى الظهيرية ان هذا
 على قولهما اما على قول الامام رضى الله تعالى عنه فينبغي ان يشترط الدعوى بغير واذا ثبت رمضان بقول
 الواحد يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق والعق والايام وحلول الايام وغيرها واعتنا وان كان
 شئ منها لا يثبت بغير الواحد قصد ابو السعود (قوله وبلا لفظ ائمه) خلافاً للشيخ الاسلام بغير (قوله وبلا حكم)
 حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدالة وجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج
 الى حكم الحاكم هندية (قوله لانه خير) قال في البحر لان صوم رمضان امر ديني فانه رواية الاخبار (قوله كقيم
 وغير) نحو هذا الدخان كما في النهر (قوله خير عدل) حقيقة العدالة ملزمة على ملازمة التقوى والمروءة
 والشروط اذ انها ما هو ترك الكبار والاصرار على الصغار وما يحل بالمروءة ويلزم ان يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بغير
 وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله او مستور) هو مجهول الحال وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالعادة
 ابو السعود (قوله على خلاف ظاهر) افاده ان ظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور وهو المعقول عليه (قوله
 اتفاقاً) بين اهل المذهب وما نسب الاكل الى المحامى من ان شهادة القاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة
 غير صحيحة كما اوضحه صاحب النهر (قوله وبما قبله) فيصح قبول القاسق له وان كان غير جازح حلي وفي البحر قول
 القاسق في الديانات التي يمكن تلقاها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كقاسقين فاكثروا
 (قوله او محدوداً في قذف) لقبول رواية ابي بكر بعد ما تاب وكان قد حدى في قذف بغير (قوله على المذهب) وقال
 الامام الفضلي انما يقبل خبر الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت خارج البلد في الحجر آتياً يقول رأيت في البلدة
 من بين خلل سمع اباءون هذا التفسير لا يقبل حلي عن البحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف
 شهادة على شهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان او رجل وامرأتان
 حلي (قوله ولو على مناهما) اذا كان شهادتهما على من لم يمانعهما كمرور كقبوله وتوقف فيه صاحب النهر
 وجبت لقبول (قوله ويجب على الخارية) والحكم في غيرها بالاولى ولما هارن محل ذلك عند توقف انبائ الرؤية
 عليها والا فلا (قوله في ليائها) اى الرؤية (قوله وشرط لفظ راخ) لانه متعلق بنفع العباد وهو الفطر فاشبهه سائر
 حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والخبرة والعدد وعدم الحدى في قذف ولفظ الشهادة والدعوى
 على خلاف فيه بغير (قوله مع العلة المتقدمة) وهي التميم والقبول او الدخان (قوله نصاب الشهادة) وهو رجلان
 او رجل وامرأتان (قوله لتعلق الخ) قد علم انه علة لقوله شرط (قوله لكن لا يشترط الدعوى) جزم به
 في الرواية والقروية صرح في المسألة مع (قوله كافي عتق الامة) فان الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى
 وكذا عتق العبد عندهما لا عند حلي بزيادة (قوله وطلاق الحرية) لانه مما يقبل فيه الشهادة حسبة لمفهوم
 الحرية ان الزوجة الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه يشترط هنا حذو الزوج
 والسيد في العتق (قوله لا حكم فيه) اى لا قاضى ولا والى هندية (قوله صاموا الخ) اى افتراضاً لا كيدل عليه كلام

[illegible]

المصنف في شرحه حيث قال وعليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عدلا (قوله واظفروا) طاهر ما في المنع والمهذبة
الجوار لا الوجوب فانهم ما عبروا بالاياس للناس ان يظفروا (قوله مع العلة) اما مع عدمها فلا يظفرون لان عدم
روية غيرهم مع التثبوت اليها دليل غلظهم كما يعطيه مفهوم كلامه (قوله للضرورة) اي انما فعلوا ذلك
استقلا للضرورة وهي عدم المحاكم والظاهر انه كذلك فينا اذا كان الحاكم يبيد عنها (قوله بين نصيب
شاهد) الظاهر ان معناه ان يحمله الحاكم الشهادة ثم يشهد فيقول قد اخبرني رجل انه راها وحلني الشهادته
بذلك اه حلني (قوله بخلاف العبد) اي هلال العيد اذا راها الامام وحده والقاضي فانه لا يخرج الى المصلي
ولا يامر الناس بالخروج ولا يظفروا ولا يجرأوا لاجهر ابو السعود (قوله ولا عبرة بقول المرتين) ولولا تفهمهم قال
في الهنديه ولا يجوز للمخيم ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن النخبة
وبعد نقل الخلاف فاذن اتفق اصحابنا الا التادرا انه لا اعتماد على قول المخيمين وذكره شمس الاعنة السرخسي
في كتاب الصوم ان قول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشياء بعيد فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد وفي الاستدلال نظر لان المراد بالسكان
والعراف في الحديث من يخبر بالغيب اي يدعي معرفته فما كان هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفرا اما امر
الاهله فليس من هذا القبيل اذ معتد بهم فيه الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب او دعوى معرفته
في شيء الا ترى الى قوله تعالى والقمر نور او قدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلني ملخصا وقد علمت
ما قاله عامة اهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا يتقص الحكم (قوله وقول اولي التوقيت) يعني علماء
التوقيت ليس بموجب شرعاصوما ولا فطر او قبل بعمل به مطقة اقلوا او كثروا واوجب البعض العمل به ان كان
يكثر منهم بان يشظفروا عليه (تقمة) ما كان من البيانات يتكفي فيه بخبر الواحد العدل كمال رمضان
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كاليوم والاملا لفسر طه العدد والعدالة ولفظ الشهادة مع باقي
شروطها ومقتضى الفطر الا ان يكون المزمع غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام وما لا يطلع عليه الرجال كالبيكارة
والولادة والعيوب في العورة لا عدد ولا ذكرورة وما لا الزام فيه كالاخبار بالوكالات والمضاربات والاذن
في التجارات والرسالات والهذايا والشركات لا يشترط فيه سوى التميز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من
وجه كتميز الوكيل وحجر المأذون وفسخ الشركة والمضاربة والرسول والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما
وشرط الامام العدد والعدالة يجوز عن التصريح (قوله وقبل بلاعة الخ) ذكر في التلويح انه لا بد من لفظ الشهادة
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي فور الايضاح معز بالسكال لا يشترط الاسلام في اخبار هذا الجمع لان المتواتر
لا يباي في بكفر الساقين فضلا عن فقههم ابو السعود ولا يشترط الحرية ولا الدعوى فمستأنى وهذا الحكم
عام في رمضان والفطر اه حلني وغيرهما من الاهله لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول
اخر او غير محمد ودين هندية عن الجور الاتق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لان التفرد من بين الجمل الغفير
بالروية مع توجههم طالين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة الابصار وان تفاوت الابصار
في الحدة طاهر في غلظه بجرح قوله بفتح العلم الشرعي مراده الشرعي المصطلح عليه في الاصول فشمس غالب
الغن والافعال علم في فن التوحيد ايضا شرعي ولا عبرة بالظن هنا الحلبي (قوله الى رأي الامام) اوثابه (قوله
على المذهب) وقبل الجمع العظيم اهل الحلة وعن ابى يوسف خسون كلفسامة وعن خلف خسمانة يبلغ قليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد او اثنان وقال البقالى الالف بخباري قليل وقال السجل الحق ماروي عن
محمد وابي يوسف اثنان العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب حلبي عن امداد القتاح (قوله واختاره
في الصرح) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضى الله تعالى عنه انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين
رواه كان بالسما علة ام لا كما روي في هلال رمضان كذا في البدائع ولم ار من رجحها من المشايخ فربما
العمل عليها في زماننا لان الناس تكاملت عن تراخي الاهله فانتفى قولهم مع توجههم طالين لما توجه هو اليه
فكان التفرد غير ظاهر في الغلط وهاهنا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وتعملة ان اهل مصر اقتصروا
فرقتين ففهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب ان جماعة قليلة اشهدوا عند قاضي القضاة
الحنفى ولم يكن بالسماء علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وامر هو انشاس بالفطر وهو كذا

(واقطر وانجا برعدنين) مع العلم (الاضرور)
ولو زاده الحاكم وحده خبر في الصوم دين نصب
شاهد دين اسلام بانصوم خلاف المذهب
في الجوز ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدولا
على المذهب قال في الوهابية
وقول اولئك في ايمانهم بوجوب
(وقبل بلاعة جمع عليهم في العلم) ان كان كبير
وهو غلبه الظن (يخبرهم وهو متون الى
رأى الامام انه يكتفي بالتبيين واختاره في الجوز
وعن الاقضية الاكتفاء بواجده ان جاء
ومع في الخارج البلد او كان على مكان من دفع

في ذلك امر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العبد بجماعة دون غالب اهل البلد وانكر عليه ذلك
لما لقته الامام اه حلي (قوله واختاره ظهير الدين) لكن في البحر والمتهب انه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في ظواهر
الرواية كما في غاية البيان ونفع القدير (قوله وطريق اثبات) انما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضي الله
تعالى عنه الذي يشترط الدعوى واما على مذهبهما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما
وان لم يتقدمها الدعوى ابو السعود وحكي في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام في اشتراطها
وما في الكافي من قوله وبصام رؤية الهلال او كمال شعبان لان الصوم لا يتوقف على الثبوت معناه انه لا يشترط
فيه الدعوى (قوله ان يدعى وكالة) بان يدعى شخص على مديون شخص آخر ان قال في اذانياء رمضان
او شوال فقد وكلت بقض الدين الذي في علي فلان فيقر المديون بثبوت الدين بذمته وبوكالة ويتكرر دخول
رمضان او شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر ظاهر والا كانت كذا فيكون المسوق لها اثبات حق الشارع
في رمضان او الخلق في الفطر (قوله قبض دين) متعلق بوكالة والمراد بالخاضر الخصم الذي حضر معه مجلس
الدعوى (قوله فيقضى عليه) اي على المديون الحاضرين اي بالدين اي بدفعه (قوله ضمنا) اي غير مقصود
بالحكم (قوله لعدم دخوله) اي ما ذكره من دخول الشهر تحت الحكم لانه من البيانات (قوله شهد بضيمير
المتنينة) على ما هو في غالب النسخ ويشمده قوله قضى القاضي بشهادتهما اه حلي (قوله في ليلة كذا) لا بد
من هذا الثاني في الازام بصوم يومها (قوله ووجد شرأط الدعوى) هذا على مذهب الامام القائل باشتراط
الدعوى في هلال رمضان والفطر كما قدمنا وذلك بان يكون الخصمان في مجلس الحكم وثبت الحق بينة او اقرار
كما سبق (قوله اي جاز) فيفيدان انقضاء على الثاني ليس واجبا وتعليل الشرح بقيد الوجوب (قوله وقد شمر دوايه)
المراد بالجمع ما فوق الواحد ولوعبر بالثني لكان اولى ليوافق قول المصنف ولوشهد او كذا يقال في قوله بعد لاول
شهد واحلي بزيادة (قوله لانه حكاية) اي ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا
رؤية غيرهم من غير قوله نعم لو استفاض اي كثر الخبر واشهر ولم يبينوا له حد الظاهر انه يعتبر فيه تحدث غالب
اهل المدينة ونصفهم (قوله على الصحيح) من انه لا عبرة باختلاف المطالع (قوله حل الفطر) اذا كانت السماء
متعبة في اول رمضان وهذا بانفاقا كان بها عيم في هلال شوال وان كانت متعبة يفطرون على الصحيح
ههنا كانت متعبة في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الاعلى رواية الحسن التي اختارها
صاحب بحر ومضى عليها في مجموع انوار وصححها الامام الاجل ناصر الدين كافي الحلي (قوله لوجود الخ)
عنه قول المصنف حل الفطر (قوله حيث يجوز) حينية تقييد بمعنى ان كانت السماء متعبة ليلة هلال رمضان
واقادها اذا كانت متعبة ليلة هلال رمضان لا يحل الفطر باكمال العدة سواء كانت ليلة الحادي والثلاثين
متعبة او متعبة انفا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه انه في العفو لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة
تكرر حلي (قوله رغم هلال الفطر) الوالعمال وتيديه لاجل قوله خلافا لجمدان خلافه انما هو فيه اما اذا لم يتم
فلا يحل فطر انما حلي (قوله لا يمكن الخ) استدلاله على حكاية الخلاف (قوله ان غم هلال الفطر
من عامه هو من انقضاء في نور الانبساط وحرره في امداد الفتاح ونقل عن الخلفاء ان خلاف محمد فيما اذا
لم رواه هلال شوال والسماء متعبة فمدهما لا يفطرون وعند محمد يفطرون حلي (قوله وفي الزبلي الخ) لا يخرج
ما في الزبلي عن كلام الذخيرة حلي وفيه ان الزبلي لم يتعرض لذكر الاتفاق ولا عدمه (قوله وفيه) بالرفع
عطف على هلال (قوله كما فطر) فلا بد من وجلي او رجل وامرأتين في الغيم فمن جمع عظيم في العفو اه حلي
وباني ما صححه صاحب البحر من قبول العدلين في العفو وانما كان كالفطر لانه متعلق نفع العيد وهو التوسع
بطوم الاضاحي كما ذكره المصنف (قوله على المذهب) وروى عن الامام رضي الله تعالى عنه انه كهل هلال رمضان
وصححه في التلخيص حلي عن امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعني سواء كان في الصوم او في الفطر وسواء كان قد اقام
النسك او خلفه او رآه او قبل الزوال او بعده اه حلي (قوله على المذهب) وقال ابو يوسف ان روى ان قبل
الزوال فاماضية حتى لو كان هلال فطر انظر واوان كان هلال رمضان صاموا لان الشيء يأخذ حكم ما قرب منه
فالم لال اذا رآه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان رآه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية وعن الامام
رضي الله تعالى عنه ان رآه امام الشمس فهو ليلة الماضية وان رآه خلفها فهو ليلة المستقبلية وتفسير الامام

ان يكون

ان يكون الى المشرق والخلاف الى المغرب لان سير السيارة الى المشرق فالقمر اذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق حلي عن القم - ستافى (قوله واختلاف المطالع) جمع مطاع بكسر اللام موضع الطلوع بجر عن ضياء الخلوم (قوله ورؤية نهارا) بارفع عطف على اختلاف ومعنى عدم اعتبار رؤيته نهارا قبل الزوال وبعده عدم اعتباره من الليلة الماضية بل يكون لليلة الآتية والقصد به الرد على ابي يوسف في قوله السابق وهذه الجملة - سقطت من بعض النسخ وهو الظاهر لتقدم هذا الحكم في قوله ورؤيته بالنهار لليلة الآتية مطلقا على المذهب حلي بزيادة (قوله على ظاهر المذهب) وقيل يعتبر لان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وغروجه حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر يوم وطلوع شمس لاخرين وغروب لبعض ونصف ليل لاخرين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة عيني واطلق المصنف فعمل ما اذا كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطالع او لا بجر وفصل بعض بالتفاوت وعدمه وحد التفاوت شهر فاعدا اعتبار بقصة سليمان عليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مدة شهر فم - ستافى والقدوال سير من اول النهار الى الزوال والرواح السير من الزوال الى الغروب ابو السعود (تنبيه) الذي مشى عليه المصنف فناموا في ما مشى عليه في الصلاة من تصحيح وجوب الزوال والشاء على من لم يجد وقت ما راعا على قياس من اعتبر اختلاف المطالع عدم وجوبها (قوله فيلزم) ضميره يعود الى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم او الفطر واهل المشرق معهوله (قوله اذا ثبت عندهم) اي عند اهل المشرق والمراد عندهم تأخر صومه (قوله بطريق موجب) كأن يعمل انسان الشهادة او يشهد على حكم القاضي او يستفيض الخبر بخلاف ما اذا اخبرنا ان اهل بلدة كذا رأوه لانه حكاية اهل خلي فلا يباح لهم به فطر الفدو ولا ترك تراويح هذه الليلة بجر (قوله كما هي) اي عند قوله شهد انه شهد حلي (قوله قال الزيلعي الخ) مقابل ظاهر الرواية وعلته ما سبق من ان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار (قوله احوط) اي لعموم الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته مطلقا لرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطاً اه حلي (قوله بكرة) ظاهر الاله انها تنزيهية وظاهره ولو قصد دلالة من لم يره

(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

لما فرغ من بيان الصوم شرع في العوارض الطارئة عليه نهر (قوله الفساد الخ) فهما اخرجاهما والمطلوب منها وقيد بالعبادة لاختلافهما في المعاملات فان لم يترتب اثر المعاملة عليها كعدم المالك بالقبض فهو البطالان وان ترتب فان كان مطلوب التفاسخ شرعا فهو الفساد والا فهو الصحة حلبي بقليل زيادة (قوله اذا اكل الخ) الدليل على عدم فطره بهذه الاشياء ما اخرجها الحاكم من حديث ابى هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اه وهو عام في الاكل والشرب والجماع نهر (قوله في القرض) ولو قضاء او كفارة نهر (قوله قبل النية او بعدها) نقله في النهر عن القنية ايضا قال ابو السعود وفيه نظر لان كلام المصنف ليس بمطلق لتقييده بقوله فان اكل الصائم واسم الفاعل حقيقة في المتلبس بالفعل ومن هنا جزم في الشرب لئلا ينعقد من القدرى بانه اذا اكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه اه وقد تقدم عن الهندية ان شرط صحة النية قبل الضميمة ان لا يأكل ولا يشرب قبلها والا اكل ناسيا قبل النية في النفل غير ظاهر والذي يقتضيه النظر التعويل على ما في الهندية والشرب لئلا ينعقد من القنية بحكم مخالف لا يعتبر (قوله على الصحيح) وقال ابو يوسف انه يفسد الصوم ومطلقا فيضي وقال مالك مفسد للقرض لالاقتل حلبي عن القسستاني (قوله فلم يترك) بل استمر ثم تذكر فقد افطر عند الامام والثاني وهو الصحيح لانه اخبر بان الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الدينيات نهر ومجمله اذا سمع ولم يقع في قلبه صدق اخباره اما اذا لم يسمع فهو في حكم النامى فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم نفا حش الحنابة بعدم التذكروبحرر (قوله ويتركه) اى روميا كما قاله الرواجي ويكره تحريمه ان لم يذكره قال الحلبي ومثله النائم عن الوقت لكن النامى او النائم غير قادر وقسطا لثمة عنهم ما وجب على من لم يعلم حالهما تذكير النامى وايضا النائم الا في حق الضعيف مرجحه اه امام من علم حالهما ضعف المربض او اباد النائم الصلاة فلا وجوب عليه (قوله والا لا) اى لا يمكن

U b 112

فوريان كن شيخا الوشا صديقه كره اي بسمه تركه قال في الشيخ وبسمه ان لا يجزى (قوله وليس) اي
 النسيان وهو عدم احتضار الشيء في وقت حاجته (قوله عذرا في حقوق العباد) حتى لو ادع ودبعة او استعار
 شيئا ونسبه لزمه ضمانه واماني حقوقه تعالى فعذر مسقط للاثم واما الحكم في حقوقه تعالى فقال في الجحرا كان
 في موضع مذكروا ادعى اليه كاكل المصل لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة فساقط لوجود الداعي وان
 لم يكن مع مذكروا مع دواع كاكل الصائم سقط وان فقد الداعي ايضا فاولى بالسقوط كترك الداعي التسمية بها
 افاد بعض الحلبي (قوله اودخل حلقه غبار) به عرف حكم من صنعته الغلبة او الاشياء التي يلزمها الغبار
 وهو عدم فساد الصوم وفي شرح الماتني عن الشرب لاني لو وجد من قعاطي ما يدخل غباره في حلقه افسد
 لو فعل (قوله لعدم امكان التمرز عنه) فيه في الضرورة (قوله ومفاده) اي مفاد قوله دخل (قوله انه لو ادخل
 حلقه الخان) كان تجزى بخلافه فاشتم دخانه واودخل حلقه دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه
 انه كشم الورد ومائه والمسلك لوضح الفرق بين هواه تطيب برائح المسك ونحوه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه
 بفضله شرب لاني وفي امداد الفتاح لا يعد لزم الكفارة ايضا للنفق والتداوي قال وكذا الدخان الحادث شربه
 وابتدع هذا الزمان اه من شرح الماتني ولو دخل حلقه دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه
 ليس بطريقه وقصه احبانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلع هذا لزمته الكفارة بجره وهذا الاطلاق
 في الدمع والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحيته في حلقه او السقوط عن الزبلي (قوله او اودهن) بخور بيت
 ادهن لازم حتى لو قيل ادهن رأسه او شارب به فهو خطأ مسكين وانما لم يفسد لعدم وجود المظفر صورة ومعنى
 والداخل من المسام لان المسالك فلا يتأني الصوم كالواغسل بالماء البارد ووجد برده في كبده وانما كره الامام
 رضي الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلفق بالتوب المبلول لما فيه من اظهار الخضوع في اقامة العباد لا لانه
 قريب من الافطار فتح (قوله او احتجم) هو مكره للصائم اذا كان يضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه
 فلا بأس به بجره (قوله انا كحل) كذا الوصف في عينه لبنا او دواء مع الدهن فوجد طعمه او امراته في حلقه
 لا يفسد صومه بجره (قوله وان وجد طعمه في حلقه) لان ما وجد طعمه في حلقه وكذا الزيت فوجد لونه في الاصبع
 بجره (قوله ولم ينزل) لعدم المتأني صورة ومعنى ولو انزل ولمس ولو لم يمس لم يفسد صومه الحراة فانزل او انزل بالمباشرة
 لقاحته ولو بين ذكرين افطر او احتجم بكفه فانزل ولا يحل له ذلك الا اذا غلبته الشهوة ولم يجد من يحل له وطئه
 وخاف الوقوع في الزنى ولو لمسته فانزل فلا فساد ولو قبلته فوجدت لذة الانزال لكنهما لم يفسد صومهما
 عند أبي يوسف لا عند محمد بن نهر (قوله واحتمل) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفطر الصائم التي والجماعة والاحتلام
 ابو السعود عن العناية (قوله لو انزل بنظر) اولى بجماعة وتساحن المرأان ولم ينزل واذا انزلنا عليهما القضاء بجره
 (قوله او يتفكر) عطف على قوله بنظر (قوله كظم ادوية) وجد في حلقه وقدر وضعه في جرحه مثلا او ابتلعه لولا
 ووجد طعمه نهارا (قوله ومض حلبي) بفتح اللام وكسر هاء قال في البحر ولو مض الوصل لم يفسد صومه فدخل
 البزاق حلقه ولا يدخل عينه في جوفه لا يفسد صومه اه (قوله بخلاف نحو مكر) كفايد فانه اذا مضهما يلزمه
 القضاء والكفارة بجره (قوله على المختار) اختاره في الهداية وصرح به الوالوجي وفي الحاشية التفصيل
 بين الدخول والادخال فصح الفساد في الثاني ووجه السكال فحصل ان في الفساد بادخال الماء فيه فويل
 مصعبين فالاحوط تجنبه نهارا واذا وقع بيل اذنه الى الماء (قوله كالحولك لانه يعود) حكى في شرح الماتني
 الاجماع على عدم الفساد (قوله او ابتلع ما بين اسنانه) اي من غير اخراج من فيه اما لو اخرج من فيه ففسد
 صومه ولا كفارة فيه عند الثاني خلافا لفرجى ويجزى عليه ما يأتي انه لو مضغ لقمه ناسيا فتذكر فاخرجها
 ثم ابتلعها فلا كفارة عليه في الاصح لان الطبع به ما في ذلك قال في الفتح والتحقيق ان المتقي ينظر في صاحب
 الواقعة ان رأى ان طبعه يعاف ذلك اخذ بقول أبي يوسف والافقول زفره وقيد بما بين اسنانه لا احتراز
 عما اذا تناول محسنة او حبة حنطة من خارج وابناه ما فسد صومه وان مضغها لا يفسد الا اذا وجد طعمها
 في حلقه كذا في الكافي والمحيط قال في الفتح وهذا حسن جدا فان لم يكن الاصل في كل قليل مضغه بجره (قوله وهو
 دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء فسد ابتلاعه ام لا لا يكون القليل مادون الحصة والكثير قدرها
 هو ما اختاره الشهيد وقال الدوسي هذا التقرير والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى استعانة بالريق

واستعانة بالريق في حقوق العباد (اراد حل
 حلقه عذرا في حقوق العباد) حتى لو ادع ودبعة او استعار
 شيئا ونسبه لزمه ضمانه واماني حقوقه تعالى فعذر مسقط للاثم واما الحكم في حقوقه تعالى فقال في الجحرا كان
 في موضع مذكروا ادعى اليه كاكل المصل لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة فساقط لوجود الداعي وان
 لم يكن مع مذكروا مع دواع كاكل الصائم سقط وان فقد الداعي ايضا فاولى بالسقوط كترك الداعي التسمية بها
 افاد بعض الحلبي (قوله اودخل حلقه غبار) به عرف حكم من صنعته الغلبة او الاشياء التي يلزمها الغبار
 وهو عدم فساد الصوم وفي شرح الماتني عن الشرب لاني لو وجد من قعاطي ما يدخل غباره في حلقه افسد
 لو فعل (قوله لعدم امكان التمرز عنه) فيه في الضرورة (قوله ومفاده) اي مفاد قوله دخل (قوله انه لو ادخل
 حلقه الخان) كان تجزى بخلافه فاشتم دخانه واودخل حلقه دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه
 انه كشم الورد ومائه والمسلك لوضح الفرق بين هواه تطيب برائح المسك ونحوه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه
 بفضله شرب لاني وفي امداد الفتاح لا يعد لزم الكفارة ايضا للنفق والتداوي قال وكذا الدخان الحادث شربه
 وابتدع هذا الزمان اه من شرح الماتني ولو دخل حلقه دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه او حرقه او دمعه
 ليس بطريقه وقصه احبانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلع هذا لزمته الكفارة بجره وهذا الاطلاق
 في الدمع والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحيته في حلقه او السقوط عن الزبلي (قوله او اودهن) بخور بيت
 ادهن لازم حتى لو قيل ادهن رأسه او شارب به فهو خطأ مسكين وانما لم يفسد لعدم وجود المظفر صورة ومعنى
 والداخل من المسام لان المسالك فلا يتأني الصوم كالواغسل بالماء البارد ووجد برده في كبده وانما كره الامام
 رضي الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلفق بالتوب المبلول لما فيه من اظهار الخضوع في اقامة العباد لا لانه
 قريب من الافطار فتح (قوله او احتجم) هو مكره للصائم اذا كان يضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه
 فلا بأس به بجره (قوله انا كحل) كذا الوصف في عينه لبنا او دواء مع الدهن فوجد طعمه او امراته في حلقه
 لا يفسد صومه بجره (قوله وان وجد طعمه في حلقه) لان ما وجد طعمه في حلقه وكذا الزيت فوجد لونه في الاصبع
 بجره (قوله ولم ينزل) لعدم المتأني صورة ومعنى ولو انزل ولمس ولو لم يمس لم يفسد صومه الحراة فانزل او انزل بالمباشرة
 لقاحته ولو بين ذكرين افطر او احتجم بكفه فانزل ولا يحل له ذلك الا اذا غلبته الشهوة ولم يجد من يحل له وطئه
 وخاف الوقوع في الزنى ولو لمسته فانزل فلا فساد ولو قبلته فوجدت لذة الانزال لكنهما لم يفسد صومهما
 عند أبي يوسف لا عند محمد بن نهر (قوله واحتمل) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفطر الصائم التي والجماعة والاحتلام
 ابو السعود عن العناية (قوله لو انزل بنظر) اولى بجماعة وتساحن المرأان ولم ينزل واذا انزلنا عليهما القضاء بجره
 (قوله او يتفكر) عطف على قوله بنظر (قوله كظم ادوية) وجد في حلقه وقدر وضعه في جرحه مثلا او ابتلعه لولا
 ووجد طعمه نهارا (قوله ومض حلبي) بفتح اللام وكسر هاء قال في البحر ولو مض الوصل لم يفسد صومه فدخل
 البزاق حلقه ولا يدخل عينه في جوفه لا يفسد صومه اه (قوله بخلاف نحو مكر) كفايد فانه اذا مضهما يلزمه
 القضاء والكفارة بجره (قوله على المختار) اختاره في الهداية وصرح به الوالوجي وفي الحاشية التفصيل
 بين الدخول والادخال فصح الفساد في الثاني ووجه السكال فحصل ان في الفساد بادخال الماء فيه فويل
 مصعبين فالاحوط تجنبه نهارا واذا وقع بيل اذنه الى الماء (قوله كالحولك لانه يعود) حكى في شرح الماتني
 الاجماع على عدم الفساد (قوله او ابتلع ما بين اسنانه) اي من غير اخراج من فيه اما لو اخرج من فيه ففسد
 صومه ولا كفارة فيه عند الثاني خلافا لفرجى ويجزى عليه ما يأتي انه لو مضغ لقمه ناسيا فتذكر فاخرجها
 ثم ابتلعها فلا كفارة عليه في الاصح لان الطبع به ما في ذلك قال في الفتح والتحقيق ان المتقي ينظر في صاحب
 الواقعة ان رأى ان طبعه يعاف ذلك اخذ بقول أبي يوسف والافقول زفره وقيد بما بين اسنانه لا احتراز
 عما اذا تناول محسنة او حبة حنطة من خارج وابناه ما فسد صومه وان مضغها لا يفسد الا اذا وجد طعمها
 في حلقه كذا في الكافي والمحيط قال في الفتح وهذا حسن جدا فان لم يكن الاصل في كل قليل مضغه بجره (قوله وهو
 دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء فسد ابتلاعه ام لا لا يكون القليل مادون الحصة والكثير قدرها
 هو ما اختاره الشهيد وقال الدوسي هذا التقرير والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى استعانة بالريق

واستعانة في فتح القدير لان المانع من الحكم بالا فطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك
 فيما يجزى بنفسه مع الرق الى الجوف لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه نهر ولو ابتلع حبة عنب بعد
 مضغه افسد وكفروا بابتلعها من غير مضغها ان لم يكن معها ما يسهل ثقبها من بقية العنقود فعليه القضاء
 والكفارة بالاتفاق والافلا كفارة في النجس بجره (قوله افطر) اي ولا كفارة فيه كباقي المصنف (قوله
 كاسيحي) قبيل قوله وكره له ذوق شئ حلبي (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) كذا ذكره المصنف في شرحه ولم اظفر به
 في عبارة صاحب البحر ولا النهر ولا الهندية وبيت الوهبانية مع شرح الشرب لاني دم السن فالمغلوب غير مضر
 وغالب ريق المساوي مفسد صورته اذا خرج دم من اسنان الصائم ودخل حلقه فان كانت
 الغلبة للبصاق لا يضره اذ لم يجد طعم الدم وان ساوى او غلب الدم بطل صومه بايتلاعه وعليه القضاء
 دون الكفارة اه فان كان المراد انه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخص الدم وان كان المراد انه وصل
 الى جوفه فهي عين ما بعدهما فالاولى الاقتصار عليها (قوله فسد) هو الذي عليه المشايخ وفي السراج
 عن الوجيز لو كان الدم غالبا لا يفطر وهو الصحيح لما قاله بما بين الاسنان يجامع عدم الاحتراز عنه نهر
 فقد اختلف الترجيح ويعلم حكم المساوي عما ذكره بالاولى (قوله وسيحي) اي قبيل قوله وكره له ذوق شئ اه حلبي
 (قوله او طعن برح فوصل الى جوفه) في المخ تقدم هذه الجملة على قوله او ابتلع ما بين اسنانه حلبي (قوله وان بقي
 في جوفه) اي بنى الرج كما صرح به الذهبي حيث قال وانما شرط كونه مما فيه صلاح البدن احترازا عما اذا
 طعن برح فانه غير مفسد وان بقي الرج في جوفه اه حلبي (قوله كمالواقي) معنى للمجهول يدل عليه تعليل
 الجرم مثله الرج بقوله لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه اه حلبي وعلى هذا اقا صواب رفع حجر
 على انه نائب فاعل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد) فيه نظر فانه لا فرق بين نصل
 السهم وزج الرمح وقد قدم ان بقاؤه في جوفه فسد فيجوز ان يكون نصل السهم كذلك وصرح في التبيين
 بان كلاهما مفسد وصرح القهستاني بان دخول الحجر في الحاشية فسد فيكون في كل من زج الرمح
 وحجر الحاشية قولان الصحيح منه ما عدم الفساد ولم يحكموا في نصل السهم خلافا فيما رأيت بل اطلقوا القول
 بالفساد وعبارة التهرتيد عدم الخلاف ايضا حيث قال وان بقي النصل في جوفه فسد واختلفوا فيما لو بقي
 الرمح والصحيح انه لا يفسد اه فليراجع حلبي (قوله وان غيبه) بحيث لا يبق منه شئ خارج (قوله وكذا الوابطلع
 خشية) اي فانها على هذا التفصيل (قوله ومفاده) اي هذا الفرع ووجه الافادة انهم حكموا فيه بعدم الفساد
 عند عدم انفصال شئ وما ذاك لعدم الاستقرار وحكموا بالفساد عند انفصال شئ لوجود الاستقرار (قوله
 اي دبره) فالصحيح راجع الى المقعدة السابقة في كلام المصنف بتأويل الدبر فصح نذكره (قوله او فرجها)
 الاقعدة في التمهيد وكذا اودخلت اصبع الياسية فرجها فان ظاهر كلامه يقتضي ان الذي ادخل في فرجها
 الرجل والحكم واحد (قوله ولو لم يمس) بدهن او ماء بجره (قوله فسد) لوصول الماء والدهن بجره وحمله اذا كان
 ذا كرا الصوم والافلا فساد كافي الهندية عن الراهدى (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) وهو الموضع الذي منه
 ينصب دواءها الى الامعاء وهو من نفع عن حلقه الدبر (قوله وهذا) اي بلوغ موضع الحقنة (قوله فيورث داء
 عظيما) اشار به الى انه لا ينبغي فعله (قوله ناسيا) مرتبط بالجماع وقوله في الحال مرتبط بنزع (قوله عند ذكره)
 اي عند تذكره صائم (قوله وكذا عند طلوع الفجر) اي نزع عنده (قوله ولو مكث) محترز قوله في الحال عند
 ذكره (قوله حتى امين) ليس شرط في افساد الصوم حلبي عن امداد الفتاح (قوله وان حرك نفسه) ظاهره
 وان لم ينزل وهو ظاهر ما في الهندية ونص ما رواه بنى اي لم ينزع فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا
 في البدائع فانه محمول على ما اذا حرك نفسه وما في الفتح يدل على الانزال فانه قال ولو بدأ بالجماع ناسيا فتذكر
 ان نزع من ساعته لم ينزل وان دام على ذلك حتى انزل فعليه القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا اذا لم يحرك
 نفسه بعد التذكر حتى انزل فان حرك نفسه بعد هذا فعليه الكفارة اه فان قوله فان حرك نفسه اي مع
 الانزال ايوافي ما قبله (قوله كمالواقي) ثم اوجب (قوله ابتدأ ففعل) لانه ابتدأ ففعل وظهره وان لم ينزل (قوله ادرى اللقمة
 من فيه) اي بعد سبق اكل ناسيا والا فالادخال في الفم لا يضر (قوله وبعدة لا) اي لفذارته او قد علمت ما قاله
 السكال من التحقيق (قوله ولم ينزل) اما اذا انزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله يعني في غير

افطر كاسيحي (او نزع الدم من بين اسنانه
 ودخل حلقه) يعني ولم يصل الى جوفه
 اما لو وصل فان غلب الدم او ناسيا او فسد
 والا لا اذا وجد طعمه بزاوية واستحسنه
 المصنف وهو ما عليه الا كسر وحجبي
 (او طعن برح فوصل الى جوفه)
 في جوفه كمالواقي بجره الحاشية او في جوفه
 من الجانب الاخر ولو بقي النصل في جوفه
 فسد (او ادخل عودا) او نحو (في مقعدة)
 وطرفه خارج (وان غيبه فسد) وبطنة
 خشية او خيطا او فيه لقمه مستقر
 الان ينفصل منه شئ ومفاده ان استقرار
 الاصل الى الجوف في جوفه فسد ولو ادخلت قطنة
 الاصل اصبع الياسية فسد ولو ادخلت قطنة
 اذنه رجاها ولو مبتلعه فسد ولو ادخلت في فرجها
 ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها
 الخارج لا يوافي في الاستحباب حتى بلغ موضع
 الحقنة فسد وهذا القول لا يكون ولو كان فيورث
 داء عظيما (او نزع الجماع) حال كونه ناسيا
 في الحال عند ذكره (قوله عند طلوع الفجر)
 وان امين بعد النزع لانه لا احتلام ولو حرك نفسه
 حتى امين ولم ينزل فسد (او ادرى اللقمة من فيه)
 فنى ذكره كمالواقي بجره الفجر ولو بدأ بالجماع
 عند ذكره او طالع الفجر ولو بدأ بالجماع فمبادون
 انما رجاها كذا بعد لا (او رجاها كسر وقذف)
 النزع ولم ينزل (يعني في غير السبيلين كسر وقذف)

مستفاد (قوله مع غير ما كوله مثلاً) كالتين وبعض الصور التي قد منها (قوله في) الماء زائدة والجار والمجرور متعلقان بقوله بهجرت والتكفير مبتدأ خبره الجلة بعده والجلة خبر المبتدأ الذي هو مستفاد وجازاً لا بداهة مع انه تكررة لقصد التعميم وهو مرادف ليلقي اي لا تجب فيه كفارة (قوله لم ينوي رمضان) اي في ايامه وقد نوى اول ليلة منه صومه واما اذا لم ينو اوله ايضا فعدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله لشبهة خلاف زفر) فان السببة عند زفر لا تشترط في رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كما نقله القسطلاني عنهم فيكون صاماً وفيه انه لا تأمل كونه صاماً عنده في اسقاط الكفارة عند نابل العلة ان الكفارة لا تجب الا على شخص او طرفة من كان صاماً ما رها لم يوجد الصيام من اصله وبدل على ذلك نه كليل امداد الفتح بقوله لفقد شرط الصحة اه وهو حسن (قوله قبل الزوال) متعلق بالنية وهو يفيد انه لو نوى بعد الضحوة او في ما قبل الزوال مع وليس كذلك فالاولى كما قاله الحلبي ان يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده فيه النهار كما لا يصح بمطلق النية اه حلبي فلم يكن صاماً عنده فتعاطيه المفطر لا يوجب كفارة لانها لا تحقق الا بعد تحققه (قوله ومما قد) نقله في البحر عن الظاهرية باقظ ينبغي ان لا يلزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية مخالفة فيما يظهر (قوله بنفسه) بان رفع وجهه قد دخل وان كان يادخاله ثبت انقضاء والكفارة وكذا لو تناوب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب بقصد صومه هو الصحيح هندية (قوله عنه) افرد لان العطف بار (قوله بخلاف نحو الفجار) قال في الهندية ولو دخل حلقه غبار الطاحونة او طعم الادوية او غبار العسل او شياها او الدخان او ما سطع من غبار التراب بالمرح او بغيره او الدواب واشبه ذلك لم يطرأه (قوله والقطرتين) لفظ نحو مسلط عليه ونحوهما الثلاث كما يأتي (قوله في جميعه) بهذا شرح الطرة والقطرتان فانه وان وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع اعم افاده في النهر (قوله واجتمع في كثير) كاربوع قطراتها كبر وانما يظهر ان الثلاث لا تعطي هذا الحكم كاتدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجملة لازمة لما قبلها لانه لا يجد الملوحة في جميع اعم الا اذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارتها كافي الهندية الموع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلاً كالقطرة او القطرتين او نحوهما لا يفسد صومه وان كان كثيراً حتى وجد ملوحتة في جميعه واجتمع شيء كثيراً فتلعه يفسد صومه وكذلك امرق الوجه اذا دخل فم الصائم اه (قوله او طوى امرأه الخ) انما تجب الكفارة فيه وفيما بعده لانها ليست مما يشتهى عادة كافي النهر (قوله لا تشتهي) ظاهر اطلاقه وان لم تنصرف بالوطى (قوله او غدا الخ) انما تجب لانعدام الجماع صورة وفسد صومه لوجوده معني بحر (قوله ولو قبله فاحشة) اني بطلان المبالغة اشارة الى ان مجرد ما يذون انزال لا يوجب القضاء وقوله ولو يجادل الاولي المبالغة بعدم الحائل لانه الذي يترجم فيه القضاء بدون انزال (قوله او يحس) بفتح الميم (قوله اراحت الخ) لا اولى ان يقول او عبت بذكره او باشر مباشرة فاحشة لان الاتزال ذكره الا ان تجعل السين والتاء تطلب (قوله قبيلا كل) من قوله او طوى امرأه ميتة (قوله كما مر) اي في اول هذا الباب اه حلبي (قوله غير صوم رمضان) نصب غير مفعلة مخدوف اي صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاء وليس المراد غير الصوم ولو من صلاة وجب فانه لا يتوهم فيه كفارة وانقرضت على هذا التقدير ان الكلام في الصوم افاده الحلبي (قوله لا يختصا بها) اي الكفارة بهنك رمضان لانه لا يجوز اخلاقه من الصوم بخلاف غيره مع (قوله بان اجعت صائمة فحنت) اجواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه اعني النية وهي قد وجدت وصورته ما ذكره الشرح قال الحلبي وهذا التصور غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا نوت فحنت بالليل لجماعها نهارا كافي النهر وفيما اذا نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت لجماعها اه (قوله اي الوقت) اشارة الى ان مراد المصنف باليوم القطعة من الزمن الصادقة ببعض الليل وبعض النهار (قوله لف ونشر) اي مرتب (قوله ويكني الشك في الاول) اي في اسقاط الكفارة في التمهين لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في امداد الفتح فكان على المتن ان يعبر هنا بالشك كما عبره في نور الايضاح حيث قال او صر او جامع شاك في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول او ظن الغروب قال في النهر ولا يصح ان يراد بالظن هنا الشك كما زعم في البراءة دم صحت في الشك الثاني فانه لا يكتفي فيه الشك والصواب ابقاء الظن على باقية الامر ان يكون المتن ساكناً عن الشك ولا ضمير فيه حلبي (قوله دون الثاني) وهو الفطور فانه

ومستفاد مع غير ما كوله مثلاً
 (قوله في) الماء زائدة والجار والمجرور متعلقان بقوله بهجرت والتكفير مبتدأ خبره الجلة بعده والجلة خبر المبتدأ الذي هو مستفاد وجازاً لا بداهة مع انه تكررة لقصد التعميم وهو مرادف ليلقي اي لا تجب فيه كفارة (قوله لم ينوي رمضان) اي في ايامه وقد نوى اول ليلة منه صومه واما اذا لم ينو اوله ايضا فعدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله لشبهة خلاف زفر) فان السببة عند زفر لا تشترط في رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كما نقله القسطلاني عنهم فيكون صاماً وفيه انه لا تأمل كونه صاماً عنده في اسقاط الكفارة عند نابل العلة ان الكفارة لا تجب الا على شخص او طرفة من كان صاماً ما رها لم يوجد الصيام من اصله وبدل على ذلك نه كليل امداد الفتح بقوله لفقد شرط الصحة اه وهو حسن (قوله قبل الزوال) متعلق بالنية وهو يفيد انه لو نوى بعد الضحوة او في ما قبل الزوال مع وليس كذلك فالاولى كما قاله الحلبي ان يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله لشبهة خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده فيه النهار كما لا يصح بمطلق النية اه حلبي فلم يكن صاماً عنده فتعاطيه المفطر لا يوجب كفارة لانها لا تحقق الا بعد تحققه (قوله ومما قد) نقله في البحر عن الظاهرية باقظ ينبغي ان لا يلزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية مخالفة فيما يظهر (قوله بنفسه) بان رفع وجهه قد دخل وان كان يادخاله ثبت انقضاء والكفارة وكذا لو تناوب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب بقصد صومه هو الصحيح هندية (قوله عنه) افرد لان العطف بار (قوله بخلاف نحو الفجار) قال في الهندية ولو دخل حلقه غبار الطاحونة او طعم الادوية او غبار العسل او شياها او الدخان او ما سطع من غبار التراب بالمرح او بغيره او الدواب واشبه ذلك لم يطرأه (قوله والقطرتين) لفظ نحو مسلط عليه ونحوهما الثلاث كما يأتي (قوله في جميعه) بهذا شرح الطرة والقطرتان فانه وان وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع اعم افاده في النهر (قوله واجتمع في كثير) كاربوع قطراتها كبر وانما يظهر ان الثلاث لا تعطي هذا الحكم كاتدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجملة لازمة لما قبلها لانه لا يجد الملوحة في جميع اعم الا اذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارتها كافي الهندية الموع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلاً كالقطرة او القطرتين او نحوهما لا يفسد صومه وان كان كثيراً حتى وجد ملوحتة في جميعه واجتمع شيء كثيراً فتلعه يفسد صومه وكذلك امرق الوجه اذا دخل فم الصائم اه (قوله او طوى امرأه الخ) انما تجب الكفارة فيه وفيما بعده لانها ليست مما يشتهى عادة كافي النهر (قوله لا تشتهي) ظاهر اطلاقه وان لم تنصرف بالوطى (قوله او غدا الخ) انما تجب لانعدام الجماع صورة وفسد صومه لوجوده معني بحر (قوله ولو قبله فاحشة) اني بطلان المبالغة اشارة الى ان مجرد ما يذون انزال لا يوجب القضاء وقوله ولو يجادل الاولي المبالغة بعدم الحائل لانه الذي يترجم فيه القضاء بدون انزال (قوله او يحس) بفتح الميم (قوله اراحت الخ) لا اولى ان يقول او عبت بذكره او باشر مباشرة فاحشة لان الاتزال ذكره الا ان تجعل السين والتاء تطلب (قوله قبيلا كل) من قوله او طوى امرأه ميتة (قوله كما مر) اي في اول هذا الباب اه حلبي (قوله غير صوم رمضان) نصب غير مفعلة مخدوف اي صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاء وليس المراد غير الصوم ولو من صلاة وجب فانه لا يتوهم فيه كفارة وانقرضت على هذا التقدير ان الكلام في الصوم افاده الحلبي (قوله لا يختصا بها) اي الكفارة بهنك رمضان لانه لا يجوز اخلاقه من الصوم بخلاف غيره مع (قوله بان اجعت صائمة فحنت) اجواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه اعني النية وهي قد وجدت وصورته ما ذكره الشرح قال الحلبي وهذا التصور غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا نوت فحنت بالليل لجماعها نهارا كافي النهر وفيما اذا نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت لجماعها اه (قوله اي الوقت) اشارة الى ان مراد المصنف باليوم القطعة من الزمن الصادقة ببعض الليل وبعض النهار (قوله لف ونشر) اي مرتب (قوله ويكني الشك في الاول) اي في اسقاط الكفارة في التمهين لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في امداد الفتح فكان على المتن ان يعبر هنا بالشك كما عبره في نور الايضاح حيث قال او صر او جامع شاك في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول او ظن الغروب قال في النهر ولا يصح ان يراد بالظن هنا الشك كما زعم في البراءة دم صحت في الشك الثاني فانه لا يكتفي فيه الشك والصواب ابقاء الظن على باقية الامر ان يكون المتن ساكناً عن الشك ولا ضمير فيه حلبي (قوله دون الثاني) وهو الفطور فانه

لا يكتفي فيه الشك في اسقاط الكفارة بل لا بد من ظن الغروب لان الاجل بقاء النهار حلبي عن الامداد (قوله لم يقض) اي في المستثنين كما صرح به الزيلعي ولم يحك فيه خلافاً ومثله في البحر فقول الشرح في ظاهر الرواية وهم سري اليه من مسئلة ذكرها الزيلعي وصاحب البحر وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يقين شيء فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي احتياطاً وسنذكرها في الاقسام اه حلبي (قوله تنفرع الى ستة وثلاثين) سبع فيه صاحب النهر وذلك لانه امان يغلب على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة امان يكون في وجود الميعاد اوقام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة امان يقين صحة ما بدا له او بطلانه او لم يقين شيء وكل من الثمانية عشر امان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه فهي ستة وثلاثون وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغيبته ولا فائدة لهذا التقريب لا فائدة ما حكاه وان اختلفا فهو ما فان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند العقل هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين معي غلبة الظن واكثر اراي فلذا جعل صاحب البحر الصوراربعا وعشرين وايضا يارد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من ان جعل الشك نارة في وجود الميعاد ونارة في قيام المحرم لا وجه له لعدم ترجيح احد الطرفين فيه فعني شك في طلوع الفجر اجتمعا لوجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت في السواء بخلاف الظن فانه اذا تعلق بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار والعكس فالحق في التقسيم كادل عليه صنيع الزيلعي ان يقال اما ان يظن وجود الميعاد او وجود المحرم او يشك وكل منهما امان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه وفي كل من الستة امان يقين وجود الميعاد او وجود المحرم او لا يقين شيء فهذه ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وذكر احكامها لا الزيلعي وهي ان تسهر على ظن بقاء الليل فان يقين بقاء الليل اول يقين فلا شيء عليه وان يقين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع الفجر وان تسهر على ظن طلوع الفجر فان يقين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط وان لم يقين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي فقط وان يقين بقاء الليل فلا شيء عليه وهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان يقين عدم الغروب فعليه القضاء فقط وان يقين الغروب اول يقين شيء فلا شيء عليه وان شك في الغروب فان لم يقين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان يقين بقاء النهار فعليه القضاء والكفارة وان يقين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة التي في الانتهاء والحاصل انه لا يجب عليه شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في اربع صور والقضاء والكفارة في اربع اه حلبي ولخصا بقليل زيادة (قوله كالوشم بالخ) فان الكفارة لا يلزمه لعدم جبايته لانه اعتمد على شهادة الاثبات (قوله لان شهادة النبي الخ) وهي شهادة عدم الطلوع فيجب عليه العمل بشهادة الاخرين حيث خالفها صراحة بعد ما وجبت عليه الكفارة وهو علة للاولى ايضا فان شهادة الاثبات فيها سقطت عنه الكفارة (قوله لا تعارض شهادة الاثبات) لان البيئات للاثبات لا تأتي فتقبل شهادة المثبت لا النافي بحر (قوله ما اتني فيه الكفارة) كالافطار بتراب او مذر (قوله محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى) ظاهره انه بالمرّة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بايام (قوله لاجل قصد المعصية) وهي الافطار ومفهومه انه اذا لم يقصد المعصية لا يلزمه التكفير (قوله والاخران يسكان) وهو من اكل يظن بقاء الليل فوجد الفجر طالعا او من افطار بظن غروب الشمس فاذا هي باقية ولا وجه تخصيصهما بل هذا الحكم يجري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوبا) اخذ من قول محمد في المستثنين فليصم بقية يومه كذا استدلال به الصغار قال في المنع هو مستقيم على تقدير ان الامر من القيقه بقيد الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب الصلوة ان الامر من التقهات لا يدل على الوجوب (قوله على الاصح) صححه في عامة المعتمرات وصرح به في شرح النظم الوهابي وذكره الاجتهاد وعن السيد ابن شجاع انه مستحب (قوله لان الفطر) اي في رمضان والمراد تناول ضرورة المفطر والافا الصوم فايدقبل تعاطيه مفطرا وهذا قياس من الشكل الاول حذقت كبراه وقطامه الفطر في رمضان قبيح شرعا وكل قبيح شرعا يجب تركه ففطر رمضان يجب تركه شرعا فقول الشرح وترك القبيح واجب اشارة الى النتيجة (قوله كسبا فرا قام) الاصل في هذا ان كل من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها اول يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء حتى الوقت تشبها بالصائمين من (قوله وحائض) قال محمد لا يستحسن

ولم يقين الحائل لا يقين في ظاهر الرواية والمثلية
 تنفرع الى ستة وثلاثين (قوله) كما صرح به الزيلعي ولم يحك فيه خلافاً ومثله في البحر فقول الشرح في ظاهر الرواية وهم سري اليه من مسئلة ذكرها الزيلعي وصاحب البحر وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يقين شيء فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي احتياطاً وسنذكرها في الاقسام اه حلبي (قوله تنفرع الى ستة وثلاثين) سبع فيه صاحب النهر وذلك لانه امان يغلب على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة امان يكون في وجود الميعاد اوقام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة امان يقين صحة ما بدا له او بطلانه او لم يقين شيء وكل من الثمانية عشر امان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه فهي ستة وثلاثون وفيه نظر لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغيبته ولا فائدة لهذا التقريب لا فائدة ما حكاه وان اختلفا فهو ما فان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند العقل هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين معي غلبة الظن واكثر اراي فلذا جعل صاحب البحر الصوراربعا وعشرين وايضا يارد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من ان جعل الشك نارة في وجود الميعاد ونارة في قيام المحرم لا وجه له لعدم ترجيح احد الطرفين فيه فعني شك في طلوع الفجر اجتمعا لوجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت في السواء بخلاف الظن فانه اذا تعلق بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار والعكس فالحق في التقسيم كادل عليه صنيع الزيلعي ان يقال اما ان يظن وجود الميعاد او وجود المحرم او يشك وكل منهما امان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه وفي كل من الستة امان يقين وجود الميعاد او وجود المحرم او لا يقين شيء فهذه ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وذكر احكامها لا الزيلعي وهي ان تسهر على ظن بقاء الليل فان يقين بقاء الليل اول يقين فلا شيء عليه وان يقين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع الفجر وان تسهر على ظن طلوع الفجر فان يقين طلوع الفجر فعليه القضاء فقط وان لم يقين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي فقط وان يقين بقاء الليل فلا شيء عليه وهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان يقين عدم الغروب فعليه القضاء فقط وان يقين الغروب اول يقين شيء فلا شيء عليه وان شك في الغروب فان لم يقين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان يقين بقاء النهار فعليه القضاء والكفارة وان يقين الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة التي في الانتهاء والحاصل انه لا يجب عليه شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في اربع صور والقضاء والكفارة في اربع اه حلبي ولخصا بقليل زيادة (قوله كالوشم بالخ) فان الكفارة لا يلزمه لعدم جبايته لانه اعتمد على شهادة الاثبات (قوله لان شهادة النبي الخ) وهي شهادة عدم الطلوع فيجب عليه العمل بشهادة الاخرين حيث خالفها صراحة بعد ما وجبت عليه الكفارة وهو علة للاولى ايضا فان شهادة الاثبات فيها سقطت عنه الكفارة (قوله لا تعارض شهادة الاثبات) لان البيئات للاثبات لا تأتي فتقبل شهادة المثبت لا النافي بحر (قوله ما اتني فيه الكفارة) كالافطار بتراب او مذر (قوله محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى) ظاهره انه بالمرّة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بايام (قوله لاجل قصد المعصية) وهي الافطار ومفهومه انه اذا لم يقصد المعصية لا يلزمه التكفير (قوله والاخران يسكان) وهو من اكل يظن بقاء الليل فوجد الفجر طالعا او من افطار بظن غروب الشمس فاذا هي باقية ولا وجه تخصيصهما بل هذا الحكم يجري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوبا) اخذ من قول محمد في المستثنين فليصم بقية يومه كذا استدلال به الصغار قال في المنع هو مستقيم على تقدير ان الامر من القيقه بقيد الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب الصلوة ان الامر من التقهات لا يدل على الوجوب (قوله على الاصح) صححه في عامة المعتمرات وصرح به في شرح النظم الوهابي وذكره الاجتهاد وعن السيد ابن شجاع انه مستحب (قوله لان الفطر) اي في رمضان والمراد تناول ضرورة المفطر والافا الصوم فايدقبل تعاطيه مفطرا وهذا قياس من الشكل الاول حذقت كبراه وقطامه الفطر في رمضان قبيح شرعا وكل قبيح شرعا يجب تركه ففطر رمضان يجب تركه شرعا فقول الشرح وترك القبيح واجب اشارة الى النتيجة (قوله كسبا فرا قام) الاصل في هذا ان كل من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها اول يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء حتى الوقت تشبها بالصائمين من (قوله وحائض) قال محمد لا يستحسن

[illegible][illegible]

ففيها لبدن قال في انهم بعدد ذكر كلام الجوهرة وهو يمد عن التحقيق اذ بتقديره يكون قولهم اودوا حسوا
والذي ذكره المحققون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف اعم من كونه غذا او دوا وبقاؤه
القول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه فمحصل كلامه ان الخلاف في معنى الفطر لا التغذية
(قوله ٤٤) خرج به التامس والمخطئ (قوله راجع للسلك) من قوله او جامع الى آخره (قوله اي فعل) اشار به الى ان
الحكم ليس قاصرا على الجمامة (قوله بلا ازال) اما لو ازل ثم اكل عدا كما هو الموضوع فلا كفارة عليه لانه اكل
وهو فطر وقال في الهندية ولو جامع بهجة او ميتة فظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا فعليه الكفارة ان كان عالما
وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة اه وجوب الكفارة محمول على ما اذا لم ينزل (قوله او ادخل اصبع
في دبر) اي يابس كما تقدم اه حلي اما ادخال الرطبة اذا اكل بعده فلا كفارة لانه يفطر بذلك الفعل
فيكون قد اكل بعد تحقق الاطيار (قوله ونحو ذلك) كما اذا اصبح جنبا واغتسل بوزاق شيئا بعده او جعل
عودا في استه وطرفه خارج (قوله قضى الخ) تركيبان وقت وجوب القضاء والكفارة ليقيدانه على التراخي
كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على الفور ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التتابع اه من الدر
المنقذ (قوله حتى لو اشاء معنى) خاص بقوله احتجم وما بعده مما ذكره الشرح كما في امداد الفتاح ومثله
قوله او مع حديثا فاذا اثناء معنى فساد الصوم في هذه الصور ثم اكل فحينئذ لا كفارة عليه لان الواجب
على المعاشي الاخذ بقوى المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في نفسها كما في المنع وهو تقرير
على مفهوم قوله لانه ظن في غير محله اي فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى الخ (قوله يعتمد) بالنسبة للفاعل فلا بد
ان يكون معتد اعليه عند المفتي سواء كان معتد اعليه في نفس الامرام لا وهو الظاهر فانه الحلي وصرح
البحر يقتضي بناء للمجهول فانه قال ويشترط ان يكون المفتي ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة
وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه (قوله او مع) حديثا كان سمع قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم
والمحجوم واعتمد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون ادى درجة
من قول المفتي وهو اذا صلح عذر اقول الرسول اولى واقوله بنقص الثواب لانه عليه السلام سوى بين الحاجم
والمحجوم ولا خلاف في انه لا يفسد صوم الحاجم وفي العيني انه منسوخ مخ مع زيادة (قوله ولم يعلم تأويله) اما اذا
عليه ككفر كالا يفتي (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على اخطأ المفتي اي وان لم يثبت الاثر اه حلي (قوله
الاف الادهان) استثناء من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة اذا اكل بعد الادهان وان افتى بالفطر او مع
حديثا وقد تنوع في ذلك النكاح ويخالفه ما في فاضل خان حيث قال فهم او كذا الذي اكل او دهن نفسه او شارب
ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتي فافتى له بالفطر فحينئذ لا تلزمه الكفارة اه فلي
هذا يكون قولنا الا اذا اثناء ففيه شاملا لمسئلة دهن الشارب اه امداد الفتاح وهو كما ترى مرجع اعدم
الاستثناء فالاول للشرح تركه حلي مختصرا (قوله وكذا القيبة) لان الفطريه يخالف القياس والحديث
وهو قوله صلى الله عليه وسلم القيبة نفطر الصائم مؤثرا بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الجمامة
فان بعض العلماء اخذ بظاهره كالا وزاعى والامام احمد حلي عن الامداد (قوله ورجحه في البحر) في المسئلة
تصحيحا (قوله ككفارة الظهار) اي في الترتيب لحديث ابى هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
سلمة بن صخر البياضي الانصاري كما في الكافي قال هلكت يا رسول الله قال وما اهلكك قال وقعت على امرأتي
في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعزق وهو بالعين مكنل يسع خمسة عشر
مصاعا فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال اعلى اقر متتابعين لا يصح اهل بيت اخرج من اهل بيتي فضحك صلى الله
عليه وسلم حتى بدت انيابها فقال اذهب فاطعمهم اهلك شخص الاعرابي يجوز الاطعام مع القدرة على الصيام
وصرفه الى نفسه والا كفاية بخمسة عشر مصاعا معني وقوله لا يستطيع صوم شهرين متتابعين اي لا يواقع فيها
نهارا او ليلتين او قوله بالعين الذي في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطائر والكتاب وميكال
بالمدنية يسع ثلاثة اصع ويحمل وهو اضعف الاربعة عشرة رطلا او اربعة ارباع والجمع فرقان كبطنان اه واما
العزق فهو ريش الارصيق ل عرق الارض خاصة بعزقها شققها وقد افاده فيه ايضا فالمتعين انه بالقاء والراء

(عند) راجع الى كل (او احدهم) اي فعل مالا
 يظن القطر به كقوله وكل وليس وجاع بهجة
 بلا تنوين او دخل اصبح في دبره وضو ذلك
 (ظن) لانه ظن في غير محله حتى اوفنا مني
 (وكن) لانه ظن في غير محله ولم يعلم ان اوله لم يكن
 يعتقد عليه او سمع حديثا ولم يثبت الاثر الا في
 النسبة وان اخطأ القى ولم يثبت الجبر النسبة
 الادهان وكذا الغيبة عند العامة زيادى كن
 جعلها في المتن كالحجامة ويحذف الجبر النسبة
 (ككفارة الظهار) انما نسبة بالاسكتاب
 واما هذه فالنسبة

المهملة (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبتت كفارة الإفطار بالسنة شهرا
كفارة الإفطار لكونها أدنى حال لا يكفارة الظن أو لقوتها بغيرها بالكتاب (قوله أن نوى ليلا) فإن نوى نهارا
ثم افطر فلا كفارة لشبهة خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فإنه لا يجوز الصوم فيه من النهار ويشتد أيضا
التعيين فإن الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب حلي (قوله ولم يكن مكرها) فإن أكره فوصومه ولا كفارة
عليه (قوله كرض وحيص) أن وجب بعد الإفطار (قوله أو سوفريه مكرها) اتفقت الروايات على عدم
سقوطها بما يوجب حرطا معا في بعد ما افطر أو ما افطر بعد ما سافر لم تجب أبو السعود (قوله والمعتمد لرؤسها)
لأنه يفعل بعده ولا يزني إسقاط حق الشرع وقيل إذا مضى بوجع نفسه تسقط كما إذا مضى ابتداء وقال
رفران سومر به مكرها تسقط حلي (قوله وفي المعتاد الخ) عطف على قوله فيما لم يرضى أي واختلاف في المعتاد
وقوله حتى يعترس من مصوب بفتح على الف التأنيت المقصورة على أنه معمول المعتاد وقوله حيصا معطوف
عليه اه حلي وأمر الله بنوى ليلا معينا أما إذا نوى الصوم من أول النهار فهو داخل في عموم قوله إنما يكفر
أب نوى لا لا نوى نهار أولي لا من غيره بين فلا يلزمه الإقضاء كما سبق (قوله واليتيقن) بالحر على صيغة اسم
تف عن وقت بعد قيامه بفعوله حلي (قوله يكفيه واحدة) لأن الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها
التدخل بشرط اتحاد السبب عند غير محمد وعدم التكفير قبله أبو السعود (قوله وعليه الاعتماد) وفي ظاهر
رواية كفارة وهو الصحيح حلي عن ابن جر قال أبو السعود والتزجج اختلاف (قوله أن الفطر) أن شرطه حلي
وهذا في رمضان لأن اختلاف فيما رواه غيره الجماع تدخل والألا لأن حنابلة الجماع الحش ولذا أوجب
الشافعي الكفارة دون غيره والظاهر أن محل التدخل قبل التكفير أما إذا كفر ثم جامع فلا تدخل (قوله)
وعامة في شرح الوهبانية قال في الوهبانية ولو أكل الإنسان عدا وشجرة ولا غدر فيها قيل بالقتل يوم
قال الشر بل لا يوجبها تعدد من لا غدره الأكل جهارا يقتل لأنه يستهزئ بالدين أو مكر لما ثبت منه
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والأمر به فتدبير المؤلف بقيل ليس بلازم الضعف اه حلي (قوله ولو ذرعه
ألقى) أي خرج بلا صنعه الحاصل أن المسئلة تنسج على الأربع وعشرين صورة لأنه إما أن يقي أو يستنقذ وفي كل
إما أن يلا أنتم أبدونه وكل من الأربع ما أن يخرج أو يعيده أو يعود وكل ما إذا كرس صومه أو لا فطر في الكل
في الأصح إلا في إعادة الاستقاء بشرط الملاصق التذكرا من شرح المتن (قوله لا يفطر مطلقا) لحديث السنن
من ذرعه ألقى وهو صائم فليس عليه قضاء وإن استقاء فليقض بجر (قوله ولو هو ملاصقا) لاجابة إلى زيادة
لفظه لو من الشرح لأن حكم الأقل يعمهم من المصنف بطريق الأولى (قوله مع تذكره) ومع عدمه
لإفساد بالأولى (قوله خلافا للناسي) والصحيح ما في المصنف وهو قول محمد لا يفطر صورة الفطر وهو الابتلاع
وكذا معناه لأنه لا يقضى به بل النفس تعاقبه بجر (قوله أو قدر حصه منه) أي أنه بهذا المعطوف خطأ من
وجوه الأولى أن الإفطار بإعادة القليل قول محمد والخيار قول أبي يوسف أنه لا يفطر الناسي أنه لا يصح حينئذ
قول المتن إجماعا الثالث أنه يشاقض قول المتن والألا فالصواب إسقاطه اه حلي (قوله ولا كفارة فيه)
لأنه مما تعاقبه النفس (قوله هو المختار) وهو مذهب أبي يوسف وقال محمد يفطر اه حلي (قوله أي منذ كرا)
إشارته إلى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال أن ذكر العمد مع الاستفتاء كيد لأنه لا يكون الملاصق العمد
وحاصل الرد أن المراد بالعمد تذكر الصوم لا تعمد باقي فهو يخرج لما إذا فعل ذلك فاصيا فإنه لا يفطر فأقاده
صاحب الجمر (قوله مطلقا) أي موأ عاد أو أعاده أولا ولا اه حلي (قوله وإن أقل لا) أي أن لم يعد ولم يعد
يدأبل قوله فإن عاد بنفسه الخ حلي (قوله لم يفطر) أي على غير ظاهر الرواية المتقدم (قوله فنية روايان)
أي من أبي يوسف (قوله وهذا كله) أي التمهيل المتقدم (قوله فإن كان لمعما) أي وقتا استقاءه كما في فتح
التقدير قال في البحر وتعميره بالاستقاء في البلم أولى مما في الشرح وغيره من التعبير باقي كما لا يخفى اه
(قوله مطلقا) أي ملاصقا أو لا فاه أو استقاء عاد بنفسه أو أعاده أولا ولا وفيما نزل منه من الرأس الصور
فهما فالصور في البلم أربع وعشرون وكلها لا يفطر (قوله خلافا للثاني) بناء على الاختلاف في انتقاض
الطهارة فيه فتندهما لا ينقض وعنده يقتض (قوله واستصنه الكمال) أي قول الثاني حيث قال وقول
أبي يوسف هنا حسن وقوله ما في عدم التقض به أحسن لأن الإفطار إنما يلزم بما يدخل أو باقي عدا من غير

[illegible]

نظر الى طهارة ونجاسة ولا فرق بين البلغم وغيره بخلاف فنقص الطهارة بخروج محل الخلاف بينهم في الصاعد من الجوف اما النازل من الرأس فلا خلاف في عدم افساد الصوم به كالاخلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشربة لالية (قوله وغيره) مراده به صاحب البحر والنهر والشر بلبالية فانهم لما اقروه فقد استحسنوه وحلي (قوله حصنة) بكسر الحاء وتشديد الميم مع الفتح عند الكوفيين والكسر عند البصريين وكون الحصنة وما فوقها كثير هو ما جرى عليه بعضهم وقال الدبوسي هذا التقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح لان المانع من الحكم بالانطمار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق الى الجوف لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطر اليه ابو السعود وقد مناه (قوله لان النفس تعافه) لوقيل هنا كما قال الكمال في اللقمة اذا اخرجها ثم ابتلعها من ان المفتي ينظر الى حال المستفتي فان كان مثله يعاف ذلك اخبره بعدم الكفارة والاخبره بالكفارة لكان حسنا (قوله كما مر) اي في شرح قوله او خرج الدم من بين اسنانه اه حلي (قوله واستحسنه الكمال) اي عن القول بانه لو مضغها لا يفسد لانها لا تلتصق الا اذا كان قدر الحصنة كما في البحر (قوله وهو) اي وجود الطم في الحلق (قوله الاصل) اي قاعدة في الاقطار فان وجد وجدوان عدم عدم (قوله في كل شيء) اي قليل كما في البحر (قوله وكرهه ذوقه) ومن المكروه فيه المبالغة في الاستعفاء وان يفسد او يضطر في الماء وان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا او صائما او محرما بحيث او عورة كما سيجي التصريح ببعض ذلك وليس للبعد والامة ان يصوما تطوعا الا باذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمديرة وام الولد فان صام احدهن هؤلاء فلزوج ان يفطر المرأة وللمولى ان يفطر العبد والامة وتقضى المرأة اذا اذن لها زوجها او ابنت ويقضى العبد اذا اذن له المولى او اعقق واما اذا كان الزوج مريضا او صائما او محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم ولا كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة وكل صوم وجب على المولى بسبب بشارته كالتطوع الا صوم الطهارة خلاصة ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمية وان كان لا يضربه قلنا ان يصوم بغير اذنه واما بنت الرجل وامه واخته فينطوعن بغير اذنه هندية وانما كرهه الذوق لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ولا يفسد صومه لعدم الفطر ضرورة ومعنى بحر (قوله قاله العميني) مخالفة للزبلي حيث افادته راجع الى الثاني (قوله ككون زوجها الخ) تمثيل للعدو في الاول ومن العدو في الثاني ان لا يتجدد من يفسد الطعام اصيبا من حائض ونفساء او غيرهما ممن لا يصوم ولم يتجدد بخلافه لا يباح حليبا هندية (قوله وفي كراهة الذوق) اي ذوق المل مثل عند الشراء ليعرف الجيد من الردي نهر (قوله ووفق في النهر) بين قول الكراهة وعدمها وبعبارة وينبغي حل الاول على ما اذا وجد او الثاني على ما اذا لم يجد وقد خشي الغبن (قوله بانه ان وجد بها) اي غنى عن شرائه كانه قدرة عبارة المجتبي سواء خشي غبنها ام لا كانه قدرة عبارة ان نهر ولا تنفي الكراهة لا يتقيد في الاول ان لا يجتبي الثاني ان يجتبي الغبن وقد خالف الشرح ما في النهر فان ظاهر قوله والا لانه اذا لم يجد او وجد وخشي الغبن ان تنفي الكراهة فليست مل (قوله وهذا) اي احكم بكرهه الذوق والمضغ بغير عذر (قوله وفيه كلام) البحث اصحاب البحر (قوله الحرمة الفطرية بلا عذر) اي فاحال تعريض الفطر بكرة لان الكلام عند عدم العذر بحر (قوله على المذهب) اما على رواية الحسن فسلم اذا نية ما يفسد الى الفساد ونعمه جازف افضى اليه اولى نهر وفي رواية شاذ بحر (قوله وكرهه مضغ علق) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد ولانه يتم بالانطمار والملك المصطكى وقيل اللسان الذي يقال له البكره ومضغه يورث هزال اللسان ابو السعود (قوله مضوغ) اي مضغه غيره كما في البحر او قبل الوقت وقد خرج وهو في فيه (قوله ولا يفسد) اي بان كان اسود مطلقا مضغ او لالان الاسود يذوب بالمضغ او كان ابيض غير مضغ او كان مضغوا وهو غير ملتئم وهذا التفصيل للمتأخرين واطلاق محمد يدل على ان السكس سواء في عدم الانطمار واختار الكمال كلام المتأخرين لان اطلاق محمد محمول عليه لاقطع بانه معطل بعدم الوصول فاذا عرف في بعض العلق الوصول منه عبادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كالتيقن بحر (قوله ويكرهه للمطهرين) وظاهر ما في الفتح انه اكرهه تحريم وعبارة والاولى الكراهة للرجال اللجاجة لان الدليل اعني التشبه بالنساء يقتضيها في حقهم خالبا عن المعارضة (قوله الا في الخلوة بعذر) كنهيل اخراج ارجوح وتقليل بحر وقوله

[illegible]

واحدان الكراهة لا تنفي الا يقيد بالخلوة والعذر (قوله وقيل بياح) فانه غير الاسلام قال ولينكح بصب
 لرجل تركه (قوله لانه سوا كهن) لضعف ثلثين عن استعمال الخشب وظاهره انه يقوم تمام السؤال ولو في
 غير حالة الوضوء والظاهر انهم لا يحصلون الثواب الموعود على السؤال الابالية (قوله وكذا قبله الخ) التفصيل
 في غير القبلة الفاحشة اما هي وهي ان يمس شفتيها فيكره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالقبلة
 في ظاهر الرواية هندية (قوله ومعاقبة) فيجوز فيها التفصيل على المشهور ونهر (قوله ومباشرة فاحشة) هي
 ان يمسها قاضيا وهما متجردان ويمس فرجها فرجها ونظيره ان يمسها على هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح ان
 المباشرة الفاحشة تكره وان امن بل نقل عن المحيط عدم الخلاف في كراهتها (قوله ان لم يأمن المفسد) اي
 الجماع والازن لا بد من الامن منها حتى تنفي الكراهة فان خشى احدهما ثبتت الكراهة قاله ابو السعود
 (قوله وان امن لا بأس) فالاولى عدمها (قوله لا يكره دهن شارب الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من محظور
 الصوم وقد نذر صلى الله عليه وسلم الى الاكتمال يوم عاشوراء وبحر والدهن والكحل بالفتح فيهما مصدران
 او انضم اسمان والمعنى عليه لا يكره استعمالهما (قوله اذا لم يقصد الزينة) فان قصد هراكره نهر واعلم انه لا تلازم
 بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة ما به الوقار وظهر النعمة شكر الاخر وهو
 اثر ادب النفس وشهاتها والشاي اثر مضغها او قالوا بالخصاب وردت السنة ولم يكن مقصدا للزينة ثم بعد
 ذلك ان حصلت زينة قد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن ملتفتا اليه بجر عن النكاح
 (فرع) ليس الثياب الجميلة بياح اذا لم يتكبروا الاحرم وعدم الكبران يكون كما كان قبله (قوله ارتطوبيل اللحية)
 اما اذا قصده كره (قوله اذا كانت بقدر المسنون) اما اذا لم تكن القدر المسنون فلا يكره دهنها لتصله (قوله
 وهو القبضة) روى ان ابن عمر كان يقبض على لحية في طم ما زاد على الكف رواه ابو داود في سننه (قوله وصرح
 في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو يقتضي ان الدهن لهذا
 القصد يكره تحريمه لانه يفضي الى المكروه غير عار لو كان مكروها تنزهها عما عبر بقوله ولا يفعل الخ قال
 في البحر وما في الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام احقوا الشوارب واعقوا اللحية فيحمل على اعتنائها عن
 ان يأخذ كلها او غالبا (قوله بالضم) اي وانفخ واقصر على الضم لانه الاكثر كما في الحلبي عن القاموس وهي بالفتح
 مصدر بمعنى اسم المفعول كقوله تعالى فقبضت قبضة (قوله ومقتضاه) البحث لصاحب البحر (قوله الا ان يحمل
 الوجوب على الثبوت) قال في التمهيد سمعت من بعض اعزاء الموالى ان قول النهاية يجب بالحاء المهملة ولا بأس به
 قلت وهو الذي في الشريلا لانه عبارة النهاية فورية الى فهم الوجوب منها التعبير بكان المبدية للمواظبة
 المفيدة للوجوب ونفسها كافي التبريح قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية
 من طولها وعرضها (قوله وخشنة الرجال) قال في القاموس خشنة خشنة عظيمة ومنه الخشنة حلبي اي
 لوجود اثنين في اعضائه (قوله فمل يورد الهند) وانما شبه بهم حرام كخروج من كثير من الناس (قوله وحديث
 التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء ومع الله عليه السنة كلها قال جابر بن جبرته اربعين عاما
 فلم يتخلف (قوله صحيح) قال ابو السعود طرق ادايدها كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض افادت
 قوة وصح بعضها الحافظ ابن ناصر واقره الزين العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط
 مسلم وفي صحيح طرقه يقول ابن الجوزي انه موضوع ليس في محله اه ابن حجر على الشامل (قوله واحاديث
 الاكتمال) منها كافي شرح الملتقى من اكتمل يوم عاشوراء لم يرد عيناه ادا حلبي وخمسة الفاضل الزرقاني
 بالآثار ابو السعود وهو اكتمل المشهور وقيل الاضمحالي وما في القضية من ان الكحل وجب تركه يوم عاشوراء
 لا يؤول عليه لان القضية ليست من كتب المذهب المعتمدة فلا يمارض ما في النسخ وانها بالغة العناية (تمت)
 لا يجوز للمحدث ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا صح الحديث في الضعيف يقول روى عنه
 عليه السلام ونحوه ابو السعود (قوله كازعم ابن عبد العزيز) الذي في التبران لعز قال انه لم يصح عنه صلى الله
 عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرافض لما ابتدوا اقامة المآتم واطهار الحزن يوم عاشوراء
 اكون الحزين قتل فيه ابتدع جملة اهل السنة اظهار السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة فلا اكتمال وردوا
 احديث موضوع في الاكتمال ورد في التبران احاديث الاكتمال ضعيفة لاموضوعية كيف وقد ترجعها

في الخ

وقيل بياح ويصحب النساء لانه سوا كهن
 فتح (قوله) ومن وسع على الثياب
 فاحشة (ان لم يأمن) المفسد وان امن لا بأس
 (قوله) دهن شارب الخ (لا يكره) ادالم
 بقصد الزينة او تطويل اللحية
 المسنون وهو اقصد على القبضة بالضم
 وجوب دفع ما زاد على الكف
 ومقتضاه ان يتركه الا ان يجعل الوجوب
 على الثبوت وانما لا يخفى ان قوله لم يصح
 واحد بعض المأثورات في حديثه
 الراجح وعنه حديث التوسعة بالضم
 يوم عاشوراء
 ضجة لاموضوعية كازعم ابن عبد العزيز

في انفتح ثم قال مهذه عدة طرق ان لم يخرج واحد منها فالجميع صحيح به واما حديث التوسعة فرواه النفاة والمائم
 عند العرب النساء يجتمعن في الخير والشر وعند العامة المصيبة ابو السعود (قوله ولا سوالك) في السؤال عشر
 خصال بشدثة وثق الخضره ويقطع البلم ويذهب المرة وبطيب النكهة وعظام الوضوء ومرة لرب ويريد
 في الحسنات ويصحح الجسم ويوافق السنة ابو السعود عن الزبلي (قوله ولو عتيا) وهو ما بعد الزوال مخ (قوله
 او رطب بالماء) وقيل يسكره به بالماء ولا وجه له لانه يتمضمض بالماء فكيف يكره استعمال العود الرطب
 وليس فيه من الماء قدر ما يبقى في فمه من البسل من اثر المضمضة اه قال الحوى قد يفرق بين ادخال الماء
 للمضمضة وادخاله للاستيلاء لان المضمضة لا تتأدى بدون ادخال الماء واما الاستيلاء فيأتي بدونه ابو السعود
 وفي الهندية عن الخاتبة ان السؤال بالرطب الاخضر لا بأس به عند الكل حلبي (قوله على المذهب) خلافا
 لابي يوسف وهو ما قدمناه عنه (قوله وكراهه الشافعي) لقوله صلى الله عليه وسلم لم يخلف فم الصائم عند الله
 اطيب من ريح المسك الاذفرو لان فيه ازالة الاثر المحمود ولما ماروى انه صلى الله عليه وسلم كان يستاك
 وهو صائم ما لا يعد ولا يحصى والنصوص الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقييدها بالرأى وليس فيما روى
 دلالة على انه لا يستاك وودحه صلى الله عليه وسلم للخلاف لانهم كانوا يعرجون عن الكلام معه لتفريقهم
 فنعهم عن ذلك بذكر شانه زبلي والخلاف بضم الخاء المجهمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور
 انفتح وهو ما تخاف بعد الطعام من ريحة كريهة بخلاف المعدة من الطعام ابو السعود عن العلامة فوح ومعنى
 كون الخلو عند الله اطيب انه يشاب الصائم عليه اكثر مما يشاب على التطيب بالمسك في المواضع التي
 يطلب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة والعيد وقيل معناه اطيب عند الله من ريح المسك عندكم
 والمراد التقرب منه اي انه يقرب من الله تعالى اي من رحمة وتوابعه كما ان المطيب مقرب عندكم او على تقدير
 مضاف اي عند ملائكة الله فانهم يدركونه فاما اطيب من ريح المسك (قوله وكذا لا يكره حجامه) اي اذا لم
 تضعفه ضعفا يؤدي الى الاضرار حلبي عن امداد الفساح وفي الهندية ينبي له ان يؤخرها الى وقت الغروب
 والغصد نظير الحجامه كذا في المحيط (قوله ومضمضة واستنشاق) اي لغسل بوضوء ومسهله الاستنشاق في الماء
 اما ابتلاع ريقه بعد جمعه في فمه فيكره هندية (قوله وبه يقنى) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه
 ماء من شدة الحر وهو صائم ولان فيه اطهار صعب بفيه وعجز بشرته فان الانسان شاق ضعفا وليس
 المقصود اطهاره بالتجريح بحر (قوله ويصحب المحجور) بضم السين وهو الاكل هرا والمأكول يسمى
 هرا وبفتح السين اه حلبي وفي شرح الملتقى السجود بالفتح ما يؤكل في البدن الاخير من الليل وبالضم جمع
 محروذ كرا هرا اي ان من سن الصوم التسحر وتأخيرته وتجهيل الافطار ويصحب الافطار قبل الصلاة
 وفي البحر التجهيل المستحب التجهيل قبل اشبال التجوم ولم ارفى كلامهم ان الماء وحده يكون محصلا لسنة
 السجود وظاهر الحديث يفيد وهو ما رواه احمد عن ابي سعيد مستند السجود كاه بركة فلا تدعوه ولو ان يجرع
 احدكم جرعة من ماء فان الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين اه ومعنى كونه بركة انه زيادة قوة
 على الصوم وياحة في الاكل والشرب ولو وقع في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء ولما يقع من التسحر من
 الله كروا لا متعافوا فيه ومن السنة ان يقول عند الافطار اللهم لك نسيت وبلأمنت وعليك توكلت وعلى ربك
 اتقوت وهو يوم العدم شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت واخرت اه (قوله وتجهيل الفطر) عبر به عن ان
 الحديث الافطار اشارة الى استعماله ثلاثيا ورباعيا حلبي عن القاموس (قوله لحديث الخ) ولحديث لا تزال
 امتي بخير ما خروا السجود وعجلوا الفطور ومن شرحه للملتقى ويكره تأخير السجود الى وقت يقع فيه الشك
 هندية (قوله من اخلاق المرملين) اي من صفاتهم اللازمة لهم (قوله والسؤال) كان يكره منه صلى الله عليه
 وسلم حتى كان يضعه قريبا منه اذا نام فاذا اتبعه استقبه (قوله كذب باقصر الامم النبيا) فيه نظران الاسعار
 قد تختلف في الزمانين غلا وورخصا فربما يحتاج في الصيف الى عمل اكثر من عمل الشتاء ليقيم بما عليه من
 النفقات وربما حدث عليه في الصيف من تلذذ نفقته وفي الحلبي عن شيخه قد يكون ما يأتيه في اقصر ايام
 الشتاء يأتيه في جميع يوم الصيف متفرقا بعبء اول النهار وبعبء آخره فالاول ان يدار الحكيم على نفس الامر
 اه (قوله وان اجتمعوا في الرحا) بضم الحاء قال في الوهبانية

ل ط ل

(ولا سوالك ولو عتيا) اورطب بالماء على
 المذهب وكراهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا
 يكره حجامته وانفتح بضم الخاء المجهمة وهو الصواب
 واستنشاق او اغتسال للتبريد عند الشافعي وبه
 يقنى شربا لينة عن السجود
 السجود وتأخير وتجهيل الافطار حديث بلان
 من اخلاق المرملين (فرع) لا يجوز ان يعمل
 السجود والافطار في وقت الغروب
 علا يصل الى ان قال لا يكره كذب باقصر
 وبتدريج في انما قال لا يكره كذب باقصر
 امام الشتاء وان اجتمعوا في الرحا
 من اخلاق المرملين (فرع) لا يجوز ان يعمل
 وفي البرزخية لو صام بغيره عن الشيام صام رضى
 فاعدا جمعا بين العبادتين

وان اجهد الانسان بالشغل نفسه فافطر في التكفير قولين سطروا

قال الشرياني في صورة صائم انقب نفسه في عمل حتى اجهد العيش فافطير لزمته الكفارة وقيل لانزله وبه
افنى اليقاني وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها لانها بعدورة تحت قهر المولى ولها ان تمنع من ذلك
وكذا الصيام حلبي وظاهره وهو الذي في الشريانية عن المنتقى ترجيح وجوب الكفارة

(فصل فی ا. وارس)

هي جديرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبلك ومنه عارض مطرنا وهو السحاب والعارض الباب
والندو عارض له عارض اي آفة من كبر او مرض كذا في ضياء الخلوم ولما كان افساد الصوم بغير عذر يوجب
اعما وبغذر لا يوجب احتيج الى بيان الاعذار المسقطه له (نهر) قوله وقد ذكر المصنف منها خمسة (اي من
العوارض وهي ثمانية نظمها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال
مقم واكره وحمل وسفر * رضع وجوع ثم عطش وكبر

مقام و اکراه و حمل و سفر * رضع و جوع ثم عطش و کبر

أبو السعود وما ذكره المصنف السفر والحمل والارضاع والمرض والعجز (قوله وخوف هلاك) أي على نفسه
 أو عضو من أعضائه وليس المراد من الخوف مجرد الزهر بل هو غلبة الظن من أماره وتجربته أو إخبار طبيب
 مسلم غير ظاهر الفسق بجر (قوله أو نقصان عقل) عطف على هلاك حلي (قوله ولو يعطش) كالذي ذهب به
 متوكل السلطان إلى العماره في الأيام الحارة والعمل الحثيث إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل بسبب عطش
 ووجوع والفارزي إذا علم يقيناً أنه يقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف أن لم يفطر فطر قبل الحرب
 سافراً كان أو مقبياً بجر قبل زيادة (قوله أو لسعة حية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك أهله
 حلي يعني أن الرجل إذا لدغته حية فافطر ليشرّب الدواء قالوا إن كان ذلك ينقعه فلا بأس به وفي الظهيرية
 رضيع مبطلون يخاف موته من هذا الدواء وزعم الأطباء أن القتر إذا شربت دواء كذا برئ الصغير وتحتاج
 القتر أن تشرب ذلك نهراً في رهضان قبل هذا إذا قال ذلك الأطباء الحذاق بجر (قوله لمسافر الخ) أشار
 بالسلام إلى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل إذا خاف الهلاك فلا فطر
 واجب بجر (قوله لمسافر عيلاً) هو الذي يحمل فيه قصر الصلاة وهو سفر ثلاثة أيام وإياها (قوله ولو بمعضية)
 لأن القبح المجاور لا يعدم المشروعية كما قدمه الشرح في صلاة المسافر (قوله أو حامل) دليله قوله عليه الصلاة
 والسلام إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم أو الحامل التي
 في بطنها حمل ينفع الحياه أي ولد أو الحامل التي على رأسها أو ظهرها حمل يكسر الحياه أبو السعود عن التهر (قوله
 أو مرضع) هذا الحكم ثابت لكل منهما على الانفرد أو المرضع التي شأنها الارضاع تسمى به ولو في غير حال
 المسانحة والمرضعة التي هي في حال الارضاع ملققة نديها لصبي ذكره صاحب انكشاف وبه اذنع ما ذيل
 أنه لا يجوز ادخال النساء فيه كحائض وطائفة لأنه من الصفات الثابتة إلا إذا أريد الحدوث فيجوز أن يقال
 حائضه الآن أو غداً أبو السعود عن التهر (قوله أما كانت أو ظمراً) أما الظمّر فلأن الارضاع واجب عليها
 بالعقد ولو كان العقد في رهضان كما في البرجندی خلافاً لما في صدر التريفة من تقييد حل الانظار بما
 إذا صدر قبل رمضان أو أواله أو دوماً لا مطلقاً عليها ديانة مطلقاً وقضاء إذا كان الأب معمر أو كان
 الولد لا يرضع من غيرها (قرع) لا يجوز له الانظار إذا كره هلاكه لأنه إن العذر في الإكراه من فعل من
 ليس له الحق فلا يذره لصيانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية (قوله
 خافت على نفسها) شامل للحامل والمرضع حلي (قوله بغلبة الظن) أما بتجربة أو إخبار طبيب حاذق مسلم
 كما في البحر (قوله أو ولدها) ولورضاعاً فحمل الظن كما في البحر وحذف مفعول الخوف ليشمل نقصان العقل
 فإذا اختص نقصان العقل ففطر ناقله في الشرئلية (قوله بما أنا تعينت) قد يقال لأجابه إلى التقييد لأن
 خوفها على الولد أن يتحقق عند تعينها للارضاع أما التقيد بالظن أو لأعصار الزوج أو لعدم أخذ الولد ندي غيرها
 أبو السعود (قوله أو مرضع) أقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قوله خاف الزيادة)
 أو إبطاء البر أو فساد عضو بجر أو وجع العين أو جراحة أو صداع أو غيره ومثله ما أنا كان يمرض المرضي به ستاني
 (قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الظن كما أرادها المصنف في قوله أو مرض خاف الزيادة (قوله وخادمة)

المهجة معلوم الصرم وقد ذكر اصف منها
عنة وثيق الاكره وخوف هلاك اوقصان
عقل ولود طش اوجع شلدا ولسعة حية
(لحاش) - وانتر عيا ولوء صبة (او حائل
او صم) اما حكاك انت او طرا على الظاهر
(خائف) فبذلك الظن (على قسم او لاها)
وقيد اليه يبع الاين السحال بما اذا عبت
لا رصاع (او صم) طاف الزيادة) كرضه
وجميع خاف ارض رادمة طاف الضف

ذكرنا فهاستأنى عن استزائه ما نصه ان الممر الخادم اراد ان يذهب لسد الثمر او كرهه اذا اشتد الحر وخاف الملال
 فله الاطعام كرامة اضعفت للطبخ او غدل الثوب اه (قوله بقلية النطن) تنازعه خاف الذي في الصنف وخاف
 وخافت اللسان في الشرح (قوله بامارة) ظهرت له باجتهاده والاجتهاد غير مجرد الوهم افاده في البحر (قوله
 او تجبره) ولو كانت من غير المرض عند اتحاد المرض ابو العود (قوله حاذق) اى له معرفة تامة في الطب فلا يجوز
 تقليد من له ادنى معرفة فيه (قوله مسلم) اما الكافر فلا يعقد على قوله لا احتمال ان غرضه اتساع العبادة بحسب
 شمر في الصلاة باتيم فوعده كافر اعطاه المأفاهه لا يقطع الصلاة لما قلنا ببحر (قوله مستود) وقيل عبد الله شمرط
 ويزم به الزبلى وظاهر ما في البحر والتهرضعه (قوله واقاده في النهر) اخذا من تقليل المسئلة السابقة باحتمال
 ان يكون فرض الكافر اتساع العبادة وعمارة البحر وفيه اشارة الى ان المرض يجوز له ان يستطب بالكافر
 فيما عدا ابطال العبادة (قوله لان عندهم) اى الكفاة والمفهومين من الكافر (قوله نصح المسلم) يطب وغيره
 (قوله فاني يطيب بهم) اى فكيف يتداوى بكلا سهم وهو استفهام بمعنى التثني اى لا يجوز ذلك قال الحلي وايد
 ذلك شيخنا بما نقله عن الدر المنثور للعلامة السيوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بحسب الاعزم
 على قتله اه (قوله للامة الخ) وكذا العبد وتعبيره باللام يفيد ان لها الخيار ان شئت امتثلت فاذا ضعفت
 اطمرت ولها ان تمتنع وقد مر ما يفيد (قوله الفطر) ولولمعه الشروع (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر
 اى فلا يحمل للمسافر الاططار لان السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم لكن اذا افطر لا كفارة
 عليه بخلاف ما لو كان مسافرا فترك شيئا قد نسيه في منزله فدخل مصره فافطر ثم خرج فانه يكره شر ثلث ليلية عن
 البحر وتقيده بقوله ثم خرج ليعلم وجوب الكفارة عند عدم خروجه بالاولى ابو السعود (قوله كاسيحي) اى من
 قول الله تعالى كاسيحي على مقيم اغنام يوم منه مسافر فيه حلي (قوله وقضوا) اى من تقدم حتى الحامل والمرضع
 وغلب الذكور وفاني بضميرهم (قوله ما قدروا) مفهومه قوله الا في فان ما رواه في البحر ولم ار من صرح
 بان الحامل والمرضع اذا ماتا سابقا بل ان يزول خوفهما على الولد والذئس انه لا يلزمهما القضاء كالمرضع
 والمسافر لكن صرح في البداية بان لهما قضاء شرطا من القدرة على القضاء وهو مبني على ان الحامل والمرضع
 ففي هذا اذا زال الخوف اباما لزمهما بقدره ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه شيء
 فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة حلي (قوله بلا فنية) لانها وردت في الشيخ الفاني بخلاف القياس
 فقيره عليه لا يقاس حلي عن النخ (قوله وبلا ولاه) بكسر الواو بمعنى المتابعة ومن فصره بالتتابع فقدها
 لان المتابعة فعل المكافدون انتناج ابو السعود عن الحموي (قوله لانه) اى القضاء المفهوم من قضا (قوله
 على التراخي) لان الامر فيه مطلق وهو على التراخي ومعنى التراخي عدم تعيين الزمن الاول لفعل ففي اى وقت
 شمر فيه كان محتلا ولا اثم عليه بالتأخير ويتضح عليه الوجوب في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الاداء
 قبل موته ببحر (قوله ولذا) اى لكونه على التراخي (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان الوجوب على الفور ولكره له
 التطوع قبل القضاء لانه يبيح كون تأخير الواجب عن وقته المضيق ببحر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) اى
 فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها لان جزاء الشرط
 لا يتأخر عنه ابو السعود وظاهره انه يكره التنفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم اره نهر قلت قد مناحكمه
 في قضاء الفوائت وهو انكراهه الا في الرواتب والراغب فلا يرجع (قوله قدم الاداء) اى ينبغي له ذلك والا فلو قدم
 القضاء وقع عن الاداء ابو السعود عن النهر (قوله على القضاء) لان وقته العمر ابو السعود (قوله ولا فنية)
 اطلته فم ما لو كان التأخير له عذر ابو السعود (قوله لما امر) اى من قوله لانه على التراخي كما عاين به في النهداية
 حلي (قوله خلافتا فني) ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقا وليس كذلك بل اذا كان له عذر ابو السعود
 عن الزبلى فيوجب مع القضاء لكل يوم طعام مسكين اه حلي (قوله لا يوان تصوموا الخ) ولان رمضان
 افضل الوقتين فكان الاداء افضل واما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ورد في مسافر
 ضمه الصوم زبلى (قوله لا تفعل فضيل) لا قضاءه ان الاططار فيه خير مع انه مباح وفيه انه ورد ان الله
 يحب ان تؤتى رخصه كما يجب ان تؤتى عزائمه ومحبة الله ترجع الى الالة فيفيدان رخصة الاططار فيها
 نواب لكن العزيمة اكثر نوابا ويمكن حمل الحديث على من ابت نفسه الرخصة (قوله ان لم يضره) اراد بالضرر

بغلبة الظن بما زعمه أو تجربه أو أخبار طبيب
 خافق مسلم مستور وأفاد في "الهرز مع المجبر
 جواز التطيب بالكافور فيما ليس فيه إبطال
 عبادة قلت وفيه كلام لأن عندهم نعم
 المسلم كغيره في تطيب من أمثال أصابعه
 الظهيرية لإلزامه أن تتنوع من أمثال أصابعه يوم
 إذا كان يجزها عن إقامة الفرائض (الغفر) يوم
 على أصل الحرية في الفرائض (وقضوا) أروما (مأذروا
 العذر إلا السفر كما سيأتي) لأنه على التراخي ولذا
 بلا فقيه (ولا) (ولاه) قضاء الصلاة (أو
 جاز التطوع قبله بخلاف تقدم الأداء على القضاء
 جاز رمضان الثاني خلافا للشافعي (ويندب المسافر
 ولا مدينة ما من تصوموا والخبر ببعضه الب
 الصوم) لأنه وإن تصوموا (أن لم تصوم)
 لا يفعل فضيل (أن لم تصوم)

وظاهر قوله افطاره تعاطي مفرط بالفعل فلو نوى الفطر ومك - ساعة يلزمه (قوله فلا قضاء) برده عليه من نوى الصوم للقضاء حين لا يصح نية القضاء بصير صائما وان افطر يلزمه القضاء كما اذا نوى الصوم ابتداء افاده في البحر (قوله اما لمضى ساعة الخ) قال في البحر لانه مضى عليه ساعة صار مكانه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والصواب قبل المضطوع كما مر نظيره من اراد مفهوما انه اذا كان بعد الزوال اي بعد نصف النهار الشرعي لا يجب عليه القضاء اذا قطعه سواء قطعه حالا او بعد ساعة اه حلي مع زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن والمراد ان تعضى تلك اللحظة بعد تذكران لاشي عليه وظاهر التعليل انه اذا نوى الفطر بعد تذكران لاشي عليه لا يلزمه شيء وهو عارض البحث السابق وبوجهه ان نية الفطر في الصوم من غير تناول مفرط لغو (قوله اي يجب انما) تفسير لقوله لم ولقوله ادا آه (قوله ولو بر وض حين) فلا فرق في المفسدين كونه اختياريا او لا (قوله وجب القضاء) اي في غير الايام الخمسة الاتية وهو راجع الى قوله قضاء اه حلي (قوله وايام التشريق) وفي الثلاثة التي بعد يوم النحر (قوله فلا يلزم) اي اداؤها ولا قضاؤها وان افسدها (قوله فيصير مرة تكالفي) فلا تجب صيانه بل يجب ابطاله ووجوب القضاء ينشئ على وجوب الصيانة فلم يجب قضاءه كالم يجب اداؤه بخلاف ما اذا نذر صيام هذه الايام فانه يلزمه وبقيضه في غير حاله لم يصرف نفس النذر مرة تكالفي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لا من ضرورات ايجاب المباشرة منع مع زيادة (قوله اما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي ان لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب ان هذا القياس فانه لا يكون مباشر المعصية بمجرد الشروع فيها بل الى ان يسجد بدليل من حلف انه لا يصلي فانه لا يبحث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام فيبشر المعصية بمجرد الشروع فيها وروى عن الامام رضي الله تعالى عنه انه لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلاة عند الاستواء ثم افسده لانه ممنوع من الدخول وما بعده بناء عليه والاظهر الوجوب منع فيه انهم عدوه شارعا فيها بمجرد الاحرام حتى لو افسده حينئذ وجب قضاؤه فقد تحققت بمجرد الشروع واما مسألة العين فهي مبنية على العرف (قوله بدليل مسألة العين) راجع الى الصوم والصلاة فانه اذا قال والله لا اصوم حنت بمجرد الشروع واذا قال والله لا اصلي لا يبحث ما لم يسجد حلي بزيادة (قوله ولا يفطر الخ) الاولى في التعبير ان يقول وللمتطوع الفطر بلا عذر في رواية ليقيد ان اصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر الرواية كافي المنع وجهها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا دعي احدكم الى الطعام فليجيب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل اي فليدع نلو كان الفطر جائزا لكان الافضل الفطر لا يجاب الدعوة التي هي سنة (قوله بلا عذر) اما بعذر كمبض ونفاس وخوف هلاك او نقصان عقل يعرج او عطش شديد فيجوز لجواز طمع الفرض به فارى غيره (قوله وفي اخرى يحل) تقدم عن البحر انها شاذة وجهها ما روي عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني صائم ثم اني يوما قتلنا يا رسول الله اهدي لنا حبس فقال اريه فقلنا صحت صائما فاكل رواه مسلم زاد النسائي ولكن اصوم يوما مكانه وصححت هذه الزيادة والحبس غير متزعزعه وبق مع الاقوال وبهتان بالحن ثم يذنب باليد حتى يتي كاتريده وفي الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيا اذا اتخذ ذلك ابوالسود عن المصباح (قوله بشرط ان يكون من نية القضاء) مفهومه انه اذا عزم على عدم القضاء اولم يوقضه ولا عزمه انه لا يجوز (قوله واختارها السكال) قال وفي اوجه لان الادلة تتفاوت عليها (قوله وصدرها) اي صدر الشريعة وقوله في الوفاة وشرحها متعلق باختيار المصلط على صدرها وهما له وهذا النقل ليس بالواقع فانه انما حكى الخلاف وبعبارة المصنف مع شرحه ولا يفطر بلا عذر في رواية اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاقطار بلا عذر لانه ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه اه ولا يجوز ان يكون صدره فلا ماضيا لانه لم تصدره هذه الرواية لاني الوفاة ولا في شرعها والشرح مع صاحب النهر افاده الحلبي (قوله والضياقة عذر) اي في النقل فقط قال في المندية الضياقة ليست بعذر في الصوم الواجب اه اي كالتقصا والنذر والكفارة وروى عن ابي يوسف انه اعذر في الضياقة الدليل على انه اعذر ما روي ان اباسعيد اعذر من وجع طعام فاذن الذي صلى الله عليه وسلم واحكامه فلا يجوز بالطعام نفي احداهما قال

[illegible]

صلى الله عليه وسلم ما لم يقال انى صام فقال صلى الله عليه وسلم تكاف لك اخوك وضع طعامك تقول انى صام كل يوم وما كانه ابو السعد عن العلامة فوح (قوله الضيف) هو فى الاصل مصدر ضفته قال فى القاموس ضفته اضيفه ضيفا واضافة بالكسر زلت عليه ضيفا اه ثم اطلق على النازل ضيفا فاذا بعضه الحلبى (قوله مضيف) بفتح الميم اصله مضبوط استقلت الضمة على اليا فخذت فالتقى سا كان فخذت الوار لانقاء الساكنين ثم كسرت الضاد للمناسبة الياء (قوله بمجرد حضوره) اى بحضوره والمجرد عن الاكل (قوله ويتأذى) عطف مقابلة لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاولى الاقتصار على الجملة الثانية لانه يلزم من التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل عذر مطلقا وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذران وثق من نفسه بالقضاء فيفطر دفعا لا لذى عن اخيه المسلم وان كان لا يثق لا يفطر وان كان فى ترك الافطار اذى اخيه المسلم قال شمس الانعام الحلوانى وهو احسن ما قيل فى هذا الباب بجر (قوله بطلاق امرأته) ظاهره ولو رجعا وما صوره فى الجرح من الطلاق الثلاث فانفاى وهل العتاق كذلك حرره (قوله بطلاق امرأته) اى الرجل الخالف (قوله ان لم يفطر) اى المحلوف عليه (قوله افطر) اى المحلوف عليه تدباف فاعا لتأذى اخيه المسلم (قوله ولا يحنثه) مشكل بما هو مصرح به من انه فى الحلف على ما لا يملك يبر بمجرد القول فيبر بقوله افطروا ~~يكن~~ التوفيق بحمل ما هنا مما يقتضى انه ان لم يفطر بحث على ما اذا كان الحلف بطريق التعليق او بحمل على ما اذا لم يأمره بانه بل ابو السعد وخصا (قوله على المقعد بزانية) لم يذكر الاعتماد فى البرزاية (قوله هذا) اى جواز الفطر وهو يرجع الى المسئلة الضيافة واليمين كالتلوح اليه عبارة النهر ويكون جاريا فى الضيافة على احد الاقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل نصف النهار الشرعى اه حلى (قوله اما بعده) اى اوفيه للتصريح بالقبليية فى مقابله (قوله فلا) اى لا تكون الضيافة واليمين عذرا فى الافطار (قوله الا لاحدا بويه) اى لا يفطر الا اذا اذن من تركه عقوق الوالدين او احدهما كافى النهر (قوله دعاه احدا اخوانه) اى اصدفاته كافى حاشية الاشياء لابي السعد (قوله لا يكره فطره) اى فى النفل قبل الزوال ابو السعد وفى حاشيته (قوله لوصا غيرة قضاء رمضان) اما هو فيكره فطره لانه حكم رمضان كافى الفتاوى الظهيرية وظاهر اقتضاه على استثناء قضاء رمضان انه لا يكرهه الفطر فى صوم الكفارة والنذر بعذر الضيافة وهو رواية عن ابو يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة القهستاني عند قول المتن ويفطر فى النفل بعذر الضيافة وفى الكلام اشارة الى انه فى غير النفل لا يفطر كافى المحيط وعن ابى يوسف انه فى صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فانت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من النص انه جرى على رواية ابى يوسف فيمكن ينبغى له ان لا يستثنى قضاء رمضان جوى فى حاشيته بصرف (قوله ولا تصوم المرأة تنالا) ظاهره انها تصوم القضاء بغير اذنه وهو خلاف ما فى البحر حيث قال وتقتضى المرأة اذا اذن لها الزوج او بانته منه ومقتضاها كماله ابو السعد وانها لو شرعا فى القضاء بغير اذنه ~~كان~~ ان لم يفطرهما قلت محل ذلك فى غير قضاء رمضان لما فى البحر عن الفتية لازوج ان يمنع زوجته من كل ما كان الايجاب من جهتها كالتطوع والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد الا اذا ظاهر من امرأته لا ينفعه من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة اه (قوله الاعتد عدم الضرب) بان كان صائما او امرضا فانه ان تصوم وليس له منه هالانه ليس فيه ابطال حقه وفى الظهيرية لم يستثنى قال فى البحر والظاهر اطلاق ما فى الظهيرية فى المرأة والعبد لان الصوم يضرب من المرأة ويبرأ وان لم يكن الزوج الا ان يطأها والعبد منافعه للمولى فليس له الصوم والتطوع مطلقا بغير اذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما فى النخاية فانه لم يكن مبنى على اصل الحرية فى العبادات الا فى القرائن وامافى التوافل فلاه بقليل زيادة تهتم منه (قوله او بعد البيوتة) اى الصغرى والصغرى ومفهوما انها لا تقتضى فى الرجعى ولو فصل هنا كما فصل فى الحداد من كون الرجعة مرجوة او لا لكان حسنا (قوله وما فى حكمه) الاولى ومن لانها للعاقل وهو المدبر او على حد قوله تعالى فما لك ايمانكم (قوله لم يجز) هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه فى ذلك بجر عن الخسائية (قوله ولو نوى مسافرا افطر) انما صححت نية الصوم مع ذلك لان نية الافطار لا عبرة بما يدل ما بانى انه لو نوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يعتبر افاده فى البحر (قوله اولم ينو) حكمه هنا هو بالاولى لان الصحة اذا تحققت مع نية الفطر فمع عدمها رضى (قوله قبل الزوال)

لا يرضى بمجرد حضوره (ان كان صاحب امر
 الاطعام فيعطى ولو لالا) وبتأدي بر
 المذهب نظم به (ولو لحاق) رجل على الطعام
 (بإطلاق) ولا يجنبه (على المقعد) زازية وفي
 (فضاء) الأخيرة وغير هاهذا إلى العصر
 انهم عن الأبعد فلا إلا لأحد أو به أنه لا يكون
 الزوال ما بعده الأشباه سواء أهدأ أو مضى ولا تصوم
 لا بعده وفي الأشباه سواء أهدأ أو مضى ولا تصوم
 مطر لو صام ما غير قضاء الإعتد عدم التمس به
 المرأة فلا إلا بادن الروح القضاء أو بعد النسيئة
 ولو طهرها وجب القضاء بآذنه أو بعد الحمل
 ولو صام العبد ومضى فمضى بآذنه أو بعد العتق
 سلا جبر بجزوان فطره فمضى بآذنه أو بعد العتق
 (ولو نوى مسافر فطر) أو لم ينو (فأطعمه نوى
 الصوم في وقتها) قبل الزوال

صوابه قبل ان تصاف النهار الشرعي كما عبره غيره (قوله صح) لان السفر لا ينافي اهلية الوجوب ولا صحة الشروع
بجر (قوله مطلقا) اي سواء كان نفلا او نذرًا معيشا او اداء رمضان اه حلي وبه علم ان مجمل ذلك في صوم
لا يشترط فيه التبييت فلو نوى وقتنما ما يشترط فيه التبييت وقع نفلا كما تقدم ما يفيد (قوله ويجب عليه الصوم)
اي تحصيله بنيت حيث اقام وقت انشائها (قوله كما يجب على مقيم الخ) ويجب على مسافر نوى الصوم ليلا
واصبح من غير ان يقض عزيمته قبل الفجر فلا يحل فطره في ذلك اليوم ولو افطر لا كفارة عليه (قوله انما صوم
يوم منه) انما قيد بقوله منه مع انه يلزمه انما ايام صوم كان لمكان قوله ولا كفارة (قوله للشبهة في اوله وآخره)
نف ونشر مرتب (قوله الا اذا دخل مصره) يعني قبل ان يستحكم سفره بقطع مدة السفر بان مسافر في نهار رمضان
ثم رجع فيه فاكل في بدله فانه يكفر لا تقاص سفره برجوعه حلي موضع ما عن البحر وظاهره قوله ما اذا
دخل مصره انه اذا افطر قبل استحكام السفر في السفر ثم دخل مصره لا تجب عليه الكفارة (قوله كما امر)
اي قبيل قوله ولا يصام يوم السبت الا تطوعا اه حلي (قوله وفيه خلاف الشافعي) قال محمديه اقول كيف
يكون تكلمنا عند الشافعي لو نواه ولو لم يتكلم مع ان المنقول عنه ان الصلاة لا تقصد بالكلام ناصيا فلا يرجع
اه حلي قلت يمكن ان يفرق بين الكلام ناصيا وبين الكلام عامر او المتعمد من مذهبه عدم الفساد (قوله وقضى ايام
انما) اعلم ان الاعذار اربعة اقسام ما لا يعتد غالبيا فلا يقطع به شيء من العبادات اهدم الحرج وهذا لا يجب
عليه ولاية لاحد بسببه كالتوم وما يعتد خلفه كالصبا فيسقط به جميع العبادات لدفع الحرج عنه وما يعتد وقت
الصلاة لا وقت الصوم غالبيا كالانما فان امتد في الصلاة بان زاد على يوم وليله جعل عذرا دفعا للحرج لكونه
غالبيا ولا يحل عذرا في الصوم لان امتدانه شهر اناذره فيمكن في ايجابه حرج والدليل على انه لا يعتد بولاه
انه لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طويلا لهلك لان بقاء حياته بدوهم ما نذر ولا حرج في النواذر وما يعتد وقت الصلاة
والصوم دفلا لا يعتد وهو الخنوع فان امتد في حاله طويلا والا فلا فانه لا يلزم والاعمال مرض يضعف القوى
ولا يزيل الحجا وهو عذري التأخير لاني لا اقاط كسائر الامراض (قوله سوى يوم حدث الانما فيه) لوجود
الصوم فيه وهو الامساك المقترن بالنية اذ الظاهر وجوده ما منه وقضى ما بعده لانعدام النية بجر (قوله
الاذا علم انه لم ينو) قال الشافعي عدم القضاء اذا نذر كراهة نوى او لا ما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم
انه لم ينو فلا شك في عدمها اه وعلم منه انه لو حدث في شعبان واستغرق رمضان قضاء كله لعدم النية بقيضا
بجر ولو كان منه تكايعضا اكل في رمضان او مسافر اقصاه شهر اهدم ما يدل على وجود النية بجر (قوله
وفي الخنوع الخ) متعلق بقضى الذي (قوله ان لم يستوعب الشهر) بان افاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه
ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بتمامه فالمراد بالامتناع بان لا يفتق مقدرا وما يمكنه انشاء الصوم فيه
(قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ) وهو ما بين اول طلوع الفجر الى نصف النهار من كل يوم اه
فالا فاقا بعد هذا الوقت الى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعسر (قوله على ما مر) اي عند قوله وسبب صوم
رمضان شهو بدو من الشهر حلي (قوله لا يقضى مطلقا) اي سواء كان الخنوع اصليا بان بلغ مجنون او عارضا
وجعل محررا اصليا كاصبا فاذا بلغ مجنونا ثم افاق قبل مضى شهر رمضان او قبل غمام يوم وليله فانه لا يجب
عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان وما فاته من الصلاة عنده بخلاف العارض وفي الشهر لالة عن البرهان
والعناية ان الاصح قول محمد بن الوالد (قوله ولو نذر صوم الايام المنية) انما اخر الكلام على النذر تأخيرها
اوجبه العبد على نفسه عما اوجبه عليه الحق جل وعلا وشروط لزوم النذر كون المندور ليس بمعصية لنفسه
كارتى وشرب الخمر اما المعصية بغيره كندبر يوم الخمر فانه معصية لما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى فانه
صحح وان يكون من جنسه واجب وبه فهم من هذا الشرط انه ليس واجبا قبل النذر وكونه مقصودا للشبهة وان
لا يكون متعذرا للكون وان لا يكون ما فيه اقل مما نذر فخرج بالاول ان نذر بالمعصية وبالثاني بحرية عبادة
المريض وخرج بحرية التلاوة وتكفين الميت ولا يصح نذره ما يكون الاول واجبا قبل نذره والثاني فرض كفاية
وهو اعلى من الواجب وبالثالث ما كان مقصودا بغيره كالفطر لكل صلاة وبالرابع ما لو نذر صوم امس
انما تكافئ شهر مضى فانه لا يصح نذره وبالحامس ما لو نذر ان يصدق بماتى دينار وليس في بدله الا دينار مثلا
فانه لا يصدق بغيره في ان يدين دينار مثلا لان لا يصح الا ان يصدق بغيره ما وجب بالكتابة

[illegible]

بالحنث ولو فعل نفس المذنب وعصى ونحوه انذار كعادته بالمعصية افادته في البحر واعلم ان نذر صوم الايام المنية
يصح سواء صرح بذكر المنى عنه او لا كان قال نذرت ان اصوم غدا فاذا هو يوم النحر وهذا معنى قوله الا في مطلقا
افادته الحلبي (قوله او صوم هذه السنة) اشار به الى انه لا فرق بين ان يذكر ما لا يكاد مناه او بانتهيه مثل ان
ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابدا حلبي عن القسباني (قوله صح) لانه نذر بصوم مشروع وانتهى لغيره
وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاورة ثم يقضى اسقاطا للواجب
وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه اداها كما التزم (قوله مطلقا) صرح بذكر المنى عنه او لا كما قدمناه وسواء قصد
بالتلفظ به ام لا ولا نذكر الولوجي في فتاواه وجل اراد ان يقول لله على صوم يوم فخرى على اسائه صوم شهر
كان عليه صوم شهر حلبي عن البحر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم صحة نذرها
وبه قال زفر وروى الحسن عنه انه ان عين لا يصح وان قال غدا فوافق يوم النحر صح حلبي عن النهر (قوله وفرقوا
بين النذر والشروع فيها) حيث قالوا صح نذرهما وبعضها ولو شرع فيها وادها لا يقضيها (قوله بان نفس
الشروع معصية) لانه به يسمى ما مما حثي بحث به الخلاف على الصوم فيصير محرما كاللهمي فلا تجب صيائه بل
يجب ابطاله وجوب اغضائه يثبت على وجوب الصيانة ونفس النذر طاعة تقب صيائه بقضائه (قوله وجوبا)
ومن عبر بالاولية كصاحب النهاية فقد ناهل (قوله تخاميا عن المعصية) اي المجاورة وهي الاعراض عن اجابة
دعوة الله تعالى (قوله وقضاها) انقصر على قضائها اشارة الى انه لا يلزمه قضاء رمضان الذي صامه لانه لم يصح
التزامه بالنذر لان صومه لم يتحقق عليه بجملة اخرى بحر (قوله خرج عن العهدة) لانه اداها كما التزم بحر (قوله
وهذا) اي قضاء الايام المنية في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله فلو بعدها) بان وقع النذر منه خامس عشر
ذي الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم نفي عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقي السنة) وهو خمسة
عشر يوما تمام شهر ذي الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة
فاذا قال هذه السنة فالتام فنفيد اشارة السنة التي هو فيها حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبل فيلغو
في حق الماضي كما ينفو في قوله لله على صوم امس اه واشارة الشرح الى رد كلام الزيلعي فانه حكم على صاحب
الغاية بالسهو حيث ذكر انه يلزم ما بقي منها ورده السكالي بانه هو الساهي لان المسئلة تكفي الغاية والخلاصة
والخامسة في صورة التعيين كهذه السنة وهذا الشهر الى آخر ما قدمناه افادته في الشهر (قوله وكذا الحكم لو نكر
السنة) فانها كالمعينة (قوله في طرها) بيان لمعنى كذا وان صامها اخرج عن العهدة لانه اداها كما التزمها افادته
الحلبي (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) اي موصولة باخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان حلبي
موضحا عن البحر (قوله وبعد ولو اظفر يوما) اي بعيد الايام التي صامها قبل اليوم الذي اظفر فيه اه حلبي ولو كان
آخر الايام (قوله بخلاف المعينة) اي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة
تعين الوقت حلبي ولذا واظفر يوما في الايلزمة الاقضاءه (قوله يقضي خمسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنية
حلبي لان صومه في هذه الخمسة ناقص ولا يجزئه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بقدره
ويجب ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله ولا يجزئه صوم هذه الخمسة)
لانه ناقص فلا ينوب عن الكامل (قوله بمحتمل اليين) اي مصادا للنذر ومنفردا عنه (قوله كانت ست صور)
انما صارت متتابعة ما اذا لم يتوشأ اصلا وتكون نذرا (قوله بنذره) اي بالصيغة الدالة عليه (قوله فقط) اي
من غير تعرض لليين فصارا بانها هو المراد بقوله دون اليين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض لليين بتعينه
(قوله عملا بصيغته) لانه نذر بالصيغة فتعين النذر في الوجه الاول بلانية لكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه
الثاني بالطريق الاول لانه قرر النذر بعزيمته وفي الثالث اولى واخرى لكونه مرادا لانه قرر النذر بعزيمته ونحو
ان يكون غيره مراد بالواو السهو عن الاتفاق (قوله عملا بعينيه) وذلك لان اليين محتمل كلامه لان اللام تقي
بمعنى الباء كقوله تعالى آمنتم له اي به وقد عين المحتمل بعينه ونفي غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير
قوله لله على صوم يوم النحر اي بالله او بالسعود (قوله عملا بصوم الجاز) هذا جواب لصاحب الكثر عما ورد
على كون الصيغة لهم امن لزوم الثاني وذلك لان الوجوب الذي يقضي به اليين وجوب يلزم تركه متعلقه
الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم تركه متعلقه ذلك وتساوي الوازم اقل ما يقضي التغير فلا بد

(و) صوم هذه (السنة صح) مطلنا على الحداد
 وفروا بين النذر والنروع فيما بان نفس
 النروع معصية ونفس النذر طاعة فصح
 (و) لكنه (أظهر) إبطالها الواجب
 عن المعصية (وقضاها) مع الكراهة
 (وإن صامها) خرج عن العهدة
 وهذا إذا نذر قبل الأيام المنية (وجوبا) تحاسبا
 لم يقض شيئا وأما يلزمه باقي السنة ونزط
 الصواب وكذا الحاصم يقضيها هنا متتابعة
 التتابع فيعطرها لكنه يقضيها هنا متتابعة
 ويهدى لأقربها ويختلف المعية ولو ينزط
 التتابع يقضي خمسة وثلاثين ولا يجزئه صوم
 هذه الخمسة في هذه الصورة وأعلم أن صيغة النذر
 مجتمعة العين فلما كانت صور (شيئا) أو نوى النذر
 (فإن لم جو) نذره الصوم (شيئا) أو نوى (إن)
 فقط (دون العين) أو نوى (النذر) صور (نذرا
 لا يكون عينيا) كان في هذه الصور (عينيا)
 فقط (أجاما) بصفته (وإن نوى العين)
 وأن لا يكون نذرا كان في هذه الصور (عينيا)
 فقط (أجاما) بصفته (وإن نوى العين)
 (إن أظهر) كان في الصور (نذرا) (وإن نوى العين)
 بل أن في النذر (كان) في الصور (نذرا) (وإن نوى العين)
 حتى لو أظهر يجب القضاء بالنذر واليكامارة
 (للعين) علام بعموم الجواز

لهقرن وسدس لله عز وجل وذكر الشيخ في ما هو بيان نحل صرف لندرس تحقيقه انما طين برابطه اوه سجده وهو
 بهذا الاعتبار اذ مصرف النذر القراء وقد وجد ولا يجوز ان يصرف ذلك لغنى غير محتاج اليه ولا لشره
 منصب لانه لا يحل له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم
 لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمعزوق ولا ينعقد
 ولا تستقل به الذمة وانه حرام بل حثاه (قوله ما لم يقصدوا صرفها للقراء) لانهم اى وقد صدر النذر بانصيغة
 المذكورة عن الجرسا قبا (قوله ولا يما في هذه الا عصار) ولا يما في مولد سيدي احمد البدوي رضى الله تعالى
 عنه كما في النذر واعلم ان بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء واپس في ذلك تنقيص الولي كما ينظمه بعض
 من لا خلاف له بل هذا مما رضى الولي ولو كان حيا وسئل عن ذلك لاجاب بالحق واغضبه نسبة التائيه وتامل
 قوله تعالى في حق السيد عيسى عليه الصلاة والسلام ان هو الا عبد انعمنا عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل
 لما بينهم من المقام من ان العوام يعلون الحرام المجمع عليه وينظرونه قربة ومجد هو ان الحسن الشيباني تليد
 الامام ومدون المذهب (قوله لو كان العوام عبيدا لا نعنتهم) اى فكيف وهم عبيدا كرهنا لا كرمين ولذا كان
 العوام حشوا والحننة (قوله واقطعت ولائى) اشار بذلك الى عدم المواخذة بالكلية والا فالولا لا يقطعا لاسقاط
 كاتسب (قوله لانهم لا يجتهدون) اى الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه نفهم (قوله فاكل بهم يتعبدون) ذكرت
 هذه العبارة في النهر اى كل الخلق يتقصدون بهم ويرتكبهم عارهم وفيه ان العوام من جهة الكل وظاهره يقتضى
 غير ذلك والكمال منهم لا يتغير بالنقص اذ لا تزوازة وزراخرى وليست من المعرفه بعد ان يكون الله تعالى
 او لا تلك اذ هذا التعبد من الظلم ولو كان فالكل بهم يتعبدون ويجمع كل لا يظهر له وجه ايضا
 الا ان يكون المعنى انما اعتقدهم واسقطت ولا لى لان الاساد والمولى الكاملين يتعبدون بعبيدهم الذين يمكن
 ضبط بهم بضم الباء الموحدة جمع حمة وهى الفارس الذى لا يدري من اين يوقى كفى الصحاح يعنى انهم لا يدرون
 من يربطهم من اي جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام او يفتح الباب جمع بهمة بفتحها رضى اولاد
 النضران كفاى الصحاح يعنى ان الحفارة والصغار لازم لهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

هو لغة اجتماع من مكف الا اقم اى اقبل على التمسك واقام به من حد طلب ومصدره الكف ومنه يعكفون
 على اصنامهم او المتعدي بهى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره الكف ومنه والهدى معكوكا نهر
 وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى ان طهرايتى للطائفين والعاكفين ابوالسود (قوله وجه المناسبة) اى
 مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتأخير) بالجر عطف على المناسبة افاده الحلي فالمناسبة تقتضى ذكرهما
 متصاحبين من غير نظر الى تقديم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يقدم على المشروط وهذا ينتج
 المتأخرين (قوله في بعضه) اى في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطف على اشتراط طلب اعتكاف
 العشر الاخير من رمضان طلبا كيدا على وجه التنية اى فتناسب ذكره بعده لانه يقع في آخره وهذا ينتج
 المناسبة والتأخير ايضا وسببه النذر ان كان واجبا والنشاط الداعى الى طلب الثواب ان كان تطوعا وحكمه
 سقوط الواجب وبطل الثواب ان كان واجبا والثاني فقط ان كان تطوعا وحكمه كثرة لان فيه تفرغ القلب
 عن امور الدنيا وتسليم النفس الى المولى والتمسك بيمين حدين وملازمة بيت كرم فهو محتاج الى عظيم
 فلازمه حتى قضى ما ربه فهو يلزم بيت ربه ليقرب له كافي وهو من اشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بجر (قوله
 البت) هذا المعنى يناسب المتعدي واللازم (قوله ذكر) ظاهره ان الاعتكاف في مسجد الجماعة لا يتحقق من
 المرأة وليس كذلك بل هو مثل الذكر فيه ومجدهما افضل من المسجد الاعظم كما ذكره المصنف فالاولى التعبير
 بنفس ليعمها (قوله ولو عجزا) اشار به الى ان البلوغ ليس بشرط كما يستفاد من عبارة مثلا خسرو فيصح
 اعتكاف الصبي العاقل ولا يشترط الحرية فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى افاده المصنف (قوله
 في مسجد جماعة) انما يشترط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة منه وافضله ما كان في المسجد الحرام
 ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى ثم في الجامع قيل اذا كان صلى فيه
 بجماعة فان لم يكن في مسجد افضل للاحتياج الى الخروج ثم ما كان اهله اكثر ثم راعى ان المسجد يتعين

بالشروع

ما يقصدوا صرفها للقراء الامام وقد اتى
 الناس بذلك ولا يما في هذه الا عصار
 ولا قال عبدو كان العوام عبيدا لا نعنتهم
 واسقطت ولا لى لان الاساد والمولى الكاملين يتعبدون بعبيدهم الذين يمكن
 ضبط بهم بضم الباء الموحدة جمع حمة وهى الفارس الذى لا يدري من اين يوقى كفى الصحاح يعنى انهم لا يدرون
 من يربطهم من اي جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام او يفتح الباب جمع بهمة بفتحها رضى اولاد
 النضران كفاى الصحاح يعنى ان الحفارة والصغار لازم لهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

بالشروع فيه فليس له ان ينتقل الى مسجد آخر من غير عذر ابوالسعود عن الجوى (قوله ادبت فيه الحبس
 اولاً) هذا الاطلاق لم يكن في عبارة النهر والبحر ولا غيرهما مما اطلعت عليه والظاهر انه اخذ من اطلاق عبارة
 الخانية ونصها في كل مسجد اذان واقامة هو الصحيح اه قلت ما المانع ان يكون المراد بالمسجد الذى له اذان
 واقامة ما تنقام فيه الحبس كما رواه الحسن عن الامام وصححه بعض المشايخ كما قاله السكاك فيرجع هذا القول
 الى ما بعده على انه اذا كان له امام ومؤذن لزم اداء الحبس فيه عادة وان كان يما فقط (قوله وقال ابصع في كل
 مسجد) في القهساقى عن الخ لاصلة وينبغى ان لا يصح في مسجد الحياض ومسجد قوارع الطريق وينبغى
 ان لا يصح في مصلى العيد والحنارة اه فالمراد بالمسجد عندهما غير ما ذكر (قوله وصححه السروجى) في الغاية
 لاطلاق قوله تعالى ولا تبشروهن وانت عاكفون في المساجد (قوله مطلقا) وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها
 حلي عن الجوى وظاهره ان مسجد الجماعة غير الجامع مع انه اعم (قوله في مسجد بيتها) ولونذرت هى او العبد
 فلن له الحق المنع وبقيضانه بعد زوال الولاية بالطلاق البائن والعق واما المكاتب فليس للمولى منعه ولو نطوعا
 ولو اذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافع الاستناع بها وهى من اهل الملك بخلاف المملوكة لانه ليس
 من اهله وقد عاده منافع له غير الرجوع لكنه يكره خلف الوعد بجرع من البدائع وكذا لو اذن لها
 في صوم شهر بعينه وصامت فيه متبعا ليس له منعها لانه اذن لها في التتابع (قوله وبكره في المسجد) الا انه جائز
 بلا خلاف بين اصحابنا وظاهره ما في النهاية انها كراهة تنزيه وينبغى على قياس ما مر من ان المختار منعهم
 من الخروج في الصلوات كلها ان لا يتردد في منعهم من الاعتكاف في المسجد ابوالسود (قوله كما اذا لم يكن
 فيه مسجد) اى محل اعدته لصلاتها وينبغى ان يكون اظم البيت لانه استر (قوله ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت)
 قلوا خرجت بلا عذر يفرض وهذا في الواجب بالنذر اما في النفل فلا يقيد بل ينتهى ابوالسود ولا ياتيها زوجها
 ولو حاضت خرجت ولا يلزمها الاستقبال قهساقى (قوله وهل يصح الخ) البحث لصاحب النهر اه حلي (قوله
 والظاهر اه) لانه على تقدير انقضائه يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت بوجه اه
 حلي (قوله بنية) الباء للمصاحبة ولا يشترط استمرارها (قوله فالبيت الخ) تفريع على قوله هو بيت الخ (قوله من
 سلم عاقل) قال في النهر ولا يخفى ان صحة التنية تتوقف على العقل والاسلام فلا حاجة الى ذكرهما في الشرط
 اه (قوله طاهر من جنابة) قال في فراق الفلاح ولا يشترط الطهارة من الجنابة اجمعه الصوم معها ولو في المنذور
 بل هو شرط الحل كجانبه عليه صاحب النهر (قوله وحيض ونفاس) ينبغى ان يكون هذا على رواية اشتراط
 الصوم في نفله اما على عدمه فينبغى ان يكونا من شرائط الحل فقط نهر (قوله بلسانه) متعلق بالنذر فلا يكتفى
 لا بجمابه التنية منع (قوله وبالشروع) عطف على قوله بالنذر ولكنه ضعيف لما شاع في قربان لزومه بالشروع
 مفرغ على قول ضعيف مغل وهو اشتراط الصوم في النفل افاده الحلي (قوله وبالعلق) عطف على قوله بالنذر
 وهذا يقتضى ان صورة التعليق ليست بنذر لان العطف يقتضى المغايرة مع انها نذر قاله ولى ان يقول واجب
 بالنذر مخير او مطلقا كما غيره في امداد الفتاح اه حلي (قوله وسنة مؤكدة في العشر الاخير) لما ورد انه عليه
 الصلاة والسلام اعتكف العشر الاوسط فلما فرغ اناه جبريل عليه السلام فقال ان الذى تطلب امامك يعنى ايله
 القدرا اعتكف العشر الاخير وعن هذا ذهب الاصحاب اكثر الى انها في العشر الاخير من رمضان فتم من
 قال في ايله احدى وعشرين ومنهم من قال في ايله سبع وعشرين وقيل غير ذلك وورد انه صلى الله عليه وسلم قال
 التمسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر وعن الامام رضى الله تعالى عنه انها في رمضان ومن
 علامتها انها ليلة اى مضية مشرفة وساكنة لاحارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها ساطعت
 اى في البياض وفي الشهر وعن الامام رضى الله تعالى عنه انها تدور في السنة في رمضان وغيره ابوالسود
 عن الشربلاية (قوله اى سنة كفاية) اذا قام بها البعض ولو فردا فقطت عن الباقي ولم يتركه صلى الله عليه
 وسلم الا بعد رقة دورانه اذن لعائشة فيه فضربت لها قبة فسمعت حفصة ففعلت كذلك ثم زينب فامر
 صلى الله عليه وسلم بفرعها فترعت وتزل الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الاول من شوال (قوله
 على من لم يفعله) اى الاعتكاف وهذا لما ينبغى الوجوب لا السنة المؤكدة (قوله في غيره) اى غير المذكور ومن
 الواجب والمستنون (قوله وشرط صوم اربعة الاول) وهو الواجب بالنذر مخير او مطلقا فلونذرا اعتكاف يوم

ادبت فيه الحبس اولاً وعن الامام اشتراط
 اداء الحبس فيه وصححه بعضهم وقال ابصع
 في كل مسجد وصححه السروجى واما الجامع
 فيصع فيه مطلقا انما قال (او) ليت (امراة)
 في مسجد بيتها وبكره في المسجد ولا يصح في
 غير موضع صلاتها من بيتها كما اذا لم يكن فيه
 مسجد ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت فيه
 وهل يصح من الجنابة في بيته لم اره والظاهر
 لا احتمال في كونه (بنية) فالبيت هو الركن
 والظاهر في جنابة وحيض ونفاس شرطان
 وانما من جنابة وذكره ابن السكاك (وسنة)
 (وهو) بلا تعلق وذكره ابن السكاك (وسنة)
 وبالشروع والتعليق الاخير من رمضان
 مؤكدة في العشر الاخير من رمضان
 اى سنة كفاية على من لم يفعله من الصلوة
 (وسحب في غيره من الايام) هو معنى غير
 المؤكدة (شرط صوم) اربعة الاول انما

فمن صلاته اسم لا يعمل مخصوصه والركعة اسم لا يشاء المحصور والصوم اسم لا مسانة الحاص فليكن
الحج اسم لا يعمل مخصوصه ولا يراد بالزيارة زيارة البيت فقط فانه عليه بصير الحج اسم لا طواف فقط
وبس كونه فان ركعتين الطواف بالبيت والطواف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام افاده في العصر
(قوله اي طواف ووقوف) هذا تفسير مراد الالف لزيارة لغة الذهاب (قوله مكان مخصوص) المراد الخنس
المصادق بتعدد (قوله في الطواف الحج) هذا اولى مما وقع لابي السعود من تفسير الزمن بانهم الحج (قوله الى آخر
العصر) وما كونه في يوم لغيره واجب (قوله من زوال شمس عرفة لغير) التام بمعنى الى والجمع بين جزء من
النهار وبين وجب (قوله بان يكون محرم) تبع فيه صاحب التفسير بحسب ما ورد على تفسير الحج بالفضل
لدى هو رتبة من ان ذكره فعل المحصور عليه بصير حذو والان المعنى يؤول الى ان الحج فعل بالفعل
ومصادق لا يفتي وحاصل الجواب ان المراد بالفعل الثاني الاحرام وبه بصير الثاني غير الاول ويلزم عليه ادخال
الشرط في التعريف فلما بين ان معنى هذا المفعول وفعل المحصور بالطواف والطواف لكان اولى
حديثا من (قوله بقية الحج) انما اقتصر عليه لان الكلام في الحج الاكبر والافالعمة لا بد لها من التسمية (قوله
سابقة) اي على الوقوف والطواف اما كونها من الميقات فواجب (قوله كما ينبغي) من انه شرط ابتداء حكم
اركنها حتى لا يجرى في الحج استدلاله ليفضي من قابل بل يتخلل بعمره ويقضي من قابل ولو كان شرطا
لصح استدلاله (قوله من اركان الدين) التي هي الصوم والصلاة والزكاة والحج وكلمة التوحيد حلي (قوله
فرض) اي بقوله تعالى والله على الناس حج البيت الاية والمراد بالناس المؤمنون بقرينة ومن كفرهم وما قوله
تعالى واغوا الحج والعمرة لله فذل سنة مستلكن لم تثبت به القرينة بل انما ثبت به وجوب الاغنام
بالشروع حلي عن الزيلعي (قوله لعذر) وهو ان آتته تركت بدفوات الوقت وايده السلي بما ذكره ابن القيم من
ان الصحيح ان الحج فرض في اخر سنة تسع بقوله تعالى والله على الناس الاية وقرأت عام الوفود سنة تسع
وانه عليه السلام لم يوتر الحج بعد فرضه عاما وهذا هو الايقين به وحاله صلى الله عليه وسلم واماماه قالا به بعضهم
من انه صلى الله عليه وسلم علم انه يدرك الحج قبل موته ليعلم الناس مناسكهم تكملا للتبليغ كما في التهر وغيره
فراعيه ان لا يسبى بسبب ويحتمل ان العذر الخوف من المشركين على اهل المدينة او على نفسه عليه الصلاة
والسلام او كره من طاعة المشركين في نكسهم او كان لهم عهد في ذلك الوقت فانما الحج حتى بعث ابا بكر وعليه
وساوي ان لا يجمع بعد عام مشرك ولا يظوف بالبيت عريان ثم بعد (قوله مع علمه) متعلق بمحذوف صفة
بغيره من بعده صاحب العلم صلى الله عليه وسلم وجع الشرح بين الاجوبة بذكر العذر والعلم (قوله
ليكمل التبليغ) علمه لعله يقيه حياته صلى الله عليه وسلم حلي (قوله لان سببه البيت) ولقوله صلى الله عليه
وسلم لا فرق بين حابس لمائة حين خبر عليه السلام بفرض الله الحج في كل عام ام في العمر فله
في عمر وثقتها لوجبت له وانما يجب لو قالها لانه الشارع وهو له نصب الاسباب نهر (قوله وهو واحد)
عمره منكر وجوب اركانه مع اتحاد المال واجيب بان اختلافه باختلاف الفاء ولو تقدير المال مع هذا
الغناء غيره مع غناء آخر فهو متعدد حكما (قوله وانما تطوع) لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد فهو تطوع (قوله
كما اذا جاز الميقات) او احرم منه لقصد دخول الحرم سواء احرم معينا الحج او بهما فانه يتصف بالوجوب
ولاداعي الى العدول عن ذلك الى ما ذكره في الهداية ثم الاقافي اذا انتهى الى المواقيت على قصد دخول مكة
عليه ان يحرم قصد الحج والعمرة عندئذ لم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز احد الميقات الا محرما
ولان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة يستوي فيه التاجر والمعلم وغيرهما ففصل من هذا ان
الحج والعمرة لا يكونان تغلام الاقافي وانما يكونان تغلام البستاني والحرمي اه (قوله فان اختار الحج
انصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب التحريمي اي وان اختار العمرة انصفت بالوجوب وانما تركه لعدم
اقتضاء المقام اياه حلي (قوله من يجب استئذانه) كالأب المحتاج لخدمة ابنه وكالأبوة وكل من عليه نفقته
فتحرره ان يكون فرضا وواجبا ولا حراما ومكرها والظاهر انه لا يتصف بالاباحة لانه عبادة وعبادة لا يحرم
(قوله فلا بد منه) من الحج بل من الخروج من البيت كما مر (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول اوقات
الامكان من فارت القدر غلبت استعجاله ثم اطلق على الحالة التي لا تراخي فيها بما ذكره من ان لا يكون له وقت متعلق

اي طواف ووقوف (قوله مكان مخصوص) اي الخنس
اي كونه فان ركعتين الطواف بالبيت والطواف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام افاده في العصر
اي طواف ووقوف (قوله مكان مخصوص) اي الخنس
اي كونه فان ركعتين الطواف بالبيت والطواف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام افاده في العصر
اي طواف ووقوف (قوله مكان مخصوص) اي الخنس
اي كونه فان ركعتين الطواف بالبيت والطواف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام افاده في العصر

يعدون يعلم من الشرح اي ويجب على الفور (قوله في العام الاول) لان الاحتياط في تعيين اول سني الامكان
لان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فتأخيره في وقته بهما يمكن تعريضه على القوات
فلا يجوز زور دس اراد الحج فليجمل فان الانسان قد يمرض والراحلة قد تضر والحاجة قد تعرض (قوله واضح
الروايتين) لا يصلح معطوفا على قوله الثاني فيصير التردد وعند صاحبه الروايتين وفيه من الركاة ما لا يفتي
وعسارة البحر وهو قول ابي يوسف واضح الروايتين الحج ولا غبار عليها حلي ويصح جعل الواو اخله على مسنداً
محذوف اي وهو واضح (قوله ومالك واحد) عطف على الثاني اي وعند مالك واحد وان ثبت ان عن كل منهما
روايتين صح عطفه على الامام فلا يرجع حلي وعسارته في شرح الملتقي تعين العطف على الامام وعند محمد يجب
على التراخي والتجمل افضل (قوله فيفسق) اي عندهما فهو آثم وعند محمد لا واذاج في آخر عمره ارتفع الاثم
انما قبح (قوله وترد شهادته) عطف مسبب على سبب (قوله بتأخير) اي المكاف الحج (قوله اي سني) بحث
لصاحب البحر حيث قال وينبغي ان لا يصير فاسقا من اول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد ان يتوالى عليه
سنة لان التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكروه فحصر عافلا يصير فاسقا بارة كتابا مرة بل لا بد من الاصرار
عليها وهو مقتضى قولهم بان الفور واجب واجرى الشرح سنيما تجري حين فوته وتعيير بالجمع بغيره ان
الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فاكثراه حلي قلت قول صاحب البحر آخر انه لا يصير فاسقا بارة كتابا
مرة بغيره يفسق بالمرتين فيراد بالجمع في قوله الاول لا بد ان يتوالى عليه سنتون ما فوق الواحد وهو صريح
ما في شرح الملتقي فانه قال فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر (قوله بارة كتابا) اي الذنب
الصغير وانما ذكر الصغير باعتبار ان الصغيرة ذنب ولا يرجع الصغير الى التأخير لان المقصود الاستدلال بالامر
الكلي وهو ان كل صغيرة لا يفسق من نكبتها بمرة واحدة (قوله بالاصرار) اي لئلا يصر بالاصرار فهو استثناء
منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة حلي (قوله ووجهه) اي وجهه كون التأخير صغيرة وليس من الكبار
(قوله لان دليل الاحتياط) اي المقتضى للفورية الذي استدلاله عليها غلبي والكبيرة لا تثبت الا بدليل
قطعي والدليل هو ما قدمناه من ان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر والحاجة قد تعرض
على التراخي بعدم اقتضاء الامر الفورانه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وقرضا الله كانت سنة تسع
حلي يصرف (قوله وسعه ان يستقرض) وفي آخره ثانيا عن ابي يوسف يلزم الاستقراض اه درم شق (قوله
ان لا يؤخذ الله تعالى) اي اذا مات قبل فضاؤه وقوله بذلك اي الاستقراض اي بذنب الاقدام عليه لانه هو
الذي حق الله تعالى وامام المال جعله الله تعالى حق العبد ويحتمل انه لا يؤخذ بنفس المال ايضا بان يرضى الحق
تبارك وتعالى غريمه عنه (قوله اي لو اباؤا فقامه) اما اذا لم ينزل ذلك سكان من المثل المحرم وورد ان الله
تعالى مع الدائن حتى يوفي دينه مالم يكن دينه فبايكره الله (قوله على مسلم) فلو مال الكافر بانه الاستطاعة
ثم لم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يجمع حتى افتقر حيث يتقرر
وجوبه ديناً في ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا تراخي نهر (قوله لان الكافر غير مخاطب بالح) مفهوم
انقيص بالاداء انه مكاف باعقده لوجوب وهو مذهب البخاريين ومذهب العراقيين وجوب الاعتقاد
والاداء وهو المذهب كما مره صاحب البحر في شرح المنار ومذهب اهل سمرقند عدم وجوب واحد منهما
وهو الذي عليه اكثر التفاريع (قوله ح) فلا حج على عبد ولو دبر الوام ولد او مكاتب او مبدع او ما ذناله في الحج
ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لان الحج لا يتأثر بالايمان غالبا بخلافهما اوله وان حق المولى
في مدة طوبه وحق العبدية دم باذن الشرع والمولى وان اذنه فقد اعاره مشافعه والحج لا يجب بقدره عارية
بحر (قوله مكاف) اي بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب
نحو الإجماع الى انه يوضع عنه الخطاب كالصبي فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الديوبسي في التقويم
الى انه مخاطب بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية ام لا نشأ على الامام فيها
ام لا بحر (قوله امستورين) اورجل وامرأتين وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحرة قاله صاحب البحر
(قوله صحيح الدين) يخرج به من بدنه غير سالم من الاقارب المانعة عن اقسام بما لا بد منه في السفر فلا يجب
على مقعد وفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحلة بنفسه ويلحق بهم المحبوس والمخائف من السلطان الذي يمنع

في العام الاول عند الثاني واضح الروايتين
عن الامام ومالك واحد فيفسق وترد شهادته
تأخيره اي سني لا يفسق الا بالتأخير صغيرة
وبان كتابه من التأخير لا يفسق الا بالتأخير صغيرة
ووجهه ان التأخير في سنة واحدة لا يفسق الا بالتأخير صغيرة
طوى ولا يجوز ان لا يؤخذ الله تعالى
بعقده قبل وفاء الاول حج ولو غير قادر على وفاء
ان يستقرض من غيره في السنة الاولى لا يؤخذ الله تعالى
ويجوز ان لا يؤخذ الله تعالى في السنة الاولى لا يؤخذ الله تعالى
وفاء اذا قدر كمن يؤخذ الله تعالى في السنة الاولى لا يؤخذ الله تعالى
لان الكافر غير مخاطب بالحج ولا يؤخذ الله تعالى في السنة الاولى لا يؤخذ الله تعالى
الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار (قوله ح) الدين
او اخبار عدل امستورين (قوله ح) الدين

انسان من الخروج الى الحج كما ذكره الترمذ وصححه الا يجب الاحتجاج عنهم وصاهر الرواية عنهما وجوبه
 على هؤلاء اذا لم يكونوا الزاد والراحلة وموتة من يرفعهم ويقدّمهم ويقودهم الى المنازل واذا وجب الاصل وجب
 البديل وهو الاحتجاج ويجزئهم ما استقر الجزان زال اعداؤا واختاره في النسخة والخلاف مبنى على ان الصلة
 من شرائط الوجوب وبه قال اوجوب الاداء وبه قال اثار الخلاف يظهر في الاحتجاج والايساء وعمل الخلاف
 اذ لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاحتجاج انفا قولا كلام انهم لو كانوا الحج
 سعة عنهم لان عدم وجوبه عليهم للحرج فاذا تم له وقع عن حجة الاسلام كالتقدير اذ حج بغيره (قوله بصير)
 فلا يجب على الاعنى وان وجد قائد في المشهور وعن الامام لان القادر بقدرته لا يعد قادرا (قوله يمنع منه)
 اي من الحج اي الخروج اليه (قوله يصح بدنه) يضم اليه وكسر الصاد الممهلة وشدة الحاء الممهلة وضمة يه
 ازاد وفي نسخة يصح بدنه (قوله وجب) يضم اليه وتثنية النون وتشددها وقد تسكن الباء واعلم ان القدرة
 لا تثبت بالاباحة وهو شرط عام في حق كل احد حتى اهل مكة (قوله وراحلة) القدرة عليها تثبت بالملك
 او الاجارة لا بالعارية والاباحة هي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي اما هو فلا ومن حولها كاهلها
 لانهم لا يلحقهم منقبة بالمشي اليه فاشبهه السعي الى الجمعة اما اذا كان لا يستطيع المشي اصلا فلا بد من حق
 ايضا بغير (قوله مختصة به) اما ان امكنه ان يكثرى عقبة بان يكثرى اثنان راحلة به ثقبان عليها يركب احدهما
 من راحلة والاخر من راحلة فلا يجب عليه لانه غير قادر على الراحلة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا
 على المشي ام لا بغير (قوله وهو المشي بالقتب) يضم اليه اسم مفعول اي ذو القتب وهو كافي في القاموس الا كان
 الصغير حول السنام حلي (قوله والا) اي الا يقدر على ركوب القتب لكونه مترددا (قوله فشرط القدرة على
 الحمار) هي شبه المروج حلي عن القاموس قال في البحر والابان كان مترددا فلا بد ان يقدر على شق محمل وهو
 لسي في عرفنا اارة او ما هي وثن المحمل جنبه لان للمعمل جاتين ويكتفى احدهما به وقد رأيت في كتب
 النافعية لا بد ان يجد من يركب في الجانب الاخر وهو المشي بالعدل فان لم يجد لا يجب عليه الحج ولم يره لا نسا
 ولعلمهم انما لم يذكره لانه ليس بشرط لا يمكن ان يضع زاده وقربه وامنته في الجانب الاخر (قوله لم يجب)
 فيه نظر فان المراد بالراحلة ما يركب وان كانت في الاصل اسم البعير قال اهـ ستان في راحلة اي ما تحمله
 وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وايابا وهي في الاصل البعير القوي على الاستمرار والاحمال اهـ وقال
 في المسالك المنقسط شرح النسخة المتوسطة وانما يمكن من الراحلة من بعير او خيل او بقول الا انه كره ركوب الحمار
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله المنقبة الشديدة اهـ حلي (قوله وانما صرحوا بالكرهية) اي استثنائية كما استظهره
 صاحب البحر دليل افضلية مقابلة وفي حاشية الاشياء لا في السعد وانما كره على الحمار لان الشيطان يترأى له
 كثيرا ومن ثم تدب الاستعانة من الشيطان عند تنقيته وخص بعضهم الكراهية بحاشية الوقوف اهـ (قوله
 به يقي) بذلك يعلم من وجوبه ما قدمناه من البحر من ان الحج ماشيا لمن يطيقه ولا يسي خلفه افضل منه راكبا
 اذ هو محمول على من لا يطيقه اربى خلقه وفي الوهبانية وشرحتها للشرعاني ان حج الفتي افضل من حج الفقير
 لان ابتداءه قبل الاول فرض بخلاف الثاني (قوله افضل من الحمار) خوفا من الرياء والفقر ولم يكرهه بعضهم
 اذ انجز عن ذلك بغير قدر (قوله منا) المن رطلان وفي عبارة ابن اربعون اتارا والاء تارسة دراهم ونصف
 (قوله ونظاره ان البغل) تبع فيه صاحب التهر وفيه ما فيه حلي واستظهر الحوى ان البغل يقدر
 على ضعف ما يحمله الحمار وفيه انه باعتبار ذلك يزيد على البغل على حمل الجمل وفيه ما فيه (قوله واروهاب الاب
 لابنه) او عكسه واذا علم الحكم فحين لا منه يعلم بالطريق الاولى فيمن شانه الامتنان كالا جني ولو قبل المباح
 هل له صرفه الى غير ذلك الوجه لم يره والظاهر ان ذلك على قول محمد ابو السعد لمخصا (قوله وهذا منها) اي
 انصرفه على الزاد والراحلة (قوله خلافا للاصوليين) فقالوا انها من شرط وجوب الاداء وانما لم يوافق الفقهاء
 اهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرائط وجوب الاداء لان الفائدة لزوم الايساء به عند الموت
 وعدمه والفقير لا يثني فيه ذلك بغير (قوله فضلا عما لا بد منه) كفره وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وقضاء
 ديون ولو اصدقه نساؤه وقيل لا تمنع ويقتضي قصر الخلاف على المؤجل منها اهـ (قوله كما في الزكاة)
 من بيان ما لا بد منه من الحوائج الاصلية وهو ما يدفع عنه الهلاك تحقيقا وتقديرا (قوله ومنه) اي بما لا بد منه

وقوله المسكن اي المحتاج اليه للسكنى اما الدار التي لا يسكنها والعبد الذي لا يستخذه فعليه ان يبيعه ويبيع
 وشبهه المتاع الذي لا يمتن بغيره او بالسعود (قوله نعم هو افضل) اي يبيعه الزائد او يبيع جميعه وشرآه قدر حاجته
 افضل بغير (قوله وعلم به) اي بعدم لزوم بيع الزائد (قوله والاكتفاء) بالجر عطف على بيع (قوله لا يلزمه)
 لان هذا المال مشغول بالحاجة الاصلية (قوله وحرر في التهر) حيث قال اما المحترق اذا كان قد رماح به وثقة
 عياله وذمها به واباه فعليه الحج انما قال لانه غير محتاج الى رأس مال لقيام حرقته وينبغي ان يبيعه بغيره لا محتاج
 الى آلة اما المحتاجة اليها فيشرط ان يبيع له قدر ما يشتري به اهـ ويشرط ان يبيع مال بقدر رأس مال
 التجارة بعد الحج ان كان تاجرا وكذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجرا يمتدح باختلاف الناس
 بغير (قوله معه الف) المراد ان عنده ما يكتفي به الحج (قوله ولو وثقه لزمه الحج) انما يشكك بعضهم بتقديم الحج
 على التزوج بان المصريح به لزوم الحج شرآا ثم ان تلك قدر ثقة الذهاب والاياب فاضلة عن حوائجه الاصلية
 ومن المعلوم ان النكاح من الحوائج الاصلية حتى صرحوا بوجوبه عند النكاح ولو وثقه في الزنى الا به فرض
 فكيف يلزمه الحج تلك الالف مع كونها مشغولة بحاجة النكاح فان قلت يجب بما اذا لم يكن له رغبة في التزوج
 قلت هذا الجواب بآباء قول المصنف وهو يخالف لزوم ابو السعود في حاشية الاشياء وفي البحر لو لم يملك ما به
 الاستطاعة قبل اشهر الحج كان في سعة من صرفها الى غيره واذا هذه اقدار في صيرورته دينا اذا افتقر هو وان يكون
 مال كافي اشهر الحج فلم يبيع والاولى ان يقال اذا كان قادرا وقت خروج اهل بلده ان كانوا يخرجون قبل اشهر
 الحج لبعد المسافة او قادرا في اشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى افتقر فترددت اربابا في غيرها وصرفه
 الى غيره لانه في الفقه (قوله فضلا عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم حكمهم وكسوتهم فان النفقة
 تشمل الطعام والكسوة والسكنى بغيره وان لم يكن ذارحم محرم منه كافي الاسعاف والمراد بالنفقة الوسط
 من غير اسراف ولا تقتير وقد يقال اعتبار الوسط في نفقة الزوجة بخلاف النفقة في غيرها فان الفتوى على اعتبار
 حاله ما هو الوسط انما يعتبر فيما اذا كان احدهما غنيا والاخر فقيرا كما ياتي في النفقات بغيره واليهال بكسر العين جمع
 عيل كافي شرح المتن (قوله لتقدم حق العبد) باذن التسرع لاختصاره على حق الحق لا استغناؤه (قوله حين
 عوده) لا بد العود في ظاهر الرواية بغير (قوله وقيل بعده يوم) روى عن الامام رضي الله تعالى عنه (قوله
 وقيل بشهر) كذا روى عن ابي يوسف (قوله بغيره السلامة) اي برا او بغيره احلي عن البحر قيل هو شرط لوجوب
 الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة تنفي بغيره من الامن وقيل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام
 فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير وفائدة الخلاف تظهر في وجوب الايساء فعلى القول الاول لا يجب
 وعلى الثاني يجب قال السكك الذي يظهر ان يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف
 على القلوب من المحاربين لوقوع النهب منهم مرارا او معوا وان طائفة تعرضت للطريق ولهم شوكه والناس
 مستضعفون عنهم لا يجب اهـ واختلف في سقوط الحج اذ لم يكن يدين ركوب البحر قال السكك ما في ان كان
 الغالب في البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا لا وهو الاصح (تنبيه) يجهون ويجهون
 والقرات والنيل انهارا لا ببحار كافي الحديث سيجان وجيهان والقرات والنيل كل من انهارا الجنة كذا في البحر
 قال عيسى الارملي

بري يلاذ الروم سيجان سايحا * وبالشام بلني تجاريا نهري سيجون
 وبلني بارض السيس جيهان جابريا * وفي ارض بلخ قد جرى نهري جيجون

وفي الصحاح سيجان نهري بالشام وسيجون نهري بالهند وساحين نهري بالصرة وقد استفيد ان سيجان وجيهان
 المذكوران في الحديث غير سيجون وسيجون ابو السعود (قوله ولو بالرشوة على ما حقه النكاح) حيث افاد
 ان الرشوة اذا اشقت تجب والامن على الاخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء ورد بعض
 المتأخرين بان له فيما اذا كان المعطى مضطرا بان لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه او ماله اما اذا كان بالتمتع
 منه قبلا لاعطاء ياتم ايضا وما نحن فيه من هذا القبيل نهري وروايته مضطرا لاسقاط الفرض عن نفسه فلذا جزم
 الترمذ بما في الفقه افاده ابو السعود وفي البحر الرشوة في مثل هذا جائزة اهـ لانها لدفع ظلم ظلم عن نفسه
 لا لاضرار احد (قوله ان قتل بعض الججاج) اي في كل عام وفي غالب الاعوام وحيث فلا تكون السلامة

زعموا افضل وعلم به عدم لزوم بيع السكنى
 والاكتفاء بسكنى الاجان بالاولى وكذا لو كان
 عنده مال اشترى به سكا وكذا اذا لا يقي بعهده
 ما يكتفي به الحج لا يلزمه خلاصة وسر في التهر
 بشرط بقائه رأس مال لحرقته ان احتاجت
 لذلك والا لا في الاشياء مع ما افاد
 الهزبية ان كان قبل خروج اهل بلده فله
 التزوج ولو وثقه لزمه الحج (قوله فضلا عن نفقة
 عياله) من تلمه نفقة تقدم حق العبد (قوله
 حين عوده) وقيل بعده يوم وقيل بشهر
 على ما حقه السكك وسيجان نهري بالهند وساحين
 ان قتل بعض الججاج عذر

(قوله) غير محصور وخلاف من سلك ان يخرج
 منه (قوله) اي يخرج به بدنه فالمتعار للعلم
 ونحوه اذ قدر على الخروج ليعود قادرا
 (قوله) مختصة به وهو لسي بالقتب
 ان قدره لا يقتضي القدرة على الحمار بل في
 لو سلك يستطيع المشي لزمه بالسي للجمعة
 وافاد به قدر على غير الراحلة من يعل اوجار
 لم يجب قال في البحر ولم يره صريحنا وانما
 من حركه بالكرهية في السر اجابنا افضل من
 افضل منه ماشيا به يقي والقتب افضل من
 اخذته وفي اجارة ان خلاصة حل الجمل متان
 واربعون منا وانما راحلة وروهاب الاب لابنه
 ان ابل كذا الحمار ولو كان شرآا في نفقاه
 لا يلزم به لم يجب قوله لا يسي خلفه افضل منه راكبا
 لا يجب نفقه بل هو ادها منها بالاء في نفقاه
 خلافا لروايين (قوله فضلا عما لا بد منه) كسر
 في ركة ومنه المصنف والخروج بافضل فانه
 يمكنه لا يستغنى ببعضه والخروج بافضل فانه
 لا يلزمه بيع الزاد

غلبة اه حلي (قوله والخفارة) اي ما يدفع لاجلها وهي الحفظ كالذي يأخذ من جميعهم من قطاع الطريق (قوله وعليه) اي على كون المتعدد عدم كونه عذرا فيحسب الخ اه حلي (قوله او محرم) هو من لا يجوز له مناتها على التأييد بقرابة او رضاع او مصاهرة ولا يشترط ذلك في حق المهاجرة من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام والمأسورة الفارة لعدم قصد مهاجرة بل المأمن ولا يكتفي في السفر جمع النساء وتحرم الخلوة بالاجنية وان كان معها غيرها من النساء بغير (قوله ولو عبدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله او ذميا او رضاع يختص بالمحرم كما لا يخفى حلي وفي البرازية لان سفرها خيرا رضاعا في زمان تاذكره قبيل التاسع في التفقات ابو السعود فيصيح تقييد اوفى التمر وادخل في الظهيرة وقت موطوءة منه من الزنى حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوت الحرمة بالوطئ الجرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الحائنة (قوله فيدلها) اي الزوج والمحرم (قوله كفي التهرجسا) حيث قل وبني ان يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اذ كن على اشرح ان يؤخره عن قوله فل وهذا البحث نقه الفهستاني عن شرح الطحاوي اه حلي وفي البحر راجع من شرط في الزوج شروط المحرم وبني ان لا فرق لان الزوج اذ لم يكن مأمويا او كان صبيا او مجنونا لم يوجد منه ما هو المقصود اه فزاد فيه الامن (قوله والمرافق كالنفر) اعتراض بين النفوت حلي (قوله غير مجوس) يختص بالمحرم اذ لا يتصور في زوج الحاجة ان يكون مجوسا فليس اما الفرمع ايها المجوس كما في البرازية لان المجوس يعتقد اباحة نكاحها افاده صاحب التهر (قوله ولا فاسق) يعم الزوج والمحرم حلي (قوله لعدم حفظهما) اي الفاسق والمجوس وكذا المجنون والصبي الذي لم يراه (قوله مع وجوب النفقة لحرهما) قال الزيلعي اختلفوا في ان الزوج والمحرم شرط الوجوب ام شرط وجوب الاداء وتظهر التمرة في وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته اذا ابى ان يخرج معها الا بالازادتها والراحلة وفي وجوب التزويج عليها ايحى بان لم تجز محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البدائع قال لا يجب عليها في لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط وجوب الاداء وصححه في النهاية تبعه القاضي خان واختاره في الفتح كما في التهر وجب عليه جميع ذلك ذكره ابو السعود فالصنف والنسب جريا على احد القولين (قوله لانه محرم وس عليها) اي لاجلها ومن حرم لاجل انسان وجب عليه نفقته (قوله لامرأة) هي البالغة لان الكلام في من يجب عليه الحج اما الصبية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان بلغته يتحاطب ولها بان يتعمها من السفر الا بمحرم فان لم يكن لها من تستعبد في السفر بغير والحفي المشكل كالمزاد في اشتراط المحرم كما افاده في الاشياء وانتار من دون الاحرام كالمزاد كرحل قال الجوزي لم ره ولا يجبر الزوج والمحرم على السفر وفي تخصيص المرأة شعاري وجوبه على امرءه صريح اوجه بلا شرط كون قريبه معه لكن للاب ان يمنعه عنه حتى يلبس حتى يذهب من نزع من نفقته فزاد اذ لم تكن فان لم يكن له من ينفق بغير زوج ولا محرم اذ قصدت الحج او سفر ما مع اذن السيد هو اول نزع غير وجب عليها عدم ما غاها (قوله ولو عجزوا) لاطلاق النصوص بغير (قوله في سفر) وهو ثلاثة ايام وليا لها وقيدة لانه يباح لها الخروج الى ما دون ذلك الحاجة بغير محرم بغير (قوله وليس عبدا بمحرم لها) ولو خصها كفي البرازية ان لا يقوم مقامه فيحرم عليها الخروج عنه الى سفر (قوله وليس زوجها منعمها) اي ان يوجد المحرم لها مال فحرم عليه الاسلام من غير اذنه بخلاف المتزوج والمندور كما في البحر (قوله مع الكراهة) اي التحريمية التي اوردت في حديث الامميين لان سفر امرأة ثلاثا الاوه معها محرم زاد مسلم في رواية او زوج (قوله أية عدة كانت) اي سواء كانت عدة وفاة او طلاق بائن او رجعي حلي (قوله المانعة من سفرها) اما الواقعة في السفر فان كان الطلاق رجعيا لا يفارقها زوجها او اثنا فان كانت الى كل من بلد هادسكة اقل من مئذ قال سفر تغيرت الى احد هادسكون اذ ترفعين ان تصير الى الاخر او كل منهما مفرقا فان كانت في مصر قوت فيه ان تنقض عدتها ولا تخرج وان وجدت محرما خلافا لهما وان كانت في قرية او مغازة لا تأمن على نفسها علم ان نفقته الى موضع امن ولا تخرج منه حتى تنقض عدتها وان وجدت محرما عنده خلافا لهما من (قوله وقت) طرف متعلق بمعدوف خبر العبرة اي مائة وقت خروج اهل بلدها ولو قبل ان يهر الحج بعد المسافة (قوله وصعدا سائر الشروط) اي تبت وقت خروج اهل البلد من جلبها العقل والحريية (قوله فلا حرم الخ) نزع على اشتراط البلوغ والحريية تهر (قوله او اجرم عنه اوه) الظاهر انه ليس بقدر لان الرقني يحرم عن رقيقه المقضي

وقيل ما يؤخذ في الطريق من الكس
والخفاة مذكوران والنفقة لا تكفي في القسنة
والعتق وعليه فجنب في انفاضل عما لا بد
منه القدر على الكس (زوج أو تحرر) وتوعيدا
اطار البس (زوج) مع (زوج أو تحرر) وتوعيدا
ازدواج اوراق (زوج) وتوعيدا
جنب (زوج أو فاسق) آدم حفظهم مراع
(تحرر) (تحرر) (تحرر) (تحرر) (تحرر)
وجوب (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
عليه (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
بأنه (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
وليس (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
ولا يحرم (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
عليه (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
لوجوب (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
نزوج اهل (زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)
(زوج أو فاسق) (زوج أو فاسق)

عليه فهذا الولي ويجبر (قوله) وينبغي ان يجبره قبله (اي قبل احرامه بنفسه واحرامه عنه والظاهر ان الايجاب هنا للوجوب على الولي لكونه ليس من محظورات الاحرام (قوله وظاهره) اي مافي الملبوس كما في النهر (قوله ان احرامه) اي الاب عنه اي الصبي (قوله قبل الوقوف) راجع الى كل من بلغ وعق (قوله فضي كل) اي لم يجزدا احراما بنية حجة الاسلام (قوله لانعقاده نقلا) اورده ان الاحرام شرط فينبغي ان يجوز اداء الفرض باحرام النفل كصبي قوماً ثم يبلغ بالن جازله ان يصلي الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب انه شرط بنسبه الركن من حيث اتصال الاداء به كان يجرم وهو واقف بعرفة فلا يؤدي بما تقدم منه للنفل وشرط محض من حيث انه لا يلزم اتصال الاداء به فراعى التبيين نهر بقليل زيادة (قوله فلو جدد الصبي الاحرام) بان يرجع الى ميقات من المواقيت ويجدد التلبية بالحج كما في شرح المتن في وقت والظاهر ان الرجوع ليس بلام لان انشاء الاحرام من الميقات واجب قطع كما ياتي (قوله ونوى حجة الاسلام) عطف تفسير (قوله لم يجز) اي عن حجة الاسلام (قوله لانعقاده) اي احرام العبد نقلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بحر (قوله بخلاف الصبي) اي فان احرامه لم ينقل لازما في حقه فيمكنه الخروج عنه والتجديد (قوله والكافر) فلو احرم كافر فاسلم جدد الاحرام اجزا لعدم انعقاد الاحرام الاول لعدم الاهلية كما في البدائع ولا يصير الكافر بافعال الحج ملاما بوجزه في الصبر بالاسلام اذا اتى بسائر الافعال ضعيف نهر (قوله والمجنون) اي اذا احرم عنه ولبه ثم افاق جدد الاحرام لحجة الاسلام قال في النهر وظاهر ان مقتضى صحة احرام الولي عن الصبي الذي لم يعقل صحته عن المجنون بجماع عدم العقل في كل اه ويستفاد ذلك من عبارة البدائع وفيه رد على اخيه في قوله وكيف يتصور احرام المجنون فانه لا يتصور منه احرام بنفسه وكون وليه احرم عنه يحتاج الى نقل صريح بقيدان المجنون البالغ كالصبي في هذه اه (قوله فرضه الاحرام الخ) عسر بالفرض اي شمل الشرط والركن (قوله وهو شرط اداءه) حتى صرح بتقديمه على اشهر الحج وان كره كما سيأتي اه حلي (قوله انتهاء) اي بقاء (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبه بالركن يعني ان قامت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعمره والقضاء من قابل كما ياتي ولو كان شرطا محضا الجازات الاستدامة حلي (قوله ليقضي به من قابل) اي بهذا الاحرام السابق المستدام (قوله في اوانه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النهر (قوله هبت به لان آدم الخ) اولاتها وصف لا دم فلما رآها عرفها (قوله نهار فانيها) اي بعد نزولها من الجنة متفرقين (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو اربعة اشواط وباقية واجب كما ياتي (قوله وهما ركبان) بشكل عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزيا عن الا حرم فقتضى وكسنة الطواف ان لا يجزئه ادلا وجود الحج الاب وجود ركنيه وبدل على الركنية ان المأمور لو رجع قبل الطواف لا يجزئ عن الا حرم فينبغي ان لا يجزئ الا حرمات المأمور او رجع افاده صاحب البحر (قوله ثيف وعشرون) اي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشرح (قوله وقوف جمع) يقع بلحم ومكون الميم (قوله بذلك) اي يجمع ومزدلفة واقدام الاشارة باعتبار المذكور (قوله لان آدم الخ) نشر مرتب (قوله اي دنا) يعني قرب قربا ما كما تدل عليه مادة الافتعال وهل وبالحج اع وغيره بحر (قوله سمي به الخ) وقيل ان الصفا لم يزل والمراد اسم امرأة زياتي الكعبة فمسحها الله تعالى بحجر من وضع هذان الاسمان عليها لا اعتبارا بالناس ذكره السهروردي وعلى ما في الشرح اشتق للحلل اسم من مادة الحال فيه (قوله ولذا) اي لكون الجاساس عليها امرأة والابق في التعبير ان يقول في جانب العقول والاذكر (قوله وروى الجمار) ان اعتبرت الرمي في كل يوم زادت الواجبات على خمس وعشرين (قوله لكل من حج) - واه كان قارنا او تمتعا او مفردا وخارج المعتبر (قوله وطواف الصدر) يقع الدال اي الاتقل من مكة (قوله لا فاق) اما المكي والمستأني فلا يطوفانه (قوله غير الحائض) اما الحائض فيسقط عنها طواف الصدر كما سيأتي في قبيل القرآن اه حلي (قوله والحلق او التقصير) واجب واحد يختار المحرم بينهما والحلق افضل للرجل (قوله من الميقات) يدخل تحته الحرم للحكي ومن في حكمه كمنع لم يسبق الهدي (قوله الى الغروب) ليحصل جزأ من الليل فان الجمع بين جزئين من النهار وجزء من الليل واجب (قوله على الاشبه) اي القول الاشبه بالخصوص رواية والمعتقل رواية (قوله لمواظبة عليه الصلاة والسلام) فيه انه تقدم ان المواظبة من غير نهي عن الترك لا تنفي الوجوب (قوله لمن ليس له عذر) اما من عذر كمنى عليه فيطاف به (قوله زحفا) اي على القية (قوله لزمه ماشيا) والتي الوصف لان هذا النذر ليس

وَيُنَبِّئُ أَنْ يُجْرَدَ قَبْلَهُ وَيُبَسَّهْ أَزْوَاجَهُ
مَبْسُوطًا ظَاهِرًا وَأَنْ أَرَامَهُ عَنْهُ مَعَ عَقْلِهِ صَحِيحٌ
فُجِعَ عَنْهُ أُولَى (فَبُلُغْ أَوْ عِبْدَ فَعْتَقْ) قَبْلَ
الْوُضُوفِ (فَضَى) كُلٌّ عَلَى أَرَامِهِ (لَمْ يَسْقُطْ
فَرْضُهُمَا) لِأَنَّهُمَا قَدْ تَقَالَا (فَلَوْ جُودَ الْعَصِي
الْأَحْرَامَ قَبْلَ وَضُوفِهِ بِعَرَفَةِ وَبَوَى حِجَّةِ الْإِسْلَامِ
أَجْزَاءَهُ وَلَوْ فَعَلَ) الْعَبْدُ (الْمُعْتَقُ ذَلِكَ) أَتَعْبُدُ
الْمَسْكَوْرَ وَالْمُسْكَوْرَ (وَالْمُسْكَوْرُ) الْحَجُّ (فَرْضُهُ)
الْعَصِي وَالْمُجْتَنِبُونَ وَالْمُسْكَوْرُ أَهْلُ حَكَمِ الرُّكْبِ
ثَلَاثَةٌ (الْأَحْرَامُ) وَهُوَ شَرَطُ أَتَدَّاهُ وَلَهُ حَكَمُ الرُّكْبِ
ثَلَاثَةٌ حَتَّى لَمْ يُجْزِ أَهْلَانَتُ الْحَجِّ اسْتِثْنَاءً
لِيَقْضَى بِهِ مِنْ قَابِلٍ (وَالْوُضُوفُ بِعَرَفَةِ) فِي أَوَانِهِ
مَحْبُوتٌ بِأَنْ أَدَمَ وَحُوْرًا رُكْبَانِ (وَوَاجِبُهُ)
(طَوَافُ الزَّيَارَةِ) (وَقُوفُ جَعَمٍ) وَهُوَ الْمَزْدَلَّةُ
نَيْفٌ وَعَشْرُونَ (وَقُوفُ جَعَمٍ) وَهُوَ الْمَزْدَلَّةُ
مَحْبُوتٌ بِذَلِكَ لِأَنْ أَدَمَ أَجْتَمَعَ بِجَوَافِ الثَّلَاثَةِ وَرُكْبَانِ
أَيْ دَنَا (وَالسَّيِّ) وَعَنْهُ الْآئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ وَرُكْبَانِ
(بَيْنَ صَفَا) سَمِيَ بِهِ لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَيْهِ
صَفْوَةُ اللَّهِ تَعَالَى (وَلَمَرَّةٌ) لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَيْهَا
أَمْرًا وَهِيَ حَوْزُهَا لَذَا أَنْتَ (وَرَى أَجْمَارُ)
لِكُلِّ مَنْ حَجَّ (وَطَوَافُ الصَّادِرِ) أَيْ الْوُدَاعِ
(لَا لَفَافِي) غَيْرَ الْحَائِضِ (وَادِدُ) أَوْ الْتَقْصِيرِ
وَأَنْشَاءُ الْأَحْرَامِ مِنَ الْمَقَامَاتِ وَمَسَدُّ الْوُضُوفِ
بِعَرَفَةِ إِلَى الْغُرُوبِ (أَنْ وَفَّ نَهَارًا) وَالْأَبْدَاءُ
بِالطَّوَافِ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ (عَلَى الْأَشْجَةِ)
لِطَوَافِهِ عَلَيْهِ وَقَبْلَ فَرْضِ وَقَبْلَ سَنَةِ
(وَالْتِبَاسُ فِيهِ) أَيْ فِي الطَّوَافِ فِي الْأَصْحِ
(وَالْمَشْيُ فِيهِ) لَمْ يَسْ لِهَ عَدْرٍ يَعْنِي مِنْهُ وَلَوْ نَزَرَ
طَوَافًا فَتَحَازَنَهُ مَا شَاءَ وَلَوْ نَزَرَ مِنْهُ فَلَا نَزَرَ

الحكمة على المذهب قبل واخفقيه من ثوب
وذن ومكان طواف والاكثر على انه سنة
وكذا كافي شرح لباب المناسك (ومر
العورة) فيه وبكثرف ربع العضو فاكتر
كافي الصلاة يجب الدم (وبداية السجدين
انصافا وندوة من الصفا) ولوبدا بالمررة
لا بعد الشوط الاول في الاصل (ومشى به)
في سعي من ليس له عدد) كسري ربع سنة
في ركنين وصلاة ركعتين سكن (سورة)
من اي طواف كان فلو تركه ما هل عليه دم
قبل ثم فيوصي به (والترتيب) الا في بيانه
بين الرمي والخطي والذبح يوم النحر) واما
الترتيب بين الطواف وبين الرمي والخطي فسنة
فلوطاف قبل الرمي والخطي لانه في عليه ويكره
لباب وسعي ان المفرد لا ذبح عليه وخففه
(وقيل طواف الافاضة) اي الزيادة (في يوم
من ايام النحر) ومن الواجبات تكون
الطواف وراء الحطيم وتكون السعي بعد
طواف معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان
وترك المحذور كجاء بعد الوقوف وليس المحجبه
ونقطة الرأس والوجه والضابط ان كل ما
يجب تركه دم فهو واجب صرح به في المتن
وينص في الجنبات (وغيرها من آداب)
كان يتوسع في النقطة ويحافظ على الطهارة
وعلى صور لانه يستأذن اياه وداشته
ربعه ويودع السجدة ركعتين ومعارفه
ويستغفر ويغفر عنه وهم يصدق شي عند
روجه ويخرج يوم الخميس فقيه خرج عليه
السلام في حجة الوداع اذ لا تين واجعة بعد
التوبة والاستغارة اي في انه هل يشتري
او يكتري وهل يسافر برا او بحرا وهل يرافق
فلانا ولان الاستغارة في الواجب والمكروه
لا محل لها وتعامه في النهر) واشهره قول
وذو القعدة) بفتح الناف وتكسر (وعشر ذي
الحجة) تكسر الحاء وتفتح وعند الشافعي ليس
منها يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله عملا
بالاية قلنا اسم الجمع يشترط فيه ما رواه الواحد
ودنه فثبت انه لو لم يثنى من اقبل الحلق
فدحرما لا يحرره (قوله) انه يذره اذ حرام
عليها وان امن على نفسه من المحذور ونجسه
ما ركن

من جسده واجب هذا وصف (قوله فانه افضل) واصح البناء على ما رجع (قوله من اجباسة الحكيمية)
بسمها (قوله على المذهب) وقيل سنة وانفقا على وجوب الكفارة فاختلف لفظي حلي عن البحر (قوله من
ثوب) الاول ثوب اوف ثوب (قوله ومتر العورة فيه) اي في الطواف (قوله كافي الصلاة) فيه تبرير اصغر
الاعضاء المتكشفة (قوله لا يعتد بالشوط الاول) فيأتي ثامن ومقاده انها شرط لان ترك الواجب لا يعدم الماهية
ومقابل الاصح الاعتداده (قوله كافر) اي في الطواف (قوله للقاء والتمتع) ان عدوا واجبا واحدا كانت
الواجبات اربعا وعشرين (قوله وصلاة ركعتين) وهل يتعين السجدة لم ما قولان (قوله من اي طواف كان)
ولولا (قوله قيل نعم) ليس مراده التصديق فانه حرم به في شرح المتن عند قوله فصل واذا اراد دخول مكة
حلي (قوله فيوصي به) يعني اذا ذكره الموت قبل الذبح (قوله بين الرمي والح) كان عليه ان يرمي الذبح على الحلق
في تركه يوافق ما يثبت من الترتيب في نفس الامر اه حلي فانها على ترتيب حروف رذح (قوله واما الترتيب بين
الطواف وبين الرمي) انما ترك الذبح لعدم وجوبه على المفرد وكلامه فيه والافلا ترتيب بينه وبين الذبح ايضا لانه
اذ لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح فلا يكون بينه وبين الذبح ترتيب اولى حلي (قوله ويكره) اي
تنجزها لانها في مقابلة السنة (قوله وتحققه) اي في باب الجنائيات عند قوله اقدم نسكا على آخر اه حلي (قوله
كون الطواف وراء الحطيم) لان فيه بعضا من البيت (قوله وتكون السعي بعد طواف معتد به) وهو ان يكون
اربعة اشواط فاكتر سواء طافه طاهرا او محدثا واجبا واعادة الطواف بعد السعي فيما اذا فعله كذلك
لم ينقصان لان الفسخ الاول حلي عن البحر (قوله بالمكان والزمان) الاول الحرم والثاني ايام النحر (قوله
وترك المحذور) مثل جميع الجنائيات غير المقدسة (قوله بعد الوقوف) اما قبله ففسد (قوله وليس الخيط) ابسا
معتادا يوما كاملا لا اولى (قوله ونقطة الرأس) بما يغطي به عادة يوما كاملا لا اولى (قوله والضابط الح) انما قال
ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الافاضة من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها من آداب)
ظاهر كلامه انه استوفى الواجبات ذكر اوله من كذلك فلو قال وغيره لم يجب فيه دم الحلق كان اولى (قوله كان
يتوسع في استغارة) ما ورد ان النقطة فيه كالنقطة في سبيل الله والمراد استغارة من الحلال (قوله ويحافظ على
الطهارة) فان اذمان الوضوء يجب عدة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحفظة ودوام اليقظ للمعاصي والملم لمكان
تقدسا والوضوء سلاح المؤمن ذكره العارف بالله تعالى سيدي احمد زروق في النصيحة الكافية وهي مذوبة
مطلقا لان نديها انا (قوله وعلى صور لسانه) اي يتأكد كدله ذلك في الحج قال الله تعالى فمن فرض فيمن
الحج فلا روث ولا فذوق ولا جدال في الحج (قوله ويستأذن اياه) المحتاجين له في حج الفرض وخدمتهما افضل
من التخل (قوله ودأته) اي وان لم يكن له مال يوفى منه (قوله وكفيله) اي يستأذنه ان كفله بامرء والا (قوله
ويودع السجدة) اي يرضى فيه (قوله ومعارفه) ليدعو له بخير (قوله ويستحلمهم) اي يطلب من معارفه
ان يبعثهم على حل ما فرط منه فيهم (قوله ويصدق بشي) لانها تدفع اليلا وتدر الرزق (قوله ويخرج يوم الخميس)
اي ان اسكنه والا وافق الناس (قوله فقيه خرج عليه السلام) لتعيل لما قبله (قوله بعد التوبة) متعلق بخرج
قوله ولا تخاربه صفة سنة المتقدمة في اشواط (قوله في الواجب) مراده ما يرمي افرض كمال المراد بالاكروه
ما يرمي الحرام (قوله شوال الح) انما حجت هذه النعم ورجه الاسماء لانهم لما تقوا الله ورجع عن اللغة القديمة سموها
بما وافق تلك الازمنة فسمي بمجرون ويقعدون عن الحرب وينقلون عن مواضع القتال زيد اذا انتقل عن مكانه
فهو ساني (قوله ونفخ) الاول الافتقار على الكسر لعدم سماع الفتح كافي المخ والقهستاني عن المارزي (قوله
ليس منها يوم النحر) هو قول ابي يوسف وقال الجرجاني والرازي وهو ما ظاهر المصنف يحتله ما فان المعداد
اذ حذف جازت كبر العدد وتاثيره (قوله عملا بالاية) وهي قوله تعالى الحج أشهر معلومات فان الأشهر جمع واقله
ثلاث (قوله قلنا اسم الجمع) الاول لفظ الجمع (قوله يشترط فيه ما رواه الواحد) اي ما بعد الواحد والاثنتان وبعض
الثالث من جملة ما رواه الواحد دليله قوله تعالى قد صفت قلوبكم فان المراد المثنى ذكره الزخشري وهذا الجواب
مبنى على ضعف لا يثبت فيصاحبه فقرأه ان بل هو من باب الجار حيث اطلق على بعض الشهر شهره رافقه سنان
قوله لا يحرره) الاول لا يحل له وذلك لان ارام عليها يصح مع اكرامه وكذا الحاق الرمي والطواف بعد ما
وكرمه اذ وقع ايام النحر وعبار القهستاني في رواية في سعي الحلي في غيره من الشهر (قوله وان امن
على

على نفسه) وعند ابي يوسف لا يكره حيث قدم سنان (قوله كافر) عند قوله وفرضه الاحرام حلي (قوله يفيد
التصريح) ويصرح القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله والعمرة) اسم من الاعتمار وهي لغة القصد الى مكان
عامر مغرب (قوله في العمرة) فمن اتى بها مرة فقد اقام السنة غير مقيدة بوقت غير ما ثبت النبي عنها فيه الا انها
في رمضان افضل منه (قوله على المذهب) وعن اصحابنا انها فرض كفاية كافي (قوله وصح في الجوهره وجوبها)
اختاره صاحب البداية فع قال انه مذهب اصحابنا من (قوله قلنا الح) افادنا هروان من قال بالوجوب استدلل
بقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله والامر يقتضي الوجوب وفي المنع ما يفيد ان هذا جواب عن سؤال مستأنف
وعبارتها فان قلت ما جوابك عن قوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله فانه امر وهو يفيد الاقراض اه (قوله وذلك
بعد الشروع) فيه ان الصحابة فسرت الاقام بان يحرم به ما من دوره اهل ومن الاماكن القاصية كايافى
لصاحب البصرة هذا عما يقوى القول بالوجوب (قوله وغيرهما واجب) الاول زيادة ومن آداب تاركها ما يسي
كما قال القهستاني (قوله هو المختار) وقيل السعي ركن فيها قهستاني (قوله ويقفل فيها كقول الحاج) يعني
ان كيفية الاحرام والطواف والسعي في كافي الحج حلي ويحتمل فيها ما يحتمل في الحج واذا استلم الحجر قطع
التلبية في اصح الروايات واذا حلق يخرجه من احراسها قهستاني (قوله وجازت في كل السنة) ولو في شهر الحج
لغيره منى وهذا بخلاف ما كان عليه الجاهلية من ان العمرة في شهر الحج من اكبر الكبائر واختار الكنان
منع المكي من العمرة في شهر الحج واذ لم يجز وفي البحر عند قول المصنف ولا تقع ولا تيران لمكي
ان الاعتقاد في شهر الحج للمكي معصية كافي البداية فع لكنه قال وهو محمول على ما اذا حج من عامه افاد بعضه
الحلي (قوله وكراهت يوم عرفة واربعة بعده) اي في حق الحرم للحج او سر يد الحج وهو الاطاهر وعن ابي يوسف انها
لا تكرر في يوم عرفة قبل الزوال فان اهل بها في الايام الحرة رخصها وعليه دم وان مضى عليه اصح ولزمه دم
للجمع بينهما ما في الاحرام والافعال الباقية اه حلي (قوله كفارون) تطهير لا تقبل حلي قلت ما المانع ان يكون
تخيلا فان القارن يعتمر بالاحرام السابق لها (قوله وعليه) اي على ما في السراج من ان المكروه الانشاء لا فعلها
باحرام سابق (قوله فاستثناء الخالية القارن) حيث قال فيما تكرر العمرة في خمسة ايام لغير القارن اه فالمراد
الاستثناء الواقع معنى لان مراده الا لقارن فلا يكره (قوله منقطع) وجهه ان قوله اول تكرر العمرة في خمسة
ايام معناه كما افاده الشرح بكره انشاؤها في ثلاث ايام الحرة والقارن المستثنى لم ينشئ بل احرامها سابق (قوله فلا
يختص يوم عرفة) تفريع على قوله اي كره انشاؤها بالاحرام الح (قوله كاتوهم في البحر) حيث قال بعد عبارة
الخالية مشيا الى قولها لغير القارن وهو تقييد حسن وينبغي ان يكون واجعا ليوم عرفة لا لاي الخمسة كما
لا يخفى وان يلق المتع بالقارن اه (قوله اي المواضع) اطلاق الميقات على الموضع مجاز وليس مشتركين الوقت
والمكان كاتوهم في البحر والعلاقة توقف الفعل على كل من الزمان والمكان افاده في التمر (قوله مر يد مكة)
الطلق فيه ففعل ما اذا كان قاصدا عند المجاوزة الحج والعمرة والتجارة والقتال او غير ذلك لان الاحرام لتعظيم
هذه البقعة فاستوى فيه السكك بحر (قوله الاحراما) اي يجمع او عمرة (قوله ذوالحليفة) مصغر وهو بعد المواقيت
اما لعظم امور اهل المدينة واما لكونها اقرب الى مكة من سائر الافاق فبعد وضع احرامها (قوله على ستة
اميال من المدينة) وقيل سبعة كما ذكره القاضي عياض وقيل اربعة كافي القهستاني (قوله وعشر من اهل
من مكة) اذ توسع كافي البحر وفي القهستاني وعلى مائة ميل من مكة (قوله تسبها العوام) اي تسبح الابار التي
تلك المكان كافي البحر (قوله على مرحلتين من مكة) وفي القهستاني ارض سبعة على ستة واربعين ميلا من مكة
وانما هي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (قوله وخففة) سميت بذلك لان السيل تزل بها وانحرف اهلها
اي استأصلهم وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك اسكن قيل ان الخففة قد ذهبت اعلامها
ولم يبق لها الارسوم خفية لا يكاد يدر فيها البعض سكان تلك البوادي فلذا والله اعلم اختار الناس الاحرام
من المكان المسمى براين وبهضم يحده بالقياس احتياطا لانه قبل الجمعة يشصف من حله او قرب من ذلك بحر
(قوله وقرن) يسكنون الرأه باتفاق بين اهل اللغة والفقه وغيرهم تهر (قوله وفتح الرأه الح) وقع ذلك للجوهري
في صحاحه (قوله خطأ آخر) بل هو منسوب الى قبيلة يمالها يشوقون بطن من مراد (قوله جبل) اي من
جبال نهماء (قوله والعراق) نسبة لاهراق بلاد يذكروا موضع المولة قهستاني وكذا الفرساني واهل ما وراء

كاسر واطلاقها يفيد التصريح (والأهم من)
في العمرة (سنة مؤكدة) على المذهب
وصح في الجوهره وجوبها قلنا المأمورية
في الآية لا عام وذلك بعد الشروع وبه يقول
(وهي) احرام شرط وعظم الطواف وحسن
فالاحرام شرط والمختار ويقفل فيها كقول
وغيرها واجب في كل السنة (والمعروفة
الحاج) (وجازت في كل سنة) تفريعا (يوم عرفة
في رمضان) (وكرهت) كرهنا اذ بالاحرام حتى
واربعة بعده (اي كرهنا اذ بالاحرام حتى
بليسه دم وان رخصها لا تكرر فاعرف فيها لم ينقطع
السابق كقارن فانه الحج فاعرف فيها لم ينقطع
السراج وعليه فاستثناء الخالية القارن منقطع
سراج ويختص يوم عرفة كاتوهم في البحر
فلا يختص يوم المواضع التي لا يجاوزها
(والمواقيت) اي المواضع التي لا يجاوزها
ميد مكة الاحراما خمسة (ذوالحليفة) بضم
فتفتح مكان على ستة اميال من المدينة وعلى
مراحل من مكة ثم يمشي العوام اسار على
مراحل انه قابل المين في بعضها وهو كذب
برعون انه قابل المين في بعضها وهو كذب
(وكان عرق) بكسر فسكون على مراحل تقرب
من مكة (وخففة) على مرحلتين وفتح الرأه الح
وانه (وقرن) على مرحلتين وفتح الرأه الح
ونسبة اويس اليه معطاة آخر (وبالم) جبل على
مراحلين ايضا (والعراق) نسبة لاهراق

التفريق فان غسلهما الوضوء هما حينئذ ليس بطهارة لعدم احكامهما فمما للظنفة اما اللسان انقطع
 منها الخيط وانما من فبرول حدثهما بالاعتسال فلا يصح التفريق حينئذ وورد انه صلى الله عليه وسلم امر
 ابا بكر حين قست زوجته له ما بينه وبينه من طهرها بالاعتسال وان طهرها بالحج (قوله وحي) غطفه على ما قبله
 صحيح بالنسبة الى الاعتسال لان الصبي لا يجنبه الا بالاعتسال اما بالنظر الى الوضوء ففيه نظر لتصور الحدث الاخر
 في الصبي حيث لم تصح طهارة حلي وشار النسخ يذكروا الصبي الى ما قاله في النهر بحثا انه يندب الفضل ايضا
 لمن اهل حقه رفيقا اذا نوه لصغرهم فلو انهم ان الاحرام قائم بالمغنى عليه والصغير لا يجنب الا في به وقد استقرئ به لكل
 محرم اه (قوله والتيمم) اي للاحرام وهو عطف على المتفرع اه حلي (قوله لانه ملوث) وانما جعل طهارة
 في نحو الصلاة للضرورة وقد اتفقت هنا (قوله بخلاف جعة وعيد) حيث شرع فيه ما التيمم عند العجز عن
 الاعتسال بالماء حلي موصفا (قوله لكن موى في الكافي بينهما) اي في عدم مشروعية التيمم لتحصيل سنة
 الغسل اجمالا لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جنبا فيتميم لتحصيل الطهارة ووجه التسوية
 ان مشروعيته في المذكورات للتنظيف (قوله ووجه في النهر) حيث قال وهو التحقيق لان السرايا لا اثره
 في تحصيل النقاظة (قوله وشرط لئلا السنة) بالبناء للصحيح والمنتدأ خبره ان يحرم اوبالبناء للفاعل وصغيره
 لصاحب التمر اي نقل الشرايط عن البناء ووجه الاشتراط انه انما شرع لاجله فلو اغتسل فاحدث ثم احرم
 فتوضأ لم يخل فضله (قوله ازالة طهره) وتنقايته ووجه السنة في العانة الخلق ويجوز التثقب والتقص والثورة
 والاول اخل يحوى (قوله ان اعتاده) اي اواراده كافي الجبر ويستحب ازالة الشفت والومض عنه وعن يده
 بالخطمي والاشنان ونحوهما بجر (قوله وجع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) واره للحال (قوله
 وليس ازار) في بعض النسخ بجر ازار فيقرأ بس مصدر وفي بعضها بنصبه فيقرأ بس فعلا ماضيا والازار يذكروا
 ويؤنث كافي ضياء الخلوم وهذا اذا وجدته والاديشق مراد به وبأثره اوقيه ورتدى به وفيه اشارة الى
 انه لا يلبس السراويل والثياب والقميص ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كفيه فمستلنى (قوله على
 طهره) اي وكفيه وصدره وشده فوق السرة وان غرظ طرفه في ازاره فلا بأس بجر (قوله ويسن ان يدخله
 الخ) جعله القهستاني خلاف الاول وفي البحر عند قوله وطاف للعدوم مضطجعا انه لا يطلب منه كشف
 المشكب الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله او خلاه) بنحو مسلة كافي البحر (قوله او عقد هـ) بان شده على
 نفسه بجعل بجر (قوله جديدين) قدمه اشارة الى افضليته دفعا لقول بعض السلف بركا حرامته ونهر والتجرد
 هذا في حق الرجال (قوله او غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المستحب بجر (قوله ككفن الكفانية)
 التثنية في العدد والصفة (قوله وهذا) اي الازار والرداء (قوله وطيب يده) قيل الاحرام سواء كان الطيب
 مما يتبى عينه كالمسك والنفالية ولا يتبى حديث عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهرامه
 قيل ان يحرم كافي انظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويض البريق والمعان (قوله ان
 كان عنده) اشارته الى انه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى انه من سنن الزوائد لا الهدي نهر (قوله بما يتبى عينه)
 ويجوز بما لا يتبى عينه وانما منع الاول لان المقصود من استنائه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل
 بما في البدن فأنهى عن تجوز في الثوب لان ما في البدن تابع وما في الثوب منفصل فكذا يفاد من
 البحر ويتعلق قوله بما يتبى عينه بقوله وطيب يده ايضا واذا اجاز به فيه فاولى بما لا يتبى عينه (قوله هو الاصح)
 وقال محمد لا يجوز في البدن ايضا بما يتبى عينه وروى عن الشيخين انه يجوز في الثوب بما يتبى عينه حلي
 (قوله ومبلى به سد ذلك) اشارته الى ان الاول التعبير به التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس
 والتنظيف باعتبار المذكور (قوله ثغفا) اي في موضع الاحرام يقرأه ما ماشاء والافضل الكفاة دون
 والا خلاص قهستاني (قوله وتجزئه المكتوبة) فهي كخية المسجد بجر (قوله مطابقا لجناحه) اي لما فيه من
 القوم على الفعل وهذا القول مستحب لعلمنا ان يكون معينا على استحضار القلب (قوله اللهم اني اريد الحج) اي بتيمم
 بالفرض اشارة الى ان حجة الفرض تصاب بمطلق النية وبصرفها في غاية المفار كانه في افاده صاحب البحر (قوله
 لمشتقة) لان اداءه في ازمة متفرقة واما كن متباعدة فتاسب سؤال التيسير فيه (قوله قول ابراهيم واسماعيل)
 فيه ان قولهما ما ذلك لانه لا لاله الا قوله وكذا ما في تفسير صاحب الدعاء لوجود المشقة وهاهنا ذات اذ في مشقة

قوله وحي غطفه على ما قبله
 قوله والتيمم اي للاحرام
 قوله لانه ملوث وانما جعل طهارة
 قوله وجع زوجته هو من السنة بجر
 قوله وليس ازار في بعض النسخ بجر
 قوله ويسن ان يدخله الخ جعله القهستاني
 قوله جديدين قدمه اشارة الى افضليته
 قوله وهذا اي الازار والرداء
 قوله وطيب يده قيل الاحرام سواء كان
 قوله بما يتبى عينه كالمسك والنفالية
 قوله وتجزئه المكتوبة فهي كخية المسجد
 قوله مطابقا لجناحه اي لما فيه من القوم
 قوله اللهم اني اريد الحج اي بتيمم بالفرض
 قوله لمشتقة لان اداءه في ازمة متفرقة
 قوله قول ابراهيم واسماعيل فيه ان قولهما

الحج

الحج (نقطة) اعتمر صلى الله عليه وسلم اربع مرات اعتمر عام سنة وهي عمرة الحديبية وفيها صده المشر كون عن
 الحرم وتعمل واعتمر سنة سبع واعتمر من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين واعتمر مع حجة الوداع لانه كان قارنا
 واحرم بالحج في ذي القعدة (قوله والقارن) ويجمع بين الحج والعمرة في الدعاء بالتبديروا بول بل هو اولى
 لكثرة مشقته وترك التمتع لانه يفرد الاحرام بالعمرة ثم يفرد الاحرام بالحج فهو داخل فيما قبله (قوله لان مدتها
 يسيرة) وسؤال التيسير انما يكون في الصغير لا في الكبير بجر (قوله وقيل يقول كذلك) فائله صاحب التهمة
 والفنية نقلا عن محمد (قوله وما في الهداية اولى) من انه لا يقبلها في الصلاة وصحت عن عبادة طوائف متوسط
 كالموم ووصفا لا عنكاف الواجب والظاهر انما هو في التيمم (قوله ثم اي بجر) بضم الباء وتساكنها (قوله
 ناويها بالحج) فيه ايماء الى ان النية لا تحصل بالتلبية لان التلظ امر آخر وراه الارادة وهي العزم على الشيء
 كما للزاري (قوله بيان للآكل) راجع الى قوله اي وقوله بمرملاته ايضا وان قصده الشرح على الاول فلو ذكر
 ذكر آخر غيرها اولى بعدما استوت به واحلته جائز (قوله فيصح الحج) يطلق النية وذلك لان وقت الحج له شبه
 بالعبادة باعتبار عدم حجة حين فيه وله شبه بالطرف باعتبار ان فعله لا تستغرق ازمته في الاعتبار الاول
 يتأدى فرض الحج بمطلق النية وبالاختبار الثاني لا يتأدى بنية الفعل بخلاف فرض الظهر حيث لا يتأدى
 بواحدة منه الا ان وقته طرف من كل وجه وبخلاف صوم ربه فان قاته يتأدى بكل منهما لان وقته معيار من كل
 وجه اه حلي (قوله ولو قبله) اشارته الى ان التلظ بالنية لا يشترط نهر (قوله على المذهب) اي بخلاف
 الصلاة لان باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى قام غير المذكور مقامه كتقليد البدن حلي عن النهر بلالية وفيه
 ان الشروع في الصلاة يتحقق بالفارسية ولو مع القدرة على العمرة وقدمه الشرح ونبه على ما وقع للشر بلالي
 وغيره من الاستنباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة وهل يشترط الا نية انما بالجملة ومقتضى ما تقدم عن الامام
 في حصة الشروع بالمفرد وصحته في باب الحج (قوله وهي ابيك) في مشروعيتها التلبية تنبيه على احكام الله
 تعالى لعباده بان وفودهم انما كان باستدعائه تعالى واختلف في الداعي فقيل فوالله تعالى وقيل هو
 الرسول صلى الله عليه وسلم والاظهر انه الخليل لانه لما تم البيت امر بدعاء الناس الى الحج فصعدا بآقيس
 ودعاهم فبلغ الله تعالى صوته الناس في اصلا بآياتهم وارحامهم منهم من اجابه حج على حسب جوابه ان
 اجاب مرة حج مرة وان اكثر فاكثروا فيه نظرا لان الخطاب في ليلك على هذا الخليل والخطاب بالهم هو الله تعالى
 وكذا الخطاب في البياق ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بل فظان الا ان يقال لما كان دعاء الخليل
 عليه السلام بامر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غاية البيان روى ان ابراهيم لما امره الله
 تعالى ببناء البيت بناء من خمسة اجبال طور سيناء وطور زينا وابان والجودي واسمه من سراء فوقف
 في المقام ونادى عباد الله بجوابيت الله واجيبوا داعي الله فاباغ صوته اهل المشرق والمغرب حتى اسمع النطق
 في الاصلا فاجاب ابراهيم كل من كتب له الحج فنهى من قال ابيك مرة الحج مرة ومنهم من زاد في التلبية
 فذلك قوله تعالى واذن في الناس بالحج باؤول رجل الا على كل ضامر اه والضامر المهزول وفي مناسك
 الطبري عن الازرق في صفة تلبية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم يونس بن متى كان يقول لبيك
 فراجح الكرية وموسى كان يقول ابيك انا عبد لك لبيك لبيك وعيسى كان يقول انا عبد لك ابن امك ولبيك
 اصله لين حذف النون للاضافة والتثنية للتكرار منى لب من اللب وهو الاقامة اريد بها التكرير والمبالغة
 ملزوم الاضافة والتصب بفعل مضمر من غير لفظه كانه يقول داومت واقت ولا يحسن تقديره له اب اذ ليس
 اهذه المصادر افعال مستعملة واما في مصدره التلبية لا اب ومعناه لزوما اطاعتك بعد لزوم وقيل معناه
 اتجاها وقصد الى ان من قولهم داري باب دارك اي واجهها وقيل محبة لك من قولهم امر اقلية اذا
 كانت محبة لزوجهم الزعاطفة على ردها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخضوع من قولهم انا ملاب بين يديك
 اي خاضع وقيل قربانك وطاعة لان الاباب القرب ابو السعد (قوله لبيك) اعادته تأكيد الله بالمبالغة (قوله
 لا شريك لك) في عبادته (قوله بكسر الهاء وفتح) والاولى ان يجعل على الاستئناف لان تعليل الاجابة التي
 لانها تليها بالذات اولى منه باعتبار الصفة وهو كون الحمد والنعمة له وهو معنى الفخ والكبر اختيار الامام
 والفخ اختيار الشافعي رضي الله تعالى عنهما كما ذكره صاحب الكشاف افاده في النهر (قوله والنعمة) بكسر

والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة
 كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة
 وعنه الزبيري في كل عبادة وما في التلبية
 اول (قوله بيان للآكل) راجع الى قوله اي
 (الحج) لان الصلاة لا يتأدى بفرض الظهر حيث لا يتأدى
 التلبية ولو قبله اشارته الى ان التلظ بالنية لا يشترط نهر
 بقصد التعليل في باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى قام غير المذكور مقامه
 وان احسن العروة والتلبية على المذهب
 (قوله وهي ابيك) في مشروعيتها التلبية تنبيه على احكام الله تعالى

انتم اسم الله ثم به وصدر عن الانعام وعلى الاول هي كل ما يصل الى الخلق من النفع او كل ملائم محمد عاقبتهم قالوا كافرتم عليه على الاول لا الثاني وجمع بين الحمد والتعظيم لان الحمد متعلق بها وافرد الملك اشارة الى استقلاله ذكر تحقيق ان النعمة كلها لله لما انه صاحب الملك (قوله بالفخ) هو المتعين عند جمهور النحويين لان العطف قبل ان تاخذ ان خبرها واجاز به ضم الرفع وعليه يخرج الاحتمال الثاني افاده ابوالسعود (قوله والملك) يضم الميم سعة المقدور على ما في النهر او يجمد الاشياء على ما في الجوى (قوله وزد فيها) الظاهر ان المراد مطلق زيادة مستقلة على ثناء وان لم تكن مأثورة نهر (قوله اي عليها الخ) تبع فيه صاحب النهر وهو ليس بقيد بل تصح الزيادة في انشاء ما كان قبله صاحب النهر عن ابن عمر (قوله اقولم انها مرسلة شرط) تبع فيه صاحب النهر وفيه نعت بوضع بالرد على صاحب البحر حيث قال وخصوص التلبية سنة فاذا تركها اصلا ارتكب كراهة التنزيه فاذا نعت من منها فذلك بالاولى يقول حافظ الدين في الكافي لا يجوز فيه نظر ظاهر وتبع صاحب النهر الكمال حيث قال في الفقه التلبية مر شرط والزيادة سنة حتى يلزم الاساءة بتركها واجاب صاحب البحر بقوله وقول من قال ان التلبية شرط مراده ذكر قصد بها التظيم لا خصوصها وقد غفل الشرح ايضا عما قدمه قريبا من قوله فيصح الحج بمطلق التلبية لكن بشرط مقارنتها بذكر قصد به التظيم كسبح وتحميل ولو بالقارسية وان احسن الحرية والتلبية على المذهب ومقتضى اشتراط التلبية ان نقصها يحل بالنسك لا الكراهة وبالجمله ان المقام لا يجوز شرح (قوله ويكون سببا تركها) اي الزيادة فاذا كلامه انها سنة مؤكدة وفي الكافي ثم احسنه وصرح الجلي في مناسكه بالاستحباب (قوله بها) اي بالتلبية وفي العبارة قضيت انفسا (قوله واذا بالي تاوي الخ) الاولى ان يقول واذا نوى مليا لان عبارته تفيد انه يصير شارعا بالتلبية بشرط التنية والواقع عكس ذلك افاده الجوى وقوله نسك فيه ان تية النسك ابتداء ليس قيدا كما يصرح به المصنف (قوله او ما في المدي) ولو ميكا (قوله او قل) ولو المقلد احدي جماعة اشركوا فيها فانه ان كان يامرهم وساروا معها ساروا ويحرمين نهر (قوله او في احرام سابق) فيده لان هذا الاحرام لا يتم شرعه فيه لا يحد التقليد (قوله بكناية) بارة كتاب محظور احرام (قوله والحال انه يريد الحج) انما كراه ذلك لان التنية اذا صادفت التقليد مع التوجه صار شارعا لاتصال التنية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوق من افعال الحج وتقل في البحر عن الاميجابي انه لو ساق هدبا فاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى الاحرام اولا (قوله يفتي نعم) اقول بل هي اولى لانه اذا جاز ما ذكر مع فرض الحج فلا يجوز ضمها وهي غير فرض اولى (قوله او بعد ما تم لحقها) لا يظهر للحاق في المتعة والقران لانه لا يشترط فيهما استحسانا كما ساق في اللهم الا ان يخص المحاق بغير هدي ما (قوله لانه الاحرام بالتلبية من الميقات) وما بعته على ملكه والمراد بالتلبية مطلق الذكر وخصها لان السنة (قوله والتوجه في انهر) اشار به الى ان الاولى له صنف تأخير قوله في اشهره بعد قوله وتوجه بنية الاحرام (قوله والام بصالح الخ) اي بان لم يوجد البعث والتوجه في اشهر او وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يلحقها اي قبل الميقات (قوله وتوجه بنية الاحرام) افاد ان هذه الاشياء انما قامت مقام الذكر دون التنية (قوله فخر احرم) جواب واذا بالي تاوي الخ ذكر صاحب البحر ان التلبية والتنية عين الاحرام شرعا واذكر حرام الدين الشهيد انه يصير شارعا بالتلبية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالتنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ولا يصير شارعا بالتنية وحدها قياسا على الصلاة اه وهذا القول هو الموافق لما سلفنا (قوله لان الاجابة) على النعمة الاحرام بهذه الافعال ومن اقتصر فيه على التلبية اراد ما يوم الذكر وافعل قاله في البحر (قوله لو اجم احرام) بان لم يبين ما احرم به وعليه التعيين قبل ان يشرع في الافعال ابوالسعود (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقيده ليفهم حكمه ما زاد بالاولى وظاهره انه لا يصح تعيينه لغير العمرة ولو احصر قبل الافعال والتعيين فحلل بدم نعين لا عمرة حتى يجب عليه قضاءها الا قضاء حجة وكذا اذا جامع فانه وجب الماضي في القامد فاما ما يجب عليه الماضي في عمرة ابوالسعود (قوله ولو اطلق نية الحج) عن وصف القرصية والتلبية (قوله يجوز منها ما) الباء للتصوير وهو مكره عند الامام لان كل احد لا يحسنه فيلحق الحيوان به تعذيب كما ياتي (قوله بوضع الجبل) اي على ظهرها والجبل يضم الميم كافي الصحاح (قوله ولم يلحقها كما) اي لحقها كالله الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز قوله ولحقها (قوله او لم يشاة)

فانه لو استند وخبر (واذا بالي تاوي الخ) لا يشرع في الاحرام (قوله) بوضع الجبل اي على ظهرها والجبل يضم الميم كافي الصحاح (قوله ولم يلحقها كما) اي لحقها كالله الذي مر وهو كونه قبل الميقات وهذا محترز قوله ولحقها (قوله او لم يشاة)

شعر قوله بدنة (قوله بلا مسملة) اخذه من المقام والمناسب التعبير بالفاء كما عبر حافظ الدين في الكثر (قوله يفتي الرث) لقوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه والمراد ان ذلك من ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاجا قبله اشار اليه صاحب النهر (قوله اي الجماع) وكذا ادوا به كافي القهستاني (قوله او ذكره بحضرة النساء) وقيل الكلام القاحش قال في النهر والخلاف في المراد في الآية والا فالكل ممنوع وظاهر من منع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير الآية وهو الجماع (قوله اي الخروج) اشار به الى ان الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لما قبله ولما بعده ومعنى لان الجماع ليس محررا اذا انتهى عنه انما هو واجبا والفسق لا يقيد كونه جمعا ومن جمعه له جمعا جمل مفردة فسق كعلم وعلوم افاده صاحب النهر وفيه ان ال الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر المناسبة المعنوية الا ان يقال ان صورة اللفظ ما زالت وهم الجمع والفسق منى عنه في الاحرام وغيره لانه في الاحرام اشد كايس الحر في الصلاة والتطير في القرأة (قوله والجدا) انحصرت مع الرفقاء والخدم والمساكين ومن ذكر من الشارحين ان المراد به مجادلة المشركين بتقديم وقت الحج وتأخيرها والتفاخر بذلك الا باله حتى افضى ذلك الى القتال فاما ما يناسب تفسير الجدا في الآية لا الجدا في كلام الفقهاء فاذا اقتصرنا على الاول يجوز (قوله فانه من المحرم اشنع) اي الجدا لان الضمير يرجع الى اقرب مذكور والاولى ترجيعه الى المذكور من الفسوق والجدا والرفث بناء على ان المراد به الكلام القاحش ونظيره قوله تعالى قل لا تظلموا الذين انفسكم اي في الاشهر المحرم فتمه سبحانه وتعالى عن الظلم في الاشهر المحرم ليس احترازا بل لان الظلم فيها افسح منه في غيرها (قوله وقتل صيد) انما عبر بالقتل لا بالذبح لان المحرم لا يحل له القتل باي وجه كان ومن غير ذبح فقد قصر لان الصيد لا يشترط فيه الذبح اذ ذكاته ضرورة خلافا لما في النهر ثم ان صيد مصدر مراد به اسم المفعول بدليل اسناد القتل اليه ويستثنى منه الفواقي الا تية كذا في القهستاني (قوله لا البحر) لعله بالاية (قوله والاشارة اليه) والاعانة عليه كافي القهستاني (قوله ويحل تحريمها) اي الاشارة والدلالة (قوله اذا لم يعلم المحرم) اي المشار والمذكور اما اذا كان عالما قبل الاشارة والدلالة لا يحرم على المحرم الدال والمشير وقول الشرح المحرم كصاحب النهر ليس بقيد بل للحلال كذلك والظاهر انه وان لم يحرم لانه مكره ومراعاة للخلاف لان فيه نوع لعانة (قوله والتطير) اي بالطيب وهو ماله راحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين والغالية والورد والورس والمراد به لسته ماله في الثوب والبدن حتى لو لم يزار امسجرا لا شيء عليه لانه ليس بمستعمل بل من الطيب ومن ثم قال في الحاشية لو دخل بيتا قد غيّر واتصل بثوبه شيء لم يكن عليه شيء نهر (قوله وان لم يقصده) اي فبني ان لا يمس الطيب وان كان لا يقصد الطيب بان مسه لقصد شرا مثلا (قوله ويكره شمه) وكذا شمه الريحان والجارا الطيبة قهستاني (قوله وقلم الظفر) اي قطعه ولو واحد اسوأ قله بنفسه او غيره بامر او قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يتوافر لاس به حينئذ قهستاني (قوله كراهة) فلو غطى راسه او وجهه يوما فعليه دم لان ما يتعلق بالرأس والوجه من الحنابة فلا يرفع منه حكم السك كالحلق وكذا لو غطت المرأة ولم يتجاف عن وجهها لان تغطية الوجه حرام عليها كالرجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصا عند خوف الفتنة وانما ورد النهي عن التجاب والقفازين كافي البخاري واما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها لا يدل على الكشف اذا المراد احرام وجهها عدم ستره بالمصلي على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم ستر اليد بالمفصل على قدرها وقد ورد ان اعماقت ابي بكر كانت تغطي وجهها قال في علم السنة ان وجهها كيد الرجل في حرمة المفصل على قدره لا السرايا والكم والمخفة والخارجي عن ابن السكال ولو غطى رأس محرم نائم وما لزمه دم لان الستر حرام لما فيه من معنى الاتصاف وهو حاصل بفعل الغير ابوالسعود (قوله نعم في الحنابة) لا وجهه للاستدراة واذا بلا يأس ان تركه اولى (قوله والرأس) هذا في الذكرا خاصة اما المرأة فلا يجوز زكها كشفه افاده القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعني اذا مات محرم بحيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فيكون منقطع لحلي عن الضرر واما حديث الاعراب الذي روي عنه نافته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحرق احرامه وهو في غيره موقوف اه يجوز واعمال اقامة مليا لخصوصية باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو في غيره موقوف اه يجوز واعمال

بلا مسملة (يبتغي الرث) اي الجماع
او ذكره بحضرة النساء (والفسوق) اي
الخروج عن طاعة الله تعالى (والجدا)
فانه من المحرم اشنع (وقتل صيد) اي
(والاشارة اليه) في الحاشية (والجدا)
في القاب وحل تحريمها (والجدا)
اما اذا علم فلا في الاصح (وقلم الظفر ومتر الوجه)
يقصده ويكره شمه (وقلم الظفر ومتر الوجه)
كراهة بنية لانه (ورأس) بخلاف الايت

الحديثين اولي من اهل مال احد هما (قوله وبقية يده) فانه لا شيء يصبه ولوليه علة الا انه في هذه الحالة بكره
افاده في التمر (قوله ولو جعل على رأسه ثيابا الخ) قال في الخاتمة لو جعل المحرم على رأسه شيئا يليسه الناس بكون
لا يباوان كان لا يليسه الناس كالا جانة ونحوها لم يكن لا يباوا (قوله ما لم يمتد يوما وليلة) الواو بمعنى
اولان ليس المعتاد يوما وليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة (قوله كره) نظاها لطلقة انها
تحرمة (قوله والا فلا يبا) اي الا يصب رأسه او وجهه (قوله يخطمي) بكسر الخاء ثبت يغسل به الرأس
فان له راحة طيبة وان لم تكن زكية كذا قاله الامام بحر ونهر (قوله لانه طيب) اي عند الامام فيجب به دم
(قوله او يقتل الهوام) اي ويلين الشعر اي عندهما فيجب به صدقة فالحكاية الخلاف فينتج على كلا القولين
وان اختلف الواجب والخلاف انما نشأ من الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطمي العراق لانه
رايحة طيبة افاده صاحب التمر (قوله ودلوك) بفتح الدال قال الحلبي هو دقيق العنق تغسل به الايدي كالدقاق
(قوله واشان) ثوب منصف (قوله وسدر) هو ورق النبق اه حلي (قوله وهو مشكل) وجه الاشكال ما ذكره
في المخ بقله فان كلا منهما اي من الخطمي والسدر يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة
عندهما اه وهذا الاشكال في الصابون اقوى لانه في هذه الحالة ايضا ويريد بطيب ريحه ونظاها قول الشرح
بجلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب شيء به اصلا والذي في التمر كالا خلاف في عدم وجوب الدم
فيما لو غسل بالصابون او الحوض او الاشان وهذا التعبير لا يفي وجوب الصدقة فليتامل (قوله وقصها)
مثلها الشارب (قوله وازالة شعر يده) اي جسده فذكره بعد ما تقدم من ذكر العمام بعد انما قال
في البحر والمراد ازالة شعره كيف ما كان حلقا وقصا وتفتيرا ورا حرا فاما من اي مكان كان من الرأس والبدن
مباشرة او غيرهما (قوله وليس قصص) لو قال وليس يحيط لاغناه ذلك عن ذكر السراويل والقباء الا انه
اراد تباع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس
ولا الاخفاف الا ان يكون احديس له نعلان قليدس الخفين ولية قطع اقل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا منه
زعفران ولا ورس اه (قوله وسراويل) اعجمية والجمع سراويلات منصرف في احداستعماله يذكروا بوزن
بحر وسراويل مفرد ويقال بالنون بدل اللام وبالشين المجهة بدل المهملة وما في التمر من انه جمع سراويل فطريقة
غير جادة (قوله كل معمول الخ) بحيث يستمكن عليه بنفسه بغطاية او لوزق وغيرهما من (قوله كردية) هي
الدرع الحديد اه حلي (قوله وقباء) بالمد المنفوخ من امام (قوله ولولم يدخل يديه في كيه) قال في الوقاية
وشرحها النقهيستاني وليس يحيط لبس المعتاد اكا اذا دخل اليد في كم القباء والقميص والجببة مثلا فلوارتدي
بها واوتر بالسراويل ليس عليه شيء اه وبهم منه ان كل لبس غير متاد لا يوجب دما (قوله الا ان يزوره
او يخله) اي فيلزم دم على ما يظهر لانه من قبيل المعتاد (قوله ويلتصق به) اي بما ذكر من القميص والجببة
(قوله وعمامة وقلنسوة) لاحاجة الى ذكرهما لما تقدم ان سر الرأس ممنوع منه ويمكن ان ذكر العمامة اشارة
الى ان لبسها يحرم وان كان وسط الرأس مكشورا بالسعود (قوله وخفين) المتنوع من لبسهما الرجال والنساء
ابو السعود عن الخزانة (قوله الا ان لا يجد نعلين) افادته لو وجد هما لا يقطعه لما فيه من اطلاق المال بغير
حاجة افاده في البحر وان لبسهما قبل انقطع فعليه دم قاله الكرماي (قوله عند مفعة الشراك) وهو المفصل الذي
في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني اي المرتفع ولم يعين في الحديث
احدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه وعلى الثاني حمل عليه احتياطا لان الاحوط فيما كان اكثر كذا
بحر (قوله فيجوز لبس الزموزم) هي الصرمة المتعارفة وجمع في البحر الزاوي الاولى سينا وفي النهر الزاوي الثانية
جيماء (قوله فوب صمغ) اي وليس فوب فهو على حذف مضاف (قوله وهو الكرركم) تبع فيه العيني وهو غير مبلم
لما في انعاموس الورس ثياب كالصمغ ليس الايا من يزوع فينتج ثور عشرين سنة نافع للكلف طلاء وللمن
شرباه والكرركم عيدان صفر كعبدان الزنجبيل يجلب من الهند ابو السعود (قوله بحيث لا ينفوخ في الاصع)
وقيل بحيث لا ينفخ وهو غير صحيح لان العبرة للتطيب لا لانترا لا ترى انه لو كان ثوب مصبوغه راحة طيبة
ولا ينفخ منه شيء فان المحرم يمنع منه كاف المستحق بحر (قوله لا يبتلى الاحتمام) المراد انه لا يحرم دخول الحمام
ولا اغتسال بالماء الحار وما ازالة الوسخ ذكره في الخزانة والنقهيستاني ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه

وفيما بالبدن ولو جعل على رأسه ثيابا كان
الطية لا محل على وطبق ما لم يتدوما وليلة
تتمه صدقة وقالوا لو دخل تحت سترة الكعبة
فصارت له اوجبه كره والا فلا يبا
(قوله وسدر) هو ورق النبق اه حلي
او يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي
عندهما اه وهذا الاشكال في الصابون اقوى
بجلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب
فيما لو غسل بالصابون او الحوض او الاشان
مثلها الشارب (قوله وازالة شعر يده) اي
في البحر والمراد ازالة شعره كيف ما كان
مباشرة او غيرهما (قوله وليس قصص) لو
اراد تباع الحديث وهو قوله صلى الله
ولا الاخفاف الا ان يكون احديس له نعلان
زعفران ولا ورس اه (قوله وسراويل) اع
بحر وسراويل مفرد ويقال بالنون بدل اللام
غير جادة (قوله كل معمول الخ) بحيث يست
الدرع الحديد اه حلي (قوله وقباء) بالمد
وشرحها النقهيستاني وليس يحيط لبس المعتاد
بها واوتر بالسراويل ليس عليه شيء اه وبهم
او يخله) اي فيلزم دم على ما يظهر لانه من
(قوله وعمامة وقلنسوة) لاحاجة الى ذكرهما
الى ان لبسها يحرم وان كان وسط الرأس مكشورا
ابو السعود عن الخزانة (قوله الا ان لا يجد
حاجة افاده في البحر وان لبسهما قبل انقطع
في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه
احدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه وعلى
بحر (قوله فيجوز لبس الزموزم) هي الصرمة
جيماء (قوله فوب صمغ) اي وليس فوب فهو
لما في انعاموس الورس ثياب كالصمغ ليس
شرباه والكرركم عيدان صفر كعبدان الزنجبيل
وقيل بحيث لا ينفخ وهو غير صحيح لان
ولا ينفخ منه شيء فان المحرم يمنع منه كاف
ولا اغتسال بالماء الحار وما ازالة الوسخ
ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه

وسلم الحاج الشعث التفل اه والشعث بكسر العين مغبر الرأس والتفل بكسر الفاء تاركة الطيب (قوله دخل
الحمام في الخففة) وقال ما يبع الله باوأسخسانته وهو ضعيف جدا لانه صلى الله عليه وسلم لم يدخله اصلا
ولم يحدث على عهده في جزيرة العرب كما نص عليه الحفاظ الا ان يحمل فعله على الاغتسال بالماء المسخن
لان الحمام يطلق عليه ثم ظاهرا هذا الحديث ينافي ما تقدم عن الخزانة والقهيستاني ولفظ الخزانة وينبغي للمعجم
ان لا يزيل الثفت عن نفسه اه ولذا انفرد به البرجندي ونقل الجوى عن الصحاح ان الثفت في المنام ما كان
من نحو قص الاظفار والشارب وحلق الهانة وحل الثفت المذكور في الخزانة على هذا وعليه فازالة الوسخ غير
مكروهة وصريح القهيستاني الكراهة فانه قال ولا يبتلى الحمام اي الاغتسال لكن بحيث لا يزيل الوسخ اه (قوله
والاستقلال بيت) هو في الاصل الخيفة من الصوف او الشعر ثم اطلق على المسقف بمعنى به لانه يبيت فيه
وفي معناه نطع او نوب مر فوع على عود بحيث يمكن الاستقلال به جوى لما روى انه صلى الله عليه وسلم استتر
من الحر حتى رمى جرة العقبة نهر وكان عمر يلقى على شجرة فوياب استظل به ونصب لغمان فسطاط اه شرح
الجمع (قوله ويحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بحر (قوله كما مر) اي في شرح قوله والرأس (قوله
وشد هميان) ما يجعل فيه الدرهم ويشد على الخقوم من هوى الماء والدم مع هوى هميان اذا سال معنى به لانه يهوى
ما فيه ولا فرق في ذلك بين نفقة ونفقة غيره (قوله بكسر الهاء) لا غير فالفتح غلط (قوله ومنطقة) بكسر
الميم (قوله وسيف) اي وتقلد سيف او راد بالسند مطلق الاستعمال فيناصبه على حد وزين الحواجب
والعيونا (قوله وتختم) هو ما بعده عطف على شديرا لجواررة المجرور وانما عطف على ما قبلها والمعنى
عليه لا يبتلى شديرا وتختم واكتمال ورايد بالسند الاستعمال من ذكره والمقيد ورايد المطلق مجازا ولو قال وتختما
واكتمالا عطا على شديرا من هذه التكافات افاده بعضه الحلبي (قوله لعدم المنطقة) يرجع الى الاستقلال
بالبيت والمحمل (قوله واللاس) راجع الى قوله وشد هميان وما بعده (قوله ولو كثيرا) اي ثلاثا فكثر كما هو مفهوم
من المقابلة اه حلي (قوله ان خاف سقوط شعر) ان لم يحف ذلك فلا بأس بالحل الشديد بحر (قوله فان في
الواحدة) اي من القمل سواء قتلها او اذاعها او اني انشوب في الشمس توت اودل عليها واسم ان شعر الانسان
محدوقا (قوله وفي الثلاثة كف) وفي الراية عليها نصف صاع كما ياتي (قوله واكثر التلبية) ويستحب ان يكررها
كلما اخذ في ثلاث مرات ولا ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلالها جاز وان كره السلام عليه واذا رأى
شيئا يهجه قال ليك ان العيش عيش الآخرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سرا ويسأل الله
الجنة وبهذه من النار (قوله ندبا) ل استئنا كما في شرح المتن (قوله ولو نفلا) وخصها الطحاوي بالمكتوبات
قياسا على تكبير التثنية (قوله او علفرا) بفتحين يعني مكانا من نفعا وضبط بضم الشين جمع شرفة
والاول انصب (قوله او هيط واديا) المراد به المكان المطمئن من الارض جوى (قوله جمع راكب) فيه نظير
هو اسم جمع والركب اصحاب الابل في السقودون غيرها من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقيود
المأخوذة في مفهومه ليست احترازية كما افاده الشرح بقوله اوجعا مشاة كذا يؤخذ من ابى السعود (قوله
او امهر) السحر السدس الاخير من الليل وخصه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم
يلبي فيها قال الزبلي وعند كل ركوب وتزول وكذا لو استعطف دابته وعند استيقاظه من منامه واخرج الحياكم
ما من ملب يلبى الا لبي ماعن يمينه وشماله قال السكال وهذا دليل ثبوت الاكثر غير مقيد بغير الحالات ابو السعود
(قوله كالتكبير في الصلاة) فكان التكبير في الصلاة يثبت به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية (قوله
رافعا استئنا) لقوله صلى الله عليه وسلم اني جبريل قاصر في ان امر اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاهلال
والتلبية ولان التلبية في حكم ما تعلق بالغير لانها اجابة لدعاء الخليل فكانت كالاذان الذي للاعلام والخطبة
الذي يقصدها الوعظ والتلهيم ويستحب في الدعاء والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق باعلامه مقصودا بشرط ليلية
(قوله بلا جهد) لتلايضره ابو السعود (قوله واذا دخل مكة) اي من التلبية العليا وهي ثنية كذا آمن اعلى
مكة على درب الاعلى وطريق الابطح وكذا آه بالمد والفتح ثنية العليا اعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلمية
والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة اسم البلد ويقال لها مكة وقيل هي بالباء المسجد وبالميم البلد سميت
بذلك لانها تبتلى الذنوب اي تذهبها ولان الناس يباكون اي يزدجون فيها عند الطواف نهر واما ما ذكره

دخل الحمام في الخففة والاستقلال بيت
ويحمل لم يصب رأسه اوجبه ولو اصاب
احدهما كره كما مر (قوله وسيف) بكسر
الهاء (اي وسطه ومنطقة وسيف ولاح
وتختم) اي لا يبتلى شديرا
بغير مطيب (قوله وكذا يبتلى شديرا
دواء صدقة ولو كثيرا فكثر كما هو مفهوم
من المقابلة اه حلي (قوله ان خاف سقوط شعر)
الواحدة) اي من القمل سواء قتلها او اذاعها
محدوقا (قوله وفي الثلاثة كف) وفي الراية
كلما اخذ في ثلاث مرات ولا ولا يقطعها
شيئا يهجه قال ليك ان العيش عيش الآخرة
الجنة وبهذه من النار (قوله ندبا) ل استئنا
قياسا على تكبير التثنية (قوله او علفرا)
والاول انصب (قوله او هيط واديا) المراد
هو اسم جمع والركب اصحاب الابل في السقودون
المأخوذة في مفهومه ليست احترازية كما افاده
او امهر) السحر السدس الاخير من الليل وخصه
يلبي فيها قال الزبلي وعند كل ركوب وتزول
ما من ملب يلبى الا لبي ماعن يمينه وشماله
(قوله كالتكبير في الصلاة) فكان التكبير
رافعا استئنا) لقوله صلى الله عليه وسلم
والتلبية ولان التلبية في حكم ما تعلق
الذي يقصدها الوعظ والتلهيم ويستحب في
(قوله بلا جهد) لتلايضره ابو السعود
مكة على درب الاعلى وطريق الابطح وكذا
والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة
بذلك لانها تبتلى الذنوب اي تذهبها ولان

قريب الحطيم منه وقت عمارته اقدم قدرتهم على النفقة الطبيعية كما في فتح الباري روى ان عائشة رضى الله تعالى عنها ذكرت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في البيت ركعتين فصدها مدنة البيت اى خدمته فاخذ عليه الصلاة والسلام يدها وادخلها الحطيم وقال لها صلي هنا فان الحطيم من البيت الان قوله قصرت بهم النفقة فاخرجوه من البيت ولولا حدان قومك بالجاهلية اى قرب عمدهم بها وهو يكسر الحاء المهملة لتقصت بناء الكعبة واظهرت بناء الخليل وادخلت الحطيم بالبيت والصقت العنية بالارض وجعلت له بابا شرقياً وباباً غريباً ولئن عنت الى قابل لافعلن ذلك فلم عنت ولم تنقرغ له لك احد من الخلفاء الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان مع الحديث منها فعل ذلك واظهر قواعداً للخليل وفي البيت عليه اودخل الحطيم في البيت فلما قتله الحجاج كره بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فقصص بناء الكعبة واعاده على ما كان عليه في الجاهلية وحكى ان الرشيد سأل مالكاً عن عدم الكعبة وبردها الى بناء الخليل فقال له يا امير المؤمنين اتجعل هذا البيت ملعبة للملوك وتذهب هيئته عن صدور الناس قال ابن مالك وفيه دلالة على جواز ترك المصلحة خوفاً من الفسدة ابو العود (قوله لم يحجز) طاهره انه لا يصح بدليل قوله كاستقباله وليس الحكم كذلك لان الطواف وركعه واجب حتى لو تركه ولم بعده زمه دم كما في البحر واجاب الحلبي بان التشبيه في عدم الجواز بمعنى عدم الحل وان كان الطواف من داخل الفرجة صححها والصلاة الى الحطيم غير صحيحة (قوله احتياطاً) بيانه ان فرضية التوجه ثبتت بنسب الكتاب فلا يتأدى بمائتة بجز الواحد (قوله وبه قبر) يحتمل قرأته اجماعاً ولا نسباً للمجهول (قوله سبعة اشواط) الشوط من الحجر الى الحجر (قوله فالصحيح انه يلزمه انعام الاسبوع) وقبل لا يلزمه (قوله للشرع) على قوله يلزمه والاولى حذفه لان التعليل ليس من وظيفة المتن (قوله اى لانه شرع فيه ملتزماً) يؤخذ من هذا التعليل انه اذا لم يحظر بياله شيء لا يلزمه انعامه (قوله بخلاف ما لو ظن) الظاهر ان الثالث مثله (قوله بخلاف الحج) اى حيث يجب المضى فيه وان كان منظوناً لحلي وقد خالف سائر العبادات في هذا الحكم شرعياً (قوله داخل) بالرفع لان المنع عنه طرق ايضاً وكذا قوله لا خارجه قاله الحلبي (قوله لا بالبيت) لان حوائط المسجد تحول بينه وبين البيت محيط (قوله ولو خرج منه) اى من الطواف وظاهره ولو عن المسجد (قوله الى جنازة) اى صلاتها وهل تشيعها كذلك الظاهر نعم وطاهره انه لو خرج لغير هذه الاشياء يطلان فلا يبنى (قوله وجازف ما اكل وبيع واقتناء) طاهره ان الحكم متعدد في جميع ما ذكره والذي في البحر وبكره انشاد الشعر فيه والحديث لغير حاجة والبيع وما قرأه القرءان فيه فحاجة ولا يرفع بها صوته اه وظاهر اطلاق الكراهة انها مخبرية وذكر الكرماني نحو ما في البحر وقال المراد من كراهة الكلام فضوله لا ما يحتاج اليه ولا بأس ان يشرب ماء ان احتاج اليه ولا يبنى في الطواف (قوله لكن الذكرا فضل منها) روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله بحيث عنه عشرين سيئات وكتب له عشرين حسنة ورفع له بها عشرين درجة ومن الغريب ما في الفهستانى عن النظم انه لا يدعوفه لانه صلاته (قوله وفي نفسك النوى) اى به لقوله وما اغير لما خور فانه افضل وامام صدره ما قصص من اهل المذهب (قوله ورمي) فعلة صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وذلك انه لما قدم مكة باجابه وقد لقوا من الحمى شدة امرهم عليه الصلاة والسلام ان يرموا لانه اشواط لعزى المشركون جلدهم فلما فلقوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحمى ومنهم اجلد من كذا وكذا ولما زالت نقات العلة بطل بانه لاند كبير نعمة الامن بعد الخوف لشكر عليها وقد امر الله تعالى بذلك في مواضع من كتابه وما امرنا بذلك الا لشكرها ويجوز ان يثبت الحكم بطلاناً له كالتفدية اصله استنكاف الكافر عن العبادات ثم صار علته حكم الشرع برقه وان اسلم فن قال في الرمل ان علته زالت وبقي حكمه برده عليه بان الحكم ملزم لوجود العلة ووجود المزموم بدون اللازم محال لكن قال السكاك ان ذلك في العلل العقلية اما في الاحكام الشرعية فتستغنى عن قيام العلة في بقائها وانما تنقضي بها في ابتداء (قوله اى متى بسرعة) هذا هو الموافق لما في كتب الفقه قال في ضياء العلوم الرمل الهرولة وقيل هو ان يزف مشبه الكنفين كالسيارز بتجزيين الصفيين كما في الهداية (قوله وهو كنفية) فعل ماض معطوف على متى لا على رمل لانه من تمام تفسير الرمل او مصدر مجرور وعلف على تقارب حلي ولا رمل الا في طواف رده سعي فلما رادنا خبر السعي الى الطواف

[illegible]

الزيارة

الزيارة لا يرمل في طواف القدوم ولو كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة
وهل يشترط للطواف النية قولان ولوطاف طابا للفرقة او هاربا من عدو لم يجوز بلا خلاف لانه نوى شيئا آخر
قاله المؤلف في شرح المتن (قوله اعتقنا) وقيل ليس بسنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولو في الثلاثة)
ولو في الاول لا يرمل الا في الشوطين بعدهم وبما سبق قوله او نسيه الى ان تركه في الصورة الاولى كان عدوا وقوله
لم يرمل وجهه ان ترك الرمل في الارادة الاخيرة سنة فلو رمل فيها لكان نارا كالسنتين وترك واحداهما سهل
ولو رمل في الكل ينبغي ان يكره فتزعم الحنفية السنة بجر والرمل بقرب البيت افضل فان لم يقدر فهو في البعد
عن البيت افضل من الطواف بالرمل مع القرب منه (قوله ولو زوجه الناس وقف) وقيل عني حتى يجد الرمل
فهمستان عن شرح الطحاوي (قوله بخلاف الاستلام) اي فانه لا يفعله حتى يحصله لان له لا وهو استئصال
الجزء والرمل لا بد له (قوله من الجرا إلى الجرا) رده على من قال ان الرمل ينتهي الى الركن اليماني (قوله كلما
فعل الخ) وقيل انما ليس الاستلام في الاستدانة والانتهاه وفيما بين ذلك ادب كذا في المحيط (قوله واستلم الركن
اليماني) قال ابن الكمال الاستلام افعال من السلام وهو التحية ولمذا يسعون اهل اليمن الحيا لان الناس
بحيوة قاله الازهرى وفي رواية الادب استلم الجرا ذالمه قبله او ناوله والاصل في النسيئة الى اليمن والشام عني
وشأني ثم حذفوا احدي ياتي النسبة وعوضوا منه القائل واليماني والشامي بالتخفيف وبعضهم يشدد بجر
عن الصحاح (قوله والحد لائل تؤيده) فروى ابن عباس انه كان صلى الله عليه وسلم يقبله وكذا روى البخاري
في التاريخ وروى مسلم وابوداود عن ابن عمر يقبل الجرا والركن لرفقة النبي صلى الله عليه وسلم يقبلهما (قوله
ويكره استلام غيرهما) من العراقي والشامي لان الركن الذي فيه الحجر فضيلتين **ك**ون الجرفيه وكونه
على قواعد الخليل وللشامي الشاية فقط اما الاخيران فلم يكونا على القواعد لانهما من بناء الججاج ويستثنى
عتبة الكعبة فيطلب استلامها كافي الشامي عن الجمع (قوله وختم الطواف) اي طواف كان فهمستاني (قوله
ثم صلى شععا) يقرأ في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد تبركا بفعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم وان قرأ غيرهما جاز ثم يدعوا للمؤمنين والمؤمنات وان وصل طوافا آخر قبل الصلاة كره
تحريرا الكراهة وصل الاسابيع عندهما خلافا لابي يوسف فيا اذا انصرف عن تركه والخلاف مفيد بغير وقت
الكراهة فان كان لم يكره اجاماعا نكره بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تجاوز الصلاة
بعدهما والمشهور عدم الكراهة وبؤخر الصلاة الى ما بعد الطلوع والغروب برجندى (قوله على الصحيح) وقيل
سنة فهمستاني وهي على التراخي ما لم يردان بطواف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما قدمنا من كراهة وصل
الاسباع بجر (قوله بحجارة طهر فيها الركني الحابل) كان يقوم عليه ما عند نزوله وركوبه حين ياتي الى الزيارة
اجماعا على وجا بجر وقيل هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل
هو ما كان يقف عليه (رفع بناء البيت وفي شرح المتن طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة وهو موضعه الان بجر
ونهر عن البيضاوي وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسجد قولان) المعتمدان تعيينه على سبيل
الافضلية فلو صلاهما بعد رجوعه الى اهله اجزأه لانهما على التراخي وهذا قول الامام واصحابه وقال ابو طاهر
ان ترك صلاته ما في المسجد وجب عليه دم وقواه صاحب التهر ولا وجه للعدول عن مذهب الامام واصحابه
(قوله ثم التزم) بصيغة الماضي اي وقف مقدما بالتمتع وهو جدار البيت الذي بين الجرا الاسود والباب المتجنا
(قوله وعاد) اي الى الجرا بجر (قوله ان اراد السبي) فلو لم يرد له لا بعد ركني الطواف بجر (قوله وشرح
وعليه السكينة من باب الصقاندا) كذا في السراج والفهمستاني عن العدة وفي البحر انه مخير في الخروج
من اي باب لان المقصود يحصل به وانما يخرج صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم المسمى الان بساب الصفا
لانه اقرب الابواب اليه فكان اتفاقا لا قصد فلا يكون سنة وفي كلامنا إشارة الى تراخي السعي عن الطواف
فلو سعى ثم طاف اعاده لان السعي تبع ولا يجوز تقدم التمتع على الاصل وصرح في المحيط بان تقدم الطواف شرط
للسعي والسعي واجب بعد الطواف فور ابل لوان به ولو بعد زمان طويل لاثني عليه لكن الاتصال سنة
كما طهارة فيه نفع سعي الحائض والحجب والافضل للحائض ان لا يسعي بعد طواف القدوم لان السعي واجب
لا يلين ان يكون - هاما - بل يؤخره الى طواف الزيارة ليكون تبعا للقرض لكن العلماء رخصوا في الاسان

استأناها (قطعة) فلور كما أوفسبه ولوقها الزينة
لم يرمل في الباقي ولوزجه الاستقام وقب حتى
مجد من جف بعل بخلاف الامتزام من بعد لا
(من اجز الى الجبر) في كل عوط (وكما صا
بالجبر) فعل مازكر من الاستلام ولا فضيل
الركن الثاني وهو سنة وتيقه واللائل فيه
وقال محمد وسنة (وختم الطوار باستلام
وذكر استلام غيره ما) وختم الطوار باستلام
الجبر استأنا (خمس على السجدة) (وبد كل سجين
عند اقامه) حجاب رقم ر فيها الرسمى الخليل
(او عبره من السجدة) ودل تعين المجهر وولان
(ثم) لتزم الملتزم فترتب من ماه رزم ورعاد
ان اراد السبي (واستلم الجبر) باب الصداق
ارجح واعلم ان السكينة من باب الصداق

اي سرور يستحب للامام ان ينزل بحرة لان نزوله عليه السلام بها على النزاع فيه وهو المسجد المعروف بمسجد
 ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لا ابراهيم المضاف اليه باب ابراهيم احد ابواب الحرم خلافا لمن وهم في ذلك
 قاله ابن حجر (قوله بعد الزوال قبل الظهر خطب) ولو خطب قبل الزوال جاز بحر (قوله ككلمة الجمعة) التسمية
 في انه يجلس بين الخطبتين وان المؤذنين يؤذنون بين يدي المنبر بحر (قوله وعلم فيه المناك) التي هي الى الخطبة
 ثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاصه منها ادرى جرة بعرفة يوم الحرة والذبح والحلق وطواف الزيارة
 بحر وهذه الخطبة ليست شرطا في صحة الجمع (قوله وصلى بهم الظهر والعصر) اي بالحاجين ولومن اهل مكة
 خلافا لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدم جواز الجمع الا لمن سافر سقراط طويلا وفي معراج الدراية
 ونحوه لقائي خان في شرح الجامع الصغير انه يؤخر هذا الجمع الى اخر وقت الظهر ولا يذنيه من صحة صلاة الظهر
 فلو صلاهما تيمنا فساد الظهر واعادهما جميعا لان الفاسد عدم شرعا (قوله واقامتين) اقامة العصر لانهما تؤدى
 قبل وقتها المعتاد فتفرد بها للاعلام بحر (قوله ولم يصل بينهما شيئا) ولو السنة الرابعة (قوله على المذهب) مقابله
 من لخيرته ونحوه والكافي انه باق بالعمدية نهر ولان بالسنة او بغيره لا يفتل بينهما كره واعاد الاذان للعصر
 لا تقطاع فوره فصار كالاتصال بينهما عمل آخر بحر والظاهر ان ذلك في حق الامام اما فعل المقتدى وحده
 لا يسرى على بقية الجمع (قوله ولا بعد اداء العصر) لكرامة النقل بعدها (قوله بشرط لصحة هذا الجمع)
 احتريزه عن جمع المزدلفة فانه لا يشترط فيه سوى المكان والاحرام شرطا في اوقات الصلاة وسياق ما فيه
 (قوله الامام الخ) اي والمكان وهو عرفة والزمان وهو ما بعد الزوال ولا يشترط الامام بجمع اداء الظهر حتى
 لو ادرك جزءا منه مع جازية الجمع بحر وسواء كان الامام مقيما مسافرا (قوله او نائبا) كالكافي فمستأنى
 ولا يجوز الجمع مع امام غيرهما والجماعة شرط الجمع عند الامام في حق المقتدى اما في حق الامام فلا
 حتى لو فرغ الناس به وقت فحلى الامام الصلاةين جاز ولو مات الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطته لان الثواب
 لا يشترط كون موت الخليفة افاده صاحب البحر وفي النهر كلام غيرهم هذا فراجع ان ثبت وهذا الجمع سنة (قوله
 والا صلوا وحدا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وهو مقتضى امرين الاول صحة صلاتهم العصر في وقت
 الظهر والحالة هذه الثاني انهم لا يصلون جماعة وكلا الامرين غير صحيح اما الاول فلقول الزيلعي ولو مات الامام
 وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلوا كل واحد منهم ما في وقتها
 واما الثاني فلا فانه لا مانع من الصلاة جماعة فان هذه الشروط شروط الجمع لا الجماعة اه حلي فالاولى ان يقول
 والام يجمعوا (قوله والاحرام بالحج فيهما) فلو كان محرمين بالعمرة في الظهر ومحرمين بالحج في العصر لا يجوز له
 الجمع عندهما كما اذا لم يكن محرمين أصلا في الظهر واشار به الى ان شرط الاحرام حصوله عند اداء الصلاةين
 ولو احرم بعد الزوال على الصحيح (قوله فلا يجوز العصر) محترزا لتقييد بالاامام (قوله فلو صلى وحده) اي الظهر
 ومثله اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصل العصر معه لا يصح الا في وقتها اه حلي (قوله لم يصل العصر مع الامام)
 بل يصلي ما في وقتها حلي (قوله ولا يجوز العصر) محترزا لتقييد بالاامام فيهما (قوله قبل احرام الحج) صادق
 بعدم الاحرام اصلا وبلا احرام بالعمرة فقط (قوله ثم احرم) اي بالحج قبل اداء العصر (قوله الا في وقتها) اي
 العصر (قوله الا احرام) فلا يشترط الامام لان جواز الجمع للحاجة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه
 قلنا المحافظة على الوقت فرض بالنص فلا يجوز تركها الا فيما ورد النص به ولا نسلم ان جواز التقديم لحاجة
 امتداد الوقوف بل لصيانة الجماعة لانه يمسرعهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف زيلعي (قوله وهو الاطهر)
 لعلم ما فيه من التخفيف في هذا الوقت لا لقوة دليل اقتضت اطهرته على قوله واني ذلك وان الثيامن يد المتناول
 هفتا في الهندية عن الزد والبدائع ان قوله هو الصحيح (قوله ثم ذهب) اي الامام مع الناس فمستأنى
 (قوله الى الموقف) وهو موضع من عرفات على اربعة فراع من مكة يسمى بالموقف الاعظم فمستأنى وحده
 عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن عرنة الى الجبال المقابلة لها يسمى بالافاصه والافاصه (قوله بقل) اي
 بقل للذهب والجمع فمستأنى والفصل افضل من الوضوء (قوله ووقف الامام على ناقته) وكذا غيره
 فان الافضل ان يكون راكبا ان امكنه قريبا من الامام داعيا بعد اداء الصلاة والتبديل والتكبير مستأنى
 بقليل زيادة من النهر (قوله بقرب جبل الرحمة) ويقال الال كهلل (قوله عند الحضرات الكبار) اي السود

(قوله ان والوقوف) صلاة (الظهر خطب
 الامام في المسجد) خطبتين ككلمة وعلم فيها
 المناك (قوله بعد الزوال) (قوله وصلى بهم)
 وله صلاهما تيمنا فساد الظهر واعادهما جميعا لان
 من لخيرته ونحوه والكافي انه باق بالعمدية نهر
 ولا تقطاع فوره فصار كالاتصال بينهما عمل آخر
 لا يسرى على بقية الجمع (قوله ولا بعد اداء العصر)
 احتريزه عن جمع المزدلفة فانه لا يشترط فيه سوى
 (قوله الامام الخ) اي والمكان وهو عرفة والزمان
 لو ادرك جزءا منه مع جازية الجمع بحر وسواء كان
 ولا يجوز الجمع مع امام غيرهما والجماعة شرط
 حتى لو فرغ الناس به وقت فحلى الامام الصلاةين
 لا يشترط كون موت الخليفة افاده صاحب البحر
 والا صلوا وحدا) تبع في هذا التعبير صاحب النهر
 والظهر والحالة هذه الثاني انهم لا يصلون جماعة
 وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطته ولو لم
 واما الثاني فلا فانه لا مانع من الصلاة جماعة
 والام يجمعوا (قوله والاحرام بالحج فيهما) فلو
 الجمع عندهما كما اذا لم يكن محرمين أصلا في الظهر
 ولو احرم بعد الزوال على الصحيح (قوله فلا يجوز
 ومثله اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصل العصر
 بل يصلي ما في وقتها حلي (قوله ولا يجوز العصر)
 بعدم الاحرام اصلا وبلا احرام بالعمرة فقط (قوله
 العصر (قوله الا احرام) فلا يشترط الامام لان جواز
 قلنا المحافظة على الوقت فرض بالنص فلا يجوز تركها
 امتداد الوقوف بل لصيانة الجماعة لانه يمسرعهم
 لعلم ما فيه من التخفيف في هذا الوقت لا لقوة دليل
 هفتا في الهندية عن الزد والبدائع ان قوله هو
 (قوله الى الموقف) وهو موضع من عرفات على اربعة
 عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن عرنة الى الجبال
 بقل للذهب والجمع فمستأنى والفصل افضل من
 فان الافضل ان يكون راكبا ان امكنه قريبا من
 بقليل زيادة من النهر (قوله بقرب جبل الرحمة)
 ويقال الال كهلل (قوله عند الحضرات الكبار) اي

فانه موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم واماما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي
 هو بوسط عرفات وترجيحهم له على غيره خطأ ظاهر ويخالف السنة ولم يذكر احد ممن بعده في صعود هذا الجبل
 فضيلة يختص بها بل له حكم سائر اراضي عرفات غير موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه افضل واماما
 خاله المازدي والطبري من استحباب قصر هذا الجبل وهو موقف الاثني عشر فلا اصل له ولم يرد فيه حديث صحيح
 ولا ضعيف بحر عن النووي في شرح المذهب (قوله مستقبلا) مهلا الوقوف عقب صلاة الجمع مفطرا لكونه
 اعون على الدعاء متوضعا لانه اكل حذر القلب فارغ من الامور الشاغلة بحسب طارئ القوافل وغيرهم
 (فائدة) الطواف افضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة واهذا افضل به دون الوقوف بحر وقوله عليه الصلاة
 والسلام الحج عرفة لا ينافي ذلك لان المراد ان ادرك الوقوف فقد ادرك الحج له من وقته بخلاف الطواف
 (قوله لان الشرط الكيفية فيه) اي التحقق فيه وان لم يتأن فيه دل عليه قوله ووقوف بجنتان (قوله ودعا) لا يوبه
 واهله واخوانه واحبابه ومعارفه وجيرانه ويلج في الدعاء مع قوة الرجاء ويحتمد في ان يقطر من عينيه قطرات
 من الدموع فانه دليل القبول شربلاية وقوله جهر انا فيه ما في الهندية عن الجوهري ان السنة ان يحفض
 صوته بالدعاء (قوله بجهده) اي باجتهاد ومن السنة ان يكثرن الدعاء والتبديل والتكبير والتلبية والاستغفار
 وقرآءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واحذر كل الحذر من التقصير في شيء من هذا فان هذا
 اليوم لا يمكن تداركه ويكثر من التفتت بالتوبة من جميع المخالفات مع التندم بالقلب وان يكثر البكاء مع الذكر
 فمناك تسكب العبرات وتستفاد العثرات وترتجى الطليات وانه مجمع عظيم وموقف جسيم يجمع فيه خيار
 عباد الله الصالحين واوليائه الخالصين وهو اعظم مجامع الدنيا ولا يحذر كل الحذر من المحاسبة والمساءلة والمنافرة
 والكلام القبيح بل ومن المباح ايضا في مثل هذا اليوم بحر (قوله وعلم) اي الامام وهو على ناقته المناك ذكره
 في الهندية وهو غير التعليم الذي سبق في الخطبة (قوله بقربه) اي الامام اي ان امكن من غير اداء (قوله باكين)
 اومتبيا كين (قوله وهو) اي هذا الموقف (قوله وهي بمكة خمسة عشر) الاولى حذف مكة لان الموقفين ومنى
 وري الجارياست بمكة اللهم الان يقال ما غارب الشئ كالشيء (قوله نظمها صاحب النهر) من بحر الطويل
 (قوله فقال دعاء البرايا الخ) بعض المذكورات مقيد بما لم يذكرها قد استوفاهما النقاش مقيدة بساعاتها
 ونظمها الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن ملا زاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناك * وهو لعمرى عدة للناسك
 ان الدعاء في خمسة وعشرة * بمكة يقبل عن ذكره
 وهو المطاف مطلقا والملازم * يصف ليل فهو شرط ملتزم
 وداخل البيت بوقت العصر * بين يدي جذعته ذاقا مستقر
 ونحت ميزاب له وقت العصر * وهكذا خلف المقام المقطر
 وعند شرب زمزم شرب الفحول * اذا دنت نمن التبار للافول
 ثم الصفا ومروة والمسعى * بوقت عصر فهو قيد يرى
 كذا منى في ليلة البدر اذا * انصف الليل فخذ ما يعتدى
 ثم لدى الجمار والمزدلفة * عند طلوع الشمس ثم عرفه
 لموقف عند مغيب الشمس قل * ثم لدى السدرة ظهر او كل
 وقد روى هذا الوقوف طرا * من غير تقييد بما قدمنا
 بحر المعلوم الحسن البصري عن * خير الوري اذا ناور صفوسن
 صلى عليه الله ثم سلما * وآله والعصب ما غيث هما

اه حلي عن الشربلاية (قوله كذا الجبر) داخل فيما بعده لانه مما يطاق به (قوله من وثق) فيه تغليب
 المؤنث على المذكور ضرورة (قوله مقام) اي خلفه كما مر (قوله جارك) ظاهره يوم الجمار كما هو والذي في النظم
 السابق انما يظهر عند الجرة الاولى لتقييده بوقت الطلوع فان بقية الجماع بعد الزوال (قوله زادي للباب) اي
 لباب المناك للطرابلسي (قوله والسدرة) لم ار من بين محملها (قوله ليل البدر) وهي ليلة الرابع عشر من

(مستقبلا) القبلة (واقام) وقفة فيه اي
 الوقوف (ايست) بغير شرط ولا واجب طوعا
 جازيا (ترجيحهم) ذلك لان (الشرط الكيفية
 فيه) فصع وقوف بجنتان وهاهنا وطالب غير
 وانهم يجتنبون وقوف التماس خلفه بقربه
 (وعلم المناك) وقوف التماس خلفه بقربه
 مستقبلي القبلة سامعني لقوله) شافعي
 ما كين وهو من وضع الاجابة وهي بمكة
 خمسة عشر نظمها صاحب النهر (قوله باكين)
 دعاء البرايا يستجاب بكعبته
 ملتزم والموقفين كذا الجبر
 طواف وري من وثق وزم
 مقام وميزاب جارك
 زادي للباب وعند زوية الكعبة وعند السدرة
 والركن الثاني وفي الجبر وقفي في اصف ليل
 البدر

كثير من اهل البيت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تفسيره في سورة البقرة
 اه وانما خص سورة البقرة لان معظم الناس مذكور فيها ومقدار النوازل والوقوع فيها
 انظر في بيان الاكل فلوري باكر منه جاز لحصول المقصود غير انه لا يرى بالكبار من الجارة كذا في ذي به
 غيره ولوري صم وصكره وفي التهرهل الحصة مقدار الحصة والنوازل والوقوع (قوله بمجتبى) الاولى
 متوجهة والثانية ساكنة مصدر توى قهستاني والحذف بالمهملتين يكون بالعصا ابو السعود عن العيني
 (قوله اي برؤس الاصابع) هذا بيان الافضل اما الجواز فلا يتقيد به في دون هيت بل يجوز كيف كان حوى
 وقيل كيفيته ان تضع طرف الابهام على طرف السبابة وصححه الولوالجي لانه كراهية للشيطان (قوله
 ويكون بينهما) اي بين اراي والجمرة اه حلي (قوله خسة اذرع) اي فصاعدا حوى وقهستاني وفي البحر عن
 الظهيرية وجوب التقدير بخسة اذرع واعلم ان الاقل لا الزيادة قال شارح الوقاية لان مادون ذلك يكون
 وضعافا لا يجوز او طرأ فيجوز مع الاسماء الخساسة السنة قال والاطلاق يدل على جواز رمية واحد واكثر
 راكب (قوله جاز) لان هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القرب عقو ابو السعود موضحا (قوله والالا)
 اي وان لم تقع من فوق ظهره بتسهايل تحريك الرجل والجل لا يجوز فيه عيها كما لو وقعت بتسهايل بعيدا
 من الجمرة افاده القهستاني (قوله وثلاثة اذرع) اي بين الحصة والجمرة بعيد فلا يكفي هذا الاري وان كان دون
 ذلك لا يضرك فيكون وهذا بيان لما اجله في قوله ان وقعت بقرب الجمرة جاز والالا فليسا مل (قوله وكبر بكل حصة)
 هذا بيان الافضل فلولا ان كان الله املا او صبح او هلل اجزاء وانما لم يذكر الله بعد هذا الاري اعدم وروده عنه
 صلى الله عليه وسلم ولانه لو دعا دعا واقفا فتنضر المارون للري في هذا الوقت لكثرة الناس قاله صاحب البحر
 (قوله اي مع كل) قالوا للمصاحبة كافي النهر وجوز ملاسكين كونهما للملابسة والمصاحبة لا يخرج
 عنها وانما في السجود لها للاستعانة فسبق قلم (قوله وقطع التلبية بارها) اي مع اولها خبر النجني لم يرزل
 صلى الله عليه وسلم يلبي حتى روى جرة العقبة وكذا يقطعها لو قدم طواف الزيارة على الاري والخلق والذبح
 او قدم الخلق على الاري او قدم الذبح على الاري وهو متنع او قارن لا مفرد (تمة) المتعرق قطع التلبية اذا احتلم الحجر
 وركب من فنه فزوف يعرفه لانه يخل بمرة حكمه حكم العبرة بذكر آراء المحصر يقطعها اذا نزع دية وقارن
 ان قاته الحج يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني (قوله كالجمر) والنورة والزرنيخ والمخ الجلي والكل والاحجار
 النقية كالباقوت والسرود والبرجد والبخس والفيروز والبلور والعقيق زيلبي (قوله ولولو كجار) تبع في هذا
 التعبير صاحب التهر والتقييد بها لالا احتراز عن الصغار بل لان الكبار هي التي يتأني الاري بها فلا فرق في عدم
 الجواز بين الصغار والكبار والصارف دليل تعليمهم بانها ليست من اجزاء الارض ابو السعود (قوله وجواهر) هكذا
 في الزيلبي وهو شافى ما قدمناه عنه قريبا من تجوزها بالاجار النقية كالباقوت والسرود ولم يتابعه العيني
 فيه وقول الشرح وقيل يجوز بدل على ان في المسئلة قولين وينبغي ان يكون القولان في الاجار النقية
 والجواهر والتفرقة بينهما تحكم قاله ابو السعود ثم في عطفت الجواهر على الاول الكبار نظر لما قالوا ان الجواهر
 الا في الكبار وقد يقال ان المراد بالجواهر ما هو اعم (قوله لانه اعزاز) ولان الخشب والعنبر ليسا من
 اجزاء الارض والمقصود منه رغم الشيطان اذا صله ربي الخليل عليه السلام اياه عند الجار ما عرض له عندها
 بالاغرة لانه انما في ذبح الولد افاده المصنف (قوله لانه يسمى نشارا) اي وميها ولا نهاليسا من جنس
 الارض (قوله من جوارزه بالبحر) علمه بان المقصود اهانة الشيطان واستغفاره ولم يعز ذلك الى احد (قوله
 خلاف المذهب) بل قاله بعض المتنفذة قال في النهاية وبعض المتنفذة يقولون ان روى بالبحر اجزاء لان
 المقصود اهانة الشيطان وهو بالبحر يحصل ولنا نقول به اه على ان اكثر المحققين على انها امور تعبدية
 لا يشغل بالمعنى فيها كافي الفتح ولم يبين المصنف الموضع الذي تؤخذ منه الجران وقد قالوا انه يجوز اخذها من
 اي موضع شاء فياخذها من مزدلفة او طرفة الطريق ونعين الاخذ من مزدلفة ليس مذهبنا قاله الكرماني
 (قوله لانها من رودة) اي فينشأها باخذها (قوله حديث من قبلت حجته رفعت جبرته) اي رفعها الملائكة
 بامر تعالى والموجود عند الجار مع طول مدة الاري قيل انها سبعة آلاف سنة قدر خمسة احوال وجع الشركين
 قد قبل ليجازوا عليه في الدنيا ويؤيده ما رواه الامام احمد ومسلم عن انس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى

عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تفسيره في سورة البقرة
 اه وانما خص سورة البقرة لان معظم الناس مذكور فيها ومقدار النوازل والوقوع فيها
 انظر في بيان الاكل فلوري باكر منه جاز لحصول المقصود غير انه لا يرى بالكبار من الجارة كذا في ذي به
 غيره ولوري صم وصكره وفي التهرهل الحصة مقدار الحصة والنوازل والوقوع (قوله بمجتبى) الاولى
 متوجهة والثانية ساكنة مصدر توى قهستاني والحذف بالمهملتين يكون بالعصا ابو السعود عن العيني
 (قوله اي برؤس الاصابع) هذا بيان الافضل اما الجواز فلا يتقيد به في دون هيت بل يجوز كيف كان حوى
 وقيل كيفيته ان تضع طرف الابهام على طرف السبابة وصححه الولوالجي لانه كراهية للشيطان (قوله
 ويكون بينهما) اي بين اراي والجمرة اه حلي (قوله خسة اذرع) اي فصاعدا حوى وقهستاني وفي البحر عن
 الظهيرية وجوب التقدير بخسة اذرع واعلم ان الاقل لا الزيادة قال شارح الوقاية لان مادون ذلك يكون
 وضعافا لا يجوز او طرأ فيجوز مع الاسماء الخساسة السنة قال والاطلاق يدل على جواز رمية واحد واكثر
 راكب (قوله جاز) لان هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القرب عقو ابو السعود موضحا (قوله والالا)
 اي وان لم تقع من فوق ظهره بتسهايل تحريك الرجل والجل لا يجوز فيه عيها كما لو وقعت بتسهايل بعيدا
 من الجمرة افاده القهستاني (قوله وثلاثة اذرع) اي بين الحصة والجمرة بعيد فلا يكفي هذا الاري وان كان دون
 ذلك لا يضرك فيكون وهذا بيان لما اجله في قوله ان وقعت بقرب الجمرة جاز والالا فليسا مل (قوله وكبر بكل حصة)
 هذا بيان الافضل فلولا ان كان الله املا او صبح او هلل اجزاء وانما لم يذكر الله بعد هذا الاري اعدم وروده عنه
 صلى الله عليه وسلم ولانه لو دعا دعا واقفا فتنضر المارون للري في هذا الوقت لكثرة الناس قاله صاحب البحر
 (قوله اي مع كل) قالوا للمصاحبة كافي النهر وجوز ملاسكين كونهما للملابسة والمصاحبة لا يخرج
 عنها وانما في السجود لها للاستعانة فسبق قلم (قوله وقطع التلبية بارها) اي مع اولها خبر النجني لم يرزل
 صلى الله عليه وسلم يلبي حتى روى جرة العقبة وكذا يقطعها لو قدم طواف الزيارة على الاري والخلق والذبح
 او قدم الخلق على الاري او قدم الذبح على الاري وهو متنع او قارن لا مفرد (تمة) المتعرق قطع التلبية اذا احتلم الحجر
 وركب من فنه فزوف يعرفه لانه يخل بمرة حكمه حكم العبرة بذكر آراء المحصر يقطعها اذا نزع دية وقارن
 ان قاته الحج يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني (قوله كالجمر) والنورة والزرنيخ والمخ الجلي والكل والاحجار
 النقية كالباقوت والسرود والبرجد والبخس والفيروز والبلور والعقيق زيلبي (قوله ولولو كجار) تبع في هذا
 التعبير صاحب التهر والتقييد بها لالا احتراز عن الصغار بل لان الكبار هي التي يتأني الاري بها فلا فرق في عدم
 الجواز بين الصغار والكبار والصارف دليل تعليمهم بانها ليست من اجزاء الارض ابو السعود (قوله وجواهر) هكذا
 في الزيلبي وهو شافى ما قدمناه عنه قريبا من تجوزها بالاجار النقية كالباقوت والسرود ولم يتابعه العيني
 فيه وقول الشرح وقيل يجوز بدل على ان في المسئلة قولين وينبغي ان يكون القولان في الاجار النقية
 والجواهر والتفرقة بينهما تحكم قاله ابو السعود ثم في عطفت الجواهر على الاول الكبار نظر لما قالوا ان الجواهر
 الا في الكبار وقد يقال ان المراد بالجواهر ما هو اعم (قوله لانه اعزاز) ولان الخشب والعنبر ليسا من
 اجزاء الارض والمقصود منه رغم الشيطان اذا صله ربي الخليل عليه السلام اياه عند الجار ما عرض له عندها
 بالاغرة لانه انما في ذبح الولد افاده المصنف (قوله لانه يسمى نشارا) اي وميها ولا نهاليسا من جنس
 الارض (قوله من جوارزه بالبحر) علمه بان المقصود اهانة الشيطان واستغفاره ولم يعز ذلك الى احد (قوله
 خلاف المذهب) بل قاله بعض المتنفذة قال في النهاية وبعض المتنفذة يقولون ان روى بالبحر اجزاء لان
 المقصود اهانة الشيطان وهو بالبحر يحصل ولنا نقول به اه على ان اكثر المحققين على انها امور تعبدية
 لا يشغل بالمعنى فيها كافي الفتح ولم يبين المصنف الموضع الذي تؤخذ منه الجران وقد قالوا انه يجوز اخذها من
 اي موضع شاء فياخذها من مزدلفة او طرفة الطريق ونعين الاخذ من مزدلفة ليس مذهبنا قاله الكرماني
 (قوله لانها من رودة) اي فينشأها باخذها (قوله حديث من قبلت حجته رفعت جبرته) اي رفعها الملائكة
 بامر تعالى والموجود عند الجار مع طول مدة الاري قيل انها سبعة آلاف سنة قدر خمسة احوال وجع الشركين
 قد قبل ليجازوا عليه في الدنيا ويؤيده ما رواه الامام احمد ومسلم عن انس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى

لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا وشباب عليها في الآخرة واما الكافر فيقطع بحسناته في الدنيا حتى
 اذا انفضى الى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا (قوله ويكره ان يلتقط حجرا واحدا) قال السكال كما يهمله
 كثير من الناس اليوم (قوله وان يرى بمنجبة يقين) وعند السكال الاصل الطهارة قال القهستاني وينبغي
 ان يكون الحصى مقدولا (قوله ووقته اي وقت جوارزه وقوله من الفجر اي فجر النحر الى الفجر الذي بعده حتى
 لوري قبل طلوع فجر النحر لم يصح انفاها ولواخره حتى طلع الفجر في اليوم الثاني لزمه دم عند الامام خلافا لما
 بحر (قوله وبسن) اي يستحب فان هذا الوقت وقت الاستحباب كافي البحر (قوله ويباح لغروبها) هو ما عليه
 الاكثر وجعل في الظاهرية المباح من المكره فالأوقات عليه ثلاثة (قوله ويكره للفجر) اي من الغروب الى
 الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس من يوم النحر (قوله لانه مفرد) تعاليل المستفيد من اختياره قوله ان شاء
 والذبح له افضل ويجب على القارن والمتنع واما الاضحية فان كان مسافرا فلا اضحية عليه والا فله كالمكي
 وثبت في حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم شرب ثلثا من لبنه وصر عليه فخر ما بقي من المائة واشركه
 في هديه قال ابن حبان الحكمة في نحره صلى الله عليه وسلم يده هذا العدد انه عاش قدره من اللبن ففخر
 لكل سنة بدنة (قوله ثم قصر) ويستحب قص الخفاه وشارب واستحداده بعد حلق رأسه ولا يأخذ من لحية
 شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء هندية (قوله بان يأخذ من كل شعرة الخ) اي من كل الرأس ندبا او من الربع
 وجوبا في البدن ان لا يوجب ان يزيد في التقصير على قدر الائمة حتى يستوفي قدر الائمة من كل شعرة برأسه
 لان اطراف الشعر غير متساوية عادة واستحسنه الحلبي (قوله قدر الائمة) واحدة الانامل يفتح الهمزة والميم
 وضم الميم لغة مشهورة ومن خطأ راويه فقد اخطأ بحر (قوله ويجب ابراء المومي) اي على الاصح وقيل
 يستحب هندية (قوله على اقرع) مثله اذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بان حلق قبل ذلك وانما
 وجب ابراء المومي لانه لما عجز عن الحلق والتقصير يجب عليه التشبه بالخلق كالمطوف في شهر رمضان يجب
 عليه التشبه بالصائم ولان الواجب عليه ابراء المومي واخذ الشعر فاعجز عنه سقط ما لم يعجز عنه يلزمه (قوله
 ان امكن) اي ابراء المومي (قوله والاسقط) اي ان لا يمكن ابراء المومي سقط العجز عن الحلق والتقصير
 والاحسن له ان يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر وان لم يؤخر فلا شيء عليه وان لم يكن به قروح ولكنه
 خرج الى بعض البوادي ولا يجد موسى او من يحلق له فلا يجزئه الا الحلق والتقصير وليس هذا بعد هندية
 (قوله ومضى تعذرا حدهما) الانسب تأخير هذه الجملة بعد قوله وحلقه افضل قال في البحر ثم التخيير بين الحلق
 والتقصير انما هو عند عدم العذر فلو تعذر الحلق لعارض تعين التقصير او التقصير تعين الحلق (قوله تعين الحلق)
 ولو كان بحيث لو حلق ومداودع تعين التقصير (قوله وحلقه الكل افضل) اما الواجب فالربع والتقصير اولى
 منه لانه يسهل ويجعل الربع ولا ساءة في التقصير كافي التهر حجتا وانما كان الحلق افضل لفعلة عليه السلام ولانه
 دعا صلى الله عليه وسلم للحامين بالرحمة قبيل والمقصرون في الرابعة قال والمقصرون (تمة) الحلق في كل
 جمعة مستحب كافي القنية ويستحب دفن شعره وان زماه فلا بأس به وكره القنافة في الكنيف بحر ويكره
 حلق بعض وابقاء بعض لقوله صلى الله عليه وسلم احلقه كله او تركه كله (المطيفة) قال وكعب قال لي ابو حنيفة
 اخطأت في ستة ابواب من المناسك فتنبهت عليها حجام وذلك اني حين اردت ان احلق رأسي وقعت على حجام
 فقلت بكم فحلق رأسي فقال اعراقك انت فقلت نعم قال النسل لا يشارط عليه اجلس فجلست متخفعا عن
 القبلة فقال لي حول وجهك الى القبلة فحولته واردت ان يحلق رأسي من الجانب الايسر فقال لي ادار الشق
 الايمن من رأسي فادرت وجهي فحلق واناسا كت فقال لي كبر فجلت اكبر حتى فث لاذهب فقال لي ابن زيد
 فقلت لي وحلي قال ادفن شعرك ثم صل ركعتين ثم امض فقلت من اين لك ما امرتني به فقال رأيت عطاه من
 ابى رباح يفعل هذا واما ما ذكره الكرماني من ان مذهب الامام يدا بين الخلاق ويسار الخلاق وذكره في البحر
 رده صاحب غاية البيان بقوله ذكر ذلك بعض اصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة اولى وهو من
 الآداب فقد روى انس عنه صلى الله عليه وسلم قال الحلاق خذ واسار الى جانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يقطعه
 الناس رواه مسلم وابوداود واحد وقد كان يحب البتامة في شأنه كله وقد اخذ الامام في ذلك بقول الحجام
 ولم يكره ولو كان مذهبه خلاف ذلك لما وافقه مع كونه حجاما قال السكال والبداءة بالايمن هي الصواب (قوله

(و) يكره (ان يلتقط حجرا واحدا) فيكسر
 سبعين حجرا صغيرا وان يرى بمنجبة يقين
 وقتها من الفجر الى الفجر وبسن من طلوع
 ذكاه والهاوي سباح لغروبها ويكره للفجر (ثم قصر)
 بعد الرمي (دفع ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر)
 بان يأخذ من كل شعرة قدر الائمة وجوبا
 وتقصير الكل مندوب والربع واجب ويجب
 ابراء المومي على اقرع وزى قروح ان امكن
 والاسقط لم يوجب حيث تعذر التقصير في
 الاخر فلو لم يوجب حيث تعذر التقصير في
 الحلق بحر (وحلقه) السكال (افضل)

دورانها بغير نور تجار) ولا راية لا تختص بالموسى ونماهي به مستحبة كافي البحر لان السنة وردت به (قوله وحل له كل شيء) من محظورات الاحرام كلبس الثياب وقص الاظفار (قوله الا النساء) اي الجماع لمن وكذا لا يحل له دواي الجماع ولا القربان فيما دون الفرج هندية (قوله قيل والطيب) هو في الخافية وحرم في البحر بضعه لقول عائشة رضي الله تعالى عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمه حين احرم وحله حين احل قيل ان يطوف بالبيت (قوله والصعيد) قاله ابو الليث وضعفه لا يخفى قاله في النهر (قوله ثم طواف للزيارة) ونسب هذا الطواف اليها ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر ويجب ان يكون قائما ماشيا ولو طاف ناصبا انصاف ساقه فقط او مجولا او راكبا او سعى كذلك لزمه دم ويخرج الحامل عن طواف عليه كما جزم به النكاح وغيره وقيل لا قال في البحر ومن طيف به مجولا اجزاء ذلك الطواف عن الحامل والمجول جميعا سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المجول او لم ينو او كان للحامل طواف العمرة ولا يحمل طواف الحج او عكسه او كان الحامل ليس بمحرم والمجول عابا وجبه احرامه اه وقال في التهر والخلاف مقيدان لا يقصد حل المجول فان قصده لم يقع عن نفسه انتهى اي قصده فقط اما اذا قصد مع قصد طوافه اجزاء كما دلت عليه عبارة بخراند كورة في الهندية ولو طاف منكوبا بان اخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة اشواط يعتقد بطوافه في حق التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة (قوله من ايام النحر الثلاثة) ويقال لليوم الثاني يوم النفر وللثالث يوم النفر الاول بالسكون والرابع النفر الثاني وهو يوم تشرى فقط ههنا في (قوله بيان لوقته الواجب) لان الله تعالى قال ويذكر واسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واظمعوا الباس الفقير ثم ليقتضوا نعمهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق فطفت الطواف على الذبح والذبح موقت بايام النحر فكذا الطواف لان العطف يقتضي المشاركة في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان يحرف الواو والمراد من المذكور ان الله تعالى اعلم التسمية على ما ينحرف لقوله تعالى على ما رزقهم من بهيمة الانعام وقوله تعالى فكلوا ليس بامر لازم فمن شاء اكل من اخصيته ومن شاء لم يأكل والباس الذي ناله البؤس وهو شدة الفقر يقال بؤس الرجل يشد اذا شاربوس والعتيق القديم لقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي بمكة ميثار كاقيل لانه اعتق من الفرق يوم الطوفان اولانه اعتق من الجبابرة فلم يغلب عليه جبار وقيل لانه لم يدعه احد من الناس ابو السعود عن الغاية وفي القول الثاني نظر لان كلامهم يدل على ان الطوفان مع فاتهم قالوا ان طيفته صلى الله عليه وسلم كانت بالكعبة فوجهها الطوفان حتى اتي بها محجل مدقته الشريف وان الجبر الا سودا سودعه الله تعالى ايا قيس لتلايموجه الطوفان فاباين الخليل البيت دل عليه (قوله بيان للاكل) هذا التعبير اولى من التعبير بقوله بيان للواجب لانه يفيد ان الكل واجب مع ان السبعة احتوت على الفرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه البقي باعتبار ان الواجب والفرض اكل من الاقتصاد على الفرض فتأمل (قوله بلارمل) في الثلاثة الاول من الطواف (قوله ان كان سعي) قد سبق ان افضل تأخير السعي ليكون تبع الفرض (قوله لان تكرارهما) على تقوله بلارمل وسعي الخ (قوله في يوم النحر) انما سرح به لا يشوهم هو الضمير الى اول وقته (قوله افضل) لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فعلى الظاهر في كذا في الدر المنثور وقوله افاض اي طاف طواف الافاضة (قوله وحل له النساء) اي بعد فعل الركن منه وهو اربعة اشواط مجرول ولو يطف اصلا لا يحل له النساء وان طاف وضعت ستون باجماع كذا في الهندية (قوله بالخلق السابق) اي لا بالطواف لان الخلق هو المحلل دون الطواف غير انه آخر عمله في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمل كاطلاق الرمي آخر عمله الابانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد فن قال ان للرجل احلا بين احدهما بالخلق والثاني بالطواف لم يصب (قوله كان جنسية) ولو قصد به التحليل (قوله لانه لا يخرج الخ) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله فان اخره) لو قال فان اخره ما كان كذلك ان اولي ليقيد ان حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا في ما دون البحر (قوله وليا لهما) مبتدأ وخبر وليس معطوفا على ايام النحر لضعاف لفظ منها حينئذ والمراد باليلة كل يوم من ايام النحر البيلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كان ليلة يوم عرفة البيلة التي تعقبه في الوجود اه حلي بايضاح وتقدم ما يتعلق بذلك آخر الاعتكاف (قوله ووجب دم) اي عند الامام رضي الله تعالى عنه خلافا لهما ابو السعود (قوله وهذا) اي الكراهة

دورانها بغير نور تجار) ولا راية لا تختص بالموسى ونماهي به مستحبة كافي البحر لان السنة وردت به (قوله وحل له كل شيء) من محظورات الاحرام كلبس الثياب وقص الاظفار (قوله الا النساء) اي الجماع لمن وكذا لا يحل له دواي الجماع ولا القربان فيما دون الفرج هندية (قوله قيل والطيب) هو في الخافية وحرم في البحر بضعه لقول عائشة رضي الله تعالى عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمه حين احرم وحله حين احل قيل ان يطوف بالبيت (قوله والصعيد) قاله ابو الليث وضعفه لا يخفى قاله في النهر (قوله ثم طواف للزيارة) ونسب هذا الطواف اليها ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر ويجب ان يكون قائما ماشيا ولو طاف ناصبا انصاف ساقه فقط او مجولا او راكبا او سعى كذلك لزمه دم ويخرج الحامل عن طواف عليه كما جزم به النكاح وغيره وقيل لا قال في البحر ومن طيف به مجولا اجزاء ذلك الطواف عن الحامل والمجول جميعا سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المجول او لم ينو او كان للحامل طواف العمرة ولا يحمل طواف الحج او عكسه او كان الحامل ليس بمحرم والمجول عابا وجبه احرامه اه وقال في التهر والخلاف مقيدان لا يقصد حل المجول فان قصده لم يقع عن نفسه انتهى اي قصده فقط اما اذا قصد مع قصد طوافه اجزاء كما دلت عليه عبارة بخراند كورة في الهندية ولو طاف منكوبا بان اخذ عن يسار الكعبة وطاف كذلك سبعة اشواط يعتقد بطوافه في حق التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة (قوله من ايام النحر الثلاثة) ويقال لليوم الثاني يوم النفر وللثالث يوم النفر الاول بالسكون والرابع النفر الثاني وهو يوم تشرى فقط ههنا في (قوله بيان لوقته الواجب) لان الله تعالى قال ويذكر واسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها واظمعوا الباس الفقير ثم ليقتضوا نعمهم وليوفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق فطفت الطواف على الذبح والذبح موقت بايام النحر فكذا الطواف لان العطف يقتضي المشاركة في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان يحرف الواو والمراد من المذكور ان الله تعالى اعلم التسمية على ما ينحرف لقوله تعالى على ما رزقهم من بهيمة الانعام وقوله تعالى فكلوا ليس بامر لازم فمن شاء اكل من اخصيته ومن شاء لم يأكل والباس الذي ناله البؤس وهو شدة الفقر يقال بؤس الرجل يشد اذا شاربوس والعتيق القديم لقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي بمكة ميثار كاقيل لانه اعتق من الفرق يوم الطوفان اولانه اعتق من الجبابرة فلم يغلب عليه جبار وقيل لانه لم يدعه احد من الناس ابو السعود عن الغاية وفي القول الثاني نظر لان كلامهم يدل على ان الطوفان مع فاتهم قالوا ان طيفته صلى الله عليه وسلم كانت بالكعبة فوجهها الطوفان حتى اتي بها محجل مدقته الشريف وان الجبر الا سودا سودعه الله تعالى ايا قيس لتلايموجه الطوفان فاباين الخليل البيت دل عليه (قوله بيان للاكل) هذا التعبير اولى من التعبير بقوله بيان للواجب لانه يفيد ان الكل واجب مع ان السبعة احتوت على الفرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه البقي باعتبار ان الواجب والفرض اكل من الاقتصاد على الفرض فتأمل (قوله بلارمل) في الثلاثة الاول من الطواف (قوله ان كان سعي) قد سبق ان افضل تأخير السعي ليكون تبع الفرض (قوله لان تكرارهما) على تقوله بلارمل وسعي الخ (قوله في يوم النحر) انما سرح به لا يشوهم هو الضمير الى اول وقته (قوله افضل) لحديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فعلى الظاهر في كذا في الدر المنثور وقوله افاض اي طاف طواف الافاضة (قوله وحل له النساء) اي بعد فعل الركن منه وهو اربعة اشواط مجرول ولو يطف اصلا لا يحل له النساء وان طاف وضعت ستون باجماع كذا في الهندية (قوله بالخلق السابق) اي لا بالطواف لان الخلق هو المحلل دون الطواف غير انه آخر عمله في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمل كاطلاق الرمي آخر عمله الابانة الى انقضاء العدة لحاجته الى الاسترداد فن قال ان للرجل احلا بين احدهما بالخلق والثاني بالطواف لم يصب (قوله كان جنسية) ولو قصد به التحليل (قوله لانه لا يخرج الخ) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله فان اخره) لو قال فان اخره ما كان كذلك ان اولي ليقيد ان حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا في ما دون البحر (قوله وليا لهما) مبتدأ وخبر وليس معطوفا على ايام النحر لضعاف لفظ منها حينئذ والمراد باليلة كل يوم من ايام النحر البيلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كان ليلة يوم عرفة البيلة التي تعقبه في الوجود اه حلي بايضاح وتقدم ما يتعلق بذلك آخر الاعتكاف (قوله ووجب دم) اي عند الامام رضي الله تعالى عنه خلافا لهما ابو السعود (قوله وهذا) اي الكراهة

الكراهة ووجود الدم بالتأخير (قوله ان قدر اربعة اشواط) اي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من ايام النحر ما يسع طواف اربعة اشواط والظاهر انه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها وارتداءها وارجاع اه حلي وعلى قياس يحتمل ان يشترط زمن قطع المسافة ان لو كانت في ديتها (قوله لزم دم) مثله ما لوحضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت فيلزم هدام لانها مفترضة بتقصيرها بغير (قوله والا لا) اي بان لم تظهر اصلا او ظهرت اقل من الاربعة (قوله فبيت بها) اي استئذانا ويكره ان يبيت في غير منى في ايام منى كما في شرح الطحاوي فان بات في غيرهما من هذا فلا شيء عليه عندنا هندية (قوله وبعد الزوال ثاني النحر) هذا وقت الرمي في ثاني النحر وثالثه حتى لو رمى قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية ويسن الى الغروب كما في الهندية وآخر وقته الى طلوع الشمس من الغد فلورى ليلته كما في البحر (قوله رمى الجمار) اي بميمنة يركب عنده كل حصاة فيقول بسم الله والله اكبر ونمنا الشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل محبي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا هندية (قوله يبدأ استئذانا) القول بالسنية في الترتيب هو المختار كما في المحيط واعتمده النكاح حتى لو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد فان اعاده على الوسطى ثم على العقبة في يومه حسن وان لم يفعل جزاء نهر (قوله مسجد الخيف) يقع الحاء المعجمة وسكون الياء وهو المكان المرتفع فههنا في (قوله الوسطى) بدل من ما وبينهما ثلاثمائة ذراع وخسة اذرع وبينها وبين جرة العقبة اربع مائة ومائون ذراعا فههنا في (قوله سبع مائة) لو قال سبع مائة لخلل من التكرار على مذهب الكوفيين فههنا في (قوله) من كان مريضا لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرى بها ويرى عنه غيره وكذا المغمى عليه ولورى بمصنتين احدهما لنفسه والاخرى للآخر جازي بركه بجر (قوله وقف حامدا) اي في المقام الذي يقوم فيه الناس وهو على الوادي وقوله مصليا اي على النبي صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قراءة البقرة) نحو في النهر وفي القهستان في المضمرات قدر عشرين آية وهو اسير (قوله فلا يقف بعد الثالثة) اي في الايام الثلاثة مثلا تضيق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) بقضا حاجته وغيره فيستغفر لآبويه واقاربه ومارفقه لحديث اللهم اغفر للحاج وكن استغفر له الحاج افاده الشيخ زين (قوله والقبلة) هو ظاهر الرواية كما في النهر والاول مروي عن الثاني فاو في كلامه لحكاية الخلاف لا للتخيير (قوله ثم رمى غدا كذلك) وهو اليوم الثالث من ايام النحر واول وقت الرمي فيه صيحة وكراهة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) يقيد في قوله ثم بعده كذلك فقط اه حلي واشاره الى التخيير بين المكث وعدمه لقوله تعالى فن فعمل في يومين فلاثم عليه الاية نهر (قوله وهو افضل) اي المكث افضل اقتداه عليه الصلاة والسلام والتخيير بين القاضل والافضل كالمسافر في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضره اتفاقا فهو ولو اخر رمى الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف لان ايام التشرى كلها وقت الرمي فيقضى مرتبا كالمستوفى وعليه دم واحد عند الامام لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غابت الشمس من آخر ايام التشرى سقط الرمي لانقضاء وقته وعليه دم واحد انما قال (قوله جاز) اي مع الكراهة عند الامام ولا يجوز عندهما بجر (قوله للغروب) اللام بمعنى الى لان المقصود الانتهاء (قوله فن الزوال الى طلوع ذكاه) والوقت المستوفى بعد الزوال الى الغروب ويكره في الباقي فالرى هناله وقتان بخلاف الرمي في اليوم الاول فله اربعة اوقات كما قدمه الشرح وما بعد النحر من اليوم الرابع وقت الرمي في اليوم الثالث ورمي اليوم الرابع قاله الحلي الا انه مع الكراهة (قوله لا بعده) فالاقامة لطلوع النحر يوم الرابع موجه للرمي فيه ولا فرق بين المكث والافاق في هذه الاحكام بجر (قوله جاز الى كله راكبا) وهو الافضل عند الامام ومحمد على ما في الثانية (قوله والوسطى) جعلها اولى بالنسبة لما بعدها (قوله ماشيا افضل) هذا التفصيل مروي عن ابي يوسف فانه قد ذكر ان الجراح وهو اكبر تلامذة عطاء ابن ابي رباح نزيل ابن عباس وكان عالما بالمسالك انه قال دخلت على ابي يوسف وقد اغشى عليه فاذا في النار قال يا ابراهيم ما تقول في رمي الجمار يرميها الحاج ماشيا او راكبا قلت يرميها ماشيا فقال قلت يرميها سارا كما تفعل اخطأت قلت فاقول الامام فقال كل رمى بعده رمى يرميه ماشيا وكل رمى ليس بعده رمى يرميه راكبا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقبل لي قضى ابو يوسف فتعجبت من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتقاني فينبغي للانسان ان يكون حريصا في اشتغاله

فاو طهرت الخافض ان قدر اربعة اشواط ولم تفعل لزم دم والا لا (ثم انى سعى) فبيت بها للرمي وبعد الزوال ثاني النحر رمى الجمار الثلاث يبدأ استئذانا (عيايل مسجد الخيف ثم يرمي بالوسطى ثم بالعقبة سبع مائة وقوف) حامدا مسللا مكبرا مصليا قدر ذكاه البقرة (رمي بعده رمى فقط) فلا يقف (رمي بعده رمى يوم النحر) لانه ليس (بعد الثالثة ودعا) لنفسه وتغير رافعا كعبه (بعد رمى المكث وهو افضل وان قدم نحو السجدة والى مكث) وهو افضل (على الزوال جازي ثم بعده رمى في اليوم الرابع) على الزوال جازي فان وقت الرمي فيه من ايام النحر واما في الثاني والثالث فن الزوال الى طلوع ذكاه (قوله) لا يدخل وقت الرمي (وبما رمى) كله (راكبا ولا ركبا) اي الاولى والوسطى

جاءت النية فيه بعد وجودية العبادة منه عند خروجه من بلده (تمت) ثبت الاذن دلالة في مسائل منها
هذه ومنها ما في شاة قصاب شاة الذبح لا ضمان عليه الاول لم يشدها ومنها ما في اخية غيره في ايامها بلا اذنه
وقد اضعها اربم بالذبح ومنها اذا وضع القدر على كاون وفيه اللحم ووضع الحطب تحتها فاوقد آخر النار وطبخ
لا ضمان عليه ومنها اذا جعل برء في زروق الطاحون وربط الحمار فافه ورجل حتى طحنه فلا ضمان عليه ومنها
اذا سطر حل في الطريق فحمله بلا اذن ربه فذلت الدابة فلا ضمان عليه ومنها اذا رفع حرة نفسه فاعانه رجل على
الرفع فانكرت فلا ضمان عليه ومنها اذا حضر فله تهدم داره فهدم آخر بلا اذنه لم يضمن استخافا بامر (قوله
به اي بالحي) انما خصه لان الكلام فيه والا فالعمرة كذلك (قوله فاذا اتبه) اي النائم او افاق اي المعمر
عليه (قوله جاز) لانه تبين ان عزمه كان في الاحرام فقط فثبت النية عنه ثم يجري هو على موجبها وقال
الصاحبان انه بدون الامر لا يجوز فلو امر اسما ان يحرم عنه اذا اعنى عليه اذام فاحرم الماء ورعنه صح
اجماعا حتى لو افاق اراسته في وانى بافعال الحج جاز اجاعا هذه (قوله وان بقي الانعام) انما لم يذكر النور
لانه لا يعتد بالبا (قوله طيف به المساكن) لانه هو انما اعل وقد سبق النية منه وبشرط نيتهم الطواف اذا حلوه
كما بشرط نيتهم بجر (قوله اكنى عبادتكم) لان هذه العبادة مما تجرى فيها النية عند العيز بجر والاولى ان
يشهدوا به المشاهدة من وانما امرتهم ان بانروا بانفسهم يحتاج الى وقوف في اى نية وقوف له وقوف للمهل
عنه ورمين وسهين وغير ذلك من افعال الحج ويجوز (قوله ولم اخل) هو صاحب انهر (قوله فيفسد الجواز)
انما لم يقل صريح في الجواز لان ما في الفتح في المعنوية وعبارته عن المتنى عن محمد اكرم وهو صحيح ثم اصابه عنه
فقتضى به احكامه المساكن وقوفه به كذلك فكت سنين ثم افاق اجراء ذلك عن حجة الاسلام قال في انهر
وهذا رعاوى الى الجواز في الجنون وفي الجرح قال ودل كلامه ان للاب ان يحرم عن ولده الصبي والجنون
ويقضى به المساكن كلها بالاولى اه ولا فرق بين الاب وغيره فيما يظهر وفي الهندية بقى ان احرم عن الصبي
ان يجرد ويلبسه فبين ان ازار واداء ويجنبه ما يجنبه الحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام
لا شئ عليه ولا على ولده ولا جله ولا فاسده لا قضاء عليه وكذا اذا اصاب صيدا في الحرم لا شئ عليه ويحرم عنه
من كان اليه اقرب فاذا كان مع ابيه واخيه يحرم عنه الاب كافي الثانية (قوله الحج عرفة) اي معظم ركنيه
الوقوف بعرفة باعتبار الامن من البطلان عند فعله لا من كل وجه فلا ينافى ان الطواف افضل (قوله وتحمل
ما فعل العمرة) انما ذكره وان اغناه ما قبله عنه لذكر التحلل والتحليل بها واجب كافي البدائع ولا فوات لها
لعدم نية ما بالاجماع منع وبالفوات لم تنف الاحرام فلو احرم بحجة اخرى بعد الفوات وجب رفضا عنه
لان الجع بين الاحرام بدعة فاستانى (قوله فيما صر) اي من احكام الحج (قوله لعموم الخطاب) كل مكلف
وهي مكلفة (قوله ما لم يتم دليل المصوم) كافي الجهاد والجمعة وفحوا وجعل الاطلاق للرجال (قوله لكنها
تكشف وجعها) اقول غير انها لا تكشف راسها وانكسر عليه لكان اولى لان المرأة لا تختالف الرجل
في كشف الوجه فكان ذكره نظرا لا فائدة فيه ابو السعود قال صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في راسه
واحرام المرأة في وجهها (قوله ولو سدت) مدل يأتى ثلاثا ورعاية والعدل واجب كافي القهستاني وذكره
الكامل والبرجندى وصاحب الهداية والهيظ (قوله فباقته عنه) اخذ من ذلك كراهة الرفع لانه
يماص الوجه به صرح في الجرح وقد جعلوا احوالا كالبقة فوضع على الوجه وتستدل فوقها الثوب ودلت المسئلة
على انها منية عن ايداء وجهها لا ياتى بلا ضرورة ابو السعود (قوله دفع الفتن) اي بجماع صوتها والعلية
تعتبر في الجنس فلا يقال ان صوت بعض النساء كصوت الرجال او اشد (قوله ولا ترمل) لانه لم يحل بستر العمرة
ولا لا يطالب منها اظهار الجدل لان بيتها غير سالحة للحرب زيلبي (قوله ولا تضطجع) لانه سنة الرمل ولا رمل عليها
(قوله ولا تنسى بين الميادين) اي لا تهرول بينهما وفي القهستاني انها لا تضطجع على الصفا والمروة الا ان تجد خلوة
(قوله ولا تخنق) لانه في حقها مثله كحلق الخية بجر (قوله من ربيع شعرها) ونقصها الكل افضل قهستاني
(قوله كاسم) عند قوله ثم قصر حلي (قوله وتلبس الصيط) غير المصوغ بوبرس او زعفران الا ان يكون غسلا
لان هذا تزين من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام ابو السعود ويجوز لها لبس الحرير هندية
(قوله ولا تقرب الجرح في اسرام) وان كان عكسا نفعه من غده انما هو السوء (قوله فيبذكر) بل في جميع

(به) أى بالجمع مع إعرابه عن نفسه فإذا أتته
أوافقى وأتى بأعمال الجمع بازوانى الإنعاش
الإنشاء بعد إعرابه طيف به المذاك وان
أعرو عنه أكتفى بها بنوعهم وإرار ما لو جن
فأعروا (أو جعل) أنها عرفة (صح) (جاء) لأن
يقيد المحوار (أو جعل) لا النسبة (ومن لم ينفذ) (وما
الشرط الكيفية لا النسبة) (فأضاف) (أو جاز) (فأضاف)
فان (جاء) (أو جعل) العدة (وفضى) (أو جاز) (أو جاز)
وتجوز (من قبل) (أو جعل) عليه (أو جاز) (أو جاز)
أزطوع (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
فيما (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
وأي (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
لأن (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
جاء (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
نفس (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
(أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
ولا (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
(أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)
(أو جعل) (أو جعل) (أو جعل) (أو جعل)

الاحكام الا في مسائل لا يمس حررا ولا ذهبا ولا نكحة ولا يزوج ولا يقف في صف النساء او الرجال ولا حدقة
ولا يخلو باسرة ولا رجل ولا يبيع عتق او طلاق من علقه ما على ولا دنه اني اذكر اقول له ولا يدخل في قوله كل
امرأة امكها فهي حرة فلا يعتق وفي الجوى ولا يقصر في الحج بل يحق لانهم علا واعدم الحلق في المرأة بكونه
مثله تكلت الحجة وهذه لاتأني في الخنثى وفيه نظير بل التقصير في حقه اولى تقبيلا لانكشاف على ان التقصير
جزئ للرجل والنساء وهو لا يخلو له عن كونه من احدهما فاعتقه عنه بخالف النصوص (قوله لا يبيع دسكا)
اي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) اي باقائه واغرب القم ستاني حيث زاد الهمي (قوله ولا نثي
عليها) اي من دم وحرمة (قوله وهو) اي الميض بعد حصول ركبة اي ركعتي الحج في الضمائر شئت حلي
(قوله بقطط طواف الصدر) لان الواجبات تسقط بالا عذار (قوله من ابل وبق) الحديث جابر كما يجر البدن
عن سبعة فصيل والبقرة فقال وهل هي الامن البدن ذكره مسلم في صحيحه واما قوله صلى الله عليه وسلم من راح
يوم الجمعة في الساعة الاولى فساكنما فرب بدنه ومن راح في الثانية فساكنما فرب بقرة التغاير بينهما ما تجوايه
انه اريد بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من الملاق العام واردة الحاصل وعند الامام الشافعي هي من الابل
خاصة وغرة الخلاف فيما اذا التزم بدنه فان نوى شيئا فهو على ما نوى لان المنوى ان كان من شتمات
كلامه فهو كالصرح به وان لم يكن لهنية دهلية بقرة او جزور يجرها حيث شاء ويبرمه الامام الشافعي من الابل
(قوله والهدى) يختص بمكة انفا فاجوز

(باب الثموان)

هو مصدر قرن من باب نصر وفعل باليجي مصدر ران للثلاث كلباس وفي لغة من باب ضرب كقاي المصباح
 واخره عن الافراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) حذف المفضل عليه مع
 زومه اذ ذكر افضل التفضيل غير معروف وغير مضاف لكونه معلوما كالله اكبر وانا اكثر منك مالا واعز قراوه
 اذا كان كذلك جاز حذفه فالعنى افضل كل نسل وهو افضل من الحج مفردا ومن الاعتار مفردا من غير ضم
 فعل حج ومن فعله ما يفرين لان فيه جمع بين العبادتين فاشبه الصوم مع الاعتكاف والحراسة في بيل الله
 مع صلاة الليل ولان فيه اراقة الدم واستداد احرامها بخلاف التمتع والمفرد والسفر غير مقصود والخلق خروج
 عن العبادة فلا يترجح الافراد بهما عن القران وقال الامام الشافعي افراد كل من الحج والعمرة افضل من الجمع
 بينهما لان فيه زيادة الاحرام والسفر والخلق واصل الاختلاف هذا الاختلاف في جهة صلى الله عليه وسلم وقد
 اكثر الناس الكلام فيه وادغمهم نفسا في ذلك الامام المحساوي فانه تكلم في ذلك زيادة على القبر ورقة ورجح
 علما فاما انه كان قارنا لما ذكره الشرح ولانه تقديره يمكن الجمع بين الروايات بان من روى الافراد سمعه يابى
 بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يابى بالعمرة وحدها ومن روى القران سمعه يابى بهما (قوله الحديث الثاني
 ان) هذا الحديث في الصحيح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يواذي العتيق يقول اتاني الدينة
 ات من دمي عز وجل فقال صلى في هذا الوادي الميسار لركعتين وفي حجة في عرة بجمروته وروى قوله في عرة اي مع
 عرة كقوله تعالى قال ادخلوا في ام (قوله وانا بالعتيق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد تبع في ذلك صاحب
 المنخ ولبست هذه الرواية في اصله (قوله فقال) ظاهره ان ضميره يرجع الى الاتي وليس كذلك بل هو الى النبي
 صلى الله عليه وسلم اي اتاه وامر به بالقران فقال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو مخرج المنخ واما لفظ
 الحديث فقد علمته (قوله ولانه اشق) لكونه ادم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين النكسكين من (قوله
 والصواب الخ) قلته في البحر عن النووي في شرح المذهب (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكروه كما ياتي
 (قوله ثم التمتع) اي بضمه اي سوا ما في الهدى ام لا (قوله ثم الافراد) اي بالحج افضل من العمرة وحدها كذا في
 النهر (قوله الجمع بين اثنين) اعم من الحج والعمرة وهو ما في الصحاح فانه قال قرن بين الحج والعمرة قرا بالاكسر
 وقرنت البعيرين اقرنهما قرا نانا اجمعتهما في حبل واحد وذلك الجبل يسمى القرن اع وفي القمه مستأني عن
 الامام انه لغة مصدر وقرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما ما وثله في النهر عن المغرب فيعمل ما في الصحاح على
 اصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله اي يرفع صوته بالتلبية) اي استصبايا فقط والرفع الصوت بها غير
 محتاج اليه في الاحرام وقيد بالتلبية نروجا من خلاف ابى يوسف فانه يقول لا يدخل في الاحرام الا بهما حلي

(وحيده لا عيب) نسك (الاطواف) ولا نفي
 عليها تأخير إذا لم تظهر إلا بعد أيام أو حر أو طهرت
 فيها بقدر أكثر الطواف (ربها الدم تأخير
 إياها) (ودو بعد حصول ركعتيه ينقطع طواف
 إياها) (ومثل الفاس (رابدين) جوده من
 أصله) (وغيره الذي منه ما من العثم) (تأخير
 أبي وقبر والقران) (باب إقران
 الحديث في آن من ربي وثابا بيق
 (وهو فضل) الحديث في آن من ربي وثابا بيق
 فقال آل محمد ألو الحجة وعمرة أو لا تأخذ
 والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل
 عليه العمرة لبيان الجواز فصار فارما ثم أجمع
 ثم الأمر واقران) أي يرفع صوته بالتلبية
 وشرا (أن يمل) أي يرفع صوته بالتلبية
 (تجبة وعمرة معا)

عن ابن عمر (قوله حقيقة) راجع الى المعية ومعنى كونها حقيقة ان يكون زمن الاحرام ما واحد اياها
يقول ليلى بجمعة ومرة وقوله او حكاى لان الاجتماع انما حصل بعد فتر من حصول الاحرام لم يبق زمن
واحد (قوله قبل ان يطوف لها اربعة اشواط) فان احرم بالحج بعد الاربعة كان متمتعاً حلي (قوله وان اساء)
اي بعبه احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فكذا احراما واحداً تقدم العمرة في الذكر اذا احرم بها
ابو السعد ووجه الاسماء في شرح الوقاية بان الله تعالى جعل الحج ثم بابه اي في قوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج
فان المراد بان تمتع القران (قوله وان لم يذبح) اي لكونه مديناً بمائة الف سنة كما في البصر من باب اضافة الاحرام
الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما يحبه في الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسي والسكالي وقوله بان
طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي النية لغيره من المباحين واما طواف
بأشواط آخر من مشروعات الوقت كما في البصر اه حلي (قوله من الميقات) اراد به غير مكة وما في حكمها فيم
الميقات حقيقة ودورة اهل فالتقيد به لا يخرج من اهل داخل الميقات كما اشار اليه الشرح فدهوى الزبلي
انه قيد اضافي لا يسل لا يقتضيان ان تعارن فديكون من اهل داخل الميقات (قوله اذا القارن لا يكون الا قافياً)
اي والا فافى انه يحرم من الميقات اقبله ولا يجل مجاوزته بغير احرام فان فعل لم يذبح ما لم يذبح محرم اه
حلي (قوله اقبله) هو الافضل لان العصابة رضوان الله تعالى عليهم فسرت اتمام الحج في قوله تعالى واكملوا الحج
والعمرة لله بان يحرم بهما من دورة اهل (قوله اقبلها) اي قبلي اشهر الحج اي مع الكراهة وان امن على نفسه
لان احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلي بقليل زيادة (قوله ما بالنصب) اي عطفاً على يمل حلي (قوله
والمراد به) اي بالقول المنسبك النية اي لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران افاذه في البصر فالمراد بالقول
اقول النفس اي يقول في نفسه اللهم اني اريد الحج ونظر فيه صاحب التهربان الارادة اي الكاتبة في قوله
اقيم اني اريد الحج غير النية فليس من الحد في شيء ورده الجوى بان صاحب الجرم يدع ان الارادة هي النية بل
المراد من النية وفرق ما بينهما اه وانت خبر بان الذي ذكر في الحد اجزائة المشاهدة والنية من الشروط (قوله
والمراد به بيان السنة) اي سنة العلماء لما قدمناه في اول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية في عبادة ما عن
التي صلى الله عليه وسلم اه حلي وفيه انه تقدم قرباناً مع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ بالنية كما تقدم
في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) اي صلاة ركعتين بعد الوضوء او الغسل (قوله ويستحب تقديم العمرة
في الذكر) ودهم اختيار تقديم الحج لقوله تعالى واكملوا الحج والعمرة لله فكل وجهه ابو السعد (قوله وجوبا)
لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل لقران وامتجج (قوله لا يقع الا بها) ونيته
لغوا يلزمه دم لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم ابو السعد وفيه نظر لان هذا مذهب الصالحين
بل الله فيه ما ياتي للشرح من الاصل (قوله سبعة اشواط) بشرط ان يقع اربعة منها في اشهر الحج كما في الكافي
وهو الحق خلافاً لما في المحيط من دم الاشراط (قوله وبسعي) اي سهر ولا بين الميادين الا خضرين ابو السعد
(قوله لم يجل من عمرته) لان اوان التعلل فيه يوم النحر كما في البصر (قوله وزنه دمان) لجنايته على احرامه (قوله
فيطوف لقدم) اي ويرمل وقد ذكره الشرح وصاحب البصر في المتمتع ولا فرق بينه وبين القارن افاذه الحلي
(قوله وبسعي بعده ان شاء) وان شاء به طواف الافاضة وهو افضل كناية دم (قوله ثم سعيين) التعبير بتم اولي من
تعبير الكثر بالاولا لانها المطلق الجمع ولا تقيد تأخير الحسين من الطوافين به عليه صاحب البصر (قوله واساء) اي
لتقديم طواف النية وتأخير سعي للعمرة اه وقوله لتقديم طواف النية اي على سعي العمرة (قوله ولا دم
عليه) اما عند هذا فلان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم واما عند طواف النية سنة وتركه
لا يوجب الدم فتدعيه اولي والسعي تأخير بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك الاشتغال بالطواف
يجز (قوله فذبح) اي شاة ابدية او اعطى سبع منه ان اشرك سبعة للقراب ليس فيه من بقصد اللحم ولا اشرك
في البقرة افضل من الشاة ان كان السبع اكثر فقيمة من الشاة والجوز افضل من البقرة وكل دم واجب جبر الا يكن
فيه سبع البقرة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما تسبب من الهدى والا فضل للقارن
ان يسوق الهدى مع نفسه بغير غيره (قوله وهو دم فكري تعالى) حيث وقفه لاداء النية (قوله فباكل
امته) بخلاف دم الجناية افاذه صاحب البصر (قوله لوجب الترتيب) اي انما قيد الذي يشك بكونه بعد الذي لوجب

قوله وان اساء اي بعبه احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فكذا احراما واحداً تقدم العمرة في الذكر اذا احرم بها
قوله وان لم يذبح اي لكونه مديناً بمائة الف سنة كما في البصر من باب اضافة الاحرام الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما يحبه في الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسي والسكالي
قوله بان طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي النية لغيره من المباحين واما طواف بأشواط آخر من مشروعات الوقت كما في البصر اه حلي
قوله من الميقات اراد به غير مكة وما في حكمها فيم الميقات حقيقة ودورة اهل فالتقيد به لا يخرج من اهل داخل الميقات كما اشار اليه الشرح فدهوى الزبلي
انه قيد اضافي لا يسل لا يقتضيان ان تعارن فديكون من اهل داخل الميقات (قوله اذا القارن لا يكون الا قافياً) اي والا فافى انه يحرم من الميقات اقبله ولا يجل مجاوزته بغير احرام فان فعل لم يذبح ما لم يذبح محرم اه
حلي (قوله اقبله) هو الافضل لان العصابة رضوان الله تعالى عليهم فسرت اتمام الحج في قوله تعالى واكملوا الحج والعمرة لله بان يحرم بهما من دورة اهل (قوله اقبلها) اي قبلي اشهر الحج اي مع الكراهة وان امن على نفسه
لان احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلي بقليل زيادة (قوله ما بالنصب) اي عطفاً على يمل حلي (قوله والمراد به) اي بالقول المنسبك النية اي لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران افاذه في البصر فالمراد بالقول اقول النفس اي يقول في نفسه اللهم اني اريد الحج ونظر فيه صاحب التهربان الارادة اي الكاتبة في قوله اقيم اني اريد الحج غير النية فليس من الحد في شيء ورده الجوى بان صاحب الجرم يدع ان الارادة هي النية بل المراد من النية وفرق ما بينهما اه وانت خبر بان الذي ذكر في الحد اجزائة المشاهدة والنية من الشروط (قوله والمراد به بيان السنة) اي سنة العلماء لما قدمناه في اول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية في عبادة ما عن النبي صلى الله عليه وسلم اه حلي وفيه انه تقدم قرباناً مع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ بالنية كما تقدم في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) اي صلاة ركعتين بعد الوضوء او الغسل (قوله ويستحب تقديم العمرة في الذكر) ودهم اختيار تقديم الحج لقوله تعالى واكملوا الحج والعمرة لله فكل وجهه ابو السعد (قوله وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل لقران وامتجج (قوله لا يقع الا بها) ونيته لغوا يلزمه دم لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم ابو السعد وفيه نظر لان هذا مذهب الصالحين بل الله فيه ما ياتي للشرح من الاصل (قوله سبعة اشواط) بشرط ان يقع اربعة منها في اشهر الحج كما في الكافي وهو الحق خلافاً لما في المحيط من دم الاشراط (قوله وبسعي) اي سهر ولا بين الميادين الا خضرين ابو السعد (قوله لم يجل من عمرته) لان اوان التعلل فيه يوم النحر كما في البصر (قوله وزنه دمان) لجنايته على احرامه (قوله فيطوف لقدم) اي ويرمل وقد ذكره الشرح وصاحب البصر في المتمتع ولا فرق بينه وبين القارن افاذه الحلي (قوله وبسعي بعده ان شاء) وان شاء به طواف الافاضة وهو افضل كناية دم (قوله ثم سعيين) التعبير بتم اولي من تعبیر الكثر بالاولا لانها المطلق الجمع ولا تقيد تأخير الحسين من الطوافين به عليه صاحب البصر (قوله واساء) اي لتقديم طواف النية وتأخير سعي للعمرة اه وقوله لتقديم طواف النية اي على سعي العمرة (قوله ولا دم عليه) اما عند هذا فلان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم واما عند طواف النية سنة وتركه لا يوجب الدم فتدعيه اولي والسعي تأخير بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك الاشتغال بالطواف يجز (قوله فذبح) اي شاة ابدية او اعطى سبع منه ان اشرك سبعة للقراب ليس فيه من بقصد اللحم ولا اشرك في البقرة افضل من الشاة ان كان السبع اكثر فقيمة من الشاة والجوز افضل من البقرة وكل دم واجب جبر الا يكن فيه سبع البقرة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما تسبب من الهدى والا فضل للقارن ان يسوق الهدى مع نفسه بغير غيره (قوله وهو دم فكري تعالى) حيث وقفه لاداء النية (قوله فباكل امته) بخلاف دم الجناية افاذه صاحب البصر (قوله لوجب الترتيب) اي انما قيد الذي يشك بكونه بعد الذي لوجب

الترتيب بين ما ولد ذلك لا يجوز في الذبح قبله ويذبح قبل الحلق فان حلق قبل الذبح (قوله دم عند الامام ويذبح الهدى في يوم من ايام النحر) قوله
وان جاز صام الحج المراد بالجز الفقرة فلا يجب الدم الا على الفقي واختلاف اصحابنا في حد الغني قال بعضهم يعتبر فيه قوت شهر فان كان عنده اقل من قوت شهر جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجز له
الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قدر ما يشتري به دماً واجب عليه وقال بعضهم في العاسل يذبح بمسك قوت يومه ويصلي كغيره بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر لانه بعد
غنيا عرف ابو السعد عن مختصر الظهيرية واول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بشرط جواز وجود الاحرام وان يكون الصوم في اشهر الحج لان كونه سنة متعاشراً بالنص وقبل الاحرام لا يتعده سببه فلا يجوز زبلي (قوله آخرها يوم عرفة) فبعضني عدم كراهة صوم عرفة للعاجز عن الهدى من اطلاق كراهة صومه للعاجز شربلية (قوله فيه لا يجوز به) اي ان لم يصم حتى فات يوم عرفة ودخل يوم النحر لا يجوز به الصوم اصلاً وصار الدم متعيناً لان الصوم يدل والابدال لا تصح الا شرعاً والنص خصه بوقت الحج بجز (قوله فيه كلام) تبع صاحب التهرب في هذا التنظير ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الافضل لازم دم صحة الصوم قبله مع انه جائز مع تركه الافضل وانما كان الافضل تأخيرها الى الثلاثة الاخيرة لاجل وجود الهدى فقول المتكلم كالبصر بيان للافضل وراجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة لالكونه قبل ايام النحر واذا ذلك صاحب الجرم لم يصرف (قوله بعد تمام ايام حجه) اشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذا فرغت من اعمال الحج فاطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد السبب بجازاً بدليل انه لم يكن له وطن او اشتهر على السباحة وجب عليه صومها هذا النص وفيه الامام الشافعي الرجوع بالرجوع الى الامل وقوله تعالى تلك عشرة فائدة الاخبار به والله تعالى اعلم دفع توهم كون الواو في سبعة بمعنى او وقوله كماله اي في الثواب بجز وغيره (قوله وهو) اي تمام ايام حجه (قوله ابن شاه) اي سوا صام بمكة او غيرها (قوله لكن ايام التشريق لا تجز به) لا يحسن هذا الاستدلال بقوله وهو بعض ايام التشريق اه حلي وقوله انما اتى به لدفع توهم انه لو صام ما تجز به مع الكراهة (قوله اقبله تعالى الحج) اي فانه تعالى جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضيها (قوله فم من وطنه منى) تفريع على نفسه بمر الرجوع بالفراغ من اعماله فلا نظر للاسكنة حيث يذبح صومها بعد الفراغ من استوطن منى وان لم يرجع الى اهل وفيه اشارة الى خلاف الامام الشافعي (قوله وان فاتت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تقييد السبعة بزمن بخلاف الثلاثة فزمنها من الاحرام الى يوم عرفة (قوله تعين الدم) لان للهدى اصلي وعند تعذيره الشرعي يصار اليه نهر (قوله وعليه دمان) دم القران ودم التعلل قبل الذبح زبلي ولادم عليه بترك الصوم ابو السعد (قوله ولو قدر الحج) نظيره لو قدر عليه في خلال الصوم اوبده قبل يوم النحر فانه يلزمه ويطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان اتى الى يوم النحر لم يجز والا جاز ابو السعد (قوله في ايام النحر) اما اذا مضت ايامه ولم يحلق ولم يجل ثم وجده فصومه ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل الحلق) قيد به لانه لو وجد بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم السبعة صام صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بجز (قوله بطل صومه) اي الثلاثة ايام السابقة (قوله فان وقف القارن الحج) سوا دخل مكة ولم يطف لها ولم يذبحها اصلاً وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضاً لم يجز والتوجه الى عرفات على الصحيح ولم يتيد الوقوف بكونه بعد الزوال لان الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل اكثر طواف العمرة) صادق بعدم الطواف اصلاً واما اذا طاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم وبصير رافضاً كما في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه تعذر عليه اداؤها اذا لو اداها بعد الوقوف اصابها افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع (قوله فلو اتى الحج) مفهوم قوله قبل اكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) اذ قد اتى بركتها ولم يبق الا واجبا منها من اقل الطواف والسعي (قوله ونحوها) اي العمرة بان يتم طوافها وبسعي لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل ان المأني به) كطواف القدوم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متعين به) اي النفس الذي تلبس به بعقد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به فاما بالمال لا بالحج لانه قارن اخرج الحج بقوله في وقت يصلح له واضعير في له يرجع الى النفس المتلبس به اي حال كون المأني به في وقت يصلح للنفس الذي تلبس

وان جاز صام الحج المراد بالجز الفقرة فلا يجب الدم الا على الفقي واختلاف اصحابنا في حد الغني قال بعضهم يعتبر فيه قوت شهر فان كان عنده اقل من قوت شهر جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قدر ما يشتري به دماً واجب عليه وقال بعضهم في العاسل يذبح بمسك قوت يومه ويصلي كغيره بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر لانه بعد غنيا عرف ابو السعد عن مختصر الظهيرية واول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بشرط جواز وجود الاحرام وان يكون الصوم في اشهر الحج لان كونه سنة متعاشراً بالنص وقبل الاحرام لا يتعده سببه فلا يجوز زبلي (قوله آخرها يوم عرفة) فبعضني عدم كراهة صوم عرفة للعاجز عن الهدى من اطلاق كراهة صومه للعاجز شربلية (قوله فيه لا يجوز به) اي ان لم يصم حتى فات يوم عرفة ودخل يوم النحر لا يجوز به الصوم اصلاً وصار الدم متعيناً لان الصوم يدل والابدال لا تصح الا شرعاً والنص خصه بوقت الحج بجز (قوله فيه كلام) تبع صاحب التهرب في هذا التنظير ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الافضل لازم دم صحة الصوم قبله مع انه جائز مع تركه الافضل وانما كان الافضل تأخيرها الى الثلاثة الاخيرة لاجل وجود الهدى فقول المتكلم كالبصر بيان للافضل وراجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة لالكونه قبل ايام النحر واذا ذلك صاحب الجرم لم يصرف (قوله بعد تمام ايام حجه) اشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذا فرغت من اعمال الحج فاطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد السبب بجازاً بدليل انه لم يكن له وطن او اشتهر على السباحة وجب عليه صومها هذا النص وفيه الامام الشافعي الرجوع بالرجوع الى الامل وقوله تعالى تلك عشرة فائدة الاخبار به والله تعالى اعلم دفع توهم كون الواو في سبعة بمعنى او وقوله كماله اي في الثواب بجز وغيره (قوله وهو) اي تمام ايام حجه (قوله ابن شاه) اي سوا صام بمكة او غيرها (قوله لكن ايام التشريق لا تجز به) لا يحسن هذا الاستدلال بقوله وهو بعض ايام التشريق اه حلي وقوله انما اتى به لدفع توهم انه لو صام ما تجز به مع الكراهة (قوله اقبله تعالى الحج) اي فانه تعالى جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضيها (قوله فم من وطنه منى) تفريع على نفسه بمر الرجوع بالفراغ من اعماله فلا نظر للاسكنة حيث يذبح صومها بعد الفراغ من استوطن منى وان لم يرجع الى اهل وفيه اشارة الى خلاف الامام الشافعي (قوله وان فاتت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تقييد السبعة بزمن بخلاف الثلاثة فزمنها من الاحرام الى يوم عرفة (قوله تعين الدم) لان للهدى اصلي وعند تعذيره الشرعي يصار اليه نهر (قوله وعليه دمان) دم القران ودم التعلل قبل الذبح زبلي ولادم عليه بترك الصوم ابو السعد (قوله ولو قدر الحج) نظيره لو قدر عليه في خلال الصوم اوبده قبل يوم النحر فانه يلزمه ويطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان اتى الى يوم النحر لم يجز والا جاز ابو السعد (قوله في ايام النحر) اما اذا مضت ايامه ولم يحلق ولم يجل ثم وجده فصومه ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل الحلق) قيد به لانه لو وجد بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم السبعة صام صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بجز (قوله بطل صومه) اي الثلاثة ايام السابقة (قوله فان وقف القارن الحج) سوا دخل مكة ولم يطف لها ولم يذبحها اصلاً وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضاً لم يجز والتوجه الى عرفات على الصحيح ولم يتيد الوقوف بكونه بعد الزوال لان الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل اكثر طواف العمرة) صادق بعدم الطواف اصلاً واما اذا طاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم وبصير رافضاً كما في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه تعذر عليه اداؤها اذا لو اداها بعد الوقوف اصابها افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع (قوله فلو اتى الحج) مفهوم قوله قبل اكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) اذ قد اتى بركتها ولم يبق الا واجبا منها من اقل الطواف والسعي (قوله ونحوها) اي العمرة بان يتم طوافها وبسعي لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل ان المأني به) كطواف القدوم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متعين به) اي النفس الذي تلبس به بعقد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به فاما بالمال لا بالحج لانه قارن اخرج الحج بقوله في وقت يصلح له واضعير في له يرجع الى النفس المتلبس به اي حال كون المأني به في وقت يصلح للنفس الذي تلبس

به (قوله ينصرف) خبر ان اي ينصرف الماقي به لانفسك الذي تلبس باحرامه وهو العمرة لانه يصلح لها حتى لو طاف وهي للبعج ثم طاف وهي لاهمة كان الاول لها والثاني له ولا شيء عليه كافي بالبحر (قوله بشر وعه فيها) اي بسبب شروعه فيها لان الشروع ملزم كالنذر (قوله ووجب دم الرض) لان كل من تحلل بفطر طواف يجب عليه دم بحر (قوله لانسكين) اي للجمع بين ما والا فهو يأتي بالعمره قضاء والله تعالى اعلم

(باب التمتع)

ذكره عقب اقران لاقرانها في معنى الانتفاع بالنسكين وقدم القران لما زيد فضله نهر (قوله من المتاع) اي مستحق منه لان التمتع مصدر زائد والمجرد اصل المزيد وفي الخافي عن الزباني انتفع من المتاع والتمتع وهو الانتفاع او النفع قال الشاعر

وقفت على قبر فربوب بقفرة * متاع قليل من حبيب مفارق

جعل الانس بانتم متاعا والتمتع مصدر مجرد ايضا (قوله ان يفعله العمرة) اي الطواف وليس لها ركن الا هو على الصحيح وقيل السعي ايضا لم يقيد احرامها بشهر الحج لانه ليس بشرط ولا يشترط ان يكون التمتع في عام الاحرام بالعمره بل من عام فعلها حتى لو احرم بعمره في رمضان واقام على احرامه الى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعا (قوله في شهر الحج) فلو طافه قبله لم يكن متمتعا قال في النهر والحيلة لمن دخل مكة فحرم ما بعمره قبل شهر الحج يريد التمتع انه لا يطوف بل يصبر الى ان تدخل شهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو احرم باخرى بعد دخول شهر الحج وجب من عامه لم يكن متمتعا في قول السكك لانه صار في حكم اهل مكة بدليل ان ميقاته ميقاتهم (قوله مثلا) المراد انه طاف ذلك قبل شهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره (قوله من عامه) اي عام الطواف (قوله فلتغير النسخ) اراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله وان يحرم بعمره من الميقات في شهر الحج ويطوف اه فقيده الاحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد بل وقدمه مع وكذا واخره وان زعمه دم اذا لم يعد الى الميقات واطاف في الميقات مع انه يشعل الحرم في حق المكي لان ميقات كل محرم ما يشاء سبه كما قاله الشرنبلالي مع ان التمتع لا يكون للمكي وقيد الاحرام بكونه في شهر الحج وهو ليس بقيد بل لانه من غير كراهة واطاف في الطواف فقتضاه انه لا بد ان يقع جميعه في شهر الحج لانه شرط ان يكون الاحرام في شهر الحج والطواف لا يكون الا بعد الاحرام مع انه يكتفي بوجود اكثر الطواف في شهر الحج فلذلك امر المصنف بتغيير النسخ الى النسخة التي اعتمدها حلي بزيادة (قوله الى هذا التعريف) وهو قوله ان يفعل العمرة او اكثر او اطاف في شهر الحج عن احرامها قبلها او يطوف الحج هكذا شرح عليها في التمتع والشرح اقطبها قوله عن احرامها قبلها او فاعا اه حلي (قوله ويطوف) لاجابة انه لما علمت من ان المراد بالعمره الطواف (قوله ويسعى) ظاهره ان السعي ركن من اركانها وهو ما عليه صاحب التحفة والتقنية والصحيح وجوبه لانه اذا كان في الحج واجبا فوجوبه في العمرة اولى ابو السعود (قوله كما من) اي من انه يرمل في اشواط ثلاثة من الطواف ويسعى مهر ولا بين الميادين الاضطررين (قوله ويحلق) انما ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لانه شرط في التمتع لانه يخرجه وبين بقائه محرم ما بها الى ان يدخل احرام الحج واقامه اشرح بقوله ان شاء (قوله او ينصرف) هذا التفسير اذا لم يكن شعره ملبدا او معقوصا او مضفرا فان كان ذلك يتعين الحلق ولا ينصرف لان التمتع لا يتبعها الا بالنقص وذلك متعذر كافي المبسوط ووجهه انه اذا انقضت ثلث بعض الشعير فيكون جناية على احرامه قبل ان يفعله منه (قوله ويقطع التلبية في اول طوافه) لقوله عليه الصلاة والسلام ولا يسكن في حقه طواف قدوم لان المعتمر يمكن من ادائها حين وصل الى البيت واما الحاج فغير متمكن من طواف الزيادة اعدم وقته فحين له طواف القدوم الى ان يجي وقته والطواف ركن من ركعتي العمرة فلا يتكرر في العمرة كالزكوة في الحج (قوله واقام بمكة حلالا) هذا ليس ملازم في التمتع بل ان اقام بها حاج كاهلها فبقائه الحرم وان اقام بالمواقيت اراد اخلها حاج كاهلها فبقائه الحرم وان اقام خارج المواقيت احرم منها كذا في التمتع مستثنى قوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل (قوله ثم يحرم للحج) فيه دلالة على انه يسرى التحريم ويرمل في طوافه والذي اني به اولاهما هو العمرة جروا في بيتهم اي فبعد احرامه عقب الفراغ من افعالها غير شرط نهر (قوله في سفر واحد الحج) اني به لا يفيدانه في عام افعال العمرة (قوله حقيقة) بان لا يلزم باهلا اصلا

قوله ينصرف خبر ان اي ينصرف الماقي به لانفسك الذي تلبس باحرامه وهو العمرة لانه يصلح لها حتى لو طاف وهي للبعج ثم طاف وهي لاهمة كان الاول لها والثاني له ولا شيء عليه كافي بالبحر (قوله بشر وعه فيها) اي بسبب شروعه فيها لان الشروع ملزم كالنذر (قوله ووجب دم الرض) لان كل من تحلل بفطر طواف يجب عليه دم بحر (قوله لانسكين) اي للجمع بين ما والا فهو يأتي بالعمره قضاء والله تعالى اعلم

بان اقام بمكة حلالا حلي (قوله بان يلزم باهله الما غير صحيح) بان يكون العود الى مكة مطلوباً منه اما بسوقه الهدى واما بان يلزم باهله قبل ان يحلق اما في الاول فلان هديه يمنعه من التحلل قبل يوم النحر واما في الثاني فلان العود الى الحرم مستحق عليه للعلق في الحرم وجوباً عند هما واحتمالاً عند اي يوم فالا لمام الصحيح ان يلزم باهله بعد ان حلق في الحرم ولم يكن ماقى الهدى لكون العود غير مطلوب منه والاولى للشرح ان يقول بان لا يلزم باهله الما صحيحا يشعل ما اذا كان كوفيا فلما اعتمر بالمبصرة اه وفيه ان هذا الاول يصدق بعدم اللمام اصلا وهو عين السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض الصور (قوله يوم التروية) من مكة وكونه من المسجد افضل ومكة افضل من باقي الحرم (قوله وقيله افضل) مسارعة الى الخير (قوله لانسكين) يرمل الخ لما كان قوله ويحج كالنذر بقيدانه بطواف للقدوم ويرمل فيه والحال انه لا طواف للقدوم فيه اني بهذا الاستدراك (قوله ان لم يكن قدومه بعد الاحرام) بان تنقل بطواف بعد طواف العمرة وهي بعده فحينئذ لا يله ما ناسا لعدم مشروعية تكرارهما فاذا صاحب النهر (قوله بعد الاحرام) اي بالحج اه حلي (قوله كالقارن) اشار به الى انه واجب عليه (قوله ولم تلز الاضحية عنه) لانه اني بقيا الواجب اذا الاضحية فغير واجبة عليه لسفره سواء كان زجلا او امراة ولو تحلل بعد ما ضحي يجب عليه دمان دم المتعة ودم التحلل قبل الذبح زباني فلهذا الدم يحتاج الى التنية وفيه ان الطواف مع كونه ركنا لاداءه بنية التطوع اجزا فبني ان يكون الدم وهو دونه اولى بحر واجاب الشرنبلالي بان الطواف لما كان متعينا في ايام النحر وجوبا كان النظر ليقاع مظافه عنه وتلقونه غيره واما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتعة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلي وشعوه للعموى وفيه ان قوله واما الاضحية فهي متعينة ان اراد انها متعينة في غير ذلك التمتع فسلم ولا كلام فيه وان اراد انها متعينة في حقه ايضا فلا يلزم اذهي غير واجبة عليه لكونه مسافرا اما المتعة فهي متعينة عليه فساوت الطواف من حيث التعيين فزال السؤال واراد اوليائا مل (قوله بعد احرامها) لانه اذا بعد السبب لان سببه التمتع اي الترفق والعمره هي السبب لانها هي التي تحقق بها الترفق وتزل احرامها منزلة فعلها بخار الصوم بعده ولو بعد الاحلال منها قبل احرام الحج (قوله لكن في شهر الحج) قيده لان الصوم قبل شهر الحج لا يجوز ولو بعد ما احرم للعمره كما يجوز من البحر (قوله وتاخير افضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما سري القارن (قوله وان اراد التمتع السوق) هذا هو القسم الثاني من التمتع وخمس السوق لانه افضل من القود (قوله وهو افضل) اي من القسم الاول لما فيه من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله احرم) اي بالتنية والتلبية نهر وهذا هو افضل والا فاسوق يقوم مقام لتلبية (قوله معه) اشار به الى انه يعطى ذلك بنفسه تعظيما لعبادة ربه وهذا بيان الافضل والافلوي عنه ثم لحقه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام قال في الهندية ولو كان ماقى الهدى ومن يفته التمتع فلما فرغ من العمرة بدله ان لا يتبع كان له ذلك ويقبل بهديه ماشاء (قوله وهو اولى من قوده) اي السوق المفهوم من ماقى اولى لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك يذى الحليفة نهر (قوله الا اذا كانت لا تناسق) لاذيتها اوصعوبتها اونها (قوله وتلدبته) قيد بالبدنة لان الشاة لا يسن تقليدها والتقليد جعل الشيء قلادة في العنق وبقائه بقطعة من ذمل او مزادة وهي قطعة من ادم (قوله وهو اولى من التجليل) لان له ذكرا في القرء ان قال الله تعالى ولا الهدي ولا القلائد ولا القلائد براديه التقرب والتجليل فيكون للزينة ونحوها قوله وكره الاشعار قال الطحاوي انما كره الامام الاشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويحذف منه السر الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتقاني وصححه وقال السكك انه اولى من حلق قول الامام على كراهته مطلقا لثبوته بهله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع (قوله وهو شق سناها) اي بالحربة حتى يخرج الدم فيلطم به سناها نهر وفي اللغة الاعلام بان البدنة هدى كذا في البحر وفي النهر انه لغة الحرم حتى يسيل منه الدم (قوله او الايمن) او الحكاية الخلاف واختاره هذا القول القدوري والاول اشبه بالصواب نهر (قوله فلا بأس به) اراد انه مستحب لما قد سنا (قوله واعتبر) اي طواف اكثرها قوله ولا يتصل منها لان سوقه الهندي يمنعه منه ولو حلق رأسه والمسئلة بمجالها لزمه دم بل مقتضاه ان يلزمه موجب كل جناية على الاحرام بحر (قوله كما من) اي يوم التروية وقيله افضل (قوله حل من احراميه) فحل له كل شيء غير النساء حتى يطوف فاحرام العمرة باق بعد الوقوف بعرفة الى الحلق وقوله على الظاهر اي من عبارة

بان يلزم باهله الما غير صحيح (يوم التروية وقيله افضل ويحج كالنذر) لكنه يرمل في طواف الزيادة ويحج كالنذر (قوله لانسكين) يرمل الخ لما كان قوله ويحج كالنذر بقيدانه بطواف للقدوم ويرمل فيه والحال انه لا طواف للقدوم فيه اني بهذا الاستدراك (قوله ان لم يكن قدومه بعد الاحرام) بان تنقل بطواف بعد طواف العمرة وهي بعده فحينئذ لا يله ما ناسا لعدم مشروعية تكرارهما فاذا صاحب النهر (قوله بعد الاحرام) اي بالحج اه حلي (قوله كالقارن) اشار به الى انه واجب عليه (قوله ولم تلز الاضحية عنه) لانه اني بقيا الواجب اذا الاضحية فغير واجبة عليه لسفره سواء كان زجلا او امراة ولو تحلل بعد ما ضحي يجب عليه دمان دم المتعة ودم التحلل قبل الذبح زباني فلهذا الدم يحتاج الى التنية وفيه ان الطواف مع كونه ركنا لاداءه بنية التطوع اجزا فبني ان يكون الدم وهو دونه اولى بحر واجاب الشرنبلالي بان الطواف لما كان متعينا في ايام النحر وجوبا كان النظر ليقاع مظافه عنه وتلقونه غيره واما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتعة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلي وشعوه للعموى وفيه ان قوله واما الاضحية فهي متعينة ان اراد انها متعينة في غير ذلك التمتع فسلم ولا كلام فيه وان اراد انها متعينة في حقه ايضا فلا يلزم اذهي غير واجبة عليه لكونه مسافرا اما المتعة فهي متعينة عليه فساوت الطواف من حيث التعيين فزال السؤال واراد اوليائا مل (قوله بعد احرامها) لانه اذا بعد السبب لان سببه التمتع اي الترفق والعمره هي السبب لانها هي التي تحقق بها الترفق وتزل احرامها منزلة فعلها بخار الصوم بعده ولو بعد الاحلال منها قبل احرام الحج (قوله لكن في شهر الحج) قيده لان الصوم قبل شهر الحج لا يجوز ولو بعد ما احرم للعمره كما يجوز من البحر (قوله وتاخير افضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما سري القارن (قوله وان اراد التمتع السوق) هذا هو القسم الثاني من التمتع وخمس السوق لانه افضل من القود (قوله وهو افضل) اي من القسم الاول لما فيه من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله احرم) اي بالتنية والتلبية نهر وهذا هو افضل والا فاسوق يقوم مقام لتلبية (قوله معه) اشار به الى انه يعطى ذلك بنفسه تعظيما لعبادة ربه وهذا بيان الافضل والافلوي عنه ثم لحقه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام قال في الهندية ولو كان ماقى الهدى ومن يفته التمتع فلما فرغ من العمرة بدله ان لا يتبع كان له ذلك ويقبل بهديه ماشاء (قوله وهو اولى من قوده) اي السوق المفهوم من ماقى اولى لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك يذى الحليفة نهر (قوله الا اذا كانت لا تناسق) لاذيتها اوصعوبتها اونها (قوله وتلدبته) قيد بالبدنة لان الشاة لا يسن تقليدها والتقليد جعل الشيء قلادة في العنق وبقائه بقطعة من ذمل او مزادة وهي قطعة من ادم (قوله وهو اولى من التجليل) لان له ذكرا في القرء ان قال الله تعالى ولا الهدي ولا القلائد ولا القلائد براديه التقرب والتجليل فيكون للزينة ونحوها قوله وكره الاشعار قال الطحاوي انما كره الامام الاشعار المحدث الذي يفعل على وجه المبالغة ويحذف منه السر الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتقاني وصححه وقال السكك انه اولى من حلق قول الامام على كراهته مطلقا لثبوته بهله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع (قوله وهو شق سناها) اي بالحربة حتى يخرج الدم فيلطم به سناها نهر وفي اللغة الاعلام بان البدنة هدى كذا في البحر وفي النهر انه لغة الحرم حتى يسيل منه الدم (قوله او الايمن) او الحكاية الخلاف واختاره هذا القول القدوري والاول اشبه بالصواب نهر (قوله فلا بأس به) اراد انه مستحب لما قد سنا (قوله واعتبر) اي طواف اكثرها قوله ولا يتصل منها لان سوقه الهندي يمنعه منه ولو حلق رأسه والمسئلة بمجالها لزمه دم بل مقتضاه ان يلزمه موجب كل جناية على الاحرام بحر (قوله كما من) اي يوم التروية وقيله افضل (قوله حل من احراميه) فحل له كل شيء غير النساء حتى يطوف فاحرام العمرة باق بعد الوقوف بعرفة الى الحلق وقوله على الظاهر اي من عبارة

المساجد ثم رآه متلبس بأحرامه دم وفي حكم نفاقه إذا جامع بعد الوقوف (لزمه بدنة الحج وشاة لأمرة وبعد
 الخلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزيلعي في الشارح وقال شيخ الإسلام رحمه الله صاحب التمهيد أن أحرام
 العمرة ينتهي بالوقوف في حق سائر الأحكام وانما يبقى في حق التحلل لا غير كحرام الحج ينتهي بالخلق يوم النحر
 ولا يبقى الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة قبل الخلق وشاة بعده كالمرء (قوله ومن في حكمه)
 المراد به من كان داخل المواقف وان كان بينهم وبين مكة مسيرة مقر فأنهم في حكم حاضري المسجد الحرام
 بحر (قوله بفرقة) لقوله تعالى ذلك اي التمتع لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام واسم الإشارة هنا
 لا بعد ذكر التمتع اسبق من ذكر الهدى وبعده على انه لو اراد به الهدى لقليل ذلك على من لم يكن اهله
 الاية واختلف في قران المكي ونحوه وعتقه فقيل لا يصحان وقيل لا يحل مع الصحة وبه جزم في غاية التيسار
 والبحر وانهر قال في البحر فتعين ان يكون المراد بالتخي في قوله لا تمتع ولا قران المكي نفي الحل لا الصحة ولا فرق
 في عدم حل التمتع بين ان يسوق الهدى او لا واشترط عدم الامام فيما بين عمره التمتع وجه انما هو لمتنع الذي
 يقتضئ ميلا للتوابع المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا بد من رفض احدهما فان طاف لعمرته ثلاثة اشواط
 ثم احرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه امتناع وهو اسهل من الابطال وعندهما يرفض العمرة ولو طاف لها
 اربعة اشواط ثم احرم بالحج اتمها وعليه دم لا تركاب المني عنه سواء كان في شهر الحج ام لا (قوله جازوا ما)
 اراد بجاز صرح والاولى التعيين لانه حرام مع الصحة قال في البحر فاذا جامع قد احتل وزاد تركب محظور فافترسه
 دم كفارة واراد بالامانة لا التزيم (قوله وعليه دم جبر) ولا يباح له الاكل منه بحر (قوله ولا يجزيه
 الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدلا عن دم الشكر وهذا دم جنابة (قوله ثم بعد عمرته) اي طواف عمرته
 يتجابه او اكثر فلو طاف الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وحاق) قيد به لانه من واجباتها
 وفي التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الخلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو تمتع لان العود مستحق عليه
 (قوله فقد الم الما صحبا) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه تجوز ظاهر اذ بطلان الشيء فرع
 وجوده ولا وجود له مع تعدد شرطه فلو قال فبطل تمتعه كان اولي نهر (قوله تمتع) اي كان له ان تمتع
 اذا اراده فلو لم يده بعد العمرة ان لا تمتع من عامه لا يؤخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا حج الهدى او امر بدمه
 يكون تطوعا وان اراد ان يخرجه ويحل ولا يرجع الى اهله ويحج من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقيم على
 عزم التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فلو فعل ذلك قبل ان يرجع الى اهله لزمه دم لمتعه لانه لم يلزم باهله بين
 النسكين وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولورجع الى اهله ثم حج لاني عليه لانه غير تمتع بحر (قوله
 كالتقارن) اي ان التقارن لا يطل قرانه به وده نهر (قوله فقد تمتع) مثل المتعة القران فيشترط ان يوجد اكثر
 طوافها في شهر الحج كافي الحيط قال في البحر والاصل ان كل ما يتعلق بالاحرام من الاعمال لحكم اكثر
 حكم جميعه في الجواز ومنع الفساد (قوله ولو طاف اربعة قبلها) ولو جنبا ومحمد لان طواف المحدث
 لا يرتفع بالاعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مضموم قوله اول الباب هو ان يفعل العمرة
 او اكثر اشواطها في شهر الحج واعلم ان الاعتمار في سنة قبل شهر الحج مانع من التمتع في سنته سواء اتى بعمره
 اخرى في شهر الحج ام لا كما اوضحه صاحب النهر (قوله اعتبار الاكثر) علة للمثلين (قوله اي آفاقي) اشار به
 الى ان ذكر التمتع بحر دمثال (قوله اي الانهر) قيد به لانه لو اعتمر قبلها لا يصح كون تمتعا اتفاقا بحر (قوله
 او بصرة) المراد بها مكان لا اهل له بها كنه التمتع والقران سواء كان البصرة او غيرها وسواء نوى الإقامة
 فيها خمسة عشر يوما ام لا والبصرة بضم الباء وكمرها والنسبة اليها بالوحي من ابوالسود والمذكور في كتب
 النخوان الباء من مائة وثلاثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا يثبتها به بالنسب الى بصري الشام قال
 الطحاوي هذا الفرع على قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه بطل تمتعه لان التمتع بجته مكية
 وفي هذه المسئلة السكان ميقانان وكثير من مشايخنا متوابع ما قال الطحاوي وغلبه الحصان وجعل المسئلة
 انما مكية لمكة مكية بخلاف وصو به ابو اليسر قال الصفا وكثيرا ما جرحنا الطحاوي فلم نجده غالطا
 وكثيرا ما جرحنا الحصان فوجدناه غالطا والحق اصل انه تمتع اما اتفاقا او على قول صاحب المذهب واثرو
 خلاف يسمون وجوب الدم (قوله ولو ادها) اي في شهر الحج بان جامع قبل افعالها ما لو افسدها قبلها

ولم يكن في حكمه بدنة الحج وشاة لأمرة وبعد الخلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزيلعي في الشارح وقال شيخ الإسلام رحمه الله صاحب التمهيد أن أحرام العمرة ينتهي بالوقوف في حق سائر الأحكام وانما يبقى في حق التحلل لا غير كحرام الحج ينتهي بالخلق يوم النحر ولا يبقى الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة قبل الخلق وشاة بعده كالمرء (قوله ومن في حكمه) المراد به من كان داخل المواقف وان كان بينهم وبين مكة مسيرة مقر فأنهم في حكم حاضري المسجد الحرام بحر (قوله بفرقة) لقوله تعالى ذلك اي التمتع لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام واسم الإشارة هنا لا بعد ذكر التمتع اسبق من ذكر الهدى وبعده على انه لو اراد به الهدى لقليل ذلك على من لم يكن اهله الاية واختلف في قران المكي ونحوه وعتقه فقيل لا يصحان وقيل لا يحل مع الصحة وبه جزم في غاية التيسار والبحر وانهر قال في البحر فتعين ان يكون المراد بالتخي في قوله لا تمتع ولا قران المكي نفي الحل لا الصحة ولا فرق في عدم حل التمتع بين ان يسوق الهدى او لا واشترط عدم الامام فيما بين عمره التمتع وجه انما هو لمتنع الذي يقتضئ ميلا للتوابع المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا بد من رفض احدهما فان طاف لعمرته ثلاثة اشواط ثم احرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه امتناع وهو اسهل من الابطال وعندهما يرفض العمرة ولو طاف لها اربعة اشواط ثم احرم بالحج اتمها وعليه دم لا تركاب المني عنه سواء كان في شهر الحج ام لا (قوله جازوا ما) اراد بجاز صرح والاولى التعيين لانه حرام مع الصحة قال في البحر فاذا جامع قد احتل وزاد تركب محظور فافترسه دم كفارة واراد بالامانة لا التزيم (قوله وعليه دم جبر) ولا يباح له الاكل منه بحر (قوله ولا يجزيه الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدلا عن دم الشكر وهذا دم جنابة (قوله ثم بعد عمرته) اي طواف عمرته يتجابه او اكثر فلو طاف الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وحاق) قيد به لانه من واجباتها وفي التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الخلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو تمتع لان العود مستحق عليه (قوله فقد الم الما صحبا) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه تجوز ظاهر اذ بطلان الشيء فرع وجوده ولا وجود له مع تعدد شرطه فلو قال فبطل تمتعه كان اولي نهر (قوله تمتع) اي كان له ان تمتع اذا اراده فلو لم يده بعد العمرة ان لا تمتع من عامه لا يؤخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا حج الهدى او امر بدمه يكون تطوعا وان اراد ان يخرجه ويحل ولا يرجع الى اهله ويحج من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزم التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فلو فعل ذلك قبل ان يرجع الى اهله لزمه دم لمتعه لانه لم يلزم باهله بين النسكين وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولورجع الى اهله ثم حج لاني عليه لانه غير تمتع بحر (قوله كالتقارن) اي ان التقارن لا يطل قرانه به وده نهر (قوله فقد تمتع) مثل المتعة القران فيشترط ان يوجد اكثر طوافها في شهر الحج كافي الحيط قال في البحر والاصل ان كل ما يتعلق بالاحرام من الاعمال لحكم اكثر حكم جميعه في الجواز ومنع الفساد (قوله ولو طاف اربعة قبلها) ولو جنبا ومحمد لان طواف المحدث لا يرتفع بالاعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مضموم قوله اول الباب هو ان يفعل العمرة او اكثر اشواطها في شهر الحج واعلم ان الاعتمار في سنة قبل شهر الحج مانع من التمتع في سنته سواء اتى بعمره اخرى في شهر الحج ام لا كما اوضحه صاحب النهر (قوله اعتبار الاكثر) علة للمثلين (قوله اي آفاقي) اشار به الى ان ذكر التمتع بحر دمثال (قوله اي الانهر) قيد به لانه لو اعتمر قبلها لا يصح كون تمتعا اتفاقا بحر (قوله او بصرة) المراد بها مكان لا اهل له بها كنه التمتع والقران سواء كان البصرة او غيرها وسواء نوى الإقامة فيها خمسة عشر يوما ام لا والبصرة بضم الباء وكمرها والنسبة اليها بالوحي من ابوالسود والمذكور في كتب النخوان الباء من مائة وثلاثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا يثبتها به بالنسب الى بصري الشام قال الطحاوي هذا الفرع على قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه بطل تمتعه لان التمتع بجته مكية وفي هذه المسئلة السكان ميقانان وكثير من مشايخنا متوابع ما قال الطحاوي وغلبه الحصان وجعل المسئلة انما مكية لمكة مكية بخلاف وصو به ابو اليسر قال الصفا وكثيرا ما جرحنا الطحاوي فلم نجده غالطا وكثيرا ما جرحنا الحصان فوجدناه غالطا والحق اصل انه تمتع اما اتفاقا او على قول صاحب المذهب واثرو خلاف يسمون وجوب الدم (قوله ولو ادها) اي في شهر الحج بان جامع قبل افعالها ما لو افسدها قبلها

ثم خرج قبل شهر الحج وقضاها فيها ورجع من عامه كان تمتعا اتفاقا نهر (قوله وقضاها ورجع لا يكون تمتعا) اي عند الامام لانه لا بد من عمرته التحق باهل مكة في وجوب المقام بها يقضى عمرته فلا يصح تمتعا اذ لا تمتع لهم واهذا لم يخرج من مكة حتى قضاها ورجع من عامه ذلك لم يكن تمتعا اتفاقا لان عمرته تكون مكية والواجب في التمتع ان تكون عمرته ميقانية ومجته مكية بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة لانه لم ياهله وخرج عن ان يكون في حكم المكي وقال لا يكون تمتعا لان السفر الاول بطل باقامته بالبصرة فلما انشأ من سفره ورجع فيه بين النسكين كان تمتعا اهـ شرح الجمع لابن ملان (قوله الا اذا لم ياهله) بعدما افسدها وحل منها ثم رجع وقضاها ورجع من عامه (قوله واتى بهما) اي بالعمره من الميقات وبالحج من مكة اما لو جمع بينهما من الميقات كان فارغا فباطل (قوله لانه سفر آخر) لانه لا ياتى بهما الا في السفر الاول وقد اجتمع له نكاحان صحيحان فيه ويكون تمتعا في قوله جميعا داية (قوله ولا يضر كون العمرة قضاء) اي ان نوى بها القضاء وان اشأ عمره اخرى فلم ينوبه قضاء فالامر ظاهر (قوله انتم) لانه لا يمكن الخروج عن عهد الاحرام الا بالافعال بحر (قوله بلاد لم تمتع) لانه لم يفتتح باداء نسكين صحيحين في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بحر (قوله بل الفساد) وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمره قبل طواف الاكثر والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الجنائيات)

لما كانت الجنابة من العوارض اخرها وقد مر على القوات ولا حصار لان الاداء القاصر افضل من العدم (قوله الجنابة هنا) واما الجنابة في عرف الشرع مطلقا فهي ما حل بمال او نفس مما يحرم شرعا لان الفقههاء خصوص اللفظ الجنابة بالفعل في التلويح والاطراف وخصوصا في المال باسم الغصب واما معناه لغة فهي ما يجنبه من شره يحدده وهو عام الا انه خص بما يحرم من الفعل واصلا من جنس النهر وهو اخذه من الشجرة (قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) اي فعل ثبتت حرمة الحج فهي مصدر وجعت باعتبار انواعها وحاصل الجنابة التي تكون بسبب الاحرام انها الطيب ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه وازالة الشعر من البدن وقص الاظفار والجماع مودة ومعنى اومعني فقط وتزلزاج من واجبات الحج والتعرض للصيد بحر زيادة (قوله او الحرم) حاصل الجنابة فيه التعرض لصيد الحرم ونهر بحر ونهر بحر بقوله بسبب الاحرام او الحرم ذكر كراجم بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا اي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلي عن البحر وفيه ان ذكره انما ينهي عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه امامه الحلال فلا يمنع منه الا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شيء (قوله وقد يجب دمان) بجنابة القارن والتمتع الذي ساق الدم بدان تلبس بأحرام الحج (قوله اودم) كبعض جنائيات المفرد ياخذ النسكين (قوله اوصوم) او هنا وفيما بعده للتخيير وهو فيما اذا جئ على الصيد فيخبرين ان يشتري بغيره هديا او طعما للمساكين او يصوم عن طعام كل مسكين يوما (قوله اوصدقة) هي عند الاطلاق يراد بها نصف صاع من برالا ان بعض الجنائيات يوجب مادونه كقتل قلة او برادة فيكون اراد بالصدقة ما هو اعم وان مادون نصف الصاع نادر فاعتبر الاكثر وما في الحلبي من قوله هي عند الاطلاق يراد بها صاع سبق قلم او سقط من الناحية (قوله ففصلها الخ) اي فلما اختلفت انواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) انما يجب كفت فيه شاة الا في موضعين طواف الركن جنبا والجماع بعد الوقوف قبل الخلق حلي واراد بالدم الشاة فقط فان سمي البدنة لا يكتفى الا في الشكر كما في البحر (قوله على محرم) اطلق فيه فم الذك والاني هندية (قوله فلا شيء على الصبي) فلان صبيلا احرم عنه ابوه وجنبه ما يتجنب المحرم فلبس الصبي ثوبا او اصابه طيبا او صيدا فلا شيء عليه لان احرامه لا يترتب الا لايجاب والصبي لا يجب عليه شيء من العبادات من (قوله خلافا لافقي) حيث اوجب على الصبي مقتضى جنابته تعظيما لسان الاحرام كالبالغ ولما تقدم (قوله ولو ناسيا) لان حالة الاحرام مذكرة كالاكل ناسيا في الصلاة (قوله او جاهلا) بانه محظور ووجهه (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي افاده ذكر الناسي والمكره وقد تبع الشرح فيه المصنف وقوله على نائم الخ وجمعه ان الارتفاق حصل له وعدم الاختيار اسقط الاثم عنه كالتائم اذا اتلف شيئا من (قوله ان طيب عضوا) خرج ما اذا نطيب قبل الاحرام ثم اتلف به من مكان الى مكان من بدنه فانه لا شيء عليه اتفاقا بحر ولا بأس ان يجلس في حانوت عطار

(قضاها ورجع لا يكون تمتعا) لان عمرته التحق باهل مكة في وجوب المقام بها يقضى عمرته فلا يصح تمتعا اذ لا تمتع لهم (قوله واتى بهما) اي بالعمره من الميقات وبالحج من مكة اما لو جمع بينهما من الميقات كان فارغا فباطل (قوله لانه سفر آخر) لانه لا ياتى بهما الا في السفر الاول وقد اجتمع له نكاحان صحيحان فيه ويكون تمتعا في قوله جميعا داية (قوله ولا يضر كون العمرة قضاء) اي ان نوى بها القضاء وان اشأ عمره اخرى فلم ينوبه قضاء فالامر ظاهر (قوله انتم) لانه لا يمكن الخروج عن عهد الاحرام الا بالافعال بحر (قوله بلاد لم تمتع) لانه لم يفتتح باداء نسكين صحيحين في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بحر (قوله بل الفساد) وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمره قبل طواف الاكثر والله سبحانه وتعالى اعلم (باب الجنائيات) الجنابة هنا مطلقا فهي ما حل بمال او نفس مما يحرم شرعا لان الفقههاء خصوص اللفظ الجنابة بالفعل في التلويح والاطراف وخصوصا في المال باسم الغصب واما معناه لغة فهي ما يجنبه من شره يحدده وهو عام الا انه خص بما يحرم من الفعل واصلا من جنس النهر وهو اخذه من الشجرة (قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) اي فعل ثبتت حرمة الحج فهي مصدر وجعت باعتبار انواعها وحاصل الجنابة التي تكون بسبب الاحرام انها الطيب ولبس الخيط وتغطية الرأس والوجه وازالة الشعر من البدن وقص الاظفار والجماع مودة ومعنى اومعني فقط وتزلزاج من واجبات الحج والتعرض للصيد بحر زيادة (قوله او الحرم) حاصل الجنابة فيه التعرض لصيد الحرم ونهر بحر ونهر بحر بقوله بسبب الاحرام او الحرم ذكر كراجم بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقا اي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلي عن البحر وفيه ان ذكره انما ينهي عنه مطلقا بحضرة من لا يجوز قربانه امامه الحلال فلا يمنع منه الا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شيء (قوله وقد يجب دمان) بجنابة القارن والتمتع الذي ساق الدم بدان تلبس بأحرام الحج (قوله اودم) كبعض جنائيات المفرد ياخذ النسكين (قوله اوصوم) او هنا وفيما بعده للتخيير وهو فيما اذا جئ على الصيد فيخبرين ان يشتري بغيره هديا او طعما للمساكين او يصوم عن طعام كل مسكين يوما (قوله اوصدقة) هي عند الاطلاق يراد بها نصف صاع من برالا ان بعض الجنائيات يوجب مادونه كقتل قلة او برادة فيكون اراد بالصدقة ما هو اعم وان مادون نصف الصاع نادر فاعتبر الاكثر وما في الحلبي من قوله هي عند الاطلاق يراد بها صاع سبق قلم او سقط من الناحية (قوله ففصلها الخ) اي فلما اختلفت انواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) انما يجب كفت فيه شاة الا في موضعين طواف الركن جنبا والجماع بعد الوقوف قبل الخلق حلي واراد بالدم الشاة فقط فان سمي البدنة لا يكتفى الا في الشكر كما في البحر (قوله على محرم) اطلق فيه فم الذك والاني هندية (قوله فلا شيء على الصبي) فلان صبيلا احرم عنه ابوه وجنبه ما يتجنب المحرم فلبس الصبي ثوبا او اصابه طيبا او صيدا فلا شيء عليه لان احرامه لا يترتب الا لايجاب والصبي لا يجب عليه شيء من العبادات من (قوله خلافا لافقي) حيث اوجب على الصبي مقتضى جنابته تعظيما لسان الاحرام كالبالغ ولما تقدم (قوله ولو ناسيا) لان حالة الاحرام مذكرة كالاكل ناسيا في الصلاة (قوله او جاهلا) بانه محظور ووجهه (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي افاده ذكر الناسي والمكره وقد تبع الشرح فيه المصنف وقوله على نائم الخ وجمعه ان الارتفاق حصل له وعدم الاختيار اسقط الاثم عنه كالتائم اذا اتلف شيئا من (قوله ان طيب عضوا) خرج ما اذا نطيب قبل الاحرام ثم اتلف به من مكان الى مكان من بدنه فانه لا شيء عليه اتفاقا بحر ولا بأس ان يجلس في حانوت عطار

ووضع يجره اياه بكره اذا كان الجوارح لا تستعمل في الجسم له راحة طيبة مستندة
 وبعده العقل طيبا قال اصحابنا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة انواع نوع هو طيب محض معد
 من طيب به كالمسك والكافور والعنبر وغير ذلك فيجب به الكفاية على اي وجه استعمل حتى قالوا لوداوي
 عنه بطيب يجب عليه الكفاية ونوع ليس بطيب نفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كان شجر
 فلا تجب به الكفاية سواء اكله او ادهن به او جعله في شقوف الرجل ونوع ليس بطيب نفسه ولكنه اصل للطيب
 يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الدواء كالزيت والشيرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال
 الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كثر اوشة اذ رجل لا يعطى له حكم الطيب هندية
 والمراد العضو الكبير كالراس والساق والفخذ واليد اما لو طيب مثل الاذن والانف فلا شيء عليه شربلية
 واعتبار العضو هو ما جرى عليه بعض المشايخ اخذوا من قول محمد لكنه لا يظهر في الثوب والفرش والاكل
 وبعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب اخذوا من كلام محمد ايضا ووفق بعض المشايخ بين القوانين بان الطيب ان كان
 قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب فان طيب عضوا كاملا لم يزد دم وان كان اقل فصدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبرة
 للطيب لا لعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم وفيما دونه صدقة وصحفة في المحيط وغيره قال في فتح القدير
 ان التوفيق هو التوفيق وقول عليه صاحب النهر اول كلامه وكذا يؤخذ من اطراف كلام صاحب البحر
 فليكن هو المذهب وان كانا كثيرا اختلفا في اعتبار العضو والمرجع في الفرق بين القليل والكثير العرف ان كان
 والا فابقع عند المبني كافي البحر وقال الحلبي في مناسكه الكثير ما بعده العارف العدل كثيرا والقليل ما عدا
 ثم لا فرق بين ان يلتزم بشبهه او لا يجتهد فلذا صرحوا بانه لو جرت به بالجور فتعلق به كثير منه فعليه دم
 وان كان قليلا فصدقة لانه انتفاع بالطيب ولو ربط مسكا او كافورا او عنبر في طرف ازاره لم يمتد القدية وان ربط
 العود فلا شيء عليه ولو كان يجرد راحته ولو اكل خيل بكعل ليس فيه طيب فلا بأس به وان كان فيه طيب فعليه
 صدقة الا ان يكون مرتين فاكثرة عليه دم (قوله كاملا) ردلما اعتبره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو
 كافي الهندية والمراد ان طيب عضو نفسه لا غيره فانه لا شيء عليه بالاجماع وكذا اذا لبسه او قتل فلا عليه (قوله
 ولو به باكل طيب كثير) اي ولو كان العضو فانه ان طيبه لم يزد دم والشرح في هذه العبارة خط القولين فاعتبر
 لعضو وانكثرة والنصوص عليه في القم اعتبار كثرة الطيب وعبارة البحر وكذا اذا اكل طيبا كثيرا وهو
 ما يلتزم باكثره فعليه الدم لالكمل وهذا يشهد به دم اعتبار العضو مطلقا في زوم الدم بل ذلك اذا لم يبلغ مبلغ
 الكثرة في نفسه على ما دنا اه (قوله او ما يبلغ عضوا) عطف على عضوا اي او طيب موضع لوجهت تبلغ
 عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم ولا شيء ما مر من ان المراد بالعضو الكبير لا مطلقا لعضو ولعدم غنور المحشى
 على النقص اطلق في الضرر في البحر وان داوى قرحة بدو آفة طيب ثم خرجت قرحة اخرى فداهاها مع الاولى
 فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تهرأ الاولى (قوله فكل طيب كفارة) يعني ان تحمل عضوا كثر سواء كفر
 للاول عند همام لا وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكسر للاول اه حلي عن البحر (قوله ولو ذبح ولم يزل الخ)
 فالذبح لا يوجب بقاءه لانه معصية فلا يزد من الافلاع عنها (قوله لم يزد دم) لان ابداءه كان محظورا فيكون لبقائه
 حكم استداؤه وهو اطهر القوانين واختاره في المحيط (قوله المظيب اكثر) المعتبر في الثوب كثر الطيب وقتله
 لعدم اعتبار الاله ضو فيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قد سنا واذا صاحب النهر ان ذلك متفق عليه
 واقره في الهندية فالاولى للشرح حذف قوله اكثر (قوله لزوم الدم) اي دم التطيب لان المقام فيه وسكت
 عن دم اللبس لعدم محاسباتي (قوله دوام لبه يوما) ذكر التقييده صاحب الجرد (قوله واخضبر اياه
 بجناء) انما صرح بالجناء مع انه طيب لقوله صلى الله عليه وسلم الجناء طيب لا اختلاف فيه وانما اقتصر على الرأس
 ليشيدان خضبه بانتراده كاف في لزوم ادم وكذا لو خضب بلبته فقط فانه لا يوجب ودعوى صاحب البحر وموه
 فيه وان اوجب في ذلك صدقة رده صاحب النهر ويدين بالجناء لانه لو خضب بالوجهة وهي بكسر الهمزة وسكونها
 شجر خضب بورقه فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يتل النهر اطم شيئا لان فيه معنى الجناء من هذا الوجه
 والجناء مصروف لانه فعلان لا فعلا حتى يمنع صرقه (قوله فتيه دمان) دم لتطيب مطلقا ودم لتغطية ان دام
 يوما او ليلة وغطى السك ولو كان التليد بغير الجناء كصمغ لزمه دم كافي البحر فان قلت كيف يجب الدم بتغطية

لا يوجب بالجناء ما لم يكسر الهمزة وسكونها
 لو خضب بالوجهة وهي بكسر الهمزة وسكونها
 لو خضب بورقه فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يتل النهر اطم شيئا لان فيه معنى الجناء من هذا الوجه
 والجناء مصروف لانه فعلان لا فعلا حتى يمنع صرقه (قوله فتيه دمان) دم لتطيب مطلقا ودم لتغطية ان دام
 يوما او ليلة وغطى السك ولو كان التليد بغير الجناء كصمغ لزمه دم كافي البحر فان قلت كيف يجب الدم بتغطية

الجناء مع تصريحهم بان التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا بالمعتاد يجب قلب المراد بالمعتاد في التغطية
 ما للفاعل في فعله غرض صحيح والجناء والوجهة كذلك لانهما للتداوي من نحو صداع وفيه ان التغطية بالحوالي
 والاجانة قد تكون لغرض صحيح كدفع الحر والبرد وقد نصوا انه لا شيء في ذلك (قوله او ادهن بزيت) مفهومه
 ما صرح به المصنف بقوله فلو اكله الخ (قوله بزيت او حل) قيد بهما لايخرج بقية الادهان كالشحم والسمن
 فلا يلزم الجزاء بها نهر (قوله يفتح للمهملة) واللام مشددة (قوله الشيرج) هو دهن السمسم (قوله ولو كانا
 خالصين) اي على قول الامام وقال لا تجب صدقة (قوله لانهما اصل الطيب) باعتبار انهما يلقي فيهما الانوار كالورد
 والبفسج فيصيران طيبا ولا يتخلوان عن نوع طيب ويقتلان الهواء وبهما يبين الشعر ويترى الثفت والشعث
 (قوله او استعطه) اي استشفه في انفه واقرض الضمير لان العطف في قوله بزيت او حل باو (قوله ولو على وجهه
 اتداوى) لئلا يكتفى بتخمين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله فلا شيء فيه) اي على المحرم سواء كان يجرد راحته
 ام لا هندية ولو جعله فيما يشرب فان الطيب غالب مقدم والا فصدقة الا ان يشرب مرارا فيجب دم فان كان
 تدوايا خيرا في الكفاية بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله وكان مغلوبا) قال الحلبي لم ارهم تعرضوا عما اذا
 تعبر الغلبة ولم يصفوا بين القليل والكثير والظاهر انه ان وجد من الخياط راحة الطيب كما كانت قبل الخياط
 فهو غالب والا فهو مغلوب واذا كان غالب فان اكل منه او شرب كثيرا وجب عليه الدم والكثير ما بعده العارف
 العدل كثيرا والقليل ما عداه ولو اكل ما يتخذ من الخلوأ المجخرة ونحوه فلا شيء عليه غير انه ان وجدت الرايحة منه
 كره بخلاف الخلوأ المضاف الى اجزائه سواء الورد والمسك فان في اكل الكثير دما وقليل صدقة نهر (قوله كره
 اكله) اي اذا وجدت منه الرايحة كافي النهر والهندية والظاهر انهما انزيمية (قوله كنتم طيب) التشبيه
 في الكراهة قال في الهندية ولا يلزمه شيء بشم الریحان والطيب والبخار الطيبة مع كراهة شمه اه (قوله وليس
 محيطا) سواء وجد غيره ام لا حتى اذا لم يجد الا السراويل فليس به ولم يشقه يجب الدم ومسا ليس ثوبا واحدا اوجع
 اللباس كله كالقميص والعمامة والخفين والذم يبل ثوبا ومجمله ما اذا لم يتعد سبب اللبس فان تعدد كما اذا اضطر
 الى لبس ثوب فليس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة يتخير فيها وان لبسهما على
 موضع الضرورة وغيره لزمه كفارة ثان يتخير فيها للضرورة فقط (قوله ولو ارتزاه) اي المحيط مثله ما لو ارتدى
 بالقميص او اتشح به فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس المحيط لعدم الاشتغال بجر (قوله او وضعه على كفيه) كما لو ادخل
 منكبته في القباة ولو لم يدخل يديه في كفيه ولم يرتد لعدم الاشتغال اما اذا دخل يديه او ذره فهو لبس المحيط ولو ارتز
 باردا لا ينبغي ان يعقده بجبل او غيره ومع هذا الوصف فلا شيء عليه لانه لم يلبسه لبس المحيط لعدم الاشتغال (قوله
 او ستر رأسه) بين ستر الرأس وليس المحيط وعموم وخصوص فيجتمعان في التغطية بنحو العرقية المحيطة وتقدر
 السترة بوضع نحو الشاش مما ليس محيطا على الرأس وتقدر لبس المحيط بما اذا كان على البدن وهذا كاف في صحة
 التغاير فذلك عطفه عليه لان الحكم فيهما واحد من حيث التقدير بالزمان فان قوله يوما يرجع الى اللبس
 والتغطية نهر ويجوز الا انهما جعلوا العموم والخصوص مطاقا (قوله بمعتاد) كالقنوس والعمامة واراد بالأس
 عضو المحرم تغطيته على المحرم فدخل الوجه فلو غطي وجهه لزمه دم رجلا كان او امرأة خرج ما لا يحرم
 تغطيته فلو غطي شيئا من جسده غير رأسه ولو كثر فلا شيء عليه لكنه يكره من غير عذر كعقد الازار وتخليل
 الرداء بجر لكن محله في المرأة ما اذا غطته بمعتاد كبرقع وخمار او جعلت عليه نحو القبة فهو المستحب كما مر
 (قوله فلا شيء عليه) اي من دم وصدقة ولو ادخل المحرم رأسه تحت ستر الكعبة فان كان يصيب رأسه او وجهه
 فهو مكروه ولا شيء عليه والا فلا بأس به بجر (قوله اوليلة كاملة) لان الارتفاع الى الكمال الحاصل في اليوم
 حاصل في الليلة (قوله وفي الاقل صدقة) اي الاقل من يوم او ليلة ولو بساعة وشمل ما اذا غطي ساعة او دونها
 خلافا لما في خزانة الاكل انه في ساعة نصف صاع وفي الاقل من الساعة قبضة من بر (قوله وان زعجه ايلالا الخ)
 مثله عكسه (قوله ولو جميع ما يلبس) فهو في حكم جنسية واحدة (قوله تعدد الجزاء) فانه بنية الترك صار لبسا
 مستأقلا يمكن في حكم الاول (فرع) لو لبس قميص الوديعه من غير اذن المودع فزعه ايلالا للثوم فسرق
 ان كان من قصده لبسه من الغد لا بعد تاركه فيغني وان قصد ان لا يلبسه من الغد كان عائدا الى الوفاق
 فلا يضمن بجر (قوله كقر للاول والا) خلافا لمحمد (قوله لانه محظور) أي اللبس بعد الاحرام (قوله كانشاته بعده)

(او ادهن بزيت او حل) يفتح المهمة الشيرج
 (ولو) ذنا (خاصين) لانهم ما اصل الطيب
 بخلاف بقية الادهان (فلو اكله) او استعطه
 (او ادهن بزيت او حل) يفتح المهمة الشيرج
 في ادنه لا يجب دم لاصدقة (انما قال) بخلاف
 المسك والعنبر والاعانة والسكافور ونحوها
 مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء
 بالاستعمال) ولو على وجه التداوي ولو
 جعله في طعام قوطي فلا شيء فيه وان لم يطعم
 وكان مغلوبا كره اه كنتم طيب ونفاح
 (او لبس محيطا) اي ما معتادا او ارتزاه
 او وضعه على كفيه لا شيء عليه (او ستر رأسه)
 بمعتاد ما يجعل اجابة رعدا وفي الاقل صدقة
 (يوما كاملا) او ليلة كاملة (او نزعها ايلالا
 واراد) على اليوم (كالبس) ما لم يرم على
 واعاده نهارا ولو جميع ما يلبس (مالم يرم على
 انترك لللبس) عند ابعث الجزاء كقر للاول والا
 وكذا يتعد الجزاء (لو لبس يوما فارتد يوما
 لبسه) ثم دم على لبسه يوما فارتد يوما
 ايضا لانه محظور فكان الدوام محرم وهو لا يسه
 الا بئذ او دوام اللبس بعد ما احرم وهو لا يسه
 كانشاته بعده

فان لبسه يوما كاملا عليه دم هندية (قوله ولو مكرها او ناعما) مثلهم ما الجاهل كافي البحر (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما اذا كان به حتى فاحتاج الى اللبس لها فزالته واصابه من ض آخر او حتى غيرها ولبس فعليه كفارتان كقرن الاول والا اذا حضره العدو فاحتاج الى اللبس للقتال اما ما لبسها اذا خرج اليه وبزعمها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فزال ذلك البرد واصابه برده غير الاول عرف ذلك

انه اذا لبس شيئا من الخيط طلع برده من سائر بزرع ويلبس كذلك ثم زال ذلك البرد واصابه برده غير الاول عرف ذلك بوجه من الوجوه المفيدة لمعرفة فليس لذلك انه يجب عليه كفارتان بحر وقوة في النهر (قوله فليس في صين) افاد بذلك انه لبس ما على موضع الضرورة اما لو لبس ما على موضعين مستقلين موضع الضرورة وغيره كما اذا اضطر الى لبس العمامة فلبسها مع القميص او غير ذلك فعليه كفارتان كفارة الضرورة وبخبرها وكفارة الاختيار ولا يخير فيها الا في جنس هذه المسائل ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنسية مبتدأة بل يجعل الكحل للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنسية مبتدأة هندية (قوله واثم) لانه ليس الزائد من غير ضرورة قال في البحر والحاصل انه لا اثم اذا كان لعذر واثم ان كان لغيره ولم ار لهم صريح ما دل على ذلك والتمسك بالدم والتصدق مفكر لهذا الذنب من بل من غير ضرورة ولا بد منها معه وينبغي ان يكون مبنيا على الاختلاف في الحدود هل هي مكفرة او لا وهل يخرج الحج عن ان يكون مبرورا بارتكاب هذه الجنسية وان كفر عنها الظاهر بخلافه لا يخرج اه قلت الظاهر انه لا يكون مبرورا لان المبرور هو المكفر للذنوب وهو مقيّد بعدم الرقت ونحوه في الحديث من حج ولم يرفث ولم يمسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه (قوله ولو يقن الخ) اما ما دام في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة هندية (قوله كفارة اخرى) كفارة اختيار هندية (قوله كالكل) هو الصحيح كافي الهندي والراجح رواية فلو عصب رأسه بعصاة فاخذت قدر الربع من رأسه لم يمسح دم وان اقل فصدقة بحر (قوله ووضع) عطف على قوله بتغطية (قوله بلا ثوب) كذا ذكره في البحر ولم يبين حكم ما اذا كان الوضع ثوب وظاهره كراهة التحريم واما لزوم الدم فلم يتحقق موجه لان اقل ما يوجب تغطية ربع الوجه والانف بخصوصه لا يصلح الربع (قوله اي ازال) افاد ان حكم التنف والقص والطلاء بالنورة والقلم بالاسنان حكم الخلق وهو كذلك كافي الهندي (قوله ربع رأسه) سواء بقي بعد ذلك شيء من الرأس ام لا كاصح ليس على رأسه الا مقدار ربع ولو لم يزل بل تب تبرز او بارفلاشي عليه لانه ليس للزينة بل هو شين وقبح واعتبار الربع بالرأس واللبنة للشارة الى انه لا يعتبر في غيرهما فلا يجب الدم الا بحق كل الغنذ والساق والصدر لا يربعها كافي البحر (قوله او حلق محاسنه) جمع محجمة بفتح الميم موضع المحجمة من العنق وبالكسر فارورة الحجام وكذا المحجم بطرح الهاء بحر (قوله والافصدقة) اي ان لم يجمع بين الحلق والحجامة وهو صادق بما اذا لم يخلق ولم يحجم ولا شيء فيه وبما اذا احتجم ولم يخلق ولا شيء فيه ايضا لان المحرم لا يبيح الحجامة كما مر وبما اذا حلق ولم يحجم وهي المرادة اه حلي (قوله كافي البحر عن القنح) قال في النهر لم ار ذلك في نسختي من القنح (قوله او حلق احدي ابطيه) ذكر هنا الحلق وفي الاصل التنف وهو السنة كافي البحر ولو بقي من الابط شيء لا يلزمه الدم وان كلن قليلا قال الاستيعابي ولو حلق من احد الاطمين اكثر وجبت الصدقة وما في المحيط والجنسية ضعيف كما اوضحه في النهر (قوله او عانته) اي او حلق عانته والخلق فيها هو السنة لما في الحديث عشر من السنة منها الاستعداد ونفسه خلق العانة بالحديد بحر (قوله كاهن) ضمير يرجع الى الثلاثة قبله وانما قيد به لان الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز في هذه الاعضاء بالافصدقة على البعض فلا يكون حلق البعض ارتفاعا كاملا بخلاف ربع الرأس واللبنة فانه معتاد لبعض الناس بالعراق وارض العرب (قوله فلو تعدد المجلس) بان قص في كل مجلس عضوا تعدد الدم فليزى اربعة دما لان الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة فيتعبد التداخل بانماذج المجلس كافي اي السجدة سواء كثر الاول والا وفي الاول خلاف بحر حلي عن البحر (قوله الا اذا اتخذ الحلق) اي فيتخذ الجزاء وان اختلف المجلس بحر (قوله حلق ابطيه) لا رواية فيه ولقائل ان يقول بتعدد الجزاء نظرا الى تعدد الحلق وقامه في الحلق (قوله او رأسه في اربعة) قال في الهندي ولو حلق في مجلس واحد ربع رأسه وفي مجلس آخر ربعه ثم يلزمه دم واحد ما لم يكفر للاول (قوله او يد او رجل) فلو لم يعد ذلك في اخرى او رجلا ان كان في مجلس واحد فعليه دم واحد وان كان في مجلسين فعليه دمان ولو انكر شرطه المحرم وتعلق فاخذ لاشي عليه

وربما كان هذا ولو لم يمسح الدم
تعددت الحركات ولو اضطر الى قنح فليس عليه
اولى فلو تعدد سبب اللبس فاحتاج الى اللبس لها فزالته واصابه من ض آخر او حتى غيرها ولبس فعليه كفارتان كقرن الاول والا اذا حضره العدو فاحتاج الى اللبس للقتال اما ما لبسها اذا خرج اليه وبزعمها اذا رجع فعليه كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو فزال ذلك البرد واصابه برده غير الاول عرف ذلك

هندية ولو واحد شاربها فلا يصح انه يجب نصف صاع لان عند الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة ثم (قوله او طواف للقنح) لا خصوصية لطواف القدوم بل ظاهر كلامهم يقتضي وجوب الشاة فيما اذا طاف للتطوع جنباً كافي البحر لوجود العلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقدوسيق مساق التعليق تقدير السؤال كيف سقوا بين القدوم والصدرة في وجوب الدم بالطواف جنباً مع ان الاول سنة والثاني واجب فاجاب بان الاول واجب بالشروع فساوى الثاني واعتزله في البحرية قوله وقد يقال ان ما وجب ابتداء وهو الصدرة اقوى مما وجب بالشروع اه واجب بانه ان لم يساوي بينهما جعل الصدرة في حكم طواف الزيارة يراد السؤال بان احدهما فرض والثاني واجب فاحد المحظورين اعني التسوية بين طواف الزيارة او القدوم لازم فالترجم هو ما هو التسوية بين الواجب ابتداء والواجب بعد الشروع نهر واجاب الحلي بان العبرة لوجوب الدم حاله تلبسه بالطواف وهو جنب لما قبل ذلك فلا تأثيرة واحدة ما يكونه واجبا بايجابه تعالى والاخر بايجاب العبد اه وفيه ان اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس كذلك لانه اذا طاف للركن جنباً وجب بدنه واما السعي فاجب جنباً فلا يوجب شيئا سواء كان سعي حج او عمرة لانه عبادة تؤدى في غير المسجد والاصل ان كل عبادة تؤدى في غير المسجد في احكام المناسك لا تجب الطهارة لها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وري الجمار (قوله او للقرض محدثا) وذلك لانه داخل في نقصان الركن فصار كترك شوط فيه وقيد بالحدث لانه لو طاف وعلى ثوبه او على بدنه نجاسة اكثرت من قدر الدرهم فانه لا يلزمه شيء لكنه يكره لادخال النجاسة المسجد ولو طاف منكشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه فانه يلزمه دم اترك الواجب وقيد بالقرض وهو الاكثر لانه لو طاف اقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فانه يتقن منه ما شاء بحر (قوله ولو جنباً فبدنه) اي ولو طاف للقرض جنباً فالواجب بدنه لان الجنسية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنه الطهارات متفاوت بين المحدثين والحائض والنفساء كالجنسية وقيد بالقرض لانه لو طاف الاقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعده) اي الطواف الشامل للقدوم والصدرة والقرض فان اعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم اعاده سقط موجه اه حلي قال في البحر الواجب احد الشئيين اما لزوم الدم او الاعادة والاعادة هي الاصل مادام يمكنه ان يكون الجابر من جنس المحبوس ونهني افضل من الدم (قوله والا يصح وجوبها) اي وجوب الاعادة المقبومة من قوله بعده وهذا ايضا شامل للقدوم والصدرة والقرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنباً يلزمه الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدوم ففي الصدرة والقرض اولي اه حلي واذا اعاد طواف الركن بعد ايام الفرض لم يمسح دم للتأخير عند الامام بحر (قوله ونهني في الحديث) لقصور الجنسية فيه (قوله وان اعتبر الاول) عطف على وجوبها وهو قول الكرخي وهذا الرازي الى ان الثاني هو المعتبر وثمره الخلاف ما ذكره الشرح من اعادة السعي وان قال في البحر لا ثمره ومحل الخلاف في الحديث الاكبر اما الاصغر فاتفقوا انه اذا اعاده ان المعتبر هو الاول والثاني جابر له وان كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدوم حلي عن الشربة لايمة (قوله لو طاف للعمرة) اي كاهن او اكثر اما لو طاف اقله محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء ولو طاف اقله جنباً وجب عليه دم ونجيب الاعادة في الاكبر ونسحب في الاصغر والقياس ان لا يكتفى بالشاة فيما اذا طاف لها جنباً لان حكم الجنسية اغلظ من الحدث لكن اكتفى بها استحسانا (قوله فعليه دم) ما لم يعده فلو اعاد الطواف طاهر الا يلزمه شيء لارتفاع النقصان بالاعادة والافضل ان يعيد السعي لانه تبع للطواف وان لم يعده فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل اعادة طوافها في غير القارن اما القارن اذا دخل يوم الضر فلا اعادة عليه كما اوضحه صاحب البحر (قوله لانه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه انه اذا طاف اقل طوافها لم يجدنا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو تبدعهم) فلا فرق في وجوب الدم بين ان تكون الاقضية باختياره او لا كان كانت بدنية كافي الهندي والتدبغخ والنون وتشديد الدال المهمة الهروب اه حلي وفيه ان التدبير لان حفظ المال واجب كحفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم فيه لا عدول به بغيره هنا (قوله قبل الامام) اراد بالاقضية قبله الدفع من عرفات قبل غروب الشمس سواء كان مع الامام او وحده وسواء كان الامام اربعة لان استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(او طاف للقنح) لا خصوصية لطواف القدوم بل ظاهر كلامهم يقتضي وجوب الشاة فيما اذا طاف للتطوع جنباً كافي البحر لوجود العلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقدوسيق مساق التعليق تقدير السؤال كيف سقوا بين القدوم والصدرة في وجوب الدم بالطواف جنباً مع ان الاول سنة والثاني واجب فاجاب بان الاول واجب بالشروع فساوى الثاني واعتزله في البحرية قوله وقد يقال ان ما وجب ابتداء وهو الصدرة اقوى مما وجب بالشروع اه واجب بانه ان لم يساوي بينهما جعل الصدرة في حكم طواف الزيارة يراد السؤال بان احدهما فرض والثاني واجب فاحد المحظورين اعني التسوية بين طواف الزيارة او القدوم لازم فالترجم هو ما هو التسوية بين الواجب ابتداء والواجب بعد الشروع نهر واجاب الحلي بان العبرة لوجوب الدم حاله تلبسه بالطواف وهو جنب لما قبل ذلك فلا تأثيرة واحدة ما يكونه واجبا بايجابه تعالى والاخر بايجاب العبد اه وفيه ان اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس كذلك لانه اذا طاف للركن جنباً وجب بدنه واما السعي فاجب جنباً فلا يوجب شيئا سواء كان سعي حج او عمرة لانه عبادة تؤدى في غير المسجد والاصل ان كل عبادة تؤدى في غير المسجد في احكام المناسك لا تجب الطهارة لها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وري الجمار (قوله او للقرض محدثا) وذلك لانه داخل في نقصان الركن فصار كترك شوط فيه وقيد بالحدث لانه لو طاف وعلى ثوبه او على بدنه نجاسة اكثرت من قدر الدرهم فانه لا يلزمه شيء لكنه يكره لادخال النجاسة المسجد ولو طاف منكشف العورة قدر ما لا تجوز الصلاة معه فانه يلزمه دم اترك الواجب وقيد بالقرض وهو الاكثر لانه لو طاف اقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فانه يتقن منه ما شاء بحر (قوله ولو جنباً فبدنه) اي ولو طاف للقرض جنباً فالواجب بدنه لان الجنسية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنه الطهارات متفاوت بين المحدثين والحائض والنفساء كالجنسية وقيد بالقرض لانه لو طاف الاقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعده) اي الطواف الشامل للقدوم والصدرة والقرض فان اعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم اعاده سقط موجه اه حلي قال في البحر الواجب احد الشئيين اما لزوم الدم او الاعادة والاعادة هي الاصل مادام يمكنه ان يكون الجابر من جنس المحبوس ونهني افضل من الدم (قوله والا يصح وجوبها) اي وجوب الاعادة المقبومة من قوله بعده وهذا ايضا شامل للقدوم والصدرة والقرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنباً يلزمه الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدوم ففي الصدرة والقرض اولي اه حلي واذا اعاد طواف الركن بعد ايام الفرض لم يمسح دم للتأخير عند الامام بحر (قوله ونهني في الحديث) لقصور الجنسية فيه (قوله وان اعتبر الاول) عطف على وجوبها وهو قول الكرخي وهذا الرازي الى ان الثاني هو المعتبر وثمره الخلاف ما ذكره الشرح من اعادة السعي وان قال في البحر لا ثمره ومحل الخلاف في الحديث الاكبر اما الاصغر فاتفقوا انه اذا اعاده ان المعتبر هو الاول والثاني جابر له وان كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدوم حلي عن الشربة لايمة (قوله لو طاف للعمرة) اي كاهن او اكثر اما لو طاف اقله محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فينقص منه ما شاء ولو طاف اقله جنباً وجب عليه دم ونجيب الاعادة في الاكبر ونسحب في الاصغر والقياس ان لا يكتفى بالشاة فيما اذا طاف لها جنباً لان حكم الجنسية اغلظ من الحدث لكن اكتفى بها استحسانا (قوله فعليه دم) ما لم يعده فلو اعاد الطواف طاهر الا يلزمه شيء لارتفاع النقصان بالاعادة والافضل ان يعيد السعي لانه تبع للطواف وان لم يعده فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل اعادة طوافها في غير القارن اما القارن اذا دخل يوم الضر فلا اعادة عليه كما اوضحه صاحب البحر (قوله لانه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه انه اذا طاف اقل طوافها لم يجدنا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو تبدعهم) فلا فرق في وجوب الدم بين ان تكون الاقضية باختياره او لا كانت بدنية كافي الهندي والتدبغخ والنون وتشديد الدال المهمة الهروب اه حلي وفيه ان التدبير لان حفظ المال واجب كحفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم فيه لا عدول به بغيره هنا (قوله قبل الامام) اراد بالاقضية قبله الدفع من عرفات قبل غروب الشمس سواء كان مع الامام او وحده وسواء كان الامام اربعة لان استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

بأنه حق من وقت نحره زمان وقف ليلة لا شيء عليه انفا لان الجزء الاول من وقومه اعتبر ككنا
 والجزء الثاني اعتبر واجبا جرح قوله والغروب قصده ان مراده بالافاضة قبل الامام الا فاضة قبل الغروب
 لما قدمنا (قوله ويسقط الدم بالعود) لانه استدرك المتروك (قوله ولو بعده في الاصح) اي بعد الغروب والخلاف
 جار فجا اذا عا قبله ايضا كما في الجرح (قوله سبع القرص) بفتح السين واصله الى القرص بيانية اي سبع هي
 القرص اي سما قبل ذلك والا فالقرص منها اربعة حلي قال الكمال الذي ندين الله به ان لا يجوز اقل من السبع
 ولا يجزئ بعضه شيء قال صاحب الجرح وهذا من اجتهاده المخالفة لاهل المذهب فاطية وقال العلامة قاسم
 تليد الكمال لا يعول على ما خالف المنقول من اجتهاد شيخنا (قوله ما يكمله) وهو ثلاثة اشواط سواء كان ذلك
 في ايام النحر او بعد النحر فاعا اذا طاف للصدر بعد الزمة صدقة لتأخير بعض طواف الركن عن ايام النحر
 حلي عن الهندية (قوله ثم ان بقي اقل الصدر) اي بذمته وهو الذي اخذ للركن صدقة وقوله والاى وان بقي
 بذمته اكثر بان طاف ستة اشواط للصدر فانتقلت للركن ثلاثة فالباقية منه اربعة اشواط بالشوط المتروك
 قدم والحاصل ان عليه في تركه اقل من طواف الزبارة دما وفي تأخير صدقة وفي تركه الاكثر من طواف
 صدر دم وفي تركه اقل صدقة وقوله وتكررا كثره في محرم لان لا اكثر حكم الكل مكانه لم يطف اصلا
 بواحد من وقومه في حق من (قوله وما عدا من من محظورات الاحرام ايج بالحق) (قوله حتى يطوف) ولوطاف
 صدر لانه يفسد اليه كما تقدم قال في المذكر المستحق ولو ترك كل طواف العمرة بقى محرم كذلك لانه ركن
 كان لقيستاني (قوله ان بقدر ارض) اي فيلزمه حينئذ دم واحد قال في الهندية ولو جامع مرة بعد اخرى
 على وجه ركن واحد لاحتلاله بيلزمه ذلك اكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد او مجلسين
 مستعددة فوفى في محرم وبذمته ركن باطلا لانه لا يخرج عن الحج الا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستعدة
 ان قصده حرم وهو يعيل لاحراز كرت متحدة فكفاه دم واحد ولم ينافس في ظاهرها رواية ان المحرم اذا
 جامع النساء وركب احرامه وفاد ما يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه ان يعود
 كما كان حراما ويلزمه دم واحد (قوله ولا يتحقق الترك الخ) لانه غير وقت هندية (قوله بلا عذر) راجع الى
 قومه وتركه الى قوله وركب فلو تركه بعد ركوبه كذلك لانه عليه ثم في غير حالة العذر انما يلزمه الدم بالركوب
 لا بعده ما شيا ما لو اذ به بعد ما حل وجامع يلزمه دم لان السعي غير وقت في نفسه بل ان شرط ان يأتي به
 من عسوف وقدر وجد مجرا قوله ولو قوف بجمع) اي بغير عذر اما اذا تركه به فلامد عليه بجرح (قوله والركن
 كما يجب فيه دم واحد ان احسن متحدا وتما يفتق اترك بغروب الشمس من آخر ايام الرمي وهو الرابع
 ركنه بغير قربة لا يوافي مادامت لا يذم بغيره فلامد ممكنة فيدم على التأليف ثم تأخيرها يجب دم عند
 ما دام خلافه ما قوله في يوم واحد ولو يوم النحر لانه نكس نام (قوله والركن الاول) تكرار محض لانه
 فيه بل فيه ضرر من جهة قومه عودا فيجوز قوله اكثر اليه مع انه تعالى الرمي في اي يوم حلي (قوله او اكثر)
 بان يترك اربعة من اركان واحدة عشرة حصاة من اي يوم من الايام الثلاثة بعده لان لا اكثر حكم اسكل بحر
 وقوله وحقوق حل الخ (قوله لان خلق يتوف بارمان والمكان عند الامام في حق الغنمان بالدم لافي حق
 تخليل) قوله دم دم دم دم (قوله لا يختص بالحق) اي اهما بالحرم ولهم بايام النحر
 قوله ثم قصص في ذلك في قوله (قوله وكذا الخ) شاربه في ان ذكر العمرة في كلامه انما في (قوله او قبل)
 طين وها في احسن من ما وصفت في اجنية وروجه او منه راغاه ان الامر في حسم الاجنية وان
 وقت فيه اسون ورحب بها من ارض من ارضه فاني فانه لا شيء عليه كقوله كركر ولوطال انظر ان كركر
 ولم لا حننهم ويرجى شيئا هندية (قوله ردا) هو الموافق لما في الاصل واختاره في الهداية انه يذكر في
 وشروط في الجماع الصغير الاتزال وحجمه فاني خان في شرحه ليكون جاعا من وجه فان الحرم هو الجماع
 صورة ومعنى او معنى فقطوه وبالاتزال ويجزى هذا القولان فيما اذا جامع فيبادون الفرج وظاهر كلامهم
 لزوم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف او بعده قبل الحلق او بعد الحلق قبل الطواف ولا يضر مساواة الدواي
 لجماع حقيقة في الثالثة وان اختلفت موجبه في الصورتين الاولى فان الجماع في الاولى مفسد وفي الثانية
 موجب للبدنة قال في الجرح وانما لم يفسد الحج بالدواي كما يفسد بها الصوم لان فسادهما على بالجماع حقيقة

(قوله ويسقط الدم بالعود) اي بعد الغروب والخلاف جار فجا اذا عا قبله ايضا كما في الجرح (قوله سبع القرص) بفتح السين واصله الى القرص بيانية اي سبع هي القرص اي سما قبل ذلك والا فالقرص منها اربعة حلي قال الكمال الذي ندين الله به ان لا يجوز اقل من السبع ولا يجزئ بعضه شيء قال صاحب الجرح وهذا من اجتهاده المخالفة لاهل المذهب فاطية وقال العلامة قاسم تليد الكمال لا يعول على ما خالف المنقول من اجتهاد شيخنا (قوله ما يكمله) وهو ثلاثة اشواط سواء كان ذلك في ايام النحر او بعد النحر فاعا اذا طاف للصدر بعد الزمة صدقة لتأخير بعض طواف الركن عن ايام النحر حلي عن الهندية (قوله ثم ان بقي اقل الصدر) اي بذمته وهو الذي اخذ للركن صدقة وقوله والاى وان بقي بذمته اكثر بان طاف ستة اشواط للصدر فانتقلت للركن ثلاثة فالباقية منه اربعة اشواط بالشوط المتروك قدم والحاصل ان عليه في تركه اقل من طواف الزبارة دما وفي تأخير صدقة وفي تركه الاكثر من طواف صدر دم وفي تركه اقل صدقة وقوله وتكررا كثره في محرم لان لا اكثر حكم الكل مكانه لم يطف اصلا بواحد من وقومه في حق من (قوله وما عدا من من محظورات الاحرام ايج بالحق) (قوله حتى يطوف) ولوطاف صدر لانه يفسد اليه كما تقدم قال في المذكر المستحق ولو ترك كل طواف العمرة بقى محرم كذلك لانه ركن كان لقيستاني (قوله ان بقدر ارض) اي فيلزمه حينئذ دم واحد قال في الهندية ولو جامع مرة بعد اخرى على وجه ركن واحد لاحتلاله بيلزمه ذلك اكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد او مجلسين مستعددة فوفى في محرم وبذمته ركن باطلا لانه لا يخرج عن الحج الا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستعدة ان قصده حرم وهو يعيل لاحراز كرت متحدة فكفاه دم واحد ولم ينافس في ظاهرها رواية ان المحرم اذا جامع النساء وركب احرامه وفاد ما يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه ان يعود كما كان حراما ويلزمه دم واحد (قوله ولا يتحقق الترك الخ) لانه غير وقت هندية (قوله بلا عذر) راجع الى قومه وتركه الى قوله وركب فلو تركه بعد ركوبه كذلك لانه عليه ثم في غير حالة العذر انما يلزمه الدم بالركوب لا بعده ما شيا ما لو اذ به بعد ما حل وجامع يلزمه دم لان السعي غير وقت في نفسه بل ان شرط ان يأتي به من عسوف وقدر وجد مجرا قوله ولو قوف بجمع) اي بغير عذر اما اذا تركه به فلامد عليه بجرح (قوله والركن كما يجب فيه دم واحد ان احسن متحدا وتما يفتق اترك بغروب الشمس من آخر ايام الرمي وهو الرابع ركنه بغير قربة لا يوافي مادامت لا يذم بغيره فلامد ممكنة فيدم على التأليف ثم تأخيرها يجب دم عند ما دام خلافه ما قوله في يوم واحد ولو يوم النحر لانه نكس نام (قوله والركن الاول) تكرار محض لانه فيه بل فيه ضرر من جهة قومه عودا فيجوز قوله اكثر اليه مع انه تعالى الرمي في اي يوم حلي (قوله او اكثر) بان يترك اربعة من اركان واحدة عشرة حصاة من اي يوم من الايام الثلاثة بعده لان لا اكثر حكم اسكل بحر وقوله وحقوق حل الخ (قوله لان خلق يتوف بارمان والمكان عند الامام في حق الغنمان بالدم لافي حق تخليل) قوله دم دم دم دم (قوله لا يختص بالحق) اي اهما بالحرم ولهم بايام النحر قوله ثم قصص في ذلك في قوله (قوله وكذا الخ) شاربه في ان ذكر العمرة في كلامه انما في (قوله او قبل) طين وها في احسن من ما وصفت في اجنية وروجه او منه راغاه ان الامر في حسم الاجنية وان وقت فيه اسون ورحب بها من ارض من ارضه فاني فانه لا شيء عليه كقوله كركر ولوطال انظر ان كركر ولم لا حننهم ويرجى شيئا هندية (قوله ردا) هو الموافق لما في الاصل واختاره في الهداية انه يذكر في وشروط في الجماع الصغير الاتزال وحجمه فاني خان في شرحه ليكون جاعا من وجه فان الحرم هو الجماع صورة ومعنى او معنى فقطوه وبالاتزال ويجزى هذا القولان فيما اذا جامع فيبادون الفرج وظاهر كلامهم لزوم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف او بعده قبل الحلق او بعد الحلق قبل الطواف ولا يضر مساواة الدواي لجماع حقيقة في الثالثة وان اختلفت موجبه في الصورتين الاولى فان الجماع في الاولى مفسد وفي الثانية موجب للبدنة قال في الجرح وانما لم يفسد الحج بالدواي كما يفسد بها الصوم لان فسادهما على بالجماع حقيقة

بابين والجماع معنى دونه ولم يلحق به (قوله وانزل) قيد لم يستلزم ان لم يترك فيه ما لا شيء عليه ولم يفسد حرمه
 بجماع البهجة مع الاتزال كما يفسد من الجرح (قوله او انزل الحاج الخاق) هذا عند الامام وعندهما لا يلزم
 بالتأخير في المسائل شي وقيد بالحاج لان حلق المعتر لا يتوقف بالزمان كما مر وكذا طوافه فلا يلزم تأخيرهما
 شيء (قوله او طواف الفرض) اي بغير عذر فلو كانت حائضا او نساء فظهرت بعد ايام النحر فلا شيء عليها وهذا
 اذا حاضت قبلها اما اذا حاضت فيها بعد التمكن من الطواف وجب الدم للتفرط فيما تقدم ابوالسعود وانما قيد
 بطواف الفرض لان طواف الصدر والسعي لا يلزم تأخيرهما شي لعدم توقفا بالزمان (قوله فيجب) لا وجه
 للتفريق فالاولى جعلها مستقلة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجب عندنا وعند مالك واحد (قوله الرمي) اي رمي
 جرة العقبة (قوله لغير المفرد) وهو القارن والمتنوع اما المفرد فاقباله ثلاثة الرمي والحلق والطواف ولما ذبحه
 طيس بواجب فلا يترتب عليه ونأخيه بجرح (قوله قبل الرمي) وكذا الوطاف القارن والمتنوع قبل الذبح لان
 الطواف اذا كان لا يلزم بتقديمه على الرمي المتقدم على الذبح شيء فمن باب اولي ان لا يلزم في تقدمه على الذبح
 الواجب في القارن والمتنوع وقول الحلي انما لم يذكر الذبح لان كلاهما في المفرد فيه نظرقانه ذكر الاشياء الاربعة
 وهي تحق في غيره (قوله والحلق) اي ان طاف قبل الحلق لا شيء عليه لكن لا يحل بهذا الطواف بل حتى يحلق
 وانما يلزم الدم ان حلق قبل الرمي مطلقا اذ يحق قبل الرمي وكان قارنا او متعصا كما في الجرح وغيره (قوله نعم يكره)
 اي كراهة تنزيه كما يفسد عما تقدم (قوله كالا شيء على المفرد) من دم وصدقة وهذا مما يرد على الحلي في قوله
 السابق انما لم يذكر الذبح الخ (قوله على المذهب) وقيل يلزمه ثلاثة دماء كما مشى عليه صاحب الهداية في بعض
 المواضع (قوله كاحرره المصنف) هو قد اقتطع بعض عبارة صاحب الجرح في نسبة التحريم الى المصنف وهو
 ناقله نظروا صاحب الجرح عن صاحب الهداية انه جرى على قول بعض مشايخنا وان كان خلاف المذهب
 وادعى الاتقياني ان في كلامه خطا وساقضا وقال الكمال انه سبق فلم (قوله وبه اندفع الخ) الضمير راجع
 الى غير مذكور وهذا هو راجع الى نص محمد في الجماع الصغير على ان احاد الذين للقران والاخر لتأخير الفلك
 عن وقته كما نقله في الجرح (قوله ما توهمه بعضهم) كما صاحب الهداية (قوله من جعل الدمين للعبادة) وجهه
 صاحب الهداية انه يجب عليه دم بالحلق في غيراونه لان اوانه بعد الذبح ودم لتأخير الذبح عن الحلق (قوله
 اقل من عضو) ولما كثره كجر (قوله في الخزانة الى آخره) ضعيف كما افاده صاحب الجرح فالاولى حذفه (قوله
 قبضة) بضم القاف وقصها (قوله وظاهر الخ) لانه قال وفيما دونها لانه لو اراد الزمانية لا يتأق لها دون
 (قوله او حلق شارب) سمي شاربيا مجازا ووجب الصدقة فيه هو المذهب لانه عضو صغير سواء حلق بعضه
 او كله (قوله) ورد في الحديث الشريف احفوا الشوارب واعفوا النعبي واحفوا بضم الهمزة والغاء امر من حذف
 الشارب حنوا وبقصها من احق لان حفا واحق لغتان قاموس واعفوا بضم الهمزة والغاء امر من حفا
 يعفوا عفا اذا كثر وبقصها امر من اعنى الشيء بعفيه اعفاء كثر ووفره فالفعل متعد ولازم والسنة
 في الاعمية ان تكون قدر القبضة فما زاد يقطع والمردا بحفا الشارب قطع ما طال عن الشفتين منه حتى تبدو
 الشفة العليا ويستحب الابتداء بقص الجهة اليمنى من الشارب لحديث كان يجب التيامن في ظاهره وترجله
 وتعمله وفي شأنه كاه واختلفوا في كيفية قص الشارب هل بقص طرفاه ايضا وهما المسيان بالسبائين
 ام بتركه كما يفعل كثير من الناس قيل لا بأس بتركه ما وقيل يكره لما فيه من التشبه بالجوس وذكره ولله
 صلى الله عليه وسلم الجوس فقال انهم وفرون سبائهم ويحلقون لحاهم فخالقهم ابوالسعود عن العلامة
 نوح وظاهره ان تطويل السبال مكرهه تحريما للتشبه المذكور (قوله او بعض رقبته) ولما كثرها (قوله انما فيه)
 جمع ظفر وهو من الانسان وكل حيوان بالظاء وكون الظاء وتضم ولا تكسر الظاء وحكي ابو على كسرهما
 مع لسان الظاء ذكره المنذري في شرح ابى داود ابوالسعود (قوله الى ستة عشر) اغا زاده وان غيره من المصنف
 لانه يعلم منه حكم صورة المصنف بالاولى (قوله وقد استقر الخ) هذا هو الموافق لما في المتبررات كالهداية
 وشروحها خلافا لما في الوقاية وفيه ما في الدرر واوضح الاصلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجمع افاده
 العلامة نوح (قوله فينقص ماشاء) هو الموقول عليه وما في الجرح الاخر انه ينقص نصف صاع وضعيف (قوله
 او طاف للقدم) او طوعا (قوله واحد الجمار الثلاث) التي فيما بعد يوم النحر (قوله وكما مر) اي ينقص ماشاء

او انما يكتفه او جامع بهجة وانزل (اواخر)
 الحاج (الحلق) او طواف الفرض عن ايام
 النحر) وقوله ما يجر او قدم سكا على آخر
 فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح
 احسن المفرد ثم الحلق ثم الطواف للركن
 لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق
 ثم بركب ركب الرمي لان ذبحه لا يجب
 الا اذا حلق قبل الرمي فان حلق قبل ذبحه دم
 (ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه من
 لتأخير دم وذبحه ما توهمه بعضهم من
 المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم من
 جعل الدمين للعبادة (وان طيب) جوابه قوله
 الا ان تصدق (اقل من يوم) في الخزانة في الساعة
 او ايسر اقل من يوم) في الخزانة في الساعة
 نصف صاع وفيما دونها قبضة وطاهر
 ان الساعة فلكية (او حلق) شارب او اقل من
 ربع ساعة (او حلق) شارب او اقل من
 اقل من خمسة اذ فيه او خمسة) الى ستة
 عشر (متفرقة) من كل عضو اربعة وقد استقر
 ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ دما
 فينقص ماشاء (او طاف للقدم) ويوجب
 محدنا او ترك ثلاثة من سبع الصدر
 لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع
 (او احدى الجمار الثلاث) ويوجب لكل حصاة
 صدقة الا ان يبلغ دما فينقص

حبي (قوله واذا جلد ادى) هو عين ما في البحر الزاخر وتقدم نفيه (قوله او حلت رأس محرم او حلال) اعلم ان المسئلة بالقصة العقلية على اربعة اقسام اما ان يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة وعلى الخالق الدم او الخالق حلالا والمخلوق محرم ما فكذلك الحكم فيه وانما صار خاتمة من الخالق الحلال باعتبار ان شعر المحرم استحق الامن وقد ازاله عنه فكان جائزا او كان الخالق محرم ما والمخلوق حلالا فيجب على الخالق الصدقة وهي غير مقدرة بنصف الصاع او كانا حلالين فلا شيء عليهما وقوله او حلال ظاهره انه يلزمه في هذه نصف صاع مع انها غير مقدرة به كما قدمناه في كلامه نحو من افاده صاحب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره ولو الف غير محرم (قوله كالفطرة) افاد ان التقييد بنصف الصاع من المبراة فيجوز اخراج الصاع من التمر والشعير كذا في انه مستثنى (قوله او حلت) او قصر كافي البحر (قوله لغيره) كقوف الملائكة من برد او مرض او ليس السلاح لاقتال خاتمة والظاهر ان المراد بالخوف الظن لا الزم فيجوز للعدو رفقية رأسه مثلا واستبدنه باخبط لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بهما ولو العمامة عليها حرام غير موجب للدم خلافا لما في البحر من لزومه كانه عليه الشرع لا في (قوله ذبح) اشار به الى انه يخرج عن العمدة بالذبح حتى لو هلك المذبح او سرق لشيء عليه بخلاف ما اذا سرق وهو حي فانه يلزمه غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز الاكل منه (قوله في الحرم) فان ذبح في غيره لا يجزئه عن الذبح لكن اذا تصدق بلحمه على ستة ما كين على كل واحد منهم قدر رقية نصف صاع من حنطة فانه يجوز لذ لا عن الاطعام ولا يختص بزمان (قوله او تصدق) اي على وجه التملك على قول الامام ومحمد ووجه ابن الهمام (قوله اصوع) على وزن ارجل جمع صاع (قوله على ستة ما كين) ظاهر كلامهم انه لا بد من التصديق على ستة ما كين لكل مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بثلاثة على اقل من ستة او اكثر لا يجوز لان العدد مخصوص عليه في الحديث (قوله ابن شاة) موافق كان في الحرم على اهله او لا وفي غيره والتصدق على فقره مكة افضل من غيره (قوله او تصدق) في موضع شاة لانه عباد في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بالاجل حشوته من غير انزال البحر (قوله في احد السبلين) السبلين كرويت وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع في الدرر وهو قولهما واحد في الرواية عن الامام (قوله من آدمي) اما وطئ البهيمة فلا يفسد مطلقا لقصوره بحر قوله ارسلتكم ولا رجوع على المكره كما ذكره الامام في شرحه في الموطأ والحدود على الحديث والحدود على الحديث وما في الفقه من ان جماع الصبي والصبي لا يفسد دجهمما تضعيف (قوله قبل وقوف فرض) بالنورين فيهما فتصلح السفل بخلافه عند الاضافة واذا فسده فسد الاحرام معه كما سرحوا في مواضع عديدة قاله في البحر واحترق من ذنوب المرداة اذ اجمع قبله فانه لا يفسده لكن يجب فيه بدنة قوله وكذا لو استدخلت الخ (انظر الفرق بين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد دجهم وبين استدخلها كرا الحمار قاله الحلبي قول تروق داني الشهوة فانه في النساء ثم فليكن في جانيهن قاسرة بخلافه اذا جامع بهيمة (قوله او ذكرا مقطوعا) ولو غير آدمي (قوله كجائز) حتى انه يجنب في النساء ما يجنب في الجائز خاتمة (قوله ويذبح) قال في البحر ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان (قوله ويقتضي) لان اداء الافعال بوصف الفساد لا ينوب عما لزمه بوصف البهيمة (قوله هل يجب فضاؤه) اي قضاء القضاء يعني غير ما عليه حلبي (قوله لم اوه) البحث لصاحب النهر قال وقيل من ماذ كرهه انه انما شرع مطلقا لا ملتزما لانه لا يلزمه الا قضاء الاول (قوله والذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة) فيه ان الاعادة فعل الواجب لئلا يفسد الفاسد اللهم الا ان يراد بالاعادة فعل ما قد فليس المراد الاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذه الجملة اذ لا فائدة فيها (قوله ولم يفترا) اي الرجل والمرأة قهستاني وعبر بالمرأة ليم المملوكة (قوله وجوبا) الحق ان الخلاف في الوجوب لاني الا تصيب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل ندبا) اي بل يندب التفرق في انقضاء وقت الاحرام بان ياخذ كل منهما طرا شافط طريق الانرجيح لا يرى احدهما احبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في القهستاني الوجوب عند خوف ان يوقع حشوت بل هو مستحب اذا خاف ان يعود اه والمراد بالخوف الطن وعن في المسئلة الثانية (قوله لم يفسد دجهم) قوله صلى الله عليه وسلم من وقع برفة ففسد دجهم (قوله ويجب بدنة

قوله واذا جلد ادى (قوله او حلت رأس محرم او حلال) اعلم ان المسئلة بالقصة العقلية على اربعة اقسام اما ان يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة وعلى الخالق الدم او الخالق حلالا والمخلوق محرم ما فكذلك الحكم فيه وانما صار خاتمة من الخالق الحلال باعتبار ان شعر المحرم استحق الامن وقد ازاله عنه فكان جائزا او كان الخالق محرم ما والمخلوق حلالا فيجب على الخالق الصدقة وهي غير مقدرة بنصف الصاع او كانا حلالين فلا شيء عليهما وقوله او حلال ظاهره انه يلزمه في هذه نصف صاع مع انها غير مقدرة به كما قدمناه في كلامه نحو من افاده صاحب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره ولو الف غير محرم (قوله كالفطرة) افاد ان التقييد بنصف الصاع من المبراة فيجوز اخراج الصاع من التمر والشعير كذا في انه مستثنى (قوله او حلت) او قصر كافي البحر (قوله لغيره) كقوف الملائكة من برد او مرض او ليس السلاح لاقتال خاتمة والظاهر ان المراد بالخوف الظن لا الزم فيجوز للعدو رفقية رأسه مثلا واستبدنه باخبط لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بهما ولو العمامة عليها حرام غير موجب للدم خلافا لما في البحر من لزومه كانه عليه الشرع لا في (قوله ذبح) اشار به الى انه يخرج عن العمدة بالذبح حتى لو هلك المذبح او سرق لشيء عليه بخلاف ما اذا سرق وهو حي فانه يلزمه غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز الاكل منه (قوله في الحرم) فان ذبح في غيره لا يجزئه عن الذبح لكن اذا تصدق بلحمه على ستة ما كين على كل واحد منهم قدر رقية نصف صاع من حنطة فانه يجوز لذ لا عن الاطعام ولا يختص بزمان (قوله او تصدق) اي على وجه التملك على قول الامام ومحمد ووجه ابن الهمام (قوله اصوع) على وزن ارجل جمع صاع (قوله على ستة ما كين) ظاهر كلامهم انه لا بد من التصديق على ستة ما كين لكل مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بثلاثة على اقل من ستة او اكثر لا يجوز لان العدد مخصوص عليه في الحديث (قوله ابن شاة) موافق كان في الحرم على اهله او لا وفي غيره والتصدق على فقره مكة افضل من غيره (قوله او تصدق) في موضع شاة لانه عباد في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بالاجل حشوته من غير انزال البحر (قوله في احد السبلين) السبلين كرويت وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع في الدرر وهو قولهما واحد في الرواية عن الامام (قوله من آدمي) اما وطئ البهيمة فلا يفسد مطلقا لقصوره بحر قوله ارسلتكم ولا رجوع على المكره كما ذكره الامام في شرحه في الموطأ والحدود على الحديث والحدود على الحديث وما في الفقه من ان جماع الصبي والصبي لا يفسد دجهمما تضعيف (قوله قبل وقوف فرض) بالنورين فيهما فتصلح السفل بخلافه عند الاضافة واذا فسده فسد الاحرام معه كما سرحوا في مواضع عديدة قاله في البحر واحترق من ذنوب المرداة اذ اجمع قبله فانه لا يفسده لكن يجب فيه بدنة قوله وكذا لو استدخلت الخ (انظر الفرق بين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد دجهم وبين استدخلها كرا الحمار قاله الحلبي قول تروق داني الشهوة فانه في النساء ثم فليكن في جانيهن قاسرة بخلافه اذا جامع بهيمة (قوله او ذكرا مقطوعا) ولو غير آدمي (قوله كجائز) حتى انه يجنب في النساء ما يجنب في الجائز خاتمة (قوله ويذبح) قال في البحر ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان (قوله ويقتضي) لان اداء الافعال بوصف الفساد لا ينوب عما لزمه بوصف البهيمة (قوله هل يجب فضاؤه) اي قضاء القضاء يعني غير ما عليه حلبي (قوله لم اوه) البحث لصاحب النهر قال وقيل من ماذ كرهه انه انما شرع مطلقا لا ملتزما لانه لا يلزمه الا قضاء الاول (قوله والذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة) فيه ان الاعادة فعل الواجب لئلا يفسد الفاسد اللهم الا ان يراد بالاعادة فعل ما قد فليس المراد الاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذه الجملة اذ لا فائدة فيها (قوله ولم يفترا) اي الرجل والمرأة قهستاني وعبر بالمرأة ليم المملوكة (قوله وجوبا) الحق ان الخلاف في الوجوب لاني الا تصيب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل ندبا) اي بل يندب التفرق في انقضاء وقت الاحرام بان ياخذ كل منهما طرا شافط طريق الانرجيح لا يرى احدهما احبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في القهستاني الوجوب عند خوف ان يوقع حشوت بل هو مستحب اذا خاف ان يعود اه والمراد بالخوف الطن وعن في المسئلة الثانية (قوله لم يفسد دجهم) قوله صلى الله عليه وسلم من وقع برفة ففسد دجهم (قوله ويجب بدنة

بدنة) سواء جامع مرة او مرارا ان اتحد المجلس واما ان اختلف فبدنة الاول وشاة للشاة بحر (قوله خاتمة الجنابة) لوجود الحلل الاول بالخلق هذا عليه المتون وخالف السجل وجماعة فاجبوا البدنة مطلقا ووضح رده في البحر (تمة) حكم القاون اذا جامع انه ان كان قبل الوقوف بعرفة وطواف العمرة فسد حجه وعمرته ولزومه دمان وتضارهما وسقط عنه دم القران وان كان بعد طواف العمرة او اكثره قبل الوقوف فسد الحج فقط ولزومه دمان ايضا وقضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف الزيارة لم يفسد وعليه بدنة الحج وشاة للعمرة وان كان بعد الحلق لزمه شاتان شاة الحج وشاة للعمرة على ما اختاره الاكثر (قوله ووطؤه في عمرته الخ) نحل كلامه عمرة المتعة (قوله وذبح) اي شاة (قوله ووطؤه بعد اربعة) الظاهر في نحل الاضمار (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه فانها تسد عنه سواء جامع قبل ان يطوف الاكثر او بعده وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذ ادى فرض عنه قاله ابو الهودود نقلا عن الزياطي (قوله اي حيوانا) اي غير ما استثنى بعد ذلك من الذئب والغراب والحدة فانه لاني في قتلها واما بقية الفواسق فليست بصيود فلا حاجة الى استثنائها واطلق في القتل فمثل ما اذا كان مباشرة او تباعا لكن في المباشرة لا يشترط التعدي فلو اناب نائم على صيد فقتله يجب عليه الجزاء واما في التسبب فلا بد من التعدي فلو نصب شبكة للصيد او حفرة لغيره فطرب ضمن لانه متعدي ولو نصب فطبا طائفة لنفسه فقتله به صيد فقات او حفرة حفرة للماء او الحيوان يساح قتل كالدب فعطب فيه صايد لاني عليه وكذا لو ارسل كلبا الى حيوان مباح واخذ ما يحرم او ارسل الى صيد في الحقل وهو حلال لغيره فقتل صيدا لاني عليه لانه غير متعدي (قوله بريا) هو ما يكون نواله في البر ولا عبرة بالثوى اي المكان والبحري ما يبيد بئس الاية سواء كان مأكولا ام لا وطير في البر لا يحل قتل لان مبيضة ومفرخة في الماء ويعيش في البر والبحر فكان صيد البر من وجه فلا يجوز كما في المحيط (قوله مستوحشا) اي يمنع نفسه عن قصده اما بقاؤه او يجتاحيه فخرج نحو الغنم والبق من الحيوانات الالهية نهر (قوله بامل خلقته) دخل فيه الظبي المستأنس ولو كان ذكاته بالذبح وخرج البعير والشاة اذا استوحشتا وان كان ذكاته ما بالعقر لان المنظر اليه في الصيدية اصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه (قوله اول) اي او اشار والشرط التي في الدلالة فينبغي ان تكون ثابتة في الاشارة (تنبيه) عما الحلق بالدلالة ما لو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه فذله محرم على الطريق او رأى صيدا دخل غار فلم يعرف بابه فذله عليه لانه لم ادله على الطريق فكأنه دله على الصيد او رأى صيدا في موضع لا يقدر على اخذه منه الا ان يرميه فذفع له ما يرميه به او دله عليه او اعاده فكأنه قتلته كان عليه ما الجزاء نهر (قوله صدق قاله الخ) هذه شر وطو وجوب الجزاء على الدال اما الاثم فتحقق مطلقا كافي البحر وليس معنى التصديق ان يقول له صدقت بل ان لا يكذبه حتى لو اخبر محرم بحر ما يصيد فلم يره حتى اخبره محرم آخر ولم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله في عالم) اما لو كان عالمه فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة (قوله واتصل القتل بالدلالة) لاجل هذه الاشارة لانه متعدي مع قوله واخذ فقتل ان يقتل عن مكانه قاله ابو الهودود وفيه انه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الاثقات فالاولى ما في الحلبي من ان المراد بالاتصال ايقاع القتل ثم ما كان مطلقا يقيد بالشرط الا في وهو الاخذ (قوله والدال والمشير) الاولى العطف بالاول لان الحكم ثابت لاحدهما وايصح قوله بعد ياق واحترق بذلك عما اذا تحلل الدال او المشير فقتله المدلول لاني عليه وبأنه هندية (قوله قبل ان يقتل عن مكانه) فلو انقضى عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية وكذا لو انقضى من يده بعد اخذه ثم ظفربه فقتله فانه لاني عليه افاده ابو السعود (قوله بد او عودا) اي المتعدي يقتل الصيد والله الذي قتل آخر والمتعدي في الحج والعامة فيه سواء هندية وقال ابن عباس لاجزاء في غير الاول لقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلم يجعل له كفارة (قوله او عودا) ويلزم فيه قيمتان قيمة المالكه وجزاؤه حقائه تعالى بحر (قوله فعليه جزاؤه) وهذا الجزاء كفارة وبذل عندنا اما كونه كفارة فوجود سبها وهو الجنابة على الاحرام بارتكاب محظوره ولذا قال تعالى او كفارة طعمام مساكين واما كونه بدلا فوجود سببه وهو انلاف صيد متقوم والجزاء بعد بدنة مقتول الا اذا قصده التحلل ورضي الاحرام

قوله واذا جلد ادى (قوله او حلت رأس محرم او حلال) اعلم ان المسئلة بالقصة العقلية على اربعة اقسام اما ان يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة وعلى الخالق الدم او الخالق حلالا والمخلوق محرم ما فكذلك الحكم فيه وانما صار خاتمة من الخالق الحلال باعتبار ان شعر المحرم استحق الامن وقد ازاله عنه فكان جائزا او كان الخالق محرم ما والمخلوق حلالا فيجب على الخالق الصدقة وهي غير مقدرة بنصف الصاع او كانا حلالين فلا شيء عليهما وقوله او حلال ظاهره انه يلزمه في هذه نصف صاع مع انها غير مقدرة به كما قدمناه في كلامه نحو من افاده صاحب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره ولو الف غير محرم (قوله كالفطرة) افاد ان التقييد بنصف الصاع من المبراة فيجوز اخراج الصاع من التمر والشعير كذا في انه مستثنى (قوله او حلت) او قصر كافي البحر (قوله لغيره) كقوف الملائكة من برد او مرض او ليس السلاح لاقتال خاتمة والظاهر ان المراد بالخوف الظن لا الزم فيجوز للعدو رفقية رأسه مثلا واستبدنه باخبط لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيغطي رأسه بالقلنسوة فقط ان اندفعت الضرورة بهما ولو العمامة عليها حرام غير موجب للدم خلافا لما في البحر من لزومه كانه عليه الشرع لا في (قوله ذبح) اشار به الى انه يخرج عن العمدة بالذبح حتى لو هلك المذبح او سرق لشيء عليه بخلاف ما اذا سرق وهو حي فانه يلزمه غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز الاكل منه (قوله في الحرم) فان ذبح في غيره لا يجزئه عن الذبح لكن اذا تصدق بلحمه على ستة ما كين على كل واحد منهم قدر رقية نصف صاع من حنطة فانه يجوز لذ لا عن الاطعام ولا يختص بزمان (قوله او تصدق) اي على وجه التملك على قول الامام ومحمد ووجه ابن الهمام (قوله اصوع) على وزن ارجل جمع صاع (قوله على ستة ما كين) ظاهر كلامهم انه لا بد من التصديق على ستة ما كين لكل مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بثلاثة على اقل من ستة او اكثر لا يجوز لان العدد مخصوص عليه في الحديث (قوله ابن شاة) موافق كان في الحرم على اهله او لا وفي غيره والتصدق على فقره مكة افضل من غيره (قوله او تصدق) في موضع شاة لانه عباد في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بالاجل حشوته من غير انزال البحر (قوله في احد السبلين) السبلين كرويت وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع في الدرر وهو قولهما واحد في الرواية عن الامام (قوله من آدمي) اما وطئ البهيمة فلا يفسد مطلقا لقصوره بحر قوله ارسلتكم ولا رجوع على المكره كما ذكره الامام في شرحه في الموطأ والحدود على الحديث والحدود على الحديث وما في الفقه من ان جماع الصبي والصبي لا يفسد دجهمما تضعيف (قوله قبل وقوف فرض) بالنورين فيهما فتصلح السفل بخلافه عند الاضافة واذا فسده فسد الاحرام معه كما سرحوا في مواضع عديدة قاله في البحر واحترق من ذنوب المرداة اذ اجمع قبله فانه لا يفسده لكن يجب فيه بدنة قوله وكذا لو استدخلت الخ (انظر الفرق بين ما اذا وطئ بهيمة حيث لا يفسد دجهم وبين استدخلها كرا الحمار قاله الحلبي قول تروق داني الشهوة فانه في النساء ثم فليكن في جانيهن قاسرة بخلافه اذا جامع بهيمة (قوله او ذكرا مقطوعا) ولو غير آدمي (قوله كجائز) حتى انه يجنب في النساء ما يجنب في الجائز خاتمة (قوله ويذبح) قال في البحر ويقوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان (قوله ويقتضي) لان اداء الافعال بوصف الفساد لا ينوب عما لزمه بوصف البهيمة (قوله هل يجب فضاؤه) اي قضاء القضاء يعني غير ما عليه حلبي (قوله لم اوه) البحث لصاحب النهر قال وقيل من ماذ كرهه انه انما شرع مطلقا لا ملتزما لانه لا يلزمه الا قضاء الاول (قوله والذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة) فيه ان الاعادة فعل الواجب لئلا يفسد الفاسد اللهم الا ان يراد بالاعادة فعل ما قد فليس المراد الاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذه الجملة اذ لا فائدة فيها (قوله ولم يفترا) اي الرجل والمرأة قهستاني وعبر بالمرأة ليم المملوكة (قوله وجوبا) الحق ان الخلاف في الوجوب لاني الا تصيب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل ندبا) اي بل يندب التفرق في انقضاء وقت الاحرام بان ياخذ كل منهما طرا شافط طريق الانرجيح لا يرى احدهما احبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في القهستاني الوجوب عند خوف ان يوقع حشوت بل هو مستحب اذا خاف ان يعود اه والمراد بالخوف الطن وعن في المسئلة الثانية (قوله لم يفسد دجهم) قوله صلى الله عليه وسلم من وقع برفة ففسد دجهم (قوله ويجب بدنة

ان اباحه لمن يأخذه عند الارسال كما ياتي في الشرح (قوله أو ارساله للعدل وديعة) اعترضه ابن الكمال بان يد
المودع كيد المودع وايضا الحلال الذي اخذه مستقر في الحرم حال الاخذ فيجب عليه عدم التعرض له فيرس له
ويضمن قيمته لما لكة ويدل على ذلك ما ذكره صاحب النهر في قوله وتعمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال واحرم
القاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته لما لكة ولورده له برئ ولازمة الجزاء كما في الدراية اه لان المودع اخذ
حالا من القاصب فما جرى في القاصب يجري فيه فيعين الارسال مع الاباحه (قوله على وجه غير مضيع) الذي
يظهر انه مفرغ على القول الضعيف المذكور في الشرح والافعال اراهم تدل على الاطارة مطلقات في انفسه تاتي
يجب ارساله واطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا حل ثم وجده في يد اجنبي فمواحق به وفي الهندية ولو اصاب
الحلال صيدا ثم احرم بمسك كايا به يده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى هلك في يده يضمن بدائع ولا يزول ملكه
بالارسال حتى لو ارسله واخذه انسان بسترده اذا تحلل من احرامه شرح الجمع لابن مالك والمحرم اذا اخذ الصيد
يجب عليه ارساله سواء كان في يده اوفى قصص معه اوفى يمينه فان ارسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لان
الصائد ما ملك الصيد اه فهذا صريح في الارسال ولو على وجه التضييع والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله
لان تسيب الدابة حرام) قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير الحرم لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق
الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يقيد بتحریم تسيب الصيد المذكور لانه مفروض في غيره
(قوله شري عصافير الخ) مثل الشراء الصيد ومثل العصافير غير هامن المتقررات (قوله واعتقها) مجاز عن
طوقها ولا ذلعا في اصطلاح الفقهاء اخبر بالملوك من بني آدم اه حلي فيه انه ليس بصدد بيانها في
اصطلاحهم وهو في اللغة لا يخص المملوك من بني آدم والمراد المعنى القوي (قوله جازان قال الخ) افاد ان
السابقة بحرمته في الاسلام ان يسيبها لا يتجمل لاحديد اعلمها بريد بمفهومه انه اذا لم يقل ذلك لا يجوز
تدعيته ان ذلك في غير الصيد المتقدم فلا يفسد ولا لا لما قبله (قوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه) حواء قال
من اخذها فهي له اولم يقل اما اذا لم يقل قطاها واما ان قال فانها لا تدخل في ملك احد الا اذا اخذها حتى
اذا وجدها صاحبها قبل ان يأخذها احدية بيت على ما ذكره وليس لاحد اخذها منه اما اذا اخذها احد
بعد اعتاقه اخذها منه كور بعد في الشرح (قوله وقيل لا) اي لا يجوز اعتاقها سواء قال من اخذها فهي له
اولم يقل اه حلي وطاهر تأخيرها وحكاية بقيل تضعيفه (قوله لانه تضييع للمال) اما اذا لم يقل قطاها
واما ان قال فربما لا يدر احد على اخذها فيقوت انتفاعه وانتفاع الغير بما يكون تضييعا اه حلي (قوله
وحينئذ) اي حين اذ علمت الحكم في اعتاق الطير وهو التضييع المتقدم (قوله فتقيد الاطارة) اي المذكورة
في قوله اي اطارته اه حلي (قوله بالاباحه) اي بان يقول من اخذها فهي له اه حلي اقول لا يسلّم تضييع
مسئلة المصنف من مسئلة جامع الفتاوى لوجوب الارسال في مسئلة المصنف دون الاخرى بل هي مفروضة
فيها اذا اعتقها من ثاقا نفسه ولا تنس ما مر (قوله قبل) ظرف مبنى على الضم اي قبل الاطارة والعامل فيه
الاباحه اه حلي (قوله وفي كراهة مختارات التوازل الخ) ذكر هذه العبارة لبيان حكم السابقة اذا وضع
انسان يده عليها (قوله والمسلم) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار في التقييد على قول المرسل عند الارسال هي
لمن اخذها وقد يقال انما قيد به لمنع الاخذ لان قوله هذا ينزل به والاصلاح زيادة يمنع من الرجوع منها وبذونه
له الرجوع اذا لم يمنع ويجوز في البحر من كتاب القطعة ان هذا قول بعض مشايخنا وذكر قبله ان التاميل من
المجمل لا يصح (قوله فلا मिल للمالك عليها) اي على اخذها (قوله وان قال لاحاجة لي بها) وارنكب محظورا
بذلك كما يؤخذ من قوله سابقا جازان قال من اخذها فهي له وانظر ما لو كانت هجمة لا يرغب احد في اخذها
وقد عجز عن الاتفاق عليها هل لا يحرم تسيبها تائما كل من بات الارض (قوله والقوله) اي للمالك انه لم يبعها
لاحد لانه ينكر اباحه التاميل وان برهن الاخذ او نكل عن اليقين سلب فلاخذ بجر من القطعة (قوله لا يجب
الخ) اي الارسال وقيل يجب (قوله لجران العادة) اي العادة الجارية اي المستقر في النعابة رضوان الله تعالى
عليهم اجمعين فانه كما في البحر ممن وفي بيوتهم صيرود وواجن ولم ينقل عنهم ارسالها والدواجن جمع داجن وهو
الذي يلف المكان من صيد وحيات وستانسة حلي عن النهر وفي المصباح داجن بالمكان دجنا من باب
قترب وجرنا اقام وادجن بالالتب مشله ومنه قيل لما يالاف السوت من الشاة والهام ونحوه وواجن وقد قيل

ازار رساله لاجل وزايعة فهم سنانى (على وجه)
 غير مريض له لان تسبب الذايعة حرام وفى
 كراهة جامع القضاوى شربى عصا ورمى من الصباد
 واعتقمها جازان قال من اخذها دوى له
 ولا يخرج من ملكه باعقائه وقيل لا لانه
 تفديع احوال انتهى فاق وحيد بن قنفذ
 ان طمان بالاجابة قبل انتهى وفى كراهة
 عندنا ان ازال يرب دابة واخذها آخر
 من الحرم ولا يبل للعاصى عليها ان قال عند
 و الحرام من ازالها وان قال لا حاجة الى
 تسببها من ازالها وان قال لا يبيح انتهى (لا) يجب
 به ان لا اخذها والقول له يبيح انتهى (لا) يجب
 ان كان الصيد (فى ميتة) لجران اعادة

داجنة بانه ابو السعود وقد علم ان العادة بين احرام وفي نحو بيته الصيد اما من صاد ودون محرم بغير عليه
 الارمال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله القاشية) اي الظاهرة التي لا تنكر لها فهي بمنزلة الاجماع منهم والايام
 حجة (قوله وهي من احادي الحج) وفي نسخة اقوى (قوله يدل اخذ المصنف) اي حل اخذ المصنف بغلافه
 للصيد وحرمة من غير غلاف في وجود الغلاف تغير الحكم من الحرمة الى الحل فكذلك في وجود القفص تغير
 من الحرمة الى الحل لان المصنف او الطير في وجود الغلاف والقفص يعد منه صلا من اليد فال الحلبي والظاهر ان
 مثل القفص ما اذا كان الحل المندوف في رقبة الصيد في يده (قوله فله امساك في الحل) قد مرنا ان هذا الفرع
 بقيد حل الارمال مطلقا وقوله في الحل قيد به لانه مادام في الحرم فهو صيده استحق الامن بدخوله (قوله اخذه
 منه) الاولى حذف منه ليفيد حكم الاخذ مطلقا واما اخذه من الحل او الحرم او كان ودعية بخلاف ما ذكره
 فانه ان رجع ضمير منه الى الحل وهو المتبادر دل بنفسه ومعه على انه امسك له اخذه من انسان اخذه من الحرم واسب
 كذلك فان حكمهما واحد لعدم الخروج عن ملكه وان رجع الى المرسل بان اخذه منه ودعية او غصبا
 كان حكم الطلاق مسكوت عنه حلي زيادة (قوله لانه لم يخرج عن ملكه) الاولى حذف لانه عين قول المصنف
 ولا يخرج عن ملكه فكان الاولى الاقتصار على التعليل الثاني (قوله لانه ملكه وهو حلال) لتعليل لعدم
 خروج الصيد عن ملكه ولو قال لانه اخذه وهو حلال لكان احسن من قوله لانه ملكه لان مفهومه حينئذ
 هكذا واما اذا ملكه وهو محرم فانه يخرج من ملكه مع ان الحرم لا يملك الصيد اه حلي ومما يدل على حسن
 هذه الاولوية قوله بعد بخلاف ما لو اخذه وهو محرم (قوله لما يأتي) من قوله لان الحرم لم يملكه ويوجد هنا
 في بعض النسخ زيادة وقطع لانه لا يراد عن اختياره وفيها نظر لان هذا التعليل بعينه يجري في الحلال
 اذا ملكه ثم ادخله الحرم على ان الارمال عن اختياره موجود فيها لفقد الاكراه (قوله ولو كان جارحا) لا يحسن
 نظريته على ما قبله بل على قول المصنف ما يقاربه ارساله (قوله لعله ما وجب) اي لانه فعل ما هو الواجب
 عليه من الارسال فلم يكن متعديا (قوله فلو باعه) فترجع على قوله وجب ارساله وهي مفروضة في حلال اخذ
 صيده وان احرأ ودخل به الحرم وانما قلنا ذلك لان المصنف فيما يأتي ذكر ان من اخذ الصيد وهو محرم وباعه
 في بيعه باطل فلو علمنا الكلام هنا لم نجد دورا لطا في كلام المصنف لان البيع المذموم ورفنا فاسدا واطلق
 في بيعه ففعل ما اذا باعه في الحرم او بعد ما أخرجه الى الحل لانه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل اخراجه
 بعد ذلك كذا في الجبر وهو هذا التعليل بقيد انه اذا اودعه واخرجه الى الحل وجب اعادته اليه وليس له امساكه
 في الحل وهو ينافي ما تقدم من ان له ارساله ودعية وانه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال وان له امساكه في الحل
 (قوله رد المبيع) اشار به الى انه فاسد لا باطل بخلاف ما اذا اخذه محرما فانه باطل كيا في افاده ابو السعود
 (قوله ان بقي) اي ذلك المبيع في يد المشتري حلي عن ائمة ستاتي (قوله والا) اي وان لم يبق في يده بان اتلفه
 المشتري او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه بواحد (قوله فعليه الجزاء) وهو قيمته ولا يتغير في صيد
 الحرم بل يتعين المدي او الصدقة (قوله لان حرمة الحرم) المتبادر منه ان المسئلة وضوعة فيما اذا باعه
 في الحرم وبقيده لو أخرجه منه جاز البيع فيكون جاري على رواية ابن جماعة عن محرم من انه اذا أخرجه الى الحل
 جاز اكله وبيعه وذبحه لان حق الله تعالى في العين لا يمنع جوار البيع كبيع مال الزكاة ولا خصية وقيل في التهر
 تضعيقا (قوله ضمن مره) لانه ملك الصيد كما هو متعارفا فلا يطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيغتنمه
 بغير (قوله من يده الحكمية) كالقفص والبيت حلي (قوله خلافا لهما) نقالا لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف
 ناه عن المنكر وما على المستمين من سبيل ونظيره الاختلاف في كسر المازف كذا في المداية وهو يقتضي ان يبقى
 رة ولهم ما هنالان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهي آلات اللهو كالطنبور وغيره وأشار
 الشرح الى ذلك بقوله وقولهما استحسان لان الفتوى على الاستحسان الا فيما استثنى من مسائل قليلة
 (قوله لا يضمن مره) مثل اطلاقه الارسال من اليد الحقيقية والحكمية (قوله لان الحرم لم يملكه) لانه محرم
 عليه فصار كالحجر والخزير وصرح في الكنز بطلان بيعه وكذا المصنف فيما يأتي فلا يقول على ما في الجبر عن
 المحيط من فساد البيع (قوله وحينئذ) اي حينئذ كان الحرم لا يملكه فلا يبايخه من اخذه ولو كان في الحل
 (قوله كسر آدوية) نحوهما الوصية والصدقة والاصطبار والاختيار ما يدخل الملك عليه باختياره والجبري

القاضية بذلك وهي من إحدى الحجج (الواقعة)
 ولو اتفقنا في بطلان أخذ المصيد (عن مالك بن
 النعمان) (والمصيد) (عن مالك بن النعمان)
 للمصيد (والمصيد) (عن مالك بن النعمان)
 الأرواح (والمصيد) (عن مالك بن النعمان)
 إنسان أخذ منه (لأنه لم يخرج عن ملكه
 ملكه وهو وحلال جازما) (فلو باعه رد
 لما باقى (فلو باعه رد) (فلو باعه رد)
 فلا شيء عليه) (أعده ما وجب (فلو باعه رد)
 المبيع إن بقي (أعده ما وجب (فلو باعه رد)
 الحرم والإحرام مع بيع المصيد (والمصيد)
 حلال صيد الإحرام من غير مساله (من يديه
 الحكمية أنفاقا ومن الحقيقة عند خلافها
 لها أنه وأما استصان (كما في البرهان
 (ولو أخذ من الحرم لا) (بعض مساله أن أخذ
 الحرم لا يملكه (وحيث فلا يأخذ من الحرم
 (والمصيد لا يملكه الحرم بسبب (جبري)
 كسر آروحية (لأن بسبب (جبري)

ما يدخل في ملكه وان لم يقبله (قوله في احدى عشر) الاولى عشرة بانها توثق للموت والمعدود مؤنث
 نقطا (قوله مبسوطة في الاشياء) حيث قال لا يدخل في ملك احد شيئا بغير اختياره الا الارث انفاة اوصاف
 الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال الزبلي رحمه الله تعالى وكذا اذا
 اوصى لغيره يدخل في ملكه من غير قبول له فلو لم يرد من يملكه عليه حتى يقبل منه اه وزدت ما ذهب للعبد
 وقوله العبد من غير ان السيد يملكه بلا اختياره وعلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف
 من ان لا يدخل في ملكه قبل ان يرد له من قبل السيد مطلقا او بعده لا يملكه الا بقضاء او وصي
 كفي في ان يقبله بغير رضى راد على السيد نعم يمكن ان كان قبل القبض ان يبيع مطلقا وان كان بعده فلا بد
 من قبضه ورضي كموهوب اذ يرجع لخواص فيه وارث الخلفيات والشفيع اذ قبلت بالشفعة دخل ضمن
 في ملكه لا يجوز منه جبر كالمبيع اذ اذعن في يد البائع فان التمس بدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 تولد والتار والماء النافع في ملكه وما كان من انزال الارض الا السكلا والخيش والصيد الذي باع في ارضه اه
 حلي وانما زاد الشرح قوله والسبب الجبري ولم يقل بل بسبب جبري في احدى عشر مسئلة لتفيد ان الكلام
 في السبب الجبري مطلقا لا يقيد كونه في الصيد (قوله فلذا قال الخ) الاولى ان يقول ومثل الجبري شيئا للحر
 بقوله الخ (قوله كالارث) مكان مات مورث المحرم فانه يملك الصيد (قوله لكن في التمر عن السراج) هذا
 الاستدلال ليس في محله لان كلام الاشياء فيما رأيت مطلق لا يقيد بهذه الصورة ولا شذ في الاتفاق على كون
 الارث مطلقا ميبا جبريا وانما يمكن سببا في صورة المحرم اذ مات مورثه عن صيد في كلام السراج اقيام المانع
 وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعه وهي الرق والكفر والقتل واختلاف المذعة والملك فكل لا يقدح قيام تلك
 الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا في حلي بايضاح وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله (قوله
 ونقصه محرم خرمه) اما قوله حلال فان كان انصبة في الحرم لزمه الجزاء وان كان من غير الحلال لا ضمان
 عليه بقوله حلال فان كان انصبة في الحرم لزمه الجزاء وان كان من غير الحلال لا ضمان
 لا يرد في ذلك لان الجور في حكم الصبي والنصراني حوى (قوله لانه قرر عليه ما كان معترض استقوط
 فيه كان شتما) والرسول قبل قتله ودفن برحمة الانبياء في حق الشفيعين قاله ابو اسعود (قوله على ما اختاره
 السراج) وحرم به الزبلي وصرح به في المحيط عن المشتري وشاهد ما في النهاية ان يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا حلي
 عن جبر (قوله لانه) اي المحرم لا يكره الصوم (قوله لم يرجع على ربه) بيان في باب جنسية البهية ان الراكب
 والسائق والقائد يضمن ما وطئت دابته وما اصاب يدها او رجلاه او ارجلها او كدمته او خطبته او صدمته على
 تفصيل مذكور عندنا قبل هذا في كتابنا في الفقه في الشريعة في الاشياء المذكورة اما الصيد فليس
 يموله بل انما هو كذا كذا ولا يملكه على الحيوان فيكون له ما كلفه الحيوان لا يملكه ولا يملكه في بعض
 صورها حتى لو وقع ثبوت المحرم او حشيتة بغيره كقوله انصبة فما ساط لا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى اعلم
 (قوله ولو صيبت او نصرانيا) النصراني ليس يقيد فيما يظهر فالمراد الكافر وهذا بناء على ان الكفار غير مخاطبين
 بالفرع وجميع خطاياهم وقصورهم حتى ان يراد عليهم الجنون فان قات كيف يصح احرام النصراني وهو ليس
 احلا قسمة والاحرام يتوقف عليها المراتب الاحرم صورة بان اتي بالفعل الاحرام وان لم يكن معتبرا شرعا
 قال في التبع والكافر والجنون كالصبي فلو ج كافر او مجنون فاق والم غدا الاحرام اجزاها قال وهذا
 دليل على ان الكافر اذا ج لا يحكم باسلامه بخلاف ما لو لم ينجح في بيعه اه حوى (قوله فلا جزاء عليه) افراد
 الضمير فيه وفيما بعده لان العطف باو (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) فيه انه لا حق له فيه لانه صاده وهو محرم
 التمس لان يقال المراد الحلق الذي لزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص باطارته (قوله وكل ما على المفرد الخ)
 اي وكل جنسية على المفرد بيهادم الخ وذكر الضمير في به مراعاة لفظ ما وخرج بذلك الحلق قبل الذبح فانه
 لا يلزم المفرد به شيء لان الذبح ليس بواجب عليه فليس على القارن به الا دم واحد افاذه في الجهر (قوله بغيره في شيء)
 متعلق بجنسية والبساق تصويره والاولي تأخير هذه العبارة بعد قول المصنف في القارن دمان (قوله من
 محظورات) اي محظورات الاحرام كالنطيح وابس الخيط واخذ الصيد (قوله لا مطلقا) اي ليس المراد الجنسية
 مطلقا وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد الماذكره الشرح (قوله من واجبات الحج) كالحج والرمي

والسبب الجبري في ملكه وان لم يقبله (قوله في احدى عشر) الاولى عشرة بانها توثق للموت والمعدود مؤنث
 نقطا (قوله مبسوطة في الاشياء) حيث قال لا يدخل في ملك احد شيئا بغير اختياره الا الارث انفاة اوصاف
 الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل قبوله قال الزبلي رحمه الله تعالى وكذا اذا
 اوصى لغيره يدخل في ملكه من غير قبول له فلو لم يرد من يملكه عليه حتى يقبل منه اه وزدت ما ذهب للعبد
 وقوله العبد من غير ان السيد يملكه بلا اختياره وعلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف
 من ان لا يدخل في ملكه قبل ان يرد له من قبل السيد مطلقا او بعده لا يملكه الا بقضاء او وصي
 كفي في ان يقبله بغير رضى راد على السيد نعم يمكن ان كان قبل القبض ان يبيع مطلقا وان كان بعده فلا بد
 من قبضه ورضي كموهوب اذ يرجع لخواص فيه وارث الخلفيات والشفيع اذ قبلت بالشفعة دخل ضمن
 في ملكه لا يجوز منه جبر كالمبيع اذ اذعن في يد البائع فان التمس بدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من
 تولد والتار والماء النافع في ملكه وما كان من انزال الارض الا السكلا والخيش والصيد الذي باع في ارضه اه
 حلي وانما زاد الشرح قوله والسبب الجبري ولم يقل بل بسبب جبري في احدى عشر مسئلة لتفيد ان الكلام
 في السبب الجبري مطلقا لا يقيد كونه في الصيد (قوله فلذا قال الخ) الاولى ان يقول ومثل الجبري شيئا للحر
 بقوله الخ (قوله كالارث) مكان مات مورث المحرم فانه يملك الصيد (قوله لكن في التمر عن السراج) هذا
 الاستدلال ليس في محله لان كلام الاشياء فيما رأيت مطلق لا يقيد بهذه الصورة ولا شذ في الاتفاق على كون
 الارث مطلقا ميبا جبريا وانما يمكن سببا في صورة المحرم اذ مات مورثه عن صيد في كلام السراج اقيام المانع
 وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعه وهي الرق والكفر والقتل واختلاف المذعة والملك فكل لا يقدح قيام تلك
 الموانع في سببية الارث لا يقدح هذا في حلي بايضاح وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله (قوله
 ونقصه محرم خرمه) اما قوله حلال فان كان انصبة في الحرم لزمه الجزاء وان كان من غير الحلال لا ضمان
 عليه بقوله حلال فان كان انصبة في الحرم لزمه الجزاء وان كان من غير الحلال لا ضمان
 لا يرد في ذلك لان الجور في حكم الصبي والنصراني حوى (قوله لانه قرر عليه ما كان معترض استقوط
 فيه كان شتما) والرسول قبل قتله ودفن برحمة الانبياء في حق الشفيعين قاله ابو اسعود (قوله على ما اختاره
 السراج) وحرم به الزبلي وصرح به في المحيط عن المشتري وشاهد ما في النهاية ان يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا حلي
 عن جبر (قوله لانه) اي المحرم لا يكره الصوم (قوله لم يرجع على ربه) بيان في باب جنسية البهية ان الراكب
 والسائق والقائد يضمن ما وطئت دابته وما اصاب يدها او رجلاه او ارجلها او كدمته او خطبته او صدمته على
 تفصيل مذكور عندنا قبل هذا في كتابنا في الفقه في الشريعة في الاشياء المذكورة اما الصيد فليس
 يموله بل انما هو كذا كذا ولا يملكه على الحيوان فيكون له ما كلفه الحيوان لا يملكه ولا يملكه في بعض
 صورها حتى لو وقع ثبوت المحرم او حشيتة بغيره كقوله انصبة فما ساط لا يلزمه شيء والله سبحانه وتعالى اعلم
 (قوله ولو صيبت او نصرانيا) النصراني ليس يقيد فيما يظهر فالمراد الكافر وهذا بناء على ان الكفار غير مخاطبين
 بالفرع وجميع خطاياهم وقصورهم حتى ان يراد عليهم الجنون فان قات كيف يصح احرام النصراني وهو ليس
 احلا قسمة والاحرام يتوقف عليها المراتب الاحرم صورة بان اتي بالفعل الاحرام وان لم يكن معتبرا شرعا
 قال في التبع والكافر والجنون كالصبي فلو ج كافر او مجنون فاق والم غدا الاحرام اجزاها قال وهذا
 دليل على ان الكافر اذا ج لا يحكم باسلامه بخلاف ما لو لم ينجح في بيعه اه حوى (قوله فلا جزاء عليه) افراد
 الضمير فيه وفيما بعده لان العطف باو (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) فيه انه لا حق له فيه لانه صاده وهو محرم
 التمس لان يقال المراد الحلق الذي لزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص باطارته (قوله وكل ما على المفرد الخ)
 اي وكل جنسية على المفرد بيهادم الخ وذكر الضمير في به مراعاة لفظ ما وخرج بذلك الحلق قبل الذبح فانه
 لا يلزم المفرد به شيء لان الذبح ليس بواجب عليه فليس على القارن به الا دم واحد افاذه في الجهر (قوله بغيره في شيء)
 متعلق بجنسية والبساق تصويره والاولي تأخير هذه العبارة بعد قول المصنف في القارن دمان (قوله من
 محظورات) اي محظورات الاحرام كالنطيح وابس الخيط واخذ الصيد (قوله لا مطلقا) اي ليس المراد الجنسية
 مطلقا وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد الماذكره الشرح (قوله من واجبات الحج) كالحج والرمي

والا فاضة بعد الغروب (قوله لانه ليس جنسية على الاحرام) يعني ما ذكره انما نقص من افعال الحج او جنسية
 على الحرم فهي جزءا من الحرم والحل ولا تعد فيه (قوله فعلى القارن دمان) لادخال النقص على العبادتين وسواء
 كان قبل الخوف بعرفة او بعده الى الخلق لان المذهب بقاء احرام عمرة القارن بعد الطواف الى الخلق في الخلق
 ينتهي طوافها حتى في جنى النساء حتى لو جامع القارن بعد الخلق لا يلزمه لاجل العمرة شيء فان قلت ان احرام
 الحج اقوى لكونه فرضا دون العمرة فينبغي ان يجعل الاضعف كالمعدوم كقتل المحرم صيد المحرم فان جنسية
 الحرم تبهت جنسية الاحرام فلا يجب لها شيء استقلالاً لا نسلم كونه اقوى بل مساو للاحرام باذليل
 ان احرام العمرة يحرم به جميع ما يحرم باحرام الحج (قوله ومثله متمع ساق الهدى) لانه لا يخفى عن احرام
 العمرة الا بالخلق يوم النحر وكذا من جمع بين جنتين وجنى جنسية قبل الشروع في الاعمال فانه يلزمه دمان
 عند الامام لانه محرم باحرامين كالقارن كذا في الصبر وكذا المتمتع الذي لم يسق الهدى وبني محرم بعمرة حتى
 ادخل عليه احرام جنة ثم جنى لان المدار على الاحرامين كما علمت ووقف فيه الحلبي ثم لا فرق في التعدد بين
 كفارة الجنابة وكفارة الضرورة فاما ان يردى هديين او صوم صيامين او يطعم اطعمتين فيما اذا لم يسق او غطي
 رأسه للضرورة (قوله لجنابته على احراميه) علة للمكمن (قوله فعليه دم واحد) لتأخير الاحرام عن الميقات
 ولو عاد الى الميقات واحرم سقط الدم (قوله لانه حينئذ ليس بقارن) تعليل لوجوب الدم الواحد وان يكون
 الاستثناء منقطعاً وذلك لان الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بجى او عمرة او بهما او لم يحرم اصلا فلا دخل لكونه
 قارنا في وجوب ذلك الدم (قوله لتعدد الفعل) وهو الاحرام الذي وقعت فيه الجنابة منها (قوله ولو حلل لان
 صيد الحرم الخ) ولو اشترك محرم وحلال في قتل صيد الحرم ففي المحرم جميع الفدية وعلى الحلال نصفها لمان
 الضمان يتبعه في حق الحلال (قوله لا) اي لا يتعد الجزاء عليهما وفي الضمان تفصيل فان ضريبة ضريبة
 واحدة فقات كان على كل واحد منهما نصف قيمته صحيحا وان ضربه كل واحد منهما ضريبة فان وقع معا فانه
 يجب على كل واحد منهما ما تقتضيه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجزوا بغير احتين لان
 جميع الصيد عند اتحاد فعليهما صار متلفا بفعله ما فضعف كل نصف الجزاء وتعد الاختلاف الجزاء الذي تلف
 بضريبة كل هو المختص بالثلاثة فعليه جزاءه والباقي متلف بفعله ما فضعف كل نصف الجزاء وتعد الاختلاف الجزاء الذي تلف
 في قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء آن (قوله لا تضاد المحل)
 وهو الصيد فلا يتعد الجزاء (قوله وبطل بيع محرم صيدا) هو آباءه حيا او بعد ما قتله لان بيعه حيا تعرض
 للصيد بقوات الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وان كان
 قد اصطاده البائع وهو حلال ثم احرم قبضه فان المشتري يضمن له قيمته واطلق المصنف بطلان البيع والشراء
 فشمع ما اذا كان العاقدان محرمين واحدهما فاقادان بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وان شراؤه باطل
 وان كان البائع حلالا (قوله وكذا كل تصرف) اي من هبة ووصية وجعله مهر او بدل خلع لان العين خرجت
 عن كونها محللا للتصرفات فيكون التصرف فيها عبثا فيكون قبضه العينة (قوله ان اصطاده وهو محرم)
 هذا الشرط انما يشاء ببيع المحرم اذ لا معنى لقولك وبطل شراؤه المحرم ان اصطاده وهو محرم ففكان عليه
 ان يذكر الشرط بعد الاول اه حلي (قوله والا) اي وان لم يصطده وهو محرم بان احرم وهو في ملكه فالبيع فاسد
 للهي عنه وكذا ان كان المشتري حلالا فان كان محرم فاشراؤه باطل كاسيا في حلي وقوله وكذا اذا كان المشتري
 حلالا اي والبائع محرم فان الشراء فاسد وفيه ان اعتبر حينئذ البائع المحرم فيكون البيع باطلا كما هو صريح
 قول المصنف وبطل بيع محرم صيدا ولا وجه لومفه بالبطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب المشتري
 (قوله فلو قبض المشتري) اي والموهوب له وقد عطف فان كانا محرمين لزم كل واحد جزاء وان كان احدهما
 محرم لزمه فقط (تنبيه) لو غصب حلال صيد الحرم ثم احرم الفاسد والصيد في يده لزمه ارساله وضمان قيمته
 للمغصوب منه ولولم يفعل ذلك الا ارسال ودفعه للمغصوب منه حتى يرى من الضمان ككان عليه الجزاء
 وقد اساء وتصلح لئلا فيقال اي غاصب يجب عليه عدم الرد واي غاصب اذا رد المغصوب ضمنه وهذا مما يدل
 على ان المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضيع (قوله وفي القاسد يضمن قيمته) اي يضمن المشتري قيمة الصيد
 للبائع لانه ملكه حلي (قوله ايضا) اي كجيب من لبائع الجزاء واما المشتري فان كان محرم ضمن الجزاء

لانه ليس جنسية على الاحرام (وهي اقرار)
 ومثله متمع ساق الهدى (دمان وكذا الحكم
 في الصدقة) فتنى ايضا الجنانية على احراميه
 (الاعبادون لا يقاتن غير محرم) استثناء منقطع
 (فعليه دم واحد) لانه حينئذ ليس بقارن
 (ولو قتل محرم صيدا تعدد الجزاء) تعدد
 (الفعل) ولو حلل لان صيد الحرم (لا) لا تضاد
 (وشراره) ان اصطاده وهو محرم والا فابيع
 فاسد (ولو قبض) المشتري (فقط) في يده
 فعليه وعلى البائع الجزاء وفي القاسد يضمن قيمته
 ايضا

البضار ان كان حلالا ليس عليه غير القيمة كما هو ظاهره حلي (قوله كما هو) اي في قوله اخذ حلالا صيدا
 فحرم نعم من سله حلي (قوله اخرج من الحرم) - واه علق في الحرم او بعد ما خرجت كما يؤخذ من الزيادة
 المتصلة الا في سياتها (قوله وما نا) علم حكم ذبحهما والافهم ما ياي وجه بالاول (قوله غرمها) لان الصيد
 بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الا من شرعا ولما وجب رده الى مأمته وهذه صفة شرعية فتسرى الى الولد
 اه حلي (قوله لم يجز) بفتح الياء من جزاءه وهو وثلافي معتل الاخر بالياء فاموس وصغيره المستر للخرج والبارز
 للولد وحكم الزيادة المتصلة كالشعر والسن حكم المنفصلة المذكورة والظاهر ان علوقها بعد اخراجها
 بحكمها كما سبق (قوله لعدم سريانة الا من حيفتذ) يعني ان الام اذا جازها لم تبق مستحقة للا من فلم يسر الى
 الولد قال في البحر فان ادى جزاءه هاتم ولدت ليس عليه جزاء الولد لانه بعد اداء الجزاء لم تبق آمنة لان وصول
 الخلف كوصول الاصل ولما لم يملكها الذي اخرجها بعد اداء الجزاء فلو ذبحها لم تكن ميمنة لكنه مكره اه حلي
 (قوله الظاهر نعم) اخذ من كلام التهر حيث قال فان ادى الجزاء لم يملكها مسلكا خبيثا ولذا قالوا بكرة اكلها
 وهي عند الاطلاق تصرف الى الحر ثم دل على انه يجب ردها بعد اداء الجزاء حلي واصله من البحر (قوله
 آفاق) ترجمه في الكنز باب مجاوزة الوقت من غير احرام قال الحلبي لو عبر المصنف عن جاوز الميقات كما عبره
 في الكنز لشغل قوله ككي بريد الحج ومنع فرغ من عمرته واستغنى عن ذكرهما بعد وشمل حرما حرم بعمرته
 من الحرم وبستانيا حرم لجه او اعمرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعينه لزمه دم مالم يعد اليه
 سواء كان حرما او بستانيا او آفاقيا غاية الامر انه يشترط لازوم الاحرام في البستان والحرمي قصد التمسك
 ويكفي في الآفاق قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نسكا والا اه (قوله سلم بالغ) فان جاوز وهو وصي او كافر
 قاسم وبلغ لاشئ عليهما كافي الفتح ووجه انهما وقت المجاوزة غير مخاطبين ولم يقيد بالحر لان هذا الحكم
 يشمل الرقيق فلو تجاوز بلا احرام ثم اذن له مولاه فاحرم من مكة لزمه دم يؤخذ به بعد العتق ابو السعود (قوله
 بريد الحج) اعلم انه لا فرق في لزوم الدم بمجاوزة الميقات بغير احرام بين ما لو اراد الحج او العمرة او لم يرد شيئا ذكره
 الشرح مثل ما ذكره صدر الشريعة وبعيه ابن كمال باشا وصاحب الدرر من انه اذا لم يرد الحج او العمرة فلا يجب
 الدم وهم منشأ قول الهداية وهذا الذي ذكرناه اي من لزوم الدم بالمجاوزة ان كان بريد الحج او العمرة فان دخل
 استان لم حاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام اه فانه يوم ان لزوم ادم بالمجاوزة لمحله اذا قصد التمسك فان لم يقصده
 بل قصد التجارة او السياحة لاشئ عليه وليس كذلك بل يجب ان يجعل ما ذكره على ان الغالب في قاصدي مكة
 من الافاقين قصد التمسك كما ذكره الكمال والا فالاحرام يلزم على من قصد مكة سواء قصد التمسك ام لا (قوله
 على ما سياتي) اي في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة او عمرة اه حلي (قوله وجاوز وقته) اطلق الوقت
 على المكان مجازا وفي البحر الميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانه خاص بالزمان اه
 والمراد آخر المواقيت (قوله اعتبار الارادة عند المجاوزة) يعني ان الافاق اذا قصد مكانا داخل الميقات لحاجة
 ليتوصل الى دخول مكة بلا احرام فهل يشترط ان يقصد ذلك المكان معين حين خروجه من البيت أولا قال
 في البحر والذي يظهره الاول فانه لا شك ان الافاق يريد دخول الحبل الذي بين الميقات والحرم وليس ذلك
 كافي فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحبل حين يخرج من بيته اه قال في التمر اقول الظاهر
 ان وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ان ذكر حكم المجاوزة بغير احرام
 قال هذا اذا جاز احد هذه المواقيت الخمسة بريد الحج او العمرة او دخول مكة والحرم بغير احرام فاما اذا لم يرد
 ذلك وانه اراد ان يأتي بستان بنى عامر او غيره لم حاجة فلا شئ عليه اه فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اه
 فظهر من هذا ان معنى قول الشرح اعتبار الارادة عند المجاوزة اي كانه اعتبر من بيته او مما بين بيته والميقات
 ويصرح به في قوله ولو عند المجاوزة وما بعد المجاوزة فلا تعتبر قطعاه فانه حينئذ عند المجاوزة كان قاصدا مكة
 فاذا جاز بغير احرام لزمه دم ولا يسقط عنه بقصد مكان من الحبل بعد المجاوزة هذا ويجب على الشرح ان يذكر
 هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفي البستان فانه محلها كما فعله في البحر والنهر اه حلي (قوله فان عاد الى
 مبيت) نكرة اشارت الى انه لا يجب عليه ان يرجع الى الميقات الذي تجاوز بل يجوز ان يرجع الى غيره اقرب
 بعد الاول ان يحرم من وقته فاذا صاحبه البحر (قوله ثم احرم) منه او بعد ما خرج عنه شيئا وانه حرم

[illegible]

وسر به لانه فوق الوجوب عليه في تعظيم البيت قال في البحر (قوله سال كونه محرما) اي يجمع او عمره ابو السعود
والظاهر انه اذا لم يحرم الاحرام كذلك (قوله لم يشرع في ذلك) بيم الحج والعمرة (قوله كطواف) ولولو لقدم ومثله
الوقوف وطواف العمرة (قوله ولو شوطا) مقتضى عبارته انه لا بد في لزوم الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط
الكامل ومثله في البحر حيث قال فلو عاد اليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدرر بان ابتداء
الطواف او اتمل الحجر عطف باوفاقتضى انه يكتفي بالاستسلام فقط كافي الشرب لئلا يوافقتضى الاكتفاء ايضا
بعض شوط حيث قال بان ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشرع فيه وهو صادق ايضا في بعض الشوط
يدل عليه ايضا قول الشرح فيما ساقى اوعاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في ذلك فان الشروع
لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلي (قوله لان الشرط) اي في سقوط الدم وليس المراد انه شرط في صحة
النسك لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجبر من الدم ولو كان شرطا لكان فرضا وبتركه يفسد الحج
اذا داحوى (قوله عند الميقات) او بعد ان يجاوزه الى غير جهة الحرم ثم يمر به محرما (قوله خلا فالهما) فقا لا يسقط
الدم مطلقا كالواحد من دورية اهله ومربا لمواقيت ساكنا فانه لا شيء عليه ان شاء او جوب الامام ان الاحرام
من دورية اهله هو العزيمة وقد اتي به فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية بصر
واعلم ان الناظرين في هذا المقام كما قاله الحوى من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزيمة في حق الافاق
ان يحرم من دورية اهله وهو لا يتخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم انه احرم من دورية اهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الا فضل اه
(قوله سقط دس) اما في الاولى فلانه انشاء التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات واما في الثانية
فلانه تدارك ما فات (قوله والا فضل عوده) اي سواء كان محرما بالحج او بالعمرة او بمحلي زيادة (قوله
الاذا خاف فوت الحج) اي فانه لا يرد ويغني في احرامه لان الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك
الواجب اهون من ترك الفرض واستفيد منه انه لا تفصيل في العمرة بل به ودلائلها لا تفوت اه لا يجوز (قوله
اوعاد بعد شروعه) لان ما شرع فيه وقع معتد به فلا يعود الى حسم الابتداء به بالعود الى الميقات ابو السعود
ولم يأت بمفهوم قول المصنف واي والمناسب ذكره بان يقول اوعاد قبل شروعه ولم يلب عند الميقات
ذكره الحلي (قوله بريد الحج) اما اذ لم يرد الحج الا بعد المجاوزة لاني عليه كما ياتي (قوله وصار مكيا) بان احرم
للعمره ولم يسق النهدى والها هرا به اذا ساق النهدى كذلك لانه يحرم من الحرم ومنه من ذكر لو احرم اهل
المواقيت يجمع او عمره من الحرم لان ميقاتهم الحل كافي النهر (قوله ميقات المكي) اي حقيقة او حكما كالتمتع
والميقات لهما الحرم (قوله من الحرم) فان ميقاتهما للعمرة الحل اي موضع منه (قوله وبالعود) اي الى
الميقات سواء كان ميقات الحج او العمرة وانشاء الاحرام منهما او احرم وعاد اليهما ملبيا والا فضل العود
ان لم يخف فوت الحج وما ذكرناه هو معنى قول الشرح كما مر (قوله اي آفاق) اغاد بهذا ان ذكره اتفاق وان
المراد به من كان خارج المواقيت (قوله البستان) اي بستان بنى عامر وهي قرية داخل الميقات وخارج الحرم
يسمى الان لمحلة محمودية الى مكة اربعة وعشرون ميلا حوى (قوله اي مكانا من الحسل) اشار به الى ان ذكر
البستان اتفاق وان المراد مكان داخل المواقيت ولا بد من تعيينه كما يفهم مما مر (قوله الحاجة قصدها) ليس
بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما ياتي في الحيلة (قوله ولو عند المجاوزة) اي ولو قصد المكان المخصوص عند
المجاوزة كما يدل عليه ما في النهر وليس المراد ما يعطيه ظاهره من قصد الحاجة عند المجاوزة (قوله وفيه مدة الاقامة) اي بالبستان
قوله قريبا ظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الارادة عند المجاوزة (قوله وفيه مدة الاقامة) اي بالبستان
(قوله ليست بشرط) اي في حل دخول مكة بلا احرام (قوله على المذهب) مقابله ما قال ابو يوسف رحمه الله
تعالى انه ان نوى اقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا حلي عن البحر (قوله ووقته
البستان) اي ميقات احرامه الحج او عمره البستان يعني به الحل الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم احرم
منها النك هل يجب عليه الدم ظاهره نعم لان من جاوز ميقاته بغير احرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل
كاهل مكة في حرم الحج منها لان دخله بغير احرام ويحتمل ان يكون المراد انه اراد النسك وهو بالبستان
فيتوقف احرامه بالحل ويدل به قول المصنف مع الشرح وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل

حال كونه محرمًا لم يشرع في نكاحه (صفة)
محرمًا كدوا وب وفوسطاً وانما قال (واي)
لان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند
الميقات بعد العودا اليه خلافا لما (سقط منه)
والافضل عوده الا اذا خاف فوت الحج (والا)
اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه (لا) يستط
الدم (كذلك) يريد الحج ويتنعق فرغ من عمرته
وصار مكيا (ونمرجان الحرم واحراما) بالحج
من الحلال فان عليهما دم لجواز ميقات الحرم
بلا احرام وحسب قطع الدم (دخول كوفي) اي
في الحدود وحسب قطع الدم (دخول داخل
افاقى) (البيان) اي سكتا من الحبل داخلة
الميقات (الحاجة) وهذا ليس استشرط على
كلما سويته مدة الاقامة لئلا يشترط على
الذهاب (دخول مكة غير محرم ووقته البتة)

المواقف دخول مكة غير محرم مالم يردسكا ونظيره ما ذكره في الهندية ان المسكى اذا خرج الى الحل واحرم بمحج
ووقف بعرفة لاشي عليه اه وذلك لان ميقاته الحرم غير اه لم يرد الحج منه فكذلك يقال هنا (قوله لانه) اي
الافاقى الذى قصد البستان (قوله كما سر) اي فى شرح قول المصنف وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول
مكة ولو للحاجة وبعبارة الشرح هنا لما لو قصد موضعا من الحل كتحصيل وجدة حل له بمجاوزه بلا احرام
فاذا حل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لم يرد ذلك الا ما مورى بالحج للتحقق اه (قوله وهذه
حيلة الخ) هذا مكر روع الذى قدمه فى الواقف قال فى البحر قالوا وهذه حيلة الافاقى اذا اراد دخول مكة بغير
احرام فينوي ان يدخل خليفه امثله لا فجاوزه رابع الذى هو مية من الشامى والمصرى المهادى للبيعة اه
وهذه العبارة غاية عن اشتراط قصد الحاجة بتحصيل وهو يدل على ما قلناه سابقا (قوله على من دخل مكة)
مراده بمكة الحرم مجازا من المطلق اشرف اجزاء الشئ على كله كاطلاق الكعبة على الحرم فى قوله تعالى
هو يا بالغ الكعبة فلا فرق بين دخول مكة والحرم فى لزوم الاحرام كما تدل عليه عبارة البدائع ابو السعود عن
الجوى (قوله حجة او عمرة) لان الله تعالى اوجب ذلك تعظيما لهذه البيعة فمجاوزه الميقات التزام للاحرام دلالة
كأنه قال لله على ان احرم ولو له يلزمه حجة او عمرة فكذلك اذا دخل ما يدل على الالتزام (قوله فلو عاد) اي الى
الميقات كما قيده فى الهداية لكن فى البدائع انه يجوز مية من اهله مكة وهو الحرم للعج والحل للعمرة واقره
فى فتح القدير ووافاقى الشرنبلالية ان التقيد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لا لاجزاء فاجعل تقيد
الهداية على هذا حلبي موضعها (قوله فاحرم نفسك) اي مطلقا سواء كان حجا او عمرة اه حلبي (قوله وتماه
فى افغح) حيث علل ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صار دينا فى ذمته فلا يسقط الا بالتعيين بالنية حلبي
(قوله عما عليه من حجة الاسلام) واما الواحرم ينقل من الميقات فقدمه بقوله فلو عاد فاحرم نفسك اجزاء فنقول
ابى السعود ان التقيد بما عليه ظاهر فى ان التنفل بالحج او العمرة لا يجوز به عما وجب عليه بالدخول وهو ظاهر
(قوله ذلك) اي الذى يارز فيه الميقات بلا احرام (قوله لتداركه المتروك فى وقته) انما يظهر فى الحج اتعين وقته
لا فى العمرة لعدم تعيينها (قوله لصيرورته) اي المتروك دينا فى الذمة بسبب تحويل السنة والاولى التعبير
باتحول وفيه ان العمرة لا تصير دينا لعدم توقفها كما سبق فينبغى ان يسقط الواجب بدخوله بلا احرام بالمندورة
فى الثانية كالاولى واجاب الاكل بانه اذا اخرها الى وقت تكره فيه وهو ايام الضر والتشريق صار كأنه فوتها
فصارت دينا قال بعض المتأخرين ولا ينبغي ضعفه قال الكيال ولقائل ان يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة
اخرى فان مقتضى الدليل انه اذا دخلها بلا احرام ليس الا وجوب الاحرام باحد التمكن فقط فى اى وقت
فعل ذلك يقع ادماى عما فاته بالدخول اذ الدليل لم يوجب ذلك فى سنة معينة ليصير بقواتها دينا يقتضى فهمها
احرم من الميقات نفسك تأدى هذا الواجب فى نفسه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام فينبغى ان
لا يحتاج الى التعيين وان كانت اسبابا متعددة للاشخاص دين النوع كما قلنا فمن عليه فومان من رمضان
ينوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره مجاز وكذا لو كانا من رمضان على الاصح فكذلك انقول اذا رجع
مرارا فاحرم كل مرة نفسك حتى اى على عدد دخلاته خرج عن عهده ما عليه اه (قوله فاحرم بعمرة) الاول
فاحرم نفسك اذ العمرة ليست بقيد قال فى الهندية رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فافسدها او فاته الحج
قتضاهما سقط عنه الدم الذى وجب له وقت اه (قوله مضى) وجوب لان فاسد النكس كعصمه لا يخرج عنه
الابا فعلاه (قوله لتلك الوقت) اي الاحرام من الميقات (قوله بالا احرام منه) اي من الميقات اى بميقات كان
من مواقف الافاقى كما تقدم فلو قضاء من ميقات المسكى اجزاء ولزمه الدم بمجاوزه الوقت غير محرم كما استفيد
من ذكرناه عن الشرنبلالية (قوله مسكى الخ) عنوانه فى الكترى باب اضافة الاحرام الى الاحرام وترك المصنف ذلك
لانه من جملة الجائزات ان فى حق المسكى دون الافاقى فى اضافة احرام العمرة الى الحج ونحو مسائل هذا النوع
على اربعة اقسام بالقسمة العقلية قد استوفاه المصنف اولها ان يدخل احراما على احرام مثله ثانيتها ان
يدخل احراما عمرة على احرام مثله ثالثها ان يدخل احراما عمرة على احرام رابعها عكسه وقيد بالمسكى لان
الافاقى اذا احرم بالحج بعد فعل اقل اشواط العمرة كان قارنا بلا اساءة كالولم يطف اصلا كما فى الصلوة ومن
يحكمه اشار به الى ان التقيد بالمسكى انما هو للاستعزاء عن الافاقى فيما المسكى حقيقة ومن كان داخل

(ولأنه عليه) لأنه التلقى بأبيه سلمه
 حيله لإفادته يريد دخول مكة بلا إهرام (و)
 يجب (على من دخل مكة بلا إهرام) أن يمسح
 (بجذع أو غيره) ولو لم يمسح (بجذع منه) أي
 آخر دخوله وتعمامه في الفتح (وخرج منه) أي
 آخره عازمه بالدخول (أو إهرام) ثم إذا كان
 من جهة الإسلام (أو غير ذلك) فله أن يستأجر
 في معذله (أو غير ذلك) فله أن يستأجر
 (أو بعده) أو غير ذلك (أو غير ذلك) فله أن
 الميثاق (أو إهرام) ثم (أو غير ذلك) فله أن
 مضى وقضى (أو إهرام) ثم (أو غير ذلك) فله أن
 بالإهرام منه (أو إهرام) ثم (أو غير ذلك) فله أن

المفاتيح كما في شهر وقول بعضهم وهم أهل الحرم فيه قصور (قوله طاف بعمرته) أطلقه فمثل ما ذا كان في شهر الحج أولا كما في المبسوط وخرج ما لأحرارم أولا بالحج وطاف له شوطا ثم أحرارم بالعمره فانه يرفضها كالأحرار بطاف بحر (قوله أي أقل اشواطها) وهي الثلاثة فادوم الاحتزبه عما إذا أحرارم بالحج بعد أحرارم العمره قبل أن يطوف شيئا من العمره فانه يرفضها اتفاقا ولما إذا أحرارم به بعد أن طاف أربعة اشواط كما كثرت في الهداية وشروها أنه يرفض الحج بلا خلاف لأن للأكثر حكم الكل فيتعذر رفضها وفي المبسوط أنه لا يرفض واحدا منهما كالوقوف منها وعليه دم لمكان النقص بالجمع بينهما فخذ الأباكل منه وجعله الاستيعابي ظاهر الرواية ونقل من أبي يوسف أن رفض الحج أفضل واختاره الفقيه أبو الليث وقاضي خان في فتاواه ثم قال وبعض في عمرته ثم يقضي الحجة من عامه ذلك أن بني وقته اه ولم يذكروا في ظاهر الرواية أنه إذا رفض الحج يلزمه دم وقضاء عمرته مع الحجة كما أوجبها الإمام فبالوطاف الأقل كذا ذكره الاستيعابي حلي عن البحر (قوله رفضه) أي تركه وهو من بابي طلب وضرب أي رفض الحج عند الإمام استحبابا لأن أحرارم العمره قد تدا كد باد آتشي من أعمالها وأحرارم الحج لم يتأ كد ورفض غير المتأ كد أبسر ولأن في رفض العمره والحالة هذه إبطال العمل وفي رفض الحج امتناعا عنه وقال لرفض العمره أولى لأنها أدنى حالا وأقل أعمالا وأبسر قضاء لأنها غير موقته وقد ظهر بما قررناه أن رفض الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى إذا رفض العمره صبح حتى عند الإمام ولذا قال في الهداية وعليه دم بالرفض أي ما رفض لأنه محتمل قبل أو أنه لتعذر المنفي فيه فكان في معنى المحصر إلا أنه في رفض العمره قضاؤها لا غير وفي رفض الحج عليه فضاؤه وعمره لأنه في معنى قات الحج (قوله وجوبا) الواجب رفض أحدهما لا بخصوصه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب البحر وأخوه وتليده المصنف (قوله بالحق) متفق برفضه قال في البحر ولم يذكر بما إذا يكون رافضا ومنفي أن يكون الرفض بالفعل بأن يحق مثلا بعد الفراغ من أفعال العمره ولا يكتفي بالقول وبالنية لأنه جعله في الهداية تحلا وهو لا يكون إلا بفعل شيء من محظورات الأحرار اه (قوله لنهي المكسي) المراد به من كان داخل المواقيت كما قدمناه (قوله وعليه دم) قبل كان ينبغي لزوم دمين لدخول النقص على الأحرار من واجب بانه غير ممنوع عن أحدهما فهو قد أمر على الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها بالدم لما رفضت العمره (قوله لأنه كفائت الحج) وحكمه أن يتحل بعمره ثم يأتي بالحج من قابل (قوله حتى لو صح) غاية على التعليل المفيدة قضاء في غير عامه (قوله سقطت العمره) فانه حينئذ ليس في معنى قات الحج بل كالمحصر إذا احتمل ثم يخرج من تلك السنة فانه لا يجب عليه عمره بخلاف ما إذا تحولت السنة (قوله قضاها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمره في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهداية (قوله فقط) أي ليس عليه عمره أخرى كما في الحج وليس مراده مني الدم لقول الهداية وعليه دم بالرفض أي ما رفض أه حلي (قوله صبح) لأنه أدى أفعالها كما التزم تمر (قوله واساء) أي أنه لأن الجمع بينهما في حق المكسي منهي عنه والنهي يقتضي الإثم لا الإساءة التي مرجعها خلاف الأولى (قوله وضح) تمكن التقصان في تركه بارتكاب المنهي عنه لأنه قارن أو تمتع أن أضاف أحرارمه بعد فعل أكثرها في شهر الحج ولا تمتع ولا قران لمكسي أي لا يجعلان وإن صحا (قوله وهو دم جبر) فلا يأكل منه ولا يجزى فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر (قوله ومن أحرارم حج الحج) شروع في الجمع بين الأحرار من الحجتين وهو غير مكرره في ظاهر الرواية كما يأتي (قوله وضح) أي وقف بعرفة أما لو أحرارم بالساق قبل الوقوف بعرفة ليل أو أنها أحرارم في الثانية وعليه دم للرفض وعمره وبجته من قابل ورتفض عند الإمام بوقوفه بعرفة وما إذا أحرارم إليه الضر بعرفة ما وقف بها رافق في أن يرفض عند الإمام بوقوف من دلعة لا بعرفة لأنه سابق وسبب التعلل عما يكون متأخرا بحر (قوله ثم أحرارم يوم النحر) قيد بقراني أحرارم الثاني عن الأول لأنه أن أحرارم به ما معا أو على التعاقب لزما وارتفعت أحدهما أو أوجب سائر أوله دم للرفض ويعد في الأخرى يقتضي حجة وعمره لأجل التي رفضها وإذا جنى قبل الشروع فعليه دمان للجناية ولو أحرارم قبل أن يسير إلى مكة بعث هدين وإذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وحجتان لأنه فاته حجتان في هذه السنة وهذا كله عند الإمام وقام بيانه في البحر (قوله لزمه الآخر) لا مكان الأداء لأحرارم الثاني إنما يرفض لتعذر الأداء ولا تعذر ههنا في الأداء لأن أحرارمه انصرف إلى حجة في السنة القابلة (قوله لا انتهاء الأول) أي الأحرارم الأول بالحق (قوله دفع دم) أي فيلزمه الاستمرع دم (قوله قصر) أراد بانه تقصير الحلق لأن

طائف العمرية (أو (شوطا) أي أقل شوطها)
(فأمر بالخرج رخصه) (وجوبها بالخلق انتهى)
المسكى عن الجميع بينهما (وعليه دم) لأجل
الرفق مع وعمره لأنه كانت
الحج حق لوج في سنة سقطت الرساء
رخصه فأوصاها فقط (فلو أعاد مع) (بما
(وذهب) (أمر جمع) (وج) (نم) (يوم العر
بأنرفان) (كان قد) (حق) (لأول مرة (الامر
في العام) (قابل) (لأول مرة (الامر
جاء في الأول (فمع ثم تصير)

التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة لانه ارتفاق ناقص وهو ظاهر انه ناقص حتى في حق المرأة مع انه الافضل في حقها ولا يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التفسير لا تدخل المرأة مع انها معاملة من عمن الخلق اليه ليدخلها (قوله لجنايته على احرامه) اي احرام الحج الثاني واما احرام الحج الاولى فقد انتهت فلا جناحة عليه اه حلي (قوله والآخر) ظاهر كلامه انه عطف على التقصير فيقتضي ان تأخير الخلق عن ايام الفجر جناحة على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب ان يعطف على مدخول الامام فيكون التقييد والآخر فلا يفيد التركيب حيث انه جناحة وجعل الشرح العلة في وجوب الدم احده من اشارة الى انه لا يلزمه دم آخر للجمع بين احرام الحجين لانه ليس بمكروه اه حلي (قوله ومن اتى بعمره الخ) اي بطوافها باكثره وسعي ويدل على انه سعي قوله لا الخلق فانه يدل على انه اتى بجميع افعالها وسعي في حكم ما زاد المربع (قوله الا لخلق) اراد به ما يعم التقصير ما لو كان بعد الخلق فلا يكون جامعا بين احراميهما ولا شيء عليه حيث ان (قوله فاحرم باخرى) اشار بانتهاء الى احرام الثانية تأخر عن الاولى اما اذا كانا معا او على التعاقب فيلزم ان يرتفع احدهما بالشرع في عمل الاخرى عند الامام ووجب القضاء ودم للرخص وان كان قبل الفراغ بعد ما طاف للارضى شوطا فرض الثانية وعليه دم الرض والقضاء وكذا لو طاف الكل قبل ان يسعي (قوله مكروه محررا) لانه يصير جامعا فيتم ما في الفعل لانه يؤدى ما في سنة واحدة مكذا في المحيط وتعبه الكمال بانه يتم ان كونه يمكن من اداء عمره فاشية لا يجب الجمع فعلا (قوله فيلزم الدم) اشارة تفريعه على انكره في هذا برسه دم من جهة الخلق لانه يمكن ان يؤخر الخلق الى افرع منهما معا لان الخلق في العمرة غير موقوف برمان (قوله لا لجنين) اي لا يكره الجمع بين احرام الجنين لانه لا يكون جامعا بينهما في الاداء (قوله في سحر اوردية) مقابلة ما في غيبة البيان انه حرام لانه بدعة (قوله ثم احرم بعمره) اما لو احرم بعمره ثم سعى لزمه لزوط اقل اشواط العمرة ولا سعة كذا كره صاحب الحر في اول باب اضافة الاحرام الى الاحرام والمراد به احرم بعمره قبل فعل اكثر طواف القدوم بقربة المقابلة بقوله فان طاف له اربعة اشواط اكثر اه حلي (قوله ولا يثبت) زاد الشرح ولا يثبتون تعديلا لقوله وصار فارنا لان اقران يجب فيه ان يربط فقال على فعل العمرة كذا كره الشرح وبالوقوف قبل افعالها فاذل فبطلت اه حلي (قوله لانها) علة لعدم تقديمه ولا يجوز فعلها بعده الخ (قوله لا بالتوجه) فلو عاد اسكنه اداؤها شهر (قوله فان طاف له طواف القدوم) اي اكرهه حلي واذنيان بالاقبل كانه دم بجر (قوله فضى عليهم) وهذا المعنى جائز كما افاده صاحب البحر (قوله وهو دم جبر) لانه خالف السنة وصححه في الهداية كذا في البحر فكان مبيئا اكثر من الاول في شهر واختار نفس الامة لسرخى ان دم شكر فان مجد اقال في الجامع اصعبا وحب الى ان يرضى عمرة قبل على ان دم شكر فانه لم يبين افعال العمرة على افعال الحج لان ما في به انما هو سنة فيمكنه فيه افعال الحج على افعال العمرة ولا موجب لجبر واختاره الكمال وقواه بان طواف القدوم ليس من سنن نفس الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي النخبة لغيره من المساجد اه وقوله في الترتيب لانه من قاضي خان والامام المحبري ايضا اه حلي واثرا الخلاف يظهر في جواز الاكل منه (قوله وتذب رفضها) اي العمرة لانه فاته الترتيب في الفعل من وجه لتقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم الا احرام ولا ترتيب فيه ولا يلزمه الرض هنا لان المؤدى ليس بركن الحج ابو السعود (قوله قضى) اي العمرة وقوله لعنة الشروع اي وهي مما يلزم بالشروع (قوله لرفضها) اي لاجل رفضها (قوله فاهل بعمره يوم الفجر) اي مطلقا سواء كان قبل الخلق او بعده قبل طواف الزيادة او بعده واختاره في الهداية وصححه الشارح لانه بعد الخلق والطواف قد بقي عليه شيء من واجبات الحج كالرعي وطواف الصدرة البيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج بلا ريب وهو مكروه حلي عن البحر (قوله مع كراهة التحريم) لتعظيم امور الحج الواقعة في هذه الايام فينبغي تفريقها (قوله لخصا من الاثم) لانه لدى او كان الحج فكان بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وان كان خطأ محضا ابو السعود (قوله مع) لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه متغولا بآداب افعال الحج في هذه الايام وتخلط ليس الوقت له فضلا لمر الحيز زلعي (قوله لا تركاب اكرهه) بالجمع بين الاحرامين في اداء العمل بعمره

[illegible]

يوم النحر قبل الحلق أو في بقية الأفعال فيما إذا اهل فيما بعد الحلق أبو السعود عن مري الدين (قوله وجب
الرفض) أي لما حرم به من حج أو عمرة (قوله لأن الجمع بين أحرامين للجنبين) هذا راجع إلى قوله إذا حرم به وذلك
لأن إجماع الحج الفاسد باق وقد أضاف إليه إجماع الثانية اه حاشي (قوله وأما عمرتين) راجع إلى قوله
أولهما وهو مقتضى أنه جامع بين أحرامين لعمرتين وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين عمرتين من حيث
الأفعال حلبي عن البحر ووجهه أن فائت الحج بتحلل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب إجماعه إجماع العمرة
فيصير جامعاً بين العمرتين من حيث الأفعال فلهذا الرفض كالأحرار بهما (قوله غير مشروع) هذا ما سلم
في الجمع بين العمرتين أما بين الجنبين فهو حر ومنه على ما في غاية البيان من أنه حرام لأنه بدعة وظاهر الرواية
عدم الكراهة (فاضة) المشروع ما أمر الشارع بفعله أو تركه فلا يتناول المكروه وغير المشروع ما نهى الشارع عن
فعله أو تركه ومن جعله المكروه وأما الجائز ضد الحرام فيتناول المكروه وحلي عن أفعالي (قوله بقي
في إجماعه) أي الحج ولا يتقلب إجماع العمرة (قوله ثم بعده) أي التحلل بأفعال العمرة (قوله لصحة المشروع)
أي بالأحرار (قوله بالرفض) أي رفض ما حرم به ثانيًا وهو متعلق بقوله للتحلل أي والواجب التحلل بالأفعال
وقد منع منها مانع

(باب الاحصاء)

لما كان التحلل بالا حصارا نوع جنائية يدل ان دمه اى يلزمه ليس له ان ياكل منه ذكره في الجناسيات واخره
لان سبناه على الاضطرار وثقل على الاختيار نهر (قوله المنع) اى يامر غير حسي وبالمسي يقال له حصر
لا احصار قال في الكشف يقال احصر فلان اذا منعه امر من خوف او مرض او عجز وحصره اذا حبسه
عدو عن المضي او حن هذا هو الاكثر وحكاه صاحب المغرب وقال هو المشهور (قوله منع عن ركن) فعل
العمرق بان منع من طوافها وتكبير الركن بقضائه اذا منع في الحج عن احذر كنيه يكون محصرا وسيأتي
ان التقادير على احدهما لا يكون محصرا (قوله بعد) سواء كان آدميا كافرا او غيره (قوله او مرض) يريد
عليه بالذهاب والركوب (قوله او موت محرم) اى او زوج في حق المرأة قال في الجرد من الاحصار ما اذا حرمت
المرأة بغير زوج او محرم فلا تحلل الا بالدم لان المنع اشهرى آكد من المنع الحسي ومنه ما لو احرم العبد او الامة
ولو باذن المولى فله ان يحلها ما ولو للزوج ان يحلل الزوجة اذا حرمت بغير اذنه ولو بايعه او تزوجت المحرمة كان
لمشتري والزوج فعل ذلك وانما لم يذكر المصنف ذلك لان كلامه في محصر يتوقف فحله على الهدى كما سيأتي
وتحلل هو لا يتوقف عليه فقد قالوا ان تحليل الزوج والسيدة ان يصنع ادنى ما يحظر في الاحرام من قص
طرف او شر او طيب او تقبيل وفي كراهته بالجماع قولان وينبغي ترجيح الكراهة وتبع الحرمة ههنا والامة
والعبد لا يلزم ما لا اهدأ الا بعد العتق اذا دعه صاحب النهر (قوله او هلا لثقة) اى ولم يدر على المني كما قيده
في التخييس فان قدر عليه فليس يحصر وعلمه في المبسوط بانه لا بعد ان لا يلزمه المني في الابتداء ويلزمه بعد
الشروع كما تلزمه حجة التطوق ابتداء ويلزمه الانعام اذا شرع فيها وجعل صاحب المحيط ما في التخييس قول
محمد وقال ابو يوسف ان قدر على المني للعال وحف ان يهجر جازله التحلل اه بجزء لم يذكره الا لام في هذه
المسئلة والظاهر انه لا خلاف بين الصحابين فان قول محمد محمول على ما اذا لم يحق العجز والمرد بانوقوف غلبة
الظن كما سبق له فنظر في هذا القيد متفق عليه والله تعالى اعلم بالصواب (قوله حل له التحلل) افاد به انه لو صبر
ورجع الى اهل بيته تحلل الى ان يزول الخوف فانه جائز فان ادركه الحج والاحتمال بالعمرة قال التحلل بذبح الهدي
انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشوق عليه كما يجزئ (قوله بعث المقرد) اى بالحج والعمرة (قوله دما) اى
شاة ابقرة او بدنة من الابل او سبع بدنة ويجوز ما يجوز في الاضحية فاذا في خان (قوله او قبته) اى في شترى
بهائشة فتذبح في الحرم بجزء (قوله فان لم يجد في محرما) افاد به ان التحلل للمحصر لا يكون الا بالذبح
ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه (قوله او يتحل بطواف) اى لا عمرة وبهى بين الصفا والمروة ويحلق بجزء
عن الخمانية (قوله وعن الثاني) الاولى حذفه لضعفه (قوله والقارون دمين) ومثلى القارون لو احرم به دمين
او جعنين ثم احصر قبل السير فانه يتحلل بذبح هديين في الحرم بخلاف ما اذا احصر بعد السير فانه يصير رافضا
لا دمه ما به ولا يحتاج الى تعيين الذي للبع والذي للعمرة واشار بالاكتفاء بالبعث في المفرد والقارون الى انه

[illegible]

الثقة ويحج عنه راكبا لان المفروض عليه هو الحج راكبا فيصرف مطلق الامر بالحج اليه فاذا حج ماشيا فقد خالف فيضمن هندية (قوله ان عينه) نعيينه ليس بكراهية فقط بل اما بالحصر او بالتصريح بنفي حج غيره (قوله يحج عن فلان لا غيره) اولي الحج عنى الا فلان فلو فرض من المأمور في الطريق فدفع الثقة الى غيره ليحج عن الميت لم يحجز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك ونفي الوصي ان يأذن له في ان يحج غيره اذا امر من هندية (قوله جاز) جعله في الهندية رواية عن محمد ولم يذكر غيرها (قوله واوصلها في الباب) هو منسك العلامة السندی (قوله منها) عدم اشتراط الاجرة اي على الصحيح كما في شرح الباب ومنها وجوب الحج بالمال فلو اوج فقير او غيره عن لم يجب عليه الحج عن الفرض لم يحجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها الجزم المستدام الى وقت الموت ومنها وجود العذر قبل الاجحاج وهذا ليس بشرط مستقل لتحويل ما قبله ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج غيره بغير امره ان اوصى به وان لم يوص به فخير عن الوارث او من هو من اهل التبرع فحج عنه اواج جاز ومنها ان يحج بمال المحجوج عنه فان تبرع الحاج بماله نفسه لم يحجز وفي خزائن الاكل لو حج الوارث عن الميت على ان لا يرجع في التركة لم يقع عن فرض الميت وان امره الميت وفي الخاتمة انه يقع عنه وفيه بحث لا يخفى ومنها انه يحج راكبا ان اتسع ثلث المال فلو حج ماشيا ولو امره بضمين الثقة وكذا لو لم يأمره وامسك مؤنة الكراهة لنفسه لان ثقة الركوب اكثر فكان الثواب او فزركوب الركوب الكركوب الشكل وان ضاقت الثقة عن الركوب فحج عنه ماشيا جاز ومنها ان يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث وان لم يبلغ يحج عنه من حيث يبلغ ومنها ان يحجوج عنه عند الاحرام او بعده عند الامام قبل ان يشرع في افعال الحج ومنها ان يحرم من الميقات اي ميقات الامر مكا او غيره ويبحث فيه بان الميقات ليس بشرط لمطلق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرط في النائب ومنها ان يحج المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا اذن له ومنها ان لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عنه ويضمن المال لانه مخالف ويضمن في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه لانه لما خالف صار كالحرام الاول عن نفسه فافسده فلا بد من قضائه ومنها عدم مخالفة فلو قرن وقدمه بالافراد يكون مخالفا ما منعده لا عنده ما ومنها ان يحرم بحجة واحدة فلا وهل يحجبت احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر لم يحجز فلو رفض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم مخالفة ومنها ان يفرد الالهلال لواحد وهذا ايضا نوع من مخالفة وليس بشرط على حدة فلو امره رجلان بالحج فاهل عنهما ضمن لهما وان عين احدهما وقع له وان لم يعين احدهما فله ان يعين ايما شاء ما لم يشرع في الاعمال ومنها اسلام الامر ومنها عقل الامر والمأمور ومنها غير المأمور فلا يصح اجحاج غير محجوز باختلاف العبارات في المراهق فنع اجحاجه في الباب واجازته في الفتاوى السراجية فالاحتياط غيره ومنها عدم القوت فلو فاته الحج لم يحجز امره عنه ثم ان فاته لتقصيره ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقة بماوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت وثقة في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرة ان يحج الذي عينه ا ه من الباب وشرحه بتصرف (قوله لم يحجزه) هذا الكلام يقتضي انه ليس له الاجرة ولا اجر المثل وان حجه وقع له وبعبارة الخاتمة نص في وقوع الحج للمستأجر في ظاهر الرواية ولا جبر امره فاقضت ان الاجارة قاعدة ولا لا حتى الاجر المسمى وفي الجرح عن الاستحباب انه لا يجوز الاستنجار على الحج ولا على شيء من الطاعات فلو استوجر على الحج ودفع اليه الاجر وجع عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار ثقة الطريق في الذهاب والرجي ودية الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستنجار عليه ولا يهل ان يأخذ الفضل عليه ا ه قد وافق الخاتمة في ان الحج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية افاد ان قول الشرح لم يحجزه خلاف ظاهر الرواية وقول الاستحباب لا يجوز الاستنجار على شيء من الطاعات مبنى على مذهب المتقدمين وعلى مذهب المتأخرين من الجواز ينبغي ان يصح الاستنجار وان يستحق الاجر الاجر المسمى ا ه حلي (قوله ولو اتفق من مال نفسه) اي وفي المال المدفوع اليه وقا حجة كما قدمناه (قوله او غلط الثقة) اي غلط المأمور بالحج الثقة بماله نفسه حلي (قوله وانفق كله اذا كره) الضمير ان يرجع الى مال الامر والعبرة على حذف مضاعف اي وانفق مقدار كله او مقدار اكثر وهذا يرجع الى مسئلة الاتفاق من ماله والى مسئلة الغلط والمعنى وانفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وانفق مقدار كل مال الامر او مقدار اكثر جاز ويرى من الضمان وكذا اذا غلط

وذكر المأمور بنفسه فلو كان عليه فان قال حج عن فلان لا يجوز له ان يحج ولو لم يكن له عذر جاز او صلح من اجاب الى عذر من شرطها عدم اشتراط الاجرة ولو حج عن الميت لم يقع عن فرض الميت على ان لا يرجع في التركة ولو حج ماشيا ولو امره بضمين الثقة وكذا لو لم يأمره وامسك مؤنة الكراهة لنفسه لان ثقة الركوب اكثر فكان الثواب او فزركوب الركوب الكركوب الشكل وان ضاقت الثقة عن الركوب فحج عنه ماشيا جاز ومنها ان يحج عنه من وطنه ان اتسع الثلث وان لم يبلغ يحج عنه من حيث يبلغ ومنها ان يحجوج عنه عند الاحرام او بعده عند الامام قبل ان يشرع في افعال الحج ومنها ان يحرم من الميقات اي ميقات الامر مكا او غيره ويبحث فيه بان الميقات ليس بشرط لمطلق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرط في النائب ومنها ان يحج المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا اذن له ومنها ان لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عنه ويضمن المال لانه مخالف ويضمن في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه لانه لما خالف صار كالحرام الاول عن نفسه فافسده فلا بد من قضائه ومنها عدم مخالفة فلو قرن وقدمه بالافراد يكون مخالفا ما منعده لا عنده ما ومنها ان يحرم بحجة واحدة فلا وهل يحجبت احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر لم يحجز فلو رفض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم مخالفة ومنها ان يفرد الالهلال لواحد وهذا ايضا نوع من مخالفة وليس بشرط على حدة فلو امره رجلان بالحج فاهل عنهما ضمن لهما وان عين احدهما وقع له وان لم يعين احدهما فله ان يعين ايما شاء ما لم يشرع في الاعمال ومنها اسلام الامر ومنها عقل الامر والمأمور ومنها غير المأمور فلا يصح اجحاج غير محجوز باختلاف العبارات في المراهق فنع اجحاجه في الباب واجازته في الفتاوى السراجية فالاحتياط غيره ومنها عدم القوت فلو فاته الحج لم يحجز امره عنه ثم ان فاته لتقصيره ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقة بماوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت وثقة في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرة ان يحج الذي عينه ا ه من الباب وشرحه بتصرف (قوله لم يحجزه) هذا الكلام يقتضي انه ليس له الاجرة ولا اجر المثل وان حجه وقع له وبعبارة الخاتمة نص في وقوع الحج للمستأجر في ظاهر الرواية ولا جبر امره فاقضت ان الاجارة قاعدة ولا لا حتى الاجر المسمى وفي الجرح عن الاستحباب انه لا يجوز الاستنجار على الحج ولا على شيء من الطاعات فلو استوجر على الحج ودفع اليه الاجر وجع عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار ثقة الطريق في الذهاب والرجي ودية الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستنجار عليه ولا يهل ان يأخذ الفضل عليه ا ه قد وافق الخاتمة في ان الحج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية افاد ان قول الشرح لم يحجزه خلاف ظاهر الرواية وقول الاستحباب لا يجوز الاستنجار على شيء من الطاعات مبنى على مذهب المتقدمين وعلى مذهب المتأخرين من الجواز ينبغي ان يصح الاستنجار وان يستحق الاجر الاجر المسمى ا ه حلي (قوله ولو اتفق من مال نفسه) اي وفي المال المدفوع اليه وقا حجة كما قدمناه (قوله او غلط الثقة) اي غلط المأمور بالحج الثقة بماله نفسه حلي (قوله وانفق كله اذا كره) الضمير ان يرجع الى مال الامر والعبرة على حذف مضاعف اي وانفق مقدار كله او مقدار اكثر وهذا يرجع الى مسئلة الاتفاق من ماله والى مسئلة الغلط والمعنى وانفق المأمور بالحج من مال نفسه وحج وانفق مقدار كل مال الامر او مقدار اكثر جاز ويرى من الضمان وكذا اذا غلط

النفقة بماله وحج وانفق مقدار كل مال الامر او اكثر جاز ويرى من الضمان اه حلي (قوله حج الانسان عن غيره افضل من حجه لنفسه بعد ان ادى حج الفرض لان نفقه متعدد وهو افضل من القاصر او بالسعود عن العلامة فوح رجه الله تعالى (قوله لا تساع باه) لان المقصود منه الثواب فاذا كان له تركه اصابه تحمل مشقة المال بالاولى ا ه (قوله وقيل عن المأمور) قالوا هو رواية عن محمد وهو واختلاف لا غرة له لانهم قد اتفقوا ان الفرض يسقط عن الامر ولا يسقط عن المأمور وانه لا بد ان ينويه عن الامر وهو دليل المذهب وان بشرط اهلية النائب لصحة الافعال حتى لو امر ذميا لا يجوز وهو دليل الضعيف ولم ار من صرح بالثمة وقد قال انما تظهر فحين حلف ان لا يحج في المذهب اذا حج عن غيره لا يثبت وعلى الضعيف بحث الان يقال ان العرف انه قد حج وان وقع عن غيره فيثبت اتفاقا حلي عن البحر (قوله نفلا) اما الفرض فلا يسقط انشاقا (قوله كحج النقل) يعني اذا حج عنه فلا ذلة ثواب النفقة ويقع للمأمور فلا ذلة له ثواب الظاهر ان له جمل للامور ثواب النفقة فقط (قوله لكنه بشرط الحج) استدرك على قوله يقع عن الامر فان مقتضاه يحته ولومن غير الاهل (قوله اهلية المأمور) خرج بها الكافر والمجنون كاذكره الشرح (قوله لصحة الافعال) انما عبر بها لصحة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه اهل لصحة دون الوجوب (قوله ثم فرع عليه) اي على اشتراط الاهلية من غير اشتراط شرط رأيت كاد آتة حجة الاسلام (قوله بمهله) اي بصاد مهله (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي المنع وهو الذي لم يحج عن نفسه فلا وعن غيره ا ه اي غيره من الناس قال الحلي والظاهر ان المراد هنا من عليه حجة الاسلام بذليل قول ابن المصام الذي يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحدة والعهدة فهو مكروه كراهة تحريم لانه يقتضي عليه والحالة هذه في اول سني الامكان فيأثم بتركه وكذا التوقل لنفسه ومع ذلك يصح لان التمسك ليس لعين الحج الموهول بل لغيره وهو خشيته ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير مارة ا ه اذا عرفت هذا فيشمل من لم يحج اصلا ومن حج نفلا ومن حج منذ وراوه من حجة الاسلام فاسدة ومن حجها صحبة ثم ارتد ثم لم اذنع عليه يشملها ا ه قال في البحر والحق ان الكراهة تنزيهية على الامر فحرمية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه آثم بالتأخير (قوله والمرأة) اي مع انكراهة وكذا ما بعد حلي عن البحر ووجه الكراهة كما في المنع ان حج المرأة انقص فانه ليس عليها وللاسي ولا رفع صوت بالنسبة ولا الحلق فكان اجحاج الرجل اكل (قوله والعبد) قيده في المنع والهندية بالمأذون ومثله الاسمة اذ لا فرق فاذا ذلك التقييدان غير المأذون لا يصح اصلا ووجه انكراهة فيه كما في التمرانه ليس اهلا لاداء الفرض عن نفسه فكيف عن غيره ثم قال وهذه الهلة تظهر في الصبي ولم ار ا ه قلت المنصوص ان غيره اولى فاجحاجه غير اولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله وغيرهم اولى) نقل صاحب الهندية عن الكرماني مانصه والافضل ان يكون عالما بطريق الحج وافعله ويكون حرا عاقلا بالغ كذا في غاية السروحي شرح الهداية ولو اوج عنه امرأة او عبدا او امه باذن السيد جاز ويصكره كذا في محيط السرخسي ا ه وفي المنع ثم انكراهة هذه تنزيهية ولا اقلوا ويجب اجحاج المراهق ا ه اذا علمت ذلك نعم ما في عبارة المحقق من النظر لفظها قوله وغيرهم اولى المراد بالاولوية الوجوب لان مقابله مكروه فحجها كاعلمت والاولوية لاساق الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح ا ه ومراده بقوله كاعلمت ما ذكره السكالك في الصرورة فتقول له ان ما ذكره السكالك لا يظفر الا في حق المأمور لا الامر والكلام هنا في الافضل لا في المروءة على تسليم ان يكون ذلك في حق الامر ايضا لا يظفر في حق العبد والمراهق وقيامهما على الصرورة لا يظفر لان الكراهة انما ثبتت هناك لاستطاعته الحج وقد اخره ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليست امل (قوله لعدم الخلاف) اي خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز حجهم ا ه حلي عن الزيلعي قلت وهذا ما يدل على كراهة التنزيه لان رعاية الخلاف اولى فقط (قوله ولو امر ذميا الحج) هو من جهة المرفع كاعلمت لانه انما يصح فيما عدم اهليتهما (قوله واذا مرض المأمور بالحج) ظاهره سواء كان الامرحيا او ميتا عنه بالتعيين السابق بان يكون حصر الاجحاج عنه فيه اوفاء عن غيره اولا (قوله عن الميت) مثله لو كان الامرحيا ولم يقسمه بالميت في البحر الذي اعترف منه المصنف (قوله الا اذا اذن له) ينبغي ان يقرأ اذن بالبناء للمجهول ليشمل ما اذا اذن الميت قبل وفاته او وصيه والاولى الاذن كما مر عن الهندية وقوله بذلك اي يدفع المال الى غيره ليحج (قوله

(وشرط العجز) المذکور (الحج امر ص لا التعلل) لا تساع باه (ويشبع الحج) المأمور (عن الامام) على الطاهر من المذهب وقيل عن المأمور ولا من نواب النفقة كحج (لكن بشرط) اهلية النيابة (اهلية) انقل (لكن بشرط) ثم فرع عليه بقوله (المأمور لصحة الافعال) كالمراهق وغيرهم اولى (في خارج الصرورة) بمهله من لم يحج (والمرأة) لعدم الخلاف (ولو امر ذميا) او مجنون (لا) يصح (او دفع المال الى غيره اجمع) ذلك الغير (عن الميت الا اذا) اذن له بذلك بان (لا) وقت الدفع اصنع ما شئت فميجوز له ذلك (من اول)

مطهر اي مطلقا انصرف غير مقيد بحالة (قوله خرج المكثف الخ) اما اذا لم يخرج وادعى ولديه سكانا ولا
 ما لا يخرج عنه من ثلث ماله لانه بمنزلة التبرعات فان بلغ ثلثه ان يخرج عنه من بلده وجب الإيجاج من بلده لان
 الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذا ان خرج لغير الحج ومات في الطريق وادعى بغيره وخرج بالمكاف
 غيره فانه لا تعتبر وصيته ولا يخرج عنه (قوله انما تجب وصيته) فائدة مستقلة لا تؤخذ من المصنف (قوله فان
 قسر اي عين (قوله فالامر عليه) اي الشأن مبني على ما قسر فان قسر المال يخرج عنه من حيث يبلغ وان قسر
 المسكن يخرج عنه منه اه (قوله من بلده) فلو مات مكي بالكوفة وادعى بحجة حج عنه من مكة وان ادعى بالقران
 قرن من الكوفة لانه لا يحل بمكة وان كان له موصي او طان حج عنه من اقرب او طانه الى مكة لانه متيقن به وقوله
 من بلده محله ما اذا كان له بلدا ما اذا لم يكن له وطن فمن حيث مات يخرج (قوله قيسا) هو قول الامام ووجهه ان
 قدر الموجود من السفر بطل في حق احكام الدنيا قوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم يتقطع بجملة
 الاذلة ولما وجد عوله بالخير وعلم علمه اناس يستغفون به وصدقة جارية وتنفيد الوصية من احكام الدنيا وهو
 ليس من الثلاث بدل ووجب الاستئناف كما لو وجد اخرج او خرج لغير حج كحجارة وغيرها فادعى بان
 يخرج عنه ومات فانه يخرج عنه من بلده حلي عن الرباعي وورد على ظاهر لفظ الحديث ان الولد ليس من غله
 واجيب بانه من كسبه لمانه هو السبب وجوده بخلاف الاخ والم والاب ونحوهم فانه وان كان يتفجع
 بدعته لم يبدء الاجنب نكته اياه وامن كسبه فاداه الوالد (قوله لا استحصانا) بل الاستحصان ان يخرج
 عنه من حيث مات وهو قول الامام لان خروجه لم يطل بموته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله
 ورسوله لاية وقول عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة كل سنة فاذا لم يطل
 حجه وجب انشاء حلي عن الرباعي (قوله فليحفظ) فيه تنبيه على ان هذا من المواضع التي يعمل فيها قياسا
 لا بالاحتسان حلي (قوله فخرج عنه الوصي من غيره) اي من غير بلده فخرج على قوله فيخرج عنه من بلده اه
 حلي (قوله لا يخرج) ويكره الوصي صامنا والحج له ويخرج عن الميت ثانيا اذا كان المسكن الذي اخرج منه قريبا
 الى وطنه من حيث بلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل التلخيذ لا يكون صامنا خائفا فاداه صاحب البحر
 (قوله ثلثه) اي الموصي يعني ثلث ماله حلي فان بلغ ثلثه ان يخرج عنه راكبا فخرج عنه ماشيا لم يخرج
 او ماشيا من بلده قول يخرج عنه من حيث بلغ راكبا عن الامام انه يخرج بين ان يخرج عنه من بلده ماشيا
 او راكبا من حيث بلغ (قوله) لا يخرج ما اذا اراد التلخيذ على حجة واحدة وحاصله ان الوصي اما ان يبين حجة واحدة
 او يبين اربعين في كل سنة حجة في الاول يخرج عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الاخيرين خبر الوصي ان شاع
 عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاع اخرج عنه في سنة واحدة بحججه او افضل لانه تعجيل بتنفيذ الوصية لانه ربما
 هلك المال وتوضعه في البحر (قوله ان يسترد المال) لانه امانة في يده بغير فليس له المنع (قوله ماله يحرم) مفهومه
 انه اذا حرم ليس لاحدهما الاسترداد وهذا في الوصي اما اذا امر انسانا بالحج فاحرم فوات الامر فلو اراد استرداد
 المال كما يأتي في الفروع (قوله غليظة) متحقة اوله كما يؤخذ مما يأتي والضعف في منه وفي ماله لا ما مور قال
 في البحر ولو دفع الوصي الدراهم الى رجل ليخرج عن الميت فاداه ان يسترد كان له ذلك ماله يحرم لان امانة
 في يده فان استرد فنفقته الى بلده على من تكون ان استرد غليظة ظهرت منه فانفقته في ماله خاصة وان استرد
 لا غليظة ولا تهمة فانفقته على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه اوجبه له بالناسك فاداه الدفع الى
 المخرج منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لنفقة الميت اه حلي (قوله اوصى بحج) قيد بالوصية لانه لو تبرع عنه
 وارثه بالايجاج او بالحج بنفسه قال الامام يخرج ان شاء الله تعالى بقوله حلي الله عليه وسلم للتعمية ارات
 لو كان على ابيك دين شبهه بدين العباد وفيه لوقضى الوارث من غير وصية يخرج به فكذا هذا كذا في فتح القدير قال
 الزواجلي ان المستثنية على القبول لاعلى الجواز لانه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب
 الدين بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذا في باب الحج اه (قاعدة) حج الولد عن والده والذمة مندوب
 لما حديث جبر عن السكال (قوله فتقطع عنه رجل) اطلق الرجل المتطوع فتعمل الوارث به بصرح قاضي خان
 بقوله الميت اذا اوصى بان يخرج عنه بماله فخرج عنه الوارث او الاجنبي لا يجوز له حلي (قوله لم يخرج) اي الميت
 عن فرضه ولا فائدة نواب ذلك الحج حلي عن الشر لاياله (قوله وان لم ير الميت) اي لو ارسل رجلا بان يخرج عنه حجة

لانه صار رجلا موقفا (خرج) المصنف
 (قوله) انما تجب وصيته لانه لو كان له موصي او طان حج عنه من اقرب او طانه الى مكة لانه متيقن به وقوله
 من بلده محله ما اذا كان له بلدا ما اذا لم يكن له وطن فمن حيث مات يخرج (قوله قيسا) هو قول الامام ووجهه ان
 قدر الموجود من السفر بطل في حق احكام الدنيا قوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم يتقطع بجملة
 الاذلة ولما وجد عوله بالخير وعلم علمه اناس يستغفون به وصدقة جارية وتنفيد الوصية من احكام الدنيا وهو
 ليس من الثلاث بدل ووجب الاستئناف كما لو وجد اخرج او خرج لغير حج كحجارة وغيرها فادعى بان
 يخرج عنه ومات فانه يخرج عنه من بلده حلي عن الرباعي وورد على ظاهر لفظ الحديث ان الولد ليس من غله
 واجيب بانه من كسبه لمانه هو السبب وجوده بخلاف الاخ والم والاب ونحوهم فانه وان كان يتفجع
 بدعته لم يبدء الاجنب نكته اياه وامن كسبه فاداه الوالد (قوله لا استحصانا) بل الاستحصان ان يخرج
 عنه من حيث مات وهو قول الامام لان خروجه لم يطل بموته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله
 ورسوله لاية وقول عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة كل سنة فاذا لم يطل
 حجه وجب انشاء حلي عن الرباعي (قوله فليحفظ) فيه تنبيه على ان هذا من المواضع التي يعمل فيها قياسا
 لا بالاحتسان حلي (قوله فخرج عنه الوصي من غيره) اي من غير بلده فخرج على قوله فيخرج عنه من بلده اه
 حلي (قوله لا يخرج) ويكره الوصي صامنا والحج له ويخرج عن الميت ثانيا اذا كان المسكن الذي اخرج منه قريبا
 الى وطنه من حيث بلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل التلخيذ لا يكون صامنا خائفا فاداه صاحب البحر
 (قوله ثلثه) اي الموصي يعني ثلث ماله حلي فان بلغ ثلثه ان يخرج عنه راكبا فخرج عنه ماشيا لم يخرج
 او ماشيا من بلده قول يخرج عنه من حيث بلغ راكبا عن الامام انه يخرج بين ان يخرج عنه من بلده ماشيا
 او راكبا من حيث بلغ (قوله) لا يخرج ما اذا اراد التلخيذ على حجة واحدة وحاصله ان الوصي اما ان يبين حجة واحدة
 او يبين اربعين في كل سنة حجة في الاول يخرج عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الاخيرين خبر الوصي ان شاع
 عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاع اخرج عنه في سنة واحدة بحججه او افضل لانه تعجيل بتنفيذ الوصية لانه ربما
 هلك المال وتوضعه في البحر (قوله ان يسترد المال) لانه امانة في يده بغير فليس له المنع (قوله ماله يحرم) مفهومه
 انه اذا حرم ليس لاحدهما الاسترداد وهذا في الوصي اما اذا امر انسانا بالحج فاحرم فوات الامر فلو اراد استرداد
 المال كما يأتي في الفروع (قوله غليظة) متحقة اوله كما يؤخذ مما يأتي والضعف في منه وفي ماله لا ما مور قال
 في البحر ولو دفع الوصي الدراهم الى رجل ليخرج عن الميت فاداه ان يسترد كان له ذلك ماله يحرم لان امانة
 في يده فان استرد فنفقته الى بلده على من تكون ان استرد غليظة ظهرت منه فانفقته في ماله خاصة وان استرد
 لا غليظة ولا تهمة فانفقته على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه اوجبه له بالناسك فاداه الدفع الى
 المخرج منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لنفقة الميت اه حلي (قوله اوصى بحج) قيد بالوصية لانه لو تبرع عنه
 وارثه بالايجاج او بالحج بنفسه قال الامام يخرج ان شاء الله تعالى بقوله حلي الله عليه وسلم للتعمية ارات
 لو كان على ابيك دين شبهه بدين العباد وفيه لوقضى الوارث من غير وصية يخرج به فكذا هذا كذا في فتح القدير قال
 الزواجلي ان المستثنية على القبول لاعلى الجواز لانه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب
 الدين بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذا في باب الحج اه (قاعدة) حج الولد عن والده والذمة مندوب
 لما حديث جبر عن السكال (قوله فتقطع عنه رجل) اطلق الرجل المتطوع فتعمل الوارث به بصرح قاضي خان
 بقوله الميت اذا اوصى بان يخرج عنه بماله فخرج عنه الوارث او الاجنبي لا يجوز له حلي (قوله لم يخرج) اي الميت
 عن فرضه ولا فائدة نواب ذلك الحج حلي عن الشر لاياله (قوله وان لم ير الميت) اي لو ارسل رجلا بان يخرج عنه حجة

الاسلام فتوى المأمور تطوعا لا يجز به اما اذا لم يتوفر ضا ولا تغلفا فانه يجوز عن حجة الاسلام كما في البحر وهذه
 المسئلة لا تقيد بالتبرع بل ولو كان المال مال الامم كماله وظهر اطلاق صاحب البحر (قوله لانه لم يحصل
 مة صوده) اي لا امر وعلى هذا الزكاة والكفارة فلو ادعى بان ارجح من ماله لا يجز به التبرع به كذا في البحر
 (قوله لكن لو حج عنه ابنه) اي في صورة المتن وهي ما اذا اوصى بحج قال في البحر رجل اوصى بان يخرج عنه حج
 عنه ابنه ليرجع في التركة فانه يجوز كالدين اذا قضاه من مال نفسه اه حلي وهل الابن قيد المراد مطلق وارث
 (قوله ليرجع) اما لو حج ليرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو نواب الاتفاق حلي
 عن البحر (قوله ان لم يقل) اي الموصي من مالي قال في العدة لو اوصى بان يخرج عنه بالاقد من ماله فاج الوصي
 من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصي وهو اضاف المال الى نفسه فلا يدل
 اه (قوله وكذا لو اوصى) الضمير في اوصى يرجع الى الوارث كما سيظهر لك لا لابن وهو يدل على ان الابن في كلام
 الشرح ليس بقيد وصورة اوصى بان يخرج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز له ميت عن حجة
 الاسلام كما في الثانية ويفرق بين هذه وبين ما اذا حج الوارث بنفسه لا ليرجع حيث لا يجوز بان هذه حصل فيها
 نواب المال لا ليرجع لان الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فان الوارث لم يدفع مالا وانما اتى بالاعمال (قوله
 لا ليرجع) نص على انه لو اوصى بان يخرج عنه فاج الوارث من مال الميت وانما في الاجنبي
 فلا يجوز اي عن حجة الاسلام كما في الهندية قال الحلي واستفيد من قول الثانية ولان يرجع في مال الميت ان
 لانه يرجع ايضا في مال الميت فيما اذا حج بنفسه ليرجع وينبغي ان يقتضي مسامحة الثانية بما ذالم يقل الموصي من
 مالي اه وهو مقتضى التمايل السابق فتأمل (قوله كالدين اذا قضاه) اي الوارث من مال نفسه ليرجع اولاً
 ليرجع فانه يجوز فتم تشبيه في المسئلة من مطوق الشرح ومفهومه افاده الحلي (قوله ومن حج) الاول ان يقول
 ومن ادل اي فاداه شئت بغير الاهلال ولو اغنيته على ظاهره لافادته لا يصح كون مخاضا بالافراغ من
 الحج وهو ناقض قول الشرح بعد وينبغي حجة استيعين اي قبل الطواف والوقوف وقوله فان عين احدهما قبل
 الطواف والوقوف وفي التعبير بالاقلال فائدة ايضا وهي شعولة للمرة واقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد
 بالجمع اذ ان قال اطلق الحج واراد الاهلال من اطلاق الكل وارادة الجزء نظرا الى ان الاحرام له شبه بالركن
 او بعلاقة المجاورة نظرا الى ان له شبه بالشرط اه حلي (قوله عن امره) لافرق بين الابوين وغيرهما في الامر
 وعدمه حتى لو امر رجلان رجلا ان يخرج عن كل واحد منهما حجة فاحرم عنهما لم يقع احرامه عنهما بل عن نفسه
 سواء كان الامر ان ابويه او غيرهما ومنع ما لمهما ان اتفق منه ولو احرم رجل عن رجلين بغير امرهما جازله ان
 يجعل احرامه عن ايهما شاء سواء كانا ابويه او غيرهما ابو السعود عن العلامة فوج (قوله وقع عنه) اي وقع عن
 المأمور فلا ولا يجز به عن حجة الاسلام كما في البحر وذلك لان كل واحد منهما امره بان يخلص التبة لمن غير
 اشتراك ابو السعود (قوله ومنع ما لمهما) ان اتفق منه بغير (قوله لانه خالفهما) حيث شرب مع كل غيره فكانه
 اتفق نفقة كل الى حج نفسه (قوله وينبغي صحة التعمين) قال الزيلعي وان اطلق بان سكت عن ذكر المحجوج عنه
 معينا ومنه ما قال في الكافي لانه فيه وينبغي ان يصح التعمين هنا جاعلا لعدم المخالفة اه وقوله ينبغي ان يصح
 التعمين اي تعيين احده امره قبل الطواف والوقوف كما في مسئلة الاجهام وقوله اجاعا قال شيخنا ينبغي ان
 يجري فيما ايضا خلاف ابي يوسف الا في مسئلة الاجهام لجران علته الالية هنا ايضا حلي (قوله ولو ايهما)
 بان قال ليك بحجة عن احد امرى حلي ولو ايهما ما احرم به وغين الامر او ايهما لا يكون مخالفا قال في البحر
 وصور الاجهام اربعة في واحدة فيكون مخالفا وهي مسئلة الكتاب منطوقا في الثلاثة لا يصح كون مخالفا وهي
 ان يكون الاجهام في الامراتي النسك او فيما ولو اهل المأمور بالحج بمجتبئين احدهما عن نفسه والاخرى عن
 الامر ثم رفض التي اهل بها عن نفسه تكون الباقية عن الامر كانه اهل بها واحد ها ومن صور المخالفة ما اذا امره
 بالحج فاعتمر ثم حج من مكة لانه مأمور بحج ميقاني وما في به مكي اه وظاهر التقييد بقولهم ثم حج من مكة انه
 لو خرج الى المقامات واحرم منه لا يكون مخالفا مع ان قصد الامران يكون نفقة السفر له وله فريهما (قوله قبل
 الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال الامام رضي الله تعالى عنه لو جمع بين احرامين لم يجز ثم شرع في طواف
 القدوم اذ نفقت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرك قلت يمكن ان لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف

لانه لم يحصل مقصود الميت
 لو حج عنه ابنه لم يرجع في التركة جازا لم يقل من
 مال ذك الوارث لا ليرجع كالدين اذا قضاه من
 مال نفسه (ومن حج) حلي من (احرامه) وقع
 عنه ومنع ما لمهما) لافرق بين الابوين وغيرهما
 على جوده عن احدهما) لعدم الاولين في
 حجة التعمين لو اطلق الاحرام ولو لم يجز بان عينا
 احدهما قبل الطواف والوقوف

حيث ذكروا اعتباراً حلي (قوله جاز) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز ذبل وقيل ذلك عن نفسه بلا توقف
 وضع نفقتهما وهو القياس لأن كل واحد منهما امر متعين الحجج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قولهم ما هو
 الاحتساب أن هذا إجماع في الأحرار والأحرار ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمهم بصلح وسيلة
 واضحة التبيين فاكنتي بشرط حلي عن التبيين (قوله بخلاف ما والهل يحج) الأولى اسقاط قوله بحج ليشمل
 العمرة ونحوها كما تقدم حلي (قوله عن ابويه) والاحتج به كذا في هذا فإن من ذبح عن اجنبيين بالحج فهو
 كذا في قول الأوبن لأن الله ولانما هرا الثواب فله أن يشاء بغير واحد من التبيين بالذات والاول ليس
 بقيد بل كل وارث كذا في ذلك كما اشار المصنف بقوله او غيرهما (قوله وفي الحج) المتعين ليس بشرط والله
 ذكره لي لم منه حكم عدم تعيين باه ولي له ان اذا كان بعد ان جعله لهم ما يملك صرفة عن احدهما فان بقيه
 لهما ولي كفي البحر ولي هذا اشار الشرح بقوله جعله لاحدهما او لهما (قوله جاز) الذي يقتضيه التركيب
 ان يقول حيث يجوز ذبل قوله جاز كما لا يخفى ٥ حلي (قوله لانه متبع بالثواب) أي واما الحج فيقع عن
 الفاعل قال في الفتح وميناء على ان التبع لهما تلغو بسبب انه غير مأمور من قبلهما او احدهما فهو متبع
 وقع الامار عنه ابنة وانما يحصل لهما الثواب ويقيد ذلك الاحاديث التي رواها السكاك بقوله اعلم ان قول
 زيد ذكركم مندوب اليه جداً ما خرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صلى الله عليه وسلم
 من حج عن ابويه ارفصى عنهما مغرم ما ثبت يوم اقبى ما مع الابرار واخرج ايضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم
 قال من حج عن ابويه او امه فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن ولديه تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما وكتب
 له عنه براحتي عن اسير بلاية (قوله وفي الحديث الحج) اراد جنس الحديث الصادق بالمتعدد فان عجز كلامه
 من حديث الدارقطني من رواية ابن عباس السابقة وصدره من تغريبه ايضا عن جابر فلهما حديثان وجرى
 الشرح في ذلك على المحققين من جواز رواية الحديث بالمعنى له اعراف كما ذكره الحلي (قوله لا غير) أي من دم
 نقران واتسع والجناية (قوله على الامر) أي عندهما وقال أبو يوسف على الحاج لانه وجب لهما في دفع الضرر
 امتداد لأحرار وهذا الضرر راجع اليه فيكون الدم عليه ولمع ان الامر هو الذي ادخل في هذه العمدة
 فعليه خلاصه حلي عن انه يذبح قوله ولو ميتا اشار به الى ان الامر بمعنى المجموع عنه فيمثل الميت كفي البحر
 حلي (قوله قيل من الميت) أي لانه صلى الله عليه وسلم لا يكون في مقابلته عوض مالي كركوة وغيره باعتبار
 لشذوذه وكفارت حلي عن انه يذبح قوله وقيل من السكك) لانه وجب حقا للمأمور بادخال الامراياه في هذه
 العمدة فعاد يذبح على الميت ولدين له جميع المال حلي عن انه يذبح بقوله فيهم الاول بثعرا باعتاده وهو الذي
 يضره لان اصل المال مجموع به من الميت فليكن هذا كذلك (قوله ثم ان فانه الحج) هذا عام في القواف بسبب
 لا حصار وغيره يأتي فيهما تفصيل لمذكور فان قلت ان الحصر لا يكون احصاءه بتقصير منه فكيف يصح
 تفصيل فيه قلت فيه يكون احصاءه باختياره وفعله كما اذا اكل شيئاً من مزارع علمه بضره قاله الحلي مجازاً (قوله
 لتقصير منه) كان تشاغل بجوارح نفسه حتى فاتته الحج كما في التهنية (قوله ضمن) أي المال وان حج من قابل عن
 الميت بما ل نفسه اجراء كفي التهنية (قوله وان باقة سمائية لا) في القهستان اذا فاته الحج لمرض او حبس او موت
 دابة او فرار كساري فانه لا ينبغي ان كان يتق من مال الميت حتى يعود الى اهله وعن محمد بن نفقة ذهابه لا غير كما
 في الاختيارات انتهى ومن المعلوم ان المعتد الاول فاني السراج والبحر الزاخر من ان نفقة الرجوع في مال المأمور
 خاصة جرى على رواية محمد بن سنان في الحج عن الميت من قابل كما في منسك السندی وفي البحر الزاخر انه
 يحج عن نفسه من قابل وقد علمت مما تقدم ان الحصر وقت الحج حكمه ما واحد فانما اذا اجتمع من قابل عن
 الميت موات كان القواف بتقصيرهما ام لا على ما في منسك السندی اجراءه فان دفعه بتوقف صاحب البحر في
 ان الحج من قابل هل يكون عن الامر او يقع للمأمور ونقل في الحصر وقافت الحج ان عليهما الحج من قابل بما ل
 انفسهما وفي ابى السعدي ويجب على المأمور قضاء حجة وعمره كما اذا احرمت بحجة عن نفسه ثم احصر وتخلل وهذا
 منه يقتضي انه يحج عن نفسه وهو الذي في البحر الزاخر صريحاً فيكون هو المول عليه (قوله ودم القران)
 اطلق فيه فعمل ما اذا امر واحد بالقران فقرن اماً واحداً بالحج وآخراً بالعمرة واذا ناله في القران بغير (قوله)

[illegible]

والحياة

والجناية) اطاع في ائتماع جناية الجماع وقتل الصيد والحلق وليس الخيط والطيب وبجائزة المقات بغير احرار
كما يقاد من الجور قوله على الحاج اي لا على الا امر ادم القرآن والتعجب فباستبصاره وبسبب شكر المواقفة الله
تعالى من الجمع بين التمكن والمأمر وهو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وان كان الجمع يقع عن الامر
وامام الجناية فانما واجب عليه لانه هو الحائز فيعلق به (قوله ان اذن له الامر) اي جفت الامر الصادق
بما روي من تعدد فهو مستطابق على ما قدمناه من الصورتين (قوله وانما) اي ان لم ياذن له الا امر وتحت صورته
احرامه اما ذالم ياذن به ثمران فمن عنده الثانية ما ذا امر به مع فرد فقرن بجر (قوله فيصير شائنا) اما في
الاولى: امر اما في الثانية فليس الوجه فيها ان الافراد افضل من الاقران بل لانه امره بافراذ فخر له وقد خفف
بجر (قوله يستحق) اي في صورتين وفي الثانية خلافه ما عدا ما يتولاه هو خلاف الى خبره وهو يقول انه لم يأمره
بانعمه وقولا في الاخذ في ايقاع ذلك عن غيره بغير امره فصار كالمأمره بالاقران فتمتع فانه يكون شائنا نقا
وفي الدليل نظر لان الجمع تبرع عن الغير صحيح فيه يتناع التمسك عن غيره بغير امره وبه ان هذا جعل الثواب
لاستقاط التمسك واما التمتع فانما عدا شيا فانه لا امره يجعل فانه الى مع ميقاني وقد جعل سفره للغير فخرج
كليا (قوله وعن النفقة الحج) فانما فصل في النفقة لان الدم عن الماء وروى كل حل كفي الجور وروى ما في
كفي الهندية (قوله فيعيد بحال نفسه) اي ويجب عليه حجة وعمره من قابل كفي الهندية (قوله وان بعده فلا) اي
وان جامع بعد الوقوف فلا يضمن النفقة لما قاله الشرح ثم من الجماع قبل اطلاق فعله بذنه والافشاء
كما مر بيانه (فرع) لو اتم الحج الطواف البراءة فخرج ولم يضمن فهو حرام على النساء ويعد نفقة نفسه ويقتضى
ما بقي عليه لانه بيان في هذه الصورة بجر (قوله قبل وقوفه) اما لو مات بعد الوقوف قبل الطواف جاز عن الامر
لانه ادى الركن الاعظم كذا قالوا واعطاه النفقة الوقوف لادم من الفساد بعده لانه يكفي فيجب على الامر
الارسال على الشاهد للطواف ونفذ الجواز عن الامر ان الماء ولا يضمن النفقة وبجر (قوله من مرل امره)
هذا عده اما عنده ما من حيث مات وقد قدمنا الخلاف والدليل عند قوله خرج الى الحج ومات في الطريق فان
الخلاف هنا مبني على الخلاف هناك كما صرح به الزبائي حلي وانما يبين لمزل حيث وجد فان لم يكن له منزل
فمن حيث مات ولو تعددت منزله من اقر بها الى مكة نهر (قوله ثلث ما بقي) هذا عند الامام وعند ابى يوسف
ما بقي من الثلث وعند محمد ما بقي من المال الذي مع المأمر كما فصله الرباعي حلي (قوله بعدها) مع في هذا
التمتع صاحب النهر والاولى ان يعبر عن النهر بالمال الذي مع المأمر كما فصله الرباعي حلي (قوله بعدها) مع في هذا
من اي مكان يخرج عنه يخرج من بيت المسكن بالجماع او بالعود (قوله من ثلثه) اي ثلث مال الموصي (قوله
فبطل الوصية) كما ان كان ثلث من الاول لم يلج (قوله وما اهره) اي طاهر قوله ثلث ما بقي فانه يدل
بظاهره على عدم الرجوع في ربه المأمر حبيب اقتصر راعيه ولم يتولوا ثلث ما بقي من ماله الذي عنده والذي
عند المأمر واما كان هذا شرعا ولم يكن صالحا لئلا يراد بقوله من ماله ما يملك الامر من ا حلي (قوله
فلا يرجع) فمراجعة فربما ان له الرجوع قال اقم شيئا من ثلث ما بقي من المال الذي بقي في ايدي الورثة
والمأمر فانه قد بقي في يده شيئا لجمالة ا حلي قلت كلامه فيما انفقته لا فيما بقي لان الباقي يجب رده ولو بعد تمام
الحج (قوله وقوله ما احسن) اي وقول الامام قياس وقد تقدم ان العمل بقول الامام وان هذه المسئلة
قدم فيه القياس على الاستحسان (قوله كما مر) اي في قوله والا فيصير مخالفا فيصنع ا حلي (قوله لا للنفقة)
لان الحج لا يختلف باختلاف الدين فني اي سنة حمله فيما وقع عنه ولا يفتي ان الاول ايقاعه في السنة
المعينة خوفا من ذهاب النفقة او تعطل الحج (قوله والافضل ان يعود اليه) اي الى بلده وفيه عود بالتصريح على
غيره كور وقد ينفق في الجور (قوله وعليه رد ما نضل الحج) قال في البحر اعلم ان النفقة ما تكفيه له نكاحه وايابه وانه
لا يتخلو اما ان يكون المحجوج حيا او ميتا فان كان حيا فانه بعاطيه بقدر ما يكفيه كذا كرنا فان اعطاه
زائد على كفايته فلا يحل للمأمر ما زاد بل يجب عليه رده الى صاحبه الا اذا قال وكتلت ان تهب انقض من
نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي لان وصية وان كان قد اوصى بان يخرج عنه ثم مات فاما ان
يعين قدرا اولافان عين قدرا اتبع ما عينه حتى لا يجوز النقص عنه اذا كان يخرج من الثلث وان لم يعين قدرا
فان الورثة يحجبون عنه من الثلث بقدر الكفاية ثم قال فالحاصل ان الماء ولا يكون مالا كالمأخذ من النفقة بل

(والجواب على الحاج) ان كون له الاصل
(ونحن نفقه ان جامع قبل وقوفه) فيبعد
جمال نفسه (وان بعدد الواسع نفقه في الطريق)
(وان مات) الماء (مع من مرل امره بثلث مائتي)
قبل وقوفه (مع من مرل امره بثلث مائتي)
من مال الفان لم يقف من ثلث الباقي بعدها فهذا
او سرق ما يباح من ثلث الباقي من ثلثه ما يباح
مؤبوعه اخرى الى ان لا يبقى من ثلثه ما يباح
الحج قبل الوصية مات (لا من حيث مات)
في تركته انما هو قبل اجمع (فروع) يصير
خلافها او قولها ما استحسن (فروع) عن
مخالف الاولى وان عثقت لانه لا يستحب
الاستيلاء والا فضل ان يعود اليه وعليه رد
ما فضل من النفقة

23

يتصرف فيه على ملأ المحجوج عنه حيا كان أو ميتا مع ما كان القدر أو غير معين ولا يحل له الفضل إلا بالشرط
المقدم سواء كان الفضل كثيرا أو قليلا كسب من الراد كما صرح به في الفتاوى الظهيرية اه والذي يظهر أن هذا
مفرع على قول المتقدمين بعدم جواز الإجارة على الطاعات التي منها الحج اما على قول المتأخرين من جواز
الإجارة عليها قال آند بعد عقد الإجارة لكن يعكز عليه اشتراط الاتفاق بقدر مال الأمر ومقتضى الإجارة
المقتضية عدم الاشتراط واذا صاحب البقاية رفقهم ساقى في كتاب الإجارة أن الحج مما جرى فيه الخلاف بين
المتقدمين والمتأخرين وفي رسالة بلوغ الأرب لذوي القرب الشريفة لا يجوز الاستيجار على الطاعات كقولهم
أقرآن واقفه والأذان والتذكير والحج والفز وبمعنى لا يجب الأجر وعند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي
رحمه الله تعالى ونصير وعصام وابونصر وأما فقهاء المالكية والشافعية رحمهم الله تعالى فقله عن الخلاصة والجب بعد ذكره ذلك
قال لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستيجار على الحج وجوزوا على باقي القرب لانه لا ضرورة في الاستيجار
عليه لانه يحصل بالاستئابة (قوله وان شرطه) أي وان شرط المأموران ما فضل من النفقة فهو شرط باطل
لانه حق الغير فلا وجه لأخذه بهذا الشرط (قوله الا ان يוכלه بهية الفضل) أي وبقبضه منه كانه قدم (قوله)
أو وصى الميت) أي من كان على شرف الموت به أي بذلك الفضل لمعين سواء كان المأمور هو الذي يخص
المقام وغيره (قوله ولوارثه ان يسترد المال) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفي به ثلثة وتقدم التفصيل
في النفقة وحاصله انه ان رده ثلثا منه فنفقة الرجوع في ماله والا فني مال الميت فراجع (قوله وكذا ان
أحرم الحج) قال في التهرؤ قيدنا بكون الأمر وصى بالحج عنه لما في المحيط لودفع الى رجل ما لا يحج به عنه فاهل
بجعية ثم مات الأمر فلورثه ان يأخذ ما بقي من المال معه ويضمه ما اتفق منه بعده وانه ولا يشبه الورثة
في هذا الأمر لان نفقة الحج كنفقة ذوى الأرحام قبل الموت ويرجع المال الى الورثة انتهى زيادة من الحر
قالوا في الشرح حذف قوله وصيه فأحرم فان الموضوع انه امر لامر وس يكون تركيب العبارة هكذا وكذا ان
أحرم وقد دفع اليه الحج عنه ثم مات الأمر (قوله وللوصى ان يحج نفسه) أي اذا اطلق الأمر كالأوصى ان يحج
عنه ولم يزد على ذلك كما في الفسخ (قوله الا ان يأمره بالدفع) بان قال ادفع المال الى من يحج عني فانه لا يجوز ان
يبيع نفسه مصداق بجران ولو بآية توريثه (قوله ان يكون رارثا ولم يشر القبة) قال في البحر ان دفعه أي الوصى
الى وارث الحج عنه فانه لا يجوز الا ان يحجز الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الإجازة
لباقين اه بايضاح ونحوه في الهندية ومفهوم التقييد بالكبار انهم اذا كانوا أصغارا لا يحج لان الصغير ليس
من أهل التبرع (قوله ولوقال) أي المأمور بالحج شعت عن الحج وكذبوه أي الورثة أو كذب الوصى حايي (قوله)
لم يصدق) أي ويضمن اذا اتفق من مال الميت لان سبب الغنم قد ظهر فلا يصدق البتة على صدقه اه
صاحب البحر قوله الا ان يكون امر اطاهرا) أي يشهد على صدقه كنع الاعراب الحاج بالمحاربة أو نزول سطر كثير
صالح (قوله صدق بينه) لا يبيح الشريخ عن عدم دماها رمانة في يده بجر (قوله الا اذا كان بدون الميت) أي
فانه لا يصدق الا بينة على القول عليه لانه يدعى قضاء الدين بجر (قوله وقد أمر بالاتفاق) أي ماعليه من الدين
قوله ولا تقبل ميتهم الحج) لانها شهادة على النفي بجر وذلك لان مقصودهم نفي حجه وان كانت صورة ثم ادتهم
أبانا حايي (قوله الا اذا برهننا على اقراره) أي لان اقراره وهو تلقظه بهذه الجملة اثبات حايي والاولى ان يقول
الا اذا شهد ابدله برهنا (قوله) للعامة أمور بالحج ان يتفق على نفسه بالمعروف ذاهبا وآيما من غير تذكير
ولا تقتري طعامه وشرا به وثيابا وركوبه وما لا بد منه وليس له ان يدعوا احدا الى طعامه ولا يصدق به
ولا يقرض احدا ولا يصرف الدراهم بالدينار ولا يشتري بها الوضوء ولا يدخل بها الحمام ولا يشتري بها دهن
شرح ولا يبيع بها ولا يشتري شيئا منها ولا يبيع ولا يعلل احدا الخلاق الا ان يوسع له الميت او الوارث ولا
يعني على من يحصيه منه ددان من لا يحكم بنفسه ولو من الأقامة بكذا حسنة عذريه ما سقطت عنه من
مال الميت ثم اذا عاد تعود نفقته عند مجده وهو الظاهر وعند أبي يوسف لا تعود ولو خرج من مكانة صغيرة فشر
لحاجة نفسه سقطت نفقته من مال الميت في رجوعه ولو وطئ من مكانة سقطت نفقته قل او كثر ثم اذا عاد لا تعود
الاتفاق وان كانت الأقامة بها قدر العادة حتى تخرج القافلة لا تسقط لضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بلدة
فما لم يدر رايته فادفقت نفقته لا تسقط والا سقطت حتى يخرج منها وتقامه في الزيلعي وفي الهندية ان المأمور

[illegible]

بالج لانه ان يدخل الحمام ويغسل ابر الحارس وغير ذلك مما فعله الحاج والبطر الى المدة المعتدة وغيرها كان في زمانهم وامافي زماننا فلا يمكن الخروج للافراد والاحاد ولا لجماعة قليلة من مكة الامع القافلة فادام منظرنا خروج القافلة فنفقته في مال المجموع عنه وكذا في اقامته يقداد والتعويل في الذهاب والاياب على ذهاب القافلة وايامهم ونحوه في التهر وفي الوافعات المأمو وبالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان يتفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى مكة واذا اقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يجيء او ان الحج غير متحقق وهو محمول على ما اذا لم يكن ينتظر القافلة ليوافق ما في النية وفي الاشياء والمأمو ورخايط الدراهم مع الرفقة والاياداع وان ضاع المال بمكة او بقرب منه فانفق من مال نفسه ورجع به وان كان بقبر قضا لا لاذن دلالة ولو امره بالعمرة فاعتمر او لانخرج عن نفسه لم يكن محالفا وان حج او لانخرج اعتمر فخذ الف في قواهم جميعا ومن عليه الحج اذا مات قبل اداة من غير وصية يأثم بخلاف الوصي الحاج عن الميت اذا مرض فانفق المال كله ايس على الوصي ان يبعث بالنفقة ليرجع ولو قال الوصي للحاج ان فني المال فاستقرض وعلى قضا الدين فهو جائز وفي حوائج الاشياء لا يلزم من عدم صحة الاجارة على الحج عدم وقوع الحج عن المستأجر بل يقع لانه لما لم يصح الاجارة بقي الاذن بالحج فيصح عنه واستحق النائب نفقة مثله من تلك الاجرة بحسب الحال فتكون الاجارة للعج اناية باعتبار المعنى بصحة الحج عن المستأجر وقد اطل الكلام في ذلك العلامة ابو السعود فراجع ان شئت

باب الهدى

لما كان هدى المتعة والقران والاحصار وبراء الصيد والجناية فرع معرفتها اخره عنها وايضا هي اسباب والهدى
مصيب والمصيب يعقب السبب والهدى باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هاء في
الثانية لغتان فصيحتان والواحد من النتم يكون هديا بالنية وموق البدنة الى مكة بعد التقليد وان لم يولان
موق البدنة الى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة كذا في البحر وغيره (قوله ما يهدى الى الحرم)
ماخوذ من الهدية التي هي اعم من الهدى لا من الهدى والازم ذكر العرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء
بنفسه حلبي قلت لو اخذ من الهدى يكون تعريفا لفظيا وهو ما أتبعه وخروج ما يهدى الى غير الحرم نعمه ما كان او غيره
وقوله من النتم خرج به ما يهدى الى الحرم من غير النتم ولونذر هديا ان عين شيئا لزمه فان كان مما يراق دمه
ففي رواية ابن جماعة لا يجوز ان يهدى قيمته لانه اوجب شيئين الارقاة والتصدق فلا يجوز الاقتصار على التصدق
بعبث الشيعة وان كان المنذور شيئا ليراق دمه فان كان مستقولا لتصدق بعينه او بقيته وان كان عقارا لتصدق بقيته
ولا يتعين التصدق في الحرم ولا على فقر امكة لان الهدى فيه مجاز عن التصدق وبه علم ان اطلاق الهدى على
غير الانواع الثلاثة في كلام الفقهاء في باب الايمان والنذور مجاز بحر (قوله يقترب به فيه) اي الحرم يعني باراقة
الدم خرج ما يهدى من النتم الى الحرم هدية لرجل اه حلبي (قوله ادناه شاة) افاد ان له اعلى وهو الابل وهو افضل
واوسط وهو البقر ولونذر هديا ولائمة لزمه ادناه ومن نذر الادنى واهدى الاعلى فقد احسن ولونذر اهداه
شاةين فاهدى شاة تساوى شاتين قيمة لا يميزنه (قوله ابن خنيس) وبسمى فنيا كما كان ابن سنان من البقر
وابن سنان من الغنم يسمى ثديا وظاهره انه لا يجوز فيه الجذع وهو غير ما صرح به المصنف فانه قال في الشرح
ولا يجوز الجذع الا من الضأن زاد صاحب النهر المعز واختلف فيه لجزم في المبسوط انه ابن سبعة اشهر عند
الفقهاء وستة في اللغة وفي غاية البيان ما تم له ثمانية اشهر وبشرط ان يكون عظيم الجثة اما ان كان صغيرا
فلا بد من تمام السنة اه نهر وقديقال ان الشرح ترك الجذع له لمه من قول المصنف ولا يجوز في الهدايا
الاماجاز في الغنما (قوله ولا يجزى تعريقه) اي الذهاب به الى عرفات او نحره بما يقتضيه والاشعار حلبي
عن البحر (قوله بل يندب) اي التعريف بمعنياه اه حلبي (قوله في دم السكر) قال في الهندية يقلد هدى
النطوع والقران والمتعة وكذلك الهدى الذي اوجبه على نفسه بالنذر ولا يقلد دم الاحصار ولا دم
الجنائيات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به ولا يسن تقليد الثلاثة عندنا اه (قوله ولا يجوز
في الهدايا الاماجاز في الغنما) هو اولى من قول الكثر وما جاز في النخاها جاز في الهدايا لانه ينبغي ان يكون
عنوان المسئلة مما الكلام فيه كذا في النهر وافرعه الحيوانا غير مطردة لانه لو نذر هديا جاز انه القيمة بالاتفاق
فيما ذكره ابن معين وكذا ان عين في رواية مع ان القيمة لا تجزى في الاضحية ابو الهيثم ودق قول الحلبي نعم الاحران عبارة

(دوق القعة والخمسة) (باب م. ب.)
الزهم (المقرب به) فيه (أدناه) (وهو) (ابن)
منه (ولا يجب تعينه) (ابن) (وغيره) (وغيره)
(ولا يجوز في هذا) (إلا ما جاز في هذا)

المصنف مطردة منعكسة غير مسلم وهذا الإراد يتوجه على عكس عبارة الكثر وهو ما ينافي المراد بالاجاز
 في انصاف عبارة المصنف فائدة الطرد وعبارة الكثر فائدة العكس الا ان يقال ان هذا الضابط فيما يراعى دمه
 من الهدى ولا يجوز فيه الا ما صح ارتقته في النجاسات في الوقاية وشروطها للفتنة في ولا يجوز للهدى سوا
 كان دم تلك اوجبا لا احصا او غيرهما الاجازة التخيية مقدار السن حال العيوب وهذا عند الشجين واما عند
 مجوز فيجوز الصغاراه مختصرا (قوله فصع اشراك ستة) مصدر الرباعي مضاف الى مقوله اي اشراك واحد
 ستة قال في اخيعة الدور وضع لواحد اشراك ستة وقال في الجبر شرط ارادة الكل القريبة وان اختلفت
 اجناسها من دم متعة واحصا وجز آصيده وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان احب بان اشترى بدنة
 لثمة مثلا نوبا ان يشرك فيها ستة او يشترى بها بغيره الهدى ثم يشرك فيها ستة ونحو الهدى او يشترى بها
 في الاجازة وهو الافضل واما اذا اشترى الهدى من غيرية الشركة ليس له الا اشراك فيها لانه يصير بها
 لانها كاه صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجاب انتهى اذا عرفت هذا فقوله الشرح شربت
 غير بدنة بخلاف ما عرفت من شرب السبعة معا وهو صحيح الثاني ان يشترى بها واحد لقرية ثم يشرك
 فيها ستة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط ان ينوي الا اشراك عند الشراء كما علمت من عبارة الجبر انتهى
 والذي في الدوران تقديمية الا اشراك عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الا اشراك بعد ذلك
 استصاها وقال زفر لا يجوز زوجه انقياس انه اعدها للقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاختصاص انه فلا يجد
 الشرب وقت الشراء فانت الحاجة اليه ومن الشروط ان لا يكون لاحد الشركاء السبعة اقل من سبع
 كافي الدوران ما يصح الا اشراك في الاخعية اذا كان غنيا اذا اذ كان فقيرا تعينها عليه (تجمة) انتهى افضل
 من الجذعة والافني من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة والعم لان لحمها اطيب
 والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان غنيا اذا اذ كان فقيرا تعينها عليه (تجمة) انتهى افضل
 في شية وحكم لان لحم البقر افضل من لحم البقرة اذا كان سباع البقرة افضل والبقرة افضل من سباع
 شية اذا استويا في قيمة وسبع شية افضل من بقرة كذا في الخاتمة وافضل الشياه ان يكون كبشاً الى اخره موجودا
 والاقرب العظيم القرن والاملح الابيض شربلاية وقيل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض اكثر
 ابو السعود (قوله في الحج) اي في كل شئ وجب فيه الدم في الحج فلا بد ان من نذره بدنة لا يجوز به الشاة نهر
 (قوله الا في طواف الركن جبا الحج) وذلك لان الجناية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهره التناوت
 بين الاصغر والا كبر بجر (قوله او حائضا) ومثاله النقصا كما في البحر (قوله ووطئ بعد الوقوف) لانه اعلى انواع
 الارتماءات فيغلظ موجه وخرج الوطئ قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحاق) اما بعده ففي وجوبها
 خلاف والراجح وجوب الشاة بجر (قوله كما مر) اي في الجنايات انتهى حلي (قوله بل يذب) لقوله تعالى فكوا
 منها نهر (قوله كالاخعية) اشار به الى ان المستحب ان تصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويأكل ويدخر
 الثلث حلي عن البحر (قوله اذ يبلغ الحرم) اما اذا لم يبلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه
 وتفرق بينهما اذ يبلغ الحرم فانقر به بالاراقة وقد حصلت فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي
 بالتصدق والاكل ينافيه بجر وهذا التقيد فيه نظر لانه لا يسي هذا الا بعد بلوغه الحرم ولو قال وخرج بقوله
 هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صرحه في البحر لكان اولي اشار اليه المحقق ولو هلك بعد الذبح
 لا ضمان عليه اما ان استهلكه فان كان مما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لانهر (تنبيه) كل دم يجوز له
 ن يا كل منه لا يجب عليه تصديق بطمعه بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له اكله لما فيه من
 بطلان حتى انقر أو كل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق بعد الذبح لانه اذا لم يجز اكله ولا تصديق به
 يؤدي الى اضاغة المال بجر (قوله من غيرها) اي هذه الثلاثة (قوله ضمن ما اكل) اي قيمته (قوله اي وقتته) اشار به
 في ان المراد باليوم مطلق الوقت فيم اذا كانت الضراوة مفرقة مضاف فيم (قوله للذبح المتعة والقران) اما هدى
 فشرع ذابح الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان غيره يوم النحر افضل بجر واعلم ان الدماء على أربعة
 فاما ما يخص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يخص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنايات
 الا احصاها وما يخص بالزمان دون المكان وهو الاخعية وما لا يخص بالزمان ولا بالمكان وهو دم النذور

قوله في الجبر شرط ارادة الكل القريبة وان اختلفت اجناسها من دم متعة واحصا وجز آصيده وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان احب بان اشترى بدنة لثمة مثلا نوبا ان يشرك فيها ستة او يشترى بها بغيره الهدى ثم يشرك فيها ستة ونحو الهدى او يشترى بها في الاجازة وهو الافضل واما اذا اشترى الهدى من غيرية الشركة ليس له الا اشراك فيها لانه يصير بها لانها كاه صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجاب انتهى اذا عرفت هذا فقوله الشرح شربت غير بدنة بخلاف ما عرفت من شرب السبعة معا وهو صحيح الثاني ان يشترى بها واحد لقرية ثم يشرك فيها ستة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط ان ينوي الا اشراك عند الشراء كما علمت من عبارة الجبر انتهى والذي في الدوران تقديمية الا اشراك عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الا اشراك بعد ذلك استصاها وقال زفر لا يجوز زوجه انقياس انه اعدها للقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاختصاص انه فلا يجد الشرب وقت الشراء فانت الحاجة اليه ومن الشروط ان لا يكون لاحد الشركاء السبعة اقل من سبع كافي الدوران ما يصح الا اشراك في الاخعية اذا كان غنيا اذا اذ كان فقيرا تعينها عليه (تجمة) انتهى افضل من الجذعة والافني من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة والعم لان لحمها اطيب والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان غنيا اذا اذ كان فقيرا تعينها عليه (تجمة) انتهى افضل في شية وحكم لان لحم البقر افضل من لحم البقرة اذا كان سباع البقرة افضل والبقرة افضل من سباع شية اذا استويا في قيمة وسبع شية افضل من بقرة كذا في الخاتمة وافضل الشياه ان يكون كبشاً الى اخره موجودا والاقرب العظيم القرن والاملح الابيض شربلاية وقيل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض اكثر ابو السعود (قوله في الحج) اي في كل شئ وجب فيه الدم في الحج فلا بد ان من نذره بدنة لا يجوز به الشاة نهر (قوله الا في طواف الركن جبا الحج) وذلك لان الجناية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهره التناوت بين الاصغر والا كبر بجر (قوله او حائضا) ومثاله النقصا كما في البحر (قوله ووطئ بعد الوقوف) لانه اعلى انواع الارتماءات فيغلظ موجه وخرج الوطئ قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحاق) اما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة بجر (قوله كما مر) اي في الجنايات انتهى حلي (قوله بل يذب) لقوله تعالى فكوا منها نهر (قوله كالاخعية) اشار به الى ان المستحب ان تصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويأكل ويدخر الثلث حلي عن البحر (قوله اذ يبلغ الحرم) اما اذا لم يبلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه وتفرق بينهما اذ يبلغ الحرم فانقر به بالاراقة وقد حصلت فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينافيه بجر وهذا التقيد فيه نظر لانه لا يسي هذا الا بعد بلوغه الحرم ولو قال وخرج بقوله هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صرحه في البحر لكان اولي اشار اليه المحقق ولو هلك بعد الذبح لا ضمان عليه اما ان استهلكه فان كان مما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لانهر (تنبيه) كل دم يجوز له ن يا كل منه لا يجب عليه تصديق بطمعه بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له اكله لما فيه من بطلان حتى انقر أو كل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق بعد الذبح لانه اذا لم يجز اكله ولا تصديق به يؤدي الى اضاغة المال بجر (قوله من غيرها) اي هذه الثلاثة (قوله ضمن ما اكل) اي قيمته (قوله اي وقتته) اشار به في ان المراد باليوم مطلق الوقت فيم اذا كانت الضراوة مفرقة مضاف فيم (قوله للذبح المتعة والقران) اما هدى فشرع ذابح الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان غيره يوم النحر افضل بجر واعلم ان الدماء على أربعة فاما ما يخص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يخص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنايات الا احصاها وما يخص بالزمان دون المكان وهو الاخعية وما لا يخص بالزمان ولا بالمكان وهو دم النذور

ابو السعود مختصرا (قوله فقط) اي لا يتعين غيرهما فيم او هودم الجنايات وهدي التطوع والاحصا وليس المراد
 ما شغل الاخصية فانها مخصوصة بهذه الايام ايضا (قوله لم يجز) اي ذبحه ما قبله اي قبل يوم النحر بالمعنى المتقدم
 اجاعا (قوله بل بعده) اي بل يجزى بعده الا انه تارك للواجب فيجبر بالدم كانه عليه بقوله وعليه دم وهذا
 عنده لا عند هما وقول الحلي اي بل يجوز بعده فيه نظر لما علمت ان فيه ترك الواجب (قوله لا يني) اي على الصحيح
 ومن الناس من قال بتعينها نهر (قوله لا لافقيه) المعطوف محذوف تعلق الجبر به والتقدير لا التصديق لافقيه
 واللام يعني على وهذا اولي من جعله خطأ والصواب لا فقيره بالرفع عطفا على الحرم كما قاله الحلي (قوله بجلاية)
 الضمير يرجع الى الهدى وهو جمع جل ما يطر ح على ظهر الهدى من كساء ونحوه هه سنان والمراد بالهدى
 الجنس الصادق بالتعدد ليمتص الجلال الذي هو جمع وفي ابي السعود ظاهر تفسير الضمير بالهدى ان الشاة
 تجال (قوله وخطامه) بالعكس وهو جعل يجعل في عنق البعير ويثني في انفه هه سنان والزام ما يجعل
 في انفه فقط كفي البحر تصغيرا شرح الخطام بالرام مصادره (قوله ولا يعط ابر الجزار منه) حديث البخاري
 مرفوع ان عليا رضي الله تعالى عنه امره صلى الله عليه وسلم ان يقوم على بدنة وان يقدم بدنة كاه الخوفا
 وجلودها وجلانها ولا يعطي في جرائنها شيا وهي يضم اليهم كراه على الجزار (قوله ضمنه) لانه معارضة
 (قوله ياز) لانه اهل التصديق بجر (قوله مطلقا) اي سوا اجاز الاكل منه اول مجز انتهى حلي وصرح في المحيط
 بجرمة ركوبه لانه جعله لله خالصا فلا ينبغي ان يصرف شيئا من عينه ومنافعه الى نفسه ولان الركوب
 اهانة فلا يركبه تعظيما لشعائر الله قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانهم من تقوى القلوب ابو السعود
 وفي الله هه سنان تعظيم الهدى واجب (قوله بلا ضرورة) اما للضرورة فيجوز ركوبه لما ورد في الحديث الشريف
 اركبها بالمعروف اذ الحلت اليها (قوله ضمن ما نقص) وبالاولى اذ اركبها بلا ضرورة فتقصت (قوله شربلاية)
 ونحوه للمعدي وهذا خلاف ما وقع في البحر والنهر من ان ظاهر كلامهم انهم ان نقصت من ركوبه للضرورة
 فانه لا ضمان عليه (قوله فان اطعم منه) اي ما نقص من هدي المتعة والقران والتطوع (قوله ضمن قيمته) لان
 جواز الا تقاع بها للاغنياء معلق ببلوغ المحل كما في البحر اما هدى غير ما ذكر فلا يجوز للاغنياء ولو بلغ (قوله
 ولا يجلبه) اي الهدى لانه جزء فلا يجوز له ولا لغیره من الاغنياء فان حلبه وانقص به او دفعه الى الغني ضمنه
 لوجود التعدي منه كما لو فعل ذلك بوجه او صوفه ولو ولدت تصدق به او يذبحه معها فان استهلكه ضمن قيمته
 وان باعه تصدق بجمته واذا اشترى به هديا ضمن بجر (قوله وينضح) اي يرش وفي ضاده الفتح والكسر لانه من يابى
 شرب وتنع كافي المصباح (قوله شرعها) بكسر الصاد كما في العناية وتفتح قفل وفلوس وهولذات الظلف
 كالنهي للمرأة (قوله بالماء البارد) هو اعم من كونه عذبا ولحمها والذي في الكثر بالتقاع بضم النون وبالفاظ
 وانحاء المجبة الماء البارد العذب كما في البحر وغيره (قوله لو الذبح قريبا) الظاهر ان المراد بالقرى هه سنان لا يتضرر
 الهدى بقاءه اليه الى بلوغه ومنع مفعول مراد به الزمان او المكان (قوله والا حلبة) دفعا للضرر عنه هه سنان
 (قوله وتصديق به) اي او بقيقته واذا استهلكه فانه تصدق بقيقته هه سنان (قوله وقيم بدل هدى واجب)
 هل يدخل في الواجب هه سنان او نذر شاة معينة فهلكت فيلزمه غيرها ولا لكون الواجبة في العين لافي الذمة بجر
 (قوله عطف) هو من باب علم والعطف الهلاك وانما كان له اقامة غيره لان الواجب في الذمة فلا يقطع عنه
 حتى يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك وهذا اذا كان موسرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب ابو السعود
 عن الجوهر (قوله بما يمنع الاخعية) كالعرج والعمى هه سنان (قوله وصنع بالمعيب ماشاء) لانه عينه الى جهة
 وقد بطلت فبقي على ملكه بجر (قوله ذو كان المعيب) ولو كان عيبه قريبا من المعيب بجر (قوله صفقة سنامه)
 اي جهة منها وتقدم ان الاشبه الجهة اليسرى (قوله ولا يظم) بفتح الياء من باب علم اي لا يأكل انتهى حلي
 (قوله لعدم بلوغه) اي والاذن في تناوله معلق بشرط بلوغه المحل فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا الا ان التصديق
 على الفقراء افضل من ان يتركه لالحا لاسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بجر (قوله ومنه النذر) لانه
 ايسر بايجاب الشرع ابتداء (قوله والستر بغيرها حق) وهو الجناية وما لا حق بها من دم الاحصا (تجمة) الدماء
 الواردة من العقيقة لله ولود والحرس للولادة والمأدبة للقتان والوكيرة للبناء والنعيقة للقادم والوصية للتعزية
 كاه البسنة واما طعام العرس فانه سنة لقوله صلى الله عليه وسلم اولم ولو يشاة وينبغي ان يدعوا الجيران

قوله في الجبر شرط ارادة الكل القريبة وان اختلفت اجناسها من دم متعة واحصا وجز آصيده وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان احب بان اشترى بدنة لثمة مثلا نوبا ان يشرك فيها ستة او يشترى بها بغيره الهدى ثم يشرك فيها ستة ونحو الهدى او يشترى بها في الاجازة وهو الافضل واما اذا اشترى الهدى من غيرية الشركة ليس له الا اشراك فيها لانه يصير بها لانها كاه صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجاب انتهى اذا عرفت هذا فقوله الشرح شربت غير بدنة بخلاف ما عرفت من شرب السبعة معا وهو صحيح الثاني ان يشترى بها واحد لقرية ثم يشرك فيها ستة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط ان ينوي الا اشراك عند الشراء كما علمت من عبارة الجبر انتهى والذي في الدوران تقديمية الا اشراك عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الا اشراك بعد ذلك استصاها وقال زفر لا يجوز زوجه انقياس انه اعدها للقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاختصاص انه فلا يجد الشرب وقت الشراء فانت الحاجة اليه ومن الشروط ان لا يكون لاحد الشركاء السبعة اقل من سبع كافي الدوران ما يصح الا اشراك في الاخعية اذا كان غنيا اذا اذ كان فقيرا تعينها عليه (تجمة) انتهى افضل من الجذعة والافني من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة والعم لان لحمها اطيب والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان غنيا اذا اذ كان فقيرا تعينها عليه (تجمة) انتهى افضل في شية وحكم لان لحم البقر افضل من لحم البقرة اذا كان سباع البقرة افضل والبقرة افضل من سباع شية اذا استويا في قيمة وسبع شية افضل من بقرة كذا في الخاتمة وافضل الشياه ان يكون كبشاً الى اخره موجودا والاقرب العظيم القرن والاملح الابيض شربلاية وقيل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض اكثر ابو السعود (قوله في الحج) اي في كل شئ وجب فيه الدم في الحج فلا بد ان من نذره بدنة لا يجوز به الشاة نهر (قوله الا في طواف الركن جبا الحج) وذلك لان الجناية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهره التناوت بين الاصغر والا كبر بجر (قوله او حائضا) ومثاله النقصا كما في البحر (قوله ووطئ بعد الوقوف) لانه اعلى انواع الارتماءات فيغلظ موجه وخرج الوطئ قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحاق) اما بعده ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة بجر (قوله كما مر) اي في الجنايات انتهى حلي (قوله بل يذب) لقوله تعالى فكوا منها نهر (قوله كالاخعية) اشار به الى ان المستحب ان تصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثلث ويأكل ويدخر الثلث حلي عن البحر (قوله اذ يبلغ الحرم) اما اذا لم يبلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه وتفرق بينهما اذ يبلغ الحرم فانقر به بالاراقة وقد حصلت فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي بالتصدق والاكل ينافيه بجر وهذا التقيد فيه نظر لانه لا يسي هذا الا بعد بلوغه الحرم ولو قال وخرج بقوله هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صرحه في البحر لكان اولي اشار اليه المحقق ولو هلك بعد الذبح لا ضمان عليه اما ان استهلكه فان كان مما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لانهر (تنبيه) كل دم يجوز له ن يا كل منه لا يجب عليه تصديق بطمعه بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له اكله لما فيه من بطلان حتى انقر أو كل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق بعد الذبح لانه اذا لم يجز اكله ولا تصديق به يؤدي الى اضاغة المال بجر (قوله من غيرها) اي هذه الثلاثة (قوله ضمن ما اكل) اي قيمته (قوله اي وقتته) اشار به في ان المراد باليوم مطلق الوقت فيم اذا كانت الضراوة مفرقة مضاف فيم (قوله للذبح المتعة والقران) اما هدى فشرع ذابح الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان غيره يوم النحر افضل بجر واعلم ان الدماء على أربعة فاما ما يخص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يخص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنايات الا احصاها وما يخص بالزمان دون المكان وهو الاخعية وما لا يخص بالزمان ولا بالمكان وهو دم النذور

ولم يفتق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته امه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من فروع ان الاسلام يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ من فروع ما روى الشيطان يوما هو اصغر ولا ادر ولا اعظم منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما يرى من تزلزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم يدر فانه رأى جبريل يرفع الملائكة فانها تقتضي تكفير الصغائر والكبائر ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكمل في شرح المشارق في حديث ان الاسلام يهدم ما كان قبله ان المقصود ان الذنوب الساقطة تحبط بالاسلام والهجرة والحج صغيرة كانت او كبيرة وتتناول حقوق الله تعالى وحقوق العباد بالنسبة الى الحرم في فاته اذا لم لا يطالب بشئ منها حتى لو قتل واخذ المال واحرقه ودار الحرب ثم اسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده ولو كان ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيد في بشايرته وترغيبا في مباحته فان الحج والهجرة لا يكفران المظالم ولا يقطع فيما يجوز الكبائر وانما يكفران الصغائر ويجوز ان يقال والكبائر التي ليست من حقوق العباد ايضا كالاسلام من اهل الذمة وحينئذ لا شك ان ذكرهما كان للتأكيد انتهى وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرح هذا الحديث وقال ان الشارح حين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان اهل السنة اجمعوا على ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة فالحاصل ان المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه تكفير الكبائر من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد وان قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما يتوهم كثير من الناس ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلوات والصيامات والركاة اذ لم يقل احدي ذلك وانما المراد ان اثم مظل الدين وتأخير يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة اذ اسقط صارا انما الاثم وكذا تأخير الصلاة عن وقتها يرتفع بالحج لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان اثم على القول بقوريته وكذا البقية على هذا القياس وبالجملة لم يقل احدي من عوام الاحاديث الواردة في الحج كالا يخفى انتهى كلام الجرح وقال المناوي في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه اى في خلوة عن الذنوب وهو يشمل الكبائر والتبوعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو مجمل بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وقائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا بالعباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلما أخرها بعده تجد اثم آخر انتهى اذا عرفت هذا فقول الشرح قيل نعم كبرى في اسم يقتضي ان هناك قول لبعض العلماء ان الحج يكتف الصغائر والكبائر ويسقط حقوق العباد كما انتفاء التشبيه بالحري وقد عات من كلام الاكل ان هذا الحكم يخص الحرمي وعلمت من كلام الجرح ان هذا التعميم لبعض الناس وان لم يقل به احد فحكاية الشرح له بقيل عملا ينبغي كيف وهو ايضا بقول ولا قاتل باسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذا في اسم) هذا مبني على ان الكفار محاطيون بقرع الشريعة وهو الاصح كما تقدم (قوله ان الكبائر الخ) اى كازي وشرب الخمر لا نحو اثم المظل وتأخير الصلاة فانه قيل بتكفيرها كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة ركعة) وعشر وكفارة وصدقة فطر (قوله اثم المظل) اى الاثم المترتب على مظل الغنى ورد في الحديث مظل الغنى ظلم (قوله وفحوها) كتاب خير الزكاة والحج على القول بوجوب فوريتها يسقط اى الحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط الاحتجاج كما مر (قوله يندب دخول البيت) اى الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فالادب في الدخول لاني عدمه (قوله من العروة الوثقى) لملقة هذا (قوله انه سره الدنيا) وبعض العوام يضع سره عليه (قوله ولا يجوز شرأ الكسوة الخ) قال في الجرح واما ثياب الكعبة فنقل اثمنا لانه لا يجوز بيعها ولا شرأؤها لكن الواقع الا ان الامام اذن في اعطائها للبي شعبة عند التجديد والامام ذلك فائتمنا انما معناه ومن يهاله لانه مال بيت المال ولا شك ان التصرف فيه للامام بحيث جعله عطاء لقوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا اختاره الامام النووي في شرح المذهب وقال ان الامر فيها الى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال ليعا وعطاء لما رواه الاذرى ان عمر بنى الله تعالى عنه كان يزع كسوة البيت كل سنة فيقتسمها على الحاج ولا تمس لولم يجوز التصرف في كسوتهم التفت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تناع كسوتها ويجعل منها في سبيل الله والمسكين وابن السبيل ولا بأس ان يلبس كسوتها من صارت اليه من خاض وجنب وغيرهما ثم قال النووي لا يجوز

كبرى في اسم يقتضي ان الحج يهدم ما كان قبله وان الهجرة تهدم ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ من فروع ما روى الشيطان يوما هو اصغر ولا ادر ولا اعظم منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما يرى من تزلزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم يدر فانه رأى جبريل يرفع الملائكة فانها تقتضي تكفير الصغائر والكبائر ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكمل في شرح المشارق في حديث ان الاسلام يهدم ما كان قبله ان المقصود ان الذنوب الساقطة تحبط بالاسلام والهجرة والحج صغيرة كانت او كبيرة وتتناول حقوق الله تعالى وحقوق العباد بالنسبة الى الحرم في فاته اذا لم لا يطالب بشئ منها حتى لو قتل واخذ المال واحرقه ودار الحرب ثم اسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده ولو كان ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيد في بشايرته وترغيبا في مباحته فان الحج والهجرة لا يكفران المظالم ولا يقطع فيما يجوز الكبائر وانما يكفران الصغائر ويجوز ان يقال والكبائر التي ليست من حقوق العباد ايضا كالاسلام من اهل الذمة وحينئذ لا شك ان ذكرهما كان للتأكيد انتهى وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرح هذا الحديث وقال ان الشارح حين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان اهل السنة اجمعوا على ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة فالحاصل ان المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه تكفير الكبائر من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد وان قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما يتوهم كثير من الناس ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلوات والصيامات والركاة اذ لم يقل احدي ذلك وانما المراد ان اثم مظل الدين وتأخير يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة اذ اسقط صارا انما الاثم وكذا تأخير الصلاة عن وقتها يرتفع بالحج لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان اثم على القول بقوريته وكذا البقية على هذا القياس وبالجملة لم يقل احدي من عوام الاحاديث الواردة في الحج كالا يخفى انتهى كلام الجرح وقال المناوي في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه اى في خلوة عن الذنوب وهو يشمل الكبائر والتبوعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو مجمل بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وقائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا بالعباد ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها لانفسها فلما أخرها بعده تجد اثم آخر انتهى اذا عرفت هذا فقول الشرح قيل نعم كبرى في اسم يقتضي ان هناك قول لبعض العلماء ان الحج يكتف الصغائر والكبائر ويسقط حقوق العباد كما انتفاء التشبيه بالحري وقد عات من كلام الاكل ان هذا الحكم يخص الحرمي وعلمت من كلام الجرح ان هذا التعميم لبعض الناس وان لم يقل به احد فحكاية الشرح له بقيل عملا ينبغي كيف وهو ايضا بقول ولا قاتل باسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذا في اسم) هذا مبني على ان الكفار محاطيون بقرع الشريعة وهو الاصح كما تقدم (قوله ان الكبائر الخ) اى كازي وشرب الخمر لا نحو اثم المظل وتأخير الصلاة فانه قيل بتكفيرها كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة ركعة) وعشر وكفارة وصدقة فطر (قوله اثم المظل) اى الاثم المترتب على مظل الغنى ورد في الحديث مظل الغنى ظلم (قوله وفحوها) كتاب خير الزكاة والحج على القول بوجوب فوريتها يسقط اى الحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط الاحتجاج كما مر (قوله يندب دخول البيت) اى الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فالادب في الدخول لاني عدمه (قوله من العروة الوثقى) لملقة هذا (قوله انه سره الدنيا) وبعض العوام يضع سره عليه (قوله ولا يجوز شرأ الكسوة الخ) قال في الجرح واما ثياب الكعبة فنقل اثمنا لانه لا يجوز بيعها ولا شرأؤها لكن الواقع الا ان الامام اذن في اعطائها للبي شعبة عند التجديد والامام ذلك فائتمنا انما معناه ومن يهاله لانه مال بيت المال ولا شك ان التصرف فيه للامام بحيث جعله عطاء لقوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا اختاره الامام النووي في شرح المذهب وقال ان الامر فيها الى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال ليعا وعطاء لما رواه الاذرى ان عمر بنى الله تعالى عنه كان يزع كسوة البيت كل سنة فيقتسمها على الحاج ولا تمس لولم يجوز التصرف في كسوتهم التفت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تناع كسوتها ويجعل منها في سبيل الله والمسكين وابن السبيل ولا بأس ان يلبس كسوتها من صارت اليه من خاض وجنب وغيرهما ثم قال النووي لا يجوز

لا يجوز اخذ شئ من طيب الكعبة للتبرك ولا لغيره ومن اخذ شئ يأمنه رده اليها فان اراد التبرك اى بطيب من عنده فمسيحها به ثم اخذها انتهى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) ولكنه لا يبيع ولا ياكل الى ان يخرج من الحرم فيقتص منه وان كانت جنايته فيما دون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم اقتص منه ولا يقطع به السارق في الحرم عنده خلافا لما لو دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عن الطعام والشراب في قول الامام مخ (قوله الا اذا قتل فيه) قال المصنف في شرحه قال ابو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء انه اذا جنى في الحرم كان مأخوذا بجنايته بقاء عليه ما يستحقه من قتل او غيره (قوله في البيت) اى داخل الكعبة (قوله لا الاعتسال) قال في المنع لا بأس باخراج حجارة الحرم وتراب البيت الى الحل كما رزم هذا اذا اخرج قدوا يسير التبرك بحيث لا يفوت عمارة المكان اما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعق في الحرم فذلك من باب التحريم ولا بالاعتسال والتوضي بما رزم (قوله لا حرم للمدينة عندنا) قال في الجرح اختلف العلماء في ان مكة مع حرمها اهل صارت حرما متناوبا للخليل عليه الصلاة والسلام ام كانت قبله كذلك والاصح انها ما زالت محترمة من حين خلق الله السموات والارض اثم اعلم انه ليس للمدينة حرم عندنا فيجوز الاصطيان فيها وقطع اشجارها وقد وردت احاديث كثيرة في الصحابين وغيرهما صريحة في تحريم المدينة مكة واولها اصحابنا بان المراد بالتحريم التعظيم وبردم ما ثبت في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اى حرمت المدينة ما بين لايتها لا يقطع اغصانها ولا يصاد صيدها فهو صريح في ان لها حرما مكة فلا يجوز قطع شجرها ولا الاصطيان فيها والاحسن الاستدلال بحديث انس الثابت في الصحابين اذ كان له اخ صغير يقال له ابو عير وكان له نغير يلعب به فأت النغير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا ابا عير ما فعل النغير ولو كان للمدينة حرم اكان ارساله واجبا عليه ولا تكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسمها ولا يمازحه واجاب في المحيط عن الاحاديث للصريحة في ان لها حرما انها من اخبار الاحاديث انهم به البلوى لان الشجر في المدينة امرتهم به البلوى وخبر الواحد اذا ورد فيما تم به البلوى لا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشتهر نقله فيما تم به البلوى انتهى (قوله على الرابع) وهو قول علماءنا والسافعي واحد خلافا لما لا فيما يروى عنه رضى الله تعالى عنهم اجمعين حلي عن المنع (قوله فانه افضل مطلقا للمماسة) جده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لمماسته في حياته امكنة وثيا بارورا لانسائه ودواب وغير ذلك ولو كانت هي العلة لانه تمت خصوصية ما ضم اعضاء الشريعة هذا خلف بل العلة ان ما ضم اعضاءه صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المشرفة انتهى حلي (قوله مندوبة) لما ورد فيها من الاحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعتي ومنها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال من حج وزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي وهي من اعظم القرب واربع الطاعات والحج المساعي فاذا توجه الى الزيارة اكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع نظره على بناء المدينة واخبارها زاد في الصلاة والسلام عليه وسال الله تعالى ان يتقعه بزيارته في الدارين ويقبل قبل دخوله او يتوضأ وبابن النقف ثياه والجديد افضل وما فعله الناس من التزول عن الرواحل عند رؤيتهم المدينة ومنعهم لا بأس به ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب ادخلني مدخل صدق الى نصير اوليكن شاشعا خاضعا وليحضر نفسه شرف البقعة وانها الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة لنبه صلى الله عليه وسلم ويمثل في نفسه اذ امتسى مواضع اقدامه النبوية فلعلمه عيش في مواضع قدميه الكريمتين ثم يدخل المسجد فيصلى عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر يحاذي اممته فيكونه موقفا صلى الله عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو روضة من رياض الجنة ويسجد شكرا على ما وفق ويدعو بما يجب ثم ينهض فيتوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند راسه مستقبل القبلة يدنو منه قدر ثلاثة اذرع او اربعة ولا يدنو اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو اهيب واعظم ويمثل صورته الكريمة البهية صلى الله عليه وسلم كأنه قائم في محله يسمع كلامه ويصلى الله عليه ويتحول قدر ذراع يحاذي رأس الصديق رضى الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر رضى الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا مظهر الاسلام الى غير ذلك مما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولمن اوصاه بالدعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند راسه عليه الصلاة والسلام كالاول ويقول اللهم انك

وله ليسها ولو خشا او خافا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه بكن الاستحباب بما رزم من لا الاعتسال الا على الرابع الا ما ضم اعضاءه عليه الصلاة والسلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرض والكبرى وزيارة قبره مندوبة

قلت وقول الحق ولوانهم اذ ظلموا انفسهم الاية وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستعفين بنبينا
 اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ربنا آتانا في الدنيا حسنة الخ سبحان ربك رب العزة الخ
 ويدعو عيشاء ثم يأتي اسطوانة ابي لبابة ويصلي ركعتين ويتوب الى الله تعالى وهي بين القبر والمنبر ويدعو عيشاء
 ثم يأتي الروضة فيصل ويصلي ويدعو بما يسر ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة ويدعو ثم يأتي الاسطوانة التي فيها
 بقية الخدع ويستحب ان يخرج بعد ذلك الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات (قوله بل قيل واجبة) الذي
 في المنع تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الطرابلسي انها قربية الى الواجب في حق من كان له سعة
 (قوله ويدأ بالحج لو فرضا) لان الحج فرض والزبارة تطوع ولو بدأ بالمدينة جازمخ (قوله ويجزى في البداية
 بالحج او الزبارة) قوله ما لم يجره) راجع الى الفرض والنفل (قوله وليتوهمه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع
 عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد ويسأل فضل
 الله تعالى في مرة اخرى ينوح فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله وتوافقه ظاهر ما ذكرنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جاني زائرا لا يعد ساجدة الا زيارتي كان حق علي ان اكون له شفيعا
 يوم القيامة انتهى حلي (قوله قد اخبر الخ) وايضا ورد في الحديث لانشاد الرحال الال ثلاثة مساجد المسجد
 الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى حلي عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكفسه (قوله لمن
 يتق نفسه) اي يعلم منها عدم الوقوع في المخالفات فان المعاصي تضاعف فيما على ما روى عن ابن مسعود
 ولا شئ انما في حرم الله اغلظ والحش فتشرب من سبيل الغلظ الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروي
 من التضاعف كيلا يعارض قوله تعالى ومن جاء بالسبيته فلا يجزى الا مثلها اعني ان السبيته تكون فيه ميبا
 لمقدار من العقاب هو اكبر من مقدار منه في غير الحرم الى ان يصل الى مقدار عقاب سبثات منها في غيره كذا
 في فتح القدير ثم قال بعد ما ذكر فضل المجاورة لكن الفائز به ذامع السلامة اقل القليل فلا يفي القفقه باعتبارهم
 ولا بد كحالهم قيد في جواز الجوار لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك والقدره
 على ما يشترط فيما توجه اليه ونطلبه وانما لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون
 الجوار في المدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السبثات او تعاطفها ان قد فيها فمخافة السامة وقلة
 الادب المقتضى الى الاخلال بواجب التوقير والاحلال قائم انتهى وهو وجهه فكان ينبغي للشرح ان ينص

على الكراهة ويترك التقييد بالوقوف انتهى حلي والله تعالى اعلم

هذا آخر ما يسهل الله تعالى من الريع الاول وهو ربيع

العبادات من حاشية الدر المختار فتسأل الله تعالى

التوفيق والقبول متوسلين اليه بمحمد صلى الله

عليه وسلم اكرم رسول الله على ما يشاء

قدير وبالاجابة جدير

م

بل قيل واجبة ان له سعة ويدأ بالحج
 لو فرضا لو فرضا لا مال غيره فيبدأ بزيارة
 لاجل ان لا يكون من الزبارة سعة قد اخبر ان
 صلاة فيه خير من الزبارة ولا يكون الا المسجد
 الحرام وكذا في غير ذلك من غيره

قال منهي تصحيح دار الطباعه * جعل الله بالكمال طباعه
 ان ايمى ما تعلى به البداية والنهاية * ويحرقه صبوات السبق في كل غاية * الحمد لقم النعم والاحسان * والصلاة
 والسلام على اكل انسان * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وذرياتهم * واصحابه الكرامة * وبعد قد تم طبع
 هذا السفر المكمل * الذي هو الجزء الاول * من كتابه حواشي الدر * الكاشفة عن معانيه المجمل * الغر * للكمال
 الفاضل * العالم العامل * المحقق اللوذى * المدقق الالمى * شهاب الدين والملة * شيخ المشايخ الاجله
 السيد احمد الطحطاوى * غفر الله له المساوى * وروح روجه * وتورض روجه * ولما كانت عراة من هوامش
 صحفه * قد تقادت اعناقها بنفائس الدر وتحفه * وصكت لم آل جهدا في تصحيحه وضبطه * ومما امله
 على نسخة المؤلف المرقومة بخطه * حتى تراهم من طبعه وانطباعه على الرسم والارتسام * وباهى بكمال
 تمامه كمال بدور التمام * انشأ لسان الحال وانشد مؤرخا وقال

أذات علاط رددت تجورها سجعها * يجاور بها الف على بانه الجري
 تقف على العيدان معرب لحنها * وقد احسنت فيما تحبها صنعها
 ام القينة الحسنات بدت تساب التنى * بهجت بها مرأى ولجتها سجعها
 تجلت على عنافها خيفة النوى * وقامت بكاس الراح في يدها تسمى
 ام الدر قد رقت حواشيه وازدهى * بحسن انتظام راق في سلكه وضعا
 معان هي الجرا الذي خص غوصه * بدرو قد عمت موارد نفعها
 بدأ نع حسن عز يجمع شملها * أتبع لها حاوى الم بها جعها
 تقص منها ما تسدى تغار * واقعد في تأليف شارد لها الوعها
 يقول لئن كنت الذي بشت آخر * فلي السبق فيما قد آتيت به دعها
 اذا قاسه بالاذرى * مقاييس * قد قاس في شئ يشيق به ذرها
 اعاد لنا النعمان تحظى بفقته * ويسكب من ليس يحظى به دعها
 نحمد الما ابداه احمد من مهي * وشكرا لما قد كان من ذلك المهي
 ابان لنا اسعافه عن زواجر * هدايتها فيها العناية تستدعي
 تسايح فذكر در الله دور * ورب نجيب اصله نجيب القرعها
 هي العبادات الموريات بقدها * اذا وسطت جعها اثارته به نفعها
 تجل عن الاشياء في كل غاية * وكما ذكري في الواقعات اها ونفعها
 على متنى الدر اذدهى ضومدها * وفي الكنز لا تاني نظائرها قطعها
 تسايح عسرفان جرى نهر فضلها * تفوق السحاب ايضا اذا امتنبتت نبعها
 هي الروض تستحلي فواكه غرسه * ومن قد اجاد السق طاب له المرعى
 لئن قبل قد باقى الزمان بمنها * منعنا وقتنا لا نسلمه دفعها
 ومن ذا الذي يأتي بمهزاجه * ولم نحو عقلا ما به نياها شرعا
 ملوك نصار قد بدا حسن سبكها * بوتر فريد الدر قد صيرت شفعها
 ومما اكلت بالطبع قلت مؤرخا * جواشيه الدر قد اكلت طبعا
 ١٢٥٤

وكان ذلك في دار الطباعة العامة الكائن ببولاق مصر القاهرة * لعشر بقين من رجب *

الذى هو الشهر الاصح * سنة اربع وخمسين بعد المائتين والالف * من

هجرة سيدنا محمد من خلقه الله على اكل وصف * صلى الله وسلم عليه

وعلى آله الكرام * واصحابه بدور التمام

